

مَحَلُّ الشُّرُوكِ
وَأَبْنَاءُ الْعِبَادِيَّةِ

سَنَى
تَحْقِيقُ الْحُكْمِ بِشَرْحِ الْمَنْهَاجِ

لِأَبْنِ عَبْدِ جَبْرِ الْهَيْتَمِيِّ

أَخْبَرُ السَّائِسِ

دَاوُدُ
بِهَرُوت



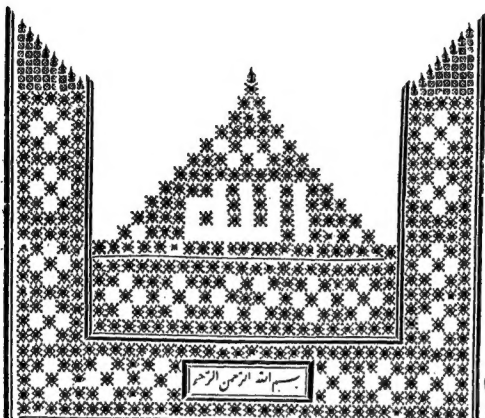
﴿ الجزء السادس ﴾

من حواشي العلامةين الفهامين والامامين
العلوين العلامة العارف بالله الشيخ عبد الجيد الشرواني تزيل مكة
المكرمة والامام المحقق والعلامة المدقق الشيخ أجدين
قاسم العبادي على تحفة المحتاج بشرح المنهاج تأليف
الامام العالم العلامة الاوحد الفهامة حائفة
المحققين شهاب الدين أجدين حجر
الهيتمي الشافعي تزيل مكة
المشرفة تفعد الله الجميع
ورحمته واسكنهم
فسبح بحمده
أمين

﴿ وجملة تحفة المحتاج بشرح المنهاج ﴾

﴿ تنبيه ﴾

قد وضعت حاشية العلامة الشيخ عبد الجيد الشرواني في أول كل
صفحة ومائتة الامام ابن قاسم العبادي في آخر كل صفحة
مفصولا بينهما جدول وجعلت التحفة تابعة لحاشية الشرواني



*** كتاب القصب ***

(قوله لغة) الى قول المتن فلوكب دابة في النهاية (قوله علما) ثم ان كان من حوز ملك خفية سعى سرقتاو
مكارف صراء سعى محاور بقا و مجاهر فواعيد الهرب سعى اختلاساتان خديما اوقن عليه سعى خساسة ورواى
اه يجرى (قوله وقيل الخ) أى زيادة على ما ذكره قول المتن (الاستيلاء) ولو حكاك بدليل ما بان قريبا وكاملة
من قصب الخ قال شذنا وهذا المعنى الشرعى أهم من كل من اللغوى لان الاستيلاء أعم من الاستيلاء وله
النافع فهذا على غير الغالب من أن المعنى الشرعى أنقص من اللغوى اه يجرى (قوله فيه) أى الاستيلاء
وكذا صهر منه (قوله منع المالك الخ) أى وغيره منعنا صا كنتم المالك لثا تبعه متلا ما المنع العام كان منع
جميع الناس من سقه فحينئذ ذلك اه عش (قوله من سقى ما شئت الخ) أى كان حبسه متلا فغيره منع
عنه السقى فلا ينافى قوله بعد وان قصد منعه اه عش (قوله وفارق هذا) أى تلف ذلك بما ذكر (قوله
بانه) أى السبب في التلف (ثم) أى في الشاة (قوله ما بان عن ابن الصلاح الخ) وهو ضمان شرىك فثور ما
عنه ملكه ولشر كانه فليس ما كان يسقى به من الشجر ونحوه اه ووجه التأييد ان لبن الشاة من حيث
نسبة الهاتعين لو ادها وكذلك العين التي أعدت لخصوصها السقى زرع قائم معدة بحسب القصد من بيأها
لذلك الزرع وعليه فحينئذ فرض ما ذكره من عدم الضمان هنا في مسئلة الزرع فيها اذ لم يكن الماء معدا له
كاه الامطار والسيول ونحوهما اه عش (قوله قيل قول المتن الخ) أى في باب ايجام الموات سبب عدم
ورشدى (قوله من عطل الخ) أى في شأنه وحقه (قوله أو كمال الخ) أى عيبه العتور وكذا لا تقع فيه
ولا ضرر كالتواثق الخس فلا يطلها ولا يجبر دها ورواى اه سم على منهج وهو ظاهر اه عش (قوله
وسائر الحقوق الخ) عطف على قوله خبر الخ فكانه قال شى الخ الحق الخ والكلب المتمرين وسائر الحقوق
الخ (قوله وكافة من الخ) لعله عطف على قوله كفى متصير ينههم اه قال كابل الحق متصير صراة النهاية

(قوله وليس من الخ) اعتمد مر

*** كتاب القصب ***

*** كتاب القصب ***

(هو) لغة أخذ الشيء ظلما
وقيل بشرط المجاهر وقيل عا
(الاستيلاء) ويرجع فيه
لله عرف كإشباع الأمثلة
التي تيسر وليس منه منع
المالك من سقى ما شئت أو
غرضه سقى تلف فلا ضمان
وان قصد منعه ضاع على
الاعتد وفارق هذا لانه
ولاشاة ذكها بانه ثم أ تلف
هذه الواسل المتعين له بالتلف
امه متلا فلهذا لم يذكر
يتايد ما بان عن ابن الصلاح
وغيره قبيل والاصح ان
السمن وبان قبيل قول
الحق فان أراد قوم سقى
أرضهم فحين عطل شرب
أرض الغير ما بان بذلك
(على حق الغير) ولو خرا
وكما يمتحن من وسائر الحقوق
والاختصاصات كفى متصير
وكافة من قد بسوق أو

مسجد

لا يخرج منه والجالس عليه ونحوه في ذلك تسعة العشر في مال مراد به غير متقول لما قدم في الاثر ان مال المراد به مال المراد به بالمال لانه بمعنى المتقول
المراد به الضمان الا في عدل عنه الى اعم منه كما تقرر وليكون التعريف بما لا يرد ان الغصب الحرام الواجب فيه الرد والضمنان قصر
بانتفاء عن غير المال بقوله ولا ضمن انظر في حقه احسن خلافا ان انصرف لصنيع امه (٣) عدلنا) أي على جهة التعدي والظلم

وشئنا الاختصاصات حتى متصغر ومن قد يتصور مع هذا وأشار الى ما هو ظاهره (قوله لا يخرج منه) وصف
لسوق أو مسجد أي بان كان جالساً على ما روي (قوله والجالس عليه) أسقطه النهاية وشرح المنهج
وقال الجعفي قوله من قد يتصور الخ والرد لم يستعمل على محله فحذفنا (قوله وجعله) أي المصنف (قوله
حجة الغرض) مفعولاً لمجدول (قوله مراد الخ) الجملة خبر الجعل (قوله وعبراً) صلة الخ أي بدل حق
الغير (قوله غير متقول) بفتح الواو وان كلام الصباح صريح في أن ما كان مفعولاً لمال اسم مفعول وما كان مفعولاً
للمالك اسم فاعل اه ع (قوله كما تقرر) أي بقوله ولو خرا الخ (قوله عن غير المال) أي غير المتقول كما
مرأنا (قوله والظلم) عطوف تصدير (قوله نحو عار به الخ) كمنه ويا باحة (قوله الخ) أي بخلاف
ما طهر به على محل قري يسمونه وليس له عليه كما جحد اه ع (قوله ولا يرد عليه) أي جع التعريف (قوله
لان الثابت الخ) لانه عدم الورود (قوله قال الرافعي الخ) عبارة شرح المنهج وقول الرافعي ان الثابت في هذه
حكم الغصب لا حقيقة ممنوع وهو ظاهر الى ان الغصب يقتضي الاثم مطلقاً وليس مراد اوان كان غالباً اه
وعلى هذه يتم التقرير بغير خلاف في الشرح قال النهاية والغني تغلق عن الشهاب الرمي والقي يقتضيان من
كلام الاصحاب في تعريف الغصب انه انما هو ضمان الاستيلاء على مال الغير عدواناً وضماناً بالاستيلاء على مال
الغير بغير حق واشكال الاستيلاء على حق الغير عدواناً اه قال الرشدي زاد الشهاب سم على ما ذكر وحقيقته
لا ضماناً ولا اذى بل وجوب رد فقط الاستيلاء لا تعدل بحرم غير مال كمنه من حين الغير بظنه اه (قوله
وعبارته) روضة الخ أي بدل عدواناً (قوله بغير حق) خبر وعبار الخ (قوله لانها تشمل الخ) يمكن حل
العدوان على ما يشمل العدوان في الواقع فشمها أيضاً اه سم عبارة الرشدي بل قد يدخل الصورة
الذكورة بادعاء ائمنهم غير الغالب اه (قوله اذا قصد الخ) علة لعلة قوله لانها تشمل الخ للاختصاصات
(قوله وغيره) أي واستحسن غير الرافعي (قوله وردا) أي الرافعي وغيره (قوله بان الثلاثة) خبر الخ يتأمل
اه سم (قوله لا يثبت من القهر والغلبة) هل يقتضيان أخذ ما علمه اه سم (قوله في هذا) أي في الخارج
السر فتوضيها اه ع عبارة الرشدي أي في الراد كوراه (قوله وأخذنا) أي في قوله فاقى الغني (قوله
له حكم الغصب) أي وان لم يحصل طلب من الاختلاف على مجرد العلم بان صاحب المال دفعه سبحانه
للمروءة أو رغبته في خسر ومنه ما لو جلس عند قوم ما كونه مشاوساً لو في أن يأكل معهم وعلم أن ذلك يفر
حياتهم من جلاسه عندهم اه رشدي (قوله في الملام) ليس بقيد وكذا الطلب ليس بقيد كما تقدم انفا
(قوله وكيفية) اطلاقاً لشمول المال وان قل والاختصاصات وما لو أقام انسان من نحو مسجد أو سوق في بابون
كبير وهو ظهر على بل هو اولى من غصب نحو حجة البران المنفعة أكثر ولا ينافي الحاصل بذلك انه قد
عش عبارة الغني والغصب كبير وان لم يبلغ المقصود فغصب سرقته اه (قوله انما) أي انما يصاب سرقته وهو بع
دينار (قوله ورواها) أي ما نقله ابن عبد السلام (قوله ومع عدمه) أي عدم الاستحلال (قوله وكان هذا
الافتقار الخ) أي واهل سبعة هذا التفصيل لما ورد في الخ والافتقار مع المذهب يشهد ذلك ولا يحتاج لغز
للموارد اه ع (قوله وان فعله) أي وعلم حرمته اه ع وفيه نظر الا ان أراد ما علمه تعالى ان
قول المتن (فلو كبدابة) ولو نقل الما بقوله الكهرا كب عليهم بان أخذ برأسه وسيرهم مع ذلك فيجتمعت أن
(قوله واستحسن لانها تشمل هذه الصورة) يمكن حل العدوان على ما يشمل العدوان في الواقع فشمها
أيضاً (قوله بان الثلاثة) خارجة بالاستيلاء يتأمل هذا في الاختلاس (قوله لا يثبت من القهر والغلبة)

الغزالي من طلب من غيره مالا في الملاف فعمله لايباح عليه ولا يجعل له التصرف فيه والاصل في باب الكفا والسنة واجماع
الامة وهو كسيرة الاغنياء الهروى بل في نصاوا عرض بنقل ابن عبد السلام الاجماع على ان غصب ما يوجب سرقته كمن يكتسب
الاذرى وواقعة مطلق الماوردى الاجماع على ان فعله مع الاستحلال لا يفتي عليه كقر ومع علمه فسق وكان هذا التفسير انما هو من
جهة حكاية الاجماع عليه والافتقار فيمنه ههنا استعمال ما تقرر من ان لم يفعله ولا فلا فدان نه في تفتن اه (فلو كبدابة)

لا يكون غاصباً لأنه لا يعد مستولياً عليهم استقلال مالكها بالركوب بدليل أنهم لو تنازعاها جازاً أو تألفت
 شيأ حكمهم بالركوب واختص به الضمان سم على حج أقول ويصرح بعدم الضمان ماذا كره الشارع
 من رأى والخفق في العارية من أنه لو سحر وجلا ودانته فتلقت الباب في يد صاحبها لم يضمن المستر لم يضمن
 صاحبها اهـ و أقول ويصرح به الشارع أيضاً قيل قول المتن ولو دخل داره **(قوله لغيرة)** إلى قوله وافتى
 القاضي في النهاية الاقوله أي وان اعتدى إلى المتن وقوله أي جمع إلى المتن **(قوله وان كان هو)** أي مالكها **(قوله)**
 بحضوره) انظر مفهومه اهـ سم **(قوله فسيروها)** أي واسقها وإشار إليها بحث في مثلاً في يد قبيته اهـ
 عش **(قوله فانه يضمن)** أي المالك ش اهـ سم وقال الرشدي لعل صورته أنه وضعه لم يقضى حاجته لأم
 باخذها إذ بعد أن مالكها بالركوب كان قاصداً نحو دار صاحب المتاع فوضع المتاع على الباب ودلت الحال على أنه
 له في إيصاله إلى محله أنه يضمن فليراجع اهـ أقول ويؤيد بقوله الشارع لا أقول قد قل في سنة قال الخ
(قوله مالكه) أي المتاع قول المتن (أولس على فراش) لو جلس عليه ثم انتقل عنه ثم جلس آخر عليه فكل
 منهما غاصب ولا زول الغصب عن الأول بانتقاله عنه لأن الغاصب إنما يبرأ بالمالك وان يقوم مقامه فلو
 تلف فبني أن يقال إن تلف في الثاني فقرار الضمان عليه أو بعد انتقاله إلى يافته فعلى كل القرار لكن هل
 للكل أو النصف فقط ونظر و يظهر الأول سم على حج وقوله لو جلس عليه ثم انتقل الخ ينبغي أن يفتى في ذلك
 فيما لو تعاقب اثنين على دابة ثم تلفت وقوله فعلى كل القرار لعل المراد به أن من غرم به منهما لا يرجع على
 الآخر أي يفتى ثلاث المالك ما يضمن كل منهما بدل المخصوص وقوله و يظهر الأول وقد يقال لا قرب الثاني
 لكونه لما في ضمان كل منهما وتساويهما في كونهما في يد واحد منهما اهـ عش وقوله وقد يقال الخ لا يميل
 القلب في الجبري عن السرد ولو انظر لو كان القرار هل يضمن جبهه وقد رداً استولى عليه ولو تعدد
 الغاصب على فراش كبير فهل يضمن كله منهم الجميع أو قد رداً مستولياً عليه فقط والذي يظهر الثاني
 فيها اهـ قول المتن (أولس الخ) خرج بالخلاص صمد إلى بعضه فيرجع على فلس غصبا اهـ بجري **(قوله)**
 أو تجلس برجله) ومنهما يقع كبر من المشي على ما يفرش من ضمن الجامع الأخر من الفراوى والثياب
 ونحوهما وينبغي أن يفتى في ضمان مالهما تم الفراوى ونحوها المسعد بان كان صغيراً أو كثر أو لا فلا ضمان
 ولا حوسنة تعدى الواضع بذلك اهـ عش **(قوله على الرجل الأخرى)** أي الخار حجة عن القرار قول المتن
 (على فراش) لو جلس مع المالك فغاصب للنصف بشرطه كالدار والظاهر أن القرار مثال وعليه فيؤخذ
 من ذلك مع ما ذكره عن البيهقي أن من تجلس برجله على خشبة كان غاصباً لها وقد يفرق سم على حج أي
 بان القرار لما كان معداً للانتفاع بالخلاص عليه كان الخلاص ونحوه انتفاعاً من الوجه الذي قدمته نعد
 ذلك استيلاء مختلف الخشب ونحوها فاقمت بباقي المنة ولا تنويع للفرق عزم قول الشارع مر وأفهم
 كلام المصنف اعتباراً بالنقل اهـ عش **(قوله كفرش مصاطب البرازين)** أي أن له عندهم لجنة اهـ

لغيره بغير إذنه وان كان هو
 المسير لها بخلاف ما لو وضع
 عليها ناعاً بغير إذنه بحضوره
 فسيروها المالك فانه يضمن
 المتاع ولا يضمن مالكه
 إليها بقاذا استيلاء منه عليها
 (أولس) أو تجلس برجله
 كقوله البيهقي أي وان اعتدى
 معها على الرجل الأخرى
 فيما يظهر (على فراش) لم
 تدل على انتقاله على الباحة
 الخلاص عليه مطلقاً أو
 لناس مخصوصين كفرش
 مصاطب البرازين

هل يتحقق في أخذ ما طمعهما **(قوله خلاف ما لو وضع عليها الخ)** اعتد به مز **(قوله بحضوره)** انظر
 مفهومه **(قوله فانه)** أي المالك ش **(قوله المتن)** أو جلس على فراش) لو جلس عليه ثم انتقل عنه ثم جلس
 آخر عليه فكل منهما غاصب ولا زول الغصب عن الأول بانتقاله عنه لأن الغاصب إنما يبرأ بالمالك
 أو لمن يقوم مقامه فلو تلف فبني أن يقال إن تلف في الثاني فقرار الضمان عليه أو بعد انتقاله إلى يافته فعلى كل القرار لكن هل
 للكل أو النصف فقط ونظر و يظهر الأول ولو نقل إليها بقوا لهما كره صاحبها بان
 أخذ برأسها بهرهم ذلك فيجوز أن لا يكون غاصباً لأنه لا يعد مستولياً عليهم استقلال مالكها بالركوب
 بدليل أنهم لو تنازعاها أو تألفت حكمهم بالركوب واختص به الضمان **(قوله أو تجلس الخ)** اعتد به
 مز **(قوله المتن على فراش)** لو جلس مع المالك فغاصب للنصف بشرطه كالدار والظاهر أن القرار مثال
 وعليه فيؤخذ من ذلك مع ما ذكره عن البيهقي أن من تجلس برجله على خشبة كان غاصباً لها وقد يفرق

نهاية (قوله أي جمع الخ) الأولى اسقاط أي (قوله حصول غاية الاستيلاء) إلى قوله يكفي في وضعية الغنى
 (قوله ولولم يقصد الاستيلاء) كذا في شرح المنهزم وهو عطف على قول المصنف وإن لم ينقله (قوله يكفي
 الر وضعية معناه اه عش (قوله وصوب الخ) صاعف على نقل الخ (قوله في منقول الخ) ويحل اشتراط نقل
 المنقول في الاستيلاء على منقول ليس بيده فإن كان بيده كوديعه أو غيرها فغنى انكرا فغنى لا يتوقف
 على نقل كما صرح به الأصحاب شرح مر اه سم قال عش قوله مر أو غيرها أي من سائر الامانات
 وقوله فغنى انكرا فغنى يبقى أن يحصل ذلك ما دلت على ضرورة على أن انكرا لغرض المال كان ضامنا
 عليهم من ظالم منتزعه منه اه (قوله غير ذلك) أي الهبات والقرش أي وغير ما في شرح وفي الثالثة توجه
 واه اه عش (قوله وهو كذلك) خلافا للمعنى عبارة وكلام المصنف قد فهم أن غير الهبات والقرش من
 المتقولات لا بد فيهما من النقل وبه صرح صاحب التبيين والمعمد أنه لا فرق بينهما بين غيرهما واستقدام
 العبد كتركوب الدابة كذا كمرابن كيج اه (قوله خلافا لقول جمع الخ) إلى قوله لم يضمنه في هذه المقابلة نظر
 لأن عدم الضمان لا يقابل أنه لا بد من النقل ابن قاسم أقول وهو كذلك وانما يحسن مقابلة قول هولاء بأن
 النقل كافئون عن غير العقد اه سدحر (قوله على أن ما في الخ) عبارة الهبات ولا دليل لهم فيها بأن
 في الدنول والتفرج لأن الاندول والرفع استلزام الخ اه (قوله إلا أن يرق بيان الخ) فزقوا به ذوا وسيد كره
 اه سم (قوله لو أشد يدين الخ) فبما أنه لو أخذ زمام دابة أو برأسه ولم يسير به لم يكن غاصبا اه عش
 (قوله لم يضمنه) وجهه ظاهر إذا استلزم اه سم (قوله قال بعضهم الخ) اعتمد الغنى كسره وكذا الهبات
 عبارة ما وقول البيهقي أنه لو بعث جدي بغيره في حاصيته بغير إذن سيده لم يضمنه لم يكن أعجميا أو غيره
 ضيق قدسود ج خلافا في الأول ونقل عن تعليق البيهقي آخر العاوية ضامنه اه (قوله وعبارة غير

أي جمع مصطلبة بالصاد
 والسين وتفتح المجرود
 تكسر (غاصب وان لم
 ينقله) حصول غاية الاستيلاء
 وهي الانتفاع بعد ما ولوم
 يقصد الاستيلاء يكفي الر وضعية
 وإن نظري بالسبكي وصوب
 الزكري قول الكافي من
 لم يقصد لا يكون غاصبا ولا
 ضامنا وأهم كذلك خلافا
 لقول جمع لور رفع منقولا
 ككتاب من بن يدي ماله
 لينظره ورده حلا من غير
 قصد استيلاء عليه لم يضمنه
 ثم قد يجعل كلامهم على
 ما إذا دلت القرينة على رضا
 مالكه باخذ للنظر اليه على
 انما يأتي في النجول للتفرج
 يؤيدهم الآن يفرق بيان
 الاندول والرفع استيلاء محقق
 قلهم مع قصد بخلاف
 مجرد النجول وأهم اشتراط
 النقل أهو أشد يدين ولم
 يسير به لم يضمنه قال بعضهم
 بخلاف بعث في حاصيته كما
 ذكره اه وعبارة غير

واحد أخذ يدق غير موقوف فبسبب شمة (١) ولم يشأه من مكانه إلى آخره لأنه لا يقصد الاستيلاء عليه أي بناء على خلاف ما مر من

الروضة لم يضمنه وكذا أن
انتقل هو من محله باختيائه
أو ضرب ظالم من غيره
فابق لان الضرب ليس
باستيلاء نعم ان لم يمسد
إلى خارجه ضمنه ولو راق
داخله حكم مثلاً فوقع
على متاع لغيره ففسده ضمنه
ولا يضمن صاحب الزاقي
الآن وضعه بالمر بحيث
لا راه الداخل ووجده
مخلصا سوى المهر فيه المتاع
دون الزاقي فلو وقع فيه
التي غيره ليعلم حرفة فامانة
وان استعمله في مصالح تلك
الحر فأي التعاقب عليه خلاف
استعماله في غير ذلك وأقهر
المن أيضا أنه لا فرق فيما
بين حضور المالك وفيغيته
لكن نقول لاهن المتولين
هذا ان غاب أي وحيد
ضمن السكر والاشتراط
أن يرضه أو ينعما التصرف
فيه وحيد إذا جلس أو
ركب معه لا يضمن إلا
النصف وان منع المالك
بناء على ما يأتي عن الأذري
قال المتولي ولو وقع برجه
شبا بالارض لم يضر جسده
ثم تركه فضاء لم يضمنه قال
شارح ونظيره وقع بمحادة
برجه ليصل مكانها اه
ويتمين حملهما على دفع
ليس فيه انفصال المرفوع
عن الأرض على رجليه والا
ضمنه لهما نظائر ان أخذ
بالرجل كهب بالسدي في
حصول الاستيلاء وأقوى

واحد اخذ بصلوة النباهة وصرح كثير بأنه لو أخذ يدق الخ اه (قوله) أو ضرب ظالم الخ قد يقال هذا
الضرب لا ينقص عن البعث في المحاجو بحاجب بأنه استعمال اه سم (قوله) ضمنه) بوجه بأنه لما ترتب
غدره وجوبه على فعله كان ضمنا كجوز فتح قصاصن طائر اه عش (قوله) مثلا) أي ألقى السوق ونحوه
(قوله) ضمنه) أي الزاقي المتاع (قوله) الآن وضعه) أي صاحب المتاع وكذا الضمير في قوله ووجد (قوله) اه
أي المتاع ش اه سم (قوله) ووجد الخ) صوابه وان وجده (قوله) فقدر المتاع الخ) أي لعذر الزاقي
يكون المتاع بحمل بره الداخل اه عش وقوله صوابه وان وجده الخ قد يقال هذا الغاية بتخلفه لثقلها عليها
من كون المقدرة أولى بالحكم وانما الزاقي لهما وان لم يحمله الخ (قوله) وأقهر المن) أي قوله وأقوى القاضي
في النهاية الاقوله عن الأذري (قوله) وأقهر المن أيضا الخ) في القوت انما يحكى المتولي الوجهين في الجلوس
على البساط فيما إذا كان المالك غائبا فان كان ضارفا فبعضه ضمن وان تركه على البساط فان كان لا ينع
المالك من التصرف فيه لو أراد لم يضمن ثم ان كان ناسيا استوفاه عوضا في العادة ضمن برجه مثله وان كان ينع
المالك من التصرف فيه ماضيا كذا أطلق الرافعي وقياس ما يأتي في القارآن لا يكون ضامنا لا لتقصه قلت
وبه صرح شيخه القاضي الحسين فيما إذا حرر المالك فلم يترفع جرحه من قبل كلام المتولي عليه ويحوز
ان يقال اذا كان ينع من التصرف فيه كذا ذكر وهو أقوى من ماله كبقوى كونه غاصبا للكل لما يأتي في
القارآن اعرقت هذا القول المتأخر فغاصب يجب له على اعادة اثبات الغصب ما عمن الكل أو البعض فان
لم يكن المالك ينع على البساط فغاصب كأيوان كان فغاصب لنفسه اه كلام القوت وقوله فترفعه أي
عن البساط بان منع من الجلوس عليه فتوقعه ضمن أي الجميع كجمله ظاهر وقوله فان لم يكن الظاهر انه
تفضل لقره أهم الخ وهذا ظاهر كلام الشارح اه سم بعد (قوله) لا فرق فيما) أي في الباطن والغرض
أي ضمنه ماضيا (قوله) هذا) أي ضمنهما (قوله) وال) أي وان كان حاضرا (قوله) ان يرضه) أي
الركب أو الجلوس المالك عن الغاية أو الغرض بان منع من الركوب أو الجلوس (قوله) أو ينع) أي
الركب أو الجلوس المالك (قوله) فيه) أي في الغاية أو الغرض (قوله) وحيد إذا الخ) مفهومه أنه اذا لم يرضه
ولم ينع التصرف لم يضمن بجلوسه ماضيا أي الا لا يجوز وهذا المفعول يدل على ما مر من القوت لكن ما رغب
مر اه سم (قوله) الا النصف الخ) أي وان استولى بجلوسه على أكثر من نصف البساط خلافا للأذري مر اه
سم أي في النهاية (قوله) وان منع المالك الخ) غاية وتظهر اطلاقه لأنه لا فرق في غير المالك بين ان يكون قويا
أو ضعيفا حادا وقياس ما يأتي فيما إذا كان المالك في الدار وكان الداخل فيها ضعيفا لم ينع لأنه لا يكون غاصبا
الشيء عنها أنه هنا كذلك الآن بفرق بان السد عن المتقول حسنة وعلى الدار حكمته اه عش والا قرب
عدم الفرق (قوله) على ما يأتي الخ) أي في شرح الان يكون ضعيفا الخ (قوله) انفصال المرفوع) أي بجميع
أحواله فتقوله والأي بان انفصل كاهن الارض (قوله) من نحو غاصب الخ) بصلوة شرح مر ولو أخذ شيا
لغيره من غاصب أو سمي حسنة لبرده على ماله كقوله في يده قبل امكان ترويه يضمن ان كان المأخوذ ضمنه غير
أهل الضمان كبري بوقن المالك والا ضمن وان كان معرضا لثقله فلا يسبكي والمأخذ المارودي وان كج
لضمان مجمل على هذا التفصيل انتهت اه سم قال عش قوله مر وان كان معرضا لثقله يضمنه أنه لو وجد

ابعد عبد شريفة في ساحته بغير اذن سد لم يضمنه لم يكن أهما أو غير مرفوع فتدبر خ خلافة في الاقوال
وتعلل عن تعليق البغوي آخر الدار به ضمنه شرح مر (قوله) أو ضرب ظالم الخ) قد يقال هذا الضرب
لا ينقص عن البعث في المحاجو بحاجب بان البعث استعمال (قوله) ولو راق داخل حامل الخ) كذا شرح مر
(قوله) الآن وضعه) أي صاحب ماله وكذا الضمير في قوله ووجد شرح مر (قوله) ووجد الخ) مفهومه أنه اذا لم يرضه لم يضمن بجلوسه ماضيا أي الا لا يجوز ونشره بهذا المفهوم يدل عليه
ما مر من القوت لكن ما رغب مر (قوله) الا النصف) أي وان استولى بجلوسه على أكثر من نصف البساط
خلافا للأذري مر (قوله) ويضمن حملهما الخ) كذا شرح مر

متاعا

منا

منا

لم يضمنوا طلق الماردي

وإن كج انه يضمنه موضع

يعليه وإن أيد الزوكشي

للأول بالخذل المرمي

لسداو وهروديان هذا

حق الله فصاعق فوموسي

عن الشيخين في شرح الوادي

المرتب تباعص صر الثاني

والحق الغزي بالصديق

غيره أذا عرفه بالاختلاف

من لم يعرفه أول بروده أو

قصره فانه يضمنه مطلقا

انقصه ولو سخر ظلم قورا

مالك دابة يديه على عمل

فلقت في يد مالك كهم

يضمنها المسخروعا بأمر

مثل ذلك العمل ولو سقت

أو أنسلت بقرار أو لم

تدخل في غملة الان ساقها

مع البقر) أو تدخل دارة

وأن عسجان) أو أخرجه

منها أو قسب ان لم يقصد

الاستيلاء لا يجرده بغني

عن قصد وقيد بان يدخل

بأهله على هبتم بقصد

السكنى وبه يخرج دخولها

جميعا لاخراج مود قطع

الانعام بعدم ضمانه لكن

رجحان الرقعة ان غصب كما

اقتضاه المتن كاهل قبل

وتصرف الرضوة وأصلها

بحصول الغنوم منه حصوله

هنا بالاولى في قولهما (أو

لرجعه) أي أخرجه عنها

(وقهر على البار) أي غصبه

الصرف فيها وهذا لازم

للاخراج بالتصريح به تصريح

بالأمر ومن حذف غيره

(ولم يدخل غناب) وأن لم

يقتصد الاستيلاء عليها بخلاف الجح

(وفي التابو جواره) انه لا يكون غاصبا

علا العرف

منا عامتلا مع سارق أو ستهب وعلم انه اذا لم يخذل منعتا على صاحبه لعدم معرفته الاخذ فاحذ منه لبرده
على صاحبه ولو بصورته فانه يضمنه حتى لو تافق فيه بلا تقصير غرم يده لصاحبه ولا رجوع به بما صرته
على ملكه لعدم إلفه له في ذلك وقد جردت في حق صاحب غلب على الظن عدم معرفته الكلب حتى يده السارق فان
ما ذكر طريق لحفظ مال المالك هو لا يرضى بضايعة حتى ما يقع كثيرا أن بعض اللواب يفر من صاحبه من
شخصا يحوز على نقد ومال الكه فتنقلب حيثن هل يضمنه أولا فيه تنظر والاقرب الثاني العلم برضا صاحبه اذا
المالك لا يرضى بضايعة ما له ويصدق في انه لو رده الى المالك كان النية لا تعرف الا منوال اصل عدم الضمان
وفي العباب فرغ لو دخل على حد ادب طرقتا الحد فطارت شرارة آخرت نوبه لم يضمنه الحداد وان دخل باذنه
اه أقول وكذا لا ضمان عليه لو طارت شرار من الدكان وأمر فتشأ حيث أقول الكور على العادة وهذا
بخلاف ما لو جلس بالشئ بنفسه أو أوقد لعل العادة فوله من ذلك فانه يضمنه لان اتفاق الشارع عسر وط
بسلامة العا بآسرة وفي العباب فرغ من مثل نه في مسخرو وجده غرمه بجزءه ليسها وان كانتن أخذته
انتهى وفي هذه الحالة ينهاه أو أخذ فدر قيمة نه من ثمن ان علم ان لم يخذله ولا نفى لقطعة وفي العباب
فرغ من اخذ انسانا فنه عبدا حسبة فقال له وهو عبدة فتركة فاق ضمن انتهى اه كلام عر وش قوله
من اخذ انسانا فنه عبدا حسبة فقال له وهو عبدة فتركة فاق ضمن انتهى اه كلام عر وش قوله
(قوله للأول) أي عدم الضمان (قوله بالثاني) أي الضمان (قوله وألحق الغزي) الى قوله ولو سخر الخ
كانت الأولى ذكره قبل قوله وأطلق المارودي (قوله لم يعرفه) هلا قام الحاكم مقام المالك في هذا الحالة
اه سم (قوله مطلقا) أي صدقها كان لا أخذ أولا (قوله يده) مفعلة بانه كانه يده اه سم (قوله
الان ساقها الخ) ظاهره وان جعلها اه سم قول المتن (داره) أي داره بغير نهاية ومعنى (قوله أي أخرجه
الى قوله وقصداه في النهاية والغني) (قوله لم يقصد استيلاءه) أي بان أطلق أو قصد أخذ الخ جل ومنع من
العدولها أو التصرف فيها حتى يكون مستويا لعلها مال أو قصد أخذ الخ جل ومنع من
له عنها لا يكون غاصبا لعدم استيلاء عليها اه عر وساق من سم ما وافقه (قوله وقيد بان يدخل
بأهله الخ) التقيد المذكور ويجرد تصور ولا شرط اه سم عبارة النهاية وسوا في ذلك أن كان بأهله على
هبتن بقصد السكنى أم لا فاق الى وقت تصور ولا قيد اه وجعل الغني دخوله على هبتن بقصد
السكنى قد ادون دخوله بأهله (قوله وبه يخرج دخولها جميعا لاخراجا) يقه فيما يجب لاخراجا
قصد استيلاء عليها ولا منع منها أن لا يكون غاصبا لان هذا لا يدخل دخولها في غيبه بغير قصد استيلاء
كساقى اه سم (قوله جميعا لاخراجا) أي لا يقسم اه معنى (قوله وتصريح بالرضا الخ) عطف على المتن هنا
أي واقتضاه تصريح بالرضا (قوله بمحصوه) أي القصب (قوله الغنوم منه) أي من الحصول (قوله
أي في النحل) وهو ما (قوله في قولهما) متعلق بقوله بمحصوه (قوله أي أخرجه) الى قوله وما وافقه في النهاية
(قوله وهذا لازم للأخراج) فيه تنظر مع تفسير الأخراج بغير الاستيلاء (قوله وان لم يقصد الاستيلاء
(قوله ما يصرح بالثاني) لعل الثاني هو الوجه الثاني فانه في بعض مقتدات الأولى لانه ليس مضمونا
على أحد ولعل ما يأتي عن الشيخين لا ينافي ذلك والحاصل ان الواجب ان كان النحو فنه غير أهل الضمان
كمرى وقت المالك فلا ضمان ولا يضمنوا طلاق المارودي وإن كج كانه حتى هذا النقص
(قوله لم يعرفه) هلا قام الحاكم مقام المالك في هذا الحالة (قوله يده) مفعلة بانه كانه يده اه سم (قوله
الان ساقها الخ) ظاهره وان جعلها اه سم قول المتن (داره) أي داره بغير نهاية ومعنى (قوله أي أخرجه
الى قوله وقصداه في النهاية والغني) (قوله لم يقصد استيلاءه) أي بان أطلق أو قصد أخذ الخ جل ومنع من
العدولها أو التصرف فيها حتى يكون مستويا لعلها مال أو قصد أخذ الخ جل ومنع من
له عنها لا يكون غاصبا لعدم استيلاء عليها اه عر ولا شرط اه سم عبارة النهاية وسوا في ذلك أن كان بأهله على
هبتن بقصد السكنى أم لا فاق الى وقت تصور ولا قيد اه وجعل الغني دخوله على هبتن بقصد
السكنى قد ادون دخوله بأهله (قوله وبه يخرج دخولها جميعا لاخراجا) يقه فيما يجب لاخراجا
قصد استيلاء عليها ولا منع منها أن لا يكون غاصبا لان هذا لا يدخل دخولها في غيبه بغير قصد استيلاء
كساقى اه سم (قوله جميعا لاخراجا) أي لا يقسم اه معنى (قوله وتصريح بالرضا الخ) عطف على المتن هنا
أي واقتضاه تصريح بالرضا (قوله بمحصوه) أي القصب (قوله الغنوم منه) أي من الحصول (قوله
أي في النحل) وهو ما (قوله في قولهما) متعلق بقوله بمحصوه (قوله أي أخرجه) الى قوله وما وافقه في النهاية
(قوله وهذا لازم للأخراج) فيه تنظر مع تفسير الأخراج بغير الاستيلاء (قوله وان لم يقصد الاستيلاء
لازم للأخراج) فيه تنظر مع تفسير الأخراج بغير الاستيلاء (قوله وان لم يقصد الاستيلاء

ولو منع من نقل الامتعة فغصب لها أيضا وان لم يقصد الاستيلاء علم ان غصبها هو اثمهم كلام جمع انه لا بد ان يقصد الاستيلاء عليها
 غصبوها ولا يكفي قصد الاستيلاء على المارودة الاذرى فقال الاذرى وقال صاحب الكافي ان الاستيلاء على الخنزير استيلاء على المارود (ولو
 سكن بيت) أول يمكنه ومنع المالك (٨) منه دون باقي المارود فغاصب البيت فقط لانه الذي اذرى عليه (ولو دخل

المخ) خلافا للمخني (قوله ولو منع المالك) اعتمد للمخني ايضا (قوله فقال الاذرى المخ) وقال النهاية (قوله) ولا من يخلقه الى قوله به يعلم في النهاية والمخني الاقوله فعل الى ما اذا (قوله من أهل وسنار
 ومستعير) ينفق وغيرهم كلاس لها سم ورشدي (قوله لان قوته المخ) تعليل للقاية (قوله اذرى) بينا المفعول (قوله بانها المخ) متعلق بقوله اذرى المخ (قوله اما اذالم يقصد الاستيلاء المخ) شمل ما اذالم
 يقصدشأ سم وسدعير وحلي وزبادي (قوله) كان دخل لتخرج عبارة الغني بل ينظر هل تسعله أو
 لبأخذتها أو لا يبنى مثلها أو نحو ذلك اه (قوله لتخرج) أي أو لم يترشأ من أجزاء المارود (قوله) بل يكن غاصبا
 أي وان منع وأمر بالخروج اه عش (قوله فانك) أي لتخرج (قوله فتوقف) أي البذل العقار أي
 تأثيرها (قوله كلاس) أي في شرح فغاصب وان لم ينقل بقوله الا ان يفرق المخ (قوله) وقد دخل يقصد
 الاستيلاء أي على جميع المارود وهو واضح ما لو قصد الاستيلاء على البعض فقط فظاهر انه يكون شركا
 في النصف المانع للمالك منها ولا يكون غاصبا لجمعيها اه سدعير (قوله) به يعلم المخ) اعتمد به وقال
 في شرحه ما عدا المالك فلا يدخلون في التقسيط فقد قال الكوفي في شرح الحاشي اذا ساكن المالك
 الساكن بالحق لا يرى بين أن يكون مع المالك أهل مساوون لاهل الساكن أم لا حتى لو دخل غاصب ومع
 الساكن من أهله عشرة ثلثه النصف ولو كان الساكن بالحق اثنين كان ضمانا للثلاث وان كان مع عشرة
 من أهله انتهى اه سم (قوله) كان غاصبا أي الدخائل المذكور اه عش (قوله وعكس) أي بان تعدد
 الدخائل (قوله فلا يكون) الى قوله لكن بحث في النهاية الاقوله الا ان يكون الى الاستوى وكذا في المخني الا
 قوله ورد الى البحث (قوله لا يدخل المخ) عبارة النهاية والمخني اذ لم يقصد المالك اه (قوله) وأما في المالك
 عبارة انها يتوأخذ السبكي منه المخ غير صحيح كجوده الاذرى وتبعه والديان بيد المالك ان المارود من المالك
 مردودة فوض الفرق المخ اه (قوله واعتبره الاذرى المخ) عبارة الغني قال الاذرى وقد نظر فلان المالك
 الضعيف جودة فلا معنى لانها لم يرد قوة الدخائل انتهى وهذا كمال غني أوجه اه (قوله) قد يعارض
 بثله في الدخائل الضعيف المخ) أي وليس المالك فيها يلزم أن يكون المصوب فيه النصف فقط لبقائه
 المالك أيضا سم وكردى (قوله ثم) أي في الدخائل الضعيف (قوله هنا) أي في الموضع المالك ش
 اه سم (قوله فثبنا) أي نستر اه كردى (قوله وهو ظاهر) أي قول الاذرى اه سم لانه صدق عليه انه

يقصد الاستيلاء وليس
 المالك فيها) ولا من يخلقه
 من أهل ومستعير ومستعير
 (فغاصب) وان ضعف
 الماشل وقوى المالك حتى
 لو انهم حدثت بغيره
 لان قوته انما تسهل النزاع
 منه ملا ولا تمنع استيلاءه
 فسلم خطان اذرى فمن
 اذرى عليه صعب عقار فاهم
 بينة بضهف بانها سمع
 ويطلب عنصرك النص
 وان ثبت بالبينة اما اذالم
 يقصد الاستيلاء كان دخل
 لتخرج بل يكن غاصبا وانما
 ضمن مقول لا فاعلة لان
 يده عليه صفتها واليد على
 الصغار حكمه فتوقف
 على قصد الاستيلاء كلاس
 (وان كان) المالك أو نحو
 فيها وقد دخل يقصد الاستيلاء
 بخلاف نص التخرج (ولو)
 ونعنه هنا فغاصب لنصف
 الدار) لاجتماع عددهما
 فيكون الاستيلاء اهما معا
 وبه يعلم ان المالك المارود
 قد عدل كان غاصبا بغيره
 الرقوس وعكس (م) الا ان
 يكون ضعيفا لا بعد مستويا
 على صاحب الدار) فلا
 يكون غاصبا لشيء منها
 لتعذر قصد المالك تحقيقه
 وأخذ منه السبكي وتبعه

الانوى انه لو ضعف المالك بحيث لا يده مع قوة الدخائل استيلاء يكون غاصبا لجمعيها اذا قصد الاستيلاء عليها
 واعتبره الاذرى بان يد المالك باقية لم تزل غني قوه بالاستيلاء على المارود بانها قد يعارض بثله في الدخائل الضعيف يقصد الاستيلاء ورد
 فوض الفرق بان يد المالك الحسيب تقيمت فاقصد الاستيلاء ورد جوده فظاهر ان قوه قد مضى على دفع لمن أصلها وان ضعف وحيث لم
 يعمل غاصبا لزم ما جرى على ما في الغاضي في صوابه قد نوزح وجهه فثبنا في المارود لانه لا يمكن قال الاذرى انه مشكل لاوافق عليه وهو ظاهر

استمر

الآن يكون القاضي نظراً إلى أن اليلة لأجره لها ما بالفيض كلاً مستنداً ولو استولى على أم وأهوا دى النظم فتبعه الولد أو النظم لم يضمن شيئاً استولى عليه لكن بحسبان الزعامة أو غصب أم النحل فتبعها النحل ضمن قطعاً لاطراد (٩) العادة تبعه من لها قبل وكذا الولد كذا ٥٥

وقصته أنموذج الولد
فتبعته أمه من هنا إلى طراد
العادة بذلك فيأوي في جسع
ذلك نظروا وقالوا طلاقهم
أن لا يضمن إلا ما أتت
عليه واستشهدا بان الرفعة
ضمنت الولد الطبع الذي
استأذنه بفعله لو كان بينه
دابة خلفها ولها ما ضمن
اتفاقه كلمه مرد بجواز
جمله على ما إذا وضع يده
عالم (وعلى الغائب)

الخرج من المصغر بالقول
 بشقعه والموالد، وتكثن
 المال المنسوخ (الز) لورا
 عند التكنر للعقول الذي
 يلبدا الغصب والتسقل ضه
 ولو بق، وأفعل، أجنبي
 وان عظمت المؤنة ولو نحو
 حبة وكب محرم وان لم
 يطابه المال القبر الصبح
 على السد ما أخذ حتى
 تؤدبه كذا استدوابه وهو
 انما يلبد وجوب بضامن
 ولطعمه وكذا ذلك الداهي

معلوم مجمع سليمان الخروبيج
عن العيصه واسبغوري
ويكنى رضع العرب بن يدي
المالك بحث بعلم ويكنى
من اخذها وكذا هذا كما
علم محاسب اول المبيع قبل
قبضته يكنى ذلك في اليون
كلاعين وتعيه كلامهما
في موضع اختصاصه بالعين
وجزم به في الانوار وفي دلو
انصل ولو بانسلو ثقتولي

الرجل غصب منه ان كان نحو
في مستعير ومستام و جهات

أو جهما يكافؤا، كلاهما كما لا دل (١٠) يجامع الضمان وقد يجتمع الرداءة، الجارية كالوخصب أم لا، ملت بحر لتعزيبها

وقد لا يجب الرد لكونه ملكا
بالغصب كان غصب حري
مال حربي أو غنوق ضرر
كان غصب خطا وضابطه
جرح محترم فلا يترجم عنه
مادام حيا إلا إذا لم يقتص من
نزع مبيع تيمم أولئك
الغاصب لها بصله كليات
وقد لا يجب نورا كان غصب
لواحد أو فله في سفينتين كانت
في المله ونحف، نزع
هلاكا محترم وكان آخره
للاشهاد كإسراؤه كالة
فان تلفت هذه المصوب أو
يعضوه مال ماله أو با تلاف
أو تلفت (ضمنه) إجماعا
لو غصب حري مال محترم
هضم كان فأن با تلافه أو
تالف الغاصب بضمنه كمن غصب
مكاتب غصب مال سيده
وأنفقوا أو با أو عاود غصب
شبهوا أو تلف مال القتال أو
تلف فله سيده ما لم يترجم وتول
كبير تر كلفها فلا يضمنها
وكذا اختصاص وان غرم
على نفعه أو جرح وتول غصبنا
وجب قتله بغوردة فقتله
لم يضمنه واسترد هذا
كالأصل مسائل يقع بها
الضمان بالغصب بعشرة
أو سبعا لئلا يتباه وان كان
الانساب بها باب الخبايا
فقال (ولو تلف مال محترما
في بدالك ضمنه) إجماعا
وقد لا يضمنه كان كسر بابا
أو نهب حيد أو في مسئلة
الطفر آدم يمكن من اراقة

المالك اه معنى (قوله أو جهما أنهما كاللتع) بل أو جهما أنهما كالوخصب أم لا، ملت بحر لتعزيبها
من جهته المالك ولو أخذ من رقيق شيئا ثم رده اليه كان سيده دفعه اليه كلبوس الرقيق ولا أن يعمل بها
رؤ كذا أو أخذ الأمانة من الأجير وردها اليه السلان المأثور حتى به قاله البغوي في فتاويه ثم جاءه ومعنى
قال عرش قوله مدر كلبوس أي وان كان غير لائق به اه (قوله وقد يجتمع الرداءة القيمة الجارية) قضية
ذلك أن مال الأمانة إذا أخذت القيمة من ملكها مالك فرض يقتصر فيه بلح كثر لا المنة يده لان تعذر بيعها
عليه نزلها منزلة الخراج حتى يملك اه عرش (قوله كالوخصب أم لا) انظر ما مات بعد الردا الحكم
ونظروا ثم ان مات بسبب الجرح كانت مضمون نفوس الغاصب حري به وان ماتت بغيره استرد القيمة فليراجع
اه رشدي أي فان قضيت له لعل يستعز البيع الضمان كالو (قوله كان غصب حري الخ) لعل الكفاية استقصائية
اه عرش (قوله وقد لا يجب) الى المني النهاية والمعنى (قوله كان غصب حري الخ) لعل الكفاية استقصائية
اه يجتمع بعبارة المعنى ولا يملك الغاصب بالغصب الا في هذه الصورة اه (قوله أو ان الغاصب لها بصله الخ)
صلوات المعنى الرابعة أي من المستثنات كل عين غرنا الغاصب لعلها لم يملكها وهي باقصة كفي الحسنة
تبل بحث كسري الى الهلاك ونحو ذلك اه (قوله كليات) أي في مسئلة الهرسة (قوله ونحف من نزع
هلاكا محترم) أي في السفينة ولو للغاصب على الأصح اه معنى يزد عرش خلافا لما في المسألة اه قول المتن
(عنده) خرج به مالو تلف بعد الرد الى المالك فانه لا ضمان واستثنى من ذلك ما لو رده الى المالك باجارة أو رهن
أو وديع لم يعلم المالك تلفت عند المالك فان ضمه على الغاصب ومالو قتل بعد رجوعه الى المالك بردة أو
جناية في يد الغاصب فانه يضمنه اه معنى (قوله المصوب) الى قوله وخرج من المنة. في رواية قول المتن ولو نفع
في النهاية الا قوله ولو غصبنا واستطردا (قوله وهو الخ) أي ما تلف عند من المصوب أو بعضه (قوله أو
تالف) الأولى أو أقر (قوله له مال محترم) أي ما لم يمسك أو ذي اه معنى (قوله نزع حري) أي الحري بان أسلم أو
صفقة فله اه معنى (قوله غصبنا أو تلفه) أي فانه لا يضمن اه عرش (قوله حال القتال) قيد لكل من
الغصب والاتلاف اه رشدي (قوله بسببه) لعله راجع لمسئتي الاتلاف والتلف اه سم أي أخذ ما يملأني
في باب البغاة (قوله وفن غرم الخ) أي لا يجب على الغاصب ضمان الانتحاص وان كان المالك قد غرم بسبب
نفعه أو رده اه رشدي صلوات المعنى ولو كان مسحق الزبل قد غرم من نفعه أو رده فوجب على الغاصب اه
(قوله وجب قتله) خرج مولا وتنفيد قتله هو أو غيره اه سم (قوله بغوردة) أي حورية أو ترك
الصلاة بشرط اه معنى (قوله واستطردا) أي الشيطان صلاوة بها بالمعنى واستطردا المصنف اه وهي
أنس بقول الشارح الا في قتال بالافراد الا لا تستر اذ ذكر الشئ في غير محله مع غيره مناسبة بينهما
(قوله بعشرة الخ) أي بل بعشرة (قوله لمناسبة) أي في الضمان (قوله محترما) أي في حد ذاته ولا
في باقي المستثنات غير محترم بالنسبة للتعريف ثم رد العبد المذلل اه رشدي (قوله كان كسر
بابا الخ) أو تلف المصوب في يد الغاصب واقتصر المالك من القتال فانه لا يملك على الغاصب لان المالك أخذ
بده فانه في الحري اه معنى (قوله أو من دفع الخ) عطف على من اراقة الخ (قوله وما يتلف الخ) قوله الا في
ومهدر عطف على أن كسر بابا الخ (قوله وحري الخ) (قوله أو من دفع الخ) عطف على قوله الخ (قوله اتلف)
عطف على بين يدي ش (قوله أنهما كالوخصب) كذا شرح مروف وفسو لو أخذ من رقيق شيئا ثم رده اليه فان
كان سيده دفعه اليه كلبوس الرقيق ولا أن يعمل بها روق كذا أو أخذ الأمانة من الأجير وردها اليه السلان
المأثور حتى به قاله البغوي في فتاويه اه (قوله أو غنوق ضرر وكان غصب خطا الخ) كذا شرح مدر (قوله
نم لو غصب حري الخ) كذا مدر ما عدا مسئلة القن (قوله بسببه) لعله راجع لمسئتي الاتلاف والتلف
(قوله وان غرم) لعل فاعله صاحب الانتحاص (قوله وجب قتله) خرج مولا أو نفي يده قتله هو أو غيره

بنياه
خير الأكبر لانه أو من دفع مسائل الاقتل ذات بكونه سلاحا وما يتلفه ما عدا على عادل وعكسها القتال وحري
على معصوم وقت غير مكاتب على سيده ومهدر بغوردة أو سبال أو تلف هو في يده الك، يخرج بالتلف ماله وحدها ما لم يكن اتلفت

فلا يضمها إليهم نعم إن كان
السب منه كان كذا
لما أتوا في ذلك صلبها
ضمن قسطا بالذات وأتى
الغوى بالله لو صرح بوقوع
على مال غيره منه بكون
سقطه على من ماله
واستقرض بما في الرضا
عنه قبيل الجهاد له لو
سقط له لونه متعلق بضم
واكهم ما تعلق بها له وقد
يصرق بان الأول اتلاف
بأشرو الثاني اتلاف سب
ويستغفر لضعضلا بغير
في الأولى لقونها (ولو فتح
وأشرو) وتلف ضمن لانه
بأشرو اتلافه أما إذا كان
بأشرو لم يخرج بتقريب
شيء نازله فإضا من هو
الغريب لنفسه أو لأهل
بغيره يخرج بوجهة
حال الفتح أو مطلقا
لأنه لا يضمن لقطع
ومثلها بكونها ظاهر فعل
غير العاقل (مطروح على
الأرض مثلا) فخرج ما فيه
بالفتح أو منصوبا سقط
والفتح لضريكه الوكاه
وحده أو لتقاطر ما فيه حتى
أبطل أسفه وسقط (وخرج
ما فيه) بذلك (تلف ضمن)
التسبب في اتلافه أو بآتي
عن فعله وإن حضر ماله
وأشركه تدارك كالأداء
بقتل فتعذر عنه ودعى إن
السب بسقط حكمه مع
الفتوة في منعه بخلاف
المباشرة ممنوعه وان سقط
بغيره (وخرج)

بينا القول نعم لهدر اه وشدي (قوله ما لو ورد بالغ) أي بان حضرم ماله كاهو في يده كغيره فمما سبق اه سم (قوله كاهو) أي في شرح غائب وان لم يقتل قوله خلاصتها بغيره ماله وحل
الغاصب المتاع على الباقي كرمال كاهي تسيرها فله ضمن العاقل لعدم واليد الغاصب عنها اه ع
(قوله ان كان السب منه) أي من غير المالك اه ع (قوله عنه) أي بغوى (قوله ما تعلق به) أي
أورع على ظهره (قوله بان الأول) هو قوله وأتى بغوى (وقوله الثاني) هو قوله لو سقطت المباشرة
الح اه ع (قوله لا يفتقر فيه الح) أي السب (وقوله في الأول الح) أي بالمباشرة وفي لوم عن فتاوى
السو على ما تضمنه لصدقة بغيره ثم غصبه غاصبات بالسراية عنده فإذا يلزم الغاصب الجواب
مقتضى القواعد أنه لا يلزم متى كان هلا كما مستند إلى سبب تقدم على الغصب اه قول المن (زد) بكسر
الزاي وهو السقام نهاية وغنى (قوله ما تعلق به) أي قوله ويرد في النهاية وكذا في المقتضى الأقوله ومثلها
إلى المتى وقوله ودعى إلى المالك (قوله ما تعلق به) أي نفس الرق (وقوله ضمن) بجهله جواب الشرط ولكن
طهين ان يقتدر شرط العين لا في كلام المصنف الذي كان جوابا لهذا الشرط فقد صار مهمل اه وشدي
أقول تفسيره ضمير وتلف بالرق نفس متديان عنه السابق والسابق واعراضه من غير الشرار وتقدرو
ضمن جوابا لما ظهر بل كان ينبغي للشارح ان يحذف هذه السواد وبها ممل عن هاتين كونه أما إذا كان
ما فيه الحاقيل قول المصنف وان سقط الح (قوله بوجهة حال الفتح) فنهى ما ذكره في أنه لا فرق بين
كون الرج سببا لسقوط الرق مثلا أو لتقاطر ما فيه حتى أبطل أسفه فسقط لكن في سم على منهج عن
الروض وشرح حات التفتيل في الرجح السقطه أو رقما السقوط بالابتلال الحاصل بحر أو تخرج فلا فرق
بين كون الرج بوجهة وقت الفتح وكونها عارضة وفرق سم بان الرج التي توترها تخرج مع مرور الزمان
لا تخالو الجوعته وان سقطت فبغيره بخلاف الرجح التي توترها سقوطا فلتأمل اه ع وما ذكره سم
عن الروض وشرح منه بغيره المقتضى (قوله مطلقا) أي هو جود فعل الفتح لولا اه ع (قوله ومثلها)
أي إلى الرجح والشخص وفي هذا التشبيه نظر فان مقتضى التشبيه بالرجح اشتراط حضور غير العاقل وقت الفتح
ومقتضى التشبيه بالشخص عدم اشتراط العلم الآن وبهذا التشبيه أن فعل غير العاقل لا يقطع فعل المباشرة
ويجوز دفع الأراد من أصله جعل الضمير إلى الرجح الهابطة والشخص اه ع (قوله غير العاقل) لعل المراد
غير العاقل باعتبار الجنس حتى لا يشمل الصبي الذي لا يعز والمجنون وهل بشرط وجود غير العاقل حال الفتح
كأرجح ولا كالتشخيص ولعل الأول اقرب اه سم (قوله أو لتقاطر ما فيه الح) ولو كان التقاطر بأداة
شمس أو حارة ورجع مرور الزمان فله ما فيه وتلف ضمن اه معنى (قوله بذلك) أي السقوط (قوله)
وتلف الح) راجع لكل من مسئلت المار ورجع المنصوب (قوله تشبيه الح) عبارة للمقتضى لانه بأشرو اتلاف
في الأولين والاتلاف الثاني من فعله في الباقي اه معنى الباقي الخ ورجع بوجهة عند الفتح وحرارة شم
أورع مطلقا (قوله وان حضر الح) غاية تضمن (قوله كاهو) رآه يقتل فنهى الح) أي أو بحر قوله
وأمكنه الدرم فلم تمنع اه معنى قول المتر (وان سقط) أي الرق بعد فقهه (بغيره ورج) أي أو بحر
الحال لا يدرى سبب قوله كاهو به الموردي وغيره اه معنى وياتي في شرح آ تفهنا واقوعه وكذا في النهاية ما
(قوله ما لو ورد بالغ) أي بان حضرم ماله كاهو في يده كغيره فمما سبق (قوله فلا يضمها)
أما أو يقتل ذلك العمل فلازم شرح حر (قوله وقد يفرق الح) كذا شرح حره (فرع) هو في فتاوى
السو على ما تضمنه لصدقة بغيره ثم غصبه غاصبات بالسراية عنده فإذا يلزم الغاصب الجواب
مقتضى القواعد أنه لا يلزم متى كان هلا كما مستند إلى سبب تقدم على الغصب اه (قوله ومثلها) كاهو
ظاهر فعل غير العاقل كذا حر ولعل المراد غير العاقل باعتبار الجنس حتى لا يشمل الصبي الذي لا يعز
والمجنون وهل بشرط وجود غير العاقل حال الفتح كالأرجح أو لا كالتشخيص ولعل الأول اقرب ثم انظر هذا مع
قوله لا أتى ولو وقع طار الأبال وإذا أن غير العاقل أخرجه من يفرق بين اشتراط السقوط بوقوعه عليه لا

أدركه ثم أبعده الفتح أو يوقع طارعه (١٢) (لم يضمن) لأن الخروج ليس به مع محم يفتحق هو بها في طالع الشمس لم

يرصد الفتح له ويرصد
النتظر في البراءة ليدلوا التي
يعتد بها الغيم أما ما أورد
أدائها فليست هذا فاعلمت
وأثبتها على خلاف العادة
ويعتقن فاعلمهم تحقيق
فيها المقتضى للقد المذكور
عدم الضمان هنا طراد
العادة بذلك يؤيد به عدمه
في قولهم ولو شك في سقطه
فلا ضمان لكلا الشمل
والبحر لأن الظاهر إمر
حاشيت وحل الشبهة فتصح
الزني (ولو فتح قصاص طار
وهو بطلان) حال (منه)
اجتماعه إلى القرار
كاستكراه لا كدعوان
أنه ضرر على الفتح فالأظهر
أنه طار في الحال أو كان
آخر التقصير في حق
الفتح قليلا فلا يحق طار
أو وثيق من تعقب الفتح
فقتله كذا أطلقه وفيه
السيك وغيرهما فالصالح
بمحضوها حين الفتح والا
كانت كرم طار بحد
وتدبرق بان التلاف قد
يقصد من هر مقرر عليه
مفتوحا ولا كذلك للرج
الطالوت لأن تلك أقوى
التلاف وأغلب في مراقبة
المأكل ويضمن عليه
وجوده فهو مضارب بذلك
المكان غالباً كحضورها
حال الفتح حتى عند السيك
أو طار بيسمى متوجها بها
حب فأكثرت لافعالها

فتح وعلمها كما يسمي بمقتضى ما قبل وقرى بأنه في الأول أغرى البهية ما طارها وهو يجهل بها في الثاني لم يفرها
والفرض أنه لم يستول على الحب (منه) لا شهادته بتغيره ويحل قولهم المباشر فمقدمه على السبب ما يمكن السبب لجلبها (وان وقع من طار فلا)

شرح
الفتح والاصل عدمه وضاحل (قوله أو زلة) عطف على رجم (قوله طار) أي العارض اه سم
(قوله هو بها) أي طار والزلة وقوعه الطير (قوله في بعد قد الفتح) أي وأقسم كلامه أي المصنفان
الرجح لو كانت هناك الفتح من وهو كذلك كما نذكر محرم من قوتهم بين المقتن والعرض فيقال
أو قد رافق أرضه فعملها إلى إلى أرض غيره فالتفت شوا قلب الرق غير الفتح فخرج ما فيه منه دون
الفتح ولو زال العرق العنب فقتلت بالشمس عنان قد أودع شاة فغيره أو جاشت فغيره فخرجها من بينهما فقد
ما بينه وبين غيره ومعنى قال عرش قوله م في أرضه أي ما يستحق الانتفاع به أو مفهومه أهو أو قد في أرض
غيره ضمن ما في نفسه مما تعلقه أو أوعا من انفسه ومن ذلك لا يتأذى الأرض المستأجرة لراحة فان
استجرها لا يبيع ما ينادي لرجلها من حرث العادة ما يقد السوية طعام وقع ردى من نفسه وهو ذلك وعلم
المالك بالرجل ولا ضمان بسبب الايقاد المذكور اه (قوله أو يتردد بالنظر) إلى قوله ويؤيد ذكره عرش عنه
وأقره (قوله أو عدم إذا تها) عطف على الغيم والشمس (قوله مثل هذا) أي إلى الرق (قوله فيها) أي
الشمس (قوله بذلك) أي الفتح أو عدم إذا تها (قوله يؤيد به عدمه) إلى أن يبيد نظر الظاهر والفرق
اه سم (قوله كفتح الرق) قال في الرق عرش حل بطا سيقته ففترت بحله ضمن أو عبادت رجم فلا فان
لم يظهر حاشيت فوجها قال في شرحه أحد هما المنع أي من الضمان كالرق قال الزكشي وهو الأقرب
لشك في الوجوب والثاني يضمن لأن الماء أحد أحوال تلفات انتهى فالشرح اعتمدت رجم الزكشي وضمنا
الزبي اعتمد الضمان اه سم وقوله فالشرح إلى أي والمغنى وقوله وضمنا الرمي إلى أي والنهاية قولنا المن
(فطار إلى) هو طار قصد مسجد أو كسر في روجه قارورة الفحص ضمن مغنى وروض (قوله اجتمع)
التي قوله كذا أطلقه في المغنى وإلى قوله وقد يفرق في النهاية (قوله حتى طار) كقوله الفاضل قال وكان
الفحص محقوقا حتى السنان على باب فخرج الطائر وخرج ضمن مغنى ونهاية (قوله فقتله) وان لم ينسحل
الفحص ولم يبعد ذلك كما هو هنا اه مغنى (قوله لده السبك) عبارة عن النهاية وهو مقيد بكامل السبك
بما ذاع إلى اه (قوله بما ذاع إلى) طاهر كلام شرح الروض لا كقوله محصورا وان لم يعلم اه سم
(قوله أو إلى) شمل لحضورها اه سم (قوله بان التلاف قد يقصد من هر) يعني قد يقصد الفتح بالفتح
من عدم محصورها تلافيا ناشئا من هر مقرر بعد على الفحص وهو مفتوح (قوله ويقضان علما إلى) اه سم
وعرش (قوله كحضورها) أي بعليه (قوله أو أطلق إلى) عطف على فتح قصاص إلى جري النهاية والمغنى

وشرح الروض على عكس ما في الشرح عبارة ثم واللفظ للاردن ولو حصلوا بالماضي عطف في وعاءا كتبه في الحال هيمنة متضمن ولا ينافيه قصر الجواهر في الورد ولو حصلوا باط هيمنة كانت عطف الكسرة افعالهم ضمن سواء اتصل ذلك بالحل لم لان انتفاء الضمان في تلك لعدم قصره في التالف بل في التالف عكس ما هنا قال ع ش قوله هو رباط هيمنة اي لغيره ولعل عدم الضمان هنا مع ضمان صاحبه اذا ارسلهما في وقت جرت العادة عطفها فانه انما عطف لانهما في لهما فانه عليه ولا اشارة لاصح في ضمن ما قولهم فعلها باختلاف المالك فان عليه محققا ما في فارسلها لهما تقصيرها (قوله لا شعارة) اي قول لا يدي في النهاية والمغني (قوله لا شعارة) اي العاقل ان في الحال (قوله هو ع) قوله الخ (قوله ليل المر جرح علة الفتي والثاني يضمن مطلقا لا هو لم يفتح لم يطر والاشارة به من مطلقا لان له قصدا واختيارا والفتح متسبب والطار متبشر والمبشر مقدم متعلل السبب اه (قوله هو ع) اي تفصيل فتح القفص اي تقاير (قوله في حل رباط هيمنة الخ) اي خرج جنسها عن كونها متعقب فغم الباب فالتفت زعا او غيره لم يضمنه الفتح كما جزم به ابن ابي عمير وان خرج في الاثر بخلافه لا يلزم محققا هيمنة غيره من ذلك ولو وقف على جداره طائر فقتله لم يضمنه لان لا يضمنه جداره وهو ما في الهو اولو في هو اعداؤه فقتله ضمنه دليله لا يضمنه هو اهو داره ولو فتح حوزا فاختد فيه ما فيه اولد عليه الموص فلا ضمان عليه لعدم توقيفه على المالك او يبيد الفتح في الاولى فانه قطع بالمبشر ثم لو اخذ فيه بامر وهو ذير عيانا واعجبى روى طاعة كمر منه لا لا خذولو بني دلو افاقلت الي فيجهانو باوضح لم يضمنه لان لم يستول عليه نهاية ومعنى قال ع ش قوله لا يضمنه من جداره فلو اصاب الطائر الغزل وصل جداره وموقع منه كلف صاحبها من عصبه او قص جناحه او تصبى ذلك وان لم يتوهم من الطائر ضرر ويحس على الجدار لان من شأن الطائر قولا الخاص منه وروى يرفق على جداره منع صاحب الجدار منه لو اراد ان لا يتعاقبه قوله ولو بني دار الخ لا يضمنه ليس بدوقوله لم يضمنه اي جسيمه به سكن من اعلام صاحبها لم يعلمه الا من اه كلام ع ش (قوله هو مثلها الخ) اي في حل القيد في الباب ولو اختلف المالك والفتح في انه خرج عصب الفتح لورثه عنه فبني تصديق الفتح لان الاصل عدم الضمان اه ع ش (قوله لا عاقل) عبارة تالفي بخلاف الرقي العاقل ولو كان آفة لا يصح الاستئثار ووجهه ما ذكره محققا عليه اه (قوله فامر انسان باطلاه) اي باطلاه فتنظر هل يطير عصب اطلاقا ولا كذا في شرح الروض عن الماوردي والرواني اه سم (قوله يشر تروج) اي قوله لكن رجى في النهاية (قوله الضامن) اخرج به مالو كان غاصبا لا اختصاص فلا يثبت في ميساقي اه رشدي اقول وكذا اخرج ميساكر وشلو ب قوله وكذا من الترتيب الخ (قوله وان كانت) اي الايدي (قوله امانة) اي ايدي امانة اه معنى (قوله بان وكلف في الرد) ظاهره ان كان ذلك لعجز عن الردين فمقتضى اه سم قوله المتن (وان جعل صاحبها الخ) اي او اكره على

فتاوى الفقهاء (قوله هو ع) اي في حل رباط هيمنة الخ) عبارة الروض وشرح حصول رباط هيمنة هو العبد المجنون وفتح باب كانهما كايمن به اهله كفتح القفص فيمكرا اه وخد يوشه منه انه لو كسرت المباحة حاله ووجه الباب ما كان اوانه هناك ضمنه الفتح وهو محتمل عليه فقوله في شرح الروض بعد ذلك وقد صرح هو اي الرواني كلما وردى به لحوار باط هيمنة كانت عطف الكسرة انما لم يضمن سواء اتصل ذلك باكل الام لا يملك التلقة يمكن ان لا يملك ذلك بان يفرق بين حل الرباط وفتح الباب وقد يفرق بين الطير والبهيمة لان العاقل عند تفتح الفتح من البهيمة المؤثر ليس للهيمنة يفرق بين اتلاف الباب الذي فتح والاتلاف الذي يندم بين الاتلاف فيم الحل لا يندم وحسوث في الباب وما عند الملاك لا يندم في حاله فنه هناك ويقاس هذا كله لوان اتلاف الطائر طار وتنتزع القفص فلا ضمان فالمسكين سوا على هذا (قوله فامر انسان باطلاه من يده فاطلقة) فتنظر هل يطير عصب اطلاقا ولا كذا في شرح الروض عن الماوردي والرواني (قوله وان كانت) اي الايدي ش (قوله بان وكلف في الرد) هل جعل ذلك اذا علم ان ضمانه استثناء البغوي الا ان يفرق بين السر والفتح ثم ظاهر قوله بان وكلف في الرد ان كان ذلكا لعجز عن الردين فمقتضى (قوله

لا شعارة بالمتبادر ويجري ذلك في حل رباط الهيمنة وفتح باب اصطلاحها من هنا فن غير مجنون ولا عاقل ولو ابقا والحق جمع ضعف القفص ما لو كان بيد مجنون طائر فامر انسان باطلاه من يده فاطلقة قاله لا يفرق وهذا حديث لا يندم والافقيه نظرا لعدم الميزان وكثير الميزان يرى تفتح طائره امره قبل الاولى طير طائر لا يفرق القفص لا يطير ورد بان الذي قاله جهور الغويين ان الطائر مذكور الطائر جمعه (وايدي المترتبة) بغير ترويج (على بالانصب) الضامن وان كانت في أصلها امانة كوديعتو وكذا بان وكلف في الرد اي ضمان وان جعل صاحبها القفص

لانه وضع يد على ملكه غير اذنه والجهل انما يسقط الاثم لانه من خطايا التكليف لا الضمان لان من خطايا الوضع فخطاها من
الحاكم او من لا يضمن ان يضع يدها (١٤) للمصلحة وكذا من اتى بغيره لعل الكسب يغير ضمانته حتى يدينه اوجر في خون

غيرهما مطلقا كما لا يمكن
رجع السبكي الى جملة القاتل
بعدم الضمان اذا كان
معرضا للضمان والغاصب
حيث تفوت مطالبته بظاهرها
واستثنى البغوي من الجهل
ما لو غصب عينه ودفعها لغيره
الغير ايردها الى الكه انما تفتت
في يده فان جهل العبد ضمن
الغاصب فقط والاتفاق
وقبته وغرم المالك اجمعا
شاه امل و زوج غاصب
المنصوب لي جاهل بضمها
فذهبت ضد الدار و بغير
الولادة منه فلا يضمنان
الزوج ضمن حيث هي زوجة
لان جنس تحت يد الزوج
وهذا يدفع ايراد هذه
على المتن ثم اعلم الثاني
غصب (ففك غاصب من
غاصب فيستتر عليه ضمان
ما تلف عنده) ويطالب بكل
ما يطالبه الاول بالصدق
حد الغصب عليه ثم لا يطالب
بزيادة قيمة حصلت في يد
الاول فقط بل بالمطالب بها
هو الاول و يرد الاول لكونه
كالمضامن لتقر والضمان
على الثاني بايراد المالك الثاني
ولا عكس (وكذا ان جهل
الثاني الغصب) وكذا يدينه
في اسلمه يد ضمان كالعامة
والبيع والقرض وكذا
الهبة وان كانت يد مدينت
بضمين لانه دخل على
الضمان فلا تفر من
الغاصب وفي الهبة اخذ الثاني وان كانت يد امانة بغير ائتمان
من الغاصب فان غرم الغاصب لم يرجع عليه وان غرم هو وجع على الغاصب ومثلها مال المنصر بحل شخص

من يد غير ضمانته) ينفي اومن غير مطلقا كل وجده ابقا فاحذ ليرده (قوله والاتفاق وقبته وغرم المالك
اجمعا) فبما تشرع مد (قوله بغير الولادة منه) ولادة ضمنها كل اولاد متغيره بشبهة ومات الولادة
فانه ضمنها على الاصح كما قاله الرافعي في الرهن شرح مد (قوله وان كانت يد ليست يد ضمان) خلاقا لما
دل عليه عبارة اورد مد (قوله في كوديعة) ينفي او وكلة (قوله ومثلها مال الصالح) قضيت ضمان
من يد غير ضمانته) ينفي اومن غير مطلقا كل وجده ابقا فاحذ ليرده (قوله والاتفاق وقبته وغرم المالك
اجمعا) فبما تشرع مد (قوله بغير الولادة منه) ولادة ضمنها كل اولاد متغيره بشبهة ومات الولادة
فانه ضمنها على الاصح كما قاله الرافعي في الرهن شرح مد (قوله وان كانت يد ليست يد ضمان) خلاقا لما
دل عليه عبارة اورد مد (قوله في كوديعة) ينفي او وكلة (قوله ومثلها مال الصالح) قضيت ضمان

الغاصب وفي الهبة اخذ الثاني وان كانت يد امانة بغير ائتمان
من الغاصب فان غرم الغاصب لم يرجع عليه وان غرم هو وجع على الغاصب ومثلها مال المنصر بحل شخص

تظهر

أعز قلبه إجم فان الوجه أنه غير مراد اه سم عبوة الخلفي ومقتضى التشبيه أنه أي الموصول عليه
 يكون طريقا في الضمان وليس كذلك عبارة عن عش قوله ومثله أي في عدم ضمان الموصول عليه اه
 فالضمير لاختصاص المصوب بالجاهل الذي به أمانة يتقدم مضاف أي مثل حكمه وهو عدم استقرار الضمان
 عليه وان كان هذا لا يطالب اه (قوله ثالثا) أي خلف المقتضى الموصول عليه المصوب بالخالق اه
 عش وفي الخلفي فلا وكان هو المالك لم يبرأ الغائب اه (قوله بخبرنا) نعم له أنه أوجه ما ذكره في شرح ولو
 أنلفه مالا يدليح من قوله ومهدو بنحو رد أو صال ألق الخ وقعة فاعلم انما ذكر انما في اختلافه في
 المالك لا في يد الغائب كما هو احول لهذا النظر فيما لا يشدي بقوله انظر أن مر اه (قوله و بدالاتناط الخ)
 عبارة لغتي ولو ضاع المصوب بمن الغائب خالقه انما كان له حاله فان أخذ له مطلقا أو مطلقا فهو أمانة
 وكذا ان أخذ له المالك ولم يملك فان تملك صارت به ضمان اه (قوله فله) أي التملك اه عش (قوله)
 كيد الامانة) خبر وبدالاتناط قول المتن (فالقرار عليه) أي لا تحذر (قوله بضمان أو امانة) أي وان
 جهله اه سم (قوله بان حله عليه) أي حله الغائب لا تحذر على الاتلاف (قوله فان كان) أي الاتلاف
 (قوله لغرضه) أي الغائب اه عش (قوله فالقرار عليه) أي الغائب (قوله فله) أي التملك اه حرام
 معنى (قوله لغرض نفسه) أي المتلف (قوله فكذا القرار عليه) أي لا كل (قوله هذا ان لم يزل الخ) عبارة
 النهاية والغني على الاول وقدم لا حواله وهو ملك القرار على الا كل يضاف له بوجه من عبارة
 الغائب لكن بهذا المقتضى ان غرم الغائب لم يرجع على الا كل لا على اقله لم يتم فلا يصدق على أي الطعام
 المصوب بل يرقى ولو بان ذلك أي الرقيق يباع فيها يتعلق موجبا لرقبه فلو غرم
 الغائب وجع على قسمين الرقيق بخلافه لقدمه له بمقتضى كونه موقرا للغائب فلا يرجع على المالك ان
 لم يذبح والا يرجع اه قل عش قوله هو فله لا يرجع على المالك أي لو لم يذبح المالك فله ان يملكه
 البهيمة فليس طريقا للضمان اه قول المتن (وفي هذا وقدم الخ) ويرى الغائب ايضا عارته او يبعه
 او اقرضه له لعله لا يملكه بكونه بائرا اخذها بانتداه لا يادع مورده ولا يجره وتزوجه والقرض
 مع قبضها لانه اذا تسلط فيها غير تام بخلاف ما لو كان عالما وشمل التزويج والاشترى وصلته في
 الاثنى فيما اذا لم يستقر له فان استقر له اى وتسلمها لى الغائب اه معنى وكذا في النهاية الا انه قال يدل
 قول الشارح اى وتسلمها وان لم تسلمها اه عبارة سم بعد ذكر مثل ما مر من المعنى عن الروض وشرحه قوله
 اى وتسلمها نوع بل الحكم كذلك وان لم تسلمها مر اه (قوله انتقل الحق لقيته) اى ومع ذلك لا يجوز
 له التصرف فيه الا بعد دفعه له للمالك ولا يفرضه من علم أن أصله مقصوب تناول شيء منه اه عش اى
 الابى بدفع الغائب عليه للمالك ونبي أن مثل الحق بالفعول رضا المالك بتأخيرها قبل ارجاع (قوله)

الخصم المذكور وان كان القرار على الغائب وقدمه نظر لاجم فان الوجه أنه غير مراد (قوله فله) أي
 التملك ش (قوله بضمان أو امانة) أي وان جهله (قوله فالقرار عليه) أي لا تحذر (قوله بوالا) بان قاله
 ذلك (قوله في المتن) على هذا وقد ملكه كما هو كى الغائب في لروض وشرحه بوجه ويرى الغائب
 من المصوب بما طعمه المالك وأعارته اياه او اقرضه ولو كان سيلا لانه بائرا بذله بانتداه
 وتكسبه اى ويرى بتكسبه بالوضع بن يده عالما لانه لا يملكه لانه يبيعها لانه لا يملكه الا بعد دفعه الثاني
 لا يادع مورده ولا يجره وتزوجه وانما القرض مع قبضها لانه اذا تسلط فيها غير تام بخلافه فان
 كان عالما وكلامه في التزويج وشمل الذكر والاثنى مالم يستقر له فان استقر له اى وتسلمها لى الغائب
 ويرى انصال المصوب على ملكه كقوله المالك دفع الصالحه سواء علم به الا ان الاتلاف بذلك كالاتلاف
 العبد نفسه وهذا لو كان العبد غير مضمون فالزكوى ونبي ان يكون المراد الباقي كذلك اذا اقتضه
 سببه الامام كقوله فصار في البيع اه وقوله السابق اى وتسلمها بمنوع على الحكم كذلك وان لم
 تسلمها مر وقوله اذا اقتضه سيد الامام الخ في التقييد بالباقي اذا كان الفصل بالانعام نظر (قوله)

وهي لا تسقط بذل غيرها الا اذا استحقها وهو (١٦) لم يرض ولو كان المصير بقاءه قال الغامبي بل انك أعنته أو أعنته عنك فاعتقه باهلا

كونه عبده أوجبه بل وان ظن موته فذالعتق وري القاصب فان قال صفى عتق وري يضاعل ما وجد السبي ومن تبعه وعلى قال الشفيع يعنى عن المالك ان القاصب فان قلت العتق في العتق بما نفس الامر فعنده منه ما بسع صفى ان ذكر عوضا والا فبه قلت عرق

* (قوله في بيان) الخ قوله وهل يتوقف النهاية الاقوله لكن الى المتن وقوله
 انفسا الى في يد (قوله وانقسام المصوب الخ) تفسير للمر ادعكم الغضب هنا ولا فليس ماذر حركه ا
 لاتعرض فيلزم منقول لعلها اه عطف والظاهر ان المراد دعكم الغضب التفسير بين ضمت نفس الرقيق
 وضمت اباعاضه (قوله وما يضمن به المصوب) أي ويضمن ما يضمن الخ (قوله وغير) بالرفع عطفا على
 المصوب أي ويضمن به اباعاضه ومنع ما يجر أي وما يتبع ذلك كعدم اوقاف المسكر على الذي أو بالجر
 عطفا على الغضب أي وحكم غيره اه يعبري والاولى الموافق لما بقى في شرح آفاقا لامتصالي الرفع ثم
 تفسير الغير بقوله المصوب قول المتن (نفس الرقيق) أي كذا أو بعضا فدخل فيسب البعض فيضمن خو الرقة
 منه بضمته وخو الحاربه بما يقابلها من الجبهه كما يأتي اه عطف (قوله ومنه مستوفاه) الى قول المتن نصف
 قيمته الخي الاقوله لكن الى المتن وقوله لانهم شددوا الى المتن وقوله فحب الى الان الساقط (قوله وما كتب)
 أي ومدر اه معنى (قوله بالنعما بلغت) أي ولو زادت في دية الحار اه معنى قول المتن (تلف أو تلف الخ)
 كذا في النهاية بتقديم الثلاث على الرباعي والاولى العكس كلفي والخي قول المتن (تلف) أي بالقتل محلي
 ومعنى قوله كسائر الاموال) الى المتن ومعا لانها لم يضمن بمشله كما يأتي ويحتمل أن التشبيه في أصل
 الضمان والاموال على عودها اه عطف (قوله أو زها) أي العاديه على الضام متع أنها المراد (قوله بالنهية
 في المصوب) أي المستوفى فلا يشكل بما يأتي فمن أن الاصغر المثلث اذا فقد دية يضمن باضى القسم وقت
 الغضب الوقت فقد اه عطف (قوله في غير الخ) شامل للمستلم فيضمن بضمته يوم التلف أي لا تقابل لخال
 عاده اه عطف (قوله في نحو ظاهر) أي محاليس مقدومانه بظهوره في الحار اه ضم (قوله تضمن الخ)

ولو كان المصوب قناتقال الغائب على الكمال قال في الرفض وشرحه بعد هذا وكذا يعقوب وأبو أن أمره
المالك. متعين قال اعقده وأعتقه عنك أوعني إلى أن قال في شرحه قال الباقون و ينبغي أن يلحق بالاعتاق
الوقف بغيره اهـ وانظر هل يعقوب هنا من الغائب إذا قال المالك عنك بناء على الإوجه فيما إذا كان
المتعق المالك بامر الغائب (قوله) وعلى العتق قال الشئبان يبيع عن المالك الخ قال في شرح الرفض
ويقع العتق عن المالك لأعن الغائب على الصحيح في أصل الرضا والإجماع أنه يقع عن الغائب ويكون
ذلك بمعاينة من ذكر عوض والأهنية بناء على معتك البائع فمالم يبيع موطأ ما جاهد فان سنا اهـ
(قوله) وقد تقرر أنه واقع عنه الخ هذا من الخلف (قوله) وذلك في دراسة في الشر وط (قوله) هذا كذلك (قوله)
استوفى الشر وط في نفس الأمر من غير مانع (قوله) بغير الغائب بغير مانع في نفس الأمر
* (فصل في بيان حكم الغصب الخ) * (قوله) على نحو ظاهر الخ أي مالم يسجدوا منه فظاهر في الخبر (قوله)

يأتي بالحقائق المنقوصة بوابعها من الغيب إلى التلويح في غيره قيمة يوم التلويح (وأبعاض التي لا يتعد دراهمها من خبر آخر) كهموز واليكارنو جنباً على نحو ظهر أوقع تضمن لكن بعد الاندماج لا قبله (عائض من فحمة) أحياناً

خبر وإيعاضه (قوله فان لم ينقص لم يلزمه شيء) قياس ما يأتي في الجناية أنه يعتبر هناك فيسبب الاندمال لهم
 الآن يقال ما هنا مصور وبما اذا لم تنقص فيمنه شيئا لا قبل الاندمال ولا بعد ثم يأتي في سم على حج كذلك
 عش (قوله أما الجناية الخ) أي يحس لا مقدرة أخذ من قول سم على حج وهو مقابل قوله على نحو ظهر أو
 عتق لكن قد يقال هذا داخل في قوة الاتي وكذا القدر فلو ذكر هذا فقلت ما لم يجب بالنقص لان المراد في
 الاتي أن تكون الجناية باتلاف القدر وهما أن تكون باتلاف شيء فبمسئلة المراد في الاتي اتلاف
 الكسوف وهما من حيث انتهى اه عش عبارة الرشد في قوله ما هو مقدور بين نحو كف أي ولو جسي على
 ما هو مقدور منه بنظره في الحر كالنقص والرجل أي والصورة أن الجناية لا مقدورها كان حرج كنه فهو غير
 ما سبب في المتن اه (قوله منه بنظره) الأولى حذفه (قوله أن لا يساوي الخ) يعني أن لا يبلغ ما نقص من
 قيمة الرقيق الجناية على نحو كنه مقدور (قوله فان سواه) أي أو زاد عليه كنه مفهوم بالأولى (قوله نقص)
 أي وجوب (منه) أي المساوي اه عش (قوله في غير الغاصب) أي فيما إذا كان الجاني على نحو كف
 الرقيق في غير الغاصبه (قوله أما هو) أي الغاصب (قوله فضمن بما نقص) من مقدور (قوله مطلقا) أي
 سواي المقدور أم زاد عليه اه عش (قوله مطلقا) له إذا كان التلغ بجناية بخلاف إذا كان ما قسمه لوجه
 ونحوها أخذ ما يأتي في آثار (قوله فضع به) أي الرقيق فضعه عهله فضعه لوجه تأله أو عداها أو أمره
 فتدلى ثوبا أو شاة أو الفضي ضمن النقص عباها هو شيء اه يجرى (قوله أو فودا وحده) أي بجناية وقعت
 منه بعد الغصب بخلاف ما لو قطعت بجناية في يد المالك فام بالغصب مضمون فلا تستدلى بسبب سابق على
 الغصب كالنقص عليه اه عش (قوله كان قطع ذكره وانشاء) أي بان سبقت الجناية أو قطعت قد ساق على
 حج أي بأب الجاني فضمن اه عش أي كما يأتي في قول المتن (والقضية كالبطلان) بعد أو خبر (قوله في) انشبه
 الخ) أي في قطعها (قوله وان زاد فبعت) أي الرقيق بالقطع (قوله وهو بيد البائع) غرضه جرحه فادعاه لحكم
 والافلا كلام في التصويب يتم بالنظر لما سطر به لشرح اليد العادية يكون استدراكا اه عش (قوله لم يكن)

فان لم ينقص لم يلزمه شيء) هكذا ذكر وهو في نظر في الجناية المذكور فليأت في الجناية أنه لم يبق نقص
 بعد الاندمال اعتبر أقرب نقص إلى الاندمال فان لم يكن قد راقى شيئا بأحد فان قلت هذا لا يدلان
 الكلام في الجناية من غير ذي اليد كالغاصب فلا يتناسب تضمينه اعني ذلك كالفصل باله لم يصدر من شيء
 ولم يمت عضو قلت على تقدير ان المراد عدم تضمين ذي اليد لا ذكر فهذا انما يمنع تضمينه فقرار الاضمينه
 طر يقاض له لو كان المراد ذلك يصح الحكم بالتضمن عند وجود النقص فليأمل ولغيره و قوله مر ان
 المراد لم يلزمه شيء أي أصالة فلا ينافي ما يأتي في الجنايات اه (قوله أما الجناية الخ) مقابل قوله على نحو ظهر أو
 عتق لكن قد يقال هذا داخل في قوة الاتي وكذا القدر فلو ذكر هذا فقلت ما لم يجب بالنقص لان المراد
 في الاتي أن تكون الجناية باتلاف القدر وهما أن تكون باتلاف شيء فبمسئلة المراد في الاتي اتلاف
 الكسوف وهما من حيث انتهى اه عش عبارة الرشد في قوله ما هو مقدور بين نحو كف أي ولو جسي على
 ما هو مقدور منه بنظره في الحر كالنقص والرجل أي والصورة أن الجناية لا مقدورها كان حرج كنه فهو غير
 ما سبب في المتن اه (قوله منه بنظره) الأولى حذفه (قوله أن لا يساوي الخ) يعني أن لا يبلغ ما نقص من
 قيمة الرقيق الجناية على نحو كنه مقدور (قوله فان سواه) أي أو زاد عليه كنه مفهوم بالأولى (قوله نقص)
 أي وجوب (منه) أي المساوي اه عش (قوله في غير الغاصب) أي فيما إذا كان الجاني على نحو كف
 الرقيق في غير الغاصبه (قوله أما هو) أي الغاصب (قوله فضمن بما نقص) من مقدور (قوله مطلقا) أي
 سواي المقدور أم زاد عليه اه عش (قوله مطلقا) له إذا كان التلغ بجناية بخلاف إذا كان ما قسمه لوجه
 ونحوها أخذ ما يأتي في آثار (قوله فضع به) أي الرقيق فضعه عهله فضعه لوجه تأله أو عداها أو أمره
 فتدلى ثوبا أو شاة أو الفضي ضمن النقص عباها هو شيء اه يجرى (قوله أو فودا وحده) أي بجناية وقعت
 منه بعد الغصب بخلاف ما لو قطعت بجناية في يد المالك فام بالغصب مضمون فلا تستدلى بسبب سابق على
 الغصب كالنقص عليه اه عش (قوله كان قطع ذكره وانشاء) أي بان سبقت الجناية أو قطعت قد ساق على
 حج أي بأب الجاني فضمن اه عش أي كما يأتي في قول المتن (والقضية كالبطلان) بعد أو خبر (قوله في) انشبه
 الخ) أي في قطعها (قوله وان زاد فبعت) أي الرقيق بالقطع (قوله وهو بيد البائع) غرضه جرحه فادعاه لحكم
 والافلا كلام في التصويب يتم بالنظر لما سطر به لشرح اليد العادية يكون استدراكا اه عش (قوله لم يكن)

فان لم ينقص لم يلزمه شيء) هكذا ذكر وهو في نظر في الجناية المذكور فليأت في الجناية أنه لم يبق نقص
 بعد الاندمال اعتبر أقرب نقص إلى الاندمال فان لم يكن قد راقى شيئا بأحد فان قلت هذا لا يدلان
 الكلام في الجناية من غير ذي اليد كالغاصب فلا يتناسب تضمينه اعني ذلك كالفصل باله لم يصدر من شيء
 ولم يمت عضو قلت على تقدير ان المراد عدم تضمين ذي اليد لا ذكر فهذا انما يمنع تضمينه فقرار الاضمينه
 طر يقاض له لو كان المراد ذلك يصح الحكم بالتضمن عند وجود النقص فليأمل ولغيره و قوله مر ان
 المراد لم يلزمه شيء أي أصالة فلا ينافي ما يأتي في الجنايات اه (قوله أما الجناية الخ) مقابل قوله على نحو ظهر أو
 عتق لكن قد يقال هذا داخل في قوة الاتي وكذا القدر فلو ذكر هذا فقلت ما لم يجب بالنقص لان المراد
 في الاتي أن تكون الجناية باتلاف القدر وهما أن تكون باتلاف شيء فبمسئلة المراد في الاتي اتلاف
 الكسوف وهما من حيث انتهى اه عش عبارة الرشد في قوله ما هو مقدور بين نحو كف أي ولو جسي على
 ما هو مقدور منه بنظره في الحر كالنقص والرجل أي والصورة أن الجناية لا مقدورها كان حرج كنه فهو غير
 ما سبب في المتن اه (قوله منه بنظره) الأولى حذفه (قوله أن لا يساوي الخ) يعني أن لا يبلغ ما نقص من
 قيمة الرقيق الجناية على نحو كنه مقدور (قوله فان سواه) أي أو زاد عليه كنه مفهوم بالأولى (قوله نقص)
 أي وجوب (منه) أي المساوي اه عش (قوله في غير الغاصب) أي فيما إذا كان الجاني على نحو كف
 الرقيق في غير الغاصبه (قوله أما هو) أي الغاصب (قوله فضمن بما نقص) من مقدور (قوله مطلقا) أي
 سواي المقدور أم زاد عليه اه عش (قوله مطلقا) له إذا كان التلغ بجناية بخلاف إذا كان ما قسمه لوجه
 ونحوها أخذ ما يأتي في آثار (قوله فضع به) أي الرقيق فضعه عهله فضعه لوجه تأله أو عداها أو أمره
 فتدلى ثوبا أو شاة أو الفضي ضمن النقص عباها هو شيء اه يجرى (قوله أو فودا وحده) أي بجناية وقعت
 منه بعد الغصب بخلاف ما لو قطعت بجناية في يد المالك فام بالغصب مضمون فلا تستدلى بسبب سابق على
 الغصب كالنقص عليه اه عش (قوله كان قطع ذكره وانشاء) أي بان سبقت الجناية أو قطعت قد ساق على
 حج أي بأب الجاني فضمن اه عش أي كما يأتي في قول المتن (والقضية كالبطلان) بعد أو خبر (قوله في) انشبه
 الخ) أي في قطعها (قوله وان زاد فبعت) أي الرقيق بالقطع (قوله وهو بيد البائع) غرضه جرحه فادعاه لحكم
 والافلا كلام في التصويب يتم بالنظر لما سطر به لشرح اليد العادية يكون استدراكا اه عش (قوله لم يكن)

أي المشترى اه عش (قوله فلا يلزمه الامتناع) بمعنى أنه يستقر عليه من الثمن تسبب ذلك
النقص ويحصل بطلان القالب فلا تنقص تلك القيمة يحصل فاضاً لا تنقصه علة متبقة التي تستدعي
نوعه وقال سم كان المزمع وما إذا فصح اه والأول أحسن (قوله والاه) أي أن الزمته كمال القيمة
عش وعش وكردى (قوله مع كونه) أي ولا قائل به اه عش قول المتن (نصف قيمته) أي بعد الاندمال
اه عش (قوله أيضاً) أي كلف الذي لا يتقدر وفي الذي يتقدر إذا قلنا بأنه نسبة (قوله قدر) أي
فرض يوثق (قوله ظاهر في ذلك) أي في الأخذ بعد الاندمال وتقدم عن عش وباقي عن سم اعتماد (قوله)
هذان كان (التي تنبئ في النهاية والمغنى والاشارة إلى معنى المتن (قوله إذا كان الحائي غير غاصب) أي
وان كان قبل بد الغاصب اه معنى (قوله أما هو) أي الغاصب وبد العادة اه معنى (قوله فلا يلزمه أكثر
الامر من الخ) هل يطالب الغاصب قبل الاندمال أو هو كغيره ينبئ الثاني وقوله لا احتمال للشبهة أي شبه
الحرج وشبه المال سم على ج اه عش عبارة الجبري أي شبه لا دين من حيث أنه حيوان ناطق وشبه
الإنسان مثلاً من حيث هو إن التصرف عليه مشهور اه (قوله على القولين) أي القدم والجديد (قوله)
لزمه النصف الخ) عبارة النهاية والمغنى لزومه النصف الخ (قوله لزمه) أي الغير (قوله والغاصب الزائد
الخ) ظاهره وان يبق نقص بعد الاندمال وفيه نظر لأن الزائد ينزل عن عرض المقدرة فهو كعرض غير المقدرة
التي لا يلزم الغاصب حيث لم يبق نقص بعد الاندمال كما قلناه كلام شرح الروض والمر اه سم وتقدم
عن عش أن هذا إذا سقطت بلا جناية أو تطلعت بقوداً بالجناية فتضمن اه ووافق قول النهاية
المغنى ولو قطع الغاصب من الرقيق أصبغاً زائد فهو يبق نقص فيمنزل من مائة نقص كقوله أو باسحق ويقيم
قبل البره والدم مسائل الضرر ورواها بعض بشير بما فيه من الرق كذا كره الماوردي ففي قطع بدمع ربع
الدية أشعر الأمرين من ربع القيمة ونصف الأرض اه وهو أي نصف الأرض نصف مائة من قيمته
البيع حتى يستقر عليه قيمته فان تلب بعد الاندمال وقبل القبض لم يرضه المنة ترى اليد أرشها المقدور ولا
بما فيه من القيمة بل يجز من الثمن فيقوم العبد بجهنم مقطوعاً عاقبة سقر عليه من الثمن مثل تلك النسبة
اه وهو كالمصرح في أنه لا يلزم ما ذهبنا إليه في الكلام شامل لما إذا كان الخيار الباقي فقط فلا يرجع
وليتقرر فيه إذا لم ينقص بجناية المشتري كما هو قطع ذكره وأنتيه فلم ينقص أو إذا ما يلزمه (قوله فلا يلزمه
الامتناع الخ) كذا لا روم إذا فصح (قوله أيضاً) أي في الذي لا يتقدر ولا قدر إذا تالف كاتقدم فهما
(قوله أما هو فلا يلزمه أكثر الامر من الخ) هل يطالب الغاصب قبل الاندمال أو هو كغيره ينبئ الثاني (قوله)
لا جناح للشبهة) أي شبه الحرج وشبه المال (قوله نعم ان كان القاطع غير الغاصب الخ) في الروض وشرحه
في الطريق الأول من الباب الثاني وكذا في الجرح اصطفاً لهما أي يطالب بالمال الحائي والغاصب وقرار بدها
المقدور ويحصل الغاصب إلى أن لا لاوان لم يكن أرض الجرح احتملة زافاً باعتد في النقص نقص القيمة بعد
الاندمال فان لم يكن حينئذ نقص لم يطالب بشئ كما صرح به الاصل وفي المطالبة بأرض المقدرة قبل الاندمال
القولان في الجناية على الحر وسألت في المراجع اثنان اه بمناهة قوله لم يطالب بشئ كالمصرح به الاصل أي
لم يطالب الغاصب كما هو ظاهر أما الجاني فلا وجه لعدم مطالبة الغاصب أي في الجناية أنه لو لم يبق نقص
بعد الاندمال اعتبر أقرب نقص إلى الاندمال فان لم يوجد فرض افتادني شيئاً باجتهاد فسلم أنه لا شيء على
الغاصب في الامتددة إذا كان الجاني غير يرم يبق نقص بعد الاندمال وقول الشارح والغاصب الزائد عليه
المفروض فيه اه عند ظاهره وان لم يبق نقص بعد الاندمال فلا يرجع فان خسه نظر لكن ينبئ في الأول ان
الكلام فيما تراه على الغاصب لا مطلقاً وحيداً وطريق فيما سألتم الجاني ما تقر انه يفرض أقرب
نقص اليه فان لم يكن فرض القاضي شيئاً باجتهاد وعلم أيضاً ان قصاص الشارح في الغاصب على ضمان الزائد
باعتبار التقرار والا فهو طريق ضمان غيره كعلم (قوله والغاصب الزائد عليه) ظاهره وان لم يبق نقص
بعد الاندمال وفيه نظر لأن الزائد ينزل عن عرض المقدرة فهو كعرض غير المقدرة الذي لا يلزم الغاصب حيث لم

فلا يلزمه الامتناع ولا
كان قابضاً مع كونه يند
الباقي وفي (بده نصف قيمته)
كالمسند كره آخر للبيات
وهل يتوقف ضمان هنا
على الاندمال أيضاً فان
ظاهر النص كقوله القمولى
لا وقال الأزدى أنه الأصح
فيقوم بحرر يانديري وقال
البلقيني زائر كشيء المراج
ان المال لا يؤخذ من قبل
الاندمال لا احتمال حدوث
نقص بمرسان إلى نفس أو
بشر ككتبة بالرجوع كلام
الشهين هنا ظاهر في ذلك
وعلى الأول فالفرق بين
المقدور وغيره حتى إذا انحدر
الذكور في التعليل المذكور
يأتي في المقدور وغيره هذا ان
كان الجاني غير غاصب ما
هو فيلزمه أكثر الامر من
من نصف القيمة والنقص
على القولين لا جناح
الشبهة فلا ينقص بطلان
ثلاثاً بمنزلة النصف بالقطع
والسدس بالغاصب نعم
كان القاطع غير الغاصب
والمالك وهو من ضمن ك
هو خلاصه لزومه النصف
والغاصب الزائد عليه

فقط أو المال ضمن الغائب الزال عليه (وسائر الحيوان) أي يأتي وهو ماعدا الذي إلا المصدق الحرم أو على الحرم لمصراته ضمن عنه
لنفس ضمن نفسه (بالقيمة) أي أفضلا كجمل مما يأتي ولو جاز بما تضمنه لاشبه (١٩) الأدنى بل الجاد وحل التعل على ماذا ذكر

أول من يخصم الأسنوي
له الأجزاء فلا تلتان ضمن
نفسه بالقيمة تشارك فيه
الغن أه أنص كن وجه
تجاره أن أجزاه كنفسه
بغلافه الفن فعمل المتن
على هذا التعميم يخصم به
ليفرقه به يشمو بين الفن
أولى (تنبيه) هاتل التعميم
بعد الاندمال وانما القيمة
المتعمرة كالأر بضائقة
وم التل في غير الغنوب
وأقصى التيم فمقتضاها
مخرج ه أمثلة فقال أنا
مؤثره فمضموا أقتى
بعضهم فمضم أطم دابة
غير مضم وماقتا سبالة
بعضها لأغير مضموم
يستول عليها من أجزاها
الابتنا وضع فمضمه
ومن مالم تقتل على السنا
الان غاب وظن ان البت
مقلق وهذا بقدماني
قبيل السير من اطلاق
علم الضمان (وغیره) أي
الحيوان من الامم وال
(مثل) ومتقوم) بكسر الواو
وقيل بفتحها (والاصح ان
التي ملصقة كالأر ووزن
أي أمكن بضمه ما أحدهما
وان لم يمتد فيه صرة
(ووزن السلم فيه) فاحصره
عد أو ذر عن كون ويلاب
متقوم وان طر السلم فيه
والجواهر والحيوان ونحوها
وكل مكر مما عتق السلم فيه

عش (قوله فقط) أي باعتبار القرار والافهو طريق في ضمان ذير الزائد له سم (قوله والمالك) أي
ان كان الطاع المالك ضمن الغائب ما زاد على التصف فقط أه نهاية قال عش قوله هوان كان الطاع
للمالك الخ أو ولو تصديا وكذا لو قطع الرقيق بنفسه كمن شرع الرض وقد يقال الأقرب بأنه ضمن أكبر
الامير من لادن يتنا على نفسه في يد الغائب مضمون على الغائب ويرق بين جنائمه على نفسه وجنابة
السيد عليه في يد الغائب بان السيد يتنا مضمون على نفسه فقط ما يقابلها من الغائب بخلاف جنابة
البدن فانه مضمون على الغائب ما دام في يده أه قول المتن (وسائر الحيوان) مستند أه به قول السارح
تضمن نفسه أه سم قول المتن بالقيمة) أي سواء تلقا أو تلف أه معنى (قوله أي أفضلا) أي ان كان
غائبا أه عش عبارة الرشدي هذا لان نسب ما قلعه أو الفل من أن مراد المصنف ما هو اعين
الغيب ولا نسبا في المتن في المقوم أه (قوله وأجزاء يخصم الخ) عطفا على قوله نفسه بالقيمة (قوله
وأجزاء الخ) أي تلفت أو تلفت أه معنى (قوله على ماذا ذكر) أي شوه لنفس الحيوان وأجزاه أه عش
(قوله أن أجزاه كنفسه) أي تضمن بالقيمة ما يخصم أه سم (قوله بخلاف الفن) أي يخصم في أجزائه
بين ما يتقرر أزشمن الحر ولا يتقرر منه أه سم (قوله فعمل المتن على هذا التعميم) فقد يقال أنه لم يحمله
على التعميم لانه إنما جعل على ضمان النفس وجعل ضمن الأجزاء لانه لا يمكنه كالأر عني فهو تخصيص
عكس ما جله في الأسنوي لا تعمم أه رشدي (قوله ليعرفه الخ) فيما لا يعنى سم على جمل وجه
أه إذا حل كلام المصنف على الأجزاء فيجمل الفرق بينه وبين الفن أيضا الأسنوي يجعل غير الفن كالغن
في أن نفسه تضمن ناقص التيم وإذا حل كلام المصنف على الأجزاء دليل أن الفن إنما يفرق منه وبين غيره
في الأجزاء أه عش (قوله التعميم بعد الاندمال) مستند أه (قوله لا يدر مضموم الخ) أي لأن انطعمها
غير مضموم فانت (قوله لا يستول عليها) ينبغي ما لم يكن مالم طعمها باهضراهم سم وعش (قوله الان
غاب الخ) أي المستلحق (قوله به هذا) أي قوله الان غاب الخ (قوله أي الحيوان) الخ قول المتن كمن
النهاية الآتية وردا على واصلها وكذا في المتن الآتية أي أمكن الى المتن (قوله وقيل بفتحها) فيما لا يعنى
سم على جمل وجهه أن اسم المفعول لا يصاغ من فاعله أه رشدي زاد عش الأباله وليس المعنى هنا
بلى تقدرها أه وقد يجب بان باب التعل قد يكون متعديا على المقصود وأواب الجاني كالأر لازم الا
ثلاثة أبواب نحو اقل وتعل وتقتل فلهما مشتركتين اللازم والتعدي أه (قوله فاحصره) صد الخ
محرر كالأر ووزن (قوله كيون الخ) نشر على ترتيب القدر (قوله تقوم) خبر الموصول (قوله وان
كأر الخ) غاية (قوله والجواهر الخ) محرز ووزن السلم الخ (قوله متقوم) خبر والجواهر الخ وافراده متناول
الذكر و (قوله لان المانع الخ) لتقليص لكون الجواهر وما عطف عليه مضموم (قوله عليه غسل النثر)
أي على الخ ليعتدل النثر وكذا أرواده عيب الخ لا أقوم وأرواده الخ أي فعل جمعه (قوله فانه
متقوم) المعتد أنه مثل نهاية ومعنى وسم (قوله بأحدهما) أي الكلال ووزن (قوله بذلك) أي بأحدهما
(قوله وراختلط) الى المتن في النهاية والمعنى ما وافقه (قوله وراختلط الخ) مستند أخبره قوله مثل لكن
ييق نفس بعد الاندمال كما إذا كلام ضارح الرض المار (قوله المتن وسائر) مستند أخبره قول السارح
تضمن نفسه (قوله أي أفضلا) انظر فله الخ لما عني في الغاصب له فرض الكلال في أهم حيث قال وأرد
بالأر به الخ وغیر ذلك (قوله أن أجزاه كنفسه) أي ضمن بالقيمة أي بما يخصم (قوله بخلافه الفن) أي
أفضل في أجزائه من ما يتقرر أزشمن الحر ولا يتقرر منه (قوله ليعرفه الخ) فيما لا يعنى (قوله بالم
يستول عليها) ينبغي ما لم يكن مالم طعمها باهضراهم (قوله بفتحها) فيما لا يعنى (قوله فانه متقوم) المعتد أنه مثل
مد (قوله ودرت حصره بذلك) انظر مضمون حصره المتوقعة على حصره ذلك فان قلت أرواده ماعدا

متقوم وان حصره كالأر ووزن لان المانع من ثبوته في المعتقد السلم ما تم من ثبوته فيما لا يمتد أو ودرت مثل الترف فانه متقوم مع
بجسه بأحدهما وجه السلم فيه يدرت حصره بذلك ما فاق من المانع معجولا وراختلط بشعره مثل مع عظم حصره السلم فيه

فخصاخرج القدر الحق من كل منهما كذا قاله الاستوى وتبعه جمع لكن قال لا ذرى له عجب من ثم قال الزركشي وقد منع دمه لانه بالاختلاط ينقل من المثل الى المتقوم (٢٠) لجهل بقدر كل منهما وهذا هو الوجه بل كلامهم مصرح به حيث شرطوا في المثل صحة السلم

مقتضى البيان انه عطف على خل التمر كما جزم به عرش فكان ينبغي ان يقول فانه مثلى. كجلى النهاية (قوله) فخصاخرج القدر الحق (الخ) أى يوصل الى القاصص قدر ذلك اذا اختلفا في لانه الغرم و يحتمل وهو الظاهر ان يقال وقفا لامر الى الصلح لان محل تصديق الغرم انما يتقاع على شيئا متعلقا في الزائد وما هنا ليس كذلك اه عرش (قوله) وقد منع دمه (الخ) الوجه انه لو علم بكل منهما بالمثل لكل منهما ما هو له لو علم قدر أحدهما دون الآخر دخل ما علم قدره وقمته لا تنحروا يمكن معرفة قديم قدره بان شاهده أهل الخبرة قبل الاختلاط اه سم (قوله) وهذا (الخ) أى ما قاله الزركشي وكذا أخير فعله (قوله) لا وارد به الفقه في عدم ورود (قوله) على ان اعلم (الخ) يشمل اه سدع ولعل وجهه ان عدم الاستلزام في القرض لا يقتضى عدمه في الصبغ ان قولنا انصف كالمصرح في الاستلزام في الصبغ (قوله) ومع العلم (الخ) مبتدأ خبره قوله تعجب (الخ) وكان الأولى بصفه على قوله خل التمر الخ ثم يقول فانه تعجب (الخ) عبارة عن المصنف في شرح الروض وشمل التمر بفاردي نوعا أما الردي عصفافليس يخل لانه لا يجوز زالسوق اه (قوله) أما المسخن بهما فتقوم (الخ) المعتمد انه مثلى وكذا الادهان المسخنة سم ونهاية ومعنى (قوله) لكن خالفه (الخ) أى ان الرضا في المطلب (قوله) يسع بعضه (الخ) أى الماء المسخن نهاية ومعنى (قوله) الاول (وجه) اعتماد شذوذ الشهاب الرضى الى النهاية والمضى الاول اه سم (قوله) وقد (الخ) أى كون الماء مثليا (قوله) وظهر (الخ) معناه اه عرش (قوله) ولو (الخ) أى قوله وباقى في النهاية (قوله) ود (قوله) يفرق فرأته بضم الزايم وزن سهل فيقول مالو كان ذلك بنفسه أو بفعل فاعل وفي المختار ودائى من باب سهل و رذمن باب نصر فهو مبرود و رده أيضا تعريبا اه عرش (قوله) فاهو (الخ) عبارة عن النهاية فقهه أو جهه أو كما أتى به الوالصر جملة تعالين يوم الأرض نقص وهو ما بين قبته (قوله) ومارا (الخ) أى فلا يرجع بعد رورسما الى البرود ولم يسقط الاشكال في مسائل السن (قوله) وهو سم على منجى أقول وقد يقال قياس ما ذكره وفي رواية العلب من أنه لا بعده بنصا ثا ان لاضمان نهوا فرق بينه وبين السن اه عرش (قوله) ود (الخ) أى قوله ويش في المضى الاقوله قالى المتن وما اعطيه في الفواكه الرطبة والى التنبيه في النهاية الاما ذكر وقوله لا فيه (قوله) ذهب المعدن الى الصالح (الخ) أى قبل أن يصنع وبضمهم اطلقه على الفضة أو ضاها لقطع الكساف على المعدن والخص اه معنى (قوله) ان نحو الاتامع نحو الخاص (الخ) هفرع قال في العباب الملاحق المستوية متقومة واسطال بالمربعة والصوبى قال بسنن وتضمن بالقمة انتهى ونقل في خبر جملة الاخيرة من المهمات سم على منجى وقوله وتضمن بالقمة قياس ما ساقى في الحلى أنه يضمن مثل الخاص وقمة الصنع من نقد البلد اه عرش (قوله) ولو ومشوشة (الخ) عبارة عن النهاية والمضى خالصة أو مشوشة كسرة أو نسيكة اه قول المتن (وسلك (الخ) وعبر وبلغ ورجع نهاية ومعنى قول المتن (وقطن (الخ) أى وصفه ونهاية ومعنى (قوله) ود (له) عبارة عن النهاية والمضى ولم يتخضر اه (قوله) وسائر الفواكه الرطبة دخل في البزوتون وفي الخبر بما يتخالقها الظاهر لخلول اخذ من قولهم في باب الرضا

فيه فله لا وارد على ان اعلم ودالم لا يستلزم كونه مثليا كما يجب رد مثل المتقوم في القرض ومعسب أو غيره تعجب قمته كما أتى به ابن الصلاح مع صلح قد المثل على وقد غنى صدقه عليه فانه لا يصح السلم فيه بوصف العبد لعل انضباطه (كله) غير مسخن بل ما المسخن بهما فتقوم على ما في المطلب لا اختلاف درجت جوه والحق به لا ذرى الادهان اذا دخلت النار أى تغير البنية لكن خالفه في الكفاية حيث جوز يسع بعضه بعضا والاول وجه وقده شرح رغبه به عالم يتقاطعه تراب وتود وفى الماء المخلو يظهر انه ان اختلفت ما دخلت من ضبط كان متقوما لعدم هتات السلم فية والا كانت مثليا ولو اتى حجر اسطر الى ما ردى في الصنف فزال ورودها وجه أو جهه انه يلزم ما بين يتقسم بلوا ومارا (الخ) (قوله) ود (الخ) ونحاس انضام أوله انهمس من كسره وحديد وقمة (وتبر) وهو ذهب المدن انخالص عن قرينه أو ياقما بعد من ان نحو الاتامع نحو الخاص متقوم ودوامه وفنا سير ولو مشوشة ومكسرهما ونحو سبيكة (وسلك وكافر وقطن)

وان كان فيه سبك كذا كره الرافى ولم يرد ان الرافى قد نصت خلافه قال بعضهم وقضى من لم يرض على النذر بما يمتنع بجهة السلم فيه اه دمه في ذلك البين نفسه (وعرب) وسائر الفواكه الرطبة

يجوز

على ما جرى عليه من الكتمان

حرى بالكلية أن لا يتسلل عن

الأكثر من على أن ذلك

مقوم ومحمى والمجموع

واعنده من الرضوخة

(ودقيق) كفى الرضوخة

أفلا خلافاً وهم فيه

ونظرة وجوب وادهان

وسمن ولين وخمض وخل

لاماهة ويض وصابون

وتخرو زبيب (الغالبية

ومعجون) لاختلاف

أجسامهما مع صلص

انضاطهما (فيضن المثل

بثله بالم) برضايا على قيمته

لأنه أقرب إلى الحسنة من

خروج الخلى عن القيمة كان

أنظف ماء بمجازه ثم اجتماعها

بمجلس لقيمة الماهة فأصلها

لزم قيمته بمجلس الاتفاق

بمجلسها إذا بقيت قيمة

ولو تافه لأن الأصل المثل

فلا بد من الاحتياط والت

ماثية من أصلها أو أفلا كما

لا ينظر عند رد المال إلى

تفاوت الأسعار ويحله كالمعلم

جما يأتي في قوله ولو تفسر

بالنقص في غير بلد التلف

الخ في الأمر نقله ولا

ثم من حيث جعل التلف ولو

صار المثل متقوماً أو ما لا أو

المتقوم مثلياً لجعل الفرق

خبراً وبالمهم شرباً

والشفاة ثم ثلث ضمن

الثلث ما سوى جعله لا نحو

أم لا ما يمكن إلا نحو أكثر

قيمة فيضن بقيته في

الأولى والثالثة

يعوز بعضه بعض وأن ما فيه حجة لما ثبت في الأصل أنه أولى من يسع بعضه بعض اه ع (قوله
على ما جرى الخ) عبارة النهاية والفتاوى كتحصيل الشرح والوضوح وهو المتداول صحيحاً في الزكاة الخ اه
(قوله على أن ذلك) أي العبر من العواكه اه كرى (قوله أيضاً) كالغلب (قوله وجوب) أي ولو
حسب رسم وغامول اه ع (قوله دخل لاه فيه) كذا في شرح الرضوخة وهو على وجه المقتضى لا فرق
بين ما فيه من غيره اه سم صارت العبر من عيش ومن المثل للخلول مطلقاً سواء كان فيه مال أم لا على
الاعتدال خلافاً في قدها بالقي لاه فيه لأن الماهة من ضرورياتها اه (قوله ويض) الجمع فيعتبر لأن القيمة
أو واحدة متقومها وشدي (قوله علم على انضاطها) أي الانضاط اه ع (قوله علم برضايا) أي التمتع
المنفى (قوله علم برضايا الخ) عبارة الجعري أي بشرط خمسة الأول أن يكون له حصة في المال المتداول الثاني
أن لا يكون له نفع من محل المال إلا على محل النقص وثالث أن لا يرضى على القيمة والرابع أن لا يصير
متقوماً أو مثلياً آخر كترقيمة منسوبة للماهة وجود المثل اه وهذه الشرط كلها مأخوذة من الشرح
والمثل (قوله لانه) أي المثل (قوله ولو تافه) يؤخذ من مباحثي عن سم أن هذا في الأمر لا نفعه والواجب
قيمه اه ع (قوله ويحله) أي التفصيل فيما إذا طالبه بغير محل التلف بين أن يبقى له فيمتلوا فافه وان
لا تأملها إذا لم يكن نفعه مؤنة والألواحيب القيمة مطلقاً اه سم على وجه قيمته أنه لا ينظر لاختلاف الأسعار
وهو غير ما دون ثم ع في فصل القرض بأن كلام من اختلاف الأسعار والمؤنة تصار قيمته وعبارته متضادة
الزبادي هذا المراد في نقل ارتفاع الأسعار بسبب النقل انتهى اه ع (قوله لجعل الفرق الخ) نشر
على ترتيب العبر (قوله ثم تلف) خرج بهما إذا لم يتلف في مبيع أرض النقص اه سم (قوله ضمن المثل) هو
ظاهر في الأولى والثالثة لاختلاف الثمنان كلام من المهم والشرح ومثلي وليس أحدهما معهودا حتى
يصلح لغيره فليعمل المراد ضمن المثل في غير الثاني بقية فافه وعبارته سم على ع عبارة شرح الرضوخة أخذ
المالك المثل في الثالثة نظير في الثالثة نها أي ولو صار المثل مثلياً بين المثلين انتهى وهو صريح فيما قلناه اه

انظر مع اه قد يصدق عليه هذا المثل (قوله دخل لاه فيه) كذا في شرح الرضوخة وهو على وجه المقتضى
لا فرق بين ما فيه من غيره اه (قوله اختلاف ما إذا بقيت قيمته ولو تافه) هذا مع قوله لا يرضى به الخ
يقصص من مسألة الماهة المذكورة أنه حيث كان نفعه مؤنة فالواجب القيمة بقيته وبمطلقاً ولا وجه
لأن بقيته قيمته ولو تافه فالمثل والأفعية اه (قوله ويحله الخ) أي فيما إذا طالبه بغير محل التلف (قوله
ويحله الخ) التفصيل بين أن يبقى له قيمة ولو تافه وان لا تأملها إذا لم يكن نفعه مؤنة والألواحيب القيمة
مطلقاً اه (قوله ولو صار المثل متقوماً أو مثلياً) في قوله ضمن المثل (قوله العلم) أي العلم يمكن الاقتراض كترقيمة ضمن قيمته
الأولى الخ فله الأمر لأن هذه القاعدة أقدم من الماهة فيكون الماهة متقوماً أو مثلياً أو صار متقوماً أن الواجب عليه المثل
سواء صارت قيمة الماهة قيمته ذلك المتقوم الذي صار إليه أو زادت عليها فان نقصت عنها وجبة ذلك المتقوم
فان قلبه هذا بخلاف ما سأل في من نصب يضاقتصر أو جابقتب من أنه ورجع أرض النقص ان نقص ان
هذان قبل ميرة المثل متقوماً وقد وجبوا رد ذلك المتقوم مع أرض تضمن من لازم ذلك نقص قيمته من
قيمة المثل ولا يمكن له أرض من نقصت القاعدة كذا في قوله المثل كلفه ظاهر قلت لاسم الخالفان
هو قضية تقسيمها بالتلف الثاني أهو وجب المثل لكون المتقوم الذي صار إليه انقص قيمة فرضي
المقصوب منه بقيمة ذلك المتقوم أو وجب قيمة المتقوم لاه أكثر من قيمته لثلى فرضي المقصوب منه بالمثل
فعل بغير التفصيل على موافقته نظراً ويقه أنه لا يصير لاه أصبار على خلاف الواجب شرعاً عليه وقد يكون
له غرض في الاستناعه ليسير أو لاجب دون غيره فليست بل (قوله ثم تلف) خرج بهما إذا لم يتلف في مبيع أرض
النقص ولهذا قال في الرضوخة وان نقصت الصفقة تنقطع كذا في قوله المثل من حصة الماهة والارض مع
ان ذبح الشاة قد يكون من قبل ميرة الشاة لاه المثل (قوله ضمن المثل) عبارة شرح الرضوخة أخذ المالك

عش عبار ما غني ثم تفسر هذه الخطأ الثالث في التلخيص في الثالث عشر من التلخيص الآن يكون
 الاثنا عشر مرة في التلخيص في الثالث عشر من التلخيص في الاول وهذا اجل الاستثناء اه **(قوله)** وغيره في التلخيص
 ذكر ما غني شرح الروض قبل قوله ما لم يكن الخ **(قوله)** واك (ك) يشيد اه وشيدى أى وانما الدار على
 مطلق التلخيص **(قوله)** كانا مخصص الخ يتأمل الجزم بأنه مقوم مع مخصص التلخيص عليه ولعل المخصص هـ ذا
 الكلام على انما مخصص يتنوع السلم فيه لعدم انضباطه بخلافه لا يتنوع السلم فيه كالمسائل المربوعة ما يصب في
 قالب قيمته ذاته بخلافه وصنعة بقيته كلى النقود خرج بقوله نحاس النقد حرمة الصنعة اه سم وقوله
 ولعل المخصص هذا الخ جزم هذا الخ الى اذى وعش سلطان **(قوله)** اصنع منه حلى أى تم تلف اه سم
(قوله) وصنعة بقيته اه هنا هو المخصص في الصدق مر اه سم **(قوله)** وقال الجمهور الخ عبارة النهاية
 والصنعة بقدر البلد كما خرج به من القرى وهو المخصص في الرضا عن الجمهور من الجرم والصنعة
 بقدر البلد الخ اه وانما المعنى وان كانت الصنعة حرمة كالانعام أحد التقديس فيمنع مجازة وزنا كالسبكة
 وغيرها مما لا صنعة فيه كالنبر اه **(قوله)** وان كان الخ هذه الباقية لاجل الاول انما يلبس بكراهي
 شرح الروض أى والتلخيص اعليه اه سم **(قوله)** من غير جنسه الا فى من جنسه كقوله النهاية والتلخيص
(قوله) انه مختص بالعمود أى وما هنا بل متلف وهو ليس مضمون ما بقدر اه عش **(قوله)** المخصص الخ
 عبارة للتفسير لا بد في المحرر وخصه بعبارة لقوله لهما في اول الفصل فغذاها المصنف فودع عليه المستعبر والسنام
 فانما يضمنان للتلخيص بالقيمة كما تقدم التفسير عليه في المستعبر فكان الاحسن ذكره هنا وحده فكذا لكن
 لما كان كلامه في الغصا يستغنى عن ذلك اه **(قوله)** الاكثر الخ أى ان قال اه عش قول المتن
 (فالقيمة) ولو وجد التلخيص بعد أخذ القيمة فليس لاحد من ادها طلب في الاصم والعمه صوبه من اه
 بصريح وجوب التلخيص ولا يكلف أخذ القيمة في روض قول المتن (والاصح ان المخصص الخ هذا
 يجري نظيره في اتلاف التلخيص لا يغيب كلى الروض اه سم **(قوله)** موجودا أى حسا وشرا **(قوله)**
 حتى يفقد اه أى في أحدهما **(قوله)** حتى يفقد أى حسا وشرا اه سم قول المتن (أقصى قيمه)
 أى المخصص عند الشرح ومثل المخصص عند النهاية والتلخيص كى كى **(قوله)** لان وجود التلخيص
 لقوله من وقت الغصب الى تعذر التلخيص **(قوله)** رده أى التلخيص **(قوله)** فاذا لم يرد **(قوله)** لا يلقى ما فيها
 بالنظر الى اعتبارها الشارح من اعتبار قيمة المخصص لا التلخيص **(قوله)** ردها أى العين اه عش أقول لو
 أراد من المخصص بكونه الظاهر بوجوبه أنه مطالب برد التلخيص لا المخصص ولو أراد من التلخيص لا يتم بغير

لالتلخيص في الثانية تعلم انه لو
 غصب صاع برقية مدرهم
 فليكن صاعا قيمته مدرهما
 وسداسا غيره فصارت مدرهما
 وثلاثا وأ كلى مدرهم
 وثلاثا كيفية القوي هذا
 أسبق عابسه قيمة خبر
 دوها وثلاثا ولو صار المتقوم
 متقوما كانا مخصص صبع
 منه حلى وجب فيه أقصى
 القيم ويضمن الحلى من
 النقود رة وصنعة بقيته
 من نقد البلد وقال الجمهور
 يضمنه كله بقيته من نقد
 البلد وان كان من غير
 جنسه ولا لا مخصص
 بالمعقود (تلف) المخصص
 اذ الكلام في متلفين
 وهم فاودع عليه مرد (أو)
 أ تلف فان تعذر التلخيص
 حسا كان لم يوجد جعل
 الغصب ولا بد من مسافة
 القصر منه فغير ما في السلم
 أو شرا كان لم يوجد التلخيص
 فيها ذكر الاكثر من غير
 التلخيص (فالقيمة) هي الواجبة
 لانه الآن كما لا مثيل له
 (والاصح) فيما اذا كان
 التلخيص موجودا عند التلف
 فلم يسلم حتى يفقد كالمحرر
 به اه (ان اعتبر أقصى
 قيمه من وقت الغصب الى
 تعذر التلخيص لان وجود التلخيص
 كبقائه عند المخصص لانه
 كان ما مورا رده كما كان
 ما مورا وقت الغصب فاذا لم
 يفسد غرم أقصى قيمته
 تلك المدة لانه ما من حال الا
 وهو مطالب بردتها

أما إذا كان النسل مقتودا عند التلخيص فيجب ألا يخرج من النصب إلا لنفسه (شبهه) وهل للمقتول مثل أوليائه وهو جده من جهة الأب
 وخبره لا يخرج من النسل لأجل أن النسل هو الأصل وليس عليه ما من الواجب (٢٣) على الأول لأنه من النسل إلى انقطاع النسل

وعلى الثاني لأنه من
 النصب إلى التلف كذا قاله
 شرح والذي صرح به كما
 علم أن الواجب الأقوى
 من النصب إلى تعذر النسل
 في حالة أو إلى التلف في أخرى
 وهذا غير الأمر من الذين
 يناهضوا على ما ذكره وهو
 ظاهر وأصرح في أن العبرة
 بقيمة الغصوب لا المثل والآن
 يعسر من وقت النصب
 ومن ثم ذكر شيخنا شرح
 الروض ما صرح بأن
 المقتول هو اعتبار الغصوب
 (ولو نقل الغصوب المثل)
 أو انتقل بنفسه أو بشع
 أجنبي وكذا المقتول كالم
 كلفه قبله من قوله البز
 وعلى الغاصب الردف ذكر
 نفسه مثل لاقتصار على
 المثل لأنه الذي يرتب عليه
 جميع القرض لا نسبة
 منها قوله لا لبسه للمثل فلا
 اعتراض عليه خلافا لمن
 رجع (إلى البلد) أو حمل
 (آخر) ولونين بل واحد
 بشرط أن يعذر أحضاره
 فلا يكافئه الأخرى أي
 والأما مطالب بالقيمة (فلا كافئ
 أن يكافئه) إذا علم مكانه
 لم يجرى اليه السابق (وان
 مطالبه) وإن قرب حمل
 الغصوب ولم يخف من به
 ولا توار به كما صرح به
 الملاحق وهو الأوجه خلافا

الربيل (قوله) أما إذا كان المثل يحترق فله في المثل المثل (قوله عند التلف) بأن يفسد قبله كان
 غصبه في وجهه مثلا وقد نزل في رضان وتلف الغصوب في سؤال فيكون الغصوب مضمونا بأقصى قسمه
 من وجهه إلى سؤال اه يجبري (قوله عند التلف) أي أقصى قيم المثل (قوله جالس السبوك) براد الأول
 أي المثل وهو ظاهر كلام الأصحاب خلافا لبعض المتأخرين نهاية ومعنى أي لا يخرج (قوله علم) ما
 أي الوجهين (قوله كلف) أي من قوله فيما إذا كان المثل مع محترقا المار (قوله في) أي فيما إذا كان
 المثل موجودا عند التلف (قوله في أخرى) أي فيما إذا كان المثل مقتودا عنده (قوله وهذا) أي ما صرحوا
 به أن الواجب الأقوى من الغصب إلى تعذر المثل في حالة المثل وكذا قوله وهو الم (قوله ما صرح) بأن المقتول
 هو اعتبار الغصوب فليس على هذا اعتباره قيمته إلى تعذر المثل لأن فيما عدا قيمته بعد تلفه اه سم
 (قوله أو انتقل) إلى قوله وهو ما راجع في الغرض في أقصى الأقوال فذكر نفسه إلى المثل وقوله وإن قرب حمل
 الغصوب وإلى قوله وقضيت في النهاية الأقوال كالم أخذ كرقته وقوله فلا اعتراض إلى المتن (قوله وأما نقل
 بنفسه) أي كالم نقله من أول رديج اه ع (قوله كلفه) يعني الانتقال بصورة وتحويل الكردى
 أي كالم إلى الذي في المتن مع كونه خلاف المثل بل رده بالتفريق إلى قوله فذكر نفسه مثال أي مثله
 الانتقال (قوله فلا اعتراض عليه) اه فيصحت لأن المعترض يقول الحكم لا يختص فكان ينبغي التعميم
 ثم التفريق على كل ما يناسبه اه سم (قوله بشرط أن تعذر أحضار مثلا) أي بحسب العادة وإن
 اه عرق حله زمانا يرعى الوقت الذي هم فيه عرفا اه ع (قوله وان قرب حمل الغصوب) خلافا
 للمعنى وشرح المنهج عبارة نعمان كان معاقبة عبدة والألاطال بالآثار دفعه المار ودي وهذا كالم
 الأخرى فيما إذا لم يخف من الغاصب أو توار به والألاطال وجه عدم الفرق بين السافقين اه قال الصبري
 قوله المار ودي هذا رأى واعتداه مطالب القيمة متطابقا مع السافقين أم بعدت أم نزع أو توار به
 أم لا مر اه ع قول المتن في الحال متعلق بقوله مطالب بالقيمة ينبغي كالم لا السنوي إذا زادت
 القيمة بعد هذا أن مطالب أي الغاصب به لا ياف على حكمه معنى وأخره سم وعش أي الغصوب
 (قوله لا لا لا لا لا) على لغة الحرافة لعدم المطالبة بالثل وأعطى المعنى لفظ من ثم وعليه التعليل فظاهر
 (قوله وعلمك الم) أي فصوره الأصر فها هو ولو جعلت فيها زائد حكمها حكمك وأما القرض فتكون
 ذلك ما كان هي تحثيه بأن أخذ بدل القيمة بآه يجبري (قوله إن القرض) قضيتهم جواز أخذ دامة
 فعل به بها كالم لا يعامله إلا وجهه خلافا لغيره وقد دعوا إلى أخذها خشية من فوات حق

أو دفع غاصب أي في الثانية فقيمة القرض لم يرد المثل لم يرجع إليه اه (قوله ومن ثم ذكر شيخنا
 في شرح الروض ما صرح بأن المقتول هو اعتبار الغصوب) قد يشك على هذا اعتبار قيمته إلى تعذر المثل
 لأن فيما عدا قيمته بعد تلفه فإن قيل أهو كالو جوده جوده مثله قبل اعتبار الزيادة بعد تلفه وجود المثل
 الذي لا يساو بها مشكلا لا يقال له لانه لم يرد المثل فليس على (قوله
 ولا اعتراض على الم) فيه بحث لأن المعترض يقول الحكم لا يختص فكان ينبغي التعميم والتفريق على
 كل ما يناسبه (قوله ولم يخف من الم) كذا شرح مر (قوله أي أقصى قيم من الغصب إلى المطالبة)
 لو زادت القيمة بعد ذلك فينبغي أخذ الزيادة في الرض فهو لو بق الغصوب أو سر فادعيا الغاصب أو ضاع
 كلفي شرحه أن المالك يقتضي الغاصب القيمة التي ألقى أي أقصى ما كانت من الغصب إلى المطالبة اه قال
 شرحه وينبغي كالم لا السنوي إذا زادت القيمة بعد هذا أن مطالب الزيادة لا على ملكه اه (قوله
 وعلمك الم القرض) قضيتهم أهو كالم يار يتصل له امتنع أخذها لكن لا وجه جواز أخذها الحاجة

للمار ودي ومن تبعه (بقية) أي أقصى قيم من الغصب إلى المطالبة (في الحال) أي قبل الرد والمطالبة ينسب بينهما كمن ثم مطالب بالثل
 لأنه لا يمكن الرد فقد زيد السعر أو ينقطع فحصل الضرر والقيمة تبقى واحدا وعلمك الم القرض لأنه يتفرع عما جلى حكمه أو رد بدلها عند
 رد العين

ولا يراد فيها عن ضمان وانما أوجبه ومعنى كونها العارية وقوع الترافع فيها (فأخذه) أى المصنوب أو عتق مثلاً (ردّها) ان يقبله ولا
يبدلها والى العارية وعين رد بدلها مع (٢٤) وجودها وانما يردها إذا أخذها فقد انقضى ثم لو وجدته ليس عن حقه بخلاف المصنوب ولو

اتقيا على تركه في مقابلتها
فلا بد من بيع بشرطه
وقضية التي ليس الغائب
حجبه لاستردادها وهو
ما رجحنا الرافعي فلا يجوز
المشتري فاصد ليس
المبيع لاسترداده على
ما مر فرق غيره بان المشتري
رضي وضع البائع يده على
الشيء ولا كذلك الغائب
فإنما أخذت منه فلو رد
بأنه فخر بحق فهو كالأختیار
على ان وجوب رد عليه
فورا بنسب الحس مطلقا
وليس كالخس للاشهاد كما
مر قبيل الاقرار (فان
تاب) المصنوب المثل (في
البلد) أو المثل (المقول) أو
المثل (الب) أو عادت على
في بلد الغيب (طالبه المثل
في أي البلدين) أو المثلين
شأنه ان رد العين قد توجه
عليه في الموضع وأخذت
الاستوى إن كان الطالب في
أى موضع شاعن الواضع
التي وصل إليها طريقه
بين البلدين (فان فقد المثل
غرمه قيمة أكثر البلدين
قيمة المثل وانما ياتى هنا
الاستوى أيضا فله مطالبة
بأقوى قيم المثل التي وصل
إليها المصنوب (ولو غفر
بالغائب في غير ذلك تلف)
والمصنوب بشئ والثلث
موجود (فالصحيح انه ان
كان لا مؤنة تنقله كالنقد
السير وكان الطريق آمنا (فله مطالبة بالمثل) الا لا ضرر على واحد منهما من رد قضيت به بل صريح مما مر في السلم

أى
وقد يحتاج الى أخذها للابن وقد علم تبصر غير هال ولا طوارها ولا يكون ما سوى شبهة باعارة
الجواز ولو طوع وقد بنسب الوطوع وجرد المالك كالمثل الموصوفة (ثم أهله) أو عتق ولو عوته كان يكون
المصنوب بمسئولية رد الوارث ان كانت عليه ضمانات الوارث ولو جعل حياته ضمانا لثقل رد التهمة لان
الاصل الحاقه نظر وأما لو مات قبله فتنسقر القيمة (قوله ولو أعتق قبله) تركه الخ بمباراة شرع الوارث
فان اتقيا على تركه الترافع أي فيما إذا أخذها لا يان المصنوب بأوسر قد علمت أو متفق عليه فصار أي فيما
اذ غصب المثل ونقله الى بلد آخر فلا بد من بيع أمواله لتفصيل ذلك قبل رد كذا في الاطلاق قال
الامام ولا حاجة الى عقد قلن وجوب القيمة حيث تدل على ذلك المالك تكفي فيما ذكره بخلافها بعد لوده
له ثم ذكر من السيرة بغير رد المصنوب يتنقض المثل في القيمة فيما يظهر من نقله عن تصريح المأملي
في مجموعه (قوله وقضية التي الخ) كذا شرع (قوله في المتن فان فقد المثل) قال في الوارث أو وجد

أى
والقرض انما هو مؤنة

وتحملها المالك كلاً من ثمنه بل هو داخل فيه لانه بعد العمل بصلته عليه لانه لم يثقل ولا ينافيه قولهما لو تراضى على المثل لم يكن له تكليفه
 مؤنة النقل ولا قول السبكي والقول كالبغوي لقوله الغاصب خذ مؤنة حمله بغير ما بالاول فلا يلزم على الغاصب خرا في أخذ المثل
 ومؤنة النقل منسوبة الى الشئ فلا يلزم على المالك خرا في تكليفه حمله الى بلد موافق اعطاه الغاصب نعموا ما سوره تناقلا ضرر فيها على واحد
 منهما لان المالك اذا رضى باخذ المثل ودفع مؤنة حمله لم يكن على الغاصب ضرر بوجه (٢٥) ويؤيد ذلك قول البرهان القرافي في منع

المطالبة بالمثل هنا لاجل
 اختلاف التمثيل لاجل
 مؤنة حمله وقضية كلام
 المصنف اضافة لافرق بين
 زيادة ضرر النقل في بلد
 المطالبة وعلمه وهو ما
 رجاءه لكن احوال جمع
 متأخرون في التصاقل للقبض
 بما اذا لم يزدد به حيث
 تيسر للمثل بل ضرر لانتظار
 القبية (والا) بان كان نقله
 مؤنة ولم يزد عليه المالك
 انفسا مما تقرر اذ كان
 الطريق (فلا مطالبة بالمثل)
 ولا للغاصب ايضا تكليفه
 قبضه لما فيه من المؤنة
 والضرر (بل يفرغ منية
 للمالك) سواء كانت باء
 الضرب أم لا هذا ان كانت
 أكثر قيمته من المالك التي
 وصل اليها الغصب وبالا
 فتجب الاقصى من ضرر
 الجتماع الى حل لم الغصب
 وذلك لان تعذر الرجوع
 للمثل كتحققه والقبة هنا
 لقضية فإذا غصبها
 اجتماعا في بلد الغصب يعلم
 يكن للمالك زهوا وطلب
 المثل والافصاح بتردها
 وبذلك المثل (وأما الغصب
 المتقوم) كالحيوان

أي التعليل (قوله وتحملها المالك) أي يدفعها كيات اه سم (قوله ولا ينافيه) أي قوله انما له مؤنة
 وتحملها المالك الخ (قوله لو تراضى) أي فبأن كان التمسك لمؤنة (قوله) أي المالك (تكليفه) أي
 الغاصب (قوله) ودفع مؤنة حمله منه يعلم ان المراد مؤنة نقله الى بلد الظفر وأما مؤنة نقله من بلد الظفر فهي
 المذكورة في قوله ولا ينافيه قولهما الخ وقوله ولا قول السبكي الخ اه سم (قوله ويؤيد ذلك) أي القضية
 المذكورة (قوله هنا) أي في مسألة الظفر فيها إذا كان النقل مؤنة (قوله وهو ما رجاءه) فيه نظر فليراجع
 اه سم (قوله للتيسير بعد اذ لم يزد) اعتمد به امر أي فان زاد فليس له المطالبة بالمثل بل بقية بلد التالف اه
 سم ومنه الزيادة وعش اعتماده ومنه الثاني انما ما وقع قول المتن (والا فلا مطالبة بالخ) ولو نظر
 بالمطلب الذي ليس بالغصب في غير مكان التالف لم يحكم بمسؤول الغاصب فيما ذكره المصنف اه معنى (قوله)
 بان كان الخ قول المتن وأما في النهاية الاقوله ولم يتحملها الخ اذ كان (قوله بان كان نقله مؤنة) وزيادة
 قيمته هناك مانع من المطالبة سم على منعه اه عشر (قوله وأضاف الطريق) انظر لمنع الحرف
 المطالبه مع أن ضرر يعود على المالك وقد روي الآن يقال بل يعود الضرر على الغاصب اضافة لما
 كان حصوله في ذلك المكان انما هو مع الخطر كان كذا المؤنة فخطره ومعااته كالؤنة سم على عجز وقد
 يقال الما اذا لا يبالى به بالرد الى حله لما فيه من الخطر على الغاصب فلا ينافيه مطالبة حمله او اؤاده ان حمله
 وقد روي بهذا ما روي السليمان اه اذا كان نقله لثمنه وتحملها المالك سلم أجبر على التسليم اه عشر (قوله) والى
 الغاصب اذ كانت كلفه قبضه الخ المثل ومثله العين المضمومة بمثل ذكره اه عشر (قوله سواء) الى قوله
 واعتقد في المتن (قوله هنا) أي اعتبار قيمة بلد التالف (قوله كالحيوان) الى قوله انتهى في النهاية الاقوله
 قال القاضي (قوله وايضا) محله في الرقيق ان لم يكن أقصى القيم كقوله من قبل الضوكر اه رشدي
 وتقدم هناك انه في غير الغاصب اما هو فيضمن هو بما يقتضيه مطلق القول المتن (بأنه قيمه الخ) ولا فرق في
 اختلاف القيمتين تغير السعر وتغير الغصب في نفسه ولا عبرة بالزيادة بعد التالف اه معنى وقوله لانه الى
 الفرع في المتن الاقوله على أنه التي فجب (قوله يتوقع زبانا) أي بالنظر الى انها وان ضلعه بعدم إعادة
 اه عشر أي فليس يجب بالقيمة (قوله من غالب ثمنها) فان غالب ثمنها وتسلو صاحب القاضي واحدا
 كانه الرافعي في حكم البيع اه معنى (قوله ويحمله) أي اعتبار غالب ثمنها عند التالف (قوله وهو)
 أي يحمل القيمة (أكثر المال الخ) أي قيمة (قوله وتضمن المتقوم الخ) غرضه منعه من الفائدة
 والا فالكلام في الغصب نعم هو محتاج اليه بالنظر لانه لو لم يرد له لاسن السابق بعد اعادة الضامن فكان
 للمالك الزكوى بعد التمكن من مضمون على المالك اه عشر (قوله لانه لو أخرج) أي المالك (قوله)

زيادة أي على ثمن مثله قال في شرحه أو منه من الوصول الى ما سمع اه (قوله وتحملها المالك) أي يدفعها كما
 يأتي (قوله ودفع مؤنة حمله) منه تعلم ان المراد مؤنة نقله الى بلد الظفر وأما مؤنة نقله من بلد الظفر فهي
 المذكورة في قوله ولا ينافيه قولهما الخ وقوله ولا قول السبكي الخ (قوله وهو ما رجاءه) فيه نظر فليراجع
 (قوله للتيسير بعد اذ لم يزد) اعتمد به امر أي فان زاد فليس له المطالبة بالمثل بل بقية بلد التالف (قوله) وأضاف
 الطريق (فلا مطالبة بالمثل) بل يعود الضرر على المالك وقد روي الآن يقال بل يعود الضرر
 على الغاصب اضافة لما كان حصوله في ذلك المكان انما هو مع الخطر كان كذا المؤنة فخطره ومعااته

(٤ -) (شروعيان قاسم - سادس) وايضا معسوا القن وغيره (فضمنه باقصى قيمته من الغصب الى التالف)
 لانه في زيادة القيمة غاصب مطلق بالرقا والم رد ضمنه بله بخلاف ما ورد بعد الرخص لا يفرغ شيئا لانه مع بقائه لم يزد في ثمنه بل يزداد على الله
 لا تفرغ ويجوزها القيمة أصلا حتى قيمته من غالب ثمنه بل التالف ويحمله ان يثقله ولا اعتبر بتقلد القيمة أو أكثر المال التي وصل اليها
 وقد ضمن المتقوم بالمثل الصوري كقول المالك الزكوى في يده بعد التمسك لانه لا يجر حمله الصوري مع بقائه ما لو لم يزد (فرع) *

قال القاضي غصبوا قمته خنوسن فطعمه فعاد عشر بن فخره فعاد خنوسن تلف خن بن ثمانية اثمانه الطعن لا يحرم من اذنا خنوسن فكل نسي
 القن حرقه بعله انقضى له واقتره جمع متأخرون بل حرمه آخرون وكلهم قنوا والى ان هذا من صور ما انما صارت لثني مقوم المخرج فخره انه
 يحسمه مثله ما لم يكن المتقوم انقبض فقب (٢٦) فتمت بهي التاؤون في صورة القاضى لانها انقبض والتاؤون وان وجبت للتقصا لكنها

فقد اعسر (س) فقد نقص ثلاثين له سم (قوله ثم تلف) أى خبز (قوله من صور الخ) أى فان الخبز الذى
 صار له مقوم له سم (قوله المخرج فمخرج) نعم هذا الخ (قوله مثله) أى المثل (قوله فتمت) أى المقوم
 (قوله التاؤون الخ) جواب عما يقال المتقوم هذا الخبز وقمته خنوسن لانها وان واصل لجواب أن قيمة
 الخبز نعم ملاحظة بل الجزء التالف ثمانون له كرى (قوله وهذا) أى الضم المذكور (قوله لانه حيث
 لا انقبضا) أى كنه لانه لا استواء قيمة البر المثل والخبر المتقوم اذ كل شخص اه سم (قوله يجب المثل) أى وهو البر
 هنا (قوله ولان التاؤون الخ) من جملة ما يقال (قوله فقد استقرن) أى وجوب التاؤون على حذف المضاف
 (قوله وهذا) أى اقاله القاضى واقتره بالجمع المتأخر (قوله على ما قاله القاضي) أى مرة أخرى قبل قوله
 السابق اه كرى (قوله ولا يطالب بالمثل الخ) هنا مخالف لما تقررى قاعدة قصر ورد المثل مقوم من انه
 يطالب بالمثل الا ان يكون المتقوم أكثر قيمة فلقد قال وهو منه فيها سم (قوله وهو) أى القول الثانى
 القاضى ضعيف أى والى بن على الضعف فضعف اه كرى (قوله يمين هذا صورته الاولى) جعلها موصورتين
 باعتبار فرض التقصير بالطن ثم الزيادة بالخبر فى الاولى دون هذا اه سم صارة كرى قوله به هذا
 أى القول الثانى وقوله وصورته الاولى اوداهم قوله غصبوا قمته خنوسن الخ اه (قوله فتمت) أى الأرض
 وهو التاؤون فالتاؤون ثمانية المثل (قوله فوجوب القيمة) أى قيمة التاكسل فى الصورة الاولى (قوله
 وقد ما تقردها الخ) أى وجوب القيمة فى الصورة الاخرى من صور القاضى التى انقردها سم اه كرى
 (قوله على ذلك) أى ما تقرر (قوله اذ لم يكن الخ) خبر عن حصول الخ اه كرى (قوله يجب الاضطرار الخ)
 متفرع على الاضطرار المذكور (قوله من صور الخ) أى فى الصور الاولى (قوله هذا) أى فى الخ (قوله اورد
 الخ) أى هو اورد المثل اوتلف (قوله وان زاد الخ) تعميم لان قوله فتمت خنوسن (قوله كسر) أى فى الصورة الاولى
 وفى قول الفصل قول المتن (وفى الاتلاف) أى لم تقوم اه معنى (قوله اضمون) الى قول المتن واتضمن فى
 النهاية (قوله اضمون) بلا غصب (يحل فيما لم يور واستام فتمت فتمت قيمة يوم التالف عرش قول المتن يوم
 التالف) هنا فى خبر المثل بخلاف المثل اذا تلفه سم وجوهه ثم فقد ضمن بالاخص الى فقد المثل كما يناء عند
 قول المتن السابق والاصح أن الاعتبار على سم اه عرش (قوله ان صلب) أى محل التالف التقويم وكذا خبر
 قوله الى (قوله وذلك) أى اعتبار يوم التالف (قوله سم) سلام غنما الخ ولولا تلفد بلنا الهراش أو كسر
 النطاع فغنم غير هراش أو ناطح اه نهاية (قوله لانه حرمت الخ) عبارة النهاية قال فى الر وضعة لانه محرم كما

بدل الجزء الثالث بالطن
 فتمت للمفسرين وهذا
 يصاب ٤٢ يقال القيس
 وجوب الزب والتاؤون لانه
 حيث لا انقبض يجب المثل
 وأما التاؤون فقد استقرت
 بالطن اذ لا يخبر وان زاد
 بالخبز أضعافا عما يقال
 أيضا هذا بنى على ما قاله
 القاضى انه لو طعن البر
 تميزو جب أكثر القيم ولا
 يطالب بالمثل نظر الحاله عند
 تلفه وهو ضيق وجهه
 الفرق بين هذا وصورته
 الاولى باعتبار رانه وجب
 ارض أجزاها ثلثة فتمت
 لافضل وجب قيمة التاكسل
 فوجوب بالمثل تمهيد ليس
 للنظر لوقت التالف بل لضم
 الأرض الى الاصل وفيها
 انفسده القاضى للنظر
 الوقت التالف فغضاف
 المذكور نعم يلزم على ذلك
 ان محل قولهم اذ صار المثل
 مقوما واجب المثل ما لم يكن
 المتقوم انقبضا ما ظالم يكن
 الغاصب فعن جاز من المثل
 اذا ضم اوشد الى القيمة
 المتقوم صار انقبضا فيجب
 الانقبضا هنا نظر المتأخره
 من تبعه الأرض له زلانه
 بدل جزئها ولا ينافى عامر
 من ضمان التاؤون ما قبل

كأثره (قوله فعاد عشر بن) فقد نقص ثلاثين (قوله من صور ما اذ المثل مقوما) أى فان الخبر الذى
 صار له مقوم (قوله استبدال الجزء الثالث بالطن) فى ملاحظة ان بالطن فالتاؤون نظر بل قد يقطع
 بعدم فواته قول (قوله وهذا يجب الخ) يتأمل وجها لجوابه (قوله لانه حيث لا انقبضا) أى كنه الاستواء
 فتمت المثل وهو البر والمتقوم وهو الخبر اذ كل شخص (قوله ولا يطالب بالمثل) هنا مخالف لما تقررى قاعدة
 صورة المثل مقوم من انه يطالب بالمثل الا ان يكون الاخر أكثر قيمة فلقد اقبل وهو ضعيف (قوله
 وجوه الفرق بين هذا وصورته الاولى) جعلها موصورتين باعتبار فرض التقصير بالطن ثم الزيادة بالخبر فى الاولى دون هذا
 فى الاولى دون منه (قوله فى المتن يوم التالف) هنا فى خبر المثل بخلاف المثل اذا تلفه سم وجوهه ثم فقد
 ضمن بالاخص الى تلف المثل كما يناء عند قول المتن السابق والاصح أن الاعتبار على قوله يلزم مما اذلى
 فتمتها بسبب الغناء قال فى الر وضعة لانه محرم كفى كسر الملاهي قال فى شرح الر وضه وهو محمول على غناه

القاعدة فى المثل انه لا يغير قيمته بنقص القيمة لان هذا فى نقص بالرخص فقط ثم بعد انما تضمن بفعل الغاصب أو بغير
 فعله كسب ان الصلة تعدد فغنمته واداهم فغنمته وان ادعت بما من يبيع ذلك النقص كسر (وفى الاتلاف) اضمون (بلا غصب) بضمه (بضمه)
 يوم التالف فى صله ان صلب ولا يتغير فغنمته اقرب لعل المبدأ لانه لم يبدل فى ضم انه قبل وبعد الا فهو مدموم وثمان الى ثلثي المقصوب
 انما كان بالغصب لم يوجد له نولو اختلف عدد اضمون الى مائة تمام فغنمته أو اضعف من مائة مائة اذلى قيمتها بسبب التاؤون لانه لم يسمع منها

عند خوف الفتنة لا يمتنع من غناه العبد لوجوب كونه أمرا حسنا ينشئ منه (٢٧) الفتنة وأغبر أمر ذلك لا يعرف الفتنة إلا

على وجه محرم كان مثلها
فيما ذكر ولو استوى في
القرب إليه سمع مخالفة
القيم تغير القرب فيما
نظر (فان جنى عليه بعد
لا يغربص الوهو يسد
ماله أو من يخلقه في اليد
(وتلف بمرأه) من تلك
الجنابة (فالواجب الاتصاف
أيضا) من حين الجنابة إلى
الغسل لأن ذلك إذا وجب
في اليد العارية في الاتصاف
السري أولى (والأشمن)
حشيشة ونحوه من
المسكرات الطاهرة على ما
قاله ابن القتيب لا يفر فيه
نظر لأن مقتضى بيعه
فصل على ما إذا فسخ على
مبدأ أصله الحرم وانحصر
قوى يثبات اتصافها ولا
(الحر) ولو عثر متلفها
لا يمتنع لها كسب نجس ولو
دعاها على الأوجه والمراد
بها ههنا ما ينسب ثم لا
ينبغي إراقته قبل استحكام
غيره حتى قد لا يفرغ
فقره مفسد لا يظن أنها
لكون من هرهه بحدده
أو حرم متلفا لما يوهمة
كلام الذري لأن ذلك اتصافا
هو بالنسب لوجوب الاستحكام
لما ياتي أنما يكون في
جميع عليه أو ما يقتضد
الفاعل بغيره (ولا راق)
هي قولي بنية المسكرات
(على ذي) ومثله فما
يظهر معاهد ومستأن

في كسر اللام وهو محمول على غناه بخلافه الفتنة ثلاثا في الشهادتين كراهته بخلاف ما لو لم
يكن الغناه جرمًا فإزيمه تمام قيمته ولو لا ما في ذلك العبد اه (قوله عند خوف الفتنة) أي أن يخاف
منها ذلك، ذة أي باعتبار غالب الناس فإن يخاف الفتنة كان مكرها وخشيت يضمنه لحي اه يعبري
(قوله الأدي وجسمه الخ) نعموا نقول بالآلة وهو فيما يظهر أي بانه على حرمته في خلاف فيه باقي
الشهادتين اه سدعو (قوله ولو استوى الخ) من متعلقا بماله من متعلقا بكان لا يفر فيه بعد
اه وشدي (قوله تغيرا خاص) أي المتغيرا باسمه أو غايه بما جاز اه كزدي (قوله عليه) أي لا تقوم
اه معنى (قوله على ما قاله ابن القتيب) اعتمد النهاية والغنى لكن يعلو بما كلفه الاستوى اه (قوله
وفيه نظر الخ) جوابه أن الشارع عمنشوف لا تلاف المسكرات فلا يمتنع شرح جره اه سم وقال عس
أقول وهو أي في التفتن الضمان القريب وجه أنها طاهرة يتعقم بها ويجوز أكلها عند الاحتياج
كأنواعها فلا يمتنع ذلك على محتاجها اه (قوله ولو عثر متلف الخ) أي أنه انتهى في الغنى الأقوله ومثله إلى
لأنهم يقررون قوله ولا اله وهو الخ قول المتن وتضمن في النهاية الأقوله والخبر وقوله وبلفظ البراءة إلى
المتن (قوله ولو عثر متلف الخ) هذا يضمن أن الخبر قد بالغ في قد تكون غير معتقطة وليس مراد بل هي معتمة
وان عصرها بقصد التجارة فلا راق عليه إلا أنظاره في بعضها فإقراق لاظهار لعدم احترامها اه عس
(قوله ولما ردها الخ) أي على سبيل القوي أي ما فعله الأكثر من تقاومها فالحرم المتضمن
العيب والنيذ هو المتضمن غير مكره لكن فيه تذبذب لا سيما في الغنا عن الشافي ومالك وأحمد وأهل الأثر
أما سلك مسكر وعلى هذا لا يجوز في كلام المصنف (قوله ثم لا تنفي الخ) عبارة ما في والها يتوكلن
لا يريشها إلا بما سلكه مجتهد يرى ذلك كراهي للملوك والشرع عليه الحرم فانه عند أي حشيشة
والمتلف الذي يرى إراقته كالمعتق ذلك اه قال عس قوله ولكن لا يفرق ما في والها يظهر أن مراده أن
الأولى أن لا يريشها إلا بما سلكه الحاكم المذكور لأنه متع غير اه لأن مجر دخوف الحرم لا يقتضي المنع سم
على منهي اه (قوله قبل استحكام غير حنفى) كان وجه التعبير بالاستحكام دون الاستئذان لغيره
غيره أن مجر الاستئذان لا يمنع تعريض الحنفى فقامه اه سم ومرع من الها يقول الغنى ما يفسد أن المراد
بالاستحكام الحرم (قوله ولا نظر الخ) راجع لقوله ثم الخ (قوله هنا) أي إلى التوفيق من الحرم والاستحكام
(قوله بعينه حمله) أي حتى يحتاج توفيق الحرم إلى الاستحكام (قوله أو حرمته) أي حتى يكون التنبذ
حينئذ كالحرم جميع طلبها فلا يحتاج التوفيق إلى الاستحكام اه معنى (قوله لأن ذلك الخ) عبارة ما في لأن
توفيق الحرم عند من راد لفرقه فيه من من يعتقد قصر بغيره فلا وجه له أي الأخرى اه قول المتن (ولا
تراف على ذي) انظر إراقة النبيذ على الحنفى وقد بدلا طلاق قوله ثم لا تنفي الخ وقوله ولا نظر هنا الخ على أنه
راق عليه اه سم وهو محمول تأمل فإن يظهر فعله بغيره نقل ولا فوه أولى من الذي بعدم إراقة لأنه يتخذ
بأجتهاده مبنى على شريعة الإسلام وانضعف مدركه فلا يمتنع بل كان كلام القصة السابق انما هو في الضمان
بخلافه الفتنة ثلاثا في ما يمتنع في الشهادتين انفسك ومث قال في شرح الروض والجارية فيما ذكر
العبد وما قاله الأصل فحين زوم تمام قيمته جعل على ذلك اه شرح (قوله في الاتلاف السري أولى)
وقد يضمن بالاتصاف في الاتلاف غير السري أيضا كقول القتيبي بما يكون للثمن موجود ثم فقد يفرقه أقصى
القيم من الاتلاف في فقدان الشيء على وجه فصل غصبه شيئا تلف أو تلفا لغصبه والتسلل موجودا
بغير حتى عدم المال فها دون مسافة القصر زما أقصى القيم من النصب أي في الأولى والألا تلاف أي في الثاني
التي لا عوار في فقدان المال اه وقد تقدم عند قول المتن الأصح أن لا يمتنع الخ (قوله عليه ما قاله ابن القتيب)
اعتمده جره اه (قوله وفيه نظر الخ) جوابه أن الشارع عمنشوف لا تلاف المسكرات فلا يمتنع شرح جره اه (قوله
قبل استحكام غير حنفى) كان وجه التعبير بالاستحكام دون الاستئذان لغيره غير ما جرح الاستئذان
لا يمنع تعريض الحنفى فقامه (قوله في المتن ولا تراف على ذي) انظر إراقة النبيذ على الحنفى وقد بدلا طلاق

لأنهم يقررون على الانتفاع بما يمتنع لهم لا يترخص لهم به

(الآن يظهر شرح أو بعضها) أوجهها ونحو ذلك ولومن مثله بأن يعلم علمين غير محسوس فتراق عليه لان في الظاهر ١٣٠ سنة بالاسلام واوله
الهور وانحصر مثلها في ذلك هناك اذا كانوا في الظاهر وانما في غير ذلك محسوسة من البلدان انظر دوايد ابيان لم: فاعلمهم مسلم كاهن ظاهرا لم
يتعرض لهم (ورده عليه) عندنا هذه هه وهو لم يظهرها (ان بقيت العين) لما تقرر انه يقر عليها والوجه على الغاصب كافي الر وضعت اسماها وان
أطراف في الانتصار لانه انه ليس عليها الا الخلية (٢٨) (وكذلك المحترمة) وهي التي عصرت قصد الحلية أولا بقصد شئ من خلية ولا خربة

على تقدير الازاحة لافي جوازها بل قولها السابق اعماها بالنسبة لجواب الانكار الخاطا في أنه لا راق
عليه اه سيعبر أي مطلقا وهو وجه وكلام المتني كلسر صي بي كون الكلام السابق في الضمان على
تقدير الازاحة لافي جوازها قول المتني الآن يظهر الخ) ومن الظاهر ما يقع في مصرنا كابر من شبل العاتين
انظر ونحوها والروربها في الشوارع اه عش (قوله ولومن مثله) أي ولو كان الظاهر بشئ من ذلك لانه
(قوله بان يطلع الخ) تصور والظاهر (قوله والاهو) بان يسمعه من ليس في دارهم أي محليتهم اه
نهاية (قوله منها) أي الخربة اه عش (قوله وان انظر دوايد الخ) غاية قوله وهو لم يظهرها) أو والحال
اه عش (قوله أولا بقصد شئ الخ) أو بقصد نحو شرب عصيرها أو طخه ديسا وانتقلته بعصرها وأورث
أو وصية بين جهل قصده أو عصيرها من لا يصح قصده في العصر كصبي يجنون أو قصد الخربة ثم مات أو
عصرها كافر الخمر ثم أسلم ولو لم يترك أو قصد الخمر بنزول الاحترام وعكسه بالعكس شرح مر اه سم قال
الرشدي قوله مر من جهل قصده ليس بقصد بالنسبة للارث والوصية كالمسلم مما ذكره بعدوا ونظر هل
كذلك بالنسبة لغيرها صلاوة عش قوله من جهل الخ ساقى أنهم المحترمة اذا عصيرها بقصد الخربة ثم مات
وعليه فالجهل ليس بقصد بالنسبة للارث وقد يقال بخلافه في الهبة والوصية اه (قوله على المعتقد) واجمع
للمختلف فقط (قوله ما ليس المحترمة) وهي ما عصر بقصد الخربة نهاية أي قصد باعتبارها ولم يطرأ عليه
ما وجب احترامه أخذ ما لم يرد رشدي (قوله ومن أنظر الخ) قضت أنها لم وجدت في يد من غير الظاهر
وأدعى ما ذكر لا تراق وهو مقتضى ما تقدم من أنها انذجهل حالها الخراف على من يسده اه عش (قوله
وزعم أي قالو) (قوله الآن يعلم وعما الخ) أي أو يعرف منها اتخاذا ذلك الخلية اه عش (قوله فخالل)
أي عاتلات اه عش (قوله وياتي في البراء الخ) صلاوة والمتني وقضية التعليل كالمال الأسوي أن ما جاز من
الآن كالنفوس والبراء على كلسر اه قول المتني (والاصح أنها لا تكسر الخ) نعم لا لام ذلك
زجوا وانما يباعي ما قاله الفزاري في انه الخربل أولى اه معنى وفي عش بعد ذكر مثل ذلك على شرح
الروض ماضيه قول مثل الامام ار باب الولايات كالتقضا ونواهم اه (قوله باحق الخ) الاولى كافي
النهاية ولو باحق (قوله لان وضاعها من قول الخ) أي وقد أتلفه بالاحراق (قوله بخلافه ما لو جاز الخ) أي
قوله نعم لا ينبغي الخ وقوله ولا تظاها الخ أنه رافعه م. قوله أولا بقصد شئ الخ) أو بقصد نحو شرب عصيرها
أو طخه ديسا وانتقلته بعصرها أو طخه ديسا أو قصد الخربة بعد الاحترام والاحترام ما بالعكس
أو قصد الخربة ثم مات أو عصيرها كافر الخمر ثم أسلم ولو قصد الخربة بعد الاحترام والاحترام ما بالعكس
وقوله لم على الغاصب وانما الخرب يجوز على ما لو كانت بقصد الخربة لم يعلم احترامها والا فلا يجوز اه رافعا
وان قال بان المعدان وجوب باحقها بالظاهر متعلقان بالعصر لانه تغلب عند الغاصب من مثله وانتقل حق
المالكين من العصر الذي قد صار خرا أو لم يرد من الغاصب قصد صحيح شرح مر (قوله في المتني فان عجز المنكر
الخ) في فتاوى السيوطي السؤال عن بني مكناطعوا رميهم وقصره على سكني جاعلا لزموا ولا منهم أنواع
الفساد فمن ظالموا وشرب خمر هل يهدم وأجاب بأنه يهدم وأما الحدافي الاحتجاج بذلك بالأحادين وما
وردهن الصابة والتابعين وكلام العلماء من أهل الانهاه بالبرعة وما أجابه من الهدم فظاهر ان تعين
طر يقابل مع هذه المعاصي وينبغي أن يتخص جوازها بالاولا والله اعلم (قوله لان وضاعها من قول الخ)

على المعتقد (اذا عصبت من
مسلم) يجب وحدها طما
بقت العين لان له اسما كها
تصير خلا ما غير المحترمة
فتراق ولا ترد عليه ومن
أظهر خرا وزعم أنها
يجوزة لم يقبل منوالا اتخذ
الساق ذلك وسد الخ
اقتضاها فهو وانما هو قال
الارضى لان يعلم ورعه
وتشهر تقواه وزيده
قول الامام لم شهدت خاليل
بأنها محترمة لم تعرض لها
(والصائم) والصلبان
(والآلات الملاهي) والارواني
المحترمة (لا يجب لي مطالها
شئ) لو جوبه على القادر
عليه ولا صنع المحرم لها
تقابل على أمانة له وغير
مجزمة كدفع فصرم كسرها
ويجب أرشها وياتي في
البراء المختلف فيه ما عرفت
النسب (والاصح أنها لا
تكسر الكسر القاض)
لا يمكن إزالة الهيئة المحترمة
بذلك مع بقاء بعض المالية
(بل تفصل لتعود ككتيل
التأسيس) لزوالها معها
وهيما انهم من ذلك فلا
يكفي الزوال وانما مع بقاء
الجسد اتفاقا (فان عجز
المنكر عن رعاية هذا الحد)

في الانكار (للمن صاحب المنكر) مملان يريد بطله لقوله (أبطال كيف تيسر) باحق تعين طر بقا والابقسر وان
زاد على ما ذكره لتقصير صاحب وبي أخر فلهن غير تعين ثم فتمت اسكسوقا الحد المشرو ع لان وضاعها من قول الخ
للمرور مع امكانه فانه لا يلزم الا تفاوت بين فتمت اسكسوقا الحد المشرو ع وقيمة ما تنهت على الحد الذي اتى به كافي الاجماع ويجوز ما ذكر من
الابطال كيف تيسر فتمت اسكسوقا الحد المشرو ع وانها مع تحية خلق فمقتضاه وسعهم من ذلك وان كان عني في ذلك زمانه ويشعل

تسغه أي بحث عن من قابل علة ما حصرنا فيه فافهمنا نظر قال والولاية كسر نطر وفيها ما نقله حراواتا بدون الاختلاف
الاستوى وهو من الغناس المستولى واختلاف المال في المنكر في أنه لم يكن الامتلاء (٢٩) صدق المال على ما نقله وكشي اختياره

من غير اختلاف بلا ماثله وما بعده اه رضى (قوله هو) أي قول الفرائي والولاية (قوله مطلقا)
أي وقتها واقفا على طبعه أولا اه عش (قوله على ما بحث) ما ذكر كشي الخ (قوله الحق) (قوله الواوجه)
تصدق (التلف) هو المعتمد والفرق ما ذكره الشارح مدر اه سم وكذا اعتماد يادى (قوله يخص)
الخ (قوله لان المال في الحق الواوجه ولا يشترط ان يكون المال في الحق الواوجه لان الحق في الحق الواوجه
وفاقم نعم قال الاستوى ليس الكافر ازالته وحرمه ابن المقري في العمدة وشبهه قول الفرائي في الاحكام
ومن شرط اهل الباهر وفيه انتهى عن المنكر ان يكون المنكر مسلما لان ذلك نصره فلا بد فكيف يكون
من غير اهل وهو جاحل لاصل الدين وعدوله اه معنى اذا النهاية وزعم بعضهم ان ذلك مفرغ على عدم
مخاطبة الكافر بالفرع وربما انما استعنا منه لان فعله لا يقتل بمنزلة استنزاله اهل اه قال عش
قوله مدر ليس الكافر ازالته ظاهره ولو يقول او عطف وهو ظاهر لما عطفه الشرح من أن نهي عن المنكر
استنزاله اهل فلا بد منه لكن في كلام سم على جوازها بالقول حيث لا يفتاوى السوطي
لانكار المنكر مراتبها القول كقوله لا تزن ومنها الوصية اتق الله فان الزنا حرام وعقوبته شديدة
ومنها السبواتي ويخالفه قبحه ما فاقس يامن لا يخشى الله لم تقطع عن الزنا ريبك... وفي السهم
ومنها الفعل كرميه بالسهم من أسلم امرأة اجنبية لم يزل بها وكسره لان الله لا يرضى بها... وفي السهم
وهذه المرتبة الاربع للمسلم وليس الذي منها سوى الاولين فقط ثم ذكر كلام الاستوى في كلام الفرائي ثم
قالوا لا يجرى قوله لا تزن فليس بمعنى من حيث انه نهي عن الزنا بل من حيث انه اذلال للمسلم بل يقول ان
الكافر اذا قبل المسلم لا تزن بعد اقبله انرا يناسطها بالكفر بالفرع انتهى اه عش عبارة
الجبري عن القليل في قوله اوقفه أي بغية الكفر فليس الكافر ذلك لانهم ليسوا من اهل الولاية الشرعية
ومع ذلك ما يقرب على عدم الازالة في الاسوة بكلي الصلاة فليس هذا مستثنى من التكليف بفرع الشرعة
يكتل اه (قوله كذا ينسب عليه الباطل) أي في أصل الزنا بل في عقابها هذا الصواب عليه جواب النافذة
والبالغ جوابا لفرع اه عش (قوله من كماله) الى قوله وحسنه صرف الامام في النهاية (قوله من كل
ماله منفعة يستأجر عليه) كالكاثر والهاية والمسل (قوله بالاستعمال) كان مطالع في الكاثر وربك
الهابتو يشم المسك اه معنى (قوله كفايتي) أي في المتن آخر الفصل (قوله عابسه الخ) متعلق
بالانفصال (قوله استواهما) أي لاجرا والقيمة (قوله اما ما لا منفعة الخ) محذور قوله من كماله منفعة الخ

أي وقد تلفه بالاحراق (قوله فالوجه تصديق التلف) هو المعتمد والفرق ما ذكره الشارح مدر
(قوله تنبيهي في الجاهل الخ) سكت عن الكافر فلم يبين ان عليه ازالة المنكر وانتهى عنه لانه
مكتف بفرع الشرعة أولا ولا يغفل بين ان يكون مرتكب المنكر كافرا او مسلما في فتاوى السوطي
ما نسيه سلفه من جلد ذي نسي مسلما عن منكره في ذلك منه اه انه مكلف بفرع الشرعة أولا
الجواب لانكار المنكر مراتبها القول كقوله لا تزن مثلا ومنها الوصية اتق الله فان الزنا حرام
وعقوبته شديدة ومنها السبواتي ويخالفه قبحه ما فاقس يامن لا يخشى الله لم تقطع عن الزنا
لارسلك هذا السهم ومنها الفعل كرميه بالسهم من أسلم امرأة اجنبية لم يزل بها وكسره لان الله لا يرضى بها... وفي السهم
واراقتا واتي لولو وهذه المرتبة الاربع للمسلم وليس الذي منها سوى الاولين فقط دون الآخرين لان
فيها ولا يتوسل باليقين بالكافر وأما الاولين فليس فيهما ذلك بل هما محذوران خبير وقد ذكر الاستوى
في شرح المنهاج ان في خطبه له ليس الكافر ازالته المنكر حتى بالفعل وهي المرتبة الرابعة وكذا ذكر الفرائي
في الاحكام وعطفه لان ذلك نصره فلا بد من اهلها من هو جاحل لاصل الدين وعدوله اه قال في انتباه

أكل مع ذلك وشي نقص ثم لا يكتفي بان تقاربت الاخر في المسألة من كل جهة بما يقابلها ولا تصور هذا أقصى لانصاها واجب كل جهة
ما استقر في الفقه ما قبله وما بعده خلافا للفتن متخالفين وهم فرقة استواءها في اعتبارها الاقصى ولو كان المعصوب بصانعه وجبت اجرة
اعلاها ان لم يكن جمعا والاخاوة السك كضابطوا ستوتعلم قرآن اما ما لا منفعة اوله منفعة لا يجوز استنزالها

كبرياؤه فلهذا جرت له الامعاء الفاسية فهو له يكون غضبته كونه أو نواسطها دمه لانه انما غضبته بخلاف ما لو غضب فثا واصطاد
له فانه يضمن سيده ان يضع يده عليه لانه على ما الكبرياؤه لان ما كبره مما يستعمل في غيره ذلول وانفسه والحجاب فانقطع بسبب لبها
ازممع فيتمارتها وهو ما بين فيتمارتها (٣٠) وفيتمارتها لا فيها ولا يضمن منقعة البض) وهو الفرج (الابتغى) بالوطء فيضمن مجر

المثل بنصفه الا انما آخر
الباب لا يفرق ان كان لسيد
لا تثبت عليه ومن ثم صح
تزوج به لانه المصوبة
مطلقة لا يتبعها ان عجز
كلتسا جرحا انتراعها لان
يد القاصب حائلة (وكذا
منعقة بتدناظر) لا تضمن
الا بالان في شئ (لا اصع)
دون الفوات كان جسمه ولو
مضغرا لان لا يراد لا يخل
تحت السد كسيف كزقي
السرة اقلو حله لمصلحة
فا كل جسم لم يضمن فنافقه
الضامة تحت يدها في خان
اكرهه على العمل وجبت
أجره الا ان يكون ممرتا
ويجوز تسليم دونه بانه على
زوال ملكه بالردة ووقفه
ونفقة المسجد والى باط
والمدسة كنقطة انرا فاذا
وضع فيمتاعها على غلظته
أجره جميعه تصرفا لخاصه
فان لم ينقله ضمن أجره
موضع متاعه فقط وان ابيع
وضعه اذ لم يكن فيه ان ينيق
على المسلمين ان كان مجهورا
لا يصلي احد فيه على ما
انقضاء طلباته فهو كذا
الشوهر عوجر فسنوي
ومرسله في ارض وقت
لدفن الوفي واغلانهم ذلك
كلهم شكك جدا القلي ربه

على ترتيب الف اه عش (قوله كجب) أي لحظونه هو مثال الاول (قوله وكجب) أي لكونه غير مال
(وقوله اهلوا اهلوا) أي لكونه محررا لمعاملات الثاني (قوله به) أي الكسب (قوله فهو) أي السيد (قوله
لانه الخ) لعل الاول ولانه الخ بالواو مطلقا: أي قوله يكون غضبا الخ (قوله فانه يضمن سيده) ولو كان أي القن
غيره كسب حرمه الروايات اه معني (قوله ان وضع يده عليه) أي القاصب على السيد (قوله لانه) أي
السيد (على ما ذكره) أي القن (قوله وأجره) أي ويضمن أجره القن (قوله ولا حجاب) أي ولا بدانة تغط
اه ثمانية يضمن الادم عش (قوله مع قبعة) أي الولد اه عش (قوله وهو الفرج) أي قوله اهلوا الخ
في المني (قوله بالوطء) أي ولو في الغير بخلاف استعمال المني اه عش (قوله لا بفوات الخ) أي لا تضمن
بفوات اه معني (قوله لان السد لا تثبت عليه) بل البليغ منقعة للمرأة اه معني (قوله مطلقا) أي
قد يراد انتراعها أولا اه عش قول المثل (وكذا منعقة بتدناظر الخ) (فرع) من نقل وافر الى مكان
الزم من يتردد الى مكانه الاول ان كان له غرض في الرجوع اليه ولا فلا انتهى صواب اه عش (قوله بدون
الفوات) مثل ما لو كانت منعقة مسقعة لغيره بغيره او وصية توقف فيها لآخرى اه رشدي عبارة
الاجري محله أي عدم الضمان بالقوات ما لم يكن مستحق المنفعة لكان أجره بعد منقعة لا ثم اعتقه قبل
تمامها او وصي بها فاعدا ثم اعتقه الوارث فجب اجرة في الصورتين بالفوات لانه المنفعة اذا حسسه
استأنه بغيره او بغيره انتراعه مسقعة فحسبه استأنه قبل تمامها مر اه (قوله كجب جسم الخ) هو
مثال الفوات ومثال التقوي شيئا في قوله فان كره الخ اه رشدي (قوله اهلوا الخ) لعله من عريف
الكتبة صارت بالنهاية ولانه لو الخ (قوله اهلوا وقعه) عطف على زوال اه سم (قوله ومنقعة السيد الخ) أي
قوله واغلانهم في باقي الاقوله تصرفا لخاصه وقوله ان ابيع الخ وكذا الشوارع (قوله كنقطة الخ) يؤخذ
منعته لو لم يضع فيه شيئا اقله لم يلزم ماله كجس الخ ولم يستعمله اه سم أي كسبه به بالنهاية
والمنسي (قوله فاذا وضع فيه الخ) أي في نحو السيد (قوله وان ابيع الخ) غاية اه عش (قوله وان ابيع
وضعه) انظر مع قوله الا في خبر يلو يؤخذ من ذلك ان كل ما يلبس لا اجره اه سم اقول ما هاجر دكا به
لم انقضاء اطلانهم ومعه مائة في غلامنا (قوله وكذا الشوارع الخ) أي حكمها ما تقدم في المسجد اه عش
(قوله ابعاد اذ اشغله متاعا لا يتنازل الخ) افهم ان شغله بغيره كالحرام وجب فيها الا منعهما الضيد كثيرا من بيع
الكتاب الجامع الا زهر فعدم تحصيله تضييقا لخاصة ان شغله به لمصلحة تقابل باجرة اه عش
(قوله ولا مصلحتنا الخ) يدل على تصويره في صورة فقل الخ عطف على في نحو المسجد الخ (قوله في
مصالح المسلمين) ينبغي ان هو احتاجت الى مصالح شعور فقلتمت وعلى هذا فقد يقال ينبغي اذ لم يحتج اليه
البان ما شغله فان قيل فليز الكافر الذي ان يحتج على المسلم انرا في ذلك اذ امنه المسلم بفعله فهو تسليم
عليه فغفنه من حيث انه تسلط واجعل الله للكافر من على المؤمنين شيئا ولا يجر دقوله لا تزن داس بمنوع
منه من حيث انه نهي عن الزنا بل من حيث انه اذال للمسلم الى ان قال بل يقول ان الكافر اذا لم يقل للمسلم
لا تزن يعاقب عليه انرا لا يطلب الكفار بالفرع اه (قوله كجب) ما مانع من استيفاء الحابل لزين
نحو الحاقن (قوله اهلوا وقعه) عطف على زوال اه (قوله كنقطة الخ) يؤخذ من قوله لم يضع فيها
او اقله لم يلزم أجره كجس الخ ولم يستعمله (قوله وان ابيع وضعه) انظر مع قوله الا في خبر يلو
ويؤخذ من ذلك ان كل ما يلبس وضعه لاجره (قوله في مصالح المسلمين) ينبغي ان هو احتاجت اليه مصالح

انه ينبغي ان يتسدد اكر في نحو المسجد اذا شغله متاعا لا ينادي لخاصه فيه وضعه ولا مصلحة للمسلم في وضعه في
ومنا تسلطه اكر بخلاف متاع يحتاج الى الصلح او المتكسر لوضع في شعور فقلنا اذا شغله وقتا حاج الى الناس في التسليم لا يحتاج اليه
النية حتى على الناس او ضره وحشنا بصر الامام او ناسه في مصالح المسلمين الا في الارض الواقعة للدين فلهما لهما كل مسجد
موتة وان باط فيما يظهر وقد جعلت في مسج الباب بين اطلاق جمع موافق للشعر في المسجد اطلاقا آخر من كراهته يحصل الا على

ماذا غرس لنفسه أو أُنْصِرَ بالحدود أنْضِقَ على الحاصل والناس على ما لا تفتي ذلك وصرح الفراءة فيما منع من غرسه إلهاء بلزوم حاشيته؛
 وظاهره أن ما أُعْبرَ غرسه لأجرة فهو ذكر الرافعي في تاريخه ومنه ما عرّفه كمال بن إسماعيل أنْضِقَ حواجزه ومع جمادى الجامع الأزهري
 يؤخّره فيقال في صحاحه الكثرة وإنْ اضطر ولو نضعه في حاشية الآية، ثم هو عليه وزن التي يعاين الأضغمة التي يستقون منها
 وأطلاق بعض المتأخرين الحواجز ودفعه عنهم ثم أضاعوا يؤخذ عما ذكره من الفراءة أنه لا أجرة عليهم الحواجز وشعوانه بلزوم الأجر ولا يجوز
 وضعه يؤخذ من ذلك أن كل الحواجز وضعه لأجرة فهو كالبحر وضعه لأجرة وبه (٢١) يتأيد ما ذكره قتادة وسبق به ما ذكره في

في الحال ان يحفظ التوقع الاحتياج في المستقبل اه سم **قوله** ان نحو السجدة **قوله** واذ كرر الرافعي الى قوله وبتحذاته سم وعش والزيادة **قوله** ولا يضطر نحو اعلم منه انه لا يجوز وضعها خارجا بل اولان يحتاج اليها وفي موقع ذلك لا يسقط الاحتياج الساكن لانهم موضوعه بغير فتح اه ش قال الصيرفي في ما لو قصص فاقسم انظر الى الجمور من شخص استخانة منتظر او فاعلم انه ان كان في موضعها فاعلم ان لا يفتقر والا قرب الثالث بل ينتفع من ايرادها وان ترك المجاورة لم يوجب جوارها من المسجد او اطلالها لمن سكن المسجد واما اذا كانت ملكا ووضعها أولا في المسجد على وجه آخر فلا يبعث بل يعمل ينتفع بها عش وهل الجوارح يحسن انتفع بها كقولهم اماك امد لا قباس على الموقوف بغير واقتضى اه اول قوله وجب عليه اخراجها من المسجد واعطاه على نفسه نظير بل الظاهر انه لا يجوز اخراجها من المسجد وتوهمه وهل اعطاه في قوله ام لا الا قرب بخلافه ان اضا والله اعلم **قوله** لا اخرج عليه سم الى الجوارح من **قوله** وبتحذاته في التنقيح التابعة الاقوله به اني وقس وقوله فان ذلك منهم **قوله** من ذلك اه أي ذكر من الغزالي وابن المنذر هذا كرهنا **قوله** او شئ الى وانكاف في النهاية **قوله** من زوائده اه يوان خدشت في فيدهم نقضت اه نهاية **قوله** كعمى حيوان الى قوله ونال في الخفي **قوله** مطلقا اه قيل حدثت العيب بعده **قوله** او نقص اه أي عمل المنصوب **قصب** الاخر اه أي في نقض العمل او ما نقص الى اه اخرج ما نقص من العمل **قوله** من متعلق بغيره الى قولنا من (بلى التوب) من البلى الرابع اه خاق **قوله** لا يوجب في الاما **قوله** اه يستعمل ما مائة الغص **قوله** يختلف ما موقعا فيقال اه فلا يوجب في الاما **قوله** اه يستعمل ما مائة الفصل في اختلاف المال والغالب **قوله** في اختلاف الغالب والفقير الى أي في نفس المنصوب وقدمه وغيرهما الى **قوله** وجسمته تعطيل في ما ينقص من الجوارح والضمير المنصوب **قوله** وتوابعهما اه قواعد الاختلاف والضمير في قوله ولورده ناقص التبعات في قوله ولوحديث ناقص وتوابعهما **قوله** الغالب الى قوله فصار كالغنى في النهاية وكذا في الغنى الاقوله اخذ الى محله **قوله** واخذ من انا صارة النهاية ونصته الى وجهه كانه الركني فهو وذلك بما اذا الى اه **قوله** اما اذا كرر صياها **قوله** الى أي ولم يعرف فان مرعوه ومصدق بلامين اودون وعومصدق بينه الخبي وغيره قول الشرح كالتبابة كلوديع وقول الخفي وما قيل في ذلك في الوردية اه **قوله** لو من ثم اه من اجل انه صار كالتلف ش اه سم **قوله** اما بسكون (التلف) والاقرب تصديق الغالب في الزمن ان يعينه التفتان للاصل براءة

نحوه فرستادن و بی هذا قید بقال یعنی اذالم یصح البقی یا حال ان یحفظ تنويع الاجتیاج فی السبق
 (قوله) واما من من الراد الى البره) فیه اعتبار آخره علیها
 (فصل فی اختلاف المالک والنصاب) (قوله) وخدمته المزرعیه) کذا شرح هر (قوله) من ای
 من أجل انه صار کالتألف (قوله) اما بعد من التألف) بقی الموم یعنی فی حلقه زمن التلف دخول تجب الاجرة

الفرات ولو خصی العبد بالنصوب أى قطع ذکره واثارته فیه لا یجانبه فلا ظر معناه ایداً القیمت
 بالنقص ولو لم یجد بل زادت فی القیمه (فصل) فی اختلاف مال المولى والنصاب وخص من یانقص به النصوب
 النصاب (تفسره) أى بالنصوب و أنکر المانصوب فی النصاب یعنی علی الصبیح لانه قد یرتقو و یخرج من
 دوام حبس أو یفسد المزرعیه ان یشاء له ان یمک ان یرکب یاؤد کر سبیخاً اما اذا کر سبیخاً طاهر افسس
 غسر مالک المانل و التبعه (فی الاصح) یخرج من الوصول الى عین له یجوز النصاب خصوا بالنصاب من ثم
 التلف الى حلقه علی

فختمت الاحوة اه عرش **(قوله)** وله احبار على قبول البدل الخ) أى وعلى الامراء اه عرش قول المتن
 (فلواختلاف في حقه) في غير هذا لجملة انصافا لاختلاف في حقه المتصور بالنسبة لاختلاف المالك ويجوز
 لشاهد اعتداله في رتبة السابقة يعني عندنا الحق شاهدو عين وشاهدو امرأان وعند ابن أبي هريرة
 لا مدخل لنفسه واقتصر في الأول على الثاني أى كلام ابن أبي هريرة انتهى اه سم على جوفه لا مدخل
 لنفسه الخ كتب عليه شيئا الشورى هذا لا يحصى عنده انتهى أقوله قد يتوهم فيه انه يخرج عن
 قواعدهم في جميع الأولين من أن المالك يكتفي في جملان أو رجل وامرأان أو رجل وعين ولعل وجه
 خروجه أن شاهدنا ليس بشاهد على نفس المالك بل على قيمته سوى اطلاع عليه بالرجال أو بالانعام ليس من
 المال اه عرش **(قوله)** بعد اتفاقهما الى قوله ولا اختلاف في النهاية والمغنى الاقوله وعلى ذلك انى وامانى
 الاثنان وقوله فيصدق الولي أمه والولي **(قوله)** أو حلف الغاصب الخ) عطف على اتفاقهما ش اه سم **(قوله)**
 عليه أى التمس اه عرش **(قوله)** فادعاهما الخ) كان قال المالك الهى إلى وقال الغاصب بل هى إلى اه مغنى
 قول المتن (أولى بين خلق) به بعد تلقاه بحلى وباقى سم اعتداهما وقال الحلى على المنهج ظاهره أنه
 لا فرق بين أن يكون بعد التلف أو قبله ولا خلافا لتصدق الحلال على بعد التلف وقد كان الشيخ قد شبه
 ضرب على منعه اه وهو ظاهر صريح الشارح والنهاية والمغنى قول المتن (خلق) أى يجب دعوى
 الغاصب والأفانك لدى حدوثه وعمل أن المالك ادعى خلقا ما من شأنه أن يكون شلة. ابل هو الأقرب **(قوله)**
 وتسمع ويتنازع أى المالك اى يخلط للدعوى في هذا وغيره فقام الأبدان تكون بقدر معين سم على
 منهم أقوله وعلى مقتضى المسئلة هنا يذى المالك الزيادة على ما ذكره الغاصب بقدر معين فتشهد البينة
 بأن قيمته تزيد على ما ذكره الغاصب من غير تعيين شى اه عرش **(قوله)** بائنا) اى القيمة **(قوله)** وانما
 تقدر اى البينة اه سم **(قوله)** لا تقطع البينة الخ) اى بان يجوز الزيادة بعد دعواه اه عرش **(قوله)**
 لا تقطع الخ لتبيل لتفسير في السماع بنى القول سم ورشدى **(قوله)** ما يأتى اى قوله لكن يستند
 الخ اه سم **(قوله)** بالصفات متعلق بقوله لتسمع سم ورشدى عبارة عن النهاية والمغنى وان افهاما
 المالك البينة على الصفات لقومها لقومهم بهما قبل لم يستند المالك الخ اه **(قوله)** لاختلاف القيمة الخ)
 لتبيل لقوله ولا تسمع بالصفات **(قوله)** مع استوائها) اى الصفات المتفاوتة في الماحقة غيرهما مما لا يدخل
 تحت الوصف اه في شرح الروض اه سم **(قوله)** ما فاستها) اى اقلصة البينة على الصفات **(قوله)** بائنا) اى تلك
 الصفات **(قوله)** فيؤمر بالزيادة الخ) اى كإقراره بالواقع بالصفات وذكر قيمته عن نهاية ومعنى (الى حد
 يمكن الخ) عبارة عن النهاية والمغنى الى الحد الاثني اه فان امتنع من ذلك جنى عليه عرش **(قوله)** وعلى
 ذلك اى القول بالنسبة لا بطال دعوى الغاصب بقيمة غير لا تقدر امره بالزيادة الى الحد الاثني **(قوله)**
 سمعت عبارة شرح الروض استحق قيمته بتلك الصفة انتهى اه سم **(قوله)** وامانى الثانية) اى فى صورة

جميع الزمن السابق على الخلف دون ما به رده أم كيف الحكم **(قوله)** بعد اتفاقهما على تلقاه في غير هذا الزجد
 ما منه اذا اختلفا في حقه المتصور بالنسبة لاختلاف المالك ويجوز لشاهد اعتداله في رتبة السابقة يعني عندنا الحق شاهدو عين وشاهدو امرأان وعند ابن أبي هريرة
 لا مدخل لنفسه واقتصر في الأول على الثاني أى كلام ابن أبي هريرة انتهى اه سم على جوفه لا مدخل
 لنفسه الخ كتب عليه شيئا الشورى هذا لا يحصى عنده انتهى أقوله قد يتوهم فيه انه يخرج عن
 قواعدهم في جميع الأولين من أن المالك يكتفي في جملان أو رجل وامرأان أو رجل وعين ولعل وجه
 خروجه أن شاهدنا ليس بشاهد على نفس المالك بل على قيمته سوى اطلاع عليه بالرجال أو بالانعام ليس من
 المال اه عرش **(قوله)** بعد اتفاقهما الى قوله ولا اختلاف في النهاية والمغنى الاقوله وعلى ذلك انى وامانى
 الاثنان وقوله فيصدق الولي أمه والولي **(قوله)** أو حلف الغاصب الخ) عطف على اتفاقهما ش اه سم **(قوله)**
 عليه أى التمس اه عرش **(قوله)** فادعاهما الخ) كان قال المالك الهى إلى وقال الغاصب بل هى إلى اه مغنى
 قول المتن (أولى بين خلق) به بعد تلقاه بحلى وباقى سم اعتداهما وقال الحلى على المنهج ظاهره أنه
 لا فرق بين أن يكون بعد التلف أو قبله ولا خلافا لتصدق الحلال على بعد التلف وقد كان الشيخ قد شبه
 ضرب على منعه اه وهو ظاهر صريح الشارح والنهاية والمغنى قول المتن (خلق) أى يجب دعوى
 الغاصب والأفانك لدى حدوثه وعمل أن المالك ادعى خلقا ما من شأنه أن يكون شلة. ابل هو الأقرب **(قوله)**
 وتسمع ويتنازع أى المالك اى يخلط للدعوى في هذا وغيره فقام الأبدان تكون بقدر معين سم على
 منهم أقوله وعلى مقتضى المسئلة هنا يذى المالك الزيادة على ما ذكره الغاصب بقدر معين فتشهد البينة
 بأن قيمته تزيد على ما ذكره الغاصب من غير تعيين شى اه عرش **(قوله)** بائنا) اى القيمة **(قوله)** وانما
 تقدر اى البينة اه سم **(قوله)** لا تقطع البينة الخ) اى بان يجوز الزيادة بعد دعواه اه عرش **(قوله)**
 لا تقطع الخ لتبيل لتفسير في السماع بنى القول سم ورشدى **(قوله)** ما يأتى اى قوله لكن يستند
 الخ اه سم **(قوله)** بالصفات متعلق بقوله لتسمع سم ورشدى عبارة عن النهاية والمغنى وان افهاما
 المالك البينة على الصفات لقومها لقومهم بهما قبل لم يستند المالك الخ اه **(قوله)** لاختلاف القيمة الخ)
 لتبيل لقوله ولا تسمع بالصفات **(قوله)** مع استوائها) اى الصفات المتفاوتة في الماحقة غيرهما مما لا يدخل
 تحت الوصف اه في شرح الروض اه سم **(قوله)** ما فاستها) اى اقلصة البينة على الصفات **(قوله)** بائنا) اى تلك
 الصفات **(قوله)** فيؤمر بالزيادة الخ) اى كإقراره بالواقع بالصفات وذكر قيمته عن نهاية ومعنى (الى حد
 يمكن الخ) عبارة عن النهاية والمغنى الى الحد الاثني اه فان امتنع من ذلك جنى عليه عرش **(قوله)** وعلى
 ذلك اى القول بالنسبة لا بطال دعوى الغاصب بقيمة غير لا تقدر امره بالزيادة الى الحد الاثني **(قوله)**
 سمعت عبارة شرح الروض استحق قيمته بتلك الصفة انتهى اه سم **(قوله)** وامانى الثانية) اى فى صورة

وله احبار على قبول البدل
 منه لتبرأ فتمت فلواختلاف
 في قيمته) بعد اتفاقهما
 على تلقاه أو حلف الغاصب
 عليه (أو) لاختلاف (الثاني)
 التي على العبد المتصور
 فادعاهما كل منهما (أو)

اختلغا (في عين خلق) كل
 قال كان أعني أو أصرح
 خلق قول المالك بل حدث
 عندك (صدق الغاصب
 بهينه) أما الأولى فلا صل
 وأخذت من الزيادة بينهما
 المالك وتسمع بنته بلها
 بعد الغصب لانه أكثرهما
 ذكره الغاصب وان لم تقدر
 شيئا فكيف الغاصب الزيادة
 الى الحد لا تقطع البينة
 بالزيادة عليه ولا تسمع اى
 تقبل لافادة ما يأتى به بعض
 الهما بالصفات لاختلاف
 القيمة مع استوائها لكن
 يستند بائنا ابطال
 دعوى الغاصب بغير قيمة
 لا تليق قيمته بغير الزيادة
 الى حد يمكن أن تكون
 قيمة تليق بذلك الوصف
 وعلى ذلك يجعل قولهم لو
 شهدا بالغصب عبدا منه
 كذا فأت سمعت ما ماني
 البينة فلا بد على العبد
 وماطه ومن لم يغصبوا
 أو سرقه لم تثبت يد على ثيابه

الاختلاف في الثياب (قوله فيصدق الولي انه الولي) اي بلا عين فبقى تحت يد من غير استعمال الولي سم
عن شرح الروض فيظهر بلوغ المي ليصلها انتهى وشبهه اقاوة الجنون فتستقر فان امتنع بعد البلوغ
والا فاقمن الحلف ودلت العين على الغصب وقضى له بما كان من نة الجنون فهل ترد العين على الغاصب
ديقضى له بما هو ذوق الاخر فيه نظر اه ع (قوله في الثالثة) اي فيمالوا لثقتا في حب خلق (قوله
العدم) اي عدم السلامة من الخلق اه محلي (قوله صدق الغاصب الخ) وقالا النهاية والمخفي وشرح الروض
(قوله بطريق المالك الخ) فهو اي الغاصب مقر بشئ لمن ينكره فبقى في المقر وبخلافه لم يباحث
سواه اه نهاية (قوله كسرة) اي قوله وانما لم يعتبر وفي النهاية (قوله ادعاء الغاصب) اي ادعى الغاصب
حد وتعد المالك (قوله والغالب) حذف تفسير اه ع (قوله ويحله ان تلف الخ) هذا يجري في الخلق
بالاولي اه سم (قوله بعينه) (فرع) هو لو لم يعد عنده فرده نحو ما كان يدين المالك فمرد جميع قيمته
تختلف السهم اذا جم العدي يده فرده كذلك فالت بدل المالك فانه يفرم ما تمس فقط مر اه سم على
منه من اول ولعل الفرق بينهما الخلط على الغاصب ومن ثم ضمن باقصي القيم بخلاف المستعير فانه انما
ضمن بقية يوم التلف اه ع (قوله صدق الغاصب الخ) فان قيل لا ينفذ ذلك في الغاصب بل لو تلف كان
المسك كذلك اخذ من التعليل المذكور ومن سبلة الطعام الا تـ رـ عـ احبب ان الغاصب في التلف قد لزمه
الفرم فضعف بانه بخلافه به الدال مدني ونحوها يتوهم قولنا ان (تقص القيمة) بتردد التفرع في الرد
معدوم القيمة كشر بقاءه غصب بقاء ذوق وتوهم الشط (وقوله لم يلزمه مشي) اي من حيث نقص
القيمة يكلو ظاهر فلا ينافي وجوب الاثر في العلم مما تقدم اه سـ عـ رـ اول قضية الاول لا الاتي عدم
لزوم شئ في رد التصوي بعد عدم القيمة توهم بما يأتي فيسبل قول المصنف ولو غصب راضا لم يقل ان
(فصلت بالشرح الخ) بل وعاد العشرة بالهي الى خمسة ثم بالغاه الى عشر من الميم فرده خمسة فقط وهي
الفائتة بالاس لامتناع تأثير الزا بادة الحاضة بهذا انما جولو اختافا فقال المالك حدث الفاء قبل التلف وقال
الغاصب بل بعد صدق الغاصب بينه لانه الغار من اية ومغني قولنا ان (ثم ليس الخ) خرج به ولو لم يسبق
المذكور ونقطة اعني في شرح الروض غير ثم قال ويحجب ايضا بان تلك فيما اذا ذكر الشهود فحينئذ به

مر صاحب الاستقصاه اه (قوله فيصدق الولي انه الولي) قال في شرح الروض فينظر بلوغ الصبي
اه (قوله ولو اختلفا في العين اي صدق الغاصب الخ) قال في الروض ولو اقر بفحصا بالركوفة
أو بجاري فقال المالك لا بل بالدين أو بعد حلف الغاصب وسقط دال المينة والبدية ودال الركوفة
أو الجاري يرد الاقرار اه ثم قال في الروض وشرح قوله اي المالك للغاصب وقد غصب عنه طعنا طعما
الذي غصب منه بعد وقال الغاصب بل عتيق صدق الغاصب أي يمينه يفارق ما حرم تصديق المالك فيما
اذا اختلفا في حادث بان المقصود ثم متعلق على قيمته فان شكل حلف المالك وأخذ الجديده اخذ العتيق
لانه دون حقه اه وقوله في صورته العلم صدق الغاصب أي ولا شئ عليه لانما جـ فـ رـ به وبالمالك وما
ادعاء المالك لا يعترف به وهذا كله كسبلة الشارح المذكور وفي كلامهم مما ينزع البقني فذا كره
في مسألة التوبى بيت قال ولو غصب تو باهم أحضر ذلك وقال هذا الذي غصب منه قال المالك بل غيره جعل
المغصوب كالنائب فيزوم الغاصب القيمة واذا قال المالك غصبني تو بايتمه عشرة وقال الغاصب فهو هذا
التوبى وقسمه خستينم الغاصب المالك خسة اه بل قياس ما ذكر وفي هذه المسائل أنه لا يلزم الغاصب
شئ في الصورتين وقد يتوهم الفرق بينهما لم يتفق على القبي فها ذكره الاصحاب بخلاف مسألة البقني
وهو فاسد بل اتفاقه فيما ذكره الاصحاب خصوصا في مسألة الطعام بل لا سلم اتفاقهما عليه فها ذكره
وقوله واذا قال المالك غصب الخ قال مر ممنوع بل الوجه أنه ان وافق الغاصب على أن ما غصبه هو
ما أحضره فلا ينعى التزاع ولا يلزم خستينم الرخص غير مبين وان لم وافقه على ذلك فقد صدر اقراره فلا
يلزمه شئ بل (قوله ويحله ان تلف الخ) هذا يجري في الخلق بالاولي (قوله لان الأصل برأيه من الزائد)

فصدق الولي انه الولي
وأما في الثالثة فلا تل
العدم والينة يمكن
اختصاصا في العين فقال
الغاصب انما غصب هذا
العبد وقال المالك بل انما
غصبت أمة صفتها كذا
صدق الغاصب انه لم يغصب
أمة وبطل حق المالك من
العبد لردده اقراره به وفي
عيب حادث كسرة
وابان وقطع بد ادعاء
الغاصب (صدق المالك
يمينه في الاصح) لان الأصل
والغالب السلامة وجبه ان
تلف فان بقي ورده معه
وقال غصبه هكذا صدق
الغاصب كقوله لا توأرا لان
الأصل وراعه من الزيادة
(ولو رده ناقص القيمة)
بسبب الرخص (لم يلزمه
شئ) لانه ناقص في ذاته
ولا يصفاهه واقفاتها
هو ضمان الناس وهي غير
متقومة ولو غصب تو بايتمه
عشرة فصلت بالرخص
ردهما ثم لم يبالاه

الرخيص فابلاه ثم رخص مائة فأرسلنا من أقصى قيمه وهو العشرة اه عش قول المتن (فصلت نصف درهم) لومانة من مائة الرخص خمسة ثم لبسة ففصلت قيمه درهمين من مائة مستقراهما لهما اثنا عشر (قوله) التل من أقصى قيمه اه عش لان التل من الخمسة اثنا عشر فاجابنا فخص من الاقصى وهو العشرة (قوله) نصف التل (قوله) الصوب كفي الحمل والنهاية والتل نصف التل (قوله) وتجميع خمسة أجزاء البس) وتظهر ان الاجزاء ثلث وقيل على البس حتى اه يعبري (قوله) أي فرد في نصف) اذ كل واحدة تسمى خفان مائة ومعنى (قوله) وطائر الخ) صلاتها نهاية وانتهى وأجراه الذي في وز وجي الطائر اه (قوله) معها) الاولى مع الاخر قول المتن (أو) تلف أحدهما غصبا) يجوز بناء تلف للفاعل ونصب غصبا على الحال منه أي غاصبا أو ذا غصب أو هل الحال من المفعول أي أحدهما أي مضمون بأو ذا غصب وهذا أوفق يجعل أولى بدالكه عطف على الحال أي أو حال كون أحدهما في بدالكه سم على حج أقول لكن رد على قراءته مبنيا للمفعول أنه لا بدق على كل المتن وفيه على الغالب غيره مع أن الذي يلزم من هذه درهمان لثمانية اه عش وتقدر الشارح قوله بناسب الاول فقط (قوله) طفا الخ) أي قوله أ تلف صف على قوله غصب أي لا على قوله تلف فلا يلزم تصور ذلك بما إذا غصبها سم على حج اه عش قول المتن (غصبا) فانه لا يلزم الا درهمان معنى ونهاية أي والباقي على الغاصب ونقصته أنه لا فرق في ذلك بين كون الغاصب غصب واحد فقط وبين كونه غصبهما وهو ظاهر في الأولى لان التفرق حصل بفعل الغاصب وبما الثانية فقد توقف فيما بان التفرق والاتلاف لأحدهما من فعل التل عش عبارة يعبري قوله الا درهمان أي ومائة متوحده أي اذا كان الغاصب تلف الاول قبل والا يلزم التل ثمانية لان التل والتفرق يحصل بغيره سلطان اه قول المتن (لزم ثمانية) ويظهر من جواب ما قد توقع السؤال عن جوابي ما لو شئ شخص على قرعة غيره فلهذا صاحب النعل ففصلت ذلك أن تقوم النعل سليمتي ورفقتهم تقومان مع الغصب وانما من قسم على المائي وصاحب النعل فاختص صاحب النعل بساقلان فلهذا في حق نفسه هل هو وما يخص الآخر مضمون عليه اه عش وهذا ما وجدته في الطواف كثيرا (قوله) الثانية) أي في قول المتن أو تلف أحدهما (قوله) بقسمها) أي قوله غصبا وقوله أي في بدالكه (قوله) عذره) لعل المراد عند التل اه رشيدوي يحتمل عند التل أي بسببه (قوله) وانما) يعتبر والخ) أي في القطع والاقتداء يعتبر وهما في الضمان كغيره النهاية والمعنى وكذا سم عبارة لكن ينبغي اعتبار ذلك بالنسبة للضمان حتى لو اتلف أحدهما المروق غرم السارق قيمته منضماع أرض التفرق لان سرقة أحدهما لا تنقص عن غصبان لم تكن منه اه قول المتن (يسرى الى التل) هذا يخرج نحو جعل نصب الفضل سكر الاله لا يسرى الى التل مر اه سم على حج أي فهو باق على ملك صاحبه فيرد مع أرضه ان نقص ومنه ما لو جعل القسم قديدا أو ذبح الحيوان فغيرهما اه عش قول المتن (بان جعل الحظا الخ)

أى وبعد التل فلهذا لم ترم نصف ما به فلهذا صدق (قوله) في المتن أو تلف أحدهما غصبا) يجوز بناء تلف للفاعل ونصب غصبا على الحال منه أي غاصب أو ذا غصب أو وعلى الحال من المفعول أي أحدهما أي مضمون بأو ذا غصب وهذا أوفق يجعل أولى بدالكه عطف على الحال أي أو حال كون أحدهما في بدالكه سم على حج أقول لكن رد على قراءته مبنيا للمفعول أنه لا بدق على كل المتن وفيه على الغالب غيره مع أن الذي يلزم من هذه درهمان لثمانية اه عش وتقدر الشارح قوله بناسب الاول فقط (قوله) طفا الخ) أي قوله أ تلف صف على قوله غصب أي لا على قوله تلف فلا يلزم تصور ذلك بما إذا غصبها سم على حج اه عش قول المتن (غصبا) فانه لا يلزم الا درهمان معنى ونهاية أي والباقي على الغاصب ونقصته أنه لا فرق في ذلك بين كون الغاصب غصب واحد فقط وبين كونه غصبهما وهو ظاهر في الأولى لان التفرق حصل بفعل الغاصب وبما الثانية فقد توقف فيما بان التفرق والاتلاف لأحدهما من فعل التل عش عبارة يعبري قوله الا درهمان أي ومائة متوحده أي اذا كان الغاصب تلف الاول قبل والا يلزم التل ثمانية لان التل والتفرق يحصل بغيره سلطان اه قول المتن (لزم ثمانية) ويظهر من جواب ما قد توقع السؤال عن جوابي ما لو شئ شخص على قرعة غيره فلهذا صاحب النعل ففصلت ذلك أن تقوم النعل سليمتي ورفقتهم تقومان مع الغصب وانما من قسم على المائي وصاحب النعل فاختص صاحب النعل بساقلان فلهذا في حق نفسه هل هو وما يخص الآخر مضمون عليه اه عش وهذا ما وجدته في الطواف كثيرا (قوله) الثانية) أي في قول المتن أو تلف أحدهما (قوله) بقسمها) أي قوله غصبا وقوله أي في بدالكه (قوله) عذره) لعل المراد عند التل اه رشيدوي يحتمل عند التل أي بسببه (قوله) وانما) يعتبر والخ) أي في القطع والاقتداء يعتبر وهما في الضمان كغيره النهاية والمعنى وكذا سم عبارة لكن ينبغي اعتبار ذلك بالنسبة للضمان حتى لو اتلف أحدهما المروق غرم السارق قيمته منضماع أرض التفرق لان سرقة أحدهما لا تنقص عن غصبان لم تكن منه اه قول المتن (يسرى الى التل) هذا يخرج نحو جعل نصب الفضل سكر الاله لا يسرى الى التل مر اه قول المتن (بان جعل الحظا الخ)

منها بل إلى ان لا ينفذ ذلك في المتعزم كما صرح به في الخادم فان خرج العبد بحيث سري إلى موهبه ملكه اه
يجري أقول وقد ينافي ما يأتي ان غاص النهاية والمغنى شرح المنهج قول المن (بان جعل الخلف الخ) أي
أوصب المانع الذي يتوقفر بخصله أو وضع الخلف في مكان سدي فحسب فتفسيره منتهى انهم يقولون
المن (فكان التالف) ويحتمل أن يستثنى من كونه كالتالف ما كان الغاصب مفلسا ثم رأيت ما يأتي عن اطلب
في شرح قوله فانذهب أنه كالتلف الفل في الماله اه مما اقتضاه احتمال المذكور اه سم قوله
تظلم ما يأتي الخ) أي الفصل الثاني في تظلم المصوب بغيره (قوله ذكره هك) في غرم بل جمع المصوب
من مثل أوجه تنهاية ومغنى وشيخه (قوله بل قال) أي السبكي وكذا ضمير انتار (قوله انه المالك)
بيان الوجه الثاني (قوله اوافق) أي غير صار (قوله وجه الاول الخ) وهو كونها كالتلف فهكها الغاصب
(قوله ماقام) أي الخلفه (قوله انه يحصر عليه الخ) اخلاق مصادق عما اذا تعذر عليه أداءه للبدل حالا وأمر
عوامله يستعمل في التظلم ولعل وجهه ان غم التظلم على ما لا تحديه وزجره عن الأقدام على الغصب اه سر
عرو ما يأتي عن عرش مائة بخلافه (قوله إلى ادمايه) عبارة انها بمعنى مال الغاصب المذكور أنه ملكه
ملكه كراي بمعنى أنه يتمتع عليه ان تصرف فيه قبل غرم الشيعة اه أي والمثل رشيدى قال الصيرجى ولو
بالكل وان خاف تلفه بالكلية فلا يملكه به بل ماصرح به شيخنا ومرو غير من امتناع الأكل من الكوارع
الطبيخه اعلم الخ خوفة من الكوس الآن وان جعلت عينه لا كمالهم بمعلون فيبقى في الأموال
المشتركة وما نقل عنه مر من أنهم من الأموال لقائمة وأمرها البيت المال لم يثبت عنه بل هو باطل وما نقل
عن الخليفة من انه اذا تصرف الغاصب في المصوب بما يزيل همه ملكه كطعن الخلفه وتوحيه للفقير انكره
اصحابنا أشد انكار ونقل عن بعض الخلفه انكاره ايضا فراجع فلو في على الجلال ومقرر الخلفه اه وقال
عش قوله مر قبل غرم الشيعة فلو خرج من الشيعة وأشرف على التالف فغنى ان وقع الامر إلى القاضي ليعيه
ويدفع فيمنه من غم المالك فان فقد القاضي احتمال ان يتولى المالك بيعه يحضره الغاصب أو الغاصب
محضره لا لئلا يأخذ المالكه والاعية من غم فان فضل شيء للغاصب لانه يتروكوه في ملكه فان فقد
المالك تولى الغاصب بيعه موقفا تحت ماضور المالك ويقا بمقعى بل لا لا باق من الطعام للمحى بالوحشة
ومن الولام التي تجعل بغيره من مال الانعام القاصر من ومعلوم أن حكمه معكم النص فلو وضع في غم
صير كالتالف وان لم يضعه ولا يصير كذلك الا بالضرر وعلى الاول فهل غنم عليه بلعه قبل دفع القيمة أو يبعه
وتثبت الشيعة في ختمه أو يظلموه ورد له صاحب غرامة أو رش النقض والأقرب أنه يتنوع عليها بلع قبل غرمه
القيمة فان لم يفرمها وحسب عليه لفظه من فيسوره مال الكه مع غرامة أرض النقض اه (قوله ادمايه)
أي من المثل أو الشيعة (قوله وانما كان الخ) عبارة انها بمعنى وعلى الاول أي كونه كالتلف على الغاصب
ذلك وقيل يبي للمالك ثلاث قطع الفل يحقو كولو قبل شاة يكون المالك أحق بمجدها لكن فرق بينهما بان
المالك يختار باقية وفي سبيل تجدها شاة غير باقية اه قال رشيدى قوله وقيل يبي للمالك أي مع أخذه
للبدل كطعم صريح النيباق و بهما يحصل الفرق بين هذابين قول المن وفي قولهم أرض النقض اه
(قوله ويزن شيعة الخ) بجلو المغنى ومنشاة مالو غنى الز يستلانه بغيره والمالك أحق بزيته
اه (قوله لانما حاصرا كالتالف) لعل الاولى امقاطه لانه موجود في مسئلة الهزيسة انما المقصود من
هذا الكلام الفرق بينهما كما رأينا (قوله خرج إلى الخ) وسبب أي في النهاية والمغنى (قوله ما وجدنا
النقص في يده الخ) فيه شعور بان المراد بالغاصب أعمن أن يكون حقيقة أو حكما فيشمل من انبثت يده على

(فكان التالف) تظلم ما يأتي
بما يجمع جونه لانه لو
ترك بحاله لغصبه فكانه
هك كثر جعله لصفى نكته
وابن ونس والسبكي بل قال
لا وجه للوجه الثاني انه
للمالك ثم اختار لنفسه ما
استحسنه إلى في الشرح
الصغير ونسبه الامام إلى
النص من ان المالك بغير
بين عمله كالتفريقين
أخذهم ولشخصه
أي شأنه السراية وهو
أكرم من أرض عيب وقف
وجه الاول الغتب مدان
الغاصب شر ما يقوم مقامها
من كل وجه ثم الوجه الثاني
ما يأتي انه يحجر عليه في مال
ادمايه وانما كان المالك
أحق بمجدها شاة فاختارها
وزيت تحبها غصبه لانه
لامالية فيهما فلم يفرم في
مقابلتهما شاة لانها ماضوا
كالتالف (وفي قول وضع
أرض النقض) كالتفريق
الذي لا يسرى وتخرج يجعل
ما لو حدث النقض في يده
من غير فعله كالتفريق
الطعام عنده لطول مكته

(قوله في المنفذ كالتالف) قال في شرح الروض وفارق تظلم في الفل حيث جعله مشتركا بين البائع
والمشتري لم يجعل كالتالف بالاولى من حيث لا يحتاج إلى التظلم به ومنها حصل
للمالك تمام البدل اه وقد رد على من الغاصب قد يكون مفلسا الآن بفرق بانه أيضا يحصر على أداء
البدل كذا كراي الشارح فلا يثبت تمام حق المالك بخلاف الفل غير الغاصب لان غم محسوم فلا يتعلق

فنتعين أن نأخذ مع أرضه قطعا من الأرض فخط نحو ز رت فيصير مصوره كالمالك قبل كونه ابداله أو اعطاه أو عطله بماله أو أجود
لأنه إذا أراد أن يملك الأرض وكذا الحكم فيها ولو عصب من اثنين أو خطا المهرام مثلها يجب أن لا تتم على العدم فيهما ولو جئنا (التم) الغصب بالخط
موقوف على مال ابتداء أو العفو عنه (تم) (٣٦) الغاصب بغيره لأنه نقص حدث في يده وهو موقوف عليه (بالاقل من قيمته والمال) الواجب

بالدابة لأن الاقل كان
القيمة فهو الذي يخل في
ضمائه أو المال فلا واجب
غيره (فإن تلف) الجاني
(في يده) أي الغاصب
(غيره) المالك أقصى القيم
من الغصب إلى التلف
كسائر الاعيان المصوبة
(والعيني عليه تقرر به)
أي الغاصب لأن جنابه
المصوب مضمون عليه
(و) أنه (أن يتعلق بما أخذه
المالك) من الغاصب بغيره
حقه لأن حقه كان متعلقا
بالرقبة فمتعلق ببدله لو لم
يتم أو أخذ الشيء عليه الأرض
لم يتعلق به المالك (ثم) إذا
أخذ الجاني عليه حق من
تلك القيمة (يرجع المالك
على الغاصب) بما أخذه منه
الغني على أنه لا يأخذ منه
بجنابه مضمونة على
الغاصب وأقسم أنه لا
يرجع قبل أخذ الشيء عليه
منه لا اختيار له بغير
الغاصب ثم لم يطلبه
الغاصب بالأداء للعيني
عليه حتى لا يتعلق بما أخذه
كإبطال السعي الضامن الاصيل
(ولو رد العبد) أي الفتي
الجاني (إلى المالك) فيبيع
في الجنابة ورجع المالك
بما أخذه الجاني بما على

الغاصب لأن الجنابة حصلت حين كان مضمونا له وموقوف على الشيء أي أنه إذا أخذ الشيء بغيره لم يملكه وكان دون أقصى القيم (قوله
ورجع للمالك على الغاصب الأقصى لما عصبه فقط وفيه نظر وإن سب ذلك واستعمله لأنه لا نظر للأقصى عند رد العين بل عند تلفها في يد
الغاصب ولو لم يمس ذلك فأنظره يظهر ما روي في الرخص فإن قلت به بسبب وجوده في الغاصب من زمانه لا تعلق فيه فذلك مما عوقل في الرخص
بينهما (ولو عصب وأضاعقل تراهما) بكسفا عن وجهه أو آخره (أجره) المالك على رده (أن) بقرى ثم عصبه ما عصبه قيمته ولو فرض

أَوْرَقْتُهُ أَوْ رَقَعْتُهُ أَنْ تَلْفَ لِحَامِي مِنْهُ وَلَا رِقَاعِي إِلَّا بِإِذْنِ الْمَالِكِ لَهُ (٣٧) فِي الْقِيَمَةِ وَلَا يَمْنُ قَبْضُ الْمَالِكِ حَتَّى يَمُوتَ أَوْ يَمُوتَ

(و اعلیٰ) (اعادة الارض كما كانت) من ارتقاء اوضاعه

لامكانه فان تعزير بعد ذلك

الأبواب تروا بها خزائنه
ليكن أن أذن له الملك

(والتناقل) التراب (الرد) ٤

(وان لم يطالب به المالك به
بل وان منع منه كما قال في

المطلب من الأصحاب (أن)

لم يتيسر نقله أو اختصاره (كان له فداء غرض) كان نقله

لَا تَكُنْ أَوْضِعْ مَوَارِدَ تَغْرِيفِهِ

منه ليتسع اوليزول الصمان
عنه او نغصت الارض به

وَنَقُصُّمُ الْبَيْتَ بِرَدِّهِ وَلَمْ يَرْتَفِ

منہ واعمال بحیرہ رفوف
تخرق عندہ لانیہ لایعوبہ کا

كان أما إذا تبسرت له لفتوا

مواتى لطرى معلوم به
الارض لولم يرد، أو أرى أه فلا

مودة الاباء الاذن وكذا في غير

أَرْضِ الْمَالِكِ أَوْ أَقْلٍ وَالْمَالِكِ

منعه من يستطوع أن كان في
الأمم من عظماء الأمم عليه

حضرت به خضر ها و خشی تلف

شيء فيها إلا إذا أبرأهم من

يكن له فيه فرض بأن نقله

اوت ولم تنقص به ولا مطلب
الا اني قد فلاه قوما الا اذن

المالئودة (فلا تروحه ابداً
في الاسم) لانه تصرف في

ما يبره بلا حجتان فعل
كأنما النقا (و يقام بها

ذكرنا حجر البستر) الذي

تَعَذُّبُهُ الْقَاصِبُ (وَطَمَهَا)
 أَنْ تَأْتِيَهُ فَانْأَمْرِهُ الْمَالِكُ

في غرض غير موقلة المالك

لاندفاع الضمان عن ذلك وتطام بترابهم بقى والابقيته وامشكركم يا مهران المثل في الامتوه ولا على الاقباض معجم فلعجل على ماذا اذنت
 الى المالك في دونه نقل الموهبة البئر (٣٨) والعالن الجبار علي مهران سمع به (وإذا أعاد الأرض كان يبق نقص فلا أرض) اذ

وأغلاء فنقصت حينئذون قيمته لم يفرم مثل الخافض بل أنه ما يلقى له أو الذهب من الدهن منقوم وفرع وغصب
ونقصه نأ وعين وألفها من قيمته كما ذكره بالاحاطة بالكتاب لأنهم جميع مع ذلك

الصلح باله يلزم قيمة
ورسقتها البت ذلك
المال فيقال كم قيمتو وق
ينصول بها الى اثبات مثل
هذا المثلث وجب ما ينهي
اله التو بم اضمحوا
اعنده الاسنوي وقال
مقتضاهن حسب قيمة
الكاغد ابيض وأحمر
الوزان قالوا لا من اعتبار
أجرة الشهود وان لم يكن
شاهدتهم اه وليس يكال
ثم رأيت الأخرى بالزنى
الرديس لقالوا هذا كالم
رديس حاقا وأتى أيضا
بضمان شرك فيؤداه
عن مائه ولشركا خمس
ما كان يسبق به من الشبر
ونحوه أتى القضاة بمثل
الحضري ونقروا فيه بعضهم
وكله نظرا لقوله لم يؤخذ
بيله مثلا فلا يؤخذ بضمه
وان عمل ان ذلك موهلكه
لكن مرأى الباع ما يراه
فتأمله (والاصح ان السمن)
الطائري قيد الغاصب (لا
يبر بص هز القبلة) فلو
غصب سمين فغزرت بالبناء
للمفعول لا غير ثم جئت
وهذا وأوش السمن الاول
لان الثاني غير موثا شاع
فعل الغاصب لا قيمة له حتى
لوزا هذا فمرأشه أثنى
هذان خرجت قيمتهما الى
ما كان عليه مولا الاغرم
أرض النقص قطعا وأشار
بقوله نقص هز الى انه
لا أثر لزال سمن مفرط لا

لأن الاوجه تصح قيمة الكاغد مكتوبا اه كرى قوله منشؤها الخ المناسب من منشأ الخ زياد من
التعدينية وقوله مكتوبا ينبغي اسقاطه فان اذن الواجب قسمته الى كاهن مكتوب باسم أموك الكاهنوي
أقل من قيمة الكاغد ابيض مع أجرة الكاهن يكتفي بقوله الشاوع لأن واجب الخ عبوة عش فرع
غصبتو وثقة كالحج والنداء كزناه اذا انفقت قيمة الورق وأجرة الكاهن أو لم يطرز الزم فيقسمت مطرزا
والفرق ان الكاهن تعيب الورق وتقص قيمته فلو ان مناه قيمة الورق وتقتون الآخر لا يخفى ان لا ذلك
الطراز لانه يذيق قيمة الورق فلا ضرر عليه سم على ج اه (قوله كاجلوا عليه) أي وجوب الاوجه مع
ة مة الكاغد مكتوبا (قوله لا يصالح) أي الأجرة اه كرى أي مع قيمة الكاغد ابيض (قوله وان صحه)
أي الوثيقة أي خطها على حذف الضاف ان تدكر باعتبار الكاغد المكتوب (قوله وان فتحا بن الصلاح)
مستد وأخبره قوله منه ف (قوله باله يلزم) أي سلف الوثيقة (قوله وأحمر الوراق) أي الكاتب (قوله
أجرة الشهود) أي أجرة أعضاؤها (قوله كاهل) أي الاسنوي وكذا صبر عليه (قوله وأتى) أي ابن الصلاح
(قوله عن ملك) بالإضافة لعين الى الملك اه كرى أقول ويحوز القطع أنضالي الوصفه أي هي ملك الخ
(قوله لما كان يسبق الخ) فاعمل بس والضمير في الفعل انما هو قوله من الشبر سانه (قوله بنوه) أي
انتم ابن الصلاح والجار مجمل في قوله أي القضاة الخ (قوله ونقروا فيه) أي في افتداهن الصلاح (قوله لكن
مرأى الباع الخ) كله يشير الى هذا ولما قد صرحا به فيمنع لانه ألتف غدا له المعين به بالتلف أم أي
وفيما نحن فيه ألتف ماله المعين اه سدد عبوة سم قوله لكن مرأى الباع ما يراه رده أي النظر
قال هناك وليس منه أي من الاستيلاء منع المالك من سق مائه أو غرسه سقى تلفه فلا ضمان وان قصد منه
عن على المنة وقار هذا اهلا ولما قد صرحا به فيمنع لانه ألتف غدا له المعين به بالتلف أم مختلفا منه انهم
الفرق يتأد ما ياتي عن ابن الصلاح وغيره وقيل والاصح ان السمن الخ أي ضمان ما كان يسبق به ماله ألتف
ماله المعين فليتأمل اه (قوله الطائري) أي قوله خلافا لما الى النهاية والحق الاقوله بالبناء للمفعول
لا غير (قوله سمين) أي جلوه به سمينه فلا (قوله بالبناء للمفعول) عبوة القاموس هزل كفى هز الاول
كتمه هز الاول فتنقص الزاى اه تنقص ان قبله ثنتين فقل من اصر على البناء للمفعول كان ج
لكونه الأكثر اه عش (قوله ثم جئت) في الصالح سمن سمن من باب نصب يتعصب لغضن ابغروب
اذا كفره وشعبه فليروي اه يجرى (قوله لا قيمة) أي لا يقابل بشئ الغاصب لان ما لم يصب عليه اه
وشدى (قوله هذا) أي السمن الثاني وقوله أيضا أي كالسمن الاول (قوله هذا) أي ما صعد المان (قوله ان
وجبت قيمتها) أي السمن الطائري في قيد الغاصب وقوله الى ما كانت الخ أي الى قيمته قبل الهزل (قوله
والاغرم أرض النقص الخ) لو نقصت الهز النصف القيمة ثم جعت بالسمن الثاني الى سلاتة باع القيمة
فيبقى أن يفرم الربع الثالث قطعا والربع الرابع بالسمن الثاني على الاصح فليتأمل سم على
ج اه عش (قوله معتدلة) فاعل جئت و (قوله سمن مفرط) مفعول مطلق قوله (قوله
قال في الاصل والمصير يصير خلافا) قصبت سمن دون قيمة لا يضمن مثل القاهه وأحمر او المودى والرواق
في العين اذا صار جينا لو نقص كذا قال ابن الرفعة وفيه نظر لان الجين لا تكن كره حتى يعرف نسبة نقصه من
عين العين انهم تعرف النسبة فوزنهما ويؤخذ من التعديل بان الغاصب بما كرمائيا قيمة لها أه لو
نقص منه عينه وقبضه من القيمة ويحتمل أنه يضمن مثل القاهه كالسمن اه كلام شرح الروض وقوله
ضمن القيمة كل ما راد نقص القيمة وقوله ويحتمل الخ في شرح مرهه الاول ج (قوله لكن مرأى
الباع ما يراه) أي النظر فاه هناك وليس منه أي من الاستيلاء منع المالك من سق مائه أو غرسه
حتى تلف فلا ضمان وان قصد منه عن على المعقول فلو هذا اهلا ولما قد صرحا به فيمنع لانه ألتف غدا له المولى
المعين به بالتلف أم مختلفا منه انهم هذا الفرق يتأد ما ياتي عن ابن الصلاح وغيره وقيل والاصح ان السمن الخ
أي ضمان ما كان يسبق به ماله ألتف ماله المعين فليتأمل (قوله والاغرم أرض النقص قطعا) لو نقص
ينقص زواله القيمة ولو انعكس الحال بان سمن في يد معتدلة سمن مفرطان نقص قيمته لانه لا شيء عليه لانهم تنقص حقه فلو عارفا كذا نقه

من الأرض كقصة دمان
الرفعة واستشهد به جلوده
مر يضام في قلب الاسوي
ثم لوئذ كره في يده تعليم
فالذي جعله الاب ترداد
وعود الحسن كمود الحسن
لا كذا كرا الصفة في العلم
وكذا صوغ على انكسر
(وتعلم صنعة لا يحسنان)
صنعة (أخرى قطعا) وان
كانت أرفع من الأولى فظاهر
مع اختلاف الأغراض
بأختلاف الصنائع (ولو)
فصعب عصره أقصر عمره
فقطب فالصناعات الخسل
لها لك لانه من ماله (وعلى)
الغالب الأرض) لنفسه
(ان كل من الخلل انقص بتم)
من العصر اسوة في يده
ويجري قلبه فيما اذا غلب
يضا فتفرخ أو صبا ثابت
فالتم ينقص حسن بتمه
عصرا فلا تلي لم يغير الرد
ونرح بتم يظل بلو تقطر
ولم يقطر فالزمن مثل العصر
لا اراقتها لانها عرفت مالم
يعلم ان المالك عصرها
يقصد الخيرة لا خالها
أطالها شارب هتو نفاس
ما فرؤ في تصحيد الخمر
المعترفة معانرد المالك تقول
هذا الشارح لم يوجوا ردها
مع غر امتثال للمالك في
على ما عتبس من وجوب
اوتها مهلا متوقفة رانه

ضعف وموت قتلت ودهاجع أورش النقص واستردا حمير (ولغوص خبر افتخالت أو جلد متقد بغيره فلا صاع) مدلوع
الخل والجلد المعصوم به (له) لانه حار عامله كونه قسبة اخرج غير المحترمة تجلوا في ان ادعاء لان ملكه معوا الضير واولا ان نخل المحترمة
وغيره حار عنه ومن شوى الزولي بينهم هو أو يحسن استنادا لان عالم غير المحترمة من ذلك ان تلقا في به صيته ملوح به بغير

مالوا عرض عنهما موهمين بصح اعراضه فيملكه أخذ **(فصل) فيما بطرا (٤١)** على الغصب من زيادة وطعوا وانتقال الغير

وترايعها (زيادة الغصب)

ان كانتا ثمرا تحضا قصارة

ان يوطن البر وخياطة

تخطى المالك وضرب سبكة

دراهم (فلاشي) لغاصبه

سببها (التعدي به عمله في

ملك غيره موبه فارق ما عرفت

الغلب من مشاركته للبائع

لانه عمل في ملك نفسه

(والمالك تكليفه رده كما

كان ان امكن) ولو بعس

كره الدين طنوا الدراهم

والحي سبائك الحاقار

الصفة ورد العين الماتفر

من تعديه شرط المولى ان

يكون له غرض خلفه فيه

الامام والملاك الشيعين

وافقه فهو ارجوان قال

الاذن عن الاول احسن

فان لم يكن رده كما كان

كالقصارة لم يكلف ذلك بل

ورد عليه وقد يقتضى المن

لغزو رضى المالك ببقائه

بعده وقد اجابنا لم يكن

له غرض والا كان ضرب

الدراهم بغير إذن السلطان

فله اعادته فاقن التعزير

(وازش) بالرفع عطاها في

تكليفه والنصب عطاها في

رده (النصب) لثبته قبل

ان يادة سواء اقبل النص

بها من وجه خرام بالزلتها

و يلزمه ذلك ارجسته

لنصته في قيمته لان الزاد

يصنعته لان فوائده باهر

المالك ومن لم يرد رده بغير

أمره ولا غرض له غرم

أرشه بعل محام في الزاد لم يكن لغاصبه غرض

في الردى على عدم زوال الارض ومنه المالك النعمه

مدى غروادى المالك انه مذكى والملف انه ممتدق المتفق بينهما لان الاصل عدم التذكية اه **(قوله)**
لو اعرض أى مستحق التمر والجلد **(قوله)** فيملكهما أو لم يملكهما ليس للمالك استردادهما
كله بربه النهاية والنفى

(فصل) فيما بطرا على الغصب (قوله) فيما بطرا الى القول بالتمتع ولو منع في النهاية الاول وهو حسن
الى والغاصب وقوله ولا يلزمه الى المن **(قوله)** من زيادة المراهب الامر الطارى على الغصب وان حصل له
نقص قيمته اه بجيرى **(قوله)** ونوايعها كقوله ولو خطب الغصب الى قول المن (قصارة) بفتح القاف
مصدر لغصم الثوب وحكى كسر هاء المعرفه ان القى بالكسر اسم الصنعة انتهى برادى والمراد بالقصارة
وما بعدها كونه قصو راومطو واخطا حتى صلح جعلها مثالا لاثر والا فالقصارة والطنس وانما طاة

أفعال لا تصلح مثالا لاثر فلهذا ما بدأنا بها اه بجيرى **(قوله)** ثوب الى قوله الحاقا المنفى **(قوله)**
بخط المالك) أمالو كان الخط من الغاصب وادفعه القيمة شارك به ان لم يكن فلهذا كما بان في الصبح
اه عش **(قوله)** وضرب سبكة الخ) أى ضرب العين ليلتذبح الشاوشها اه معنى **(قوله)** لتسدي
أى بحسب نفس الامر حتى لو ضرب غيره بظنه ثوبه لم يكن له شيء اه عش **(قوله)** به) أى بالتمسدى
(قوله) لانه أى الغلبس **(قوله)** بشرط الخ) مبتدأ **(قوله)** ان يكون له) أى بالماثمة قوله و**(قوله)** خافنا الخ)

نبيه **(قوله)** وافقه أى الامام **(قوله)** فهو) أى ما له (أوجه) اعتمد الغنى وكذا اعتمد قوله الا
وقيدما الخ **(قوله)** الاول) أى ما له المتولى **(قوله)** فان لم يكن الخ) يحترز المن **(قوله)** وقد يقتضى المن الخ)
لعل وجه ما لاقتضاه جعل الردى متاعا على تكليف المالك اه عش **(قوله)** بغير إذن السلطان) أى أو على
غيره ممتنع ومنفى **(قوله)** فله عاروه) أى الغاصب **(قوله)** المن التعزير) أى من أن شاه الدراهم بحالها

يؤدى الى اطلاع السلطان فيعززه اه سم **(قوله)** اعتمته) أى الغصب هو الى قوله ومن ثم في المنفى
(قوله) الخ) أى الزادة اه عش وكذا ضمير الزالتا كفى كبرى **(قوله)** لا المازاد الخ) عطف على اعتمته
ش اه سم عبارة الى شدى أى له أرض نص قيمته قبل الزيادة لأرض نص حصل بالزلة الصنعة الحاصلة
بفعله اه أى كان كانت قيمة الغاصب قبل الزيادة متوقفا على نصيب الزاد ما توجب وجعنا بسبب

أن الزاد الى مائة فسل يلزم الغاصب الجسوس الزائدة **(قوله)** لان فوائده) أى ما زاد عش وكبرى **(قوله)**
رده) أى ازاله الغاصب (بغير أمره) أى المالك **(قوله)** ولا لغرض أى أى الغاصب بخلافه اذا كان له غرض
اه **(قوله)** غرم أرشه) أى ارض النص بالزاد الصنعة سم على ع اه عش عبارة بجيرى والحاصل
أن رده كما كان ان كان يطلب المالك أو لغرض الغاصب لزمه أرض النص عما كان قبل الزاد لا عما كان
بعد هافان كان بغير طلب المالك ولا غرض الغاصب لزمه أرض النص حتى النص عما كان بعد الزاد

كما افاده البرادى اه **(قوله)** ومنه المالك الخ) ليس المتع بغير بدل المدعى المراد من يفتي قيمته او تلفا
في البرائة وعندها أن المصدر هو المالك لان الاصل عدم الاراءه وعاشق خدمه الغاصب اه عش عبارة
الجيرى عن القليوب ولا حاجتنا مع المالك مع البراءه بخلافها وبهمه كلام المنهج ولا يكتفى بالمنع من غير ابراه

(فصل فيما بطرا على الغصب من زيادة الخ) (قوله) فهو الاوجه اعتمده مر وكذا قوله وفيما الخ)
(قوله) فله اعادته فاقن التعزير) ببدل على أنه في الواقع يسقط التعزير باعادته وقد عرفت دلالة ذلك على
بناء على أن المراد أن يقام الدراهم بحالها يؤدى الى اطلاع السلطان فيعززه واعادته بطرا يلقى العدم
اعطاه على موقعه وقد قالوا لا يسقط التعزير برعاية التسبب في دفعه بالا عتوقد وجهه بأنه ما لم يبلغ
الامام فينبغي له كنهه والسبب في دفعه كنهه جبا لحد **(قوله)** لا المازاد) عطف على لثبته ش **(قوله)** لا
غرض له) بخلافه اذا كان له غرض **(قوله)** غرم أرشه) أى ارض النص بالزاد الصنعة **(قوله)** فرغ) قال
في شرح الرضوي ووضرب السريل العين المشترك لينا والاسباب الخ دراهم بغير إذن شره فنجوه له بما تفتى

بمختلف ما صرف في الخطر اه (قوله واراه) أي من الأرض اه عش (قوله امتنع عليه) نعم وضرب الشريك
الطين لبناً أو السائل نوحاًهم يضربون شريكاً مثله كما في به البغوي ان ينقض سوان نوح شريكه بالبقاء
لنقضه عليه كما كان معنى شرح الر وض وأمره سم (قوله وارث النقص) ان كان واغداً كما كانت
وأجرة ثالث ان مضت مدلتها أو قضيت ونها يتوهمج (قوله لعرق ظالم) بكسر العين المهملة وسكون الراء
المهملة اه عش (قوله وفيهما التنون الخ) قال الطيني ان أنصف ظالم اذا غلب الفارس سجد ظالم لانه
تصرف في ذلك الغير بغير الاذن وظالم غير المراد بغير مقرر ذرعه وشجره وان وصف ظالم انه المقر وصلى
الاسناد الجازي لان الظلم حصل به اه كردى (قوله وتون بن الاول) واضافة الثاني بتأمل فاعلم في العبارة
قليل من النسخ ان لم تكن خطا الشارح اه سدد عريارة عش فيه تامل وعريارة شرح للشكة واضافة
الاول وتون بن الثاني وهي الصواب لان حق بمعنى احترام اسم ليس فلا يكون مضافاً اليه اه (قوله وللغاصب)
الحق به وفارق في المعنى شرح الررض (قوله فاعه) أي الزائد من البناء والفارس فالمراد بالقلم ما شمل
الهدم (قوله فلا لأرض على المالك في القلع) ولو يادر ذلك أي القلم أجنبي غرم الأرض أي للغاصب لان عدم
احترامه بالنسبة للمالك فقط ولو كان البناء والفارس معصومين من آخر فكل من ملك الأرض والبناء
والفارس الزام للغاصب بالقلم وان كانا لصاحب الأرض ورضي به المالك امتنع على الغاصب قلعه ولائى
عليه أي الغاصب وان طال به بقاءه فان كان به فرض زعمه مع أرض النقص والافرى جهان أو جههما
ثم تعد به أمثله المصوب كذا اقتصر الغاصب في المال المصوب على جهه فلو غصب ذراهم وأشترى شيئاً
خسنته ثم نقضها في غنموه يجر دمل الفواهم عند نقضه ذراهم اشترى باله ين بطل ولو غصب أرضاً وبنى
من شخص بغيره في الأرض كلها المالك أي للأرض والبذر اخرج البذر منها وأرض النقص وان رضى
المالك ببقاء البذر في الأرض امتنع على الغاصب بخرساجه ولو دون الغاصب البذر المصوب به بما يحصل منه
شيء يشلهما يجر قلعه من رضى المالك بقاءه وليس للمالك ايجاره عليه كفى في أرض متخللاً في رضى كالتوب
اذا قصره نهاية في معنى قال عش قوله هو الزام الغاصب الخ أي فان لم يفعل لكل منهما فاعله بنفسه
ويبقى أن مؤنة القلم ان ترفعها صاحب الأرض أو البنا والفارس وذلك والافرى الامره في قاض يلزم
الغاصب بصرفها فان فقد القاض صرفه المالك بنية الخ عس واشهد وقوله امتنع أي فان فعل لزمه الأرض
ان نقص وقوله بطل أي والى اادة البائع فان جهل كل ذلك من الاموال الفائتة وآخرها هيب المال اه
كلام عش (قوله وبه فارق ما صرف في الار به) أي فانه لو طلب المعبر منه التيقية بالاحوة أو قلعه بالقيمة لزم
للمعبر موافقته لكن عجمه كما رحت لم يختر القلم أماً عند اختياره اه فلا يلزم موافقة المعبر لو طلب التيقية
بالاحوة أو ذلك بالقيمة ثم رأيت في سم على جملة من رضى به عبارة قوله وبه فارق الخ نفسه نظرس وانما يحتاج
لفرق بينهما في اذا استمر المستعير والغاصب من القلم قلما لم يستند قهر الإبقاء بالاحوة وذلك هذا
لانهما في راسم انتهى اه عش (قوله ولا يزمه) أي المالك (قوله) أي الزائد (لو وبه) أي الغاصب
الزائد للمالك قول المتن (يصغه) بكسر الصادعين ما يصبه وبه بفتح الصنة توال كلام في الاول وان انضم
اليه الثاني لا في الثاني وحده لانه فعل الغاصب وهو قدره أي يعبري قول المتن (وامكن فصله) كصبيغ
الهيد بخلاف غير ما رواه اه يعبري (قوله لم يتعد) الخ قوله ونحو في المعنى والى قول المتن وان لم يكن
في النهاية الاقوة وبما ذكره الى أملاه وقول المتن (أب جريه) ولو امتنع عن الفصل فجري فيه نظير ما مر من

وأراه امتنع عليه وسقط
منه الأرض (وان كانت)
الزيادة التي فعلها الغاصب
(صفا كنبه وغراس كاف)
القلع) وأرض النقص نظير
ليس لعرق ظالم حق وهو
خس من غير موقوفه كلام
يبينه في شرح المشكك
بما من معناه بما ينسب
الرجوع اليه والمراد بالعرف
هنا أصل الشيء وفيما
التسوية وتون بن الاول
واضافة الثاني للغاصب
قلعه وان نقصته الأرض
أرضى المالك بأبائه
بالاحوة أو أراد تحكه فلا
أرض على المالك في القلع
وبه فارق ما صرف في العار به
ولا يلزم مقوله لو وبه
وكذا الصبيغ فيما يأتي
للمنة (ولو صبيغ) الغاصب
(الشوب يصصبغوا) ممكن
فصله) بأن لم يتعد الصبيغ
به (أجر عليه) أي الفصل
وان خسر خسرنا يبنوا
نقصت في صبيغ الصبيغ
بالفصل (في الاصم) كالبنه
والفارس وله الفصل فهو
صلى المالك وان نقص
التوب به لانه يفرم أرض
النقص

تظلم مامراً فثأروا ضياء على الإبقاء فهم أسر بكان وحمل ذلك في صبيغ بمصل منة (٤٣) عين مال ألاما هو ثوبه محض ولم يحصل به نقص

فهو كالزويق فلا يستقل

المالك عليه وخو يحصيفه

صبغ المال النخال زيادة كلها

لِسْمَاكَ وَالنَّقْصَ عَلَيَّ

أذن المالك وله ايجار وماله

مع أرض النقص وصيف

مغصوبیمن آخر فلکل من

مالكي الشوب والصبيغ
تسكفوفه فصولا أمكنة

أرشد النقص فان لم يكن

فهما في الزيادة والنقص كما

فی قولہ (وان لم یکن) فصلہ
لنعمہ (فان لنعمہ) (فان لنعمہ)

ولم تنقص بان كان مساوي

عشرة قبله وساواها بعده

مع أن الصبغ قيمته نجسة
لأنه لا يفسد

(فلاشي الغاصب فيه) ولا

عليه لان مبلغه كالمعروض

حیثیہ (وان نقصت) فیجہ

الارض) وهو ما نقص من

قيمته لحصول النقص به

(وان رادت قيمته) بسبب
الصغير أو الصنعة) اشتركا

(فيه) أى الثوب بالنسبة فإذا

صاویساوی خمسة عشر

فهي بينهما اتلاوا ان كان
الصبي ساء وعشر قملاً

لان النقص عليه أو بسبب

ارتفاع سعر أحد هما فقط

فاز بآداء اصاحبه ولو نقص
عن الخمسة عشرة حتما

کان ساوی اثنی عشره

كان النقص لا يتخاض عنه

سَعَرُ مَلِكِهِ يَعْلَمُ أَنَّهُ لَيْسَ بِهِ شَيْءٌ

عش **(قوله فليزمر ما رما)** أي رموه والغالب بقائه الخ **(قوله وحل ذك)** أي قول المالك جبر عليه مع قول
لشار حوله الفصل فهر الخ **(قوله ويرجى بصل)** بصل أي أن حصل له نقص من رطل بصله أجرة المالك
واستقل به الغالب على ما فهمه هذا القيد أهـ أم أتولو هو قياس ما رموه أو التراب أو الدائن طنا **(قوله)**
فلا يستقل الغالب الخ يقتضي إمكان فصله ولا ينافيه قوله جو به محض لأن معناه لا يحصل من شيء وهذا
لأنافي إمكان الفصل أهـ **(قوله له)** أي المالك **(قوله ويصغ مصبوب)** عطف على مصغ المالك **(قوله)**
تلكه فصل الخ هل له ذلك بغرضه كما أومع ورهاه بقاءه أو بغرضه كما أومع ورهاه بقاءه
سكونه مال الثوب وينبغي أن لا أن يحصل نقص في الثوب والصغ أوفى أحدهما وتصور زواله بالفصل كما
يؤخذ من مسئلة حقر تراب الأرض السابقة سم على عهـ **(قوله فصله)** الخ قول المتن ولو خلط في
النهاية والمخني **(قوله لا لا تخفاض سوق الخ)** لاجل البصل أهـ معنى عبارة الذكر في أي بل لا تخفاض سعر
الصغ أو بسبب الصغعة كجلبه إليه أهـ **(قوله وان تعصت قيمته)** أي بالصغ أو بالصغعة لا بخفاض
سعر الثوب **(قوله بسبب الصغ أو الصغعة)** انصرف المخني على الصغ وقال الرشدي قوله والصغعة لا بخفاض
البيان لعمل لا لتدل به كالاتي أهـ أي لا تقدم في شرحه ولا يصح أن السعي لا يجبر الخ أن ما شاع من فصل
الغالب لا قيمة قول المتن اشتر كانه ولو بذل صاحب الثوب الغالب قيمته بالصغ لبيح المالك
أمكن فبطل أم ولو أراد أحدهما لا يبيع ملكه لثالث بل يبيع فلا يتبع به وحده ثم أراد المالك
بيع الثوب لم الغالب يبيع صغفه لا معاملة متعللا بخلافه لو أراد الغالب بيع صغفه لا يلزم مال الثوب بيه
معمول طهر الخ عو بالصبغة أو خرافصه فيها شره كذا الصبور غول بكفا أحدهما البيع ولا الفصل
والأرض وان حصل نقص فلا تعدى نهاية ومعنى وفي سم عن شرح الروض فقالوا كان الصغ لثالث
له لا يلزم وأحدا من مالكي الثوب والصغ موافقة لا خرافع البيع أهـ وقال عن قى ملوا استخرج صغنا
لصغ أو خرافع صغنا فوق بنفسه من قيمة صغفه عشرة رطل فصاعدا إلى ما زاد على ذلك أو صغ أو
يشتر كانه فيلزمه منظر ولعل الأقرب إلى ما لو غلطا أن يبيعوا فصله بنفسه فينبغي أن لا تثنى في معاملة
الزاد بتعديده بذلك أي في نفس الأمر وهذا كفي الصغ عو جوا ما لو حصل به عين وزاد في القيمة فله
شره بها أهـ **(قوله ان لا تثنى)** الخ فصل المصغور من ثلثه الغالب **(قوله وان كان الصغ الخ)** غاية **(قوله)**
عليه أي الصغ **(قوله أو بسبب ارتفاع الخ)** عطف على قوله بسبب الصغ الخ **(قوله تهما)** فاعل
نقص **(قوله فان كان النقص الخ)** جواب لو نقص الخ من متعل على قيمه قوله لا لا تخفاض سوق الخ **(قوله)**
و بسبب الصغ الخ ولعل الفرق في الصغعة من الزاد حيث جعلت بينهما ملو ان النقص بسبب حادث
أهـ إذا انحصار المستعبر للتعلم ولم ولا يتعسر من وضائه بالبقاء بالراجح أو طلب تلكه فلا فرق بينهما حيث
فتوه به فأرد ما في العار به قيمته ولما احتج بالفرق بينهما في ادعاء المصغور المستعبر والغالبين التعل
فلا كان يستند لهم إلا بقاءه لا جزؤه وأن ذلك لا يفتك بالاعتناء براجح **(قوله ويرجى بصل)** بصل أي أن
يحصل من رطل بصله أجرة المالك أو الاستقل به أهـ ما فهمه هذا القيد **(قوله فلا يستقل الغالب)**
بفصله يقتضي إمكان فصله ولا ينافيه قوله جو به محض لأن معناه لا يحصل منه شيء وهذا لأنافي إمكان
الفصل **(قوله ويصغ مصبوب)** عطف على مصغ المالك ش **(قوله تلكه فصل المالك)** هل له ذلك بغرضه
أنه ما أومع ورهاه بقاءه أو بغرضه كما أومع ورهاه بقاءه من سكونه مال الثوب وينبغي أن لا أن
يحصل نقص في الثوب والصغ أوفى أحدهما وتصور زواله بالفصل كما يؤخذ من مسئلة حقر تراب الأرض
السابقة **(قوله في المتن وان زادت قيمته اشتر كانه)** قال في الروض ولو أراد أحدهما لا يبيع ملكه لثالث
ثم لو أراد المالك بيع الثوب لم الغالب يبيع معه ماله كما هو في شرحه فقالوا كان الصغ لثالث
حاصله أهـ لا يلزم وأحدا من مالكي الثوب والصغ موافقة لا خرافع البيع **(قوله أو بسبب ارتفاع الخ)**

التياب فهو على الثوب أو سعر الصبغ أو بسبب الصبغة فعلى الصبغ وهذا أعني اختصاص الزبادي من الزئبق من رفع سعر ملكه يعلم أنه ليس مني
اشترى كهما الله على جهة الشروع بل هذا يشبهه وهذا يصعبه

جعل على الغاصب وحده. **قوله** بخلاف في زيادة سبب اختلاف النقص فتأمل اهـ على عبارة المفتي وان
 حصل ذلك أي النقص اربا زيادة سبب اجتماع الثوب والصبغ أي سبب العمل فالنقص على الصبغ لان
 صلبه هو الثوب على الراجح والادوية يملان ان زيادة الحاصله بفعل الغاصب اذا استند ^١ بالانحصار حسب
 المنصوص ومنه ان زيادة سبب العمل بالثوب والصبغ فهي بينهما اهـ قول المتن **قوله** ولو لم يصب بالصبغ
 ما ولو كان في صبغ مال أو شيء أو ما وقع عليه غلطه بحال نفسه فيزعمه بغيره ان ^٢ يمكن ان لا يوجب
 رد له لانه كالتأليف فيه يؤخذ جواب ما وقع السؤال عنه في الرد من أن شخصاً أو حق شرعياً
 من مكتفياً شراً أو غلطه ^٣ من مال نفسه هو أنه كالتأليف اهـ ع **قوله** وأما اختلاطه إلى قوله وبمثل قوله
 في النهاية **قوله** وأما اختلاطه عند هذا التأليف في الشق الاول وهو ما يمكن تمييزه أما في الشق الثاني
 فهو حيث يكون مشتركا كائنه الشهاب بن قاسم عن السراج ^٤ اهـ رشدي ويأتي ما فيه **قوله**
 عند أي لغصب **قوله** كبرأيض الخ الذي ينبغي ذكر هذا مذهب قول المتن وأمكن التمييز لان هذه
 أمثله الكلام في نطاق الغلط الشامل لما يمكن تمييزه كالمشقة المذكورة وهذا لا يمكن كالمشقة الآتية
 في قوله اختلاط زيت بخله الخ اهـ رشدي وقد يجب ان يشرب ذكره هنا على ما صرح به المفتي هنا من
 أنه لا فرق بين الغلط عينه كالتال الاول والغلط بغير عينه كالتال الثاني **قوله** سدي نعم تغزل
قوله لنفسه أعظم ما يباعي مع الاضافة في نفسه اهـ رشدي قول المتن وان تغزل الغاصب
 كالتالف مع ^٥ السابق (وأما اختلاطه عند هل يدل على أنه لا فرق هنا في كونه كالتالف بين غلطه أو
 اختلاطه وهو ممنوع على شرطه لغلطه فان اختلاطه بنفسه كالتشريك كما كان شرط كونه كالتالف اذا حدث
 نقص يسري إلى التالف أن يكون بفعله كمله الغاصب بهر ^٦ رسة فان كان بغير فعله كمن صار بنفسه رسة
 ردصع أرش النقص ^٧ اهـ سم أقول ظاهر صنيع الشارع والنهاية قبيل المسئلة التي في ظاهر
 صنيعه هنا أن اختلاط الغاصب بنفسه بحال الغاصب بخله الغاصب في كونه كالتالف وان اشترط
 بالاختلاط انما هو عند عدم الغصب وقد فسده ^٨ فيقول المفتي ولو اختلط ان يأتوا بهما بانصباب
 ونحوه كسب بجمعة أو وضعا لكهما فشارك لعدم التعدي ثم قال في اختلاف الجنس ولو لم يكن غصب كان
 انصبابا أحدهما على الآخر فشارك ^٩ اهـ وسأصعب ما يتعلق به **قوله** ودرهم بثلثها أي بدرهم مثلها
 الغاصب فان غصبهما من اثنين وغلطهما ما اشتركا فلهما اهـ ع ^{١٠} أي على ما أتى عن النبي **قوله** اختلطه
 الخ أي سواء اختلط الخ **قوله** كتراب أرض موقوف فخالق ^{١١} أنهم أن تراب الملو كذا فاختلطه بملكه الغاصب
 غلطه وان جعله آخر أو لا يرد له كالموقوف ومثل التراب اهـ ع **قوله** غرم مثله أي التراب **قوله**
 لأنه اصحبل بالتراب ^{١٢} بقى مالو كان لبنا سم على جوي بني أنه ان أمكن تمييز ترابه من الزبل بعده لزمه والا
 رد للناظر كالترازم ^{١٣} ع **قوله** غرم مثله التراب اهـ ع **قوله** يحجر عليه أي في قدر الغاصب الذي حكمنا
 بملكه كذا كقولنا ظاهر هذه العبارة يؤيد به بل يصرح به ما ذكره عن فتاوى المصنف اهـ سم **قوله** مثله
 الاولى ^{١٤} به **قوله** على الوجه وفاقا للمعنى **قوله** ويكنى كذا فتاوى المصنف أن يعزل الخ ولو تلفسما أقره
 للغصوب بمن قبيل التصرف في الباقي أو بعد ذلك لا يفرق في الاول أنه يبين عدم الاعتداء لا يفرق في الثاني يجوز
 له التصرف فيما بقي البعد افرأ قدر التالف وفي الثاني أنه يبين بطلان تصرفه في قدر الغاصب اهـ ع

(ولو غلط الغاصب) أو
 اختلط عنده (بغيره) كبر
 أبيض باسرا أو بغيره
 وكفر لسدي نحوه بطله
 لنفسه وبمثل كلامه غلطه
 أو اختلاطه باختصاص
 كتراب بزل (وأمكن
 التمييز) للكل أو لبعض
 (الزيمون شق) عليه ليرده
 كما أنه (وان تعذر) التمييز
 تتطاول بيت بثلثه أو بربع
 وبأبيض بثلثه ودرهم
 بثلثها (فأما غصبه
 كالتالف) على اشكال
 فيه بغيره ما ياتي (فه
 فغيره) به غلطه بثلثه أو
 باجود أو بآدمه لما
 فقدره أو بأشبهه التالف
 فملكه الغاصب ان قبل
 التملك والاكتراب أرض
 موقوفه غلطه بزل وجهه
 آخر أو غرم مثله و رد الآخر
 للناظر ولا نظر لما يفسد
 الزبل لانه اصحبل بالتراب
 كذا ذكره بعضهم ومع
 ملكه المذكور ويجوز
 عليه فيسحق ودمثله
 لما كنه على لا يجوز يكتفي
 كذا فتاوى المصنف أن
 يعزل من الغلو أو لا يغير
 الا رد قدر حق الغاصب

منهمو تصرف في الباقي كما يأتي وهذا ينفع كما يعلم مما يأتي وأما ما عليه السبكي من الردو التشنيع على القول بملكه وإنه لا يشركه في تفسير ذلك من الغالب لا يحتاج للمضار بمباين وهو اضار به وهذا الواجب (٢٥) المثل فلا ضرر ومن ثم يقرض فليس الغالب

أشبه ما بعد كما في الغلب
جعل المصوب بمنه أحق
بالخط من غيره ومن قول قوله
بغيره خاطب بمال آخر
منصوب أضاف ذلك كما
خرجه ابن القري وأقتضاه
كلام الشغب في غيره هذا
والكتاب وأصله أنضوا غيره ما
لكن قال القري المعروف
عند الشافعية أنه لا يملك
شأ منه ولا يكون كالملك
واقته بعضهم لو اقتصمها
أقبح المصنف وقرى بأنه
انضمام في الخطط بما فيها
لها وهذا لا يتبعه وفي
فتاوى المصنف غصب من
جمع دراهم مثلا وخططها
بحث لا تميز بغير علمهم
الفاط على قدر حقهم حل
شكل أخذوا ومضت فان
خص أعدمهم بمصطنع
أن ياب - أخذ عليه
وعلى الباهن بالنسبة إلى
قدر أموالهم هذا كما إذا
صرف المال أو الملاك كما
تقرر أمال جهات أو أقالم
يصل اليأس من معرفتهم
وجب إعطاؤها للأمام
لجسكها أو غيرها وجود
ملاكها وإن يقرضها
أيت المال وإن أيسر منها
أي عادة كماله ونافسه
صار من أموال بيت المال
فلو لمسه التصرف فيها

(قوله) وتصرف في الباقي الخ قضيت أن الحجر عليه أهوا في القسود المصوب يلاقي جميع المناوط حتى يصح
يبيع ماعدا القدر المصوب بشا ثم يقبل العزل فلي تأمل سم على جأ قولنا من ذلك أه عش (قوله) كما
يأتي أي ألقى الصود والباقي أه كردی (قوله) وهذا أي بكونه بغير علمه أي يدليه (قوله) مما يأتي
أي في شرح المتن لا في أه رشیدی (قوله) أما ما عليه السبكي الخ عبارة المصنف قال السبكي والذي أقول
وأعتقدو بنشر صدره أن القول بالهلاک باطل لأن فيه تحريك الغاصب على المصوب بمنه بغير رضا
بغير تعديه بالخط وأما الكلام في ذلك أه (قوله) والتشنيع على القول بملكه بماله أصله أن ما قاله
الاصحاب من ملك الغاصب بالخط تخفيف عليه وحاصل البغى أنه ليس تخفة فاعلمه بسل هو تعلقه عليه أه
رشیدی (قوله) لا يحتاج أي الباطن من الغلب (قوله) وهذا أي في الغلب (قوله) ومن ثم أي من أجل
أنه لا اضارها (قوله) أيضا أي كالشكرى (قوله) جعل الخ مفعول مالم يسم فاعلمه لم يبعده أه كردی
والصواب فاعلم لم يبعد (قوله) فكذلك أي فهو كغيره من غير يتوخطه من بته فمصر المصوب كالمالك
فملكه الغاصب بغير ماله (قوله) أيضا أي مثل هذا الكتاب وأصله (قوله) وفي غيره أه عطف على الشغب
وكذا الضمير راجع اليهما (قوله) قال الشغب الخ اعتمد النهاية والفتى واقى به الشهاب البسي ولعله هو
المراة بقول الشرح لا في اعتمده بعضهم الخ (قوله) لما أتى به المصنف أي السابق في أه وكفى في
فتاوى المصنف أن يعزل الخ أه عش وقال الرشیدی أي لا على الأثر في قوله وفي فتاوى المصنف ب
من جمع الخ أه وهذا هو الظاهر وأما في مصر يصنع الفتى (قوله) وفرق أي إلى الباقي بين ما خطط به أه
وما خطط به مال آخر منسوب أه كردی وظاهر السياق أن الضمير بعض كما يؤيد قول الرشیدی أي بين
مسألة البتني وبين ما جعل عليه الشرح من كلام المتن من كون الضمير الغاصب أه (قوله) وفي فتاوى
المصنف الخ قوله هذا كالمصنف الخ وأما في النهاية (قوله) فان خص أي الغاصب (قوله) أخذوا
مستحب أي أو التصرف فيه (قوله) أيضا أي الأصل (قوله) هذا كما أه أي إذا كرف خطط الغام يجوز أن ي
عقله من أه أو الضمير به بل ما ذكر في باب الضمير من القسود أو بوجه (قوله) إذا أه (قوله) المالك
أي في خطط المصوب بغير أه (قوله) والمالك أه أي في خطط مغبوب بخصوصية أه (قوله) أعطوا أه أي
الأموال المصوب نقا وأما إس منها أي المأخر فتولس من هذا ما يقبض بالشراء الغاصب من
جماعة بل تصرف فيمن باب المجر لا دفع في مقابلته الثمن وتعدو عليه استرجاعه أنه لا مطالبة في
الآخر لا أخذه وضاد أه عش (قوله) وتفسيره أخذها ومن الغير الغاصب أنه الأخذ من ذلك ورد
للمصوب بمنه وأما أه عش وفيه من الكلام هنا فبما إذا لم يعرف المالك فكان للمناسيب يقول
وغيره المستحق وكذلك المصارف فسمان كل من المستحقين (قوله) هذا الخ مقول ابن عبد السلام (قوله)
والأه أي وأن لم يتوقع معرفة أهله فهو أي جميع ما في ذلك القطر وأن يلمن بما موضوع عليه أه عش
(قوله) وأخطأ الخ عبارة فيمسبق أو أخطأ الخ (قوله) لا يخطأ الخ عبارة النهاية ولو خطط مغبوب
فليأجله مغبوب وضاد أه (قوله) أو لا يخطأ الخ كذا ينظمه فشرطك لا تنه التعدي كما قال الباتني إلى أن قالت
بملكها كغير ظاهر هذه العبارة يؤيد بل مصر به ما ذكر من فتاوى المصنف (قوله) وتصرف في الباقي
قضيت أن الحجر عليه أهوا في القسود المصوب يلاقي جميع المناوط حتى يصح ماعدا القدر المصوب
شأنه يقبل العزل فلي تأمل سم لا يفتي أن هذا الكلام من المصنف ظاهري ثبوت آخر لا فلهه فوجب التصرف
على العزل المذكور وظاهر أن الحجر في جعل الخططه مستحب لا خططها معها الغاصب ثابت في الجميع
(قوله) لكن قال البتني المعروف الخ اعتمد مر

بالبيع واعطاه المستحق شي من بيت المال والمستحق أخذها لمظفر أو لغيره أخذها أعطاه المستحق كما هو ظاهر ثم رأيت أن جاعا وغيره
مصرح بذلك وقد قال ابن عبد السلام عصف قول الأمام وغيره لو لم يحرم فطر أعجب من وجوبه لا خلاف في معار أخذها لاحتاج إلى أن لا يضر
ولا يتسبأ أه هذا أن وقع معرفة أهله والأقرب لبيت المال كاتفر وتصرف في مصالح وتخرج خطط أو أخطأ عنه الاختلاط حيث لا تعدي

كل انثال وعلى مثله فيشره مالهاهما (٤٦) بحسبهما فان استويا فيتمتع به ودر كيلهما فان اختلفا فيتمتع به وقسم الثمن بينهما بحسب

فيمتصهما قطريهما ياتي في
 اختلاط حلال البرجين ولا
 يقو رتسمة الحلي على قدر
 قيمتهما للرا وسباني
 ذلك فريد قبيل الاضيعة
 (والغالب ان) يشر وقد
 المصنوب ويحمله الباقي كما
 مردان (يعطيه) أي المالك
 وان أبي (من غير الخلو)
 لان الحق قد انتقل الى خمسة
 لما تقرر ومن المختلط صار
 كالهالك ومن المخلوط ان
 خلطته أو أوجد مطلقا أو
 بارد أن رضى (تنبيه)
 قبل ان يشر الغاصب بالرفق من
 المالك على الكل بل المالك
 أولى به لعدم تعدي به وجوابه
 منع ذلك لان المصنوب لما
 تعدد رصته لمساك بسبب
 يقتضى شغل خصة الغاصب
 به لتعدي به عن المالك
 من أخذ بذله للاحصل
 كالتلف للضرورة وذلك
 غير موجود بل المالك اذا
 تعدى يقتضى ضمان
 ما للغاصب فلو ملك الكل لم
 يلزم مردش بر فرض انه
 يلزم لا يلزم المور رقبته
 حيفا أي حيف وقد وجد
 الملك بدون الرضا للضرورة
 كما قد مضى طعام غيره
 فهدرا عليه لنفسه ولهم به
 وليس اباي القن كخلط
 حتى يملكه الغاصب لانه
 من جرد العود فيلزم قيمته
 للصلوة لعدم الضرورة
 المتضمنة كونها المضمومة
 وانما لم يرد قول الشرع لانه صار مشاعا

مشغولة

وانما لم يرد قول الشرع لانه صار مشاعا

مستوفية بشئ فاقصت الملائمة أي هنا وفيما يأتي اه ورشدي وقال عش لم يوجبا اختلافه بالرقابة
ملكك الملك الزنه ودليل الغائب اه (قوله فقص مجازا) أي قل للمالك كل الخطأ حسب
ظلم الغائب (قوله وقد وجد المالك الخ) قد مر ما قد قبل كيف ملكه الغائب بدون غلب من المالك
اه عش (قوله كأنه ضطر الخ) هل يحصل ملكه بغير ذلك لا عند كونه له هذه العبارة تجري فيما قبل
في ملك الضم أو كيف الحال سم على عكس الثاني بل لو قيل بأنه لا ملك هنا إلا بدراودان قلنا ملك
الضيف وضعه بين يديه أو في فلم يعد له أنما يراه أخذه لضرر وتوحيش لم يعلم بان سقط من فم أو لم
يدخله فحصل لم يتحقق دفع الضرر وبه اه عش (قوله لا مزار الخ) أي حق كل من المالك والغائب
(قوله فقبه) أي قول الشر كثر (قوله تلك كل حق الآ خر الخ) ان كل كل مضاف لحق فوجه منع ملكه مجازا

أو بدله ثابت على قول الهلاك أيضا وان كان مجرد وامنونا ولكن حق منصوص على الفعل ليقين جوهان هذا
غير محذور بدليل أنه لو غصب شيئين من اثنين وخططهما فان الاثنين بشر كل مع وجود هذا المعنى وهو تلك
كل منهما حتى الآخر بغير إذنه فلتأمل اه سم واجاب الرشدي عنه بما حصل مافي اقامتهم انما
لم يرجع قول الشر كثر لان فمافي القول بالهلاك وزاد ما كونه فيه مافي القول بالهلاك لان حق كل من
المالك والغائب يصير مشاعا فيلزم ان كلاهما حتى الآخر بالاشاعة بغير إذنه وهو المحذور والموجود في
القول بالهلاك وأما كونه في زيادة على مافي القول بالهلاك فهو له يلزم عليه منع المالك من التصرف قبل
البيع والقسم وذلك غير موجود في القول بالهلاك فلذلك مجموع بما قرره بن دفع ما عليه الشهاب
سم بما هو مبني على فنهان مراد الحققة جميع ما ذكر من قوله فقبه تلك كل حق الآ خر الخ وقوله ومنع
تصرف الموجد في القول بالشر كثر وليس موجودا في القول بالهلاك وقد تبين بما تقرر وان هذا ليس
مراده فلتأمل اه وقوله وذلك غير موجودا في ظاهر ما تقرر به قول الشارح أيضا لو اننا في ما قد
الشارح بقوله بل فواتقه (قوله أيضا) أي كالقول بملك الله ص اه كروي عبارة رشدي أي يمكن القول
بأنه كالهالك كذلك اذ قبض تلك الغائب عن مال المالك وتلك المالك مافي خدمة الغائب فمورا اه (قوله
ومن الخ) عطف على تلك الخ اه سم أي وفي منع الخ (قوله قبل البيع) أي ان اختلافه (أو
القسمه) أي ان استوى ياقمة (قوله هنا) أي في القول بالشر كثر (قوله أيضا) أي كالقول بملك الغائب
(قوله بسبب التعدي) متعارف يمنع أي بسبب أنه لو تصرف في الخطأ قبل ذلك يصير متعديا اه كروي (قوله
اذ قد يتأخر الخ) فسه ان المتأخر لا يرتبطه الفواتق ولا انتفاء مرجع كيف هو مالك لنفسه من هذا
المشترك على هذا القول اه سم عبارة الرشدي فيما حكاه عن المراجع فمورا تصرفه مالا (قوله ذلك) أي
على هذه النسخة وقد كان يجاب عنه على النسخة الاولى بان المراجع فمورا تصرفه مالا (قوله ذلك) أي
البيع والقسمه عش اه سم (قوله ما يتصرف الخ) أي المالك (قوله من ثم) أي من اجل ان في قول
الشر كثر محذور قول الهلاك مع زيادة (قوله حتى يعطى البذل) أي أو يعزل من المخلوط قدر الغصيب كما

(قوله فقبه) أي قول الشر كثر وقوله تلك كل حق الآ خر الخ ان كل كل مضافا لحق فتوجه منع ملكه
مجازا أو بدله ثابت على قول الهلاك أيضا وان كان مجرد وامنونا ولكن حق منصوص على الفعل ليقين
فجوهان هذا غير محذور بدليل أنه لو غصب شيئين من اثنين وخططهما فان الاثنين بشر كل مع وجود هذا
المعنى وهو تلك كل منهما حتى الآخر بغير إذنه فلتأمل قوله ومنع تصرف المالك الخ أو بدله منع تصرفه
مطلقا فهو غير علة لانه لا مانع من تصرفه على وجه الاشاعة ومنع تصرفه على التبيين فلا محذور اه والغائب
من الاثنين وخطط ما غصبه منهما امتنع على كل التصرف على التعيين بسبب الخط الذي تعدي به الغائب
فلتأمل وقوله اذ قد يتأخر الخ فسه ان المتأخر لا يرتبطه الفواتق ولا انتفاء مرجع كيف هو مال
لخصته من هذا المشترك على هذا القول (قوله ومنع) عطف على تلك وقوله يتأخر ذلك أي البيع
والقسمه ش (قوله حتى يعطى البذل) أي أو يعزل من المخلوط قدر الغصيب فلتضمن تناوذا للصف

ففيه تلك كل حق الآ خر
بغير إذنه أيضا ومنع تصرف
المالك قبل البيع أو
القسمه هنا أيضا بسبب
التعدي بل فواتقه
قد يتأخر ذلك فلا يجد
مرجعا لاختلافه اذا خلطنا
حقه بالصفه تصرف
فيه لا محالة أو نحوها
ومن ثم صوب الزكري
قول لهلاك قالو ويندفع
المحذور يمنع الغائب من
التصرف فيه وعدم فواتقه
منع حتى يعطى البذل كغير
واذا كان المالك ولو ملكه
بهوض لم ينفه رف حسي
رضي بدمتغفك بغير
رضاه قبل كيف يستبعد
القول بالمالك وهو جود
في المذهب الا يعطى بل
اشهد دائره عندنا لخصته

قدمه من فتاوى المصنف سم على ج فلو تعذر رد البذل لقيمة المال دفع الامر لحاكم يقضه عن الغاصب
أردع زور رد البذل لعلم القدر طاعة فيجمل بمنعم التصرف لتقصير يروى ان تافىو يحتمل ان دفع الامر
لحاكم كليه هو يحصل بئنه البذل أو بعضه وما بقي من البذل يبقى ديناً في خدمة الغاصب اه ع ش (قوله) لو
ملكه من التملك اى ملك المال ان الحبوب للغاصب (قوله) بعض اى من او مطلقاً فى العقود (قوله)
لم ينصرف اى ينتج تصرف الغاصب فيه شرعاً بقى ولو رضى المال بئنه الغاصب وانما به رد البذل والظاهر
حينئذ جواز تصرفه ونقضه فى الماوط قبل اقباضه البذل (قوله) يكف بغير رضاه اى تكفى بغير تصرف
الغاصب فيما ملكه بغير رضاه الملكة بدون اعطائه له (قوله) التول بالملك اى الغاصب اه ع ش قول المتن
(وبنى عليها) فى ملكه أو غيره كذا و غيره معناه معنى قال فى العباب ولو منار لم يجد ثم قال وغرم نقص المنارة
المسجد وان كان هو المتعلق به لم يخر وجهها عن ملكه انتهى اه سم (قوله) ولم ينفى اى قوله وفى
معصومين فى النهاية (قوله) نفس اموال اى كالصندوق الاختصاص كما يابى (قوله) اموال معصوم اى ولو
للغاصب اى غير البذل اى وضو ع فو قهاته مهمل اهل على وسبق فى ع ش ما وافقه (قوله) وكلامه لا (ق)
اى قوله الآن يخالف الخ (قوله) شوه اى رجوعه (لهذه) اى اسئلة البناء (ايضا) اى كسئلة السقينة
(قوله) ولو تلف اى الى قوله فنجب قيمته فى الخ (قوله) هذا اى لزوم الاجراء (قوله) والافقى هالكة وبنى
ان الخسبة حينئذ للمالك لانها تفرم قومه وهى اثم ملكه سم على ج اقول ومن ... انه لا نظار اى تلف
ما بين علمها وان كان معصومونه يعلم ان قوله الآن يخاف تلفها على بنى غير اثم نجب قيمة الخسبة اذا كان
تلفه باخر اجها فهو غرض به بنسب قد يقال قوله وان تلف من مال الغاصب الخ ينال على ما بين من قوله ولو
الا ... فى تمام تصرف لقيمة لها (قوله) فنجب قيمتها عبارة عن النهاية فليز بمثلها فان تعذر قيمتها وهى عبارة
قوله فنجب قيمتها هكذا ذكره فريرو ودعاه ان الخسبة مثلية فلا يمن تاويله كان يحصل على تعذر المثل أو
على ان المراد القيمة البذل اه (قوله) ويرجع المشتري اى من الغاصب ع ش اى بان اشترى شخص تلك
الخسبة وبنى عليها دار امع المثل فان اخرجت الخسبة فنقضت فادوم جمع على الغاصب الذى باع تلك
الخسبة كروى (قوله) ان جهل الخ) ويصدق فى ذلك تمام قبل نقله خلافاً اه ع ش (قوله) مع الخوف
انما يقيد به لانه مظنة لعدم رجوع المستأجر على الغاصب لكونه قصر بالسفر به فزمن الخوف لكونه كان
ياذن من الغاصب نسب التفرره فرجع المستأجر عليه اما زمن الامن فالرجوع عليه لانه أمين ظاهر فلا يحتاج
لتنبيه عليه اه ع ش (قوله) وغرمه اى الا ... ترا كترى اه ع ش (قوله) به الخ) متعلق بقوله افسى (قوله) ما
لم تصرف لقيمة لها اى فلا تخرج لانها كالمالك ولا ينال فى هذا ما قدمنا من سم من أنها للمالك افسى اثم
ملكه لان المراد انما اذا اخرجت بعد ذلك كانت للمالك اه ع ش قول المتن (معصومين) يمكن اعرابه على
لحيته فاقبل من الذكر بلا تخصيص اه سم (قوله) لاسم اى افسوه كتر قرائ اه ع ش اى السقينة

والمالكسة (ولو غصب
خشية) أولينة (وبنى عليها)
ولم ينف من اخرجها تلف
نحو نفس اموال معصوم
وكلامه لا (ق) يطلع شوه
لهذه ايضا (أخوت) وان
تلف من مال الغاصب
اضاعف قيمتها لتعديه
وبلزمه أحوثها وأوش
نقصها هذا ان بقى لها قيمة
ولو تلفه ولا يهى هالكة
فنجب قيمتها ويرجع
المشتري ان جهل الاستحقاق
على بائعها بارش نقص بنائه
ومن ثم افسى بعضهم فحين
أكرى آخر جلا وأذن فى
السفر به مع الخوف فتلف
فأثبتت آخره وغرم قيمته
بأنه يرجع من اهل مكره
ان جهل ان الجبل لغز (ولو)
غصب شيعته (أو رجها)
فى سقينة فكذلك يخرج
ماله تصرف لقيمة لها (الآن)
يخاف تلف نفس اموال
معصومين) أو اختصاص
كذلك ولو للغاصب بأن
كانت فى الله والخسبة فى
أفعلها فلا تنزع الا بعد
ومصولها لسط السهولة
الصبر له بخلاف الخسبة
فيمارس لانه لا أمل بنظر ثم
وحينئذ يأخذ المالك قيمتها

الصلابة والمراد أقرب يمكن الوصول اليه الا من فيه كملو ظاهر لاشط مقصده (٤٩) وكان من نحو الغرور وكل منيع للقيم وقول

الزكوى كغيره الا الشين
أخذنا مما صرحوا به في
الخطب مراده الا الشين في
حيوان غير آدى لان هذا
هو الذى مر عليه حيث
فلا تركوف الهلاك خوف
المقصود من الميت ولو أديا اه - وقوله ولشأن الحق النهاية شبهه (قوله الا الشين) فبشبهه لا يتصل على هذا
الاستثناء ان بقاء البرية كغيره لا يتخلص وقت وقوعه حيوان شامل للمأكل سم على حج أى وهو منافى
تدبيره بدق قوته الحيوان الغير المأكل اه - وقوله سم أن الروض أى والمخفى لم يقيد بغيره المأكل
اه (قوله ثم) أى فى مسئلة الخطبوط (قوله بقاء الشين) أى فى الحيوان الغير المأكل اه - وقوله
ذميا) حال من قال رضى (قوله بشرطه) وهو انما جاء من وقت الضرورة كرى أى بعد أمر الامام بها
ثم جاء (قوله وما لم يغير معصوم) أى واختصاص غير معصوم (قوله بكل الحري) أى واختصاصه (قوله
فلا يتفق) أى ان يشترط (قوله لا جلهما) أى النفس والماله الغير المعصومين (قوله ثم) معصومين) أى مع ان
العقباء (قوله شبه تناقض) أى والا فزاد بشرع بعده (قوله وان صدق احدهما الخ) أى فى الجملة اه - سم
(قوله الغالب) أى القوة واراد معنى النهاية والتفنى قول المتن (عالم بالقرى) أى يختار ما يشاء ويختار
(قوله وان جهل) أى بالقرى قول المتن (وان جهل) أى او اكره عليه واقتضت عليه اه - معنى (قوله
مطلقا) أى بانفسه بغيره (قوله وانما) أى انما يشهد له (قوله هذا) أى انما يشهد له (قوله وانما) أى انما يشهد له
وهى ان شخصها على طر بى وزوجته واحبها من حبها له وان سلك زوجها وتسلطوا به وعدم قبول ذلك منه
وحسده وكون الولد رقيقا للمسلم خفاء ذلك على مخالطها اه - وعش (قوله وان اذن له المالك) عيونا الخ
والاسنى والنهاية (قوله فرع) هو ان المالك للغالب والمشتري منفى وطه الامتصاص بتوطين وجب عليه
المهر فى احد وجهين بخلاف القطان وقدمه والوفى احط طريقه بغيره اه (قوله ما يأتى) أى يقول
المصنف الا ان تطاوعه عالة بالقرى (قوله بقدر) أى المهر (قوله عالة الجهل) متعلق بقوله بقدر (قوله بخلافه)
(قوله والمراد أقرب خط) أى ولو ما سار منه (قوله الا الشين فى حيوان غير آدى) فبشبهه لا يتصل على هذا
الاستثناء ان بقاء البرية كغيره ولا يتخلص وقت وقوعه حيوان شامل للمأكل (قوله غير المأكل) عيونا الخ
الروض (قوله فرع) هو ان خطب معصومين زعم لم يزل لان جرح محرم يخاف به هلاكه أو ما يبيع التيم لانه
لا يؤمن الشين فى غير الآدى اه - فلا يقيد بغيره المأكل (قوله لانه لا اعتبار بالخ) عيونا الخ والروض الا لا يؤمن
الشين فى غير الآدى اه (قوله اما نفس غير معصومة الخ) فى العقباء انهم (قوله فرع) هو لو اذبحل حيوانا
بناء أو بنى حوله لم يترك له حتى جاز لم يكن أديا وهو محرم من نفس أو غير محرم فلا وان كان أديا محترما
نقص ما يأتى أو حتى سبلا أو مرذا أو زانبا حسنا أو فاتا فى عمار بقتان أى الامام تركه حتى يموت أو
أخر جموعه على الوجه الشرعى فعل وانما وهو مسلم نقص لنفسه ويصل عليه أو كفر افلا اه - وصدر
تجربته هذه المسائل قوله قالوا لو تم ما قاله من قتله كره فى الرمن ان الامام تركه حتى يموت يخافه
ما قلناه القول بعد هذا من القاضى من انه انما يفتق قتل المرتد بغير الرمن ولا يجوز تفرقه بقوله بقدر
فلما لم اه - وأقول وهذا هو الموافق للامر باحسان القتل وحسنه بشكل عدم النقص للبناء على غير المحرم
أديا أو غير اه - فاذ كان قد تعيب له لانه خلاف احسان القتل ثم قال فى القرى ولو اذبحل المعصوم فى البناء
نقص أو جرح سواء كان المعصوم أو لغيره اه (قوله ثم) معصومين الخ) يمكن اعراجه سلا يجوز هذا فلا من
النكرة بلا تخصيص (قوله وان صدق احداهما على الاثنى) أى فى الجملة

(٧ - (شرائط ابن قاسم) - (صالح) بخلافه العلم بتعدد عددا لوطا وتوطين من سلا لامة عالمها فهران
ويجب فى الذكر مهر شيع أو شالكة أو يجرى فى البيع (الان تطاوعه) عالمها بالقرى

اي المهر (قوله كايههه) اي التمسك بالعالم (قوله الا في ان علت) يتأمل اه سم اقول وجه
الا في ان علت الغنى عقب القول الا في هذا ايضا قد عيى قبله كانه رتبة اه (قوله فلا يجب مهر) خرج ارض
البكارة فيجب مع المطاوعة كمال في شرح الروض ولا يسقط ارضاها على اعتبارها اه سم على ج اه عرش (قوله
وانما اثر رضاها الخ) عبارة التهاية والغنى والثاني يجب له السيدها على بسط علمها ومنها كقولها ذهبت في قطع
بها واحبال الاول بان المهر وان كان السيد قد عدها ثابرا بفعلا كقولها ذهبت قبل الفحول اه (قوله لانه
انما ينشأ) اي المهر (قوله وارضاعها) اي ارضاع الامة للزوج ارضاها مفسد للذكاح اه كرسى (قوله
الا ترى انه لو اشترها الخ) وقد يفرق بين الرذوى ذكر بان العيب في المبيع ناقص القيمة والرضاها على
الوجه المذكور ينقص قيمتها ويقتل الزينة فيها ومدار المهر اى سقوطه على الزنا ولم يوجبه من ان لا حقيقة
اه عرش (قوله ان علت بالغريم الخ) اى وطوعت اه معنى (قوله بالغريم) الى قوله او بغيرها في
النهاية (قوله وكذا رتبة) اى في عدم وجوب مهر سم وعش (قوله وارشا البكارة) الى المتى في الغنى
(قوله) ثم يقل عبارة الغنى فيان فيه ماذ كرسى في حالى العلم والجمل الا ان جعل المشتري قد ينشأ من الجهل
بكونه مفسد بغيره بغيره قوله في ذلك اه (قوله مطلقا) قريب عده الاسلام اه لا ينشأ السيد عن العلماء
أم لا اه عرش (قوله وكذا ارض البكارة) فلا يرجع به على الظاهر لا يهدل حرمها بآثاقه اه معنى
قول المتن (وان أحبل الخ) قال في الرض وشرحه ويضمن الجمل في حالى العلم والجمل ارض نقص الولادة
فان ماتت لم يلج بعدد هالكها يسقط كل ارض اى ارض البكارة وارض نقص الولادة ليعملها في القيمة
المذكورة في قوله ضمن القيمة كالمهر والاحرة انتهى اه سم (قوله فان انفصل جبا) اى حياة مستقرة
صليب اى يومات ورض اه سم على ج اى فان في حياها وفق قوله اه عرش (قوله او بغيرها منه
كل منهما) وقا في الغنى وشرحا الرض والمنهج والمعمل اولا فلا ينشأ البكارة والمعمل ثانيا عبارة الغنى او
بغيرها في وجوب ضمانه على الجمل وجها واجهها كمال شدة ألم كل مهر المهر النص لثبوت الدلالة
تأمل والى الثاني لان حاشية سميت شتى تجرى الى الجوانب في جلى الهمية المقصود ما اذا انفصل سنا اه
وكذا في النهاية اذا لم يمتعها الثاني فقال اه واجهها كمال الواسع وغيره عدم لان حاشية الخ
اه قال عرش قوله مر كمال او اسحق المجمع اه ونقل العيصي اعناده اى الثاني انضاع القلوب
والجلى والى جى ثم قال والحاصل انه ان انفصل جبا وهو وفق فهو السيد وهو حر على الغائب القيمة يوم
الولادة وان انفصل ميتا بلا جنازة لاسي في مطلقا حرا او رقبا او بجنازة فان كان في حاشية الجاني بعشر
نسمة لم يمتعها الغائب ذلك وان كان حرا زنى الجاني الغرقه على الغائب عشرة نسمة لانه هو الذى فات
على المالك بالحربة وتكون الغرقه ثلثين كذا قرر وشيخه الباقى انتهى برماوى اه (قوله انهما)
اى الشين (قوله فان هذا) اى ترجمهما لضمائرو (قوله وذلك) اى ترجمهما لضمائرو (قوله فان هذا) اى ترجمهما لضمائرو
الزكى في الغنى انه انتقل نظره الى الاسنى من مسئلة الى اخرى (قوله ويا في الخ) اى في شرح وعليه قيمة

سقوط حق السيد لانه
انما ينشأ عنها من سقوط
رذيتها قبل وطوعا رضاها
ارضاعا مفسدا ومهر
في حرمه رتبة بالغريم لها
ككبيرة في سقوط المهر
لان ما وجد منها هو رزنا
فأعطيت حكمه الا ترى انه
لو اشترها ثم ان فيها ذلك
وقد اياه (وعلمه الخ) بان
علت بالغريم لثباتها
وكذا رتبة مرته ماتت على
ودنها (روضة للمشتري) اى
الغائب كوطئه اى
الغائب (ق) كما قرره
من (الحدود المهر) وارض
البكارة لا اشترا كما في
وضع السيد على مال الغير
يفسر حق نعم قبل دعواه
هنا الجمل مطلقا ما قبل
علت الغيب فيشرط غير
مما (فان قرره) اى
المالك المشتري المهر (لم
يرجع به) المشتري (على
الغائب فى الظاهر) لانه
الذى انتفع به وباشى الاتلاف
وكذا ارض البكارة (وان
أحبل) الغائب أو المشتري
منه المفسد وبه (علما
بالغريم قاله رقيق غير
تسبب لما صرنا وثاقا
انفصل جبا ضمنه كل منهما
أوسيتا بتعاقبه فبدهو
عشر قيمة أو للسيد أو
بغيرها ضمنه كل منهما بقيمة
يوم الانفصال وقول الاثنى
انهما ناقضا ما هنالك
الا ترى باله اختله فان هذا
في عالم وذلك في جاهل اى يسألى الفرق بين الرقيق وهو ما هنالك وهو ما هنالك

(وان جهل) العريم (خبر)

من أصله لأنه انما عقد قائم
عشق (نسب) لشبهة
(وعليه) اذا انفصل حيا
حياته مستقرة (قصة)
بقتدر وقته لتوفيقه
بفنه فان انفصل بتأنيبه
فصل الجاني القرة وهي
نصف عشرة في الأب وعطه
عشر قيمة أمما لكها
لاناقله فقل حقا قال
التوفيق والغرم في حله فلا
يغرم الوالي حتى يأنه
وتوفيقه السلام أو غير
جنابه لم يضمنه لعدم
حياته وقار ماضي في
الرقق بأنه يدخل تحت
السبب فيلزم في
الضمان وهذا حرف لا يدخل
تحت السبب ورد الأثر
في حياته مستقرة
ووجه غريمه كالحق
أفهمه لولم يثبت ما
لم يثبت حياته وقيل يقال
بل قياس الحاقهم له هذا
بالمثل في نظيره انه هنا
كذلك ومعنى التعليل انما
لم يثبت حياته حياة بعد
بها والعرة في قيمته يوم
الانفصال لتعذر التوفيق
قبه ويلزمه أو نقص
الولادة (و يرجع بها) أي
قيمة الولد ومثله أرض
قيمة الولادة المشتري على
الغائب لان غرمه ليس
من قيمة السرا بل قيمته
أن يسلم الولد حيا من غير
غرمه استرجع الجاني ان
المتب كالمشتري (ولو تلف
المضروب عن الماشري
وغرمه يرجع به)

قول المتن (وان جهل) أي المجل من الغائب والمشتري (قوله من أصله) الخبره وفارق في النهاية والى
قوله وتود الادري في المعنى (قوله لانه انما عقد قائم) وتظهر فارق ذلك في الكفاية في النكاح اه ع
(قوله دية الأب) الذي هو الغائب أو المشتري منه (قوله عليه) أي الأب اه سم (قوله عشر قيمة
أمه) أي سواء كان حيا أو قتيلا لا يتعد الحار وتقا في حق الغائب والمشتري لان ضمانهما التوفيق بالرق
على السبد اه ع (قوله في حقه) أي الأب أي الرق يضمن بذلك اه سم زاد المسمى والروض
وشرحه ثم ان كان القرة أكثر فالزائد رثة الجنين أو أقل ضمن الغائب أو المشتري منه لانه عاشر قيمة
الام كامل اه (قوله قال المتن) (الخ) معتمد اه ع (قوله والغرم في حله) عبارة المعنى والنهاية
وساكن لان شاعته تعاضل أن بدل الجنين المعنى عليه تحمله العادة قال المتن والغرم في حله الخ اه
(قوله فلا يغرم الوالي) أي للمالك المشر الذي كور (قوله حتى يأنه) أي الغرم من الجاني اه ع
(قوله وفار داسر) أي على ما عنده المشر الذي كور (قوله حتى يأنه) أي الغرم من الجاني اه سم (قوله ورج
غير ما) (قوله النهاية والمعنى) (قوله أنه كالحق) أي يوجب ضمانه لا يتعداها معني ونهاية قال ع
هل تعذر قيمته بتقدير أن له حيا مستقرة أو يضمنه بعشر قيمة أمه كالزلمة بتأنيبه في نظر ولا يبعد
أن المراد الأول لانه الذي يظهر فيما للتردين كونه مضموما أولا اه (قوله لتعذر التوفيق) أي قوله ورج
في النهاية لا قوله ومثله إلى المتن والى قوة لانه لم ينفه في اللفظ نحو (قوله أي شبه الولد) قال في
الروض المتقدرا اه سم (قوله ومنه) (الاولى) لتأنيث (قوله ومنه) قيمة أرض الولادة) كذا في الرق
وقد يشكك بعدم الرجوع بارش العيب عنده بفعله أو بغير فعله كسب أي لأن يفرق بان هذا من آثار
ما يرجع بمخارجه بسببه وهو الولد اه سم (قوله ورجع بالقياس الخ) وفا المعنى شرح الروض
وخلافه في النهاية صبره واقتضاه على المشتري فهم أن المتضمن الغائب لا يرجع بها أي العبة على
الغائب وهو أصح الوجهين خلافا لبعض المتأخرين اه قال ع ولـ وجهان المتب للم يغرم
بدل الأم ضعف جانبها لتعلق بالمشتري بدله الثمن فوي جانبها وما كدفتر يرمي البائع بأخذ الثمن
وجزئه في الأثر وأفهمه كلام الروض كقوله في شرحه يجري الوجهان في حله بمه مقصودة
انفصل معنا واقتضاه الشراح الخ على حكاية الضمان لثبوت البدل عليه تعاضل لأنه تسع فيه الرافعي
هنا وقال انه ظاهر النص لكنه صحيح بعد ذلك بأوراق عدم الضمان وقوله في الشرح الصغير شرح هر
(قوله وهي نصف عشرة الأب) الذي هو الغائب أو المشتري منه (قوله عليه) أي الأب عشر قيمة
أمما لكها قال في الروض فأنه المالك انما يضمن قيمة القرة وان كانت القرة أكثر فالزائد لورثة الجنين
وان كانت أقل ضمن الغائب أي أو المشتري منه لانه عاشر قيمة الام كامل وان مات أي المجل قبل الجنابة
فالقوة لانه أي ان كان هو الرق وهل يضمن أي أو ما كان يضمنه ولو كان حيا وجهان اه قال في شرحه
والوجه الضمان متعلقا بقر كنه المجل اه وقوله فالزائد لورثة الجنين يتأمل التقيد بالزائد في القرة
لورثة حتى لو كان مع الأب الذي هو الغائب أو المشتري من جهة استحققت سدس جميع القرة لأن تركه
الجنين ولم يتعلق بحق يقدم على الأرض فان تركه قيمه الام للمجل لاتعلق به بالقرة فليتم ما لم يرجع (قوله
لانه قد وثق في حقه) أي الرق يضمن بذلك (قوله وفار داسر في الرقيق) أي على ما عنده المشر الذي كور
أعلى مقابله فستويان كلفوا ظاهر (قوله ورجع به) (الخ) معتمد هر (قوله أي قيمة الولد) قال
في الرق والمتقدرا اه سم (قوله ومنه) قيمة أرض الولادة) كذا في الرق وقد شكك بعدم الرجوع بارش
التعبد عنده بفعله أو بغير فعله كسب أي لأن يفرق بان هذا من آثار ما يرجع بمخارجه بسببه وهو الولد
(قوله لان غرمه ليس من قيمة السرا الخ) فدفع الرق إلى الرق حتى لا يرجع بقيمة وقد بقيت تقييد
الروض بالحرف في قوله وقيمة الولد المتقدرا اه أي يرجع بها (قوله ورجع بالقياس ان للثب كالمشتري)
عبارة الرق وفي رجوع المتضمنه أي من الغائب بقيمة الولد والوجهان اه وأصح الوجهين عدم الرجوع

وان جهله لان المبيع بعد القبض من ضمانه وانما يرجع عليه بالثمن (وكذا لو تبعت عند قبض الاطهر) فهو بين الجاهل والاجرا هذا ان لم يكن بفعله والالم يرجع قطعاً (ولا يرجع بفرضه من متعنته استوفاهما) كبس (في الاطهر) للمشتري للمهر (ويرجع بفرضه ما تلفت عنده من المنافع ونحوها كتمروجات وكسب من غير استيفاء اذا غرمه المالك مقابلها لانه لم يتلفها ولا ائتم ضمانها بالاعتد وهو وان شئت العين انما يملكه غير مراد لانه قدم حكمه ولو كلامه هذا انما هو في المتعنت والقوانين من قبيل المنفعة وتلغى هذا الاجرام اُخفيت خطه تا بعد الغاء ليعود الضمير للمنفعة مصر يعاوان مع عودها لمع عدم (ع) التأسيس رعاية للفظ (بارش نقص بناته) بالهمله (وغزا اسداً) اشترى أرضاً بني أو

فرض فيها ما كانت متعنته
لغيره في أرض بقاها ذلك
فيها حتى (نقص) بالمجمعة
بناؤه أو غراسه (في الاصح)
فهي ما بالاولى في المهر
وأما الثانية فلا غش
بالبيع وان جهل الحال
أشأ لانه مقصر بعدم بحثه
حتى وقع في ذلك فرجع
عليه بارش ما حصل في ماله
من النقص وهو ما بين ضمانه
فانما ومقوماً والمشتق
تكاليف المشتري فزع ما رزق
به من نحو ما بين وجس ثم
يرجع بارش نقصه على
البائع ذلك قال في الرضة
عن البتوي وأقره القاس
ان لا يرجع على الغاصب
بما أتفق على العبد وما
أدى من ثواب الأرض لانه
شرع في التشرع على انه
يضمنها (هـ) وكل ما لو غرمه
أشترى رجعه (هـ) على
الغاصب كقيمة الاول ولو
المنافع القائمة بغيره (و)
قرمه الغاصب ابتداء لم
يرجع به على المشتري
لان التقرع على الغاصب
قطاً (ويلا) أي وكل ما لو

فرض التعليل على البائع بالرجوع التعليل على الباقية (هـ) (قوله وان جهله لان) الى قوله وان جهل
اخالف في النهاية الاقوله ولحق هذا القول المتن (وكذا لو تبعت الخ) أي لا يرجع بفرضه أو شرب طراً
عنده (أ) ففعل ما غرمه بنقصاتها بالولادة غير جرح به كس (قوله كبس) أي وكونه سكين (قوله ما
مر الخ) أي من أنه الذي انتقم به وبشره الاتسلاف (قوله وما) أي في قول المتن ما تلف الخ (قوله أيضاً) أي
كالمنفعة (قوله لكن غير مراد الخ) أي فهي أي الضميمة من العالم المرحله لخصوص (قوله والقوانين) أي
كثرة الشهرة وتنازع الباقية وكسب العبد (هـ) معنى (قوله هذا الاجرام) أي اجماع الشعول (قوله المنفعة)
أي اجماع ادعاء (قوله في أرض) أي الغير (قوله حتى نقص الخ) ففعلت باقية ببناءه الفاعل وقضية تسيان
النهاية والمغنى وكذا بناؤه في الشلوح بالواو أنه بناء المفعول (قوله فبعضاً) أي في قوله ويرجع بفرض
ما تلفت الخ قوله وبارش نقص بناته الخ (قوله فليس) أي بقوله لانه لم يتلفها الخ (قوله وان جهل الحال)
أي البائع (أيضاً) أي كالمشتري (لانه الخ) أي البائع (قوله في ذلك) أي في بيعه (قوله يرجع الخ) أي
المشتري هذا ما تيسر في الخ ولو حذف هذه الغاية وعلمنا كان أولى لان تلك الغاية انما هي ظاهرة في مقابل
الاصح فليست (قوله قال في الرضة الخ) اعني الغنى ثم فالزوج الغاصب الامتناع من وطأها
الزوج أو استغنى بها لاجل غرم المهر والأجرام ويرجع لانه استوفى بمقابلها متعنتاً من المنافع القائمة عنده
الزوج ويرجع بفرضها (هـ) (قوله على العبد) أي والباقي بانعدام التعليل (قوله فيها) أي من الرتبة
فانه ويرجع بفرضها (هـ) (قوله على العبد) أي والباقي بانعدام التعليل (قوله فيها) أي من الرتبة
والأرض قول المتن (وكلاماً) (هـ) (قوله فائدة) (هـ) (قوله فائدة) (هـ) (قوله فائدة) (هـ) (قوله فائدة) (هـ)
مقصوده كنهه مغنى رزق ما أدى في الجبري كل مبتدأ وما موصولة أو موصولة فتورط به يعني ان والجاهل الاول
من الشرط والجزء اصله أوصفت الجاهل الثاني ضمير قوله وبالاخر جمع مقتضى ضميره أنه حذف المبتدأ
وبعض الملهة أو المفعول بعض الخسر وانظر هل هو جازع بغيره (هـ) أقول لا مانع من الجوزع القرينة
الظاهرة على أن يمكن أن ما في قوله وبالاخر الموصولة استغنى بقوله الشارح أي وكل ما الخ محل معنى
فليس فيه حذف المبتدأ (قوله على الغاصب) الى الفرع في النهاية والمقتضى (قوله هذا) أي قول المتن وبالا
غير جمع (قوله المشتري) أي عنده ولو حذفه على النهاية والمقتضى (قوله هذا) أي قول المتن وبالا
(قوله كسب ثقله) أي في شرح والادبي المترتبة الخ (قوله فهو مقر) أي الغاصب كذا ضميره (قوله ولو
زاد التسمية الخ) كما إذا كانت فيه وقت الضميمة وباقية متعنته وهو يساوي أو بلغت قيمته عند
المشتري سبعين فلا يرجع الغاصب الثلاثين (هـ) يجري أي وان لم تزده عند على تحسين فلا يرجع
الغاصب بالتحسين الناقصة عنده وللمتن (ع) كالمشتري) أي الاخصار في قول الشارح حر وانقصه على
المشتري الخ (هـ) رضى أي خلافاً لما في الصفقة والمغنى وشرح الى وض الموافق لاطلاق المتن هنا (قوله
ومرأوا تل الباب الخ) صياغة النهاية والمغنى قال الاسنوية وسبق اول الباب بيان ذلك فقال والادبي المترتبة
شرح حر (قوله لكن غير مراد لانه قدم حكمه) كلامه هذا الخ فهو من العالم المنصوص (قوله في أرض)
أي الغير (قوله فيما تقر من الرجوع وعنده) قال الاسنوية وليس المراد انهم كالمشتري في رجوع

غرمه المشتري لم يرجع به على الغاصب كقيمة العين والاجرام متاع استوفاهما (فيرجع به) الغاصب اذا غرمه ابتداء على
على المشتري لان التقرع عليه فقط لتلفه في يده هذا ان لم يسبق من الغاصب اعتراف المشتري بالملك كالمشتري ولا فهو مقر بان الموصوب
منه ظلمه والمظالم لا يرجع الا على ظالم ولو زادت القيمة عند الغاصب على ما عند المشتري لم يطالب بتلافيه لانه لم يضر بفعله ما فاداً
غرمه الغاصب لم يرجع بها وليس ذلك باسمه الضابط لما تقر وان المشتري لا يقرم الزائد لاطلا به (قلت وكل من ابتنت) بنون ثانية
ورابعة كما يخفى (يدعى على الغاصب كالمشتري) فيما تقر من الرجوع وعنده (والباقي علم) ومرأوا تل الباب ذكر ذلك ما بين من هذا
على

عليه الغائب أي يدعي ضمان الخ فأنسل ما له هناك وتديه ما أطلقهنا اه قال عش قوله وقيل به
ما أطلقهنا أي بان يقال لو كن من انبت مدوي ضامة كالشعر والستام أم لو كانت مدية أم لو كان
فهو كالغاصب كونه طر يقا في الضمان وأما قرار الضمان فليس الغاصب لم يكن من انبت يدعي له
الغاصب منها فقرار الضمان عليه كالشعر اه وقوله ما لم يكن من انبت مدوي الخ أي على اختيار النهاية
خلافا لاختصاص الغني والاسنى (قوله وأقام بيننا) سكت عن بيان حكم مفهومه ويحتمل أنه تصديق الذي
يكادى أحده على آخر الغصب وادى الآخر الوعد مع مثلا سم على أي فأصدق مدعي الغصب اه ع
(كباب الشععة) *

(قوله باسكان الفاء) القول كذا قيل في النهاية اللفظة أو نصيب (قوله باسكان الفاء) أي ومنه السين اه
معى (قوله من الشعع) عبارة المغني والسبر ماوى ما نحو قنن الشعع معنى الضم على الأشهر من شععت الشيء
ضمته بحيث بذلك الضم تعصيب الشيء إلى نصيبه وبمعنى التقوية أو الزيادة وقيل من الشععة اه أي
قوله أخذ أنحس من المأخوذ منه كقولهم لا يملك النقل (قوله البه) أي نفسه أو نصيبه (قوله أو من الشععة)
عطف كقوله لا أنحس من الزيادة على قوله من الشعع (قوله كلن بها) أي الشععة (قوله أو من الزيادة
والتقوية) المناسب والتقوية بلا نهما لاختصاص مختلفان قال بكل منهما قائل وناظر اللفظ المستعمل في
الزيادة والتقوية هل هو لفظ الشعع أو الشععة أو غيرها اه رشدي أقول قد علم مما مر من المغني أن
المستعمل فيها لفظ الشعع (قوله والتقوية) عطف مفاعله اه عش (قوله ورجعنا لافعلها) أي
وارجع الزيادة والشععة إلى الشعع لان الشععة في اللفظ قد بدلها أيضا الزيادة فصارها لال كحل إلى الزيادة
قوله الكردى وقوله لان الشععة الخ أي الشعع في اللفظ وعبارة عش قوله ورجعنا أي الزيادة
والتقوية لما قبلهما أي من قوله أو من الشععة وذلك لان أقل ما زاد عليه الواحد لم يزيد ولو زاد
إذا انضم إلى الواحد كان المجموع عند الورث اه أقول قوله وذلك الخ لا يفيد الرجوع للشععة بل
لشعع مفتوحى عليه الموافق لما مر من المغني أن يضم ما قبلهما بالشعع ويحتمل أنما كلمة عن الشعع
والشععة ففي كلامه نشر على ترتيب الشعر (قوله وشرا) أي قوله كذا قيل في المغني أن قوله لم يقسم إلى
والعقو (قوله وشرا) عطف على لفظ (قوله حق) تلك أي استحقاق الثأر وإن لم يجر ذلك (قوله نهري)
بالرفع والجزمصة للمضاف والمضاف إليه (قوله واستعدنا الخ) عطف على مؤنثى وانما ثبتت الشععة
ليدفع الشعع ضرر مؤنث القصة وشر واستعدنا المرافق ولم يأخذ بالشععة اه بعبيرى ويجوز
العطف على القصة أيضا (قوله وشرا) انظر ما مر ادب غير المرافق وقد أسقطه النهاية والمغني وشرح المنهج
(قوله الصائرة البه) أي الشيع بالقبول طلبها المشتري اه بعبيرى (قوله وقس ضرر رسوا المشركه)
ونبنى على القولين لان ثقلنا بالأول ثم ثبت الشععة قبله وقسم بطلت شععتنا كقوله كسما ورسى
مستغبر وهو الاسم الذي كان ثقلنا بالثاني ثبتت فادفع قول الشهاب سم ما لما تمنع القولين هما
رشدي وعش وقد جعل بيان مراد سم بقوله به مدافع الضرر ومعنا هذا لا يوجد في نحو الجاه الصغير
(قوله ولكونهما) أي المستأخوذ من الشععة (قوله ما لا يأتى استثنائهم) في الاستثناء من العلم
مخترها في الغصب منظر وجهها بقيد عدو أو أبا بغير حق الا ان واد الاشارة إلى أنها كلها مستثناة
منه اه سم عبارة المغني رد كرت عتب الغصب لانها تؤخذ فخرها فكلمتها مستثناة من غير ما أخذ مال الغير
ما سبق قد سقي في زل الباب بيان ذلك فقال والادى الترتيب على الغاصب أي ضمان الخ فأنسل
ما له هناك وقيل به ما أطلقهنا اه (قوله وأقام بيننا) سكت عن بيان حكم مفهومه ويحتمل أنه
لتصديق الذي يكادى أحده على الآخر الغصب وادى الآخر الوعد مع مثلا سم على أي فأصدق مدعي الغصب اه ع
(كباب الشععة) *

(قوله وقيل ضرر رسوا المشاركة) ما لما تمنع من ارادة الامرين (قوله اشارة إلى استثنائهم) في الاستثناء من

فرجحه (فرع) بهادى
على أن تحدد مداه بان له
فيها النصف مثلا ولا غصبا
فأجل بانها إنما كانت
مدعى بجهتها بماهة وأعلم
بينة بها لم يستعملها
استنبطه البقعي من كلام
الروزي في الشركة وقول
بعضهم أنها من فوته
كالمارة عنده فليس منها ورد
بان جعل الاستكباب كلها
له زمن فوته مسمى فيه
كالمارة لها حذلا كالشعر
(كباب الشععة) *

باسكان الفاء وحكى عنها
وهي لفظة من الشعع عند
الفرزكان الشعع يجعل
نفسه أو نصيبه شععا يضم
نصيب شركائه أو من
الشعاعلان الاختصاص
كلن بها أو من الزيادة
والتقوية ورجعنا لما
قبلهما وشرعنا ذلك
فهري يثبت للشرى
القديم على الحديث فيما
ملا بوض لرفع الضرر
أي ضرر مؤنث الشععة
واستعدنا المرافق وغيرها
كالمعدون والنور والبالوة
في الحصة الصائرة إليه وقيل
ضرر رسوا المشركه وأبو بكر
تؤخذ قسرها جعلت أو
الغصب اشارة إلى استثنائهم
منه والاصل بها

الاجماع الامن شدوا لاختيار
كثير البصري فضى رسول
الله صلى الله عليه وسلم
بالشعة في كل مالم يقسم
فاذا وقعت الحدود وصرفت
الطرف فلا شعة وقوله
يقسم ظهر في انه يقبل
القصة لان الاصل في التي
يسلم أن يكون في الممكن
مختلفة بلا استعمال
أحدهما على الآخر يجوز
أو اجمال قاله ابن ديسق
المسند والعفو عنها أفضل
الآن يكون المشتري نادما
أو مغبونا أو كاهنا لثلاثة
أخذوا ما خوؤنه وما أخذوا
والصفة وانما تعقب في التكاليف
لا تثبت في القول
ابتداء وان يبيع مع أرض
الغير المذكور ولا له لا يودم
بمختلفة العرف فتأيد فيه
ضرورة المشاركة وخرج
بابتداء تهم الدار بعد
ثبوت الشفعة فان نقضها
وان نقل عنها يؤخذ كما
قبل ولا يصح لان التهمة
هنا في التملك لا في الثبوت
الذي الكلام فيه (بل) انما
تثبت في الأرض وما فيها من
بها وما يتبعه من بابوف
ممر ومضيق غلق مثبت
وكل منفصل وقف عليه نفع
ممثل على ما مر في البيع
(وجيز) أو بطر أو صل عز
مرارا (لأرض) غير
مسلم فضى رسول الله صلى
الله عليه وسلم بالشفعة في
كل شرك لم يقسم ربة

قهر اه (قوله الاجماع الخ) عبارة المقي وحكي ابن المنذر فيها الاجماع لكن يقبل الراعي عن جابر بن
زيد من التابعين انكارها قال القسيري ولعل ذلك لم يصح عنه اه (قوله في كل مالم يقسم) أي مشترك
لم يقسم لان عدم القسمة يستلزم الشراكه واية مسجلة في كل شرك لم تقسم اه عش (قوله فاذا وقعت
الحدود) معنى وقوع الحدود وتصريف الطرق انه حصلت القسمة بالفعل فصار كل منهما ملكا لا حري بعد
ان كان شركا ولا شفعة للجار عش اه يعبري (قوله وصرفنا الخ) هو التشديد أي من حيث يثبت اه
عش وفي الصيغى قال سم بالتحقيق أي فرقت أي جعل لكل طريق فان فرقت الطريق المشتركة
وجعلت بين الشركاء فمر عطفه فصار اذلا يلزم من وقوع الحدود بين الطرق اه (قوله لان الاصل
في النسي الخ) ولان مقابلة قوله فاذا وقعت الخ ظاهر في ذلك اه سم (قوله بخلافه بلا) فيكون
في الممكن وغيره اه عش أقول قضية قول الشارح كانهما لا يستعمل أحدهما الخ أن لا يعكس لم
فالاصل في المنسي بالامتناع فله راجع (قوله يجوز) أي يجوز ان وجدت في مظهره على المراد
كل شيء تعال لم يلد ولم يولد الخ تكن في شعبة من تحضو لراد كان اللفظ باقيا على اجماله لم تضع
دلالة له عش اه يعبري وقوله واذا لم تكن في شعبة معينة أي لم يفرقتا فتنافس في الامكان في مظهر
الامتناع في الاذا لم تنصرف في مظهره لفظ على المعنى الحقيقي من الامكان في الاول والامتناع في
الثانية فلا يكون في الكلام يجوز ولا اجمال (قوله والعفو عنها أفضل) ظاهر وان اشتدت الحاجة
الشركة القديمة فيكون ذلك من بابا لا يثرد هو أولى لكنه من حيث يدع الباهر ضرورة كالاختصاص للماء
الطاهر بعد دخول الوقت ويحله ايضا حتى لم يرتب على التركة معصية ولا كان يكون المشتري مشهورا
بالعجز فبقي أن يكون الاخذ مستقبلا ولجانب تعين طرف يقال فخر يدها بشر من العجز ورم اه
عش (قوله أو مغبونا) عطف مسبب على مسبب أي فيكون الاخذ أفضل اه عش (قوله والصفة باقيا
تبع الخ) أي فلا حاجة الى صدقها كابل لا يصح اه عش قول المتن (في منقول) أي كالحوان والشاب
(قوله ابتداء) راجع للمنفى أي لا تثبت ابتداء اه كروى أقول قول المنفي المراد بالمنقول المنقول ابتداء
لغيره فالدار اذا ثبت بعد ثبوت الشفعة فالخبر في أنه قيد للمنعول وكذا قول الشارح لا أن لا
التبعة المزمع ما بين من سم هناك صريح فيه (قوله الخبر المذكور) قاله بعضهما بما يدخله القسمة والحدود
والطرف وهذا لا يكون في المنقولات اه منى (قوله فتأيد فيه ضرر المشاركة) قد يقال الذي اعتبره فيما
سبق ضرر مؤثرة القسمة وهو لا يتكرر سم على مجموع الجواب بان لم يقصر على ضرر القسمة بل
ذكر التعليل معاقفه هنا الخبر الخاطر التعليل الاول وقوله ولا له لا يودم الخ خاطر التعليل الثاني اه عش
أي لم يذكره بصيغة التبريض كقوله جاسر (قوله ولا يصح) أي الاخراج لاحكام الفرج من أخذ النقص
بالشفعة خلا لما فهمه عش (قوله هنا) أي في مسئلة تهم الدار (قوله لا في ثبوت) أي لان النقص
حين ثبوت الشفعة كان مثبتا لا نقولا اه سم (قوله ما يتبعه) أي قوله وبحث في المنفى الاقوله على ما مر
في البيع وقوله وخرج اليوشرب التبعة الى قول المتن ولا شفعة في النهاية الاقوله لم يشرط وقوعه فيه
ولفظا على ما يشرط الخ قوله واملا ساذ الى وانما تؤخذ (قوله من باب) أي منصوبا أو منفصلا بعد البيع
كياي (قوله وأصل يجوز) أي ما يتبعه اه عش (قوله تبع الأرض) قال الحلي هل وان تنصل عليه
لعدم دخولها في الغصب فخر وجهانه بقدر عدوانا ويعبر عن الان راد الاشارة الى انما كانت مستثناة منه
(قوله لان الاصل في النسي الخ) ولان مقابلة بقوله فاذا وقعت الخ ظاهر في ذلك (قوله أو اجمال) الظاهر
أو احتمال وكذا في النقل عن ابن ديسق العدد فحصل ان المراد بالاجمال السامحة من قبيل التجوز فليست
وقد راد به معنى التسلل (قوله فتأيد فيه ضرر المشاركة) قد يقال الذي اعتبره فيما سبق ضرر مؤثرة
القسمة وهو لا يتكرر (قوله لا في الثبوت) أي لان النقص حين ثبوت الشفعة كان مستثناة ولا (قوله

مع الأرض أولاً لأنه انص عليه صار مستقلاً انظر اه وفي عرش على من ما يقتضي أنها ثابت في موضع
على دخوله وان التخصيص عليه لا يخرج من التبعية عند الإطلاق اه يعبري **(قوله أي ثابت ربيع)**
الأولى حذف أي **(قوله وهو الماء الخ)** عبارة عرش الربيع مفرد وقيل اسم جمع قال النووي في شرح
مسلم والربيع والربيع بمعنى الغمر أو مساكن البهائم والربيع والربيع مساكن البهائم والربيع مساكن البهائم
ربيعون فيه والربيع ثمانية ربيع وقيل واحد والجمع هو اسم الجنس ربيع كرم وقرع اه انتهت
(قوله أوحاشا) من الحديث وصح على ربيعة **(قوله لا يصل له الخ)** الذي في النهاية ولا يصل الخ بالواو **(قوله)**
حق يؤذن أي يعلم **(قوله الحديث)** آخره كلفى المغنى وشرح الرض خان شاه أخذوا من شاه تره خان ما
ولم يؤذنه فهو أحق به قال شرح الرض ومفهوم الخبر أنه إذا استأذنت بشر يكفى البيع فاذنه لا شفعة له
قال في المطالب بعصر اليه أحسن من جهة ما يتكسب كايقة لا يتجاوز اه **(قوله أي لا يصل الخ)** عبارة شرح
الربيع قال أي في المطالب بالخبر يقتضي اعتبار استئذان الشرع قبل البيع ولم يخبر به في كلام أحسن
أحساناً وهذا الخبر لا يحمي عن موقعه وقد قال الشافعي إذا صرح الحديث فاضرب يدي عريض الخطأ
انتهى وقد يجب جعل عدم الخلف في خلاف الأولى والمغنى أن ذلك لا يصل حرام مستوى الطرفين اه
(قوله ألا ثم الخ) هذا مجرول لا يصلح ما فاعل الحرمة فكان ينبغي أن يذكر ما يصل عدم الآثم اه
عرش **(قوله الأرض محسنة)** وهو من جملة ما جرت به العادة لأن أن يؤذن في البناء في أرض موقوفة
أو ملكة كما هو مقتدر في كل سنة في مقابل الأرض من غير تقدير مدته في كل خارج المضر وبه على الأرض
كل سنة كما إذا غلبت ذلك للشريعة اه عرش **(قوله لأنه)** أي ما ذكر من البناء والشجر **(قوله ان يبناء)**
أي البناء والشجر **(قوله وأسه)** أي أرضه الحاملة اه سم زاد عرش لكن المفهوم مما يأتي في الشارح
من عن السبكي أن الأرض فيه اه **(قوله لا يغيب)** أي لا يضمن شي إلى الأرض من الأرض التي في حواله
(قوله ان يتجاوز الخ) صانع على من جدار الخ وكان الأولى أو اشجار الخ عطف على شقها **(قوله تابعة)** أي
من حيث القصد لم يضمن شيء إلى المراءاة بأع الجوار ودخلت الأرض تبعاً لما في من السبكي اه عرش
(قوله صرح السبكي) عبارة في شرح التلخيص وينبغي أن يكون صورة المسئلة حيث صرح بدخول الأساس
والغمر في البيع وكان ما مر من قبل ذلك فانه إذا لم يصرح بدخولهما لم يصح البيع فان لم يصرح
بدخولهما لم يدخل في البيع في الأصح فان قلت كلامهم في البيع يقتضي أنه إذا قال ببناء الجدار وأساسه
صرح وان لم يصرح بالمراد ذلك الأساس الذي هو بعضه كشوا الجبة أما الأساس الذي هو مكان البناء
فهو عين منفصلة لا تدخل في البيع عند الإطلاق على الأصح فإذا صرح به اشترط فيشرط البيع انتهى
وتبعه في القوت على ذلك وبه تعلم ما في اختصار الشارح من الإجمال والأحكام سم على من يؤخذ من كلام
الشارح في الفرق التي لا يهاو المصنوع من أنه إذا باع الجدار وأساسه أو أباة الأرض لم يصح البيع أوهاو
مستور بالأرض صرح لأنه الذي يدخل في اسم الجدار عند الإطلاق اه عرش **(قوله لا يهنا)** أي لا يذوق حمة
بيع الجدار مع أصح قطعاً وبيع الأساس مع مقارنها فقط **(قوله من روية الاس)** أي الأرض الحاملة له بناء

وأسه) أي أرضه الحاملة **(قوله صرح السبكي الخ)** عبارة في شرح المنهاج بأنه وينبغي أن يكون صورة
المسئلة حيث صرح بدخول الأساس والغمر في البيع وكان ما مر من قبل ذلك فانه إذا لم يصرح
بدخولهما لم يصح البيع فان لم يصرح بدخولهما لم يدخل في البيع في الأصح فان قلت كلامهم في البيع
يقتضي أنه إذا قال ببناء الجدار وأساسه صرح وان لم يصرح بالمراد ذلك الأساس الذي هو بعضه كشوا
الجبة أما الأساس الذي هو مكان البناء فهو عين منفصلة لا تدخل في البيع عند الإطلاق على الأصح فإذا صرح به
اشترط فيه شروط البيع والجل وتزد من المراءاة بشي الجزع وشي المنفعة فلذلك جرى الخلاف في حصة
البيع إذا قال ببناء الجدار به وحده انتهى وتبعه في الفرق على ذلك وبه تعلم ما في اختصار الشارح من
الإجمال والأحكام **(قوله الاس)** أي الأرض الحاملة للبناء وقوله والغمر أي الأرض الحاملة للشجرة

أي ثمانية ربيع وهو الماء
ويطلق الأرض أوحاشا أي
يستأن لا يصلح أن يبيع
حق يؤذن بشر بما لحديث
أي لا يصلح ذلك حلالاً
مستوى الطرفين إذا لزم
في عدم استئذان الشرع
ويخرج بثبها بيع بناء
وهو روي أرض محسنة
لأنه كلفوا لوسط التبعة
أن يبناء مع ما حولها من
الأرض فأرباع شقصان
جدار وأسه لا يبرأ من
أشجار وغمر ولا يبرأ
شفعة لأن الأرض هنا تابعة
وصرح السبكي بأنه لا بد
هنا من روية الاس

والله اعلم بغيره في بيعك (٥٦) الجدار وأساسه بأنه يشترط مع السكوت عنه بخلافه فإنه عين منفصلة لا تدخل في البيع

وقوله (المعسر) أي الأرض الحاملة للشجر اه سم (قوله فرق) أي السبكي (قوله بينه) أي بيع الجدار مع اسقف الخ (قوله وأساسه) أي ما عليه في الأرض اه سم (قوله بأنه) أي الأساس (قوله لم) أي فيسار (قوله بخلافه فإنه الخ) يعلم منه أن المراد بالأساس هنا بعض الجدار وهذا الأرض الحاملة للجدار ومسرحة الأذرى هنا اه رشدي ومربع ضم وعش ما وافقه (قوله ويحت) أي السبكي (أيضاً أنه الخ) زاد النهاية عقبه وهو مرادهم بلا شك اه (قوله حيثئذ) أي عند البيع (قوله ولم يشترط دخوله فيه) أسقطه النهاية والمغني وشرحه بالروى والمنهج قال عرش قوله مدر لم يؤرخ عند البيع أي أن شرط دخوله لانه تصريح بمقتضى العقد فلا يخفى عنه من التبعة اه إذا اقتضاه طلاق الشارع حر وهو ظاهر ثم رأيت في سم على ج مثل ما استظهره عبارة قوله ولم يشترط دخوله فيه أن هذا القيد يقتضي أن غير المور والآخر ما دخوله لا يؤخذ وكذا يقتضي ذلك قوله لا في أمه يؤرخ عند البيع أو ما شرط دخوله فيسار الخ ولا يخفى اشكال ذلك فليراجع فان عبارة الروى وأصله لا تفيد ذلك بل تنسب بخلافه والظاهر أنه ممنوع انتهى اه كلام عرش أقول وكذا عبارة النهاية والمغني وتقليل الشارع لا في بقوله لانه ينضم الأصل الخ مشعر بخلافه (قوله وان تار) الخ لا تفرق في المغني الآخرة ولا تفرق بل في قوله قال الماوردي قوله ومشترط دخوله فيه (قوله) (أي الأخذ) ش اه سم (قوله لم يؤخذ) بانه كذا في الشجر) يستدل بانه جواب سؤال (قوله قال الماوردي الخ) هذا هو المعتبر اه عرش (قوله ياخذ من وان غطه) وكذا كل ما دخل في البيع ثم انقطعت تبعته فإنه يؤخذ بها للبيعة كالأبواب بعد البيع مغني وسلطان (قوله وما شرط دخوله الخ) كان وجهه أن دخوله في البيع حينئذ ليس بطريق التبعة فهو كعين أخرى ختمت على البيع وفيه نظر لان هذا الشرط موكد لاستقلال اه سم (قوله كسبر غير وعلم الخ) عبارة النهاية والمغني وأحضر بقوله تبعاعها لرباع أروا ونها شجر مما شرط دخوله في البيع فلا يؤخذ بالبيعة لأنها لم تدخل في البيع بل بالشرط اه قال عرش قوله مدر لانها لم تدخل في تبعته فهو كعين في الشجر الرب وان نص على دخوله لانه لو سكت عنه دخل عند الإطلاق اه (قوله فلا يخذ إلا ان لم يؤرخ عند الأخذ) وفيها مغني وأطلق النهاية أخذ الحاد بعد البيع وقال عرش بعد ذكره عن سم على منسب والى يادى ما وافق كلام القصة مانصب وبها ه فقد قول الشارع مدر لم يؤرخ بوقت الأخذ اه (قوله وانما يؤخذ الخ) هذا أعني ما يصلح للتسليم وأما حديث الخ: بونه لانه غير مقابل بشئ من الثمن حتى يقال بعصتهما اه سم (قوله بعصتهما) أي فيقوم الأرض والغنم مع الثمن الموروم بونه ويقسم الثمن على ما يخص كل منهما كالأبواب بعصتهما ش فوعا صفا اه عرش (قوله ان يكونه لثالث) أي قوله انتهى في المغني (قوله هذا فقط) أي نصيبه من السفل ش اه سم (قوله ويجري ذلك في أرض الخ) فلو باع الشجر مع نصيبه من الأرض فالشقة في الأرض بعصتها من الثمن لا في الشجر نهاية ومعنى قال عرش قوله مدر لاني الشجر أي لا شقة في علمه الشركو ينبغي أن يجيب على ما لا الشجر نصف الآخر الشقيق وهو ما يخص النصف الذي كانه قول دون ما يقابل النصف الذي انقل اليه بالشفقة لان صاحبها كان يستحق الأبقاعه بما كان يستحق الأرض الشقيقه مساوياً للبيعة كالأبواب أروا واستثنى لنفسه الشجر فانه يبقى بالأجر وليس للشقيق تكليف الشتر في قطع الشجر واتملكه بالبيعة متولاً للعالم مع غرامة عرش

القص

عند الإطلاق فاشترطت رويتها وبحسب اعتبارها في عرض الجدار بحيث لو كانت أرضه هي المقصود ثبتت الشفعة لان الأرض هي المتبوع حينئذ (وكذا في غير) وجود عند البيع (لم يؤرخ) حينئذ ولم يشترط دخوله فيه (في الأصح) وان تار عند الأخذ لا تار لعذر ذلك لانه يتبع الأصل في البيع فكذلك في الأخذ هنا ولا تفرق لغيره وتارة لتقدم عموم بانه كزيادة الشجر بل قال الماوردي ياخذ به وان قطع الماوردي عند البيع وما شرط دخوله فيه فلا يؤخذ كسبر غير وطبق شرط دخوله وأما حديث بعد البيع فلا يخذ ان لم يؤرخ عند الأخذ وانما تؤخذ الأرض والغنم بعصتهما من الثمن (ولا شقة في بجرة) مشهورة كبيع أحدهما نصيبه ما وقد (ثبت على سقف غير مشترك) ان يكونه لثالث أو لأحدهما لا تفرق لهما في كالأقول (وكذا مشترك في الأصح) لان السقف الذي هو أرضه لا يثبت له نصيبه كذلك ولا اشتركان في سفل وان نص أحدهما بعوله فباع صاحب العلو علوه مع نصيبه من السفل أخذ الشتر بلعنه فاعقلان العلو لا شتر كقوله ويجري ذلك في أرض مشتركة فيها

عبر لأحدهما (أو كل ما لو قسم بعصته مع المقصود) مشهورة

بأن لا يتغير به بعد القسمة
من الوجه الذي كان يتغير
به قبها (كعالم ورحى)
غيره بل لا يمكن تقديرهما
(لا شفعة فيه في الأصح)
بخلاف الكبيرين لأن شفعة
غيره إلى القسمين كغيره
ضرر مؤنة القسمة والحاجة
إلى إخراج الحصة الصائرة إلى
الشريكين بالرافق وهذا
الضرر حاصل قبل البيع
ومن حق الرافق فيمن
الشريكين أن يخلص
صاحبه منه بالبيع فلما
باعه لغيره سلمه الشرع على
أنه منعه من بيعها إلى
شريكه بغيره على القسمة
كأنه عثر دارصه بغيره
شريكه بغيره فثبت
تخلف عكسه لأن الأول
يجوز على الشريكين الثاني
كإتيان أبيه بأموه برأيه
بما هو: ففعلت الرضى
مع ترادفها لأنه أنص
في العرف إطلاق الطائفة
على المكان والذى على
الجز وهو غير مراد هنا
منقول وهو أن يؤخذ تبعاً
للمكان فالمراد من المهر
للطائفة وهو بغيره بالمر
أولى أنه وليس بسيدلان
هذا أن سلم عرف طائفة
والذى تقر وترادفها لغة
فلا مراد (ولا شفعة في
لشريكه في أمه أو أمه أو
ولو ضمها كبايعه بغيره
وغيره كمن يخله شخص
لم يوف ببيع شريكه بشيء
في ظاهره ولا يثبت بغيره

النقص لأنه مستحق البقاء وعليه فلو اتسبم أى الشرى كان القدر عن الأرض وخرج النصف الذى قد
الشعر لغيره مالك الشعر فلا فرق أنه كلف حثيثاً أو لم يملك له لأحق مالك الشعر لأن فى الأرض أنه
(قوله) بأن لا يتغير به بعد القسمة من الوجه المالح ظاهره أنه لو اتسبم به من غير ذلك الوجه كان أمكن جعل
الجمادى من الطائفة كذلك عدم ثبوت الشفعة حيث لا نفعها فى هذه ليس من الوجه الذى كان قبل
القسمة ولعله غير مراد فلا فرق ثبوت الشفعة فى هذه الحالة أخذ من الملة ونفى قوله لأن العلة فى ثبوت
الشفعة المنقسم دفع ضرر مؤنة القسمة المالح عيش ثم قال قوله كطائفة وحام طائفة وإن أضرها
عن بقاء جماع ذلك وقصد أحدهما دار وهو ظاهره لما على ضرر وانجام الطائفة فلا يضره ضرر
عن ذلك فينبى اعتبار ما غير الله أنه وهذا بخلاف ما تقدم منه والظاهر أن المقدم هو ما تقدم أنه بغيره
أقول بغيره والى وضوحه وحده ولا يثبت الشفعة فى البيع الشرى بل نفعه على القسمة إذا طلبها شريكه
لا يثبت من نفعه المعتاد بعد القسمة وإن فى غيرها أى غير المعتاد بعد القسمة لا تفاوت العظم بين المنافع
كعدم لا يتقسم حينئذ أنه كالشرى على موافقة لثبوته أعلم (قوله) لأن علة الخ أى الذى يبطل نفعه
بالقسمة لا يقسم فلا ضرر ولا يثبت الشفعة لعليل البيع الذى وهو شرط أن لا يبطل نفعه المقصود
منه بالقسمة لأن التعليل المذكور إنما ينفى ثبوت الشفعة لا ينفى هذا الشرط أنه بغيره (قوله) فى المنقسم
أى الذى يقبل التعليل متعلق بشوئها (قوله) كاس أى أول الباب (قوله) دفع ضرر الخ بغيره (قوله)
والحاجة) عطف على مؤنة الراد بالحاجة الاستباح (قوله) وهذا الضرر الخ) بغيره شرع الرضى قال الرافى
وهذا الضرر وإن كان واقعاً قبل البيع أو قسم الشرى كان لكن كل من حق الرافق قبل البيع يخلص
شريكه بغيره منه فإذا لم يفعل سلطة الشارع على أخذه منه فعله أنها لا يثبت إلا بغيره الشرى بغيره على
القسمة إذا طلبها شريكه أنه (قوله) ومن حق الرافق الخ) فضيلة أنه لو عرض البيع على شريكه
فامتنع من الشراء باع لغيره وليس له أى الشرى لا الأخذ بالشفعة وليس مراد أول ذكره مكتملة لا يثبت
أمرادها أنه عيش ومنه شرع الرضى جواباً آخر (قوله) فيه) أى البيع و (قوله) منه) أى من
الضرر ش أنه سم (قوله) على أخذه) أى النقص المبيع (منه) أى من الغير (قوله) ففعل) أى من التعليل
(قوله) كأنه عثر دار الخ) يؤخذ منه أنه لو وقع أحدهما حصته من المال المذكور لم يضره بغيره
صاحب المال على قيمته مفور وإن بطلت من نفعه المقصود كبايعه صاحب العشر إذا طلب صاحب الشفعة
أشار القسمة أنه عيش ولم يظهر وجهه فلا بد (قوله) بخلاف عكسه) أى بان باع مالك العشر حصته فلا
ثبت الشفعة لشريكه كما لا منقسم القسمة فلا فائدة فيها فلا يجب طلبها لغيره من غيره وكردى أى مال يمكن
مشتري العشر له ذلك لما سبق في ثبوت الشفعة حيث لا صاحب الشفعة عاشور لأن المشتري حيث يجب
لطلب القسمة عيش وسم (قوله) لأن الأول) أى مال العشر و (قوله) دون الثاني) أى شريكه كما قال
الشفعة عاشور ش أنه سم (قوله) فى الخ) أقروا للنفى (قوله) وليس بسيد) بل هو سيد قائمه له اسم
(قوله) لأن هذا أن سلم الخ) قد يقال بهذا لا يمنع أوله بغيره المهر ولأنه لا يملك فيه لغيره فلا يملك
إليه فيه مسطاً وأولى مما يملكه من الجاهة تأمل سم على ج أنه عيش (قوله) فى العقر الخ) إلى قوله كان لأن
فى النفى والى التنبية فى النهاية لا يملكه وأيسر نحو ما فى الرضى لا يملكه (قوله) فى العقر الخ) أى
رقبه أنه رشيد (قوله) ولو فمنا الخ) عبارة للنفى وتثبت لغيره على مسلم ومكانه على سببه كعكسه ما
(قوله) لا شخص) أى من دار مشتركة بشره أو بهت يصر فى عاقبه أو مغبى (قوله) بشفعة له ظاهره) أى أن
(قوله) ومن حق الرافق فيه) أى البيع وقوله منه أى من الضرر ش (قوله) بخلاف عكسه) الظاهر كان
بيع العشر من المالك لم يملكه لا يذهب القسمة بطلب كإتيان (قوله) لأن الأول) أى المالك وقوله دون
الثانى أى شريكه ش (قوله) وليس بسيد) بل هو سيد قائمه له (قوله) لأن هذا أن سلم الخ) قد يقال هذا
لا يمنع أوله بغيره المهر ولأنه لا يملك فيه لغيره فلا يملكه (قوله) فى الخ) لا يملكه (قوله) فى الخ) لا يملكه

الشرى

حصة في ذينة فلا يشفع الوارث لان الدين لا يمنع الارث وكما يجوز غير الجنائي السابق وهو صريح لا يقبل تارة خلاف ما أخذت انماها
لغير فانه يمكن جعله على الشر يك تعين
جعاين الحاديس ولا ينقض حكم الشافعي من قولنا شافعي بل يحل له الاخذ

بما لا يمتنع ما ياتي في القضاء
وليس نحو شافعي في بيع
الدهوي بها كليات اوانزل
الدهاوي الا ان قال للشرى
هذا لعمري فبما شرعته
وهو كذا بفخر فتسمع
دعواه وينزع الجار من
سعره وانه وحيث ليس
للعقبي الحكم بها ولا
اووقوف عليه بناء على
املاق امتناع فسميت تلك
على الوقف وسببها آخر
القصة ماقبوه ووهبه
بالمشقة ولزادوا وليست
أراضي الشام موقوفة كما
قطع به الجرحي قال جمع
بمختلف أراضي مصر لانها
فقت عنون وقضت رائد
السبي من وصية الشافعي
انه كان بها ارض ترجع
أهلها وكيفية تاييد القائلين
بانها فقت صفواساني
مالي ذلك في السيرة بسوطا
وقد لا تثبت للشر يك لكن
لعارض كوني غير أصل
شر يك لوليه باع نقص
محموده فلا يشفع لانه منهم
بالحاجة في التمس وفارق
ملا وكل شر يكه فباع فانه
يشفع بان الملوك متاهل
لا عراض عليه لوصف
(تبيين) * فديفيع غير
الشر يك كان يكون بينهما
عرصة شر كة فيدي اجبي
تصعب أحد هماو يشهله
الاشرفه شهادة من بيع
المشهود عليه نصيبه لا خلاف شاهد ثلث شفعين بلزوم رد المشهوده باعته اذ هو المبيع لا يخلو بهما

وأصله ولو كان لبيت المال شر يك في أرض فباع شر يكه كان الامام لا يخلو بالشفعة وان راد مشقة له
مضى (قوله حقه) أي الميت (قوله لان الدين لا يمنع الارث) أي فكان الوارث باع نفسه هذا اذا كان
الوارث حائرا كان به متباخلاف غير فباخذ بالشفعة ما زاد على قدر حصته من الارث اه عش (قوله حقه)
أي الجار الواقع فيها (قوله تعين) أي الجمل (قوله ولا ينقض الخ) أي ولو قضى بالشفعة بالجار حائرا لم
ينقض حكمه ولو كان قضاؤه الشافعي كخلافه من المسائل الاجتهادية اه مضي (قوله بسل يحل له) أي
لجار الشافعي عش اه سم (قوله وحديث ليس العني الحكم الخ) قضيه ان منع الشافعي حكمه عنها سم
على حج وهو ظاهر لان قوله منعت من الاخذ في حق حكمت بعدم الشفعة اه عش (قوله ولا لو وقف عليه
الخ) معلق على قوله لغير الشر يك أي ولا تثبت للشر يك ولو وقف عليه (قوله بناء على املاق الخ) امتناع الخ
وكذا على الجواز لعدم ملكه كما يفيد ذلك كلام شرح الروض أي والغني والنهاية اه سم (قوله وسببها
آخر القصة الخ) عبارة الغني والنهاية ولا شفعة ولا صلح شقة من أرض مشتركة موقوف عليه اذا باع
شر يكه نصيبه والشر يك كما اذا باع شر يك آخر نصيبه كما أفيد به الباقية لامتناع قسمته لوقف عن الملك
ولا تنفعه ملك الاول الرتبة نعم على ما اختاروا ما ياتي والاصح من جواز قسمته على ما منع من اخذ الثاني وهو
المعتمد ان كانت القصة قسمته اذ لم قال سم وينبغي حذران واخذ الجميع لا جهة الوقف لعدم
استحقاقها الاخذ بمقالة المدم اه وقال عش قوله مرف والشر يك على الوقف بان كانت اثنان لا بدو لعمرو
والصحيح قوله مرف ان كانت القصة قسمته اذ لم قال سم وينبغي حذران واخذ الجميع لا جهة الوقف لعدم
اذا كان البائع للجارهم صاحب الملك لانه شرأ لبعض الوقف بما دفع من الجواهر امالو كان البائع ناظر
الوقف من ربحه لم يتبع لانه ليس فيه بيع الوقف بل فيه شرائه اه (قوله ومصر حقه) معلق على قوله
موقوف عليه أي ولا وصية (قوله وسببها في ذلك الخ) الذي ياقفه مرف في السيرة والجار باعها
فقت عنون وهو الذي أفق به والده مرف وزاد انهم لم يوقف اه رشدي عبارة السيرة في شرح عللنا
كان حجر أراضي مصر كما هو قولنا فقت عنون فلا شفعنها وفوز عني بوقف من شفعنا مرف خلافه وهو
الذي جرى عليه الناس في الامصار قلوي بمرقرر شفعنا (قوله قوله غير أصل) اذ هو ان الاصل له وهو
وبوجهه غيرهم اه عش (قوله فانه يشفع الخ) أي الشر يك ش اه سم أي لو كمل في البيع (قوله
غير الشر يك) أي البائع باعتراف ذلك الغير كما ياتي (قوله لا آخر) أي الشر يك الآخر باعتبار اليد (قوله
لا آخر) أي غير الثلاثة (قوله وهذا) أي لزوم رده المشهوده اه سم (قوله مع زعمه بطلان البيع) أي
مطلقا أولى بما علم في الجملتنا أمه (قوله فانه يمكن حقه) أي الجار وقوله تعين أي الحل وقوله بل يحل
أي الشافعي ش (قوله وحديث ليس للعقبي الحكم بها) قضيه ان منع الشافعي حكمه عنها (قوله ولا
أو وقف عليه) ينبغي امتناع اخذ ودان جوز تاسمها الملك عن الوقف لعدم ملكه في الاصح أو منعه على خلاف
الاصح بخلاف شر يك الوقف اذا باع شر يك لهما آخره فلا اخذان جوده القصة لكنهما افرزا وبنفي
خ تفسد انما اخذ الجميع لان جهة الوقف لعدم استحقاقها الاخذ بغير العدم (قوله بناء على املاق امتناع
الخ) وكذا على الجواز لعدم ملكه كما يفيد ذلك كلام شرح الروض (قوله فانه) أي الشر يك بن (قوله كان
يكون بينهما مضر على آخره) قد ينشكركي هذا المثال بان الشاهد شر يك قطعها المالمشهود دعاه والأجنبي
فكيد صدق فانه فبيع غير الشر يك لأن يعالاه بزمه غير شر يك البائع فصدق قد لا كرفقه فظان ذلك
انما لو جب كون ملاك من قبل انه شفع الشر يك من غير بيع من الشر يك فلا شفع غير الشر يك ولو الحق
انه صدق فانه غير شر يك البائع أي بزمه فانه شفع مع وجود بيع شر يك (قوله وهذا) أي لزوم رده المشهود
له ش (قوله مع زعمه بطلان البيع) أي بدليل شهادته (قوله الخ) أي ولو باع دارا له شر يك في غير الخ (الخ)

بدليل

المشهود عليه نصيبه لا خلاف شاهد ثلث شفعين بلزوم رد المشهوده باعته اذ هو المبيع لا يخلو بهما
زعمه بطلان البيع (ولو باع دارا له شر يك في غيرهما)

(في البيع الخيار لهما) أولاجني عنهما (أو البائع) أولاجني عنهما (أو يوجب الشفعة ٦١) حتى ينقطع الخيار (الان المشتري لم يكن فيها

نفسه فاجب بشت لكان أول وقوله لهما من زيادة ولا يلحقا لكان المانع نبوته البائع اه قول المتن (في البيع) وفي غيرهما نصه قول المصنف في البيع قال الاستوى هو المبيع قبل الباع وهو حسن من التعيين بالبيع لانه يشمل شرط الخيار في الثمن المعين وذلك لما من من الاخذ لمطلقا انتهى اه عشب الخ في قول شرط الخيار في الثمن البائع من ثبوت الشفعة لا يدل عليه لانه لا يلزم فيه خيارا فيه عليه الاستوى اه (قوله أولاجني عنهما) أي عن جانبي البائع والمشتري (قوله عنه) أي عن جانب البائع قول المتن (لم يوجب الخ) أي أخذ استقرايا لو بقي فإن لم يثبت العقد تبين صحة كافي العباب عن الاستوى معنا اه عشب (قوله لان المشتري) الخ قول المتن ولا يشترط في النهاية الاقوله أولاجني عنه وقوله على أنه قد لا بد بحث الز وكشي وقوله وقيل الخ (قوله فهما) أي في صورتين المتن ولكن المناسب لما زاد من مستلقي الاجنبي التأنيت (قوله في الأولى) أو في صورة الخيار لهما أولاجني عنهما (قوله وفي الثانية) أي في الخيار للبائع وحده أولاجني عنه (قوله وهذا) أي بعدم الاخذ فمما ذكره المصنف كذا الصغير في قوله ألا فهو محذور الخ (قوله عبا عبا) أي عن شخص جري (سبب ملكه) أي ملكه (قوله وعلى الضعيف) يتعلق بقوله ألا في غير الخ (قوله ان المشتري عا) يعني ان الضعيف بمقال له شديد قوه مر وعلى الضعيف أن المشتري لثنا في نظر علم من المتن عقبه اه (قوله ولا يرد هذا) أي الاظهر المذكور (قوله مع فائدة الملك الخ) استقرا عن الخيار لهما أو البائع اه سم (قوله فاندفع الخ) في كذا الاستاذ البكري ما نسبته بتبسيطه لعل لا يلزم بل هو مضمرا فاعلم ان المشتري فيما ذكر أي في قوه ولو شرط الخ لعدم الملك الطاري لا لعدم الزوم وعن بان الملك قائم العقد تبين أنه طرأ من حين العقد في حالة الوقف فظهره فائدة انتهى اه سم (قوله ما قبل الخ) واقض الملقى وشرح المنهج عبا عنهما وتقسيد الملك بالزوم مضرا ولا حاجة للمكثوث الشفعة في مدة تسار المشتري وعدم ثبوتها في مدة خيار البائع أو خيارهما انما هو لعدم الملك الطاري لا لعدم الزوم اه قال الجعفي قوه لثبوت الشفعة الخ أي فهو مضر وقوله وعدم ثبوتها جواب عما يقال يحتاج اليها ذلك الخيار البائع أو لهما فانها لا تثبت لعدم الزوم وقوله لعدم الملك الطاري خبر وعدم ثبوتها وقوله لعدم الزوم الخ أي فهو غير محتاج اليه فالقول بيع اه (قوله ولا يرد الخ) دفع لما يثبتهم ورد على قوه لانه لكونه أولاجني (قوله ذكر المتفق عليه الخ) أي بقوله ولو شرط الخ (قوله ثم المتخلفه) أي بقوله وان شرط الخ (قوله وفيه نظر) عبارة النهاية والأوجه خلافه اه أي فلا خلاف للشفيع اذا أخذ في زمن خيار المشتري عشب (قوله ظاهر) أي لان الواو في شعبة موزعولا كذلك الشفع اه عشب (قوله لبقائه) لان البائع الخ) نشر على ترتيب الغير قول المتن (ولو وجد المشتري الخ) وكذا الوجه د البائع بالثمن عبا وانما عبا في الزوم بقوله الشفع المنع من الشفع عيب أحد العوضين اذا رضى باخذه انتهى والعيب بقوله الشفع من البائع الضعيف عيب الثمن والمشتري عيب الشفع اذا رضى به انتهى في الأولى جمع البائع على المشتري بالارض سم وعشب وفي الثاني ما وافقه قول المتن (بالشفيع) بكسر الميم فاعلم انقطع من الزوم اه معنى (قوله لسبق حقه) أي قوه وقيل في الثاني (قوله حقه) وهو ملكه بالشفعة (قوله على حق المبيع) أي على حق الرز وشدي ومضى (قوله بلا طلاع) أي على العيب (قوله ولو وجد المشتري الخ) عبارة للملقى وعلى الأولى لو رد المشتري اعتمده مر (قوله مع فائدة الملك للمشتري) استقرا عن الخيار لهما أو البائع (قوله ولانه لازم من جهة البائع) فنجوز على أنه أراد الزوم ولومن جهته الملك فقط بقدره (قوله فاندفع ما قبل تقسيده بالزوم الخ) في كذا الاستاذ البكري ما نسبته بتبسيطه لعل لا يلزم بل هو مضر لعدم الثبوت فمما ذكر أي في قوه ولو شرط الخ لعدم الملك الطاري لا لعدم الزوم وعن بان الملك قائم العقد تبين أنه طرأ من حين العقد في حالة الوقف فظهره فائدة اه (قوله في المتن ولو وجد المشتري بالشفيع الخ) وكذا لو وجد البائع بالثمن عبا ولذا امر بالرض بقوله الشفع المنع من الشفع عيب أحد العوضين اذا رضى باخذه اه والعيب بقوله الشفع من البائع الضعيف عيب الثمن والمشتري عيب الشفع اذا رضى به

الشفيع، أخذوه مرضى بالعيب فلا ظهر لباية الشفع) سبق عقد ثبوته بالبيع على حق المشتري لثبوته بالأطالع ولو رد المشتري قبل

كما شرطنا في العقد انه لا بد
 من تلخيص ملك المأخوذ
 منه من سبب ملك المأخوذ
 فلو باع أحد عشر بدين
 ألفيه بشرط الحيازة فباع
 الآخر صديقه من الخياط
 ببيع ثالثه فله عشرى
 الأول ان لا يتفق بانه
 لتقدم سبب ملكه على
 سبب ملك الثاني ولاشعة
 للثاني وان تاخر من ملكه
 ملك الأول لتأخر سبب
 ملكه عن سبب ملك الثاني
 وكذلك باعنا مرتين بشرط
 الحيازة لهما دون المشرى
 سواء أجل لعمام أحدهما
 قبيل الآخر (ولو كان
 العشرى شرط) بكسر
 الشين في الأرض) كان
 كات بين ثلاثة إلا فباع
 أحدهم أصبه لأجل
 سريته (فلا عن ان
 الشري لم يأت كل المبيع
 بل حصه) وفي السهم
 في هذا المثال كل واحد
 المتري أعجب الاستواء
 في الشركة ولا نقول ان
 المتري اسحقه فاعلى نقد
 بل دفع الشريك من أحد
 حصه فلهما في الشركة
 لم يلزم الشفع أحد فموت
 باخذ الكل أو يدع للكل
 (ولا بشرط في) استحقاق
 التملك بالشفعة حكم
 ما حكم لشيء بالتميز
 احضار الشين لانه غلة

بموضع كالبيع ولا ذكروه (ولا حضور المشتري) ولا رضاه (على الرذاليين) وبتقدير الاستحقاق يدفع ما أوردها من ماله
بما فيها بعدد ما له لا يمين أحد هذه الأمور أو ما يلزم منه أحد هـ و ج هـ ثا ثب انما هي ثبوت

وما يأتي انما هو في حصول
المالك بعد ذلك الاحتقاق
وتقرر دفلا احتدادا لنافاة
وهذا اوضح على اصول من
الجواب بان المراد هناك كل
واحد خصوص على اقراره
لا يشترط وثم انه لا بد من
وجود واحد مما يأتي على
ان لنا ان لا نقدر الاحتقاق
ونقول لنافاة لان التكليف
وهو ما هنا في حصول المالك
وهو ما يأتي اذ لا يستلزم من
التكليف حصول المالك نفسه
كالباع بشرط اختيار ثم
رايت الفتى اجاب بغير ذلك
اكتفى فسر التكليف بالشفعة
فورا في اولى ما عليها
فورا في السبي في واحد من
الثلاث التي تنفذها هو
التكليف ليصرر طلبها فورا
خلاف ما يقتضيه كلامه
ثم ايراد ما يصرح بذلك وهو
قول بعضه لا رخصة واما
الجواب عن قول الشافعي
ولا يكفي اذ
الشفعة واما ما عليه
فوقلهما في صفة الطلب
اما ما عليه فانه على
الفرق بين الطلب والتكليف
فكل منهما لا يفي بحصة
التكليف وانما يفي بغيره
الشفعة او انما يفي بغيره
الواجب فورا وهو الطلب
نفس التكليف فلهذا لم يصررها
لكن قوله لا يفسد التكليف
في اطلاقه نظر والمعتد الذي
دل عليه كلام الرازي ومرحبه
الباقي في الاعان انه لا بد من
الغوري في التكليف عيب الغوري
في الاخذ أي في سببه

التكليف الخ عبارة عن أن المراد هنا الاخذ بالشفعة وهو قوله أخذت بالشفعة وهو لا يشترط فيه شيء من ذلك بشوثة بالنسب وأما حصول المالك فيشرط فيه ما سياتي (قوله واستحقاقه) عطف تفسير لتكليف قوله وتقرر عطف تفسير لحصول المالك (قوله من الجواب) أي من جواب الاستدلال به معنى (قوله بغيره) ذلك أي بغير جوابه بان التكليف غير حصول المالك كتردي عوش وانما زاد الفهم لما سياتي من الاختصاص على الفتى (قوله أي يطلبها فورا) من كلام الشارع اه عوش أي قوله ثم السبي الخ من كلام الفتى كما في الرشدي ومعه على أخذ الشفعة و (قوله فهذا هو التكليف) من كلام الشارح والمشرع له مجموع الطلب فورا ثم السبي الخ أو الاخير فقط (قوله خلاف ما يقتضيه كلامه) أي من أنه الطلب اه عوش أي قوله بغيره بذلك أي بان هذا هو التكليف عوش وكردي (قوله وهو) أي ما يصرح بذلك (قوله من قول الشافعي) الخ يعني عن الثاني من قول الشافعي ولا يكفي الخ وقوله لها في بيان صفة الطلب اما ما عليه (قوله فهو) بناء على الخ هو جواب اما لو كان المناسبين قول أو ما قول الشافعي الخ لان المبنى هو قول الشافعي لا الجواب وتقرر الكلام على ما هنا وما الجواب من قول الشافعي الخ فهو أن كلامهم مبنى على الفرق الخ اه رشدي (قوله انتهى) أي قول بعض التلامذة (قوله يقول جمع الخ) عطف على قول بعض التلامذة (قوله فعلمنا الخ) أي من كلام بعض تلامذة الفتى وكلام الجمع (قوله بغيره) أي الطلب والتكليف (قوله لكن قولهم) أي الجمع (قوله أنه لا بد من الغوري في التكليف الخ) كان حاصل هذا أنه اذا شرع في السبب المالك أي في أحد الأمور الثلاثة وجب الغوري في اتمامه حتى لو تراضى فيه سقط حقه وعلى هذا اقتضاه قوله لا يفي الفصل الثاني في كون ذلك علم الخ من بقاء مقتضى العلم باستحقاق ما دفعه لعل محله ما لم يترافق في الابدال والبيع الى المشتري والاستحقاق له لا بدفع المقتضى في سبب المالك فوجب الغوري به بان يبادر الى الابدال والبيع اه سم عبارة عوش بعد كلام ذكره من الجواب الذي نصناه في وقتنا لا يقتضي أنه لو أخذ بالشفعة ولا يشرع عشا في سبب التكليف بل يحسم من الشفعة وان اتفق له حصول الثمن او كان حاصله عنده ودفعه للمشتري بغيره ومما يظهر خلافه اه (قوله عطف الغوري في الاخذ أي في سببه) مفهوما أنه قبل الاخذ في السبب أي قبل الشر وعرف سبب الاخذ ليجب الغوري في التكليف والنظر لولا قالوا انما سبب أي بان الذي على الغوري هو الطلب لا التكليف وانظر أي ساحة لفظ الغوري اه سم عبارة الرشدي قوله أي في سببه تفسير لقوله في التكليف ما راد بالسبب هنا هو أحد تلك الثلاثة اه وبه قد يدفع اشكال سم بقوله وانظر أي ساحة الخ المبني على التبادر من كون ذلك تفسير الاخذ فتأمل (قوله نعم في الرخصة الخ) قال سم قضية كون هذا استدلالا كافي لما قبله أن هذا الاستثناء من اشتراط تسليم العوض في التكليف والمراد به اذا غاب الثمن عندز وحالة التكليف ولو بغيره القاضى ورضا المشتري ثم ان أحضر العوض قبل انقضاء ثلاثة أيام استمر عليك والافصح انك لو اراجه هذا هو الراد بغيره الا في اوقات التكليف النقص بغير تسليم العوض الخ لم يكن له موقع هنا ولم يتج للجمع بينه وبين ما يأتي ثم قال بعد أن رد نص الرخصة فلا يخفى أن التبادر منه أن ما قاله ابن سريج غير موضوع فيما اذا لم يغير الطريق الاول وأنه لم يوجبوا التكليف بدون الطريقين

توله واستحقاقه في التكليف (قوله أنه لا بد من الغوري في التكليف الخ) كان حاصل هذا أنه اذا شرع في السبب المالك الذي هو أحد الأمور الثلاثة وجب الغوري في اتمامه حتى لو تراضى فيه سقط حقه وعلى هذا اقتضاه قوله لا يفي في الفصل الثاني في كون ذلك علم الخ من بقاء مقتضى العلم باستحقاق ما دفعه لعل محله ما لم يترافق في الابدال والبيع الى المشتري بغيره ومما يظهر خلافه اه (قوله عطف الغوري في الاخذ أي في سببه) مفهوما أنه قبل الاخذ في السبب أي قبل الشر وعرف سبب الاخذ ليجب الغوري في التكليف والنظر لولا قالوا انما سبب أي بان الذي على الغوري هو الطلب لا التكليف وانظر أي ساحة لفظ الغوري اه سم عبارة الرشدي قوله أي في سببه تفسير لقوله في التكليف ما راد بالسبب هنا هو أحد تلك الثلاثة اه وبه قد يدفع اشكال سم بقوله وانظر أي ساحة الخ المبني على التبادر من كون ذلك تفسير الاخذ فتأمل (قوله نعم في الرخصة الخ) قال سم قضية كون هذا استدلالا كافي لما قبله أن هذا الاستثناء من اشتراط تسليم العوض في التكليف والمراد به اذا غاب الثمن عندز وحالة التكليف ولو بغيره القاضى ورضا المشتري ثم ان أحضر العوض قبل انقضاء ثلاثة أيام استمر عليك والافصح انك لو اراجه هذا هو الراد بغيره الا في اوقات التكليف النقص بغير تسليم العوض الخ لم يكن له موقع هنا ولم يتج للجمع بينه وبين ما يأتي ثم قال بعد أن رد نص الرخصة فلا يخفى أن التبادر منه أن ما قاله ابن سريج غير موضوع فيما اذا لم يغير الطريق الاول وأنه لم يوجبوا التكليف بدون الطريقين

تعرفى الرضا وأصلها وإذا لم يكن الثمن حاضرًا وقت التملك أمهل ثلاثة أيام فان انقضت ولم يحضر فسخ الحاكم فملكه هكذا حكمه ابن سريج وساعده المظلم له ووجه بان شيعة الثمن عند فاهل لأجل مدة قريبة يتسارع بها غالباً وبه يندفع زعمه بأنه على ضيقه في الشفع لاجل المشتري على قبض الشفع حتى يأخذه من لسان أخذه من يد البائع فغنى إلى سقوط الشفعة لأنه بفوت التسليم المستحق لمعنى قبض البائع وتسقط الشفعة (ويشترط في حصول الملك بالشفعة

الاجيرين وبغير تسليم الثمن إذا كان غائباً وأنه يعذر في التملك بدونه لعذره بغيته وبدل على ذلك اختصار الرضا في ذلك بقوله ويتوقف وجوب تسليم الشفع على تسليم الثمن وعمل ثلاثان غالباً ثم يفسخه القاضي اه عبارة الرشدي قوله ثم في الرضا في هذا ليس استدراكاً للحقيقة بل محل الإسهال فيه بعد التملك كالموصى بعبارة الرضا وبدل عليه أن الشارح مر ذكره فيما يأتي قريباً لمصلحة وإذا ملك الشخص بغير تسليم لم يسلمه حتى يؤده الخ فعمل أنه لا يملك التملك مطلقاً وأسلم أن المراد بالملك في كلام الرضا الملك الحقيقي كان أخذت وقضيه القاضي بغير تنقوه ففسخ الحاكم فملكه فتماماً اه أقول يدل على ما قلناه وعلى أن ما ذكره الشارح والنهاية هنا عين ما ذكرناه فيما يأتي اقتصار القاضي على ما يأتي (قوله) زعم بنائه (قوله) أي ما في الرضا وأصلها (قوله) على ضيقه (قوله) أنه إذا غاب الثمن عذر وجاز له التملك بدون وجود واحد من الثلاثة (قوله) لأن أخذ الخ (قوله) الخالفه النهاية فقال له أي للشفيع أخذ من البائع ويقوم قبضه مقام قبض المشتري اه قال الرشدي قوله مر ويقوم قبضه الخ أشار به إلى دفع ما طلب به الشهاب بن جرمانة زمن تعيين أحوال المشتري من قوله أن أخذ من يد البائع بقضى إلى سقوط الشفعة الخ ووجه الشفع أن قبض الشفع قائم مقام قبض المشتري فلا ريب ما قلناه وفي بعض نسخ الشارح مر مثل ما قلناه الشهاب بن جرمانة ظاهر أن الشارح مر رجوع عنه بعد أن كان تبعه فيه وأشار إلى الرد بما ذكره اه عبارة سم قوله لأن أخذ من يد البائع الخ قبض ذلك أنه لا يكفي لأخذ البائع وفي الرضا خلافه اه (قوله في حصول الملك) إلى قوله والتمويل في النهاية وكذا في الغنى الآخرة وإن سلم الثمن إلى الثمن وقوله سواء الثمن والعين والذي في المتن قول المتن (لفظ) ولا يكفي العاطلة كغير البيع اه معنى (قوله) ورؤية شفيع (قوله) وأحوال الثلاثة) معلوفان على كون الخ ش اه سم (قوله) ورؤية شفيع (قوله) (تنبه) أشعر اقتضاه على رؤية الشفع أنه لا يشترط أن وأما ما حوكمه وهو كذلك قال الاسنوي وسببه أنه ففهرى ويصور ذلك في الشراء بالوكالة وفي الأخذ من الأوراق مفتي وأسى إبان عود المشتري

في السبب أي قبل الشرع في سبب الاختلاص الغور في التملك بالنظر لهذا قالوا فيما سألني أن الذي على الغور هو الطلب لا التملك وانظر رأي حاشية لفظ الغور (قوله) في الرضا وأصلها وإذا لم يكن الثمن حاضرًا وقت التملك الخ قضية كون هذا استدراكاً على ما قبله خصوصاً الجمع بينهما بين قوله لا يجوز إذا ملك الشفع بغير تسليم العرض الخ هذا الاستثناء من اشتراط تسليم العرض في التملك وإن المراد أنه غالب الثمن عذر وجاز له التملك ولو بغير رضاه القاضي ورضاه المشتري ثم انضر الرضا قبل انقضائه ثلاثة أيام استمر فملكه والأصح أن يكون المراد به العاقل الذي لم يكن موقوعاً له فملكه مع بينه وبين ما يأتي لكن الذي في الرضا وأصلها هو ما نصه وإذا ملك الشفع بغير الطابق الأولى أي تسليم العرض لم يكن له أن يسلمه حتى يؤدى الثمن وإن تسلمه المشتري قبل أداءه الثمن ولا يلزمه أن يخرجه قضية تأخير البائع حقه إذا لم يكن حاضرًا وقت التملك أمهل ثلاثة أيام فان انقضت ولم يحضر فسخ الحاكم فملكه هكذا قلناه ابن سريج الجوهري وقيل إذا قصر في الأداء بطل حقه وان لم يوجب دفع الخ الحاكم ففسخ حكمه ولا يخفى أن المتبادر من أن ما قلناه ابن سريج مقرر وفيه ما إذا ملك بغير الطابق الأولى وليس فيجب جواز التملك بدون الطابقين الآخرين وبغير تسليم الثمن إذا كان غائباً وأنه يعذر في التملك بدونه لعذره بغيته وبدل على ذلك اختصار الرضا في ذلك بقوله ويتوقف وجوب تسليم الشفع على تسليم الثمن وعمل ثلاثان غالباً ثم يفسخه القاضي اه وسأيت منه في شرح قوله إذا حضر مجلساً مؤبثت حقه الخ لا يجوز (قوله) لأن أخذ من يد البائع الخ كذا شرح مر وقضيه ذلك أنه لا يكفي لأخذ البائع وفي الرضا خلافه وبعبارة في المفاضل المشورة آخر الباب والشفيع تكلف المشتري القبض أي لثمنه لبأشده منه وله لأخذ من البائع وعنده على المشتري أي لا تتقال الملك الممنه سواء أخذته أم من البائع اه (قوله) ورؤية شفيع الشفع كذا ذكره) قال في شرح الرضا وقضية كلامهم أنه لا يشترط رؤية المشتري قال الاسنوي

الثلاثة

(أما تسليم العوض إلى المشتري فإذا تسلم أو أقره القاضي) لا يستأمن من أخذ العوض (السلم) بضم الهمزة ملك الشفع الشقص) لأن المشتري وصل حقه أو مقصود من ثم كفى وضعه بين يديه بحيث يتمكن من قبضه سواء الثمن (٦٥) العين والدين في القيمة وقبض الحاكم من

الشقص فينتقل ولو لم يوافقهم الشريك القديم عـش (قوله يذكروا الآن) أي في هذا الفصل بقوله لا يتمك شقصا له الشفع قول المتن (أما تسليم العوض إلى المشتري) أي أو التخليق بينهما وبين هذا المتع من السلم اهـ (مغني) (قوله وصل إلى حقه) أي في الحصة الأولى (أو مقصود) أي فيما بعدها اهـ (قوله ومن ثم) أي لاجل أنه مقصود لكن في هذا التعريف خفاء (قوله وقبض الحاكم إلى المشتري) أي إذا امتنع من السلم اهـ (قوله بحيث يتمكن إلى المشتري) ولو أنكر المشتري وضع الشفع الثمن بين يديه صدق الشفع في المشتري بقوله الثمن من وجه الشفع ويصدق الشفع في الوضع حتى لا يستقط حقه من الشفعة لأنهما أثبتت البيع والمشتري يريد ما قطعه بعدم مبادرة الشفع اهـ عـش (قوله كلف) أي في ملك الشفع الشقص (قوله كان باع دار الخ) أي أو ما لو باع دارا فيها ذهب أو فضة فبعضه فلا يصح لأنه من قاعد مدعوى اهـ عـش (قوله بالملك) يعني لا يجب التعرض في حكمه بالملك بل حكمه بشروطه يحصل به مع صيق طلب الملك كذا نقل عن الشارع مر اهـ (رشدني) أقول وبقي بقوله الشرع في مقابله وقال صاحب الكفاية الخ وقوله لنا كذا الخ (قوله كذاه ابن الرضا) الأولى قد جعلت في قوله لا بالملك كلفه المغني (قوله وهو) أي قوله أي يشوبها (قوله لا لها الخ) أي الشفعة (قوله فيها) أي الشفعة واختار ذلك اهـ (قوله فيها وطلبه) إلى الفرع في النهاية والتمني قول المتن (به) أي القضاء اهـ (قوله مقامه) أي القضاء (قوله كما فهمه المتن الخ) عبارة المغني تنبيه اشتراط المصنف أحد هذه الأمور يفهم أنه لا يكتفي بذلك عند الشهود وهو كذا كما هو الظاهر الوجهين ووجهان المقر ولعله قد فقد القاضي كما هو ظاهر كلامهم وإن قال ابن الرضا لا يبعد التخصيص كذا في نسخة هـ راجع إلى البحث يقوم الاتهام مقام القضاء لأن الضرر هناك أشد منها اهـ (قوله ويبحث ابن الرضا الخ) وظاهر كلامهم خلافه واستظهر الشفع في شرح البهجة جرى عليه ابن المقر اهـ شرح مراداه سم قال عـش قوله مر ظاهر كلامهم خلافه أي وهو للمتعذر فلا يقوم الأشهاد مقام الحاكم عند فقدته ويعذر في التأخر إلى حضور الحاكم حيث امتنع المشتري من قبض الثمن ولم يأت الشفع وضعه بين يديه اهـ (قوله أن عمله) أي عدم القيام (قوله والأهم) أي وإن لم يوجد الحاكم قام الأشهاد مقام حكمه (قوله وإنما يتعالم الخ) عبارة النهاية وفرض اعتماد قوله ابن الرضا فاعلمنا يظهر أن غالب الخ اهـ (قوله وأما امتنع الخ) أي ولم يأت الشفع وضعه بين يديه كما مر (قوله وإذا ذاك الشقص الخ) عبارة القاسي وإذا ذاك الشقص الشقص بغير الأول وهو تسليم العوض لم يكن له أن يسلم الشقص حتى يردى الثمن وإن تسلم المشتري قبل أداء الثمن ولا يلزم المشتري أن يؤخر حقه بتأخير الأهم حقيقة فإن غالباه أهمل ثلاثة أيام فان مضى ولم يحضر الثمن فسخ الحاكم ذلك وقيل يعطل بلا فسخ وليس الشفع خيارا يجلس المحرف في ربه اهـ (قوله ثلاثة أيام) أي خبر يوم العقد اهـ عـش أي التامك (قوله فسخ الحاكم الخ) ظاهر كلامهم وإن دوى المشتري بإدائه له ونفسه وقبل قولهم وأما إذا المشتري الخ صريح في عدم الرادفة (قوله تنازعه) أي الشفع من اهـ سم (قوله الغفلان) أي بئس ما يرى اهـ عـش قال القاضي والروض فرغ لا يتصرف في الشقص قبل قبضه بولم

المشتري فبالتسليم العوض إلى المشتري فإذا تسلم أو أقره القاضي) لا يستأمن من أخذ العوض (السلم) بضم الهمزة ملك الشفع الشقص) لأن المشتري وصل حقه أو مقصود من ثم كفى وضعه بين يديه بحيث يتمكن من قبضه سواء الثمن (٦٥) العين والدين في القيمة وقبض الحاكم من المشتري كلف (وأما رضا المشتري بكون العوض في حقه) أي الشفع إلا مانع كان باع دارا فيها ذهب فيحصل منه قبضة أو عكسه فلا يدين التعاض الحقيقي كعلم من كلامه في الربا (وأما دفع القاضي له بالشفعة) أي يشوبها لا بالملك كما قاله ابن الرضا والقول بغيره ما هو الفهم من كلام الرافعي وغيره وقال صاحب الكفاية الخ اعلم بحكم الملك لأنها ثابتة بالنسب (إذا حضر جلس به وأثبت حقه) فهو طائفة (فصله في الأصغر) لنا كذا اختاروا التامك بحكم الحاكم ولا يقوم مقامه إلا شاهد على الطلب واختيار الشفعة كما فهمه المتن ويبحث ابن الرضا في ذلك عند وجود الحاكم ولا قام كذا في حرب الجبال ونظيره وإنما يقبل غالب المشتري أو امتنع من أخذ الثمن وإذا ذاك الشقص بغير تسليم العوض لم يسلمه حتى يؤدبه فإن لم يؤدبه أهمل ثلاثة أيام فان مضى ولم يحضر فسخ الحاكم ملكه (ولا يتمك تقصامه) وبالشفع تنازعه الشغلان (على المنهج) بنه على الظاهر اتسع الغائب باطل وليس

وسببه أنه يرى يتصور ذلك في الترافع والوكالة وفي الاستدعاء الوارث اهـ ورؤية وأحد معطوفان على كون ش (قوله أو مقصود) يتأمل (قوله ويبحث ابن الرضا الخ) وظاهر كلامهم خلافه واستظهر في شرح البهجة جرى عليه ابن المقر شرح مر (قوله والأهم) أي الأشهادش (قوله وإنما يتعالم الخ) بفرض اعتماد شرح مر (قوله وإذا ذاك الشقص بغير تسليم العوض الخ) عبارة الروض وتوقفه وجوب تسليم الشقص على تسليم الثمن ويحمل ثلاثان غالباه ثم يفسقه القاضي اهـ (قوله تنازعه) أي الشفع من * (فرع) * الشفع وبالعاب أي على المشتري ولا يتصرف قبل القبض ولو سلم الثمن فان قبضه بالان

(٩ - (شرواني وابن قاسم) - سادس) المشتري من الشفع من الرؤية (فرع) في الأنوار شرط دعوى الشفعة تعدد الشفع الشقص وتقدر الثمن وطلبه ولو اعتمد الغرض

لِلثَمَنِ الْمَشْتَرَى وَهُوَ الرِّبَا الْعَبْدُ عَلَى أَيْ الْمَشْتَرَى فَإِنْ قَبِضَهُ بَازْنِ الْمَشْتَرَى وَأَقْلَسَ بِالثَمَنِ رَجَعَ فِيهِ الْمَشْتَرَى
يُكْلَى السَّعْيُ فِي ذَلِكَ كَمَا هُوَ (قَوْلُهُ فِيهِ) أَيْ الِاعْتِمَادُ (قَوْلُهُ غَاغَلَا سَعَاهُ) أَيْ الْغَرَى (قَوْلُهُ كَذَا قَالَهُ)
الشَّارِكُ فِي الْقَوْلِ غَاغَلَا أَيْ نَسَبَهُ إِلَى الْغَرَى أَيْ كَرَدِي (قَوْلُهُ مَعَهَا) أَيْ الْبَعْضُ (التَّنَاضُفُ) أَيْ
بَيْنَ قَوْلِي الْغَرَى (قَوْلُهُ وَلَيْسَ كَذَلِكَ) أَيْ وَتَنَاضُفُ بَيْنَ قَوْلَيْهِ (قَوْلُهُ بَلِ الْأَوَّلُ) أَيْ مَا نَقَلَهُ الْغَرَى
عَنِ الْأَوَّلِ وَاعْتَمَدَ (قَوْلُهُ وَالثَّانِي) أَيْ مَا نَقَلَهُ عَنْ ابْنِ الصَّلَاحِ (قَوْلُهُ لَعَدِيدُهَا) أَيْ لِبَيَانِ قَسْطِهَا
(قَوْلُهُ فِي بَعْضِ الصُّورِ) أَيْ كَمَا فِي قَوْلِ الْمَنْ وَلَوْ كَانَ الْمَشْتَرَى شَرَّ الْخَالِجِ (قَوْلُهُ هَذَا) الْإِشَارَةُ إِلَى
الْمَشْتَرَى (قَوْلُهُ وَهِيَ) أَيْ مَا اشْتَرَاهُ هَذَا (قَوْلُهُ هَكَذَا مِنْ الْخَالِجِ) تَعْدِيدُ لِلشَّقِيقِ (قَوْلُهُ مِنْ كَذَا الْخَالِجِ)
تَقُولُهُ (مَنْ فَلَان) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ اشْتَرَاهُ (قَوْلُهُ قَبِضَ مِنْهُ) أَيْ مَا جَاءَ لِيَسْمَعَ جَوَازَ الْإِخْذِ مِنَ الْبَائِعِ كَمَا تَقْدِمُ
عَنِ الرُّضَا هـ سَمِ أَقُولُ بِذِكْرِ مَنِّي عَلَى مَا اخْتَارَهُ فَمَا تَقْدِمُ مِنْ عَدَمِ جَوَازِ خِلَافِ الرُّضَا وَنَهَايَةِ
(قَوْلُهُ لَمْ تَقْبِضْ مِنْهُ) أَيْ فَمَا اشْتَرَاهُ الْخَالِجُ (قَوْلُهُ فَابْتَنَى) أَيْ الشَّرْعُ (قَوْلُهُ وَغَنَى) عَطَفَ عَلَى خِيَمِهِ أَيْ تَبَيَّنَ (قَوْلُهُ)
بَيْنَهُ بَعْضُ أَهْلِهَا الْمَشْتَرَى عَلَى جِهَةِ الثَّمَنِ أَخْذًا مِمَّا بَيَّنَّ سَمِ خِلَافًا لِمَا هُوَ مِنْهُ (وَتَطَايُرُ الْغَرَى الْخَالِجِ)
عَدَمُ الْغَرَى وَإِنْ اعْتَرَفَ أَيْ الْمَشْتَرَى بِالشَّرْعِ وَالْمَلِكِ الْعَدِيِّ لَكِنْ قَالَ كَانَ الثَّمَنِ يَجْهَلُ لَفَانِ مَدَقَّةِ الشَّقِيقِ
سَقَطَتْ شَقِيقَتُهُ فَإِنْ انْكَرَ الشَّقِيقُ ذَلِكَ وَأَقَامَ الْمَشْتَرَى بَيْنَتَهُ بِأَهْلِ الشَّرْعِ أَوْ جَوْهَرَةٍ يَجْهَلُ لَفَانِ مَدَقَّةِ الشَّقِيقِ
بَجَهْوَةِ الْقِيَمَةِ سَلَطَتْ شَقِيقَتُهُ فِي سَمَاعِ بَيْنَتِ الْمَشْتَرَى فَظَلَّ لَا يَهْتَمُّ بِالْإِخْلَافِ فَيَنْبَغِي أَنْ لَا تَسْمَعَ رِيئَتَهُ
وَيَحْفَظُ أَنَّ الثَّمَنِ يَجْهَلُ لَانْتَهَى هـ سَمِ (قَوْلُهُ بَانَهُ) أَيْ الْمَشْتَرَى (قَوْلُهُ بِنَزْةِ الْبَائِعِ الْخَالِجِ) أَيْ مِنْ جِهَةِ الْبَائِعِ
فَلَوْ بَرَزَ بِالْبَيْنَتِ حَتَّى يَقْبَرَ الْخَارِجَ أَيْ الشَّقِيقُ بَيْنَتَهُ هـ كَرَدِي (قَوْلُهُ هَذَا) أَيْ دَافَعًا لِلْمَشْتَرَى الْبَيْنَتِ فَمَا
إِذَا دَعَى جَهْلُ الثَّمَنِ

• (فَصَلِّ فِي بَيَانِ بَدَلِ الشَّقِيقِ) • (قَوْلُهُ فِي بَيَانِ) إِلَى قَوْلِهِ عِيَاصُ فِي النَّهَايَةِ الْأَوَّلَةِ وَغَيْرِ ذَلِكَ وَتَقُولُهُ حِينَئِذٍ
(قَوْلُهُ الَّذِي يُؤْخَذُ بِهِ) أَيْ الْبَدَلُ الَّذِي يُؤْخَذُ بِالشَّقِيقِ مِنْ بَدَلِ الْخَالِجِ لَعَلَّ يَجْرِي عَلَى غَيْرِ مَا هِيَ وَلَمْ يَزَلْ لَانِ
الْبَيْسَ كَلِمَةً ذَهَبَ الْكُوفِينَ (قَوْلُهُ أَوْ تَعْدُدُ الشَّقِيقَ) يَجْرِي وَعَطَفَ عَلَى بَيَانِ الشَّقِيقِ مُضَافًا إِلَيْهِ هـ
رَشِيدِي وَمُقْتَضَاهُ أَنَّ الْعَطْفَ هُنَا لِأَوَّلِهِ لَكِنَّهُ فِيمَا بَيَّنَّا مِنْ نَسْجِ النَّهَايَةِ وَالْحَقِيقَةِ بِأَوْفَيْتِهِ أَنَّ جِهَةَ تَعْلِيلِهِ
مَعْلُومَةٌ فِي جِهَةِ تَعْدُدِهِ (قَوْلُهُ وَغَيْرِ ذَلِكَ) أَيْ كَلِمَةُ الثَّمَنِ مَسْتَقْبَلَةٌ دَفْعُ الشَّقِيقِ مَسْتَقْبَلَةٌ وَأَصْرَفَ
الْمَشْتَرَى فِي الشَّقِيقِ قَوْلَ الْمَنْ (إِنْ اشْتَرَى) أَيْ شَخْصٌ شَقِيقًا مَعْلُومًا هـ مَقْبُولُ الْمَنْ (بَعْلَى) أَيْ كَبْرٍ
وَتَعْدِيمًا بِهْ وَمَعْنَى أَيْ وَلَوْ مَقْشُورًا حَتَّى يَخْرُجَ عَشْرُ قَوْلِ الْمَنْ (أَخَذَهُ الشَّقِيقُ عَنَّهُ) ظَاهِرُهُ وَلَوْ اخْتَلَفَتْ
قِيَمَتُهُ لَمْ يَبْزُ أَنْ اشْتَرَى خِلَافًا لَكِنَّهُ حَبَّ غَالٍ فَالشَّقِيقُ أَخَذَهُمَا بِمَصْرُفٍ فَقَدْ ذَكَرَ الْحَبَّ وَنَحْوَهُ لِيُجِيبَ جَدَاوْلَهُ
بِأَنَّ ذَلِكَ الْقَدْرَ هُوَ الَّذِي لَمْ يَلْقَ بِقَدْرِهِ وَالتَّطَرُّفُ عَكْسُ التَّطَالُفِ حُلُّ رَجْعٍ لِقِيَمَةِ بِلَادِ الْعَقْدِ كَلَّى الْقَرْضِ
وَالنَّصَبِ سَمِ عَلَى سَمْعٍ أَقُولُ لِأَجْلِ الْقَرْضِ عَكْسُ التَّطَالُفِ سَلَامٌ عَلَى تَقْدِيمِ الشَّقِيقِ الْأَوَّلِ بَلْ يَتَوَقَّضُ كُلُّهُمَا
بِأَنَّ قِيَاسَ النَّصَبِ الْقَرْضُ وَغَيْرُهُمَا أَنَّ الْعَبْرَةَ بِحُلِّ الْعَقْدِ كَانَ لِقِيَمَتِهِ مَوْجِبَةً قَرْضًا مَعْتَمَدَةً حَتَّى ظَهَرَ بِهِ
فِي غَيْرِ مَعْنَاهُ وَيُؤْخَذُ بِمَا سَنَدُ كَرَمٍ عَنْ شَرَحِ الْأَرِشَادِ بِلِ هُوَ صَرِيحٌ فِيهِ هـ عَشْرُ قَوْلِ الْمَنْ (عَلَيْهِ) أَيْ إِنْ
تَبَيَّنَّ نَهَايَةُ وَمَعْنَى أَيْ بَانَ وَجَدَ فِيمَا بَيَّنَّا مِنَ الرَّحْلَيْنِ هـ سَمِ عَلَى نَهْجِ هـ عَشْرُ (قَوْلُهُ لَانَهُ) إِلَى

وَأَقْلَسَ رَجَعَ فِيهِ الْمَشْتَرَى أَيْ يَكْلَى السَّعْيُ وَرُضَا (قَوْلُهُ قَبِضَ مِنْهُ) أَيْ مَا جَاءَ لِيَسْمَعَ جَوَازَ الْإِخْذِ مِنَ الْبَائِعِ
كَاتَقْدِمُ مِنَ الرُّضَا (قَوْلُهُ وَتَطَايُرُ الْغَرَى فِيهِ الْخَالِجِ) عِبَارَةُ الْغَرَى وَإِنْ اعْتَرَفَ أَيْ الْمَشْتَرَى بِالشَّرْعِ وَالْمَلِكِ
لَعَدِيدُهَا لَكِنْ قَالَ كَانَ الثَّمَنِ يَجْهَلُ لَفَانِ مَدَقَّةِ الشَّقِيقِ سَقَطَتْ شَقِيقَتُهُ فَإِنْ انْكَرَ الشَّقِيقُ ذَلِكَ وَأَقَامَ الْمَشْتَرَى
بَيْنَتَهُ بِأَهْلِ الشَّرْعِ أَوْ جَوْهَرَةٍ يَجْهَلُ لَفَانِ مَدَقَّةِ الشَّقِيقِ سَقَطَتْ شَقِيقَتُهُ فِي سَمَاعِ بَيْنَتِ الْمَشْتَرَى
ظَلَّ لَا يَهْتَمُّ بِالْإِخْلَافِ فَيَنْبَغِي أَنْ لَا تَسْمَعَ رِيئَتَهُ وَيَحْفَظُ أَنَّ الثَّمَنِ يَجْهَلُ لَانْتَهَى هـ
• (فَصَلِّ فِي بَيَانِ بَدَلِ الشَّقِيقِ الْخَالِجِ) • (قَوْلُهُ فِي الْمَنْ) إِنْ اشْتَرَى بِعَلَى أَخَذَهُ الشَّقِيقُ عَنَّهُ

فان قدر بالوزن كقسطار
 حنطه تأخذ وزنه فان
 انقطع النسل وقت الانحد
 أخذ بقيته حنطه ولو كان
 دكاير أخذ بدكاير منها
 فان تواضعا بدهاسم
 كان شرهما سقدا تبطل به
 الشفعة كلتي الحواي قال
 الزركشي وهي غريبة اه
 والذي يقصد انه باهنا
 ماس من التفسير فيقال
 صالح بحال من الرد بالعيب
 بجامع انه فوت القصور به
 المشرطة باعدا عقد آخر
 غير الاول فهو كقول
 الشفع للمشتري يعني
 الشفع تقسط به شفته
 ان هـ لان عدوله عن
 أخذه القهرى الى ثالثة
 اختلارى تقصير مقوت
 للقورة أى تقصير كذا
 هنا عدوله عن الانحد
 بالتأثير التى هي الواجب
 قهر على المشتري الى غيرها
 تقصير أى تقصير فوجب
 الفرق بين عمله وجهه (أو)
 ملكه (مقوم بقيته)
 بأخذ لبقته الشفع لان
 ما يذله الشفع في مقابلة
 ما يذله المشتري لاقبالة
 الشفع ولو لم يشفع
 الثمن به نعم اطلع تعين
 الانحد ولو لم يذله
 في الطلب واعتمد الأثرى

قوله ولو كان دكاير في المني (قوله فان قدر بالوزن الخ) عبارة لنهاية والمضى ولو قدر المثل بغير معاودة الشرى
 كقسطار حنطه الخ اه (قوله فان تقطع المثل) أى بان فقد حسا فمادون مرحلتين أو شرعا كان وجود
 يا كثر من عن مثله والمزاد بمره ما رغبه في ذلك الوقت ربماوى اه بجري (قوله بقيته) أى بقيته المثل
 لا الشفع اه سم (قوله حنطه) أى وقت الانحد أو سقطة النهاية لفصل حنطه كانه بنوكب له عرض
 ما تصفوه مر بقيته أى المثل يوم البيع مثلا أخذنا ما يأتى في المقوم اه وفي البصري عن أن يادى
 ما يوافقه (قوله فان تواضعا) أى المشتري والشفيع (عنها) أى عن الثمانية التي اشترى الشفع به (قوله
 مستقدا) بفتح الجيم من استقده اذا أخذته وبكسر هاء من استقدر لازما بمعنى حدث كما يؤخذ من المصباح اه
 عرض (قوله تبطل به الشفعة) يبقى أن هذا بخلاف ما إذا أخذ أى الشفع بالثمانية عوض عنها بالدرهم
 فيبقى أن لا تبطل مدر انتهى سم على ج اه عرض (قوله وهى) أى ما في الحواي والتأنيث باعتبار النسبة
 (قوله لها) أى مسئلة التراضى (قوله ماس من التفسير الخ) أى من أجل الحلات ان له والافلا عرض
 ورشدى (قوله فهو) أى التراضى (قوله فوجب الفرق بين عمله وجهه) أى بالطلاق مع المولد دون الجول
 قول المان (فبقية) أى كالمصطلح قال في شرح الارشاد منه يؤخذ انه باهنا ظاهر ماس فمما لو نظر الشفع
 بالمشتري بلدا آخر وأخذ نفسه وهو أنه باخذ المثل وجبر المشتري على قبضه هناك ان لم يكن لفته مؤنة
 والطريق آمن والأخذ بالقيمة حصول الضرر بقض المثل وأن القيمة تحلت تكون القيمة لا من
 على ج اه عرض (قوله باخذته) أى قوله بنه على الأصح في النهاية (قوله تعين الانحد) لان العدول هنا عما
 كان تعدل من نهاية ومعنى (قوله ولو لم يذله) عبارة لنهاية والمضى لا سيما المقوم له (قوله واعتمد الأثرى
 أو بمقوم بقيته) أى كالمصطلح قال في شرح الارشاد منه يؤخذ انه باهنا ظاهر ماس فمما لو نظر الشفع
 بالمشتري بلدا آخر وأخذ نفسه وهو أنه باخذ المثل وجبر المشتري على قبضه هناك ان لم يكن لفته مؤنة
 والطريق آمن والأخذ بالقيمة حصول الضرر بقض المثل وأن القيمة تحلت تكون القيمة لا من
 لرفعت ذلك السلطان غير ما ذكرتم مرجعها هو ولا غير مشأ وقد علمت ان ما ذكرتموه انفس وليس
 ذلك عذرا في انجاء الانحد والطلب اه (قوله في المان عذله) ظاهره وان اخلفه قبل ما لا يشترى ولو ابتك
 بحسب غاى فلسفيع أخذها بغير بقصد ذلك الحسبان وخص جـ داو بوجه بان ذلك القدر هو الذى لازم
 بالعقد وم انظر في عكس المثال هل يرجع لقيمة العقد كفى القرض والقبض (قوله فان انقطع التزلز
 الاخذ أخذ بقيته مستقدا) المتبادر ان المراد بقيته المثل وواقعة انه في الرضة قال كالمصباح وتقدم في القصب
 فما اذا تلف المثل ان المراد قيمة المثل وانما يخص بوان السبكر جـ الا ولو وافقه أيضا قوله الا في القيمة
 الشفع الخ (قوله كان شرهما سقدا تبطل به الشفعة) يبقى ان هذا بخلاف ما إذا أخذ بالتأثير ثم عوض عنها
 الدرهم فيبقى أن لا تبطل مدر (قوله والذي يقصد انه باهنا ماس من التفسير الخ) كذا شرح مدر وهذا الوجه
 يشكل على ما يأتى في المتن من قوله وان دفع الشفع مستقدا أى وأعوز نحاس كفا في الشرح لم تبطل
 شفته ان جعل وكذا ان لم يفي الاصح الا ان يفرق بان هذا ما كان ظاهرا في عقد أوله شره مستقدا كان
 صار فان الشفعة فقر قنابن أن يعذر فلا تسقط والافتساق مطلقا لكنه قد يشكل بان فوات القصور به بعد
 الشرع في الانحد مسقطا كقتدم في شرح قوله ولا شرط في التملك الخ وفي الحاشية هناك والتشاغل بدفع
 المستحق ونحوه بغيره الان بقرض فما اذا تلفت وقبض السداد على الفور أو يقل ان هذا الانحد لا
 لا أثره وكلمه لم يشرع في الانحد فمما فيه (قوله والذي يقصد الخ) قد تنازع في هذا القول عن الحواي
 المذكور ان قبضه ما يأتى من الفور به معتبرة للطلب لا في التملك ان التراضى المذكور لا يسقط الشفعة
 لانه انما يكون في الانحد والتملك فانه يتفق بغيره التملك وذلك لا يضر به بعد تقدم قوله به
 ويقارن ذلك مسئلة الرد بالبيع لان العقب فيه فورى الفسخ والاستتقال بالصلى مقوت لها ولا يناق ما قلناه
 ما قاله في الصلح من الشفعة بحال انه كالمصلح به عن الرد بالعيب لان الصلح عنها بالصلح مع العلم بفسكه يبقى

وغيره ولو حاد الغنى من الثمن قبل الزوم المحط عن النسخ أو كونه فلا شفعة فلا يسرع ويؤخذ من قوله ويؤخذ المهور والى آخره ان المراد الغنى هنا غيرهما السابق في النصب (٦٨) فحينئذ لا بد عليه خلافا لما في رسالته من عدم المعدل في شخص فانه يأخذ بقية

الهم وهو العدة فيناخذ به بغيرها المخرجة وتعتبر بغيرها المخرجة وتعتبر بغيرها المخرجة (يوم) فيمالة م في غير هذا (يوم) (البيع) أي وقت له وقت أثبت ا وضواستحقاق الشفعة ويصدق المشتري بيمينه في قدره حينئذ كما في البصر لما يأتي انه أعيد باشره (وقيل يوم استقره بانقطاع الخيل) كأن العتبر في الثمن حال الزوم بناء على الأصح من الحق الحط والى ما ذهب من الخيار وما كان سابقا لملادين وغيره وكان الذين يشمل الخصال والموجب بين المبراد الخلال بقوله (أو) اشترى (عجل جمل لاظهر انه غير الخ) ولو اختاره الى الاول الصبر الى الخلول ممن له أن يجل الثمن ويأخذ قال في الطلب الذي يظهر أنه ذلك وجه واحد قال الأخرى وغيره وهو ظاهر اذا لم يكن من نهب يخشى منه على الثمن المجل الضياع له نهاية الغنى ولومات الشفعة فالخير طوره اه (قوله وحل الخ) غاية (قوله لما ياتي) أي في شرحه ويغير فيما فيه شفعة الخ (قوله أي حلول الكحل في الختم) عبارة الغنى أي الخلول والثمن النجم كالو حل فيجمل أو يصبر حتى يجل كالمولى اه الخ اه قول المتن (ويأخذ) أي بعد ذلك اه مغنى (قوله نعم الخ) استدراك على المتن (قوله بئمة الشفع) أي يدفع الشخص وتاجيل الثمن الى محله بما يوافق (قوله والاسقاط الخ) أي وان أي الشفع الا الصبر الى الحل بطلت شفته منها يتوقف (قوله سقط حقه) يعني أن محله حيث علم بذلك والأفلا اه ع وسكتب عليه سم ايضا ما نصه قد يشك بان الفور

فوره به طلبه ولا كذلك ما نحن فيه وقد ردها بانه لا يلزم في فور به الطلب لجواز أن يطلب على الفور ثم يصالحه يمكن ان يقال حينئذ ان المصالح من قبيل الشرع وفي الاخذ مع الشرع وفيه تبعية الفور به فالأمر حار بين فوات فور به الطلب وفور به الاخذ فلتأمل فيمن يتقدم التزاما المذكور بناء على ما تقدم قبيل قوله ويشترط لفظ حث قال والعمدة الذي يدل على كلامه الرافعي ان الكحل يشكل حينئذ على هذا ان قياس ما تقدم انه ان فاتت الفور به سقطت الشفعة على فساد الصلح وجعل والآن تسقط كذلك الان بحجبان السقوط انما يكون بقوات الفور به اذا لم تكن لعذر والجل المذكور وعذر (قوله ولو لو حاد عن المشتري بعض الثمن الخ) عبارة قاله وضماز يد أو جمل من الثمن في مدة الخيار فقد يلحق بالثمن فان حاد الكحل فلا شفعة اه قال في شرحه خرج بقوله في مدة الخيار لما زاد أو جمل بعد هذا يلحق بالثمن فيأخذ اه (قوله ويؤخذ من قوله الخ) قد يقال لاحالة ذلك نعم اقتصر المصنف على الشراء (قوله فيأخذ من قوله لا رد الخ) ماصوره والا وادمع اقتصر المصنف على الشراء (قوله يوم الجنابة) خلافا لبعضهم شرحه وتبرأ قاله وضوا من صالحه عن عدم اخذه بيمينه يوم الجنابة قال في شرحه كذلك في الاصل أيضا وصوابه يوم الصلح اه (قوله ويصدق المشتري الخ) كذلك شرحه (قوله ولا اسقط حقه) قد يشك بان الفور انما

المشتري لا اختلاف في الزوم بالخال بصر بالشفع لان الاجل يقابله قسطا من الثمن نعم وروى المشتري بئمة الشفع انما تعين عليه الاخذ حال الاسقاط حقه

(قوله مكر وهه) الأفي دفع شفعة الجار ووض بمعنى (قوله كذا ألقاه) أي في غير شفعة الجار اه نهاية
 (قوله وقيد) أي ماذ كرم الكراهة اه عش (قوله وقيد بعضهم الخ) أقره النهاية ولسان (قوله)
 قال ما بعد الخ) أي كان اشترى بصير من الدراهم ثم ألتف بعضهم على الإجماع حتى لا يتوصل إلى معرفة قدر
 الثمن اه سم (قوله لافق) وهو ظاهر الملاقاة في الوض وشرحه (قوله فأنه ماذ كرم الخ) يرتد يجب
 بأنهما أرادا بالكر اهتيايم التنزيه أي بالنسبة للجيل قبل البيع والتجريم أي بالنسبة لما بعده وبأنهما
 أرادا بأن ذوات الجيل لا يشترط قصد التحيل المعتبر في الكراهة أو الحرمة فلا ينافي تصرف بعضهم بالحرمة
 بعد البيع مر والوجه أن يجعل البيع بمجهول بقصد اسقاط الشفعين الجيل قبل البيع لأنه يتوصل به
 إلى اسقاطها بخلافه أو اتلافه له سم (قوله أما الثاني) إلى قول المتن والشفعين في النهاية وكذا في المعنى
 الاقوية بما بين إلى المتن وقوله واعتده السبكر وقوله وخرج النقد شعلا مكر وجهه مستحق وقوله فان قلت إلى
 المتن وقوله أو نحو حساس وقوله فالتنو إلى الثاني رده (قوله لم لا يلزم البائع احضاره) أي فتعذر الاخذ
 بالشفعة ومرة بقدر أن يذكر قدر يعلم أن الثمن لا يزيد على ما سعى من سم اه عش (قوله ولا الشفعين به)
 أي بالقدرة وقال النهاية والمعنى شفعته اه (قوله وفارن مكر) أي من أنه ليس المشتري منع الشفعين من رغبة
 الشفعين اه سم (قوله بأنه) أي الشفعين (قوله حلف) أي المشتري فان نكل حلف الشفعين وان نكل حلف
 به كذا في (قوله كذا) أي يقول المصنف ولو اختلف المشتري والشفيع في قدر الثمن الخ (قوله بنا) بانه
 لم يكن معلوم القدر الخ فلا تألم الشفعين بینه بقدر الثمن قالوا بمجهولها واستحقاق الاخذ مر اه سم
 وتستفاد هذه أيضا بما بين في شرحها وتختلف للمشتري والشفيع الخ (قوله وحسبنا سقط الشفعة) ظاهره
 أنهم الاهود وان تبين الحال ووجهه أن مقصر بالتلف فلا يمكن ذلك التلف في تبين الحال سم
 على عر وقد يقال قوله ووجه الخ غاية ثم إذا كان يجب تأخير الأمر رغبة تضعيف الشارع مر مائة له
 عن القاضي أنه إذا لم يحلف هذا كالأول حلف الشفعين اه عش (قوله وحري عليه الخ) عبارة الغني وهو
 كذلك كسر حبه في نكته التنبؤ قبل ان الشفعة وقوله الخ اه (قوله ونص عليه) عطف تفسير لقوله
 أي من جهة التعريض (قوله وهذا من الجيل المسقط الشفعة) يمكن دفع هذه الحيلة بان يطلب
 الشفعين الاخذ بقدر يعلم ان الثمن لا يزيد على قدره في المشتري وقمقي المتقوم قالوا به أنه ذلك وأن يحلف
 المشتري ان لم يعرف به لا يزيد على ذلك فان نكل حلفوا واستحق الاخذ به (قوله وقيد بعضهم الخ) اعتمد
 مر (قوله قال أما بعد) أي كان اشترى بصير من الدراهم ثم ألتف بعضهم على الإجماع حتى لا يتوصل إلى
 معرفة قدر الثمن (قوله فأنه ماذ كرم الخ) كرام من جملته الجليل كثيرا هو بعد البيع أقول عبارة والروض فصل الحيلة
 في دفع الشفعة مكر وهه في شفعة الجار وهي أي الحيلة في دفعها مثل ان يبيع الشخص بكذا ثم يأخذ به
 عرضا يساوي ما واشتاع به إلى أن قال أو بمجهول أي بأن يبيع بمجهول لمشاهدة أو يقبض ويخطئه
 غيره بلا وزن أي في الموزن قال في شرحه أو ينقعه أو يبيع منه ما أشبه اه قوله أو يبيع بمجهول إلى
 آخر ما ذكره عن المتن والشر من جملته الجيل بعد البيع فهو مما اعتاد الشارع بقوله فأنه ماذ كرم الخ وقد
 يجب بأنهما أرادا بالكر اهتيايم التنزيه أي بالنسبة لما بعده وبأن المراد بقوله وهي مثل أن يبيع الخ
 لا يذو أو الجيل لا يشترط قصد التحيل المعتبر في الحرمة أو الكراهة فلا ينافي تصرف بعضهم بالحرمة بعد
 البيع مر والوجه أن يجعل البيع بمجهول بقصد اسقاط الشفعين الجيل قبل البيع لأنه يتوصل به إلى
 اسقاطها بخلافه أو اتلافه بعد ذلك ولا يضر في الحكم بکراهة الشراء به لول وأنه خيلة أن الاسقاط لا يلزم
 الا التالف أو ألتف بعد الشراء (قوله وفارن مكر) أي أنه ليس المشتري منع الشفعين من الرغبة (قوله)
 في المتن وقال المشتري لم يكن معلوم القدر الخ فلا تألم الشفعين بینه بقدر الثمن والوجه قبولها واستحقاق
 الاخذ مر (قوله وحسبنا سقط الشفعة) ظاهره أنها الاهود وان تبين الحال لا تطاع الخصومة بالحلف

وهذا من الجيل المسقط
 للشفعة وهي مكر وهه كذا
 ألقاه كسرهما وقيد
 بعضهم بما قبل البيع قال
 أما بعد فهو حرام وليس
 فظهر بل كلامهما صريح
 في أنه لا فرق فأنه ماذ كرم
 من جملته الجيل كثيرا
 هو بعد البيع أما الثاني
 فيقال مثلا ويؤخذ بقدره
 ثم لا يلزم البائع احضاره
 ولا الانتباه وفارن مكر
 فيما لم يره بأنه لاحق له على
 البائع بخلاف المشتري فان
 عين الشفعين قدرا بان
 قال اشترى بكذا (وقال
 المشتري) بما تبين حلف كما
 باقي بانه على المدعى والزم
 الشفعين الاخذ به وان قال
 لم يكن معلوم القدر حلف
 على نفي الصلح بما حلفه
 الشفعين لان الأصل عدم
 علمه وحسبنا سقط
 الشفعة كقتضاه المتن
 وجري عليه في نكته

جري عليه الخ (قوله وقال القاضي الخ) عبارة النهاية وان نقل القاضي عن النص أنها توافق الخ (قوله
وليس) أي المشتري * (فرع) * لو ذكر الشفيع قد لا يزيد عليه الثمن كان لقوا كقاس المراهم هو دون
فلا يرجع اه سم عبارة النهاية والغنى ولو قلت بينة ان الثمن كان لقوا كقاس المراهم هو دون
المائة بقنا فقال الشفيع أن أخذ الف مائة كان له الاخذ كل في فتاوى الغزالي لكن لا يحل للمشتري
قبض تمام المائة اه قال عش قوله لا يحل الخ أي لأنه لا يجوز الزيادة على مثل الثمن أو قيمته ولو
بالمقاضي على أنه هنالك تراضى لان الشفيع انما دفع تمام المائة ليتمكن من الاخذ اه (قوله بعد الشراء)
أي وقيل الخلف اه عش (قوله أنه أن الخ) عبارة النهاية والغنى والشفيع بعد حلف المشتري أن يذني
قد لا يضمن ويحلفه ناذرنا والشا وهكذا الخ ولا يكون قوله أي المشتري نستغفر الثمن عذرا بل يطلب منه
جواب كاف اه (قوله وهكذا حتى ينكح الخ) أي ولو في أيام مختلفة وان أدى ذلك لاضرار المشتري بأحضاره
محسب الحكم تلك المرات لان الظاهر من حاله حيث اشترى بجهول أنه قد منع الشفيع من الشفعة فعرف
بذلك اه عش (قوله أنه) أي ما وقف عنه اه عش قولنا لم (معناه) أي في العقد وفي مجلسه كما
يؤخذ من عش اه يجبري (قوله بطلان بيعه فقط) أي بطل البيع والشفعة فيما يقابل البعض من
الشفيع دون الباقي فترفع بالشفعة اه معنى (قوله وخروج النقد تماما) ظاهره وان كان موقولا وقد
يشكل البطلان حيث ينفذ المعين الآن يقال المالم يقصد الا لافضة كان بمنزلة غير المتول سم على جري ينفذ
أخذ من مسئلة شرا من جاحبة طنها جوهرة قصور المسئلة بما قاله اشترى به هذه النفس متلافيان الثمن
تحماسا وقد قبل الماكر كراهة قول سم قوله تكبر وجهه مستحقا ينفذ ان يستثنى المعين المتول الذي لم يوصف
بأنه دراهم أو دينار كيعتدل بهما في ذنب محبة البيع به أخذ من شرا من جاحبة طنها جوهرة فانه يصح وحيد
ثبت الشفعة فليراجع انتهى اه عش (قوله فان خرج ردنيا) أي وان وقع الشراء بعينه بل هو ظاهر
في ذلك لكن لا وجه يستدل قوله والاستبدال سم وعش ورشد في وقد منع الظهور بل التمول للمعين
قول الشارح الاتي لأن الفرق ثمرأ سما بين سم (قوله تحسب البائع بين الرضا والابتدال الخ)
هو مشكل ان كانت الموردة ان الثمن معين كالموصى به السابق فان القياس فيه انما هو التغيير بين الفسخ
والامتناع لا الدعين وطلب به عش ورشد يزداد سم لكن قوله الاتي لان يفرق بان الردى
والمعيب فيه ما وقع به العقد الماكرة مصر في التصور ربما اذا كان الثمن في القيمة ويستند في ذلك هذا
الكلام في هذا الشق ما يقتضي اه أقول ولما أتوا لغنى والمذهب هذا الكلام بقوله وذكرا في شرح والا
أبدلوا بقا (قوله الجيد) عبارة المغني ما اقتضاه العقد اه (قوله ورد) أي قول البغوي وكذا نص به
الخ (قوله عن الخ) نعت بعد (قوله وقد غلطه) أي البغوي (فه) أي في قوله في عيدين الخ (قوله قالوا ما
الخ) أي قال الامام (قوله أوفى) بوجه الاول به أن العيب في المتقوم يمكن زواله بخلاف الرادة في المثل
شخصا الخفي اه يجبري (قوله والصواب الخ) أي قال البلقيني معنى عش (قوله في كذا السلتين) أي
مسئلة الردى ومسئلة لهيب (قوله اعتبار ما ظهر) أي بعد العقد وهو مثل الردى وفيما تابع اه عش

شمن مجهول لأنه قد بعلة
بعد الشراء فان نكل خلف
الشفيع على ما نصه وأخذ
به (وان أدى له) بقدر
وطالبه دينه (ولم يضمن
قدرا) في دعواه (لم يجمع
دعواه في الاصح) لان ما نصه
لمزمة وله أن يذني قدرا
ويحلفه ثم آخر ويحلفه
وهكذا حتى يرضى أو ينكح
فمن استدبل بنكوة على أنه
الثمن ويحلف عليه وأخذ
به لما يأتي به يجوز الخلف
بالظن الموقر (واذا ظهر)
بعد الاستبدال للشفعة (الثمن)
المبذول في الشخص النقد
أو غيره (مستحقا) بينة أو
قصاص من البائع والمشتري
والشفيع (فان كان معينا)
بان وقع الشراء بعينه (بطل
البيع) لأنه يفسد ثمن
(والشفعة) لقرتها على
البيع وخروج بعضه بطلا
فيه فقط وخروج النقد
تحماسا تكبر وجهه مستحقا
فان خرج ردنيا بتغير البائع
بين الرضا والابتدال فان
رضى به لم يلزم المشتري
الرضا بمثله بل يضمن
الشفيع الجديده الغوى
ونظر فيه المصنف وزده
البينة لأنه جار على قوله
في عيدين للشفيع ظهر
معناه ورضى به البائع ان
على الشفيع قبضه عليها
لأنه التي اقتضاه العقد
وقد غلطه فيه الامام قد
وانما عساه قبضه سنا

فان قاله بطلان الخ أولى قال والصواب في كذا السلتين ذكر وجهين للاصح منهما اعتبار ما ظهر

عبارة المشتري اعتبار ما ظهر أي لا مرض به البائع وهو الظاهر وبه حزم الخ اه (قوله وبه حزم ابن المقرئ في العيب) قال فروض البائع باخذ العبد لم الشفع قيمته معيبا فان سلم قيمته سلمها استرد قسطا السلامة اه وحزم ابن المقرئ في الردي مختلف ما حزم به في العيب حيث قال لا يلزم المشتري قبول الردي من الشفع ولو قيل أي قبله البائع منه انتهى اه وهو واقف أي بان المقرئ النهاية صوابه والوجه الفرق بين العيب والردي ما ذكر من العيب اذ لا يلزم من عيبه رده اه قال ع في الردي قوله مر والوجه الفرق الخ أي فلا يجعل المشتري قبول الردي وبه يجب قبول قيمة العيب واعتدال الفرق المذكور فينازي ادى اه وقال سم والوجه ان هذه التفرقة انما اتبعها كل الشراء في صورة العبد بالعين في صورة الردي في القيمة قالوا حه استواء الحكم فبما حتى يعتبر ما ظهر في صورة العين دون القيمة اه (قوله موجوده فيهما) أي في الخط وقبول الردي أو العيب (قوله بخلاف الثمن) أي اذا حط بعضه (قوله ففسر ما وقع في الخ) بخلاف الردي أو العيب فلا يفسر فلا يعطى له الجسد وما عا قبل الا زوم ما بعده لا ما قبل الا زوم ثبت الفرق المذكور وباعده بالرد وهذا الفرق موافق لما مر من البغوي اه ورشد (قوله بان كل في القيمة) أي ودفع ع ما قبله من المدفع مستحقا به وبغني قال ع في قوله ودفع الخ أي بعده مقارنتا للثمن أخذ من قولهم الواقع في المجلس كالأقم في مجلس العدة اه قول المتن (أبدل وبقي) والبائع استرداد الشقص ان لم يكن تبرع تسليمه بحسب ما في ان يقض الثمن نهاية وبغني قال ع في قوله ان لم يكن تبرع الخ كان دفعه قبل قبض الثمن بلا اجبار ولو اختلفا فبغني تصديقه في عدم التبرع اه قول المتن (ان جهل) أي كونه مستحقا بان اشتبه عليه عاه اه مغني قول المتن (وكذا ان علم الخ) فديش كل على ما تقدم من أنه اذا شرع في سبب الاختذوب الغور في التملك وجعل الاشكال ان دفع المستحق مع العلم عاهه تقصير ينافي الغور به فليصل هذا على ما اذا لم تقف الغور به بان تدارك فوراً ثم على ج اه ع (قوله وكذا الخ) عبارة المغني ذهب المتن ان كل الثمن معينا كتملك الشقص بهذه الدراهم كان كل الثمن في القيمة تبطل جزاؤه عليه ما دله وان دفع رد ثلما تبطل غفتمته علم او جهل اه (قوله واذا بقي حقه) أي الشفع فيما اذا دفع مستحقا بصورته (قوله واستظهر) أي الثاني (قوله تعين

هذا الشق الاول) أي كون الثمن معينا قبل الكلام على الشق الآخر أي كونه في القيمة يعقرون هذا مصورا بما اذا كان الثمن معينا أو أعم وواقعة تعيين العيب بقره ولو بان الثمن رد ثلما حين أول ان لا يباع طاب يده والرضا به فانه يرضى به فلهذا يرضى لأعليه قبوله اه وما ذكر من ان له طلب بدل العين في العقد لا يفي اشكاله وان القياس فيما تناهوا التغيير بين الغمض والإضمار لا رد وأخذ به كالمع الميعن فليست لكون قوله الخ أي الان يفرق بان الردي والعيب غير ما وقع به العقد بالقيمة صريح في التصو برجماء كل الثمن في القيمة وحسنه في ذكر هذا الكلام في هذا الشق لا يفتي (قوله وبه حزم ابن المقرئ في العيب) قال فروض البائع باخذ العبد لم الشفع قيمته معيبا فان سلم قيمته سلمها استرد قسطا السلامة اه وحزم ابن المقرئ في الردي مختلف ما حزم به في العيب حيث قال لا يلزم المشتري قبول الردي من الشفع ولو قيل أي قبله البائع منه اه والفرق بين العيب والردي ما ظهر فان الرادة تنقص القيمة دائما أو غالبا بخلاف العيب بكل الخصاص والحوال وقد يكون مع العيب صفات صائرة مر والوجه ان هذه التفرقة انما اتبعها كل الشراء في صورة العبد والعين وفي صورة الردي في القيمة قالوا حه استواء الحكم فبما حتى يعتبر ما ظهر في صورة العين دون القيمة (قوله في المتن وكذا ان علم في الاصح) فديش كل على ما تقدم قبيل قول المصنف وبشرط طغنا من أنه اذا شرع في سبب الاختذوب الغور في التملك وجعل الاشكال ان دفع المستحق مع العلم عاهه تقصير ينافي الغور به فليصل هذا على ما اذا لم تقف الغور به بان تدارك فوراً ثم على ج اه ع (قوله وكذا الخ) عبارة المغني ذهب المتن ان كل الثمن معينا كتملك الشقص بهذه الدراهم كان كل الثمن في القيمة تبطل جزاؤه عليه ما دله وان دفع رد ثلما تبطل غفتمته علم او جهل اه (قوله واذا بقي حقه) أي الشفع فيما اذا دفع مستحقا بصورته (قوله واستظهر) أي الثاني (قوله تعين

وبه حزم ابن المقرئ في العيب) قال فروض البائع باخذ العبد لم الشفع قيمته معيبا فان سلم قيمته سلمها استرد قسطا السلامة اه وحزم ابن المقرئ في الردي مختلف ما حزم به في العيب حيث قال لا يلزم المشتري قبول الردي من الشفع ولو قيل أي قبله البائع منه انتهى اه وهو واقف أي بان المقرئ النهاية صوابه والوجه الفرق بين العيب والردي ما ذكر من العيب اذ لا يلزم من عيبه رده اه قال ع في الردي قوله مر والوجه الفرق الخ أي فلا يجعل المشتري قبول الردي وبه يجب قبول قيمة العيب واعتدال الفرق المذكور فينازي ادى اه وقال سم والوجه ان هذه التفرقة انما اتبعها كل الشراء في صورة العبد بالعين في صورة الردي في القيمة قالوا حه استواء الحكم فبما حتى يعتبر ما ظهر في صورة العين دون القيمة اه (قوله موجوده فيهما) أي في الخط وقبول الردي أو العيب (قوله بخلاف الثمن) أي اذا حط بعضه (قوله ففسر ما وقع في الخ) بخلاف الردي أو العيب فلا يفسر فلا يعطى له الجسد وما عا قبل الا زوم ما بعده لا ما قبل الا زوم ثبت الفرق المذكور وباعده بالرد وهذا الفرق موافق لما مر من البغوي اه ورشد (قوله بان كل في القيمة) أي ودفع ع ما قبله من المدفع مستحقا به وبغني قال ع في قوله ودفع الخ أي بعده مقارنتا للثمن أخذ من قولهم الواقع في المجلس كالأقم في مجلس العدة اه قول المتن (أبدل وبقي) والبائع استرداد الشقص ان لم يكن تبرع تسليمه بحسب ما في ان يقض الثمن نهاية وبغني قال ع في قوله ان لم يكن تبرع الخ كان دفعه قبل قبض الثمن بلا اجبار ولو اختلفا فبغني تصديقه في عدم التبرع اه قول المتن (ان جهل) أي كونه مستحقا بان اشتبه عليه عاه اه مغني قول المتن (وكذا ان علم الخ) فديش كل على ما تقدم من أنه اذا شرع في سبب الاختذوب الغور في التملك وجعل الاشكال ان دفع المستحق مع العلم عاهه تقصير ينافي الغور به فليصل هذا على ما اذا لم تقف الغور به بان تدارك فوراً ثم على ج اه ع (قوله وكذا الخ) عبارة المغني ذهب المتن ان كل الثمن معينا كتملك الشقص بهذه الدراهم كان كل الثمن في القيمة تبطل جزاؤه عليه ما دله وان دفع رد ثلما تبطل غفتمته علم او جهل اه (قوله واذا بقي حقه) أي الشفع فيما اذا دفع مستحقا بصورته (قوله واستظهر) أي الثاني (قوله تعين

(الاول) وعلمه باليمن التور اه رشدي قول المتن (صحيح) يؤخذ منه أن قبض الشقص لا يتوقف على
 اذن من الشريطين الا ان يصح بيع قبل علم الشقص ورضاه بالشقص وتقدم أن الحكم كذلك في العار دون
 المتقول كالخوارج فلا يلزم قبض من اذن الشريطين أو الفرق بين المتقول والعقوان السعد العار
 حكمية بخلاف المتقول اه عش (قوله وان لم يلزم) أو ملكه لا مكان أخذ الشقص منه اه عش
 (قوله) فكان كصرف الولد الخ أي حيث قلنا بنفوه لكن تصرف الولد غير جوع الأب بخلاف تصرف
 المشتري لما يأتي من أن الشقص يقسم الانخذ اه عش (قوله ابتداء) معمول بالنقص ومنسبوا وصي
 بالشقص ويدان وقبل الموصى فله نقض ذلك وأخذ الشقص ودفع الثمن أو قيمته للوارث كغير ظاهر
 اه سم على ج اه عش وعبارة المعنى مما لا يستحقه الشقص وحدا ابتداء اه ومقتضاه ان ابتداء هذا
 معمول للاشغف الخ وهو الظاهر (قوله واليمين) الى قوله وفيه نظر في المعنى الا قوله قال الى المتن وقوله وأوهنا
 الى التالى وقوله وردت في النهاية (قوله وإذا مضى الخ) أي الشقص بان طلب الانخذ بالشقة الا ان
 وأثر الخال الى نفعه لا الاثر ثم أخذ الاجرة للمشتري لحصولها في ملكه وعبارة العباب أو أي وتصرف
 المشتري بما لا يزل ملكه كرهن ولو كان أثر الانخذ والهمما بطل حقون شفع بطل الرهن لا الاجرة فان
 فمضاه ذلك وان تر رها لاجرة للمشتري انتهى وقوله بطل حقيقة يسلك على ما يأتي أن الذي على التور
 هو الطلب لا التملك الا أن يصور هذا بما اذا شرف على الانخذ أو ما تقدم قبل الفصل وكذا يقال في قول
 الشارح السابق ثم روى المشتري بصفة الشقص تعين عليه الانخذ والا سقط حقه سم على ج اه عش
 أقول الاول في دفع الاشكال حل الانخذ في قول العباب فان أثر الانخذ الخ حل الطلب كغير الظاهر لا على
 التملك (قوله والمراد بالنقص الانخذ) بان قولنا أخذت بالشقة اه عش (فرع) لو بني المشتري أو غرس
 أو زرع على الشقص ولم يعلم الشقص بذلك ثم علم ذلك بعد انما العدوان للمشتري ثم ان بني أو غرس في نصيبه
 بعد القسمة ثم أخذ بالشقة ثم قطع عنها فان قيل القسمة تضمنت عابا لارض الشقص بطل للمشتري أجب
 بان ذلك بنص وصورته بان يظهر المشتري بانه قد بين أنه اشتراه وأنه استقره ثم كثير ظهر
 أنه باق أو بطلن الشقص عند القسمة أن المشتري وكل البائع فهو لبيته المشتري وغراسه حتى حكم بانه
 المستبرر وغراسه أي من التغيير بين التملك والتمتع الفلزم مع أرض النقص والتشيع لاجرة الا أن المشتري
 لا يكاف تسوية لارض اذا اختار التملك لانه كان تصرفا في ملكه كان حدث في الأرض فنقص في أخذ الشقص
 على صفة أو بترك أو يقر وجه الى أو ان انما دبل اجرة والشقص نائب الانخذ بالشقة الى أو ان الحصاد
 لانه لا يتفقد به قوله في حوز التناخي الى أو ان جذا الثمرة فيما اذا كلن في الشقص خبر عليه ثمرة لا تستحق
 بالشقة وجوان وجههما والفرق أن التناخي لا تمنع الانتفاع بالثمن ففضل لا زرع وولادى المشتري
 احداث بانه وادى الشقص اه قد صدق المشتري معنى ونهاية وصك في الروض مع شرحه الا قوله
 أو وجهها الخ قال عش قوله من اعدوان المشتري الى ان كل زرع مشترك بين الشريطين القديم
 وقد فعل بلا دانه وقوله لا تستحق أي بان حدث بعد العدوان بارتخيل الانخذ كما تقدم وقوله لا يجوز
 التناخي (قوله صدق المشتري) أي بانه نفعه أو يبيع الشقص ثلاثا ويحله كغير ظاهر ما قبل القر ينقل
 خلافة اه قول المتن (في قدر الثمن) أي أو في قيمته ان تلفه غنى (قوله أو اقامتين الخ) ولو أقام أحدهما
 بينت في جهاد اختلاف البائع والمشتري في قدر الثمن لزم الشقص ما ادعاه المشتري وان ثبت ما ادعاه

الشقص ودفع الثمن أو قيمته للوارث كغير ظاهر (قوله ابتداء) معمول بالنقص ش (قوله قال المارودي
 الخ) عبارة العباب أو أي وتصرف المشتري بما لا يزل ملكه كرهن والجرة فان أثر الانخذ والهمما بطل
 حقون شفع بطل الرهن لا الاجرة فان مضاه ذلك وان تر رها لاجرة للمشتري اه وقوله بطل حقه
 قد يسلك على ما يأتي ان الذي على التور هو الطلب لا التملك الا ان يصور هذا بما اذا شرف على الانخذ أو ما
 تقدم قبل الفصل وكذا يقال في قول الشارح السابق ثم روى المشتري بصفة الشقص تعين عليه الانخذ لا

البائع لا يعترف المشتري بأن البيع حرمي بذلك والبائع علم بالزاد أو يقلل شهادة الشفع البائع لعدم التهمة دون اشتري لأنه منهم في تقليل الثمن ولو قنع البيع بالتحالف أو نعوذ بعد الاخذ بالشفعة أو الاخذ بالشفعة وسلم المشتري قيمة الشقص البائع ولو تحالف قبل الاخذ أو تحلف عليه البائع لان البائع اعترف بالشفعة في الشفع الاخذ ذلك الثمن فبأخذته من موعدة البيع على البائع ثلثي الثمن معني وروى عن شرحه (قوله) وبحت الزكشي الخ اعتمد المعنى وقال الرشدي استوجب الشهاب بن قاسم ما قاله الزكشي وقرده حواشي الشفعة تقرر واحسن اقل راجع اه وقال السدعي روفه وفيه نظر ما أخذ ما راجع لا يخفى ما فيه فان تصور ذلك في حاجة تشبه بالجوهرة لا بد من اختلاف شراء شقص من عقار يساوي درهما بالنحو أو بالتحشى سم قال الوجه أنه لا عدول عن بحث الزكشي اذ قد يستعمل في العادة ما دل على المشتري كقولهم أنه في غايه الرشد والاعتدال انتفى احتمال غرض حاله في ذلك الشقص وأطردت العادة بان أحد لا يرغب في مثله باز بمن عشر دراهم لحسته وشبهه وادعى المشتري مع ذلك أنه اشتراه بالف دينار فإنه لا شبهة في استعماله ذلك عادة وتكذيب الحس له ولا ردمسته لان جلبة لان الفين فيها انشأ من جهة اشتباهاها بالجوهرة التي يرغبها وهذا المعنى لا يتأتى فيلخص فيسأل الحال ما ذكر انتهى اه وقال عيش بعد كرميلو سم والفرقة وجهاً للنظر معتمد أي فيصدق اه أي المشتري وفيه وثقة (قوله) ما دل على (قوله) أي انظر (ماهر) أي خيل باب البيع قبل القبض (قوله) وبحت الزكشي الخ فيه نظر اذ قد تقطع القرائن بالتكذيب سم على ج عش (قوله) في زعم الشفع) متعلق بالمشتري اه عش قول المتن (الشراء) بان قال لم أتمه رسوا قال معروته وأبنته أم لا اه معني (قوله) الشراء بذلك (القديم) وهو البائع (قوله) في يده أي البائع (قوله) قال أي المشتري (قوله) فلا يصدق البائع عليه) أي حيث لا يثبت اه عش (قوله) على كسبها) الاولى الاطهار قول المتن (و يسلم الثمن للبائع) فلو امتنع من قبضه من الشفع كان له مطالبة المشتري في أحد وجهين بوجه شحنا وهو الظاهر لان ما له قد يكون أو بعد من الشبهة فان حلف المشتري فلا شيء عليه فان نكل حلف البائع وأخذ الثمن منه وكانت عهده عليه معني ونهاية قال عيش قوله مر كان له مطالبة المشتري به أي يبق الثمن في يد الشفع حتى يطالبه البائع أو المشتري (قوله) لانه أي الشفع وكذا ضمير كان وقوله منه أي البائع وقوله المشتري بكسر الراء (قوله) ان كان معني) بان نكل بعينه فقال غلكت هذه العشرة مثلاً ثم أراد دفعها اليه فزعم أنه قبض الثمن من المشتري فترك العشرة في يده حتى لو عاد البائع وكذب نفسه وادعى عدم القبض من المشتري استحق هذه العشرة بعينها بغير اقرار جديد أي من البائع وفارق ما مر في الاقرار بان ما هنالك عارضة فتقوى بانها بطلت هناك اه سم (قوله) فلا اعتراض الخ) أثر المعنى عبارته في بيع الشفع كان الاولى

والا سقط حقه (قوله) وبحت الزكشي الخ) الوجه لا عدول عن بحث الزكشي اذ قد يستعمل في العادة ما دل على المشتري كقولهم أنه في غايه الرشد والاعتدال انتفى احتمال غرض حاله في ذلك الشقص باز بمن عشر دراهم لحسته وشبهه وادعى المشتري مع ذلك أنه اشتراه بالف دينار فإنه لا شبهة في استعماله ذلك عادة وتكذيب الحس له ولا ردمسته لان جلبة لان الفين فيها انشأ من جهة اشتباهاها بالجوهرة التي يرغبها وهذا المعنى لا يتأتى فيلخص فيسأل الحال ما ذكر انتهى اه (قوله) وبحت الزكشي الخ) فيه نظر اذ قد تقطع القرائن بالتكذيب سم على ج عش (قوله) في زعم الشفع) متعلق بقول المتن (المشتري) (قوله) في المتن و يسلم الثمن إلى البائع الخ) قال في قال مر فلو امتنع من قبضه من الشفع فهل له مطالبة المشتري وجهان قال في شرحه أو وجهه ما لم لا نه قد يكون ما له أو بعد من الشقص أو جرحه على بالبرك أسهل ثم ان حلف المشتري فلا شيء عليه فان نكل حلف البائع وأخذ الثمن منه وكان عهده عليه اه (قوله) ان كان معني) بان نكل بعينه فقال غلكت هذه العشرة مثلاً ثم أراد دفعها اليه فزعم أنه قبض الثمن من المشتري فترك العشرة في يده حتى لو عاد البائع وكذب نفسه وادعى عدم القبض من المشتري استحق هذه العشرة بعينها لان

لا ينافي في شرائه بوجه ما قال وهي تساوي درهم ما به يعلم ان الحس لا يكذب ذلك لان الفين بذلك يقع (وكذا لو أنكر المشتري) في زعم الشفع (الشراء) وان كان الشقص في يده (أو) أنكر (كون الطالب شريكاً) في صدق بينه لان الأصل عدمه ما يختلف في الاولى انما هو اشتراء في الثانية على نفي العلم بشركته فان نكل حلف الطالب بناؤ أخذ (فان اعترف الشريك) القديم (باب بيع الاصح) ثبوت الشفعة ٤١ اقراره وان حضر المشتري وكذبه سواء اعترف البائع بقبض الثمن أم لا اذ ان عرض ان الشقص بيد أو يد المشتري وقال انه ود بعينه أو عارية مثلاً ما كان في يد المشتري فادعى لكسوا أنكر الشراء فلا يصدق البائع عليه لان اقراره في يد البائع لا يسري على ذمها (و يسلم الثمن إلى البائع ان لم يعترف بقبضه) لانه تلقى المالك عنده فكانه المشتري منه (وان اعترف) البائع بقبضه (فهل تركه في يد الشفع) ان كان معنياً وفتسنان كان غير معني فلا اعتراض عليه بانه كان ينيق التيسير بذمة الشفع غير صحيح (أم) قبل مسوايه أو كان أم تكون بعد العلم فزاد بعد له وهذا أثبت

لا يكتفي بكتابتها تحريمه بل هو باق على التعبير بالصواب غير صحيح (بأخذ القاضى) يحفظه (فانه مال منافع

(فمختلف سبق في أوائل)

(الأقرار لنفسه) والاصح

منه لا يرد ذكره مقابل

دون النصيب عكس ما ذكر

ثم انصتق من كل بظهير

واغترق للشئع التصرف

في الشئع مع بقا الثمن

فخذه لغيره بعدم مستحق

معين له وبه يفرق بين هذا

وآخرهما بمسئله موقف

تصرفه على اداء الثمن ثم

رايت شارحا فسر في بان

المشتري هناك مستوف

بالشره وهما اختلاف وهو

يؤد المانصرفه (ولو

استحق الشئع جمع) كذا

مشتركة بين جمع نحو شراء

أو ارباع أحدهم نصيبه

واختلف قدر أملا كمهم

(أخذوا) هل في قدر

الخصه لا ينفق مع حق

بالمالك تقسما على قدره

كلاجه وكسب القرض وفي

قول علي الرضى أن ما سبب

الشئعة أصل الشركة وهم

مستوفون فلهذا قيل بان

الواحد بانها يجمع وان

قل نصيبه وأطلق جمع في

الانصراف ورد الاول مع ان

طلبه لا أكثر من وودته

عليهم في شرح الارشاد الكبير

في الصوم وغترق في الصفة

وهنا (ولو باع أحدهم) يكون

نصف حصته أو بعضها مثلا

(لرجل ثم اقبل آخر) قبل

أخذ الشره بالتدريج

ما بيع أولا (فالشئع في

النصف الا لا للشره بل

في خذه فانه لا تبين الا القبض وهو لم يقبض وتسمي المصنف في استعماله أم بعده والافاضل أن أم يكون
بعد الهزلة أو بعده ولو ادعى المشتري شراء الشئع وهو في يده والبايع غائب فلا شئع أخذته على الاصح
يكن الروضة وأصلها يكتب القاضي في السجل أنه أخذها بالتصادق لكون الغائب على وجه ولو قال المشتري
أشترته فلان يرى فنظر ان كان المقر به حاضر أو واقفي ذلك انتقلت المصنوعة وان أنكر أخذ الشئع
الشئع بلا من وكذا ان كان غائبا وبجوابه لا يردى المسد بلب الشئعة وان كان غائبا عن مكانه
ولا به فكذلك والانتقلت المصنوعة له معنى وقوله ولو ادعى المشتري الخ كذا في الر وضع مع شرحه
قول المتن (سبق الخ) وسبق أيضا في الأقرار أنه لو ادعى في نظيره وصديق المقر لم يستحق المقر به الاقرار أو جديلا
بأن ذلك يحتاج إلى اذعان البايع وطلبه وادعى عدم قبضه من المشتري استحققه مطلقا المقر في أنه هنا في معاوضة
بخله هناك شرح هر أه سم (قوله أو أوائل الأقرار الخ) في قول المتن هناك اذا كذب المقر به المقر ترك
المالك في يده في الاصح فصرح هناك بالاصح وصرح هناك كذا في المقابل له أيضا في المصنف أصل الخلاف لان
الوجه كما سبق في الأقرار أه معنى وقوله أيضا أي كالاصح لكن بدون النصيب (قوله المقابل) وهو قوله
بأخذه القاضي (قوله دون النصيب) أي لم يقل هنا ولا اصح منه الاول (قوله واغترق الخ) وفي الاستوى أن
حاصل هذا الكلام أن الرابع تساطع الشئع على الثلث والتصرف مع كون الثمن في يده وهو لاوافق
ما تقدم قبل الفصل من أنه لا يفي حصول الملك للشئع أحد الأمور الثلاثة فان فرضه حصل الملك
بسبب آخر كإقضاء استقلم أه فالشارح أشار إلى جواب ذلك بقوله واغترق الخ أه سم (قوله واصر)
أي قبل الفصل من قول المصنف يستطاع ذلك ما تسليم العوض إلى المشتري الخ قول المتن (أخذوا)
الذي في النهاية والمعنى أخذوا لها أه قول المتن (على قدر الحصص) فلو كانت أرضه ثلاثا فلو أخذ منها
ولا تتركها ولا تتركها فإعطاء الاول حصته أخذ الثاني سهمين والثالث سهمًا أه معنى (قوله فلهذا)
أي في أصل الشركة كذا في التآيين باعتبار المضاف اليه (قوله أن الواحد) أي أن مستحق الشئعة كان
واحد (قوله أن أكثر من) أي على الاول وهو معتد أه عس (قوله ورددهما) (رفع) (ولو
ملكتك أرض من اثنين ثم مات أحدهما من ابنتين فباع أحدهما نصيبه بنت الشئعة فلم يأت إلا بالخ
فقط لا اشتراك في الملك وانظر في الشئع على ملك الشره لا لا يبيع ملكه ان الضرر والضرر إلى اثباتها
لا تختلف وكذا الحكم في كل شره يكون ملكا سبب وغيرهم من الشره كما سبب آخرونها بينهما دار
فباع أحدهما نصيبا أو وهب لرجل ثم باع أحدهما نصيبه فالشئعة بسبب الاول والثاني لبايع وان مات
شخص عن بنتين وأختين وخلف دار فباع أحدها نصيبها شخص الباقي كان لا يختص فقط معنى
ور وضع مع شرحه قول المتن (لرجل) أي مثلا (قوله قبل أخذ الشره) الخ قول المتن فاذا علم الشئع في
النهاية الاقوله فان قال يقول رضى وقوله يخرجه في شرح الارشاد وقوله وكله اعتضدا لولاه بخلاف
المعنى الاقوله فان قال يقول رضى وقوله أو وكلهما إلى التي وقوله غير نصف لولاه بخلاف (قوله قبل
أخذ الشره الخ) أي قبل العوض الشئعة أه معنى قول المتن (والاصح أنه ان عقلا) ولا يصدق
المشتري في دعوى عفو الشئع وتصدير في الطلب ان كان ملكه بل يصدق الشئع بمسئله ان الأصل بقاء
الملك وقوله بعينها فاسأل (قوله في المتن فمختلف سبق في الأقرار نظيره) وسبق أيضا في الأقرار له لو ادعى
نظيره وصديق المقر لم يستحق المقر به الاقرار أو جديلا ولا يأتي ذلك هناك إذا اذعان البايع وطلبه أي عدم
قبضه من المشتري استحققه مطلقا المقر به فانه هنا في معاوضة بخله هناك هر (قوله واغترق الشئع
التصرف في المتن) وفي الاستوى ما نصه واعلم ان حاصل هذا الكلام يقتضي ان الرابع تساطع الشئع على
الملك والتصرف مع كون الثمن في يده وهو لاوافق القواعد المتقدمة فسبق قبل الفصل ان المتع
لا بد من دفعه إلى القاضي لزمه القبض أو يحل بينه وبين الثمن ليحصل الملك للشئع فان فرض في هذه المسئلة
حصول الملك بسبب آخر كإقضاء استقام أه فالشارح أشار إلى جواب ذلك بقوله واغترق الخ (قوله واصر)

القديم (لانه ليس بمسئله البيع ثم نظيره البايع وهو لا يشفع فيما باعه) والاصح انه ان عفا الشره القديم (عن النصف الآخر)

حقه اه ورض مع شرحه وعش **(قوله بعد البيع الثاني)** يأتي أن يفتقره اه سم **(قوله فشاركه)**
أي فيسحق مشاركتهم بابه ومعنى **(قوله أمالو عفاها الخ)** عبارة النهاية والمعنى ووصل مما تقرر من كون
العفو بعد البيع الثاني أنه لو عفا عليه اشترى كافي جزوا أو أخذ عليه انتفت جزوا اه قول لمن **(لو عفا أحد
شععين فقط حتى يتغير الأخر الخ)** لو كان عفو بعد أخذ الآخر حصته فهل الحكم كذلك فقال لا آخر
تاخذ حصته العاقب والأبيل تلكا لحصل أولافيه نظر فليراجع وقد يشمل قول المن وليس له الاقتصاد على
حصته مالم يكن العفو بعد أخذ حصته سم على ج اه عش وفيه فقط ظاهرة إذ قول المنصف وليس له
الخ كقوله وغير الخ مبرر على العفو قول المن **(وغير الخ)** فلو بات الأخر قبل الأخذ وقبل التصبر
ورثه العاقب أخذ الكل بالشفعة بطريق الأرض ولا يضر العفو السابق لأن الأخذ الآن بغير الطريق
الأول الذي أسقطه العفو مر سم وفيه ومعنى ورض مع شرحه **(قوله كالنفر)** أي أي أنه أما يأخذ
الجسم أو يتركه مرة تقدم أنه قد يباخذ بعض المبيع كالأبيل أو جفاهه في ممرهاش بل نخس
لشريكه في المير أخذ الأنا التسع حصه المير المبيعة جديت عن جعلها من غير ظن ملك أخذ ما زاد
على ما يملكه مشري المير ورض اه عش قول المن **(وأيضا)** لا اقتصاد على حصته أي وإن رضى
المشري على قياس ما يملك من السبكي وإن اقتضى التعليل المذكو بخلافه وغاية الأمر أنه تعليل فاصر
أخرى على الغالب مر اه سم على ج اه عش ورشدي قول المن **(وإن الواسد الخ)** في الرض
وشرح ورضه بالأنوار فان صلحه من الشفعة على الكل على أخذ البعض بطل الصلح لأن الشفعة لا تقابل
يعرض وكذا الشفعة إن صلح بطلانها والأنا انتهى اه سم **(قوله عن النهاية والمعنى ما وافقه)**
لا البعض الخ عبارة النهاية والمعنى لا الاقتصاد على حصته فلا تبعض الشفعة على المشري لو لم يأخذ العاقب
أخذت له أنه أنزل الملكة بوقفه وغيره أو لأرضته في الأخذ اه **(قوله فان قال الأخذ الخ)** أي وأراد أن
أخذ فدر حصته فقط مر سم **(قوله بطل حقه)** يعني أن يجردا معلق قوله ذلك لا يبطل حقه لاحتمال إرادة
الآخر لحضور العاقب يأخذ كل قدر حصته فقط مر سم **(قوله مطلقا)** صادق بالعالم والجاه ولو
معدورا فليراجع اه سيد عمر عبارة عش قوله بطل حقه مطلقا الخ يعني تقيده بما إذا كان عالما
بذلك فان كان جاهلا لم يبطل حقه بذلك سيما ان كان يخفى عليه ذلك اه **(قوله لم يميز كاستمه الخ)**

كأنه قيل الفصل **(قوله بعد البيع الثاني)** يأتي أن يفتقره اه **(قوله في المان والأصح أنه لو عفا أحد شععين)**
(الخ) لو كان عفو بعد أخذ الآخر حصته فهل الحكم كذلك فقال لا آخر ان لم تأخذ الباقي وهو حصه العاقب
والأبيل تلكا حصته أولافيه نظر فليراجع وقد يشمل قول المن وليس له الاقتصاد على حصته مالم يكن
العفو بعد أخذ حصته **(قوله في المان وغير الخ)** آخر بين الأخذ والجسم وتركه فلو بات الأخر قبل الأخذ وقبل
التصبر ورضه العاقب أخذ الكل بالشفعة بطريق الأرض ولا يضر العفو السابق لأن الأخذ الآن بغير
الطريق الأول الذي أسقطه العفو مر **(قوله في المان وليس له الاقتصاد على حصته)** أي وإن رضى المشري
على قياس ما يملك من السبكي وإن اقتضى التعليل المذكو بخلافه وغاية الأمر أنه تعليل فاصر أخرى على
الغالب مر **(قوله في المان وإن الواسد الخ)** في الرض بعض خصا الخ في الرض ورضه من يباذنه ورضه في
الأنوار فان صلحه من الشفعة على الكل على أخذ البعض بطل الصلح لأن الشفعة لا تقابل به وكد الشفعة
إن لم يعل بطلانها والأنا انتهى **(قوله فان قال الأخذ الخ)** أي أراد أن أخذ در حصته فقط
(قوله بطل حقه مطلقا) يعني أن يجردا معلق قوله لا أخذ الأخذ حتى لا يبطل حقه لاحتمال إرادة التأثير
لحضور العاقب إذا قدم الأخذ حصته فقط مر وبعبارة غيره كالشعري أن يشهد قولوا للحاضر لا أخذ الأخذ
حتى بطل حقه إذا قدم العاقب الشفعة أمكن أن يذوقها لا يشري يقتضي قصيرا بقوت بخلاف ظاهره
من القسامة كما ذكره الرافعي في بابها اه **(قوله ولو رضى المشري بأخذ حصته فقط)** هو المأخوذ وجهه
أن موضع الشفعة الأخذ فهو أعلى المشري فلا مدخل لرضاه فيها ولم تثبت له شرعا الشفعة في هذه الحالة الأعلى اه

بعد البيع الثاني (شاركه)
المشري الأول في النصف
الثاني لأن ملكه سبق
البيع الثاني واستقر بعفو
الشريك القديم عنه
فشاركه واللا يعف عنه
بلى أخذه منه (فلا يشاركه)
زوال ملكه أمالو عفاها
قبل البيع الثاني فيشاركه
جزوا يخرج بيمالو وقطعا
فالشفعة فيه مالم الأول
وحده (والأصح أنه لو عفا
أحد شععين) عن حقه أو
بعضه فقط حقه كسائر
الحقوق المالية (وتصبر
الآخر بين أخذ الجميع
وتركه كالنفر) لا
الاقتصاد على حصته فلا
تبعض الشفعة على المشري

(و) (الأصح) (إن الواحد إذا
أسقط بعض حصته سقط
حقه كله) كالنفر (ولو
حضر أحد شععين فله أخذ
الجسم في الحال) (لا البعض
لتيقن استحقاقه ورغبته
والشك فيما بالنسبة
لغالب فان قال لا أخذ
فدر حتى بطل حصته مطلقا
لتصبر ولو رضى المشري
بأخذ من حصته فقط لم يميز
اعتمده السبكي كإبراهيم

بكل واحد من الشئ الواحد
ان يأخذ بعض حصوا
أخذ الكل استمر المان
والقنونه ما لم يحضر
القاب ياتخذ فاذا حضر
القاب شاركه ثبوت
حقه فاذا كانا ثلاثة فحضر
واحد وأخذ الكل ثم حضر
الاخر أخذ منه النصف
بنصف الثمن فاذا حضر
الثالث أخذ من كل اومن
أحدهما ثلث ما بيده ولا
يشترك القاب في ريع
حدث قبل حكمه (والاصح
انه لاخير للاخذ في قدوم
القاب فلهو وغرضه
تركه أخذ ما يؤخذ من مولا
يلزمه الاعلام بالطلب على
ما لم (ولو استمر بأشعما
فالشئ أخذ نصيبهما)
وغرض لهما (ونصيب
أحدهما لانه لم يفرق عليه
ملكه) ولو استمرى واحد
من اثنين) أو زنا به المتحد
اذ العرة في التعدد عديده
هنا باعتبار قوله لا العاقد
حوزة في شرع الارشاد (فه
أخذت أحدا الباعين في
الاصح) لان الصفقة تعددت
بتعدد الباعين ولو جود
التفرق هنا في الخلاف
دون ما قبله وهذا لقول
ما في في البيع من عكس
ذلك وهو تعدد ما تعدد
الباع قطعاً والمشتري على
الاصح

بغير علمه بانه والمشتري فالحققة بالاعتدال السبكي كان الرقعة أهله كالأوداد الخ لا يصح منه اه (قوله والقوائد
الخ) أي جاز استوطنا الحاضر قبل ثقل الغائب من محضر غرض أو لا يشارك كغيب الغائب كان الشئ
لا يشارك المشتري فيه نهاية بمعنى (قوله فاذا كثر الخ) أي الشئ بغير العلم والمشتري والنهاية ولو استحق الشئ
ثلاثة كان كانه داراً بغير السواء بغير أخذهم نصيبه واستحقاقه بالثبوت فحضر أحدهم أخذ الكل أو ترك
أو أخر لحضوره وان أخذ الكل وحضر الثاني فله نصف الثاني كقولنا يكن الاثني هان واذا حضر الثالث
أخذ من كل ثلث ما في يده لا قدر حصته متولوا وأخذ ثلث ما في يده أحدهما فقط جاز كيجوز للشئ أن
يأخذ نصف أحد المشتريين فقط ثم بسطوا بالعلم والصور والى اثنين وسبعين راجع (قوله ولا يشارك القاب
الخ) يعني عنه قوله المخرأ تغاير القوائد الخ (قوله لظهوره وغرضه الخ) بغير العلم والمشتري وشرع الروض وان كان
الأخذ بالشئ على الفور لعرفه لانه غرضاً لظهوره أن لا يأخذ ما يؤخذ من مولا فلا يقدر إلا أن لا ي
أخذ البعض اه زاد الثاني فيقول ليشترط في أخذ الغائب أن يأخذ من مولا اه (قوله على ما في
في شرع أو يؤجل فالتأخير لا يضر الخ) اه ع (قوله أو كليهما) ص على اثنين (قوله المتحد)
فالتأخير لا يضر اه سم (قوله الاصله الخ) اه (قاعدة) هو العرف في اتحاد العقد تعدد ولو لكل الأتي
المتعددة الروض بالخبر فلهما بالمولك اه ع (قوله هان) أي في الشئ (قوله بالمعقود لا بالعاقب)
فقوله الروض ولو وكل أحد الثلثة لم يشترط كقبحه نصيبه لم يقتضه بغيره الثالث خالفه شرعاً لان اعتبار
بالعقد لا بالمعقود فبني على ضعف اه سم وقيل المشتري ولو اقترعاه الروض وشرحه (قوله فلهما) هذا لقول
ما في في البيع) الا فترق بالرطل أحد الباعين فقط بخلافه إذا اشتري بينه فترق في اه سم
هذا الوجه أعني أخذ الجميع فاذا أراد أحد قد حصة فقط صا غير شئ فبيع بالنسبة لهذا العقد فلا يقدر مالا
المشتري بذلك لانه حيث ترضى بالخير الشئ والواحد لا يقدر استحقاق الشئ بل يرضى بالأخذ من
موضوع الشئ وهو لا يقدر أو يفرق الراد بالسبب كما في بعض المبيع به بالزمان الراد ليس عليك
جدباً بل هو رجوع على المال الأصلي بخلاف ما هنا فانه ابتداء فلهما لا يشارك أحدهما في غايته الا ماله
ملكه لغيره وهو جائز لان قوله الرض اه لا يجاب ولا يقبل بل يجرى ذلك بالوجه السابق الذي
لا يسوغ إلا في أخذ الشئ (قوله كالأوداد الشئ الواحد الخ) يمكن أن يفرق بين حصته فقط هاهنا
سحق الأصل ولا كذلك بعض سحق المشتري عليه فليس سحق الأصل في الاقتصا علمه ما عاقل بعض
سحقه فقط كانه كالقود كما تقدم وقد وجهه باعتدال السبكي بان حق الشئ ثبت فلهما فلا يدخل الرضا
للمشتري بمنزلة ثبت الشرع هذا الحق الذي جزم الحضور والجدب هاهنا حصة الحاضر لأن هذا في العيب
فصل لس الشئ فترق شخص سبع صفته بغير رضا المشتري اه ومفهومه جاز برضا المشتري
وهو موقوف ببيان المانع لضرر المشتري بالتفرق وقد دلل برضا موقوف بما تقدم فيقول كلنا التره
موجب لانه لو رضى المشتري بأخذ الشئ أخذ في الحال أو الايضاً حتى يوصل اه فحضر الشئ هنا حيث تدبر
أخذ الجميع وأخذ قد حصة فان ترك الأخر من سخطاً فلهما لا يشارك في الشئ الخارج عن السبكي كان الرقعة
كلوا أراد الشئ الواحد لزمان القياس على هذا بل على له سخطاً على (قوله فاذا حضر الثالث الخ) خالف
الروض وأجيب ان الثاني أخذ الثلث من الأول فان حضر الثالث وأخذ نصف ما في الأول ولو اشترى في ذلك
وكان الثاني قد أخذ النصف لسه وادأ ثلث الثلث الذي في الثاني فله حصة في الأول ولو يتسببه
بالسوية اه وهو كالمبيع في اشتري أو الحاله على هذا فيكون الحاصل الثاني هو الثلث فتركها لمشتري
شرعاً لاجتماع كلام الروض وسألهما ما يؤخذ بذلك بل يصنع لاجتماعه (قوله أو كليهما) ص على اثنين
(قوله المتحد) فالتأخير لا يضر (قوله بالمعقود لا بالعاقب الخ) فقول الروض ولو وكل أحد الثلثة لم يشترط
نصيبه لم يقتضه بغيره الثالث خالفه شرعاً لان اعتبار بالمعقود لا بالمعقود فبني على ضعف (قوله هذا
فأمر في البيع الخ) الا فترق بالرطل أحد الباعين فقط بخلافه إذا اشتري بينه فترق في اه سم

وتتعددها بعد المجل أيضا
فلو باع متضمنين من دار بن
صفقة وشقيعها ما وجد له
أخذ أحد ههنا فقال والظاهر
ان الشفعة أي طلبه على
الفور (وان تأخر التملك
تغير ضعف قيمه كانه اعتقد
عندهم بمساوية محضين غيره
ولانه لا يرتب لنفسه البيع
الضرر فكان تكسار الرد
بالبيع ولا يوجب صور
علم أكثر ههنا كلامه
كالبيع بمو أجل أو أحد
الشريكين غائب وكان
أخير بغور إذا فتر لم
بان خصاله وكان الأخير
لا تتقاراد الزرع وعصاده
أولهم قدر الثمن أو لخص
نصيبه المصوب كالمس
ههنا أو لجهله بأنه الشفعة
أو بلها على الفور وهو من
يضي عليه ذلك ولا يختار
شرط لغير مشتر وكما خبر
الولي أو عوفه فانه لا يسقط
حق المولى فاعلم ان الشفع
بالبيع فليأخذ من يحب
عليه من غير فاصق (على
العامة) فلا يكلف البدار
بعد أو عوفه بماله العرف
تركه تقصير أو انما وضابط
ما هنا كما في الرد بالعيب
وذكر كثيره بعض ذلك ثم
وبعضه ان العلم انقاد
الباين كما تقرر رأى غالب
لمالكي أمادام يعلم فهو
على شفعته من مضي سنون
تتم راي في خيار أمة عتقت
انه لا يقبل دعواها

(قوله وتعددها الخ) ولو اشترى من اثنين بجزء الشفع أخذوا بعه أو نصفه أو ثلثه أو باعه أو أجمع ولو
كانت دار بين اثنين فوكل أحدهما الآخر في بيع نصفه مطلقا أو مع نصيب صاحبه متقبا مع ذلك
فلموكل أفراد نصيب الكل بالانذار الشفعة حتى النصف فبالباقي لان الشفعة اشتملت على الماشقة
الموكل فيه وهو ما لم يكتو على ما في شفعة وهو ملك الكل فاشتمل على الباقي من الماشقة وروى مع
شرحه (قوله تغير ضعف) عبارة عن حديث الشفعة لكل العقال أي وتوت بترك المبادأة كما في قول المعبر
الشروء عند سبل العقال إذا لم يبادر اليه انتهت له عش (قوله وقد لا يجب) أي الفروض اه سم
(قوله في صور) عبارة عن التي في عشر صور اه (قوله أكثرها) فيه ما علم من كلامه خمسة فقط الثلاثة
الأول والثاني والثالث الهه لأن يدعى عالم السابعة والثلث من ذكر نظيره في الرد بالعيب (قوله من
كلامه) أي سابقا لاحقا (قوله أو وحدا الخ) أي أو والحال أن أحدا الخ (قوله لا تتقاراد الزرع) أي
كأنه لو أخذوا بنفسه دون بعض لا يكلف أخذ ما أدرك ما فيمن الشفعة اه عش (قوله أو لخص الخ)
والوجه أن يحمله أي كون الغصب هو إذا لم يقدر على رغبه لا يوجب اه خباب (قوله أو لخص نصيبه
المصوب) ما الحكم في انتقاله لخص نصيبه تمكن من أخذ الماشقة بالشفقة أو قصره فنهها وان دام
الغصب في نصبه اه عش وقد يقال من مصلحة الشفع قد تصرف في اجتماع النصيبين في يده فقط ورجوع
حصته إلى ليس يتحقق (قوله كالمس على البو يعلى) فقال وان كان في يد جـ ب شخص من ولو فقص
على نصبه ثم باع الآخر نصيبه ثم جمع البه في الشفعة ما تفرجوه على البه في البقطين اه معنى (قوله
وكتأخير الولي أو عوفه) أي والمصلحة في الانذار فالولي لا يخبره بعد تأخير والولي الانذار إذا كل قبل أخذ
الولي ولا يمنع من ذلك تأخير الولي وان لم يعذر في التأخير لان الحق لفه فلا يسقط بتأخيرها وتقصره ما إذا
كانت المصلحة في التملك فينتج أخذ الولي ولو فوافاضل من السقوط بالتأخير ويعتد بعفوه بل لا اعتبار
بعفوه وعلمه لا متنازع الانذار على مطلقا كونه خلاف المصلحة ترك الولي الانذار أو عفا والحالة ما ذكرى
أن المصلحة في التملك امتنع على الولي الانذار بعد ذلك هر اه سم على قوله امتنع أي فغيره فليحكه
لفساد ولا ينفذ اه عش (قوله فانه لا يسقط حق المولى) قال الاستاذ الكبرى في كثره ويغتمه له في
الشفقة لما علقه المصد وبنت المال سم على أي فلو ترك مولى المصد أو بنت المال الانذار أو عفا عنه
لم يكن مسقطا لثبوت الشفعة فله الانذار بعد ذلك وان سبق العفو منها فلا حق فيه ولو لم يخذمه لم يزل
غيره كان لغير الانذار ولو كانت المصلحة في التملك ففما امتنع عليه مولى غيره الانذار بعد ذلك لسقوطها بانتفاء
المصلحة وقت البيع اه عش (قوله عقب عمله) أي قوله نعم في المنساق الاقوله وضابط الود ذكر الخ والى
الكاتب في نهاية الاقوله لان تسلط الى لان الاشهاد وقوله في غير العدل عند وقوله أي أصالة الى وان له
غرضا (قوله تكسار الخ) خبر وضابط الخ (قوله واذ كر) أي المنصف (قوله بعض ذلك) أي ما لا يعد العرف
تركه الخ (قوله كما تقرر) أي بقوله وضابط الخ (قوله لا ياتي) أي في شرح بطل حقه في الاظهر من قوله
تأمله (قوله وقد لا يجب) أي الفروض (قوله وكان تأخير لا تتقاراد الزرع وعصاده) قال في الر وض جواز
التأخير الجب إذا فتره أي فمالو كل في التقص خبر عليه ثم لا يستحق بالشفقة وجها اه والراجح
قال الزركشي المنع والفرق ما كان الانتفاع مع بقائه فتره ش هر (قوله أو لخص نصيبه المصوب الخ)
عبارة شرح الر وض أو لخص الشقص الشقص الشقص إذا كلته فهو بائص عليه في البو يعلى اه (قوله
وكتأخير الولي أو عوفه) أي والمصلحة في الانذار فالولي لا يخبره بعد تأخير والولي الانذار إذا كل قبل أخذ الولي
ولا يمنع تأخير الولي وان لم يعذر في التأخير لان الحق لفه فلا يسقط بتأخيرها وتقصره ما إذا كانت المصلحة في
التملك فينتج أخذ الولي ولو فوافاضل من السقوط بالتأخير ويعتد بعفوه بل لا اعتبار بعفوه وعلمه لا متنازع
الانذار على مطلقا كونه خلاف المصلحة ترك المولى الانذار أو عفا والحالة ما ذكرى أن المصلحة في التملك
امتنع على الولي الانذار بعد ذلك هر (قوله فانه لا يسقط حق المولى) قال الاستاذ الكبرى في كثره ويغتمه له

الجهل به اذا كنتم له العاد بان كانتم عبي في دار ومواع عققها فظهر ان يقال بانه هنا (خان كان مراداً) أو محبوبو مظلوماً أو عبي وعجز عن
الطلب لنفسه (أو ما باع من بلاد السمرى) بحيث تغلبت ماله بين يديه وبين مباشرة (٧٩) الطلب بالحزم به السبكي كان الصلاح (أو ما باعنا

وان كان عالما به نهاية ومعنى وروض (قوله هي بمعنى الواو الخ) عبارة الجعري أو سلم عليه برك الله في صفته ومواساة من الثمن كبحسب حبه في حوائج شرح الروض خلافا لما نوهمه ظاهر تبيين المستنف كغيره بأشويروى يمكن أن تكون أوفى كلاما متناوفا وقصور الجمع فمثل ما ذكره (قوله أو شغفت) أو هذا التغيير في التغير وألغى بين في التبرير واقصر النهاية وألغى على حقه (قوله لان السلام قبل الكلام سنة) يؤخذ منه بطلان حقه اذا لم يكن السلام من أهم على وجوده وواضح أنه عيش متبوع الجعري قوله فسلم عليه أي وكان ممن شرع عليه السلام أخذ من العلم والافتقار على حقدان علم بحاله ثم لم يوجد المشتري يقضى حاجته أو يجمع فله تأخير الطلب إلى فراغه من شغفه من قبله في أهله وبني قسده ذلك بما إذا كان عالما بالحكم فان كان جاهلا لم يطل حقه بذلك سيما ان كان يحق عليه ذلك قول المتن (ولو باع الشفع حصته) أو آخر جهات من ملكه بغير بيع كهيته في نهاية وروض قول المتن (جاهلا بالشفعة) أي أو بالبيع أو بغيره من الشفعة اه (معنى قوله لزوال سبها) وهو الشركة (قوله بخلاف بيع البعض) أي جاهلا فلا يخلو بآثار الوضعة لم يمنع مقام الشركة ولو زال البعض فمرا كان ما الشفع وعليه دين قبل الأخذ فبيع بعض حصته في دينه بغيره على الواو وبقي باقهاه كنه الشفعة كإثباته ابن لغة لا تنتفع بتقبل العفو منه معنى شرح الروض وفي عيش بعد ذكر ذلك عن سم عن شرح الروض وقوله كنه أي لو ارت الشفع أخذ الحزم بالشفعة اه (قوله كلو عا الخ) في هذا القاس وقفة (قوله وكذا الخ) خلافا لأطلاق المنس (قوله وكذا لو باع) أي بحسبه بشرط اختيار (أي ولو جله بالبيع الشرع لئلا يعل به الشارح اه عيش (قوله حسبا) قل الملك عنه) أي بشرط اختيار المشتري من فقط سم وعيش (خاتمة) لا يصح الصلح عن الشفعة بمال كثر بالعيب وتبطل شفته ان علم بقصد حقدان ما لم يعلمه على الكل على أخذ البعض على الصلح لان الشفعة لا تقابل بغير عوض وكذا الشفعة ان علم بطلانها والا فلا يجوز بيعه في الأوفى ولم يقبل الأخذ بالشفعة والعفو عنها ولو راحم المشتري الغريم لم يبق من مشتر في حقه الشفع إلى أن يفسر فله أي المشتري الرجوع في مشتره ان جعل فليس له العمل في القراض اخذها فان لم يندخلها لم يملكها أخذها وعفو الشفع قبل البيع بشرط اختيار وضمان العهدة للمشتري لا يسقط كل من حقه شفعته وان باع شرط بطلانها فلا يؤثره ان يشفع لاولي الجمل لانه لا يدين وجوده وان وجبت الشفعة للمعتد وروثها لجل آخر لا تقصده فليس لاوليه الأخذ قبل الانقضاء لذلك ولو توكل الشفع في بيع الشفع لم تبطل شفته في الاصح معني ونهاية وفي الاول والوضع شرطه ولو باع الوو وثق الدين بعض دار المثل لم يشفعوا وان كانوا شرط كماله فله الاتهم اذا لم يكوها كان البيع حرام من ملكهم فلا يخذل من خرج من ملكه بما بقي منه فإراد ان كلامهم لا يخذل من خرج من ملكه بما بقي من ملكه واما أخذ كل منهم نصيب الباقي بالشفعة فلا مانع منه اه وفي الاول ايضا يادق بسط في اشتغال الراض وحسه

(كتاب القراض)

(قوله من القرض) أي مشتق سموه إلى قول المتن ولا يجوز في النهاية (قوله لان المال الخ) أي وانما سمى المعنى الشرعي بذلك لان الخ (قوله قاعله) أي القاعل (قوله ومن الربح) أي وقطعة منه (قوله والاصل فيه) أي في جوار (قوله قبل ان يتر وجه الخ) وتر وجهه هو يثقل به من ستون فيستقبل البصر في ثلاث سنين على الاصح وهي بثلاث سنين سنة مائة اه يعبري (قوله وانفذت) أي لوسات وقد رجع عليه (قوله لان السلام قبل الكلام سنة) يؤخذ منه بطلان حقه اذا لم يكن السلام من وهو واضح (قوله بخلاف بيع البعض) قال في شرح الروض ولو زال البعض فمرا كان ما الشفع وعليه دين قبل الأخذ فبيع بعض حصته في دينه بغيره على الواو وبقي باقهاه فالذي يظهر كإثباته في الطلب انه الشفعة لا تنتفع بتقبل العفو منه اه (قوله حسبا) نقل الملك عنه) أي بشرط اختيار المشتري من فقط والله أعلم

(كتاب القراض)

صدها يسر وهو قبل النوبة فكان وجهه (٨٢) الدليل فيه انه على حكم مقرره بعد ما هو قياس المساقعة يجمع ان في كل

العمل في شيء ببعض غائته
مع جهة العوض ولما
اتعدا في ذكر الاحكام وكان
قضية ذلك تقدم عليها
وكان يحكمهم ذلك انما هو
لانه أكثر وأشهر وايضا
فهو شبه الباطل ايضا في
الازم والتأنيث فهو ملتبس
بينهما شعرا بما فيها من
الشبه وهو رخصته فترجحه
عن قياس الاجراء كما أنها
كذلك تفر وجهان يسر
ما يلحق (القرض) وهو
لغة أهل الخازن والمخاربه
وهو لغة أهل العراق
ولا يضرب بسهم من الربح
ولان فيه سفرا وهو يسمى
ضربا في موضوعه ما للشرى
هو العقد المشتمل على
توكيل المالك الاخر وعلى
(أن يدفع المالك للغير فيه
والربح مشترك) بينهما
نفرح يدفع مقاضته على
دين عليه أو على غير موافقه
بيع هذا قارضة: المتعلق عنه
واشترى بكتة واسطلمها فلا
يسر نعم يبيع البيع وله
أجرة المثل وكذا العملان
عمل والصديق الأخيرة
العامل وعلا: أجرة الشبكة
التي لم يملكها كالمصوبه
ويذكر الربح الوكيل
والعبد المأذون وأركله سنة
عاقدان وعمل ورجع ومال
وصفوتعلم كلها كالمتر
شروطها من كلامه
(ويستتر بعفته كون
المال درهم أو) هي ما تمثله لا يجمع (دائره خاصة) بانواع الصباية ولانه عقد غير لعدم انضباط العمل

مافي السير انما استأجره بقلصين وتكون الجواب: هذا لوقفة وان من غير الاستيجار كسبه به فغير به عن
الجهة اه عن (قوله يسر) بفتح السين ومنها قال السيوطي في اقتضاه في رواية محققاته في البعثة
وقال بعضهم لانه ذكر في الصباية والظاهر انما قبل البعثة وانما اوليته معه يكون معاونه ويحصل عنه
المشاق وماوى اه يجرى وقوله وقال بعضهم هو البرهان الخلق في حواشي الشفاء عن (قوله وجه الدليل)
أي اللام (فيه) أي الحديث (قوله انه على الله عليه وسلم حكمه) الخ وقد يقال انما الله لم يثبت الله على الله
عليه وسلم رطلها ما انقطع منها في مقابل ذلك اه ورشدي وقد روي عن علي بن النعمان انه لا حكم قبل
الشرع (قوله مقرره) أي مبنية و(قوله وهو) أي القراض اه عن عبارة المغني والاصل فيه الاجماع
والقياس على المساقعة لانها يجوز للمعاقرين حيث ان مال الخليل قد لا يصح تعدها أولا بتفرغ
ومن يحسن العمل فلا يملك ما يعمل فيه وهذا المغني وحق القراض اه (قوله قضية) المذكور أي كونه
مقبضا على المساقعة اه عن (قوله لانه أكثر الخ) ولانها كالدليل وهو يذكر بعد المذلول اه سم (قوله)
أي ما لا يستدل السابق (قوله في) أي المساقعة (قوله أيضا) أي كسبه القراض في جهة
العوض والعمل اه عن (قوله وهو) أي القراض (رخصة) فان قلت الرخصة في الحكم التفسير اليه
السهل لا نزع من قيام السبب الحكم الاصل ولم يتغير القراض من المنع الى الجواز بل هو من أول الامر قلت
المراد بالتغير في التفرع بما شمل الخروج عما يقضيه قواعد الشرع كما هو في هذا المشاكلة بقوله نزع ربه
اه عن (قوله كما أنها) أي المساقعة (كذلك) أي رخصة عبارة المغني كالمساقعة من بيع ما يلحق
والخوالة عن بيع الدين بالدين والعربا عن بيع الزانية اه قولنا المثل (والضاربة) أي والمقارضة وهي
المساواة لتساويهما في الربح مخلى وأسنى ونهاية أي في أمه وان تفاوت في مقداره عن (قوله لانه) (كلا) أي
سمى المغني الشرع بالضرر بطلان كلام من المالك والعمل (قوله يضرب بسهم) أي يتكاسب بسهم اه عن
(قوله أي موضوعهما) أي موضوع المقارضة (قوله العدا اشتراخ) وفي التعبير بالفرد الخ دون التعبير
بالتوكيل إشارة الى انه ليس توكيلا هذا الذي يعتبر اجتماعا قراض القبول بخلاف التوكيل اه عن (قوله)
المتعلق على توكيل المالك أي المقتضى لكل من التوكيل والذبح اه عن (قوله مقارضة) على دين الخ أو
على متعة كسبي دارنه او بمعنى كان قال قارضة متعلق متعة هذه المقارضة تسكن فيها الغير والحاصل بيننا
ورشدي وقوله تسكن الخ عبارة للغير عن من ضمه قرضه ما بعد آخرى وبأن الأداة في آخره مثل بيننا
اه وهي أحسن (قوله على دين عليه) أي على العمل أي الا ان يعين في المجلس لقوله لا تقيم قارضة على
أنف الخ نمراد بالخلف في المتن الذبح ولو به صد العقد وما يدل على الاكتفاء بالذبح به صد العقد ما في شرح
ومسألة الخ من قوله وليس المراد الخ اه سم عبارة عن قوله اه على العمل ظاهره ولو
عينه العامل في المجلس وفي جباية ضمه اه (قوله قوله بجمع الخ) عطف على مقارضة الخ (قوله واشترى الخ)
أي قوله واشترى الخ اه عن (قوله قوله أجرة المثل الخ) أنه أجرة مثل البيع فقط ان يعمل وأجرة مثل
البيع والراض ان عمل (قوله التي لم يملكها) أي بان اشتراها بس مال المالك أو بدمته نفسه وقصد المالك
وقول عن أي بان اشتراها في ذمته بقصد نفسه وان دفع درهم المالك عن غيره اه تفسير المغني
(قوله ويذكر الربح) أي يخرج به (قوله فعل ورجع) المراد من كونهم لم يكن أن لا يدين ذكرهما بالوجد
ما هنا القراض فافهم ما قبل العمل والرجع انما وجدان بعد العقد بل قد يتقاض ولا وجد عمل أو رجع
اه عن (قوله لاجم) أي لا مانعة تجميع فيجوز كون بعضهم درهم وبعضه دينار اه عن (قوله خاصة)

(قوله وكان عكسهم) لان الخ (قد وجه بانها كالدليل لانه مقبس عليها والدليل يذكر بعد المذلول فذكرها
بعد كالمقتضى بل يذكر كالمذلول (قوله مقارضة) على دين عليه) أي على العامل الا ان تعين في المجلس
بذل قوله الا تقيم قارضة على الفرد درهم ثلاثي ذمته ثم عينها في المجلس جزا الخ لكن لا يصيد قوله يدفع
الا ان يقال لانه مع التعيين في المجلس في حكم الدفع أو يقال لسبب التقييد بقض المال في المجلس

لغة

لقطة خالصة في أصله من المتروق المعنى والنهاية والمحل من الشرح اه سبدر (قوله والوقوف الخ) عطف على انضباط اه سم (قوله وهو) أي ما روج غالباً (قوله عن الاشياء) أي الأمن الذي تستحق به الاشياء غالباً اه عش (قوله ويجوز زعمه) أي عقد القراض على التقدير المضروب (قوله وان ابتاعه السلطان) أي ولو في ناحية لا تعامل به فيها اه شرح البهجة (قوله ونظر فيه الأذري الخ) استأجره من الغنى (قوله عند الامه) عبارة بالنهاية والمغنى عند المفصلة اه (قوله تيسر الاستدلال به) أي وان رخص بسبب ابتاع السلطان به جسا اه عش (قوله وهو ذهب) أي قوله وان أمكن علقوا في الاقوله وسبائك وقوله ولا على الفبر (قوله وهو ذهب وفضة) تفسيره بالخلايان للمغنى الحقيقي لما يأتي انفا (قوله او استهلك وقوله ولا على الفبر) أي واكثر ينفعه ما قدمه في الفرض عليه من ذكر القواهم وما قول الشهاب بن قاسم لاضر ردة تغليب اه اي واكثر ينفعه ما قدمه في الفرض عليه من ذكر القواهم وما قول الشهاب بن قاسم لاضر ردة الى حمل العبارة على ما يشمل الفض حتى يحتاج الى التغليب اه فقال عليه بن من شرط التغليب الضرورة بل يكفي في البرادة قيام القري بتعليقها بالباطنة والاختصاص وهذا أولى بما في سائبة الشيخ اه رشدي اي من قول عش جله على ذلك اي التغليب جعل حكم الفض مستقلاً بما لا عاوق اه (قوله وتدل بجواز زعمه الخ) اعتمد اه مر سم عبارة بالنهاية ثم ان استهلك في حمل الفض عليه كخزمه بالحرج على اه وهذا اعتمد به المذهب والجهة قال عش قوله مر ثم ان استهلك الشئ بان يكون تعديلاً بفصل من مشي بالعرض على النار مر ومفهوماً ان فصل من مشي بالعرض على النار لم يضر وان لم يضر بالخاص من الاعراض الفض وقوله في القواهم الموجد بقصر الاذن لا يضر القراض علم لانه يفصل من الغنى قدر لومين بالنار وقوله نظر والتي ينبغي الصعوبة واد بالسهلة كعدم تغير الخاص على الفض مثلاً في رأي الغنى اه (قوله وتدل ان راج الخ) ه ذامة ابل قوله وان راج فهو قول في أصل الفرض وان لم يضر به ثم رشدي وعش قول المان (وعرض) أي ولو فلو كما اه معنى (قوله لخاص) أي بقوله باجاء الصباغة الخ (قوله قدرد) أي يوزنه اه أثار (قوله فلا يجوز الخ) وبما قدروا أسما السلبان القراض عقد ليقع وعبر بمرأس السلبان والاراج بخلاف السلب غير زهوية ومعنى به يوافق الشركة ايضا عش (قوله على نقد مجهول القدر) من ذلك ما عتبه بالبرأى من التعامل بالفضة المقصودة فلا يضر القراض عليها لان سعة القرض وان علت الآن مقدار القرض مختلف فلا يمكن ضبط مثله عند التعامل حتى لو قارضه على قدر من ماله القدر و زنا قال الظاهر عدم النقص لانه حين الردوان احضر قدره و زنا لكن القرض يختلف بتفاوت القرض فله زكثرة اه عش وقوله فالظاهر عدم الصعوبة في وقت وقوله لانه الخ ظاهر المنع (قوله بمجهول القدر) حق التفرع على ما قبله اما السقاط لفظاً القدر على النهاية أو زائدة قوله أو الجش أو الصفة كأي المغنى (قوله ولو علم حسنه الخ) كذلك شرح المذهب لكن في شرح البهجة عطف ذكر مسئلة الشر الصغير ما صومته باقى بمجهول القدر بل في أولى فنقول ان نظم كثير معين أي ولو على الجش انتهى اه سم (قوله أو قدرد) قد قال لا موقع للباغنى ذامع التعبير بالفلان من لزومه العلم بالقدر الآن يقال المبالغة بقوله ولو المبالغة ايضا بقوله فلا يجوز زعمي نقد مجهول فيكون قوله أو قدرد باعتبار هذا اه سم عبارة بالنهاية المألوفة للاشكال فاعلم والشر و زائدة لانه ذامع العامل بعينه فيراد الدفع ولو بعد المقدار وذلك كما عمل على الاكتفاء بالدفع بعد القدر ما يأتي في شرح وسبيل الى العمل من قوله واس الماخ الخ (قوله والوقوف الخ) عطف على انضباط عش (قوله وتسمية الفضة تبراً) تغلب لاضر ردة الى حمل العبارة على ما يشمل الفض حتى يحتاج الى التغليب (قوله وان راج) اعتمد مر (قوله وتدل بجواز زعمه الخ) اعتمد مر (قوله وتدل ان راج الخ) الصحيح خلافة مر (قوله ولو علم الخ) اعتمد مر (قوله ولو علم حسنه أو قدرد أو وصفته) قال في شرح المذهب على الاصح في المطالب اه لكن في شرح البهجة ذكر مسئلة الشر الصغير ثم قال ومثله باقى بمجهول القدر بل في أولى فنقول ان نظم كثير معين أي ولو على الجش اه (قوله أو قدرد) قد قال لا موقع للمبالغة فاعلم

والوقوف بالرجح حوز الحاجة
فانخص بما روج غالباً
وهو التقيد بالضرر ولا نه
عن الاشياء ويجوز زعمه
وان ابتاع السلطان كالمصحة
ابن الرقعة ونظر فيما لا ذرى
اذا عسر وجوده أو نيف
عنه عند المصلحة ويجوز
بان الغالب مع ذلك تيسر
الاستدلال به فلا يجوز زعمي
تم وهو ذهب أو وصفته
بضر يسوء القراض
وغيرها وتسمية الفضة تبراً
تغليب (وحي) وسبائك
لا خلاف فيهما (ومشوش)
وان راج وعلم قدره
واسه تملك جواز التعامل به
وقيل يجوز عليان استهلك
شخصه وهو جواز الجرجان
وقيل ان راج واتقى
كلهما في الشركة تصحبه
واستلوا السبكر وغيره
(وعرض) مثله أو متقومة
لما (أو) كونه (معلوماً)
قدرد وحسبه ومثله فلا
يجوز زعمي نقد مجهول القدر
وان أمكن عليه حالاً ولا على
ألف ولو علم حسنه أو قدرد
أو وصفته الجش

أعطت قول الشارح ولا على ألف كلمه (قوله ولو قارضه) إلى المتن من متعلقات شرط التعيين فكان
 المناسب أن يؤخره بذكره في شرح معينا على النهاية والمغني والأقوال وشروح المنهج والروض والجمعة على ما يحسنه
 قولهم الخ أقول ظاهر اقتصار النهاية والمغني والأقوال وشروح المنهج والروض والجمعة على ما يحسنه
 الشرح الصغير عدم الاحتياج لقوله من نقد كذا (قوله على ما رجحه السبكي الخ) أقوله الخ وشروحه
 الرض والجمعة (قوله بضعة) أي إخراج المال الموردي (قوله جعل ذلك) أي للمنفق في الغائب (قوله كما
 يأتي) أي في قوله نعم الخ اه سم (قوله فمجتب) أي قوله خلافا للخ إلى النهاية الأقوال وقبضها المالك قال
 غش قوله مر في خدمته أي المالك مفهوم أنها إذا كانت في خدمة فقير المالك لا يجوز رؤا عين في المجلس
 وقبضه المالك أولا وفي كلام حج أهله إذا قارضه على دين في خدمة العامل وعينه في المجلس وقبضه المالك صم اه
 عبارة الرشيد في قوله مر في خدمته أي المالك كما علم من سوابق كلامه وهو يخالف في هذا المشهور بن حج
 غير صحيح ويجوز اه أقول إطلاقا لنهاية عدم الصلة في ما في خدمة فقير المالك موافق لما في الرض وشروحه
 وشروح المنهج والفرز والأقوال والمغني، عبارة الرشيد في قوله ولا يصح على دين ولو في خدمة العامل
 لأن الدين إنما يتعين بالقبض بل لو قال لفرء ما عزل قدر حق من مال فقير اه لم يقبض ثم قال قارضتك عليه
 لم يصح لأنه لم يملكه أي ما عزله بغير قبض اه بل بعبارة المغني في شرحه ثمر بغير القراض ولا يصح على دين
 سواء كان على العامل أم غيره ثم في شرح معينا فلا يجوز على ما في خدمته أو خدمة فقير على المحرم وغيره ولا على
 إحدى الصرتين لعدم التعيين اه صريحة في مخالفتها للشارح وعدم الصلة بمافي خدمة العامل مطلقا والله
 أعلم (قوله وقبضه المالك) هذا يدل على أن قوله في خدمته أي خدمة العامل يدل عليه أيضا بقوله السابق
 آ تفاعلي العامل كياتي وأما مسألة المقارضة على ما في خدمة المالك فيبدها قوله السابق ولو قارضه على أضعف
 نقد الخ اه سم أقول صريح صنيع النهاية والمغني وغيرهما أن مسألة المقارضة المذكورة سابقة عين
 المسئلة التي ذكره ٧ هنا بقوله نعم ولو قارضه الخ وقوله وقبضه المالك إزاء الشارح بما على ما فهم من
 رجوع خبر خدمته في عبارة الشرح الصغير إلى العامل وإن غير الشارح وجهه إلى المالك كملر لكن قضية
 مسألة المقارضة السابقة لنقوله عن الشرح الصغير الذي اعتمدها الجاهة موضوعة قول الشارح الآتي ثم
 أن ابن الخ وقبضه المالك في الفرز وشروح المنهج وكذا ابن المقرئ في غيرهم وشروحه المارة مستعذرا
 لوجود التعيين والقبض في المجلس هنا أيضا وقد تقدم من الفرز أن قول النظم كغيره معين أي ولو في المجلس
 اه والله أعلم (قوله بجز) أي بغيره العامل لا يتعدده صم اه غش (قوله مطلقا) أي وأن عينه في المجلس
 وقبضه المالك يحتاج إلى تحديد يصدق عليه بعد تعينه وقبض المالك اه غش (قوله لأنه غير قادر) أي
 العامل (عليه) أي على تحصيل ما في خدمة الغير أي بخلاف ما في خدمة نفسه فانه قادر على تحصيله فصحة العقد
 عليه اه غش (قوله ولا ينافيه) أي عدم الصلة بمافي خدمة الغير (قوله قول فسخ الخ) عبارة الآسني والمغني
 ويصح قراضه على اليد بغيره المودع وكذا المصوب سم غاصبه لتعين ما في يد العامل بخلافه في اللغة فانه
 إنما يتبين بالقبض ويرى العامل باقباضه له فهو ربا البائع منه أي من ضمان الغصب لأنه أقبضه باذن
 مالكه زالت عينه وما يقبض من الاغراض يكون أمانة بيده لأنه لم يوجده من نفسه ومن كلامه يشل
 التعبير بالفلان من لازمه العلم بالفلان لا ان يقال له: اعقبه بقوله ولو أقبضه بقوله فلا يجوز زعي نقد
 بمجهول النقد ويكون قوله أو قدره باعتبار هذا (قوله على ما رجحه السبكي الخ) أثر شيخ الإسلام في شرح
 البهجة ورجحه السبكي وأظهره بقاؤه الموردي لكنهم ذلك قال في المساقاة مناهج وظاهره أنه لا يأتي هنا
 ما مر في القراض من الإكراه بالروية وبالتعيين في مجلس العقد اه (قوله كياتي) أي في قوله نعم الخ
 (قوله وقبضه المالك) هذا يدل على أن قوله في خدمته أي خدمة العامل يدل عليه أيضا بقوله السابق آ تفاعلي
 العامل كياتي اه وأما مسألة المقارضة على ما في خدمة المالك فيبدها قوله السابق ولو قارضه على أضعف
 نقد كذا في الشرح

قوله ذكره كذا في الشرح
 أنه والمعين مر بفتح كها
 وأنه ٥١ من هامش

مع غير الوديع والغاصب بشرطه يظهر ظاهره انه لا القدرة على العين أقوى منها على الغير ويوصلها إلى العين بالقوة ثم قاله فلا تملك
على أحدهما وأشار كذلك في الاستخراج وان لم تعين ألفا القراض وينبغي للعامل بالتصرف فيه بشرط أن يكون في التصرف في الباقي ولو قارضه
على العين على أن من أحدهما تصف إلى حرج ومن الآخر تركه صرح ابن عبيد بن كلابهما (٨٥) والافلا في الجواهر في ذلك كلاما للكناسة

فلنعمل على هذا التفصيل

قبل هنا أعطاه أمثالا

أضربها إلى ألفين عندك

والر من هنا سوا صر

وظاهره بصحة كذا قرضا

وإن من هنا سوا صر

بالفقه من مشرك كذا في قوله

أحكام الشرع يجوز وضع

(وقيل يجوز على أحد)

الصرتين أن صر ما فيها

وقد لو أبانوا قدر أوصفة

تصرف العامل في أيهما

شاه فيصير القراض

والأصح المنع لعدم التعين

كأن يصح لم أن عين واحدة

في المجلس صر بشرط علم

صير ما فيها كقولهم لغير

ويرقرق بن هذا وما يقرق

العلم بخلاف القدر في المجلس

بان الأجزاء هنا التبعين

الصرتين وإنما الأجزاء

المرادة منها مخرجهما

ونفسه ما ذكر في تعيين

أحد الصرتين محتم

فيما لو أنه ألفين وقال

قروض تملك على أحدهما

صيرت المجلس وهو ما عتد

بن المقر في بعض كتب

وما لا يخفى في شرح الررض

التي قد استدل بها في البينة

ورود ما في نسخ شرح

المتجسمة لله وعلما في

المجلس من إحدى الصرتين

كأنه (سبل إلى العامل)

بأن يستقل بالبدل وليس المراد تسليمه

يدل باللائحة ولا غير لأنه قد لا يبيده عند الحاجة (د)

يشترط أيضا استقلال العامل بالتصرف حينئذ (لا يجوز شرط (ع)

أي ما لا يؤتمنه

عجبه (م)

لأنه يناقض مقتضاه من استقلال العامل بالعمل

صحة القراض مع غير الوديع والغاصب بشرطه وظاهره (قوله مع غير الوديع والغاصب) أي على
الوديع والغاصب اه سم (قوله بشرطه) وهو قرة ابتاع العامل الموصوعين الغاصب من القدرة الخ
تعليل لعدم المناقاة بالاعتراف (قوله ولو خطا العين) أي قوله ولو قارضه في الغنى والقوة قبل في النهاية
(قوله ما قاله) أي صاحب الاقنين صاحب الالف (قوله يجوز وان لم يعين الخ) لأن الأشاعرة لا يمتنع صحة
التصرف له شرعا والروض والبهجة وفي المأني والغرر ولو كان بين اثنين ذواهم مشتركة فتقال أحدهما
لا لا يجوز شرطه على نصيب منها صر اه (قوله وينبغي للعامل الخ) أي يجوز له الاتخاذ بالتصرف فيه
وليس المراد أن المالك يمتنع عليه التصرف في حصة القراض بل يجوز له ذلك يدل لهذا قول الشارح في
الفصل الثاني بعد قول المصنف لكل فصحة أو باع ما اشتراه العامل القراض لم يكن فصحة لعدم دلالة عليه
بل بعامة العامل اه ع (قوله على الاقنين) أي متى بين والام تناقض قوله ان عين كلابهما اه سم
(قوله على أنه) أي العامل (قوله ان عين كلاب الخ) لعل وجه اشتراط التعين أنه قد يتصور جواز عين
فيؤدي عدم التمييز إلى الجهل بما يخص كلاً من الاثنين اه ع (قوله فيل هذا) أي في باب القراض (قوله
وتسار يا) أي ما فيها من التفتين (قوله في أيهما فتعين) وقوله (أحدهما) الأولى فيما التأنيت (قوله ثم
ان عين الخ) كذا شرح مدر هذا ونحوه يدل على أن المجلس العقد هنا حكم العقد وان لم يكن هذا العقد
يدخله خبر المجلس اه سم وقد مر من القروض ما عتد (قوله مع) خلافاً للمعنى (قوله بشرط علم الخ) انظر
ما لاحظه في هذا الشرط مع أنه من غير مقتضى اه رشدي عبارة سم وقد يشكل هذا مع قوله السابق
ولو قارضه على صفة معناه بالوصف غائبة عن المجلس الخ اه سم لأن يقال لما عتد هنا على عدم علم
صيرت ما فيها ولا يخفى ما فيه اه وصيرت ما فيها اه سم ما فيها اه ما عتد على غلظة عين وقال ع (قوله
وصفة وقدر اقبل العقد أخذنا من قوله ويرقرق الخ اه وهي ترجح أشكاه أي سم (قوله وما يقرق في المجلس الخ)
أي الله لا يكتفي اه سم (قوله لتعين الصرتين) أي عتد الله تدين (قوله من إحدى الصرتين) الأولى بأحد
الاثنين (قوله بشرط) أي المصنف (قوله بحث) أي قوله المصنف في الغنى والقوة لا يشترط في
النهاية (قوله بل ان لا يشترط الخ) عبارة الغنى وانما المراد أن يستقل العامل بالبدل اه والتصريف اه
قول المتن (فلا يجوز شرط كون المال في ما لا) ولا شرط صيرت ما فيها التصريف وكذا لا في ذلك تأتبه
كشرف نصيبه شرح الررض ومعنى (قوله ويشترط أيضا الخ) إشارة إلى الاعتراض بعبارة المصنف تشبه
قضية كلامه بظاهره وأن هذا أي قوله ولا علم من محقر قوله مسلم إلى العامل وليس من ادابيل هو شرط آخر
وهو استقلال العامل بالتصرف فكان الأولى أن يقول وان يستقل بالتصرف فلا يجوز شرط علم اه وانما

نقد كذا ثم عتد على المجلس صر (قوله مع غير الوديع والغاصب) أي على الوديع والمصوب (قوله ولو قارضه
على الاقنين) أي متى بين والام تناقض قوله ان عين كلابهما (قوله ثم ان عين أحدهما الخ) كذا شرح مدر
وهذا ونحوه يدل على أن المجلس العقد هنا حكم العقد وان لم يكن هذا العقد مع ما يدخله خبر المجلس (قوله
بشرط علم عين ما فيها) كذا شرح مدر وقد يشكل هذا مع قوله السابق ولو قارضه على صفة معناه بالوصف
غائبة عن المجلس الخ فتأمل فأن عين ما فيها كذا علم قوله أولان علم ما فيها علم على غلظة عينه لا ينقص عن علم
ما في الصر مع عدم علم عين ما فيها فتعين المجلس ولا يتصل على صيرت ما فيها بالوصف اه سم لأن يقال لما عتد
عز في عدم علم عينها بخلاف ما هنا ولا يخفى ما فيه (قوله وما يقرق في المجلس الخ) أي لا يكتفي (قوله

مع وقدر بن أحد الاثنين وأحد الصرتين فالأوجه أن المقر يرضط بغيره الصرتين بشد الررض (د) كونه (سبل إلى العامل)
بأن يستقل بالبدل وليس المراد تسليمه العقد ولا في المجلس بل لا يشترط عدم تسليمه كقاعدة قوله (فلا يجوز شرط كون المال في
يدل باللائحة ولا غير لأنه قد لا يبيده عند الحاجة (د) يشترط أيضا استقلال العامل بالتصرف حينئذ (لا يجوز شرط (ع) أي ما لا يؤتمنه
عجبه (م) لأنه يناقض مقتضاه من استقلال العامل بالعمل

قال الأولى دون الواجب لا يمكن حل قوله مسلم الخ على ما يشمل الاستقلال بالتصرف قول المتن ويجوز شرط على غلام المالك كشرط اصطحابه حتى يعمل عملها وتغيير المصنف فلامه أولى ليشمل أكبر الحر فظاهر أنه كعبه لأنه نال المنفعة وقد ذكر الأخرى منه في المساقاة ولو شرط له بعد حزم أن الرج مع وان بشرط أنه يعمل جوع عاشر شرط لعبد المصنف وشرح الرض عبارة القدر وتوج به أي بالمملوك لا غير مملوك كغلام الحر ووجهه أنه فلا يجوز بشرط علمه مع العامل الآن يكون شرط لهم شيء من الرج فيجوز ويكون قراضهم أكثر من واحد قاله الجمهور وأطلق أن القاض عدم الجواز يجوز على ما لا بشرط لهم به **اه** (قوله أول المملوك كمنعته) أي لو جوعه **اه** عش (قوله المصنف) أي غلام المالك قنأولا (قوله ولم يجعل الخ) أي والحال لم يجعل الشرط لغلام المالك قنأولا (قوله لأنه من جهة ماله) أي عينا ومنفعة ليشمل أكبر الحر والموصى به بمنعته **اه** عش عبارة سم قوله لأنها أي المنفعة **ش** **اه** (قوله استماعه) أي كون عمل غلام المالك تابعاً لبقائه **اه** (قوله من غير الخ) أي لتعليل بما ذكر ويحتمل أن الشارح يقول ولم يجعله الحر الأقرب وخبره عش (قوله لم يجر لغلام الخ) أي لا لا يتصرف بدون مراعاة عبارة القدر ومن انضم إلى ذلك أن لا يتصرف العامل بدونه أو يكون ماله أو بعضه لم يصح **اه** (قوله شرط نفعته) أي غلام المالك يعني قد دون الحر المملوك منفعته كجواهره لأن نفع نفعته تعود إليه بخلاف نفعه الحر المذكور **اه** سم عبارة عش أي المملوك وخبر به الحر فلا يجوز فيه ذلك لأن نفعته على نفسه والعبد المستأجر أيضاً **اه** (قوله ولا بشرط قدورها) والأوجه اشتراط قدورها وكان العامل استأجر بها **اه** نهاية وقال البصري والذين حزمه ابن القري عدم اشتراط قدر النفعين أي في القابل على الجلال ويجوز شرط النفعه ويتبع فيها العرف ولا بشرط قدورها على المحدث انتهى **اه** (قوله أكتفه بالعرف الخ) **هـ** فرع **هـ** قوله يمكنه على أن يذهب إلى الميراث بشرط من يضايعوا ويسمعوا هناك أو ردوا إلى مكثفي الصدوقيات الأكثر ون على انفساد لان النقل على مقصود بشرط مع التجارة سم على أن قوله قد يقابل المشرط ونفعه بنفسه وإعفاء المصروف من مثل ذلك الاستقبال على نفعه على ما روي به العادة وهو حيث تدن أعمال التجارة في نفع الصحة ويؤيد هذا كراهة الشرط من مخرج أو استخبار من يضمن الخطة الخ **اه** عش (قوله كاططن الخ) أي أو لا وعش قول المتن (ونظيفة العادل) **هـ** (قائدة) **هـ** الوظيفة بنظيفة مشالة ما يقدر على الإنسان في يوم وقصر **اه** معنى (قوله وحى) إلى قوله وفي الجواهر في النهاية والتمنى اللفظية **اه** (قوله وفي الجواهر الخ) شرح مقدم لقوله أنه لا يصح الخ في سم بعد ذكر كلام الرض مع شرحه ما تصوده هذا قد توافق كلام الجواهر الأول دون الثاني الذي استظهره الشارح **اه** وبأن معنى القدر وفي أول الفصل الثاني ما وافقه أيضاً (قوله البيع) الأولى لا يتبع قول المتن (ورابعها) **هـ** مخرج العادقان يتولا بنفسه نهاية ومعنى أي وإن استأجر على فعل ذلك كانت الأجرة عليه كأي في الفعل الثاني **ش** شرحه وما لا يلزمه الاستقبال عليه عش (قوله ودورها) أي قوله أما إذا سكنت في النهاية وكل ذلك في الثاني قوله ونظره في الحادى قول المتن (فأقول من لم يشرى حنطة فطعن الخ) ولو اشترى العامل الحنطة وطعنها من غير شرط لم ينفسخ القراض فيها ثم إذا طعن بغيرها لا جرحته ولو استأجر عليه لم يجره ولو استأجر عليه لم يجره ما نصص بالطنين فان باعه أي خنته **اه** ومن يستحق منقته كبايعه شيخ الإسلام وهو ظاهر شرح **م** (قوله المملوك كمنعته) كانه استأجر من قضا الموصى بمنعته مثلا (قوله لأنها) أي المنفعة **ش** (قوله ويجوز شرط نفعته) أي غلام المالك يعني قد دون الحر المملوك منفعته كجواهره لأن نفع نفعته تعود إليه بخلاف نفعه الحر المذكور (قوله وفي الجواهر من الروايات الخ) في الرض وشرحه ولم يقله قاضنا بل قدّم المألفاً لمثلاً وقالاً شتر بما ذكرنا ذلك نصف الرج ولم يشرط البيع لم يصح القراض لتعرضه لشره دون البيع تفرعاً على الأصح من أن التعرض للشرع لا يفتى عن التعرض للبيع **اه** وهذا قد توافق كلام الجواهر الأول دون

(ويجوز شرط عمل غلام المالك) أي قد أو المملوك منقته **هـ** الجاهل بالمسألة أو الموصى (مع) سواء كان الشرط العامل أم المالك ولم يجعل له بداً ولا تصرفاً (على الصحيح) كالمسألة لأنهما من جهة ماله **هـ** الجاهل استماعه بضمان المال لعمله ومن ثم لو شرط عليه الجهر للغلام أو كون بعض المال في يده ففسد فاعلم بجوز شرط نفعته على ما لا بشرط قدورها كاستفاده العرف في ذلك أخذاً بما ذكر في عمل المساقاة (ونظيفة) العامل القابلة وهي هنا الاسترباح بالبيع والشراء لا بالمرة كالطعن والخبز فان فاعله يسمى محترفاً تاجر أو في الجواهر ربحه الروايات في هذه الجواهر واشترى من الروايات بيننا نصين أنه لا يصح بخلاف تصديها وأعمال فيها لاقتضاء العمل البيع ولا يصح **هـ** وأعرض بما فيها أضافه لو تعرض في الإيجاب لشره دون البيع مع وهو ظاهر (و) رابعها كشر الثياب وطها **هـ** ودورها وجعلها في الوعاء ووزن الخفيف وقبض الثمن وجهه لقتضاء العرف بذلك (فأقول) **هـ** ليشترى حنطة فطعن ويصرفه أو لا ينسحب ويبيع أي كلا

منها (فقد القراض) لا شرع فيه لاجتوازه مسبوقة بغير الاستبصار (٨٧) عليها فلم تقبلها الرخصة بمشايير الرفعة

لم يكن القرض مغنياً عما لا يتم بعد فداؤه من مال يرجع بينهما على بشرط نهاية ومضى (قوله فيما) أي
الغلب والتوب (قوله ولا يرجع فيه الاذرى الم) عبارة النهائية والمغنى والقرض في الاذرى بان يرجع لم يشأ من
تصرفه العامل وهذا الوجه هو الذي لا يصدق كلام القاضي وفي الجرح وهو الظاهر ولو قال على ان
تشترى حذقة وتبيعها في المال فانه لا يصح له وفي م ع من هو انه قد رآه بغيره ان سبب عدم الصلة
التي يجب لها ان تحصل لا يحصل الرجوع فان اطلق التجار الصلة فانه لا يراه ان يباعه بنوع خاص وذلك لا يضر
اه قال رشدي قوله بان الرجوع موهومان كل الرجوع الى الواقع في الاذرى اه (قوله لم يصح)
وظاهر انه لو كان شرطه على ما ذكره القاضي فاشترى هو واخر باختياره الى ارتفاع السعر لم يضر
م م ورشدي قوله الثاني (شرأه) بالذمة نهاية ومضى قوله الثاني (أومعاه) شخص ولو قلنا على ان
يصرف الصلة فانه لم يمتحن على ما لا بشرط ففسد اصابه ففتح غيرهم ولان المقصود ان يكون تصرفه
مرفقاً لم يمتحن بغيره وانما هو ان يبيعها ما تبيعها اه نهاية وقال المغنى وذكره م م شرح الرض
أوجهها الاول ان ذكر ذلك على وجه الاشتراط والا فالثاني اه قوله الثاني (أومعاه) شخص ظاهره ان
حوت العادة فتصوّل الى بيعه معاملة وعده فليس الفرق بينه وبين الاخصاص المصنوع هو ان العادة لا
الاخصاص لا تكون معاملة الواحد لا احتمال قيامه مع غيره فبوت المعاملة معه اه ع م (قوله لان ذلك)
تضمنه (الم) وظاهره من هذا الموضع انك تكتفي بشرأه فبذلك الصلة والشراء والبيع من غير مضمّن
ونهاية (قوله وفي الجرح) يضر الم) عبارة الثاني وفي الجرح يضر تعيين الجرح كون السوق لان السوق
كالسوق العام والمحاو كالمعرض المسمى اه (قوله ولا يضره في الم) يخبر قول الم ان وقع بشرط
وجوده (قوله بيان في هذا الم) ودلله الاشكال ما استبان من كافي سائر التصرفات بالذمة فلا يلائم
في الجرح فيقال ما ليس من المنسوج الا لا كسبة وتوحيها كالسبب على ما عرف نهاية ومضى روض م
شرحه (قوله كسبة) بان قال قولنا كسبة اه ورشدي (قوله وان ذكرها على وجهها) مقابل قوله على
جهة ما تضمنه عبارة المغنى بظاهر عبارة المصنف كغيره اه آت القرض بعد فواته الشراء بعد ما ليس مراداً
بل المراد انه لم يرد كذا تقييداً أصلاً كقولنا لا تصرف بعد شراؤه القرض الموقوت لا يصح موهام
المالك العامل من التصرف أم البيع كغيره أم سكتهم الشراء كماله خضائي شرح منحه اه ويصلو م
في الجرح وان اقتصر على قوله سنفسد الصلة انتهى قال شخشا الشهاب البرلسي قوله وان اقتصر الم أنهم اه
لو قال لا ترضك سنة ولا تشرع بعدها مع سواه قالوا لا يبيع أو سكت وهو الذي أفهمه م م عبارة

الثاني الذي استظهره الشارح (قوله ولا يرجع فيه الاذرى بقول القاضي الم) يمكن الفرق وفي شرح م م بعد
سوقه كلام القاضي مانعه وفي الجرح وهو ظاهر بل لو قال على ان تشترى حذقة بغيره في الحال لم يصح
اه وقدر انه يبيع ان سبب عدم الصلة التي يجب لها ان تحصل الى م م فان اطلق التجار الصلة فانه لا يراه ان يباعه بنوع خاص وذلك لا يضر
انه قد ادبته بنوع خاص وذلك لا يضر اه وظاهره انه لو قال لا يرضع على ما ذكره القاضي فاشترى هو
واخر باختياره الى ارتفاع السعر لم يضر الفرق انه اذا شرط لم يجعل التصرف الى رأي العامل بل الى رأي
نفسه لم يكن حصول الرجوع الى رأي العامل (قوله الثاني) أومعاه شخص ولو قلنا على ان يصرف مع
الصلة فانه لم يمتحن على ما لا بشرط ففسد اصابه ففتح غيرهم ولان المقصود ان يكون تصرفه
مرفقاً لم يمتحن بغيره وانما هو ان يبيعها ما تبيعها اه م م وقال في شرح الرض أوجهها الاول ان
ذكر ذلك على وجه الاشتراط والا فالثاني اه (قوله الثاني) أومعاه شخص ولو قلنا على ان يصرف مع
سنفسد الصلة اه قال شخشا الشهاب البرلسي قوله وان اقتصر الم أنهم اه لو قال لا ترضك سنة ولا تشرع
بعدها مع سواه اه قالوا لا يبيع أو سكت يفسد وهو الذي أفهمه م م انه لو قال لا ترضك سنة ولا تشرع بعدها
يصح وهو م م عبارة الثاني ومضى الثاني فلا تغرب عما في شرح المنهج مما بحثنا في هذا فانه يخالف المقول
حمله على ظاهر عبارة الرض اه وعبارة الروضة فلا وقت فقال لا ترضك سنة من غير التصرف

(ومعناه التصرف بعدها) كقولنا لا ترضك سنة كذا ولا تصرف بعد سنة (فقد)

يشهد (في الاصح) حصول
الاستمرار بالبيع الذي
قبضه بعد اختلاف المبيع
من البيع ويشترط ان يقع
تلك المدة في مبيع عادية
لا كساعة ما اذا كانت
البيع قفصة كلام الرخصة
وأصلها الجزم بالفساد
وجرى عاصف الكفاية
لكن اختار في المطلب الصحة
وهي مفهوم المستزاد
وفيها والفقير بقوله لا
لان تعيين المدة يقتضي منع
البيع بعدها فحتاج
لنصر على فصله ولم يكتف
في ذلك بان المفهوم من منع
الشراء عدم البيع من البيع
وكلا يجوز تأنيب الجور
تطبيقه ولا تحريمه وتعليق
التصرف لانه كثر
الرجوع فيه فارق تصرف
الوصلة (ويشترط
اختصاصه بالبيع) فيمنع
شرط بعض الثالث لأن
يشترط عليه العمل معه
فيكون قراضا بين اثنين
شرطه لغير أحدهما
كشرطه لغيره واستراهما
فيه لباخذ المالك ملكه
والعامل بعمله قبل لا
حاجة لذهاب يترجم
اختصاصه به او
ينع الضرر لاحتقال أن
واد اختصاصه به أن
لا يضر غيره ما وان استأجر
به أحدهما فتعين ذكر
الاستمرار الثاني لأن ذلك

الروضة والراعي فلا تفرع في شرح المبيع مما عطف ذلك انتهى أقول ظاهر الآثار ووافق ما قاله عسيرة
وجمع النهاية بما صنف ذكر المدة ابتداء تأقيت من منعه بعد ما تراخى عنها اختلاف ما قاله فارضك
سنتود كمنع الشراء متصلا بضعف التأقيت حيث شذوذ وهذا يجمع بين كلاي الشيخ في شرح المبيع
والروض اه قال الرشدي قوله متراخا عنه بان فصله عن الكلام بما عطف في صكته التفتيش والى قوله
بين كلاي الشيخ في شرح المبيع والروض أى على ما في بعض نسخ الروض وفي بعضها ما وافق ما في
شرح المبيع فلا يخاف اه أقول صريح الشارح وظاهر المتن وغيره ووافق ما في شرح المبيع (قوله لانه قد
لا يخلو) يؤخذ منه أن المنع من البيع كالمبيع من التصرف اه سم (قوله كساعة) ولو كانت المدة
مجهولة كساعة لم يسكر لم يصر في وجهه من نهاية ومتنى (قوله اما اذا استكس الخ) مقابل قوله بان
صرح به يجوز اه سم (قوله لكن اختار في المطلب الصحة) اعتد النهاية والغرض ووافق ما في
المبيع ونقل سم اعتد في غير ذواته كاه (قوله والذي يقوله الاول الخ) ووافق ظاهر المتن والآثار
(قوله لان تعيين المدة يقتضي الخ) فتدعي دعوى الانتصاف مع كون المراد بتعيينه كراهة على وجه
الآقيت كصوبه اه سم (قوله لا يجوز تطبيقه الخ) عبارة النهاية والمغنى والروض مع شرحه وقال
فارضك ما شئت من كل شيء لان ذلك لا يخلو من العقد الخ لا يخلو على شرط كذا به رأم الشهر فقد كانت على
تصره كقوله مستلكن لان ولا تصرف في انتفاء الشهر يصح اه زاد الاولان ولو دفعه ما لا يقال اذا تمت
تصرف فيه بالبيع والشراء فراض على أن لا ينفصل الخ لم يصح ولا يجوز له التصرف به بعد موته لانه تعليق
ولان القراض يظل بالمولد لوصاه (قوله فيمنع) الخ في قوله ومن ثم في النهاية والمغنى قال عس فرع سئل
عما يقع كبر من شرطين للمالك دون له اصل وجزء للمالك أو لا بد الثاني دفعه للمالك للمعامل يجعل عليها
مال القراض مثلا هل هو صحيح أم باطل والجواب أن الظاهر الصحة وكان المالك شرط لنفسه جزأ من المال
جزأ وهو صحيح (قوله لانه يلزم) الضمير ان البلز والمستتر رجعت لاسم الاشياء اه سم (قوله ينع
الزوم) أي القطعي اذ منع الظني مكابرة اه سم (قوله واستأجر) أي استأجره عس (قوله وان لا شيء) أي مفهومه
أنه ان علم الفساد دون هذا استحق وهو ظاهر وكذا يقال في قوله لا شيء ولا حرة في ان يظهر الاسم (قوله
لم يستحق شيئا) وقال شرح المبيع والروض واليهجوت خلافا لنهاية وقالان الغنى والآثار عبارة ان
له أجرة لانه على طاعه لوسا عطف ذلك كمن علم بالفساد أم لا لانه حيث شذوذ طاعه فحدا وجهه الخ
من الآخرة خلافا لبعض المتأخرين اه قال الرشدي قوله مردا كمن علم بالفساد أي وان ظن أن لا شيء
كاي علم مما سبق اه وقال عس قوله مرد خلافا لبعض المتأخرين أي ان بيعه بالشيخ في شرح منعه اه
بعدها ملقا اومن البيع فدل انه يحل بالمفسد ودان قال على أن لا تشتري بعد الاستيفاء البيع صحيح على
الاصح لان المالك يتمكن من منعه من الشراء معي شاع بخلاف البيع ولو انصرف على قوله فارضك استفسد
على الاصح الخ اه (قوله لانه قد لا يجد في المصالح الخ) يؤخذ منه ان المنع من البيع كالمبيع من التصرف
(قوله اما اذا استكس الخ) مقابل قوله بان صرح به يجوز اه سم (قوله لان تعيين المدة يقتضي الخ) قد عني دعوى
الانتصاف مع كون المراد بتعيينه كراهة على وجهه من نهاية ومتنى (قوله لا يجوز تطبيقه الخ) ولا تحريمه
وتعليق التصرف قال في الروض وان علق القراض وكذا تصرفه بطل اه ومثل في شرحه الاول بان قال
اذا لم يراش الشهر فقد قرضك والثاني بان قال فارضك لان ولا تصرف حتى ينقضي الشهر اه (قوله
لانه يلزم) الضمير ان البلز والمستتر رجعت لاسم الاشياء ش (قوله ورجع الزوم الخ) الظاهر
ان المنوع الزوم القطعي اذ منع الظني مكابرة فانه لا يفهم من قولنا انتصافا وكذا لا يثبتون لكل منهما (قوله
لانه على طاعه) وسواء علم الفساد أم لا لانه حيث شذوذ طاعه فحدا وجهه خلافا لبعض المتأخرين شرح
اه (قوله وان لا شيء) أي مفهومه ان لو علم الفساد دون هذا استحق وهو ظاهر وكذا يقال في قوله لا شيء وانه

الانعام (فان قال قارضك هل ان كل الرجوع لغيره فراض فاسد) لانه خلاف مقتضى العقود أجرة المثل لانه على طاعه ومن
بما عطفه ليعلم الفساد وان لا شيء لم يستحق شيئا لانه غير طاعه حيث

وعلم من ابتاعهم أجراً مثل
ناراً ونهبها أخرى مضافة
تصرف وهو تظليل من طرف
الوكالة الفاسدة لعموم
الاذن (ممكنه معلوماً
بالجزيئة قلو) لم يعلم أصلاً
كان (قال) قلو ذلك (على)
أنك فيه شركة أو تضاعف
فسد) فليخبر من القرار

(أو) على أن الرجح بيننا
فلاصح الصحة ويكون
نصفين) كقولنا هذا بيني
وبين فلان إذا التبادر من
ذلك عرف المناصفة (ولو قال
لن النصف) وصكتما
للعامل (فنفى الاصح)
لأن صرف الرجح لهما ك
أصله لأنه تعالى له دون
العامل فصار كل شخصاً
للمثل (وان قال أن النصف)

وسكت عن جانبيه (مع)
على الصبح) لانهما افساهما
شرط السالك مختص
الاضل المذكور واما داخل
ما ذكر السالك مثال فلو
صدر من العاقل شرط
مقتضى على شيء بهذا ذكر
تلك كجاء وظاهر (ولو)
علم لكن بالجزئية كان
(شرط لاجلها ما عثرة)
فمنع اول- (أور مع صف)
التي أور مع نصف المال
أور مع أحدا لغير تعيين
أولا (نفس) القرض
سواء أحصل اليه في الآخر

(قوله) وقيل هو قراض الخ) في المتن المجرى والمغنى والمخلى قرض بغير ألم وهو ظاهر اهـ سدر (قوله) لا
 ذكر) أي من اختلاف معنى العقد (قوله) أي أنه لا أجرة الخ) خلافاً لما به وعلى خلاف المغنى والأقوال
 عبارة النهاية لا أجرة له وانظر ونحوها اهـ عبارة سم قوله وأنه لا أجرة أنفق هو أنه الإحواذا
 نفي ذلك وفيه نظر إذا اعتبار بفن لا منشاء من الصيغة مر اهـ قولنا المني (إضاع) أي توكل بل لاجل
 ويجري الخلاف في قولنا أضعف على أن نصف الرجاء كركه بل هو قراض فاسد وإضاع ولو قال
 خذوه تصرفه فهو الرجاء كركه فنقص جميع أو كركه فباضع ولو أنه مر على قوله أضعف فهو بمثابة تصرف
 والرجاء به لا فيكون بضاعاً ولو دفع إليه المهر وقام له المهر فبالفسخ كركه لا قراض في أصح الوجهين
 ولو قال خذ المهر أضعف من نصفه مثلاً صح في أحد وجهين تركه الاستوى أخضعاً كلام الزاوي وطبقة لو
 قال رب المال أن نصف لي فكون فاسداً وأدى العمل التمسك منقذ العامل لأن الظاهر مع اهـ نهاية
 وكذا في المغنى لأنه قال بدله قوله كان حبة لا قرض الخ جعل على قرض في أسد وجهين ظاهر ترجحه كما به
 بعض المتأخرين اهـ قول المتن (وكونه) أي بشرط كون الأسرك في الرجاء (قوله) بالرجاء أي كأنه نصف
 أو الثلث (قوله) أنك أي أولى اهـ معنى قول المتن (شركة أو نصيب) أي أجزاً أو شريكتين إلى الرجاء وأعلى
 أن تخصص بداهة شترهما من رأس المال وتخصي بركوها أو بوج أحد الاثنين مثلاً ولو كانا خصاً وطن
 على أن لا تشر بعتاً أو تخلفاً معناه أو اثنين فلتو بمغنى وفيه نهاية قال عـ وبطل ذلك لو قال مشاركة
 فلا يصح اهـ (قوله) كالقوال) إلى الفصل في النهاية وكذلك في المغنى الإقوله واستدل على المتن (قوله) كل
 قال الخ) ولو قال قارضت على أن الرجاء شيئاً لا تالاً يصح كافي الأول الوجهين من الثلث ومنه الثلث أو
 قارضت كعقار فلان وهما جملتان أي عذر القارض عند النشر وط مع الأول ولو قال قارضت
 أو بوج عسدين المشرع مع أن الرجاء لا يقود عند العقد بسهولة مرقعته بماهية ومعنى (قوله) فصار
 كله مختصاً بالمالك) يحمل على شعبة الإجارة هنا على انفصال السابق أدقيل في النهاية يصح تركه
 المالك سم على الخ عـ (قوله) وهو مفسد) ولو قال قارضت لم يتعرض الرجاء فبالقراض لأنه
 خلاف وضعه اهـ معنى

﴿فصل في بيان الصفة﴾ (قوله في بيان الصفة) القول المنقول وأرضى النهاية الأقوية ولا شيء إلى المتن (قوله لصحة القرض) القول المنقول وأرضى في المعنى الأقوية فان اقتصر إلى المتن (قوله أيضاً) أي كالشرط السابقة (قوله) أي أن الرجم ينظر أجمع لجميع ما قبله عرض ورشدي (قوله فان اقتصر الخ) أي تركه قوله أي أن الرجم ينظر أفضلية ما سبقها للعمل الخ في مسئلة وأجرح فيه لأنه يقل والرجح ينظر والقول ما وجهه اه رشدي وبقي عن عرض أنه لا يتفق فيه إلا جهة أيضاً أي كما يفرد الطويل بأنه لا يذكر الخ (قوله فسد) لو وقع اليأس فانسداد لآلة اشتريها كذلك نصفها لم يلزم تعرض للبيع ثم يصح القرض معنى وأدنى دهر وتقدم في الشرع خلافه (قوله فسد) لعدم المراكدة أو بد القرض

لا جدوة فيها فهو (قوله) ولا جدوة العلم (الفساد) لأن من وجوبها شرع حر وقول الشارح وإنه لا جدوة مفهومه وإنه لا جدوة على ذلك وهو نظر فلا اعتبار بغيره وإن نشأ منه من المصنف حر (قوله) في المأوى (ينما) فلا يصح العتق يكون نصفين قال في شرح الرض قال في الأوزار وقوله إن الرجح بيننا لا نأخذ أي الصلح بينه وبين الثلثين من الثلثان اهـ (قوله) فصار كونه مخصصاً للمالك يحتل من تجارة الجدة هنا على الفصل السابق إذ ليس في الصيغة تصريح بنفيها عن العامل
 * (فصل في بيان الصيغة الخ) * (قوله) فان اقتصر على بيع أو اشتترى فسد لعل المراد إذا بالقرض حق أو

(١٢ -) (شرواني وابن قاسم) - (سادس)
 به أحداهما وهو مقسد . (فصل) * في بيان الصفة التي بشرطها العاقدان ذو كبر بعض أحكام القراض . (١٣ -)
 (احباب) كذا ، فمقتضى هذا ، فلو لم يتلوه في هذه الآية ، فلهذا ، وانما قيل ان القرض يشترط ان اقصد

(قوله) لما بين الاذنين

وعبر ثم يلزم وهذا باسناد
ثبتنا ولا يوثق في اخذ الاول
سكمن في الحرص من الفساد
والثاني الثاني فقط لما هو
مشهور لعالمى العدة
الفاصل من ولا يثبت الفساد
ثم يحكيه الخلاف في ان
هذا امر من جنس الفاظ
الذى هو محل التخصيص لا غير
فاستوي ما يستدل (فان تصرف
الثاني) في المسئلة الاولى
مع تصرفه في الثاني
فظهر لعدم الاذن والفاصل
انما هو خصوصه فهو نظير
ما سرف في كالة الفاسد ولا
شيء له في الرجوع بل من طعمه
المالك لزمنه ومثله والا
فلا ولا يثبت له في العمل
فيما يظهر ايضا وفي المسئلة
الثانية (تصرف غائب)
لان الاذن مسدود ليس
بالحال ولا وكيل (فان انفق
في القعدة) لا يؤول بقا الثمن
من مال القاصر او ربح
(وقلنا بالجديد) المقرر في
المذهب الفاضل عند من له
اذن المام به وهوان الرجوع
لغائب اشتد في القعدة
وقد من المصوب بحصة
سراية وانما الفساد تسليمه
فضمن ما لم يجرى اقرونه
اذفع ما قبله بتقديم لهذا
الجديد ذكر في الكتاب فلا
تحسن الاشارة عليه (قال رحمه)

في الغالب انه ينزل بمجرد الاذن في ذلك ان ابتداء المالك له لان ايجابه سواء فيه اه زاد النهاية قال
الاخرى وهذا في الغالب بمجرد اذنه من ابتداءه في انما امره بالمال كما هو الجاري انما يثبت
تقارض غيرك فاعل اه وفي سن الناصر مثل ما مر من النهاية قال عس والزنيدي قوله مدر لان
أصل به سواء له ان فان اوجب المالك به سواء له العمل لم ينزل بل يتوقف عليه وفي الجعري ما نصوب له
انه لا ينزل الا بعد ذلك مطلقا أي ابتداء المالك له لا في الحاضر ومنه ومنه وفيه في غيبة النهاية ثم يرجع
ما وجبه اعتمادا على ما به يخالفه في تحقيقه وفي النهاية والمقتضى قول المتن (فاستدل) مطلقا سواء
في عمل ربح ام ربح فقط ام قصد الاستعلاء لان تمام اذن المالك واشتماله على المال غيره كالأول اذ الرضى
أن ينزل وصياؤه في حياته في جميعه كل هو منوط به فانه لا يجوز زكاته الامام قال السبكي ولو ارادناظر
وقفسر له في النظر اقامته مقامه وانما من نفسه من ذلك كان كحرف الرضى في نهاية ومعنى قال عس قوله
ناظر وقفسر له في الخوض الزنيدي في لوقف الاهل المشرط فيه انظر لاوشد كل طبعه فلابد من
اخراج غيبه واقامته مقامه فعمل فعل ذلك لا يندرج تحتها بقوله وفيه خراج نفسه الى أي مال أو أكله مقامه
أو وخاصة كالصرف في مجازة وخصوه على التميم على استحقاقه لم يتبع خرج من شرط له النظر غيره
فهذا الخراج يثبت في النظر متى شاء يصير الحق في ذلك القامى بشر وقيس شبهة كقوة الخرافة واذا استقام
حقه لغيره مجازة لا تخفى به اية الاستقام كما ذكر وفي القسم والنشور والجدالة اه كلام عس (قوله) فائدة
الاولي) أي لم يجز (قوله) واثاني الثاني) أي افاد فاسد الفساد (قوله) لما هو مشهور ان الخ) أي الثاني
أي ايضا فساد الحكمين والاولي أن يجاب بان افاد الاول الحكم الثاني بواسطة نظير ذلك الشهور لا ينقسم (قوله)
ولا غير الفساد الخ) صنف على قوله افاد الاول الخ (قوله) فاسد ثوبا) أي التعبير (قوله) في المسئلة الاولى) أي
في مقارنتها العمل الخ (قوله) ما سرف في كالة الفاسد) أي سواء شترى في القعدة لا يقصد نفسه أو اشتريه من مال
القراض (قوله) ولا شيء له في الرجوع الخ) مجازة النهاية وبحل المنع بالنسبة للثاني أم لا الاول فالقراض باق في حقه
فان تصرف الثاني له اذ من المثل والرجوع له المالك لا شيء له في العمل الاول حيث لم يعمل شيأ اه (قوله) بل ان
طعمه المالك لزمنه الخ) فدية التظلم لا لازم لا شرط الاشارة كقوله في الرجوع الذي له عليه قوله ليشركه الخ فلا
يحتمل هذا التخصيص اه سم اوله في اطلاق النهاية لزوم الاحوة (قوله) ولا شيء له) أي لثاني (على العمل)
أي الاول (قوله) ايضا) أي كالأولى على المالك (قوله) او في المسئلة الثانية) أي في المفروضة بغير اذن
المالك وهو طعم على قوله في المسئلة الاولى قول المتن (تصرف غائب) أي تصرفه تصرف غائب
فيضمن ما تصرف فيمنه نهاية ومعنى وشرح منهج وفي الجعري عن عس تصرف الثاني ليس بشيء بل يضمن
بوضع الدية وانما تصرف اه (قوله) لان الاذن الخ) قوله نعم في النهاية (قوله) الفاضل الخ) أي الجديد الخ
(قوله) اذن المام به) أي مباشرة بالمذهب اه كرى (قوله) وهو) أي الجديد (قوله) فيضمن ما سرف الخ) أي
الثمن الذي سلمه وسلمه الرجوع هو العمل بالحال أم لا كحرفه سلم الرضى اه معنى (قوله) بما تقرر
هو قوله المقرر في المذهب الفاضل عند من له اذن المام به (قوله) اذن الخ) فيه نظر ظاهر من على
والمع وجهه منع ان ذلك معلوم بل ذكر بل لا يثبت اليه الا من له كثر كما قلنا فلا ينبغي الاشارة عليه ام عس
عبارة السدع وكن توجه النظر انما ذكره غاية ما يفيد التحصيص فلا بد من في الحسن اه (قوله) ما قبل
الخ) اوقضى به القس مجازة تنبيه هذا الجديد الذي ذكره لم يقدمه ذكر في الكتاب فلا يحسن الاشارة
عليه وقد صرح في المحرر وهما مسألة الفاضل ذكر القولين فها هم فرع على الجديد مسألة الكتاب وهو حسن
واستقامت المسئلة الفاضل هو اصل لما ذكره فاختل وانما حال عليه قال وضمت عدم ذكره هنا
اذا امره امر احراز ما كصوره الجاري بخلافه قال انما يثبت ان عرض غيرك فاعل اه وشرح مدر (قوله)
بل ان طعمه المالك لزمنه الخ) قد يقال ان طعم لا يشترط الاشارة كقوله في الرجوع الذي له عليه ليشركه في العمل
فلا يحتل هذا التخصيص (قوله) وما تقرر اه اذفع الخ) فيه نظر ظاهر

بحرته) لانه لم يعمل بحال (ويستدل هو للثاني) ~

وانخسر لانه لم يصرف باذن مالك فاشبه النقص بالموالاة في القيمة فسد فمقتضى نفسه (وان اشترى بعين المال) من فاطمة لانه
 شره افضل (وبجور ان يقارض) (٩٢) المالك (الواحدانين متفاضلا) يظهر ان الرجوع يجب تعيين ثمرهما (ومتساويا) لان

لنقدم ذكره في البيع والنصب اه (قوله واختير) عبارة انتهاءه والمغنى واختاره السبكي اه (قوله)
 ان الموالاة في القيمة لنفسه) أي وأطلق ربحي المولى بنفسه والعمال الاول فعمله ونقل عن الزبدي
 بالمرس انه يقع للعمال الثاني قياسا على ما في الوكالة اقول هذا خبر يفتقر الى اشارة بعينه أم لا اذن
 في القارى من غير عرض شيء يخصه من قبلي الصواب يكونه الله تعالى مشركا بينهما اه ع (قوله)
 فمقتضى نفسه) أي لا القراض فيكون الرجوع كله والمال مضمون عليه ضمان المضمون اه ع (قوله)
 فمقتضى نفسه) هذا كما ان في المال فان تلف في مال العامل الثاني وعلم بالخالف فمقتضى خبر الراعيان عليه
 وان جهل فعل العامل الاول مغنى وأنى وأقول قول المتن (متفاضلا ومتساويا) كان يشترط لاحدهما ثلث
 الرجوع ولا يجوز الرجوع او يشترط لهما النصف بالسوية اه شرح منهج (قوله ويجب تعيين أكثرهما)
 المراد تعيين أحدهما من الآخر اما تعيين أكثرهما أو اقلهما وكذا يقال فيما يأتي اه وشيخي (قوله)
 لم يصرف) وقفا لشرح المنهج وانهاية وخلفا للمغنى شرح الرض (قوله ولا قولهم الخ) عطف على
 ما مر قول المتن (واحد) أي غلاما واحدا (قوله شرطه) أي العامل (قوله من عليه الخ) أي من
 المالكين وأوضع مقول الشارح هر من لا أكثر لان التبعية بعينه لهم ثبوت ان التبعية في أحد
 المالكين نأى وضع منهما ان يقولن الأكثر من جهة اه ع عبارة المغنى والروض مع شرحه
 وان تقوا كان شرط أحدهما العامل النصف والآخر الرابع فان أحدهما يجرى او يعتاض عن كل قدر مال
 منهما اه قول المتن (عجب المال) فان كان مال أحدهما الثلثين والآخر النصف لشرط العامل نصف الرجوع
 اقتضا نصف الآخر بينهما اثلاثا على نسبتها لم يفسد في شرح الرض والمنهج (قوله ولا الفساد) أي
 ولا يجعل الرجوع بحسب المفسد الخ اه سم عبارة المغنى والروض شرح المنهج فان شرط طاهر
 ما يقتضيه النسبة فسد العقد اه أي كل شرط التساوي بين المالكين للتفاوت ما إذا شرط لصاحب
 الأقل من المالكين الأكثر من الرجوع ع (قوله لن ليس عامل الخ) لان صاحب الثلث اذا شرط له قدر
 صاحب الثلثين يصدى عليه بالنسبة لما ذكره في الثالث أنه ليس بمالك ولا عامل (قوله والمال في مالك)
 الخ لانه من القراض في المتن وهو في المغنى الاقوله لعدم أهلية العاقد (قوله فلا ينفذ تصرفه)
 أي يضعه ضمان المضمون لوضع عليه بلاذن من ماله اه ع (وان يحصل له الرجوع وان حصل
 خسرات اه ع (قوله نعم ان علم الفساد الخ) وقفا لشرح الرض والمنهج وخلفا لانه
 والمغنى وظاهر الاثر (قوله) انه لا حرجه الخ قضيته خبر دعوى الفساد لا يمنع الاستحقاق وجهه أنه
 حيثما طلع فيما أوجب الشرع من أجره لئلا سم (قوله نظير ما مر) وهو قوله والا فلا في شرحه فان
 تصرف الثاني اه كرهى وقال ع أي بعد قول المصنف فلو قال عارض ذلك أن كل الرجوع بقراض
 فاسد اه ولا يمنع من اذنتهما (قوله وكذا اذا اشترى الخ) أي وأقال بع من هذا واشترى أو قال انخرقه
 ولم يكرهه فلا يثنى له لان ما ذكره فوكيل لقراض اه ع (قوله في أول الفصل) (قوله دوى)
 نفسه أي وأطلق كاتقدم من ع (قوله نعم ان جهل ذلك الخ) خلافا لاطلاق النهاية والمغنى
 والاثر وشرح المنهج والروض والجهت تقدم استكمال سم ابا عما تصوفيه نظرا لادعاء بظن

مقدمهما كعقد وان
 شرط على كل امرأجة
 الاستحراق بشرط خلافا لما اطلق
 به البلقيني لان ما يجنبه عامل
 واحد فلم ينفذ ما مر
 اشتراط استقلال العامل
 ولا قولهم لشرط عليه
 مشرقا لم يصح (د) يجوز
 أن يقارض (الانسان
 واحدا) لانه كعقد
 ويشترط خيرا اذا تقوا
 فيما شرط له ان يعين له
 الأكثر (والرجوع بعد نصب
 العامل بينهما بحسب المال)
 والافسد لما يضمن شرط
 بعض الرجوع لن ليس بمالك
 ولا عامل (واذا فسد
 القراض) ربحي الاذن
 لن وفات شرط ككونه
 غيبا بنقد القارض مالك
 (نقد تصرف العامل) نظرا
 لبقاء الاذن كما في الوكالة
 الفاسدة اما اذا فسد لعدم
 أهلية العاقد أو للمقارض
 ولو وكيل فلا ينفذ
 تصرفه (والرجوع) كماله
 (المالك) لانه فمقتضى
 وعلمه ان خسراته أيضا وعليه
 العامل أجره مثل عمله وان
 لم يحصل ربح له على طمعا
 في المسمى ولم يسله له ثمره
 علم الفساد وان لا أجره
 فلا يثنى له كجهل ظاهر ظاهر
 ما مر وكذا اذا اشترى في
 المضمون فوى نفسه لان
 الرجوع يقع له فلم يستحق على

المالك شيئا (الاذا قال غرضك وجب الرجوع فلا يثنى في الاصم) لانه لم يطعم في شيء ثم ان جهل ذلك بان ظن ان
 هذا لا يطعم حقا من الرجوع والاخر وتوهمه له بمجهله بذلنا حتى أحرقه لئلا يظن (و تصرف العامل مجعلا

لا يقين فاحش في تعويض

أشهر (ولا يثبت في ذلك)

لغير رولته فدينه في أس

المالك تقي العود مستقلة

بالمالك (بلاذن) بخلاف

ما إذا كان كالكيل ومن ثم

جوى هن في قسود النسبة

والعقد في البيع ماض

ثم نعم مع الماوردى البيع

والشراء سلا لا أكثر

غسرا قالان أنه في

الشراء سلا لا أكثر

سلا لا أكثر

أه وفيه نظر ظاهر ويجب

الاشهاد والاشهر بخلاف

الحال لأنه يحس البيع إلى

استغناء الثمن وفيه أخذ في

التسليم قبل قبض الثمن

ببشهادته ولو ادعى الاتحاد

الواجب كجرحه بان الرقعة

ان لا يسلم المبيع حتى يشهد

شاهدين على اقراره بالقد

قال الأسوي أو لحاققة

له وقصة كلامه ان الرقعة

أه لا يقره إلا على

العقد وقد وجب في عقد

يتسره البيع ويرجى دون

شاهدين ولو أقر المبيعات

ذلك فلهذا العقد بينهما

وزمه الأشهاد عند التسليم

(به البيع) وكذا الشراء

كأقال جمع متفقون

(يعرض) ولو بلاذن لأن

العرض إلى بيع وقد يكون

فيه ما لا يكره ووضفته

أنه البيع بتقدير فقد

البلد لكن بغير العاقرين

وبه حزن في الشركة وقرق

السبكي بأن تقديره في البيع

لا يثبت من الصفقة حر أه (قوله فاحش) إلى قوله والمراد بالاشهاد في المعنى الآتية ومن ثم إن البيع والى قول المتن ولا يعامل في النهاية الآتية ثم لا يجب للاشهاد وقوله (قوله فاحش) لظاهر أنه يبيع بغير الغبن الفاحش ولو كان من رغب فيه لم يمتنع له غير مراد أخذ بما تقدم في القول أن يحصل الصفة إذا لم يكن ثمرا غيبا خذ هذا ما يادة أه ع (قوله لغير الخ) عبارة للمعنى لأنه في الغبن ينظر بالمال الذي التيسر بعلمه كالأمر بالمال الخ فيضروا أيضا أه (قوله أنه قد يتقصر الخ) لعل هذا في الشراء فقط أه سم وقد يصح به قول شرح المنهج ووجهه من حيث النسبة أنه قال الزاقي قد يتقصر الخ أه وقول الرشدي قوله لغير رجع البيع وقوله أنه قد يتقصر رأس المال الخ راجع للشراء أه لكن قضية تقصر المعنى وشرح الرض في تعاليل منع البيع والشراء من حيث احتمال التفرع بوجهه البيع أيضا هو الظاهر قول المتن (بلاذن) أي من المالك في الغبن والنسبة متعنى وع (قوله بخلاف ما إذا أخذ الخ) أي فيجوز رأي ومع جواز يثبت أن لا يثبت في الغبن كبيع مائة مائة عشرة بل يبيع بمثل القدر ينقل ارتكابه عادة مثل ذلك كان بالغ في الغبن لم ينع تصرفه أه ع (قوله ومن ثم) أي من أجل أنه لا يكره (قوله في البيع) أي يستقر (قوله ماض) أي في القول أه من أنه عينه قبل الاتبع والآخر كل ثم عرف في الجبل حل عينه ولا رأى المصلحة أه ع (قوله منع الماوردى) أه ع إذا لاذن في النسبة متعنى شرح الرض وسم (قوله أو البيع سلا لا أكثر) في شرح الرض وقصة لا وجه جواز في صورة البيع أيضا هو جود الرض من الجانبين انتهى أه سم عبارة الغنى والأودع قال شيخنا جواز في صورة البيع الخ أه (قوله وفيه نظر) كذا شرح حر أه سم ولعله في محل آخر في النهاية (قوله وفيه نظر ظاهر) أي فالقياس الخ لا مطلقا لأن الحق لهما لا يبعد وهاهنا أخذ بذكر الأمر والشراء بالضرر والعامل هو البشهر أه ع (قوله ويجب الاشهاد) أي في البيع يستغنى في شرح المنهج وع (قوله في شرح الرض والمعنى قال الأسوي ويجب أن يكون البيع أي يستغنى في تعقيل مكره في بيع مال المحور وقال الماوردى بوضوح على العمل البيع بالثمن دون الحال فسد العقد أه (قوله والاشهر) أي بالقبض وقت التسليم ويكون قبضه لا لأنه يضمن الثمن أه ع (قوله يجب اشهاد المصدق جواز) العادة في الاشهاد في البيع الخ المالك منه وبغنى وشرحا الرض وبوجهه قال ع (قوله في تعقيل أي التحليل أن العاقل حزن به في محل القراض ومن المالك المالك وجب الاشهاد ولما منع منناه (قوله على اقراره) أي الشترى (قوله قال الأسوي الخ) معتمد أه ع (قوله أو واحدا تقة) عبارة للمعنى شرح الرض وقياس ماض في القول بأداء الدين ونحوه لا كتفه بشاهد واحد ومجتزأه الأسوي أه قال السدعي كان وجهه الاكتفاء بواحدة تقة أنه يمكن الاتيان مع العين وعليه فينبغي أن يكون محله حدث كل ثم قاض وفي ذلك أه

قول المتن (وه البيع عرض) به شراء أحب ولو يقيم معينا عند المصلحة ليس له ولا لغيره المالك معنى والرض مع شرحه (قوله لأن القرض) إلى المتن في المعنى (قوله وسه) أي التحليل بان الغرض الخ (قوله به حزن الخ) أي بالثمن واعتدده الشارح حر أه ع (قوله برفق السبكي) أي قد أخذ منه أنه ان واجبا ذلك ويؤيده كلام ابن أبي عصرون السابق أي في الشر كشرح حر مود شرح الرض فيما أوجب الشرع من أحوال مثل (قوله أنه قد يتقصر رأس المال الخ) لعل هذا في الشراء تقة (قوله نعم منع الماوردى الخ) أي عند الأذن بالنسبة بما لا ينع به شرح الرض عنه (قوله أو البيع سلا لا أكثر) في شرح الرض وقد يقال الأوجه جواز في صورة قال بيع أيضا هو جود الرض من الجانبين (قوله وفيه نظر ظاهر الخ) كذا شرح حر (قوله قبل قبض الثمن) أي حيث امتنع التسليم قبل قبض الثمن (قوله والمراد بالاشهاد الواجب الخ) كذا شرح حر (قوله في المتن) أه البيع بغيره (قوله في شرح الرض واستشكه الأسوي بالمتعنى الشرع لوجوبه فيهم لم يتعوا في الشرع بلو أنما قالوا لا يبيع بغيره فقد البلو المراد بتقديره في بلد الأذن بروج وبه صرح ابن أبي عصرون ولا تاتك أه (قوله ورفق السبكي الخ) كذا شرح حر وفي شرح

لا روج فيها اختلاف العرض (وله) قال (٩٤) الاستوى بل عليه (الرديع) حال كون الرديع على مذهب سيويه وليس متغايرا

أه سم (قوله لا روج فيها) أى فى البلد أه سم قولنا المزم (وله الدال) أى العامل عند الجاهل أه مفعلى
(قوله على مذهب سيويه) أى من جهة سيويه الحال من المبدأ أه عش عبارة لا تخفى تبين ما عترض
تعبير. أى نصفان جلية تقتضيان يصح كونهما نصفاً لرد لانها معرفة والجلية فى معنى النكرة ولا كونها حالا
من الرد لانها مبتدأ ولا يحى الحال لانه عند الجاهل ولا لانها الضمير المائدعى الرد فى الجار والمجرور
الواقع خبر المتقدم على المبدأ ولا يتحمل جند خبره عند سيويه وأوجب ما يجعل لأم الرد لنفس فيكون
فى معنى النكرة فيصير وصفه عمله تقتضيه فهو قوله تعالى ولا له إلى أن تسلم منها النهار وما يجعل للجلية
صفته والتقدير يعيب يقتضى الرد به مصلحاً وحشيداً فلم يوصف النكرة إلا بذكر ما يوجب عيباً أو عيباً
من المبدأ كما خرج به ابن مالك فى كلبه يسمى سبيل المظلم تبعاً لسيويه به وما يجعل الرد فى الجاهل لا يفرق
وان لم يفرق كذهب إلى الانقضى وغيره وان منع سيويه به وحشيداً يصح عيباً الحال لانه أه (قوله وان
رضى به المالك) فى اطلاقه سم قوله بل عليه لا يخفى قالوا بامتنع من هذا به وعدم تعلقه بضمائه أه
سم رخصه جواز الرد للعامل ان رضى المالك بالعيب وكان المصلحة الرد وجوبه أه ان لم يرض المالك
ذلك (قوله فلا رد) أى لا يجوز الرد لان مقتضى أه عش (قوله فان) وأما قوله (ولا ينافى هذا
ما أتى قرياً من أنه إذا استوى الأمران فى المصلحة وجع إلى الاختيار) والعامل لان ذلك عند اختلافهما وانما
فيما إذا توافقا على استواء الأمرين أه عش (قوله حيث يجوز للعامل) وذلك حيث يمكن المصلحة
الباقية أه عش (قوله رد على البائع الخ) قد يرد ذلك لعدم ثبوت الحال مع انكار البائع سم على
جأى فيكون الرد من جهة العامل فقط فان قلنا رد على ذلك فينبى ان يتصرف فيما للمالك بالقرض أه عش
(قوله ولو تفضل البيع) أى فسخه أه عش (قوله صرفه) أى المالك العتد ويحمل على العتد رد المالك
(قوله التفضل السابق الخ) وهوانه ان ساهم وصدم لم يقع العتد والكيل والادفع أه عش (قوله
عنده) أى الخا كم وأما الحكم (قوله فان استوى الخ) أى عندنا كم قولنا المكن (ولا يعمل الخ) أى لا يجوز
ولا ينفذ (قوله المالك) أى لا رد كلبه حيث كان يشترى ماله أه عش (قوله لانه يؤدى الخ) صريحه
امتناع معاملة كلبه وما ذنبه بخلاف كاتبه ولو فاسد أو خرج بماله المالك أه عش (قوله لانه يؤدى الخ) صريحه
غيره يجوز معاملة المتقوى أه بصيرى (قوله بماله القراض) أى قوله وتفضي المكن إلى النهاية (قوله أى
لا يبيع له) أى ولا يشترى منه القراض كلى كلام غير مفسر فكان الأولى حذف هذا التفسير لانه أه
رشدى عبارة: لا أنوار ولا يعمل المالك ولا يستأجر منه كانا القراض أه (قوله بخلاف شرائه) أى شراء
لعامل ماله القراض و (قوله منه بعين الخ) أى لنفسه من المالك بعين ماله نفسه أو يدعى في ذمته سم
وعش (قوله بطل) أى الشراء أه سم (قوله مطلقاً) أى شرط البقاء ولا (قوله وجهاً) أعلم أن

الروض قلت ويؤخذ منه انه ان جاز ذلك يؤيده كلام ابن أبي عمير والسابق أه (قوله لا روج
فيها) أى فى البلد ش (قوله بل عليه) فى شرح الروض فيها إذا اقتضت المصلحة الرد فانه يبيع بالقبض وجوبه
على العامل كعكسه أه (قوله وان رضى به المالك) فى اطلاقه سم قوله بل عليه لا يخفى قالوا بامتنع من هذا به وعدم تعلقه بضمائه أه
هنا قبل وعدم تعلقه بضمائه أه (قوله رد على البائع الخ) قد يرد ذلك لعدم ثبوت الحال مع انكار
البائع (قوله بين أن يسمي القرض) أى يصدق البائع وأن لا هذا التفضل لم يقدم فى الوكيل فى مسائل
البيع لم يرد به لانه أه عش (قوله وعلم بما مر أنه حيث لم يقع للموكل فان كان الشراء بالعين بطل الشراء
والادفع للوكيل أه وانما تقدم ذلك التفضل فى مسائل الخلاف لا كمن لا يبيع حراته فيها هذا لا يسمي
انصرف عن المالك كان سبب انصرافه منه بخلافه فقلنا لان وهو السليم فقلنا بل (قوله بخلاف شرائه
له) كان المراد شراء العامل ماله القراض لنفسه من المالك بعين ماله نفسه أو يدعى في ذمته (قوله بطل)
أى الشراء (قوله فعمل لاحدهم معاملة الآخر وجهاً) أعلم أن كان المراد بمعاملة الآخر

بماه اختلاف شرائه منه مع أن أردن فانه لا يجوز رد نفسه فسخ القراض ومن ثم لا يشترط منه بشرط بقاء القراض
بطل خلافاً لما ذهبوا إليه من أنهما مطلقاً ولو كانه لعاملان مستقلان فهل لاحدهما بيعه لماله الآخر وجهاً

(قوله لم يرض به) عبارة شرعى الرض والمهر لم يرض به ذلك الزائد اه (قوله لكونه بعضه الخ) مقومه
 أنه يشترى ذوى الارحام وينفق خلافاً لما حكى رى عنهم عليه احتمال دفعه الى دفعه عليه
 الضرر اه ع (قوله بغير شبهه) تنازع فيه أثر وشهد ش اه سم (قوله وما يقى هورأس المال)
 أى ان يقى حتى والار وقع القراض مفتى وشرح الرض اذ سم عن العباب والمعامل أحرقه شبهه اه (قوله)
 وبغير نصيب العامل) أى فستقر للمعامل بقدر ما يخصه من الربح فأنسخه مما يقى في يده من المال فالويل يقى
 بيد العامل حتى بان كان من العبد جسد مال القراض وكان المالك يفسد اياً يخص العامل فينبقى علم نفوذ
 العتق في قدر نصيب العامل اه ع (قوله ولو أعتق المالك الخ) وليس للمالك ولا للعامل ان ينفرد
 بكافة عبد القراض فان كاتباه معهما فيقوم قراض فان عتق وشهد بشارك العامل المالك في الولاية بقدر ماله
 من الربح فان لم يكن ثم ربح فالولاية للمالك مفتى وروى مع شرحه (قوله الذى ذكر أو لا انشئ) يدل من الزوج
 (قوله أمالواشترى العامل الخ) عبارة لز (رض) فرع (اشترى العامل للقراض) أى بالوفى القيمة والى ربح ظاهر
 مع ولم يفتى عليه اه وهى قيد لعدم العتق فى الشراء بالدين وفى القيمة ولمع وجود الراجح بخلاف عبارة
 الشارح سم على ج اه ع وشهد أيضاً بقول شر المتهج قل أى للعالم شر أو لم يرض به وجه من
 يفتى عليه القراض وان ظهر ربح ولا ينقص نكاحه ولا يفتى عليه كل كىل بشرى وجنوم يفتى عاه
 اركه اه وكذا يقيد صنيع المفتى حيث حذف ولابد ربح (قوله ولم ينقص النكاح) بته أنه لو طه
 لبقاه ان وجبة لعدم ملكية حتى منها واستحقاقه الوطع قبل الشراء فيستحب ولا ربح ذلك انه يحرم على
 العامل وطأة القراض لان ذلك فى الوطع من حيث القراض والوطه هنا زوجة ثابتة سم على ج اه
 ع (قوله من نحو الشراء الخ) أى كاشراء بغير جنس رأس المال والشراء هنا أقر المالك بغير بقول
 المنز (ويقع للعامل الخ) هل محل الوقوع للعامل ما لم يذكر أنه للقراض وبصدقه له ثم ولا يطل الشراء كفى
 فظاهر ذلك من الوكالة اه سم ويؤيد قوله هذا المسمى فى الوكالة قولهم المسمى فى شرح والمالك الرد وفى
 وقوده النصيب السابق فى الوكيل الخ (قوله أمالواشترى بالعين الخ) وكذا ان اشترى فى القيمة بشرط ان
 يتقدم من مال القراض قاله الر وبنى اه مفتى وفيه تايداً لشارحنا (قوله فيسقط التصرف الخ)
 ظاهره البطلان فى السكلى فى الشراء بما كثر من رأس المال لا فى الاخذ فقط بخلاف عبارة شرح الرض اه
 سم وعش أقول ومنه انما عبارة المفتى وشرح المتهج كالمرفى حتى حل كلام الشارح والنهاية على ذلك أو
 على اتحاد العقد عبارة الجبرى قوله ولا ينعى انشاء فى أى الصورة ان العقد تعدد والا فلا يصح
 الجميع اه قول المنز (ولا يسافر بالمال بلاذن) نيل وقاضه جعل لا يصلح لأقلية كائناً زواجاً أو لعمدة فظاهر
 كقوله الاذرى أنه يجوز له السفر به الى مقصده ما ناله من له ما لم يرض به ذلك أن يحدث سفر الى غير محل
 المبيع على المالك ثم ان لم يظهر ربح ارتفع القراض واشترى بكل ماله والا فباید رأس مال والمعامل أحرقه
 ماله وان ظهر ربح محرم للمالك العامل نصيبه وكذا الحكم اذا عتق عبد القراض اه (قوله بغير شبهه) تنازع
 فيه أثر وشهد ش (قوله أمالواشترى العامل من يفتى عليه وزوجه الخ) عبارة الرض فرح اشترى
 العامل للقراض أى بالوفى القيمة والى ربح ظاهر مع ولم يفتى اه وهى قيد لعدم العتق فى الشراء بالدين وفى
 المقتول مع وجود الراجح بخلاف عبارة الشارح وقضية ذلك انه لا يشترى زوجه للقراض مع ولم ينقص
 نكاحه وبغده أنه لو طه لبقاه ان وجبة لعدم ملكية حتى منها واستحقاقه الوطع قبل الشراء فيستحب ولا
 يعارض ذلك أنه يحرم على العامل وطأة القراض لان ذلك فى الوطع من حيث القراض والوطه هنا زوجة
 ثابتة (قوله عليه) أى للعامل وكذا قوله زوجة ش (قوله من نحو الشراء بما كثر من رأس المال) ظاهره
 البطلان فى السكلى لا فى الاخذ بخلاف عبارة شرح الرض لأنه قاله فان اشترى بما كثر منه ما زاد من جهة
 لقراض الخ اه وهو شامل لغيره بعد عشرين ورأس المال عشرة (قوله فى المنز ويقع للعامل الخ)
 حل محل الوقوع للعامل ما لم يذكر أنه للقراض وبصدقه الباطل والا بطل الشراء كفى تطاير ذلك من الوكالة

لم يرض به فان فعل فسيأتى
 (ولأن يفتى على المالك)
 لكونه بعضه أو أكثر أو شهد
 ولم يقبل بغير شبهه ومستوفاه
 ويثبت لغيره (بغير
 افته) لان القصد الربح
 وهذا خسار فان أذن
 مع ثبات لم يكن فى المال
 ربح عتق على المالك وما
 يقى هورأس المال وكذا
 ان كان فموجع يفتى على
 المالك وبغير نصيب العامل
 من الربح ولو أعتق المالك
 عبداً من مال القراض
 فكذلك (وكذا وجه)
 أى المالك الذى ذكر أو لا انشئ
 لا يشترى به بغير رافته (فى
 الاصح) لان رأس المال
 بافتساخ نكاحه أمالوا
 اشترى العامل من يفتى
 عليه وزوجه فان كان بالعين
 ولا ربح لم يفتى عليه ولم
 ينقص النكاح وكذا ان
 كان فى القيمة واشترى
 للقراض (ولو نفع) مانع
 منه من نحو الشراء بما كثر
 من رأس المال وشراء نحو
 بعض المالك وزوجه لم
 يقع المالك ويقع للعامل
 ان اشترى فى القيمة وان
 صرح بالسفارة المسمى
 الوكالة أمالواشترى بالعين
 فيسقط التصرف من أماله
 (ولا يسافر بالمال بلاذن)

وان قريب السفر واتني الخوف والموت فلان السفر مظنة خطر فعين به ويأثم (٩٧) ومع ذلك القراض باق في جميع مواضعه حتى يعين

المال أو العسر ورض القرض

اشترطه خلاف ما عودى

وقد قال الامام لا يخلو مال

القرض بل يخلو بماله من دلم

ينزل ثم اذا بلغ فيمساقر

اليوم هو أكثر قيمة مما سافر

منه وأما ثوب ما عودى

لقرض أو أقل فتمتلا

تتفان به لم يصح ما بالاذن

فيكون زعم لا يستند في كريب

الصر الابا لنص عليه أو الاذن

في بدلنا سلك الله الاذنة

وألقوه الاذن في الانهر

اذا ان خطر هاعلى خطر

البرهان عنه بل اذا ذاك

والا تدين ما عتاده أهل بلد

القرض السفر البعنه

(ولا ينفق) العامل وأراد

بالنقطة ما عودى المزين

(منه) أي من مال القرض

(على نفسه حضرا) علا

بالعرف فان شرط ذلك في

العقد فسد (وكذا سافر)

في الاطهر لان النقطة عقد

تستغرق الرجوع و بادة

(وعليه فعل ما يعتد) عند

التجار فعل التحويل بنفسه

(كلمى الشوب ووزن

النفيف) وان لم يعتد فانه

متعين كذهب وسكن

لقتضاه العرفه (والا لامة

التيه) فليس عليه وزن

(وتجده) بالقرض بنفسه أي

تجسس وزنها كتفاهن

الحان الى المكان لتعرف

الاستبحار لذلك ويصح

بما عودى على الخفيف

فأخذوا لحواله (والمال بانه من العمل

له الاستبحار عليه) من مال القرض لا من ثمنه الجار قومه لحواله ولا بنفسه

أقامته الا ان من غير وشرح الى رضى (قوله وان قريب) الى التبيين في المعنى الا قوله سوا ما عودى وقد قال وقوله وان لم يعقد وقوله ويصح الى المان (قوله وان قريب السفر) الى محل امتناع السفر الى ما يقرب من بلد القرض اذا لم يعد أهل بلد القرض الغلب اليه ليسوع ويعلم الى ذلك ذلك الا لفلان هذا محسب فهم يعلمون أسواق البلد اه عش (فوضع الخ) فان سافر بمال القرض بلا ضرر وتضمن التجهية وغرر عبارة الغنى والى وضعه شرحه فان سافر بغير إذن أو بالغ فيما أذن فيه ضمن ولو عاهد السفر اه (قوله ولم ينزل) ثم ان أراد التصرف في مال القرض عزله ذره أو اشترى ما ليسوع ويكون ما اشتراه بعينه لم يعمل وبعضه للقرض اه عش عبارة الا ان لو فلت خطا ألفا بالصور بمائة نصف شخصه والنصف مفسد مقسوم على المشرط اه (قوله ثم اذا بلغ فيمساقر اليه الخ) ولا يشترط لصحة البيع فيه كونه بتقدير بلد القرض بل يجوز بالعرض وبغضه سافر اليه بحيث كان فيه ربح أو خسارة تقدمت بظاهر كلامه صحة البيع فيه وان عين غيره ليسوع بل ولو عاهد عن السفر ليسوع قد يستغنى ذلك من قوله ثم اذا بلغ الخ اه عش (قوله الصبح لم يقرض) واسحق نصيبه الى رضى وان كان مستعدا بالسفر وبعضه الذين الذين اياه بمال القرض في سفره وان عادا لثمن من السفر لان سبب الضمان هو السفر لا نزول بالعود فمضى وروى وضعه شرحه (قوله ويجوز) بان سافر بالمال بالاذن فوجده ما عودى خصما ما عودى في بلد القرض لم يصرح الا ان فوجده وما عودى ما عودى ان كانت مؤنة لا أكثر من قدر النقص اه وروى شرحه (قوله لم يستفيد الخ) عبارة الى رضى ولا ركب الجهر فان فعل بالاذن ضمن وان عاهد السفر اه (قوله ركوب البحر) أي المبح سم ورضي (قوله الا بالنص عليه) ويكفي في النصص التعبير بالبحر وان لم يشهد بالبحر اه سم (قوله أو الاذن في بلد الخ) كساكن الجزر التي يحيط بها البحر اه معنى (قوله ثم ان عين راجع الى قوله أما بالاذن فيجوز نزول المان) ولا ينفق الخ ولا ينفق من مال القرض ولو بكسر لان العقد لم يتناوله وروى فمضى (قوله ولم ينفق الخ) أي بان حوت العادة ذلك وظاهره وان كان المالك ينفق خلافة وعله غير مراد وعليه فاذن في ذلك الظاهر انه يكون من الربح فان لم يوجد حسبه من ربح المال اه (قوله لم ينفق) فان شرط ذلك في العقد فسد ينفق جرمه باله في صورة السفر أيضا كما يفيد قول الرضى ولا عش (قوله لم ينفق) من مال القرض وان سافر بل بشرط فسد القرض انتهى اه سم وكذا يفيد ذكر التجهية والمعنى هذه العبارة في شرحه وكذا سافر في الاطهر بل يفيد صنع الشارع أيضا ما عودى قول المتن وكذا سافر الخ الى ما قبله متناوذا شرحه (قوله فعل التنازل الخ) نائب فاعل يعتاد اه سم (قوله فرفع معين) أي عطف على فعل ما يعتاد (قوله لفضله العرفه) يشكك مع قوله وان لم يعتد اه سم ورشدي (قوله بالرفق) أي عطف على الامتعة على لضاف المحذوف من الامل لا وزن الامتعة التسمية ولا تحو (قوله ما يعتدلا) وهو الامتعة التسمية دون قوله ونحوه كما صرح به قوله وعلى هذا الخ اه عش (قوله ولا أوهم صلفه على الامتعة الخ) أفهم الله على الجليس صلفه على ما ذا عطف فان قيل هذا الابهام متحقق على تقدير رفع الامتعة أيضا لانه يومه انه نفس المعلوم عليه فلم يعتد فاعتقد لعدم مكان

(قوله أو أقل تحميها يتفان به لم يصح) ولا ينفق القرض ليسوع مطلقا كما صرح به الامام والغرض الى شرح رضى (قوله ركوب البحر) أي المبح (قوله الا بالنص عليه) ويكفي في النصص التعبير بالبحر وان لم يشهد بالبحر اه سم (قوله فان شرط ذلك في العقد فسد) ينفق جرمه باله في صورة السفر أيضا كما يفيد قول الرضى ولا ينفق على نفسه من مال القرض وان سافر بل بشرط فسد القرض اه (قوله فالتنوع عليه فعل ما يعتاد) وقضيتة تلو احتياج ذلك الى معرفة كانه صلبه سم (قوله في الشرح قريبا (قوله فعل التنازل الخ) نائب فاعل قول المتن يعتاد عش (قوله لفضله العرفه) يشكك مع قوله وان لم يعتد (قوله ولا أوهم صلفه على الامتعة التسمية) أفهم الله على الجليس صلفه على ما ذا عطف لا يقال هذا

فلا حرج فيه وما يلزمه من ان استؤجر عليه تكون الا حرج من ملكه وما يلزمه من ان الرصدى والمالك يتخسمن مال القراض كما قاله الماوردى
 (تنبيه) وقد قال في كلامه تكراراً (٩٨) ما أفاده قوله وعليه الخ يفيد قوله السابق ولو ابعها ككثير الشاي وطها وقد يجاب بان

ذكره هنا للتصريح بالقرين
 وليان انه لا يستأجر عليه
 من مال القراض المعلوم منه
 انه لا حرج فيه كما قلت وهذا
 لا يستفاد من ذلك لجواز
 أخذ الحرف في مقابلة الواجب
 وان تعين كعلم الغائبة
 وايضا من ذان التواضع
 منها ما عدا وغيره وان
 كلهما اذا خضع عليه فقه
 فائدة لا تصرف من ذلك
 لانهما ان التواضع هي
 للعداء فقط (والظاهر ان
 العامل على حصة من
 الربح القسمة لا بالظهور)
 اخذوا له لانه لا يشارك في المال
 فيكون النقص الحادث
 بعد ذلك محسوبا علىهما
 وليس كذلك بل لا يجرى قايمة
 رأس المال وبه فارق ملك
 عامل المساقاة حصص من
 الثمر بالظهور وانما يخرج
 فلم يجبر به نفس الغسل
 وعلى الازالة بالظهور فيه
 حق مؤكدي وورث عنه
 ويتقدم به على القرماء
 ويصح امره من حيث يفرقه
 المالك بالانفاس للمالك أو
 استراد مع ملكه بالقسمة
 لا يستقر ملكه الا اذا وقعت
 بعد الفسخ والتضيض
 الا في الاجرة به شمران
 حدث بعد هذا يستقر
 نصيبه ايضا بنضوض المال
 مع ارتفاع العقد من غير
 قسمة ولا ثور هذه في المتي

الا حرج فيه وعليه ما لا يجرى فلا بأس بالاحتراز عن حيث أمكن سم على اه وشدى (قوله)
 وما يلزمه من ان استأجر الخ ولو شرط على المالك الاحتراز بأس من مال القراض حكم الماوردى فيه
 وجهه والظاهر منهما عدم الصحة في رواية (قوله فلا حرج فيه) سألني في الشارح م في المساقاة أن لا
 يلزم العامل فعله اذا فعله باذن المالك استحق الا حرجه كقوله اقول اقض ديني وان لم يسم المالك له حصة فقياسه ان
 محل عدم اساقته هنا الا حرج حيث فعل بلا إذن من المالك فغيره اه عش (قوله وما يلزمه الرصدى
 الخ) أى وانما غير اه معنى (قوله يتخسمن مال القراض) أى من رأس المال ان لم يوجد وبع فان وجد
 ربح ولو بعد أخذ الرصدى والمالك حصصه كجمل عليه قول المصنف لا في النقض الحاصل الخ وينبغي
 أن مثل ذلك الدفع والكيل ذلك من المال ما ذكر فيه اذا تعذر مراجعة المالك أما اذا لم تعذر فليس ذلك
 الا بالاذن منه فلو خالف كل من رعايه وضاع عليه ينفي أن محل الاحتياز للمراجعة حيث لم يتعد ذلك ويعلم
 به المالك والاذن بالمرجعية وان سهلت اه عش (قوله المعلوم منه) أى من البیان (قوله وهذا) أى انه
 لا حرج الخ (قوله من ذلك) أى الزوم (قوله وان تعين) غاية (قوله وان كلهما) أى المعتاد وغيره (قوله)
 عليه خبرنا والضمر للعامل قول المتن (من الربح) أى الحاصل بجملة اه معنى قول المتن (لا بالظهور) أى
 الربح (قوله اذ ملك) الى الفصل في نهاية الاقوله ولولا العامل وكذا في المعنى الاقوله ولا ترد الى المتن وقوله ولا
 يؤيده الى المتن (قوله علمهما) أى على رأس المال والربح كجمل عليه تعبيره به بالابن (قوله وبه) أى بقوله
 وليس كذلك بل الربح الخ (قوله وعلى الاول) أى الاظهر (قوله) أى على امل قبل القسمة (قوله فقه)
 أى نصيب من الربح (قوله على القرماء) أى وعلى مؤنجه من المالك لتعلقه بالعين شرح الروض اه سم
 وعش (قوله اعراضه) أى العامل (قوله باتلافه) أى اتلاف المالك مال القراض باعتناء أو باسلاذ أو
 غيرهما ولو قبل القسمة اه شرح البهجة والروض (قوله أو استرداده) أى المالك مال القراض من
 العامل (قوله لا يستقر ملكه الخ) مبني على المعنى والروض مع شرحه تنبيه لا يستقر ملك العامل بالقسمة بل
 انما يستقر بنضوض المال وفسخ العقد معها لبقاء العقد قبل الفسخ مع عدم تنضوض المال حتى لو
 حصل بعد القسمة نقص جدير بالرجح المقصود أو تنضوض المال والقسم بلا قسمه للمالك لا ارتفاع العقد
 والوثوق بحصول رأس المال أو تنضوض رأس المال فقط وانقسام الباقي مع أخذ ذلك رأس المال
 ولا أخذ النقص اه (قوله نصيبه) أى العامل أى ملك نصيبه (قوله غنم) أى فاقدا على النضوض
 مع الفسخ ولا أثر للقسمة اه سم وتقدم آتانا الاخذ كالفسخ في بعض الصور (قوله في غير ذلك الخ)
 أى في استقراره وفي هذا الجواب نظر اذا لم يعترض أن يقول ان غير ذلك يحصل بالنضوض وارتفاع العقد
 بلا قسمه ايضا (قوله في حصوله بماذا) الا في أنه عاذا يحصل (قوله وما الخ) اوزاج من ثمن الربح ان
 أخذت قبل القسمة اه عش قول المتن (والتأج) أى من مائة أو خمسة أو كسب الرقيق) أى من صيد
 واحتطاب وقبول وصية اه نهاية زائد للمعنى وبه اه (قوله بشهنتها) أو زانكره أو موطاوعه قهرى

خلافا لمن يعلل ان كلامه في مجرد المالك الذي وقع الخلاف في حصوله بماذا هو آخو كما لا يتصور حكمه كائنا ل القراض
 (وعار الشجر والتباج وكسب الرقيق والهر) على من وطئ أمه القراض يشبهتها

الغبية (الحاصلة) بالرفع
(من مال القراض) بضمير
تصرف العامل (يقوم بها
المالك) لأنها ليست من
قوائمه القراض وتخرج بالحاصلة
من ذلك الظاهر في حدوثها
منه ما لو اشترى حيوانا لملا
أو شجر عليه ثم لم يؤلف
الأوجه من المهر أو الولد
مال قراض (وقيل) كلما
حصل من هذه القوائد
(مال القراض) لانه بسبب
شراء العامل لأصلها ولا
يؤيده ما سرف في كافة القوائد
أن المهر والنتاج من القوائد
لأن المهر فمما ترك كونه
من عين النسيب وهذا
كذلك وهذا كونه يحذف
العامل وهذا ونحوهما
ليست كذلك (والنقص
الحاصل من الرخص) أو عيب
كمرض حاد (محسوس من
الرجع ما يمكن ويجوز به)
لأنه المتعارف (وكذا لو تلف
بعضها بقة مملوكة) أو
فجأة أو سرق (وقيل
أخذ بده) بعد صرف
العامل في الأصح) لأنه نقص
حصل فاشبهه بنقص العيب
والمرض أم لو أخذ بديل
المفصوب أو الموقوف
فبده ثم القراض فيه
الخاصة به أن ظهر في
المال ربح فخرج بعينه
نحو تلف كخاف القراض
يرتفع مالم ينفذ أجسبي
وتؤخذ به أو العادل

من لا تعتبر مطاوعتها وإن كان نهاية ومعنى شرح الررض (قوله ولو العادل) عبارة النهاية وانغى والاحتى
والفرق ويجزم على كل من المالك والعادل ومطاعه القراض ولو جازمهما ولا جد واستلذه كانه اقتضى وغيره للعادل
لثالث وليس وطاعه المالك فمقتضى القراض ولو جازمهما ولا جد واستلذه كانه اقتضى وغيره للعادل
حصته من الربح فأنظر في العادل عالمنا فخر به ولا يحد لعدم الشبهة والاقتضاء ثبت به
المهر ويجعل في مال القراض كقوله الشيطان اه زائد النهاية ويكون المهر أو الولد أو غيره مقتضى المالك فيها
يظهر اه قال عس والقياس كما يؤخذ من توجه كلامهما في المهر أنهم لو لم يكون مال قراض من انتهى
سواء في شرح الررض اه عبارة الجبري عن القليوب في قال والده شيخا مر وتكون أي قبضة للعادل
قراض أيضا ومثاله نفسه ولله فيها قال المالك ومثاله شيخا الأول وهو ظاهر اه وفي الفرق والروض ولو
استوفى العادل جارية القراض لم تصرف ولدانك ما تظهور اه (قوله العينة) بخلاف غير العينة
كالنسيب وتعمل مستغفروا مال قراض اه شرعا الررض والبيع قول المتن (الحاصلة) أي كل منها من
مال القراض) المشتريه شخص وريق وأرض وحيوان لقضاء إذا حصل في مدة الترخيص لبيع كل من
الأمور المذكورة اه معنى (قوله لأنها ليست من قوائد القوائد) أي الحاصلة تصرف للعادل في مال
العادل ودواب القراض وجب عليه الإرجع منه للمالك ولا يجوز للعادل استعمال دواب القراض إلا بإذن
العامل فان خالف فاشترى منه سوى الأثم سلم على منهج ويشكل كون الأجرة للمالك في ما ذكره الشارح
من أن المهر الواجب على العامل موطنه يكون في مال القراض اللهم إلا أن يقال ما ذكره من أن على المهر
الاستة طلقا للمالك أو أن المهر يكون للمالك أي أنهم اقتسم مال القراض كاللهم وهو الراجح اه عس
(قوله وشرح بالحاصلة الخ) عبارة الغنى المأثر في حيوانا لملا فظهر كقوله الاستوى فقر بجعل في نظيره
من النفس والذوالة بغير غيرها اه (قوله ولو اشترى حيوانا لملا الخ) ولو اشترى ذبا أو ممتلا لا
جئت هل يجوز بيعهما من كل منهما كونهما مال قراض أو يجوز للمالك دون العامل لكونه ملكه أولا
يجوز ولو أخذ منهما لمالا اختصاص المالك بالمل فاشبه ذلك لما نهى المولى بعملها أو الحامل بغيره نظر والآخر
الثاني ويكون ذلك كالمواصلة بعض المال في نفسه القراض فيه ثم إن لم يظهر ربح فظاهر والأما فقر
للعامل بغير حصته ويعرف مقدار الربح بقوم الحاجة بغير حال اه عس (قوله ولا يؤيده) أي القيل
(قوله أو بسبب الخ) عبارة الغنى أو اللعب أو المرض الحاد من اه وهي المرافقة وقول الشارح لا فاشبه
نقص العيب والمرض (قوله ما قسمه لويه) كرو غير نهاية ومعنى (قوله أخذ بده) عبارة النهاية
والغنى أخذها وأخذ بده اه قول المتن (بعد تصرف العامل) أي بالبيع والشراء (قوله وله الخاصة)
أي للعادل اه عس عبارة المتن شرح المنهج والروض مع شرحه ونقصه في البذل المالك إن يكن في
المال ربح والمالك والعادل إذا كان في ربح (قوله ثم ربح) أي لاستئناف القراض اه (قوله كما
يحتاج) معناه عس وفي الجبري عن الزايد أخذها أي بأدائها في من الاستوى والغنى خلافه (قوله
وسبقه المالتوى الخ) واستوفاه السبب لكن القاضي قال بعبارة له الإمام وهو المعتمد ومعنى وروض مع
شرحه (قوله يرتفع) أي القراض باتلاف العامل (مطلقا) أي سواء أخذت منه بده ورد إليه أم لا اه عس

يظهر شرح مر (قوله ولو العادل) مشى في الررض على المهر الواجب بوطه الممل يجعل في مال القراض
وأعتمد شيخنا الشهاب الرمل وجهه بأنه فائدة تصيبه صلت بفعل العامل كل رباحه اه ويحتمل أن
يجري ذلك في قبة المولى إذا أؤلفا وطوا فكون مال قراض لا وجه لئلا كقول الغنى بظهر خلافه
والفرق مر قال في الررض فان جنى بعد ذلك القراض فهل يشده العامل من مال القراض أو لا وجهان اه
والمتقدم الأول وإن قال في شرحه أن الأوجه الثاني مر والله تعالى أعلم (قوله لم ينفذ أجسبي الخ) أعنده
مر وعبارة شرحه كعبارة الشارح (قوله يؤخذ بده) وانما يكن مال القراض قبل أخذه وقبضه كما كان

ويقبض المالك منه بده ثم يرد إليه كقبضه ما سبقه المالتوى وقال الإمام يرتفع مطلقا

أى حيث يحتاج إلى استئناف القراض **(قوله عليه)** أى ما قاله الإمام **(قوله ينضم مطلقاً)** أى سوا دفع
بله لكون مال القراض أم لا وفي صورة الدفع انما يصير قراضاً بعد حديد اهـ عى قول المسن وان تلف
قبل تصرفه **(الح)** ظاهره ولو بوجوبه وأسرقة أو أخذ به فله رد **(فرع)** قال في الرض وإن جنى بعد
القراض فهل يقبضه العامل من مال القراض وجهان اهـ والمعتد الأول وان قال في شرحه ان الأوجه الثاني
مر اهـ سم **(فرع)** في المغنى والروض مع شرحه لو قتل عبد القراض وقد ظهر في المالك مع ما انفصل
بينهما فليس لأحدهما الانتفاع به فان عفا العامل عن القصاص سقط وجبت القبة كولو عفا المالك وبستر
القراض في يده ولو لم يكن في المالك مع فلما كان القصاص والعفو مما نأوان تلف مال قراض اشترى بعينه
شأ قبل تسليمه فنسخ البيع والقراض وان اشتره في النسخ وتلف مال القراض قبل الشراء انقلب الشراء
للعامل غير تقع القراض وان تلف بعد الشراء وقع للعامل فلو كان المالك أو تلفت مائة أخرى اهـ
(قوله ولا يجزى به) أى بالرجم

(فصل في بيان ان القراض جائز من الطرفين) **قوله** في بيان ان قوله وكان الفرق في النهاية الاقوله لانه الى
ويحصل وقوله أى حيث الى واسترجاعه وتولاهن **(الكل فسخه)** وللعامل بعد الفسخ بيع مال القراض اذا
وقع فيه وبما كان ظفر سوف أو اغيب ولا يستعير لا ارتفاع العقد مع كونه لاحقاً له فيمضى نهائية قال
عنى وحمل نفوذ الفسخ من العامل حيث لم يترتب عليه استيلاء على المال وضمه هو لا ينفذ وينفذ
أن لا ينفذ من المالك أيضاً ان ظهر ربح والحد ما ذكرنا من منافع حصة العامل اهـ **(قوله متى شاء)**
الى قوله حيث في المغنى الاقوله أى حيث الى واسترجاعه **(قوله لانه وكذا ابتداءه وشركه)** أى كذا اعتقد
جائز اهـ معنى **(قوله وشركه)** أى بعد ظهور ربح **(أوجهه)** أى قبله **(قوله ويحصل)** أى الفسخ **(قوله)**
يقول المالك الأولى بقوله فسخه وقول المالك لا تصرف **(الح)** **(قوله فسخه)** أو رفضه أو بطلته أو نحو
ذلك نهاية ومعنى كنفخته ولا تسيم ولا تشتر عى **(قوله ولا تصرف)** أى بعدها اهـ نهاية **(قوله أى)**
حيث **(الح)** واجمع للصورتين جميعاً عى **(قوله واسترجاعه)** **(الح)** وباتفاق واستيلائه ولو جسد العامل
وبعنه من التصرف أو ما عايشه العامل للقراض لم يكن فسخاً له لعدم دلالة عليه بل بيعه اعانة للعامل
فلا يرد بيع الموكل ما وكل فيه نهاية ومعنى **(قوله فسخاً استرجعه)** أى وبقي الباقي اهـ معنى **(قوله حيث)**
لا فرض **(الح)** اعتمده مر ويحصل المعتد انكار القراض من المالك أو العامل كذا كاروا كلمة من أو كل
أولو كبل وأنه لا فرق في جميع ذلك بين أن يكون الانكار ابتداءً أو بعد سؤال الخلاف لما اقتضاه الجواب
الذكر في شرح الرض أى والمغنى اهـ سم عى لهما أجيب أى عن استشكل صعب النوى والى التنازل
بأنكار القراض بأنه ينبغي أن يكون كذا كاروا كلمة في فرق بين كونه لغرض أو لا بان الفسخ ما قاله النوى
لان صورة ذلك في الوكالة أن يسأل عنها المالك فينكرها وهو زنى القراض أن ينكره ابتداءً حتى لو
انكسر انكسر الحكم اهـ **(قوله نظير ما مر في الشركة)** عبارة تفسيره كولو قال عى مقتضى تشبيهه
بالوكالة عدم التنازل بانها لا تملك الأذى الظاهر ولم أره نصاً ان عامل المحسور وعليه ضمانان أرغش انزل
تختلف عامل مطلق التصرف اهـ حواشى الرض وقيل ما مر للشرح مر من أن الوكيل عن المحسور
عليه اذنى انزل عن بقاء المال في يده لاعتن التصرف اهـ هنا كذلك وأنه يفرق بين الابتداء والقيام اهـ

بدل المهر ونهائي ذلك ما جازى لان القراض أضعف لجواز من الجانبين **(قوله في التزوان تلف قبل تصرفه)**
(الح) ظاهره ولو بوجوبه وأسرقة فله رد اهـ فسخه عى كان التلف للكل أو البعض قبل التصرف
بوجوبه وأسرقة أو أخذ به فله رد اهـ

(فصل في بيان ان القراض جائز من الطرفين) **(قوله وانكاره)** حيث **(الح)** اعتمده مر وحاصل
المعتد انكار القراض من المالك أو العامل كذا كاروا كلمة من الموكل أو الوكيل وأنه لا فرق في جميع
ذلك بين ان يكون الانكار ابتداءً أو بعده سؤال الخلاف لما اقتضاه الجواب المذكور في شرح الرض **(قوله)**

وعليه فصار قراضاً اجنبياً بان
للعامل الفسخ قبل اتلافه
فسخاً كالملك متخلف
الاجنبى وفيما اذا أتلفه
المالك ففسخه مطلقاً ويستقر
عليه نصيب العامل (وان
تلف بعض المال قبل
تصرفه) فسخه (ف) يجب
(من رأس المال في الاصح)
ولا يجزى به لان العقد لم
يتأ كذا العمل

(فصل في بيان ان القراض جائز من الطرفين)
والاستيفاء والاستيفاء
وحكم اختلافهما وما قبل
فيه قول العامل **(الكل)**
من المالك والعامل **(فسخه)**
متى شاء ولو في غيبة الآخر
لانه وكالاته وشركه
وسمعة انتهاء ويحصل
بقول المالك فسخه أو لا
تصرف أى حيث لا فرض
فيما ظهر أخذ المايان
في الانكار واسترجاعه
للمالك ان استرجع بعضه
ففيما لم يترجمه أو يأنكاره
له حيث لا فرض ولا فلا
كلو كالة وعليه يحصل
تخلف الرضنة وأصلها
(ولو مات أحدهما أو جن
أو أمضى عليه انفسخ) نظير
ما مر في الشركة والعامل

البيع والإستيفاء بقدموت المالكين غير اذنته وليس الوارث عامل متا لا يثبت (١٠١) المالك وكل الفرقان بيع العامل وأما فقه

من أولاد عهده فلم ينفعها
موت المالك بخلافه وان
نعم فقهه تقيد حوازمه
بما أذا ربحه فقهه ظهوره
أخذ المالك (و يضمن
العامل) وان لم يكن ربح
(الاستيفاء) بدون الضارة
أي رأس المال منها فقط

كما اعتمدت الأسنوية وغيره
لتصريحهم في العرض
بأنه لا يلزمه الانتفيس
رأس المال فقط مع قسامهم
مسئلة الدين عليها لكن
اعتماد الرقعة اقتضاه
المتن كل روضة وأصلها أنه
يلزمه ما يقع في العمل
وتبعه السبوق وفريقين هذا
والانتفيس بأن القراض
مستلزم لشراء العروض
والمال فيه عتق كونه
مستلزم ما تكتفي بغيره
قدور رأس المال فقط (إذا
فسخ أحدهما) أو أنفسخ
لأن الدين مانع وقد أخذ
منه ملكا بما فاقه كما أخذ
(وتنفيض رأس المال ان
كان ما يندعه عند الفسخ
(عرضا) أو نقدا غير مصة
رأس المال أي بعه للناض
وهو نقد البلد والواقع
لرأس المال وأن يطلعه
السلطان والأباع لا يقط
منعوت من رأس المال
فإن باع بغير جنسه حصل به
جنسه وانما يلزمه استيفاء
ما ذكر وتنفيضه من طلبه
المالك أو كان له مجموع عليه
وسيله في ذلك ولا يمتنع منع

(قوله بعد) وت المالك) وكذا العامل بعد جنون المالك أو غيبته بيع مال القراض واستيفاءه بغير اذنت
الواقعي ور وض مع شرحه (قوله وليس) أي البيع والاستيفاء (قوله لا يثبت) لأن المالك كان يمنع المالك
من الاذن في البيع فلا يأمن من جهة الحاكم ولا يقرر ورثا لما لا يثبت على القراض كما يقرر للمالك
ورثا العامل علمان ذلك ابتداء قراض وهو لا يصح على العرض فان نض المالك ولو بن غسر جنس رأس
المال جاز تقرر الجميع فكيف أن يقول ورثة المالك العامل ثرك على ما كنت عليه مع قوله أي اغنوا
أو يقول المالك لورثة العامل قرضك على ما كنت موثما عليهم قبولهم واكلو وتولهم واكلو واكلو واكلو
والأغنياء فقير والمالك بعد الاغنياء مملوولى الجنون مثله قبل الاغنياء ويجوز التقرر على المال الناض
قبل القصة بل جاز القراض على المشاع فقطص العامل برب تمديد و يشتر كل فروع نصيبا لا تحرم مثله
المال الماتو وبها ما ثبات مناصفة وقرر العقل مناصفة العامل شرك الوارث عامة فان بيع مال القراض
يسمى اثنه فكل منهما ثلثا ثمانية إذا فعل كل من اليمين القديم ما تنويعها ما تنويع رأس المال في التقرر برمانتان
الوارث وور بمهما ثلثا ثمانية مقسوم بينهما ولو قال البائع بعد فسخ البيع للمشتري قرضك على البيع فقبل
صحة خلافه لنسخه لأنه لا بد فيه من لفظ الترويج (والا كجاع مقي ور وض مع شرحه قولها ولا يقرر
ورثه المالك الخ) في النهاية مثله قال عرش قوله ويجوز التقرر رأي بان يقول قرضك وتك قوله وقرر والعقد
أي من جانب المالك أو وارثه وقوله مقسوم بينهما أي الوارث أو العامل وقوله ولو قال البائع الخ ذكره
لما استلزمه التقرر في القراض (قوله إذا ربح) كذا في أصله خطه بالياء اه سبعر (قوله مما ياتي) أي
في قوله لا يمتنع بيع المالك الخ قول المتن (و يلزم العامل الاستيفاء) ويرضى المالك بقوله الخ الحجاز
نهاية ومضى أي الخوالة الصوابه ورشدي عبارة عرش فسمه احتملان الدين القراض ملك المالك
فأراد من الخوالة الرضا ببقاء الدين في ذمة من ورثه عليه اه واستفاء المالك الباء بنفسه مثلا (قوله لكن) اعتمد
ابن الرقعة انتفاء المتن الخ وكذا اعتمدته النهاية والمغني وشراح الروض وانتهج عبارة السدعر وما اعتمدته
ابن الرقعة محقق بالاعتماد اه (قوله أنه يلزم) أي قول المتن مثله في النهاية وكذا في المغني الا قوله أو رضاه
أي المتن (قوله والتنفيض) أي حيث يلزمه تنفيض ما ادعى رأس المال (قوله والمال مصة متحققة) أي
متخلاف الدين (قوله لأن الدين ناقص) أي أنه قد بقي موقدا اه عرش (قوله ما يند الخ) أي حسا وسكا
ليشمل ما في الذم اه رشدي (قوله أو نقدا غير مقرر رأس المال) أي كالمصاحف والكسرة اه مغني (قوله
والأباع) أي وان لا يوافق نقدا بلد رأس المال سم ورشدي (قوله فان باع بغير جنسه) أي لو يكن بقصد
البلد الذي باع به أخطأ أخذ ما ساقه اه رشدي (قوله حصل به جنسه) ولو قال رب المال أنا فقه جعل
يده مفي أو جبه الو جهين لأن الائتمان انقطع بالفسخ وظاهر كلامهم أنه لا ينعزل حتى ينض المال ويسلمه
المالك أنه نهاية قال عرش قوله جعل مده يدين يني أن أو فذلك على المالك اه وقال الرشدي قوله
وظاهر كلامهم الخ لا يلزمه مدين لا نفساخ والاعتزال فلا تامل اه (قوله ان طلبه المالك) أي كلام
الاستيفاء والتنفيض وكذا قوله في ذلك قال عرش فلو كان ذلك التين وطلب أحدهما التنفيض والاخر
عدمه فينبغي أن يقسم المالك عرضا فخاص من طلب الرض بسيله وبما خص من طلب التنفيض
يباع ويسله جنس رأس المال اه (قوله ما يطل) أي المالك (ه) أي للعامل (قوله بتقوم عدلين)
قضية أنه لا يكتفي بتقرير جلا ورا أمين ووافقه ما روى الفقيه عن العيب ثم هذا ظاهر في الاعيان وأما
إذا كانت دونها فمطر يقسمه ذلك ويحتمل أن يقال ان تراضى العامل والمالك على تعيين بعضها للعامل
وبعضها للمالك فذلك والارفع الامر إلى الحاكم فيقسمه فهاو يقسم الحاصل عليه مملوولى القراض يكون
ذلك كالألفان تعذر على أحدهما استيفاء ما عليه من الدين لم يرجع على صاحبه أو يقسم كل واحد من

الاستيفاء أي بدون التجارة (قوله وليس) أي البيع والاستيفاء ش (قوله لكن) اعتمد ابن الرقعة الخ
اعتمده مر (قوله والأباع الخ) أي وأنه لا يوافق رأس المال ش

المالك أن توفر بمجانته ور واضع علم بقوله تقسم بتقويم عدلين أو عدلين نصيدين من الرجب بانها

ولم يرد واجب يخرج رأس المال الرجح لانه مشترك بينهما فلا يكتفى أحدهما ببعضه ثم ان توقف تخصيص رأس المال عليه كان يسع بعضه
ينقص فبقيته لعبود وجب يسع الكل كما جحد في المطلب (وقيل لا يلزمه التخصيص ان لم يكن يرجح) لانه لا يحسن تركه في العمل الاتفاقية
وردها بغيره ومن نفسه على ذلك سالف (ولو (١٠٢) استرد المالك بعضه) أي مال القراض (قبل ظهور رجح وخسران رجح رأس المال

الى الباقي) لانه لم يترك في
يديه (وان استرد) المالك
بعضه بغير رضا العامل أو
برضاه وصرحا بالاشاعة أو
أطلقا (بعد ان رجح المسترد
شائع رجحا ورأس مال) على
النسبة الحاصلة من مجموع
الرجح والاصل لانه غير متين
ويستقر ملك العامل على
ما يخصه من الرجح فلا ينفذ
تصرف المالك فيه ولا يسطع
بخصه وقبح بعده (مثله
رأس المال مائة والرجح
عشرون واسترد عشرين
فالرجح سدس المال وهو
مشترك بينهما فيكون
المسترد سدسه من الرجح)
وهو ثلاثون وثلاث (فيستقر
للعامل المشرط) (١٠٣)
وهو واحد وثلاثان بشرط
له نصف الرجح (فراغم من
رأس المال) فلا يوافق فيه
الى ثمانين لم يسطع نصيب
العامل بل يأخذ منها واحدا

الرجح الخاصة على حسن التصرف كالأمنها وأصولها بجهاه ع (قوله ولم يرد ان رجح) كما جحد به ابن المقرئ
فأحدث بعد ذلك غلام يؤتم به ومعنى (قوله فلا يكتفى أحدهما) أي بل يقتسمه ان شاء أو يهبه
معاه ع (قوله عليه) أي يسع مال القراض كله (قوله وجب يسع الكل) معتمدا ع (قوله معلما)
أي حصل فائدة أولا (قوله فلا ينفذ تصرف المالك فيه) أي في المسترد كالموصر رجح صلاته وهذا شامل
للاسترداد براضع اطلاقهما أو قصد الاشاعة كما يصرح به ادخال ذلك في تصور المسئلة وفي بحث المسائل
عن المطلب أنه فرض حيث ذكف يحكم بأنه فرض للمالك ع منع تصرفه فيه ولهذا لم يذكر في شرح الرض
عدم نفوذ تصرفه الا في الاسترداد بغير رضاه فلي تأمل سم على ج ا ه شدي وقوله في المسترد يعني في قدر نصيب
العمل منه وقوله في شرح الرض أي والمخفى حيث أسقط قول الشارح أو برضاه الى المتن ثم قال في شرح
فاسترد شائع رجحا ورأس مال مائة فإذا كان الاسترداد براضع العامل كان قصده هو المالك الا ان في الأصل
اختص به أو من الرجح فكذلك لكن العمل بما يستدعيه ذلك على الاشاعة فكان اطلاقا على الاشاعة
وحديث الاشاعة كما قال ابن الرقعة تكون حصنة العمل قرضاته عنه الاستوى وأقره ثم قال وإذا كان الاسترداد
بغير رضاه لا ينفذ تصرفه في نصيبه وان لم يظهوراه وسأيت عن عش الجمع بين كلاي الشارح ج ا
وافق في المتن شرح الرض قول المتن (سدسه) بالرفع مبتدأ (قوله من الرجح) خبره وبالجملة خبر يكون
سدس ع وش أي وجله وواقته من رأس المال عطف على جملة الخبر قول المتن (وابقته) أي المسترد وهو
سنتنصر وثلاثين (من رأس المال) فيعبر عن رأس المال الى ثلاثة وعشرين وثلاثه معنى (قوله فلا ينفذ) الى قوله
وقد يجب في المتن والى المتن في النهاية الاقوله على أن ما في يده الى وخرج (قوله فلا ينفذ) أي نحو انخفاض
السوق (فأقبحه) أي العامل وهو ثلاثون وثلاث (قوله وثلاثين) بضم أوليه (قوله ورد الباقي)
وهو ثمانين وسعونه درهم او ثلث درهم اه معنى (قوله فيه) أي المسترد (قوله به) أي بنصيبين المسترد
(قوله والمسترد براضع) فبما طلاق الاسترداد بالراضع تفصيله بما يعبر عنه من جملة قوله المذكور
الذي خرج هذه بعض أقسام الاسترداد بالراضع فان حق التعيين بقول الاسترداد براضع وقصد الخ سم
على ج ا ه شدي أقول بل حق القام ما قد منعه من المقتضى (قوله فان قصد) أي المالك وكذا الضمير في قوله
التي فان لم يقصد الخ (قوله اختص به) أي المأخوذ من رأس المال قال الجعفي فان اختلف قصد ههنا قصد
المالك الاخرين رأس المال والعامل من الرجح فالعبرة بقصد المالك كما قاله الشويري اه (قوله وحديث)

(قوله ويستقر ملك العامل الخ) كذا شرح مر وقوله فيه أي في المسترد كما هو صريح عبارة وهذا شامل
للاسترداد براضع اطلاقهما أو قصد الاشاعة كما يصرح به ادخال ذلك في تصور المسئلة وفي بحث المسائل
عن المطلب أنه فرض حيث ذكف يحكم بأنه فرض للمالك ع منع تصرفه فيه ولهذا لم يذكر في شرح الرض
عدم نفوذ تصرفه فيه الا في الاسترداد بغير رضاه فلي تأمل (قوله بل يأخذ منها واحدا) أي وحديثه فلا ينفذ
تصرف المالك كما هو ظاهر (قوله واستشكل الاستوى كان الرجعة الخ) قد يستشكل ذلك ايضا ان الظاهر
عدم جواز تغير ذلك الشر كذا الظاهر اه لو أخذ أحدهما جاز من المشترك لم يكن كذلك خلا استقلال يأخذ
مقابله بحيث يستقر له ما أخذاه بل هو باق على حكم الاشتراك في الرجح (قوله والمسترد براضع) فيه اطلاقه
الاسترداد بالراضع تفصيله بما يعبر عنه من جملة قوله المذكور الذي خرج هذه بعض أقسام الاسترداد
بالراضع فان حق التعيين بقول الاسترداد براضع وقصد الخ (قوله وحديثه) على ذلك العامل مما في يده قدر
حصته الخ اعتد به مر وينبغي ان لا الاستقلال بأخذ مما في يده كما تقدم

المالك لما سطا باسترداد عامل له فخرج من العمل من الاستقلال بأخذ له استكما ع على أن ما في يده ما كان في
تصرفه كان له في الرجح يشبه الرهن فتضمن من أخذ حصته وخرج بقول بغير رضا العامل الى آخره والمسترد براضع قصد الاخذ من
رأس المال اختص به أو من الرجح اختص به وحديثه ذلك العمل مما في يده قدر حصته على الاشاعة فان لم يقصد أخذ ذلك بل على الاشاعة

كامل مما يورث في الطلب ان نصيبه العامل حيث فرض المال لاهية وانما سرقه الخسران فان خسروا موزع على المسترد الباقي فلا يلزم جبر حصة المسترد في غير ذلك مثله المال ما توارثوا الخسران عشر وثمان مائة (١٠٢) عشر من ربع العشر من حصة المسترد ويصود رأس المال الى

خمس وسبعين لان الخسران اذا وزع على الثمانين يخص كل عشر من خمسة عشر من المسترد حصته فيبقى مائة كرفلور ربع بقسم بينهما على مائة طام ويطبق العامل بينه في قوله لم أرجع شأنا أصلا (أول مرجع الا كذا) جاز لا أصل فيها ولو قال بعت كذا ثم قال غلظت في الحساب او كنت لم يقبل لانه أقر بحق غيره فلا يقبل رجوعه عنه نعم تحليف المالك وان بذكر شربة وقبل قوله بعد نصرت

أي حين ان نصيب العامل حيث (قوله ان نصيب العامل حيث) أي حين اذ جعل على الاشاعة ش ركذا اذا قصد الاشاعة كما هو ظاهر اه سم (قوله فرض المالك) هذا بكلمة من انه لا ينفذ تصرف المالك عند الاطلاق في حصة العامل الصريح في ان ذلك ليس فرضا له لو كان كذلك لم يتنع على المالك التصرف فيه بغير علمه بان ما سبق هو بغير اذن من العامل بخلاف ما هنا فانما يات منه اه ع ش قول المالك (فبلا يلزم جبر حصة المسترد) وهو في المثال لا في خصوص ما حجة المالك وهي خمسة عشر فلزم جبرها كما كان اه يجبري قول المتن (ربع العشر من) أي التي هي جميع الخسران (حصة المسترد) فكذلك المسترد خمسة وعشرين (ويصود رأس المال الخ) أي الباقي بعد المسترد ويطرح من الخسران اه مفسر قول المتن (الى خمسة وسبعين) أي بقية العشر من الخمسة يعني انه اذا حصل ربع جبر المالك خمسة عشر فبقية رأس المال خمسة وسبعين لانه يخص كل عشر من خمسة الخسران فان دفع ما قاله رأس المال يومئذين لانه لما كان الخسران عشر من واحد وعشرين من الباقي بين اه يجبري (قوله لان الخسران) أي قوله وعليه فتصح في النهاية والحق (قوله فلاور ربع الخ) أي فلو بلغ المال ثمانين مثلا قسم الخمسة بينهما نصيبين ان شرط المناصفة (قوله ويقبل قوله بعد) أي عذر كالكذب او بعد لتبطل ما رجع مفسر وشرح روض عبارة والفروا بعد قوله رجع ولو لم يغلظت واكدت اه (قوله نصرت) أي أو تلف المالك اه روض (قوله ان احتمل الخ) فان لم يحتمل لم يقبل مفسر وغير قول المتن (فترض) وان كان ناسرا (أول) وان كان ناسرا نهاية ومعنى (قوله والعقد في القم) قد لا تأتي فقط اه معني (قوله لانه اعرج الخ) ولا تأتي الثانية في ذي معنى برأس (قوله فانه يقع القراض) أي حيث اتفاقه فلائق (قوله رجع رجع متقدمون الخ) أي حيث اختلفا فحصل به الشرع فلا تخالف بينهما وهذا أصله لذكر المؤلفين في المحل اه ع ش وقوله ذكر المؤلفين أي هر في هاشم شرحا وصيا في نقض سم ما وافقه (قوله وان نوى نفسه) اعتمد هر أي والمخفى اه سم (قوله كانه الامام الخ) قد لا يمسك كانه الامام اذ لم يختلفوا في مسئلة الامام في هر اه سم (قوله وعليه فتقسم الخ) هذا في غاية الاجتهاد اه سم (قوله وهو أحد الخ) أي سمع بين المالك (قوله رجع رجع متقدمون مقابله) والمناصب على اختلاف ما تقدم من الامام والمطلب كالخافي اه سم عبارة النهاية والحق والوجه كانه جع متقدمون علم قبول بينة المالك انه اشتراه ببال القراض لانه قد يشتري الخ اه (قوله مقابله) أي قابل احد وجهي الرافعي وهو أي مقابله اه عدم قبول بينة المالك انه اشتراه كذا افعال العامل بل اذنت في القاصد المالك نهاية وغرر سم (قوله ارادى النبي مطلقا) ادراحم في المتن في غاية البعد (قوله وتصور به الثاني

قوله ان نصيب العامل حيث) أي حين اذ جعل على الاشاعة ش (قوله حيث) وكذا اذا قصد الاشاعة كما هو ظاهر (قوله فرض الخ) اعتمد هر (قوله ثم تحليف المالك الخ) اعتمد هر (قوله وان نوى نفسه) اعتمد هر (قوله كانه الامام) قد قاله ثمة الامام اذ لم يختلفوا في مسئلة الوجهين هر (قوله وعليه فتقسم الخ) هذا في غاية الاجتهاد (قوله رجع رجع متقدمون مقابله) والمناصب على اختلاف ما تقدم من الامام والمطلب كالخافي (قوله فلاور ربع البيع) أي كاجزومه في الرض وعبارة ثمة وان قلت أي في المالك اشتريته بنسيب بينة أي المالك بشرائه لم يحكم أي القراض في بطل العقد أي لانه قد يشتري لنفسه في القراض عدوا فانتهى وقبل يحكم فلا يسطر العقد (قوله في المتن) أول ثم نهي عن شراء كذا أمال وقال

فأذن في بيعه سمع بينة المالك في حال العمل فان قال فصح حكمه في الشرع والافلا (أول ثم نهي عن شراء كذا) سواء أطلق الاذنه ثم ادعى النبي مطلقا أو عن شخص مخصوص أم اذنته في شخص معين ثم ادعى انه لم ينع وتصور به الثاني فصر بل ظاهر كلامهم أنهم معطوفون لاختلاف عقد القراض هل اشتد على النبي عن كذا أم لا يشهد لمصدق العمل أيضا

وخالقهما الزركشي فرج تصديق المالك وتبعه غير واحد وجع منهم جعل الأولى (١٠٥) على ما كان التعليل في التصرف لهما

حينئذ اتفعا على الأذن

واختلاف في الأصل

والأصل في التصرف

على ما إذا كان بعد التصرف

لأن الأصل في التصرف

في المال الغير له يضمن مالم

يتحقق خلافه والأصل عدمه

أمّا قبل التفت فيصدق

المالك لأن العامل يدعى

عليه الأذن في التصرف

وحسنه من الرجوع والأصل

عدمه ما لا ينافي ما نأمن

آخر العار به من تصديق

المالك في الأجرة دون

الاعتد في العارية لا تتعاقبا

ثم صلي بقائه ملك المالك

وإنما اختلافه ان اتفعا

مضمون الأصل في الانتفاع

بملك الغير الضمان ولو أتمما

في مسئلة القرض والقرض

يبتين قدمت بينة للمالك

على أحد وجهين وجه أو

زوعتو غير ان معناه يادة

على ما يقال إلى الأخذ

وقال بعضهم الحق التعارض

أي فيأتي ما رجع عدم

المتنوخو قال المالك قراضا

والأخذ قراضا صدق

الأخذ كخرجه بعضهم

وتثبت عليه أحكام القرض

وشافه غير مقتول واختفا

في القرض والقرض أو

الغصب والامانة صدق

المالك قال البصري ولو

ادى المالك القرض والأخذ

الوديعة صدق الأخذ لأن

الأصل عدم الضمان خالفه

في الأقرار فتالي في الدعاوى

فيما لو ائله الوديعة صدق للمالك

القرض والمالك التوكيد وقوله يادة تعلم أي وجوب الإحرة كذا فرقه مر اه (قوله فرج تصديق المالك الخ) وحزم به في الرض وأقبحه شخنا الرمي واعتمد عليه اه سم قال البصري وهذا هو المذهب اه (قوله أمّا قبل التفت الخ) فالحاصل على ترجيح الزركشي أن المصدق المالك مطلقا قبل التفت وبعد اه سم (قوله قبل التفت) أي بعد التصرف وظهر الرجوع أخذ من التعليل (قوله وحسنه من الرجوع) لعل هذا يحيط التعليل والأخذ لأن في التصرف وجوب القرض أيضا (قوله ما هنا) أي من تصديق العامل (قوله في الأجرة) أي في دعواه اه (قوله في العارية) أي في دعواه اه (قوله ولو أتمما) أي بعد التفت كخرجه في ذلك في الرض وغيره اه سم أي كأنه يابه (قوله وجه أو زوعتو) أي وشرح الرض (قوله أي في قراض الخ) أي من تصديق العامل أو المالك اه سم (قوله ولو أتمما) أي في عبارة النهاية أمّا لو كان المال مقبولا قال المالك دفعه قراضا في حصص من الرجوع وقال الأخذ أخذ منه قرضا صدق الأخذ بينه والرجوع أي جميعه وبدل القرض في حقه ولا يقبل قرضه في دفع المالك له إلا البيينة كما أفتى به الوالد رحمه الله تعالى اه (قوله صدق الأخذ كخرجه الخ) أفتى به شخنا الشهاب الرمي واعتمده وله وكذا أفتى به الجلال السيوطي وأفتى أيضا شخنا الشهاب الرمي بأنه لا أجرة ولا يقبل قرضه في الرجوع أخذ منه يقتضى دعواه ووافق ذلك قول الشارح ويرتبع عليه أحكام القرض إذا أجرة لمقتضى لا يقبل قوله في الرد واعلم أن هذا موصو بالأخذ مع بقائه المال بخلاف ما تقدم في مسئلة الزركشي فلو كان الاختلاف هنا بعد التفت فلا خذمقر بالبدل المنكر كجواهر فلما يبتين أي فيما لو كان المال مائة أتمتة تقدم بيئته الأخذ معناه يادة علم على قياس ما تقدم من أي زوعتو وغيره اه سم (قوله قلة) أي الغير (أو) اختلاف في القرض والقرض المتبادر عما عليه بأن يدعى المالك القرض والعامل القرض (قوله ولو ادى المالك القرض والأخذ) أي لو ادى المالك القرض والعامل القرض (قوله وخالفه في الأقرار الخ) اعتمده مر اه سم وباقي عن المغني والررض اعتمادا أيضا (قوله فيما لو ادى المالك القرض والأخذ

ولا يخفى أن حالة الجهل أولى بالتميز بالمعقبات غير بظاهر نظمت أسهل (قوله وخالفهما الزركشي فرج تصديق المالك وتبعه غير واحد) وحزم به في الرض وأقبحه شخنا الرمي واعتمده وله قال في شرحه يشهد لذلك قول الشيعين قبل ذلك أنه لو ادى العامل القرض والمالك التوكيد صدق المالك البيينة أي ولا أجرة للعامل نعم إن أكاما يبتين قدمت بينة للعامل لأن معناه يادة علم انتهى وقوله إن أكاما يبتين أي في هذه الصورة وفي دعوى العامل القرض والمالك التوكيد وقوله يادة علم أي وجوب الإحرة كذا فرقه (قوله) أمّا في التفت فصدق المالك الخ) فالحاصل على ترجيح الزركشي أن المصدق المالك مطلقا قبل التفت وبعد اه (قوله ولو أتمما في مسئلة القرض والقرض يبتين) أي بعد التفت كخرجه في ذلك في الرض وغيره (قوله) رجع أو زوعتو واعتمده مر (قوله أي في قراض الخ) أي من تصديق العامل أو المالك (قوله) صدق الأخذ كخرجه بعضهم اه (قوله شخنا الشهاب الرمي) اعتمده هو وكذا أفتى به الجلال السيوطي فقال الذي يظهر تصديق العامل لأن معه يادو بلغي أنه منقول عن المالك كذا في انتهى لكن قد خدش عليه تسليما أنه قد ناشئ عن دفع المالك المعونات في الأصل مال المالك وأفتى أيضا شخنا الشهاب الرمي بأنه لا أجرة ولا يقبل قرضه في الرجوع أخذ منه يقتضى دعواه انتهى ووافق ذلك قول الشارح ويرتبع عليه أحكام القرض إذا أجرة لمقتضى ولا يقبل قوله في الرد نعم قد يشك على ذلك أن مقتضى قول المالك يقول قوله في الرد فكيف يسوغ له مطالبته بالرد وتفرع مع ذلك الآن يقال إن إقراره بكونه قراضا الذي كان مقتضا ذلك قد سقطا إنكار الأخذ واعلم أن هذا موصو بالأخذ مع بقائه المال بخلاف ما تقدم فيما لو ادى المالك القرض والأخذ القرض من الزركشي وغيره من تصديق المالك فإنه فيما بعد التفت ما تقدم فلو كان الاختلاف هنا بعد التفت فلا خذمقر بالبدل المنكر كجواهر فلما يبتين (قوله صدق الأخذ) فلما أكاما يبتين اتبعه تقدم بيئته الأخذ لأن معناه يادة علم على قياس ما تقدم من أي زوعتو وغيره (قوله وخالفه في الأقرار الخ)

والوكالة والوديعه فسدان لان الابداع وتكامل والاوجصاصه البغوى ثم رأيت أبا زرعة يحمله كله لم يبلغ عليه ولا بالاصل برأه فثبت
والاصل عدم انتقال الملك عن الدافع وعدم (١٠٦) الصيغتين الجائيتين المسترطقتين القرض دون الوديعه ثم استدل بعامر أول القرض

انهما لو اختلفا في ذكر
البذل صدق الاستاذ وقول
الروضه سقو بعث ليعين
لادن له عليه شام قال
بعثه بعوض صدق المبعوث
اليه وملحق فيه أولى وانما
صدوق معامه مضطر في انه
يعوض خلافاً على
هذه المسكره العظمه وابقاه
النفوس وأيضاً الأصل
هنا عدم انتقال الملك
بخلافه (وكذا) يصدق
في (دعوى الرق الاصم)
كل وكيل يحصل لانه أخذ
العين انقصه المالك
وانقصاه هو ليس بما يل
بالصمل فيها وبه فرق
الربن والمشتاخر ولو ادعى
تلفاً وادعى كذب نفسه
ثم ادعى أحدهما وأمكن
قبض كالو ادعى الربح ثم
اكذب نفسه ثم قال خسرت
وأمكن (ولو اختلفا في
المشروط) له أهو النصف
أو الثلث مثلاً (تخالفا)
لاختلافهما في عرض
العقد مع اتفاقهما على
صحته فاشبه اختلاف
المتبايعين (وهو أحد المثل)
لته فزوج عهله اليه
فوجب له قبضه وهو أجرة
مثله للمالك الربح كله ولا
يفسخ العقد هنا بالتلف
فانما مرفق البيع
(كتاب المساقاة) *

الوكالة (قوله والوكالة والوديعه) دليل ثلثه الفسدة الأقرار (قوله والوديعه) ما قاله البغوى مشى في آخر
البار به على خلاف ما قاله البغوى اه سم (قوله بعثه) أي ما قاله البغوى من تصديق الاستاذ وكذا ضمير
عليه (قوله وكذا الخ) أي أبا زرعة وكذا ضمير وفيه المستر وخبر استدلال (قوله عليه) الصبر الأول ان
والثاني للبايع (قوله هنا) أي فيما نحن فيه (قوله ثم) أي في سفسطة المضطر (قوله كالوكيل) الى الكتاب
في النهاية والغي الاقوله يجعل وقوله ووادى الى المتن (قوله وانتفاعه) أي العامل بالربح (هوليس) أي
الانتفاع (ها) أي العين قول المتن (لو اختلفا الخ) وان قال العامل ظروفتي فقال المالك ويكتلك صدق
المالك بيمينه ولا أجرة للعامل مفي وروى في شرحه ان أقاليبين فالظاهر تقديم بينة العامل لان معها
زيادة على اه قول المتن (تخالفا) ولو كان القراض محجور عليه ومدى العامل دون الأجرة فلا تخالف كثيره
في الصداق ما به ومضى وشرح وض (قوله فاشبه) الظاهر فاشبهه بالافراد لكن في أصله بصورة التثنية
فهو على تقدير وضاف اه سدعبر أي بالاصل أشبه باختلافهما (قوله ولا ينسخ العقد) اما المتألف بل
يفسخه اذا أودعهما أو ألتزمكم كافي زيادة الروضة عن البيان وان أشعر كلام المصنف بأنه ينسخ بمجرد
التألف وصرح به الروي مفسى وعش وذكر سم عن شرح الروض ما يفيد (هاتمة) * ولو اشترى
العامل ولو فسيما انتفع ببعثكم أو أم ولو سلم للبائع الثمن ومن كان عاملاً أو فوضه لاجل من بلدة
الى أخرى لم يحس له على راء تدعى الخار فولو اشترى بالثمن القراض فيه رقة فاشبهه عليه موعاه ورغم لهما
الاقتراض لغيره بعهدهم الاقرار اذ لا مجتمعاً وان مات العامل واشتبه مال القراض بغيره فكلا ربيع موت وعنده
الوديعه وان شئت بغيره أو ساقى في بابه وحين عبد القراض فهل يفد به العامل من مال القراض كأن ينفق
عليه أو لا وجهان أحدهما انه نهاية وكذا في المفسى والروضه شرحه الاستسالة موت العامل وقوله
أصحهما ثم قتلا أحدهما لأف: فيه المالك من مال نفسه لاس من مال القراض كالأول فان نفقته على المالك
وان كان في المالدع اه

*** (كتاب المساقاة) ***

(قوله في معاملة) أي قوله وأقضى في المفسى الاقوله بالثمن إلى وأركن أو إلى قوله وليس كإعصم في النهاية الا
قوله وبه يدفع الى لكن انتصر وقوله وأشار اليه الى المتن (قوله معاملة) أي صيغة معاملة فيؤخذ منه
جميع أركنهم اه بحسبى (قوله على تعهد شجر) أي يخصص هو الخلف والعنب سق وشجره (قوله من
السق) خبر بان لقوله هي عبارة النهاية والغي وهي مأخوذة من السق بفتح السين وسكون القاف اه وفي
عش عن سم على منهج وقيل من السق بكسر القاف وتشديد الباء وهو صخر الخلف اه (قوله الذي هو
الخ) حذاني معنى العلة لاخذها من السق دون غيره والراد على العامل وان لم يكن قاصداً على السق لكنه
لما كان أكثر أعمالها تقام ومئة أخذت عنه (قوله قبل الإجماع) اه فاصبر على أن يجمع عليها من أبا
حنية فتمتعها كسأى لأن قال لم به دخله لشدته ضعف كأشار اليه بقوله الآتي وبالفران المنسوخ الخ
(قوله والحاجة تأسس اليها الخ) لان مالك لأشجاره فلا يحسن تعهداً أولاً يتفرغ له ومن يحسن ويتفرغ
اعتد هذا مر (قوله والوديعه ما قاله البغوى) مشى في آخر امار به على خلاف ما قاله البغوى (قوله
كالو ادعى الربح الخ) وان أقر برجح ادعى غلطاً أو كذباً لم يقبل قاله في كل وض وقد تقدم هذا في الشرح
برأه (قوله لا ينسخ العقد هنا) تخالفاً في ظلال شرح الروض واذا تفاخا الفاضل العتدوا شخص الربح
والخسران بالمالك ووجب له اجرة عليه للعامل الخ انتهى وقول الشارح ولا ينسخ العقد بالتخالف لا ينافي
ذلك لان الانقضاء غير الفسخ انتهى والله تعالى أعلم

*** (كتاب المساقاة) ***

هي معاملة على تعهد شجر
بحر: من غر ثمن السق الذي هو أهم أعمالها والاصل فيما قبل الإجماع معاملة تسمى له عليه وسلم جرد خبر على غفلها
أرضها بشتر ما يتجر منه: يجر أو زرع والاشجار والحاجة تأسس اليها

والأجرة فيها ضرر بتغير المثل السامع أنه قد لا يبلغ شي أو قد يمتد بان الاجير في العمل لا يخضعه الاخرى وان الخ من المنوف في دخالة أي حذقة
رضي الله عنه فهو من ثمن الفصاحبه وزعم ان العلامة مع الكفار تحتمل (١٠٧) الجهلات مردود بان أهل خبر كانوا مستأمنين
وأولئك ستمت عقداً

قد لا تلك الأشجار يحتاج ذلك الاستعمال وهذا إلى العمل مغنى وشرح منهج (قوله والأجرة) الخ جواب
عما يقال ان الحاجة منه دفع الأجرة (قوله قد لا يبلغ الخ) أي قد لا يحصل له شيء من الثمن مغنى وشرح منهج
(قوله في دخالة أي حذقة) الخ والردحاض إلى مفعوله والخالفنا في فاعله (قوله ومن ثم) أي من أجل
استنداد ضعف من أي حذقة المسافة (قوله وزعم الخ) ردح جواب أي حذقة عن الخبر بان العلامة الخ (قوله)
مردود بان أهل خبر الخ أي بوا المعاملة إنما تحتمل الجهلات مع الحر بين شديد وعش (قوله وعامل
الخ) ولو كان العامل صلياً تصحوه أجرة للتسلو يضعن بالاتلاف لأنه لم يسلم على الاتلاف لا بالتسليو
بتقصير حر أهـ على جوفه لم تصح أي إذا عتدها بنفسه بخلاف ما لو عتده وليه المصلحة فتنبذ المصلحة
كبحارة الرعي مثلاً وقد يشمله قول المصنف وأصلي بان وادعى أنه أؤذنه ليكون عاملاً أهـ عش (قوله ودون
غيره) أي عتد التصرف (قوله تصح) أي لا يفتى المحلل وألغى عن تعدوه وتقدر قوله من أولهم بتقدير نفسه
عقب جائز التصرف والمغنى حيث كل الرشد تصح من جائز التصرف ومقتضاهما لا فرق فيما بين كونها
لنفسه الأصلية وبين كونها الصلي ويجوز بالولاية (قوله وليست المال الخ) عبارة شرح الروض وقضى الولي
الامام في مسائل بين المال ومن لا يعرف مال كوكذا يستائن الغائب فيما يظهر قاله الزكشي أهـ وكذا في
المغنى والتهابة لكن بلفظ كافالة الزكشي (قوله من الامام) أي أو نائبه ولو تسبب المال بهذا العمل يصح
التصرف أهـ في نظر والتقريب الاول لان الامام نائب المال ثم ان كانت الثمرة باقية أخذها والارح على
بيت المال أهـ عش (قوله أرض موليه) أي أرض بستانه (قوله ربيعة الثمر) عطفي على منفعة الخ (قوله)
ثم مسافة الخ) عطفي على إيجار الخ (قوله بسبب الخ) متعلق بقوله ان لا يبدأ به يعلم المد (قوله ورد
البلقي الخ) عبارة للتهابة ورد البلقي الخ محدود كافالة الولي العراقي بأنه لم يزل الخ أهـ (قوله انتصره)
أي لا ين الصلاح وقد يقال ان كان الحال بحيث لا يضم أحد العقد من إلى الآخر يحصل من مجموعهما أكثر
منما يحصل من الصلاح مع التمسك بالوجه امتناع ما ذكره ابن الصلاح وان كان بحيث لو لم يحصل هذا الضم
أقل عطل أحد العقد من ولم يربح فيه فالوجه جواز ما ذكره بل وجوبه وقد يشترى ذلك قوله لعين المصلحة
الخ ثم على ج أهـ عش في حق ما سوى الخصال ونحوه لا يعطل ولعل الأقرب حيث عدم الجواز
لعدم المصلحة فيغير (قوله ويحكمون به) أي فصار كل جمع عليه أهـ عش قول المتن (وموردها) أي
ما ورد في نسخة نقد المسافة عليه أهـ له مغنى (قوله ويجوز لصاحب الخصال الخ) وفاة للتهابة عبارة
وموردها النقل ولو ذكرنا كإقتضاء الأخلاق ومصرح به الخفاف وقد بنى عليه ما به ليس الخ أهـ قال عش
قوله الخفاف هو صاحب الخصال أهـ عبارة للحلي قوله كونه تغلا ولو ذكرنا كراهي الخبر أن ذكر
النقل قد تشر أهـ قول المتن (في سائر الأخبار المشرقة) لم يشرز بالأخبار عا لاساق له كالمطبخ وقصب السكر

(قوله مردود بان أهل خبر الخ) يتأمل هذا الرد (قوله كانوا مستأمنين) أي وهم لهم أحكام المسلمين (قوله)
وليست المسائل الامام الخ عبارة شرح الروض وقضى الولي الامام في مسائل بين المال ومن لا يعرف
مالك وكذا يستائن الغائب فيما يظهر قاله الزكشي أهـ (فرع) لو كان العامل صلياً يصح له أجرة
المثل ويضمن الصلي بالاتلاف لا بالتسليو بتقصير لأنه لم يسلم على الاتلاف حر (قوله لكن انتصره)
الترجمة إلى قوله بانهم انتفروا والغنى الخ) قد يقال ان كان الحال بحيث لو لم يضم أحد العقد من إلى
الآخر حصل مجموعهما أكثر منما يحصل من الصلاح مع التمسك بالوجه امتناع ما ذكره ابن الصلاح وان كان بحيث
لو لم يحصل هذا الضم حصل أقل أو عطل أحد العقد من ولم يربح فيه فالوجه جواز ما ذكره بل وجوبه وقد
يشترى ذلك قوله لعين المصلحة الخ فليتأمل (قوله بأنه ليس في معنى المنصوص عليه) كان وجه هذا لئلا يفتى

العقد من لاستنداده في الآخر لعين المصلحة التي ترتب على تركها ضاع الشجر والثمر (وموردها النقل والغيب) التصرف في النقل والحق به
العين بتمامه وجوبه لا كأنه مكان الحرص وقبحه وصاحب الخصال لها على قوله النقل مقصوده منظر فيه بأنه ليس في معنى المنصوص عليه
وبأنه ينادى على اختياره لمقدم في قوله (وجوزها العتد في سائر الأخبار المشرقة)

والثمة عن غيرها كالنوب الذكر وما لا قصد ثمرة كالصنوبر ولا تجوز المسافة عليه ما على القولين اه
 معنى (قوله لقوله) الى قوله شرط في المعنى (قوله في الخبر السابق من ثم زرع) قد يقع بان قوله في الخبر
 من ثم بعد قوله الى نخلها مصر وف لثم النخل فلتأمل سم وروشدى وعش (قوله واختار) عبارة النهاية
 والمغنى واختار المصنف في جميع التنبيه اه (قوله لا ثم رخصة) قد يدل على القديم نظرا لانه استعمل بعموم
 الثمر في الخبر لا بالاندياس (قوله فخصص بورداه) قد يقال ورداه بقباس العنب فان مرق بقعة في شرط القياس
 في العنب دون غيره قلنا هذا لا يفيد مع فرض الرخصة ومع القياس فيما أضاف لعدم الحاق سائر الاشجار
 حيث نذر لم يتحقق شرط القياس لا لكون رخصة فليتنامل على أن حاصل كلام جمع الجوامع أن الصبيح
 جواز القياس في الرخص خلافا لابي حنيفة سم على حج اه رشدي (قوله وعليه) أي الجديد اه عش (قوله
 في النخل) أي الجوامع اه عش عبارة القلموس والنقل المتكرر نجر الجوامع اه (قوله والعنب) الواد
 بمعنى أو (قوله بينهما) أي بين النخل أو العنب اه عش (قوله وشرط بعضهم الخ) عبارة النهاية وشرط
 الزركشي بخلافه الخ اه وعبارة الفروغان ساق عليها تبا النخل أو عنب فالاصح في الرخصة الصفة كالأربعة
 وبؤشمن الخ التشبيه أنه يعتبر في ذلك صرافا زانها بالسقي كالزراعة كالام الرادى يفهمه اه وظاهر
 صبيح المغنى وشرى الرض والنهيج أن لا فرق حيثما طلقوا وسكتوا عن قصير الأفراد (قوله وعليه) فيأتي
 هنا جمع ما يأتي الخ منه أن لا يقدم الزراعة بان يأتي ما عتب المسافة كساق في شرطه هناك تنأخر المسافة
 على تلك الاشجار عن المسافة على النخل والعنب فلا واشتد البستان مع النخل والعنب على غيرهما فالتساوي
 على أشجار هذا البستان لم يصح للمقارنة لعدم التأخر فراجع اه سم أقول وقد يفيد قوله والمغنى والروض
 مع شرحه في الزراعة ما تضمنه فهم الأول أنه لا يفسى لفظ احدهما عن الآخر ولكن لو أتى بلفظ يشملهما
 كما تملك على النخل والابيض والنصف فهما كفى في حكمه إلا لالم الاتفاق اه حيث صرح بلفظ النخل
 والابيض (قوله في غير مرث الخ) ولا على غير مرث ومن كما يأتي قول المن (ولاحظ المختار الخ) ولا ساطرة
 المسافة أيضا بالنسبة لعمومها بعد صادمه التي تفعل والثام وهي أن يسلم اليه أو سافر سها من عبده
 والشجر بينهما في تناوى النخل أن الحاصل في هذه الصورة العامل ولما كان الأرض أحرمت للمعاملة اه معنى
 (قوله وعبر به) أي بلفظ المعاملة (قوله وشار) أي المصنف (اليه) أي إلى أن المراد بالعمل المعاملة (هنا)
 أي في التنازع بقوله الخ) أي في ثمر يفسا زارعا لا في آ نفا (قوله واختار جمع) عبارة الفرو والمغنى
 وشرى الرض والنهيج واختار النوى تبعالان المنسوخ وإن خضعوا لخطابى معهما لمعنا وبؤشمن
 لعمه أخبارهما وحوالوا أخبار النهي على ما ذل الخ اه (قوله واحد) أي من المال والعامل (قوله زرع
 قطعة) أي ما يخرج منها (قوله أخرى) أي قطعة أخرى يزرعها (قوله بانها) أي أعمالهم وأهل المدينة
 لا يوجد فيه جوابا لا كانوا مكان انحرض إلا ان يقال هذا باعتبار ما من شأنه بآبار الجانس ودى شمول
 الثمر في لفظ النص لمطالع الكور وحسبنا لا يلزم بناء هذا على القديم (قوله لقوله في الخبر السابق من ثم زرع
 زرع) قد يقع بان قوله في الخبر من ثم بعد قوله على نخلها مصر وف لثم النخل فليأمل (قوله لا ثم رخصة)
 قد يدل على القديم نظرا لانه اه تدل بعموم الثمر في الخبر لا بالقياس وقوله فخصص بورداه قد يقال ورد
 عليه قباس العنب فان فرق يتحقق شرط القياس أن العنب دون غيره قلنا هذا لا يفيد مع فرض الرخصة
 ومع القياس فيما أضاف لعدم الحاق سائر الاشجار حيث نذر لعدم تحقق شرط القياس لكون رخصة
 فلتأمل على أن حاصل كلام جمع الجوامع أن الصبيح جواز القياس في الرخص لا خلافا لابي حنيفة
 (قوله وعليه) فيأتي هنا جمع ما يأتي الخ منه كساق أي أن لا يقدم الزراعة بان يأتي ما عتب المسافة كساق في
 شرطه هناك تنأخر المسافة على تلك الاشجار عن المسافة على النخل والعنب فلا واشتد البستان مع النخل
 والعنب على غيرهما فالتساوي على أشجار هذا البستان لم يصح للمقارنة لعدم التأخر فراجع اه (قوله
 وشار اليه هنا بقوله) وهي هذه المعاملة أي الآ في آ نفا فليتنامل ان قول المن على معنى المعاملة (قوله)

لقوله في الخبر السابق من ثم زرع وقوله وعبر به
 ثم أورد زرع ولعموم الخ لجة
 واختار الجديد المنع لانها
 ونصته فخصص بورداه
 وعليه متنوع في المثل كما يحسمه
 المصنف ونص على أشجار
 ممتدة تبع النخل والعنب
 اذا كانت بينهما وان كثر
 وشرط بعضهم بغير أفرادها
 بالسقي نظير المزراع وقوله
 فيأتي هنا جميع ما يأتي ثم
 من اتحاد العامل وما بعده
 وبشرط روية المساق
 عليه وتعيينه فلا يصح على
 غير مرث ولا على غيره
 كحدس الحديثين ولا يأتي
 فيه خلافا حدسي للعشرين
 السابق لزوم المسافة (ولا
 تصح القابض) قيل باتفاق
 المذهب الأربعة (وهي
 عمل الأرض) أي المعاملة
 عليها كالمساكنة وبه في
 الرض وقوا أشارة هنا بقوله
 وهي هذه المعاملة (بعض
 ما يخرج منها والبسولون
 العامل ولا لزوم أن تكون
 هذه المعاملة والبسولون
 المال للنهي الصبيح معهما
 ولسهولة تحصيل منفعة
 الأرض بالاجارة واختار
 جمع جوازهما وناقوا
 الأحاديث على ماذا شرط
 لو جرد زرع قطعة معينة
 ولا خرا أخرى واه تدلوا
 بعمل عروضى لاعتنه
 وأهل المدينة وربانها

وقالهم فعملت متعلقة في المزارعة لم تكن ان يعاودوا في الحماوة لكن بها إحدى الطرق الآتية ومن زرع على أرض يجز من الفضة ففعل بعضها
لزمه أجروهم على ما أتى به المصنف لكن غلطه التاج الفزاري وليس كما زعم في البصر (١٠٩) التصريح بما أتى به المصنف في الحماوة ففعل

(وقالهم الخ) أي وبأن فعل المصنف وأهل المدينه بتقليد نسخة اه وشدي (قوله فعل بعضها) أي لم يزرعه
(قوله لزمه أجروهم الخ) أي اذا أصبحت المعاملة أخذنا بما أتى عن السبكي اه كردهي (قوله لكن غلطه ففعل
التاج الفزاري) وقال بعدم لزوم وهو الوجه مع نفسه ونهاه قال عس وخروج بالزراعة الحماوة فيضمونه
صريح ابن ج اه (قوله لكن في الحماوة) كان الفرق أن الحماوة في معنى مستأجر الأرض فليزوم أجروهم
عطلها بتعلق المزارعة فانه في معنى الاجير على فل فلا يلزمه شيء اذا عطل لانه لم يستوف منفعتها ولا باشر اتلافها
فلا وجه للزوم سم على ج اه عس (قوله كما زعم) أي التاج (قوله كلامه) أي المصنف اه كردهي
(قوله عليه) أي عند الحماوة (قوله ترك السقي) في قال وزعم شرحه ترك سقيها أي الأرض عدا اه
فقيدها بعد اه سم (قوله صحة المعاملة) أي بتلافيه فسادها اذا لا يلزمه عمل وقيدوا بسنن بالذن
اه وشدي عبارة للسند عس قوله سم صحة المعاملة بان كانت تابعة للمساواة وقتنا بالمتلون سم صحة المعاملة اه
(قوله حتى فسد زرع) أي أو انما اه عس (قوله ضمنه) هذا لا يشك على ما أتى التاج الفزاري لان
الاجير لم يتعدول بشرط بما قصد به العين التي في يد غايه الامر انه ترك العمل الواجب عليه وهو لا يجب
ضمنان أجروهم بتعلقه فمذاته فرط على العين التي عليه ففعلها ترك سقيها سم على ج اه عس (قوله
أو العنب) أي قوله لان الزراع على المثل الا قوله خلا لا يجع الى فتعين وقوله وكذا الى المثل وإلى الفصل في
النهاية الا قوله خلا لا يجع وقوله بل بشرط لان الزرع غير وقوله وانما عس الى المثل وقوله وهذا على المثل
قول المثل (بياض) ولو كان كذا فسر وعس ودق في جواز المزارعة وجهان أو جمعها كما قال زكري الخيل
فيما لم يبدل حقه فكذا لا يختص بالبياض المجرده اه وفي شرح الروض وذكره الشرح
قبل ولا يجوز ان يحار (قوله عليه) أي في المثل (قوله وان تعدد) فلو ساق جاعوز زرعهم بقيد واحد
صح اه معنى (قوله عليه) بابه أي سقيته وليس المراد به التعذر (قوله يختلف تصدرا أحدهما) كان المكان
أراد الأرض بالزراعة عسر أفراد الفل السقي اه عس قول المثل (أن لا يفصل) يضم اوله ونفسه
بخطه أي لا يفصل العقدان نهاية ومعنى وقد يقال اشترط اتحاد العقد يعني عن اشتراط عدم الفصل سم
وعس (قوله في النصف) أي من ثمره هذا الشجر العين اه وشدي (قوله بان ياتى بها) أي لو فعل

لكن غلطه التاج الفزاري) وهو الوجه شرحه (قوله لكن في الحماوة الخ) كل الفرقان الحماوة في معنى
مستأجر الأرض فليزوم أجروهم وان عطلها بتعلق المزارعة فانه في معنى الاجير على فل فلا يلزمه شيء اذا عطل
لانه لم يستوف منفعتها ولا باشر اتلافها فلا وجه للزوم شرح مر (قوله وصح السبكي الخ) في قال روض
شرح ما نصه فيضمونها أي في المزارعة عطلها تلفن في الزرع اذا أصبحت ترك سقيها أي الأرض عدا اه
وعليه سقطه وهذا ذكره الاصل في الاجروهم انتهى وقد ما تقيد بالعمل ويجوز مفهوم قوله اذا أصبحت (قوله
ضمنه) هذا لا يشك على ما أتى التاج الفزاري لان الاجير لم يتعدول بشرط بما قصد به العين التي في يد
غايه الامر انه ترك العمل الواجب عليه وهذا لا يجب ضمنان أجروهم بتعلقه فمذاته فرط على العين التي عليه
ففعلها ترك السقي (قوله فتعين حل التعذر الخ) كذا شرح مر (قوله في المثل اه بشرط ان لا يفصل
بينهما) قد يقال اشترط اتحاد العقد يعني عن اشتراط عدم الفصل فلتأمل (قوله وانما عس الى المثل) بشرط اتحاد العقد
لا يقال اشترط اتحاد العقد يعني عن اشتراط عدم الفصل لان ذلك صحيح لكن المصنف اقتصر على اشتراط
أثلاث وهو لا يفتي عن اشتراط الاول فمذا لا شرح على اشتراطه (فرع) لو أشترط المزارع عسك فصل القابل
في التقبول وقدمها كسببت الاول فمذا لا شرح على اشتراطه (فرع آخر) قال في الروض والمعاملة
تعملها مسامى المساقاة والمزارعة فان عطلها قال عاملان على الفل والبياض بالسفيل وكذا الوجه جعل أحدهما
أقل أو شرط البقر على العمل انتهى ويظهر اه لو قال عاملان على هذين مشير الفل والبياض لم يصح لان

البياض لم تصح المزارعة ثلاث تعدد العقد بل التبع (و) الاصح انه بشرط ان لا يقدم المزارعة على المساقاة ياتي بها ففعل لان التاج
لا يقدم على متبوعه

واشترط الباري بيان ما روع لانه شرط بلوغه فاقدم اشراط بيانه في الاحارة (و) الاصع (ان كثيرا البياض) بان اتسع ما بين مغاوس الشجر (كقلبه) لان القرض تعمس الافراد والحلقة تختلف (و) الاصع (انه لا يشترط تساوي باطن الشروط من الثمر والزروع) فيحوز شرط نصف الزرع وربع الثمر مثلا للعمال لان الزرع وان كانت باقية في حكم مقدم مستقل وكون التفاضل في بل التبعين من اهلها منوع ويفرق بين هذه وازالة لها في بعثتها الشجرة بعشرة الفقرة خصصت فيحتاج قبل بدو صلاح لشرط القطع على ما مر بان التفرقة قبل بدو غيره صالحة اتفاقا لا بدو القدر على واحد (١١٠) من غير شرط قطع حاجتها لتبوع قوي ولا ذلك البياض هنا للمسلمين جواز انزاعه

المستقلة عند كثير من وقضية كلاهما أهله بلقي بالبياض فيما مر زرع لم بدو صلاحه (و) الاصع (انه لا يجوز أن يتخاربا المساقاة) بل بشرط أن يكون البند من ديب التخل لان الخبر ورد في المراجعة تعاقب فخصه خبر وهي في معنى المساقاة من حيث انه ليس على العامل فيها الا لعمل بخلاف الخناوة فانه يكون عليه العمل والبند واقع السبكي هذا التعليل بان الواو في طرق الخبار فظاهر ان البند منهم يتكون في الغابرة فان اقرت ارض بالزراعة فانفصل المالك لانه يملكه ملكه وعلية للعمال اجرة عمله ودوايه والانه ان كانته وسلم الزرع لبطان العدو وعليه لا يجتمع امانا اذا لم يسلم فلا شيء للعمال على ما أخذ من تصويب المصنف لكلام التلوي في فتلهم من الشركة كالفاسدة فيما اذا تلف الزرع وانه لاشي للعمال لانه لم يحصل للعمال شيء ورويان قيا على القراض

الواجب كذلك لكن فصل القابل في القبول يقدم المراجعة قبلت المزاو عتوا مساقاة لم يعدا لبطان اه سم اقول بل يشمله المتن اذا اراد أن لا يقدم المزاو عتيا باقبول ولا في ما لو اقبل العامل القبول كقوليه قبلتها ما قد قبل المتن سابقا لتلوي وتلوي الظاهر فيه الصحتان الضمير حكاه للناظر قبله وفي سم ايضا ويظهر انه لو قال عامل تلوي هذين مشري التخل والبياض لم يصح لان المتأخر تنافي التبعين انتهى اه عش (قوله لانه بشرط) أي المالك (قوله لان الزراعة) أي المزارعة (قوله هو) يفرق بين هذا وازالة لها أي التفاضل التابعة اه عش (قوله في بعثتها الخ) قد يقال الماز بل له اليس هو التفاضل بديل الاحتياج الى شرط القطع وان تساوى الثمنان وزاد الثمر وكلوا الظاهر بل الماز بل التفصيل للثمن الواجب تعدد العقد وروشدى (قوله لتبوع قوي) أي هو الشجر بشرط أن لا يفرد الثمرة ثمن اه عش (قوله للمسلم) أي في شيء من الزرع (قوله الخ) أي صاحب القول لا يجب لا يقطع نظره من الرجوع (قوله وقضية كلاهما الخ) عبارة قال وض وضع المزاو عتوا على زرعهم جودتعا المساقاة اه سم (قوله فيعاصر) أي في المساقاة يتعاصر وطها اه عش (قوله بل بشرط الخ) قيدان العقد شيئا يصير مزارعة لا تخار وعليه لهذا استقله النهاية والغنى (قوله لان الخبار الخ) لا يخفى ما في تقريره بهذا التعليل عبارة النهاية والمغنى لعدم ورود ذلك في خبر كذا زرعوا على الاول بان المزارعة تعني المساقاة الخ اه (قوله منهم) أي من أهل خبر (تكون هي) أي العلامة معهم قول المتن (الارض) أي أقرح أو بياض مختل بين التخل أو الغناب اه عتي (قوله ان كانته) الى القرض في القلي الاقوله وهذا على المتن (قوله وسلم الزرع) أي من التلوي (قوله في ظاهره) أي عقد المزارعة الفاسد (قوله في الشر كماله) بيان التلوي (قوله وسلم الزرع) يدل من في ظاهره (قوله لانه لاشي الخ) بيان لكلام التلوي (قوله ورو) أي لاخذ (قوله بان قيا على القراض الخ) حزمه الاسنى اه سم (قوله لاتحاد المساقاة الخ) الاولى المزارعة (قوله فاعمل هنا) أي في المساقاة (أشبهه الخ) أي العامل (قوله اقردتا الخ) يحلف على قول المصنف أقردتا الخ والا فليس بقيد عبارة الروض مع شرحه فان خابره تبعا لم يصح كذا أقردها زرع للعمال وعلية الاحارة وحكم المستعبر في القطع اه (قوله وعلية لملك الارض الخ) فضته أنه لا يؤمر بقطع الزرع قبل أو ان الحصاد وجهه أنه انما زرع بالاذن بخصوص الخبارة وان يطل لكن يبقى عموم الاذن كذا الفاسدة عش وأسنى (قوله ولكل على الاخر الخ) أي حيث سلم الزرع على ما مر من التلوي لان هذه لان شركة فاسدة اه عش (قوله ما صرف) كذا في أصله بصيغة فعل وعبارة النهاية صرفه اه سبدعمر (قوله

المقارنة تنافي التابعة كالقديم فتأمل (قوله واشترط الباري الخ) كذا شرح مدر (قوله ويفرق بين هذا وازالة لها في بعثتها الخ) قد يقال الماز بل لهاها ليس هو التفاضل بديل الاحتياج الى شرط القطع وان تساوى الثمنان وزاد الثمر وكلوا الظاهر بل الماز بل التفصيل للثمن الواجب تعدد العقد وقضية كلاهما أهله بلقي بالبياض (قوله في بعثتها الخ) قد يقال الماز بل لهاها ليس هو التفاضل بديل الاحتياج الى شرط القطع وان تساوى الثمنان وزاد الثمر وكلوا الظاهر بل الماز بل التفصيل للثمن الواجب تعدد العقد انتهى (قوله ورويان قيا على القراض) كذا شرح مدر واقصر في شرح الروض على الجزم بهذا القياس (قوله الفاسد أو لاتحاد المساقاة والقراض في أكثر الاحكام فالعامل هنا أشبهه في القراض من الشريكة وكلان الفرقين وتفاوت الشريكة والعمال ان الشريكة يعمل في مال نفسه فاحتج في وجوب اجرة لوجوده فترفع شره بكمه بخلاف العامل في القراض والمساقاة أقردت الخبارة فالعامل لان الزرع يبيع للبزور وعلية لملك الارض أسرة مثله لو كان للبزور لهما فالخلة لهما ولكل على الاخر أسرة ما صرف من متفاته على حصصه (وطريق جعل الفة لهما لآخرة في أفراد المزارعة) ان يستأجره أي المالك العامل (نصف البزور) شاعا (بزرعه النصف الاخر) من البزور نصف الارض مشاعا (وبعيرة نصف الارض) مشاعا لم يجرأ زراعته لمشاخ (أو يستأجر نصف

السبزو ونصفه من الأرض) شاعين (اليزرع له النصف الآخر) من البذر (في النصف الآخر من الأرض) فيشر كل في النصف مناصفة ولا
أجرة لأحد هما في الآخر لأن العامل يستحق من منفعة الأرض بقرصه من الزرع والمالك يستحق من منفعة العامل بقدر نصيبه من الزرع
وتفاوت الأولى هذه بان الأجرة ثم عين وهما عين ومنفعة ثم يمكن من الرجوع بعد (111) الزاغة في نصف الأرض وبأخذ الأجرة وهما

لا يتكّن ولو فسدت ميت
الأرض في السنة فزمت
نصفها ثم لا يتكّن العربة
مضمون من الطريق أيضا
ان يقرض نصف البذر
ويؤسره نصف الأرض
نصف عمله ونصف منافع
آلته فان كان البذر من
العامل من طرفه أن يستأجر
العامل نصف الأرض ونصف
البذر ونصف عمله ونصف
منافع آلته وأمواله فان
طرقه أن يؤسره نصف
الأرض ونصف منافع عمله
وآلته ويشرط في هذه
الأجارات وجود جميع
شروطها الثلاثة (فرع) *
أنت له سيرة في زرع أرضه
غرضها وهما بالزراعة
فساد في قتها بذلك فأراد
رهنها أو بيعها لغيره
اذن العامل لم يصح لعذر
الانتفاع بها يكون ذلك
العامل المجرم فيها ولا تها
صارت مرهونة في ذلك
العمل الزائفة فيها وقد
صرحوا بان أفعال القصاص
حسب التور في رهنها بإجرته
حتى يستوفيهما ولو غلب
اذ قرض قيمته لم يوفى ثم
وجد المصوب حسب مقتضى
رهنه ما غرمه على ماله
* (فصل) في بيان الأركان
الثلاثة الأخيرة وتوزيم
المساواة وهرب العامل *

وتفاوت الأولى أي صورته أن يستأجره بنصف البذر ليزرع له الخ (هذه) أي صورة أن يستأجره
ونصفه من ثمر الأرض الخ (قوله) أي في الأولى (قوله) وهما أي في الثانية (قوله) ثم يمكن الخ الأولى
للعامل والمالك أي العامل ثم يمكن الخ وبأنه لو فسدت الخ (قوله) وبأخذ الأجرة أي المسماة في ظاهر
(قوله) وهما لا يتكّن لعل الفرق اشتغال الصفقة ثم على عقد العارية الذي هو من العقود الجارية بخلافها
وظاهر إطلاقه عدم التكّن ولو قنع بنصف البذر وتكّن نصفه من ثمر الأرض لمالك فليراجع (قوله) ولو فسدت
الميت أي بغير الزرع قسم وعش ورشدي (قوله) أيضا أي كالطريقين المذكورين في المتن (قوله)
ان يقرض الخ) أو أن يبيع نصف الأرض والبذر منه ما يتبرع العامل بالعمل مفتي وشرح المنهج (قوله)
فان كان البذر الخ) بينه الطريق المصحح للمعاوضة تسمية الكلام للمصنف قال الحلبي أي المفتي وشرح
المنهج وطريق جعل العمل للمفاتيح فزولا أجرة أن يستأجر العامل الخ اه ع (قوله) بنصف البذر الخ) أي
أو بنصف البذر وتبشره بالعمل ومنافع آلته مفتي وشرح المنهج (قوله) وجود جميع شره وهما الخ) أي
من الرقبة وتقدر المدة بغيرهما اه مفتي (قوله) ولا تها صارت مرهونة هذا يدل على أن هناك معاملة
اه سم أي بقوله لا يشرع أن يذرع لغيره في زرع الخ أي من أربعة فليراجع اه ورشدي والظاهر أن المراد
أن الأذن في زرع الأرض المحتاج إلى ذلك العمل فلهذا عقد الأجرة (قوله) رهنها الأولى لتذكر كفاية النهاية
(قوله) حسبي سمي الخ) وان كان الأصح خلافه اه نهاية أي في الغالب فقط ع (قوله) على ماله
أي في القسمين خلافه
* (فصل) في بيان الأركان الثلاثة * (قوله) في بيان (قوله) ولو ساطق في ذمة في النهاية الآخرة ووقع في قبل
وتوله وبأنه في قوله اعلم الخ) يفسد (قوله) الثلاثة الأخيرة أي العمل والثمر والصفقة أما الثلاثة الأولى
أي العاقدان والمورد فقد صرح اه ع (قوله) وهرب العامل) أي وما يشع ذلك كونه العمل ونصب
المشرف إذا ثبت خيانتة العمل ونزوح الثمر مستحق قول المتن (يشترط) أي لصحة المساقاة (قوله) فكما شرح
عليه في النهاية الثالث غير أن أحدهما فسد العقد كالتراض ثم لو شرط نفقة في المالك على العامل جاز فان
قدرة بذل ذلك والأقرب على الوسط المعتاد اه قال ع (قوله) مخرج غير الخ) ومن التبرع بغير أحدهما
اه (قوله) بينهما أي المساقاة والتراض (قوله) في ذلك) أي في الاشتراط الثالث أي في نزوح المرد (قوله) على
أن فرقه أي ما فرق به (قوله) برده ماله) أي في البيع بعد قول المتن وقبض المثل في قوله اه كرسى
(قوله) ان الباء الخ) بيان لما مر وما في (قوله) من قبل على المقصود والمقصود عليه) أي وان غلب الأول قول المتن
(واشترط كما مضى) فلا ساقا بداهة لم تنفعه ساقا ولا لغيره إلا إذا فصل الاعمال وكانت معاملة مفتي وشرح
الروض (قوله) بالزينة) أي وان قل كزمن الغنم ولو ساقاه على ذئب كصبيان في النصفين أو آخر كجوز
بالثالث صرحنا فأنظر كل من النوعين والأفلاحة من الغر فإن المشرط فيما قل قد يكون أكثر وان
ساقاه على النصف من كل منهما صرح وان جاز قد رهما وان ساقاه على نوع النصف على أن سابقه على آخر
بالثالث فسد الأول بشرط الفساد وأما الثاني فان عقد عمله لا يفسد الأول وكذلك في الأفعص مفتي وشرح
(قوله) الثانية) أي الأجرة في الأولى وان علم التساقاة دخل طامعا اه ع (قوله) على سبيل النهاية
ولو فسدت الأرض الخ) أي فسد بغير سبب المراجعة (قوله) ولا تها صارت مرهونة الخ) هذا يدل على ان
هناك معاملة (قوله) حسبه) وان كان الأصح خلافه شرح مر (قوله) على ماله) أي من الخلاف
* (فصل) في بيان الأركان الثلاثة الأخيرة الخ) * (قوله) تعدد ولا أجرة في الثانية) وان جعل الفاسد شرح

(يشترط تخصيص الثمر بما) فلو شرط بعضه لثالث فكما في القراض بتقصيه ووقع لشارح الفرق بينهما في بعض ذلك لو لم يصح على
ان فرقه في نفسه غير صحيح أيضا كما يعرف بتأمله مع كلامهم في جواب الجواب باختصاصهما بالثمر اه وبردهما وبأنه لا يشرع على
للمقصود والمقصود عليه (واشترط كما مضى) بالجزء فقليل ما مر في القراض ففي على ان الثمرة كلها الأولى تعدد ولا أجرة في الثانية

ان علم الفساد والاشارة له بغير ممر وقتصد انضال شرط الثمر لو احدثوا العيب لانه خرجوا تحتها لغيره ففهم بمات له قد يفهم منه انضال
 القصد به ان خرج شرط ثالث فيصدق بكونه (١١٢) لاحدهما ولو لم يحد له مع الاختصاص والشرط يصدق بكونه له على الابهام ولو

ساقاه على ذمتها ساقية غيره أو
 عينه فلا فان فعل ومضت
 المداة تنفع العقد والشر
 للمالك ولا شيء لغيره
 ولا الثاني ان علم فساد العقد
 والافله أجزأته على الاول
 وكذا حيث قصد في تفسير
 ماض في القراض (والعلم)
 منهما بالنسبة بالجزئية
 ومنها بينهما على النافعة
 (كالقراض) في جميع ماض
 فيه ولو فاقوت بين الشيئين في
 الجزء الشرط لم يصح على
 ماض الرضا وعرض
 وخرج بالشر ومثله القرض
 وشما بغيره الجرد بداره
 وكذا العرجون على أحد
 وجهين بغير وجهه ان
 أو يديه أصل القرض كغير
 أحد مدلولاته المذكورة
 في القاموس واللفظ ينص
 به المالك فان شرطت الشركة
 فيه فوجهان أو وجهها
 فسادها لا خلاف قضيتها
 ثم رأيت شيئا قال ان النصف
 أو أحد أو شرط للعامل بطل
 قطعاً ومران العامل هناك
 حصته بظهور الثمر ووجه
 ان عقد قبل ظهوره وال
 ملك العقد (والأظهر صحة
 المساقاة بعد ظهور الثمرة)
 كما قبل ظهوره بالاولى لانه
 أبعد عن القرض ولو قوع
 الا فقه كغيره من النصف
 للعدم فليس اشتراط جزء
 منه كالشرط اذ من

والفني وأما النصف فانه فصل في القراض في الاولى انضال بن العلم بالفساد فلا شيء له من الجبل بل ان فله
 الاخر (قوله ان علم الفساد الخ) مثاله النهاية واللفظ فقالوا وجوب الفساد اه (قوله انظر ماض) أي في
 القراض (قوله ان شرط الثمر لو احدثوا العيب الخ) له فيه اذا كانت الحجة بقصدته على الفخل والكرم
 (قوله الثمر) بالثمة المثلثة في أكثر النسخ وله من شرطه ما لا يخرج أسله بالثمة (قوله ولهذا) أي لقوله
 واشترط كفايته و(قوله بمات له) أي من قوله بشرط تخصص الخ (قوله منه) أي عاقبه له و(قوله
 أيضا) أي كفههم الاشتراك (قوله ولما بعده) أي لقوله والعلم الخ وهو عطف على قوله لهذا أقول وقد يقال ان
 ما بعده يعني منه (قوله لانه) أي الشر (قوله ساقية غيره) ثم ان شرط له مثل نصبه أو دونه فذلك أو لا يكون
 نصيبه صح العقد فيما يقابل قدر نصيبه دون الزائد تفرعاً بالصفة وزمان يعلى للثاني لا زائد أجرة المثل
 اه معنى زاد شرح الرضا ثم لو كان الثاني عالماً بالحال فظاهر انه لا يشترط شيأ ذكره الاخرى اه
 وقوله لا يشترط الخ لا الزائد (قوله أو عنه) الى قوله وكذا في النهاية واللفظ والرضا مع شرحه (قوله
 ومضت المداة تنفع العقد) أي ينفع بعض المدقة ترك العمل لا بغير العقد اه سم عبارة النهاية
 انضمت بقر كما عمل أي بقوات العمل بعض المداة أو بعمل الثاني لا بغير العقد اه (قوله بلقاء) أي
 علم الفساد ولا (قوله ان) لم يفسد العقد أي وأنه لا شيء له (قوله انظر ماض الخ) اه
 العامل بالعمال استحق أجرة المثل لعمله والثمره كلها للمالك ولو قيس ماض للشارح حر في عمل القراض
 أنه يستحق الاخر وان علم الفساد الاذ قال المالك للثمة في خلاصة العامل اه عش وقوله لا شرع
 حر أي واللفظ بخلاف النصف (قوله ومنها) الى قوله لا شيء بشرط أن لا يشترط في النهاية الا قوله وكذا
 العرجون الى اللفظ (قوله ومنها) أي من الجزئية بيننا اه عش واللفظ وكذا ما هو قول المالك على
 أن كان النصف اه (قوله وعرض) بل فسل انه يخرج بغيره لهذا جزء من المقر يخلقه اه غاية عبارة
 الرضا لم ينصر اه وعبارة شرحه ووقع في الرضا ومض لم يصح وهو خريف اه (قوله الجرد الخ) فاعمل
 خرج (قوله وأوله) أي الجرد وكذا العرجون الخ اعتمد الفر (قوله ان أو بداخ) عبارة عش
 والقضوه بجميع الشمار يخ المأل عرجون وهو الساعد فلهما ان انتهى شيئا الى يادى (قوله واللفظ) أي
 الكرتان وهو عطف على الجرد اه (قوله أو وجهها مفسداها) اعتمده حر و(قوله أو شرط للعامل
 بطل قطعاً) هذا يؤيد بطلان فتاواه اه سم أي في اشتراط الشركة (قوله فيخص به) أي بما خرج
 بالثمر وكذا ضمير قوله (قوله فوجهان الخ) عبارة النهاية لم يجز بخلاف البعض المتأخرين اه أي شيء
 الاسلام عش أي شرع الرضا وتبعه اللفظ (قوله حر) أي في القراض (أن العامل) أي في المساقاة
 (قوله فيه) أي الثمر قبل بدو الصلاح (قوله بل قبل بدو الصلاح) اذ جعل عمل عوض العامل من الثمرة
 الموجودة بخلاف ما لو فاعله الفخل الثمر على ما يجد من غير العلم فلهما تقصير قطعاً اه معنى (قوله ولو في
 البعض) ظاهر الفساد في هذه الحالة في الجميع ولكن ينبغي تفرق في النصف فيخص بهما ببدو صلاحه
 ويشترط ببدو صلاحه ولو فاعله على ما لم يبدو صلاحه قطعاً فينبغي أن يصح بشرط ثاق العمل في صورتين
 على ما لم يبدو صلاحه ولا يدخل ما يبدو صلاحه تبعاً وقد يتوقف في هذا الشرط سم على مجموع اقتضاء
 ظاهر كلام الشارح هو الظاهر لعل من القياس على البيع وفيما لا يبدو صلاحه تابع لمبدأ صلاحه

حر (قوله ان لم يبدو) عطف على لهذا ش (قوله ان فعل ومضت المداة) أي مع ترك العمل (قوله ومضت
 المداة) أي لا بغير العقد (قوله بل يصح على ماض الرضا) عبارة الرضا لم ينصر قال في شرحه ووقع في الرضا
 لم يصح وهو خريف اه (قوله ومثله القرض الخ) اعتمده حر وكذا قوله أو وجهها مفسداها (قوله أو شرط
 للعامل بطل قطعاً) هذا يؤيد بطلان فتاواه (قوله ولو في البعض) ظاهر الفساد في هذه الحالة في الجميع

الفتن (لكن) لا يطل على قبل بدو الصلاح) لتمام معظم العمل بخلافه ولو في البعض كالبيع فتمت قطعاً قبل
 اجاباً (ولو فاعله) أي في غير مفرس ينفع فكسر الملهمة ففتح تشديد وهو صغير الفخل (ليفرسوا) أي الشجر) أو ثمره اذا أثمر (لها)

في حصة بعه مطلقا وبشرط الاتفاق وقباصه هاتان مالا يبدو صلاحه تابع لما بدأ صلاحه فبطل في الجاسع اه
 عش قول المتن (ولساقاه على ودي الخ) عبارة الخفي وبشرط في الشجر المساق عليه أن يكون غير وسا يجر
 وعلى هذا لو ساقاه الخ اه قول المتن (لم يجر) فاذا وقع إحدى الصور وتين وعمل العامل فله أجر فائز على المسالك
 ان وقعت الثمرة في الما فوالا فلا وجره أرضاً بضأن كانت له ولو كان الغراس العامل والأرض المالك فلا
 أجر فله ويلزمه أجر الأرض بمعنى روض مع شرحه وأثره سم (قوله لا يجر حصه) أي المساقه (قوله
 منها) أي المساقه على وديها كذا أصحير بها وصير جوارها (قوله على ذلك) أي المنع (قوله والشجر
 لمالكه) أي على المنع اه سم (قوله وعليه في الأرض الخ) أي فيما إذا كان الغراس العامل اه رشدي عبارة عش قوله
 الأرض (قوله كان على ذي الأرض الخ) أي فيما إذا كان الغراس العامل اه رشدي عبارة عش قوله
 وعليه في الأرض الخ هذا صريح في أنه حل المنع على ما لو كان الشجر للعامل والأرض للمالك والركن المنابر
 من المتن أن الشجر والأرض للمالك وهو مذكره بقوله كان على ذي الأرض الخ اه (قوله هنا) أي فيما
 إذا كان مالاً الشجر في المساقه على الودي غير مالك الأرض (قوله لم أجر العارية) أي من تجير مالك
 الأرض بين تسمية الشجر بالاحوة وعملكه بالثمن وقوله غير أرض تقصه قول المتن (فان قدر) أي في عقد
 المساقه حرماناً له على خرمن الثمر و (قوله غالباً) أي يكتسب من ثمره ما يجره (قوله وان كان أكثرها
 الخ) أي المدة كالمساقه خمس سنين والثمره ينفى وجودها في الخمسة خاصة اه معنى (قوله وبه) أي في
 الاكثر (قوله لا يجرها) أي سبب المدة المقدرة اه أسنى (قوله فان لم يجر الخ) عبارة الخفي فان اتفق أنه لم يجر
 لم يسقط العامل شيئاً كالمساقه على الخبز المثرة فلم يجر اه (قوله فلا شيء له) وكذا لا شيء في الثمرة الغير
 المتوقعة قال في الروض مع شرحه ولو ساقاه عشر سنين لتكون الثمرة بينهما ولم تنويع الا في العاشر فيلزم ان
 أجر قبل العاشر فلا شيء في الثمرة للعامل لأنه لم يطعم في شيء منه انتهى اه سم وعش (قوله في هذا الماله)
 أي في ماله كان الودي غير وسا بشرط الخ ولا يختص الحكم بهذه الصورة بل مقتضى ما عليه أنه يجره
 جميع صور المساقه حيث لم يجر الثمرة وسبب ان التصريح في آخر الباب اه عش (قوله ولا يجر فيها
 غالب الخ) والتي راجع لعقد كالمساقه غالباً على الخ وان اتفق غلبه الاخر فيها بان أمكن فيه الاتجار بالمال أو
 على عدمه واستوبأ وجه الحال (قوله في الاخيرتين) أي صوراً لا استوبأ وجه الحال (قوله لا يجره طمع) قال
 في شرح الروض مع أن المساقه بالمال اه فخرج بذلك ما ذهبنا إليه من أن المدة التي تسمى فيها غالباً
 فانه لا شيء له إذا اتفق عدم الاتجار وان كان على طامعاً كالمساقه فله ربح كالمساقه به الروض شرحه قبل
 ولكن ينبغي تفريق الصفة فيصعب فهم ما يبدو صلاحه فيفسد فيما بدأ صلاحه بشرط تأني العمل على مالم
 يبدو صلاحه وحده بان عينه غيره ولو ساقى على مالم يبدو صلاحه فقط فينبغي أن يصح هذا الشرط ولا يندخل
 ما بدأ صلاحه تبعه لو قد يتوقف في اشتراط هذا الشرط في السائلين فليست أسهل (قوله في المتن لم يجر) قال في
 الروض وشرحه فان وقع ذلك وعمل العامل وكانت الثمرة متوقعة في المدة فلا أجر عليه على المسالك والأفلا
 لان كان الغراس العامل فلا أجر له بل يلزمه للمالك أجره الأرض فان كانت الأرض العامل استحق أجره
 وأرضه انتهى وقوله استحق أجره فله لعله إذا كانت الثمرة متوقعة أنشأ بما تقدم (قوله والشجر لمالكه
 الخ) أي على المنع (قوله كان على ذي الأرض الخ) ينبغي به إذا كان مالك الشجر استأجره ينبغي ان المراد
 بذي الأرض المستأجر (قوله فان لم يجر فلا شيء له) أي وان أجرته لم يجر فلا شيء له فمما وقع فيه أثارها
 لا إطلاقاً قال في الروض ولو ساقاه عشر سنين لتكون الثمرة بينهما ولم تنويع الا في العاشر فيلزم ان أجر قبلها
 العاشر فلا شيء في الثمرة للعامل أي لأنه لم يطعم في شيء منه انتهى (قوله نعم الاخر الخ) اعتمد مر
 (قوله لا يجره طمع) قال في شرح الروض مع أن المساقه بالمال اه فخرج بذلك ما ذهبنا إليه من أن المدة التي تسمى فيها غالباً
 اتفق عدم الاتجار وان كان على طامعاً كما قال في الروض وشرحه قبل هذا كان قدرها أي المدة التي تسمى
 فيها غالباً لم تسمى فانه لا يستحق أجره كالمساقه فله ربح اه ولو أجرته في العام من تين استحق العامل حصه

لم يجر) لانها رخصت ولم ترد
 في مثل ذلك وحكي السبكي
 من قضية المذهب الاربعة
 منعها معترضاً به على حكم
 فضلة الخاتمة بها ونقل
 غيره اجماعاً على ذلك
 لكنه معترض بأن قضية
 كلام جمع من السلف
 جوازها والشجر لمالكه
 وعليه في الأرض أجرة
 مثلها كان على ذي الأرض
 والشجر أجرة العمل
 والا لا توفى بالفي القطع
 والبقاء هنا ما مر آخر
 العارية (ولو كان الودي
 مغر وسوا شرط له) معاملة
 فقول أوله وعكسه (جزأ من
 الثمر على العمل فان قدره
 مده يجر فيها غالباً) وان
 كان أكثرها ثمره فله
 حصة في ثمره بالشهور من
 السنة الواحدة فان لم يجر
 فلا شيء له وفي هذه الحالة
 لا يصح بيع الشجر لان
 للعامل حصة في الثمرة متوقعة
 فكان البائع استحق بعضها
 (والا) رخصتها بما رافقها
 يصح نقلها عن العوض
 سواء على العدم أم غلب أم
 استوبأ وجه الحال انهم
 له الاجر في الاخيرتين لانه
 طامع (وقيل ان تعارض
 الاجتهاد لا ينافي وعده
 على السواء) مع) كاتفرض

وردة بأن الظاهر وجود الراجح بخلاف هذا (وله مسافة شرية) في الخبر إذا شرطه (زيادة) معينة (على حسنة) كما إذا كان بينهما نصين
وشرطه له نائي التمرة فان شرط قدر حسنته (114) يصح لعدم العوض وكذا لأخرته بخلافه إذا شرط له الشكل كما مر واستشكل هذا

بأن على الراجح يجب كونه
في خالص ملك المستأجر
وأجاب السبكي بأن صورة
السئلة أن يقول سائلنا
على نصيب وهذا ما صور أبو
العاب كلس في قال لكن
ظاهر كلام غيرهما كأن
أنه لا شرط بين ذلك وقوله
على جميع هذه الحديقة
أي وعليه فقد يجب بأنه
يفتقر في المسافة لا يفتقر
في الأجزاء (وشرط) لصفة
المسافة (أن لا يشترط على
العامل مال من جنس
أعمالها) التي سئل كثر فيها
أعماله فلا اعتراض
عليه بخلاف ما ذهب
ووجه كونه في الفراض
قدم ما عليه ثم ذكر حكم
مالو شرط عليه مال من جنس
وعكس هذا بأن الأعمال ثم
قليلة وليس فيها كبير
تفصيل ولا خلاف فقدمت
ثم ذكر حكمها وهنا
بالعكس فقدم حكمها
أخبر بطول الكلام عليها
فلا شرط عليه ذلك كونه
جدا والحد يقيم بصح العقد
لأنه استخار بالعرض
وكذا شرط على العامل
على المالك كالتقاضي
البيعي أنه لا يشترطه
على المالك وبه جزم هادي
ضعيف (وأن يفتقر)
العامل (بالعمل) ثم لا
يشترط على عبد المالك

ذلك اه سم ومرجع الفنى وسأيت عنه وعن النهاية النص في ذلك أيضا قول المتن (وله مسافة شرية
الح) أي إذا استقل الشرط بالعمل فنهائيه وبغنى ما إذا لم يستقل بان شرطه معونته في العمل فيفسد
العقد كالمساقاة أجاب بهذا الشرط فان عاونه واستوى علمهما فلا أجر لأحدهما على الآخر وكذا لأجرة
المعاون إن زاد عليه بخلاف الآخر إذا زاد عليه فلا أجر عليه بل محسنة على المعاون لأنه لم يعمل بما ينبغي
وروض مع شرحه (قوله قدر حسنة) أي أدونه اه معنى (قوله واستشكل هذا) أي مسئلة الكتاب اه
معنى (قوله قال) أي السبكي (قوله لا فرق في الح) وهو العدم ولو ساق أحد الشرطيين على نصيبه أجابها
بغير أن شرية لم يصح كجاري عليها في المقر في شرح ارشاد موافقي به الوالد رحمه الله تعالى خلافا لبعض
المتأخرين وأن ساق الشرط كانا لا يشترط معرفته حصص كل منهما إلا أن تقارنا في المشرط فلا بد من
معرفة حصص كل منهما اه نهاية خلافا لمعنى في المسئلة الأولى وله وشرح الروض في الثانية - ووافقا
لعملنا أن الثالثة عبارة الفنى بعد ذكر كلام السبكي والذي ينبغي أن يقال أن المسافة تقتضي كل الشجر لم يصح
أو على نصيب أو أطلق صم والظاهر كالمسافة أو أحد الشرطيين على نصيبه أجابوا بغير أن
شرية الآخر اه (قوله عليه) أي ظاهر كلام غير أبي الطيب والمزني كالتنخ (قوله بأنه يفتقر في
المسافة) (الح) هذا بناء على تفرقة بينهما في هذا الحكم كما ساق في الأجزاء في شرح ولواستأجرها للرفع
وتقاربا بعضهما لأن السبكي في هاشم ذلك المثل أن العقد خلافا سم على ج اه عرش ورشدي
(قوله لصحة المسافة) التي قوله وبقر في النهاية الأقوله في أن هذا في المتن (قوله لمن رعى الاعتراض)
والإعطاء هو المبرور ووافقه الفنى (قوله كونه) أي المصنف (قوله ما عليه) أي العامل (قوله ثم
ذكر حكم) عطف على جملة قدم (قوله ولو شرط الح) ماصدقة ولو زائدة (قوله وعكس هنا) أي
في المسافة عطف على قوله في الفراض قدم الح (قوله بأن الأعمال) متعلق بقوله وبوجه (قوله
فقدمت) الانساق فقدمها (قوله ثم ذكر الح) عطف على جملة تقدمت (قوله وهنا بالعكس) عطف
على قوله ثم جملة الح (قوله ثم آخرن) الأولى ثم ذكرها (قوله فإذا شرط) التي قوله وبقر في الفنى
الأقوله ونص البيهقي إلى المتن وقوله ظاهر ما مر في المتن (قوله ثم لا يشترط) عبارة الفنى والروض مع شرحه
لا يشترط على المالك معفسد بخلاف ما شرط على المالك غلام المالك معفسد لا يشترطه يد ولا مشرك في تدبيره
يصح ولا بد من معرفته بالزوجة أو الوصف ونقته على المالك يحكم المالك فلا شرط عليه ما كان تاركاً ولو
شرط في التمرة بغير تقدير بجزء معلوم لم يصح أو شرط على العامل وقد شرط معلوم لم يصح أيضا
منه ما ولو تأخر آثارها عن علم المسافة كان لعارض احتققت منه والأخا مر (قوله وروى الناهر
وجود الراجح بخلاف هذا) وعليه أنه لا يجوز أن لا يشترطه على طامع شرع مر (قوله في المتن وله مسافة
شرية الح) ولو ساق أحد الشرطيين على نصيبه أجاب بغير أن شرية لم يصح كجاري عليها في المقر في
شرح ارشاد موافقي به شيخنا الشهابي إلى أن ساق الشرط كانا لا يشترط معرفته حصص كل منهما إلا أن
تقارنا في المشرط فلا بد من معرفة حصص كل منهما شرع مر (قوله وكذا لأجرة) كالمسافة مر أي
لأنه لم يطعم (قوله قال لكن ظاهر كلام غيرهما كالتنخ لا فرق بين ذلك وقوله على جميع هذه الحديقة) (الح)
عبارة تأني وض شرحه - وأما قوله أي شرية على الشكل بطل ولكن لا يجوز لانه على طامع وقبده الغزالي
كأنه يفتقر بما إذا لم يعل الفضا فانه انتهى أي بخلاف ما إذا لم يفسد وهو ظاهر أن علمه مع ذلك أن لا أجره
(قوله يفتقر في المسافة) لا يفتقر في الأجزاء هذا بناء على تفرقة بينهما في هذا الحكم كما ساق في الأجزاء
في شرح قولنا نصف ولواستأجرها للرفع وتقييد بعضه في الأجزاء على الصحيح لكن ينبغي في هاشم ذلك
المثل أن العقد خلافا (قوله كالتنخ) أعظمه مر

فالعرف

مع تفتقر مخرج الفراض بل أول أن بعض أعمال المسافة على المالكه في هنا جميع ما مر (واليد في الحديقة)
لعمل في شاة فشرط كونها يد المالك أو عبده

فأعرف كافي وإن شرط العامل على الغلام على أن يخرج نفسه أو استجار معان يجوز من الثمرة أو من غيرها
 من مال المالك لم يصح العقد إذا جعلت لأجرة من مال العامل فانه يصح اه (قوله مثلاً) أدخل به أجرة
 الحرف والظاهر أنه لا فرق وأن المراد من يستحق منفعة وإن كان حراً اه شرح الرض (قوله ولا مؤبد)
 أي ولا مؤبدت بعد لا يشترط فيها عادة اه عش أي كملر (قوله وهذا) أي بشرط معرفة العمل الخ (قوله
 ولو أدركت الثمرة) أي التي ظهرت في المدة التي توقع ظهورها فيها اه عش وقد مر عن الغني والرض
 مع شرحهم سم مثله (قوله وعلى المالك التيقن والتعهد) خلافاً لما في الانتصار والمرشد من أنه عليهما
 اه نهاية زاد الحنفى ولا يلزم العامل أجرة تيقن حصته على الشجر إلى حين الإدراك لأنه يستحقها بغيره مدركة
 بحكم العقد اه (قوله التيقن) في نعيم السقيته وعبارة النهاية التيقن وتصوره الموجود في أصل الشراح
 فخطه أفرى بالتيقن اه سدر (قوله ويرقب بين هذا) أي حيث لم يكن التعهد به عليهما مع
 اشتراكهما في الثمرة والاشارة بقوله وهذا وقوله الآخر في هذا إلى ما لو اقتضا المذوق الثمر طلع أو لم (قوله
 غير مقصودة منه) أي من جهة العامل ويحتمل أن الضمير راجع في العقد يقر بينه لتمام فلا تقدر في
 الكلام (قوله ولا خلق للعامل الخ) عبارة الغني وإن لم يحدث الثمر إلا به دلالة فلا شيء للعامل اه زاد
 النهاية وأقره سم وهو صحيح تأخر لا يوجب عارض فإن كان يعارض كبره ولو لا طالع في المدة استحق
 حصته لقول الماوردي والى أن المصير أن العامل شريك اه قال الرشيدى قوله مدر لا بسبب الخ أي
 والصورة أن المدة يعالج فيها حتى تصير المسافة وقوله مدر لقول الماوردي والى أن المصير أن المصير من المذهب أن
 وأما حدوث الطالع بعد المدة ففي الحادى والبصر أنها إذا طلعت بعد تقضى المدة أن المصير من المذهب أن
 العامل شريك في الثمر بينهما ثمة في المدة طالع على ملكهما ولا يلزم العامل بعد انقضاء المدة من أصحابنا
 من قال العامل أجبر فعلى هذا لا يوجب في الثمرة والحادث بعد انقضاء المدة بل له أجرة التل فاختلاف بين على
 أنه شر بل أو أجبر انتهت اه وقال عش قوله مدر استحق حصته وعليه فهل الخدمة على المالك أو العامل
 فنه نظر وقضية طالعهم أي على الأول ونقل بالقرن عن بعض الهوامس ما وافقه اه أقول ما مر أن غناص
 الرشيدى من قوله ولا يلزم العامل الخ وفي الشراح في مسئلة انقضاء المدة والتمر طلع أو لم من أن التعهد على
 المالك صريح فخرج (في النهاية) وأقره رشيدى سم ما حصل له لو كان التخل العقود عليهما بما يشترى
 العام مرتين فإن أثرت مرتين معاقبل انقضاء المدة استحق العامل حصته منهما فإن أثرت الثانية بعد
 انقضاءها فالوجه أنه يفرضها المالك ولا خلق للعامل فيها اه وينبغي تشبيهه إذا مارس عنه بما إذا كان
 التأخير لعارض نحو برد ولا خلق للعامل منها حصته كالأولى (قوله أي جذاه) أي قوله لكن الذي في الغنى
 والى التيقن في النهاية (قوله كذا) أي أن المراد بالأدراك الحذف قول المتن (بكذا) أفهم تعبير بكذا
 اعتباراً ذكر العوض فلو سكت عن علمه يصح وفي استحقاقه لا حرج أن وجهه ما تم شرح مدر اه سم
 وقال الحنفى أو جهه ما عديم الاستحقاق اه قال عش قوله مدر أو جهه ما تم أي أن لم يفسد على
 (قوله يستحق عن العمل) كذا شرح مدر وهل يشكل اختلافه في الأقل مع قوله الآخر وإن انقضت
 وهو طالع الخ المقضى عدم استوائهما الاستغناء الآن يفرض هذا فمما إذا كان انقضاءه مع كونه
 طالعاً أو بها لعارض (قوله عمل بقيتها بالأجرة) وإن انقضت وهو طالع الخ فشرح مدر وإن لم يحدث
 الثمر إلا بعد المدة فلا شيء للعامل قال ابن الرقعه وهو صحيح تأخر لا يوجب عارض فإن كان يعارض كبره
 ولو لا طالع في المدة استحق حصته لقول الماوردي والى أن المصير أن العامل شريك لو كان التخل المعقود
 عليهما كما يشترى العام مرتين فطلع الثمرة الأولى قبل انقضاء المدة الثانية بعد انقضاء الأولى فلو كان المالك
 جاهلاً أو يكون العامل شريكاً فيها لا يجره عام فيه احتمال والأوجه لأول اه (قوله وعلى المالك
 التيقن) والله على الخ لفظ خلافاً لما في الانتصار والمرشد من أنه عليهما شرح مدر (قوله ويرقب
 بين هذا) أي حيث لم يكن التعهد فيه عليهما اشتراكهما (قوله المني بكذا) وفهم قوله بكذا اعتبار

مثلاً ولو مع مال العامل
 يفسدها (ومع فماله)
 به لا تفصيلاً بقدر المدة
 كسنة أو أقل أو أقل مدتها
 ما يطلع في الثمر ويستحق
 عن العمل (أو أكثر) إلى
 مدة تبقى فيها العين غائبة
 للاستغلال فلا تصح مطلقاً
 ولا مؤبدة إلا باعتدال الزم
 وكانت كالأجرة وهذا مما
 خالفه في القراض والسنة
 المعلقين يتوهم شرط
 في برهان على ما ذكرنا
 الشجرة قبل انقضاء المدة
 عمل بقيتها بالأجرة وإن
 انقضت وهو طالع أو لم فله
 حصته منه وعلى المالك
 التيقن والتعهد إلى الحد
 ويرقب بين هذا والشرى
 بأن شركة العامل هنا وقعت
 تابعة غير مقصودة منه فلم
 يلزم به بسببها شيئاً ولا خلق
 للعامل فيها حسب بغيرها
 (ولا يجوز التوقف بالأدراك
 الثمر) أي جذاه كقوله
 السبكي (في الأصح) العمل
 به فانه قد تقدم وقد تأخر
 (وصفتها) صحت وكفاية
 فمن صارتها (ما سئل على
 هـ هذا التخل) أو لعقب
 (بكذا) من الثمرة

لانه الموضوع عليها (او منسب اليه التمهيد) أو على علمه أو تعهده كذا الاداء كل من هذه الثلاثة متفق الاطالعون ثم اعتمدوا في الوقت مراعيتها لكن الذي اعتمدوا السبكي والاذري أنها كلمة (أو بشرط القول) لفظا متصلا بظهور ماعري في السبع ومن ثم انشطرط في الصيغة هذا مراعيا ثم الا عدم التأني وتعمير بأشارة أخرى وبكلماته النية ولومن ناطق دون تفصيل الاعمال) فلا بشرط التعرض في العقد ولو بغير لفظ النسابة على الاوجه لان الحكم فيها العرف كقوله (116). (ويحمل المطلق في كل ناحية على العرف الغالب) لانه يحكم في مثل ذلك هذا ان كان

دسرف غالب وعرفاه ولا
وجب التفصيل حزما (وعلى
العامل) بنفسه أو نائبه على
(ما يحتاج الى صلاح الثمر
واستزادته مما يتكرر وكل
حسنة كسبي) ان لم يشرب
يعرفه وتوابعه كصلاح
طرق المعواداة والرداب
ودفع رأس السائبة أي
الفتاة وسد هاندا السقي
* (تنبيه) * فدية الجمل
ما ذكره رابع السقي يحمل
حقيقته وجوابه أنه لا يرد
به اصل الماء وتوابعه
ما يحمله فلا حاجة (وتفاته
نهر) أي يجري المعلن من
وغيره (واصلاح الاجاب)
رعي المخرصول الخلل والثر
ينبت فيها الماء) شبهت
بالاحانة التي يفسل فيها
(وتلعب) وهو وضع بعض
طلع ذكر على طلع أنثى
(وتجنيح شمش) وكور طبا
واطلاقة عليه لغتوان كان
الاشهر انه التباس (وقضات
مضرة) لا قضاء العرف
ذلك وقد تامل عليه بالعلم
لانه لا يجب عليه عين أصلا
فحق طلع يلعبه وهو مرمز
تحفظ العقود عن الط. ير
على المالك (وتعريش حوت
به) أي التعريش (عاده)
في ذلك الحمل ليمتد الكرم علمه ووضع حشيش على العناقيد صونا لها من الشمس عند الحاجة (أو كذا تحفظ الثمر) على الخلل على
والجزير من ثم نحو سارق وطرفان لم يغتبط به لكثرة السرقات وأكبر ليلتان فإذ نه عليه كانتا متصلا بظلالهما لكن قال الاذري الذي يقول انه
لا يلزمه ان يكرى علمه من ماله بل على المالك مطوعة عليه (وحذاءه) أي قطعه (وتجنيح في الاصم) لان الصلاح يحصل ههنا مع الذي في الرضة
وأصلها تشبهه وجوب التخفيف بما اذا اعتد أو شرط له لكن معترض بان ال جمعا طلبة للثمر من وجوه بطلانها مقابل الاصم لا يتأتى الا
هنا تزعما لعادوا الشرط اذا سعت في الفتح ما اذا وجب وجب اصلاحه وهو معترضون على الثمر الذي لا يوقد في الشمس وماعليه

في ذلك الحمل ليمتد الكرم علمه ووضع حشيش على العناقيد صونا لها من الشمس عند الحاجة (أو كذا تحفظ الثمر) على الخلل على
والجزير من ثم نحو سارق وطرفان لم يغتبط به لكثرة السرقات وأكبر ليلتان فإذ نه عليه كانتا متصلا بظلالهما لكن قال الاذري الذي يقول انه
لا يلزمه ان يكرى علمه من ماله بل على المالك مطوعة عليه (وحذاءه) أي قطعه (وتجنيح في الاصم) لان الصلاح يحصل ههنا مع الذي في الرضة
وأصلها تشبهه وجوب التخفيف بما اذا اعتد أو شرط له لكن معترض بان ال جمعا طلبة للثمر من وجوه بطلانها مقابل الاصم لا يتأتى الا
هنا تزعما لعادوا الشرط اذا سعت في الفتح ما اذا وجب وجب اصلاحه وهو معترضون على الثمر الذي لا يوقد في الشمس وماعليه

بمع استجاره المالكه

ولو قيل ما على المالك باذنه
استحق عليه الاجرة تنزيلا
له منزلة قوله لغيره افاض
دينه وبه فارق قوله لا تغسل
قولي وظاهر كلامهم انما
ذكروا انه على العامل او
المالك من غير تعويل فيه
على عادة بالانتماء الى
عادة اختصاصه وهو ظاهر
بتمتعلى ان العرف الطائفي
لا يعمل به اذ انما عرفوا
سبقة وهو ما دل عليه كلام
الزركشي في نواعيه بل
كلامهم في الوصية والامانة
وفيهما صريح بغيره
انما ذكره وعلى العامل
لواعيته من على المالك
لزم غير صحيح ولو ترك
العاص بعض ما عليه بغير
من حصة بقوله لا يملك
وما عليه حفظ الامور
ولا يتكروك سنة كبتا
الخطان وتضبط باب
ودولاب وفاس وممول
ومجنول وبشر صرف او شير
الولاب واستشكل اتباع
العرف في تعويله على
في الاجابة وقرئ بان هذا به
قوام استحقاقه لاجل ادومها
والطعام فنعاه اعتقاد الشرع
حلاله يستحق منه بصد
وبطله عليهم طالع
كالخطا والذي ينبغي ان
العرف هنالك يضبط فعمل
فيه باصلي ان العين على
المالك وقد تم يضبط وقد
ينظر بفعلي في الاول

على العامل (قوله بمع الخ) خبره (قوله ولو قيل ما على المالك) الاستدلال على المالك (قوله باذنه)
أي من غير تعرض لاجرة سم على ادهش أي ولا يستحقها قطعاً (قوله استحق عليه لاجرة الخ) فانه
أن ما وجب على العامل اذ فعله المالك اذ استحق به الاجرة على العامل للعلل المذكورة له عرش (قوله)
تنزيلا منزلة انفس ديني أي بحجم الوجوب اذ ما يجب عليه فعله لائق العامل ادهش (قوله)
وبه فارق أي بالتنزيل (قوله) أي لا تنظر (قوله وهو ظاهر) بنما الخ أي وما تقدم أن الطائفي يحمل
في كل ناحية على العرف الغالب ان كان عرف غالب عرفاً عاماً ينبغي اذ انزل ذلك العرف الغالب جميع
ماتين أنه على العامل والا فلا وجه العمل عليه اه سم (قوله فيص) عبارة النهاية بقول الشيخ في شرح
منهجه اه (قوله ذكره على العامل) الاولى ذكره وانما على الخ (قوله غير صحيح) خبر قوله فيص الخ (قوله)
ولو ترك العامل الخ) هذا كقول شرح الرضا اذ شرط المالك على العامل اعبالاً لزمه فاقترن الاشجار
والعامل لم يعمل بعض ثالث الاعمال استحق من الثمرة بقدر ما عمل فان على نصفه ما استحق نصف ما شرط
له اه مبنى على أن العامل أجبر لكن الصحيح أنه شرط على هذا فيستحق جميع ما شرط له ان ترك جميع
الاعمال سوا ذلك المساقاة على العين والقيمة وفي العباب ولو أطلع الشجر قبل العمل فيه قبض العامل
الشجر أم لا استحق حصته من الثمر ولو لم يأخذها لم يثمر العمل انتهى اه سم وبقي عن النهاية وبالمعنى
ما وافقه قول المتن (قطب الاصل) أي أصل الثمر وهو الشجر (قوله ونصب) الى قوله واستشكل في المعنى
والى قوله ويحتمل واحد في النهاية (قوله وفاس الخ) عطش على نيله الماطن (قوله وممول وولول)
كثير والاول الغاش العظيمة التي ينقر بها الحفر والثاني الحديدة التي يقضم بها الزرع (قوله واستشكل
باتباع العرف الخ) موضع هذا الاشكال قبل قول المتن وقدر يش الخ كانه ظهر من الجواب بالعرف بين الخطا
والطعام فان الطعام مذكور هناك اه كردى عبارة السيد عمر ما وجب ارتباطه بسبقه مع عدم ذكر الطعم ثم
رايت في أصل الشارح قبيل واستشكل وطلع المذكور الذي يذوق طلع الانا وشرب عليه فخلل الضرب
وقد فعلوا الشارح من غير ما قبل فاستدل اه وفي الرشدى ما وافقه (قوله ويطله) أي الفرق (قوله) أي
أي في الاجرة (قوله والذي ينبغي) أي في دفع الاشكال (قوله هنا) أي في الطالع اه كردى (قوله ثم) أي
في الخطا (قوله فعمل به) أي بالعرف (قوله في الاول) أي فيما اذا تضبط (قوله في الثاني) أي فيما اذا لم
يضبط اه رشدي قول المتن (وغيره خبر جديد) أي واصلاح ما تقدم من النهر معنى وروى وشرح منهج
قول المتن فعمل المالك وعمله ايضاً خارج الارض الخ احبته معنى وروى (قوله لانه) الى قوله ويحتمل
المعنى ثم قال وفيه روع ابن القفلان أن العامل لو قطع الثمر قبل أن تبلغ كان متهماً قال ولا يله منها الاول
ولو قيل ما على المالك باذنه أي من غير تعرض لاجرة (قوله وهو ظاهر كلامهم الخ) اعتمدتم (قوله وهو ظاهر
بنما الخ) فما تقدم له يصح في كل ناحية على العرف الغالب ان كان عرف غالب عرفاً عاماً ينبغي اذ انزل
ذلك العرف الغالب جميع ماتين انه على العامل والا فلا وجه العمل عليه (قوله ولو ترك العامل) مضطاً على
نقص من حصته بقدره) هذا كقول شرح الرضا فرغ في فتاوى القاضي اذا شرط المالك على العامل
اعبالاً لزمه فاقترن الاشجار والعامل لم يعمل بعض تلك الاعمال استحق من الثمرة بقدر ما عمل فان على نصف
ما شرطه استحق نصف ما شرط له اه مبنى على أن العامل أجبر لكن الصحيح أنه شرط على هذا فيستحق جميع ما شرط
له اه سم وبقي عن النهاية وبالمعنى ما وافقه قول المتن (قطب الاصل) أي أصل الثمر وهو الشجر (قوله ونصب) الى قوله واستشكل في المعنى
والى قوله ويحتمل واحد في النهاية (قوله وفاس الخ) عطش على نيله الماطن (قوله وممول وولول)
كثير والاول الغاش العظيمة التي ينقر بها الحفر والثاني الحديدة التي يقضم بها الزرع (قوله واستشكل
باتباع العرف الخ) موضع هذا الاشكال قبل قول المتن وقدر يش الخ كانه ظهر من الجواب بالعرف بين الخطا
والطعام فان الطعام مذكور هناك اه كردى عبارة السيد عمر ما وجب ارتباطه بسبقه مع عدم ذكر الطعم ثم
رايت في أصل الشارح قبيل واستشكل وطلع المذكور الذي يذوق طلع الانا وشرب عليه فخلل الضرب
وقد فعلوا الشارح من غير ما قبل فاستدل اه وفي الرشدى ما وافقه (قوله ويطله) أي الفرق (قوله) أي
أي في الاجرة (قوله والذي ينبغي) أي في دفع الاشكال (قوله هنا) أي في الطالع اه كردى (قوله ثم) أي
في الخطا (قوله فعمل به) أي بالعرف (قوله في الاول) أي فيما اذا تضبط (قوله في الثاني) أي فيما اذا لم
يضبط اه رشدي قول المتن (وغيره خبر جديد) أي واصلاح ما تقدم من النهر معنى وروى وشرح منهج
قول المتن فعمل المالك وعمله ايضاً خارج الارض الخ احبته معنى وروى (قوله لانه) الى قوله ويحتمل
المعنى ثم قال وفيه روع ابن القفلان أن العامل لو قطع الثمر قبل أن تبلغ كان متهماً قال ولا يله منها الاول

و بعد غير واحد ان العامل لو ترك ما عليه حتى فسدت الاشجار صحت وأبوز وعلمهم ما واختلفوا في انهاء الدقة في اتيان العامل بماله فان بقي من أعمالها ما عدا ذلك صدق المالك وأكرم (١١٨) العامل بالمعمل لان الأصل عدمه وعلمنا ما لا يستطيعون ليقضي شي ولا يمكن تدارك صدق

العامل لضعف دعوى
المالك انفساخها والاصل
عنده (والساقلة لا ترفع من
الجانبيين قبل العمل وبعده
لان علمها في اعيان باقية
بالحال فان ثبت الجوار قد وثق
القراض في نفسه من تمام
الاحمال وان تلفت الثمرة
كالمهاية لم يمتنع قرض
بالمزم عامل القراض
المتنفيض مع عدم الرجوع
(فالوهب عامل) أو
مرض أو جنس (قبل
الفرار عن العمل) لا يوقل
الشرع وعدم التملك
مترجعا بالمعمل أو مؤثته
عن العمل (بقا احتفاظ
العامل) لما شرطه كالمو
تمر أعني بذلك والرجوع
عنه مع حذره كذلك
ويصح السبكي أن العمل
في مال نفسه لا يترجعه أو
على الاجنبي عن المالك لا
العامل بل يتحقق العامل
شياً كالخلاء وهو ظاهر
ولا انفاسر لجواز ثالث لزوم
هذه فقلت يمكن القرض
لان الام لا يملك الكائن
عليه كما يعلم من استيفاء
الحاكم عنه وغيره مما ينافي
فالعمل في نفسه كفضله
دينه وهو يقع عنه وان لم
يقصد وقوعه عند قلت
منوع لان قصد المالك
صرفه عن جهة العمل

فوق كاداله الدائم بقصد التبرع عليه (والأبترع) عا حيا عا لموقع الأمر الحاكم بكونه ضامن فيما بين من أعمال
السفالة أو كان من الممكن التخلص منها استأجر الحاكم عليه منعه بعد نبوت السفالة والهرب. بخلافه فلو اضطره عند دلائله واجب عليه
(قوله حتى سابق) هكذا بالنسبة إلى ما دناؤه فتناهي ما سبق

أي للعامل (فإنه) أي الحاكم (عنهم) أي عن العامل في الاتهام (قوله ولو امتنع) أي للعامل من العمل
 ولوقيل الشر وعقبه (قوله فكذلك) أي كالحرب فيستأجر الحاكم عليه من يعمل (قوله من ماله) أي
 ولو عتارا اه معني (قوله ولو من نصيبه) عبارة للمعنى وشرح الرض والغري وان لم يكن له مال فان كان
 بعد بدو الصلاح باع نصيبه للعامل كله أو بعضه بمصلحة واحدة واستأجر بئنه وان كان قبل بدو الصلاح سواء
 أظهرت الفقرة أم لا افتقرض عليه من المالك أو أجنبي أو بيت المال أن لم يجد من يعمل بأمره ثم جله مسدة
 ادراك الثمرة لتعذر بيع نصيبه وحده الحاجة لشرط قطعه وتغيره في الشائع واستأجر بما افتقرضه نصيبه
 العامل بعد ذلك والماتعة أو بعض ماله كما من نصيبه من الثمرة بعد بدو الصلاح فان وجد من يتم العمل بذلك
 ١. تخفى عن الافتراض وحصل الغرض ولو استأجر الحاكم المالك أو أذن له في الاتفاق فاتفق ليرجع جمع
 كالأقراض منه اه (قوله اذا كان) أي نحو حرب العامل أو استأجر الحاكم (قوله ما من رضى باجره) أي
 له لم يعطى على قوله من ماله الخ (قوله ذلك) أي استأجر (قوله افتقرض عليه) أي وقوله من استقرض
 واكثرى عنه فبهم أنه ليس له أن يساق عنه وهو كذلك معني وأسنى اه سم وعش (قوله أو من غيره)
 أي من أجنبي أو بيت المال واستأجر بما افتقرض معني وأسنى (قوله فان تعذر اقتراضه) أي ليس بقيد كل
 من المعنى والررض واما بقيد به لتعين عمل المالك بنفسه محتمل (قوله على المالك بنفسه) أي ويرجع بالاجرة
 اه عش (قوله فعل ما ذكر) أي الاستأجر سم ورشدي (قوله باذن الحاكم) أي والاولى رضى لكل
 من عمل المالك وفعل ما ذكر ليوافق ما مر من المعنى والررض وأما ما في شرح فليشدد على الاتفاق فان
 أراد الرجوع (قوله على ما رجعت من الرضا) أي عبارة للنهاية وكما رجعت الرضا وقدرت ظاهرة
 عش قوله وقد استأجر الحاكم به اه لكن عبارة للنهاية وشرح الرض والمعنى والغري كبريت ظاهرة
 في ترجيع الملاك فليراجع (قوله هذا كله) أي الاستأجر على العمل بصورة (قوله ليس له) أي للعامل
 المساق على عيه (قوله ان يستأجر) أي يساق كما به في شرح واشتركا كما فيه عبارة الرض فان كانت
 المساقاة على عيه وعامل غير انفسه بقر كما العمل انتهت اه أي فيصح الاستعانة الغير بالمساقاة على
 العين كالتمتع (قوله انه لا يستأجر الخ) غير قوله ففصلنا الخ (قوله مطلقا) أي وجد العامل بالاولا تعذر
 الافتراض أو لا وقال عش أي سواء تعذر له أم لا كان العامل المالك ثم لا قدرته آخره أم لا اه (قوله
 وقال السبكي الخ) عبارة شروح التهذيب والمصنف والرض في المساقاة على العين فالذي خرجه صاحب
 المعين المبني والتشاق واستظهره غيره ما أنه لا يكرى عليه لئلا يكون المالك من الفسخ اه زاد المعنى وهذا
 هو الظاهر اه (قوله والتشاق) يكسر النون والمناسبة لبيع النشاء وماوى اه بغيري (قوله بين
 الفسخ والصبر) هذا لم تعذر الثمرة كما بانى اه كرى وفيه نظر لان ما بانى فيما اذا كانت المساقاة على
 الفسخ والكلام هنا فيه ما اذا كانت على العين ثم رأيت ما بانى آتفاعن سم الصريح في الخلاف فغيره
 (قوله بين الفسخ والصبر) واذا فسخ بعد ظهور الثمرة فلا بعد استحقاق العامل لحصة ما عمل بناء على أنه
 شرط له القياس ان يستحق آخره المثل لان قضية الفسخ تردا للعرضين فيرجع ليدفع له وهو آخر المثل واما
 لا رمل فغيره يذهب قوله في نظيره والتمركله مالكا فليتامل سم على اه عش ونزهة وقال الرملى أي
 والمعنى وشرح الرض كما بانى (قوله بان كان) الخ قوله فان عجز في معنى الاثارة أو اجابه الى المسنة (قوله بان
 كان فوق مسافة العدوى الخ) أو عجز عن الثبات اه شرح الرض عبارة القليوبى فوشه عجز المالك عن
 مر وأما الاستعانة هو الوقت لا بشرط ولا ثمة لوقوله الاعمال استحق كجندته غري (قوله فان تعذر ذلك

فان عتبه ولو امتنع وهو
 حاضر فكذلك يستأجر من
 ماله ان وجد لوم نصيبه
 اذا كان بعد بدو الصلاح أو
 من رضى بأمره ثم جله ان
 وجدته فان تعذر ذلك
 افتقرض عليه من المالك أو
 غيره ووقضى نصيبه من
 الثمرة فان تعذر اقتراضه
 على المالك بنفسه ولما كان
 فعل ما ذكر بان الحاكم
 على ما رجعت من الرضا لئلا
 يقد له السبكي بما اذا قدره
 الحاكم الاجرة ومن الاجير
 والام يجوز هذا كما ان كانت
 المساقاة على المذمتان كانت
 على العين ففصل قوله ما
 ليس له ان يستأجر غيره
 فان فعل انفسه بقر
 العمل والتمركله مالكا
 انه لا يستأجره مطلقا
 قال الاخرى وقال السبكي
 والتشاق وصاحب المعين
 لا يستأجره قطعا ولكن
 بغير المالك بين الفسخ
 والصبر وان لم يقد
 المالك على الحاكم) بأن
 كان فوق مسافة العدوى
 أو حاضر ولم يجبه الى نفسه
 أو اجبه اليه لئلا يقد

يعطيه وان قيل كالمو
 ظاهراً (فأشبه على الاتفاق)
 أى لمن استأجرواوه إنما
 يبذل بشرط الرجوع أو
 على العمل ان على نفسه
 وانه إنما يعمل بشرط
 الرجوع ان أراد الرجوع
 تنزيلاً للاشهاد حيث منعه
 الحكم وبصدق حيث
 المالك في قدر ما أتفق
 وجه السبكي واعترض
 بان كلامه مافى بالجل
 صريح في تصديق العامل
 لان المالك مقصر بعد
 الاشهاد على عين ما أتفق
 مع كونه غير مستند لثبوت
 من جهة الحكم أمّا اذا لم
 يشهد كما ذكرنا فلا يرجع
 لظهوره أنه متبرع فان تغذر
 الاشهاد لم يرجع أيضاً لانه
 هذا نادر فان عجز حيث
 عن العمل والاتفاق ولم
 يظهر الثمرة فله الفسخ
 ولعله - ان أئتمه له وان
 ظهرت فلا فسخ وهي لهما
 (ولومات) العامل قبل
 العمل (وخلف تركه) ثم
 الوارث العمل منها) كسائر
 دون مورثه (وله أن يتم
 العمل بنفسه أو بماله) ولا
 يجبر على الوفاء من عين
 التركة على المالك يمكنه
 ان كان أمناً عارفاً بماله
 فان امتنع بالملك استأجر
 الحاكم عليه أمّا اذا لم يخطف
 تركة فالوارث العمل ولا
 يلزمه هذا لان كان كاشفاً على
 الذمة والا لانغضبت عنه
 كالجبر العيين ولا تنفسخ
 عن المالك

أثبت حرب العامل اهـ (قوله يعطيه) أى للمالك أى أولن يوصله اليه اهـ عـش قول المتن (فليشهد
 على الاتفاق) يوثق بالاشهاد لا يثبت على الاشهاد بل يثبت على الاتفاق (قوله وان عجز حيث
 هذا) قاض يرى ذلك لولا ان يثبت من عجز حيث (قوله وان عجز حيث) عطف على
 على قول المتن على الاتفاق (قوله وان عجز حيث) عطف على العمل (قوله وان عجز حيث) عطف
 النهاية وسقط في بعضها قوله واعترض الى أمّا اذا (قوله للاشهاد حيث منعه) أى اذا لم يقدر على الحكم (قوله
 ويصدق الخ) اعتدما لانه وان عجز حيث تصديق العامل قاسما على تصديق الجاني في مسئلة به (قوله
 حيث منعه) أى حين اذ أتفق وأشهد عليه (قوله لان المالك مقصر الخ) قد يقال هذا موجود في عينه فبما
 (قوله فان تغذر الاشهاد لم يرجع) ظاهره ولو باطنه لو قيل بان له الرجوع باطناً لم يكن بعيداً بل ومثله سائر
 الصور التي قيل فيها بعدم الرجوع لفقد الشهود فان الشهود دائماً تعتبر لثبوت الحق ظاهره او لا فساد في
 الاستحقاق وعدمه على ما في نفس الامر اهـ عـش وهو وجه (قوله فان عجز حيث) صريح في امتناع الفسخ
 عند القدرة أو الكلام اذا لم تكن على العين لان تقدم من السبكي ومن معه اهـ سم زاد عـش أمّا اذا كانت
 على العين خير بين الفسخ والصبر مطلقاً اهـ (قوله حيث منعه) أى حين اذ لم يقدر على الحكم (قوله فلا فسخ)
 قال في الرض لاجل الشركة اهـ سم (قوله قبل العمل) أى قبل تمامه وهو الى الباب في الفسخ قول المتن
 (تركة) وفي معنى التركة نصيب من الثمرة كماله القاضى وغيره اهـ معنى زاد عـش وقد أفاده الشارح
 بقوله السابق ولو لم ينصبه اهـ (قوله والا لانغضبت عنه) أى ولو ارثه آخر من قبل ما مضى ان لم يظهر الثمرة
 فان ظهر ثم أخذوا منه أو نزل بوزع باعتبار المدعى وان تقاربا أو باعتراف العمل لانه قد يثبت في المدعى
 وكثرة فيه نظار والآخر الثاني اهـ عـش وقوله فان ظهر الخ ينافى أن تغضبت الرضى خلافه (قوله لانغضبت
 بوجه) قال في شرح الرض قال السبكي وغيره يوثق أن يكون عمله اذ امان في أثناء العمل الذي هو عـدة
 المسافة فان مات بعد ذلك الصلاح أو الجداد ولم يبق الا التحصيف ونحوه فلا تنبى ولو كانت الثمرة ظهرت أو
 كانت المسافة بعد ظهور رهاهل ينقطع استحقاقه من الثمرة فيظهر ولا يبعد أن يستحق منها بقسط ما عمل
 قبل موته والقياس أن يستحق أجرة المثل دون الثمرة لارتفاع العقد بالانفساخ وقد وافق الرضى آخر اعلى
 هذا القياس سم على عـش وسبق في الفسخ والامتناع ما وافق القياس المذكور (قوله ولا
 تنفسخ عون المالك الخ) الا لو ساقى البطن الاول البطن الثاني ثم ان الاول في أثناء المدعى وكان الوقت وقف
 ترتيب خيانتى أن تنفسخ كما قاله الزكشى لانه لا يكون عاملاً لنفسه واستثنى مع ذلك الوارث أى الحدوث اذا
 ساقاه موثماً من المورث فتتفسخ نهاية ومعنى أقول يعني أن يستثنى ما لو أوصى الانسان بشهر ثم
 انفسخ من ساقاه عليه ثم مات المالك اهـ سعيد وقال عـش وفائدة الانفساخ في الصور والاولى انقطاع
 تعلق حق البطن الاول بالثمر حتى لو كان عليه دين لم يتعلق بالثمر لانه لا يستثنى من التركة والوارث إنما

العامل لم يخالصه عامل بانه على انه شريك والقياس انه يستحق أجرة المثل لان فسخه الفسخ تزايد العوضين
 فيرجع له بدل عمله وهو أجرة المثل وقائله فروا وقد يرد في قوله في نظيره والثمر كالمالك فليتناول (قوله فان
 عجز حيث منعه عن العمل) الخ صريح في امتناع الفسخ عند القدرة والكلام اذا لم يكن على العين لان تقدم من
 السبكي ومن معه (قوله فلا فسخ) قال في الرض لاجل الشركة اهـ (قوله وهو لهما) انظر ههنا عـش
 السبكي السابق تصب قوله بقی استحقاق العامل الآن يكون ذلك فيما اذا لم يظهر الثمرة وعلى ما ذكرناه هناك
 ان الأوجه الاستحقاق لانه كمال (قوله والا لانغضبت عنه) ظاهره وان ظهرت الثمرة (قوله والا لانغضبت
 بوجه) قال في شرح الرض قال السبكي وغيره يوثق أن يكون عمله اذ امان في أثناء العمل الذي هو عـدة
 المسافة فان مات بعد ذلك الصلاح أو الجداد ولم يبق الا التحصيف ونحوه فلا ولو كانت الثمرة ظهرت أو
 كانت المسافة بعد ظهور رهاهل ينقطع استحقاقه من الثمرة فيه نظار ولا يبعد أن يستحق منها بقسط ما عمل
 قبل موته والقياس أن يستحق أجرة المثل دون الثمرة لارتفاع العقد بالانفساخ وقد وافق هذا آخر اعلى

معلقة يستمر العامل ولا ينصيب (ولو ثبتت إنيانة عامل) باقراؤه وبينة أو بعين (١٢١) مردودة (من الميمشرف) ولا تزال المدة لان

العامل حق عليه ويمكن
استيفائه من هذا الطريق
تعيين جعابين الحقلين
وأجرة المشرى عليه فان
من المدة بقطع فخره
على المالك (فان لم يقطع)
العامل (به) أى المشرى
على إنيانة (أو مؤمن
منه عامل) لتعذر الاستيفاء
منه هذا ان كان العامل فى
الثمة والانتزاع المالك على
الأوجه تظهر ما مر (فان لم
خرج الثمر مستحقا) لغير
المساق (فقلعها) لجاهل
بالحال (على المساق أجرة
المثل) لأنه فوّت منافعه

بعض فادفع فخرج بيدها
كجلى استأجره جلا فعمل فى
مغصوباً ففعل جاهلاً ما
العالم فلا تلتجى له طعاماً

*) كتاب الأجرة *)
بنثلث الهزمة والكسر
أقص من أجور المدايح
والقصر بأجرة بكسر الجيم
وضمها أو جواهي لفستاس
الأجرة ثم اشترى فى العقد
وشرعاً فملك مستغنى بعض
بالشرط إلا يتمتع بهما
عوضها وقبولها للبدل
والإباحة فخرج الانتزاع
منفعة البضع على ان لا وج
لم يملكها أو غاملك أن
يتمتع بها أو العمل المسافة
والجافة كالج بالزرق فانه
لا يشترط فيه ما علم العوض
وان كان قد يكون معايراً
مسافة على غير مؤمودة

استحقاقه من قبل الوافى فى الثانية استحقاق الورث الشجرة ثم استحقاق كل على المبدى من ثلثه على ما علمنا
على حق الورثة اه (قوله معلقاً) أى سواه كانت المسافة على العين أو أجرة اه عش (قوله فتمت) أى
هذا الطريق (قوله لم يمتد) أى بان لم تثبت الحياة ولو كان ارتاب المالك فيه (قوله عن الحياة) أى
الثابتة بجسم (قوله مرأى) أى قبل وان لم يمتد على الحيا كم قول المتن (ولو خرج الثمر مستحقاً) قال
فى الرض فان تفتأ أى الشجرة أو الشجر ولو لم يمتد فليس هو كذا العامل بالجميع بخلاف الانتزاع فعمله
الحديث فالتعويض أى لا يطلب ويرجع العامل لكن قرار نصيبه سم على اه عش (قوله أما
العالم فلا تلتجى له) اه وكذا إذا كان آخر وج قبل العمل ولو اشترى فى قدر المشرى ولا يمتد لهما
أو لهما يمتدان وسقطت الفواضع العقد كفى التراض والعامل على المالك أجرة اه ان فسخ العقد بعد
العمل وان لم يمتد الشجر والأجرة فانه كان لهما يستحقان به جافى وشرح الرض وفى ما عني
والنهاية وتمتع الآخرة المسافة كقوله الزكى فان كان ثم لم يستحقها العامل ولا يصح بيع شجر المسافة
من المالك قبل خروج الثمرة يصح بعد هاهو العامل مع المشتري كما كان مع البائع ولو شرط المالك على
العامل أعمالاً لم يمتد فماتت الأجرة والعامل لم يعمل بعض تلك الأعمال استحق جميع ما شرط له كالم
يعمل شيئاً لم يمتد كقوله الماوردى وغيره اه وقوله لم يستحقها العامل أى أنه أجرة ثم أخذ من
نفاذه السابقة بخلاف ما لم حيث قال ظاهره أنه لا أجرة ثم فرق بكون الآخرة بالتوافق منها وما لم يفسخ
باستقلال المالك وبرد الفرق لا التنازع عتوى العامل واستقلال العامل بالضعف فى الخصال

*) كتاب الأجرة *)

(قوله بنثلث الهزمة) الى المستفى فى النهاية الآخرة من أجرة على لفستاقه كالج بالزرق وقوله وكذا الى
وأحد عشر (قوله ثم اشترى) اه أى على وجه الجواز بل قبل قوله وشرعاً اه عش (قوله علم عوضها)
يعنى عوض الأجرة الشامل لمنفعة الآخرة أى ما يصير قوله لها فمستغنى عن أن تقول ان فيه عوضها منفعة
أيضاً ولو كان للأجرة فماتت فى المسافة أصلاً ان أحد العوضين فهو هو العمل لا يكون للأجرة لا اه رشدى
(قوله وقبولها) عطف على اه (قوله للبدل) بالذال المحضة أى الإطعام (قوله بالإباحة) عطف على
على البدل اه عش (قوله الانتزاع) أى بشرط قبولها اه (قوله مستغنى البضع) فلا تمنع إباحة
الجوازي للو له اه عش (قوله على أن لا وج اه) أى يخرج عقد كج بالثلث مستغنى (قوله ان يمتد
بها) الأولى به أى البضع (قوله وبالعمل) أى خرج بشرط علم العوض (قوله كالج بالزرق) مثال الجدة
(قوله فانه لا يشترط فيه ما علم) فانه لا يلزم من عدم الاشتراط عدم فاشكال الشارع الآتى
منع التعريف به أو الجافة على عوض معلوم على أنه لا يدفع بذلك عبارة عش حاصل الجواب ان العلم
بالعمل والعوض شرط فى الأجرة وليس ذلك شرطاً فى المسافة والجافة وان اتفق وجوده واعترض سم
على جى هذا الجواب بان عدم الاشتراط لا يدخل فى دفع الاعتراض لأنه متى دخل فى التعريف فربما
غيره لم يكن مانعاً انتهى اه (قوله وان كان) أى العوض اه عش (قوله وهو يستلزم اه) نعم بحث
هذا القياس (قوله والانتزاع الى على الإوجه) فى شرح الرض انه ظاهر به على الأجرة وغيره اه
واعتمد مر (قوله فى المتن) وخروج الثمر مستحقاً اه قال فى الرض فان تلفت أى الشجرة أو الشجر وطول
التناصب وكذا العامل بالجميع بخلاف الانتزاع فعمله فى الحديث فالتعويض أى لا يطلب ويرجع العامل
لكن قرار نصيبه عليه اه

*) كتاب الأجرة *)

(قوله فانه لا يشترط فيه ما علم العوض) لفتا أن يقول هذا لا يطابق ما أكاده التعريف المذكور وان
حاصل هذا ان تحديد التعريف اشتراط علم العوض وحاصل التعريف انه نفس العلم لا ترى فى قوله منها أى

لانه ان أراد أن وقوع الارضاع لا يامطاعا يستلزم الاذن المذكور فغير صحيح لامكان وقوعه لهم بالاذن
 بلاعوض وان أراد أن وقوعه لهم به باستحقاق الاجرة عليه فهذا اول المسئلة كما ان قوله ولا كان تبرعا اول
 المسئلة ايضا اه سم قوله والا أي وان وجد الاذن عوض كان تبرعا أي الارضاع قوله هو الاستحجار
 الخ في هذا الحصر بالنسبة الى قوله الى آخره نظر قوله وبذلك اه أي لعقد الاجرة ومشر وصيت قوله مع
 الاعبار الخ أي والشروط وقوله على القبول الخ أي والشروط وقوله اذا دلالة فيما على القبول الخ
 وايضا قد علق في الآية بناءه الاجري الارضاع فدل على أنه لا يعتقد الواجب البناء بالعقد لان الاجرة تلك
 وتشتق بالعقد على ما قرره اه سم قوله على الصيغة في البيع اه على اعتبار الصغور كنية في البيع
 قوله ياتي هنا خبر الكون من حيث مصدر ينمو قوله لانها من غنم متعلق بياقوت قوله لا يمنع الخ خبر
 للكون من حيث ابتداءه قوله والصدق بقوله يقول معوه يصح أن يكون معطوفا على الصغور وهو بالجر اه
 عش أي بلا عادة الخافض على مذهب الكوفيين وابن مالك قوله لا ياتي في الهجره اه أي ليدلهم على
 طريق المدينة جارية القهاية والمنفى وغيرهما جلا من بني الدليل يقاله عبدالله بن الاربط اه قال عش
 الدليل يكرس الدليل وسكون البناء الحقة وقيل يضم اوله وكسر ثانيه موزا اه قوله وامر الخ عبارة
 المنفى والاسير وغيرهم اه صلى الله عليه وسلم ثم عن الزواجر تأمر بالواجرة اه قوله بالواجر بالهمز
 ويجوز ابدال الهمز والكسوة مفتوحا بعد ص اه عش قوله البها أي الاجرة قوله أي الموزر الخ
 قوله لان بيعه في المنفى والى قوله وفروق في النهاية قول المتن كبايع ومشر اه أي كسر طهما وعلم من قوله
 كبايع أن الاعني لا يكون مؤجرا وان جاز له اجارة نفسه اه مخفى ر سم عن الزركشي وقد انقضى
 يستأجره في الاعني لا يتم ساهم اه زاد عش وقيل ماقا الس لزم من جواز كونه مسلما وسما اليه جواز
 أن يلزم ذمة الغير هنا ايضا اه قوله ثم يصح استئجار الخ استئذان من طرد المتن قوله الا لا قيو يصح
 بسم السيد الخ من عكسه قوله لكنهما مكر وهما الخ أي اجارة العين سم وعش قوله ومن ثم أجبر
 الشرط الا لا تنفع في ضهاول بدل منها اشترط علم عوضها فعمل الشرط العمل لا اشترط اه قوله بالشرط
 الا لا تنفع من المشتراطات الا لا تنفع وماذا كونا حاصل التعريف هو صريح تعبيرهم في التعريف
 بقوله واللفظ لشرع الروض بعوض معلوم اه وحيد فقول التعريف للمساواة واجعله اذا كان
 العوض فيه معلوما مما لا شبهة فيه فدل بندق ما للشرح المشار اليه الهم الان من يدعيه منها علم عوضها
 شرط علم عوضها حتى يكون القيد شرط علم العوض لا علم العوض فدم ما قاله ان كان التعريف الذي ورد
 عليه ذلك الشارح جعل القيد شرط العمل لا نفسه فليراجع على أن الظاهر عدم صحة الادعاء المذكور لان
 شرط علم العوض لا يشترط اطله دليل انه لو ذكر عوض معلوم كفي وان لم يشترط ان ذلك كذا بشرط اه
 قلنا هذا موجود في المساهات والجملة قطعنا ليدرا اذ ذلك شأنا فظهر عدم الادعاء عطلا فانه لم نر ان
 أن يدعي التعريف كون علمه مما لا يشترط ان العلم لا ينفع الا ان حل العبرة على هذا المعنى في غاية التعسف الذي
 لا يناسب التعريف بل لانه لا يفهم من اللفظ ولا قرينته عليه بوجه فلتأمل قوله وهو يستلزم الاذن لمن نفسه
 بعوض الخ فبيعت لانه ان أراد أن وقوع الارضاع لا يامطاعا يستلزم الاذن المذكور فغير صحيح لامكان
 وقوعه لهم بالاذن بلاعوض أو مطلقا وان أراد أن وقوعه لهم به باستحقاق الاجرة عليه فهذا اول المسئلة
 كما ان قوله والا كان تبرعا اول المسئلة ايضا اه ظاهر لمن هذا وأما ما حوت به عاده من المبايع على
 الاعتياد يصحح المبايعه عاها ووه من بيت العنكبوت اه قوله اذا دلالة فيما على القبول الخ
 الخ وايضا قد علق في الآية بناءه الاجري الارضاع فدل على أنه لا يعتقد الواجب البناء بالعقد لان الاجرة
 تلك وتشتق بالعقد على ما قرره اه قوله في المتن شرطهما كبايع ومشر قال الزركشي وعلم منه أنه لا يصح اجارة
 الاعني لانه لا يصح بيعه نعم ان يؤخره كالمبايعي ان يشتري نفسه فله في الروض عوش المذهب في
 كتاب البيع وكذا للغير ان يستأجر ذمتها ساهم انتهى قوله لكنهما مكر وهما أي اجارة العين وقوله أجبر

وهو يستلزم الاذن لمن
 فيه لمعوض والا كان تبرعا
 وهذا الاذن بالعوض هو
 الاستحجار الذي هو تلك
 المنفعة بعوض الخ ويدل
 له أيضا وان تعاسرت
 فسترضع له أخرى الى آخر
 الآية ولك أن تقول ان
 أراد المنازعة على أصل
 البعير فربما ذكر واضح
 أو سم الاجاب والقبول
 يصلح ذلك اذا دلالة فيما
 على القبول لفظا وحده
 وكون ما من من الدليل على
 الصفة في البيع بالحق
 لانها نوع منه لا يمنع النزاع
 في الاستدلال بها ولو جعلها
 على ذلك وأدلى به منها
 استبحاره على الله عليه وسلم
 هو والصدق في دليلنا في
 الهجره وأمره صلى الله
 عليه وسلم بالواجر والحاجة
 بل الضرورة داعية البها
 وأركانها صيغة وأجرة
 ومشقة وعاقده ولو كونه
 الاصل بدل به فقال
 شرطهما أي الموزر
 والمساخر الدليل عليهما لفظ
 الاجارة كبايع ومشر
 لانها تنفع من البيع فاشترط
 في عاقلها بشرط في عاقله
 مما كثر شذوعدم الاكراه
 بغير حق ثم يصح استبحار
 كافر مسلم ولو اجارة عين
 لكنها مكر وهمة ومن ثم
 أجبر فيها

على إيجازه لمسلم وإيجاز نفسه لم لا يقصدهم عليه كالحج لأنه يجوز له التمتع به على ما رسموه يبيع السيد عنه نفسه لا يجوز له إيجازها
 معه يردى ليعتقها فغير فيه بالاعتق في الأمانة فلا تدرى ذلك ولو كان الوقت طارنا فاجزأه بالوقت مع أن استقل
 كل منهما بالانكاح عتقه أو زوجه فغير بينه وبين وصيه اشتراط اجتماعهما (١٢٣) على التصرف في مال مجبور بهما أحدهما أن

يشترى من الآخر بغيره
 عتقا أو زوجا أو تصرفا
 هنا من اجتماعهما مع
 عدم التهمة بوقوع التصرف
 الغير بخلافه يقع
 المباشرة اعتدال واجب
 والمقابل لتوقف الإيجاب
 على مباشرة أو أوائنه
 (والصيغة لا بد منها هنا
 كالبيع فيغير فيها خلاف
 المعاطاة ويشترط فيها
 جميع ما مر في صيغة البيع
 الأصلية فثبت وهي أما
 صريح أو كناية من الصريح
 أو جملته هذا أو أركبك
 هذا أو لمكنتك نافع
 سنة ليس طرفا لا جروما
 بعدلانه لا يشغوه ينقض
 بانقضاء لفظه بل لا يفرغ
 انتفع به سنة وتظهر في
 التقدير على القول به في
 الآية قوله تعالى فإنه الله
 مائة عام أي أو لمكنته مائة عام
 فان قلت يصح جعله طرفا
 لما نفعه المذكور فلا يحتاج
 لتدويره وليس كآية كما
 هو واضح قلت النافع أمر
 موهوم لأن الظرفية
 تقتضي خلاف ذلك فكان
 قد رماذ كر أو لمكنته
 (بكذا) وتخصس عبارة
 اللمة بوضوأت ذمتك أو
 أملت لك هذه الدراهم

الحج يجوز الكراهة لا يستلزم الإيجاب فكان الأولى أن يقول مع ذلك عبيد على إيجازه اه عش (قوله على
 إيجازه الحج) ولو لم يفعل وخدمه نفسها استحق الإيجار لمسلم اه عش (قوله وإيجاز نفسه الحج) عطف على
 استخاره الحج (قوله لا لا يقصده الحج) بأن يكون غنيا بالله عن كسب بصره فعلى مؤتمسا ومؤتمنة موه اه
 عش (قوله فاجزأه بالوقت مع أن استقل) حاصله أن أحدهما استأجرها لنفسه من الآخر (قوله وفرض
 بينه) أي بين عدم الصداق المذكور وقوله والأفلا (قوله لا أحدهما الحج) استئناف بيان ولو لم يحدث مع
 لأحدهما الحج كان أوضح (قوله مجبور) الأولى تنسبا للضمير وأبدال اللمة (قوله لا آخر) اه عشا
 (قوله وجوده للعرض) بالافعال الجارية على بقر (قوله الغير) وهو المحصور (قوله لا توقف الإيجاب
 الحج) فالتقابل قابل بنفسه موهو يجب بنائه اه سم قول المتن (والصفة) مبتدأ لمعطوف به ما بعده خبره
 وهو قوله آخرتك الحج اه معنى هذا في المتن وأما في الشرع فغيره قوله لا يملكها وتقول المتن (آخرتك الحج)
 مبتدأ مؤخر (قوله في الصريح) خبره (قوله لا يملكها) أي قوله وقوله لا يملكها في النهاية الآتية عندهما
 وإن فوز عاقبة قول المتن (هذا) أي التوب مثلا اه معنى قول المتن (أو لمكنتك الحج) أو عاوضتك منفعة هذه
 الدار سنة بمتعة فدارك اه نهاية (قوله ليس طرفا) أي قوله المتن والأصح في الآية قوله وأفهم أي ولا
 يشترط وقوله عندهما وإن فوز عاقبه موهو لكن نظرق أكره وقوله الذي لم ينظر فيه (قوله بل لا يملك الحج)
 صارت المعنى بل المعنى آخرتك واستمر أنت على ذلك سنة كما قبل بذلك قوله تعالى فإنه الله مائة عام والهي
 فأماته انقضاء على ذلك مائة عام والأقر من الأمانة سير اه (قوله على القول به) قضيت أنه ثم أي الآية
 ما لا يقدر بحذو فلا تكون ما نحن فيه اه عش وأشار إلى القولين البيضاوي بقوله فالتبينة مائة
 من مائة عام وأما أنه فليس بمائة عام اه (قوله على القول به في الآية) الأصل لا يصح أن يؤخر فيقول
 عتقا كآية على القول به فيه (قوله أمر موهوم) أي موهوم غير محقق في الخارج (قوله والظرفية تقتضي
 الحج) أطال سم في نفسه وأقره عش (قوله خلاف ذلك) أي خلاف ما هو موهوم بأن يكون المظهر وفحقا
 اه عش (قوله أولى) أي أن يجعل طرفا لا نفعه (قوله معينا) أي أن جعل طرفا لا جروما بعده اه
 عش (قوله وتخصس عبارة اللمة بنحو الحج) أي تنفرد عبارة اللمة عن عبارة العين بنحو قوله داخل على
 المحصور (قوله بنحو أو لمكنتك) أي كذا أو كان الأولى أن يذكر موهوم أو لمكنتك فإنه عبارة عن كما
 نقل سم على منهج عن المعبر أنه أقرب احتمالين اه عش (قوله أو لمكنتك الحج) يعني بنقلها جاز
 اللمة بلفظ السلم لا يفسد عنه اه كروى (قوله ما استعجاب) كالمعروف (قوله وأفهم كآية الحج) أي حيث
 استعمل على ذكر سنة وذكر كذا أقوله لا تنته الجاهل الخ عليه لا تقدر إلا لا تفهم أي وهو كذلك لا تنفاه الخ
 (قوله أن يقول الحج) نايبه فاعل يشترط (قوله لا العين) عطف على النافع (قوله عند الجاهل) معلق بمعنى
 الفعل المقوم من نسبة الغير إلى المتداني قوله وهو داخل ما الحج النافع فكان الاستدراك عطف ذلك (قوله
 لكل منهما) أي المنفعة والعين (قوله نازعهما الحج) عبارة المعنى نازع في ذلك ابن الرقة بأن في الجزويهما
 فيها أي في عبارة العين أيضا (قوله فاجزأه بالوقت مع أن استأجرها) أي آخرها لا يملكها ذلك الآخر
 وحاصله أن أحدهما استأجرها لنفسه من الآخر (قوله وفرض بينه) أي عدم الصداق المذكور وقوله والأفلا
 ش (قوله لا توقف الإيجاب على مباشرة أو أوائنه) فالتقابل قابل بنفسه موهو يجب بنائه (قوله في المتن) أو لمكنتك
 مائة عام سنة أو عاوضتك بمتعة هذه الدار بمتعة فدارك اه (قوله والظرفية تقتضي خلاف ذلك) ينظر وجه هذا

في ضابطه قد لوفى دابة متفتحة كذا أوفى حتى إلى بكته (فقول) المناط بمسئلا (ثبت أو استأجر أو أكثر) وبون الكتابة أكره داري شهر
 بكذا أو جعلت لمتعة مائة سنة بكذا ومنها الكتابة تنسبها استعجاب وإيجاب وبشارة أو موهوم وأفهم كآية لا بد من التفتيح ذكر
 الإيجاز لا تنته الجاهل الخ عليه لا تقدر إلا لا تفهم أي وهو كذلك لا تنفاه الخ (قوله عند الجاهل) معلق بمعنى
 هي بجعلها عند الجاهل وقول الشخبين الخلاف غير محقق إلا بد من النظر لكل منهما اتفاقا نازعهما فيه بأنه فوات

أن جعل الذهب لا يجوز إجارته بالذهب وحلى الفضة لا يجوز إجارته بالفضة ولا يظهر وجه الأعلى الخفرج
بان الجواز في رخصه وأصله لا يخفى وأما اختلاف في هذا الفرع اهـ (قوله لكن نظري أكثرها)
أي القوائد (قوله ومن جعلها) حال من المبتدأ على قول المبتدأ أهو قوله الذي خبره قوله اهـ سم يجوز
أن يكون من جعلها بقوله وبكون الذي تحت المبتدأ التي للاستعمال بالابتداء ذكر وثبت كالمعرفة
والنكرة (قوله منها) أي الأجزاء (قوله وأما أنه أن الخ) وبما قبل الاصم (قوله مضافا للعين) أي مرتبها
بما هو أن كان المقصود المنفعة (قوله وقوله والاصم معها الخ) صنف على قوله وقوله والاصم الخ عبارة
المعنى وهذه المسئلة من فوائد اختلاف أضافي أن مو رد العقد العين أو المنفعة والمصنف على قول العين والمنع
على قول المنفعة وعليه لا يكون البيع كتابة فيها إلا بالن أن ينفي قوله يستقل بكون مصرحاً ولا كتابة
خلافاً لما صنفه بعض المتأخرين من أنه فيها كتابة هذا كله في إجارة العين أما إجارة الفضة فيكون فيها الزم
ذلك كذا عن لفظ الأجلة ونحوها نقول قلت كما في الكافي أو التزم اهـ وبقي عن النهاية ما وافقه
خلاف الشيخ الإسلام والشارح (قوله لا يعتد) أي البيع (قوله المقابل) أي م قابل الاصم من الاعتقاد
بلفظ البيع (قوله ومن ثم) أي من أجل ذلك لا اعتبار (قوله كان الاوجه الخ) وقال الشرحي الر وض
والنسخ وخلافه المعنى كما مر فوالله نهاية عبارته وعلم مما قرره أنه أي قوله بعينه لم ينعها لا يكون كتابة
والقول بذلك مردود باختلاف المسئلة حيث إذا لفظ البيع يقتضي التأيد في نافي ذكر المدة اهـ (قوله)
هذا كله أي اختلاف في المستلزم (قوله كما جرت لك أو يعتد الخ) أي والاصم اعتقاد الإجارة بالولي دون
الشيء بقوله الملتزم (على عين) أي من غير شرط بغيره (قوله لم يقيد) أي قوله وزعم في النهاية (قوله)
لم يقيد أي العقار (بما بعده) أي بقيد ما بعده على حذف المضاف أي بالعين الذي يقيد به الباقي والشخص
(قوله لم ينفذ) لم ينفذ في الشيء أي ترك التشديد بما بعده على حذف المضاف (قوله لا الخ) تعليل الانتفاء
الصورة والضمير للعقار (قوله فيها) أي الفضة (قوله ولكن هو الخ) ويمكن جعل أول التويع فسندفع
اعتراض التنبيه بقوله أن هشام أن أوفى قوله تعالى أن يكن غنياً وفقيراً فأنه أولى بما لا يتويع وحكمها
حكم الوافي وجوب المطابقة متص عليه لا آمدي وهو الحق انتهى اهـ سم عبارة المعنى ولو قال معين بالأفراد
وافق المعروف لفتن أن العطف بما يقتضي الأفراد لهذا يجب فيه قوله تعالى أن يكن غنياً الخ بأن المراد
التويع وبما يجب من المصنف هنا وفي كثير من الأبواب اهـ (قوله ضد الجارية) أي العرفة التي ذات
الأربع اهـ رشدي (قوله أفضت التنبيه) أي ولا يتقدم فيها كون العطف بالان جعل تعيين الأفراد
بعد هذا إذا كانت لشك أو نحو ذلك للتويع اهـ رشدي (قوله في قوله الخ) متعلق بقوله التنبيه (قوله)

الاقضاه وعليه في رد على ما قدره لان الانتفاع أمر موهوم لا تتمع ان معنى انتفع استوف منافع وبالحل
فدعي هذا الانتفاع بما لا سند له لا يجوز القبول ما تقول في نحو من على أن أسوم هذه السنة أو أن اعتكف
هذا اليوم فان كل من الصوم والاعتكاف أمر موهوم لا تتمع ظرفه السنة واليوم لهما بالاجاع طرية
لا تنه في محتمل واحد (قوله ومن جعلها) حال من المبتدأ على قول المبتدأ أهو قوله الذي خبره قوله (قوله لان)
لفظ البيع أي قوله بلفظ الإجارة وعلم مما قرره أنه لا يكون كتابة والقول بذلك مردود باختلاف المسئلة حيث إذا
لفظ البيع يقتضي التأيد في نافي ذكر المدة سر (قوله ومن ثم) كان الاوجه على الأول ان ذلك كتابة قيل
بل الأوجه أنه غير كتابة أيضاً لان في اللفظ ونهاية ما ذكر البيع يقتضي تخليك العين وذكر المنفعة يقتضي
خلافها انتهى وقد عمن أن لفظ البيع يقتضي تخليك العين على الإطلاق بدليل ما قاله في بيع رأس الجدار
لله عليه (قوله لم ينفذ) تعليل للمعنى ش (قوله في الملتزم ودابة أو شخص معين) يمكن جعل أول التويع
فسندفع اعتراض التنبيه بقوله أن هشام في الباب الثاني من المعنى في الكلام على الجملة المعترضة في أنه لا
الاعتراض مما صنفه ونحوه أن يكن غنياً وفقيراً فأنه أولى بما فلتتبعه الهوى قال جماعة منهم من ماله
والظاهر أن جواب فأنه أولى بما مراد به على ذلك تنبيه الضمير كما مره الان أو هنا للتويع وبما حكمها حكم

لكن نظري في أكثرها ومن جعلها الذي ينظر فيه قوله (والاصم اعتقادها) أي الإجارة (بقوله أجزأت) أو أكثر تلك (منعها) أي بالواو مستقلة لا بكذا لان المنفعة هي المقصود منها فيكون ذكرها هنا كسدا وإدعاء أن لفظها المتأخر مع مضافا للعين فلا يضاف المنفعة متويع وقوله (و الاصم منعها) أي منع اعتقادها (بقوله يعتد) أو اشتريت (منعها) لان لفظ البيع موضوع لتخليك العين فلا يستعمل في المنفعة كالا يعتد بلفظ الإجارة واختار جمع المقابل اعتباراً بالمعنى فأنه يصف منه أذهي بسم المصنف ومن ثم كان الأوجه على الأول أن ذلك كتابة قبل هذا كله في إجارة العين دون إجارة الفضة كالتزم فتمسك كذا اهـ وفيه نظر بل يجري ذلك في إجارة الفضة كما جرت لك أو يعتد بمنفعة دابة منعها كذا (وهي محتمل واحدة على عين كإجارة العقار لم يقيد به بما بعده لم يقيد به لا يتويع فبينة إجارة الفضة لانه لا يثبت فيها رد دابة أو شعبي) أي أدى ملكه ضد الدابة أفضت التنبيه الملغب فيها لذلك كشره في قوله (معين) فيستو فيهما إجارة العين والفضة

وبعث الجلال البلقيني الحنفى السني بمال الاعتار والم اذ باله بن هنام قابل النعم وهو مخصوص بتقيد العقيدة وفي صورته الخلف السابعة
أما مقابل النعمة فهو العمل الذي يستوي فيمنع له أو أن أخبر العبد لغيره في العمل (١٢٥) بأجرة تفعل فلا أجرة لأزول مطلقا ولا لانتفاء

ان علم الفساد لا ينافي
المثل ا على الاول كما هو
ظاهر (و) واؤدة (على
النية كما يستقبل دابة مثلا
(موصوفة) بالصفات
الآتية (و) تصور أيضا
(بان يلزم منه) علومه
أن يلزم منه الى كذا أو
(خاطئة أو بناء) بشرطهما
الآتي أو يسلم البسقي
أحدهما أو في دابة موصوفة
لنفسه العتمة فلا يكتفى
(طوال استأجرته) أو
اكثر منك (تفعل كذا)
أو كذا أو لم يعمل كذا فلا
فرق بين هذه الصيغ وزعم
فرق بينهما ككومية
بالكتي وان تسكن ليس
في فصله لان الخطاب
معين العتمة فم يفرق الحكم
بذنيك ولا كذلك (م) فاجرة
عين لاننا نطلب الحال في
أولها بل به بين الخطاب
كاستأجرته (و) بل
اجرة (ذمة) لان القصد
حصول العمل من غير نظر
لحسن فاعله ووقع ذلك
نظر المالك على الخطاب
(و) يشترط في اجرة النعمة
ان تعتد بلغة اجرة أو سلم
(تسليم الاجرة في المجلس)
كرأس مال السلم لان السلم
في المانع فيتم فيها تأجيل
الاجرة سواء أباخر العمل
فيها عن العقد أم لا

وبعث الجلال الخ) وفاة المعنى وحلاقة الهابة صباه وما بحثنا لجلال البلقيني من الخالق ما أتى الوارحة
الله تعالى بخلافه وهو أنه لا تصح اجارة غير المأجورين كالاعتار بدليل عدم صحة السلم في السنين اه وأقر سم
الآفة المذكور ونقل الصيرى عن الخطي والقبلي في اعتباره (قوله والمراة الخ) عبارة المعنى تنبيه
تقديم الاجارة والواردة على العتمة وواردة على النية لا ينافي تخصصهم أمر ودها النعمة لان المراد الخ اه
(وهو) أي مقابل النعمة (قوله السابقة آتية) أي بقوله وموردا اجارة العتمة الخ اه عش (قوله وهو)
أي مقابل النعمة (عقلها) أي النعمة (قوله تستوفي الخ) ملة حوت على غير من هو له ولا به وزعم الاكتساب
على مذهب الكوفيين (قوله باجوة الخ) مفهومه استحصال الاول الاجرة اذ اذن لثاني بلا تعرض للاجرة
فبالاولى مع التعرض بعدمها فراجع (قوله الاول) أي الاجرة الاول (قوله مطلقا) أي علم الفساد لا
(قوله ولا لثاني الخ) كذا شمر مر وتقدم في القراض والمساقاة أنه قد يستحق مع علم الفساد في الفرق
سم على وج قد يفرق بانه شرع عليه على المال باذن من المالك فكان عليه فيما تزاوفا بغير اذن منه فهو
كما دون الغاصبون ثم لو كانت المساقاة على عينه وساقا غيره انفسخت المساقاة كغيره ولا شيء للعامل الثاني
على الاول ان علم الفساد اه عش (قوله ان علم الفساد) أي ولا شيء له (قوله أي على الاول) أي على
المالك اه عش أي ولا جوع له على المالك أخذ بمسرى القراض والمساقاة (قوله وتصور) أي يعتقد
اجارة النعمة المثل (ختمه) أي الشخص (قوله ومنه) أي الزام النعمة (قوله ان يلزمه حله الخ) أي بان
يقول أو منك حتى الى كذا لكن قمتان البعير أنه لو قال لا منك على كذا كان اجارة عين تفعل ان
ما هنا مقرر على كذا غير البعير فاسم من البعير بخلاف العتمة فم يحتمل أن ما هنا مقرر على كذا
أزمت ختمت على كذا فلا يكون مخالفا له اه عش أو لم يصعب النعمة والنهاية كالصير في الاحتمال
الاول ومنه المعنى ظاهر في الثاني (أو سلم الخ) عطف على يلزمه (قوله في أحدهما) أي في الخطا والبناء
ه عش (قوله كذا) راجع الى الثاني والشرع معا (قوله أو لم يعمل كذا) أي أو لم يتك على كذا
أندم عن البعير اه عش (قوله بين هذه الصيغ) يعني بين التعبير بالفعل والتعبير بالمصدر اه عش
أي ترك لغظة العمل بالكتبة (قوله هان) أي في الاجارة (قوله معين) اسم فاعل (قوله بذنيك) أي بالتعبير
بالفعل والتعبير بالمصدر وقال الكردى أي بالجهة الاجبة والفعله اه وفيه تامل (قوله تم) أي في الوصية
(قوله لان الخطاب) الى قوله وانما اشترط في المعنى الاقوية سواء على الاستبدال الى قول المتن ويشترط في
النهاية الاقوية كتمن المبيع وقوله مطلقا كما يأتي (قوله بلغة اجارة) يعني كل لفظ من ألفاظه المارة وليس
المراد خصوص هذا اللفظ وكان الاوض من أن يقول سواء كان بلغة الاجارة أو السلم اذ لم يتغير لالتقيد
وشدوى عش (قوله فتفتح الخ) الاولى أن يسر بالواو اذ ابتاع التاجيل وما بعده لا يتفرع على مجرد
اشترط تسليم الاجرة في المجلس ثم قل بشرطه لما شرط رأس مال السلم بل ذلك كما هو أن التفرع
بالنظر لا أفاده التشبيه بقوله كراس مال السلم اه عش عبارة المعنى تنبيه لا يعلم من كلامه وجوب كون
الاجرة فاه ولا بد منه لانه لا يلزم من قبض في المجلس الجلال اه (قوله الاستبدال الخ) و (قوله والجرارة
الخ) و (قوله والبرام الخ) عطف على نوله تاجيل الاجرة (قوله ذلك) أي تسليم الاجرة في المجلس (قوله أيضا)
الواقعي وجوب المطا يقتضى عليه الاتمدي وهو الحق وأما قول ابن عصفور ان تشبه البعير في الآفة شاذة
قباط اه ولعل اه هذا مبادىء الحق بل بما قاله (قوله وبعث الجلال البلقيني الخ) عاقبه فحننا الشهاب
الزمي وأتقن بان اجارة السفين لا تكون الا حذبة كالعتار لا فدية بدليل عدم صحة السلم فيها (قوله ولا لثاني
ان علم الفساد الخ) كذا شمر مر وتقدم في القراض والمساقاة أنه قد يستحق مع علم الفساد في الفرق (قوله
والاستبدال) عطف على تأجيل ش

والاستبدال عنها والجرارة بما عليها والارامه لو اتما اشترطوا ذلك في العقد بلغة الاجارة ولم يشترطوا في العقد على ما في النية بلغة البيع مع
نه سلم في المعنى أيضا

نفسه الاجارة تور وداه على معدوم وتعذر (١٢٦) استيفاءهم اذ دعوا كذلك يسع ما في النعمة فيها غير واضعها باثرا طعن الاخر

أي القصد بباطل الاجارة (قوله على معدوم) أي داغا والافالمسيع في النعمة قد يكون معدوما حال العقد بالنسبة للبائع اه سنة عبارة سم قد يقال العقد على ما في النعمة انما هو على معدوم ضرورته انما في النعمة غير موجود نعم بغير فرق من جهة ان ما في النعمة في البيع يمكن وجوده قبل استيفائه بخلاف الاجارة فلنأمل اه (قوله وتعذر استيفائها) أي المنفعة (قوله باثرا طعن الاخر) أي ما يمتنع الاستبدال عنها إلى آخر ما تقدم (قوله أي قبض الاخر) أي القوة وقصة في ما في النعمة مطلقا كما يأتي وقوله ولان المؤجر ان كان تنازعا وقوله وان كانت موجبة وقوله في اجارة العين (قوله كسمن المبيع) لاجابة اليه مع مقدمه عقب قول المتن واجارة العين (قوله نعم تعين الخ) عبارة للمتن ثم ان عندنا مكان التسليم مكانا تعين والا فوضع العقد اه عبارة عن قوله بحمل العقد أي تلك الجهة حيث كان الحمل صالحا لزم بعينا غيره اه (قوله على ما مر في بيع السلم) يقتضي تفصيل السلم اه عن (قوله للاخر) لاجابة اليه مع قوله في الاجارة السابق عقب قول المتن يجوز اه رشدي (قوله والاستبدال عنها الخ) عطف على التجمل (قوله معلقة) أي ولو في المجلس اه عن عبارة سم أي محتملة كانت أو موجبة وظاهر عبارته بدليل قوله كما في اختصاص الاطلاق بالاراء مع احوالها فيما قبله ايضا كاهو ظاهر اه (قوله كيان) أي في شرح ملكتي في الحال (قوله واذا اطلقت الاجارة) أي التي في النعمة في اجارة العين أو النعمة اه عن (قوله ولان المؤجر الخ) في هذا التعليل نظر بظاهر من التعميم الذي يذكره في شرح ملكتي في الحال (قوله فكما مر في البيع) أي فبدلنا ما في المؤجر ان كانت الاجارة في النعمة والا فغير ان اه عن (قوله أو معلقة) عطف على قول المتن بعينه اه سم أي في باقي المتن ليس بقيد والمراد أنهم اطلق في الحال سواء بعينها بان وبعينها بان قال العشرة التي في نعمة فلان أو اطلقه أو قال في حق رشدي (قوله أو في النعمة) أي بان صرح بكونها في النعمة والافالمسعة بمجمله على النعمة ثم لا يتبع في سم على ج اه عن (قوله ولان كانت موجبة) أي الاجارة (قوله به) أي بالعقد (قوله في اجارة العين) ينظر وجهه التقيد اه سم ويؤيد النظر اسقاط النفي وشرح الرضاه اه بذلك (قوله لتكملة الخ) راجع إلى المتن والاحسن في تفسيره عبارة النهائية ولكن ملكة مرعى كملامضي الخ وعبارة النفي ملكتي في الحال بالعقد ملكة مرعى بمعنى أنه كملامضي جزء من الزمان على السلامة بان أن المؤجر استقر ملكه من الاجارة على ما يقال ذلك استقرا جيعها فبما ساءها المنفعة أو يتقربها كسما في كلامه آخر السلب اه (قوله انها لا تستقر) أي الاجارة جيعها (قوله للاخر) أي اجارة (قوله بعدل وسم) أي عقد البيع بخلافه (قوله أي الاراء) أي الزم (قوله) قال النهاية ولو آخر الناظر الوقتين وقبض الاجارة بطله دفع جيعها لاهل البطن الاول وان علم موته قبل مضى مدته فلان ان القابض قبل مضى المدّة لم يضمن المستأجر ولا الناظر كما أتت به الواجبه جماعته تعالى تعالان في القصة خلافا للقول لان الوقوف عليه ملكها في الحال ظاهر او عدم الاستقرار لا ينافي حوازا التصرف كاهو عليه ويرجع المستحق حصته من الاجارة لعدم ما في تركه القابض اه واقصر الاسمي والمتني على مثله التعليل فقال ولو آخر الناظر الوقت سن وأخذ الاجارة لم يجزه دفع جيعها لبطن الاول وانما يعطى بقدر ما مضى من الزمان فان دفعه كثر منه (قوله انضعف الاجارة تور وداه على معدوم) قد يقال بالعقد على ما في النعمة انما هو على معدوم اضافي النعمة معدوم ضرورته انه غير موجود بغير فرق من جهة ان العقد على ما في النعمة انما هو على ما يمكن وجوده قبل استيفائه بخلاف الاجارة فلنأمل اه (قوله على ما مر في بيع السلم) يقتضي تفصيل السلم (قوله) والاراء مطلقا أي منسلة كانت أو موجبة وظاهر عبارته بدليل قوله كما في اختصاص الاطلاق بالاراء اه عن عبارة سم كما هو ظاهر (قوله فكما مر في البيع) شامل (قوله أو معلقة) عطف على قول المتن بعينه ش (قوله أو في النعمة) كان مراد ذلك انه صرح بانها في النعمة لتأتي مع ذلك قوله أو مطلقا والافالمسعة أي عن العين والتصرف بكونها في النعمة ايضا كاهو ظاهر (قوله في اجارة العين) ينظر وجهه التقيد (قوله لكننا الخ) استدلال على قولنا ان ملكتي في الحال ش (قوله بخلافه)

في المجلس (واجارة العين) الاجارة فيها كالمثل في البيع في شذ لا يشترط ذلك أي قبض الاجارة بعينه والتي في النعمة في المجلس (فيها) كسمن المبيع نعم يتعين حمل العقد لتسليمها على ما مر في بيع السلم (ويجوز في الاجارة) (فيها) أي اجارة العين (التجمل والتأجيل) للاخره لكن (ان كانت) الاجارة (في النعمة) اذا اصبحت لا تؤجل والاستبدال منها بالحوالة بها وعليها بالاراء بعينها معلقا كما يأتي (واذا اطلقت الاجارة عن ذكر تأجيل أو تعجيل) (تعلت) كمن المبيع المعلق ولان المؤجر عليها بالعقد لا يسقط استيفاءه بالاستسلام العين فان تنازعا في الدائمة فكما مر في البيع (وان كانت) الاجارة (بمعنى) بان وبعينها بعين أو مطلقا وفي النعمة (ملكتي في الحال) بنفس العقد وان كانت موجبة كمالك المستأجر المنفعة به في اجارة العين لكنه ملك مرعى كملامضي جزء من الزمان على السلامة بان أن المؤجر استقر ملكه من الاجارة على ما يقال ذلك استقرا جيعها فبما ساءها المنفعة أو يتقربها كسما في كلامه آخر السلب اه (قوله انها لا تستقر) أي الاجارة جيعها (قوله للاخر) أي اجارة (قوله بعدل وسم) أي عقد البيع بخلافه (قوله أي الاراء) أي الزم (قوله) قال النهاية ولو آخر الناظر الوقتين وقبض الاجارة بطله دفع جيعها لاهل البطن الاول وان علم موته قبل مضى مدته فلان ان القابض قبل مضى المدّة لم يضمن المستأجر ولا الناظر كما أتت به الواجبه جماعته تعالى تعالان في القصة خلافا للقول لان الوقوف عليه ملكها في الحال ظاهر او عدم الاستقرار لا ينافي حوازا التصرف كاهو عليه ويرجع المستحق حصته من الاجارة لعدم ما في تركه القابض اه واقصر الاسمي والمتني على مثله التعليل فقال ولو آخر الناظر الوقت سن وأخذ الاجارة لم يجزه دفع جيعها لبطن الاول وانما يعطى بقدر ما مضى من الزمان فان دفعه كثر منه (قوله انضعف الاجارة تور وداه على معدوم) قد يقال بالعقد على ما في النعمة انما هو على معدوم اضافي النعمة معدوم ضرورته انه غير موجود بغير فرق من جهة ان العقد على ما في النعمة انما هو على ما يمكن وجوده قبل استيفائه بخلاف الاجارة فلنأمل اه (قوله على ما مر في بيع السلم) يقتضي تفصيل السلم (قوله) والاراء مطلقا أي منسلة كانت أو موجبة وظاهر عبارته بدليل قوله كما في اختصاص الاطلاق بالاراء اه عن عبارة سم كما هو ظاهر (قوله فكما مر في البيع) شامل (قوله أو معلقة) عطف على قول المتن بعينه ش (قوله أو في النعمة) كان مراد ذلك انه صرح بانها في النعمة لتأتي مع ذلك قوله أو مطلقا والافالمسعة أي عن العين والتصرف بكونها في النعمة ايضا كاهو ظاهر (قوله في اجارة العين) ينظر وجهه التقيد (قوله لكننا الخ) استدلال على قولنا ان ملكتي في الحال ش (قوله بخلافه)

فان

لان خيارها فكان كالاراء من الثمن بعدل ومختلفا قبله لان زمن الخيار كثر من العقد فكانه باع بالثمن

فإن الاستخذ من الناظر تلك الزيادة للعلن الثاني قاله الفقهاء قال الزركشي لو أجازوا وقف عليه
لا يتصرف في جميع الأجزاء فتوقع ظهور كونها الغيرة بوجهه انتهى وهو كمال السبكي يجوز على ما إذا طالت
المدة ما إذا تصرف فتصرف في الجميع لأنه ملكها في الحال أما صرفها في العمار فلا يمنع من حاله ولعل
ما قاله الفقهاء لا يسيء عند ظهوره وانقراض الدين الأول قبل مضي المدة ظهور الظاهر فلا يرجع غير ما أشار
في فصل لا تنفع جارة بهذا الزيادة اعتماداً على الفقهاء قولهم هناك ذكر عن الاستاذ البكري ما وافقه وأقره
(قوله لصحة الجارة) إلى قول المتن والسلب في النهاية (قوله جنسا) إلى قوله وجواز الجمع في المقتضى (قوله
والا) أي بان كانت معينة (قوله معاً بينهما) أي مشاهدتها (قوله نظير ما مر في الثمن) ويؤخذ من تشبيهها
بالثمن أنهم لو حلست وقد تغير المدة وجب من تقديم العقد لا من تمام العمل ولو في الجعالة إذا لم يرد في الجزء
حيث كانت تقدر بغيره بغير العقد وقتها كان بمادته اعتبر أقرب إلى البلادها كما يحسنه الأذري والعسيرة
في أجرة المثل في الفاسد عوض اتلاف المنفعة نقداً ووزناً أهـ نهاية قال الرشيدى وعش قوله ولو في
الجعالة الأولى كالجعالة أهـ (قوله) قلنا أنه أجازوا (الخ) على أنه ليس بالجارة كما اقتضاه كلام الرضا كالتصرح
الصغير بل نوع جعالة بغيره فيها الجهل بالجعل كسئلة العلي غاية وغنى قول المتن (بالعمارة) بأن أجازها
بعمارتها أو بدارهم معاوية على أن تعمر ههنا أهـ شرح الرضائي ههنا التصوير بن أشار الشارح
بقوله كما جرت كمال (قوله) بصرف أو بفعل العلف إضافة الصرف من إضافة قوله سد إليه بقوله وإضافة
الفعل من إضافة الأعم إلى الأنص المرفوعة بالإضافة للبيان (قوله) بغير الإجازة (الخ) تشر على ترتيب العلف
(الجهل بها) أي بالعمارة والعلف (قوله) كما جرت كمال بعمارتها (أ) أي إذا لم تعين العمارة فماتت من قوله
فإن عمت الخ سم وعش (قوله) وألفها) عطف على عمارت الأولى وليس عطفه على الثاني ولما قال أو
بعلفها أو بديارها على أن تصرف علفها كان واضحاً (قوله) الجهل بالصرف (الخ) على الجعالة فلا تقتصر عليه كما
في المقتضى لكن حسن استدلاره أن العمل بالعمارة بعض الأجزاء وهو يجوز في تصرف الجارة بجهولة أهـ (قوله) بالصرف
أي العمل وقوله تصرف الجارة بجهولة أي لا يباح جمع الديار والصرف في الجهل إذا انضم إلى ما علم من صير
بجهولاً أهـ رشدي (قوله) فإن صرف وتداولها ظاهر أنه لا فرق في الرجوع عندئذ بين كون الأذن
مالاً كالأغرة كوفي المصير وعليه ماطر الوقوف والظهور أن المستأجر يرجع بمصارفه جاهلاً بالفساد على
الولي والناظر ولا يرجع له على جهة المحجور والوقف مطلقاً لأنه لا ينبغي لهما أن يفتقرا لهما ذنبي الفاسد أهـ
عش (قوله) رجع أي بالصراف وبصرفه على أهـ رشدي (قوله) والا) أي أن لم يقصد الرجوع (قوله)
كذلك أي عدم العصة (قوله) وإن علم الخ) غاية (قوله) كبسب زرع الخ) أي قبالة علفها بالطل أهـ عش
(قوله) هناك شرط أي ولو بالقوة كقوله أجزت كمال بدياره على أن تصرف فماله أهـ عش (مطابقاً) أي سواء
علم الصرف أو جهله فعلة المعلن الشرط لا الجهل أهـ رشدي (قوله) والا) أي أن لم يكن شرطاً في العقد (قوله)
بعمارتها أي أو بعلفها (قوله) فإن عمت الخ) أي العمارة كما جرت كمال بجهولاً أهـ رشدي (قوله) كمال
عش (قوله) ما إذا قال في قوله على أنه في المقتضى (قوله) في صرفها أي الجارة (قوله) بعد التند) متعلق بقوله
أي الإبراء قبله أي الزوم من (قوله) ولا اكتفت = بينهما) والمعطوفة متشابهة لها (قوله) تدار ما مر في الثمن
ويؤخذ من تشبيهها بالثمن أنها لو حلست وقد تغير المدة وجب من تقديم العقد لا من تمام العمل لو في الجعالة
إذا لم يرد في الجزء حيث كانت تقدر بغيره بغير العقد وقتها كان بمادته اعتبر أقرب إلى البلادها كما يحسنه
الأذري والعسيرة في أجرة المثل في الفاسد عوض اتلاف المنفعة نقداً ووزناً أهـ نهاية قال الرشيدى وعش قوله ولو في
الجعالة الأولى كالجعالة أهـ (قوله) قلنا أنه أجازوا (الخ) على أنه ليس بالجارة كما اقتضاه كلام الرضا كالتصرح
الصغير بل نوع جعالة بغيره فيها الجهل بالجعل كسئلة العلي غاية وغنى قول المتن (بالعمارة) بأن أجازها
بعمارتها أو بدارهم معاوية على أن تعمر ههنا أهـ شرح الرضائي ههنا التصوير بن أشار الشارح
بقوله كما جرت كمال (قوله) بصرف أو بفعل العلف إضافة الصرف من إضافة قوله سد إليه بقوله وإضافة
الفعل من إضافة الأعم إلى الأنص المرفوعة بالإضافة للبيان (قوله) بغير الإجازة (الخ) تشر على ترتيب العلف
(الجهل بها) أي بالعمارة والعلف (قوله) كما جرت كمال بعمارتها (أ) أي إذا لم تعين العمارة فماتت من قوله
فإن عمت الخ سم وعش (قوله) وألفها) عطف على عمارت الأولى وليس عطفه على الثاني ولما قال أو
بعلفها أو بديارها على أن تصرف علفها كان واضحاً (قوله) الجهل بالصرف (الخ) على الجعالة فلا تقتصر عليه كما
في المقتضى لكن حسن استدلاره أن العمل بالعمارة بعض الأجزاء وهو يجوز في تصرف الجارة بجهولة أهـ (قوله) بالصرف
أي العمل وقوله تصرف الجارة بجهولة أي لا يباح جمع الديار والصرف في الجهل إذا انضم إلى ما علم من صير
بجهولاً أهـ رشدي (قوله) فإن صرف وتداولها ظاهر أنه لا فرق في الرجوع عندئذ بين كون الأذن
مالاً كالأغرة كوفي المصير وعليه ماطر الوقوف والظهور أن المستأجر يرجع بمصارفه جاهلاً بالفساد على
الولي والناظر ولا يرجع له على جهة المحجور والوقف مطلقاً لأنه لا ينبغي لهما أن يفتقرا لهما ذنبي الفاسد أهـ
عش (قوله) رجع أي بالصراف وبصرفه على أهـ رشدي (قوله) والا) أي أن لم يقصد الرجوع (قوله)
كذلك أي عدم العصة (قوله) وإن علم الخ) غاية (قوله) كبسب زرع الخ) أي قبالة علفها بالطل أهـ عش
(قوله) هناك شرط أي ولو بالقوة كقوله أجزت كمال بدياره على أن تصرف فماله أهـ عش (مطابقاً) أي سواء
علم الصرف أو جهله فعلة المعلن الشرط لا الجهل أهـ رشدي (قوله) والا) أي أن لم يكن شرطاً في العقد (قوله)
بعمارتها أي أو بعلفها (قوله) فإن عمت الخ) أي العمارة كما جرت كمال بجهولاً أهـ رشدي (قوله) كمال
عش (قوله) ما إذا قال في قوله على أنه في المقتضى (قوله) في صرفها أي الجارة (قوله) بعد التند) متعلق بقوله
أي الإبراء قبله أي الزوم من (قوله) ولا اكتفت = بينهما) والمعطوفة متشابهة لها (قوله) تدار ما مر في الثمن
ويؤخذ من تشبيهها بالثمن أنها لو حلست وقد تغير المدة وجب من تقديم العقد لا من تمام العمل لو في الجعالة
إذا لم يرد في الجزء حيث كانت تقدر بغيره بغير العقد وقتها كان بمادته اعتبر أقرب إلى البلادها كما يحسنه
الأذري والعسيرة في أجرة المثل في الفاسد عوض اتلاف المنفعة نقداً ووزناً أهـ نهاية قال الرشيدى وعش قوله ولو في
الجعالة الأولى كالجعالة أهـ (قوله) قلنا أنه أجازوا (الخ) على أنه ليس بالجارة كما اقتضاه كلام الرضا كالتصرح
الصغير بل نوع جعالة بغيره فيها الجهل بالجعل كسئلة العلي غاية وغنى قول المتن (بالعمارة) بأن أجازها
بعمارتها أو بدارهم معاوية على أن تعمر ههنا أهـ شرح الرضائي ههنا التصوير بن أشار الشارح
بقوله كما جرت كمال (قوله) بصرف أو بفعل العلف إضافة الصرف من إضافة قوله سد إليه بقوله وإضافة
الفعل من إضافة الأعم إلى الأنص المرفوعة بالإضافة للبيان (قوله) بغير الإجازة (الخ) تشر على ترتيب العلف
(الجهل بها) أي بالعمارة والعلف (قوله) كما جرت كمال بعمارتها (أ) أي إذا لم تعين العمارة فماتت من قوله
فإن عمت الخ سم وعش (قوله) وألفها) عطف على عمارت الأولى وليس عطفه على الثاني ولما قال أو
بعلفها أو بديارها على أن تصرف علفها كان واضحاً (قوله) الجهل بالصرف (الخ) على الجعالة فلا تقتصر عليه كما
في المقتضى لكن حسن استدلاره أن العمل بالعمارة بعض الأجزاء وهو يجوز في تصرف الجارة بجهولة أهـ (قوله) بالصرف
أي العمل وقوله تصرف الجارة بجهولة أي لا يباح جمع الديار والصرف في الجهل إذا انضم إلى ما علم من صير
بجهولاً أهـ رشدي (قوله) فإن صرف وتداولها ظاهر أنه لا فرق في الرجوع عندئذ بين كون الأذن
مالاً كالأغرة كوفي المصير وعليه ماطر الوقوف والظهور أن المستأجر يرجع بمصارفه جاهلاً بالفساد على
الولي والناظر ولا يرجع له على جهة المحجور والوقف مطلقاً لأنه لا ينبغي لهما أن يفتقرا لهما ذنبي الفاسد أهـ

(ويشترط لصحة الجارة
كونها أجرة معلومة جنسا
وقدراً وصفتان كانت في
الزعة والاكتفت بينهما
في جارة العين والزعة نظير
ما مر في الثمن وجواز الجمع
بالزعة سنتي إن قلنا أنه
أجرة قسمة فيحصل هذه
العمارة فلا تنفع الجارة
لدار (بالعمارة) لها (و) لا
للأجرة بصرف أو بفعل
(العلف) لها بغير الإجازة
الصرف وبما كانت كما
عطفه المصدر للجهل بها
كما جرت كمال بعمارتها أو
بديارها على أن تصرف في
عمارتها أو بعلفها الجهل
بالصرف فتصير الجارة
بجهولة لأن صرف وقصا
الرجوع برار جمع لأن
مع عدمه والبرع والا
فلا والأوجه أن التعليق
بالجهل بالغشيان الحكم
كذلك وإن علم الصرف
كبسب زرع بشرط أن
يحمده بالتمام لحاصل
أنه حين كان هناك شرط
بطلت عمارة الجارة كما جرت كمال
بعمارتها فان عدت محض
والأصل أنها إذا أذن له في
صرفها بعد العقد من غشه

أذن (قوله فيه) أي في صلب العقد (قوله وتبرعه) أي بالصرف أي العمل اه رشيدي وعش (قوله فيجوز) أي سواء كان ذلك في الملك أو الوقت اه عش (قوله واغتفر اتحاد الخ) عبارة الغنى وشرح الرض وأنجبوا والمنهج قال ابن الرفعة لم يجر جوء على اتحاد القايض والمقبض لوقوعه ضمنا اه (قوله اتحاد القايض والمقبض) لان المستأجر يقبض عن نفسه وقايض عن المؤجر عبارة الرشيد لانه أي المستأجر يملكه اقبض المؤجر ثم يقبض منه بالصرف اه (قوله للعاجلة) ويؤخذ من ذلك محتمل ما جريه العادة في ضمان تسوية الناظر المستحق باستحقاقه على ساكن الوقف فيما يظهر شرح حرر اه سم قال عش قوله هر من ذلك أي من الاكتفاء بالاذن للمستأجر في الصرف اه (قوله لقايض من المستأجر الخ) قد يقال قبض البناء مثلا آخره من المستأجر يتضمن الاتحاد المذكور ولا نه مقبض عن جهة المؤجر فقبض لنفسه من نفسه اه سم عبارة عش فيه أن تنزله منزلة الوكيل يصح قبضه عن الناظر فيكون في يده أمانة للناظر ودخوله في ملكه يستلزم كونه فاضل عن الناظر مقبض لنفسه بل يتنافى الاتحاد المذكور اه وقد يقال أيضا أن هذا النزول لا يتأتى في مسألة الجباة إذا كانت الأجرة علفا مينا للمستأجر (قوله ويصدق الخ) أي قوله نظائر الخ في الغنى وشرح الرض والجهة (قوله) ويصدق المستأجر الخ هو ظاهر حيث كانت الأجرة من المالك أمّا الناظر الوقف اذا وقع منه مثل ذلك ففي تصديق المستأجر في مصرفه نظر فليراجع لان تصديق قبض في الوكيل بل تصديق على مصرفه والوقف قد لا يكون المستأجر في صدقة اه عش (قوله لعل الله الخ) عبارة النهاية ولا ينافيه قوله لم يوافق الخ اه (قوله ثم لا يخرج الخ) عبارة النهاية ليس هناك شيء في الخارج بحال عليه قول الوكيل والاصل الخ اه (قوله وهذا الخ) قضية هذا الفرق أنه لو كان الوكيل فيمضو عبارة بحال دفعه اليه واغتفر بعد وجود عبارة بالصحة للأموالهم بما صدق الوكيل سم على حج أقول وهو ظاهر اه عش (قوله ابن الباين) أي المثلثين (قوله شهادة الصانع الخ) أن رأيا بالصانع القايض من المستأجر السابق في قوله تنز لا للقايض الخ ينافي قوله لانهم وكلاؤه مع قوله السابق المذكور أن أيدهم غيره فافهم اه سم عبارة السيد عمر قوله لانهم وكلاؤه فامل الجمع بينهما وبين قوله أفعال في أنه في الحقيقة لا اتحاد تنز لا لقايض الخ اه (قوله على أيدهم كذا) المراد على علمهم ومن ثم طالع بقوله لانهم وكلاؤه أي فهي شهادة على فعل أنفسهم بخلاف ما لو شهدوا بأنه مصرف كذا فأنها تقبل لان علم الحاكم أنهم بعينهم بعينهم أنفسهم قاله الزبدي اه رشيدي عبارة عش قوله على أيدهم أي لانهم أموال شهدوا بأنه اشترى الآلة التي بنى بها بكذا وكانوا عدولا أو شهد بعضهم لغيره بأنه دفعه كذا عن آخره لم يتجوز أو شهدوا بأنه مصرف على عبارة المجل ولم يضيفوا ذلك لانهم فيقبل القاضى شهادتهم ما لم يعلم أنهم بعينهم أنفسهم اه (قوله يعلم عادة الخ) قضية أنه لم يعلم ثم طرأ ما وجب تعطيلهم تنقص وهو كذا اه عش (قوله تعطيلهم لعل التائبين) تأويل العين اه سيد عمر (قوله من الأجرة) انظر ما مفهوما هذا الشرط عبارة العبايل آخر جملتها أي أنه قد تعطيل محسوس على المستأجر بمعنى انحصار الابرة في الباقي أو على المؤجر بمعنى استيفاء مثلهما بعد المدفوعة قبل طمأه المستحقان علمت بعبارة وقد يرتكض شهر كذا العبارة بطلت في تلك المدة

(قوله واغتفر اتحاد القايض والمقبض للعاجلة الخ) ويؤخذ من ذلك محتمل ما جريه العادة في ضمان تسوية الناظر المستحق باستحقاقه على ساكن الوقف فيما يظهر شرح حرر اه (قوله تنز لا الخ) قد يقال قبض البناء مثلا آخره من المستأجر يتضمن الاتحاد المذكور ولا نه مقبض عن المؤجر فقبض لنفسه من نفسه (قوله تنز لا لقايض) أي القايض اذا علف بنفسه (قوله) ويعين تقيدها اه عبارة شرح الرض أشه بهما أي القولين في الأثر المتفق أي تصديقنا ادعى احتملاويه جزم بان الصانع وغيره اه (قوله وردناه الخ) لا يخرج الخ قضية هذا الفرق أنه لو كان الوكيل فيمضو عبارة بحال دفعه اليه واغتفر بعد وجود عبارة بالصحة للأموالهم بما صدق الوكيل سم على حج أقول وهو ظاهر اه عش (قوله ابن الباين) أي المثلثين (قوله شهادة الصانع الخ) أن رأيا بالصانع القايض من المستأجر السابق في قوله تنز لا للقايض الخ ينافي قوله لانهم وكلاؤه مع قوله السابق في قوله

شرطه وتبرعه المستأجر فيجوز واغتفر اتحاد القايض والمقبض فيه للعاجلة على أنه في الحقيقة لا اتحاد تنز لا لقايض من المستأجر وان لم يكن بمعناه منزلة الوكيل عن المؤجر وكذا خمسة و يصدق المستأجر في أصل الاتفاق وقدمه بغيره السبكي لانه ائتمنوه ويعين تقيدها بما اذا دعي قدرا لاتقاعادة نظير ما يأتي الوكيل بل أدى الى الاتحاد لينة على انه اعتراض بقوله لم يوافق الوكيل أثبت بالتصرف المأذون فيه وأنكره الوكيل صدق الوكيل ورد بأنه ثم لا يخرج يصدق الوكيل والاصل عدمه هنا الخراج وهو وجود العبارة واستغناء الدائنة عن اتفاق المالكها على يصدق المستأجر فلا جامع بين الباين ولا تنافي في شهادة الصانع لانه مصرف على أيدهم كذا لانهم وكلاؤه ولوا كبرى خصوصام مدة يعلم عادة تعطيلها فالحق عبارة فان شرط احتساب مدته لتعطيل من الأجرة وجهه خست

والاقتضا وقسمها بعد (ولا) اليجاز (السلخ) مذبوحة (والجلو يلحن) (أو) يعرض العقيق أو الخاف (الخارج منه كئله للهل تخانة
الجلو وتبوحة أحد الاخيرين وخشوتهم لعدم القدرة عليهم لاجل الخار فقلتي (١٢٩) وغيره لانه ملل الله عليه وسلم على قتيق

وما بعده وصح فيما اقبل بالعقائنت اه رشدي (قوله والاقتضا) أي بان لم يكن الامر كذلك بان لم
تشرط أو شرطت وتعلت اه سديد (قوله اقتضا) أي قنطل فيها الخو طريق الصلة بتجديد العقديا
يق من المدة بما هو معاملة اه ع (قوله مذبوحة) أي قوله انتهى في المعنى الاول وهو روي في فضايل
وكذا في النهاية الاول قوله كئله موقوفه فضايل الو حـ (قوله الخارج منه) أي كمن العقيق والخاف من
البر ومجتمعا أنه نعت للخاف فقط والتذكير لانه لفظ أو وخير منه مذكور والذكر (قوله كئله)
على كلا الاحتمالين مثالا لبعض العقيق عبارة للعقيد الرمثلا بعض الفرق منه كرهه أو الخاف منه اه
وهي حسن (قوله لعدم القدرة عليها الخ) عبارة شري الروض واليه جعلت الاخرة ليست في الحال البهنية
المشروطة فمضى بقدره ودعها اه (قوله وصور تالمس الخ) وقفا للمعنى وشروح التبع والررض
والهجمة وخلافا للهاية كافي (قوله أو يطلق) أي لم يلق بقر ينقل أن الراد صفة فقط أخذ ما ياتي
فلما ثبت اه سديد (قوله بقدر من هذا) أي الحب فالاحد من الحب من العقيق اه سم (قوله)
لتلحن ماعداه) وقفا ما في الشرح هو فيقولوا في أحد الشر بكن شره وما في شيئا لاسوا سـ
امرا لا راضا عن فرق بعضه الا ان من أن المعتد في الصلة مطلقا أنه هنا كذلك فتصريحه قال تلحن باقية
او كله اه ع (قوله الجاني) أي الجامع للفرج ونحوه اه كردي (قوله أيضا) أي لو حذف لفظ
نظير (قوله ويجه صحت جاه) انظر ما معنى الصنع اشراط علم الجعل في الجاهلة وفساده ليجعله في شرح
مر أي والغنى والفرز والاوجه فيها البطان الجعل بالجعل انتهى اه سم قال ع (قوله)
والاوجه البطان أي يستحق أو ثاثل اه (قوله أي امرأه) أي قول المتن وكون المتعقق النهاية الا أنه
عقب قوله فقط بل بمانته لكن المعتد اطلاق الصلة كما اقتضاه كلامهم اه (قوله مثلا) أي أي ذكر أو
صغيرة سم على منعه اه ع عبارة للفرز ودخل في المرأة الصغيرة فجمع استيعابا هـ (قوله)
طهارة ثلثها وفي معناه الجعل فضايل اه (قوله) نعت لوقفة (قوله أي حصته) أي حصته
استأجر من الرقيق تفسير لوقفة (قوله الباقية) نعت لخصمو (قوله بعد ما جله) ظرف للباقي وما
واقعة على الجزء (قوله المذكور) نعت لها (قوله المقابل) أي القائل بعدم الصلة (قوله من التفضيل)
أراد به قوله أي حصته الخ (قوله من ثم قال السبكي الخ) لكن المعتد اطلاق الصلة كما اقتضاه كلامهم اه
شرح مر اه سم قال ع (قوله) المعتد اطلاق الصلة أي هنا وفي المساقفة كذا في استيعاب لملحن هذه
الو بتر بمعا في الحال ولا يضر وقوع العمل في المشترك وان فزع فيه مر اه سم ع (قوله)
قال السبكي الصق الخ) اعتمد المعنى وشروح الروض والهجوم للمهج (قوله أو على حصته) عطفا على قوله
على الكل (قوله ذلك) أي وقت الغنم اه ع (قوله قال البلقيني أو صفة الخ) وانما صح إيجاز

تقر بلا قابض منزهة الوكيل عن المؤخر وان أراد بهم غيره فليجرو (قوله والاقتضا) أي بان لم يجهل (قوله)
بقدر من هذا) بالاجز من الحب من العقيق (قوله ويجه صحت جاه) انظر ما معنى الصنع اشراط
علم الجعل وفساده ليجعله في شرح مر والاوجه فيها البطان الجعل بالجعل اه (قوله في المتن ولما سواها
لترصدة فالح) قال في الروض واضح مجزئة أي بما جعل في في الحال اه أي كاستيعاب لالارضاع
الرقيق ببعض في الحال واستيعاب لملحن هذه الو بتر بمعا في الحال ولا يضر وقوع العمل في المشترك كافي
مسافة أحد الشر بكن الشر وهذا هو المعتد وان فزع فيه مر (قوله بعد) معقول الباقية ش
(قوله ومن ثم قال السبكي الخ) لكن المعتد اطلاق الصلة كما اقتضاه كلامهم شرح م (قوله قال البلقيني
أو صفة فلا يصح) وانما صح إيجاز الهرة لتسبب الغزاة لانهما بطبعهما يتفاد ليدمج في الشاة لاقتصاد

(١٧ - (شرواني وابن قاسم - سادس) يجعل النص لوقوع العمل في لا غير المكتري قصد أو على حصته السأخر فقط بل وفي
الحال متعلق ببعض ما قرأه أو السأخر ببعضه بعد الغنم مثلا فلا يصح قطعنا لمران الاخرة المجنة لا تؤجل ولجعلها كذلك وخرج
بعض المرافقة تجار شاة لالارضاع طفيل قال البلقيني أو صفة فلا يصح لعدم الجاهل مع عدم قدره لوجوب تسليم المذمة كالاستيعاب

الهره لصد الفل لانهما بطبعها استعداد لصد بخلاف الشدة لاستعداد بطبعها للارضاع سم على جود من طرف

استحقاقه أجرة الهره أن يضمنه عليه عدم ما كلف لهو يتعهد بالخطأ والثر بتعطل كماله كالحوش

للاستحيث تلك بالاستعداد اه عش (قوله بخلاف المرأ لارضاع مثله) فان الظاهر محتمل كماله كالحوش

البقيتي اه سم (قوله وبشرط الخ) أشار به إلى أن هذا الشرط معطوف على قول المتن كون المرأة

معاونة (قوله معاونة) التي قوله ومن ثم انحصر في النهاية الاقوله وان في (قوله استوفى) (قوله معاونة

الخ) عبارة الغني وضابط ما يجوز واستنباهه كل حين يستعمل مع ما مع قضاء عنها مع ما مع معاونة مقصودة

تضمن بالبدل وتباح بالاحية اه (قوله كجائي) أي في أول الفصل الآتي (قوله أي لاهية) عبارة الغني لم

ورد بالتقويم عندها مقابل المثلثة قبل الماهية فالخ اه (قوله محرمة) في التنية كالفناء اه قال الاسنوي في

معهده الاصع كراهته لاخر عما انتهى وسأني في الشهادة وبيع الفناء بلا آله وما عاها انتهى وسأني

هناك ما يتعلق به ومنه قول الزركشي المصكره وأيضاً مع الآله والمحرمة أنما هو الآله وفي غير ذلك من جسد

الخلق الفز إلى بان الصباغ والشع أبي إسحق منع الاستخراق الفناء تعظيماً له حرم منع ثم قال في الأنوار

يجوز استخراق القول للمباح وضرب البغ إذا قصد بالزمن ولم يكن امرأ أو لا امرأ انتهى اه سم

(قوله كان بطل المال الخ) جواب والا (قوله وكونها واقعة للمكترى) أي أو مؤكدة أو مباعدة ونخرج بذلك

العبارة التي لا تقبل النيابة كالفناء اه رشدي (قوله كاستخبار بستان لثوب) أي فانه باطل عش وصر

في أول الساقية خجلة جوازه كردي (قوله لان البين تابع لما تناوله العقد) عبارة الغني واستخراقه

للارضاع مطلقاً تضمن استخراقه العين والحضانة المصرى وهي وضبط الطفل في الخمر وإقامته الشدي وصهره

بشدة الحاجة ولا يصل الشيء تناوله العقد فمما ذكر فعلها للبين تابع وأما الحضانة الكبرى وهي حفظ

الطفل وتعهده بغير رأسه وبدنه وثيابه ودهنه وكسائه ويطعمه ويكسبه ويكفله ويحضره ويحضره ويحضره ويحضره

فلا تشملها الارضاع بل لا يضمن النص عليها اه (قوله قناعة) وهي الجدول المقصود اه شرح الروض (قوله

وكونها استوفى الخ) قد يقال بغير عن هذا قوله وكون العقد عليها الخ (قوله وكونها مباعدة) قد يقال بغير

عنه قول المصنف معتقود من ثم ان خرج هو ما المحرمة كشم اه رشدي (قوله بخلاف قناع كثير كيجوز

استقبال مسكرو بأعين) انحصاراً لان سنه ما هو أبين من كثير من

الراحيين اه زاد الاولان وكون المقصود منه الاكل دون الرافعي بقدر في ذلك اه وزاد الثالث كذا كره

الرافعي وان نأزعه السبكي وغيره اه (قوله تضمن بالبدل) خبر رابع لم يكن في قوله وكونها مباعدة الخ

(قوله وتباح الخ) عطف على تضمن (قوله ومعلم) أي قول المتن وكذا في النهاية والغني الاقوله ومن ثم إلى

بخلاف نحو رقه فان لم تكن إلى يوفى الأحياء (قوله ومعلم على حو الخ) عبارة الغني ويلحق بما ذكره

المصنف بما إذا استأنجوه ليعلم أنه لا تعيب فيها كقوله تعالى ثم نظر كما صرحوا به في الصادق وكذا على قامة

الصلوات كالمعتق بخلاف الأذان فان فيه كلف شعراء الوقت اه قول المتن (وانو) وجت (الساعة) أي

وكانت يباحا بقوله اه معنى (قوله انحصار هذا الخ) خلافاً لنهاية كجائي (قوله بخلاف نحو عبد الخ)

يحمل على ما فيه تعيب والافلا فرق مر اه سم أي بين مستقر القمة وغيره عبارة النهاية وتعمل كلام

بطبعها للارضاع (قوله بخلاف المرأة لارضاع خجلة) فان الظاهر محتمل كماله كالحوش (قوله

والأبائن كانت محرمة) في التنية ولا تصح أي الأجرة على منفعة محرمة كالفناء اه قال الاسنوي في تضمينه

الاصع كراهة الفناء لاخر عما انتهى وسأني في الشهادة قول المتن وبيع الفناء بلا آله وما عاها انتهى وسأني

هناك ما يتعلق به ومنه قول الزركشي المصكره وأيضاً مع الآله والمحرمة أنما هو الآله وفي غير ذلك من جسد

الخلق الفز إلى بان الصباغ والشع أبي إسحق منع الاستخراق الفناء تعظيماً له حرم منع ثم قال في الأنوار

يجوز استخراق القول للمباح وضرب البغ إذا قصد بالزمن ولم يكن امرأ أو لا امرأ انتهى اه (قوله نعم يصح

استخراقه) كالف شرح الروض وهي الجدول المقصود (قوله بخلاف نحو عبد الخ) يحمل على ما فيه تعيب

فمنه بخلاف منها فبعض يضمن البياض بدفع

(الح) عبارة المبنى والتمابة والقدر على ذلك تشمل ملك الاصل وملك المنفعة فدخل المستأجر فيه بجوار
ما استأجره وكذا المقطع أيضا لجوارهما فقطعه الامام كما أتى به المصنف اه (قوله المقطع) وهو ما أقطعه
الامام من أرض بيت المال الواحد من المستحقين اه كردى أقول هذا النفس برون فاسباب بعده ولكن
المناسب لتأجيله وهو من أقطعه الامام قطعة من أراضي بيت المال من المستحقين (قوله فان أقطع) بناء
القاعل وفاعه ضمير الامام المعلوم من المقام أو بينا القول ونابغ فاعله قوله وقبيل (قوله وان شفعها) عطف
على وقبيل وهو ضميرهما المقطع المراد به الأرض التي أقطعه الامام على ما مر من الكردى وأولئك الأرض
المعروفة من التام كما هو المناسب له ومن القادر (الح) قوله وان سار السلطان (الح) أى حيث أقطع رفاقا فاما
اقطاع التملك فينتج على الامام الرجوع فيه اه عش (قوله نافقه) أى المصنف (قوله قال الزركشى
(الح) عبارة المبنى والاولى كالمال الزركشى (الح) اه (قوله وان سار السلطان (الح) أى سار السلطان لا لاقت أو
اخر ادا العادع عدم ملك المنفعة اه سم وقد يجاب بان الاذن المذكور متضمن لتملك المنفعة (قوله وبه)
أى يقول الزركشى (يعلم أنه) أى خلافا للعلماء المصنف هو المعتمد اه كردى وهذا من على أن قول
الشارح معتمد بفتح اللام والجمل للتعديل ويظهر أنه بكسر اللام والواو مفردا لعدمه والمعنى أن الزركشى
معتمد لما قاله العلماء من أن المقطع لم يملك المنفعة وإنما أبيع له الانتفاع (قوله وتوجه صحة بجواره) (فرع) *
في فتاوى السبوي مسئلة رجل استأجر من رجل أرضا أقطاعه بغير رهن مدة ثلاث سنين فبات المأجر
بعد سنتين وخلفه ولم يفسل تنقسم الأجرة أو تبقى لولها أو حوالبها الأرض الاقطاعية في جوارها كلام
للعلماء لكن الذى يختاره صحة جوارها ومع ذلك لا نقول بأنها كلام المأجور كنعى أنه اذا مات أو حر تبسق
الجواريل بقول بانفساخ الأجرة بونه كما اذا مات البطل الأول فقد أجزأ الوقف انتهى اه سم والكلام كما سار
عن عش وبأنه من الرشى ويقتضى المقام فى اقطاع الارفاق (قوله مع ذلك) أى عدم ملك المنفعة
(قوله فى الأخيرة) أى فى صورته بان العرف العام بالأجرة (قوله وحسب مقتضى جميع) أى لا يوجب جميع
(قوله فجميع على قوله (الح) سياتى أن الرجوع بجوارها مطلقا وكلام فى اقطاع الارفاق أما اقطاع السلطان
فجميع اتفاقا اه رشيدى (قوله بين الكلامين) أى كلام المصنف بجوارها مع ما مر به بالطلان
(قوله ولا من نذر) الى قوله أخذنا فى المعنى والى قوله وكذا الهامى النهاية فى قوله أو مطلقا الى المبنى (قوله ولا من
نذر عشا (الح) أى لا يصح استحقاق العبد المذوق منه أو المشرط منه على المسمى ترى اه معنى قال
الرشيدى ظهره بان كانت مدة الأجرة تنقضى قبل دخول وقت العتق بان كان معلقا على شيء كعدم غائب

والحق ان الامام اذا أذن (الح) أى مدخل لا ذن أو اطراد العادة مع عدم ملك المنفعة (قوله وتوجه صحة بجواره
(الح) كذا شرح حر (فرع) في فتاوى السبوي مسئلة رجل استأجر من رجل أرضا أقطاعية بغير رهن
مدة ثلاث سنين فبات المأجر بعد سنتين وخلفه ولم يفسل تنقسم الأجرة أو تبقى لولها أو حوالبها الأرض
الاقطاعية في جوارها كلام للعلماء على قول محققون أنها لا يصح جوارها لأنها بسند أن ينزهاه الامام من
المقطع ويقطعها غيره لكن الذى يختاره صحة جوارها ومع ذلك لا نقول بأنها كلام الموقوف فنعنى اه اذا
مات البطل الاول وقد أجزأ الوقف فى لان البطل الثانى يتقل اليه الوقف معلوما لاقطاع لا يصدق انتفاعه الى
الوفاق قد يقطعها السلطان اياما وقد لا يقطع اه (مسئلة) رجل سافر لبلاد السلطان فطلب المال الذخيرة
فاصلوص طريقه فمات فخذ صاحبته ثلاث مائة دينار فمات على كل واحد عشرة أسير فمات له أن يدعى على
أحد هبها بالمناج الذى أعطاه فى نظره فشرى معه وهى يلزمه أن يعطى من أخذ معه تسعيرة الجواب بالزعم أن
يعطى الذى أخذ معه تسعيرة بشرط أن بشرط علمه ذلك أولا فان سافر معه ولم يذكر له أجرة فلا شيء له ومنه
أعطاه شرا وقد شرطه أولا ولم بشرطه ولكن تبرعه به فلا شيء له اه وأقول يبقى التامل فى جواب
هذه المسئلة الثانية ويحرمه فان استأجر المالك لخدمته احتجج الى عقد المالكين أو أذنه له ولا بد أن
تكون الخدمة متعلومة ولا يخفى أن التسليم أمر محتمل ولا فائدة بشرطه يبقى الرجوع لأجرة المثل ولو لم بشرط

المقطع فان أقطع رهنها
صحت بطرته اتفاقا أو
منفعة فان كذلك كما أتى به
المصنف لانه مستحق للمنفعة
وان سار السلطان الاسترداد
كأن للزوجته بجوارها الصداق
قبيل الخصول وان كان
متصرفا زواله عنها الى
الزوج بانفساخ النكاح
لكن خلافه علماء عصره
محققين بأنه لم يملك المنفعة بل
ان ينتفع فهو كالمستجير
والزوجه صلتها كالمأجور
قال الزركشى وان كان
الامام اذا أذنه فى الجوار
أو حر به عرف عام كديار
مصر ومع الاستئجار اه
وبه يعلم انه معتمد لعدم
ملكه المنفعة فوجه صحة
بجواره مع ذلك فى الأخيرة
بان اطراد العرف بذلك
مفردا من الاذن من الامام
وجيند فجميع بجواره
بين الكلامين (فلا يصح
استحقاق) أى نسبة شئ لجوار
مالكها عن تسليمها شرعا
لأنها مسخرة للأجرة فورا
وكذا يقال فى كونه كذلك
كالأجرة التى فى حرم النبل
مثلا ولا من نذر عتقه

أو شرط في حصول الاستعجار (أي مقصود) فغير من هو يبدو ولا يشذروا أو الزجر على اشتراطه عقب العقد أي قبله متى مضى مدته أو حرمه مثلا
أخذنا مما ياتي في التقريرين من نحو الاستعجال فكيفهما والحق الجلال البلقيني (١٣٢) بذلك ما لو تبين ان البار مسكن الجان وانهم

يؤذون الساكن برجوعه
نحو وهو ظاهر ان تستند
دفعهم عليه فلو ذلك
بعد الاجرة كطروا نصب
بصددها (د) لا استعجار
(أعجب الحفظ) بالنظر
وأحسن التعليم اجوده عين
لاستحسانه بخلاف الحفظ
بضمود واجوده الغنم مطلقا
(د) لا استعجار (أرض
لأرض) أو مطلقا أو زاعة
فيها متوعة (الامام له ادائم
ولا يكفها بطر المتاد) أو
نحوه كذا أو دأبها بلع لم
القدرة على منعها جائد
واشتمال نحو سبل نادولا
يؤثر من ان قال مكر ولو قيل
العقد فيما يظهر اذا ضرر
عليه لانه ان لم يشبهه تغير
في فسخ العقد أو آخره
بما تسبها منها أو سوق
الماله الهام من موضع آخر
صحت أي ان كان قبل
مضى مدته من وقت الانتفاع
بها أو آخره خرج بلزراعة
استعجاره لما شاع أو أغبر
الزراعة فيصير كذلكها
وشرط ان لا يملكها على ما
صرح به الجوزي خلافه
لا خلافهم المطلق وبخت
السبكه ان أمكن احداث
السبكه قبل ان يملكها
كأنه يصح والا فلا فمظهر
لما صرح به السبع ان القدرة
على التسليم أو التمسك بكافة
لها وقع لا أن يملكها بقدره

والظاهر انه غير مراد ذلير لجمع اه (قوله أو شرط) أي عتقه ش اه سم (قوله هو يبدو) الأول هما كما
في المتي (قوله ولا يشذروا) أي الغير (قوله له أو حرمه) وفي بعض النسخ له أو حرمه لا يذره له بل يمسك
فيسكون مؤثر من مقدم عبارة النهاية منذئذ لا يذره له (قوله وذلك كيفهما) التثنية في أصل الحكم فانه
لا يشترط ثم كرس القدرة قبل مضى مدته لها أو قبل الشرط أن يقدر لا مؤثرا وكيفية لها وقع اه ع (قوله
بذلك) أي المذكور من الأيقون المصوب (قوله أو أنهم يؤذون الساكن الخ) قضيته أنه لو لم يكن البار مودة
السكن بل يلزم من امتناعه كمن ينفخ صم استعجارها ذلك وهو ظاهر اه ع (قوله وهو ظاهر) أي
اللاحق (قوله ان تعذر دفعهم) أي فهم أنه لو لم يستند دفعهم صحت الاجرة ومنه لو أمكن دفعهم بكتابة أو
نحوها كتلاوة قسم فالأحوط على المستأجر حث اجاز الاجرة اه ع (قوله كطروا نصب الخ) أي
فلا تنعصمه الاجرة بثبت المكر في المثل فان رضى بغير انتفاع به المتعذر انصرفت فيها كلف اه ع (قوله
(قوله اجاره نصين) أي فهم اه سم (قوله لاستحسانه) أي كمن الحفظ والتعليم المذكورين (قوله
بخلاف الحفظ الخ) مجزولة أمتي أو المستأجر واحد اعلم الحفظ شيء يبدو أو حرمه مطلق باب الشرع استلزام
قانه يصح وخرج اجاره العين اجاره عاتقة تصح منها مطلقا لانها على المسألة الحفظ المسألة به أي
فان رضى كان اه (قوله مطلقا) أي الحفظ والتعليم وفيهما (قوله أو مطلقا) يتأمل ضرورة الاطلاق
سيدعمر أقول صوته ماسيا في أنه لم يصلح الأرض للجهة واحدة من البناء والزراعة أو الفرس فانه يكفي
فيها الاطلاق ولا يشترط تعيين المنفعة واليه أشار الشارح بقوله والزارعة متوعة أي فسخ قول المتن
(دائم) أي مستمر يحجب عنه الاحتياج اليه (قوله أو نحوه) أي ان كان في المتي الاجرة ولو قيل ان أيا
آخر (قوله ولو قيل الخ) أي ولو كان القول قبل الخ (قوله لا ضرر عليه) أي المستأجر وكذا ضمير قوله
وقوله ضمير (قوله لا يملك الخ) أي ولو كان القول قبل الخ (قوله أو نحوه) أي ان كان في المتي الاجرة ولو قيل ان أيا
كان) أي أمكن الحفر أو السقي (قوله قبل مضى مدته الخ) أي وبدون كيفية لها وقع كما في (قوله أو أغبر
الزارعة الخ) عبارة المتي والسكن فانه يصح وان كانت يعمل لا يصلح كلفا زاه اه (قوله فيصم) أي ويقبل
ماسون العاتقة في تلك الأرض اه ع (قوله وكذا لها شرط) أي وكذا يصح للزارعة شرط ان لا
الخ فشرط منصوب على أنه مفعول به اه كرهى (قوله ويحس السبكه الخ) أي في مسئلة المتن (قوله
فليقدروه بكافة الخ) يؤخذ منه تنقيح قوله السابق ثم ان قال مكر الخ انتفاء كافة لها وقع والاصح اذا فرق
في ضرر الكفة بين المجر والمستأجر كالبايع والمشتري اه سم (قوله ايجارها) أي الأرض للزارعة اه
معنى (قوله من ينفخ صم) أي قوله خمسة عشر ذراع في النهاية وإلى قوله ولو آخره مقلات في المتي الاقوله لان
اللفظ في المتن (قوله ان شرط أو اعتبد الخ) على ما قلنا في السابق ثم ان قال مكر الخ والمغايرة بوجه آخر وبكل حال يؤخذ من
شره ان اعتد دخوله يعرف معار ذا شرط في العقد وان اضطر بالعرف فيها واعتنى الشرع ولم يوجد
أجرة ودفعه شأنا أدى انه انما قد قلنس له ولم ذلك ينبغي أنه الزجر ع بشرطه (قوله أو شرط) أي
عتقه ش (قوله اجاره عين) أي فهم اه (قوله قبل العقد فيما يظهر الخ) كذا تخرج مر (قوله أو
أخرا الخ) مقول قال من قال مكرش (قوله فيصم) أي اعتد مر (قوله ويحس السبكه الخ) هل بحث
السبكه في السابق من حتى يغادر قوله السابق ثم ان قال مكر الخ والمغايرة بوجه آخر وبكل حال يؤخذ من
نظر الشارح تنقيح السابق انتفاء كافة لها وقع والاصح اذا فرق في ضرر الكفة بين المجر والمستأجر
كالبايع والمشتري (قوله ان شرط أو اعتبد الخ) في حال رضى وان استأجره والمشتري (قوله
وأطلق دخل الشرب ان اعتد دخوله والاشتياق في البيت الثاني اه ثم قال في الباب الثاني فصل لو استأجر
أرض للزارعة لم يملك الشرب الا بشرط أو عرف فان اضطر بالعرف أو استثنى الشرب لم يصح الا ان وجد

كيفية اذ لم يكن له لاقوع وكان له لدا لتعجيل أجرة (ويجوز) ايجارها (ان كان لها) اه دائم من نوعين أو زهر لسهولة الزراعة حيث ذم ان
شرط أو ينفخ صم في دخول أو ينفخ صم به والابن عليه ان لا ينفخ صم به ويحذره

شرب غير مرمع العقد لا يضطر إلى في الأول ويجوز استثنى عن الثاني في الثاني فان وجد شرب غير مرمع مع الاضطراب والاستثناء اه وفي سم بعد ذكر مثله عن الاسني ما نصه وقيل ما ذكره في الاضطراب والاستثناء جريان مثله في اطراد العرف بعدم النحول وفيما اذا لم يكن هناك عرف بدخول ولا بعدمه ولا يخفى أن صنيع الشارح ظاهري جواز الاجبار مطلقا بخلاف ما أقاده كلام الاسني من التفصيل كما ترى اه (قوله في شرب) والشرب بكسر الشين هو التخصيص الماء اه كرسى (قوله دخول الخ) أي دخول الشرب أو نحو وجه في الأرض لما في حوزة (قوله لا على الاستحسان) أي فان كان له مامعنا أو غلب حصوله مع لبقائه على ملكه اه عش (قوله أن استحقاق الجسم الخ) أي فان كان له مامعنا أو غلب حصوله مع والا فلا اه عش أي وفي تفصيل دخول الشرب وعدمه وكذا فهم من المفتي والروض من تفصيل جهة

الاجرة وعدمها عند اضطراب العرف واستثناء الشرب بقوله المتن (والغالب حصولها) وهذا هو الوجه في صحة تيجار الأرض لزواجة قبل الرى اه سم أقول وأمر سمعنا ما في أراضى نحو البصرة ومصر (قوله لزراعة) أو نحو ذلك الرى ع من مدة الاجرة بلا تقصير يجب التعلق قبل وأنه لا آخر قطيعه وقوله ولا آخره عليه بخلافه قول الرضى أو لا نور وان تأخر الادراك لعدم رجا ورد أو مطر أو لا جرد لبعضه أي كرهه فثبت تأنيق بالاجرة الى الحصاد سم على منج أقول يمكن قبول هو ولا آخره عليه على ما لو كانت تزرع مرة واحدة واستأجرها لراصة للحصل ما حوت العادة فيه في ربح البر ويحتمل تأخر الادراك عن وقته المعتاد فلا يكف الا حوزة بل بان العادة في مثله بتقيده في ربح الوقت ادوا كره وانما وجب قول الرضى ببقائه على ما لو قدم من متعلقه ليرك الزرع قبل فراغها فترم باجورته ادخل المدقة المقترضة فاذا جرت العادة بان تفاع ما بعد انقضاء المدقة تزرع آخر اه عش (قوله السنة) يعني بقسمة الانحصار فيما يظهر (قوله بالانحصار الماء) متعلق بالاستحلال (قوله وقبل انحصاره) وان استأجره الى رتبة لان الماء من مصلحتها كمنزلة الجوز والوزن بالقرص مرفى وأسنى وفي سم بعد ذكر مثله في ذلك شرح الارشاد انما هو مقتضى السبع اعتماد شيخ الاسلام في ذلك دون بحث الاخرى اشترط أن يكون وآه قبل ثم قال وهل بشرط امكان الانحصار في زمن الاجرة كمال الاجرة أو مشهونة بامتنع وقوله انترجى الخ لظاهر في عدم الاشتراط وقد بشر بالاشتراط فظاهر في ذلك السابق أي ان كان قبل مضى مدته من وقت الانتفاع له أجر وقوله ظاهر الخلاف في كونه في شرح الرضى في حق النفس ويقتضى على الصحة بان التمكن من الانتفاع عقب العقد شرط والماء يجمع واجب عنه بان المانع من مصلح الزرع وان صرفه يمكن في الحال بفتح موضع ينصب اليه فيمكن من الزرع الا كما يجاردا مشهونة بامتنع يمكن نقلها في زمن الاجرة انتهى وقضية الجواب الاول عدم التقيد وقضية الثاني التقيد اه أقول الجواب الثاني جوابي فليس في المدارة الى الجواب الاول ويؤيد عدم التقيد بل بصرح بجواز الاجبار قبل الرى كما مر منه وسأيت في الشرح والنهاية والمضى ولما قال عش قوله هو ويجوز استحقاق أراضى مصر الخ سأل أن هل مستثنى من اشتراط اتصال المنفعة بالعقد اه (قوله انترجى وقتها عاده) أي جى الانحصار وقت الزاوية عاده فقرة وقتها متعلق بغيره

غيره اه وقيل ما ذكره في الاضطراب والاستثناء جريان مثله في اطراد العرف بعدم النحول وفيما اذا لم يكن هناك عرف بدخول ولا بعدمه ولا يخفى أن صنيع الشارح ظاهري جواز الاجبار مطلقا بخلاف ما أقاده كلام الرضى من التفصيل كما ترى (قوله في المتن والغالب حصولها) وهذا هو الوجه في صحة تيجار الأرض لزراعة قبل الرى بها (قوله وقبل انحصاره) قال في شرح الارشاد وان منترجى يتأخره من مصلحتها اه وفي مقتضى السبع اعتماد شيخ الاسلام في ذلك دون بحث الاخرى اشترط أن يكون وآه قبل ثم قال وهل بشرط امكان الانحصار في زمن الاجرة كمال الاجرة أو مشهونة بامتنع وقوله انترجى الخ لظاهر في عدم الاشتراط وقد بشر بالاشتراط فظاهر في ذلك السابق أي ان كان قبل مضى مدته من وقت الانتفاع له أجر وقوله ظاهر الخلاف في كونه في شرح الرضى في حق النفس ويقتضى على الصحة بان التمكن من الانتفاع عقب العقد شرط والماء يجمع واجب عنه بان المانع من مصلح الزرع وان صرفه يمكن في الحال بفتح موضع ينصب اليه فيمكن من الزرع الا كما يجاردا مشهونة بامتنع يمكن نقلها في زمن الاجرة انتهى وقضية الجواب الاول عدم التقيد وقضية الثاني التقيد اه أقول الجواب الثاني جوابي فليس في المدارة الى الجواب الاول ويؤيد عدم التقيد بل بصرح بجواز الاجبار قبل الرى كما مر منه وسأيت في الشرح والنهاية والمضى ولما قال عش قوله هو ويجوز استحقاق أراضى مصر الخ سأل أن هل مستثنى من اشتراط اتصال المنفعة بالعقد اه (قوله انترجى وقتها عاده) أي جى الانحصار وقت الزاوية عاده فقرة وقتها متعلق بغيره

لا يكف الاستحسان للماء بل يبقى به على ما في الجوز كما رجحه السبكي ويصحبان الرخصة ان استحقاق الجسم كما تستحق الأرض للزراعة (وكذا) يجوز اجبارها ان كافها الماء المعتاد أو ماء الشرب المجتمع والغالب حصولها في الاصح لان الظاهر حصول الماء المعتاد ويجوز استحقاق أراضى نحو البصرة ومصر لراصة الحاصل المانع ان كان عكسها المستعمل انحصاره انترجى وقتها عاده

الاختصار وقوله علة بغيره الزرع على الشدة كما غير من قال ع ش فان انا الاختصار عن الوقت
 المعتد به لتغير اه **(قوله)** وقبل ان يعلوها الخ عبارة النهاية وله أي الرى ان كل من الزيادة
 الغالبية بغيره كل زمن بما يناسب التمثيل بخصه عشر اوسمة عشر باعتبار ذلك الزمن اه والحال فهم
 جواز الانبعاث قبل الرى شامل لما قبله عدلهما آخره كاهو قضية الاستثناء لا يوافق هنا كما بدأ قوله المحمول
(قوله) ان ترقبه أي معلوما هو ان كانت الأرض على شط بحر والظاهر أنه يرقها وتنفذ في الماء لم يصح
 استبحاره اعدم القدرة على تسليمها وان احتله ولم يظهر حاله لان الأصل والغالب السلامة مغنى وروض مع
 شرحه **(قوله)** كاللدا بصرة المد او تنقع النهر اه كرى صوب القاموس المذكور الماء اه **(قوله)**
 وكالتي عطش على المد **(قوله)** تروى بينه الفاعل **(قوله)** من زيادة النيل الخ بيان للموصول **(قوله)**
 تحمسة عشر الخ مثال ان زيادة الغالبية **(قوله)** أي بالحسنة عشرة ذراعا **(قوله)** تطرق الاحتمال أي
 احتمال عدم المحمول **(الاول)** أي الستة عشر و**(قوله)** الثانية أي السبعة عشر **(قوله)** وظهر الخ
 عبارة المعنى بل الغالبية زمانا وصول الزا بالثاني السبعة عشر والثمانية عشر اه **(قوله)** كذلك أي
 تسعة عشر ذراعا في البصرة **(قوله)** ولو أرها الخ قوله وتنفذ **(قوله)** لم يسم الخ وبه تقديمه بما اذا
 ت دور ربع آخره متغفلة الأرض على المنافع شرح مذهب أي كان لم يقصد بشرط بيان ما ذكر اه سم قال
 ع ش قوله هو بما اقتضاه المعنى وماءه بعضا اذا أطلق وينبغي أن يحال الاطلاق بحوله على توزيع الآخرة
 على المنافع الثلاث ويخرج بذلك ما لو قصد تعمير الانتفاع من المعنى آخره هذه الأرض لتنفذ عشت
 وانما ذكر المنافع الثلاث لم يرد بيان تمامها بل متغفلة الأرض لا لتنفذها من هذه الثلاث اه **(قوله)** ع ش
 مال كل الظاهر ان المراد مال كل من مجموع القليل والمراج لانها كالشيء الواحد من الزا عتقلا بشرط
 أن عين مال كل من القليل والمراج على حدة اه سم **(قوله)** ومن ثم أي لاجل اشتراط التعيين **(قوله)**
 قال الفاعل الخ بقى ما لو أورد زرع النصفين او النصفين على عين كل منهما على قياس
 ما ذكر في الزرع والفراس يجمع اختلاف الضرر ولانه يمنع ابدال النصفين بالخطئة او يفرق باختلاف الجنس
 هنا هو الزرع بخلاف الزرع والفراس فهما متجانسان فله نظروهم مذهب على الفرق لظهور سم على ج
 أتولوا لا قرب عدم الفرق اه ع ش **(قوله)** أو تعلم أي قول المتن ولا تخو زرع النصفين الآخرة وأقول لا
 وتنفذ قول المتن (كالجسي) هذا يدل على أنه أراد بالسابق الجسي فقط ولو أراد به الأعم كاجله عليه الشارح
 هناك لا ينبغي ع لهما **(قوله)** سم نحو سم محصية الخ فلو استأجر من يفعل ذلك وفعل لم يستحق آخره لعدم
 الاذن الشرعي ثم وجهه لاجل الجسي ثم محصية في حق استحقاقه لآخره قوله لعلنا لا قرب صدق الاجبر لانه
 الظاهر ان الغالب ان الاجرة لا تقسم الاعلى الوجعة اه ع ش **(قوله)** بخلافه لتخوفه أي بخلاف تلغ الز
 قطع نحو سم محصية لتخوفه لعدم الاستحقاق لان الاستحقاق في النقص واستيفاء الحدود وما تروى
 البيان أن الاجرة على المتعص منه اذ لم ينصب الامام جلا اقيم الحدود و يرق من مال المالك نهاية معنى
 مضى مسد من وقت الانتفاع بها آخره وهو ظاهر اذ الفرق لكن في شرح الروض واعترض على البصتان
 يتمكن من الانتفاع بغير العقد بشرط والماء بنفسه واجب بعه بان الماء من مال الزرع وان كان صرفه
 يكون في الحال بغير موضع نصب اليه فيمكن من الزرع مالا كما يحاد ولو مشغور بما تنصبه يمكن تقاضا في زمن
 لا ضرورة اه وقضية الجلا والدين الجواب عدم التمسك بدقضية ما نظر به في الوجه الثاني من مائة بل **(قوله)**
 وتقبل ان يعلوها **(قوله)** مع الاذن بين عين مال كل وبه تقديمه بما اقتضاه توزيع آخره
 منفعته الأرض على المنافع اذ أخذها من ماله شرح مذهب أي فان لم يقصد بشرط بيان ما ذكر قوله بما بعدها
 أي من كلام الفاعل **(قوله)** لم يصح الاذن بين عين مال كل الظاهر ان المراد مال كل من مجموع القليل والمراج
 لانها كالشيء الواحد من الزا عتقلا بشرط ان عين مال كل من القليل والمراج على حدة **(قوله)** ومن ثم قال
 القليل الخ بقى ما لو أورد زرع النصفين او النصفين على عين كل منهما على قياس ما ذكر

وقل ان يعلوها ان يرق به
 كاللدا بصرة وكالتي تروى
 من زيادة النيل الغالبية
 تحمسة عشر ذراعا فاقبل
 والحق بما السبعة عشر
 وسبعة عشر لغير حصولها
 ولكن تطرق الاحتمال
 الاول قابل ولثانية كبر
 وظهر ان ثمانية عشر
 كذلك لغير حصولها ايضا
 كاهو مشاهد ولو أجزها
 مقسلا ومرا حواله ولعله
 تضم الاذن بين عين مال كل
 ومن ثم قال الفاعل الخ
 ليزرع النصفين يفرس
 التصمل مع الاذن بين
 عين كل منهما والانتفاع
 فاسما على الشرعي كالجسي
 السابق فلا يصح استبحار
 لقطع أو قطع ما يحرم قاه
 أو قطع من نحو (من
 محصية) وضو لم يومن
 فيه آدى الجهر ع ش شرحا
 بخلافه لتخوفه

(قوله أو له تعصب) أي غوى والبدلتا كالتسليم الوجعة اه معني (قوله وقالوا) أي الخبراء (قوله جاز) أي القطع (قوله أو ما شكك) أي الأذرى (صحتها) أي الإجارة (قوله وأجابنا) أي جازنا ما غنى وأجيب بان التصديق يجوز للعامة اه (قوله وأقول بل فيه الخ) قد سلم هذا الاستدلال بالنسبة إلى الغير الماهر أم الماهر فهو في معنى الماهر بأصله عوج السفن من غير فارق فثبتني أن باقية هذا الخلاف الغوى والغزالي المتقدم اه سدد (قوله وتنفس الإجارة الخ) وقفا للمعنى والغزالي ورضي عنهما خلافاً لنهاية ما وافقه سم والزبيدي وعش علقوا لنهاية لم تنفس بناء على جواز إبدال المستوفى به والقول بانفساخها مبنى على مقابله اه وعبارة سم الوجهه تفريع الانفساخ على القول بأنه لا يجوز إبدال المستوفى به والأصح الجواز وقضيتي مر عدم الانفساخ بل واستقرار الإجارة فقول الرضا ويستحق الأجر الإجارة أي تسليماً بالتسليم لنفسه ومضى هذه إمكان العمل لكنها تكون غير مستقرة حتى لو سقطت تلك السن أو ردت الأجر الإجارة إنما يقع على القول بالانفساخ بناء على عدم جواز إبدال المستوفى به اه وعبارة الرشدى فالخالف أن العمل بعدم الانفساخ واستقرار لا فرق في مسأله التحفة للشهاب سم أن العمل بعدم الانفساخ واستقرار الإجارة اه وسأني آتفاً ما يتعلق به (قوله ولا يجبر) أي القول بالمتن ويجوز إحياء النهاية (قوله ولا يجبر عليه مستأجر الخ) عبارة للمعنى والغزالي ورضي عنهما ولو استأجره القطع من وجع فقوت انفساخ الإجارة لتعذر القطع فأن تبرأ ومنع من ظلمها لا يجبر عليه اه (قوله لكن عليه الإجر أجرة الخ) لكنها غير مستقرة حتى لو سقطت ود الإجارة كمن مكنت الزوج فلم يبطأها ثم فارق نهاية ما مضى وروض قال عش قوله مر رد الإجارة قد يشكل رد هذا بما يأتى من أن لو عرض فيه المأجرة المستأجر على المستأجر أو عرض المفتح وامتنع المستأجر من تسليم ذلك حتى مضت مدة يمكن فيها استيفاء المنفعة استقرت الإجارة على أن قياس ما مرله مر ويا نحن جواز إبدال المستوفى به عدم الردائه يستعمل المؤخر فيما يقوم مقام قطع السن المذكور فليقر اه وقفا لجبري من سلطان ما وافقه ومن التقليدي ما وافق ما مضى سم والزبيدي وعش من الاستقرار أقول وظاهر كلام الشارح أيضاً الاستقرار وأعله

في الزرع والغراس بجماع اختلاف الضرر ولا به ينتج إبدال الشيء بالحظفة أو بقرق بالحداد الحسن هنا وهو الزرع بخلاف الزرع والغراس فهما جنسان فيسه نظروهم مر على الفرق فليقر (قوله وتنفس الإجارة) أي قطع من علبه لا يسكن للمها الخ) الوجه تفريع الانفساخ على القول بأنه لا يجوز إبدال المستوفى به والأصح الجواز وقضيتي عدم الانفساخ بل واستقرار الإجارة وعبارة الرضا وشرحه يستحق الأجر الإجارة أي تسليماً بالتسليم لنفسه ومضى إمكان العمل لكنها تكون غير مستقرة حتى لو سقطت تلك السن أو ردت رد الإجر الإجارة لا تنفسخ الإجارة كمن مكنت الزوج فلم يبطأها ثم فارقها فان المهر يجب تسليماً بالتمكن غير مستقر ورضي عنه بعد المأخوذة قال في الأصل وبقاؤه ذلك ما لو حوسب الباء بعد إمكان السير حتى تستقر عليه الإجارة وتلتف المنافع تحته وسأني في الباب الثالث من الإمام ما يخالفه أي عدم الاستقرار فيما ذكر اه فقول الرضا غير مستقر الخ إنما يقع على القول بالانفساخ بناء على عدم جواز إبدال المستوفى به وهو يوده تعليل شرح رد الإجارة بقوله لا تنفسخ الإجارة وقول الرضا وسأني في الباب الثالث الخ هذا لا يفتى هو الموافق الأصح من جواز إبدال المستوفى به المقضي لعدم الانفساخ فليتأمل (قوله ولا يجبر عليه مستأجر أجرة) قال في شرح روض ما انتفاء قوله من المستأجر لا يجبر على قطع السن من أنه لا يجب تسليم العين لا لا جبر لم يعمل فيها لا يخاف ما مضى في باب المسم قبل قبض من أنه يجبر لانه لا يجب تسليمه عتابل تسليمه لم يعمل فيه أو دفع الإجرة من غير عمل اه (قوله لكن عليه لا جبراً من الخ) لكنها غير مستقرة حتى لو سقطت رد الإجارة كمن مكنت الزوج فلم يبطأها ثم فارق ذلك ما لو حوسب الدابة بعد إمكان السير حتى قد تفر الإجارة عليه تلف المنافع تحته يدم ما تفر وهذا لا ينافي ما نقل عن الإمام من استقرارها إذا بطرأ ما يثبت به عدم إمكان الفعل المستأجر عليه شرح مر (قوله مسألة) خرجت الكافرة وهل مع أمن التلويث

أو علة صعبها ألام عادة وقال الخبير أن القطع أو القطع يزيله تطهير ما ينفق السلعة ولو صحت فوالسن لكن انصب تحتمل من نحو قوله قالوا لا لزول لا يبقاه جاز كما يحتمل الأذرى للضرورة واستشكك الأذرى صحتها لنحو التصديق دون نحو كلة البياض وأجاب غيرهم أن هذا معنى إصلاح عوج السفن بغيره لا تعصب وأقول بل فيه تعصب بتغيير العرف وإحسان ضربه وتنفس الإجارة لقطع سن عليه يسكن ألمها تعذر القطع ولا يجبر عليه مستأجر إياه لكن عليه لا جبراً من أن سلم نفسه ومضى من إمكان القطع (ولا استخبار حاشي) أو نفسه مسألة (خليفة معجب) أو تعليم قرآن

هو المعتمد (قوله اجابوه عن) وأما قوله من ذكر في اللمعة فتصريح ولا يصح الاستبعاد لتعليم التوراة ولا التبريل
والصبر والعقوبة والضموم والرمز والاختان صغير لا يحتمل كثير في شدة تدويره وحواله إلى المروءة
وجعل مسكر غير محرم إلا إذا اقتولا وتصوموا من أجله ثم لا يحتمل ولا يحتمل أخذ عوض على شيء من ذلك
كبيع الميتة ولا يحرم أخذ عوض على ذلك بغير مصلح ولا يلزم ضرورة كقولنا أسير واسطاعه فليدفع المجهود
ونظام دفعه الفلحة اه نهاية زاد المعنى في الأدلة لا يتقرب إلا لأن قولنا وفي الآخرة والجار لا يحكم بما أتى
فلا يحرم الأضلاع عليها اه قال عرش قوله فتصوم ولو أتيت بالعدل بنفسها في هذه الحالة بأن كنت
المسجون بنفسها في حال الحيض فينبغي أن تستحق الأجور وأن تأثم بالكم في حصول المقصود مع ذلك وبذلك
يقارن ولو استأجره لقرأه القرآن عند غير مثله فقرأنا فأن الظاهر عدم استحقاقه الأجور وذلك لعدم
حصول المقصود لأنه إذا أتى بالقرآن على وجه محرم بأن قصد القراءة أو على وجه غير محرم بصره عن حكم
القرآن كما كان أطلق انتفى المقصود وانقص وهو التزاي وتزول الراجعة عندهم (فرع) وهو مع قراءة الجنب
حيث حوت هل يشاء لا يبعد الثواب لأنه استماع القرآن ولا ينافي ذلك الحرمة على القارئ حر اه سم اه
وقوله فينبغي أن تستحق الحسباني عن النهاية والتي ما ضافه (قوله خلاف اللمعة) محترمة رسالة عبارة
المعنى وشرح الرض أمالكافر فإذا أمنت التوبة في الغالبية (قوله خلاف اللمعة) كقوله الأذرى بناء على ترجيح الأصح
من يمكن الكافر الجنب من المكث بالمسجد لئلا يتقدم حرمته اه قال عرش ولو قيل بل دهم متبادرة
اللمعة وإن قلنا بعدم منع الكافر الجنب من المكث في المسجد لم يعد لأن في صحة الإجابة لتسليمها على دخول
المسجد ومطالبتها بالخدمة وقرئ هذا بين غير دهم المنع يؤيد ذلك ما مر جوابه من حصة بيع
الطعام للكافر في شهر رمضان من أمالات تعرض له إذا وجدنا ما ذكر أو شرب اه وهو وجبه والله أعلم
(قوله على ما مر) أي باب الأحداث اه رشيدي (قوله) ويطر وتحوط من ينفع العقد أي في العينة
وهذا أو يشك على جواز إبدال المستوفى به إذا سجد عدم الانسحاق وإبدال خدمة المسجد بخدمته يستشبه
سم على ج اه عرش (قوله) ينفع العقد فلا دخل في كونت عصمتك تستحق أجور في معنى الحاصل
المستأجرة ومنه سلس ولو أوجر حصة واحدة يفتقر منها التوبة يشبهه ومنه (قوله) من كونه أي
لغير المستأجر وذلك منافق نفسها أمالو كانت مستأجرة فلا يصح أن تؤجر نفسها لقطعها عن نفسها (قوله)
ومن يؤخذ) أي من التعليل (قوله) العمل أي فعله في بيها اه عرش (قوله) ينفع قبل قدومه) فلو
حضر قبل فراغ الدفن فينبغي الانسحاق في الباقي حر اه سم وعش ومنه يقال في التأهل قبل فراغ اللمعة
على خلاف العادة (قوله مردود) منعه اه عرش (قوله) أما المتفلسف بها الخ) ثم للمكاتبة كالحره كما
قاله الأذرى لا تنفعه سلطنة السيد عليها والعقبة لا توصي بمناقلها أبا لا يعتبر لأن الزوج في أيجهاو كقوله
الزكسي نهاية في معنى (قوله) أمانع الله الخ) محترمة قول المصنف بغير أدنى الزوج اه سديد (قوله)

(قوله) بخلاف اللمعة أي الإجابة لللمعة (قوله) خلاف اللمعة على ما مر) لو أتيت بالعمل بنفسها في هذا الحال
بأن كنت المسجون بنفسها في حال الحيض فينبغي أن تستحق الأجور وأن تأثم بالكم في حصول المقصود مع
ذلك وبذلك يفارق ما لو استأجره لقرأه القرآن عند غير مثله فقرأنا فأن الظاهر عدم استحقاقه الأجور وذلك
لعدم حصول المقصود لأنه إذا أتى بالقرآن على وجه محرم بأن قصد القراءة أو على وجه غير محرم بصره عن حكم القرآن
كان أطلق انتفى المقصود وانقص وهو التزاي وتزول الراجعة عندهم (فرع) وهو مع قراءة الجنب
حيث حوت هل يشاء لا يبعد الثواب لأنه استماع القرآن ولا ينافي ذلك الحرمة على القارئ حر اه سم اه
وقوله فينبغي أن تستحق الحسباني عن النهاية والتي ما ضافه (قوله خلاف اللمعة) كقوله الأذرى بناء على ترجيح الأصح
من يمكن الكافر الجنب من المكث بالمسجد لئلا يتقدم حرمته اه قال عرش ولو قيل بل دهم متبادرة
اللمعة وإن قلنا بعدم منع الكافر الجنب من المكث في المسجد لم يعد لأن في صحة الإجابة لتسليمها على دخول
المسجد ومطالبتها بالخدمة وقرئ هذا بين غير دهم المنع يؤيد ذلك ما مر جوابه من حصة بيع
الطعام للكافر في شهر رمضان من أمالات تعرض له إذا وجدنا ما ذكر أو شرب اه وهو وجبه والله أعلم
(قوله على ما مر) أي باب الأحداث اه رشيدي (قوله) ويطر وتحوط من ينفع العقد أي في العينة
وهذا أو يشك على جواز إبدال المستوفى به إذا سجد عدم الانسحاق وإبدال خدمة المسجد بخدمته يستشبه
سم على ج اه عرش (قوله) ينفع العقد فلا دخل في كونت عصمتك تستحق أجور في معنى الحاصل
المستأجرة ومنه سلس ولو أوجر حصة واحدة يفتقر منها التوبة يشبهه ومنه (قوله) من كونه أي
لغير المستأجر وذلك منافق نفسها أمالو كانت مستأجرة فلا يصح أن تؤجر نفسها لقطعها عن نفسها (قوله)
ومن يؤخذ) أي من التعليل (قوله) العمل أي فعله في بيها اه عرش (قوله) ينفع قبل قدومه) فلو
حضر قبل فراغ الدفن فينبغي الانسحاق في الباقي حر اه سم وعش ومنه يقال في التأهل قبل فراغ اللمعة
على خلاف العادة (قوله مردود) منعه اه عرش (قوله) أما المتفلسف بها الخ) ثم للمكاتبة كالحره كما
قاله الأذرى لا تنفعه سلطنة السيد عليها والعقبة لا توصي بمناقلها أبا لا يعتبر لأن الزوج في أيجهاو كقوله
الزكسي نهاية في معنى (قوله) أمانع الله الخ) محترمة قول المصنف بغير أدنى الزوج اه سديد (قوله)

إجابة عين وإن أمنت
التأويل انتفاء الخدمة
المكث وهي ممنوعة عنه
بخلاف اللمعة على ما مر
وطر ونحو الجنب بنفسه
العقد كإحدى (وكذا حصة
منه) كحصة من غيره
بما يؤدي إلى التأويل بحصة
فلا يجوز استيفاء الجارية
عين (بغير أدنى الزوج على
الأصح) لاسترقاق أو قاطبة
بحقه ومنه يؤخذ في جميع
ما يحتمل الأذرى أنه لو كان
غائبا أو طفلا فاحتوت
نفسها لعمل ينفع قبل
قدومه وأما في التتميز
واستراض الفرية بأن
مناقلها مستقلة بعقد
الزكك حردود بل لا
يستحقها بل يستحق أن
ينفع وهو منه - ذرته أما
اللمعة فليس بها علة
الوقت الذي لا يجب تسلمها
لأزواج في بعضه وأنه وأما
مع الله

فيضع وليس المستأنس منه من وطء ما مضى خوف الحبل وانقطاع البين كما قال وضوء من الأصحاب المنع كذا الزاهر من وطء المهرونة ويقرن بان الزاهر هو الذي يجزى على نفسه بتأطيه للعقد الزهر بخلاف الزوج وادع ليس كعاطي العقد كما هو ظاهر وله استخبار زوجته لارضاع ولده ما هو من غيرها وأفتى (١٣٨) السبكي بمنع استخبار العاين للرجع والار جعنا فلما افرا جع بين الرجع والعين لا

يستقر الزمنية (ويجوز
تأجيل المنفعة في الواو القائمة
كلما تشققت الحال) لكننا
(الجملة أول شر كذا) لانها
من افعلي لم كسروين
باني في تأجيلها ما سر ثم
وكان مرادنا ان يؤول الشهر
هنا مستعمله لما سر ثم
التأجيل به باطل بوقوعه
على جميع نصه فما الشهر
الأول (ويجوز زيا لوقت
للمنفعة مستقبلة) بان صرح
في الحديث بذلك واقتضاه
الحال كايولة هذه سنة
مستقبلة أؤنة أولهن
شدو كذا قال أولها
أسو وكايولة أرض مزروعة
لا يثاني نفر هنا قبل مضي
هذه لها سن وذلك على
بأيه ههنا على ان يسلمها
بمساعدة متفلا فاجرة
الجملة كما سر ولو قال وقد عقد
تحو النهر أو لغيره
لم يضر كايولة نهران
القرينة ظاهرة في المراد
باليوم الوقت أو في التعبير
باليوم من يومه موكل منها
سأخ شاع ولو قال بقتل
مساويين في الستة
أراد النصف في أول أو آخر
نصفه الأول والنصف في
أول أو آخر نصفه الثاني
صم كايولة ظاهر أنها

لاستمر إقامتها السنة حيث تلعب احتمال الفخالة وإن اختلط بالاحول جعله لا يصدق تساو بهما ثلاثة أشهر وثلاثة أشهر زمن
متساو السن وذلك بحول ويستقيم من المنع في المستقبل مسائل منها ما جعل لهوا أو خلق فظهر ما عرف بأجرة أرض الفز واعتقل
الري وأحواله عن الشخص الصبح عند خروج جالده وأهيم بالبحر وخلق أشهر وأذا لم يأت إلا لانه من بلد العقدا بالاسير في ذلك الوقت
وفي أشهر قبل المقات لهم ومنه ما حوتوا وسلاعه ولما العائد من جدار مشغول باستعوار أرض من روعة تاني نفر فهدمها قبل مضى مدة لاهرة

زمن العقد وعليه فهل يلزمه أجرة المدة السابقة على الوصول أو لا يلزمه إلا أرضاً في زمن المدة بعد الوصول ولو
 كان الوصول يستغرق المدة فهل تنتج الاجرة في كل ذلك قطر ولم أر منه أو يبعد الأول وهو أن المدة إنما
 تحسب من زمن الوصول فليجوز له سم على جرح خضناح في فم شيت وتقل ذلك يعني الأرض من الخلاء النوروى
 قال أي النوروى فلا يضر فراغ السنة قبل الوصول إليها لأن المدة تحسب من وقت الوصول إليها وانكسر
 منها ثم روى الثاني فلما انقضت المدة قبل الوصول إليها كانت الاجرة قد أدت ما في مائة شيتا الشيخ وما قبله
 عن انقضاء النوروى لم أر في قتله المشهورة وفي فتاوى الشارح من خلافه وهو أن المدة تحسب من العقد
 ونص ما قبله بأسئل عالى أجوداً من تلك شهراً أو المستأجر يحضر مثله يصح ذلك وإن كان لا يمكنه الوصول إلى
 مكة إلا بعد شهر ويستحق الاجرة أولاً من قدر ما يمكن الوصول فيه وما قبل ذلك فهل يستحق المسمى
 أو القسط منه بقدر الزمان المذكور فأجاب بأنه لا عين بأدلة الاجرة لوصوله والام تصح فان زادت
 استقر عليه من الاجرة بقسط ما بقي منها فقط وفيما عني فتاوى الشارح من جواب آخر ووافق ما هنا
 فراجع اه وشدي قول المتن (فلو أجز السنة الثانية) وكلام المصنف كثيره شامل للطلق والوقف ثم
 لو شرط الواقف أن لا يزوج الوصف أكثر من ثلاث سنين فجزه الناظر ثلاثاً بعد ثلاثاً في عقد قبل مضي
 المدة فما بعد كما في به أن المصلاح واقف السبكر والأخرى وغيرهما لعدم صحة العقد الثاني وإن قلنا بصحة
 اجارة في زمان القابل من المستأجر تبعاً لشرط الواقف لأن المدين المتصلين في العقد في معنى العقد الواحد
 ولو أجز سنين فجزه المستأجر بغيره ثم تقابل الزوج والمستأجر الأول فالظاهر كقوله النسكي وغيره في الالة
 ولا تنفع الاجارة الثانية به وشرع الرض ويغني قال عرش قوله من أطلق أى الأرض المملوكة
 وضارة الفتن والطلاق بالكسر الحلال اه والمراد هنا المملوكة وقوله من عدم صحة العقد الخ أى ما لا بدع
 به ضرورة كما في قول الأباين وقوله لأن المدين المتصلين الخ ونحوه من امتناع ما يقع كثيراً من أن الناظر
 يؤخر العقد إلى شرطه الواقف ثم قبل مضيها بغيره أن يأم به بعد المستأجر بقدر آخره وما من تقدم غيره عليه
 فلا يصح له المذكرة اه وقوله من ولا تنفع الاجارة الخ أى فيرجع المستأجر الأول على المالك
 بقسط المسمى من وقت التقابل ولما كان عليه أجرة مثل ما بقي من المدة ويستحق المستأجر على الثاني ما ساء
 في اجارته سم وعرض ورشيدى وفى الخى فخرج الرض عصبه لالة المارة أنفقوا يتألف
 انظر في البيع بانقطاع عقده بخلاف الاجارة اه وفى سم بعد ذكر ما وافق ذلك من المعبرى ما تضمنه هذا
 أى مخالفة الاجارة للبيع على احترايين والا فلا مع هذه الالة في مسئلة البيع أيضاً اه بعبارة عرض
 وكلا جارة لو اشترى صناعاتها وتقابل المرقع مع البائع فانه يصح على المتعهد ولا تنفع البيع أى الثاني
 سم على ج اه (قوله أو مستحقها) الى قوله كسره به فى المعنى (قوله بخر وصيخ الخ) أى كالنذر (قوله
 لا اتصال للمدين) مع اتصال المستأجر كالأجرونة المستتفى بقدر واحد نهاية ومعنى (قوله علمه) أى عدم
 الاتصال (قوله الأولى) عبارة النهاية والمقبول العقد الأول اه وهو للناس لقوله الآفة في الثاني (قوله لأن
 لا اصل علمه) أى طريقته يقتضى الانقضاء أو الانقضاء والمال الواحد (قوله ذلك) أى الانقضاء (قوله لم
 يقدح) أى لأنه لا يفتقر في الدوام لا يفتقر في ابتداء (قوله فى الثاني) أى فى صحة العقد الثاني اه عرض
 (قوله يستند) أى حين انقضت الاجارة الأولى اه كردى (قوله الخ) حقه أن يقدم على قوله
 والمؤخر الخ (قوله وضعت المتن) أى قوله قبل انقضائها نهاية ومعنى (قوله ومن ثم) أى لاجل انقضاء العاقبة
 (قوله صحة اجارة الثانية) أى صحت المال بالاجارة السنة الثانية المستأجر السنة الأولى بان أسرو يمن

إليها كما وقضية كون الاجرة مختلفة مستقلة بدليل استثنائها من المنع أو من زمن العقد وعليه فهل يلزمه
 أجرة فائدة السابقة على الوصول أو لا يلزمه إلا جرة ما بقي من المدة بعد الوصول ولو كان الوصول يستغرق المدة
 فهل تنتج الاجرة في كل ذلك قطر ولم أر منه أو يبعد الأول وهو أن المدة تحسب من زمن الوصول فليجوز
 (قوله المتن) فلما انقضت السنة الثانية (الخ) وكلام المصنف كثيره شامل للطلق والوقف ثم لو شرط الواقف

ومنها قوله (فلو أجز السنة
 الثانية المستأجر الأولى) أو
 مستحقها بخر وصية أو
 عدة بالاشهر (قبل انقضائها
 جز في الاصح) لا اتصال
 المدين واحتساب طر وعده
 بطر وقمقش لا تنفع
 الأولى لا يؤثر لان الأصل
 عدمه فان وجد ذلك لم
 يقدم على الثاني كما صرح به
 في العز والموحرجين
 بغير ما انقضت به لغير
 مستأجر الثانية بغيره في
 الدوام لا يفتقر في ابتداء
 وقضية الثمن واستأجر
 الأولى أو أجزها من غيره
 صحت اجارة الثانية

لأبنيهما من المعاقلة المستأجرة اذ المعاقلة يبيعونها وان وجد اتصال المذتين من ثلوه بأعمالها المالك بكم. فمشتريه من ايجارها من مستأجر الاول وبذلك كما أفتى الفقهاء (١٤٠) بل قال ان الوارث لا يقوم مقام الوارث في ذلك نظر المذكر من انتفاء المعاقلة بينهما وعصبي ذلك الفاضل

والغوى في قتال بغير رضى الوارث ايجارها من يفي يده مدة تلي مدته دون من خرجت عنه قال السبكي كلام الرافعي يشبهه أن يكون ما أتاه به ولكن الاول اغوص اه والثاني هو المعتمد وقضية المثل ايضا انه لو قال آتواكم بهما سنخاذا انقضت فمدا حركتها سنة أخرى لم يعم له ان يحصل ايجاراً ثانياً مع كونه مستأجر الاول بل مع انقضائها وجب ايراد بعضهم هذه على لفظ ومنها قوله (ويجوز ذكره السبكي) بضم العين جمع عقبة أي فوبلان كذا يعقب صلحه وفي حديث السبكي من شئ عن راحته عقبة فكأنما اعتق رقبته وفسرها بسنة أميال ولعل وضعها لغسولاً بقدماها بذلك (في الاصح) وخرج بآلوة العين التي الكلام فيها عبارة القضية فتمتع اتفاقاً لم ان التأجيل فيها جزاء (وهو) أن يؤجرها بقرجل ليركبها بعض الطريق) ويحتمل بعضها أو ركبها المالك تنزل بال (أو) يؤجرها (ويجوز) ليركب هذا ما رواه انباماً تنابوا ومن ذلك آتواكم نصفها المحلل كذا أو كالمها ليركبها نصف الطريق

عمر وسنوعر ومن بكر تلك يبيع ايجاراً ويسنة تلهام من عرولان بكر (قوله المياهم) أي بين المالك ومستأجر السنة الاول (قوله المستأجر) أي من مستأجر الاول وهو بكر مثلاً اه كرى (قوله دون من خرجت الخ) أي مستأجر الاول (قوله ما أتاه اليه) أي ما قاله القاضي والغوى (قوله أعوص) أي أدق (قوله والثاني هو المعتمد) وقوله المعنى والنهاية وشرح الرضوي عن غيرهم وان استؤجرت النازل من المستأجر الاول فلما لك أن يؤجرها السنة الاخرى من الثاني لانه المستحق الا ان المدفعة من الاول كما حرم به صاحب الافراد لان الاثني عشر مستحق للمنفعة متعلقاتها ما أفتى به الفقهاء ويجوز لمشتري العين المستأجرة أن يؤجرها من المستأجر من البائع السنة الثانية قبل فراغ الاولى لاتحاد المستأجر خلاف الابن المقرى وكذا لو آجر الوارث ما أجمروا وتملأستأجر من علمهم هذا كما إذا لم يحصل فصل بين الستين والا فلا تصح الثانية قطعا ه (قوله وقضية المثل) الى قوله ولو استأجرها في النهاية أو قبله وفي توجيه النص الى يؤخذ (قوله ومنها) أي من الستينيات (قوله جمع عقبة) بضم العين اه معنى (قوله من شئ الخ) أي قاصداً للاحتياط (قوله) وفسرها) أي العقبة اه عرش (قوله وخرج بآلوة العين الخ) كان الاول ناخراً عن تمام المسئلة اه رشيدى (قوله وخرج) الى قوله وفي توجيه النص الى المعنى (قوله المياهم) أي في المذتين من قريب (قوله وعشى بعضه الخ) والاولى وعشى بمجالها بعضها أو ركبها المالك فيه (قوله أو ركبها) فحصلوا بصال والاصل أو ركبها أي بعضه الآخر (قوله ليركبها نصف الطريق) أي ثم ان كان ثم مراحل معاهة حمل عليها والا اشترط بان ما يجنبه وما يركبه اه عرش (قوله والواجل) أي وان كان هناك عاقلة مضبوطة كنى الاطلاق

أن لا يؤجر الوارث أكثر من ثلاث سنين فاحو الناظر ثلاثاً في عقد واحد وثلاثاً في عقد قبل مضى المدقة المعتمد كما أفتى به ابن الصلاح ووافق السبكي والأخرى وغيرهما عدم صحة العقد الثاني وان قلنا بصحة اجارة الزمان المقابل من المستأجر اتباعاً لشرط الواقف لان المذتين المتصلتين في العقد من معنى العقد الواحد وهذا بعينه يقتضى المنع في هذا الصو وطوقه عزاً نداء على ما شرطه الواقف شرح حر (فرع) أخرجنا مدقة آخرها المستأجر ليركبها ثلثه من المذتين أو الأول تقابل بال الشئ معنى السبكي الظاهر صحة الاقالة ولا تتوسع لاجارة الثانية والفرق بينه وبين فواشترى عيناً فباعها من غيره ثم تقابل البائع والمشتري أنه لا يصح الانقطاع حتى البيع بخلاف لاجارة كذا في العمري وقوله عن السبكي والفرق الخ الى أحد رايين والا فلا يصح صحة الاقالة في مسألة البيع أيضاً لا يخفى أنه اذا تقابل المستأجر والمؤجر الاول وجع المستأجر على المؤجر المسمى وزم، أجرة المثل من حين التقابل لا المسمى لاز تقاع العقد بالتقابل وقد ألتف عليه المنفعة بايجارها فزعمه فقهاء وهي أجرة المثل وما سبق التقابل يستقر قطعون السبكي وبذلك يعلم ما وقع في فتاوى الجلال السيوطي في باب الاقالة فانه سل عن ذلك فاجاب بقوله ما منه الذي يظهر بطلان الاقالة في العين المستأجرة بعد ايجارها لثاني حق الغير بها لان الاقالة وادعى هذا الحجة على المنفعة وهي غير باقية في ملكه فاشبهتمو تقابلي بال العين المبيعة بغير بيعها هو باطل بلا شبهة واذ بطل التقابل فالاجارة الثانية باقية والمطالبة للمؤجر الثاني بما أجرة اه (قوله والثاني القاضي والغوى الخ) في شرح حر ويجوز لمشتري المأجور البائع من غيره ايجاراً ذلك من المستأجر أفتى به شيخنا الشهاب الرمي وانتفاضة كلام جمع خلاف ابن القرى وفي جواب ايجار الوارث ما أجمروا الميسن المستأجر ردوا لفرعيه الجواز لانه نائبه وقال الزركشي انه الظاهر وهذا كما إذا لم يحصل فصل بين الستين والا فلا يصح قطعا اه (قوله بضم) اه قال في شرح الروض كالواقعي يحكي الشهر (فرع) استأجر يسنة من عروم أجز نصفها بكر كره ليعمر ايجاراً والسنة الثانية لاتصالها بالنصف الثاني الذي يستحق منفعة أول الان في باعها بركا للمنفعة حاضرة فيه نظر

عمر وسنوعر ومن بكر تلك يبيع ايجاراً ويسنة تلهام من عرولان بكر (قوله المياهم) أي بين المالك ومستأجر السنة الاول (قوله المستأجر) أي من مستأجر الاول وهو بكر مثلاً اه كرى (قوله دون من خرجت الخ) أي مستأجر الاول (قوله ما أتاه اليه) أي ما قاله القاضي والغوى (قوله أعوص) أي أدق (قوله والثاني هو المعتمد) وقوله المعنى والنهاية وشرح الرضوي عن غيرهم وان استؤجرت النازل من المستأجر الاول فلما لك أن يؤجرها السنة الاخرى من الثاني لانه المستحق الا ان المدفعة من الاول كما حرم به صاحب الافراد لان الاثني عشر مستحق للمنفعة متعلقاتها ما أفتى به الفقهاء ويجوز لمشتري العين المستأجرة أن يؤجرها من المستأجر من البائع السنة الثانية قبل فراغ الاولى لاتحاد المستأجر خلاف الابن المقرى وكذا لو آجر الوارث ما أجمروا وتملأستأجر من علمهم هذا كما إذا لم يحصل فصل بين الستين والا فلا تصح الثانية قطعا ه (قوله وقضية المثل) الى قوله ولو استأجرها في النهاية أو قبله وفي توجيه النص الى يؤخذ (قوله ومنها) أي من الستينيات (قوله جمع عقبة) بضم العين اه معنى (قوله من شئ الخ) أي قاصداً للاحتياط (قوله) وفسرها) أي العقبة اه عرش (قوله وخرج بآلوة العين الخ) كان الاول ناخراً عن تمام المسئلة اه رشيدى (قوله وخرج) الى قوله وفي توجيه النص الى المعنى (قوله المياهم) أي في المذتين من قريب (قوله وعشى بعضه الخ) والاولى وعشى بمجالها بعضها أو ركبها المالك فيه (قوله أو ركبها) فحصلوا بصال والاصل أو ركبها أي بعضه الآخر (قوله ليركبها نصف الطريق) أي ثم ان كان ثم مراحل معاهة حمل عليها والا اشترط بان ما يجنبه وما يركبه اه عرش (قوله والواجل) أي وان كان هناك عاقلة مضبوطة كنى الاطلاق

أن لا يؤجر الوارث أكثر من ثلاث سنين فاحو الناظر ثلاثاً في عقد واحد وثلاثاً في عقد قبل مضى المدقة المعتمد كما أفتى به ابن الصلاح ووافق السبكي والأخرى وغيرهما عدم صحة العقد الثاني وان قلنا بصحة اجارة الزمان المقابل من المستأجر اتباعاً لشرط الواقف لان المذتين المتصلتين في العقد من معنى العقد الواحد وهذا بعينه يقتضى المنع في هذا الصو وطوقه عزاً نداء على ما شرطه الواقف شرح حر (فرع) أخرجنا مدقة آخرها المستأجر ليركبها ثلثه من المذتين أو الأول تقابل بال الشئ معنى السبكي الظاهر صحة الاقالة ولا تتوسع لاجارة الثانية والفرق بينه وبين فواشترى عيناً فباعها من غيره ثم تقابل البائع والمشتري أنه لا يصح الانقطاع حتى البيع بخلاف لاجارة كذا في العمري وقوله عن السبكي والفرق الخ الى أحد رايين والا فلا يصح صحة الاقالة في مسألة البيع أيضاً لا يخفى أنه اذا تقابل المستأجر والمؤجر الاول وجع المستأجر على المؤجر المسمى وزم، أجرة المثل من حين التقابل لا المسمى لاز تقاع العقد بالتقابل وقد ألتف عليه المنفعة بايجارها فزعمه فقهاء وهي أجرة المثل وما سبق التقابل يستقر قطعون السبكي وبذلك يعلم ما وقع في فتاوى الجلال السيوطي في باب الاقالة فانه سل عن ذلك فاجاب بقوله ما منه الذي يظهر بطلان الاقالة في العين المستأجرة بعد ايجارها لثاني حق الغير بها لان الاقالة وادعى هذا الحجة على المنفعة وهي غير باقية في ملكه فاشبهتمو تقابلي بال العين المبيعة بغير بيعها هو باطل بلا شبهة واذ بطل التقابل فالاجارة الثانية باقية والمطالبة للمؤجر الثاني بما أجرة اه (قوله والثاني القاضي والغوى الخ) في شرح حر ويجوز لمشتري المأجور البائع من غيره ايجاراً ذلك من المستأجر أفتى به شيخنا الشهاب الرمي وانتفاضة كلام جمع خلاف ابن القرى وفي جواب ايجار الوارث ما أجمروا الميسن المستأجر ردوا لفرعيه الجواز لانه نائبه وقال الزركشي انه الظاهر وهذا كما إذا لم يحصل فصل بين الستين والا فلا يصح قطعا اه (قوله بضم) اه قال في شرح الروض كالواقعي يحكي الشهر (فرع) استأجر يسنة من عروم أجز نصفها بكر كره ليعمر ايجاراً والسنة الثانية لاتصالها بالنصف الثاني الذي يستحق منفعة أول الان في باعها بركا للمنفعة حاضرة فيه نظر

فصنع كسبه المشاع (وبين العينين) في الصورتين كصنف أو ربح ما لم تكن هناك عاقلة مرقومة مضبوطة الزمن ويجعل أو اسادة كدوم يوم: أفرع: وفرس والواجل بانهما المحسوب في الزمن ومن السيل الزمن التزلو انصوا مرة واحدة وعلف

(ثم) بعد محالة الحارة (يقسمان) البعض بالتراضي فان تنازعا في البادئ أقرع وذلك لكهما المنفعة معا يقتصر التأخير الواقع لضرورة التسمية فتم شرط الأولى أن تقدم موكب المستأخر ولا طلت لتعلقها بالمستقبل (١٤١) والحق كلابا و اغفر فيهما ذلك دين نظير في

مشاهدة محل المنفعة لا تعني عن تقديرها وإنما أغنت شهادة العين في البيع عن معرفتها فلا حاجة إليها ولا كذلك المنفعة لأنها أمر اعتباري يتعلق بالاستبدال

أما كمال أو ما كان هذا
وما (كسار) وأرض
وأنته وأرضه يقول في
دار ثور السكنى لتسكنها
فلا يصح على أن تسكن لانه
صرح في الاشتراط بخلاف
ما قبله إذ ينظم معناه
ثبت قال بعض الأصحاب
ولا تسكنها وحك (سنة)
بجاءة وأولها من فراغ
السنة. إذ يجب اتصالها
بالعقد فإن لم تعلم كآثرتها
كل شهر بدinar لم يصح ولو
من امام استأجر لاذن من
ماله بخلاف بيت المال
فإن قاله هذا الشهر وكل
شهر بدinar منع في الأول
فقط قال الماوردي مرة
وتبعه أبو الفوارس قلده
ثور السكنى لوما كسر
ورقة أظلمة ثلاثاً بأم وفي
كل منهما نظر بل الإوجه
ما قبله الأخرى من جـ واو
بعض يوم. يوم فقد يتعلق
به. أرض مسافر ونحوه
والضابط كون المنفعة في
ذلك المقتضى متخذ أهل
العرف أي ذلك المصلح لكن
هل يشتركونهم يتحدون
بغيره بل بالمل وأولى
بالقرعة كل يحمل الحسن
بذل المثل في مقابلها (وزار)
تقدر (بعمل) أي بجملة كما
باصله

م هكذا في النسخ ولعل هنا
سقطا غير

يقال في قوله أو يتصوره ما يمنع من التقدير بالعمل كل يقول لا نقل به هذا المانع من هذا المصلح إلى
ذلك المصلح اه سم (قوله أو كمال) الأولى أو تكمل (قوله أو ما كان هذا) وتقدر الدواة بالداة لا بالبره
والعمل فإن يرى قبل تمام الدواة تنفذ الاجارة الباقى اه مفسى (قوله وكذا) وأرض (الم) عطفي
قوله كرساء الم بقدر ما يعجز عنه الكاف (قوله أو نية) أي قوله لانه صريح في المفسى (قوله ويقول) إلى
التم الأولى تأخير مود كرس قبل قوله فإن يعلم (قوله ما قبله) أي قوله لتسكنها (قوله إذ ينظم معناه) ثبت
أي وإن لم تشاركها من شئت فلا تخبر بخلاف صفة على الم اه سديد (قوله قال بعض الأصحاب
الم) اعتدله النهاية والمغز والاحتى قال عرش ولو تقدم القول من المستأجر وشرط على نفسه ذلك بان
قالا ما تاجرنا لاسكنها وحدي مع كاي بعض الهوامش من المجرى أقول وهو قياس شرط الم وزج على
نفسه عدم الوطه لكن فيه يقولهم الشرط القاسد مضره موهبا بتأيم الم وأما القابل يقتضى خلافه
ووجهه الم شرط بخلافه مقتضى العقد وقد عرفت بالسأجر وينقل الحق لو أن يولايه من مسالاة في السكنى
لعمرك اه (قوله ولا تسكنها وحك) والآثار أقرت أنه إذا كانت متعة تسكنى أكثر من واحد عادة
لا تحصى مضمرة أم لا كانت تسكن عادة لا أكثر من واحد كان غرض من القول المذكور وحده
السكنى لا اشتراط خصوص سكنى المستأجر لا عريانه يصح وحده قوله المذكور وتصريح بما يقتضيه
العقد وهو لا بشر اه سديد (قوله ولا تسكنها الم) ينبغي ولا تسكن غيره بل يضم التاء وكسر الكاف اه
سم (قوله فإن يعلم) أي الزمان (قوله كآثرتها كل شهر الم) عبارة المفسى والوضع شرحه ولو
آثره مثلاً وأطلق مع وجعل ابتداء المدة من حيث دلالة المهور المتعارف وإن قال ابن الرقة لا بد أن
يقول من الأول ولا تهم عبارة شهر من هذه السنة يتوهم أنها أكثر من شهر لا بل ما لم يبق منها غيره مع
وقوله آخرت من هذه السنة كل شهر بدهم فاسد وكذا لو قال آخرت كل شهر منها بدهم لان قال آخرت
هذه السنة كل شهر بدهم فيصح لانه أضاف الاجارة إلى جميع السنة بخلاف في الصور السابقة ولو قال آخرت
هذا الشهر بدinar وما زاد فخصه به مع في الشهر الأول قال في المجموع وأجمع على جواز الاجارة شهرام
أنه قد يكون ثلاثين يوماً فيكون تسعة وعشرين من قال أن ركش لكن إذا آثره شهرام بينا ثلاثين درهما
كل يوم منه بدهم فإداه الشهر تسعة وعشرين من بطل كل ما عا الصرة عما تفرهم كل ما عدهم فخرجت
تسعين مثلاً اه أي فيسقط المسمى وتجب آخرت الم سم (قوله لم يصح) أي حتى في الشهر الأول الجعل
بمقدار المدة اه عرش (قوله لاذن) ومثله الخطبة اه زيادى أي والتدريس (قوله بخلاف من بيت
المال) فانه يصح وإن لم يثبت المذلة وذن لا أوجه اه عرش (قوله وكل شهر بدinar الم) عبارة المفسى
والاحتى والنهاية هذا الشهر بدinar وما زاد فخصه به صرح الم اه (قوله كل محتمل) والثاني أقر بدراة
أسلم فلا يلزم منه بيع أقل ما يتناول بل يعمدوا الاشتراط اعتدابه بذلك الم اه سديد (قوله
ليحسن الم) متعلق بقوله كون المنفعة الم (قوله أي بجملة) أي قوله لأن يجلب في النهاية الآتية ولا ينافي

المسمى وقوله أو تطين قد يقال ما يمنع من ضبطه بالعمل كطين هذا الجدار ططيناً سمكه قد شرب
وكذا يقال في قوله أو يتصوره ما يمنع من التقدير بالعمل كل يقول لا نقل به هذا المانع من هذا المصلح
إلى ذلك المصلح (قوله ولا تسكنها وحك) ينبغي ولا تسكنها أي يضم التاء وكسر الكاف أي غيره (قوله
فإن لم تعلم) أي المنفعة كآثرتها كل شهر بدinar أي قوله فإن قاله هذا الشهر وكل شهر الم قال في
الروض فرع آثره وأطلق مع وجعل من حيث دلالة شهرام من هذه السنة وفيها غيره آخرت كل شهر من هذه السنة
كل شهر بدهم فاسد وكذا لو قال كل شهر منها لاذن هذه السنة كل شهر بدهم فإداه الشهر تسعة وعشرين من بطل كل ما عا الصرة
آخرت هذا الشهر بدinar وما زاد فخصه به مع في الشهر الأول فله لغوى قال في المجموع في بيع الفرد
أجمع على جواز الاجارة شهرام أنه قد يكون ثلاثين يوماً فيكون تسعة وعشرين من بطل كل ما عا الصرة
بما تدرهم كل ما عدهم فخرجت تسعين مثلاً انتهى أي فيسقط المسمى وتجب آخرت الم (قوله أي بجملة)

أو زمن (كناية بمعنى ما موصوفه كقولنا أظلم في ظلمها) إلى مكة) أولير كها شهر بشرط بيّن الناحية التي ركب اليها وحمل تسليمها
 للموجز وأما بقوله لا ينافي هذين جواز (١٤٤) الأبدال والتسليم لقاضي أو أتية لان ذلك لا يعرف الا بعد بيان الناحية وحمل التسليم حتى

يدل ان ثملهما (وتكلمنا
 ذال الثوب) أو نوب صفته
 كذا كما سألنا نركب ثملها
 أو أركب ثملها ثملها
 لتبرهنه المنافع في نفسها
 غير بقدر رصة وكما سألنا
 للباطنة شهر أو بشرط في
 هذه بيان ما يتصله وفي
 الكل كما سيعلم من كلامه
 بيان كونه قيسا أو غير
 وطوله وعرضه وفوقه الخاطئة
 أي رومية أو غير ههنا
 ان اختلفت العادة والاصل
 المطلق عام أو ما يقرر يعلم
 انه لا ينافي التقدير بالزمن
 في اجارة الزمة لقوله لا زمت
 فتملك على الخاطئة شهر الم
 يصح لانه من بعض عام لا ولا
 محال للعلم وقوله ان الرقة
 عشا وسقاه اليه الفقل بما
 اذا لم يبين صفة العمل ولا
 محله والابان بين صفته أو
 محله مع قال الفقل لانه لا
 فرق بين الاشارة الى الثوب
 أو وصفه تارة تقدر بعمل
 فقط كبيع كذا وقبضه
 وكالنج (فلوجهما) أي
 العمل والزمان (فما سألنا
 ليعلمه) أي ههنا الثوب
 رومية أو غير ههنا
 الأرض أو يفي هذا الخاطئة
 (بيض النهار) للعين (لم
 يصح في الاصح) القسروا
 قد تقدم العمل وقد
 يتأخر ثم ان قصدا التقدير
 بالعمل فقط وان ذكر الزمان لانه العمل على التحجيل مع على الارجح قال السبك وغيره أخذ من نص البولي
 ويصح أيضا في الوصف الثوب بحيث يفرغ عن عادته دون النهار ولا يفتاخص نظرا لانه قد يرضه عاتق عن كماله في ذلك النهار الآن
 يحجب بانه خلاف الأصل بل والغالب علم بالفتحة البولي يظهر انه اذا

بالعمل فقط وان ذكر الزمان لانه العمل على التحجيل مع على الارجح قال السبك وغيره أخذ من نص البولي
 ويصح أيضا في الوصف الثوب بحيث يفرغ عن عادته دون النهار ولا يفتاخص نظرا لانه قد يرضه عاتق عن كماله في ذلك النهار الآن
 يحجب بانه خلاف الأصل بل والغالب علم بالفتحة البولي يظهر انه اذا

مرض ذلك تغير المستأجر (فرع) يستثنى من زمن الاجرة فعل المكتوب بقوله جعلت من الغناب الهاملي عمله وطهارته. اورا تبنا
 وزمن الكل وقضاء الحاجب وطهران المراد أقل زمن يحتاج اليه فبما وهل زمن (١٤٥) شرعا يحتاج لاجل كماله في نظر ويضبه

أنه ان أمكنه اعداد قبل
 العمل أو ان أبين بشره
 له فبما يغتفره زمن ولا
 نظر للمنفى الثانية لقولهم
 ان الانسان يستثنى من
 الاستثناء لغير لا يبدنه
 والا فتفسره بما قلنا يمكن
 أيضا وهل يجري ذلك في
 شراء قوت غيره المحتاج اليه
 فيه نظر ظاهر دون نحو
 الذهب للمصعد الا ان
 قرب جداوله لا يعلل
 على احتماله بل يوجبها
 مع انما هي بان يقتصر
 على أقل الكلال ولا يستوفى
 الكلال كالمعاصر في رضاء
 المصورين بال طول بل نعم
 تبطل اجوده بانهم يفتنون
 باستثناء زمن ذلك على ما في
 قواعد الركني من نقرده
 استثناء من قاعدة أن
 الحاصل منهما لا يضر
 التعرض له ووجه بان فيه
 الجهل بمقدار الوقت المستثنى
 مع اوجابه من معنى اللفظ
 وان وافق الاستثناء الشرعي
 اه وفيه نظر ظاهر كما ترى
 بل الأرجح خلافه ثم رأيت
 من وجهه بما ذكرتم قالوا
 قيل يصح وتعمل الاوقات
 على العادة فالجواب بعد
 ويشهد تعليم
 (القرآن عدة) كشره نظائر
 ما مر في نحو الحيا مستولا
 نظر لاختلاف معونه
 وسهولة له ليس عليه

خلاف ما يخالف الغالب وان لم يخالف الاصل لمضغوعه بعده فلا اعتبار به فليست أملا واعلم ان هذا الجواب
 الذي ذكره الشارح يجب عن قياس المنع على ما لو أسرف في تغير خطه على أن وزنه كذا حسب لا يصح لاحتمال
 زيادته أو نقصه فلا أصل ولا غالب ثم اه سم وأراد به الدعي الناهي عن المضي في الرشدي أيضا ما يؤيد بالرد
 (قوله مرض ذلك) أي العائق على خلاف الغالب (قوله فصل المكتوب) أي زمنه أي فصلها بجملة أو
 بالمسجد اذا استوى الزمان في حقهما لاعين بجملة واستفاد معذري قوله الجنب والخاصة اه ع (قوله في)
 عمله) أي في فساده (قوله وظاهرها) أي عطف على المكتوب بقوله (قوله وزمن الأكل) عطف على فعل
 (قوله نهم) أي كل وقضاء الحاجة (قوله كذلك) أي يستثنى (قوله والا فتفسر الخ) أي وان لم يكن
 واحدين الاعداد والالاء فانظره الشراء في أقل زمن يمكن الشراء فيه (قوله ذلك) أي تفصل شراء
 ما يحتاجه لا كله (قوله دون نحو الذهب الخ) سال من فصل المكتوب أي لا يستثنى نحو الذهب للمصعد
 ولو لم يجمع بعداه (قوله ان قرب جداوله) ولعل المراد به ما مر في نقاش ع (قوله واما ما الخ) أو لو
 سالية (قوله وازنه) أي الامام (قوله نعم يعمل الخ) اعتمد مر وظاهر أن هذا بخلاف استثناء
 نحو يوم الجمعة لا يؤدي الى جهل مر اه سم عبادتها به واعلم ان اوقات الصلاة لا تنفصل مستثناة
 من الاجارة نعم تبطل باستثناء من اجارة أيام معينة كأي قواعد الركني كشي الجهل بمقدار الوقت المستثنى
 مع اوجابه من معنى اللفظ وان وافق الاستثناء الشرعي هو ظاهر وأقرب به الشيخ رحمه الله وان نوزع
 فيه اه وقوله وان نوزع الخ ان المرض للشرح قال ع (قوله في) هو وأقرب به الشيخ بقوله لا يجر نفسه
 بشرط عدم الصلاة ومصرفه منها في العمل للمستأجر هل تتبع الاجارة وبلفظ الشرط لا تستثنائها
 شرعا نعم تبطل في نظرنا الاقرب الاول للعله المذكورة اه ع (قوله باستثناء من ذلك) أي زمن
 فصل المكتوب بما لم يوزن الا كل الخ وزمن شرعا يحتاجه لا كله بمسند (قوله من نقرده) أي حال
 كون القول بالاطلاق باستثناء من ذلك من نقرده الركني (قوله استثناء الخ) أي حال كون الركني
 مستثناة من ذلك من قاعدة الخ فيحصل أن التقدير من نقرده الركني باستثناء ذلك من قاعدة الخ (قوله وجه)
 أي ما في التواعد (قوله انتهى) أي التوجيه (قوله ثم قال الخ) الاول قال بعد قوله في قول المتن
 (وقدر تعليم القرآن عدة) لا يبعد أن يعتبر بيان أن التعليم من أول القرآن أو آخره أو وسطه لان الغرض
 يختلف جدا بذلك فلا يرجع هل في المتقول ما وافقه أو يخالفه مر اه سم (قوله كشره) الخ قوله قيل
 وفيه نظري في النهاية والتمني (قوله هذا) أي جوهر تقدير تعليم القرآن عدة (قوله فان أراد اجمعه) أي أو بعضه
 معناه من أن قطع بجملة عاذ اه ع (قوله في) على غنى النهاية والتمني خلافا للشارح في مسألة الثوب

والغالب فان قيل لا يصح هذا الجواب لان علمه بالاطلاق الاحتمال وهو موجود مع خالف الاصل والغالب
 قات بل هو صحيح في نفسه لان سائل الجواب محل الاحتمال الذي هو علمه بالاطلاق على ما يكون خلاف الاصل
 والغالب وان لم يخالف الاصل لمضغوعه بعده فلا اعتبار به فليست أملا واعلم ان هذا الجواب الذي ذكره الشارح
 يجب عن قياس المنع على ما لو أسرف في تغير خطه على أن وزنه كذا حسب لا يصح لاحتمال زيادته أو نقصه فلا
 أصل ولا غالب ثم (قوله فرع يستثنى من زمن الاجرة الخ) قال في الركني كذا حسب اليهودي يستثنى
 ان اعتدأ أي لهم قال في شرحه منكم النصارى يوم الأحد كذلك قاله الركني قال وهل يفتي بذلك بشية
 أعداد حاقبه نظر لاسمها التي تقوم أياما الاقرب للمنع الخ اه ولا ينافي استثناء السبت اليهودي اذا أه
 استعدى عليه يوم السبت أضرته لفتي تعلق به والاجرة تنزل على العمل المعتاد والجمعة للمسلم مستثناة
 أيضا (قوله نعم تبطل الخ) اعتمد مر (قوله باستثناء من ذلك) وظاهر أن هذا بخلاف استثناء يوم
 المعتاد لا يؤدي الى جهل مر (قوله في) انظر وقدر تعليم القرآن عدة) لا يبعد أن يعتبر بيان أن التعليم

(١٩ - (شرواني وابن سالم) - سادس) قدوم عن حتى يجب تنسبه في تخصيصه هذه التلم وبدا القرآن
 جيعه بل ما سمع قرأ ما كان أراد اجمعه

كل من الجمع بين التصديق والعمل والأمين وكذا أن أطلقا لقول الشافعي أن القرآن بالأل يطلق الأعلى السك وفي حصول الجمع في المدة تردد كما أستاذنا هو ظاهر مركبة في العطر وفي ما عني قزل بعض هاهل بزم الكثر في ذلك والذي وجهه البغسي عدم القول كالأحد الناصري أخذان انشاء القراني ان السبت لا يدخل في استخبار يهودي شهر الامراء العرف به قبل وفيه نظر وكان وجهه ان صرف اليهود محرم فلا فعال يوم السبت ومناهج الناصري في الأحد يغفل حرفاني الجمع (أو تسعين سور) كانه أو آيات كعشر من أول سورة الكافرا وتوسطه القاضي أن يكون في النظم كفة كمالا يتسلم النافعة بشلا ان نصف يوم فان تعاملها في مرتين لا يصح الاستخبار به يوم الرشي بالنسبة للصادق والذي يقه ان الدار على الكفة عسرا كقصراتها ولومرة خلافا ما هو موقوف نصف يوم وحزم الموارد في ما لا يصح الاستخبار به من ثلاث آيات لان قه بين القرآن يقضي الجمع ودونها لا اعراض وفيه نظر فلان بل الذي يتجس خلافا لان الدار هنا على ما يتفق بهما دون الثلاث يتفق بهما الانعاز فاعلموا ما هو

الصغير السابقة فاقبل في الفرع (قوله كن من الجمع الخ) أي وهو مل كمن اه عش (قوله كن) ان اطلقا) أي فيعمل أيضا اه عش (قوله لا يطلق الاعلى الكل) أي عبالاوالاقتصد يطلق و رابه الجنس الشامل البعض أيضا فيقسم (قوله ودخلوا الجمع) أي أياها ود (قوله في المدة) أي مدة التعليم خرج به راء استأجرت مدة ثمانية و بنه أرغب و هذا فان أيام الجمع تدخل في مقدار من الزمن ويستثنى أوقات الصلاة من مظهرها وان اطرقت عادت في محل العقد بترك العمل في أيام الجمع اه عش وقوله و ظاهره وان اطرقت الخ مخرج بخلافه لوض وأقر سم به هو خلاف ما يأتي عن الباقي في اعتماد النهاية والمفني فانه على اخلاقه كغير ظاهر وليس مخصوصا بالتعليم وان كان الكلام فيه (قوله هل يلزم الكثرة ذلك) أي والراجح لزوم له غير ما ذوت فيه اه عش (قوله والتعريف وجه الخ) عبارة النهاية والوجه ذكر جملة الباقي الخ اه (قوله عدم النحول) قيا به لا يرد عدم دخول عبدي النطر والاخصى بل لا يبعد أن أيام التشرى كذلك مر اه سم وينبغي أن يشمل أيام التشرى ما لو اعدا بطلاقة قبل يوم المذبح و بعد بل أو غير ذلك كالأم التي اعتقد فيها خروج الحمل مثلا اه عش (قوله كالحد النصارى) وفي شرح الرض خال الزركشي وهل يلحق بذلك بنية أبادهم فيه نظرا لاسمها إلى عدم أيام الاقرب بالاعتق انتهى اه سم على ج اه عش (قوله بخلافه رنفا للجمع) قد يجب بانه لا أثر لهذا الفرق بحث اعتد بطلان الجمع اه سم عبارة السديد عن رد بقال بعبده أي فيما وجه الباقي من عدم النحول الخ بالنسبة لعسنا أو علم القرآن لان العرف مطرد في غير سائر الاطوار بتعميل التعليم بالجمع وتأويله فينبغي أن يعلق الاخر فيه ما وارد العرف في جعل اليجار اه (قوله آيات) أي في قوله ان أقر أعشيرة في النهاية الاقوله بل في الثاني على أن التحقيق (قوله من أول سورة كذا) أو آخرها أو وسطها نهاية ومعنى وسببها في قبل العرف فتبين هذا بانه يشترط علم المتعبد من بما يقع العقد على تعليمه فان لم يعلم الاوكلان من يعلم ذلك ولا يكتفى أن يقع العصف ويصانرا منب (قوله التنازل) صعب وسهولة (قوله وشرطه الثاني) (فرع) (قوله) واستأجره لحفظ كذا من القرآن هل يتسدد العقد لان الحفظ ليس بيده كالمشروط الشفاهة في المداواة كالأولى أو يصح لانه المقصود من التعليم و يفرق فيه نثار سم على ج ولا يبعد الاستعمال له به من أن المقصود من التعليم الحفظ اه عش (قوله والذي يقفه أن المداولة لكثرة) أي ولو جازوا واحد كان نقل عليه النطاق به فعليه لغيره اه عش (قوله كاتراها) من أول القرآن أو من آخرها أو من وسطه لان الغرض يختلف بسبب ذلك ولا ينافي ذلك بشقوه ولا نظرا لاختلاف الخو لاس فيه به فيقوم معنى حتى يلزم الجمع من محل العمل والزمان بل بيان البداية فلما راجع هل في المنقول ماوافق ذلك أو بخلافه (قوله وكون ذلك انطلقا) اعتمد مر فلما راجع (قوله الاعلى الكل) أي غالب الاوقاف وتطلق و ربه الجنس الشامل البعض أيضا فشرح مر (قوله ودخلوا الجمع في المدة) أي في التعليم (قوله والذي وجه الباقي عدم النحول) قيا به لا يرد عدم دخول عبدي النطر والاخصى بل لا يبعد أن أيام التشرى كذلك مر (قوله ان السبت يدخل الخ) اعتمد مر (قوله بخلافه رنفا للجمع) قد يجب بانه لا أثر لهذا الفرق بحث اعتد بطلان الجمع (قوله كعشر من أول كل سورة كذا) أو آخرها أو وسطها شرح مر وهذا ظاهر في حفظ سورة كذا وفي غيرها فطر او نحوها ما عاى غير حافظ لها ولا قرا فطر او لا سمحهم غير فطر ج عدم صحة عقده لجملة ما هو يستثنى من نحو الصلوة والسهوة والظواهر من قوله من سورة كذا لانه مشا لا يفيق صحتا عقدين اسماء اياهما قبل العقد أو تركه غير مرفه فلنأمل ثم اذ يشرطه لا في وقوعهما معا بل في وقوعه على اذ هو متعبد لما تقرر فليأمل (فرع) (قوله) واستأجره لحفظ كذا من القرآن هل يتسدد العقدان لحفظ ليس بيده كالمشروط الشفاهة في المداواة كالأولى أو يصح لانه المقصود من التعليم و يفرق فيه نثار (قوله ووزم الماء و ردى بانه لا يصح الاستئجار لمنين ثلاث آيات لان تعين الخ) ان كان من الماء و ردى ما لو عين المسأجره كاستأجر ثلث نعيم أو آيتين

لِدَعْمَادِ أَوْخُوهِ فَلَا رَيْبَ لَنَا بِهَذَا عَمَلِي إِنَّا نَتَّبِعُ مَا نَدْفِعُ عَنْ قَوْمِهِمْ كَمَا نَدْفِعُ عَنْ نَفْسِنَا يَوْمَ يُنْفَخُ الْأَشْجَارُ فَتَبْلُغُ أَرْضُ كَعْبٍ بِضَلَالٍ كَبِيرَةٍ

ويشترط تعيين المنظم واسلامه أو جاهد اسلامه ويرقى بينه وبين علم جواز بيع نحو مصنف من ربحي اسلامه بأن ما يترتب على خلف الرجاء
فيمتنع الانهتان لأخس مما يترتب على (١٤٨) التعليم هنالاق وشيئا اختيار حظه نعم ان وجد فيه نيار باعنا عادة أمثاله تخير كما يشاء

ابن الرقعة وعليهما ما عقد عليه والاوكلا من علمه ولا يكتفى بان يفتي المصنف بعبارة قدر استسلاخات الشارح المصعوبة وسهولة وفارق الاكثة معاشا هذه الكفيل في البيع كما يراه بأنه توقفه العقدة لا معقود على وجهه السؤل عنه نكف أمره

« (فرع) يصح الاستئجار الخدمه ثم ان عبنا شيئا اتبع والاتباع المرفق بالاراق بالاجير والمستأجر وكان الهوى بينه بقوله يخل فيها اذا أطلقت فسلوب وبخاطبة من خبر وطعن وعين واقتاد نارق تته ورواه دابة وطبل حلو بتوخمة زوجه وفرض في دار رحى ماء لشرب المسأجر أو يظهر اه لكن تقبل الصلوك عن شوشه انه لا يدخل علف الجارة وحلب الملو يتولى أوائل لوصية بالنافع انه لا تصب كابة نوبنا (وقى) استئجار شخص لفعل (البنا) على أرض أو فخره سقى (بين موضع) الذي بين فيه ما الجدار (والطول) له وهو الامتداد من احدى الزاويتين الى الاخرى (والعرض) وهو ما بين وجهى الجدار (والسكن) بغير أثره وهو الارتفاع ان قدر بالهـ حل

ويؤاين به من جهر أو غيره (وكيفية البناء) أهو منضداً ويسمى وجوف (ان قدر بالعمل) أو بالزمن كما شرح به السمراني وفسر به الاستيفاء للعرض به واخذ بالارزى أخذاً بما جرى خطاطة قدر من زمانه لا بد أن يبين ما ضطه وفارق ما ذكره تقدّر الخفر بالزمن فانه لا يشترط فيه بيان شئ من ذلك ان العرض يختلف في الحياطة والبناء وتختلف الخفر ولو استأجر رجل لبناء عليه

ويشترط ان يقره وفارق في المقتضى والى الفرع فى النهاية (قوله) يشترط تعيين التعليم كان المراد انه يكتفى وصفه دليل لارزونه اه سم وقال الرشيدى قوله تعيين التعليم أى فلا يصح استأجر تلك التعليم أحد بعدى اه (قوله) أى بن جواز الاجرة لتعليم من ربحي اسلامه (قوله) أى البيع اه عى (قوله) على التعليم أى على خلف الرجاء اه (قوله) لا رزونه (الح) أى كمال الغزالي مر اه سم وكذا لا يشترط تعيين الموضوع الذى يترغم به اه معنى (قوله) ان وجدته (هـ) أى وجدنا العلم المتعلق بالحفظ (قوله) وعليهما (الح) أى المتعاقدين وهو صاف على قوله تعيين المتعلم قال سم هذا راجع لقوله أو تعيين سور وظاهر عدم رجوعه لما قبله من قوله ويشتر تعليم القرآن بعد توقف في ذلك مر (قوله) بما عقد عليه شامل لكل القرآن وبعضه اه (قوله) وكلا أى اذا جهل كل منهما والادى وكل الجاهل منهما فقط ويشور جهل الاجيرى لمرأته فقط سدر وكذا تصور بان يعلم من المصنف دون الحفظ ولا يلزم من العلم من المصنف معرفة السورة التى يرد بالمقد عليها عى (قوله) بأنه أى الكفيل وكذا ضمير عن مضمهر أمره (قوله) ويسهل (الح) صل على توقفه (الح) (قوله) يته أى العرف (قوله) (هـ) أى الخدمه (قوله) انتهى أى قول المهر روى (قوله) انه لا يجب أى على الموصى بفتحه كائناً ببناءه وواس ذلك أنهم لا يدخلون فى الخدمة وقول المتن (وقى) البناء بين (الح) أو بين فى النسابة عدد الارواق واسطر الصفحة وقدر القطع أى كونه فى نصف الفرع أو كماله مثلاً والحوالى ويجوز التقدير فيها بالمدة قال الأزرى ولا يبعد اشتراط وقية خط الاجير وهو كمال ولم يتعرضوا لبيان دقة الخط وغلطوا لادرجه اعتباراً بان اختلفت فخرض والا فلا يبين فى الرزى المدة وجنس الحيوان ونوعه ويجوز الاعتدلى طبع معين وعلى قطع فى المذلوله بيه فيه العدد كفى بالعرف اه نهاية وكذا فى معنى الاقوله قال فى قوله وبين قال عى قوله اكتفى العرف أى اذا كان فى محل التعريف مطلقاً فلا يبين بيان عدد اه (قوله) استأجر شخص (الح) قوله واقتى فى النهاية (قوله) أو وجوف (كدار) اه عى قول المتن (وما يبين به) نعم ان كان ما يبين به حاضر افشاه سده تفتى عن تبيينه بيه ومعنى وفسر بالروض والمنهج (قوله) أهو منضداً (الح) المنضد ما جعل بعضه فوق بعض والى جوفه مانه يجوف وبالسمر الملو اه كرى عبارة الاجير من الحفى قوله منضداً أى محشواً وقوله أو جوفاً أى غير محشواً وقوله أو منضداً أى على صورة سنام العبر اه (قوله) أو بالزمن (الح) عبارة شرح المنهج والفرق والمقضى وان قدر زمن لم يمتنع الى بيان غير المصقة اه يعنى غير ما يبين به وكيفية البناء (قوله) كما شرح به (هـ) أى قوله وفارق (الح) متعلق بالزمن الذى زاده اه رشيدى (قوله) العمرانى كذا فى النهاية والمقضى وعبارة شرح الروض والفارق وشيخه قال الرشيدى قوله مر العمرانى صوابه الفارق كما هو كذا فى شرح الروض الذى نقل الشارح مر عبارة المتن بالعرف اه ويدفع باحتمال أن شرح الروض أدخل العمرانى فى الغير (قوله) وفارق ما ذكره تقدّر الخفر (الح) عبارة الروض ويتقدّر الخفر وضرب العين والبناء بالزمان كما سأل ترك انقضى لى أو تبنى أو تقرى بالين أو شهوا بالعمل فيسبى فى الحفر طول النهر والبر والقر وغيره ما وقعها ويعرف أى الاجير الارض أى بالزمنية اه وعبارة شرح موضوعة كلامه

الفريقين الاشترط الصريح والضمنى فلتأمل (قوله) يشترط تعيين التعليم كان المراد انه يكتفى وصفه دليل لارزونه (قوله) لا رزونه أى كمال الغزالي مر (قوله) وعليهما ما عقد عليه والاوكلا من علمه هذا راجع لقوله أو تعيين سور وظاهر عدم رجوعه لما قبله من قوله ويقتدر تعليم القرآن بده وتوقف فى ذلك مر وقوله بما عقد عليه شامل لكل القرآن وبعضه (قوله) (الح) أى كمال الغزالي (هـ) قال فى شرح الروض ان من ار كان ما يبين به حاضر افشاه سده تفتى عن تبيينه (قوله) وفارق ما ذكره تقدّر الخفر بالزمن فانه لا يشترط

« (قوله) (هـ) أى الخدمه (قوله) انتهى أى قول المهر روى (قوله) انه لا يجب أى على الموصى بفتحه كائناً ببناءه وواس ذلك أنهم لا يدخلون فى الخدمة وقول المتن (وقى) البناء بين (الح) أو بين فى النسابة عدد الارواق واسطر الصفحة وقدر القطع أى كونه فى نصف الفرع أو كماله مثلاً والحوالى ويجوز التقدير فيها بالمدة قال الأزرى ولا يبعد اشتراط وقية خط الاجير وهو كمال ولم يتعرضوا لبيان دقة الخط وغلطوا لادرجه اعتباراً بان اختلفت فخرض والا فلا يبين فى الرزى المدة وجنس الحيوان ونوعه ويجوز الاعتدلى طبع معين وعلى قطع فى المذلوله بيه فيه العدد كفى بالعرف اه نهاية وكذا فى معنى الاقوله قال فى قوله وبين قال عى قوله اكتفى العرف أى اذا كان فى محل التعريف مطلقاً فلا يبين بيان عدد اه (قوله) استأجر شخص (الح) قوله واقتى فى النهاية (قوله) أو وجوف (كدار) اه عى قول المتن (وما يبين به) نعم ان كان ما يبين به حاضر افشاه سده تفتى عن تبيينه بيه ومعنى وفسر بالروض والمنهج (قوله) أهو منضداً (الح) المنضد ما جعل بعضه فوق بعض والى جوفه مانه يجوف وبالسمر الملو اه كرى عبارة الاجير من الحفى قوله منضداً أى محشواً وقوله أو جوفاً أى غير محشواً وقوله أو منضداً أى على صورة سنام العبر اه (قوله) أو بالزمن (الح) عبارة شرح المنهج والفرق والمقضى وان قدر زمن لم يمتنع الى بيان غير المصقة اه يعنى غير ما يبين به وكيفية البناء (قوله) كما شرح به (هـ) أى قوله وفارق (الح) متعلق بالزمن الذى زاده اه رشيدى (قوله) العمرانى كذا فى النهاية والمقضى وعبارة شرح الروض والفارق وشيخه قال الرشيدى قوله مر العمرانى صوابه الفارق كما هو كذا فى شرح الروض الذى نقل الشارح مر عبارة المتن بالعرف اه ويدفع باحتمال أن شرح الروض أدخل العمرانى فى الغير (قوله) وفارق ما ذكره تقدّر الخفر (الح) عبارة الروض ويتقدّر الخفر وضرب العين والبناء بالزمان كما سأل ترك انقضى لى أو تبنى أو تقرى بالين أو شهوا بالعمل فيسبى فى الحفر طول النهر والبر والقر وغيره ما وقعها ويعرف أى الاجير الارض أى بالزمنية اه وعبارة شرح موضوعة كلامه

وهو نحو مقتضا شرط جميع ذلك أو أرض اشترط غير الارتفاع وما ينفى به وصفة البناء (١٤٩) لانهما ينفصل كل شيء وأقضى إن الارتفاع

استحار علو كان موقوفه
البناء على ما هو ان كان
عليه الموقوف بناء موقوف
اعلنه بالاموال لم يضر
بالنقل قالوا ان لم يكن
عليه بناء واستند اشترط
المستأجر سيطرته وكان
البناء عليه ممن ذلك
ونقص بسببه آخره لم يضر
وان زادت أجرة البناء على
ما نقص من آخره فلا يضر
تفسير الوقف مع إمكان
بقاءه وان لم يوجد ذلك لم يضر
واغرض السك ما قاله من
الجواز بأنه خلاف المتقول
لأنه لو لم يوافق البناء
والفراس لم يضر بالارض
ليني فيها ماعا كانت عليه
بله يتفق بها بزرع أو تقصوه
الى ان تعادلا كانت عليه
وخلاف المذكور لان الباني
قد يستولي عليه ويدي ملك
السفل ويغير الناطق من
ينفذ نفسه (واضحت)
يقع الاصل ومنها الارض
لبنه وزاعه ففراس أو
لاثنين من ذلك (اشترط) في
بعض ما يوافق (تعيين) نوع
(النسخة) المستأجر لها
لاختلاف ضررها (ويكنى)
تعيين الزراع (باب يقول)
لزرع الصلة والزرع ان
ذكر ما يزرع في الاصح
في زرع عاها قبله تفاوت
أنواع الزرع ومن لم يزل
على أقلامه ضرر وأجرها
ذلك في لنفسه وألتي فلا
يشترط بيان أفرادها

كله عدم اشتراط هذا الامر في التقدير بالزمان لكن مرآته يشترط في الاجارة لغيرها لغيرها ان الثوب
وما لزمه من نوع الخياطة وقد يفرق بأن الغرض يختلف في الخياطة بخلاف الحفر اهـ وبعبارة النهاية
والنقي وبسبب في الاستحار لضرب الباني انه لم يعمل العدد والقبال بفرض الاموال وعرضه وسكان لم
يكن معروفوا ولا حاجة الى التبيين فان قدر بالزمان لم يتحقق ذكر العدد كما صرح به العمراني وغيره اهـ
(قوله) وهو نحو مقتضى كبدار سم وعش (قوله) لانه عليه (متعلق) باستحار الخ (قوله) وبجواز
متعلق بقوله وأقضى (قوله) عليه (قوله) العاد (قوله) عاده (أي البناء القديم) (قوله) لم يضر (أي البناء الحديث)
(قوله) وان لم يوجد ذلك الخ شامل لما اذا منع من ذلك ولم ينقص بسببه الا حرفة فلشمل في ذلك اهـ سم أي
والظاهر عدم جواز احتشاد عاها لشرط الوأف (قوله) بأنه خلاف المتقول لقوله لم يضر فذعن ورود هذا
على ان الرقة ليست عاها اذا تعدت الاعادة لا سيما الاوهذا فنيا اذا رجعت الاعادة اهـ سم (قوله) ليني
الخ والمراتب ما يشمل الفراس (قوله) غير ما كانت عليه (قوله) كان علم القول المن (واضحت الخ) أي
بحسب العادة ولا تغيب الاراضي يتأخر فيها كل من الثلاثة اهـ عش (قوله) بفرض الاموال (أي قوله) وفيها
اذني للمنفذ والي قوله على أنه لو قيل في النهاية (قوله) نوع المنفعة) فلا يخالف في ذلك فينبغي تصديق المالك اهـ
عش قولنا (ويكنى) في الزراع (واقعة) (واقعة) (أخر) والزرع واقعة فعلها الاستحار فثبت ما عاها
فلم يكن يكون أجل شيئا بأنه لزم لان الاعاها لا تخل بحد الاجارة وانما تخل بالانتماء انتهى ميري أي
ومعلوم ان الاعاها لا يقع بها العقد تزامن المستأجر تقدم أمهات قبض اليه بين ما سأل عليه ان
ما يتعلق في خلال الزرع من غير ذلك المستأجر كالحشيش مثلا يكون ملك الارض اهـ عش وفي كل من
القبض والمقبض عليه موقوفة والقبض أميل الى خلافه فليراجع (قوله) في زرع عاها (شمل) لغو التقص
والارزاع شدة ضرره بالنسبة لبقية أنواع الزرع والوجه ان يتقيد بالاعتداف مثل تلك الارض ومن يصمم فقال
تزرع ما شئت حر اهـ سم عبوة عش قوله هر في زرع ماشاء أي بما حوز به العاد ومن أنواع
يختلف في مراتب من لغة ثم ينفى الى ياد وفي كلامه مر الاتي اهـ أي يطر بزرع ماله بحر العادة
زرعه في تلك الارض ان ينص عليه (قوله) أجزاها ذلك (أي الخلاف المذكور) (قوله) بغير ما يبنى الخ
أي لو يفرس البعض وبنائه البعض اهـ عش وفيه موقوفة فليراجع (قوله) أو يبنى ماشاء (أي من داروا
حسام اومن غيرهما وقد مر ما يبنى من عاها لا يبنى بيان الموضع والطول والعرض اهرشدي أقول ونصا مامر
آفان سم وعش في اطلاق الواقعة ان يتقيد الفراس والبناء بالاعتداف مثل تلك الارض ثم أيت سم قد

الخ قال في الارض ويتقيد الحفر وضرب اللبن والبناء بالزمان كاستأجرتك لتفعل أو تبني أو تضرب اللبن
ليشعرا وبالعامل فيبين في الحفر طول النهر والبئر والقبر وعرضها وقفا ويعرف أي الاجير الارض
أي الرأية يعرف صلاتها ولو خاف اهـ قال في شرح موقوفة كلامه كله عدم اشتراط هذا الامر
في التقدير بالزمان لكن مرآته يشترط في الاجارة لغيرها لغيرها ان الثوب وما لزمه من نوع الخياطة وقد يفرق بأن الغرض يختلف في الخياطة بخلاف الحفر اهـ وهل يكنى الحلال اللبن عين قدر الجنبات طولاً
يفرق بان الغرض يختلف في الخياطة بخلاف الحفر اهـ وهل يكنى الحلال اللبن عين قدر الجنبات طولاً
وعرضه وسكان لم يكن معروفوا ولا حاجة الى التبيين فان قدر بالزمان لم يتحقق ذكر العدد كما صرح به العمراني وغيره اهـ
بيانه فيه فطر فليراجع ثم أيت في شرح حر ما نصه بسبب في الاستحار لضرب اللبن (واضحت) العمل العدد
والقبال بفرض الاموال وعرضه وسكان لم يكن معروفوا ولا حاجة الى التبيين فان قدر بالزمان لم يتحقق ذكر العدد كما صرح به العمراني وغيره اهـ
ذكر العدد كما صرح به العمراني وغيره اهـ عش (قوله) لانه عليه (متعلق) باستحار الخ (قوله) وبجواز
ينافي وجوب بيان مقتضى كبدار سم وعش (قوله) لانه عليه (متعلق) باستحار الخ (قوله) وبجواز
ذلك لم ينقص بسببه الا حرفة فلشمل في ذلك اهـ عش (قوله) وبجواز (متعلق) باستحار الخ (قوله) وبجواز
لقوله لم يضر فذعن ورود هذا على ان الرقة ليست عاها اذا تعدت الاعادة لا سيما الاوهذا فنيا اذا رجعت الاعادة اهـ سم (قوله) ليني
الاعادة (قوله) في زرع ماشاء شامل لنحو التقص والارزاع شدة ضرره بالنسبة لبقية أنواع الزرع والوجه ان

يفرس أو يبنى ماشاء واغرض بذكر التفاوت في أنواع هذين ويرجع ذلك فاهل المن الاختصاص ذلك بالواقعة غير مخرج بصحت

بل قال التقال لا يجمع ازرع النصف واغرس النصف حتى بين جانبك (١٥١) (ويشترط في اعادة التكرار) عننا اؤفة (معرفة

شرحه للاجماع لا يجمع له أحد معناه لا يجمع معنى أو قال ذلك على معنى أنه يفعل أجمعاً مع كائن من
لتقريب اه وقضى بهذا أي ما نقل عن التقريب اليه الحق لتفرض أو تبنى على معنى أنه يفعل أجمعاً معناه
اه سم وما ذكر من الروض وشرحه في الغنى مثله وقوله على معنى أنه أجمعاً معناه في التفرع أو تفرض
وفي ازرعها واغرسها الواو كمن عن النهاية فيبيل قول النصف والامتناع التفرع كالحق ما صرح به
(قوله بل قال التقال) أي كجم اه سم أي فيبيل قول المتن والامتناع التفرع الخ (قوله حتى بين
جانبك) واذا بين جانب كل واحد من الفرس بالزرع كما هو ظاهر لانه أجمع اه سم (قوله عننا) الى قوله
ان ذكر في النهاية الاقوة وأما الى المتن (قوله جعها) أي الوصف والوزن (قوله كاهنا) وفي رواية
كالعبان اه عش (قوله مع) الى قوله لكن في الغنى الاقوة ولا ترد الى المتن (قوله من زاملة) وهي ثياب
تصنع ويصنع بعضها الى عش اه كروى أي ووضعت على ظهر الدابة قبل نحو السرج وركب عليها (قوله
يفيده) أي نحوه في قوله وغيره اه معنى قول المتن (من يحمل بغض) الميم الاول وكسر الثانية اه معنى
(قوله تفاوته) أي ما ركب عليه كذا الاشارة بقوله ذلك (قوله بشترط الخ) اجمع لقوله وكذلك الحكم
في جميع ما الخ أو في ما تركب الخ وبيان لقاعدة التشبيه وكان الانسب لتفريع واما قال النهاية والغنى فشترط
معرفته بمشاهدة أو موصلة التام اه و (قوله ان ذكر) أي ما صرح به مع ما وركب عليها (قوله لكن الحمد
الخ) وقا فالروض واليهما شترط الاسلام (قوله لا بدنا) أي في نحو العمل (قوله مع الامتحان باليد) أي
فلا يكفي الرؤية بدون امتحان ولا الوصف بدون الوزن خلافاً لقضية التشبيه اه سم وظهر منقح النهاية
وانتهى بها عند اذ قضية التشبيه من كتابه الروية أو الوصف التام حيث جلا المتن على ظاهره واستغفلت
الشارح يمكن الى أمال الطرد (قوله ان يمكن) معقود ما يأتي عن الغنى أنه ان لم يكن الامتحان باليد كقول
الروية (قوله أو الحق) أي في اشتراط الروية مع الامتحان (قوله لا اكتشاف) فاعل الآتي (قوله
فيه) أي المحمول (قوله بأحد هذين) أي الروية والامتحان اه سم وقال الكروى أي المشاهدة والوصف
التام (قوله لان الفرض الخ) تعليل للاختلاف (قوله فلا يجمعها) أي بنحو العمل (قوله لم) أي في نحو
العمل (قوله هو ود الخ) أي التعليل للفرق وروى (قوله في ذلك) أي في الاختلاف (قوله أو من الوصف الخ)
صاعق في قوله من الروية الخ أي الوصف ما ركب عليه بصفة أو سعة اه شرع الروض واليهما (قوله
أما الطرد) الى قوله كل ما استأخر دابة في الغنى الاقوة وحين واربى واداء وقوله قال الى المتن وقوله وزعم الى
المتن وقوله وقد يغني عن الجنس والى قول المتن ويصعب في النهاية الاقوة وقد يغني عن الجنس (قوله امرته)

تفرض والعصاة فان شئت فاذر و ان شئت فافرض وقوله سم بعض الطلبة - فمن قول الرارض وكذا الوارد
لغيره وأوليني وأطلق وغرس و بنى ماشاء انه مصور ويجمع بين الصغتين في المعقبات قال الماوراءي حارون
لغرس أو تبنى واطنح كما يلبس بالان في التفرع أو تفرس وهو خطأ بل هو اشار الى حشنتين أحدهما
أخرتكها لغرس وبنى من الفرس بنى بغير ماشاء والثانية آخرتكها لتبنى ولم يعب ما بنى به في بنى ماشاء ولا
يغيره في التقيد بالاعتداف مثل تلك الارض من الفرس والبناء وقضى بما تقدم من التقريب للصحة في
لتفرض أو تبنى على معنى أنه يفعل أجمعاً معناه (قوله بل قال التقال) أي كجم اه سم (قوله حتى بين جانبك)
واذا بين جانب كل واحد من الفرس بالزرع كما هو ظاهر لانه أجمع اه سم (قوله مع الامتحان باليد) أي فلا يكفي
الروية بدون الامتحان ولا الوصف - فبدون الوزن خلافاً لقضية التشبيه وما عدا شرح الروض مع امتحانه
الزاملة باليد كما عناه الاصل عن البغوي وأقره الحق في العمل والعمارة لكن ودان الرضف تلك الخلق الخ
(قوله ان يمكن) انظر معقود (قوله بأحد هذين) أي الروية والامتحان ش (قوله أو من الوصف) قال
في شرح الروض بنى ماشاء أو سعة اه (قوله أو من الوصف) صاعق على الروية ش (قوله هو يعمل في
الاول على العرف) وهذا رد قول الأثر في طلب الجمع بين هذا بين قولهم الاتي يتبع في السرج

العان وبه وندفع لبيان الرضف في ذلك أو من الوصف مع الوزن أما الطرف بما ركب عليه عرفاً لم يكن الرار كبحل يحتاج امرته ومحمل
في الأولى على العرف وبكلمات حروفه الثانية

صلى ما يليق بالذات كجاءت وان أضر الركب ما ركبه ولا بد في نحو المصطلح من وطأ فبعض على كذا انقطاعه ان شرط في العقد
ويعرف أحدهما بالحدوث ينال بالركن فيه (١٥٢) عرف شرط في العقد الاطلاق عليه (ولو شرط في عقد الاجارة حمل المالك) جمع

معلقو بعض الموقوفين معلق
كسفرة وقد وجع وبريق
ولادة وصحة غارة وفيها
نحوه ما أراد قال الماوردي
ومضرة ومخذة (مطلقا)
صن الرقبة مع الامتحان
باليد وعن الوصف مع الوزن
(فسد العقد في الاصح)
لاختلاف الناس فيها
وكثرة ولا يشترط تقديرها
بأكل كل يوم (وان لم يشترط)
أي حل المالك (ليست)
سلها ولا حل بعضها وان
شغف كادوا عنها سد حلها
على ما تضمنه اطلاقهم
وذلك لاختلاف الناس فيها
(ويشترط في اجارة العين)
لها بئر كواب أو حل (تعين)
الغاية أي عدم ما بها خلا
يكن أحدهن وزعم ان
هذا معلوم من أول الفصل
بسنجه لا يخفى التصريح به
(وفي اشترط شرط فيها
الخلاف في بيع الغائب)
والظاهر اشترطه وكذا
يشترطه فلو لم يعلل ما
استخرج منه (لا يشترط
في اجارة القامة) المركوب
(ذكر الجنس والنوع) وقد
يخفى عن الجنس (والذكورة
والانوثة) كجاءت بجنتي ذكر
لاختلاف الفرض بذلك
وجه في الاختيار الذكر
أنسوى والاثنى أسهل
ويشترط أيضا ذكر كفة

سرها ككونها جارا أو موطونا (ويشترط فيهما أي اجارة العين والقيمة المركوب) (بيان قدر السركل يوم) وكونه ليل
أتمها والآخر لولا في غير اختلاف الفرض بذلك ويجوز جواز ما حمل المشروط والنقص عنه متخلف فمن منه ضرر ودون غيره كجاء
استأنسوا بابل وبلد يعود عليها فانه لا يجنب عليه ما قلتهما

الغنى
الغنى

نوف (الآن يكون بالقرين منازل مضبوطة) بالعادة (فيقول) قدرا السبر (علما) (١٥٣) ما لم يشترط خلافه فان لم ينسبوا اشترط بيان

النزول والتقدير بالزمن
وحده هذا كما بان كانت
الطريق آمنة والام يجر
تقدير السبر فيلانه لا يشاق
بالاشتبار ذكر جمع قالا
ومقتضاه امتناع التفسير
بالمزاج ايضا وجب ان يتعدى
الاستقبال طريق يق خوفة
لا منازل بها مضبوطة اه
وقالا الاذرى تحسية كلام
الشامل محضة التقديرين باد
كسلا اليك كذا الضمورة
(ويجب في الاستيعاب العمل)
الطريقين اؤمنة (ان يعرف
المحمول لا متعلقا بانه
وضروا فان اشترط)
ان ظهر (واضحة بدهان)
لم يظهر كان كان في ظلمة
أو (كان في ظرف) وأما
تضمن الوتة (وان غاب) أ
حضر (قد بكي) ان كان
مكلا (أو وزن) ان كان
موز وأوكسلان ذلك
طريق معرفت والوزن في
كل شيء لأنه أضبط
(و) ان يعرف (جنسه) أي
المحمول المكمل لا متعلقا
بانه في الدعوان قصد
كسلا كالي الخ والقرأنا
الموزون كاجر كهم العمل
عليه مائة وظل وان لم يقل
بما شئت فلا يشترط ذكر
جنسه لانه واضحا بضر
الجناس بخلاف عشرة
أفزة مما شئت فانه لا يخفى
عن ذكر الجنس كسوة
الاختلاف مع اتحاد الكيل
وان يقل الخ من تغل النوة

الغنى فان زاد في يوم على المشروط أو نقصا عنه فلاح من اليوم الثاني من زيادة ونقص بل سيران على
الشرط ولو أراد أحدهما زيادة أو نقصا لوجب أن يبين على الظن الضرر به أو نصب أو خوف فلم
يقل على الظن الضرر به فلا يجب اه زاد لاسي قال الزركشي وينبغي أن يجب طالب النقص نصب
حيث لا عطف وقد يدخل في الخوف انتهى اه وفي م بعد سر ديوار لاسي مانصه وخفته أنه لا يجب
طالب الزيادة نصب حيث لا عطف لكن مع خوف الضرر بتر كونه وينبغي أن يجب ما يفهمه أول الكلام
اه قال عس ومع ذلك أي الجواز يلزمه أو حصل استعماله في القدر الزائد ولا شيء له في مقابلته مانصه من
الساقتان قدر بالزمن ويصحا عنه أوجه مانصه ان قدر بعمل العمل اه قول المتن (بالطريق الخ) أي يوفي
السبر لئلا أوتوا الزنى وفي ذلك عار وأضراره عرف عبارة الروض مع شرحه ينسب الشرط وان خالف
العرف وان لم يكن شرط فالعرف ينسب في سبر البلى والنهار وفي التز وفي القرى أو العراء وفي سواك
أحد الطريقين اذا كان المقصود بيان فان اعتدساو كهما وجب البيان فان أطلق لم يصح العقدا
ان تساويان سائر الوجوه فصحت الصفة كتنظيره في النقود في المعاملة بها اه وأقره هـ (قوله) فان لم
ينضب) المناسب التائب (قوله) هذا كذا اه قول المتن ويشترط فيما اليه هنا (قوله) تقدروا (بـ) (بـ)
عبارة النهاية التقدير بالسبر به اه قال الزركشي وانظر ما مر جمع لغيره في العلوتين أي النهاية والصفة
وعبارة القون وقال قاضي أو اطع ان كان طريق يخوفه لم يتعدى السبر به اه فرجع الضمير
فيها الطريق اه أي فرجع الضمير في العبارة الطريق الغير المأمون (قوله) لانه الخ) أي السبر (قوله)
وقالا الاذرى الخ) عبارة النهاية وقضية كلام الشامل كالأفاده الاذرى الخ اه قال عس قوله كما أفاده
الاذرى هو ما بل لا يقتضيه كلام الشافعي من البطلان مطلقا وحاصله أنه يكفي التقدير في زمن الخوف
بالأثر لا ببلد كذا طالع من السيرة لكثرة الخوف أو قل اه (قوله) محضة التقدير الخ) معتد اه عس
(قوله) الجورعين) الى الفصل في النهاية (قوله) أو مكن) أي الامتحان (قوله) تخمين الخ) تعطيل الامتحان
ش اه سم عبارة المغنى فان لم يكن امتحانه بالذكش لزم به ولا يشترط الوزن في الحالين (هـ) (تنبيه)
قوله ان كان في ظرف نعم ان ما يستحق من الطرف كالأخبار والاختلافات بضم بالسودايس مراد افلا
قال ومقتضى بدهان أمكن لكان أولى اه (قوله) أو سحر) استعمله النهاية والمغنى وفي الكردى قوله أو
حضر أي حضورا غير ما ذكر ان لم يظهر ولم يكن امتحانه بالبداهة وهذا اختلاف ظاهر ما مر في الشرح
وخصلاف ما مر آتاه عن المغنى من كفاية الرتبة عند عدم إمكان الامتحان بالسودا يظهر ان الشارح أفاد
بهذا الزيادة أن التقدير بكي أو وزن يكفي في الحاضر كيك في قياس (قوله) ان كان مكلا) الى قوله الخ
يشترط في المحمول في المغنى الا قوله وان في ذلك الى قوله وفي ما يتقدم (قوله) أي المحمول المكمل) أي الغائب
مغنى وغر (قوله) فلا يشترط ذكر جنسه) وتقدم في المحمول أنه لا يكفي ذكر وزنه عن ذكر وصفه
في القرى أو العراء وسائر أحد الطريقين اه قال في شرحه فان اعتدساو كهما وجب البيان فان
أطلق لم يصح العقدا لان تساويان سائر الوجوه فصحت الصفة كتنظيره في النقود في المعاملة بها اه (قوله)
تصرف ظن من ضرور دون غيره) قال في الروض وشرحو ان أراد أحدهما زيادة أو نقصا نصب أو خوف
ولم يقل على الظن الضرر به فلا يجب قال الزركشي وينبغي أن يجب طالب النقص نصب حيث لا عطف
وقد يدخل في الخوف اه اه وقضته انه لا يجب طالب الزيادة نصب حيث لا عطف لكن مع خوف
الضرر بتر كونه وينبغي أن يجب ما يفهمه أول الكلام (قوله) أو مكن) أي الامتحان وقوله تخمين
تعطيل الامتحان ش (قوله) في المتن وجب) عبارة التهج وشرحو بشرط الجواز في محمول ان حضر او امتحانه
يبد كذا أو تعدو وحضر أو غاب بكي في مكمل وذكر جنس مكمل اه باختصار قول الحاج وجب
إس على إطلاقه (قوله) فلا يشترط ذكر جنسه) بوجه صحيح في المحل أنه لا يكفي في المحل ذكر وزنه من ذكر

والعرف يمكن اه سم (قوله وقتله) يحلف على كثرة من قوله لكثرة الاختلاف اه سم (قوله أو كيلة) يحلف على وزن الخ أي أو قد ركب الحمل كانه تقدير حطة (قوله فيشترط روثه كيلة الخ) لعل هذا وقوله لا في بابي ذلك فيما إذا أدخل الخ في اجزاء العين كسأن في أن طرف الجمول في اجزاء اللمة على المؤخر لا معنى لاشتراط روثه بما عليه أو وصفه أو يحمل على ما لا اشتراط المستأجر الظرف من غنسه ويقال فيما يأتي أيضا أن الضمة الظرف في الحساب على إرادته أنه من عنده وهذا أقرب اه سم (قوله أو وصفهما) عبارة العرف روثه المؤخر بالروية أو الوزن اه وهي الانسب للمعنى (قوله فيشترط) أي وحبال (قوله وبذلك) أي اشتراط الروية أو الوصف بالمعنى العرف فيما إذا أدخل الخ عبارة الر وضع شرحه للمعنى ويشترط فيه أي الجمل ذكر الجنس المحمول ثم لو قال ما تشرط لمعاشته بل ويدون عما شئت مع المقدور التقدير بالوزن بنفسه عن ذكر الجنس وحسب المائة الظرف كقوله مائة رطل حطة بظرفها فإنه صريح والفسر وبذكر الموزن وبسبب ما تشرطه لوان لم يذكر وزنه فأن قال ما تشرط حطة أو ما تقرر حطة لم يحسب الظرف بشرط معرفة بالروية أو الوصف كان يختلف والا كان كل من غيرهما فإنه اطرد العرف باستعمالها حل المقابلة اه وهي مرتبة كما ترى أنه انما اشتراط معرفة الظرف عند عدم شرطه أو ما مضى فدخله بلا ذكره كقول الشارح لا في أمالو قال مائة رطل الخ أو لم يذكر كيلة فأنما خلافا لما يشهد قول الشارح كالنابا في مائتين بظرفه لا بد أن يذكر جنس الظرف فيقال سم يفتقر عبارة العباب والروض ما تصح قول العباب كقوله ما تشرط حطة بظرفها يقتضى أن المعنى فلا يحتاج إلى معرفة ما تشرطه فانظر مع قول الشارح في مائتين بظرفها لا بد أن يذكر الجنس وفي عبارة الر وض المذكورة أفعال بواقعة عبارة العباب المذكورة فتأمل اه وقال السيد عرقه لا بد أن يذكر جنس الظرف تأمل الفرق بينه وبين قوله آتفا أما الموزن الخ فان الظرف وعن روث الموزنات فأتأمل تصوير هذه المسئلة مع قوله الآتفا أمالو قاله تشرط بالظرف فيها اه (قوله لا بد أن يكون) أي الظرف (مختلفا الخ) أي لا بد من معرفة بالروية أو الوصف كاسم (قوله أمالو قال ما تشرط) أي بدون تحوط حطة (قوله فالظرف فيها) أي فلا يشترط معرفة بقول المتن (الجزءية) أمالو بوزن

وسمى الفرق يمكن (قوله وقتله) يحلف على كثرة من قوله لكثرة الاختلاف ش (قوله ومضى قدر بوزن المحمول) كانه رطل حطة أو كيلة لم يدخل الظرف عبارة الر وض وشرحه فان قال ما تشرط حطة أو مائة تقدير حطة لم يحسب الظرف اه (قوله فيشترط روثه كيلة الخ) لعل هذا في اجزاء العين كسأن في أن طرف الجمول في اجزاء اللمة على المؤخر لا معنى لاشتراط روثه بما عليه أو وصفه أو يحمل هذا على ما لا اشتراط المستأجر الظرف من غنسه وكذا يقال فيما سأتى في نغمان الضمة الظرف في الحساب فهو يحمل على اجزاء العين كما ذكر من انه سأتى أن طرف المحمول على الر في اجزاء اللمة أو يقال يحمل ما سأتى إذا لم يشترط المستأجر أن يكون الظرف من عنده أو يقال هنا حيث أدخل في الحساب على إرادته أنه من عنده وهذا أقرب إليه سأتى أن يستأجره ما تشرط بظرفه أو يكون الظرف بظرفها على المؤخر فلا يراد به (قوله) وبذلك فيما إذا أدخل الخ في الحساب في مائتين بظرفها الخ عبارة العباب يحسب الظرف من المائة فلا يحتاج إلى معرفة ما تشرطه فان قال ما تشرط حطة أو مائة تقدير حطة لم يكن الظرف منها ما يعرف بروية أو وصفه انما يختلف اه وعبارة الر وض ثم لو قال ما تشرط لمعاشته بل ويدون عما شئت مع وحسب الظرف كقوله مائة رطل حطة بظرفها فان قال ما تشرط حطة لم يحسب الظرف فيشترط معرفة ان كان مختلفا اه وقول العباب كقوله ما تشرط حطة بظرفها يقتضى أن المعنى فلا يحتاج إلى معرفة ما تشرطه مع قول الشارح في مائتين بظرفه لا بد أن يذكر جنس الظرف وفي عبارة الر وض المذكورة أفعال بواقعة عبارة العباب المذكورة فتأمل اه (قوله أمالو قال ما تشرط) بدون حطة (قوله لا بد أن يكون) أي لا بد من معرفة بالروية أو الوصف كاسم (قوله أمالو قال ما تشرط) بدون حطة (قوله فالظرف فيها) أي فلا يشترط معرفة بقول المتن (الجزءية) أمالو بوزن

وقلت مع اتفاق الوزن ولا يصح ليعمل عليها ما شئت بخلاف لزومها ما شئت لان الأرض تطابق كل شيء ومضى قدر بوزن المحمول كانه رطل حطة أو كيلة لم يدخل الظرف فيشترط روثه بما عليه أو وصفه ما لم يطرده العرف ثم يفرق مماثلة أي طريقة التماثل صرفا كما هو ظاهر وبذلك قد أدخل الظرف في الحساب ففي مائة من بظرفها لا بد أن يذكر جنس الظرف أو يقول ما تشرط لمعاشته في مائة من بظرفها لا بد أن يكون مما لا يختلف فيها كيلة كراما لو قال مائة رطل فالظرف منها لا يحسب العباب بوصفها فلا يشترط معرفتها في الاجزاء المحمل (ان كانت الجزءية)

لان الغرض مجرد نقل متاع

المتروك في المذمومة ولا يختلف

باعتلاف الالوان والابا

يكون في الطريق نحو

وحل أو يكون (المحمول)

الذي شرط في الضد (رجاء)

بثابت أوله (وتعذر) بما

يصرح انكساره كالمزف

في شرط معرفه جنس

الغاية ومضتها كالأجرة

لركوب . مطلقا لاختلاف

الغرض باختلاف ذلك

وانما بشرط لو كان المحمول

التعرض لسيور الغاية مع

اختلاف الغرض بمرسة

وابطاعه نفس العاقلة لان

المتن لا يتضممهم والعادة

تبين والضعف في الباب تعيب

ويحت الزكوى وجوب

تعينها في التقدير بالزمن

لاختلاف السير باختلاف

الرواب

*(مصل في مناقب لا يجوز

الاستيلاء لهما وانما وفي

الجواز فيها وايضا تعيبها

(لا تصح ابارتسل لجهاد)

وان قصد اقله هذا الشعار

دابة على في شرطه و ينهوا تعينها كالأجرة العين المركوب اه معني وفي سم عن كثر الاستاذة
وصرا نفا في شرح ويشترط في ابلورة العين بالمرس بذلك (قوله لان الغرض الخ) يؤخذ منه انه لو استأجر
لنقل في حال الجبر من السورس الى جند مثلا يشترط تعيين السفينة التي يحمل فيها العالة المذكورة
لكن ينبغي ان يجعلوا في سفينة تليق بغيرها فعمل مثل ذلك اه عش (قوله مطلقا) أي ابلورة عين اؤذمة
(قوله لان المنزل الخ) وهذا واضح عند الاذن عليها اختلافها لتغير الحكم عند اختلافها من الخلف اه
سدعمر ويمكن ان يقال يشترطها حيث في قولهم الا أن يكون في الطريق نحو وحل (قوله تعيب) أي يعقبر
به بين الضعف والاجازة اه عش (قوله وجوب تعيين) لعل المراد جنسا وصفة

*(مصل في مناقب لا يجوز الاستيلاء لهما) * (قوله في دفع) أي قوله كاستيلاء النارية (قوله وما يتربها)
أي في المناقبة الثانية قول المتن (لا تصح) أي من ابلورة وغيره. أسمى ومعني قولنا (تن ابلورة) شامل للعين والعدة
و (قوله مسلم) ينبغي أو مرسو للمسلم شامل لان ما لم يوافقوا استأجر الاكاد للجهاد لم يصح وطوا ابلورة دفعة
وان أمكنه ابدال نفسه باستأجر دفعة فتره صمم على عه عش قول المتن (مسلم) أي ولو عبدا اه معني
زاد النارية وصدا اه قول المتن (لجهاد) ومثله المرافعة كما أتى به البلقيني سم دماية (قوله وصرف)
عائنه فلا سلام الخ) أي خلافا لمن قال بالاحتشاذ اه وشدي عبارة شرح الروض قال الزكوى
وغيره هذا أي عدم الصفقات اقصا للمسلمين واستأجر وقوع الجهاد من نفسه فان قصد اقله هذا الشعار وصرف
عائنه أي فائده الى الاسلام فوجهنا الخ اه (قوله تعين عليه) أي حقيقة بان كل من كان له اركا
بان كان غير مكلف فانه يلزم على وليه تعين من الخروج من الصف اه عش (قوله وما يفرق الخ) أي
بالوقوع عن نفسه (قوله على نحو تعين عليه) أي بالنسبة لا بالترتيب عليه وهو العلم بالحاصل
للمتمتع فتكون الاجرة البذلة في مقامه ولا كذلك في الجهاد فانه ليس له أن يحصل للغير وأما نصر الدين
ونحوه فلا يتخصص به أحد سددعمر سم (قوله من الامام فقط) ظاهره امتناع ذلك من القاضي ونحوه ايضا
سم على عه لا يتجاوز ظاهره لان القاضي لا يجوز الا فعل ما قوضه الامام انتهى اه عش (قوله أي
قوله) انما يفسره ليشل ماذا كانت النتيجة لها أو لتعلقها الذي صرح به بعد اه رشدي (قوله وتعلقها)
أي كالامانة سم ورشدي فان متاعها الصلاة عش (قوله تعيبها) متعلق بغيره (قوله حصولها
عليها) أي حصول العباد على النية (قوله لان الضد الخ) تعليل للمنع ثم هو الخوله ودخل في المعنى (قوله
لا يحميه) أي في الحصول وان باء ثم كره اه رشدي (قوله بها) أي العبادات المتعلقة بالكف
و (قوله بكسر الخ) متعلق بالامتناع (قوله بالامتناع) متعلق بالكسر (قوله وغيره) أي غير المكف

*(مصل في مناقب لا يجوز الاستيلاء لهما الخ) * (قوله في المناجزة) شامل للعين والمذمومة مسلم ينبغي أو
مرسو للمسلم شامل لان ما لم يوافقوا استأجر الاكاد للجهاد لم يصح وطوا ابلورة دفعة. ان أمكنه ابدال نفسه
باستأجر دفعة فتره صمم على عه عش (قوله في المتن لجهاد) ومثله المرافعة كما أتى به البلقيني (قوله على الواجب) اعتمد
مهم وعبارته شرح الروض تعيب قوله فلا يستأجره أي للجهاد مسلم قال الزكوى وغيره هذا اقصا للاستأجر
ووقع الجهاد من نفسه فان قصد اقله هذا الشعار وصرف عائنه الى الاسلام الخ (قوله وما يفرق حل أشد
الاحرة على نحو تعين عليه) يتأمل الفرق فانه ان اردت وقوعه عن نفسه وجوبه من العهدة بكونه ادى
ما لم يفرق التعليم المذكور كذلك وان اردت فائدة الجهاد فقط اه وتعود ذلك بتعني بتم التامع للاسلام
أو السلبين وان كان هو أحدهم كما أن فائدة التعليم لا تعود للمعلم بل للمعلم الآن يقال يكفي عود العائنه اليه
وان لم يقصده فاستأجر (قوله فقط) ظاهره امتناع ذلك من القاضي ونحوه سارا (قوله كائنا في بانه) سددعمر
فيه ترددا في قبوله أو مسلم بهدا استأجره هل تنفع كالأمر من عينا الخ لعمدة مسددعمر فاشتت اولوا يفرق
فراجهما والفرق يمكن بتعذر العمل ثم لاننا (قوله وتعلقها) يمكن تخيل هذا القسم الامانة (قوله

بالجواب لا بد منه لان القصد اقصا من المكف بها بكسر نفسه بالامتناع وغيره لا يقوم مقامه في ولا يستحق الاجير شواون على مله

(قوله لقولهم كلما يصح الاستغفاره الخ) كل الراد لا يقبل الصغرة الا بالاجارة الفاسدة تجب فيها الاجرة
سم على جاي مع انها بسبقة الفساد لا يصح الاستغفار عليه بل مع ذلك تجب فيها الاجرة اه عش (قوله)
وان على طامعه ومن ذلك ما يقع لكثير من ارباب السيوت كالمراء انهم يجعلون لمن يصلي بهم قفلا معلوما
في كل شهر من غير عقد الجارة فلا يستحق بالمعلوم لان هذه الجارة فاسدة وما كان فاسدا لم يكن له ليس بحالة الصغرة
أصلا لا شيء فيها لا يجزى وان على طامعه قطر يق من يصلي أن يطلع من صاحب البيت أو غيره وان يندله شيئا
معناه انادام يصلي فيستحقه عليه اه عش (قوله) وألقوا بذلك الامامة وما جرت به العادة من جعل
جلمكة على ذلك فليس من باب الاجارة وانما هو من باب الارزاق ومنه ما جرت به العادة من جعل
من باب المعاوضة اه نهاية قال عش قوله من باب الارزاق ومنه ما جرت به العادة من استئثار صاحب
الوظيفة من يقوم مقامه فيها فيستحق ما جرت به العادة وليس له أن يستنبذ غيره إلا بآذن من منبهه ولا يصلح باقى
المعلوم المشرط اه عبارة الجبري وأما من شرطه شي في عقاب الامامة فانه جهالة فاذا استأثر المشرط
له من يقوم مقامه فيها لا يصح لان نفعه حيث عاين على الاستأجر اه حطى وهو غير نائب عنه في الامامة
حينئذ بل في القيام في عمله في آية فيه صرحوا حتى جعل كثره وشدة الحنفى اه (قوله) بذلك أى
العبادة التي تجب لها سيوة (قوله الامامة) وكلامنا في طلبية مر اه عش وبأنه تغاضي صاحب القبول
أى ما ياتى هو الرابع (قوله) ولولى نقل) كالقرايح اه حنفى (قوله) فلا ذان الخ) ومثله لا يطبق بغير أن
يدل على معنى الأذان اذا استوجب ما جرت به العادة من الصلاة والسلام بعد الأذان في غير المغرب لأم ما حوالت
أن يكون من مسماه شرعا من غير اعتبار من تعصب العرف اه عش وأقره رشدي صوابا للفرق ودخل في الاجارة
له الامانة ولا يجوز الاجارة لها وحدها لانه لا كفة فيها قاله الرافعي ولا يتجاوز اشكال اه (قوله) مع نحو
وعابه الوقت) عبارة الثاني والنهاية لا على رفع الصوت ولا على رعاية الوقت ولا على الحسنة بل كاقبل بكل
منها اه (قوله) ودخل في تعبير بارقة قوله الخ) صريح في وجوب النيابة فيها ولا يصدق لهما من الحضور
عند قبره صلى الله عليه وسلم لان ذلك المقصد اه رشد (قوله) لا توفى عند موته وشاهدته) وانظر ما متعلقه
ولوأخروا ذكره بدل قوله له لكان ظاهرا (قوله) فتدسهم الاجارة) أى اذا كان كنية له ورقة
(والجلمة) أى وان جهلا كفى في الحج وفي الجبري عش وعنه الاستغفار لا دعا عند ذلك فانه
صحيح حيث عهده ما يدعي به فان لم يكن ذلك لم يصح الاجارة له على الدعاء فتصع مطلقا لمصحتها على
الجهول اه وعبارة النهاية تختلف الجلمة عليه أى على الدعاء عند بارقة قوله المعلوم لا يتحول النيابة قصة
وان جعل اه قال عش قوله مر وان جعل قضيت عدم اشتراط تعيين ما يدعي به اه وعبارة سم ليس
في كلامه أى الشرح انصاح بحكم الجلمة على الزارة وقد قال في كلب الزارة ما صدق كرا صاحبان الاستغفار
الزارة ولا يصح لانه على غيره مضبوط ولا مقد بشرع وكذا الجلمة على نفس الوقوف عند القبر المكرم لانه
لا يقبل النيابة فتلزمها على الدعاء عند لقبوله النيابة ولا يجوز له الجلمة على آية لا يتسامح في أفعاله السببي
وبين قسم ثالث هو ابلاغ السلام ولا خلاف في جواز الاجارة والجلمة عليه انتهى اه اتقول قوله ولا لا للجلمة

لقولهم كلما يصح الاستغفاره الخ) كل الراد لا يقبل الصغرة الا بالاجارة الفاسدة تجب فيها الاجرة
والحقوا بذلك الامانة الخ) وما جرت به العادة من جعل جلمكة على ذلك فليس من باب الاجارة وانما هو من باب
الارزاق والاحسان والمساخطة بخلاف الاجارة فانها من باب المعاوضة شرح مر (قوله) ودخل في تعبير بارقة
قوله صلى الله عليه وسلم الخ) ليس في كلامه انصاح بحكم الجلمة على الزارة وقد قال في كلب الزارة ما صدق كرا
أصحابان الاستغفار الزارة ولا يصح لانه على غيره مضبوط ولا مقد بشرع وكذا الجلمة على نفس الوقوف
عند القبر المكرم لانه لا يقبل النيابة فتلزمها على الدعاء عند لقبوله النيابة ولا تراها على آية لا يتسامح
في أفعاله السببي وبين قسم ثالث هو ابلاغ السلام ولا خلاف في جواز الاجارة والجلمة عليه اه (قوله)
فلا يصح الاستغفار لها الخ) في شرح مر بخلاف الجلمة عليه أى على الدعاء عند بارقة قوله المعلوم لا يتحول

لقولهم كلما يصح
الاستغفاره لأبوة لقاعه
وان جعل طامعا أو لحقوا
بذلك الامانة ولولى نقل لانه
مصل لنفسه من أراد اقتدى
به وان لم ينو الامانة وتوقف
فصل الجلمة على نيته فائدة
تخصص به فلا يعود على
المستأجر منها شيئا لا
تجب له نية كالأذان فيصع
الاستغفار عليه والاجرة
مقابلة لجميعه نحو رعاية
الوقوف ودخل في تعبير بارقة
قوله صلى الله عليه وسلم
لوقوفه عنده وشاهدته
فلا يصح الاستغفار لها كإثارة
المأوردى وشهرة في بارقة
قوله غيره أولى بخلاف الدعاء
عند بارقة قوله المكرم لانه
مما يشتهى النيابة وتختلف
السلام عليه صلى الله عليه
وسلم فتدسهم الاجارة
والجلمة وصرا على الحج
مالة تعلق بذلك فراجع

واختار أبو عبد الله الأنصبي جواز الاستسجار لزارقون فقله عن ابن سراقه (الإلحج) (١٥٧) والعمره فيصير الاستسجار لهما واحدهما

عن ميت أو معصوب كحل
وتبعهما أصلاً حتى كفى نحو
الطواف لوقوعهما معاً
المستاجر (وتقرئ كلمة)
وكثرة وتذكر وتقرئ كلمة
وهدي وصوم من ميت
وسائر ما يقبل النيات وإن
توفى على التمسك فلهن
ثابته المال (وتصح) الأجرة
لكل ملائحة نية كما
أفهمه كلامه ومن فصله
عاقبه المستثنى من المنطوق
فتصح لفصله بباح كصيد
(والقهي من ميت ودفنه)
عطف خاص على علم وإن
تعين عليه من ذلك في
ركبه أو أنه في حاله بموته
ثم الميسر فلم يصدق الأجير
لفعله حتى يقع منه وتعليم
القرآن كلمة أو بعضه وإن
تعين عليه القهر الصريح أو
أحق ما أذنت عليه أو
كتاب القوم شرحه من علم
مما تقتضي في سر وانظروا
لاستثناء من الأعبادة
واهتمامه لشهرة الخلاف
فيه وكثرة الأدلة والذلة
يظهرها على امتناعه كما
يتبين من إيعازها لوضع
مسائل عز رة النقل تتعلق
بالتعليم والاعتناء في تأليف
مستقل وطول المدقن
صغير الجمل لا تدفع يخرج
لقضاء الحاجة لا مع وكل
وكل به صغيراً فهو نية
ضمته لأنه مفرد ولا يصح
لقضاء ولا تدرك من علم أو
إعادته إلا أن عين المتعلم وما

الح ظاهر عدم اشتراط التعمين في الأجرة للقاء وهو يحتاج للمأمر فأفاد جمع ذلك الصلاة
فقط (قوله واختار أبو عبد الله الأنصبي إلحج) صنف أه عس قول المتن (الإلحج) بالنصب على الاستثناء
أو أجاز على البدل لمن العباد وهو المختار (قوله والعمره) إلى قوله واهتمامه في المعنى (قوله نحو
الطواف) كالأحرار أه سم (قوله لوقوعهما) أي الحج والعمره (قوله واذبح) يلاتون على نية الأضحية
إلى أضحية أه سم (قوله لهما من شاة المال) يتأمل في الصوم من الميت أه سم عبارة الرشيد
هو تعليل لمن كاه عاداته موز مثله ما في معناه أو الصوم من الميت ليس فيه ذلك أه قول المتن (وتصح
لتجهيز ميت إلحج) * (تنبيه) واختر بعضهم على جواز أخذ الأجرة على فرض الكفاية بعامل الصدقة فإنها
أجرة على الأصح أه معني (قوله ومن ثم) أي من أن المراد هنا الأضحية نية (قوله فصله) أي بقوله ويصح
أه عس (قوله كصيد) ظاهره سواء اقتدر بالزمان كاستجاره يوماً أو بعمل كهذا الفل مثلاً
أه عس (قوله في مال مونة) لعل مواهبه ماله أه رشدي عبارة السيد عن رجل الأضحية أه من
عن الميت في حياته والموجود في أسسه بخصه مونة فيمكن أن يقرأ على صفتها من الفاضل من باب الفعل إن
ثبت استعماله أه وعبارة المعنى بحال من تلمذه ففقه أه وهي سلة (قوله ثم الميسر) لم يذكر بيت المال
مع أنه مقدم على ميسر المسلمين عس وس (قوله فلف قصد الإلحج) ولا يضره وض تعينه له كالمضطر
فأله نعين اطعامه مع تفرع البديل أه نهاية قول المتن وتعليم القرآن ولو استأجره على تعليم ما نسخ حكمه
قطاً أو تلاوته كذلك صح فيما يظهر أه نهاية قول المراد الاستسجار على تعليم ما ذكر على وجه القراءة
وأفهم عدم جواز الاستسجار على منسوخ الأمرين أي على وجه القراءة لا ينقص عن نحو الشعر
مر أه سم على حج أه عس (قوله كاهو بعضه) عبارة المعنى قد مر عن النص أن القرآن بالفتح يصلح
الاعل جميعه فكان ينبغي تنكيره فإن بعضه كذلك أه (قوله وصريحه) أي تعليم القرآن أي صحة الأجر له
(قوله نظر الاستثناء إلحج) قد يقال العباداة المذكورة هي المتوقفت على النية والتعليم ليس منها ما معني الاستثناء
أه سم ويمكن أن يقال إراد العباداة هنا مطلق العباداة المذكورة في المتن (قوله ولو لولد) أي إلى المتن
في النهاية لا قوله ونية التوابع أي أو حضرة تال (قوله مسدق) خبر به ما قاله في صغيره من تعليمه لا مذكور
فلا ضمان عليه إذا تركه فضاء أو سرقة منعت إعلان الجرم لا يدخل تحت البدو منه الذي أخفى في يد مالكه
لا يدا علم أه عس (قوله وكل به مسفياً) أن كان عاجزاً عن حفظه من ذلك العبد في العادة فواضع
والأفضل تأمل إذا كثيراً من المراهقين أنمع من بعض السابقين أه سيد عن عبارة عس لعل المراد الصغير
هنا من لا يشترط عادة على حفظ مثل ذلك الرقيق بخلاف المراهق بالنسبة لرققه منه فهو شخص سنين ومعه أيضاً
ما لم يقل سيد في كل به ولهم من ذلك وخبر ما لم يقله ذلك فلا يجب عليه وكل من يخرج معه في حفظه
وإن هو منه العادة أه (قوله منته) هل هذا مقيد بقبول المعلم ما أمره السيد به ولو بالأشارة فليأجر (قوله
وكذا القضاء إلحج) أي أو كذا يجوز الاستسجار للقضاء من عين ما يقتضي به وعنه أه كدري (قوله إقراراً
القرآن عند القراء إلحج) عبارة تالفي والروض مع شرحه (قوله) والأجرة لا تمتنع القوم مدعومة وأندرا
مـ لو ما جاز فلا تنفع نزول الرجح في القرآن ويكون الميت كالحي الحاضر سواء أعجب القارة
النيابة فسه وإن جهل أه (قوله نحو الطواف) كالأحرار (قوله واذبح) مضاف (قوله لهما من شاة
المال) يتأمل في الصوم من الميت (قوله ثم الميسر) بقي بيت المال (قوله في المتن وتعليم القرآن) ولو استأجره
على تعليم ما نسخ حكمه فلف أو تلاوته كذلك صح فيما يظهر شرح مـ وكان المراد الاستسجار على تعليم
ما ذكر على وجه القراءة لا ينقص عن نحو الشعر مـ (قوله نظر الاستثناء من العباداة) قد يقال العباداة المذكورة هي المتوقفت على
النية والتعليم ليس منها ما معني الاستثناء (قوله وكذا القضاء) أي مثل التدر يس في الاستثناء المذكور كما
يختلف في شرح الروض (قوله عند القراء إلحج) عبارة شرح الروض سوله أي في جواز الأجرة للقراءة على الغير

يعلم وكذا القضاء على الأجير ويصح الاستسجار لقراءة القرآن عند الغير

جاءت كلمة جناعات من المتأخرين بل حسن مندوب اليه خلافتهم وقيل انه صلى (١٥٩) الله عليهم وسلم اذن لنا باحضار بقية سؤال القوسية

يتوقف عليها كالمقراة والذكر والخشوع وقصد قبل العبادة مع غيره من أطلق آيات الجنب الناس بعمل كلام على آيات يعنى قصد
الأنس وأما تعليمه لا تفصل فرض المسح بالذكور ولو لم يعلم الأعداد فراه يعلم يجب سجود التلاوة

لا يتصرف به ماويه فاروق البر
بقراءة الجنب سواء أهي
في حلقه فعل القراء متوجدها
أدع مع أمة ولغا النذران
نفسه مع علم الجنبانة
ويظهر أن المسافر لم يعلم
القرآن مسبقاً وإن كان
جنباً لأن الثواب هنا غير
مقصود بالذات وإنما المقصود
التعظيم وهو حاصل من الجنبانة
وأقرب بعضهم بأنه لو قرئ من
القراءة المسافر على آيات
لزم مقرأتها ولو كان يلزمه
استئناف ما بعده وإن من
استؤجر لقرأه على تيرلا
يلزمه عند الشروع أن
ينوي أن ذلك عمل استؤجر
عنه أي بل الشرط لعدم
الصرف فان قلت مرسوماً
في النذر بأنه لا بد أن ينوي
أنها عند غفلته فها قد تفرقة
صارفة لوقوعها على الاستؤجر
له ولا كذلك ثم ومن لم
استؤجرها أطلق القراءة
وصحبه استباح لانتهاجها
بظاهر وألا حلقها كالقراءة
بصغرته لم يصح لها ذلك
القديم مثال (و) تصح الأجرة
من الزوج وغيره من غير أد
أهملوا كقراءة أنمت على
الأوجه (لحظة توهي
الكبرى الآية في كلامه
من الحنن وهون الإي
المالكش لأن الحانته
تصحه (السيد وأوضاع) ولو
لبا (معاً) وحديثاً العقود
عليه كلاهما لاتهما
مقصودان (واحدهما

أها) أي لقراءة الجنب (قوله وتوأسم الخ) عطف على عدم نيب الخ (قوله لوندزها) أي القراءة (قوله
والمصصة) مبتدأ آخره قوله لا يتصرف بها والجملة سالمة من التصدي عن تخارصينويه (قوله لتدخل الخ) لتدخل
لتعظيم بالغاية (قوله به فاروق الخ) أي يكون القدمين النذر التقريب الخ (قوله ولغا النذر) مستأنف أه
عش والاولى عطف على جملة لوندزها فتر الخ (قوله أن نص) أي الناذر (فيه) أي السؤر (طها) أي
القراءة (قوله ويظهر أن المسافر الخ) قضيت عدم انقضاء الأجرة بعرض الجنبانة بل الظاهر هو اعتبار
مع وجودها أه سم وقال عش وصورة الشبهة أن يلزم منه التعليم أو يستأجره ولا يصح أن
يقراء جنباً فحق في الجنبانة فيعلم معها اختلاف ما لو استأجره فهو جنب لم يعلم جنباً فلا يصح أن يذاكر
عقد على مصصته وهو فاسد لا يقال المؤجر ينكر من التعليم بقصد الذكر لا لأنه يقول بقصده لا لأنه يمنع
كون الآتية قرأ ناحين التعليم لا أراد على كون الملقرأ نافذاً وتصحيح من المسافر على فعل المصصة
أه وفيه تأمل (قوله أن المسافر) بفتح الجيم (قوله يستحق) أي الآخرة (قوله وأقرب بعضهم الخ) اعتمد
النهاية (قوله ما لو قرأ الخ) (فرع) نقل أن شعبنا الشهاب الرمي أقرب بأن الأجر لقراءة القرآن لو قرأه
آية آية وعقب كل آية بتفسيرها لم يستحق شيئاً وأكثر مر ذلك وقال أن صرح على ما لشرط التواني أو
قامت عليه قرينة (فرع آخر) أه أقرب شعبنا المذكور يجوز أن أجابة القرآن بالقلم الهندي وقباصه جواز
بعض الترك أيضاً (فرع آخر) أه الوجه جواز تقطيع حروف القرآن في القراءة في التعليم العاجل إلى
ذلك سم على أه عش وقوله بالقلم الهندي الخ فيه تأمل فان المكتوب بالهندي ويصوغها نحو
ترجمة القرآن لنفسه (قوله لزم مقرأتها كماله) فلا يلزم أسقط ما يقابل المترول من المسمى أه عش
(قوله فلتحضرنا الخ) ان كانت كونه عند القارئ قد ردموا لوقوعها عند القارئ (قوله لوندزها) أه
معلق بصارفة (قوله على الاستؤجره) متعلق بوقوعها أي أنها تصرف في القراءة على الاستؤجره من غير أه
ورشدي (قوله ومحصنة) أي وهو الرابع أه عش وعبارة الرشدي قوله ومحصنة أي خلاف ما مر من
المصرف في الصور الأربع أه (قوله ونص الأجرة) إلى التيسير في النهاية (قوله أنمت) ييناها معقول
(قوله الحنن) بكسر الحاء (قوله إلى الكشم) هو اسم لمصنف الخاصة أه عش قول المسنن
(وإرضاع) شامل لما كانت المرضة صغيرة لم تبلغ تسع سنين خلافاً لما في البيان شرح مر أه سم
واعتمد الحنف على البيان من اشتراط بلوغ المرضة تسع سنين (قوله ولو لبالي) بالضم أه عش قال الغني
ظاهر كلام المصنف صحة الأجرة على إرضاع الباهو وكذلك وان كان إرضاعه وسبب ما على الأم كما يعلم من باب
النفقات خلافاً للزركشي أه (قوله لأن الحضانة الخ) عبارة بالغنى أما الحضانة فأنها نوع من خدمتها
الارضاع فلقد تعال فان أرضعن لأمه لا ولا ذلك الاستعجال لإرضاعه وحده فله مع الحضانة أن
(قوله ويظهر أن المسافر لم يعلم القرآن مسبقاً وان كان جنباً) اعتمد مر وقضيت عدم انقضاء الأجرة
بعرض الجنبانة بل الظاهر هو اعتبار عدم وجودها وقضيتها تقدم من انقضاء الأجرة بطريق وجوب من
استؤجر من الخدمة مسجداً أم لو خدمت مع الحنن لم يستحق الأجرة والام يتفصح الأجرة وقد يشك على مسئلة
الجنبانة كونه لان مقصود الخدمة من الحنن مع الحنن لأن يقر بأن الجنب عكده دفع اتم القراءة بأن
لا يقصد القرآن تيناً والحائض لا يمكنها دفع اتم المكت بالاختيار ثم ان كانت الخدمة بدون مكث ككنس أمكن
بدونه فلا يعد عدم الانقضاء بطرراً لحض (قوله فلتحضرنا الخ) يستصافه ان كانت كونه عند القارئ قد ردموا
ما لوندزها فتر أه (فرع) نقل أن شعبنا الشهاب الرمي أقرب بأن الأجر لقراءة القرآن لو قرأه آية آية
وعقب كل آية بتفسيرها لم يستحق شيئاً وأكثر مر ذلك وقال أن صرح على ما لشرط التواني أي وقامت
عليه قرينة (فرع آخر) أه أقرب شعبنا المذكور يجوز أن أجابة القرآن بالقلم الهندي وقباصه جواز بعض الترك
أيستأجر أيضاً (فرع آخر) أه الوجه جواز تقطيع حروف القرآن في القراءة في التعليم العاجل إلى ذلك (قوله أنمت
على الأوجه) اعتمد مر (قوله الحنن) بكسر الحاء (قوله في المتن وإرضاع) وشمل كلام المصنف ما لو

والحاجة باعتبار ذلك اه (قوله ويدخل) الحقوله فان استعطف المبنى الاقوله وانما الى وجوب (قوله فيه) أى الارضاع (قوله لتو قسم عليها) أى الارضاع على الحضانة الصغرى (قوله كانت حتى) أى الحضانة الصغرى و (قوله وانما حصته) أى الارضاع اه عش (قوله لمع نصيبا) أى عدم ذكرها لباقي من أهله لاستحالة الارضاع وفي الحضانة الصغرى لم يصح لكن لم يذكر الصفة قوله مدر ولواستأجوها لارضاع الخ وعبرهنا بل ما صير به اشاره مدر فكتب عليه سم ما صفة قوله وانما حصته مع نصيب الخ ظاهره مع نفى الصغرى وكلام الروضة صريح في ذلك ومنه فنفى شرح الرضا الحضانة في قوله وان نفى الحضانة بقره الكبرى وعبارة الرضا كفى فان استأجر الرضاع وفي الحضانة فلا يصح الصفة ثم قال خص الامام الخلاف بنفى الحضانة الصغرى وأما ما في الحضانة الكبرى فلا خلاف في جوازها وأما كونها في الكفاية عن القاضي الحسين جريان الخلاف فيها أيضا انتهى اه عش أقول وتظهر من نصيب المبنى موافق لما في النهاية مع عدم مخالفة لآراء مع نفى الحضانة الصغرى (قوله وجب في ذلك) أى لا يستأجر لارضاع (قوله يته) أى الصبي (قوله ولا بأس) لهما من حسن الفسخ ظاهره وان لم يعلم به سم وعش أى وان أرضعت رشدي (قوله والصبي) عطف على مدة الرضاع (قوله على ما في الحواوي) عبارة النهاية والمبنى كفى الحواوي اه (قوله باختلاف نحوونه) أسقط النهاية والمبنى لفظة النحو وقال الرضا في قوله مدر باختلافه قد يؤخذ من أن المراد بوصف ذكر سنة فليراجع اه (قوله وتكافأ الرضعة) كل شرب كلما يكتر الملبأ قاله الرازي وقال ابن الرضا في قوله قاله المارودي أى بصبري والور باقى أنه أى المكثري فهو همان كل ما يضر لبنها اه وهذا أشبه معنى واسن (قوله يكتر الملبأ) بنفى ان المراد كثره على حد الكفاية لا غير فليراجع اه رشدي (قوله كوطع على بصر) والآخر بانهم تصبر ناسه بذلك فلا تستحق نفقة وان اذن الزوج له في ذلك فاسأل ما لو اذن له في السفر لحملتها وحدها غاية الاذن له في ذلك سقوط الاثم عنها فقط وان اذن له في بصره عليه لوطع وان خاف العنت لنافعه من الاضر او بالويل أدى الى قتله فيجوز له نكاح الامه حائض ونقل عن بعض أهل العصر خلافه قلنا في المثل الأولى فاخذه اه عش (قوله وعدم استراعاله) مبتدأ خبر عبيداي عدم كون الملبأ مرثاة أى محمود العاقل يستعيب اه كرى عبارة للمبنى واذا لم يقبل الرضع تدبها في انقضاء الاجرة وجهان في تعليل القاضي وينبغي عدم انقضاء وثبوت انقضاء وفي الحواوي والبحران اطفال اذ لم يشرب لبنها المسلمة في اللبن فهو عيب يثبت المص - تأخر الفسخ اه (قوله ولو سقت) الى قوله لما لبهن في المبنى (قوله لما لبهن الخ) لم ار من تعرض للكحل ونحو ما عواشسان لغسله وغسل ثوبه وينبغي ان يكون حكمه حكم اللبن اه سيد عبارة عش وينبغي ان يمثل اللبن في كونه على الانبساط القابلة لغسله التعلق باصلاح الولد كقطع سرته دون ما يتعلق باصلاح الام بما جاز به العادة من نحوه لا من شأن قبل الولادة وغسل لبنها وقيامها فانه عليها كسر فهلما تحتاج الى العرض اه (قوله فقبل على الانبساط الخ) وجمع المبنى بينهما لخصوا ما بالضم ففي الروضة كصلها لله على الاب فان جرى

كانت الرضعة صغيرة لم تبلغ تسع سنين خلافا لما في التبيان شرح مدر (قوله وانما حصته مع نصيبا) ظاهره مع نفى الحضانة الصغرى وكلام الروضة صريح فيه لكن وصف في شرح الرضا الحضانة في قوله وان نفى الحضانة بقره الكبرى وعبارة الرضا كفى فان استأجر الرضاع وفي الحضانة فلا يصح الصفة ثم قال خص الامام الخلاف بنفى الحضانة الصغرى وأما ما في الحضانة الكبرى فلا خلاف في جوازها وأما كونها في الكفاية عن القاضي الحسين جريان الخلاف فيها أيضا له وعبارة شرح مدر ولواستأجوها لارضاع وفي الحضانة الصغرى لم يصح أهر (قوله ولا بأس) لهما من حسن الفسخ ظاهره وان لم يعلم به سم وعش (قوله والصبي) عطف على مدة الرضا ش (قوله اوصفه الخ) كذا شرح مدر (قوله وتكافأ الرضعة الخ) جزءه الرضا ودر (قوله لما لبهن بالضم الخ) سكت عن الكحل بالضم وسيأتي حكمه بالنسبة للكحل (قوله والذي يجهل الاول) اعلمه مدر (قوله

(٢١) - (شرواني وابن قاسم) - سادس الحضانة ذلك عرفا لما لبهن بالضم فقبل على الابوي قبل تسع في العادى والذى يجهل الاول

اذ لعادة في ذلك لا تنضب
 (ولو استأجر لهما) أي
 الحضانة الكبرى والأرض
 (فانقطع اللبن فالذهب
 انقضاء العقد في الأرض)
 فبسطه قطعت من الأرض
 (دون الحضانة) لما مر
 كلاً منهما مضمومة ومعدودة
 عليه (والأصح ما لا يجب
 خبره وضبطه وكل) وبسبغ
 وطلع (على وران) وهو
 النافع (وشباط وكحل
 وصباغ وملقح) اتصال على
 مدلول اللغة مع أن وضع
 الأجزاء لا يستحق ما عين
 (قلت صحح الرافعي في الشرح)
 الكبير الرجوع فيه إلى
 العادة) اذ لا ضابط لغة
 ولا شرعاً (تنبه) وقال
 استردا كان المتن على أصله
 من الشرح وحديثه فقد
 يقال لما حكمه الاستدلال به
 في هذا الموضع لا غير وقد
 يحل به أنه هاتم يترجمه
 أحد الموضعين المتناقضين
 فأرسلهما بخلاف البقية
 ثم رأيت لأشوح ما قد
 يخالف ذلك وليس يكال
 (فان اضطررت) العادة
 (وجب البيان) نصياً
 الغرض (والأ) بين في العقد
 من عليه ذلك قبسط
 الإجارة (وله أعلم) لما فيها
 من الغرر المؤدى إلى التنازع
 لا إلى غاية وأقهم كلام الامام
 ان الخلاف في جلة القيمة
 أما العين فلا يجب فيها غير
 العمل

عرف البلد بخلافه فوجهان اهـ والظاهر منها تباع العرف اهـ (قوله اذ العادة في ذلك لا تنضب) قد
 يقال لطلاق عدم الانضباط على ما سئل فقد ينضب ويطر في بعض المواضع اهـ سيد عمر بكرة سم قد
 يقال عدم انضباطها لوجوب أنه على الاربعين ما ياتي في الزيادة اهـ (قوله أي الحضانة الكبرى) أي
 التنصيف الغني (قوله فيسقط فسطه الخ) بان تعتبر سعة حوض الأرض لجميع عرق الأرض والحضانة
 ويؤخذ من هذه النسبة المسمى عرش اهـ بجري قول المتن (حسب الخ) بكسر المعجم للمعاد
 وكذا كوران فبما ذكر في النسخ وحرود الكمال وأمر الخياط ونحوها من معنى زاد النهاية ومرهم
 الجريحي وصاؤون وما انفصال اهـ (قوله وهو النافع) أما بيان العرف في قوله قد قاله كالغدي اهـ معنى (قوله)
 مع أن وضع الأرض في الخ) وأمر الدين على خلاف القياس للضرورة وقته بزيادة معنى قول المتن (صحح الرافعي الخ)
 اعتماد الرض وشيخ الاسلام والنهاية والمعنى قول المتن (الرجوع فيه) أي المذكور اهـ معنى (قول المتن)
 إلى العادة) أي العرف اهـ روض (قوله من الشرح) أي الشرح الكبير للرافعي (قوله وقد يجب بانه
 هاتم يترجم الخ) إخراجاً للنهاية وشرحاً للرض وبالسببية (قوله فان اضطررت بالعادة) أي أي لم يكن عرف كما
 فهم الأول معنى شرح الرض قول المتن (وجب البيان) بحيث شرط على الأجير فلا يضمن التقدير في نحو
 الرهم وأخواته فان شرطه على القاسد العقد خلاف ما لو اقتصر العرف كونه على المستأجر وشرط عليه فلا
 يجب عليه ذلك شرح مر وقوله وحسب شرطه يترجم على كانه عليه بالعرف اهـ سم قال الرشيد
 قوله مر وأخواته أي بما يستهلك كالكحل بخلاف الأرض والنفق كذا ظهر فلا يرجع اهـ (قوله وأقهم)
 إلى قوله وقطع في المتن والنهاية (قوله أما العين فلا يجب فيها غير العمل) هذا هو الوجه اهـ معنى زاد النهاية
 وفي كماله كلام الشرح أشمل يترجم مائه وهو للعقد وإذا أوجبنا الخط والصبح على المؤجر أي
 حيث جرت به العادة أو شرط عليه فالوجه ملك المستأجر لهما فيصرف فيه كالمثل بل أن المؤجر لا يملكه على
 اذ العادة في ذلك لا تنضب) قد قال عدم انضباطها: بوجوبه على الأربعين ما ياتي في الزيادة (قوله أي المتن
 والإصحاح) لا يجب خبر وشيخ الخ) قال في شرح الرض وكذا كوران فبما ذكر في النسخ ومرود
 الكمال وأمر الخياط ونحوها اهـ زاد مر في شرحه ومرهم الجريحي وصاؤون وما انفصال اهـ
 (فرع) في شرح السببية لشع الاسلام ما نصه قال السبكي وإذا أوجبنا الخط أو الصبح على المؤجر هل يقول
 ان المستأجر يملكه حتى يصر في كذا أو أن المؤجر يملكه بنفسه أو كيفما لحال وقرى بـ منه
 الكلام على ما في الأرض المستأجرة للزرع الذي يظهر فيه أنه باق على ملك المالك بها يتنعم به المستأجر لنفسه
 وفي العين والكحل كذلك وأما الخط والصبح فالرض وفتح ج إلى تعدد ونقل الملك والحق وأما تقدم
 الحطب الذي ينفقه انما يملكه بملكه اهـ ما في شرح السببية وقصده ان الحطب كالخيط
 والصبح وان أتى الفارق في هذه المسائل ما يتوقف عليه الانتفاع بعد حصول العمل ولا خيار في نفسه اهـ
 الانتفاع بعد كالحطب والصبح فإنه لا يتنعم بالثوب بعد خطاطه بدون الخط ولا بد من سبعة باعتبار كونه
 مصوغاً دون الصبح عليه المستأجر وما لا يتوقف عليه ذلك كما في الأرض فإنه بعد سبعة ما يمكن زرعه وان
 انفصل ما ستر به عنوا كالكحل فإنه بعد وضعه في العين القدر المعالم يحصل المصروف وان انفصل عنها
 بعد ذلك وكالحطب فإنه بعد حرقه بالنور با حرقه والخيز يستغنى عن سواد ولا شأن للحجر من القسم الأول لأنه
 بعد الحطب لا يتنعم بالكتوب بدون الحرق وانما العين من القسم الثاني لأنه بعد حصوله في المعدة يحصل التغذية
 ثم يستغنى عنه معنى أو انفصل كان التغذية به فلا يملك (قوله في المتن قلت صحح الرافعي في الشرح الخ)
 وحيث شرط على الأجير فلا يضمن التقدير في نحو الرهم وأخواته فان شرطه على القاسد العقد بخلاف ما لو
 اقتضى العرف كونه على المستأجر أو شرط عليه فلا يجب ذلك شرح مر (قوله في المتن الرجوع فيه) إلى
 العادة) عبر في الرض بالعرف (قوله في المتن فان اضطررت بوجوب البيان الخ) قال في الرض فان لم توجه أي
 ذكر ما من لم يخالف العرف فشرطه بالاعتقاد على أي العقد اهـ (قوله وأقهم كلام الامام) وهو الوجه

وقطع ابن الرقعة فيها اذا كانت على متعرج أو الرقعة فيها اذا كانت على (١٦٣) (فرع) اقتضى كلامهم ومن حرم بعضهم ان

الطيب الماهر أي بان كان
خطوه نادرا وأن يكن
ماهر في العلم يظهر لانا
تجد بعض الأطباء استفاد
من طول النظر وبالعلاج
ما قبله خطوه فجاو بعضهم
لعدم ذلك ما كثر به خطوه
فتعين الضبط بما ذكره في
شرطه في آخره وأعطى ابن
الأدوية فطالهم فاقرب
استحقق المسمى ان حصل
الاجارة والاخارة على
وليس العليل الرجوع عليه
بشي لان المستأجر عليه
المعالجة لا لا فاشهر ان
شرط ملك الاجارة له بيد
الله لا لغيره ان جاءه عليه
مع ولم يشق المسمى الا
بعد وجود كاه وظاهر اما
غير الماهر المذكور
فقال ما بان أوائل الجراح
والعاز ومن ثم ينعين
ما قبله من فصله بخلاف
الماهر أنه لا يستحق اجرة
و مرجع عليه بين الأدوية
تخصمه بشارته وليس
هوه باهل ومن شأن هذا
الاضرار لا لا
فصل فيما يلزم المكري
أولئك في لغز أو دابة
(بجب) يعني ينبغي دفع
الخيار لا تقتضي المكري
(تسليم مفتاح) ينبغي التدار
مهما إلى المكري لتوقف
الانتفاع عليه وهو أمانة
بيده فاذا تلفت قصره
فمنه وأدعى فلا وفيها
يلزم المكري بتعديده فان

ملك نفسه يظهر له الخاف الخبير بالخطا والصبح لم أر شيئا ثم رأيت صاحب العلب جرحه وقرب من
ذلك الماء الأرض المستأجر للزرع والذي يظهر فيه أي ماء الأرض كما أنه ما ليس له أن يخل في ملك المالك
ينبغي به المستأجر لنفس وفي اللبن والكحل كذلك أي أنه باق على ملك المأجور وينبغي به المستأجر وأما
الخطا والصبح فأنظر ومفتوح إلى نقل الملك والخروج عما تقدم الخطا الذي وقده الخياط وألا ذلك أنه يناف
على ملك المالك اه اذ قد ذكرنا من عس وفي سم بعد ذكر قوله مر واذا أوجنا إلى آخره من
الفرع والمسئلة الخاف الجرح ما هـ وبه ان الخياط والخطا والصبح وأن المعنى الذي ارفق هـ هذا المسائل
ما يتوقف عليه الانتفاع بعد حصول العمل ولا ينافي بتوقفه على الانتفاع بعد الخطا والصبح فإنه لا ينتفع
بالتوب بعد خطا به دون الخطا ولا بعد صبغة باعتبار كونه مصبوغا بعد الصبح على كماله تاجر وما
لا يتوقف عليه ذلك كمال الأرض فإنه بعد شربها يمكن زرعها وان انفصل ما شرب منه عن كمالها فإنه بعد
وضعه في العين القدر المعلوم يحصل المقصود وان انفصل منها بعد ذلك وكما الخطا فإنه بعد شرب التور باجرته
وان لم يستثنى من رده ما لا شك أن الماهر من القسم الأول لأنه بعد الكفاية لا ينتفع بالكتب ويدون الماهر وان
العين من القسم الثاني لأنه بعد حصوله في العمل فيحصل التذقي حتى لو أنه حصل كان التذقي معناه فليست اه
(قوله) وقطع ابن الرقعة الخ أي بعدم وجوب غير العمل في الجارة العين (قوله) اقتضى كلامهم إلى قوله أن يغير
الماهر في النهاية الاقوة أي بان إلى الوشرط (قوله) لعدم ذلك أي طول الفرع بتو العلاج (قوله) ما كثر به
خطوه الا انحصر كثر خطوه باسقاط ما به عطف على استفاد الخ (قوله) الوشرط ما شاخ خسران
الطيب الخ (قوله) ما في الماهر الخ هل استخاره صحيح أو لان كان الأول قد يشكل الحكم الذي ذكره وان
كان الثاني فقد يشهد الرجوع بين الأدوية بالجهل بهاه مر فليصر سم على جواز الظاهر الثاني ولا
شيء في مقابلة عمله لأنه لا يقابل باجره لعدم الانتفاع به بل الغالب على عمل مثله الضرر اه عس (قوله)
أنه لا يستحق الخ عس قوله نفس الخ (قوله) أنه لا يستحق أجره الخ طاهره وان حصل البرهان فاشاه
(فصل) فيما يلزم المكري أو المكبرى (قوله) فيما يلزم إلى قوله والله لا يكافئ للزعم في النهاية الاقوة وبه
نقل الخروج وقوله وفي إطلاقه فان له الوشرط (قوله) فيما يلزم المكري الخ أي ما ينبغي دفع من انفساخ
الاجارة بتلفه لغيره وبغيره اه عس (قوله) يعني إلى قوله انتهى في المعنى (قوله) دفع الخيار الخ أي لا يدفع
الاجرة اه عس (قوله) على المكري متعلق بجيب (قوله) ضيقه الخ أي الغلق المتبقي في باهر (قوله) معها أي
الدار (قوله) لتوقف الانتفاع عليه (فرع) هل يصح اجارة دابة لا باب لها به فافرق وقد بقى الله ان أمكن
الانتفاع بها بلا باب كان أمكن التسليم من الجدار وعلى المصنف هل ثبت الخيار الماهل كان أو لا قبل ثم د
باب الم استأجرها اعتمادا على الرقعة السابقة فلو جاز فراجع المسئلة سم على ج اه عس (قوله)
منه أي ينبغي (قوله) وفيها الخ أي التلف يتقصر والتلف بدونه (قوله) فان الخ أي من التصديق وقصة
قوله أولا يعني ينبغي دفع الخيار أنه لا يصح على تسليم المفتاح أيضا ولا يات به فخاص هو مشكل فإنه يستحق
الاجارة يستحق المكبرى المنفعة على المكري فعدم التسليم والتصديق امتناع من حق توجبه عليه فله فالتسليم
أنه باهر لعدمه يصح على التسليم وقد تقدم من البائع يصح على تسليم المبيع حـ يتحقق الفسخ أو كان مؤجلا
اه عس وهذا وجب تسليمه في ابتداءه لكن كلام شرحي الروض والبهجة يشاك كلامه عس في عدم الاتم
بعد التسليم ابتداء ودواما في عدم الجرح عليه كذا في بل عس في المنهج مع شرحه عس في ذلك وهي فضل فيما
يجب بالفتي إلى على المكري عليه تسليم مفتاح داره معها لكونه قد رزقها لو كس ثمن بطحاها وفيه وجوب
شرح مر (قوله) استحق المسمى اعفاه مر وكذا قوله نعم ان جاءه الخ (قوله) ما في الماهر الخ هل
استخاره صحيح أو لان كان الأول قد يشكل الحكم الذي ذكره وان كان الثاني فقد يشهد الرجوع بين
لادوية بالجهل بهاه مر فليصر
(فصل) فيما يلزم المكري أو المكبرى لغز أو دابة (قوله) معها أي الدار ح

أي لم يصح له باهر لكن ينبغي المكبرى وكذا في جميع ما ياتي

تسليم المفتاح ابتداء والدم وليس المراد يكون مذكر واجبا على المكرى أنه أتم بركه أو أنه يجبر عليه
بل أنه إن تركه ثبت للمكرى الخيار اه اختصارا وفي المتن نحو ما عدا ذلك أن قول الشارح فإن أيا الخ
معناه فإن أيا المخرج من التسليم ابتداء والتقدير بعد التسليم صحيح **(قوله قال القاضى الخ)** اعتمد المتن
وكذا النهاية قال الرشيدى قوله مر وقوله القاضى بانفساخها في مد المنع ظاهر الخ لعل مر والمسئلة
أنه غير متنع بالخيار في تلك المدة كظاهر فليراجع واعلم أن مر جاعل الشارح مر بعد أن كان تبع
إن يحق في التنظير في كلام القاضى اه زاد عس ووجهه أى الانقضاء بأنها متناع المؤجر من تسليم
المفتاح فإن جزء من المنفعة المقود عليها كتلف بعض المبيع تحت يد البائع وذلك يقتضى ثبوت الخيار
للمكرى لغيره الصفة عليه وفي سم على جمانصر ع ذلك البحث قال ما نصه قوله قال القاضى ونفخ
في مد المنع ما قاله القاضى ظاهر شرح مر ويؤيدو واقعة ما ساقى في غيب نحو الدائم ثبوت الخيار
والانقضاء في كل مدة مضت فمن الغيب وان لم ينفسخ في التنظير في كلام القاضى ونفخ صحت
بحالة الجهل المذكورة نظر **(قوله فلا يجب تسليمه الخ)** وإن اعتدوا بدله بثبته منع خيار روض
ومعنى **(قوله قلعهو)** أى أوجره أو غيره ولو المكرى وضمانه ما قلعه لا يسقط خيار مبحث لم بعده
المكرى **(قوله)** أى قلم الزمام **(قوله لايتها)** أى الزينة اه عس قولنا المثنى (على المؤجر) لفظا على
المؤجر وقع في نسخ الحل والنفى والنهاية عقب قوله وعبارته لانها بعكس ما في النسخة اه بصري أقول
صنع النسخة لافصال الشاملة الخ بمنعونه وكون قوله وإن اخلعت الخ غايته في المنع عليه أحسن من سنيهم
الأنه كلما المناسب أن يؤخر عن قوله قلعهو ابتداء ودواما **(قوله وان اخلعت الخ)** غايته في المنع اه رشيدى
(قوله ان نقصت المنفعة) الحقوله وبصحت في المتن **(قوله ابن الفصح الخ)** متعلق بالخيار **(قوله زال)**
أى الخيار **(قوله برونه)** أى التضرر **(قوله فاذا زال الخ)** أى نزل الضرر منه اه عس عبارة المتن
فاذا زال الخ أى قطر سقطه في المطر لترك التطمين بثبته الخيار في تلك الحالة فانه قطع زال الخيار الا اذا
حصل بسببه نقص اه **(قوله لم يتولعهه نقص)** يؤخذ مما ساقى في مسئلة الباب أنه لو كان الوكف لخلل
في السقف لم يعاير قبل أنه يستحق أرض النقص بل مسمى سواء فسخ الاجارة أم لا اه عس **(قوله نقص)**
أى في نحو المنفعة فيما يظهر لافى العين حيث لا تنقص المنفعة اه مسدد والمراد بانفعة ما يشمل الزينة
أشياء ما مرقى الزمام **(قوله ويبحث أوزر عسقوطه)** أى الخيار والمعتمد عدم السقوط لما تقدم من
أن الزينة منه مقصودة وقد فأت اه عس عبارة الرشيدى الظاهر أن الشارح مر لا يرضى بما إذا
أخذ من أطرافه فيما مرقى امتناع قلعهو بشر ينال لتعليل الماروع اسنادها القائل بحثا المشعر بعدم تسليمه
فليراجع اه **(قوله وأنه لو شرط الخ)** صنف على قوله إنه مان الخ **(قوله هذا في سادس)** أى قول المتن
والا فللمكرى الخيار في خلل حدث بعد العقد **(قوله اما مقارن)** أى خلل مقارن للعقد **(قوله وان علم أنه)**
أى الاصلاح **(قوله ويحل ما ذكر)** أى عدم الخفى ترك العمارة أى ميثه ترك تسليم المفتاح ابتداء أو
دواما قبل ما تفتى **(تنبيه)** يحصل بعدم جوب العمارة في المثلقال مال الوقف فيصحب على الناظر عمارته
حيث كان غير بيع كالأوصوه في كليب الوقف وفي معناه التصرف بالاحتياط كون الموصو وعليه بحث
للمرعى فسخ المستأجر الاجارة وتضرر الموصو وعليه اه **(قوله وفي المثلقال)** صنف على نفسه والمعلق

مدة المنع اه وفيه نظرا لانه
المعتمد بعدم الفسخ منع
ثبوت الخيار نعم أن جعل
الخيار وعذر فيه أحتمل ما
قاله وخرج بالفسخ ناقلا
فلا يجب تسليمه فقلنا ع
مفتاحه لانه منقول وليس
يتابع (وعبارتها) الشاملة
لنحو تسليمه وعادة
زمام قلعهو وأخبره كلعو
ظاهرا ولا تفسر لكون
القاضي به مجرد أن ينتقل لكون
غرض مقصود من منع
(على المؤجر) قلعه ابتداء
ودواما وان احتجحت لا ت
جديدة (فان ياد) أى
قبل مضي مدة الخيار كما
هو ظاهر (دأسلها) أى
سلم المفتاح فذلك (والا)
يداد (فالمكرى) قهرا
(على المؤجر الخيار) كان
نقص المنفعة بين الخيار
والا لا تضرره ومن ثم
زال الزوال فاذا كلف السقف
تغير حالة الوكف فخط ما لم
يتولد منه نقص ويبحث أوز
زينة سقوطه بالابطال
الزمام لان التفاوت بينهما
ليس كبير وقع اه وفي
اطلاعه ما عدا ما تفتى به
إنه مان تفاوتا تارة لها
وقد تفرق والا فلا والله
شرط ابقاء الزمام فسخ
تختلف الشرط هذا في سادس
أمام مقارن عمله بالمكرى
فلا خيار وان علم أنه من
وظيفة المكرى لتقصيره
بأقدامه مع علمه به يحصل
ما ذكر في التصرف بانفسه
وفي الطلاق أما التصرف

عن غيره وفي الوقت فنجب
 العادة لكن لأن حيث
 الاجارة يلزم المجرأنا
 انتزاع العين عن غصبها يدفع
 نحو حرق ونهب عنائات
 أراد دوام الاجارة والاقتير
 المستأجر ولو قدر عليه
 المستأجر غير خطر زمة
 كالوديع ويؤخذ منه انه
 لو قصر ضمن وانه لا يكاف
 التزم عن الغاصب المتوقف
 على خصومة بل لا يجوز
 كالوديع لانها لا تضامان
 وان جفت الدعوى عليها
 لكون العين في يدها كما
 يأتي أو مثل العاوي (وكسح
 الخ) أي كسسه (عن
 السطح) الذي لا يتبع به
 الساكن كالحاوي (على
 الموجب) بالفسخ السابق
 (وتنظف صفة البار)
 وسطها الذي يتبع به
 ساكنها كما يعتد بالريه
 (عن الخ) وان كثر (وكاسة)
 حصل في دوام المذبح
 ما يقطع من نحو قشر وطعام
 وشهارة اذ الحام وغيره
 (على المكتري) يعني انه
 لا يلزمه المكتري لتوقف كمال
 انتفاعه لا أصله على الخ
 ولان الكاسح في وجه
 والرباب الحاصل بالوجه
 لا يلزم واحدا منهما فله وبعد
 اقتضاء المدة يصير المكتري
 على نقل الكاسة بل وفي
 اقتضاء ان أضرت بالتوقف
 كلام ظاهر

بكر فكون الحلال والمراد به هنا المأول له عش (قوله وفي الوقت) عطف على عن غيره (قوله لكن
 لان حيث الاجارة) أي بل من حيث رعاية المصلحة لقوله المأول عليه اه عش (قوله ويلزم المجرأنا
 الخ) حيث قدر على تسليمها ابتداء أو دوما اه نهاية عبارة المفتي ولا يلزم المؤجر ان يدفع عن العين المؤجرة
 الحريق والنهب وغيرهما وانما عليه تسلم العين ورد الاضرار من الاستغناء اذا سقطت القار على متاع
 المستأجر بل يلزم المؤجر ضمانه ولا يخرج تخليصه كما أفتى به الفراء ولو غصبت العين المؤجرة وقدر المالك على
 انتزاعها منه كما يخفى في الروضة هنا ولكن اعترض بان ما عتد به من اختلاف ما قاله آخر الباب من انه لا يلزمه ان
 يدفع عنها الحريق والنهب وغيرهما كما مر وأجيب بان ما هناك ضما هذا التسليم أو فيما لا يقدر على انتزاعه
 الا بكافة ومادة اختلافه من ذلك ان كونه من تمام التسليم أو لعدم الكفاية وهذا هو المتمسك به قال بعض
 المتأخرين لا وجه لعدم الزم في الحالتين اه ويعني بالبعض شمع الاسلام في شرعي الرضا والبيعة ولو انهما
 اطلاق الشارح والنهاية (قوله ولو قدر الخ) أي اذا كان بعد التسليم مر اه سم (قوله عليه) أي على دفع نحو
 الحريق اه رشدي (قوله ضمن) أي العين بغير وقت الغصب يكون الصلابة حتى لو زالت اليد والغصب
 عنها ورجع لما اقتصردها المستأجر اه عش (قوله وانه لا يكاف النزاع الخ) أي لا ليس له الخصومة
 لانه غير مالك ولا وكيل المالك وهذا بالنسبة لعين أما بالنسبة للمنفعة فله الخاصة مر اه سم (قوله المتوقف
 الخ) نعم لتفرغ عبارة النهاي عن سهل عليه كالوديع كما هو مصرح به في كلامهم اه قال عش قوله وان سهل
 الخ يتأمل فذا مع قوله أولا فان قدر على المستأجر من غير خطر زمة اللهم الا ان يقال ان عدم الزم اذا تفرغ
 القيمة للصلاية والزم وقبل غرضه فلا تنافي اه أقول الذي يقدره صانع الشارح ان زوم النزاع كما هو
 اذا سلم من الخطر ولم يتوقف على الرجوع الى القاضي وعدمه فيما اذا وجد أحدهما قول المتن (وكسح الخ) عن
 السطح الخ) أي في دوام الاجارة لا كسح ولا كسح ولا كسح ولا كسح ولا كسح ولا كسح ولا كسح ولا كسح ولا كسح
 (قوله كالجائون) أي القدر أي كماله ولا كسح ولا كسح ولا كسح ولا كسح ولا كسح ولا كسح ولا كسح ولا كسح
 والمخفى الاقرب بل الوطية (قوله بل على السابق) أي انه يتعين دفع الجبار عش وكردي عبارة الرشدي
 أي ان أراد دوام الاجارة لا كسح ولا كسح ولا كسح ولا كسح ولا كسح ولا كسح ولا كسح ولا كسح ولا كسح
 وبتع مستأجره لا كسح من طرح التراب والرماد في أصل حائط الحار ومن دبط الباب فيها الا ان اعتد
 به بطلانها فانه لا يتبع معنى وروى مع شرحه قول المتن (وكاسة) يضم الكاف (قوله يعني انه) أي
 لا يعني انه يلزم المكتري نقله اه شرح منج أي لما يأتي من التفصيل (قوله لتوقف كمال انتفاعه الخ)
 تعليل لعن (قوله على الخ) كذا في أصله فكان المراد على كسح النهر وسيلولة النهاية على دفع الخ الخ اه
 سيدمر (قوله لا يلزم واحدا منهما نقله) لاني للمؤجر لا بعداها اه وان تعذر الانتفاع به لانه لا فعل فيه
 من المبكر والمبكر أي يمكن من رآته ولواختلفا هل التراب من الكاسة أو مما جرت به الرياح فلا قرب
 فصدق المكتري لان الاصل برأفته اه عش (قوله يصير المكتري على نقل الكاسة) أي والرياء
 استأجرها اعتمادا على الرتبة السابقة لوجه الثبوت لما تراجع المسئلة (قوله ويلزم المجرأنا الخ) أي
 قبل التسليم جوب التسليم عليهم (قوله انتزاع العين من غصب الخ) كذا في الرضا وأول الباب الثاني
 وقيد بقدره المالك على الانتزاع قال في شرحه كسح العين من غصب الخ) كذا في الرضا وأول الباب الثاني
 يتخلف ما في آخر الباب من انه لا يلزمه ان يدفع عنها الحريق والنهب وغيرهما واجيب بان هناك ضما هذا
 التسليم أو فيما لا يقدر على انتزاعه لا كسح ولا كسح ولا كسح ولا كسح ولا كسح ولا كسح ولا كسح ولا كسح
 هذا ولا وجه لعدم الزم وهو ما عتد به الامام عن الأكثرين ومقابلته عن بعض الحقيقة اه (قوله ولو قدر
 عليه المستأجر) أي اذا كان بعد التسليم مر (قوله وانه لا يكاف النزاع الخ) أي لا ليس له الخصومة
 غير مالك ولا وكيل المالك وهذا بالنسبة لعين أما بالنسبة للمنفعة فله الخاصة مر (قوله المتوقف)
 لتفرغ عش (قوله كاعتد بالريه) اعتمد مر (قوله يصير المكتري على نقل الكاسة) أي والرياء

وعليه بالعلم السابق تنقية الوعد وتحش (١٦٦) محاصل فهمها فيه ولا يصير على تنقيحها بعد المدّة وفارقا لكأسه بأنهم انشأوا العلم

أخذوا محاصره وخرج بالكأسه التلج اه ثم عبارة الفنى والاسى أجبر على نقل الكسامة دون التلج ولو كان
الرباب أو الرباد أو التلج الخفسى جودا عند العقد الذى يظهر أن الزالة على المؤخر اه يحصل التسليم
الناتج وقدره ما لا يخفى وغيره من التناهي من وتلج المستأجر فى أحد وجهين يظهر ترجيحهما بلان الرقعة
اه (قوله واه) أى المكترى قبل انقضاء المدّة اه عش (قوله بالعلم السابق) أى عقب قولنا على
المكترى (قوله تنقية بالوعد الخ) أى ومقتضى الجاهد وض ومنه (قوله واه) بفتح الحاء منه أى
السند اه شرح وض (قوله ولا يصير) أى المكترى (قوله فارقا) أى بالوعد والخش فى أن
المكترى لا يصير على تنقيح ما بعد المدّة (قوله بأنهما) أى بما فى البالوعد وما فى الخش (قوله واه) أى الكأس
(قوله فارقين) أى على وجهه بتأني معالاتنا فليضرا اشتغالهما بما لا يخفى المقصود منهما ما لو سلماه
مشغولين بما لا يخفى المقصود من انقضاء ما المستأجر فصار الاكتمال الانتفاع بهما فالأقرب أنه يصح أن يرفع
على المؤخر لان منع الانتفاع عما حصل بما كان موجودا قبل واختلفا فى الآلة لا موعده فالأقرب فى ذلك
الرجوع الى القرآن فاذا كان الاما قمت شهر مثلا صدق المستأجر والصدق المؤخر ولو تعدد الخش هل
يلزمه تفرغ الخش أم تفرغ ما ينتفع به فقط والظاهر الثانى وعليه فلو كان ما زاد تنقوش وانقصه على
السكن وأولاده فالأقرب أنه ان كان ما بالذلك فلا يخفى ولا يشك فى الخيار ولو اتسع الثوب المؤخر وأريد
غسله هل على المستأجر أو المؤخر الأقرب أن يبقى فى ما فى الخش فلا يصح على المستأجر غسله لا قبل بل فراغ المدّة
ولا بعد المدّة ضرورى عا دنى الاستعمال اه عش (قوله ولا يصير للمستأجر) ولومعه عليه ما تلاهما
ويعاود ما من غير عدم عبارة العيب بالمقارن بان استيفاء منقعة العيب تنوق على تفرغ بمقتضى تنقية
الكسامة وتقومها لا يمكن من الانتفاع مع وجوده اه نهاية (قوله) بمقتضى الفرق) مرأى نغاضى النهاية
اعتماده (قوله بضعة اوتنة) يتأمل اه سم (قوله عينا) فى قول المتن وظرف المحصول فى النهاية (قوله عند
الاطلاق) سببى بخبر زه قليل وعلى المكترى يحمل (قوله وهو العصار كالسرج الخ) تفسيره باعتبار الغلبة
وبما تفسره باله فى المرحا ان اه وشيدى عبارة عش المتبادر من هذه العبارة أن الاكل مخصوص بالخارج
كأن السرج مخصوص بالفرس والعصا مخصوص بالعير ولا يفهم من هذه بيان حقيقة قوله وقسمه غير
واحد ان سبب لما جهن من قاله العصار الخ اذا كان كذلك لا يظهر معنى قوله ولعله مشترك اه وعبارة
الفرز الاكفى بكسر الهمزة وضما يقال له رخصتوا فو تعاولوا لاحتجوا بتقديره الاختيار بناسب ان جمع
الشخصين ينسبوه بين الرذعة اه (قوله ماتحت الرذعة) وهو السبي الا بالمرقة لاهى له طغفها عليه اه
قول المتن (ورذعة) عبارة شرجى الروض والهبة وهى ما يحشى ويغسل كروب عليه لكن فسرهما
الجوهري بالخلس الذى يلقى تحت الرجل اه (قوله كالشارق) اسم كلب اه عش (قوله وقال) أى الصحاح
(قوله فى الخلس) أى فى مادته اه عش (قوله واه) أى الرذعة (قوله بل جلس غليظا الخ) اه هذا واقفا
مر عن شرجى الروض والهبة اه انما (قوله مثلثه فاما الخ) عبارة الفرس بفتح المثناة الفهسية به لمجاورته
فقر الدابة ما كان الغاء وهو فرجها اه قول المتن (وخظام) وعليه ما يتأمل اذ جعل اليه اه عش (قوله
وبه يندفع بحث الزكشى الخ) على ما نل ان مراد الزكشى أنه لا يضطر بالعرف بعمل وجب البيان وهذا
واضح لا يخفى عليه ولا مناف لكلامهم كما يظهر بالتأمل لان اثبات اطراف العرف بعموم الاكتمال مشكل

بخلافها وبان العرف فيها
رفعهما أو لا فارقا لثقلهما
ويلزم المؤخر تنقيحهما عند
العقد بان يسلمهما فارقين
والاخيبر المستأجر بجهله ان
لم يعلم به أخذنا محاصره
ويحتمل الفرق بحث المنة
واعتماد السامحة هنا لا
(وان آرد باقر كروب)
صنا أوتنة (ففى المؤخر)
عند الاطلاق (ان كاف)
بكسر اوتنة وضه وهو العصار
كالسرج للفرس وكالغالب
للغير وقسمه غير واحد
بالرذعة لعله مشترك لثوبى
الطالب انه يطلق فى بلادنا
على ما موضع فوق الرذعة
ويشدد عليه الخزام اه
والمراد هنا ما تحت الرذعة
(ورذعة) بفتح اوتنة فاذل
محمدة أو بهمه وهى
الخلس الذى تحت الرجل
كذا فى الصحاح فى موضع
كالشارق وقال فى خلس
الخلس للغير وهو كساه
رفيق يكون تحت الرذعة
وهى الاكتمال ليست واحدا
من هذين بل خلس غليظ
محمدة ليس معه شئ آخر
غالب (وزمام) وهو ما يشد
به الاكتمال (ونفر) بمثابة
رفاع مفتوحة وهو ما يجلس
تحت ذنب الدابة (دوة)
بضم اوتنة وتفتح ذراه
حلقة تجعل فى أنف العير
(وخظام) بكسر اوتنة خط
يشد فى الرذعة بشد طرف
العود بكسر السين لتوقف

التمكن الا زمه عليه ما عا اطراف العرف به كقوله وبه يندفع بحث الزكشى ان مثلي ذلك ان اطراف العرف به والواجب وبقرض

البيان كما مر في نحو الحبس
أما إذا شرط الله لشيء عليه
من ذلك فلا يلزمه وعلى
المكثري يحمل وظلة أي
ما نزل به على المحمل
(وظلة) وهو ما يقرش في
المحمل ليعلم عليه
(وظلة) بكسر أولهما
(وتوابعهما) كحل يشبه
المحمل على البعير أو أحد
الحملين إلى آخره لأن ذلك
يراد لكل الارتفاع فلم
يستحق بالاجارة ونقل
الموردى عن اتفاقهم
أن الحمل الأول على الجمال
لأنه من آلة التمكن وهو
محمى لانه خارج مافوق
الثاني بان التناهي لا صلاح
ملك المكثري (والاصح في
السر) لقرن المستأجر
عند الاصلان (اتباع
العرف) فطعا لا عرفا وهذا
إن طرد بحمل العقد ولا
وجب البيان نظير ما روي
الطرد العرف بخلاف ما
نصوا عليه فهل يعمل به
ينظر بنا على أن الاصطلاح
الخاص هل يرفع الاصطلاح
العام وقضية كلامهم في
مواضع الرفع وفي أخرى
عندهم والذي يجهل الأول
لأن العرف هناك لا خلافه
بخلاف الحال كثيرا هو
الاستقل بالحكم فوجب
أن يثبت بهما معا بغير
بينه وبين ما في المسافة
وبأن في الاحداد (ونظر
المحمل على المؤجر في اجارة
الذمة)

وبفرض تبسوته فائتات استمراره على بحر الأرض متعذر بلا شك سيدع روم (قوله) أما إذا شرط (الح)
عبارة الغرض تنبيهنا على هذه الامور وعند المطلق العقد في اجارة العبد أو الذمة كركوبه وان شرط
ما ذكر على المؤجر والمستأجر بشرط عدم ذلك كما شرطت هذه العادة بالاجرام ولا خلاف ولا غيرهما
اتباع الشرط اه وفي الاصح ما وافقه وآثره سم قولنا المثل (وعلى المكثري يحمل) شامل للمعين
والذمة سم ورشدي وشرح الرض وتقدم أن المؤجر لا يلزم بحمل المحمل وغطائه الا بشرط في العقد
قول المثل (ومظلة) بكسر الميم (قوله) أي ما يظل به (الح) كذا رافيه الاعواد التي تجعل على المحمل لتصرف محمل
في الحج بالناس خارجة عن معنى المحمل ولغايرتهم هنا بين الظلة والغطاء فقبل هذا يكون الغطاء موضع عليها
من ثياب ونحوه فليست بالجر اه سيدع (قوله) بكسر أولهما أي يمدودين قول المثل (وتوابعها) ومن
ذلك الآية التي تنافى بها العادة اه ع (قوله) أراحا الحملين إلى الآخر) وهما على البعير والأرض
مغنى وشرح الرض (قوله) ونقل المورد عن اتفاقهم (الح) واعتقد للمعنى وشرح للمنهج والارض
والهبة أن الحمل الأول كالشأن على المكثري (قوله) على الجمال) ضعف اه ع (قوله) وهو وجه
أي من حيث المعنى والاعتماد أنه على المكثري اه ع (قوله) على المستأجر) نعمت لقرن (قوله) نظير ما روي
أي قبل الفصل (قوله) بخلاف ما تصور (الح) أي لأصحاب (قوله) فهل يعمل به) أي بالعرف عبارة النهاية
عمل به فيما يظهر بنا على أن الاصطلاح الخاص يرفع الاصطلاح العام كما اقتضاه كلامهم (قوله) وقضية
كلامهم) مبتدأ وخبره الرفع (قوله) معطلة) أي تصرا على خلافه أولا (قوله) لا تراه) أي قول المثل (ورفع
الحمل في النهاية) وكذا في المتن لا قوله ويجب إلى المثل (قوله) اذ ليس عليه) أي المؤجر (قوله) وحفظ العادة

وقد يضطرب (قوله) أما إذا شرط (الح) محترز عند الاطلاق في الرض وشرحنا كثرى المابة عرا كان
قال أكثر بث من هذه المابة بالعرفه قبل فلا شيء عليه من الاكالات اه (قوله) في المثل وعلى المكثري يحمل
(الح) شامل للمعين والذمة بدليل عدم التقسيم وتخصيص محل العقد قوله فيما قبل الفصل السابق وكذا الحكم
فيما ركبه على محمل وغيره ان كان أن سا ذكر من المحمل وغيره على المكثري وهو ما ذكره هناك ان كان
معه فلا بد من معرفته وهو ما ذكره هناك والآن يتحقق امر فتصوره مركبه على ما يليق ببيان كذا ذكره
الشارح هناك وعبارة الرض وشرحه فان كان الركب كبر دأى ليس معمار ركبه عليه حله التوجه على
ما يليق بديانته من سرج أو كاف أو نحو هو وجب لهصة العقد وبنهاج اه وقضية قوله على ما يليق
بديانته عدم اعتبار جمال الركب وما يليق به فليست مسل (قوله) ونقل المورد (الح) كذا شرح هو (قوله)
للمستأجر) نعمت لقرن ش (قوله) هذا إن طرد) أي عرف ش (قوله) والذي يجهل الأول) عتمده
هو (قوله) في المتن ونظر المحمول على المؤجر في اجارة الذمة (الح) كذا في الرض فالحق شرحه لا هنا إذا
وردت على العين فليس عليه التسليم الذمة بما يحتاج اليه علم من رذعة ونحوها وفي القضية فقد التزم
النقل فليكن أسبابه والعادة مؤيدة فان اضطررت العادة اشترط لهصة العقد البيان اه وفي الرض تب
هذا أيضا ما نصه فصل لا بد في الجملة أي في اعتبار المابة بالعرفه عين أو ذمة كافي شرحه من رذة المحمول أي ان
لم يكن في ظرف أو راحته بالبدأى ان كان فسخا غلب قدره بكي أو وزن والوزن أولى بشرط نفسه
ذكر الجنس لم يوافق ما تقرر على ما شئت كإيمته في شرحه مع وجب الظرف إلى أن قال فان قال ما تقرر
حطلة أي أو ذمة فقير خطه على حسب الظرف فيشرط معرفته ان كان يختلف اه ولا يخفى أن ذمة قول
الشارح أو لا يلزم ع أو ذمة أو النسبت من ذلك في هذه الفرع والمرتبة على ذلك أنه لا فرق فيها بين اجارة
العين والفقير أن المفهوم من قوله فيشرط معرفته أن أنه جئت على المكثري والافلا وحاشا لشرط معرفته
ويستلزم بذمته على المكثري في هذه الصور وتحت في اجارة الذمة وهذا أيضا الفاعلة تقدم عن الرض أولا لان
يحمل هذا على اجارة العين على خلاف السابق أو يخص ذلك المتقدم بغير هذا فليست مسل (قوله) اذ ليس
عليه) أي على المؤجر ش (قوله) وحفظ المابة على صاحبها) حفظ مبتدأ وعلى صاحبها خبره (قوله)

متدا وخبره على صاحبها قول المتن (وعلى المؤخر في اجابة القسم) ومنه ما يقع في مصر لمن قوله اوصاني
 لفضل الغلاف بكذا غايته انه ان اشتمل ذلك على صفة معينة لم فيها المسمى والا فاجابة مثل اه عش قول
 المتن (واعانتا اركبا) فلو قصر فيما يفعله مع الراكب خاض ذلك لثقله وتوافقت منه فقول بعض
 اولايه منظر والاقرب الصمان اه عش (قوله والعرف الخ) عطف على الحاجة عبارة الغنى وتراعى العادة
 في كيفية الاغناء اه (قوله فينج البعير لغوامر انوضيعف) بجز اهرم او من مغرط ونصوهارولا
 يلزمه تاخير البعير لقوى كما قال الماوردي فان كان على البعير ما يتعلق به لركوبه تعلق به وركوبه لا يشك
 الجالسين اصابه ليرى عليها وركبها معنى وكذا في الجبري عن سلطان (قوله وان كان قويا الخ) ظاهره
 انه لا خيار للمكرى و يفرق بين هذا وما تقدم في الميرض من انه لا يلزمه حله ميرضانه يسير يتسارع بمشله
 عادة اه عش (قوله لا تحوا كل) أي كالتشرب والناذ (قوله ولا يلزمه) أي المكثري (قوله ولا تصرا الخ)
 عطف على ما قبل (قوله وليس له الطويل) ولو كان عاده ذلك اه معنى (قوله من فعل نفسه) ظاهره
 وان تألف الوسط المعتدل من غالب الناس وينبغي ان يقال ان لم يعمل المكثري بحاله وقت الاجابة ثبت له
 انذار اه عش (قوله بل للعبدة) أي المعتاد فيها التزول عبارة اخرى مع شرحه والغرض وعلى القوى
 التزول ان اعتد في العقاب له حيلة لا لراحة الدابة فلا يلزم فيها ان لم يعتدل في غير هاهنا اعتدلا على
 الضعف والمراء وذي المنصب الا بالشرط التزول اولهه فلا يعتد فيما ذكر بل يعتمد الشرط اه (قوله
 ان كان ذكر) خرج به المراء فلا يلزمه ذلك وان شذرت على المثني فافهم من عدم الاستزها اه عش
 عبارة الغنى ولا يجب التزول على المراء المريض والشيخ العاجز قال الله نفو ينبغي ان يثق بهم من له
 وعلقه ظاهره فوضعه في الخ (قوله ويجب الاتصال الخ) عبارة النهاية وعليه اتصاله الى اول البلد
 المكثري اليها من غير ان لم يكن سور والا فالى السور دون مسكنه قال الماوردي الا ان كان البلد صغيرا
 فمقارب فظاهره فيوصله الى منزله ولو استأجره لجل طلب الدار و اطلق لم يلزمه اطلاعا لسقف وعلى يلزمه
 ادخاله الدار والبلد حتى اوقفت الا لاجلة قولان أحدهما اوله هو لذهب مستأجر الدابة بها والآخر في أن
 أي في الواقع حدث خوف فر جمع بها من أمكث هناك ينتظر الامن لم تحسب عليه مدته وله حديث حتى
 الوديع في حقلها وان قارن الخوف المعتد فر جمع فيه أي الخوف لم يضمن ان عرفه المؤخر وان لم يكن أي
 المؤخر ان فوجهن أحجهما عدم تضيعة أي المستأجر اه وفي الروض وشرحه مثله قال الرشدي قوله
 مر ولو ذهب مستأجر الدابة بالخ فذهب عبارة العباب بالحرف وعبارة الاقوال ولو كان الطريق آمن والادابة
 لاذهب والادابة ذهب ثم حدث الخوف لم يرجع الى ان يغني ولا يحسب من المكثفان رجوع وسمت
 الدابة من ذلك الخوف ولكنها أصابتها آفة أخرى ضمن لان من صار متعديا لم يتوقف الضمان عليه على أن
 يكون من تلك الجهة انتهت اه (قوله الى اول البلد) هذا اذا كانت الاجارة لركوب فقط اه رشدي (قوله
 لا يسكنه) هل الامر كذلك وان لم يرد العرف يراود مسكن المكثري اه سدع عبارة عش وظاهر ان
 محل ذلك عند الاطلاق أم لو فصل على الاتصال المعتزله فيصير له من جملته ما سوي حله وينبغي أن مثل
 النص ما لو جرت العادة باصال المكثري الى منزله اه أي يكتفى بمناقول التزول (ورفع الجبل) أي على ظهر
 الدابة (وحله) أي عن ظهر اه معنى (قوله وشد أحد الحبلين الى حوله) وظهر عبارته في النهاية والغنى
 (قوله وشد أحد الخ) و (قوله وأجود دليل الخ) هما عطفان على رفع الجبل (قوله وحفظ متاع في المنزل)
 ويجب الا به الى اول البلد المكثري اليها) عبارة الروض الى العسمران قال في شرحه ان لم يكن سور ولا
 أوله الى السور وقوله لا لانه سكة قال في شرح الروض قال الماوردي الا ان كان البلد صغيرا فتشاقب أقطاره
 فيوصله الى المنزل اه شرح مر (قوله وحفظ متاع في المنزل) أقصم في الروض يجعل هذا في التزام الجبل يقال
 وعليه في التزام الجبل الى حوله لا ينافي كلام الشارح لانه اذا استأجر منه دابة في التمتع العمل فقد ائمه الجبل
 فليأمل وانظر متاع الراكب (قوله في المنزل) عبارة الروض في المنزل والتقسيد بالمتزل والمنازل يخرج حال

حفظها مسبابة لها لانه
 كوديع (وعلى المؤخر
 في اجابة المتأخر مع
 الباد) بنفسه أو نائبه
 (لتهدوا) عليه أيضا
 (اعانة الراكب في ركوبه
 وقوته بحسب الحاجة)
 والعرف في كيفية الاعانة
 فينج البعير لغوامر اه
 وضعه في الر كرويون
 كان قويا بعد التقدير يقرب
 نحو الجالسين من مسكن لسهل
 ركوبه وبقره الى ان ياتي
 فعله على ما ظهر وصلا
 فرض لا يحوا كل بيتنظر
 فراغه ولا يلزمه مبالغة
 تخفيف ولا ضرورة لاجمع
 وليس له الطويل على قدر
 الحاجة أي بالنسبة لوسط
 المعتدل من فعل نفسه فيما
 يظهر فان طول المكثري
 الفصح قاله الماوردي وله
 النوم عليها وقت العادة دون
 غيره لان النائم يشغل ولا
 يلزمه التزول عنها لا لراحة
 بل للعقبة ان كان ذكرا
 قويا ليس له وجهه ظاهرة
 بحيث يغني المثني بمراته
 عادة ويجب الاتصال الى
 اول البلد المكثري اليها
 لا الى مسكنه (و) عليه أيضا
 (رفع الجبل) بكسر الجاء أي
 الممول وأما من وجها فهو
 نحو حمل البطن والتخبر من
 كل متصل (وحله) وشد أحد الحبلين
 الى الآخر وهما الارض
 وأحد دليل وخبر سائق
 وقائد وحفظ متاع في المنزل

أفصح في الرضى يجعل هذا في التزام الجبل فقال عليه في التزام الجبل الخ وهو لا يتناقض كلام الشارع لانه اذا
استأجر مندبا في امة لم يعمل فقد اُلزم الجبل فلتأمل وانظر - تابع الركب اه سم **(قوله في المنزل)** عبارة
الرضى في المنازل والتعبد بالنزل والنزل بغير حمل السير فليراجع سم على ج أن قول علم حكمه من قوله
واحدة دليل وخبر بالخ اه ع ش أقول وكذا علم من قوله في المنزل بالاولى **(قوله وكذا نحو طول الخ)** عبارة
المخني والذو والرضاء في الاستعجار للاستعانة بالظرف فيخامس عبارة الرضى مع شرط حمولة المضمول وآلة
الاستعانة في اجارة العمة لا العين على المؤجر اه قول المتن **(في اجارة العين)** لا كويلا وحمل اه معنى **(قوله)**
منها عبارة المعنى من الانتفاع بالادابة اه **(قوله الزاد)** أي التمكن **(بالثقلية)** وليس المراد أن قبضها
بالثقلية لئلا يتعطل قبض المبيع فقد ذكر اللفظ هناك أنه يشترط في قبض العاين بقوله او قد زاد
النوى ولا يكتفى بركوبها اه معنى زاد النهاية وتستقر الاجرة في المصنفون القاسدة الثقلية في العقار
والوضع بين يدى المستأجر واستناهما من القبض الى انتهاء المدة اه **(قوله وتظهر عبارة)** أن مجرد التمكن
كافي **(الخ)** ان زاد تمكن يتحقق معه القبض الشرعي كلف قبض المبيع فليس بخلاف ما اذا لم يتحقق معه
ذلك بان يمكنه لاجل وجهه بعبء قبضه كان وجدهم والاذن في قبضها ولم يضعه بين يديه وهذا هو الواقع
لمتلوف وبمفهوم قول المصنف الا في متى قبض المكترى بالادابة أو مسكهما حتى مضت مدة الاجارة استقرت
الاجرة وان لم يتقدم الخ عبارة تشرح مر ولا تستقر الاجرة بمجرد التمكن حيث مضت مدة الاجارة وكانت
المنفعة مقدرة وقت أو مدة امكن استيفاء المنفعة وكانت مقدرة بعمل لم يضعه عليها كما اقتضاه تعليلها
الذكور بل لا بد من قبض المكترى للعين كالقبض السابق في البيع وهو ظاهر انتهى اه سم رام
فعله من شرح مر ليس في نقصانه لانه لا يفي بالادابة بل يفي بالادابة لكن يفتقر فيه مقادير وكذا قد
يشعر قول الشارع **(في قبضه)** وهو في قبضها بالادابة الى ان مراده بالتمكن هنا الاحتمال الاول أي تمكن
يتحقق معه القبض الشرعي فلا تخالف **(قوله ولا ينافيه)** أي قوله وان لم يضع **(الخ)** **(قوله ذلك)** أي استقرار
الاجرة بما ذكر **(قوله بقوله)** متعلق بالتعليل **(قوله لتفصيل)** بمقول القول **(قوله لما قرره)**
متعلق بقوله لا ينافيه **(قوله لا)** أي المبيع **(قوله فمما ياتي)** أي في شرح متى قبض المكترى بالادابة
أو اقرار **(قوله الى)** الى المتن في النهاية **(قوله في)** أي المستأجر في اجارة العين **(قوله في)** أي
القبض اه ع **(قوله المستأجر)** امت الحمل **(قوله)** أي الوصول الى ذلك الحمل **(قوله سلمه)** ولا
ردهامه بالاذن المالك اه معنى **(قوله ولا يركبها)** أي وان لم يلق به المثل **(قوله الا ان كانت جوبا)**
أي يسعر سوقها من غير كويلا غير كرها حيث ذل وأخوه عليه اه ع **(قوله لاني)** أي في شرح يجوز
إبداله في الاصح **(قوله فان فقد)** أي من ياتي **(قوله استعجبا)** أي حث يذهب اه معنى **(قوله بالنسبة)**

السير فليراجع **(قوله في المتن)** وليس عليه في اجارة العين الا التخليق **(الخ)** عبارة تشرح الرضى لان الاما اذا وردت
على العين والسير عليه الاستمالة بالادابة مما يحتاج اليه في علمها من رضى مستعجوها اه **(قوله وتظهر عبارة)**
أن مجرد التمكن كافي **(الخ)** ان زاد تمكن يتحقق معه القبض الشرعي كلف قبض المبيع فاستقر الاجرة
فبما ذكره مسلم بخلاف ما اذا لم يتحقق معه القبض كذلك بان يمكنه لاجل وجهه بعبء قبضه في البيع بان وجد
مجرد الاذن في قبضه ولم يضعه بين يديه وهذا هو الواقع لمتلوف وبمفهوم قول المصنف الا في متى قبض
المكترى بالادابة والذو وأمسكهما حتى مضت مدة الاجارة استقرت الاجرة وان لم يتقدم وكذا لا يرى دابة
لركوبها في موضع قبضها ومضت مدة تسكن السير اليه اه وزاد الشارح هناك أن قبضها استلحه منه
بعد عرضها عليه وسأف مع ما يتعلق به **(قوله وتظهر عبارة)** أن مجرد التمكن كافي الى قوله ولا ينافيه تعليلهم
(الخ) عبارة تشرح مر ولا تستقر الاجرة بمجرد التمكن حيث مضت مدة الاجارة وكانت المنفعة مقدرة وقت
أو مدة امكن استيفاء المنفعة وكانت مقدرة بعمل لم يضعه عليها كما اقتضاه تعليلهم - المذكور بل لا بد من
قبض المكترى للعين كالقبض السابق في البيع وهو ظاهر اه **(قوله قبله)** عبارة من المؤرخ **(الخ)**

وكذا نحو طول وشاه في

استعجار لاستعانة لاقته

العرف ذلك كله وليس

عليه في اجارة العين الا

الثقلية بين المصنفين

والادابة فلا يلزم شي مما

صرح به لم يلزم سوى التمكن

منها المراد بالثقلية وتظهر

عبارة أن مجرد التمكن

كافي في استقرار الاجرة

بعض مدة الاجارة فان قلت

المنفعة وقت وبعض مدة

امكان الامتياز ان قدرت

بعمل وان لم يضعه عليها

ولا ينافيه تعليلهم لذلك

بقوله لم تلغ المنفعة وقت

يده كالبيع اذا تلغ وقت

بما شتر في ما قرره وفيه

وفيما ياتي من عرضه عليه

كقضية وله قبله بعبارة

من المؤرخ كما يصح في الروضة

هنا لا من غيره واذ اوصل

الحمل المين المستأجر له سلحا

ان ياتي فان فقد استعجبا

ولا يركبها الا اذا كانت جوبا

كلودية (وتتضمن اجارة

العين) بالنسبة لتعجيل

كذلك يوزكرها الضميمة التقسيم (تلف العاية) مثلا المستاجر ولا تبدل الثمن المعقود عليه فارق ابدال الهبة بامارة الممتول كان تلفها
 أثناء الطريق اسقط مالها القسط (١٧٠) من الاجرة بخلاف ما لو تلف العين المستاجر لحله أثناء الطريق اخذ من

التي قوله واختار السبكي النهاية الا قوله قال بعضهم وقوله ولو اربأه الاول اقر (قوله كيان) أي فصل
 لا يتبع اجازة بعض (قوله لضرورة التقسيم) أي فلا بد منكم راء (قوله تلفها) أي العاية (قوله بخلاف
 ما لو تلفت العين الخ) أي فلا شيء وظاهره أنه لا فرق بين أن يكون مالك العين معها وان لا يكون وهو
 لا يخالف ما استند اليه في قوله اخذ من قوله الخ لما ذكره بعض أن انما يظهر أثرها على الحسل اه
 ع (قوله اخذ من قوله الخ) وراجع امثلة تلف العين فقط لكن قوله ما ولو اكره المجل جواز الخ هو
 المأخذ فقط (قوله ارفى ملكه أي المالك (قوله لا شيء) أي من الاجرة ثم ان قصر حتى تلفت ضمنه والاولا
 فلا ومن التقصير ما لو علم المكري عجز العاية عن حل مثل ما حله عليها تلف بسبب عجزها ومن ذلك ما رواه
 اه ع (قوله فانتفى) أي قول الشيخين قوله ولو اربأه المخرجين الاجرة الخ انظر ما لو وجبه المولى والاجرة
 بعد قبضها منه وأقضى به ثم قال سم على عا قول القاض الرجوع كالي وهبت المرأة صدقات الزوج
 ثم فسخ النكاح اه ع (قوله ولو اقر أي المستأجر (قوله بناء على الظاهر) يؤخذ منه جواب
 جلد في مثل عناه أي أن خصا اقر بان لا عليه كذا من المراهم ثم ادى أنه انما اقر بذلك بناء على أن جهة
 العقد الذي جرى بينهما وادى أنه يشغل على الزبا واتمام بذلك يستتار اذ اسقاط الزاد وانما انما يلزمه مثل
 ما قبضه من اوقعت وهو أنه قبل من ذلك على البينة ولا ينافي ما قررنا لا نعلم بناء على ظاهر الحال من جهة
 العقد اه ع (قوله على القاض) التي قوله واختار السبكي في المغنى الا قوله كسكنه على لاخسونة
 وقوله على الاول لم يجد (قوله لان الضرر) أي بسبب هذا العيب لخال اه رشدي (قوله والحادث)
 أي لان النقص ما لم يتقبله ثم قبض بعد فحدث العيب قبل قبض المعقود عليه اه سم (قوله لضرر)
 أي البقاء (قوله وهو) أي العيب هنا (قوله تفاوت الاجرة) أي لا اقيمة لان مورد السقوط المتفردة اه
 مفتي وشرح ورض (قوله لاخسونة تنسبها) والمراد بالخسونة تعديرا كما كان تقول في منقطعات
 الطريق مثلا ليعالقصو بظهور اه ع (قوله لكن سقوط الركني الخ) معتمد اه ع
 (قوله انه) أي كون شبهتها هنا (قوله عيب) خبران (قوله ولا تخالف) أي لا تخالف بين قول الشيخين
 هنا بين قول ابن الرفعة والركشي (قوله لقولهم الخ) اه لاني الغافل (قوله وعليه) أي نشو ينقض
 منها سقوط : يجعل الثاني) أي قول ابن الرفعة والركشي أي ويجعل قول الشيخين على ما لا ينشئ منه
 السقوط في البيع الخ عبارة النهاية ولا ينافي ذلك مدغمه في البيع يافق اذ الجاب الشيخ بان العدود ثم
 ليس مجرد الخسونة بل خشونة ينقض منها السقوط اه وعبارة المغر وجع بين ما هنا وبين ما هناك أي
 في عيب البيع بان المراد بالخسونة لا يخالف فيها السقوط بخلاف هناك اه (قوله واذا علم بالعيب) أي
 القارئ (قوله بعد العاية) أي بعد اقتضاها (قوله وجب الخ) أي فانها خبر وجب الخ (قوله اوفى انناها)
 عطف على بعد العاية (قوله فوسخ) عطف على علم المقدر العطف (قوله وزود السبكي الخ) صبار والمغنى
 وبعبه كما قال الغزي وجوبه فيسلف على كل المدة اه (قوله ورجع الفرضي الخ) معتمد اه ع (قوله
 وفرق شيخنا الشهاب الرمي رحمه الله بين ذلك وعدم العصى فظهير من البيع بان تسليم المعقود عليه هنا انما
 يأتي باستيفائه بعد الاستيفاء لا يصح ايجاره (قوله ولو اربأه المأجور من الاوتر تقايلا بعد الخ) انظر ما لو
 وجبه المأجر الاجرة بعد قبضها من قبضها ثم تقايلا (قوله والحادث) أي لان النقص المستقبلي لم يقبض
 بعد فحدث العيب قبل قبض المعقود عليه (قوله لاخسونة تنسبها الخ) كذا شرح حر (قوله وزود
 السبكي الخ) كذا ش حر

عيب الله سبحانه خشية منه السقوط وعليه جعل الثاني واذا علم بالعيب بعد المدة وجبه الارض اوفى انناها فوسخ
 وجب ما مضى وان لم يقبض لم يجب المستقبل وتزاد السبكي فيها مضى ورجع الغزي وجوبه (ولانه ارفى امارا المنة) عيب بالباية المضرة
 ولا تلفها (بل يلزمه ابدال) لانه لا يثبت فيها الا تسليم فاذ لم يرض بالمعيب جرح لما فيها فان عجز عن ابدال فقيد المستاجر كالجحش الاذرى

وانما المرحسبان ماضى من الولادة ومدة الاجرة فان بلغ المجموع ثلاثين سارا والافلام هذا ظاهر فما قبله ١١١١ من والاقتباس ما كانه لا يعلى من الزكاة حيث لا يستلزم (١٧٢) العمر الغالب فمضى انه هنا كذلك لان ما قبله فيه بقا العين فمضى فان قلت فمضى

التسعين (قوله) وانما المرحسبان ماضى (الح) محل نظر بل الذى يظهر انهما من كلامهم في ان كانا الدار على العمر الغالب لعبد الذى عمره عشرين لاما من عمره استخاره عشرين سنة والذى عمره عشرين سنة لا شئ نحو كثر من عشرين فاذا بلغ التسعين لم يستأجر الا سنة فليتامل سيد عمره وفي العمري عن القاري والحلي مثله وسيد ذكر الشارح عن الشيخ ابي حامد ما وافقه بل المراد انك لو رغبنا الف للمتع من قول الشارح بل رجع فيما لا (قوله ثم هذا) اى المراكور (قوله فمضى) مبدأ اخره قوله انه هنا كذلك اه كرى (قوله انه لا يعلى) اى ان العبد لا يؤجر بعد بلوغ الثلاثين الا سنة كما مصرح بكون المراد به. فاسبق كلامه للاحقه لكن لا ينقضه تعليقه بقوله لان ما قبله (الح) كما هو ظاهر (قوله ثم) اى في ان كانا هنا في الاجرة (قوله) وهن في بقا مخصوص (الح) فبان الغالب بقاءه الف في عشرين بفسادها بالقصور فلا يتم ما ذكره فارها (قوله وكذا الا) اى اى قوله وفي الدار ما لا يعلى المصطفى على في الفراق (قوله فيه) اى باعتبار الفراق (قوله) بلوغها فيها) اى بلوغ الدفق لاجرة الارض (قوله ويجري ذلك) اى متى التمتع من جهة الاجرة مقدمة البقاء غالبة اه كرى عبارة الفنى * (قوله) فقسمة مطلقا المصنفاته لا فرق في ذلك بين الوقت والطلاق وهو المشهور اه (قوله) لكن ان وقع على وفق الحاجة (الح) (فرع) وقع السؤال على الاستئجار دارا موقوفة وهي منهدمة مدطو به هل ترى اى منها باعتبار حالها لان او باعتبار حالها بعد المعولة فوسه نظروا الاقرب انه يفرض بناؤها على الصفة التي بول أمهها بالسبا بالمعادرة فاذ تم بغير حرة مثلها معجبة وهي دون آخر مثلها لو تسقط على الاشهر او السنين بحيث يقضى من آخر كل تسط ما يصح. وانما اعتبرنا ذلك الصفة لان الغرض من بيعها هو كذا ان تبني بالاجرة المحببة ولو اعتبرنا اجرة مثلها بثلث الحلة التي هي عليها الا ان كان اصلها موقوف لانها لما رغب فيها كذلك باجرة فقله جدا اه عش وديموقطة طاهر فان لمسا رجة تسوية بين حالتى خراب وعمره مرة واحدة ولا احسبان احد ايسرهما فاقية وأجرة فليجمع (قوله) واصطلاح الحكم (الح) مبدأ (قوله استحسن (الح) مبدأ (قوله استحسن منهم (الح) ويجتنب اطلاق الشئ من ائسى والده رحمه الله تعالى ويجعل قول القائل المتع في ذلك كالأدري على ما اذا غلب على الفطن اندراس اسم الوفوق فكل العين بسبب طول عمرها اه انها يقال عش قوله مر ويجتنب اطلاق الشئين الحراى من الصفتين اقتضت المصلحة ذلك اه (قوله وان ارد) اى ذلك الاصطلاح وكذا الضمير الى الربعة الآتية (قوله وانما شرط ان ذلك) اى الوقوع على وفق الحاجة والصلحة لعين الوفوق (قوله وانما في) الموضوعين عائد الى قوله لتساوي الزمان (الح) وتعليل للاشتراط (قوله فشرطها) اى اجرة الوفوق (قوله وتقدم) الذلة (الح) الواجبة اه كرى (قوله فمضى) اى اجرة الوفوق مبدأ بعد (قوله وساقى الله يسبح) الى المتنى الفنى وكذا في النهاية الا انه عقبه على الاقطاع منذور والعق بمصروف كل منهما فظهر ظاهر الوجه فيها مع الاجرة فمضى اذ على السنة فاذا سقطا حق من الاقطاع الى الاولى بطلت واذا عتق في الثانية فكذلك لا سيما وقد يتأخر الشفاه عن مدة الاجرة اه واعتمد سم وجش كما هو قول الشريفي قوله مر والاوجه فيها مع الاجرة اى سوله كل اقتضاء فليكن اوراقا كما يأتى اه (قوله) والابلى في الزائد) بخلاف ما لو آجره مطلقا يبلغ فيها بالنسب وان احتمل بوجه بالاحكام لان الاصل بقاء السبا اه معنى (قوله لا يؤجر

اعتبروا العمر الغالب ثم لانها قلت لان الكلام ثم في مطلق البقاء هو هنا بقاءه مخصوص وهو ما عرفت انه بقوله بقاءه المقصود وقال الشيخ ابو حامد يجوز في الفس سنون سنة اى منتهىها وكذا الا في نفسه الترمذى اعلم اى ما بين التسعين الى السبعين اى الغالب فيقسم ذلك ويجوز ابن كج فيمائة وعشرين وفي الدار عشرين والدار ما تنوع سنون والارض خمسها ثم كثر وجوز في الشامل كالشغال بلوغها فيها الفاعل عرض بمسمى البيع انه لا يجوز التأجيل به البعد بقاء الدنيا لها ويجري ذلك الوقت لكن ان وقع على وفق الحاجة والمصلحة لعين الوقت بان توقفت عبارة على تلك المدة الطويلة لا للموقوف عليهم كما يثبت في كتاب فاضل سمته التحاق ببيان حكم اجارة الاوقف واصطلاح الحكم على انه لا يؤجر أكثر من ثلاث سنين ثلاثين سدوس احسنت منهم وان رد بانه لا يعلى على انه لم ينقل عن سمته شافى من وانما شتره في ذلك فساد الزمان بغلبة الاستيلاء على الوقت عند طول المدّة

وايضا فشرطه في غير ما مر مستحق وحده ان يكون باجرة المثل وتقدم المدة المستقبلة البعيدة عبا وايضا فتمت امتنع الانتقال للبليل الثاني وضاع اعطاهم غالبة فانقضت وساقى الله يتبع شرط الرقاق ان لا يؤجر الا سنة مستلزاما للوالتى لا يؤجر سوله مادامه الا لا يبلغ فيها بالنسب والاطلاق الى الزائد وصرح في ان لا يؤجر

المروون

الرهون لاجني الامم لا يجوز زحلول الدين ولا يجوز اعادة الاقطاع كثر من سنة (١٧٣) كانه له البرهان جات من المحققين وبحوث

البقي في منذور عقده
بعد من شفا مريضه
انه لا يجوز ايجاره كثر من
ثلاثين يودي اذ اولها حله
بصلته ملابا في اهلها
تنقص بطرق العتيق (وق)
قولاً (زاد فيها) على سنة
مطلقاً لا دفاع الحاجتها
وقول السرخص انه
المذهب في الوقت ناذل
قيل غلط (وقول) لا زائد
على (لا تزين) سنة
العالم تغير الاشياء بها
وربان ذكرها في النص
لتمثيل واذا بدلى سنة
يجب بين حصة كل بل
نوع الحرف في تمتنع
السني وربان اقل ما
يؤخره العقار وقد لا يجب
تقدر المدة كباقي في سواد
المران وليس مثله ايجار
وكيل بل مال اراضيه
لبا اوز عن غير تقدير
مدته بل باول اذلا مصلته
كسنة بقدر لاجلها ذلك
واستقرار الامام من بيت
المال الا ان اولي العهد
ولا استجار لعل لسانه او
اجرامه الله (ولم يكره)
استفاده المتعنته
وبقيه الامن لانه ملكه
فان شرط عليه ان يستوفيها
بنفسه فبالعد كالشرط
على مشتر ان لا يبيع
نير كيو سكن) وليس
سنة في الضرر والارحق
لعين ودونه بالاول لان
ذلك استفاده المتعنته

الرهون الخ) اي بغير ان المهرين (قوله ولا يجوز اعادة الاقطاع اكثر من سنة الخ) المتعده انه يجوز
ايجار الاقطاع مدة تبقى فيه ما لا يوان استعمال جوع سلطان فيه قبل فراغه المدة الاجرة اوله يعلم بقائه
او تركه المدة لا يفسد في الحال والاصل البقاء فان جوع السلطان وان المهر قبل فراغه المدة
انقضت في الباقي هر اه سم على حين ذلك الارض المرصدة على المدوس والامام ونحوهما اذا كان
المنفعة فان اجره مدة زمان قبل تسليمها تنفس الاجرة في الباقي اه عش (قوله في منذور عقده الخ)
اي حين نذر سده ان يعقدا اذ مضت سنة بعد شفا مريضه (قوله انه لا يجوز ايجاره كثر من) المتعجب
الايجار كثر من سنة فاذا مضت سنة بعد الشفا وحصل العتيق قبل انقضاء مدة الاجرة انقضت في الباقي
ويقال ما ياتي بتقديم سبب العتيق هنا على ايجار بخلافه سم وعش وشيخي (قوله مطلقاً) اي في
الوقف والطلاق (قوله السرخص) غفطين فكون الجملة متصلة بالسرخص مدية بغير ان انتهى بل
السيوطي اه عش (قوله بان ذكرها) اي الثلاثين (قوله واذا بدلى) الى المتن في النهاية الا قوله وسراني
وند (قوله لا يجب بين حصة كل) اي كل سنة ككلوا سنة حصة لا يجب تقدير حصة كل شهر اه نهاية
(قوله) اي اول فصل بشرط كون النفع معلوماً (قوله وقد لا يجب) الى المتن في النفي الا قوله وليس
الى وكما يستلزم الخ (قوله وليس مثله) اي مثل ما انتم ايجار عن رضى الله تعالى عنه سواد المران عن غير
تقدير مدته بل على التاميد (قوله اراضيه) اي مثل المال (قوله بل هو باطل الخ) ودخل ما يطاع التملك
وكذا اعتد الخ به على الاصح انه اعتد بان زوجه وقوله واستجار الامام الخ) وقوله ولا استجار الخ معلومان
على قوله كما اني قول المتن (ولم يكره الخ) عبارة عن النفع المتعنته بعد الاجرة يتوقف استيفائها
على مستوفى دستوفى منعه وفيه اشارة الى الاول بقوله ولم يكره الخ زالي الثاني بقوله وما يستوفى منه
الخ زالي الثالث بقوله وما يستوفى منه الخ وسكت عن المستوفى في حصة كونه لا يجوز ايجاره اه قول المتن
(وبقيه) اي الذي يمثل المكره اردونه كباقي (قوله الامين) القوة وفيه نظير في النفي والى قول
المتن وما يستوفى منه في النهاية قول المتن (فكره الخ) اي وكسب استجار الدابة لكره يمشيه متصلة
وتحاشا لمولاه وضررنا وضرر اومن دونه فيما ذكر اه معنى (قوله وليس مثله) ودونه وينبغي في الاطلس

لا يجوز اعادة الاقطاع اكثر من سنة الخ) المتعده انه يجوز ايجار الاقطاع مدة يبقى فيها ما لا يوان استعمال جوع
السلطان فيه قبل فراغه المدة الاجرة اوله يعلم بقائه او تركه المدة لا يفسد في الحال والاصل البقاء فان جوع
السلطان اذما تولى جوع قبل فراغه المدة انقضت في الباقي ويؤ بذلك ايجار البطن الا ان كان له حصة
وملكهم جميع الاجر وجوز ان تصرفهم فيها وان لم يعلم بقاؤهم تلك المدة فانما قبل فراغها انقضت في الباقي
هر (قوله تحت البقي في منذور عقده) بعد شفا مريضه) اي نذر ان يعقده اذ مضت سنة من شفا
مريضه (قوله انه لا يجوز ايجاره كثر من سنة الخ) المتعجب انه يجوز ايجار الايجار كثر من سنة فاذا مضت سنة بعد
الشفا وحصل العتيق قبل انقضاء مدة الاجرة انقضت في الباقي غارون امان فيما اذا آجر حيدم غفطه
انه تستمر الاجرة بتقديم سبب العتيق هنا على ايجار بخلافه سم وعش وشيخي (قوله مطلقاً) اي في
في بعضها سم وتفرقت المصلحة كالجواب ما جمل كغيره وما لا يرضى على ذلك ان لم ينقص عنه فكيف يحكم
بعده حصة الايجار وما يرضى به ايضان الشفا قد تأخر عن التلو سنين فتدبعت ايجار الاكثر مجرد
الاحتمال هر (قوله انه لا يجوز الخ) كذا شرح هر (قوله ما ياتي في التنقص بطرق العتيق) هذا
الشرح مجموع والفرق ان سبب العتيق يقدم على ايجار هذا لانها في سبب في شرح قول المتعجب ولو اجر
عبده ثم انفق قول الشارح رجع به ثم اعنفه ما علق عقده بصفته اجره ثم وجدت المصلحة تناسد الاجرة
فانها تنقص لسبق استحقاق العتيق على الاجرة انتهى وظاهر حصة الايجار انفسه وان علم وجود المصلحة
في المدة وسبب التنصيص على ذلك هناك (قوله واستجار الامام) عطف على كباقي ش (قوله كالشرط
على مشتر ان لا يبيع) كذا شرح هر قال بان الرخصة بغيره بان للمهر جرضاً بان لا يكون ماله لا تحت

من غير زائد ولا يسكن جداراً (لا ارضوا) اذ لم يكن هو كذلك زاده ناصر وقال بجمع اذا قال تسكن من شئت

المائة في النخافة له معنى **(قوله كلزوع الخ)** أي قيامه عليه والوجه في لزوع عاشت التقيد بالاعتقاد
 في مثل تلك الأرض وقامه هذا التقيد بالاعتقاد في مثل تلك الأرض فعمل التطريق في تخالف الأثر في اعتبارها طلاقة
 سم وعش **(قوله وفيه نظر)** عبارة النهاية ووردان الأصل خلافه اه أي فيسكنه ما حذرت عن
(قوله ولا يجوز الخ) فرع في فاقوى السبوطي رجل استأجر بيتا من خا على أن يسكنه خاصة وأقضى
 الأثر فوضع فيه مكانا واحدا في البيت بسببه فهل ضمن البيت وإذا ضمن فهل يضمنه أو يبنائه وهل تنفع
 الأثر وهل له الرجوع بلوحة بقبعة المذبح الجواب أن كان حصول الحر يق في البيت بفعل منسوب إليه من
 ثل أو قد هاجر حثا إذا كان فهو ضمن البيت طلاقة وان كان غير منسوب إليه فضمنه على من سبب إليه
 الحر يق فان كان الاستحوا لا تنفع طلاقة فليس المستأجر يثق في الضمان أو السكن خاصة فهو متعهد
 بوضع الكائن فصر بذلك غاصبا وطريقا في الضمان والقرار على من سبب إليه الحر يق وعلى كل تنفع
 الأثر ورجع بلوحة بقبعة المذبح أو بحسابها بما يلزم ثم ذكر خلافه في أنه يلزمه بناءه عليها أو قيمتها ونقل
 الأول عن فزار النووي ونص الشافعي واعتدله ولكن المعقود شحنا الشهاب الرمي وغيره وجوب
 القيق أمثال ذلك اه سم **(قوله ولا يجوز إيداع الخ)** أي بغير معاوضة كإيجار **(قوله لا يتفاوتان)**
 الضرر بل وقضى فنقول المثل من عدم الجواز ولو كان ضررا بالبدل له أخضع المسمى في العقد لاختلاف
 الجنس اه عش وقوله بل وقضى فنقول المثل من الخ أي بقطع النظر عن تقيد بقوله في الضرر لاحق
 للمسمى الخ **(قوله قيد)** أي قوله وأقر في المعنى **(قوله ويجوز عند عدمه الخ)** ينبغي اعتبار رضاء مع
 التعبد المذكور لاف ما هو منه اه سم **(قوله كاسم)** أي قيل الفاعل لقول المثل (كتاب
 وصي) وكالغنام المعينة للري سم وكرد في قول المثل (الأرضاع) أي أو التامع بمعنى وصي **(قوله لنقل)**
 الأرضاع عبارة في أصل الأرضاع اه وهي أحسن **(قوله بان التزم الخ)** أي ما فيه بيان محصل
 الخلاف لا يثبت قوله وفيه لم يترجم في القصة كما تقدمت أمالوا استأجر الخ **(قوله وأقر الضمير)** أي عين

يدن برضاء بخلاف البائع كذا في شرح الرض وقديلة الوضع هذا الم امتناع إيجاره **(قوله كلزوع)**
 عاشت) الوجه في لزوع عاشت التقيد بالاعتقاد في مثل تلك الأرض وقامه هذا التقيد بالاعتقاد في مثل تلك
 المار فعمل التطريق في نظر الأثر في اعتبارها طلاقة **(قوله ونظر فيما لا يدرى)** أي في مثل هذا الخ ووردان الأصل
 خلافه ش (فرع) في فتاوى السبوطي استأجر بيتا من خا على أن يسكنه خاصة وأقضى بالأثر فوضع فيه
 مكانا واحدا في البيت بسببه فهل ضمن البيت وإذا ضمن فهل يضمنه أو يبنائه وهل تنفع الأثر وهل له
 الرجوع بلوحة بقبعة المذبح الجواب أن كان حصول الحر يق في البيت بفعل منسوب إليه من ثل أو قد هاجر حثا
 إلى ذلك فهو ضمن البيت طلاقة وان كان غير منسوب إليه فضمنه على من سبب إليه الحر يق وعلى كل يكون
 المستأجر يثق في الضمان ينظر فان كان استأجر لا تنفع طلاقة فلا يسكن خاصة فهو متعهد بوضع الكائن
 فصر بذلك غاصبا كذا كره الأصحاب فيما إذا كثر في يسكن فأكس حدا أو أقصا أو أقصا أو أقصا غاصبا
 طريقا في الضمان والقرار على من سبب إليه المار يق وعلى كل تنفع الأثر ورجع بلوحة بقبعة المذبح أو
 بحسابها بما يلزم ثم ذكر خلافه في أنه يلزمه بناءه عليها أو قيمتها ونقل الأول عن فزار النووي ونص
 الشافعي واعتدله لكن المعقود شحنا الشهاب الرمي وغيره وجوب الأثر في مثل ذلك وقضى فيه جوابه
 الإجابة أن شرط أن يسكنه فهو متعهد بالأثر إذا كان يادبان يسكنه خاصة فضمن من يخرجن فيمن غير
(قوله ولا يجوز عند عدمه الخ) ينبغي اعتبار رضاء مع التعبد المذكور في خلاف ما هو منه اه سم

صنيعه **(قوله وصي)** أي يجب تعيين المسمى ووثيقته أو وصده على الخاوى انتهى **(قوله بان التزم في)**
 ذمتها طاعة أو أرضاع موصوفه ثم عين تقدم في شرح قول المصنف ولخصنا الخ **(قوله وأقر الضمير)** أي في
 عين لأن القصد التنويع قال ابن هشام في قول الألف في أول باب المرفق والنكر وغيره معر فعد أن ذكر
 أنه أو رد عليه أنه أقر الضمير في غير موصوع عوده على شيتين ماضيتين وأقر الضمير على المعنى كما تقدمت الإشارة إذا

كلزوع عاشت ونظر فيه
 الأثر في أن مثل هذا الخ
 راديه التوسعة لا الأذى في
 الأثر وفيه نظر ولا يجوز
 إيداع خسل بارك وغيره
 فعلن بحدود وحدان بصر
 والعكس وإن قال بغيره
 لا يتفاوت الضرر (وما
 يستوفي منه كذا ودابة
 معينة) قد لا ينفصل لما
 قدمه أن القدر لا تكون إلا
 معينة لا يبدل أي لا يجوز
 إناله لأنهما المقود عليه

ومن ثم انفسح العقد بطلهما
 وتغير بهما أما في إيجاره
 النمة يجب الإبدال تلف
 أو تبيع يجوز عند عدمه
 لكن برضاء المالك اه
 بالقض اختص به كاسم
 (وما يستوفي منه كذا ودابة
 وصي عين) الأول (الضمانة)
 الثاني لفعل (الأرضاع)
 بان التزم في ذمتها طاعة
 أو أرضاع موصوفه ثم عين
 وأقر الضمير

لان القصد التوزيع كما

قوله فاندفع ما قبل ايقاع
خبر الفرد موقوع خبر
المتى شاذ (يجوز ابداله) مثله
(في الاصح) وان ابي الابرار
لانه طريق الاستيفاء لا
معقود عليه فاشبهه بالراكب
والمنازع المعين بالعمل وانصر
للمقابل بانه الذي عليه
الاكثر ونوباته كالستوفى
منه جميعا وجوب تعيين
كل واحد واجب فتمت لا يجوز
ابداله وان القسفل حتى
الاجاع في الزمت فتمت
شباطه ذهلي انه يعين
ويعمل الخلاف في ابداله بغير
معارضه والابرار قطعاً كما
يجوز الاستسار ذابته ان
يعاوض عنها بسكنى دار
وفي ملزم في النعمة كاقدمته
أما لو استأجر محل معين فيجوز
ابداله مثله قطعاً ويجوز
ابدال المستوفى فيه كل طريق
بجمله مساقاة وأمناسوهة
وأخر ونشيطه ان لا يختلف
محل التسليم اذ لا بد من بيان
موضعه على ما نقله القموني
واستدوره رد قول الروضة
لو استأجر ذابته ليكره الى
موضع فمن صاحب
التعريفه ردها الى المحل
الذي حاورته من ان يفسه
صاحبها وقال الاكثرون
ليس له ردها بل يسلمها ثم
لو كمل المالك ثم المالك
ثم الايمن ثم المالك يحدد ردها
الضرورة اه ومرتى شرح
قوله تارة يعمل ما به امره
آهنا ما يجب بيان محصل

اح عرش (قوله لان القصد التوزيع) راجع وفي كلام ابن هشام ما يؤيد من ان لجواب عما نهاناه أفرد
ضمير عن علي المعنى أي عين ذلك أو المذكور ومثله وتعليق قوله تعالى لو ان لهم ما في الارض جميعا ومنه معه
لافتدابه أي ذلك وعلى هذا الجملة بين سعة المعطوف والمعطوف عليه اه سم (قوله فاندفع الخ)
الانقاع وتوقف على عدم شذوذ الافتراض بقصد التوزيع مع حصول القصد بالجرى على الاصل من التثنية
اه سم (قوله ما قبل الخ) ومن قاله النخ (قوله وان أبي) التي قوله وانصر في النهاية والتي (قوله فاشبهه
الراكب) هو مستوفى (قوله والمنازع الخ) هو مستوفى به وقيل عليه ما ياتي من الاتفاق فيهما اه سم
(قوله وانصر للمقابل الخ) والاول هو المعتمد في النهاية (قوله ويحل الخلاف) التي قوله ساق في المعنى
والحقه ورفق النهاية (قوله والابرار الخ) أي بان كان بلحقا يدل على التعويض كقوله عوضتك كذا
عن كذا اه عرش (قوله وفي ملزم الخ) عطف على في ابداله ش اه سم علوة التي تنبيه على المصنف
عين اشارة الى المناقصة ان علي وقرائه ان يحصل الخلاف اذا التزم في ذاته شيئا طوبى معين أو حل متاع
معين أو مال أو استأجر أو يستعير كوابر أو حل متاع فلا خلاف في جواز ابدال الراكب والمنازع اه وفي سم
عن الروضة ثلها (قوله فاشبهه) أي بقوله بان التزم في ذاته الخ (قوله لحل معين) الاشارة (قوله
بجمله) أي أو دورها بكناني (قوله وقال الاكثرون) التي قوله الضرر وتوجب في جعل القول بوجوب تعيين
محل التسليم على ما اذا كان مقصده غير صالح لذلك بدليل قوله لم انه يسلمها حكم والا فامين شرح حر اه
سم (قوله فان لم يجد) أي أو احدا منهم و (قوله ردها الضرورة) ولا يجوز ردها كما لم يصرر هو فامين
غير ركوب غير كبر كاحد مثذول أو غير علي موقوف الرضا العيب يجوز ركوبها عند عدم بلقاء الثاني
بأنها في صورة الرضا العيب لا يقتضي ملكه أو ركوبه مطلقا الى الوصول بحققين الرضا بخلافه فان كان المدة
انقضت واجبة الفعليه الرد اه عرش (قوله وحديث فلا تنافي الخ) لكن بشكل على ذلك ما نقله عن
الروضة حيث دل على عدم اشتراط تعيين محل التسليم وانما نقل الرضا على القموني لأن يؤول كلام الروضة
قلت وغير ذلك ومثله قوله تعالى لو ان لهم ما في الارض جميعا ومنه معلافتدابه أي ذلك قالوا لا يصح الجواب
بان أو رده بغيره ردها الضمير لان ذلك في أو التي لاشك ونحوها مما يكون الحكم فيه لاحد الامرين لا الثاني
للتوزيع لانها بمنزلة الواو انتهى وقد يؤيد من جواب فيما نحن فيه بانه أفرد ضمير عن علي المعنى أي عين
ذلك أو المذكور ومثله نظرا لانه للذكو ردها في انفراد الضمير مع المعطوف أو وعلى هذا الجملة عين
سعة المعطوف والمعطوف معا فملتزم (قوله لان القصد الخ) راجع (قوله فاندفع ما قبل الخ) الاتفاق
يتوقف على عدم شذوذ الافتراض بقصد التوزيع مع حصول القصد بالجرى على الاصل من التثنية (قوله
فاشبهه بالراكب) هو مستوفى وقوله والمنازع هو مستوفى به (قوله والمنازع المعين) قس عليه الاتفاق عليه كما
سأخر (قوله وفي ملزم الخ) علة الروضة أو ما المستوفى به فهو كالتيه باليمن القضا لمعنى السبي المعين
للاوضاع والتعليم والاعتماد المعينة فمرعى في ابداله وجهان وقرر الوجهين ان قالوا فلا خلاف في موقوف
انقضاء العقد متلف هذه الاشياء ثم قالوا مستوفى هذه المسألة في شلحاق: لبيان الثالث ثم قال في الباب الثالث
فصل التي باليمن القضا اذا تلفت في انقضاء العقد خلاف سبق ثم قال قال الشيخ أبو جعفر والخلاف فيها اذا
لزم من ضمنها طوبى فيضمان أو قال ما اذا استأجر ذابته بغيره ساد في كوابر أو حل متاع فله كما لا يخفى
العقد بل يجوز ابدال الراكب والمنازع بخلاف انتهى وقوله وفي ملزم معطوف على في ابداله ش (قوله
أما لو استأجر الخ) كذا حر (قوله وقال الاكثرون) ون ليس له التي قوله الضرر وتوجب في جعل القول
بوجوب تعيين محل التسليم على ما اذا كان مقصده غير صالح لذلك بدليل قوله لم انه يسلمها حكم والا فامين
(قوله وحديث فلا تنافي الخ) لكن بشكل على ذلك ما نقله عن الروضة حيث دل على عدم اشتراط تعيين محل
التسليم وانما نقل الرضا على القموني لأن يؤول كلام الروضة فاجز ردها أو وقت ذلك على حر فزاد

التسليم على من يملكه ويحبذ فلا يفتى في جواز ابدال الواو اشتراط بيان محل التسليم

فأعبر ثم أوردت ذلك على مر فزاد ما نقلناه عنه اه سم **(قوله وحاصل ماسم)** إلى المتن في النهاية **(قوله ماسم)** أمين مسائل الابدال **(قوله في الأخير بن)** أي المستوفى به والمستوفى فيه وعلى هذا لشرط عدم ابدال المستوفى بغيره في تلفيق الطريق في نفي انقاس العقد بما يفي ويحمل قوله قبل الفصل وخرج قوله ليؤكل وحمل ليواصل فيبذل قطعاً على ما ذالم بشرط عدم الابدال اه عش **(قوله لانه)** أي شرط عدم ابدال المستوفى **(قوله كاسم)** أي في شرح والمكسرى استغناء المنفعة الخ **(قوله وحمل جواز)** فهمما الخ المتبادر أن محل الابدال في الأخير بن وهما المستوفى به والمستوفى فيه وسبب ذلك قول اه بعده بالنسبة للمستوفى فيه كالطريق لانه يقتضي جهة العقد بدون تعيين الطريق انقضاء تعيينها بعده والمتبادر خلاف ذلك انه لا بد من التمسك في العقد وقوله ثم تلقا بالنسبة لما ذكرنا أيضاً كيف تصور تلف الطريق وقد جعل بعض هذا بأنه تصور بخلافه فيقولوا ليس هو السبيل عليها إلى أن المحضرنا تخفوا لا يمكن المر ودمع وأولى أن انسد مجامعتا السبيل ونقلناهما من نحو التراب والاحجار ثم أوردت ذلك على مر فتوقفت لكن أجب عن الثاني بتصوره بما لو كانت الطريق على صفة أو جسد أو فخر بغير ابراجع وبغير اه سم وقمت في الفصل الأول عن شرح الروض وغيره أن العرف يتبع في سلوك أحد الطريقين إذا كان المقصد طريقاً كان عندنا ما هو كماله واجب البيان فان أطلق بل صرح العقد ألا تساويا من سائر الوجوه اه وبه يغفل الاشكال الأول **(قوله ومسا المكسرى)** جهة في سابق قبل قوله أو بعده وبما أطلق هناك وجوب الابدال في تلف المعين بعد العقد فاعل قوله ومسا المكسرى مؤخر من مقدم فليبراجع سم في سم ماسمه قوله ومسا المكسرى يتأمل أي سلبه عليه ونجماً للمكسرى الابدال فهو امله لا جواز بانه وله غرض في بقاء الأجرة فليتأمل وهذا لا يخالف كلام الماشرح لان اعتبار الزوال وجوب الابدال اه أي على المكسرى **(قوله وبما)** راجع لهما اه سم **(قوله أو عينا فسم)** تلقا انفسخ الخ فمقتطع بل ظاهر القول بجواز ابدال المستوفى به جواز ذلك مع بقاءه وقد كان تبع مر الماشرح في قوله وحمل جواز إلى قوله لا لا استوفى منه من غير عليه اه سم **(قوله لا المستوفى منه)** عطف على قوله المستوفى **(قوله بنصفه السابق)** أي في قوله وما يستوفى منه إلى آخر المتن والشرح اه سم **(قوله كاسم)** أي في الفرع الذي قبل قول المتن

ما نقلناه عنه **(قوله وحاصل ماسم)** كذا شرح مر **(قوله وحمل جواز)** فهمما الخ كذا شرح مر وفيه الإشارة إلى احتمال ايراد جواز عدم الابدال بشرط وان كان هذا الاشكال بحاله فليتأمل جهة هذا الاحتمال في نفسه والمتبادر ان المعنى وحمل جواز الابدال في الأخير بن وهما المستوفى به والمستوفى فيه وحيث قد تشكى قوله أو بعده بالنسبة للمستوفى فيه كالطريق لانه يقتضي جهة العقد بدون تعيين الطريق انقضاء تعيينها بعده والمتبادر خلاف ذلك انه لا بد من التمسك في العقد وقوله ثم تلقا بالنسبة لما ذكرنا أيضاً كيف تصور تلف الطريق وقد جعل بعض هذا بأنه تصور بخلافه فيقولوا ليس هو السبيل عليها إلى أن المحضرنا تخفوا لا يمكن المر ودمع وأولى أن انسد مجامعتا السبيل ونقلناهما من نحو التراب والاحجار ثم أوردت ذلك على مر فتوقفت لكن أجب عن الثاني بتصوره بما لو كانت الطريق على صفة أو جسد أو فخر بغير ابراجع وبغير اه سم **(قوله وبما)** راجع لهما **(قوله ومسا المكسرى)** يتأمل أي سلبه عليه ونجماً للمكسرى الابدال فهو امله لا جواز بانه وله غرض في بقاء الأجرة فليتأمل وهذا لا يخالف كلام الماشرح لان اعتبار الزوال وجوب الابدال **(قوله أو عينا فسم)** تلقا انفسخ العقد كذا في الروض في المستوفى به المعين كالرضيخ والثو في انقضاء انتهى لكن مقتضى قبل ذلك على عدم جواز ابدال المستوفى به فمحتمل ان هذا مبني عليه وان قاس جواز الابدال الشيء مشي عليه المصنف في المتهاج عدم الانقاس فليبرر ثم رأيت ما سأذكره عن شرح المصنف على قوله حق مضت هذه الأجرة **(قوله أو عينا فسم)** تلقا انفسخ العقد فسم فظهر بل ظاهر القول بجواز ابدال المستوفى به جواز ذلك مع بقاءه وقد كان تبع مر الماشرح في قوله وحمل جواز فهمما عينا في العقد في قوله ثم تلقا انفسخ العقد من غير عليه **(قوله بنصفه السابق)** أي في قوله وما يستوفى منه الخ

وحاصل ما مرانه يجوز ابدال المستوفى كالأجور والمستوفى به كالمجور والمستوفى فيه كالطريق يتلقا اودونهم ما لم بشرط عدم الابدال في الأخير بن يتلقا في الأول لانه يفسد العقد كما هو وحمل جواز فهمما ان عينا العقد أو بعده وبما في عينا عينا فسم ثم تلقا انفسخ العقد أو عينا فسم تلقا انفسخ العقد لا المستوفى منه بنصفه السابق ويحتمل الاستغناء وبما الخدمة كما هو يأتي قبل النذر

وحيث يلزم من ذلك انه لا فرق بين ان يقتل باب نحو الحانوت بعد تفرغ عنوانه لاكن قال البغوي لو استأجرنا من أشهر اقلنا في باب وغاب شهر من
لزمه المسمى الشهر الاول واخرنا مثل الشهر الثاني قال وقد رأيت الشيخ الفخال قال لو استأجرنا ابنة فوما كانا بقيت عنده لم يتغير من اول حاسبها
عن مالها لا تفرق ما خرجنا مثل اليوم الثاني لان الدليس واجبا عليه وانما عليه القتل اذا اطلب مالها كما يتخلف الحانوت لانه في حاسبه وعقلته
وتسلم الحانوت والدار لا يكون الا بشيئ (١٧٨) الفتح اه وباقه في الباب بواضح وفي الحانوت والدار من توقف الخلية فيها على علم

غلقه ابها مائة فلو
تسلمه ما عايل بل ان التسليم
لهم اذنا يحصل وان لم يدفع
المزحله مفتاحهما كما
يصرح به قوله لم يسل
له تخير في الفسخ المستقيم
انه اذا مضت مدة قبل الفسخ
استقرت عليه اجزئها وما
يصرح بذلك أيضا حزم
الانوار بان مجرد خلق باب
دار لا يكتفون غصبها
فاذا تخيرت خلاف ما قاله
الفتال لان التصدير من
المالك بعدم وضعه له
مقبول الدوا ما خلق المستأجر
فقد يحسن له لصفه بذلك
من مفيد من ماذكره
البغوي في مسئلة الغيبة
مجهولان التصدير حيث
من الغائب لان غلقه
شيئ ما عايل للمالك من فسخه
لاحتمال انه في شيئا
وفيما اذا انقضت الاجارة
لبناء او غرس ولم يفتقر
المستأجر القلع بغير المؤجر
بين الشرائط السابقة في
العارة ما لم يفتقر لافسها
صد التملك ولو استعمل
العين بعد المدق في غير نحو
اللبس لدفع الدود كما يعلم مما
ياتي في الوديعة (لزمه اجرة
المثل من نقد البلد الغالب

وعدمه) قوله وحينئذ يلزم من ذلك انه لا فرق بين ان يقتل باب نحو الحانوت بعد تفرغ عنوانه لاكن قال البغوي لو استأجرنا من أشهر اقلنا في باب وغاب شهر من
لزمه المسمى الشهر الاول واخرنا مثل الشهر الثاني قال وقد رأيت الشيخ الفخال قال لو استأجرنا ابنة فوما كانا بقيت عنده لم يتغير من اول حاسبها
عن مالها لا تفرق ما خرجنا مثل اليوم الثاني لان الدليس واجبا عليه وانما عليه القتل اذا اطلب مالها كما يتخلف الحانوت لانه في حاسبه وعقلته
وتسلم الحانوت والدار لا يكون الا بشيئ (١٧٨) الفتح اه وباقه في الباب بواضح وفي الحانوت والدار من توقف الخلية فيها على علم
غلقه ابها مائة فلو
تسلمه ما عايل بل ان التسليم
لهم اذنا يحصل وان لم يدفع
المزحله مفتاحهما كما
يصرح به قوله لم يسل
له تخير في الفسخ المستقيم
انه اذا مضت مدة قبل الفسخ
استقرت عليه اجزئها وما
يصرح بذلك أيضا حزم
الانوار بان مجرد خلق باب
دار لا يكتفون غصبها
فاذا تخيرت خلاف ما قاله
الفتال لان التصدير من
المالك بعدم وضعه له
مقبول الدوا ما خلق المستأجر
فقد يحسن له لصفه بذلك
من مفيد من ماذكره
البغوي في مسئلة الغيبة
مجهولان التصدير حيث
من الغائب لان غلقه
شيئ ما عايل للمالك من فسخه
لاحتمال انه في شيئا
وفيما اذا انقضت الاجارة
لبناء او غرس ولم يفتقر
المستأجر القلع بغير المؤجر
بين الشرائط السابقة في
العارة ما لم يفتقر لافسها
صد التملك ولو استعمل
العين بعد المدق في غير نحو
اللبس لدفع الدود كما يعلم مما
ياتي في الوديعة (لزمه اجرة
المثل من نقد البلد الغالب

في تلك المدق لا يفتقر اليه بعد الاستقرار الواجب بعضها واستشهد بذلك بقوله مالها الوصبة مثاليها تلفت مطلق
المثل غرم الغيبة يعتبر أكثر الغريم من حين الغيبة الى ان الغيبة اذا صحها هذا مع ان الغيبة لم يجب الا بعد الطلب وقوله الواجب المثل فبما اولى لان
وجوبه آخرنا مثل تسفير قبل الطلب ولو ربا دابنا كثرها لعل او ركب) مثلا (ولم يتغير بها) وتلفت في المدة او بعد علم (بغيره) بالان يده
يدامته وتعيده بالربط ليس قيدا في الحكم بل يستثنى منه قوله

مطلق الأنسك فهدا واضح وأولى خصوص فلا يظهر أن الاستثناء لا يتوقف على خصوص الربط سم
ورشدي قول المتن (الاذا نهدم الخ) أى وأغصبت وأوسقت مثلا كاهو ظاهر (تنبيه) هذا التفصيل المذكور في الباب يتبين جوبه في غيرها ككتاب استأجره ليهو فاذ ترك لبسوتلف وأغصبت في وقت
لو لبس مسلم من ذلك ضمنه فليأتى مسلم على جهر رشدي وعش (قوله النسبة) أى قوله ورشح في غير قوله
أنه لا يضره) أى كرض أو خوف عرض بمعنى وسم (قوله كبعثه الأخرى) أى في الخوف أخذان
كلام الامام معنى وسد بيقويه أى الخوف نحو المار والوجل المانع من الركوب عادة وينبغي أن يمتثل
مرض الدابة المانع من الانتفاع بها وكذا مرض الركب العارضة كإفساد الروض اه عش (قوله
ذلك) أى الضمان بالربط (قوله بجعل ليل الخ) متعلق بمقتلها وما (قوله إذا الخ) متعلق بقوله (قوله
ورجح الخ) أى السبكي (قوله أن الضمان الحاصل بالربط ضمان يد والأوجه أن الحاصل بالربط ضمان
جناية لا بد ضمان عليه ولم يكتف بذلك خلافا لما رجح السبكي وتبعه المازر كشيء ما هو وروض ومغنى
ونؤخذ من أن ضمان الجناية معناه أنها لا تضمن إلا أن تلفت بهذا السبب وضمان السبع معناه أنها تضمن
مطلقا (قوله ولو أكثرها) أى التي في النهاية (قوله فاقمه) أى أقام في التدقيق حذفت وإبدال (قوله
بها) أى اللباة (قوله ضمانه) أى ضمان يد أخذان قوله لأنه استعملها الخ وعليه أجرة مثل اليوم
الثالث وأما الثاني فيستعرفه السمع فيمكن من الانتفاع مع كون الدابة في يد مالكها فبما إذا تنازل نحو
خوف أو افلا ضمان عليه ولا أجرة اليوم الثالث لأن الثاني لا يجب كاتقدم اه عش (قوله ضمن مع
الاجرة) ان كان الأهل به إلى البلد أو استخرا سقا أشكل الضمان أو تمتع بالفرقة في شرح يد المكثرى

أولى خصوص فلا يظهر أن الاستثناء لا يتوقف على خصوص الربط (قوله في المتن الاذا نهدم عليها
اصطبل) أى وأغصبت وأوسقت مثلا كاهو ظاهر (تنبيه) هذا التفصيل المذكور في الباب يتبين جوبه
في غيرها ككتاب استأجره ليهو فاذ ترك لبسوتلف وأغصبت في وقت لو لبس مسلم من ذلك ضمنه فليأتى مسلم
(قوله النسبة إلى تقصير جنيته) بخلاف ما إذا تلفت على الأيدي مقصرا فيه كان ثم لم عليها السقف في ليل لم
تجر إعادة باستعمالها فيه وبذلك علم أن الضمان بذلك ضمان جناية لا ضمان يدوا الضمان يتلفه جلا بعد
مقصر فيه كذا في شرح الروض ثم نقل السبكي وقد يجب عن استدلاله بقوله والاضمان الخ يمنع الملازمة
اذ لم يوجد جسد مناسب الضمان وربان الفرض أنه وبطلان في وقت الانتفاع ثم تلفت بها فقه ما هو مثلا
فربطها في وقت الانتفاع سبب ضمان فلا يسقط تلفها به الا فتعلم تلفها لا بعد وجود سبب الضمان
(قوله أنه لا يضره) أى من مرض أو خوف (قوله كبعثه الأخرى) أى في الخوف أخذان كلام الامام
(قوله أنه استعملها فيه تعديا) انظر لو لم يستعملها (قوله ضمن مع الاجرة) ان كان الكالذهب إلى اليد
الاستخرا سقا أشكل الضمان أو تمتع بالفرقة قوله فيما تقدم أى في شرح قول المتن وبالمكثري يد أمانات الخ
وله السفر بالعين المستأجرة لا خطر في السفر الآن بخلاف الاول وبحمل على ما لو كان في الأهاب خطر
أو جديته تفر بواقفه نظرا له من الخطر يبنى الضمان ولو بدون ذهاب فليراجع ثم وقع البحث في ذلك
مع مذهب فعمله على ما إذا وقع تفرير طر وقدم عاقبة فليأتمل (فروع) في قال وفضل صاحب جرح في قضاة
قوله أو ما يصبغ بصبغ صاحب الثوب بقصره أو صبغوا نغدا أى باليد فتلف في يد أى ما قسمها به أو
بأثارة بعد العاصدة وأصبغ سقطت أجرة لان عمل في ملك المستأجر أو بمحضه حتى تلف أى فلا تسقط
أجرة فان أتاها أى وقد انفر دياره ضمنه مقصودا أو صبغ غم الصبغ أى وسقطت أجرة لو ان لم ينفرد
ضمنه صبوغا أو مقصودا أو لم تسقط أجرة متى أتاها صبغى أى وانفر دياره باليد فلما مال الغنص ولا جارة
فان أجاز لزم الاجرة وعلى الاجنبي قيمته مقصودا أو صبغوا وان انفع فلا جرة عليه وطالب الاجنبي بقيته
فغير مقصودا أو صبغ بصبغ صاحب الثوب باليد أو صبغ بصبغ نفسه بصبغ غيره ثم تلفت في يد فانه وان
فيما يظهر ونحو بصبغ صاحب الثوب باليد أو صبغ بصبغ نفسه بصبغ غيره ثم تلفت في يد فانه وان

(الاذا نهدم عليها اصطبل)
في وقت الانتفاع (لو انتفع
بها) فيه (لو يصبها الهدم)
النسبة إلى تقصير جنيته
الفرض أنه لا يضره كما
بجهد الأخرى وقيد السبكي
ذلك أخذان من مقتله خلا
لا ينتفع بها فيه بصبغ ليل
شأنه عما إذا استعمل الانتفاع
بها في ذلك الوقت فلا يكون
الربط سببا لتلف الاجرة
ورجح وضابطة الزكوى
ان الضمان الحاصل بالربط
ضمان يد تقصير جنيته
عليه بعد وان لم يتلف لان
الربط في وقت بعد بطلانها
فيه وفي محل معرض للتلف
تشمع ولو أكثرها ليركها
اليوم ويرجع فدا فاقمه
بها ورجع في الثالث ضمنها
فيه فقط لأنه استعملها فيه
تقصدا ولو أكثرى عبدا
لعمل معلوم ولم يبين موضعه
فذهب به من بلاد القذافي
أخو فائق ضمنه مع الاجرة

(ولو تألف المال في يد أجبر بلا تعدد كتب باستحقاقه أو مئتمنه) بفتح أوله كما يحمله مصدر (لم ضمن إن لم ينفرد بالديان تعدد المستأجر) يعني كان يحضر نحو نظير الضبط هنا جاس (١٨٠) في ضبط مجلس الخيار (أو أضر منزهة) وإن لم ينفرد معه أو أجل المتاع وشئ خافه أثبت يدا المال كعلامته

بل نقل عن قضية كلامهم أنه لا يدل الجبر على وينبغي حمله على أنه لا يله عليه مستغلة (وكذا أن انفرد) باليد بأن انتفى ما ذكر فلا يضمن أيضا (في أظهر) الأقوال لأنه إنما أثبت به لغرضه وفرض المالك فاقبسه عام القراض والمستأجر فملا بضمنا اجبا (د) القول الثاني يضمن للمستعير (الثالث يضمن) الجبر (المشترك) بين الناس بفتحهم التلف (وهو من التزم علفا في شدة) تكا طبعه سي بذلك لأنه يمكن التزام عمل آخر لا شر وهكذا (لالتفرد وهو من آخره) أي عينة مدة مضنة لعمل) أو أوجبته وقدر بالعمل لاختصاص منافع هذا بالاستأجر فكان كل واحد بخلاف الأول ولا يخفى هذه الأقوال في أجبر لحفظ ذلك عند الحاجة أخذ غيره ما فيها فلا يضمنه قطعا قال الفقهاء لأنه ليس لم اليه المتاع وانما هو بمنزلة حارس سكة صرف بعض يومه قال الزركشي ومنه يعرف ان الخبير لا ضمان عليه في مسئلة يعرف النقل فيها خرج بقوله لا تعدد ما لا تعدد كان استأجره ويرى ذابته

يدأ بتناقله السفر والعين المستأجر بحيث لا تخلف في السفر الآن يختار الأول ويحمل على ما لو كان في الغياب خطر أو وجدته تفرط وقبسه نظرا لأنه مع الخطر ينبغي الضمان ولو بدون إفاق فليراجع سم على الجبر وشي وأوجب عمن الأشكال بما نصه الآن يصور مائة بمثلوا استأجر القطن لعمل لا يكون السفر طريقا مستغنا كالحا طعنوا عند شئوا ما إذا استأجر العين لعمل يكون السفر من طريق استغناؤه كالركوب أو الجمل فليراجع اه قول المتن (ولو تألف المال) أو بعضه (في يد جابر) قبل العمل فيه أو بعده اه (قوله) بفتح أوله (إلى قول المتن) ولو دفع في النهاية الأقولة ونظرا إلى المتن وكذا في المغنى الأقولة بل نقل إلى المتن وقوله وهي مسئلة يعرف النقل فيها قوله كلنا استأجر إلى كان أسرف (قوله مصدر) عبارة المغنى لأن المراد الصدد لا ما نص به اه معنى أي حتى يكون بالكسر (قوله) أو أجل (من التعميل عطف على قدره قطع النظر عن التمثيل بالثوب) أو العلة المغنى وكذا الوجه المتأخر وهو أحسن (قوله) لا يثبت بالمالك عليه الخ) أي وانما استأجر بالأيدي في شفه كالمتعين بالوكل اه معنى قول المتن (وكذا أن انفرد) سواء المشترك والمنفرد اه معنى وفي سم هنا عن الروض فروع لا يستغنى عنها (قوله) ما ذكر أي بقوله بأن قد فعل (قوله) والمستأجر بكسر الجيم عطف على عامل الخ (قوله) لأنه يمكنه الخ) عبارة المغنى لأنه ان التزم العمل لجامع فذلك أو لو احدث أمكنه أن يلتزم لا تخرجه فكله مشترك بين الناس اه (قوله) فلا يضمنه قطعا) أي أن لم يقصر كباقي من الزاد وغيره (قوله) قال الفقهاء لأنه الخ) عبارة للمغنى لأنه لا يله على المالك قال الفقهاء وهو بمنزلة الحارس الخ (قوله) قال الزركشي ومنه يعرف الخ) عبارة المغنى ويعلم منه كمال الزركشي الخ اه (قوله) ومنه يعرف أن الخبير لا ضمان عليه) أي حيث لم يقصر حياي وزاد اه يعبري عبارة عمن ويؤخذ من فرض ذلك في البيوت ومن التعليل المذكور أن خبير الجبرن والضبط يضمن ومثل ذلك الجاهل إذا استغنى فله على الاستئجار ذلك وإن لم يعرف الجاهل أفراد الاستغنى ومعلوم أنهم إذا اختلفوا في مقدار الضائع صدد الخبير لأنه العارم وأن الكلام كما إذا وقت إحارة صحبة والأفلاضمان عليه وظاهره وإن قصر وفي مسألة شخصنا زادي خلافه في التقصير اه (قوله) كان استأجره ويرى ذابته الخ) ظاهره ولو ضمة في الضمان يستدل بظاهر اه سم (قوله) والقار على من تلعت الخ) أي حيث كان عالما ولا فالقصر اه (قوله) كان صيدا أو سقيا فلا ضمان وإن قصر حتى تلقت بخلاف ما لو تألفه فانه يضمن لأنه لم يؤذنه في الاتلاف اه (قوله) وكان أسرف فمما زالج) أو ترك الخبير في النار حتى احترق اه معنى (قوله) من ضرب العلم) أي ولو ضرب بامعتاد لأن التأديب يمكن باللفظ كلفى العنان اه يعبري ويوشيد الشارح في شرح ولو أركه ما اتفق منه (قوله) وصدق أسرار الخ) عبارة المغنى متى اختار في التعدي على بقول عدلين من أهل الخبر فان لم يوجد فالقول قول الجبر حيث ضمن الجبر كان كالتعديا قصي قسم من وقت القبض إلى وقت التام وإن كان يقصر فيه فموقوف التلف اه وقوله من وقت القبض الخ فينوقب (قوله) ما لم يشهد بخبران) مفهومه أنه لا يكتفي رجل واحد بأن وجب وجعل ومن وهو ظاهر أن الفعل الذي وقع فيه التنازع ليس ملاوان ترتب عليه الضمان اه عمن قول المتن (إلى قصار الخ) أي نحو ذلك كفسال لنفسه اه معنى وفي سم عن الروض وشرحنا صاه (د) ع) أو قصر الثوب ثم جده ثم أم

كان الحكم كامرا لكن تسقط قيمة الصبغ اه (قوله) كان استأجره ويرى ذابته الخ) ظاهره ولو ضمة في الضمان نظر (قوله) والقار على من تلقت في يده) أي حيث كان عالما ولا فالقصر اه (قوله) كان صيدا أو سقيا فلا ضمان وإن قصر حتى تلقت بخلاف ما لو تألفه فانه يضمن لأنه لم يؤذنه في الاتلاف اه (قوله) وكان أسرف فمما زالج) أو ترك الخبير في النار حتى احترق اه معنى (قوله) من ضرب العلم) أي ولو ضرب بامعتاد لأن التأديب يمكن باللفظ كلفى العنان اه يعبري ويوشيد الشارح في شرح ولو أركه ما اتفق منه (قوله) وصدق أسرار الخ) عبارة المغنى متى اختار في التعدي على بقول عدلين من أهل الخبر فان لم يوجد فالقول قول الجبر حيث ضمن الجبر كان كالتعديا قصي قسم من وقت القبض إلى وقت التام وإن كان يقصر فيه فموقوف التلف اه وقوله من وقت القبض الخ فينوقب (قوله) ما لم يشهد بخبران) مفهومه أنه لا يكتفي رجل واحد بأن وجب وجعل ومن وهو ظاهر أن الفعل الذي وقع فيه التنازع ليس ملاوان ترتب عليه الضمان اه عمن قول المتن (إلى قصار الخ) أي نحو ذلك كفسال لنفسه اه معنى وفي سم عن الروض وشرحنا صاه (د) ع) أو قصر الثوب ثم جده ثم أم

فأعطاهما آخرهما فيضمنها كل منهما والقار على من تلقت في يده وكان أسرف فمما زالج) أو ترك الخبير في النار حتى احترق اه معنى (قوله) من ضرب العلم) أي ولو ضرب بامعتاد لأن التأديب يمكن باللفظ كلفى العنان اه يعبري ويوشيد الشارح في شرح ولو أركه ما اتفق منه (قوله) وصدق أسرار الخ) عبارة المغنى متى اختار في التعدي على بقول عدلين من أهل الخبر فان لم يوجد فالقول قول الجبر حيث ضمن الجبر كان كالتعديا قصي قسم من وقت القبض إلى وقت التام وإن كان يقصر فيه فموقوف التلف اه وقوله من وقت القبض الخ فينوقب (قوله) ما لم يشهد بخبران) مفهومه أنه لا يكتفي رجل واحد بأن وجب وجعل ومن وهو ظاهر أن الفعل الذي وقع فيه التنازع ليس ملاوان ترتب عليه الضمان اه عمن قول المتن (إلى قصار الخ) أي نحو ذلك كفسال لنفسه اه معنى وفي سم عن الروض وشرحنا صاه (د) ع) أو قصر الثوب ثم جده ثم أم

(فلا أحوته) لأنه مترع قال

في الخبر ولأنه قولاً أسكني دارك شهراً فأحسنه لا يستحق عليه أجره جامعاً وبحسب الأثرى وجوبها في حق ويجوز وسفلة لهما ليسا من أهل التبرع ولهما بالاولى غير مكافئ (وتسبل له) أحوته تسبلاً لا تسبلاً كما منعته (وقيل إن كان معرفاً بذلك العمل) (بالأجر) (له) أحوته له وقال ابن عبد السلام بل الأجر المعتادة بتسبل ذلك العمل (والأول وقد يستحسن) ترجمه لوضوح مدركه اذ هو العرف وهو يقوم مقام القضاة كبرايون ثم نقل عن الأكثرين وأقبحه كثير من اماذا ذكر أحوته فاستحقها قطعاً من مع العتد ولا فاعية المثل والما تراض بها كارتبكت ولا أختين أو ترى ما يسرك أو أعلمك فحبب أحوه المثل نعم في الأخيرة بحسب على الأخير ما أعلمه اياه كما هو ظاهر لأنه لا تبرع من المعلم وقد حبب من غير تسبيل ولا نفس بغير إيجاب كلى عامل الزكاً كتفله بشيئ له بالنسب فكانها مسمية شرعاً وكعمل ساقطة لغير لازمه بالنسب المالك اكتفاء بذكر المقابل في الجملة وكفاهم بأمرها كعمل على دفعه جمع لكن أطلق في ردفي الأجره لا يستحق وجوبها على أول فصل بشرط كون المنفعة معلومة الخ وبيده غير متعلق بالجماع في الامتعة اه فاطر قوله وحفظ المتابع قول الشارح السابق أول فصل بشرط كون المنفعة معلومة

به استقرت الأجرة أو جده ثم قصره لانفسه بل بجهة الأجرة وأطلق ثم اتى به استقرت أيضاً وان قصره لنفسه سقطت لأنه عمل لنفسه اه قول المتن (فلا أحوته) على الاصح المنصوص وقول الجمهور ولأنه لم يلزم له عوضاً لقوله ألعني فاعلمه معنى ورؤى قال عيش ونيل الدرس عن ابن العماد أن مثل ذلك أي العمل بلا شرط الأجره عزم ومنه في طابع فقال ألعني برطان لم طمعه لأنه لم يذكر فيه الثمن والبسم مع أو فسده بغير قيد كالثمن أقول وقد يترقب فيما لو قصد الطابع دفعه أخذ العوض من غير قربة الحلال على ذلك فلا قرب أنه يلزمه بدله فصدق في الشد المثل فلأنه غارم والقول قوله أقول إن ما استقر به إيجاباً يناسب القول الثالث في المتن وقياس القول الأول لا يعتمد بقضية علمه ما نقل عن ابن العماد لا سيما وقد صرح بما لو اتفق المقي والروض كلاً من فاعله أعلم (قوله لأنه مترع) إلى القول المنزول وتعدى في المعنى الأجره نعم إلى وقد حبب وقوله ومن ثم نقل عن الأكثرين وفي النهاية الأجره وقال ابن عبد السلام إلى المتن وقوله ألقى به كثير من (قوله ويجوز) (الخ) عبارة بالنهاية والاولى بحسب الأثرى الخ عبارة ما أغنى وإذا قلنا أحوته على الاصح فعلمه كمال الأجره إذا كان حراً مطابقاً للتصرف قالوا كان عبداً ويجوز وأعليه بسفلة أو نحوه فلا اه عبارة من عبار شرح الروض عن الأثرى فلو كان عبداً ويجوز وأعليه بسفلة أو نحوه واستحقه الخ انتهى اه أي خلافاً لما يراه مع عبارة الشارح كأنها بمن يسلم تعرض الأجره لغير المكافئ قول المتن (وقد يستحسن ترجمه) والمتمم الأول نهاية ومنه ومعنى ورؤى (قوله ومن ثم نقل عن الأكثرين) عبارة ما أغنى وعلى هذا قال الناس وقال الترمذي هو الظاهر اه (قوله) أما إذا ذكر أحوه فاستحقه الخ وإذا قال بما أن لا يستحق شيئاً قطعاً اه معنى (قوله كارتبكت) من باب الأفعال (قوله) ولا أختين من باب التعليل أي وتعدى ذلك كقوله حتى أحاسين اه معنى زاد شرح الروض أو ولا يصح حقل اه (قوله) نعم في الأخيرة بحسب الخ بقي ما لو أطمعه في غير الأخيرة وقال أطمعه على قصد حسبه من الأجره نعم على حج أقول فبما كون العبرة في أداء المدين بجهة المانع ولومن غير المجلس حسبه على الإيجار وصدق الا كل في قدر ما كلفه لأنه غارم اه عيش (قوله) فكانها مسمية الخ الاستسقية مسمية الخ بإسقاط الكلف كلفي المسمى (قوله) غير لازمه أي على من أعمال المساقاة (قوله) كتفله بذكر المقابل الخ يعني أنه تابع لما فيه أجرة فقد تقدم ذكر الأجره في الجملة اه معنى (قوله) وكفاهم بأمرها كعمل الخ عبارة بالنهاية لا قاسم بأمرها كعمل فلاحته كإفادته السبكي هو كغيره خلافاً لجمع اه (قوله) لكن أطلق في ردفي التوضيح وقال انه كثير وهو الظاهر اه معنى (قوله) على ما نخل جام (فرع) ما يأنخذ الجاهي أجرة الحمام والا كمن مطل وأزار ونحوها وحفظ المتابع الخ من الماله أنه غير مضبوط فلا يقابل يعرض الفاحش مؤجراً له وأجبر مشترك في الامتعة فلا يتبعها كسائر الأجزاء والا كغيره معن وتعلل بالمثل لأنه مستأجر له ولو كان مع الفاحش الا كمن يحفظ المتابع كان ما يأنخذ الجاهي أجرة الحمام فقط ومعنى ورؤى مع شرحه وفي سم يصدق كبرام الروض فاطر قوله وحفظ المتابع قول الشارح السابق أول فصل بشرط كون المنفعة معلومة الخ وبيده غير متعلق بالجماع

الأجره أو جده ثم قصره لانفسه استقرت وان قصره لنفسه سقطت اه ولا ينافي قوله سقطت ما أثبت به النووي من انه لو استأجر عليه جاداً فبناه على ظن انه له أنه يستحق الأجره لأن جده صار للعلم من الإجارة بخلاف مجرد ظن بان خلافه مر (قوله) وبحسب الأثرى وجوبها في حق ويجوز وسفلة عبارة ترشح الروض عن الأثرى فلو كان عبداً ويجوز وأعليه بسفلة أو نحوه واستحقه الخ اه (قوله) نعم في الأخيرة بحسب الخ بقي ما لو أطمعه في غير الأخيرة مر وقال أطمعه على قصد حسبه من الأجره (قوله) لكن أطلق في ردفي التوضيح) وافق مر على (قوله) ولا يستحق وجوبها على داخل الحمام الخ كذا شرح مر وفي الروض فرس عما يأنخذ الجاهي أجرة الحمام والا كمن يحفظ المتابع لا يخفى الماه فهم مؤجراً له وأجبر مشترك أي في الامتعة اه فاطر قوله وحفظ المتابع قول الشارح السابق أول فصل بشرط كون المنفعة معلومة

اوواكبستفظة عليها ويحبب ذلك الان يجعل قول الرض المذكور وعلى ما استغفله اه (قوله) اوراكب
 اذن لا يتفقانه المنفعة من
 فيها ان يصرف فاصحابها اليه
 بخلافه باذنه ولو تعدى
 المستأجر في ذات العين
 للمؤجرة (بان) أى كان
 (ضرب المائة) أركبها
 بمسحة فمهمة أى جذبها
 بلعلمها (فوق العادة) فتمها
 أى بالنسبة لثلث تلك الماه
 كجهازها هـ (أوراكبها
 أقبل منه) أو ما كان حداد
 أو قصارا) ذق وهما أشد
 ضررا مما استوحله (ضمن
 العين) المؤجرة أى دخلت
 في ضمانه لتعدي به الماهو
 العادة فلا يضمن به وغا
 ضنه يضرب جزو جموعه
 لا مكان تاديبهما باللفظ
 وطن وتوقفا صلاهما على
 الضرب تخايبه فقط
 وفيما اذا أركب اتفق منه
 الضامن مستقرة الثاني ان
 علم والا لأول وقبده
 الاستوى بما اذ لم يضمن
 الثاني ضمان المستأجر ولا
 كالمستعير ضمن مستقرا
 مطابقا لان المستأجر هنالما
 تعدى بأركبه صلا كالغاصب
 وأيضوا لهم لو لم تعديان
 اركبها مثله فضررها فوق
 العلوة ضمن الثاني فقط
 ونخرج بذات العين منفعتهما
 كان استأجر لغير ضرر عذرة
 فلا يضمن الأرض لانهما
 يتعدا الى منفعتهما بل تلزمه
 اجرة مثل الثرة ولو ارتد
 ثالث وراكمترين

ما لم يستغفله عليها ويحبب ذلك الان يجعل قول الرض المذكور وعلى ما استغفله اه (قوله) اوراكب
 سفينة بلا فخر الخ) وسواء في ذلك أسر السفينة بعلم مالكها أم لا وقول ابن الرضا في الغالب بعلمه فمما اذ لم
 يعلمه مالكها حين سيرها ولا ينسبها أن يكون كولو وضع متاعه على دابة فغيره فسيرها مالكها فانه لا يجوز
 على مالكها ولا ضمان مرهوه اه نهاية وفي سم به - ذكره عن شرح الرض قول ابن الرضا المذكور
 والوجه الضمان وان علمه المالك حين سيرها لانه يعد مستويا على ما غفله من السفينة ومستويا لثمنه
 وسكون المالك لا يسقط حقولا كذلك وضع المتاع على الدابة مره اه قال عرش قوله مره وسواء في ذلك الخ
 وكذا لو سيره المالك بنفسه علم بالركب أم لا كما يؤخذ من قوله مره وقول ابن الرضا الخ مره داه (قوله)
 بخلافه باذنه) أى فلا أجرة عليه ومنه ما يقع من المراد أى من قوله أنزل أو يحمله وينزله فيها اه عرش (قوله)
 ذات العين) الى قوله وقبل يسقط في النهاية وكذا في المعنى الا قوله أى بالنسبة الى المتز (قوله) فتمها) أى قوله
 فوق العادة قديمي المستلثن اه معنى (قوله) قد أفرد الفعل لان العطف السابق يار اه سديد عرش
 وفي ضمير وهما أشد الخ قطر الى الآن والتمت مع عبارة الرضا في عبارة العطف ذق وهما أشد ضررا وكذا
 أشار الى تعيد الضمان بقديم الاول وقوع الفعل بالعلم كاشا ليه تبعه العمل الحاصل بقوله ذق الذي هو
 بصيغة الماضي ومفاد الحداد والقصار والثاني كون الحداد والقصار أشد ضررا مما استوحله اه قول
 المتز (ضمن العين) أى ضمان المنصوب اه عرش (قوله) أى دخلت في ضمانه) هو صريح في
 ضمان البداهة سم عبارة عرش أى ولو تلفت بغير الاستعمال الذي دفعه لاجله اه (قوله) وانما تضمن
 الخ) جواب سؤال (قوله) رطله) بفتح الهمزة (قوله) انما يضمنه) أى الضمان عبارة النهاية انما يضمنه الاقدام
 علمه خاصة اه (قوله) فقط) أى دون سقوط الضمان اه معنى (قوله) وفيما اذ الخ) متعلق بالضمامن
 (ومستقرا) حاله هو (الثاني) خبره عبارة النهاية ومنى أركب أقبل منه اشتر الضمان على الثاني ان علم
 والا لأول والى في المهمات وعمله اذا كانت يد الثاني لا تقتضي ضمانا كالمستأجر ان اقتضت كالمستعير فالقرار
 علمه فارق المستعير من المستأجر هنالك تعدى الى حال الرضا في قوله مره وفارق المستعير الخ
 حق التعبير وانما تضمنه هناعم أنه مستعير من مستأجر لان المستأجر لا يتعدى الخ اه (قوله) وقبده) أى
 قوله والا لأول (الاستوى بما اذ الخ) اعتمدوا النهاية والرض والغنى أيضا (قوله) لم يضمن الثاني) أى لم
 تكن يد يد ضمان بل بآمانة (قوله) والا لأول الخ) عبارة المعنى وان كانت يد الثاني يضمن كالمستعير فالقرار
 عليه كما أوضعه في الفصل فان قل ما ذكره في الغصب فضمن قريت يد على يد الغاصب وهما قريت يد
 على يد المستأجر والا صحت أن المستعير من المستأجر لا يضمن أوجب بانه بأركبه هو أقبل منه صا في حكم
 الغاصب الخ اه (قوله) مطلقا) أى علم بالخال أولا اه عرش (قوله) لا يد) أى التعليل (قوله) فلا يضمن
 الأرض) انظر لو تلفت منفعة الأرض بسبب ضرر عذرة فصار لا تثبت ضرر ربحه الضمان اه سم على
 ج اه عرش (قوله) بل تلزمه أجرة مثل الثرة) عبارة النهاية فيازمه بعد حصدها وانما عند عند تنازعهما
 ما يختاره الزوج من أجرة مثل زر عذرة والمسعى مبدل زر باذنه ضرر الرقرة اه وفي سم عن الرض زيادة
 وتنه غير مضمون وعلى الجاهى مال يستغفله علمها ويحبب ذلك الان يجعل قول الرض المذكور على
 ما اذ استغفله (قوله) بلا فخر الخ) قال في شرح الرض في مسئلة السفينة قال في الطلب ولعله لم ياذم يعلمه
 مالكها حتى سيرها ولا ينسبها أن يكون كولو وضع متاعه على دابة فغيره فسيرها مالكها فانه لا يجوز على مالكها
 ولا ضمان اه مائة في شرح الرض والوجه الضمان وان علمه المالك حين سيرها لانه يعد مستويا على ما غفله من السفينة ومستويا لثمنه
 ما غفله من السفينة ومستويا لثمنه وسكون المالك لا يسقط حقولا كذلك وضع المتاع على الدابة مره اه قوله مره وسواء في ذلك الخ
 (قوله) أى دخلت في ضمانه) وافق عليه مره وهو صريح في ضمان البداهة (قوله) وفيداه الاستوى الخ) اعتمدوا
 مره (قوله) فلا يضمن الأرض) انظر لو تلفت منفعة الأرض بسبب ضرر عذرة فصار لا تثبت ضرر ربحه الضمان
 الضمان (قوله) بل تلزمه أجرة مثل الثرة) عبارة شرح الرض (فرع) وان أجرة المصلحة فزر عذرة وحصدها

لا يستغنى عنها **(قوله بغير اخذهم)** وكذا بانهم لم يتمتع المكبرين الا عارقتل ذلك بان جرت العادة ركوب الثلاث على مثل تلك البنايا فلا ضمان لاهم مستعين من المستأجر اه عر وفيه صفتان الظاهر العكس أي التبعان في الثانية توصف في الاولى فلا يرجع **(قوله ضمن الثلث)** عبارة سم عن شرح الروض وعلى كل من الاخيرين ان الثلثان لم يكن مالهما معا وتكمنان تزولها وانزال الرديف لم يقعها وانفلا ضمان عليهما فانه ان الرفعة تنقضيها اه **(قوله وقيل بقسط الخ)** بعزل المتخفي والاسي ضمن الثلث ان تلتقوز يعامل ورؤسهم لا قدر اوزانهم لان الناس لا وزنون غالبا اه **(قوله ضمن)** الخ قوله والثاني يتعلقان في المقس الا قوله وتلزع الى المثل وقوله بان ائتراجا الى لاخا جرحهما الى قوله وقضى بما تقر في النهاية الا قوله وتلزع الى المثل **(قوله وان تلتق بسبب آخر)** أي لان به صارت بدعوان معنى وأسن قول المثل **(لو اكرى لخل مائة تلخ)** وفي سم عن الروض وشرحه ما منه أو اكرى كبرك بفسج فركب عر بأوعكس ضمن لان الاول أضرهم بلوا التلخز باذ على المشر وط أوليرك بفسج فركب كلف ضمن الآن يكون مثل السرج أو أخف من وزنه وأوعكس فلا يضمن إلا أن يكون نقل من الا كف أو ليصل عليهما كلف فعمل بفسج ضمن لانه يبق عليها لا عكس فلا يضمن إلا ان كل أثقل من السرج اه **(قوله كسديد وقطن)** ويبدل بالقطن الصوف والوبران مماثلة في الخ لم لا يحدو بالحديد الرصاص والاحصان لانه مماثلة في الخ لم غني وروض مع شرحه **(قوله وتلزع فيه)** أي في قيس ما ذكر في اختلافه والشعب **(قوله اذا فرق الخ)** تعليل لقوله وكذا كل يختلفي الضرر الخ **(قوله بينهما)** أي بين اختلاف ضرري الحظوظ والشعب واختلاف ضرري نحو الحديوثا لقطن **(قوله بان كثره)** الاولى التابث **(قوله)** من غير زيادة أصلا انظر هل هذا ينفي بقوله الا كفى بمثل لهما بالضرر الخ **(قوله لا تاحد حرجهما يتحد)** كيهما الخ ولو ابلت المحصول وتدل بسبب ذلك ثبت المكبري بالخير لانه من الاضر به بابل ما أخذنا على ايمان المستأجر وقيل موجه الى المثل المين سئل قالوا فيه لانهم لم يجره له نقل المثل اه عر قول المثل **(لو اكرى لخل الخ)** ولو اكرى مكانا لوضع أمتعة فخذها عليها نظرت فان كان أرضا فلا شيء عليه وان كان غير فقله للمسمى وأحوال المثل لا تلتصق بقياس مسئلة التلخز شرح الروض أي ومفني اه سم **(قوله لخل مائة)** ظاهره ان لفظة حمل من المثل والذي في الحل والنهاية والمفني لما تقرر هذا الا في دين الحلام والمائة يطرق في المخرج وقال الثالث بعدها أي لخل مائة طول حنطة مثلا اه **(قوله بالتشديد)** الاولى

وتخصصا بهما تشداه المدة فهو أي الملو جرح بالخير بين أحره مثل الا وهو المسمى مع بذل زيادة ضرر والذومته أحره المثل الحنطة تحسب من الذومته سمعون وكان المسمى أربعين فبدل النقص عشر ونون تقاضا ما قبل خصدها قام أي الملو حرجا شاعرت ان أمكن في المدة زراعته الحنطة زرعها الاقله منه ولمه جميع الأحره أي لزمت الأحره لجميع الملقاة المقوت للعدو والعدو على نفسه ان لم تض أي على بقائه القوم مدة تنأز بها الأرض وان مضت تغير بين أحره الملو والاختلاف المثل فلا يضمن فسخ الإجارة انتهى منه وأخذت طولها من المسمى مع بدل النقصان ولا يضمن الأرض اه قوله بالخير بين أحره مثل الذومته لو كان ولها أو طارعا من أخذه بالاخت **(قوله ضمن الثلث)** قال في شرح الروض وعلى كل من الاخيرين ان الثلثان لم يكن مالهما معا وتكمنان تزولها وانزال الرديف لم يقعها وانفلا ضمان عليهما فانه ان الرفعة تنقضيها اه **(قوله)** وان تلتق بسبب آخر اعتمد مر ووجهه كقبي شرح الروض ان بد صارت بدعوان (فرع) قال في شرح الروض اذا اكرىها ليركب بفسج فركب عر بأوعكس ضمن لان الاول أضرهم بلوا الثاني واذا زيادة على المشر وط أوليرك بفسج فركب عر بأوعكس فلا يضمن إلا أن يكون نقل من السرج أو أخف من وزنه وأوعكس فلا يضمن إلا أن يكون نقل من الا كف أو ليصل عليهما كلف فعمل بفسج ضمن لانه يبق عليها لا عكس فلا يضمن إلا ان كل أثقل من السرج اه **(قوله في المثل المين سئل)** قال في شرح الروض وهذا لا خلاف ما لو اكرى مكانا لوضع أمتعة فخذها عليها فانه ان كان أرضا فلا شيء عليه لعدم

بغير اخذهم ضمن الثلث وقيل بقسط وزنه من أوزانهم وانحصر (وكذا) ضمن وان تلتق بسبب آخر (لو اكرى لخل مائة) طول حنطة فعمل مائة شعيرة أو عكس) لانها لقلها يتجمع بعمل واحد وهو نظفته بانضم ظهر الحادة أكثر فاختلاف ضررها وكذا كل يختلفي الضرر كسديد وقطن وتلزع فيه الا في المثل اذا فرق بينهما عر (أو) كثرى لعشرة أقفر شعيرة) جمع فقير مكال يسع اثني عشر صاعا (حمل) عشرة أقفزة (حنطة) لانها أثقل (دون عكس) بان اكرىها لحمل عشرة أقفزة حنطة فعمل عشرة أقفزة شعيرة من غير زيادة أصلا فلا يضمن لاحتاد جرحهما باحتاد كراهيه مع ان السهم أخف (ولو) اكثرى لحمل مائة فعمل التشديد (ما تقرر فانه) مع المسمى (أحره المثل) لزيادة له عليه

ومثل لها بالعشرة لغيره
اغتنار نحو الاثنين مما يتبع
التعاون به بين الكليتين
(وان تلفت بذلك المحمول
أو بسبب آخر (ضمها)
ضمنه ان لم يكن صاحبها
معها) لانه صار غاصبا لها
يحمل الزيادة (من كان)
صاحبها معاه وتلف بسبب
الحل دون غيره لان الدهن
للمساكن مكان الضمان
للعناية فقط (من قسم)
الزيادة لاختصاص به
بما دون من غير مجموع داته
قتلت لم يضمنها المفسر
لناقها في صاحبها (وفي
قول) ضمن (تصف القيمة)
قوز بها على الرض من كبح
من واحد وحوادث من آخر
واجب بتفسير التوزيع
هنا لانه لاختلاف نكباتها
باطننا ولو لم يمانعوا العشرة
الى الما في حفاها بالتشديد
(جاءها) بالزيادة كان قاله
هي مائة قصدة (ضمن)
المكترى) القسط نظير ما
مرأوا في الزيادة (على
المذهب) اذا المكري لجعله
صار كالا له انما العالم
فكان في قوله (ولو) وضع
المكترى ذلك بظهورها
فسيرها المأزور (وزن
المزور وجعل) بالتشديد
(فلا أثر لزيادة) وان
غلطوا به في الاستأجر لانه
لم ياذن في جعلها له مطالبة
المأزور بها لمحلها وليس
له ردها بدون اذن واذ
تلفت ضمنه ولو وزن المأزور
أه كالمزور المستأجر

كانه عقب فعل في الوضع الاول وقدر المفسر عقيلوا كثري دابة وتعب فعمل في جميع المواضع عالمها
فعله على التخصيص (قوله ومثل لها) أي الزيادة (قوله لغيره) اغتنار بالتبعية المعموم
الاحكام حتى يحل له الاقدام على هذا زيادة أو التبع تالي الضمان فقط فان قيل بالاول فعمله اذا دلت
القرينة على رضا المؤجر بذلك كما ذكر في ذلك ونحوه والافضل حمل وان قيل بالتلف فظاهر اه سد
عمر (قوله اغتنار نحو الاثنين الخ) فانه لا أثر له ولا ضمان بسببه اه مفسر (قوله بين الكليتين) أي أو
الوزنين أو سني وغرر (قوله فان كان صاحبها معها) أي مع المكترى كالمؤجر فرض الاستئجار اه رشدي
(قوله ان الدهن الخ) تعليل لتقييد التلف بكونه بسبب الحل دون غيره (قوله لاختصاص بهما) الظاهر
أن الضمير فيهما الزائد على حذف مضاف أي يقسط الزيادة من الدابة اذا القرض أنه معها كصاحبها
مر اه رشدي (قوله فتلفت الخ) أي قبل استعمالها أما بعد استعمالها فهي معادة أخذها من طرفي العارية
كذا في شرح الروض سم وكردى زاد عرش أقول ولعل المراد أنه بأثر استعمالها كان وكفها أو دفعه معانا
وقاله اجعله عمله عليها فلا ضمان لكن ثم في بدالكها ثم أثبت الشارح مد في باب العارية صرح بذلك
قراجمه اه وقوله أنه بأثر استعمالها أي باذن مالكها كما يفهمه قوله السابق فهي معارة الخ فان استعمالها
بدون اذنه فهو غاصب لها (قوله من آخر) بالمد (قوله لاختلاف نكباتها الخ) أي لعدم اشتراطها فقد تساوى
بل تزيد بان نكباتها خرج على نكباتها (قوله كن قاله الخ) فان لم يقله المكترى شيئا فلا أثر
لترادف الضمان اه غرر (قوله أما العالم الخ) عبارة لغوية ونحوه بالجلال العالم بالزيادة فان قاله المستأجر
اجل هذه الزيادة فله ففسد اعلاها بالحل الزيادة فلا أثر لها وان تلفت الدابة لا بسبب العارية ضمن
القسط أما بسببها فلا ضمان كما علم من باب العارية وان لم يقله المستأجر شيئا فحكمه مذكور في قوله وزن
المأزور الخ (قوله ولو وضع المكترى ذلك بظهورها فغيرها الخ) ظاهره أنه لا أثر لمطلقة الكس في الرض أي
والحق ولو كان المستأجر وجله والدابة واقفة ثم سيرها فهو كصاحبها في ردها فلو قال في شرحه فلا أثر له
ان كان عالما ان كان مغرورا انتهى اه سم وماتقه من شرح الروض مع ما هو من قول المصنف المار
انما بالاول لا بشرأ كهما في الغرورية وزيادة ما هنا يتحمل المكترى (قوله له لم ياذن الخ) لتعيل للعتن
خاصة اه رشدي (قوله وليس له ردها بدون اذن) فلا استقلال بردها قال الاذرى فظاهره أن له تأجر
تكميله ردها الى المكان المنقول اليه أولا شرحه روض اه سم (قوله وكلا وجه لـ) المستأجر الخ
ولو كالأجنبي وحل بلا اذن في الزيادة فهو غاصب للزيادة وعليه أنه لو جرد له الى المكان المنقول به
ان طال به المستأجر وعليه ضمن الدابة على التفصيل المذكور وفي الاستأجر من غيبة صاحبها وحضرته على

مصدرة وقد سمعته يبنية
متساوية نقاطه ياتبع
وأوسع في الصفة لم يستحق
شأنه القتل بالشر وطه الان
تتمكن من انعامه كالشرط
واجبه فيستحق السكك او من
البناء على بعضه فيستحق
أجر ذلك البعض

﴿فصل﴾ ﴿نصل﴾ ﴿فما يقتضى
انقضاء الاجرة والغبر في
فصلها وعدها وما يتبع
ذلك لا تقتضي اجرة عينية
أو في الذمة بغيرها ولا يفسخ
أحد العاقدين (منه) إلا
بوجوب خلافه المقر عليه
(كأنه ذرور قد) يقع الواو
كما يحمله ما ورد به وبغيرها
المصدر (حتم) على مستاجر

ومثله على الايجاب ما عدم
دخول الناس لفئة أو
خواب ماحوله كالخواب
ما دخول النار أو الدكان
والفرق بينهما ما في جميع
ومن ثم قيل لم يقل أحد
فيمن استأجره فاعدهم
الحب لقطعا أنه يقتضي (و)

تعدو (سفر) بغير الفاء
بالإدانة المستأجره وطرد
خوفه فضلا ويسكوها
جمع ما سافر أو رفقة
يخرج معهم ويضع عطفه
على بعضه أو يوكفراه
طرد أو كثرى دار أو ملاد (و)
نحو (مرض) مستأجره
للسفر أو مرضه الذي
يأزمه الحسرو وجع معاذ
لا خلاف في انعقد وقسطه

أي بما في المتن (قوله) كان كتب الباب الاول) أي في الوسط أو لا شيء (قوله) أن من استوفى جرت بشرى بيب يخطوط
فاعل يؤخذ (قوله) لتصرف بيب يخطوط (الخ) أي ليطع عليه طرأ أو أي على بشرته خيطوط مثلا اه
كردى والاولى يتقنه بعشرة أسطر ثلاثين الخطاية (قوله) يبنية بكسر الهمزة مع ياء بمعنى البعد يعني قسم
البعد بين الخيطوط بأن قال كل بعد اصبعين مثلا اه كردى (قوله) بان نصير راسخ الى الخيطوط (قوله)
وأوسع (الى) فسمعة البنية بان ساط مثلا فغسست خيطوط وقسم البنية بـ م اصابع اه كردى (قوله)
وأوسع الواو بمعنى اولان كان بينهما مختلفا لاسطر من التساوى اه عش (قوله) أو من البناء (الخ)
عطف على من انعامه

﴿فصل﴾ ﴿فما يقتضى انقضاء الاجرة﴾ ﴿قوله﴾ ﴿فما يقتضى﴾ الى قوله ولا يجوز لناظر في النهاية (قوله)
وعدهما (الاولى) وما لا يقتضيها اذ ليس في الفصل بيان شيء يقتضى عدم الانقضاء أو التقدير بل ذلك لعدم
هو الاصل حتى يوجد ما رفعه اه رشدى وقوله الاول وما لا يقتضيها أي كجلى شمس المنهج (قوله) وما
يتبع ذلك) أي قوله ولو أكرى جلال (خ) (قوله) عينية الى قوله أما إذا أوجب في المعنى الاول والفرق الى
المتن (قوله) بنفسها (الخ) في هذا التقدير لعل الجار من معنى واحد يعمل واحد عبارة والمعنى والمحل عينها كانت
أرضة ولا تقتضي بغيره اه وهذه مختصرة توسل (قوله) لا وجب خلافه (الخ) سذكر محترزه اه سم (قوله)
وبينهما المصدر) هذا بيان للاشهر والاقبل بالضم فيها وبغيره بالفتح فيما اه عش (قوله) ما
عدم) من باب علم وتصغيره انه بيننا المفعول (قوله) لفئة أو خراب (الخ) أي أو غيرهما (قوله) والفرق بينهما
أي بين يمسـ ثمة عدم دخول الناس الجاهم بسبب الفئة أو خراب ما حوله الق فاسها وسبب خراب ما حوله

الدار أو الدكان التي قدس عليها ومراد به ودفن البحر من أن عدم دخول الجاهم بسبب ما ذكره
ببداخل الحافوت والدار فانهما مستأجران للسكن وهي كمنعة على كل حال اه رشدى (قوله) ومن (الخ)
أي من أجل عدم صحة القرن (قوله) زنى أي طلعوا قال السيد عرمان رضى الله عنه بالالف اه (قوله)
وتعذر سفر) أشار به الى عطفه على وتود اه عش (قوله) بغير الفاء بالادانة المستأجره وطرد وخوف (الخ)
وعلى هذا التفسير يكون قول المصنف ومرض مستأجر الخ من عطف الخاص على العام اذ هو من جملة تعذر
السفر وانظر ما كتبه اه رشدى وقوله من جملة تعذر السفر أي من جملة أسبابه (قوله) ويضع عطفه (الخ)
أي سفر بغير الفاء (قوله) ونحو مرض (الخ) أشار الى عطفه على تعذر رأى على حسن فضاف عبارة المعنى
وكمريض مرض الخ اه (قوله) الذى يلزمه الخروج (الخ) أي بان كانت اجارة ذمة اه عش (قوله) اذ
لا خلاف (الخ) عبارة المعنى والمعنى في الجمع أنه لا دخل في المعنى والادانة تأني من كل منهما كمنعة اه (قوله)
والاستئانة كمنعة) تأمل ما توعدت اه حيدعرق وقدره قال النادر لا عبرة به (قوله) نعم الى قوله أما إذا وافقه
المعنى كما يأتى وخالفه النهاية (قوله) كان استأجره (الخ) الانسائة هناسه كل بناء على جواز ابدال المستوفى به

ولعل هذا مبني على التقابل ثم رأيت في شرح مر مائه بنافعهما أي الشرى والحسن على ما مر من عدم
جواز ابدال المستوفى به والاصح خلافه انتهى اه سم (قوله) كان استأجر الامام (الخ) ضعيف اه عش
وعبار الغنى (تدبر) يستثنى من ذلك اجارة الامام ذمها للجهاد وتعذر لصح حصول قبل مسير الجيش فانه عذر
لامام يسترجع به كل الاجرة كإفالة المادردى وفلاس المستأجر قبل تدبير الاجرة ومضى المدفاته يجوز
لما لك (قوله) الان يمكن (الخ) أفتى بذلك شيخنا الشارح الرملى
﴿فصل﴾ ﴿ما يقتضى انقضاء الاجرة﴾ ﴿قوله﴾ ﴿لا وجب خلافه (الخ)﴾ باني محترزه (قوله) ومثله على
الار حمال (خ) اعتمد مر (قوله) كان استأجره لقلع سن (الخ) الانقضاء هناسه كل بناء على جواز ابدال
المستوفى به ولعل هذا مبني على التقابل ثم رأيت في شرح مر مائه بنافع على ما مر من عدم جواز ابدال
المستوفى به والاصح خلافه اه (قوله) كان استأجر الامام ذمها (الخ) قد يشكك الانقضاء هناسه انما الاصح
والاستئانة كمنعة ثم التذو الشرى بوجوب الانقضاء كان استأجره لقلع سن ثم زال ألمه أو ما كان عودا لنظر العالنه
بلا في الاصل وكذا الحسن ان يتعلق بمصلحة عامة كان استأجر الامام ذمها للجهاد فصالح قبل المسير

للمؤجر
والاستئانة كمنعة ثم التذو الشرى بوجوب الانقضاء كان استأجره لقلع سن ثم زال ألمه أو ما كان عودا لنظر العالنه
بلا في الاصل وكذا الحسن ان يتعلق بمصلحة عامة كان استأجر الامام ذمها للجهاد فصالح قبل المسير

أما إذا أوجب خلافه في المعقود على غرض كان في إرادة الغرض كان أنزال المستغنى بالكيفية المستغنى عن عبثه بحيث أثر في منفعته تأثيراً يظهر به تفاوت الأجر فتغير المكثري وسيد كرامته لا يتغير (ولو استأجر أرضاً لم يعترف (187) فهناك الزرع بمعاذته) كسبل أو سواد فليس له الفسخ وألحاظ شيء من الأجر (الاختلاف في منفعة الأرض كما لو أهدى من سوا سواخ كان (وتتضمن) الإجارة بتلف مستوفى منه عن في عقدها شرعاً كالمسئمة استوفى حوز عينه لمدة الخدمة مسجد فأنشئت جهاداً وحسباً

المستوفى تنفس الإجارة بموت الغاية والأجير المعين في المستقبل لا الماضي الخ يؤيد بصرح بمقتضى كلام ابن المقرئ اختلاف زبدتين تلف الأرض وتلف الحيوان المبيع كإمارة نقاش الغني ما يشبهه (قوله شرعاً) وأوجب لتلفه (قوله أوجس) عطف على شرعاً اهـ سم قول المتن (بموت الغاية والأجير الخ) وكذا معين غيرهما اهـ معنى قوله بموت نحو الإجارة لتصل حقه أن يقال بموت الغاية (قوله ولو بقتل المستأجر) إلى قوله وفي العتق الخ الإقرار ونحوه إلى المتن (قوله ولو بقتل المستأجر) أي لو يكون بالتلف الإجارة بتلفها انتهى اهـ عـش (قوله وأما المستأجر) صوابه الخ فإن قيل أو تلف المشتري البيع استقر عليه الثمن فهنا كان المستأجر كذلك يجب بأن البيع ورد على العين فإذا تلفها صار قابضاً عليها (قوله والأجرة) وأورد على المنافع ومنافع الزمن المستقبل معدومة لا يتصور وقد اتلاف عليها اهـ (قوله ثم) فاعل استقر (قوله أنه وأورد الخ) أي اتلافه المشتري اهـ سم ولا سيما راجع العتق إلى البيع كإمارة الغني (قوله أن لا ينقاس) لا يفرق في الزمان المستقبل الخ لا يفتي في هذا الزرع من قطع فقد مسئلة المتن وجعله حراً من دليل الفرق بين البيع والإجارة (قوله بعد القبض) ظرف للماضى (قوله الذي الخ) تحت الزرع ش اهـ سم قال الغني أم إذا كان قبل القبض أو بعد علمه بكنائه أجرة فانه ينقص في الجسم واستقر بالبعين على القيمة فلا ينقص بينهما لأن العقد لم يرد عليها فإذا أحضر أو ما أتى خلال الذمة بدل كإمارة (قوله فلا تنقص) يعني عنه قوله لأن الانقضاء الخ (قوله وحرمته) أي أي النصف الماضى (قوله لا اختلافاً) أي الملتزم وفي بعض النسخ يفراد العتق يراجع إلى أجرة الملتزمين (قوله إذا قد تزاد الخ) فتضمن أنه لو قطعت الأجرة في الشهور كان قال أجرة كهيئة كل شهر منها بكذا استمر ما جاءه موزعاً على الشهور ولا يظن أن أجرة تشمل المدد الماضية والمستقبلية وهو ظاهر على ما وقع به العقد اهـ عـش (قوله ونخرج بالسوفى منه السوفى به الخ) قد جزم في سابق الانقضاء بتلف المستوفى به المعين في العقد بقوله أو عيناً فيه ثم تلفاً تنقص العقد اهـ فلهذا من هذا الاحتراز وقوله على ما مر به مع أن تصور السلفة هنا بالمعين في العقد اهـ سم (قوله وغيره) أي أو ما توفي فيه (قوله يمار) أي في شرح يجوز إبداله اهـ كردى (قوله على ما مر به) أي من أنه إذا عين كل من المستوفى به أو به بعد العقد ثم تلحق به إبداله وأن تلفه قبل إبداله مرضاً المكثري وأن عينه في العقد تلفاً تنقص العقد اهـ عـش (قوله أو وارثه) أي ولو علم وارثه ما لم يكن ثم وارث كان ما ذى لا وارثه ومن أجرة وهو مسلم ثم أرده في حق من جاز إبداله المستوفى به وكان هذا المذكور أن لا يكون استبحار الذي العهد منوطاً بنظر الامام وظهور الصحة وقد لا يتحقق في جهاد آخر ولا يقوم أحد الجاهدين به قام الآخر فلهذا فانسأ الانقضاء مطلقاً مر ولتأمل كون هذا من المستوفى به (قوله أم إذا أوجب) أي العتق (قوله شرعاً) راجع لتلف وقوله أوجس عطف على شرعاً ش (قوله ثم) فاعل استقر وقوله أنه أي اتلاف للثمن ترى (قوله الذي للثمن أجرة) نعم الزمن ش (قوله ونخرج بالسوفى منه السوفى به) المعين في العقد بقوله أو عيناً فيه ثم تلفاً تنقص العقد

لاختلافها إذا قد تزاد أجرة على شهور ونخرج بالسوفى منه السوفى به وغيره يمارس فلا ينقص بتلفه على ما مر به (ولا تنقص) الإجارة بنوعها (بموت العاقدين) أو أحدهما الخ وماه كالبسيع فتبطل العين بعد موت المثلث جوعاً عند الاستبحار وأورثه ليسوفى منها المنفعة

وقى النعمة التزمدين غليمة فان كان في (١٨٨) الذرمة وفاعاستو جرمها والاختير الوارثان وفي اسحق الابن والافالمستأجر القسطنطين

واسمى مسائل بعضها
الانقراض قبل كونه مورد
العقد لانه عاقد كونه
الاجبر المعين وبعضها
الانقراض فيه لغير الموت
كان آخرون يسمونه بجمعة
ارواحها فانقراضها جوده
فما هو لغوا بشرط الموت
ولو لم يقل بمنافعه وانما قال
بان ينفع امتع عليه لا يعبر
لانه لم يملكه المتعصف وانما
أباحه أن ينفع كباقي
وكان آخر المقطع كافى به
المصنف بمراد المقطع
لان تنقاع الألفاظ بعضها
مبنى على مرجوح (د) لا
تنفع أصابع الموتى
الوقت أى ناطره بشرط
الوقت ولو بوف كان
شرطه لا راد من الوتوف
عليهم ولم يقد به ما يأتى
بغير شرطه مصحفاً كان أو
أجبراً إذا أجروه المستحقين
أو غيرهم لانهما مثل نظره
جميع الموقوف عليهم ولم
يخص بوصف استحقاق ولا
زمنه كان بمنزلة قولى المجهور
فعم ان كان هو المستحق وأجر
بدون آخر فمثل وجوزنا
تبعاً لإمام وغيره استغنيت
بجوده أثناء المسد على ماله
ان الرقة ولا يجوز للناتر
إذا أجزأه من ايدى دفع جميع
أجزائها للبلن الاول ولا بل
يعلم بغير ما مضى والاول
ضمن الرقة كما قاله الفقيه
وابن دقيق العيدواصمده
الاستوى لكن الذى ارتضا
ان الرضا ان له صرف الكا

بأنه ملك الموقوف عليه ظاهر وأعدم الاستقراء لا ينفى جواز التصرف كالأول (١٨٩) الباب في جواز أربع سنين بمجانين ينادوا

السابقين إلى كاتوبه يلزم
على الأول منع الشخص من
التصرف في ماله عدم
تقدم حجر عليه بأنه إذا بقى
في يد الناظر فإن ضمن فهو
خلاف القاعدة والأمر
ذلك بالملك والذي يتجسده
الأول يلزم عليه كبريان
الناظر يلزمه التصرف
بالأصل للوقف والمستحق
ولأنه أصله قبل إصلاحه في
دفع الشكل له عام غلبة
تقديمه له الترتيب عليه ضاع

الوقف من المسماتون
بعده من المستحقين من
الصرف إليه ومع ذلك فلا
نظر لما يلزم مما ذكر لأن
الملك هنا غير غلب على
حقيقة الاملاك وبما وثق في
يد الناظر بشرطه ولا
فالقاضي الأمين أصل من
تمكين من يجهه بالكيعة
لا سيما أن كان مفسرا ولو
أجره بين الأولين مثلا أو
بعضهم لولا. وقد شرطه
النظر لا معالين مقسدا
بنصيه أو عدا استحقاقه
(مادة) المستحق أو غيره
وإن قيل (مادة) آخر
الولي (صينا) أو بامسدة
لا يبلغ فيها (بالسن فلح)
رشيدها (بالاحتمال) أو
غيره (بالأصغر) استحقاقه
الوقف لأنه لا تقديرناظر
من جهة الواقف بمسدة
استحقاقه لم يكن له ولاية
على المنافع المتصلة لغيره

يرجع أهل البان الثاني على تركه القاض من وقت مواته في ذلك الوجه الله تعالى أن رفعه خلافا
للقائل ومن تبعه أه قال سم وعش قوله لولا أن أخذ قبل انقضاء المدة ظاهر ولو وقع ذلك عادة
أه أثول قد صرح به النهاية في أول الباب وقد علمنا ما هو (قوله بأنه) أي الزائد وجب الإجزاء (قوله
وفي إجازة الخ) عطف على أول الباب (قوله بأنه الخ) عطف على بأنه الملك الخ (قوله على الأول) أي ما قاله
القائل (قوله منع الشخص) أي المصلحة الأول مثلا (قوله ذاتي) أي الزائد (قوله فان ضمن) أي دخل في
ضمن الناظر (قوله بالملك) يعني مستحق الوقف (قوله عمدا كرم) أي لاستظهار ما قاله ابن ربيعة (قوله
ومن بعده الخ) أي وضاع البطن الثاني مثلا (قوله ومع ذلك) أي الناظر يلزمه التصرف بالأصل الخ (قوله
لأن الملك الخ) الأول وأيضا أن الملك الخ (قوله والأصل) أي أن فقد الناظر بشرط في يد القاضي الخ
(قوله أم لم يلج) خبره بقاءه (قوله من يجهه) كالصالح الأول (قوله مثلا) أي قول للمتن لا انتفاع به أرض
في النهاية للأفرو وبسطة على المدف (قوله مثلا) صياغة الغني وقول المصنف البطن الأول ليس يقيد كل
الطعن كذلك قال الزركشي وأحضر بقوله البطن الأول مما لو كان المؤخر الحاكم أو الواقف أو موصيه
ومات البطن الأول كما وضعه ابن ربيعة الصريح عدم الانقضاء لأن العاديات لكل أه (قوله وقد شرط
في النظر الخ) صياغة الغني وشرط الواقف لكل يلزم منهم النظر في حصة عدم استحقاقه فقط أه (قوله بل
مقبدا بنصيه الخ) خرج بذلك ما يقع كثيرا في شروط الواقفين من قولهم وقف هذا على ذريتي ولسي وعقب
إلى آخره وطعن بوجوبه من ذلك الظاهر لا ريب في ذلك فلا تنقسم إلا لظهور جود الناظر المستحق للنظر
بمقتضى الوصف المذكور كما تقدم في قول الشرح بشرط الواقف ولو وصف الخ أه عش عبارة الغني
وأخر أحدا لو وقف عليهم المشروطه لا ينظر بالارشدية ثم مات انتفعت الأخر في نصيبه خاصة كما شاع
المع الأذرى واعتمد الغزالي أه (قوله أو عدا استحقاقه) وليس منه كما هو ظاهر ما جعل النظر له وشبه
ماد استعز في أوله لما لم يقسق فلا ينقسم ما آخره بالتزويج أو بالفسق كما هو ظاهر خلافا لما في طائفة
الشيخ أه رشيدي يعني عش عبارة قوله مر عدا استحقاقه غنفة التعليل أنه لو خرج من الاستحقاق
بغير الموت كالشرط الناظر له ويضمنه ما لم يمت عدا أو لانه لأن يقسق في وجه المرأة أو فسق الابن
أن يكون كالوقوف وهو ظاهر فيتمثل أه (قوله المستحق) كالصالح الثاني قبل الانتقال اليهم كبر من سم
(قوله أو غيره) كالخبيص سم وعش قول المسن (قوله أصغر) فإلزامه لنفسه في الوقف أي ولو كانت الأجزاء
أهم ورة كعمارة كما هو صريح الفاضل (قوله أصغر) فإلزامه لنفسه في الوقف أي ولو كانت الأجزاء
ولا يشبه وهذا الوقف يشبهه واقعة ما نأمر أعامنا ظاهر العلم الحاكم كما هو ظاهر كالموقوف على الواقف ناظرا
أصلا فان النظر الحاكم وجهه في بقائه الأجزاء إلى انقضاء المدة أن يؤخر الحاكم بنفسه أو بمن
يقض المدة من الموقوف عليهم أو غيرهم نعم هو أي الناظر المقيد بطريقه عدا استحقاقه كالناظر العام في أن
الضرر ونقصه في المدة المستقر الوافق في المدة لكن يتقدم بقاء واقعة استحقاقه فإذا رجع الاستحقاق إلى
غيره انقضت إجازته لعدم ولا يتجلى الغير لكن يبقى الكلام فيما إذا انقضت على من يرجع للمستأجر
بسطه ما بقي من المدة من الإجزاء والذي يظهر أنه يرجع على جهة الوقف لأن ما ضمنه المصلحة عبارة الوقف
فصار كما أخذ ذلك بالتفرض لغير ذلك أه رشيدي يحذف (قوله من يجهه) أه (قوله بعده الخ) كل
منهما متعلق بتقدير يصح تعليق الأول بغيره أيضا (قوله عدا استحقاقه) أي ولو التزمنا الشئ بالذا كان نظره
على قدر حصته أه رشيدي (قوله السابق) أي قوله لا يجوز متولى الوقف أه عش عبارة النهاية
و بما تقرر علم أنه لا منافاة بين هذا وما مر من عدم انفساخها بتعدي الوقف كما أوضح ذلك الوجه
انتهى فتاوه وبه يندفع ما وقع للكثير من الشراح أه (قوله وبسطة الخ) عطف على قوله (قوله
إلى تمام المدة) بأن بلغ مائة سنة مستقر كامة المدة لا يجوز ما ثاب أيضا (قوله أو غيره) أي كالخبيص في شرحه

وهذا نظر الناظر السابق لأنه لما كان النظر وإن لم يستحق كانه لا يتغير مقبلة بشئ فسيروا على عهده ولو بدعوه به هذا الذي
قوله هنا بسطة في الفتاوى على الاستيفى من مراحبه ما يقع ما للشرع هنا فتأمل له ونحوه مما ذكرناه موقوف عليه بشرطه لا نظر عام ولا

فلا يصح إيجاره بل الذي يؤجره الحاكم أو من ولاه الحاكم فلا يمكن مولى من جهة الحاكم وأراد المشتق
 لا يجاز فطرقة أن يرفع الأمر إلى الحاكم وسأله التوليست على الوقت ليصير إيجاره وعلى هذا الرخص من
 الرفع إلى الحاكم تقرر بمواهم لها وقع أو قوله غير المشتق عن يحصل منه ضرر الوقت فبنيق أن تضع
 الاجاز من المشتق لضرورة فليس يرجع اه عش (قوله وبعت الزركشي الخ) اعتد شرح المنهج
 وانقضى (قوله ضارب) أي بالاجرة اه عش (قوله ولو كان مع ما من الخ) عطف بحسب المعنى على قوله
 والآن سائر (قوله ورجع) أي المستأجر اه عش (قوله يمان هذا) أي ما قاله الأذري الخ (قوله هنا)
 أي في مسئلة الأذري (قوله وقاسم عدم الانقضاء) يحمل تأمل فان الأب يصرف عن نفسه فيه فمعه ملكه
 له ولا يحدود في انتقال الملك إلى الوراث مسلوبة المنفعة بخلاف ما ظر في جميع ما ذكره وباضاف على تقدير
 عدم الانقضاء في مسئلة الوقت ما للحكم في الاجرة فان قيل يفوز بها ورثة البطل الاول فهو غرر بسم
 عدم ملكه وورثه ما قاله يمان المنفعة والبطل الثاني فبمعنى عدم الانقضاء فليأمل فانه لا يظهر له فخره
 في نحو الاعان اه سديد وقوله وباضاف الخ في سم تحدد ويجوز ان يشهدى من فوائد اختلاف ارث
 المنفعة عن المستأجر وعدمه اه قال يصير معنى وقد يجب أن عين الاشكال الثاني باعتبار رجوع البطل
 الثاني على ترك البطل الاول بما يخص بعد الموت من الاجرة اذا كان البطل الاول قبض جميع الاجرة ولا
 اشكال بعدم انقضاء الاجرة ناذرجو مع خلفه تبين كونها لا يتابعه ولا يلزم عليه الرجوع بقا الاجرة بلا
 آخر فاذا ارجع في المعنى هي المسقطه لكن لا وصفها بما عاينته بطلوا اه قول المتن (لا الصي)
 ولو ارجع الولى ما لم يمسك من ماله عثم المالك أي المولى في انقضاء ما عاينت فبمعنى من المدة كأنتي
 بذلك الولى المرحله التي تعاقب لان ولا يمسك من ماله على ماله ولا يملكه البطل ولا
 يباقيها بما انقضاء اجرة البطل الاول بموته واجرة أم ولد بموته والحق عقبة بموت وجودها شرح مر اه
 سم قال الرشدى قوله مر واجرة أم ولد عرفت الخ أي والصوره أن التعليق والايلاسا بان على الاجرة
 اه (قوله سفيان) يحذفه رشدا (قوله بالاحتمال) أي أو بالحض في الاتي اه نهاية (قوله يتصل في
 الزائدان بلغ رشدا) عبارة شرح الر وض نم ان بلغ سفيان يتصل ببقاء الولاية عليه يؤخذ عما ذكر كماله
 أن الصي لو كان مدة يبلغ فيها السن ولم يعلم وله أبلغ رشدا أم لا يمكن له التصرف في ماله استعمال الحكم
 الصغير وانما يصرف الحاكم ذكره الاسنوي انتهى والمعن مختلفه اذا لم ترتفع ولاية الولى بمجرده بلوغه
 رشدا ولم يعلم مر اه سم على حج أقول فقيته أنه لو علم بلوغه رشدا بان ثبتت له بينة تبين انقضاءه
 من حين البلوغ وهو ظاهر لان العبر في الشرط يجاني نفس الامر وقد بان عدم ولا يتسعه اه عش

ومثل الاحتلام الحضي في الاتي اه (قوله ورد بان هذا الخ) وافق مر على الرد (قوله وقاسم الخ)
 وافق عليه مر بقي البطل الاول بما يخص ما بعد الموت من الاجرة اذا كان البطل الاول قبض جميع
 الاجرة أو لان قلنا رجوع اشكل به عدم انقضاء الاجرة وزعم ان تبقى الاجرة بلا جرة وان قلنا لا رجوع
 اشكل تبين عدم استحقاق البطل الاول لما بعد موته فكيف يتيق له الاثر مع عدم استحقاقه المنفعة
 وطوع هذا المسترجع البطل الثاني على ترك البطل الاول فيما تقرر من ابن الرقة وشيخنا الشهاب
 الرزلي ولا يقتضى الا بالتزام الانقضاء أو التزام انه قد تيق الاجرة مع سقوط الاجرة تعارض ظاهر و (قوله
 يتصل في الزائدان بلغ رشدا) عبارة شرح الر وض نم ان بلغ سفيان يتصل ببقاء الولاية عليه يؤخذ
 عما ذكره كماله ان الصي لو كان مدة يبلغ فيها السن ولم يعلم وله أبلغ رشدا أم لا يمكن له التصرف في ماله
 استعمال الحكم الصغير وانما يصرف الحاكم ذكره الاسنوي انتهى والمعن مختلفه اذا لم ترتفع ولاية
 الولى بمجرده بلوغه بل البلوغ رشدا ولم يعلم مر اه (قوله فرغ) وافق شيخنا الشهاب الرزلي فيما لو ارجع إلى
 الصي مدة فبان الصي في أثناء تلك المدة بانقضاء الاجرة لان ولا يتسعه ماله مقصور وعلى مدة ولايته عليه
 وقد زالت ما لو ولا ولايته له على من انتقل الملك اليه ولا يباقيها بما انقضاء اجرة البطل الاول بالمسئلة

خاص فلا يصح إيجاره
 وكلامهما لا يخالفه خلافا
 ان رزعه وبعت الزركشي
 انه لو ارجعه الناصر ولو ساكا
 للبطل الثاني فبان البطل
 الاول انقضت لا انتقال
 استحقاق المنافع اليهم
 والشخص لا يستحق على
 نفسه ما به ويمكن بناؤه
 على ما قاله شيخنا الأذري
 كالمتبني وغيره وان من
 استأجر من أسوأ قبضه
 الاجرة ثم بان الاب والابن
 حائر سقط حكم الاجرة فان
 كان على أبيه دين ضارب
 مع الغرماء وكان مع ما بان
 آخر انقضت الاجرة في
 حق المستأجر ورجع
 بنصف الاجرة تركه أبيه
 وورد بان هذا مبني على
 مرجوح والاصح عند
 الشفيع هنا أن الاجرة
 لا تنقضي وقاسم عدم
 الانقضاء في سورة الزركشي

(لا في) (الصلبي) فلا تنقضي
 لبطل الولى تصرف على
 المصلحة مع عدم تبديد نظره
 وفاقه يحتمل ورشيدته
 كبلوغ الصبي بالزوال أم لا
 اذا بلغ بالاحتلام سفيان فلا
 تنقضي قطعه وأما اذا تجرد
 مدة يبلغ فيها السن فيتصل
 في الزائدان بلغ رشدا (د)
 الاصح (انما انقضى بانتهاء

البار كلها ولو فعل

المستأجر زوال الاسم

وفوات المنفعة قبل الاستيفاء

عليها فلا تحصل الاشتبا

وانما حكمنا فيها بالقبض

لنتمكن المستأجر من

الانصراف فتشعر بالكتابة

ان وقع ذلك قبل القبض أو

بعده وقبل مضى مدتها

أجزء والأبقي الباقي منها

دون الماضي في قبضه

من التوزيع أم لا

بعضها في قبضه المستأجر

ما لم يبدأ في حروصها

قبل مضى من أجله

وهذا التوزيع يصح

ما لا يلازم تغيره

بغيره فلا بد من قبض

به قبض فقط والعمل الرجا

بانتفاع عما بها والعمل الرجا

خلص أنبهاه ونقص ما

بها في قبضه على ما لا

واعتدنا بأنه مبني على

الضعف في المسئلة بعده

ويجب عمله زاعلي ما إذا

تعدر سوقا لم يلبها من

يحل آخر كما ورد ذلك

قوله لا آتيا لمكان سبها

بما آخر وأما تقلمنا من

أطلاق الجهور وخبيا

طرات أنه المدة آفة

بساقيه الجاهم المرحه تطل

ماهاه القهر مضى لعلها

أجرة وألا ومن التزول عده

إذا بان العيص وقد مضت

مدته لئلا أجرة وقالاه

الوجه لانه فسخ في بعض

المقدور عليه فاعتذر بان

الوجه ما لا يقسم الجهور

وصرا بظنهم في مواضع

(قوله كلها) الخ قوله وتعلق في المعنى الا قوله وانما لما (قوله ولو فعل المستأجر) ويلزمه أرض
نفسه لا إعادة بنائها اه عش (قوله زوال الاسم) قضيت أن الحكم لا يرجع بقائه الاسم وزواله فحق
زوال الاسم انقضت الاجارة وبإدراكها فلا انتفاع وان فوات المنفعة المقصودة فلا تنفع اجارة المستأجر
الآن والجميع وسومها باقية بالرسم والظاهر أن هذا غير مراد وأن المدعى بقائه المنفعة
المقصودة وعدمه فحق فوات المنفعة المقصود من الدار مستلزم حيث كونها دارا المنفعة لا لزواله بقي
الاسم اه ورشدي (قوله وانما حكمنا الخ) لعله جواب عما رد على قوله وفوات المنفعة الخ من أنه ينافي
الحكم بحصول قبضها قبض يحملها (قوله ان وقع ذلك) أي انه سدام الكل (قوله ما لم) أي في أول
الفصل (قوله في قبضه المستأجر الخ) ثم ان كان التهم بما يفرد بالعقد كبيت من الدار المكثرة انقضت
فيه كما صرح به العمري وهو ما نؤيد بما ساق في الشرح فيما اذا غرق بعض الأرض الخ وحسنه في
التفسير فيما بقي من الدار وان كان التهم بما لا يفرد بالعقد كسقوط حائط ثبته الجلي في الجرح ان لم
يبادر المكري بالإصلاح وهذا على كلام الشارع دليل تقيد المالك كور اه رشدي (قوله لا أجرة)
سوابه أجرة اه رشدي (قوله وعلى هذا الانضمام) أي انه دام البعض (قوله بغيره) أي المستأجر
(قوله تبسقط) أي لا يهدم الكل اه غنى (قوله وتعلق الخ) مذكرا خبره بغيرها (قوله الرجا)
بالتكليف اه سيدمر (قوله أو نقص ما به غيرها) والصورة أنها تعطلت ذلك كما هو فرض
المسئلة فلا يحل إخراجها للشب سيم بقوله لعل المراد انقصا بتعذرهما الانتفاع والافلاجه لا انتفاع
التهنى اه رشدي (قوله بغيرها) أي تنفع الاجارة بذلك (قوله واعتراضنا) الاستسلاء افراد (قوله في
المسئلة الخ) أي مسئلة انتفاعها الأرض (قوله رده) أي به - وقوله وانما تنفع بانضمام الدار اه
كردي (قوله ويجب عمل الخ) هذا الجواب لا ينافي في صورته وخلل أيضا الجاهم الآن بصره وخلل
بتعذر مع الانتفاع سيم وسيدمر والأولى بتعذر اصلاحه قبل مضى من أجله أجرة (قوله يعمل هذا) أي
ما لا فاق عمل الرجا والعمل بما ذكر (قوله سوق ما بها) الأولى التنبيه (قوله الآتي) أي في مسئلة الانتفاع
ما الأرض (قوله وأما تقلمنا) مبتدأ خبر قوله فاعتذر (قوله عملت الخ) نعت لدار المراد انتفست
بحيث نقص الانتفاع ولم ينفذ بالكتابة أما لو عطلت ترأصت بتعذر الانتفاع فبقي الانتفاع أخذنا من
المسئلة قبلها مع التي أبدا به فيها سيم على ج اه عش (قوله القهير) مقول تقلمنا (قوله ودون
المتولي) عطف على من اطلاق الجهور و (قوله بعده) أي عدم القهير عطف على القهير (قوله اذا بان
العيب) أراد به الانتفاع بما لا يحل الجاهم اه كركدي (قوله وقالاه) أي ما قاله المتولي (قوله لانه) أي الغنى
المترتب على القهير (فسخ في بعض العقود عليه) يعلم منه أنه فرض الخلاف بين المتولي والجهور وقبها إذا
أراد أن يفسخ في الباقي من المدة فقط أم لا انفسخ في الجميع فهو جائز عند المتولي والجهور وبه صرح في
الروضة اه رشدي (قوله فاعتراض الخ) لا ينبغي أن يفترض انما هو توليها في كلام المتولي لانه الوجه
فقط وليس المفترض تقلمنا كلام الجهور والأولى كما يفرضه السابق أن ينفذ خلاف هذا التعبير اه
رشدي أي كان يقول وأما قولها فبما نقلنا عن المتولي فيما لو طرأت أثناء المدة آفتا من عدم القهير
السابقة بموجبه اجارة توليها بموجبه والمعلق يعتمد في وجودها (قوله وعلى هذا الانضمام) أي التهم
بعضها ش (قوله أو نقص ما به غيرها) كذا شرح مدر لعل المراد انقصا بتعذر مع الانتفاع والافلاجه
لا انتفاع (قوله ويجب عمل الخ) كذا شرح مدر وهذا لا ينافي في صورته وخلل أيضا الجاهم الآن
أن يصور بخل بتعذر مع الانتفاع (قوله عملت ماهاه) لعل المراد انقصت بحيث نقص الانتفاع ولم
ينف بالكتابة أم لا عطلت ترأصت به - انما الانتفاع فبقي الانتفاع أخذنا من المسئلة قبلها مع الذي
أجاب به فيها (قوله ودون المتولي عدمه الخ) عبارة شرح الروض عنهم قالوا بجملة كراهية المتولي الخ (قوله)
بحيث يجوز زواله) خرج ما لا يجوز زواله وفي الروض آخر الساب وان رضى المستأجر ببيع يده وقع

تدعاهم منها قولهم لو عرض أثناء الدعاء بنقص المنفعة لكان يحتاج لعمارة وحديث فليسلط حديث من ترك عيب ولم يدارق حولا صلاحه
تغير المستاجر وقوله لو أكرى أرضا (١٩٢) فتركت وقوع انحسار الماء في المدة فتغير وغير ذلك مع قصر جميعهم بأن الخيار على التراضي فيما

إذا كان العيب بحيث يرجى
زواله كما يجب استئناها
منهم كالصريح في التغير
وان مضت مدة قبلها أجرة
بل صرح في الكلام على
قوان المنفعة على ماذا
أجر أو صار فتركت يسيل على
ان ماصر منها في نقص ماء
بشرط الجاهم يقتضي الانقضاء
في مستلثنا لاننا في التغير
قولهم ما عن مقام التولي
انما الوجه أعم من حيث
المعنى على ما في أملا لامن
حيث المنهبط لانقطاع
ما عرض استؤجر من راحة
فلا تنفسه لبقا لاسم
الأرض مع إمكان سقيها به
آخر ومن ثم لو غرق سقى
أو بعضها بما لم يتوقع
التسارع مدة الأجرة أو
أوان الزرع انخفضت في
الكل في الأولى وفي البعض
في الثانية وبغير جند
على التراضي وهم من قال
على الفور وأطلق ذلك
أنه من المدة لا لولم يكن
سقيها بما أملا انخفضت
وهو ظاهر مؤيد لمقرره
في نقصه بما يرطام (بل
ينبت) هذا الخيل (العيب
ملم يدارق في حقل من
ما يسوق إليها كسقيها
ولا يكفي وعد بذلك على
الأوجه قال الماوردي
وحيث ثبت الخيار هنا فهو
على التراضي لان فيه تعذر
قبض المنفعة أي أو بعضها ذلك يتكرر
فيتم عليه تيسير كل مقدرة

أما ان العيب الخ أنه لو جعله ففتح الخ فعتصر بار الوجهة لاعتن اطلاق الجوهر فيه من التغير مضت
مدة الخ وصرح بانقلع الخ (قوله من قولهم) لعل الانسحاب لعل هنا وفيما لم يمتن قوله وقوله سم وقوله
نصر جميعهم وقوله منهم ثلثة الفبر (قوله بحيث يرجى زواله) خرج ما لا يرجى زواله وفي الرض وان رضى
المستاجر برب متوقع زواله لم ينقطع خياره ولا انقطع اه سم (قوله كلفه سئلنا) هي تعطى الرضى
بانقطاع ما بها اه عيش الأولى طر والافة في أثناء المدة سابقة لاجام الخ (قوله فهذا منهم كالمرجى في
التغير) لكن ينبغي تصويره بما إذا أمكن الانتفاع في الجلة أما إذا تعذر أو أساق في الانقضاء من أخذ من قوله
وتعطى الرضى الخ سم على ج اه عيش (قوله يقتضي الانقضاء في مستلثنا) فلنصور بما إذا أمكن سوق
الماء إليها والاضطرار للانقضاء اه سم وقوله سوق الماء أي الماء الأول وغيره مالا (قوله في مستلثنا)
هي الموطر أن أثناء المدة أقتضت سابقية الجاهم المؤخرة اه عيش (قوله فقولهم ما) في أسأل الشراح
بقولهم ما بالفتاوى اه سدع أقول لانقلعه وجه (قوله من مثله المتولى الخ) عن معنى بعدد أوفى
و (قوله انما الخ) مقول القول و (قوله أي من حيث المعنى) خبره قال النهاية ونقله سم عن الشهاب
الرملي أو يحمل قولهم المالك كور على ماذا كانت الاجرة عهده أوفى سمعة أو ما يؤدي إلى التفسير اه
(قوله فلا تنفس) التي قوله على التراضي في النهاية (قوله في الأولى) أي فترت المكس (قوله في الثانية)
أي غرق البعض (قوله جند) أي حين الانقضاء في البعض بقرقه (قوله على التراضي) خذنا
للأية والمعنى عبارتها والفظ لا ولو يفتقر بحث على الفور لان خياره يقر في صفقة لا خياره ب
أجله كما في ذلك الولد رحمه الله تعالى وغلام من قال الله على التراضي لأشبابا المستلث عليه اه قال
سم ويؤيد بالفورية قولهم في التوجه ذلك يتكرر ويكرر والزمان اذا تغير بق لا يتكرر وكذلك اه
(قوله وروهم من قال الخ) يعني الشهاب الرملي كس (قوله وأحق) التي قوله وبما يفتقر به في النهاية
(قوله بذلك) أي يفرق الأرض على لم يتوقع انحسارها الخ اه كردى (قوله من العلة) أي قوله لبقاه
اسم الأرض مع إمكان سقيها الخ (قوله انخفضت) اعتد المعنى أيضا (قوله العيب) التي قوله وبما
يغير في المعنى الأقوة ولا يكتفى بالوجوب (قوله من) أي مدة لئلا أجرة (قوله يسوق) بالجزم عطفا
على يدارق فكان ينبغي أن سقط الوصل القاف بالسين (قوله ولا ياكى في وعه) اه الخ أو ان سقط
خياره وعه اه يسوق الماء فلا خياره الفسخ اعتد اعلى وعده بذلك ثم لم يمتن في سوقه لانه الفسخ اه عيش
(قوله قال الماوردي الخ) عبارة النهاية والخيار في هذا الباب حيث ثبت فهي على التراضي كما قاله الماوردي
اه قال عيش قوله مدر على التراضي أي الا اذا كان سببه تفرق الصفقة كما سريها اه أي في النهاية

زواله لم ينقطع خياره ولا انقطع انتهى (قوله فهذا منهم كالمرجى في التغير الخ) لكن ينبغي تصويره
بما إذا أمكن الانتفاع في الجلة أما إذا تعذر أو أساق في الانقضاء من أخذ من قوله وتعطى الرضى الخ ويجب
الخ (قوله يقتضي الانقضاء في مستلثنا) فلنصور بما إذا أمكن سوق الماء إليها والاضطرار للانقضاء
(قوله فقولهم ما عن مقام التولي الخ) في عاشر شرح الرض بخط شهاب الرملي انه يحمل على
ما إذا كانت الاجرة عهده أوفى سمعة أو ما يؤدي إلى التفسير انتهى مدر (قوله إمكان سقيها بما آخر)
قال في شرح الرض وقضى به انه اذا لم يكن زواعتها بغيره تنفسه الا ان هو هو ظاهر وساق في نظيره في انقطاع
ماء الجسم انتهى (قوله وروهم من قال على الفور) أي سقيها الشهاب الرملي بأنه على الأولى وقال الافة
خياره يقر في الصفقة لا خياره بارتقوه لا يكون الا على الفور وأقول بؤ بدقولهم على التراضي قولهم
في التوجه يسود ذلك يتكرر ويكرر والزمان اذا تغير بق لا يتكرر وكذلك في الرضى وأخبار الباب وان رضى
المستاجر بعيب متوقع زواله لم ينقطع خياره ولا انقطع انتهى فالحيار في متوقع الزوال على التراضي (قوله)

من حيثئذ ويخبر فان
اختار البقاء انتقم به الى
مضى السنة أي ان كانت
المنفعة المستأجر لا يجوز
فسموا الاستئجار موضع
تخص به تعين ابداله بمسألة
من الطاهر وامتنع على
الواقف وغيره الصلاة
وتحريمه بغير إذن المستأجر
وحيث في قولنا لما مضى
منفعة لم يكتف بتعجيل
صلاة ولا كف به من غير
إذن مالك منعت (وعصب)
تفسير المؤرخ لغيره (الباية)
وابن العبد (أما جارية عين
قدوت بغيره غير تفرط
من المستأجر وكان الغصب
على المالك (في غير الخراج)
ما لم يبدأ بالزكوة والركن
لنعتد الاستدعاء فان لم يفسخ
فواضع وإن أجاز ولم
حق انتقض المدة انتقض
الأجرة فيستقر قطعا
استوفاه من المسمى أما الجارية
للجنة فيلزم المؤجر الأبدال
فيها فان امتنع استأجر
الحاكم عليه وليس العين
بما فيها تعين العقد بتلفه
ينفسخ العين للأعمال العقد
وقدته المارودي بما دام
يقدر برهن ولا انتقض
بغيره وأما الجارية عين قدوت
بغيره فلا تنفسخ نحو
تخصه بل يستوفى قدر
عليه كمن مال آخر

خلافه (قوله من حيثئذ) أي حين وقفت مسجدا (قوله أي أن كانت المنفعة الخ) أنظر هذا التفسير
مع فرض أن الاستئجار للدواب اه سم وقد يجب إياه أشارة إلى أن قوله للدواب يخرج محال لأنه لا يستأجر
أطلق الانتفاع في ثبوت الخراج وما يتفرع عليه (قوله تعين ابداله) اعتمد اه سم (قوله ونحوها)
أي كالاتعاقب والله رامة (قوله يقال الخ) أي على طريق الغرض قول المكن (وعصب الدابة) أي ونها
اه معنى (قوله غير المؤجر) أي قوله ولا ينافي في النهاية الآخرة وقده إلى وأما (قوله غير المؤجر) (أحقرز)
به من المؤجر كما ذكره بقوله لا في أو ما عصب المؤجر الخ وحاصله الإشارة إلى أن كلاً من هاتين خبر المؤجر
لأن غصب المؤجر يأتي في قوله ولو أكرى به ما قد تولى بسلها الخ فيبحث لأن ما هنا موصوف بما إذا لم يستغرق
الغصب المدة بدليل التغير وما يتصور بما إذا استغرق المدة كما مر به هناك وحكم بالانقضاء فلم يتردد
على محل واحد حتى يقدم ما هنا بغير المؤجر بل الوجه إطلاق ما هنا حتى يشمل المؤجر أيضاً سواء أغيره
فاظتأمل اه سم (قوله لنحو) متعلق بغصب ش (قوله جارية عين) أي قوله وأما لو غصبها
في الغنى الآخرة وكان الغصب على المالك وقوله وليس التوقيف (قوله وكان الغصب على المالك) ليس بقيد
كما يعلم مما يأتي اه وشدي صراحة الكردى أي قصد الغصب من المالك سواء أخذ من يده
أو من يد المستأجر اه وبعبارة عرض الظاهر أن المراد أنهم غصبوا من المستأجر لأجل كونها منسوبة إلى
المالك كان يكون بين الغاصبين وبين المالك ما يجعله على غصبها كونه أحق المالك كعداوين بينهما وإن
المراد بغصبها على المستأجر أنها غصبت منه لكن لعداوة بينه وبين الغاصب اه (قوله لم يبدأ) أي
المؤجر (قوله كالمس) أي قبل مضي زمن تلك الأجرة (قوله فوضعت) أي فيستقر قطعا ما استوفاه من المسمى
بأنظر لأجرة المالك (قوله فيستقر الخ) فان استغرق الغصب أي أو لا ياتي جميع المدة انتقضت في الجميع وإن
زالوا بقي من المدة حتى ثبت آثار المستأجر لتفرق الصفقة قطعا وانجز على الفور اه عرض عبارة
المعنى والافصح انفسخ فيما بقي من المدة وقمضت الخلفا السابق في سوت الجارية وإن أجاز والتقدير بالعمل
استوفاه حتى ورد عده أو بالزمان انتقضت الأجرة فيما انقضى منها أي فسقط حصته من المسمى واستعمل
العين في الباقي فان لم يفسخ وانتقضت المدة انتقضت الأجرة اه بخلاف (قوله أما الجارية الله الخ) فزق قوله
في المدة عين (قوله فيلزم المؤجر الأبدال الخ) قضية التصنيع وإن كان يتفرط المستأجر سم وعرض
(قوله وقده) أي لزوم الأبدال في سائر المصنف عدم انفصلتها (قوله ولا انتقضت بحضه) فسأوت أمانة
العين اه سم (قوله فلا تنفسخ الخ) أي ولأخبار كما يؤخذ مما يأتي في شرح طولم بتقديم الخ من قوله
ولا يتغير المالك في الموضع صرح به في شرح المسبقة قضية كلام العراقيين للمراوضة اه سم أقول لظاهر
المطابق المصنف وصرح المعنى هناك أنه لا يرد وبصر به أيضاً ما في قبيل قول المصنف متى قبض الخ من
قول الشارح كالتأية والتي خرج به تركه لهما وهو به في أجرة العين بغير الخ ويدفع المناقاة بين هذا

أي أن كانت المنفعة الخ) أنظر هذا التفسير مع فرض أن الاستئجار لأب (قوله تعين ابداله الخ) اعتمد
مر (قوله غير المؤجر) احقرز من المؤجر كما ذكره بقوله أنفق ما عصب المؤجر إلى قوله كليا وحاصله
الإشارة إلى أن كلاً من هاتين خبر المؤجر الخ وحاصله الإشارة إلى أن كلاً من هاتين خبر المؤجر
يسلمها حتى مضت انتقضت وفي بحث ما هنا موصوف بما إذا لم يستغرق الغصب المدة بدليل التغير إذا
لو استغرقها انتقضت وباتى موصوف بما إذا استغرق المدة كما مر به هناك وحكم بالانقضاء فلم يتردد
ما هنا وعلى محل واحد حتى يقدم ما هنا بغير المؤجر بل الوجه إطلاق ما هنا حتى يشمل المؤجر أيضاً سواء أغيره
لغيره هنا فلتأمل (قوله لنحو) متعلق بقول المتن غصب ش (قوله وكان الغصب على المالك) أي
بأن غصب من يده (قوله لم يبدأ الخ) كذلك الآتي مر (قوله فيلزم المؤجر الأبدال الخ) قضية
التصنيع وإن كان يتفرط المستأجر (قوله ولا انتقضت بحضه) فسأوت أمانة العين (قوله فلا تنفسخ
بغيره) أي ولأخبار كما يؤخذ مما يأتي في شرح طولم بتقديم الخ من قوله ولا يتغير المالك في الموضع صرح به

قبضوا وأوتوا في ذلك بغير ظالمين فبسطوا حازموه بغير ظالمين **قوله** الموردي أن الموصي على المستاجر من يده فلا خيار ولا فسخ في
ما بينهما من أربعة أثمان من النص واستشهد (١٩٤) **له** الغزي بما فيه نظر وقال الأذري أنه مشكل وما أظن إلا صاحب يسبحون به وأما

وبين ما بيني وبين شرح ولولم يقدموا بيان ما هنا فيما بعد التسليم وما بيني وبينها قوله والضرب في الأول أشد
لا سيما إذا كان نحو الغصب في السفر فراجع **م** **قوله** (قبضه) نائب فاعل آخر **قوله** وقال الأذري (الح)
الخلق الشيعي في شرح من فيه يقضي ثبوت القصد والخبر سواء كان الغصب في المستاجر على المالك أو
المستاجر ولو اتفق ما له الأذري وهو المعتقد **له** **عش** **قوله** أنه مشكل أي فلا فرق بين كون الغصب
على المالك أو المستاجر في ثبوت الخيار ولوم التفرط غاية أنه يشتمل القيمة إذا فرط **له** **عش** أقول
وقوله ولوم التفرط الخ يخالف قول الشارع المألوف وفيه في النهاية والمخفى وأما وقوع ذلك بغير ط المستاجر
الح **قوله** (كأنني) يتأمل ما بيني وبين مساواة قصبه لغصب غيره في التضمين بين المقدر وعدو يعمل فاعل تقيد
المتن هنا التصريح بالثبوت والحال **قوله** أنه على ما بيني وبين القضاة من المستثنين بل هي الثانية في المتن فإنه
قرينته على عدم إرادتها هنا **م** **قوله** فسخ الاجارة اسم **قوله** وهو من يدق **الح** قبل ونحو ما ذكر
أن هذا في غير الشهيد ما هو فليس الموصي فسخ الاجارة فهو له لا شيء وقد منع الأخذ بحالته ليست حسنة
فلا ينافي أن يتحمل بعد الموت الحسني وإن كان سائدا **له** **عش** أقول ونعمه ما يقول الشارع أو لا يخفى
قوله ولا ينافي في تضمين **الح** قد يقال هذا ظاهره على ما تقدم من تقيد ابدال المستوفى به بحال كونه معناني
العقد وتلف المصنف خلاف هذا التقيد وأنه يدل على بقاءه أيضا كما كان عليه هناك وحديثه فيجوز
لا بدل هنا بغيره في نفسه فليست **له** **م** عبارة النهاية فاقضي التقيد لم يبدل به بغيره بل هو فيه أو فيه **له**
قوله فاقضي الغنيم أي بين القصد وعدمه فليست **له** **م** قوله فسخ الزم عمله فهو عليه ولا شيء له وإذا دخل ما سمي
أولا **له** **عش** **قوله** (عينا) أي قول المتن اقتضى في المعنى أو قول الشارع لكن لو قيل في النهاية **قوله** أو
ذمة أي يدل عليها **م** **قوله** لا يمكن إلا في فسخ **الح** قد يقال أن الغني في قول المصنف لا يجوز
ليس بل يقال: استغناء فكان الظاهر أن يقول لا يمكن إلا في فسخه من غير ضرر وعلمه لا ذكر في قوله **له**
ويشدي **قوله** أو رقتعهما) تطبق على الغنيم والمهر وبقية الاتفاق مني الإعطاء بإعادة الخافض
على محتواه من الذم ولو حذف الاجرة لاستغنى عن التضمين **قوله** (أن لم) في التمهيد (الموصي) أي بان كانت
اجارة ذمة **له** **عش** **قوله** وليس **الح** أي والحال ليس **الح** **قوله** (والإيعاز) أي بان كانت
مسبوبة للمنفعة ومصار ذلك كله غير موصى به **عش** وقال العناني موصى بها بعضهم بما إذا كثر جليل لحل أردبين
مشلا وكان أحدهما محملا **له** **عش** **قوله** (الح) أي بنفسه أو نائبه غير المستاجر كأنني **قوله**
من غير اقتراض ظاهر وإن كان الاقتراض انفع للمالك من البيع وهو محتمل لأن في الاقتراض الزايلة
المالك وقد لا يتيسر وقتها عند المطالبة **له** **عش** قول المتن (اقتراض) أي من المكترى أو أجنبي أو بيت
المالك **له** **عش** **قوله** (قال السبكي) **الح** كذا شرح هو مقتصر على كلام السبكي وتأييده **له** **م** يعني

غصب الموصي بعد القبض
أوتيه بأن تمتع من تسلمها
قبضه كأنني **م** (تسبه)
سئل عن المكترى لحل
مريض من الطائف إلى
مكتوبه في الصدقات
إنهاء الطريق فهل يلزمه
حله ميتا بغير قبض
أن رأيت نص البيهقي
السابق قبل أول فصل من
هذا الكتاب اصرح بأن
الميت أقبل من الحي
فأخذت منه ما كان استوفى
لحي مسافة معلومة فالت
في أثناءها وأرداه فله
إيهاب وجوزة. كان كان
بغير مكتوب أو من غيره فسخ
الاجارة ولو ماتت العيب
في الموصي وهو يرد فله
الحسني أو لا يخفى على
البابة ووافقه قوله **م**
لا يجوز أن يوصى به في غير
وقت النوم من غير شرط
لأن التام يتحمل ولا ينافيه
تضمينهم السابق في تلف
المستوفى به لأن ما هنا ليس
من التلف لا يمكن حل
المستوفى وأما حديثه فيوصف
لم يكن حال العقد فاقضي
الغني لا غير فله (ولو)
أكرى في حاله عينا أو ذمة
(وهو بدو كصاحب
المكترى) فلا خيار لا يمكن
الاستغناء بما في قوله (راجع)
حيث لم يشرع به وتنتها
(القاضي لم يوجبها) بانها

لا

وأجرة تمهيدها كتمهيد أحالها أن لم يجر (من مال الجلال فإن لم يجد له مالا) بأن لم يكن له غيره وليس فيها زاد على
حاجة المستاجر والأبلاغ الزائد من غير اقتراض (اقتراض عليه) لأنه المكن قال السبكي واستثناه الحاكم إنما هو على المكترى وحرمه الجوان

فأول خبره بوضاحتها وتوضيح الغائب وأحاط به في حقه على ما نقله به بعض الأصوليين ثم إن ظاهر **أه** وقد ورد به ما يأتي من الملتصق بحجراته
 لكن أول خبره بوضاحتها وتوضيح الغائب وأحاط به في حقه على ما نقله به بعض الأصوليين ثم إن ظاهر **أه** وقد ورد به ما يأتي من الملتصق بحجراته
 لكن أول خبره بوضاحتها وتوضيح الغائب وأحاط به في حقه على ما نقله به بعض الأصوليين ثم إن ظاهر **أه** وقد ورد به ما يأتي من الملتصق بحجراته

لا يظهر مرقه ههنا ان الكلام في مرأحة القاضي في الاتفاق لا في بيع المكتري باذنه بل هو مستعمل
الشارح الا ان اوله غير المستأجر الا ان وادعوه واستدله الحاكم بالرجوع الى قولنا في المقتضى (قوله
قوله ببعه) اي على المتعذر وقضته انه الاستقلال بذلك له عرش (قوله لكن قول الخ) على
أن الواحد بائنه غير الحاكم فراجع اه سم (قوله بائنه) واجد الثوب والعبء (قوله واعطاه)
الواو بمعنى اوى بائنه الواحد اما استأذن الحاكم في بيعه أم من الواجد من الحاكم على الثوب اي على
احده الثوب واعطاه الثوب لهما كما من كلنا الحاكم أم استأذن اه كرى (قوله ويرف الخ) ههنا
على أن الموجود لا على وجه القفظة اه سم (قوله بينه) اي اجدعوا الثوب (قوله) اي المقتضى (قوله
لقاضي) القوة ومن عني النهاية الاثمة وكذا في قوله غير المستأجر الا ان (قوله اي للمقترض)
ظاهر هذا التفسير انه لا يفي به لما في الجمال اذا كانت القوة مستغرقة ارجع اه رش اي اقول ظاهر مدعي
شرح الرض عدم الفرق بين ترك الحاكم من ماله غير مقترض للاتفاق عليها اي على الجمال فان وقت
بالاستاذ دفعه اليه اه (قوله وان كان قول الخ) هذه النهاية لاسن لههنا (قوله وكذا في المقتضى
لكنه) كذا في شرح الرض واليهجة (قوله لا يمنع) وكذا في الخ بتدل (قوله في بيع المستأجر) في
الجيب (قوله فيق) اي الجمال المبيعة (قوله ويطه) اي على عدم الانقاس (قوله نسل لهما) كما في
شامل للزمه يمكن قوله كقول الخ يقتضي خلفه اه سم اقول عبارة شرح الرض كالصريح في التسليم
(قوله والاول اثوب) برفا قال في (قوله في المقتضى) لهما الحاكم المستأجر (قوله واصل الخ) اي حواز
بيع قدر النقطة دون السك (قوله في النسبة) متعلق بذلك (قوله اذا قال الخ) ثم رد على (قوله ان
الحاكم) بل ان يثبت الاثمة واعدت النهاية والمقتضى ان (قوله مرقع في انقاس الخ) قد يقال هو
مر مرقع في عدم الانقاس اذا لم تستغنم بكثرة اذ لم يبق له حق بعد الفسخ غير المطالبة بالآخرة اه سم
(قوله) اي البيع (قوله وعليه) اي بحث الاثمة (قوله وبن العينة) اي بحث ان ليس لهما كبر مع
السك فيه ابتداء (قوله وما صار الخ) اي في خصاله اذ يوافق العبد (قوله مقدمه) اي يبيع قدر الاحتياج
على غيره) اي على الاخذ من ماله والاقتراض على مبيع السك (قوله مخرج) اي قوله لتعلق حق الخ
للفني والى قوله لان الاسار في النهاية (قوله شأنه) ان تأكل الخ على المقتضى الا اني اه سم اي وعلته
لتعلق حق الخ (قوله باعينا) اي بالعنف المبيته والتسليم في البيع متقربان (ولأن المكتري الخ)

أما إذا رأى المصلح في بعضهم أو لا يستتره المستأجر بعض الأمان بما له ذلك فما حست به زور يسع مال الغائب المصلحة له فقول
والأكثر له الخ صريح في انصاف الجور وطعن في بنو بنو العتيقات قال في المستأجر ما يفتقر أو يفتقر إلى شئ من القيمة كالماء
من قضا عليه أيضاً فظهر أنه إذا استأجر بالهائس أو بالثمن عند الأمان لا يؤمن أن يستأجر ليعمل بمقتضى ما لا يغيره إلا بالأصل
منه فبما قاله الفقيه لا يظهر أنه إذا استأجر بالهائس أو بالثمن عند الأمان لا يؤمن أن يستأجر ليعمل بمقتضى ما لا يغيره إلا بالأصل
لا يؤمن أن يستأجر ليعمل بمقتضى ما لا يغيره إلا بالأصل لا يؤمن أن يستأجر ليعمل بمقتضى ما لا يغيره إلا بالأصل لا يؤمن أن يستأجر ليعمل بمقتضى ما لا يغيره إلا بالأصل

لأن يجعل على ما عساه لا يذرى ان الحاكم في المسألة تارة اذا رأى ما لم يخطئ فيها ولا اكثره المستاجر بعض الثمن جائزة ذلك من حيث يجوز له بيع مال الغائب بالصفة (وإذا كان ١٩٦) المكتري في الاتفاق من ماله ليرجع جزئى الظاهر) لأنه يحمل ضرر وروقه ولا يرى الاقتراض

والقول قوله في قدر ما أتفق اذا أدى ثمنه من ماله العادة لا يمين اه معنى (قوله أنه لا يصل ضرر) الى قوة فان تعذر في المعنى والى قوله وقد يفرق في النهاية الاقوله فقبض بمسار الى لا يرجع (قوله او يمكن اثبات الواقع) الخ أى بان سهل اقامة اليمين وتوقيفها للقاضي ولم يمتنع الادان قبل على ماسر اه عش (قوله والا) شامل مالى وجد الحاكم ولم يمكن اثبات الواقعة عند اه سم (قوله أنه لا يرجع) الخ اعتمد المعنى والنهاية (قوله أنه لا يرجع) أى ظاهر او اما باطن فينبى أن له الرجوع اه عش (قوله كون المساقى عليمين الناس) أى فلا يتعذر الاشهاد عليه اه كردى (قوله المساقى) فى أنه لا يتخطه بالف اه بصرى (قوله لانه) أى الشان (قوله هنا) أى في حرب الجبال (قوله الهر وب) قضية صنع القاموس أن الصواب اسقاط الواو (قوله ندوة الخ) صوابه عدم ندوة الخ وحذف لفظة ندوة (قوله وخرج) الخ الى المتن فى النهاية وكذا فى المعنى الاقوله ولا يفرض الى الخان (قوله يكتري عليه الحاكم) أى يمين ماله (قوله وانترض) أى فان يجعله ملاقاترض عليه او كثر على اه معنى (قوله العين) الخ الى التبيين فى النهاية الاقوله لمسار الى تم وفى المعنى الاقوله ولا الخ الى المتن وقوله الظاهر الى وكقبضه او قوله قال القاضي او الطبيب الى المتن وقوله قال القاضي الى وليس له وقوله ثم بحث الى ومنى (قوله والخر الى اخره) الخ خسرانا للقتل اه معنى صبرة الكردى يعنى لو اجر الخمر تقسمه دثار لعمل معلوم وسلم نفسه ولم يستعمله المستاجر حتى مضت المدة او مشتهدة يمكن فهناك العمل استقرت الاقوله كذا فى الكبير اه (قوله والخر الى اخره) من رتبته او العتبة الخ لا يفتى ما فى هذا الزج صلاوات لفتى العين المؤجرة بالباية والجار او غيره مما فى اجلة من باؤمة اه وحي حسن (قوله الظاهر انه زج يدا يباع) قد يقال نعمه واه ان فيه ليعتاق به قوله حتى بحث الى الا فلا يصح تعلقه بقض الاقوله بل لال القبض يعنى بغير وقوعه فلا يستمر الى انقضاء المدة وانما المستاجر الامسالة وقد مر قطار ذلك فى آخر حكمته اه رشيدى (قوله امتناع الخ) أى أو وضعه بين يديه او التغطية بيمين بين الدار اه معنى (قوله الاقضية يتوقف الخ) قد يشكلى بما تقرر فى البيع أنه لو وضع المبيع عنده موقفاضا واوردته على مر فاقبض باسكه سم على وجوب الجواب بان محل الاكتفاء بالوضع فى تخفيف يمكن تناوله بالدفع عليه فممكن حل قول القاضي أى الطبيب الاقضية يتوقف على غير كذا وباب الاحمال للقبلة اه عش (قوله أى يقبضه) الاحسن كونه من الاقباض أى قبض المكري ما يتوقف قبضه على الخ (قوله فان صمم) أى المستأجر على الامتناع من التمسك (آخره) أى الحاكم مقبضه اه عش (قوله وفيه نظر) أى فى قوله فان صمم (آخره) (قوله لانه حاضر) أى المكترى للمتنع (قوله لاجله) أى حق الغير (قوله بهد) قبضها) أى قبض الحاكم العين اه سم (قوله وتسميمه) أى المستأجر على الامتناع (قوله ودها الخ)

وأفهم كلامه أنه لا يرجع بتمامه بغير اذن الحاكم ومجمله انه وجدوا يمكن اثبات الواقعة عندهم والا فهو على انه أتفق بشرط الرجوع ثم رجع فان تعذر الاشهاد فقبض بمسار فى المساقاة اه لا يرجع وان قوى الرجوع لانه نادر وقد يفرق بان سبب التفرع من كون المساقى عليه بين الناس غالبا ولا كذلك المستاجر ليهنا لانه كثيرا ما يقبض بالهر وبهنا فى الاستغاو التى من شأنها ندوة فقد الشهود فيها فينبى حديثا انكفله يمينه الرجوع ويخرج بغير كها ماله وهر بيمافى اجلة العين يقتصر بغير مامرى الا باق ويكون شرط البان يتوقف باؤمة الائمة يكتري بها ماله الحاكم أو يقتصر بغير مامروا يفرض ذلك للمستأجر لامتناعه فكيف حق نفسه فان تعذر الاكثر اه فله التمسك (ومضى قبض المكترى) العين المؤجرة ولو اخرج المؤجرة عنه أو (الباية والدار واسكها) الظاهر انه زج باء اضاح العلم به من قوله قبض وكقبضه امتناعه منه بغير رضا عليه قال القاضي أو الطبيب الاقضية يتوقف قبضه على النقل أى قبض الحاكم فان صمم آخره قاله فى البيان

لو يبيع بعضها بحول على ما صلافتها المبيع كفى يبيع المالك لان المتعسف مستندة لا استحقاقها مر (قوله الآن يعمل على ما عساه لا يذرى الخ) فبان بما مضى من عدم الاتساع فكيف يحمل على ما عساه لا يذرى المتضمن لا الاتساع كما دعا عن ماسق (قوله ولا اكثره المستاجر بعض الثمن) قدرة الى الحاجة الى اكثره المستأجر بعض الثمن لان اطلاق بيعه بحول على ما دعا من المتعسف المستحق للمستأجر الآن يحمل على ما ذابها عا بما تقرر ماطلة العدم من يشترطها مسلوقة المتعسف المستحق للمستأجر (قوله وأفهم كلامه الخ) كذا شرح مر (قوله والا) يشمل مالى وجد ولم يمكن اثبات الواقعة (قوله الاقضية يتوقف الخ) كذا شرح مر وقد يشكلى بما تقرر فى البيع أنه لو وضع المبيع عنده موقفاضا واوردته على مر فاستقر باسكه (قوله فان صمم) أى على الامتناع (قوله وفيه نظر الخ) كذا مر (قوله بهد قبضها) أى قبض الحاكم باها (قوله وتسميمه) أى المستأجر

اي وفيه نظر لانه حاضر ولم يتعلق بالعين حق الغير حتى يوجب له الاجله وبيعها الحاكم انما يكون لغية وتعلق حق قائمى بيقه لانه بهد قبضها وتسميمه على الامتناع ودها

لما لكها (حتى مضته هذه الاجرة تستقرت الاجرة عليه وان لم يتقم) ولو لم يتركوف مرض لثقل المتأخر فثبت بدفعه هذه (وكانت تستقر عليه بدلا ومضى خرج ما مع الخوف فثبتها قال القاضي الا اذا ذكر ذلك في العقد (١٩٧) وليس له فخرج ولا اذكر ما ذكره أخذها الى الامن

أي وتستقر الاجرة على المستاجر بمعنى المدة اه عش (قوله لما لكها) أي المكري (قوله أو حكا) أي في القبض الحكيم كالاتفاق من القبض (قوله متى خرج الخ) أي المستاجر اه عش (قوله اذا ذكر الخ) أي أو كان العقد من خوفه على المأجر اه عش (قوله اذا كان الخ) أي الخوف (قوله وليس له) أي المكري اه عش (قوله لانه يمكنه) أي المكري (قوله أن يسره عليه) أي أو يؤجرها لمن يسره عليها من هو مشله اه عش (قوله ومن ثم بحث الخ) عبارة النهاية وما يحتمل من الرفع أنه الخ يظهر حله على أن مراده بذلك أنه يتغير به الخ (قوله لم يمدد السعي الخ) وإذا تأملت في هذه الحجة فستبين أن المقصود بالمال أو الجواز المثل للركوب السعي الممدد العلم الى محل العقد فلهذا هو من مثل ما زاد و يضمنه اذا تلفت فيه ومضاه تقدم من أنه اذا تعدى بضربه الى بائع لا ضرر ما ناولو تلفت فيه أنه يضمنه اذا تلفت فيه اذا رواد الى محل العقد أيضا اه عش قول المتن (وكذا لو أكرى) كذا في أسأله وفي نسخة المتن والنهاية والمثل أكثرى اه سندهر (قوله أو عرضت عليه) هذا بخلاف ما تقدم من القاضي أي الطبيب لان الدابة مما يوقف قبضها على النقل فالوجه وقال المرجع اليه مر أنه لا ويجوز العرض الا اذا كان على وجه دفعه فمضى في البيع سم على ج اه عش ولا يخفى أن ذلك يجري في قول الشارح الآتي والتسليم للعرض (قوله لانه يمكنه الخ) فليس بأس من بحث الاخرى (قوله أي التقدير الخ) عبارة المتن أي المذكور من هاتين المسئلتين اه قول المتن (في الاجرة فالفاسدة) خرج بالفاسدة الباطلة كاستئجاره بالغا على عمل فعمله فانه لا يستحق شيئا اه معنى وفي الكردى من المبرى منه (قوله لا يكون في هذا) أي في الاجرة الفاسدة اه عش قول المتن (ولو أكرى عينا لم يمدد) أي لم يمدد من أؤتمه كالمظهر سم حل ج اه عش قول المتن (ولم يسلمها) أي ولا عرضها اه رشدي (قوله أو غصبها) أي المأجر الذين يمدد القبض فانه الكردى والاصوب أي الاجرة قبل القبض اذا ظهر تنازع الغنطين في قوله بعد القبض يد في قول الشارح الآتي لغوات المعقوداه فقبل قبضه (قوله ولو كان الخ) غاية في قول المتن ولم يسلمه فقولاه حجب به أي حجب المكري المذكور بقوله ولم يسلمها فكان الاول ان يقول عقبه ولو قبض الاجرة (قوله

(قوله في المتأخر تستقرت الاجرة وان لم يتقم) قال شيخ الاسلام في شرح البهيمتي يستثنى من كلامه لو تلف المستوفى به كسبي عين لا رضاء ولو بعين الغاطة وقتلته بعد الانصاف بناه على جواز الابدال كما مر ولو بان المكري يسد للجز واستمع مع القسرة ومضاه المدة فالاصح في رضى عنهم فقر الاجرة انتهى ليحصر وجه الاستثناء وجهه بعد التقرر في الثابتة الآن بصور مجازا المتنع لقرولاه (قوله استقرت الاجرة وان لم يتقم) حله بعد ذلك الا فاعه لا ولان استقرار الاجرة يقتضي أنه استوفى حقه بالقوة فغيره وما مر كذا في قول الشارح الآتي (قوله لو أكرى دابة لم يترك كوابل موضع وقبضها وصفت مسدة لمكان السهم المبرى ثم أيت قول الشارح الآتي متى انتقم بعد ذلك الخ وهو صريح في الثاني (قوله ومن ثم بحث ابن الرضا الخ) كذا في شرح مر (قوله متى انتقم بعد المدة الخ) فلم انه يضمن تلك المدة ينتهي حقه (قوله أو عرضت عليه) هذا في حقه ما تقدم من القاضي أي الطبيب لان الدابة مما يوقف قبضها على النقل فالوجه وقال المرجع اليه مر أنه لا ويجوز العرض الا اذا كان على وجه يمدد قبضها في البيع (قوله اذا كان في المسمى أو نقتضت) أو سلف (فرع) في كلوى السويلى استأجره عا مة فلهذا الاجرة يثبتها المنة فلهذا في المسمى أو نقتضت وكان أقر عند الاجرة على أنه لو ظهر لم يقبل قوله في دعوى الاعصار بعد اقراره الجواب لا يثبت قوله الابينة تشهدانه كان قد اقراره وتلفها اه عش (قوله في المتن ولو أكرى عينا لم يمدد) أي المكري (قوله ولو كان حجب) أي المكري

على المسمى أو نقتضت بما يستقر به المسمى في الصفحة مما ذكر وان لم يتقم للمأجر ان لغا عند العقد حكم محججهما اذا وعدهما فالباطل فقلية الغنا والوضع بين يديه والرضى عليه وان امتنع لا يكتفي به ان لم يضمن القبض الحقيقي (ولو أكرى عينا لم يمدد) أو غصبها أو حجبها أي حجبها ولو كان حجبها القبض الاجرة (حتى مضت) تلك المدة (انقضت) الاجرة لغوات المعقود عليه قبل قبضه

فان حبسها بعضهما البعض فمقتطوعه الباقي ولا يبدل زمان زمان (ولو لم يقدر مدته) انما قدرت بسجل كان (آخر) دابة (الركوب) الى موضع معين ولم يسلمها فيه مقتعدة (امكان) السبي اليه (فلا صغر انهم) أي الاجارة (لا تنقص) بل لا يتغير المكترى: تعلفها بالمنفعة دون الزمان ولم يتغير رأسه وهذا لا يفسد ولا يجبر (١٩٨) بذلك في اجارة المقتطعة لانه دين باجارة (فانما) (تنبه) يعلم مما مر انه حيث تحت

الاجارة لم يزد المسمى والاخره فان حبسها بعضهما) أي حبس المؤجر الدابة بعض تلك المدة أي البعض الاول قاله الكردي والاولى أي حبس المؤجر أو الأجانب العين بعض تلك المدة الاول أو الوسط عبارة عن معنى بعض المدة ثم جعلها انقصت في المسمى وثبت الخيارات في الباقي اه (قوله وانما قدرت) الاتساق قدرها كلياً النهاية قول المتن (وأجر) أي اجارة عين بدليل كلام الشارع الآتي اه سم والاولى لان الكلام في اكرام العين عبارة عن معنى بدلي قول الشارع الآتي ولا يفسد الخ والمعتز والمعتز والمعتز عن اجارة القصة اذ لم يسلم ما يستوفيه منه المنفعة حتى مضت المدة التي يمكن فيها استيفاءها فلا يفسد ولا تنقض قطعاً اه (قوله لانه دين) أي المنفعة فكان الاول الثاني والثالث في المعنى (قوله الآتي صورة وهي الخ) اعتمد المعنى وذكره الكردي عن المصيرى (قوله ولو سكن كافر الخ) أي اجارة بدلي لا ذكر المسمى اه سم عبارة عن المعنى اذ اعتاد الامام القسمة مع الكفار على سكني الخ فزسكنوا انقصت المدة فيجب المسمى الخ اه (قوله ولو ليس في محله) قد يؤيد به ليس في محله ما لو سكن ذمي على وجهه القصب داراً بالخيار فان لم يلزم مسمى فهو في غاية الاشكال والبعنوان لزمه اجرة ثم لم ينصروا لان تكون اجرة المثل اذ لا تسمة هنا فليتل اه سم (قوله أو وقفه) الى قوله كالزوج آمنه في النهاية وكذا في المعنى الاقوله أي القصة في ذلك وقوله واعتمد السبكي وغيره (قوله مثلاً) أي اياه اه معنى (قوله أي القصة الخ) يجوز أيضاً جوع الضمير للاجارة ويكون قوله الاجارة من الاطهار في موضع الضمير اه سم (قوله لا سيما ولا صغر) الانصرار لا صغر (قوله انما) أي المنافع (قوله أم ولد) وشاهه مدبره اه نهاية (قوله ثم انما الخ) بقي ما لو آثر أم ولد ثم اعتقها وينبغي أن لا تنقص الاباء الوفاً بما سم على ج اه عرش (قوله تنقصه) أي العبد (قوله ثم لا يزد) متعلق بقوله لم تنقص (قوله فيما استوفيه الزوج) أي في استيفاءه بعد العتق اه سديمر (قوله ولو لم يمس) عطفاً على قوله فمناخ (قوله ونقصته) الى قوله وان طلق في النهاية وانما (قوله في بيت المال الخ) لان السيد قد زال ملكه فهو غايض من تعهد نفسه اه معنى (قوله اذ لم ينقض الخ) عبارة عن المعنى وهو كذلك لانه لم يعقد عليه

المثل قبل الآتي صورة وهي ما لو سكن كافر داراً بالخيار فيزانه المسمى لانه لا مثلي له اه وليس في محله حكاً وتعليل لا كما هو ظاهر لان معنى اجرة المثل أن ذلك الحصل يرغب فيه تلك المدة بخلاف هذا لا يحتاج الى ان له مثلاً ولا يمكن من المثل كذلك فانه (ولو) ارجعه ثم اعتقه أو وقفه مثلاً أو آمنه ثم اقرها ثم مات (فلا صغر انما) أي القصة في ذلك (لا تنقص الاجارة) لان نص العتق لم يضاف الا وقصه لا يمنع لانما لا سيما والاصح انها تصدق على ملك المستاجر وخرج بهم آتتفه ما لو اعلى منته بصفة ثم آجره ثم جسد الصفة أثناء مدة الاجارة فانها تنفسح للسبق استحقاق العتق على الاجارة ثم لم يفر آجر ام ولد ثم مات كاتفتد كلامه سبحانه وانضمه السبكي وغيره (و) الاصح (انه) أي الشان الاختيار للعبد في تسع الاجارة بعد العتق وفارق عتق الامسة تحت عتد بان سبب اختيار وهو نقصه موجود ولا سبب لخصاؤه انما اقروا المنافع تحدث ملكة

للمستاجر (والاظهر انه لا يرجع على سيده ما حرماً) أي المنافع التي تستوفي منه (بعد العتق) الى انقضاء المدة كما مر في مناقه حين كان عليهما بعد كلاً في زوج آمنه ثم اعتقها بعد الوطأ لشي لها فما استوفيه الزوج وما لمر ان المنافع ملك المستاجر ونقصت في بيت المال ثم على سيدها سبب المسلمين وانهم فرضه الكلام فيما اذا آجره ثم اعتقه انه لا يرجع بشي على وارثه عتق قطعاً اذ لم ينقض ما عقدته

وله أن يترى قبل الاجارة غرمه بعد مضى اجزائه لتعديه بها ولو فسخت الاجارة (١٩٩) بعد العتق ببعض المنافع ففسخه كجلى الروضة

وان أمال الاسرى وده
عقد ثم قضاه (قوله وله أن يترى) أى بعد الاجارة (قوله قبل الاجارة) متعلق بعتق أو تملكه وهو الاول
(قوله غرمه) عبارة الغنى ولها معنى عتق ولم يقل فريه في بطلان الاجارة بغرم العبد الخ اه (قوله لتعديه
الخ) عبارة الغنى وهو كذلك كما نقله عن الشيخ أبى يعلى وأقره ولا تنفس الاجارة بطر الجارية لا تنفس
بطر والدة فلو استأجر مولى مولى بطر فمضى أو استأجر من دار الخ لم يمت ملكهما السلوك لم تنفس
الاجارة اه (قوله ولو فسخت الخ) وان أجردوا بعد ثم قضوا عتقهم لم يمت فالحرجوع يقتضيه اه معنى
(قوله ملك منافع نفسه) أى ورجع المستأجر بقسط ما بقى على السيد أو الوارث اه ع (قوله كجلى
الروضه) والتمه فلو أوصى بمقتضى بطلان اجارته ففسخه لا يترتب له الرجوع للمنافع ولو ردت فلو أجز
داره ثم وقفها ثم فسخت الاجارة رجعت الوارث كإثباته ولو أجز حلقه تعالى شرح مر اه سم قال ع (قوله
رجعت الوارث) أى ورجع المستأجر بقسط ما بقى على الوارث اه (قوله ولا ينقص ذلك الخ) أى عدم
الانقضاء عما ذكر (قوله بحر بانها) أى الاجارة متعاقبة بقوله لا تنفس الخ و (قوله ولا ينقص الخ) جملته
معرضه و (قوله في وقتها) أى الاجارة متعاقبة بالجرى بان (قوله حال الاجارة) الى غرقه وتردد الاذرى في النهاية
الاقوله ولو اراد المثل (قوله قطعا) أشار به الى أن قول المستنفذ في الامور راجع لنقص الانقضاء فقط (قوله
وانما يصح بيع المشتري الخ) أى مع أنفى كل من المستثنى بيع الشخص باليس تحت يد من هو تحت يده
اه رشدى (قوله بيع المشتري) الاول منسب له بغير التام (قوله وبه فارق الخ) أى باختلاف الموردين
النهاية والمغنى بخلاف لنكاح فان السيد ذلك منقعه بضم الهمزة وحذف اللام ثم لو طقت شبهة كان
المورس السيد لا الزوج اه عبارة سم قوله وبه فارق انفساخ الخ يتأصل وكان المراد أن ذلك في النكاح وارد
على المنفعة أيضا لا الزوج لا يكمل بل على أن يتفق بشئ مخصوص اه (قوله ورد المبيع) منفر على
قول المصنف ولا تنفس الاجارة الخ فكان الاول فلو بالغه بدل الواو (قوله استوفى) أى التمسى وكذا ضمير
رجع قول المتن (فلا يعاها) أو وقفها أو ودها أو ودها اه نهاية (قوله وقد قدرت) الى قوله الضرورة
في المغنى (قوله بيع) أى التمسى بالجرى اه بجزءه أن بيع الخ اه ع (قوله ويحوز كونه بينه المفعول والمشتري
تأبى خاله) عبارة المغنى أن العبد يؤمنه وتسلم للمشتري ثم تعاد له واستوفى منه الى آخر المدة وبقى من
القدرا الذى يقع التسليم فملأه بغير ولا يشبهه خال كذا استدل بالوجه فلا خيار لان زمن فقها سبر
اه (قوله ثم رجع) الاول التأمين (قوله الضرورة) هذا ظاهر حيث تحضى مدة تقابل بجزء اه ع (قوله
أى اختلاف ما بين فيه) الاول الى أن يعلل بامر من المغنى آتقا (قوله وتردد الاذرى الخ) المتجه بمقتضى
قبل التفرغ ووقف حصة القبض بلسه مر اه سم عبارة النهاية وشمل كلامه ما كانت مشعونة
بامتعة كبيرة لا يمكن تفرغها الا بمقتضى مدة لها اجرة فيعبر بها ع فيما يظهر وان توقف قبضه على
تفرغها على ما مر اه قال ع (قوله ويؤخر قبض المشتري العين حيث كانت مدة التفرغ) بغير تقابل بجزء
أو قبضه مدة فلا يحتمل عادة ان تمام مدة الاجارة فظهر اعلم حيث اشترى على ما يكون ثم أجزه ففسد مضمون
بقائها في بيئته المستأجر اه (قوله قال وقد أشعر الخ) علاقته يقتضى أنه على هذا الفرق بين قصر المدة
وطوله او مقتضى مدح الشارح أى وصرح بانهية تخصيصه بالعلوية فليست له حصة (قوله
ان لا تنفس بالجلوس) أيضا (قوله وله أن يترى) أى بعد الاجارة (قوله غرمه الخ) ولا قبل قوله في نفسها
مر (قوله ملك منافع نفسه الخ) احتمله مر في شرحه والمتجه فى الأولى وسمى بمقتضى بطلان اجارته لا س
فردز يد الوصي رجوع للمنافع لورثة اه (قوله) وأجز غرمه داره ثم وقفها ثم فسخت الاجارة فلان
المنافع السابقة فتردد بغيرها الوارث فتردد الوارث ففسد مضمون حصة العتق ثم رأيت
ان شذبا الشهاب الرمل أضاف الوارث اه (قوله وبه فارق انفساخ نكاح من اشترى زوجته) يتأصل
وكان اراد أن الملك في النكاح وارد على المنفعة أيضا لا كمال بل على أن يتفق بشئ مخصوص
(قوله وتردد الاذرى فيما لا يكون امتعة الخ) المتجه بمقتضى قبض التفرغ ووقف حصة القبض

بالقبضية فيها الضرورة وعدم حصة البيع قال وقد أشعر كلامهم بضمهم ان التسليم والتسلم انما يكونان بعد انقضاء المدة لا قبلها وهو مشكل اه

وقد يقال الاشكال فيكون ان هذه الصورة لعدم اثرها المتأخر ولا ضرر من البيع الى التسليم حيث دللنا التلقا عليه بغير البيع ورجع اليه انما اذا فترت بعمل كروا بل لا بد كذا في جميع البيوع كما قاله الزاوي وارتضاءه للبني لمصلحة البيع (ولا يتقسم) الاشارة فعلا كذا لا يتقسم المتأخر ببيع الامتياز وتحقق غير الزاوي في عدم التسليم الى انقضاء المدة وتغير المشترين من جهل ومودة الاجارة كما اقتضاه الملاحم - لكن يجب الاخرى وغيره بطلان البيع عند مجله المدة أو لمجلها على ان انه الاجرة تنصير عند الغرر ورجع الى الركني لانه لما في حق زوال (٢٠٠) الشئ لا يتغير ولو انقضت الاجارة قبل منقضاء بقاء المدة التي هو جدار الرفع

[illegible]

سم وعش (قوله ثم تقسمها على مطابق الخ) أي أول ما يقسمه الاجرة على أجزاء الجرك قال أجرة تلك
هذه الأرض بما تاتي فيهما تجسونا ذراعا مثله انما دون ذلك لم يستفيد من الاجرة شي في مقابلته ما يقسم من
الافرع لكن بتغير المستاجر بين الفسخ والاجرة فان فسخو جمع عذقه ان كان الاستمساك المسمى من فسخه
ثم ان كان الفسخ بعد مضي المدة أي بعضها استمر عليه أجرة مثل ما مضى من المدة قبل الفسخ اعرض (قوله
تخالفا) أي ما جرح والمثل تجبر ويشترطها هاهنا وأما قوله ان لم يتراضا يقول أحدهما
عش (قوله لان تعارض ذلك) أي الاجال والتقسيم وكذا صبره وقوله ان لم يكن الخ في غير يد
المزجما تصدور من أي شخصه في كتاب اجاره كتب فيه أن الاجرة كل يوم أو بعثواهم والجله في السنة ألف
وأربع مائة وأربعون زيادة أو بعثواهم في درهمين على التفصيل فاجاب به نظري كيفية المكتوب بان
كانت الاجلة كتبت فيها جالا لتفصيل المذكور وما هو لفظه يقتضي أنها ذكرت جمعا للمفصل بان قيل
فصممو ذلك أنفسهم بعصا ثوار بعون ونحو ذلك من اللفظ لزم المسمى على المايوت ولا يلزم زيادة
الاربعون والعشرين فان أحدهما غلط فصحك بالاقول وان لم تكن الاجلة المذكورة بلغة الجهم والاجال
لذلك الذي فصل سبوا من قال استاجر بها بجره تسليفا كل يوم أو بعثواهم وفي التسليفة ألفوا وعصا
وأربعون ونحو من اللفاظ فصحك عليه ظاهر بالجله مع ما فهم من الاجتهاد في الجمع يمكن بان يكون ذلك
تقسما لبعض الاجرة دون بعض انتهى اسم (قوله على تقسمها بالبخ) أي الاربعه آلاف (قوله على
أول المدة) أي بان ينقسم المبلغ اه كروي عبارة عش أي وما زاد على ذلك لا يتعلق به الاجرة اه (قوله
العشرين) نعم الشهر (قوله ومرا أول خمس الخ) عبارة هناك من ثم أفتى ابن الصلاح في مسئلة في سبعة
رائد ونحوه ان نقص منها ما بان ان تقدمت عمل في الامكان لجمع يكون التفصيل لبعضها وان تأخرت فان
قبل فجميع ذلك كذا حكم بالتفصيل لانه المتيقن أي وان لم يقل ذلك حكم بها كالمظهر اه (قوله وحده
الخ) اربعه عشرون ثم لا تنبأ لاجره

(كتاب احكام الموانع)

قول المتن (احكام الموانع) أي وما ذكره من قوله فصل منفعة الشارع إلى آخره الكتاب (قوله هو) أي شرعا
اه عش قول المتن (الأرض التي الخ) قال ابن الرضا فتقو قسمان أصلي وهو ما لم يعمر قط وطوري وهو ما حارب
بعد عماره والجاهلية اه معنى (قوله أعلم يتيقن) الخ قوله وكأن ذكرهم للاحياء في النهاية لا قوله لكن في
اطلاقه نقار (قوله أعلم يتيقن عبارة الخ) عبارة ما أغنى وشرح الروض ولا يشترط في ثبوت العمارة التحقق
بل يكفي عدم تحقها بان لا يرى أثرها ولا دليل على عمارتها أصول شعر ونهر وجسد وأوتاد ونحوها اه
(قوله أعلم يتيقن عبارة الخ) يدخل فيه ما يتيقن عدم عمارته في الاسلام وهو ظاهر وما شك فيه وسبق في عدم

عشرين درهما على الفصل فاجاب به نظري كيفية المكتوب بان كانت الاجلة كتبت فيها جالا لمفصل
المذكور وما هو لفظه يقتضي أنها ذكرت جمعا للمفصل بان قيل فصممو ذلك أنفس وأربع مائة
وأربعون ونحو ذلك من اللفظ لزم المسمى على المايوت ولا يلزم زيادة الاربعون والعشرين فان أحدهما غلط
فصحك بالاقول وان لم تكن الاجلة المذكورة بلغة الجهم والاجال لذلك الذي فصل سبوا من قال
استاجر بها بجره تسليفا كل يوم أو بعثواهم في السنة ألفوا وعصا أو بعثواهم ونحوه من اللفاظ
فصحك عليه ظاهر بالجله مع ما فهم من الاجتهاد في الجمع يمكن بان يكون ذلك تقسما لبعض الاجرة دون
بعض اه (قوله ومرا أول خمس شر وط البيه الخ) عبارة هناك من ثم أفتى ابن الصلاح في مسئلة في سبعة
رائد ونحوه ان نقص منها ما بان ان تقدمت عمل في الامكان لجمع يكون التفصيل لبعضها وان تأخرت فان قبل
فجميع ذلك كذا حكم بالتفصيل لانه المتيقن أي وان لم يقل ذلك حكم بها كالمظهر اه والله اعلم

(كتاب احكام الموانع)

(قوله أعلم يتيقن عبارة الخ) عبارة شرح الروض ولا يشترط في ثبوت العمارة التحقق بل يكفي عدم

اجبالا ثم تقسمها على مطابق
مطابق الاجال فان لم يكن
الجمع صح الفلان تعارض
ذلك أو جرح مقولهما
وان أمكن كان قال أربع
سنتين بأربعه آلاف كل
شهر مائتا درهم وعشرة
درهم حل على تقسمها
المبلغ على أؤل المدة فخص
بعثواهم في درهمين وعشرة
درهم تقسم على ما يخصها
من الشهر وهو يوم من أؤل
الشهر العشرين وثلاثة
أسابيع يوم لان حصة كل يوم
سبعونم أول ما خمس شرط
البسع عن ابن الصلاح ما
يراد في هذا المصدق التام

فتدبه ومرا وأول البسع
قبل فسخه ان المستاجر
حس ما استوجبه عليه
لعمل فيه ثم لا يستفاه أخرى
ومحله كالمسمى في تعدد
الصفتين اذ لم يحدد هنا
والاستاجر تال كالمسألة
كذلك كرام كذا قال في
حسب كرام في أجرة
آخران الكرام يسجلون
بغيره أصناف مختلفة

(كتاب احكام الموانع)

هو الأرض التي لم يعمر
فما أعلم يتيقن عبارة
في الاسلام من مسلم أو ذي

جواز احباتي قوله مد ولولم يعرف فعله جوازا لم يخلو الخ اه عش وقوله هر وسباني عدم جواز احباته الخ
 باقي الشر خلافه (قوله من حقون عامر) أي حرمه اه معني (قوله ولا من حقوق المسلمين) كحافات
 الانهار ونحوها اه عش عبارة الخفي ويستثنى من اطلاق تلك الارض التي لم تعمر ما يتعلق بها حق المسلمين
 وما كالعاليق والتمير وكذا عرف قوض دلتهمي ومجاهد النبي صلى الله عليه وسلم ومن مفهوم قوله لم تعمر
 قط ما من معمور في الجاهلية ثم حرم بقي آثار عمارتهم بالمسلم بملكه كاستياد كرومهم والكافري
 موان دار الاسلام فانه لا يملكه اه (قوله من عمر ارض الخ) هو بالتخفيف وهو لغة القرآن قال تعالى انما
 بعمر مساجد الله ويجوز انه التشديد وهذا كما حصل لم تعمر الرواية اه عش (قوله هو احق بها) اسم
 التفضيل ليس على بابه (قوله ومع ايضا الخ) ذكره بعد الاول لئلا يفسد من التصريح بالاختصاص اذ قوله
 احق في الاذول قد يشعر بان لغوي فمعناه اه عش (قوله ولها) أي ليعتد الخبر و (قوله لانه اعطاه
 الخ) صفة العلية فلا شك (قوله اقطعه) أي اعطاه (قوله لكن في اطلاقه نظر) عبارة عش لكن الصحيح
 عدم تكفيره بالمعاصرة اذ غايتها التراجع عن عدم استحقاقها من حل على مسئلة ذلك فلا يبعد التكفير به
 اه (قوله وأجمعوا عليه) أي على احياء اوانواعها في الجاهلية لانهم اختلفوا في كسبهه وباعصه بل فلم
 يجمعوا الا على مطلق الاحياء شديدا ردي (قوله به) أي الاحياء (قوله فيها) أي الارض أي في احسانها
 (أجر) أي وابل (قوله طلاب الرزق) أي من انسان أو بهيمة أو طير اه عش قول المان (فالمسلم) أي
 يجوز له (تخلكها الخ) رد عليه أو يفتخر مسلم أو لا يترك حقهم من مد سقط فيها حقه فانه لا يعمل
 مسلم تخلكها وان كان لوفعل ملكه وان حل الجواز في كلامه على العتة فلا راد معني ونهاية (قوله ولو غير
 مكلف) شامل لمسي غير مبرز سم على جوده اذ نحننا لى ما دى أي بشرط تميزه اه لكن يعارضها قول
 الشارح كمنون الان يعمل على مجبونه فوعتير وكتب سم على منهج أي ولو وقفاو يكون لسيد
 اه وهذا في غير البعض أما هو فان كان يدين بين سيديهما بالتقوى وفي الاحياء فهو يتوان لم تكن فهو
 مشترط بينهما اه عش (قوله فيما لا يشترط الخ) واضح لغاية عبارة انتهائهما وان لم يكن مكلفا كمنون
 كما سرجه الملوودي والى وبأنى وراضا مما لا يشترط الخ اه (قوله مما ياتي) أي في التنبه
 الثالث قول المان (تخلكها بالاحياء) نعم لو سوى أي الامام لثم الصدقة مشروطة من الموان فاحده شخص لم
 عليه الا باذن الامام لم يفتي من الاعتراض على الاجتهاد وبمعنى (قوله وعبر بذلك) أي بالثبوت (قوله
 المشرع بالقصد) فان التملك يلزمه ما قصد كرى وعش (قوله لانه الغالب) أي لان الذليق بالاحياء
 أن يصدق لهي لان القصد شرط في الاحياء فانه يحصل بمن لا قصد كالسب والمجنون اه كرى وهو
 وافق ما مر عن سم من عدم اشتراط التميز بعبارة عش قوله لانه الخ أي التملك اه ولالول هو الظاهر
 آتته (قوله أي تلك ذلك) عبارة الخفي أي احياء الارض اذ كورة اه (قوله تلك ذلك الذي) مفهومه
 أنه اذا احيا ذلك لا لرواق لا يمنع وعليه فينبغي أنه اذا اذن جميع مسلمي اوقاد الاحياء أن يقدم السابق ولولذما
 فان ما أقدم المسلم على الذي فان كانا مسلمين أو ذميين أقر عنهما ما ابقا بالعدل فما لوالوا اجتماع مسلم وذمي
 بدار كفر لم يذونان موافقا اه عش قول المان (الذي) ولا يفتي من الكفار كافتهم بالاولى معني ونهاية
 (قوله وان اذن الامام) فلا يحد أي ارضامته بدار ناو باذن الامام زعمت منه ولا حرة عليه فلو زعمت امانته
 مسلم وأحياها لم يملكها وان لم ينفذ الامام فان بقى فيها من تغلقها ولو زعمها الذي وزعمتها أي تركها
 تبرع صرف الامام الغلة في المصالح ولا يعمل لاحد تملكها لانها ملك المسلمين مخفي وروى مع شرحه (قوله
 خبر الشافعي الخ) عبارة الخفي لانه استعلاء وهو يتمتع عليهم بدارنا اه (قوله انه رسول الخ) فبذلك لا على

وليس من حقوق عامر ولا
 من حقوق المسلمين وأصله
 ان خبر الصحيح من عروضا
 ليست لاحد فهو احق بها
 وصح أيضا من احيا أرضا
 ميتة فهي له ولها ما يجمع
 في المال هنا الى لفظ لانه
 اعطاه عام منه على الله عليه
 وسلم لان الله تعالى اقطعه
 أرض الدنيا كالارض الجنة
 ليقطع من هاهنا شاة ما شاء
 ومن ثم فحق السبكو وكفر
 معاوض أولادهم رضى الله
 تعالى عنهم فيما اقطعه على
 الله عليه وسلم له بارض
 الشام لكن في اطلاقه نظر
 ظاهرا وأجمعوا عليه في الجاهلية
 ويسن التملك قبلها للصحيح
 من احيا أرض ميتة ففيها
 أجر وما أكل العواشي أي
 طلاب الرزق منهم فهو له
 صدقة ثم تلك الارض (ان
 كانت ببلاد الاسلام فالمسلم)
 ولو غير مكلف كمنون
 فيما لا يشترط فيه القصد
 مما ياتي (تخلكها بالاحياء)
 ويسن استئذان الامام وغير
 بذلك المشرع بالتصدي لانه
 الغالب (وليس هو) أي
 تلك ذلك (الذي) وان اذن
 الامام ظهر لاني وغيره
 مر سلا عادي الارض أي
 قد بها ونسب لعاد اقدمهم
 وقتهم منه ورسوله ثم هي
 لكم متى وانما يخل

تصقها بان لا يرى أثرها ولا دليل عليها من أصول شجر ونهر وجدر وانما هو أو نادى ونحوها انتهى (قوله ولو
 غير مكلف) شامل لمسي غير مبرز (قوله في المتن وليس هو الذي) قال في الرض وان احيادى أرضا ميتة
 أي بدار ناو باذن الامام زعمت منه ولا حرة عليه فلو زعمت امانته مسلم وأحياها لم يملكها وان لم ينفذ الامام فان بقى فيها من تغلقها ولو زعمها الذي وزعمتها أي تركها

ما سر ان الله قطع له أرض الدنيا كل أرض الجنة اه عش (قوله لكافر معصوم الم) مفهوماً غير المعصوم لا يجوز له ذلك بدناؤه اذ افاض الله عليك موهر ظهر له عرش وعبارة المني والشيء والذي يستأمن الاحتياط والاحتشاش والامضاء بدناؤه وتقل تراب من موات دار ولا ضرر على باقيهم ما لم يجر فيهم من ذلك لكن لا تأخذ شأمن ذلك ملكه كقوله المتولى اه (قوله أهل ذمة) عبارة أخرى رسم دار حرب وعبرها اه (قوله بكسر الجيم) الى قوله وكان ذكرهم في المني (قوله أو تدارنا) أي قداما عليه (قوله وقد صولوا الم) هذا لانه ذكره السبكي قال ولو كانت أرض هذنتو اه سم (قوله على أن الأرض لهم الم) فان صالحناهم على أن البلد لنا وهم يسكنون بعزبه طلعهم ومنه في عمومنا التي يذون عنه يصح لاهل الم عه الاصح فمقتضى الامام لهم فلا تكون ذماً في الحال فان في المنون فكنناهم في دار الاسلام كسائر أموالم التي فتوا عنها ولا ولأولهم اه معنى (قوله مطلقاً) أي يدفعون عنه ولا اه عش (قوله فالقدس ملكه بعمر الاستيلاء الم) خلافاً لنهاية المني والرض وشرحه عبارة المني ولا عليها بالاستيلاء لانها غير ملوكة لهم حتى علك عليهم واذا ما تولينا عليها ولم لا يذون عنها فانهم أحق باحياء أو بقتل أنفسها وأهل الجنس باحياء أنفسهم فان أرض ككل الغائبين من احياء بعضهم فاهل الجنس أحق به اختصاصا كالقصر اه وعبارة سم قوله والا فله اس الم ثم قوله فالتفتة كلام شارح الم فيما انفرد لان موات دار الحرب غاية ما تكون دار الاسلام في كونه ما حاد ذلك لا يقتضي ملكه بدون احياء أو تدار الاسلام وانما ملك عامر دار الحرب بالاستيلاء على ملوكة لهم فملك بالاستيلاء بخلاف الوان فانه غير ملوكة لاحد فلا يملك بالاستيلاء ثم قال بعد صيغة الروضة فانظر هذا الكلام فانه نص فيما اقتضاه كلام ذلك الشارح وما من من القياس الذي كور الى أن قال فالحاصل في موات دار الحرب أنه عند علم القبط ملك الاحياء دون جرح الاستيلاء ولو مع قصد القتل عند القبط لا يملك بعمر الاحياء بل بالاحياء بعد الاستيلاء وعلى هذا لاحاجة الى حل المتن على أرض المصلح بل يجوز جعله على أرض الحرب اه وعبارة السدع قوله كالتفتة كلام الشارح الم الم اقتضاه كلام الشارح المذكور وهو المعصومي أصل الروضة ثمان ثلثة أوجه ثانياً أنهم علكونه بالاستيلاء كلعوم وثالثاً لا يفيد الاستيلاء ملكاً ولا اختصاصاً فراجع قوله كايه سلم الم اه

الذي وزده فيها صرف الامام القلة في المصالح ولا يصل لاحد ملكها انتهى قال في شرحه ان ملك المسلمين انتهى وقتبته دخولها في ملك المسلمين بعمر زده فيها بدون ملكه ولا تملك منهم ولا من تأتهم (قوله وقد صولوا الم) هذا التقيد ذكره السبكي قال وكذا لو كانت أرض هذنتو (قوله مطلقاً) أي ذواً أولاً (قوله والا فله القياس الم) ثم قوله فالتفتة كلام شارح الم فيما انفرد لان موات دار الحرب غاية ما تكون دار الاسلام في كونه ما حاد ذلك لا يقتضي ملكه بدون احياء أو تدار الاسلام وانما ملك عامر دار الحرب بالاستيلاء لانه ملوكة لهم فملك بالاستيلاء بخلاف الوان فانه غير ملوكة لاحد فلا يملك بالاستيلاء وعبارة الروضة القسم الثاني أرض بلاد الكفار ولها ثلثة أحوال إلى أن قال الحال الأولى أن لا تكون معصومة وفي الحال ولان قبل فتح ملكها الكفار بالاحياء أو بالسكنون فيظن ان كان موات الا يذون المسلمين عنه فملكه علكه بالاحياء ولا يملك بالاستيلاء لانه غير ملوكة لهم حتى علك عليهم وان ذوا عنه المسلمين لم يملك بالاحياء كالعمور من بلادهم فلا تؤثر لينا على نفسه أو جدهم اه قصد اختصاصا كالتفتة لان الاستيلاء أبلغ منه وعلى هذا فبما في أن شاه الله تعالى خلاف في أن القصر هل يهدم أو لا يهدم ان قلنا انه فغرضه كالعوم وان قلنا لا يهدم الاضمر فالفاتون أحق باحياء أو بقتل أنفسها أو بقتل بعضهم اه إلى أن قال والوجه الثاني أنهم علكونه بالاستيلاء كالعوم وثالثاً لا يفيد ملكاً ولا اختصاصاً بل هو كون دار الاسلام من احياء ملكها انتهى فانظر هذا الكلام المفروض في أرض الحرب كايه سم قوله ذكر حكم البلد المفتوحة صلحاً على أن يكون لشاوي يسكنون بعزبه أو على أن يكون لهم في فرع بعد ذلك وبين من الشق الثاني أن مواتهم يقتضون باحياء أو بقتل أنفسها علكه قوله فالفاتون أحق باحياء أو بقتل أنفسهم ما ذلاً

لكافر معصوم نحو لست طالب واحد طباد بدناؤه الغلبة المستعبد لك وان كانت بيدك لداركفار أهل ذمة (فهم) ولو غيرهم مكانين (احياؤها) لانه من حقوق دارهم (وكذا المسلم) لذيالك (ان كانت مما لا يذون) بكسر المضمرة توضحها أي يدفعون (المسلمين عنه) كون دار بخلاف ما يذون عنه وقصود لحوالي أن الارض لهم فليس له احياءه أماما يدار الحرب فيملك بالاحياء مطلقاً لانه يجوز فتح عامر هافواً أولاً ولو تفرقوا على الأمانها وكان ذكرهم لا لاجل ان الكلام فيه والا فله القياس ملكه بعمر الاستيلاء عليه بقصد ملكه كايه سلم من صريح كايه سلم لا يفتي السبكي فالتفتة كلام شارح انه الاستيلاء يصير كالقصر غير صحيح لانه اذا ملك ذلك فالوان أولى (وما عرفناه) كمن معصوماً

(قوله في الماضي الخ) من بلاد الاسلام وغيره وان خصه الشارح ببلاد الاسلام بما به ومعنى (قوله في الماضي) الى توه كافي يعرف المعنى والى المتن في النهاية (قوله ولودنيا) أى أوسى بيادوان ملك بالاستيلاء سم على ج اه عش ورشدي (قوله ولودنيا) أى أوسى بيادوان ملك بالاستيلاء من أوسى أى كالمهادوا المؤمنين اه (قوله الان أعرض عنه الخ) كان وجهه أنه لما انضم لضيف الملك لكونه مال كفار الاراض قبل القدرة صار له لمخالفك الاجزاء فلا يقال القياس انه غنيمه اوفى ولا يقال انه مخالف للظاهر من مال المسلم فانه لا ملك بالاراض الاماستنى اه (قوله قبل القدرة) أى على الاجزاء قاله الكردي والظاهر بل المتعين أن ما عني قبل قدرتنا على الاستيلاء كما يشهد قول جر في هاشم بن ميسرة وانما لم يكن خيا وغنيمه لان حمل ذلك اذا كان لنا لآخر في باقنا الى استيلائنا عليه ولا كذلك هنا اه وقول سم قوله قبل القدرة أى عليهم وهذا القيد انما يناسب البحر بين وظاهر أنه لا معنى بالاراض بعد القدرة فوان لم يستول عليه اه (قوله يدارنا) والمراد يدار الاسلام كل بلدة بناها المسلمون كبنه زداد والبصرة أو أسلم أهلها عليها كاند بنو الناب أو فتحت عنوة بكبير وسواد العراق أو صلحا على أن يكون الرقبة لنا ولهم يسكنونها بخرجان وان فتحت على أن الرقبة تسلم سم قولها كوت دار الحرب ولو غلب الكفار على بلد يسكنها المسلمون كمدرسوس لتصير دار حرب اه معنى (قوله يدارنا) كان القيد يدارنا لا ما كان يداروا الحرب بل بالاستيلاء بشرطه اه سم قول المتن (والعمارة اسلامية) أى وجدت في زمن مجي الاسلام اه سم معنى حديث بعده (قوله يقينا) سند كرمه ترزه (قوله وأستقر انه) أى المتن (قوله انى نظه وما لكة) من مسلم أو ذى قالة في شرح الروض اه سم (قوله والا تكن ملكا لبيت المال الخ) مفهومه أنه سمع رجاء ظهور ملكه عتيم انقطاعه مطلقا اه سم (قوله فله انقطاعه الخ) وبوجهه حكم ما عتبه بالوى من أخذ

يكونون غائبين الى الاستيلاء دار الحرب وقوله والوجه الثاني أنهم سمى ملكونه بالاستيلاء فانه لا ياتي في أرض الهدنة والصلىح كالاختفى اذ كيف صرح به الماذيون منه بانه ملك بالاجزاء بانه لا ملك بالاستيلاء وعمله بانه غير ملك لهم وفيما يذون منه بانه لا ملك بالاجزاء بان الاستيلاء عليه انما يشهد بجزء الاختصاص والتفسير ثم حذر جهات ضالة ملك بالاستيلاء كالمعمور فان هذا كما عني فيه اقتضاء كلام ذلك الشرع وما منع من القياس المذكور وأما ما في التكملة من قوله وانهم أنهم اذا كانوا يذون منها فليس لنا حياؤها كالمعمرين بلادهم و به صرح في الحر واستشكه بعضهم بانهم ذكر واقي السريان عامر دار الحرب ملك بالاستيلاء ومواتهم حاجت بغير اختصاصا كالصغير فكيف لا ملك بالاجزاء واجب بان صورة المسئلة في أرض صولوا على أنهم لهم أوفى أرض الهدنة الخ ما ذكره فاقول عاذ كرهه من الاشكال ليس بذلك لان معنى قول الحر كرهه فانه ليس لنا حياؤها أنهم لا ملك بجزء الاجزاء وهذا لا ينافي في ثبوت حق الصغير بالاستيلاء الذي أقاد صافي السير وحشد لاحاجة الى مخالفة ظاهر الكلام بحمل المسئلة على أرض الصلىح أو الهدنة فلنأمل فالحاصل في موانع دار الحرب أنه عندهم الذب على الاجزاء دون بجزء الاستيلاء كما يقتضيه كونه بالاستيلاء كالصغير كما مر به كلام الامة وضمنه المذكور فقلنا وعلى هذا الاحاجة الى حمل المتن على أرض الصلىح بل يجوز حمله على أرض الحرب فلنأمل (قوله في الماضي وان كان الان خرابا) من بلاد الاسلام وغيره وان خصه الشارح ببلاد الاسلام شرح جر (قوله ولودنيا) أى أوسى بيادوان ملك بالاستيلاء (قوله الان أعرض عنه الخ) كان وجهه أنه لما انضم لضيف الملك لكونه مال كفار الاراض قبل القدرة صار له لمخالفك الاجزاء فلا يقال القياس انه غنيمه اوفى ولا يقال انه مخالف للظاهر من مال المسلم فانه لا ملك بالاراض الاماستنى (قوله قبل القدرة) أى عليهم وهذا القيد انما يناسب البحر بين وظاهر أنه لا معنى بالاراض بعد القدرة وان لم يستول عليه (قوله يدارنا والعمارة اسلامية) كان القيد يدارنا لا ما كان يداروا الحرب ملك بالاستيلاء بشرطه (قوله في المتن والعمارة اسلامية) أى وجدت في زمن مجي الاسلام (قوله انى نظه وما لكة) من مسلم أو ذى قالة في شرح الروض (قوله والا تكن ملكا لبيت المال فله انقطاعه)

في الماضي وان كان الان خرابا (فما لكة) ان صرف ولودنيا الان أعرض عنه الكفار قبل القدرة فانه ملك بالاجزاء فان لم يعرف مال الكدارا كان أو قرية يدارنا (والعمارة اسلامية) يقينا (فقال ضائع) أمره لادام في حقه أو يبيع وحققا فانه أو استقرضه على بيت المال الى ظهوره ولكنه انوى والا تكن ملكا لبيت المال فله انقطاعه كافي البحر وجرى عليه في شرح المذهب في الزكاة

الغلبة المكوس والعشور وجلود البهائم ونحوها التي تدعى وتؤخذ من ملاكها ثم او تغسرو ذلك لهم
لجعل باعياتهم وهو مسرور من البت المال فعمل بيعهاواكلها كما في ذلك في الوارثه الله تعالى اه
نهاية وفي المسمى نحوه قال الرث يدعى قوله مر وتغذرو ذلك لهم ليعمل الخ اي بان يعرف احد منهم
كما يعلم من المأخو فمضه فليست الصورة أنهم موجودون لكن جهل عين الكل منهم كما هو الواقع في جلود
البهائم الآن اذ قد صكها أنهم اشترو كثيرين بار بابها كما في فتاوى النورى الذى مر من الاشوة الى باب
النصب اه قال عرش قوله مر ليعمل باعياتهم ما هو يعرف بالكوها ففى بائعته بل ملكهم فلا يعمل
بيعها ولا اكلها ثم لما اكلها ان بائعته لما اكلت بل ثمنه انه حقولي بلاذن من الامام او نائبه والاخر قوله
مر فعمل بيعها واكلها بعد دخولها في يدوك بيت المال ونصرفها بالمصلحة اه (قوله وتلكها)

ومنه ما جرت به العادة الآن في أماكن خربة بمصر بأجهات بار بابها لو اس من هرقتهم فاذن وكيل
السلطان في ان من عرشه ما نفوه في عرشه لم يملكوا شيئا ان عمله ما لم يظهر كون المصلحة احد او
وقفا او ملكا للشخص معين فان ظهر ملكه بعد ظهوره فغيره كما في عارة الأرض للبناء او انقرا من بين
الامور الثلاثة بنى ان تزمه الاسرة للمصلحة وقضيه اه كلام عرش قولنا المصلحة (جاهلية) اي
يقبنا بقره مما باتى ولا ينافيه قوله وجعل دخول الخ لان المراد اننا تقبنا كونها في الاصل جاهلية فتشككنا
لثما غنمت المسلمين قبل اهل فتم اه عرش (قوله واشتري كونها جاهلية فكانوا) في خبره بل الزجسد
ما يقتضى خلافه فانه اذا شك في ان المعمارا اسلاميتا وجاهلية فتوجه كالتواين في الر كاذب جهل
اه وهو موافق لما في شرح مر من بعض شرح الحواوى وعبارة مر ولولم يعرف هل هي جاهلية او
اسلامية قال بعض شرح الحواوى في نفي انه لا يدخلها الاحياء انتهت اه سم قال عرش قوله مر قال
بعض شرح الحواوى الخ هذا هو المعتقد اه وعبارة الرشيدي ما تضمنه هذا البعض جزءه في الاول وجهه
الشارح مر ووالذي تصحيح العباب وعليه بقوله فيسار فيه ليس بقيد اه (قوله كالر كاذ) هذا في
صورة الشك لا لافاق ما تقدم في الر كاذ انه اذا شك ان من أي امرين يكون لقطة اه سم عبارة فافى
وان شككنا في معومر انه في جاهلية او اسلام قال في المطلب في خلافه اذ كور في الر كاذ الذي
جهل اه اى وقد تقدم انه لقطعوا الاراضى العمارة اذا لم يسهل اوفره امامه فصار بحر انهم زال الرمل او
الماء ففى لم يملكها ان عرف وما ظهر من بائعها يكون له ولو لسهل الوادى برأب آخر ففى ذلك الترابه
كلها الكافي والافان كانت اسلامية قال منافع او جاهلية فذلك بالاحياء على ما مر وما لم يزلوا التي ترجها

فقال للامام اقطاع أرض
بيت المال وتلكها وفي
الخواهر يقال له اقطاعها
اذا رأى فيه مصلحة ولا
عليها اه اذ لا باقاعه ثم
ان اقطع وقبها ملكها
القطع كفى الفراهيم او
منفعة السحق الاتفايعها
مدد الاقطاع خاصة اه وما
في الانوار مما يضاف ذلك
منصف (وان كانت) العمارة
(جاهلية) وجعل دخولها
في أيدينا أو شك في كونها
جاهلية فكانوا وجهه
(فلا تظهره) أي المصمود
(على بالاحياء) كالر كاذ
لانه لا حرمه بالجاهلية

مفهومه انه معر جله ظهور مال كمنع اقطاعه مطلقا (قوله فقال للامام اقطاع أرض بيت المال
وتلكها الخ) في فتاوى السبكي رحمه الله تعالى منه زجل يدور وقتناش فراهام من فوضع شخص
يده عليها بتوقيع سلطان ففعل هو وتمناؤه ما لم يابان صككته الر وقتها من البائع الاول
بغير قشرى بان اقطعها السلطان ياهاوى أرض موات ففعل ملكها وما يمنع من بيعها وتلكها المشتري
منه وانما ففى لور تتولا بيجور لا موضع البيع عليها الا بامر سلطانى ولا غيره وان كان السلطان اقطعها
ياهاوى غير موات كما هو الغالب الآن فان القطع لا على كاهل يتوقع بها بحسب ما يقرها السلطان ففعله
والسلطان انما عاهتى شامولا بيجور لا لقطع بيعها بل باع ففقدوا اذا ماها السلطان لاسد فتدولوا
يطالب اه واقول ما تضمنه كلامه من أن اقطاع السلطان لغير الموات لا يكون على وجه التملك ممنوع
يعلم من كلام الشارح هنا وحسبنا هذا اقطعها غير الموات تلكا فنبقى أن يجرى فيما ذكره ما يجب في الشق
الاول (قوله أو شك في كونها جاهلية فكانوا) في خبره بل الزجسد ما يقتضى خلافه فانه اذا
شك في أن المعمارا اسلامية او جاهلية فتوجه كالتواين في الر كاذ الذي جهل اه وهذا موافق لما في
شرح مر من بعض شرح الحواوى وعبارة مر ولولم يعرف هل هي جاهلية او اسلامية قال بعض شرح الحواوى
في نفي انه لا يدخلها الاحياء انتهت (قوله كالر كاذ) هذا في صورة الشك لا لافاق ما تقدم في الر كاذ انه

أثم الصلاة في حرم النهر وهي جائزة بقدر وعدم البناء فيه وجوده كذلك معلوم أن وقت البناء غير صحيح
لاستحقاقه الزالة وعليه فلا كان للمسيح المذكور أمام أو غيره من خدمته المسجد أو من له ولاية فيه كقراءة
فيه في استحقاقهم الحليم كافي المسجد الموقوف وقتها مسجداً لأن الأمانة والقراءة ونحوهما لا توقف على
مسجد أو أمة إذا الوقت صحت وقفت مسجد لا يقتضي إعلان الشرط أو وضع فيه أمانة أو ضمانة بشرط بل هو
القصر بما ذكره في قوله فهو كساعة بين الدور فاحفظه فإنه مهم انتهى وهو جدير بما ذكره لفائدة ما ذكره
فإن في استحقاقهم المعلوم لا يقتضي أن يحمل استحقاقهم له من حيث الشرط إذا كان الوقت يستحق منفعة
مأجل المعلوم منه أما إذا كان لا يستحق ذلك البان كان قد جحد من أمّا كن جعلها بمجائب المسجد أو أسقطه في
الحريم أيضاً كما هو واقع كثيراً فلا يقتضي أنه لا تدخل الشرط الواقع فيه لعدم استحقاق وقفته ثم إن كان من له
المعلوم غير يستحق في بيت المال جملته تعاطيه لا منفعة الحريم فصرف لصالح المسلمين وإن لم يسكن من
يستحق في بيت المال فلا يجوز له تعاطيه كما هو ظاهر تأمل اهـ وشدي (قوله) وهو جدم ما في فيه) انظر مع
ما سبق في الروض من حرمانه الرعي على الأنهار وأوردته على حر فإجاب على الفور بحمل ما في
على ما يفعل للارتفاق ولا يقاس به النار للارتفاق لأن شأن الرعي أن يتم فيها اختلاف النار فراجع
ولصر اهـ سم (قوله) فالبعضهم) اهـ لانه النهاية ولا يغير هذا الحكم كما أفاده الدرر جانه تعالى وإن
الجزء في سم وأقره ع ش (فرع) اهـ لا انتفاع بحريم الأثم لو كانت لها موضع الاحمال والارتفاق لا يجوز
زر يمتن قبسوه لحفظ الأمانة فيها كما هو الواقع اليوم في ساحل بولاق ومصر القديم ونحوهما ينبغي
أن يقال فيه أن فعله للارتفاق به ولم يضر بانتفاع غيره فلا يضر في المارة ونحوهم ولا على أو نقص منفعة
النهر كما لا يجوز وأخذ عوض منه على ذلك والاحرم ولزمنا الاحمال لصالح المسلمين وكذا يقال فيما لو
انتفع بعمل انكشف عنه النهر لزرع ونحوه اهـ عبارة بالعبارة وإن انقص ما من النهر عن سبب من أودعه
وصار من كشفه لغيره ع ما كانت عليه من كونها من حقوق النهر مستحقه لعدم المسلمين وليس
السلطان عليها ولا يخلل شئ من النهر أو يضر على أحد أو انكشف الماء عنه لانه يصدق أن يعود إليه نهره
دفعها لمن يرتفع به لحث الضرر بالمساكن كذلك رجع حر في حرسه بالمباينة في ذلك انتهى سم اهـ
(قوله) أي احتمال عوده إليه) يؤخذ من ذلك أنه لو أيس من عود مملوك وهو ظن اهـ ع ش (قوله) لا يزل
وصفه (الح) معنود (قوله) زواله (موسوعة) أي حيث احتل عوده كما كان أخذاً من اهـ ع ش (قوله)
وذكر (الح) مبتدأ (قوله) لبيان (الح) خبر (قوله) ألا يتصور (الح) لومك قطعة أرض في أثناءه

وأوردته على حر فإجاب على الفور بحمل ما في على ما يفعل للارتفاق ولا يقاس به النار للارتفاق لأن من شأن
الرعي أن يتم فيها اختلاف النار فراجع اهـ (قوله) قال بعضهم) كشيئنا الشهاب الرمي (فرع) اهـ
أحدهما الانتفاع بحريم الأثم لو كانت لها موضع الاحمال والارتفاق لا يجوز
الامتنع فيها كما هو الواقع اليوم في ساحل بولاق ومصر القديم ونحوهما ينبغي
بعدم يضر بانتفاع غيره ولا يضر في المارة ونحوهم ولا على أو نقص منفعة النهر كسائر ما لا يجوز ولا حشد
أخذ عوض منه على ذلك والاحرم ولزمنا الاحمال لصالح المسلمين وكذا يقال فيما لو انتفع بعمل انكشف عنه
النهر لزرع ونحوه والناظر ما يحدث في خلال النهر من الجزائر والوجه الذي لا يضر غيره خلاصاً لما واقع
لبعضهم لانتفاع احكام الأثم من النهر أو من حيوانه لاحتياج أكاب البحر والمراكبه للانتفاع بموضع
الاجال والاستراحة والمرور ونحو ذلك بل هي أولى بغير احكامها من الحريم الذي تباعد عنه الماء وقد
تقرر عن بعضهم انه لا يتغير حكمه بذلك حر (قوله) في التي الترف في الموات) هو مثل قولنا انقص الفضاة
في القرد وقد أشار السعد إلى ان في المارة دفعة الفضاة وقد التعلق معرفة أي الكائنة كجائنة السيد ولا
يقتضي أن مقتضى كلام الفضاة ان الطرف لا وصفه المعرفة وأن تقدروا متعلقه سرفلا بغير يجوز وصفها به
فأبطل (قوله) ألا يدعوا (الح) لومك قطعة أرض في أثناءه أو من حفرها جميعاً

ما في فيه كائن على جماع
الذئاب الاربعون قد علم
فصل ذلك وهو طمح الغف
العلماء في ذلك وأطالوا
لغير الناس فلم ينزجوا
قال بعضهم ولا يبرهن
الحكم وان تباعدت المياه
بحسب ما يصر من ع أي
لا احتمال عود الموات
منها ما سألوا حر مما يزل
وصف ذلك به والمشتبه
وهو محتمل وحريم (النهر)
المفردة (في الموات) لفنان
وذكر الموات بين الواقع
ألا يتصور الحريم الاقيه كما
يفهم مقوله الآية والمارة
المفردة في آخر

ويصح أن يحترز به عن المحذور في الملك وإن علم أنه لا يكون فيه (موقف النازح) إلا فلا يمنها به إن قصدت ذلك في الوات متعلق بمحاذرة
الدا لعلها لفظ البئر لئلا يسهل أحواله من أن المضاف كالجزء من المضاف إليه (تنبيه) ظاهر قوله موقف النازح أنه لا يعتبر قدره من
سائر جوارب البئر بل من أحده فقط (٢٠٨) والذي يجب اعتباره لمادة قول ذلك الحق (والخوض) يعني مصب الماء لانه كايعلق على

بساتينهم إلا أن يطلق عرفاً
أي يضاهي مصبه الذي يذهب
منه إلى مجتمعته كاهو عرف
بالدافلا تكرار في كلامه
وليس من الغامض في الوضو
وأصاها ولا من هذا المضاف
أسله خلافه لاني ذلك
(والدواب) يضربوه أشهر
من فضة فارس مبريق
وهو على شكل الناعورة
أي صومضان كان الاستقام
به ويعلق على ما سبق به
النازح وما تفرق به الغاية
(ويجتمع الماء) لاسق للملينة
أول روع (ومر الدابة)
ان كان الاستقام واملق
ما يخرج من نحو حوضها
لترتفع الانتفاع بالبئر على
ذلك ولأحاديثي مما ذكر
وإلى بل الدار في قوله على
ما تيسر الحاجة إيمان امتد
الوات إليه والأقالي انتهاء
الوات ان كان والا فلا حرم
كما تقرر (وحرم الدار)
البنية (في الوات) في ذكره
ما هو ويصح أن يحترز به
عن المحذور تلك ويستأنى
فناؤها وهو ما حوّل جدرها
ومصب مياها بها قال ابن
الزوجة ان كان يحمل ثم
فيها المظار اه وفيه نظر
بل الذي يتحمله لا فرق
ليس الحاجة إليه ونحو

فقد يقال الظاهر ان ثبت لها حرم من الوات المتعصب فيريد ذلك على قوله ألا تبصر الخ وهذه لا تدخل
في عبارة المصنف فلا يصح أن يمتد ذلك إلى الوات وانما هي محذورة في الملك فتأمل وكذا يقال فيما لو
بنهاها وأثبت ما ستوعبها البتة من جميع جهاتها ما ذكرناه في قوله ويصح أن يحترز به الخ (قوله)
وان علم اه) أي الحريم (قوله وفي الوات متعلق بمحاذرة الخ) مالم تمنع تعطفه بالبئر لأنه بالمشق
أي الحمية (قوله في ذكره مامس) ويقال عليه ما قدمت (قوله فتأوه) خبر قول المتحريم وبعبارة
الروض وهل فناء الجدران حريم وجهان لكن يمنع من حفر بئر بمصر بها أو بئر في شرحه
ان كلام الأصل يميل إلى ترجيح الوجه الأول وأنه نقلة ابن الرقعة عن النص والزم كشيء عن الأكثر من اه
(قوله ومصب مياها) هل شرطه اعتبار الميازيب أو لا على قياس اعتبار نعم تركض الخسل ونالم
يكونوا خالة على المختار الذي قدمته (قوله لا يعتبر كاهو ظاهر الخ) فنه نظر (قوله في بلد) أي وهي
ما وجد فيه ذلك ولو نادى على قياس نظيره السابق لكن عرفت شرح الروض بقوله يبلد بئر فيه (قوله)

المطر من مصبه الغسالة لا يعتبر كاهو ظاهر مامس في الصلح (مطر) الرامد وكما تنولج في بلده (ومر في صوب الباب) تحدث
أي جهته لكن لا إلى امتداد الوات إذ لا يغيره أحكامه بالمتأذأ بقوله ثم وان احتاج لا تعطف وأوزر ونظر فيه الزكشي إذا قلنا سألنا ضرار
(وحرم ما أتر) بالهمز بعد الواو المحذوفة الساكنة كما يحظر هو الأصل ويجوز تقديم الهمز قبله لأنه وفي القاموس جميعها بأثر أو بار وأوزر
وإبر (القناة) الحجة

للاستقامتها (بالحوافير نقص) بالتحقيق كما هو الانصاع (ما رواه وحيد التهامي) أي السقوف ومختلف باختلاف لين الرأس
وملائها وهذا من إضافي من الاستقامت لا من انصاعه وانما بعينه وانما من لاننا اعلی حقلها وحقلها ما من الاخير ومن ثم بحث
الزركشي جواز البناء في عمل الاله لا في حقلها بخلاف حفر الشرف في لا يمنع من (٢٠٩) حفر بشر ملكه بقص ما بشر جالوت وفي
ملكه خلاف ذلك فانه

وغير ذلك وان قلنا الميت بمنزلة (دعي كثر فلو انما علم) لان مع الخبر العجيب قيل وارسل الله الى النبي انك بينا بيني بذلك فقلنا لا ينبغي منا نحن
سبق وبعث ابن الرقة فيما قطع المنع لئلا يهوا الحق بهما المحبلا به من العاجل فاذن وان يتوافر ما عارض به ليس من مناسك
الحج وريادته تابع له ولا يختلف الاحكام بحسب الغرض (انقصه وقد اخلطه الشرع (٢١١) ولا حجة لغيره فوجب الرجوع فيه لعرف
كالحج والقبض وضابطه

والثاني من مناسك الحج والاقبال اهـ معنى قول المتن (ومر دلالة منى كعرفة) فلا يجوز لاجلها وما في
الاصح على الميت والرى وان يبق به الميت والرى وقدمت البلوى بالبنية وصار ذلك مما لا ينكر
فصحب على ولي الامر هدم ما فيها من البناء والمنع من البناء فلهذا في نهاية قوله ومحبنا بن الرقة (اهـ) صارت
الغنى (تبينه) ظاهر كلامه ان هذا الحكم مقول وان خلافا من فقهاء يذهبون به من عرف النصح
والذى في الرقعة ان ذلك على سبيل البحث فانه قال ينبغي ان يكون الحكم في ارضى من رضى وخلافه كعرفان
لوجود المعنى وقال ابن الرقة ينبغي فيها القطع لئلا يمتنع لغيره فاهـ (قوله فيها) أى من دلالة
دعوى (قوله والحق) ينه المقلوع على ما شرع المنهج قال ابن ركني وشيخ الحنفى المحسب ذلك لانه يسكن
لجميع الميت فيه اهـ وجزم شرح الرضى بالحق (قوله واعترض الخ) اعتمد النهاية والغنى فقلنا قال
الولى العراق لكنه ليس من مناسك الحج من احشاشا منسكها انتهى وهذا المعتمد اهـ (قوله) ورد
بانه تابع بل يقال قياس استبعاد الميت فمعنى احشاشا لو لم يكن تابعها لانه حيث من حقوق المسلمين
العلمة اهـ سم أقول وهذا الظاهر وان شالته النهاية والغنى قول المتن (بحسب الغرض) ولو حفر قبر
في موان كان احياه تلك القبعة ومكة بمكة الزكشى كلو بسى فيها ولم يسكن بخلافه ما حفر قبر
في مقبرة مسلمة فانه لا يخص به الا ذلك فيها بالنظر لا بالحفر اهـ معنى أى من سبق بالدين فيه فهو احق به
اهـ عرش (قوله المقصود منه) الحق وهـ ومن قال في النهاية والغنى الا قوله معصدا (قوله تالخرز) أى
في السرقة (قوله ونحو الاجار خلاف الخ) وقصبة كلام الشينين لا كقوله بالبحر بل بذلك أى بالآخر
اولا بنى او القصبين غير بانو بصرى في الام على اشراط البناء وهو المعتمد اهـ معنى زاد النهاية والوجه
الرجوع في جميع ذلك الى العادة من ثم قال المتولى وآثره بن الرقة متاخر اهـ قال الرشدى قوله وقصبة
كلامهما لا لا كقوله القوي بل بذكر من بنائنا تتأمل هذه السواد فاعل فيها سقط من السباح ثم سرد
صبار الشارح الى المتن فاقرها (قوله ويقعها الرجوع) الى المتن في النهاية الا قوله وحل الى من ثم (قوله)
وحل اشراطه) صلب على الرجوع (قوله اعتمد) أى البناء (قوله دون بحر القويط) حال من نائب
فاعل اعتمد أى لم يعد القويط بل مردع البناء ونظر ان الامر كذلك اذا اعتمد كل من القنطرة والمرد
منه لا سيما اذا غلب البحر فلا يرجع (قوله كاتل بله) أى ذلك الجمل (قوله لان التملك) كذا في أصله
والادنى التملك كفى الروضة اهـ مدع (قوله ومن ثم) أى من اجل ان المصالح الرجوع في البناء وعنده
الى عادة ذلك الجمل (قوله نالو الصراء) كالأمر ابا الاكراد والقركان اهـ كردى قول المتن (وصف
بعضها) ثم قدم في موضع القنطرة في زمن الصيف والعادة فعمد السقف فلا يشترط حيث شرع مر
اهـ سم (قوله لانه العادة فيها) قال سم على منهج قديم نحن من اعتبار العادة أهمل جرح عادة تاحسة
بترك باب الدوام ثم توجهنا الى ما على باب الدوام قال انتهى اهـ عرش وقوله للدوام له يعرف عن القدر
(قوله فيها) أى المسكن والسعد قول المتن (أورز ينال الخ) ضل على قوله مسكنا (قوله بالاعتماد)
أى ولا يشترط بناء كالمسكن خلافا لانه والغنى صيرتها معنوا لا كفى نصب سقف أو ايجار من غير بناء اهـ
قال الرشدى قوله مر أو ايجار من غير بناء مرافقها (قوله والاصح اشراطه) أطلق تصحيح اشراط
مر (قوله واعترض بانه ليس من مناسك الحج) وافق مر على الاعتراض (قوله وريادته تابع له) بل
ليد يقال قياس استبعاد الميت فيصنع احياه لو لم يكن تابعها لانه حيث من حقوق المسلمين العامة
(قوله في المتن وصفت بعضها) ثم قدم في موضع القنطرة في زمن الصيف والعادة فعمد السقف فلا يشترط

ان يبأ كل شئ لما يقصد
منه غالباً فان أراد
مسكناً أو مصداً (اشترط)
لحصوله (تجوزها البقعة)
ولي نصبها أو حرد أو صغ
اعتدون ثم قال المتولى
والروايات ان ذلك يختلف
بالتفاوت في البناء
الاخرى وقصو الاجار
خلاف في اشراط بنائها
ويقع الرجوع فيه لعادة
ذلك الجمل وحل اشراطه
في كلام الشينين في الزوينة
على جعل السقف دون
بحر القويط كاتل بله
عبارة ما وحل لا يكتفى
في الزوينة نصب سقف واجار
من غير بناء لان التملك
يقصر عليه في العادة وانما
يقصده المختار انتهى فافهم
التعليل ان المدرك في ذلك
وغیره على العادة ومن ثم
قال المتولى وأقره بن الرقة
والادنى وغيره هو المعتاد
نالو الصراء وتطابق الموضوع
صن نحو شوك وجسر
ونحو تبصر بن خيبرونه
معلق ونحو فضاء ذلك
بقصا التملك السقف
وان ارتقاها أو بقصد
الارتقاء فهم أولى بها الى
الرد له (وصفت بعضها
وتعلق باب) من نصب
أو غيره اهـ نصب لانه العادة فيها (وفى) تطبيق (الباب وجه) اهـ لا يشترط وكذا فيما قبله لان فقد هما لا يمنع السكن والادنى في جعل المبداه
لا يشترط تصديق بعضه كقول العادته (أورز يتدواب) أو نحو غير أو حطب فقصو بما اعتد به حيث يمنع الطارق (لا سقف) كقول
العادة (وفى) تطبيق (الباب الخلاف) السابق (في المسكن) والاصح اشراطه (لغيره ع)

ماء الهوا وكفها الطرس
تكني الحسرة وجمع
التراب كما قضاء كلامهما
وقرعه بهر همار الزراعت
فلا يشترط بالحيمام (في
الاصح) كما لا يشترط سكنى
الدار لان سقاه المصلحة
خرج عن الاجبة (أو
بستام القمع التراب) حولها
ان اعتادوا الاكتفاء عن
التحويط به - (و) الا
اشترط (التراب) ولو نحو
حوت - استند - (في) حب
حرب العاديه) لا يثبت الاجابة
ببنوهما حلت عليه المن
من التتمو للمد كور هو
وؤى صبار والى ونة
أأصلها خلافا بينهم
(وهم شناه) له ان لم يقه
مطر كالزراعة (و بشرط)
نصب بابيه (الفرس)
ولو لم يصبه يصب يسمى معة
بستاما (على المذهب) اذ
لا يثبت له مبدء بخلاف
المزومة بدون الزرع ولا
يشترط ان يحرث (تبيينه)
ملا يقبل عادة الاثبات
سكنه دار لا يشترط فيه
قصد هو ما فعله ولا يفرق
تكتسب شرع في نفسه
على قصد تخليكه (من شرع
في عمل احبائه) (فهو) كغير
الاساس (أو على بقعة
نصب أخاه أو شرز

الباب في الزر بية ونبي أخذ ما انقرأ من **ع** حيث اعتدك اه سدع **قوله** تثليث الراء الى التثنية المعنى الاقوله نصب بابه والقرول المن والواقطعه الامام في النهاية الا وه فظهر الى اتمام ادقوله وبما وطمث الى المن وقوله وجوب باكله طهر وقوله ويؤخذ الى المن **قوله** وتوسع العالى أى الى التسه **قوله** مثلا أى بجفر بمرأ فكتة او نحو ذلك ففهم من تعبيره بالترتيب عدم اشتراط السبق بالفعل فاذا حفر طر يعمول بيق الاطروكة فى وان لم يحفر فان هادول يحفر طر يه تقي أيضا كل بحفى الشرح الصغير نهاية ومعنى **قوله** لاسر يقه أى الله **قوله** الجاه أى الى زر وعقول المن المطر المتداد أى اوار الخ المتداد **قوله** طامع العراق وهى ناحية في العراق غلب عليها الماء فشرط في احكامها حس الماء عنها اه معنى صارة عش قوله يطالع العراق اسم لوامع ينسل الماء البهادنغا اه **قوله** تكفى الحراثة الخ أى في حصول الاجياواتك **قوله** وجع التراب أى ويجوز ان تكافئ تغسل الماء البهادن يحصل مطر زائد على العادة يكفها اه عش **قوله** لان استيفاء المنفعة الخ علة لعله قول المن زاء يستانا الخ أى اوار واجياوات يستانا فنشرط لحصوله جمع التراب الخ **قوله** نصب بابه صارة لغنى وسكتا المصنف عن نصب الربة يظاهر انه لا يشترط في اسياها التبرج ورج الماء على البئر فالشوة أرضها بخلاف الصلوة في اسياها غير الفناخ ورج الماء وحرابه وجره عن اعتمد الى النهر القديم بقصد ذلك ليعرى في الماء ملكه ولو جرمه كلا بشرط السكنى في اسياها المسكن اه **قوله** بحث بمعنى يستانا فلا يكون غرس شجرة أو شجر تين في ارض واسعة عنها يعمق **قوله** كينادار أى وطاحونه وستان وزرية اه عش **قوله** توفيقه ملكه على قصد كلكم وفائدة ذلك انما جرت العادة بقصد اذافله بالقدرة ككونه غير كالمفكر عليه اهية بخلاف ما جرت العادة في اسياها بقصد فانه يملكه بمجرد عمارته على نوعه وشجره بعد احكامه على عش قول المن ومن شرع على الخ ولو شرع على الاجياوات فغيره نوع آخر جعله كما يصح عليه الخ نوع الا **قوله** ترك على عس فيلستان ثم قصد ان يجعله مزروع عليه كما عالج به الخ واعتبارا بالقصد الطارى بخلاف ما اذا صد نوعا أى بما يقصده نوعا آخر كان حوط الحقعة بحيث تصف الزر بية بقصد السكنى على كمالها خلافا لامام نهاية ومعنى قال الرشدي قوله واتى بما يقصده نوع آخر وكان الماتى به مما يقصد لملكه وغيره في مثله بخلاف ما اذا كان لا يقصد دالا لملك فانه تلكه بملطاف كالواكياتى كالى كالمقربا اه قول المن زاء ع الخ عطش على شرع أى جعل له اعلامة المارة اه معنى **قوله** اوار جمع ترابا الخ قول المن ولو اتقطع في المسنى الاقوله فظهر الى اتماما زاد قوله وبما وطمث الى المن وقوله ويؤخذ من الى المن **قوله** والمراد اثبوت أصل الحقبة الخ قال الاخرى أى حق في كلام العربية معنيان أحدهما استيفاء الحق كقول فلان حق بعله أى لا حق لغيره فيه قال النو وبنى الخ روي المراد هنا الثاني التبرج وجمع كان لا **قوله** فيه نصب بكسر الراء أى حق نفسها اه رشدي **قوله** فظهر الخ العمل من قوله والمراد الخ **قوله** بعو لا انتفاع أى عودا مكانه **قوله** فلا حق فيه أى في الزاد فظفده اسياها انذاك قاله الترتوني نهاية ومعنى وقد يستعمل عن المراد كفايتهم وتظهر وقفا لظاهر لمر أن المراد مما ينفى نرفض من ذلك الاجياها فان اوار واجياها دلو مسكتا حيث ذكر مر **قوله** لا يفعل علة لا التملك الظاهر ان من ذلك زرية الدواب فانه اذا تى بصورتها بالفضل ملكها وهذا يناق قول مر في شرحه ولو شرع على الاجياوات عو واجياها نوع آخر بان قصد اجياها لمر واعتبعدان قصده لملكه كاعتبارا بالقصد الطارى بخلاف ما اذا قصد نوعا واتى بما يقصده

خشیاء) اوجع ترا اوسط خطوط (مقدس) علیہما مانع لغیرہ من غنائفہ بشرط کونہ بقدر کثافت و مقدار اعلیٰ فکثافتہ
عبارتہ حال (و) حجتہ (و) حقہ (من) غیرہ انحصاراً لکمال و الی ادنیٰ و اصل الحقیقتہ الافلاح لغیرہ و فی سبیلہ الی داود من سبق الی عالمی
سبق الیہ مسلم و هو احق بہ فظہر لہ لا یسلط حقہ بغیرہ و یقترن الاتفاغہ بفردہ و یوالاتفاغہ بامار ادنیٰ کثافتہ بغیرہ فلا حق لہ فیہ

فكفاه ما لا يعسكنه وصا له وان أراد احباده ومتعدده أو تربية كماله ليستغله في مؤانته فكفاه ما
 ما تكفيه غلته في مؤانته أو لقر به كماله سم على منعه اه عش (قوله وان كان شائعا) وإذا أراد
 غيره احباه ما اذله يجوز الانقاد عايمين أي حصل شأه ولا يمين القسمة فيمنع بين الاول وبين حق الاول
 عن غيره أو بخلاف الاول فيما يار احباه فنه نظرم في رأيت في الخادم قال ينبغي أن يرجع الاول ويقر له اختار
 القسمة اه مراده ينبغي الخ الى جواب ذلك لعدم تغير الزائد عن غيره فلو امتنع من الاختيار فبقبي أن
 الحاكم عين جهل بل بالاحبة فان لم يكن حاكم وامتنع الذي اختار من احباه الى ان يندب نفسه اه عش
 (قوله فلا حقه له فيه) أي فيملا يقدر على احبائه لا ولعل المرجع في القدره لا يعرف بلدا الاحبة فيختلف
 باختلاف المصروف فيه كسبوع وشهر وسنعا كثر (قوله يقتضي الملك الخ) بل الامام كلف في الاستدراك
 اه سم عبارة الغني وهم احبائه الملك اه (قوله ومنه يتوخذ الخ) اي من التعليل (قوله لا يصع به) اه
 كقوله الماوردي خلافا لادري بنهايه وبغني قول المتن (وانه لو احده آخر ملكه) نظروا لوجهه لا آخر
 بان أم على ما فعله الاول الا ان شرع فيمنع من فعله عليه بذلك قال مر ظاهر كلامهم اه عليه فكره قولنا
 آلان الاول المنصغر به سم الثاني فلا ولان يطلب زعمها اذ ترتب لا ينقض ملك الثاني فلهما فليمر
 سم على منعه أي اذا كان الباقي بعد زعم آلان الاول لا يصع مسكتا مثلا اه عش (قوله اه) أي اختلاف
 (ان لم يعرض) أي عن المعركة قال الرافعي والشافعي في هذه المسئلة شعبة اذا عيش العاقر في ملكه
 وأخذ الفزع غير فعله ملكه وكذلك واصل على في أرضه او وقع الخ لم يوجب له التمسك بالتمسك في ذلك
 اضطراب وسياق في خبر رومان شافعيه تتفق في آخر الوالية اه معنى (قوله ولا) أي ان اعرض اياي
 مريحه او دل عليه القرائن القوية اخذ مما يابى عن عش آتفا (قوله نقل آلان التصحر) فان نقلها أم
 دخلت في ضمانه اه عش (قوله مطلقا) أي اعرض أولا (قوله لا تضييق لصلى الناس الخ) فقيته
 انه لو كان التصحر في مال يصور فيه عادة تضييق لاحال ولا كبعض البراري المتسعة التي لا يحتاج اليها
 عادة أحلح لم يجب على السلطان وما ذكر ولم يتوجه عليه اعتراض اه سم (قوله حرملك عليه)
 لعل يحمل الحرمان حصل تضييق بالفعل وقصد التأثير بلا عزمه اليه اه سم (قوله وحسنه
 فلا حد امره بالخ) بل يجب تعليمه أيضا كبقية التعليل اه بحري عن القلوبي (قوله لهما) أي
 السلطان ونائبه (قوله ولدي) في أمهه بالف اه بحري (قوله في رأى الامام) عبارة الغني وتقدروا
 الرأى الامام وقيل يقدر بثلاثا بام وقيل بعشرة أيام اه (قوله بطل حقه) أي من غير دفع الى السلطان
 وقصد هذا انه لا يطل بطل حقه باول بلد لامله وهو ما يحسنه الشيخ أو حامدا لكنه خلاف من قوله الذي جزم
 به الامام من أنه بطل بذلك معنى وشرح الرافعي وأقره سم وقال النهاية ما يحسنه الشيخ الواسع والقاضي
 والموتلى من عدم السلطان بذلك هو الاصع اه (قوله وأعلم منه الاعراض) أي صرحا وينبغي أن تشمل
 العلم الظن القوي سيما مع فلا اقرائن عليه اه عش (قوله انه ان يزعمها) عبارة النهاية والغني والاشي
 في زعمها اه (قوله أظهر بالخ) أي ذكر الامام مظهر ايعوان الامامة بعد ان ذكره بعنوان السلطنة
 نوع آخر كان موطن البعثة بحيث تصل الى رية بقصد السكنى على كماله لا فالامام اه (قوله ولما كان
 الحلاق الاقبح يقتضي الملك الخ) بل الامام كلف في الاستدراك (قوله لا يصع به) أي إذا له الماوردي
 (قوله) عموما وطأن به لهذا الاستدراك اندفع التوقف فيه وكف يتوقف في الاستدراك مع أم مقابل
 الاصع قائل بجملة البيع (قوله انضيقه على أناس الخ) فقيته انه لو كان التصحر في مال يصور فيه عادة
 تضييق لاحال ولا كبعض البراري المتسعة التي لا يحتاج اليها عادة أحلح لم يجب على السلطان قول
 ما ذكر ولم يتوجه عليه اعتراض (قوله) يؤخذ من هذا كماله لعل يحمل الحرمان حصل تضييق
 بالفعل وقصد التأثير بلا عزمه اليه اه (قوله فان مضى ولم يفعل شي بطل حقه) قاله شرح الرافعي
 وقضية كلامه لا يدل عليه بطل حقه بطل حقه وهو ما يحسنه الشيخ أو حامدا لكنه خلاف من قوله الذي جزم به الامام

فله أن يزعم انما لا يعمله (ولو أطلع

(قوله ولو حذفت) أي اضرب (قوله لاستغنى عنه) لكن ذكره أوضح اه سم (قوله ودون غيره) لمسل
 حمله اذ لم يفرض الامر الى السلطان فهو بضمه ملقاعا اه سدعمر (قوله بخلاف قول سائر) أي احمى
 أو أترك اه كردى (قوله لتلحقه رقبته) الى قوله ولا ينافى فى النفس والى قوله بل قد يصبى فى النهاية الاقوله
 لكن العمل فى الوقف نظر (قوله ملك ماخ) جواب لى (قوله بغير دافعه) ظاهر وانما يقع بده عليه
 اه سم (قوله فى أحكامه السابقة) يؤخذ منه أنه لو لم يملكه حرم ملكه بده عليه أيضا قوله وبعت الزر وكفى
 الخ اه سم اقول ومصر به المنهج (قوله وذلك الخ) عبارة عن الغنى والأصل فى الاقطاع خبر العبد من الله صلى
 الله عليه وسلم اقطع الى يبر الخ وخبر الترمذى ومحملة على الله عليه وسلم اقطع واثلى بن حجر يحضر موت اه
 (قوله لانه صلى الله عليه وسلم الخ) لثان تقول التبعير بالاموال يتخرج الموال لانه ليس مال لهم فلا يصلح حجة
 لما هنالك بالمسبقة الشراح فربما يقوله او لغير مرجو قلنا مل اه مسدعمر عبارة سم واقرها عرش
 كانوا جوا الاستدلال القياس والا فلا كلام فى اقطاع الموال الى النضر ليست منه كالمظهر اه
 ومنسحب المغنى المراسا قاسم عن الاشكال (قوله وبعت الزر وكفى الخ) عبارة عن الغنى لكن يستغنى هنا كما
 قال الزركشى ما اقطع صلى الله عليه وسلم الخ اه (قوله انما اقطعته صلى الله عليه وسلم) أي ارقا اه
 رشدى (قوله لا يملك) أي لا اقطاع (قوله لا يملكه الغير) أي غيره اقطع اه عرش (قوله كاسر)
 وهو قوله لتلحقه رقبته الخ اه كردى (قوله وافهم قوله الخ) عبارة عن الغنى عليه بل ينسحب من الضائع
 بالموافى في جواز الاقطاع فهو جهات أصحهما فى الجبر نعم بخلاف الاحكام فان هذا ينافى ما مر من جعله
 كمال الضائع أجب بان المشيلا يعطى حكم المشبه من جميع الوجوه والحاصل ان هذا مقيد له واما
 اقطاع العمار فعلى قسمين اقطاع تلك الاقوال استقلال الاول بان يقطع الامام ملكا لاجل ما هو اوله كاله
 اراضه ارضه او كاله فى المنة فملكه المقطع بالقبول والقبض بان اذ اوقت بغير المقطع وهو العسرى
 وسعى معاشا والاملاك المتخلفة عن السلاطين الماضية بالوت والاقتل ليست بملك للامام المقام مقامه بل
 لورثته ان يشئوا والا فلك الاموال الضائعة ولا يجوز اقطاع ارضى التي علكا ولا اقطاع الاراضى التى
 اصطفاها لاختصاصها لى من قوتج البلادا بحق الخمر واما باستثنائية نفوس الغائبين ولا اقطاع اراضى
 الخراج صلحا ولا اقطاع اراضى من مان من المسلمين ولا وارثه وجهان الظاهر منهما المنع ويجوز اقطاع الكل
 معاشا والثانى ان يقطع غلة اراضى الخراج قال الاذرى ولا يحسب في جواز الاقطاع للاستقلال خلافا اذا وقع
 فى يده ان هو من اهل الصدقة قد يلقى بالخال من غير مجوزة اه اى فعله كالمقطع بالقبض ويخصص بما
 قبله فان اقطعته من اهل الصدقات بطل وكذا من اهل المصالح وانما يراى ان يعطوا من مال الخراج شيئا لكن
 بشرط ان يكون حال مقدور وجذب سبب استبلحه كالنأذين والامامة وغيرهما وان يكون قد دخل المال
 ووجب ليعمل الخواصه ويجوز بيع من الشرط من حكم الاقطاع وان اقطعته من القضاء واخطب الدواوين
 جائزة واحدة وهى يجوز اذ لا تدعى لها وجهان أصحهما المنع ان كان حفى به والجواز ان كان احوز ويجوز
 الاقطاع الجندى من لرض عمرة للاستقلال بعت تكون مناقبها عالم فذهبا الامام وقضية تقول المستغنى
 فتاوى به انه يجوز له الجونه انه علك مقصدا ليعض المتأخر من وما يحصل الصدق من الفلاح من مغل وغيره
 فلا يلزم بقه وما يتبادر من رسوم ومظالم فخر لم والمناجى مع الفلاح حيث البذر منه منه الشافى
 رضى الله تعالى عنه وغيره وحسبنا قالوا جعلى الفلاح أجرة مثل الارض واذا وقع الفراض على أخذ القاسمة
 عرضا عن أجرة الارض كلف ذلك ما تراضى على الجندى المقطع ان رضى الفلاح في ذلك ولا يأخذ منه الا ما
 يقابل أجرة الارض وان كان البذر من الجندى فجميع المقلل والقلاع أجرة مثل ما على فان رضى الفلاح عن
 من أنه يطل بذلك الخ (قوله ولو حذفت لاستغنى عنه) لكن ذكره أوضح اه سم (قوله ودون غيره) لمسل
 وان لم يضع بده عليه (قوله فى أحكامه السابقة) يؤخذ منه أنه لو لم يملكه حرم ملكه بده عليه أيضا قوله وبعت الزر وكفى
 وبعت الزر وكفى الخ (قوله ذلك لانه صلى الله عليه وسلم اقطع الى يبر الخ) كانوا جوا الاستدلال القياس

ولو حذفت لاستغنى عنه
 ويصح ان يشهد بذلك الى ان
 الامام أخص من السلاطين
 لان من شأنه الله يحكم على
 السلاطين المتخلفة وان
 الاقطاع انما هو من وليقة
 الامام دون غيره بخلاف
 قول سائر (موافا لتلك)
 رقبته ملكه بغير دافعه
 له أو لغيره وهو يقدر عليه
 (صار أسق بأحسانه) بغير
 الاقطاع أى مستغنى دون
 غيره (كالمصير)
 فى أحكامه السابقة وذلك
 لانه صلى الله عليه وسلم اقطع
 الى يبر رضى الله عنه أيضا
 من أمواله النضر واه
 الشفان وبعت الزر وكفى
 ان ما اقطعته صلى الله عليه
 وسلم لا يملكه الغير باحسانه
 كما لا يقضى حمله ولا ينافى
 ما تقرر وانما المقطع لا يملك
 قول الماوردى انه علك لانه
 يجوز لك ان تشرع المذهب
 على ما اذ اقطعته الارض
 تخيل ان تبتها كاسر وافهم
 قوله هو انه ليس له اقطاع
 غيره ولو من مرسوكا لكن
 العمل على خلافه كذا قيل
 وفيه نظر لانه ان كان ملكا
 لم يجره بجزءه أو لغيره بجزءه
 فهو مال لا يملكه غيره

كلمة بل يعجب عليه ونقل الأدي من الفلاني وقال لأحب فيمن لا فاجوز الاطلاع للاستقلال فان وقع ابن هرون أهل النجدة على ما يليق
 عمله اه وفيه نظر بل الوجه ما يليق من أفاضل الجموع وغيره ان لا لام الاطلاع للملك في غير ذلك بل المنفعة تقتضي بحسب ما واه من
 انفسه له أهل النجدة فيهم (ولا يقطع) الامام أي لا يجوز له ان يقطع (الافراد) (٢١٥) على (الاجل) حواشيه عاونون في بدارنا
 (وقد اقتدر عليه) أي على

أخره بالقائه سئل اه كلام المصنف من نعتة شعبة (قوله كاهم) أي في أوائل البلباه كردى أي في شرح
 قال ضائع وكذا قوله الثاني كاهم آفا (قوله وفيه نظر الخ) عبارة النهاية وقد مر ما فيه مراد له أنه ان
 توضع ظهوره في الكسفة والاصار ملكا لبيت المال فلا مام قطعا مسلما كأمره في حياض ما واه مصلحه اه
 (قوله من أهل النجدة) أي القتال والجهاد (قوله وفيه نظر) يتلخص من ما في المتن فانه نقل المذهب كاهم
 عادته اه سددع وقد مر عبارة المصنف آفا (قوله الامام) أي إلى الفصل في النهاية الاقوله بان غنى المصنف في المتن وقوله
 خلافا من وهم فيه (قوله حسا) إلى الفصل في المتن الاقوله وهل يحرم الى قول وقوله بان غنى المصنف في المتن وقوله
 وهو يقر بالسمع كثرة المرى وقوله خلافا من وهم فيه (قوله لا ينبغي ان يقع الخ) عبارة المتن فلا يصح
 الشخص الآن بقدر على الاجماع وقد مر بقدر على اجرائه اه (قوله احياها) أي كاهم (قوله في شرح) وهو
 أحق به وقد قد من هناك عن عرش طريق غير الزائد عن غير واحد من هؤلاء انفسا من لا يقتدر على
 الاجماع الا لا يحق له فيما يصح عليه فغيره احياها (قوله ولو زال التحصير) عبارة المتن وله نقله إلى غير
 وابشاره كايثار بعلته للقبول الباغ وبصر الثاني أسقى هو وورث عنه اه (قوله أو ألتفتي) أي
 أي ولو يقال في غاية ذلك فما يظهر ويجوز زعموا ثم أخذنا هذا كما ذكر وفي المتن من لو لم يفتي
 بعرض وحسب وقع ذلك فلا جرم به لانه أسقط حقه اه عرش (قوله قال الماوردي) أي سارخ
 خلافا للداري كاهم (قوله ان الامام واثبه) خرج بالامام واثبه غيرهما فليس على من يفتي بشرح
 المنهج (قوله بان يقع الخ) تصور راجع (قوله من رخصا) متعلق بمن قول المتن (ثم جزم به) وانظر كيف
 هذا مع أن الوجه في الجزية في التنازل ويمكن ان يصور بما اذا أخذ الامام نعمنا بل على الجزية وأشرى
 نعمنا بالتنازل الجزية به وما اذا أخذ الجزية باسم الزكاة اه بجريه وانقصر المصنف على الصورة الأولى
 والثالثة (قوله ومن ضل) وكان الحسن المصنف قد مر ضل أو انحرها حتى لا يقطع الظاهر من الغلظ
 اه معنى (قوله ومن ضل) أي ضل في الضلوع الخ لا في الضلوع مقابل الاظهر (قوله لا لاجي الامثل الخ) ضم معنى الخ
 (قوله ومن ضل الخ) عطف على لما ذكرنا من اه سم (قوله بحيث يكتفى بالسلبين ما في) فلو عرض
 بعد على الامام في المرى جلبد اصحابهم أو عرض كثرة واشهره فالاخر بطلان الجي ذلك لان فصله
 مناهم بالصلوة وقد بطلت الحرق بالضرر بالمسلمين بدوام الجي اه عرش (قوله فيما عدا الصدقة) بخلاف
 الصدقة أي الزكاة لانها لا تتعلق بغير النعم اه سم (قوله والاطهر) أي نقض حلال الخ وطالبوا احياه
 يحيى باذن الامام ملكه وكان الاذن منه نقضا اه معنى وفي القاموس الجي كذا وعدوا الجي بالكراماجي
 والاطاع كلام في قطع الموات وأموال الدين الضير ليست منه كاهم ظاهر (قوله والاطهر لغيره احياه) أي اذا
 مر) عبارة قال وضربني في المصنفين ان لا يدخل في ذوق كفايتهم ولا يصحح ما لا يمكنه القيام بعبادته فان
 خالف حال التولي فغيره ان يحيى ما لا يدخل في كفايتهم وما لا يمكنه فعله ولا يصحح ما لا يمكنه فعله ولا يصحح ما لا يمكنه فعله
 لان ذلك القدر غير متعين قلت قول التولي أقوى واقعا علم اه قول المارد على قول المتن في جهة الضمير في
 الجميع وان سارخ غير احياه في التولي فانه في الجي فانه لومان واحتاج لورثه الصمم بان كانت
 كفايتهما كثر من كفايته المورثا حتى الجميع أو حسب الاحياء في قدر الكفاية فقط ولا يدخل في هذا مع
 قول غيره لانه يقول بفساد الضمير حتى في قدر كفايته في نظر وقد قال جواز احياه في التولي على عدم
 صحة ضميره قلت تأمل (قوله لان فيمنع الخ) يؤخذ منه تعبد الحرمة متعوان يكن الاحتياج اليه عادة
 (قوله ولو زال التحصير الخ) كذا مر (قوله ومن ضل الخ) عطف على لما مر (قوله فيما عدا الصدقة) بخلاف
 عليه وسلم بان يكون لما ذكره من كثرة المرى بحيث يكتفى بالسلبين ما في وان احتاجوا التنازل لمرى وذكر التمتع فيما عدا الصدقة قبل المارد
 مطلق المشتمل بحرم ولوعلى الامام بخلافه أخذ عوضي ممن يرعى في حق أو موافق (و) الاظهر (ان) نقض جاءه في غيره اذا كان النقض
 (السلبية) بان ظهر في المصلحة قد بعد ظهوره في الجي

من شيء اه (قوله رعاية الخ) تعليل الممن (قوله فلا ينقض ولا يغير بحال) ولو استغنى عنه من زرع
 فيه أو غرس أو يربى فلعفى وحلى وزادى وقليوب (قوله ولورى الحى الخ) وينسب له ولنايبان
 ينصب أسنيد يخل فيه دواب الضعفاء ومنع من دواب الاقوال فاعلموا عاقوبى منع من دواب شيئا ولا
 بمنزأ أيضا قال ابن الرقعة قوله فمن جهل الغريم والأقوال ينفي التميز وانتهى ولعلهم ساءوا في
 ذلك أى التميز ركبا حتى تم في الغريم اه معنى زاد النهاية وروى ما قاله ابن الرقعة بأنه لا يلزم من منعه
 من ذلك حرمة التزلى وعلى التزلى فقيديتى التميز رضى المحرم لعروض اه (قوله ولا تميز) أى على الغريم
 على المعتمد وان علم الغريم اه عش (قوله الماء العبد) وشبه الماء الباقي من النيل كالخمر فلا يجوز
 جماله لانه لعنة الناس اه بجورجى (قوله بكسر أوله) أى بكسر العين المهملة وتشديد اللام اه
 (فصل فى بيان المنافع المشتركة) (قوله الأصلية) أى قوله وسأبقى النهاية والمغنى (قوله الأصلية)
 فيه مدفع اشكال الحصر للتبادر من العبادات وقدرية التقييد قوله ويجوز الخ فهو مقابل الأصلية اه سم
 عبارة المغنى والنهاية وتقدم هذه المسئلة أى مسئلة المروى فى الصلوة ذكرت هنا قسما لها بعد هاتين
 الأصلية للنفقة يعارض التبع المشرى بالبقوة ويجوز الجلوس الخ اه قول المن (ويجوز الجلوس به)
 أى ولو بوسطه اه معنى زاد النهاية وان تقدم المقدم اه أى وان طال من الجلوس وشدي (قوله
 والوقوف به) نعم فى الشامل أن لزاما مطالبة الوقوف بقضاء صلته وانصرف وهو حق ان لو لم ين وقوفه
 ضرر ولو على ندرته به ومنه قال عش قوله مر ان لزاما مطالبة الوقوف الخ قضيت به عدم جواز
 الا حادو ينفى أن يحله اذا ترتب عليه فتنه الأجل ثم قوله لزاما بشرط الجواز فقط ولعله غير مراد فان
 ما تقتضيه الصلوة يكون واجبا على الامام ويمكن الجواب بأنما اشترط به من الجواز جواز بعد منع وهو لا ينافى
 الوجه بيو ينفى أى ان الوقت ذلك على نصب جماعة يذون ذلك وجبا على مصالح العلمة يبقى أيضا
 أنشد السجلى بالاولى (قرع) وقطع السؤال عما يقع بغيرنا كثير من المبادئ من جانب السلطان
 بقطع الطرقات القدر الفلانى والجواب أن الظاهر الجواز بل الوجوب حيث ترتب عليه صلته وان الظاهر
 أن الوجوب على الامام فيجب عليه صرف آخر ذلك من أموال البيت المال بالمال يتيسر ذلك لظلم متولي فعلى
 ميسر المسلمين وأما ما يقع التمسك اكره كل شخص من سكان الدكاكين على فصل ذلك فهو ظلم من
 ومع ذلك لا رجوعه على مالك الدكان بما عقره ما ذا كان مستأجرا لانه ان الظالم لا يستدمنه والمساكين
 لا يرجعون على غير ظالمه اذا ترتب على فعله ضرر وكثيرا والمارة بما فعله من حفر الارض لاضمان عليه ولا على
 من امره بما عقره ما عقره أو بدونه ان هذا الفعل جائز بل قد يجب وان حصل الظلم اكره أو باب الدكاكين
 على دفع الدراهم اه كلام عش (قوله كانتظار) أى انتظار رفيق وسؤال النهاية ومنه (قوله خبر
 لا ضرر) أى سائر اه عش (قوله فيه) أى الطريق وكذا ضمير حقه (قوله لخص حديث) متعلق بالجلوس
 (قوله عليه) أى على الانتفاع بالطريق (قوله وسأبقى الخ) أى عن قرب (قوله اذا عتبه) فانه تعين
 فصل الخ يؤيد الاحتمال الاول أنه اذا عتبه الاذن فخر كسر دالى الفتنه والاضطرار بالجلوس بدونه اه

صلى الله عليه وسلم ان
 ينقض ولا يغير بحال متعلق
 حتى غير مولد الخلفاء الراشدين
 رضى الله عنهم (ولا يصح)
 الامام ونايبه (لنفسه) قطعاً
 لان ذلك من اختصاصه
 الله عليه وسلم وان لم يقع منه
 خلاقاً وانهم قد وليس
 للامام أن يبدل مواشيه
 ما جاءه المسلمين لانه توى
 لا ضعف ولورى الحى غير
 أهله فلا غرم عليه قال أبو
 حامد ولا تميز وروى
 للامام أن يحصى الماء العبد
 بكسر أوله أى الذى مائة
 لا تتقطع كعشرين أو ثلث
 لتعمر الخ بجمه

(فصل فى بيان حكم
 منقعة الشروع وغيرها
 من المنافع المشتركة
 منقعة الشارع) الأصلية
 (المروى) فانه وضعه
 (ويجوز الجلوس) والوقوف
 (به) ولو لبدى (لا شراطة
 ومعاملة ونحوهما) كانتظار
 (الذي يضيئ على المارة)
 تغير لا ضرر ولا ضرارى
 الاسلام ومع النهى عن
 الجلوس فيه لخص حديث
 الان يعطى محققين غرض
 يصير وكفى أدنى وأمر
 مجزوف (ولا يشترط)
 جواز الانتفاع به ولو لبدى
 (انما العلم) لأطباء الناس
 عليه ثبوتون افقه من غير
 تكبير وسياقى بالمجتهدة
 اذا اعتداده تعين فصل
 ان هذا كذلك ويحتمل

الصدقة أى الزكاة لا تتعلق بغير النعم (قوله ولورى الحى غير أهله فلا غرم عليه) قال فى شرح
 الرض قال فى الز وروى عن هذا المأخذ كرام فى الملح ان من أئلف شعباً من نبات البقعة ضمنه على
 الأصح اه قال شعبة الرضى لان هذا فى الائلاف بغير رضى وذلك فى الائلاف بالرى اه (قوله ولا
 تميز) شامل للعلم بالغير أيضاً واعتمده مر لكن قال فى شرح الرض قال ابن الرقعة قوله فيمن
 جهل الغريم والأقوال ينفى التميز اه

(فصل فى بيان حكم منقعة الشارع) (قوله الأصلية) فيه مدفع اشكال الحصر للتبادر من العبارة
 وقدرية التقييد قوله فى المن ويجوز الخ فهو مقابل الأصلية (قوله والوقوف) نعم فى الشامل أن لزاما
 مطالبة الوقوف بقضاء صلته وانصرف وهو حق ان لو لم ين وقوفه ضرر ولو على ندرته به ومنه (قوله
 الخ) يؤيد الاحتمال الاول أنه اذا عتبه الاذن فخر كسر دالى الفتنه والاضطرار بالجلوس بدونه اه

التعرف بان من شأن الامام النظر فى أحوال العلماء ونحوهم دون الجالسين فى الطرق

بإطعام الأمام وهو قسبة تمنع الروضة اه سم قول المتن (بحيث ينقطع الخ) ينبغي أن يكون المراد أن تخشى سدة من شأنها أن تنقطع الألف فيها وأن ينقطعوا بالفتل سم على منهج اه عش (قوله) هو لازم لما قبله) فيه نظر إذ قد ينقطعون عنه لعدم حضوره ولا بالقون غيره بل ينظرون عوده ليعودوا إلى معاملته اه سم وقد يجب بأن يذكروا الشرح هو الغالب بل قد يقال لاداموا منتظرونه لا يقال انقطع الآله اه عش قول المتن (ومن الغرض المحض موضة الخ) ولغرض المجلس في مقتضى غيره مدغمته التي لا يبطل حكم الثلاث تعطل منفعة الموضوع في الحال وكذا حال جالس غير القراءة والافتاء فيها يظهر لأنه انما يستحق المجلس فيسبب ذلك لا مطلقا شرح مر اه سم قول المتن (ويقرئ) خرج ما لو جلس لقراءة القرآن فلا يصير أحق به ومثل ذلك قراءة الأسابيع التي تفعل بالاسجد إلى الركبتين الشارط لحصل بعضه والوقف المسجد قال سم على چندر شمل أي قول المصنف وقرئ تعلم القرآن بحفظه في الألواح انتهى وهو ظاهر اه عش عبارة الصبري وخرج بذلك من يقرأ ما يحفظه أو يقرأ في مصحف وقصدا يقرأ أو يوسع فيقطع حقه بمقاومة ومنه لم يجلس له كتر نحو ورد أو صلا على التي صلى أتمه لم يوسم ولو في جلوسه جتمع جماعة فليروى اه وسباني فاشرح ما واقعته (قوله) والواو بمعنى (أو) كالذين والفقهاء أو لا كحضور صرف ولغة اه معنى (قوله) والواو بمعنى (أو) أو بمعناها والقرض مجرد التمثيل اه سم قول المتن (كالجالس الخ) على حذف فاء الجزاء كما أشلوا بالمعنى بقوله فكسبه كالجالس الخ (قوله) مام من التخصيل) وأيسر من الغيبة المطلقة ترك المجلس فيسبب في الأيام التي حزن العادة بطلانها ولو أشهر أكلها لعد في قراءة الفقه في الجامع الأزهر وعملا ينقطع به حقه أيضا لو اعتاد المدرس قراءة الكتابين ستين وتعلق غرض بعض الطلبة بحضور النصف الأول فيستمع فلا ينقطع حقه بغيبته في الثاني اه عش وأما المحنى (قوله) وقيل يبطل الخ) عبارة عنها به وما ذكره المصنف في المحضر للقول في الروض أو سلمها عن العبداء والغزالي قال الشافعي أنه أشبه بما أخذ الباب ونقعه في شرح مسلم عن الأصحاب وهو المعتدون في روضه اه (قوله) وأتمه المتن أنه لا يشترط إذن من الإمام) وهو كذلك ولو لم يعد كبير أو جامع اعتدوا المجلس فيمادنه في وجه الوجهين لقوله تعالى وأن المساجد فلا تدعوا لمع أحد أنهما به (قوله) لا الاشتراط) خلافا للنهاية والغرض كسرا تغلوا وقالوا في الشرح الروض (قوله) يحصل في مدرسة أو مسجد اه معنى (قوله) بين يدي المدرس) أي أو المحدث وظهور المراد في التوجه (قوله) كذلك أي كالجالس لا قراءه أو ألقائه أو كالجالس في الشارع (قوله) أن قال الخ) ظاهر الحاشية ولوم مسائل قبله أو منسئلة فيشتمل اه سددع (قوله) ولا) أي بان كان لا يشيد ولا يستعد اه معنى (قوله) جالساً جازئاً ذكره عش عن الشارح وأقره (قوله) لا تكلف المقام) أي كالجالس خلف المقام وأدخل

(بحيث ينقطع معاملاته
وبالقون غيره) اه ولازمها
قبله فيبطل حقه حيث ذل
مقطعا كأي أصل الروضة
وان أطلوا في رده لا تنه
غرض تعين الموضوع من
كونه يعرف فاعمل (ومن
الغرض المحض موضة
يقضى فيه ويقرئ) فيه
قرأنا وعليشياء أو لا
له والواو بمعنى (أو) كالجالس
في شارع لعامة اه نفسه
مأم من التخصيل لأنه
غرض في لازم ذلك الموضوع
ليأيه الناس (وقيل يبطل
حقه) بشيء أو أطول في
ترجيحه نقلا ومعنى وأفهم
المتن أنه لا يشترط إذن الإمام
ويظهر أن لم يعد ولا اشترط
وجلس الطالب جعل بين
يدي المدرس كذلك أن أخذ
أو استفاد فقص به ولا
قالا ولو جلس فيه بجلوسا
جائزا لا تكلف المقام المانع
للتأنيبين من فضيلة سنة

بالكاف الجالس تحت المزاب ونحوه بماء من الشارع لصلاة الطواف من حيث الأفضلية (قوله لا تكلف
 القيام المأتم الخ) أقول وكما نحن من الجالس خلف القائم على ما ذكر من جمع من الجالس في المأتم وقت
 صلاة الأمام في ذلك من الجالس في الصف الأول إذا كان جالساً مع غيره من الصلاة فيه أو يقطع الصف
 عن الصابن ولا يعتد بذلك ما لو اعتاد الناس صلاة الجماعة في موضع من المسجد أمكنها في غيره
 فربما منع من أراد الجلوس في وقت يفوت على الناس الجائعين أه عس عبارة السيد البطاح في
 شرح مناسك الشيخ محمد صالح الرئيس ويحرم بسط السجادة والجلوس في المحل الذي كثر طرؤا الطائفتين
 له لأجل منة الطواف وترجم من جلس في ذلك على وجهه مع غيره من الصلاة تخلف حيث كان عالماً بما
 ينبغي السجدة بخروج له ومثل القيام تحت المزاب والصف الأول والمغرب عند إقامة الصلاة وحضو والأمام
 ومثل ذلك الرضا الشرقي لأن في ذلك تحجيراً للبقعة الفاضلة المأتم فيها الصلاة (قوله فانه) أي
 الجالس خلف القائم المأتم الخ (قوله به خرم) أي التحريم (قوله والمحراب) أي بالجلوس خلف
 القائم (قوله ذلك) أي الجلوس (قوله بما لا يجدي) متعلق بخرم (قوله ومنه) أي بما لا يجدي (قوله
 التردد في المأتم الخ) يعني أن التحريم يجعل الناس مترددين في الموضع الذي اختلفت المقام فلا ينعين
 لموضع حتى يتعلق به التحريم أه كردد (قوله ما يصدق عليه ذلك عرفاً) وضبطه بعض المتأخرين بتلازمة
 ذراعاً أخذاً من مقام المأموم مع الأمام أه الشيخ محمد صالح (قوله وانه موضع الخ) كقوله بعددائه يلزم الخ
 معه فاف على ما من قوله لا يجدي ش أه سم ويصح ما يصدق على قوله التردد بل هو الأترب (قوله
 وان صلاة سنة الطواف الخ) حال من نائب فاعل يعطل (قوله ووقوف المأتم الخ) أي ولو قوف الخ (قوله
 تنو به) أي لا ذكر من صلاة الطواف ووقوف الأمام ويجوز إخراج الضمير إلى خلف القيام (قوله ما يصدق
 الشارع عليها) كصلاة النفل مثلاً والجلوس للاعتكاف أه سيد عمر (قوله لهما) أي بالجلوس والصلاة
 (قوله في الجلوس في المأتم الخ) خبران (قوله والكلام الخ) مستأنف (قوله لا الخ) على الاستئذان بالجلوس
 الدعاء والضمير للدعاء قول المتن (الصلاة) أو استماع حديث أو وضوء أه نه ياتر الدلالة في أو فترافع لوج
 مثلاً وكذا من يطالع منفرداً بغيره من يطالع لغيره أه قال عس قوله مر واستماع حديث الخ يخرج
 بالاستماع ما لو جلس له بغيره بأن ترافعه وجه بين فيه العمل وما على الأول فإنه يستثنى من العلم الشرعي
 وقد تقدم أن الجالس له بغيره أه سم وفيه عدم الاحتياط بالطريق الأولى ما اعتاده بعض الفقهاء من
 اتخاذ موضع من المسجد للذكر في كل جمعة مثلاً فإذا اجتمعوا نظر أن ترتب على اجتماعهم على الهيئة
 المخصوصة تشريش على أهل المسجد في صلاتهم أو قراءتهم متعوا مطأوا الألف نحو إمام أو اجتماعهم فيه
 فان فارقوا سقط حقهم حتى لو عادوا في أفقر من الجمعة الأخرى فوجدوا غيرهم سبقهم العلم بجزئهم إقامته منه
 أه (قوله ولو لدخول وقتها) كذا في النهاية والمغني (قوله كل عبادة قصر الخ) منه الاعتكاف وسنن
 ما فيه أه سم (قوله كقراءة الخ) مع قوله الآتي فلو فارق الخ في شأن من جلس في موضع لقراءة أو ذكر
 ثم فارق صلاة أو غيره منقطع حقهم له أن يشترط من جلس مكانه في ذلك الوقت الذي أراد شغل ذلك القراءات في
 وقت آخر بأنامل سم على حج أقول ومنه ما عتسلف من القراءة في المصاحف التي توضع في يوم الجمعة
 أو رضان أو غيرها فلو أريد من يريد القراءة فيه إقامته لم يتطهر لم يطل حقن في ذلك الوقت وأن لم يترك
 متناعه بخلاف ما لو انتهت قراءته في يوم ففارق ثم عاد فلا حلق أه عس (قوله ما أوقف به الخ) جواب

لا يشترط لأن المساجد لله تعالى واعتاده (قوله وانه موضع الخ) هو كقوله بعددائه يلزم الخ معطوف
 على ما من قوله بما لا يجدي شرح مر (قوله في المتن الصلاة) أو استماع حديث أو وضوء سواء كان له عادة
 بالجلوس يقرب كبير المجلس وانقطع الجلوس ون يقر به منه لمعلمه ونحوه ثم لا يكثر تحقيقه في وقت شرع مر
 (قوله كل عبادة قصر نفعها عليه) منه الاعتكاف وسنن ما فيه (قوله كقراءة الخ) هذا لم يوقفه إلا في
 فلو فارق الخ به دأته: جلوس في موضع من المسجد لقراءة أو ذكر ثم فارق الحاجة إليه ولم ينقطع حقه به

الطواف فانه حرام على
 الوجه وبغيره غير واحد
 وأما قوله بسط السجادة
 وان يجلس قالوا بغيره
 فاعل ذلك مع العلم بتمه
 ونوع في تحريم الجلوس
 بما لا يجدي ومنه التردد
 في المأتم بخلاف القيام ورد
 بان المأتم ما يصدق عليه
 ذلك عرفاً كما هو ظاهر وانه
 موضع من المسجد كيف
 يعطل بموضع السجدة
 وان صلاة سنة الطواف
 لا تختص به وردانه امتاز
 عن بقية أجزاء المسجد
 يكون الشارع عينه من
 حيث الإفضاء لهذه الصلاة
 ووقوف أمام الجماعة فيه
 فلم يجز لأحد تقويمه بجلوس
 بل ولا صلواته بغيره الشارع
 له ما من حيث الأفضلية
 وانه يلزم عليه تعطيل كل
 من المسجد عن العبادة فيه
 لاحتمال فعل عبادة أخرى
 ورد بان يحصل التحريم كما
 تقرر في الجلوس فيه في
 وقت يحتاج الطائفتون
 لصلاة سنة الطواف فيه
 والكلام في جلوس لغير
 دعاء عقب سنة الطواف
 لانه من أنواعها (الصلاة) ولو
 قبل دخول وقتها وظاهر
 أن مثلها كل عبادة قصر
 نفعها عليه كقراءة أو ذكر
 صار أحق به

فها ولوميا في الصف
الأول (لم يصحح به
في صلاة غيرها) لأن
لزم بقية مستعينة للصلاة
غير مطلوب بل ورد النهي
عن وجئ فلا نظر لاختلاف
الصف الأول لأن ذلك لم
يخصر في بقية تعيينه ولا
لاقتضاه القرب من الإمام
أو جهة المين وإن انحصر
في موضع تعيينه لا يقر من
النهي الشال لهذه الصورة
فزال اختصاصه بها
لما قربها بعد الصلاة حتى لا
يألفه فيقع في ما يوحوه
وبه فرق بين هذا وما مر
في اعتبار السواك إذا عدا
البقع فيها مقصود يختلف
بها الفرض ولا كذلك هنا
وأما الجواب بأنه ترك له
موضعه لزم ادخال قصر
يقطع الصلوة بأن الآية
الاحرام فيها بأنه يلزم فالمراد
التفرقة بين يجتنب قبل الإقامة
فقط حقه وبين أن يتأخر
تحتها فيقبل منه . وهم لم
يقولوا بذلك (فلا فرق)
ووقبل دخول الوقت على
الاجبة (لحاجة) كاجابة
داع وتجب وضوء (ليعود)
أولا بضمه شئ فيما يظهر
أخذا مما مر ويحتمل الفرق
(لم يطل اختصاصه في تلك
الصلاة في الامع) فعبر
على غيره العال به الجالس
فيه بغير أنه أو لم رضاه
كله يظهر (وان لم يترك
إزاره) فيه لم يرسل السابق
أنتقام أن أتيت الصلاة

فولم يترك ولو جلس فيه (قوله فيها) أي في الصلاة ونحوها مما مر (قوله ولوميا) أي قوله وأما الجواب
في المسمى الاقوله أو جهة المين إلى به يفرق والي قول المتن ليعود في النهاية (قوله في صلاة) أي
ونحوها مما مر اه نهية (قوله الصلاة) أي ونحوها (قوله وحينئذ) أي حين انقضاء الصلاة أي عنه (فلا
نظر الخ) هذا جواب عن اعتراض الرافعي بأن قوله في الصلاة الأولى أكثر اه نهية (قوله أو جهة المين)
عطف على القرب (قوله لا تفر الخ) ولأنه لم يفرق بين تخصيصه بالسبق الذي طلبه الشارع اه معنى
(قوله لهذه الصورة) أي القرب أو جهة المين (قوله عنها) أي البقعة (قوله لما في الخ) الأولى تعاقبه
بقوله غير مطلوب بل ورد النهي عن وجئ بحمل أنه متعلق بقوله فزال اختصاصه بالخ (قوله وبه يفرق) أي
بعد اختلافا في مقام المسجد الذي أقاده النهي المذكور وعبارته النهاية وفارق مقامه السواك بان غرض
المعاملة يختلف باختلافها والصلاة بمقام المسجد لا تختص اه (قوله مقصود يختلف) الغرض أي مع
عدم النهي اه سم (قوله وأما الجواب) أي عن اعتراض الرافعي المشار إليه بقوله السابق وحينئذ فلا نظر
الخ (قوله ادخال نقص) أي في الصلاة فإن تسوية المصنف من غير ما يوجب في انشائها لا يصير داخل الواقع
في أولها اه نهية (قوله فانه) أي ذلك الجواب (قوله ولو قبل دخول الوقت) أي وفر بدخول وقتها
بحسب يرد منظر الصلاة على زاد القليوب لا يحوي به صريح لا يتناول ظاهره إلا أن اسم جالس انتهى به يجري
(قوله على الإجابة) وفاقا للمعنى والنهاية (قوله وتجب وضوءه) وقضاهما جوف عاف نهية ودنى ومثلها
فيما يظهر حضور للدرس والطواف والاكل والشرب (قوله أخذ مما مر) أي في الجلوس في الشارع
اه سم قول المتن في تلك الصلاة وما أوجبها اه نهية أي عما عدا فعله بعد الصلاة من الاشتغال بالأدكار
ونحوها أو المرامنة استماع الحدب والوقوف ونحوها من له ما لو أراد الصلاة الضمى أو الوتر ففعل بعضهم
طراته حاجة فلا يقطع حقه نهية بها إلا أن ما كان بعد الصلاة وحده ينفى أن النقل المطلق من ذلك اه
عش (قوله فيصير) التي ذكره كما يفهم في النهاية (قوله فيصير على غير الجلوس فيه الخ) وبني أن المراد
الجلوس على وجهه نعمته إذا ذلله أما إذا جلس على وجهه أذله فاه عنه فلا وجب من ذلك سم على
مع أوله وينفي أن تحله حيث لم يرد جلوسه في الصلاة امتناع الأول من النهي به حياة أو خوف أو الامتناع
عش (قوله لم ير مسلم السابق الخ) وقول الزركشي ينفي أن يستثنى من حق السابق ما لو تخلف في الإقامة
وليس أهلا للاستخلاف أو كان ثم من هو أحق بمجاورة فمؤخر يقدم الحق موضع نصبه ليس منكم
أولو الاحلام والنهي عن عدا الصبي إذا سبق إلى الصف الأول لا يؤخر اه معنى وكذلك في النهاية الآية على
بقوله والاستخلاف نادر ولا يختص بمن هو خطمه وكيف يترك حق ثابت لنههم على نعوهم كلامهم صريح
في رد ولا شاهد في الخبر اه (قوله نعم) أي قوله من غير أن يفعله في المعنى (قوله فالوجه) كاجابة
الأذرى سد الصالح) وان علم حضوره فيه لانه لا يصير الخلل في الوقت اه بحسري عن القليوب
(قوله أي وان كان الخ) عبارة النهائية ولا صعبه كما فهمه كلام المصنف فبرس معاذة قبل حضوره
فلا يغير تعيينه من أجله من غير أن يفعله الخ (قوله أي وان كان الخ) كل صلاة يجزئ الخ) لو لم يجزئ مقفوس
له قبل حضوره كما يفعله بالروضة تشرى في وقتها قائم لم يعدل فيمن التضييق وتخصير المسجد اه
نهية (قوله سجدة) أي بسطها في مسجد مثلاً وضوء أو بسطته اه معنى (قوله من غير أن يفعله) اه

أن يتبين من جلس مكانه في ذلك الوقت الذي أراد شغل تلك القراءة في وقت آخر فلا يملك (قوله مقصودة
يختلف في الفرض) أي مع عدم النهي (قوله وأما الجواب بأنه لم يترك الخ) قد بينا العيب المقتضى فلا
يرد عليه ما أورده الشارع (قوله أخذ مما مر) أي في الجلوس في الشارع (قوله في المتن في تلك الصلاة)
وما أخرج من شرحه مر (قوله لم يجز على غير العال به الجلوس الخ) كذلك مر وينفي أن المراد
الجلوس على وجهه نعمته إذا ذلله كما جلس على وجهه أذله فاه عنه فلا وجب من ذلك (قوله

واقصت الصغرف فالوجه كاجبته الأذرى سد الصف مكانه أي وان كان له سجدة فيخبر بجله من غير أن يفعله بخاص الأرض

وقد سده ابن الرضعة إذا لم

يكن قبله الناطر أو استأنفه

والإفلا حتى له علام العرف

في ذلك وواقفه باعتبار

المصنف كان الصلاح إذا نه

في سكني بيوت المدرستين

يعتبر المتولى إذا نه في ذلك

ويبنى حله على ما إذا اعتد

عدم اعتباره متى عين

الواقف مذموم يرد عليه إلا

إذا لم يجد في البلم هو

بصفة لأن العرف يشهد

بأن الواقف لم يردشور

مدروسته وكذا كل شرط

شهد العرف بقبضه عليه

ابن عبد السلام وعند

الأطراف ينظر إلى الغرض

المبنى ويعمل باعتد

الطريق في ذلك لا الوقت

لأن العادة المطردة في زمن

الواقف إذا لم يمتثل

منه شرطه فيرجع بمقتفه

ترك التعلم وصوفى ترك

التعديل وزاد في ما رواه

على ثلاث أيام إلا أن عرض

نحو خوف أو تلج فيقيم

لانتقائه ولغير أهل المدرسة

ما اعتد فيها من نحو نوم

وشر بوطهم من ما لم

يقص الله عن حاجته

أهل على الأوجه وأنهم

ما ذكر في العادة أن بطالة

الازمنة أهو ودنا لا تفي

للدارس حيث لم يعلم فيها

شرط واقف تمنع اعتقاد

معلومها إلا أن عهدها تلت

الطالة في زمن الواقف حلة

الوقف وعلمها الآخر وجه

لغيره فيقبل به حقه كالم

كان لعذر وطال غيبته معروفا

غيره فيقبل به حقه كالم

كان لعذر وطال غيبته معروفا

غيره فيقبل به حقه كالم

شرط الواقف أن لا يسكن أحد الأبناء الدائم اه أي أو ناطره أو شقيقه أو مدرسه (قوله وقبده ابن الرضعة الخ) عبارة المصنف (تنبيه) ظاهر قوله لوسبق الخ أنه لا يحتاج إلى الدخول في الناطر وليس مراد بالعرف كما ينبغي به ابن الصلاح والمصنفون حله من المصلحة ما إذا جعل ما إذا جعل الناطر أن يسكن من شاء وعن من شاء لحاق ذلك لمن الاقتضات على الناطر وإن سكن يتناول ولم يطل غيبته عرفا ثم عاهدوه ووافق على حقه وإن سكنه غيره لأنه لا يقع مع سبقه المولاهة مع غيره من سكناء في مدة غيبته على أن يفارقه إذا حضر فإن طالت غيبته بطل حقه اه (قوله وواقفه) أي التقيد بالذكور (قوله أنه) أي الناطر (قوله حله) أي ما قاله المتولى (قوله ومتى عين) أي قوله ما لم ينقص المصنف للمغنى الأقوله إذا إذا إلى وعند الإطلاق وقوله في مثله إلى فيخرج وقوله وصوفى ترك التعبد (قوله شعور مدرسته) أي خلوها اه ع (قوله أنه الخ) عبارة النهاية كما قاله الخ (قوله تنزل منزلة شرطه) أي إذا دخله فلا يكره اه ع (قوله فيرجع بمقتفه الخ) عبارة المغنى فيقيم الطالب في المدرسة ولو قوتل طلبة العلم حتى يقتل غرضه أو يترك التعلم والتفصيل ويؤخذ من هذا كآمال السبكي أنه إذا نزل في مدرسة أو شخص لا اشتغال بالعلم وحضور المدرس وقد ردهم من الجامعة ما يستوجب مقدار تقاضيه لا يجوز أن ينزل بأدعاهم بما ينقص ما قدر لهم من المصالح لما في ذلك من الإضرار بهم وفي فوائد المذهب الفارسي يجوز التقصير بالامتثال إلى بطا وتناول معلوما ولا يجوز للمتصرف التعدي في المدارس وأخذ شئ منها لأن المغنى الذي يطلق به اسم المتصرف موجود في حق القصة وما يطلق به اسم القصة غير موجود في الصوفى اه (قوله فيرجع بمقتفه ترك التعلم الخ) ظاهره ولو أدرنا العادة حلة الواقف بعدم إخراج من ذكر وعلم بالواقف ولم يكره خلافه ما قبله (قوله إلا أن عرض الخ) أي إذا لم يكن غير من يجلس مكانه إذا خرج أخذنا ما تقدم في قوله ومتى عين الواقف الخ اه ع (قوله ولغير أهل المدرسة الخ) عبارة المغنى ويجوز لسكن أحد المسلمين دخول المدارس والكل والشرب والنوم فيها ونحو ذلك مما جرى العرف به لا السكنى إلا لغيره أو بشرط الواقف (فرع) التنازل عن موضع في البادية في غير مرمى السبد لا يعتون ولا تراجون في دفع الجاهل المرمى والراقي أن ضاقت خانة أسد أو الأمام استطاع البادية ولم يضر تركه ولم يابن السبل راى إلى الصلح في ذلك وإذا تركها بغير إذن وهم غير مضرين بالناس لم يمنعهم من ذلك إلا أن ظهر في منعه مصلحته فله ذلك اه (قوله ما اعتد الخ) وقع السؤال هل يجوز زنا فتبين الذي من الضل والاعتقال في فسقة المساجد إذا كانت مخرجة من المسجد أو يمنع والجواب يجوز أخذنا من قول الشارح لأن العادة المطردة في زمن الواقف الخ كان مثل هذا ما بين الناس من تفسير كبير يعمل على أنه كان في زمن الواقف وعلمه بشرط وقعه ما عتداه اه ع (قوله في الانتدال المذكور وقعه بل قد ينافي في قوله فيعمل الخ ما في أنفاق مسئلة البطالة (قوله ما اعتد فيها الخ) وهل لغير ذلك وإن سده أهلها وهل لهم المنع وإن لم يحصل ضرر ويحرم وهو الذي يؤخذ من غير على مرأته أن لم بشرط الواقف الاختصاص لم يردشور غيرهم بغير إذنهم وإن شرط لم يجوز بغير إذنهم فاسر مع دخول غيرهم بلطره خلاف قطعا أي لا يجوز زلوا بأنهم اه يعبري وقوله أن لم بشرط الواقف الخ أي ولم تطردا نادى في زمنه بالنوم عليه أخذنا من مرمى الشرح كالمناهية (قوله استحقاق معلوماه) أي معلوم أيام البطالة اه ع (قوله ما أخرجوه) إلى المتن في المغنى كما (قوله كالم كان لعذر وطال الخ) قال في الكثر ولو اقتضه مسكنا أخرجهم سم على حج أي على خلاف غرض الواقف من إعداده الطلبة للشتغل بالعلم ليستعينوا بسكنه على حضور المدرس ونحو اه ع (قوله ولغيره الجالوس الخ) أي ولو خرج لعذر ولم يطل غيبته كما مر للمغنى

(قوله وقبده ابن الرضعة الخ) كذا شرح مدر (قوله وينبغي حله الخ) كذا شرح مدر (قوله على الواجب) اعتد مدر (قوله كالم كان لعذر وطال غيبته معروفا) قال في الكثر ولو اقتضه مسكنا أخرجهم

كان لعذر وطال غيبته معروفا

﴿فصل في بيان حكم الاعيان المشتركة﴾ (المدن) هو حقيقة البيعة التي أودعها الله تعالى جوهر الظاهر والباطن بحيث ذلك لعدون أي
 اقامتها أثبتة لله فالمراد بالاعيان (الظاهر وهو ما يخرج) جوهر (بلا عا) في ر وزه وانما العلاج في تخصصه (كنهه) بكسر اؤه ويجوز
 فتحه من معر وف (و كبريت) بكسر اؤه (٢٢٤) أصله عن تجري فاذا جدها واسا كبريتا وأمره الآخر ويقال له من الجوهر ولهذا

﴿فصل في بيان حكم الاعيان المشتركة﴾ (قوله في بيان حكم) أي قول الترافات ضائق في النهاية الاقوله أي
 وهي الاشياء التي لا يوصد اليها وقوله لكن أشار الى الاول فالاول محمله (قوله في بيان حكم الخ) أي ما يشيع ذلك
 كشمسها القنات المشتركة له عش (قوله اعيان المشتركة) أي المستفادة من الارض فما يوزع من
 (قوله اودعها) أي أودع فيها على الخلف والايصال (قوله والمراد بالاعيان) أي فكيف يجوز أن عش أي
 مرسل من اطلاق اسم الخ على الحال وقال المتن وقد مر في كلامه أن الله يخلق على الخ والخرج وهو المراد هنا
 وعلى البيعة وانما كان كذلك فلا تساهل في عبارة المصنف فيقول له (قوله جوهره) تقديره لا يناسب قوله
 والمراد بالاعيان (قوله وانما العلاج في تخصصه) أي وانما العمل والسعي في تحصيله فيسهل وقد لا يسهل أه
 معنى (قوله بكسر اؤه) الى قوله والخلق به في المتن (قوله بكسر اؤه ويجوز رفعه) أي واسكان الفاء فهما
 أه معنى (قوله فاذا جدد) من باب نصر ودخل انتهى مختار أه عش (قوله ويقال له) أي الآخر و (قوله
 يعني في معناه) فاذا فارقته الشريعة أه معنى (قوله أي زنت) ويقال فيه تغير أه معنى (قوله بخارج سود
 الخ) ضيقة فيها تنجيف أه معنى (قوله يسمى بذلك) أي وليس مراد هنا كما هو ظاهر لان الكلام في ما عادت
 التي يخرج من الارض أه عش (قوله وهو نجس) أي نجس أه نهاية (قوله ر ج الخ) أي الخ
 وسد كمرته ز (قوله والخلق به) أي المدن الظاهر عش وكردي قول المتن (لأنك بالاشياء) خبر
 قوله المدن و (قوله ولا يثبت فيه اختصاص الخ) معطوف على هذا الخبر أه معنى (قوله ان علماء الخ)
 سدد كمرته ز فيقول قول المصنف ضائق الخ (قوله بالرفع) الى قوله ولا جاع في المتن الاقوله أي
 فقال قوله أي الى قال (قوله بالرفع) أي عطفا على اختصاص (قوله بالرفع) كتمل (قوله أي مدينة)
 الاقوله أي مدينة (قوله أي) الاولى تأخير من قوله اؤه (قوله قال المتن) يظهر هذا الحديث وكلام
 المصنف أنه لا فرق في الاقطاع بين اقطاع الملوك واقطاع الاراء وهو كذلك وان قيد ان ركعى الخع الاول
 معنى ونهاية وفي معنى شرح الر وض ما وافقوا ياتي في الشرح فيقول المصنف من أسماواتها ببيعة
 (قوله وأخضعها الخ) عطفا على الحاجة (قوله وعتبوا) أي الى قوله وفي (قوله في المتن) (قوله وعتبوا)
 أيضا اقطاع رخصت أرض لا خضعوا حطها الخ) مع الجمع الا عتفى الشرح بخصوص لما تقدم من جواز
 اقطاع الموات ولو تعلقا فيكون مع له في موات لم يشك على من الاعيان التي تم الحاجة اليها كالخشب
 والكلاب والصيد أو اشتمل عليها ولكن قصد بالاقطاع الارض ودخل ما ذكر تبعوا عليه فواضح أن الاقطاع
 انما يجوز بالمصلحة فكأن الاقطاع المذكور مضارب بغيره ما يقر بالي الموات المذكور من بادية أو
 حاضرة فبينت منه أه مسدع (قوله خضعها الخ) أي كسبحها وتواضع وحشيشها وصيغ وشار
 اجتبرها (قوله ووركة) بكسر الباء وعتبها أه عش (قوله أي وهي) أي الاية ولا حاشية الى الجمع
 بينهما (قوله وصيد الخ) عطفا على الاية (قوله وجوهره) أي البحر (قوله وعتبوا) أي من المشترك
 المذكور (قوله ما ذكره) أي الانوار (قوله لكن أشار الخ) عبارة النهاية وبمكن الجمع يحمل الاول على

يضي في معناه (وقال) أي
 زنت (ومعناه) ضم اؤه
 وبالسد وسكني القصرين
 ياقيده الماء في بعض السواحل
 فيجعد ويصير كالقار وقيل
 بخار سودا بالين ويؤخذ
 من كلامه موفى الكفار
 يسمى بذلك وهو نجس
 (ور لم) بكسر اؤه نجس
 (واجترعوا) وجس وورون
 ويمد ونحو ما قول وكل
 ويطلق على جبل يجمع
 الى سفر وتعب والخلق به
 قطع نحو ذهب أظهرها
 السبل من معدن (الاعان)
 بقعقولا (بالاشياء) ان
 علم قبل احكامه (ولا يثبت
 فيه اختصاص نجس ولا
 اقطاع) بالرفع من سلطان
 بل هو مشترك بين المسلمين
 وغيرهم كالماء والكلاب
 صم انه صلى الله عليه وسلم
 أقطع رجلا مبلغا لرب أي
 مدينة قريب منها كانت
 بها بليقس فقال رجل
 يا رسول الله انما الله
 أي بكسر اؤه لا اقطاع
 لمنعه قال فلاذن ولا جاع
 على منع اقطاع شارح
 الماء وهذا مثل ما يجاع
 الحاجة العامة وأخذها
 فيعمل ويجمع أيضا اقطاع

وتخصر أرض لا خضعوا حطها أو صيدها أو كلابها في الانوار ومن المشترك من الناس الممتنع على الامام
 اقطاعه الا يكون غمراها أي وهي الامارات التي لا ترضى الى الاما لكها وصيد البر والبحر وجواهره ولا غيره ومنه ما يبيعه البحر من الغنم
 فهو لا يشبهه لاشي لى الامر فيمنع خلاف ما يتوهم به لولا انه وياتي في القطة تفصيل في العنبر ويناقى ذكره في الاية كونهما هاما في
 التنبه من أن من أحكامها ما عليه من الفتل وان كونه لكن أشار بعضهم الى الجمع بقوله

ما من مقر وحى عليه الا صاحب علوه بله تابع وفارق المعدن الظاهر بانه مشترك بين الناس كانه لاه والكل لا والحطب والاجرام معتدلى
منع افلاطون شارح عالمه فكذا المادن الظاهر بجمع الحاجة العامتوا خذها بغير عمل (٢٢٥) اه فالاول بحجته ما قد افاض لا يكتفى لاجلها

فقد لا يكتفى دونها والى الثاني: في صاحبها الارض المشتبه على ذلك يدخل بها اه (قوله ما فيه) اى
التبعية مقر روى الذهب (قوله فالاول) اى فى الانوار (قوله والثاني) اى فى التبيين (قوله فلم
اى من هذا المجمع (قوله واما قولهما) اى الشئ: (انه كماله) اى الكمال (قوله وعلى عدم ملكه) اى
نحو الكمال بالاجزاء والافاضة اه (قوله هو الحق) اى قضية انه باق آخذة لان ذلك وفيه حقيقة (قوله ما
اذ لم يلخ) اى من قوله السابق ان لم يلخ قبل اه (قوله على ملكه الامام) التبرير اغما هو بالنسبة
لملكه بالاجزاء عنصرا والافاضة حكمه كماله بل ما قبل اه (قوله واما ما فيه) اى قوله ويعمل حقيقة
الغنى (قوله واما ما فيه علاج) اى عبارة بالمعنى واما البقاء التي تحضر بقرب السجل ويساق اليها الماء
فمنع عدم الحاجة لغيرها وانقطاعها اه (قوله كان كان) بقرب الساحل (الخ) لعله ادخل بالسكف
ما ذكر ان الملح الجلي في باطن الارض فاحتاج ان يرسخ الى حفر الارض وكسر المربوع والطرقة فليخرج (قوله
فذلك بالاجزاء) اى ولو لم يعلم بها وليس الباطن كذلك اه (قوله ولا فلام انقطاعها) والاقرب
للازديان والتسليم لانها تملك بالاجزاء اه (قوله اى الحاصل) اى قوله فليملك دون بقعة في النهاية
الاقوله ومن ثم اخرج وقوله بخلاف لا كقول المتن (قدم السابق) اى ولو خذنا وقتل عن شئنا لا ي
مواقفة اه (عش قول المتن) (قد راجع) هل المراد صاحب قوم او بوجه او شهر او سنة او يوم او بال
عادة: الناس من ذلك سمع على قولنا الاقرب باعتبار عاداتهم من قولنا عاداتهم اه (عش واقول) يصرح بقوله
المعنى ويرجع فيها الى ما يقتضيه عادة مثله كماله الامام واقره بقوله ان اخذ لفرض دفع فقرأ وسكنته
من اخذ فقامت سنة والعمر القليل على الخلاف لا تخفى قسم المدقات اه قول المتن (فادع ارجاعه)
انزوح سمع على انزاد لان كونه عليه كالتصريح به وتضمنى قال (عش قوله فالاصح ارجاعه) وعلية فلو اخذ
شئ قبل ارجاعه هل يملكه خلافه نظر والاقرب الاول لا حين اخذته كان مسلما قوله من انزوح سمع اى كان
لم يملكه لم يتعرض له لكن مقتضى التعالين ان يكون عليه كالتصريح به يقتضى انه لا فرق فانه لادم مقبلا اه
جواب فلاية: معا غير مردان التصريح اه (قوله به فارغ) اى بالعلل (قوله فلو لا البعثة الخ) اى ولم
يكف الحاصل منه صاحبها او تروى على الابتداء نهية وتضمنى قول المتن (اقرع) اى وجوبه باله (عش قوله)
وان كان احدهما ملحقا بعبارة الغنى والنهاية بظاهر كلام المصنف انه لا فرق بين ان اخذ احدهما فخره
والاخر له واحتوجه المشهور وقوله كان احدهما مسلما والاخر فخره مقدم المسلم كما يحتمل الاخرى فظهر ما
في مقاعد الاسواق اه وقوله ما ولو كان احدهما الخ ذكر سمع عن شرح الروض مثله ويقدح ايضا
وتول الشارح اذا لم يجرى حال (عش قوله من قدم المسلم اى وان شاء) فقد ملحة الى لان واقفاه اتمها
بما سبق التبع لنا اه قول المتن (ولا يفرج) اى لا يظهر جوهره اه معنى (قوله بانوت) وتقدم ذكر
الاقول في آية الظاهر المهم الا ان يكون التصدير ثم وانجز بانوت فخره سمع قوله وتقدم ذكر
الاقول الخ اى في بعض نسخ الشوايع بعد قوله ومدر (قوله كماله) بعبارة النهاية وعدى التبيين اليانوت
من المعدن الظاهر وجرى على غيرى والمزوم به في الروض وامله ان من الباطنة اه قال (عش سئل
سمع على قول المتن من الظاهر على ان المراد عماره والقول بانه من الباطن على نفس الاقوت فليارجع
اه اقول الذى يخبر به العدد المتواتر من اهل بلاد معدن البانوت انه يحفره من يخرجه بنفسه وليس له يحفر
في قوله كان كان بقرب الساحل بقعة الخ (قوله فليملكه بمقتضى) صكزا (قوله في المتن) بقدر
حاجته هل المراد صاحب قوم او بوجه او شهر او سنة او يوم او بالعادة: الناس من ذلك (قوله في
المتن فلو لا معا اقرع) قال في شرح الروض فلو كان احدهما مسلما فالظاهر كماله الاخرى انه كتفاه
في سائر مقاعد الاسواق اه (قوله وبانوت) وتقدم ذكر الاقول في آية الظاهر المهم الا ان يكون

هو كمن في صلبه (قوله وسائر الجواهر الخ) كالمصاص والعقير ثم اية وتنفى قول الماز (والعمل بهوا) ثم من
الخبر اه عيش (قوله مطلة) آتية و لا اه كدري وهذا يأتي قول الشارع والنهاية وانفنى محله
و قولهم ادرك في خرج محله انه الخ فنفى الاطلاق لها فاحسن عبارة القضي والنهاية لا آتية انفسا وعقد
بهذا لك لا لا (قوله ولا بالاحياء) احياه الله ان يحضر فخرج ظهر النيل اه كدري (قوله على ما يأتي) في
في قوله ولا مستقل بالاحياء الخ اه كدري ويجوز ان لم يرد في قوله وخرج محله الخ كالجواهر المعتبر في عبارة النهاية
(قوله وفارق الواسط) بعبارة النهاية والقضي والانه عليك بذلك ان قصد تلك الكليات وفارق الاول بان اوات
تلك بالعبارة وسفر المعدن فخر به (قوله بان احياهها) أي الموات والتأنيب بتأويل الأرض وكذا
خبر قوله لها لا في (قوله ولجود) أي المعدن (قوله ولا مستقل بالاحياء) أي بالاحياء يحصل المعان دون
انضمام شيء من اطرافه (قوله مطلقا) أي بقية ونيل أي قبل ان يندب بقر بما بعده (قوله ولا فهم) أي قوله
ومع ملكه في القضي (قوله هنا) أي في الحديث السابق (قوله لا تبايع) أي لا نه على الله ليسوسلم قطع بال
ابن الحرف للمعدن والتقليد واه أبو داود وهي في دفع القاف وبالله الواحدة قرية بين مكة والمدن بة يقال لها
الفرع بعض القواف واسكان اه عني (قوله ونيل) فمع قوله لا تبايع ومع ملكه الحديث اه سم (قوله
يختلف ال كز) خلاف النهاية عبارة سم قوله بخلاف ال كز يتأمل هذا فانه مقلو في كذا ال كز اه لو وجد
بذلك شخص فهو ذلك الشخص ان ادعا والا فليس. للمتموهكذا ان ينتهي الامر الى المحي فيكونه وان
لم يدعه له بالاحياء على ما في الأرض و لا يحرم من ذلك كمنه فانه مدفون منقول انتهى اه سم (قوله وهو
الأوجه) وقفا لانه به وانفنى (قوله فملكه مدفون بعينه) وأرجع الطر يقين انه لا ملك شامن البقرة والناسل
خلافه كماله في نه اية ومعنى وسم (قوله لا قصد فاسد) لتأنيبه في حوان غير من الانتفاع اه عني
(قوله ومع ملكه الخ) أي في صورته لجله والعل في مختلف الشارع وفي صورته لجله فقط على محتواه غيره
فهو لا يندرج اسم في مملوك المكن كاهو مخرج من صلب المقتضى سبذ كرهه (قوله لا يجوز بيعه الخ
قوله لا ملكه) شخص ما استقر بحتمه فهو في نفسه فلا يجره اه قوله فهو ويتناهل اجزاء النصف اوائل اه كره
لك فله اجزاه والحاصل مما استقر حتى يجمع الصور والمالك لانه به في قول اه عني (قوله وبما رتبه في
المعدن رتبة عيها الخ) عبارة القضي والنهاية وخرج بالباطن الظاهر فلا عليك بالاحياء ان علماء اذالم بعلم
فانه يحكمه الحاصل ان المعدن حكمهما واحد وان فهمت عبارة المصنف ان الظاهر لا مطلقا اما
قصة المعدن فلا عليك كمالا لاجتماع علمه ما لقصد قصده لان المعدن لا يتخذ اولا ولا من رتبة ولا يستأور
نحوها (تبيه) انما يخص المصنف المعدن لانه كز لان الكلام في نفسه والا فرب ملك أرضا بالاحياء ملك
طبقا لعمى الأرض السابقة اه عبارة الجبري في المعنى انه لا فرق بين معدن باطن والظاهر في سائر العلم
والجل فان علمهم على كماله ولا يقتضيهما وان جهلهم ملكهما يقتضيهما ادى وسلطان خبر يرى اه
قول الثاني (وايضا المبالغة الخ) عبارة قال وض وهي أي المبالغة ان يختص بهما فحقها المقتضية كالأودية
والانم زفالنس فيها سواء قال (خخرج) وعبره هذا الانهار من بيت المال ولكن من الناس بناءه
التدريج وأخبار باتون فلهو (قوله وخرج محله الخ) كذا شرح مر (قوله ونيل) فمع ومع الحديث
(قوله بخلاف ال كز) يتأمل هذا فانه قالوا ز كذا ال كز اه لو وجد ذلك شخص فهو ذلك الشخص ان
ادعاه والا فليس. للمتموهكذا ان ينتهي الامر الى المحي فيكونه وان لم يدعه له بالاحياء على ما في الأرض
وباليسلم من ذلك كمنه فانه مدفون منقول اه (قوله وهو الأوجه) اعتمده مر (قوله فملكه كد ن
بعينه) أرجع الطر يقين انه لا ملك شأنه خلاف باقي الكفاية (قوله وبما رتبه في المعدن رتبة عيها الخ)
عبارة شرح مر وخرج بالباطن الظاهر فلا عليك بالاحياء كمال علمهم ان علمهم ان علمهم كمالا اصل
ان المعدن حكمهما واحد يقتضيهما لا ملك بالاحياء سم علماء المعدن لا يتخذ اولا ولا من رتبة ولا يستأور
انتهت (قوله في الماز والمياه الباسطن الاودية الخ) عبارة قال وض وهي أي المياه فحقها مختص بهما

وفارق الموات بان احياهها
من توقف على التصرف في
مناسبتة واحد ان يتوقف
على خبر يسه بالخبر وه
غير مناسبة ومن ثم لم
استل بالاحياء على ملك
مطابقة كما لم يسه السلف
وانطلق وخرج محله نه
فبملكه بغير ان الام
يلاخذ قطعاً لا قبل الاخذ
على المعتمد وفهم كونه
عن الانقطاع عن سائر اوجه
الاطهر لا تبايع لكن
انقطاع ارفاقه لا يتم
ببينة ما يخصه بغير
كالظاهر ومن أحد ما
فظهر في معدن باطن
ملكه) بقية ونيل ان من
أجزاء الأرض التي ملكها
بالاحياء بخلاف ال كز ومع
ملكه البقرة لا ملكها
قبل اخذه على دقالة الجوز
وقضية كلام السبكر فضعفه
وهو الأوجه وخرج بقوله
فظهر المشعر بان له ماه
حال الاحياء على علمي
طبيد اراما في ملكه دون
بقية لان المعدن لا يتخذ
دارا ولا من رتبة فالتدريج
فادوم مع ملكه لا يجوز
له بيعه لان مقصد ذلك
وهو يحوّل وبما رتبه في
المعدن رتبة عيها من
ملكه عند الطر
الباطن ولا يقتضيهما لجل
فبمصلحة المقتضى
اضطراب في ذلك يعلم ان
تقيده بالباطن هنا فائدة
لا يفيها من انصاف في النيل عند العلم فلا تضر اض عليه (والمياه المباحة)

قمل وروح عليهما كان في موان أو في ملك كان كائن من الله - حرمان فاقلة طرة كعقر الزمر المسلم في
 الشارع والروح يجوز بنهذه ان لم يضر بالملك اه وفيه أمور منها أنه يستحق جواز ما حرم به العادة من
 بناء السواق بمخالفات النسل لقوله لكل من الناس بنهذه قمل وروح عليهما بل ويحرم فاعلم الخيم بين حرمان
 القاهر لقوله والروح يجوز بنهذه الخيم ونهاية ينبغي تشييد جواز الروح في الموان بان يضر النفع بالهرلان
 حرم الله لا يجوز التصرف فيه بما يضر في الانتفاع به كما تقرر ونهاية قد يشكك جواز بنهذه القطر والروح
 في الموان والعصران باستناعتها بحرمها ثمرة البتة مبالاة أن يحل بان المنع ذلك بالايجام والمجرد
 الانتفاع بحرمه بشرط عدم الضرر فلا مانع من توقيف معنى هذا جواز بناء نحو بيت في حرمه لا وثائق حيث
 لا تضر ولا حديه ويجري ذلك في بناء بيت في ذلك حيث لا تضر به اقسام ذوله فرج وعزل هذه الامور الخ
 في القى نحو وقوله فاقطره كعقر الزمر للمسلمين في الشارع أي مطلقا كان الحرمان واسعوا باذن
 الامان ان كان ضيقا له معنى وقوله الآن يجاب في تقدمه هو نفسه بما آخر في شرح حرم البصر في قوله
 فلا يصل البتة فيه أي ولو لم يصحدهم انظر مع ما سأل على قول المصنف والمياه المباحة في الارض من
 جواز بناء الروح على التملوك وأوردت على مر فاجاب على الضرر بعمل ما يات في ما يصلح لا وتنفذ ولا
 يقاس به الفار لا وتناق لان شأن الروح أي بنهذه بخصلاف الفار فلا يجمع ويصير اه ودين في ذلك
 الجواب ما استلزم جواحه هنامن جواز بناء لليون ذ حرم التملوك في معنى لا وتناق الفار صريح كلامهم
 كما مر عن عيش في محض تغل في التمسد (قوله بانم تلك) لقوله وبعد فيلبس في معنى لا وتناق الفار صريح كلامهم
 فلا يجوز والى قول المتن فان ادعى انتهاء الاثارة وفيه تغل في (قوله من الموان) بيان لنحو الجبال
 (قوله وسيل الامطار) مطلق في الاودية (قوله فلا يجوز لاحد حصرها ولا) امام اقطاعها لا جاعا نهاية
 ومعنى (قوله ولا الاما اقطاعها) أي لا اقطاعا لكونه ولا ارقان كما في الشرح (قوله وعندنا لا نعلم) د
 ضاق للمال الخ عبارة الخ فان ضاق وقجا معان قد مضى في حرمة الارض فان اسنوا في العطش أو في غيره
 قرع بينهما وليس لقرع ان يقدم واداه على التمسك بل الاستمرار بالسنو وثقت الترة بين الغلوب ويحتمل
 على الترة المتقدمة لانها ما جاسان وانما امرتين قدم السابق بقدر كيانها لان يكون مستقلا واداه
 والمسبق عاشان في مقدم المسبق قال زركشي ولو كان على الماء المباح فاطون فاهل النهر أولى به وفي معنى
 ذلك حافات المياه التي تم جمع الناس الارض فيهم فلا يجوز تغل في نهايتها ولا يباح من بيت المال
 ولا بغيره وقد عت البولي بالابتداء في حافات النيل كما عت بمال القرا فتمت هذه سلة اه (قوله وليس)
 الى قوله بل في النهاية مثله (قوله أو مشرعه) أي طريق اه عيش (قوله ولا) أي وان لم يكن سبق
 بانجا امعا (قوله وعطشان الخ) أو ويقدم عطشان ولو كان مسبوقا على غيره أي ولو أدى
 ذلك الى هلاك الدواب حيث كان الاكدم مضطرا اه عيش (قوله وطالب شرب الخ) أي يقدم طلب
 شرب ولو كان من وقا في الخ (قوله جهل أصله) أي بدراة سفر أو ان تغر اه معنى (قوله وعلمه)
 أي يحل الحكم بعمو كماله الجهول الاصل ان هو في عتبة نهاية وجهه كقوله اه ذرى اذا كان الخ

بانم تلك (من الاودية)
 كالنيل (والتيون في الجبال)
 ونحوها من الموان وسيل
 الامطار (يستوى الناس
 فيها) تلخيري: اود الناس
 شراك في ثلاثة احوال الكلا
 والاروصع ثلاثة لا تمنع
 الماء والكلا والاروصع
 يجوز لاحد حصرها ولا
 امام اقطاعها جاعا وعند
 الاذن لم وقد ضاق الماء أو
 مشرعه يقدم السابق والا
 آخر وعطشان على غيره
 وطالب شرب يحل طالب
 صق وليس من الجحفا
 جهل أصله وهو يقتد
 واحدا أو جاعا لان اليد
 دليل الملك قال الا ذرى
 وجهه ان كان منبعا من
 الملك لهم

بغلاف مائنه به جوات أو يخرج من ثمر عام كدجلة فإنه باقى على اباحتو يعمل فسمما جوهل قنرو وتتمو كفتى على المشارب الماساق
 وغير بها بالعدنا المطر ذلتام الحكمة (٢٢٨)

وعبره للمنى والظهر كقال الاذرى أن صور المثلثة ن كون منبعه الخ (قوله يختلف ما منبعه جوات الخ)
 بقى الموهل منبعه له سم أقول الأقرب أنه كالموهل أصله اه عى أى فليس من المباحة بل كالث
 لذى الد (قوله باقى على الماحة) أى إذا المورة أنه يدخل الهمب فيه بلا سوق فلا يافى ماسا على
 قوه وكلا حتى اناء وقه لى كونه أو حوض مسدودا هاهما فى قوله الاثنى أو صاخر جوع تقرقونه
 فى ملكه بقوسى ولو يعجز عن رضى دخل ما قول الشيخ عى فى ساشتة قوه فانه باقى على اباحتو أى ما يدخل
 محل يخص به أخذ ما باقى فى قوه وكلا حتى اناء وقه لى كونه أو حوض مسدودا هاهما فى قوله الاثنى أو صاخر جوع تقرقونه
 الاخذ لم يصح لاختلاف المانخذ الذى شرت بالماء الموهل مما باقى على كلام الشارح عى أن أخذه المذكور لم يصح
 اذ هو عى المسئلة هنا كما علم بالتأمل اه رشدى (قوله وقته الخ) الواو عى أى المانعة للظهور (قوله وقته) أى
 بعزمهم أى قوه وفى ثلاثة أصناف النهاية والوجه ان من الارض شرب الخ أى ما فى قوه ولا يفرقه أو منقصة
 الارض مدة قطع الماء لو سقيت بذلك الماء أخذ ما فى المساق أو قد يرى جمع ما خرون على أنه لو كان
 لثلاثه ثلاثه من الخ (قوله جوى عى ذلك جمع ما خرون الخ) من جوى عليه ما كلك الرداد
 واداه الغفر والوجيد بيزاد قال الكمال وهو الذى يعين العمل به فى هذا الزمان قال الوجيد فما لى لك
 ربنا انتبهى اه سيد عر (قوله فتاف) أى ذوى أرضه (قوله وفى ثلاثه الخ) عطف على فبين وكذا
 قوه الاثنى عى ش اه سم (قوله بان لى الاسفل منقصة الخ) أى النهاية قال الرشيدى قوه مدر
 فيستدله الخ أى أو بصير ولا اسفل شربا بل أن يعق المني بعد ان كان شربا ثلاثه لى السورة
 عند الضيق اه (قوله لان الشربى كين) أى ذوى الارض والاسفل (قوله نعمان تلك الدعوى) وهان
 مجرد منهما بعد التقادم لاسم ولا يفسد شأ (قوله ما باقى الخ) أى فى شرح فيها تعقب الخ وبقى
 هناك عن سم وعش ما به (قوله لشرب) أى الثلاث (قوله كذلك) أى لها ثلاثه ساق اه
 عى أقول ينافى هذا التفسير قول الشارح الا فخطا وهذا الخان منقضاء أن الارض من الاولين شربا
 واحد افكان يبنى تفسيره بقوه على أى الترة بالذكور (قوله فاراد) أى مالك الارض (قوله ليشربا)
 الاول هنا قى ظهير به الا بين النائيث (قوله وأراد هذا) أى الثالث خ (قوله بغض الرأه) أى قوه
 وبحت الاذرى عى الملقى الاول اه الاقرب للظهور قلاته وقوه بله منه الخ من وليه والى قول المسنف
 وما فر يفرق النهاية الاول ولا ينافى الى من وليه وقوه ولهم مع الى اللان (قوله من ما مباح) وفى النهاية
 والملقى به لفظه هاهما لجره أى من الماء المباحة الى قول اللان (فتاف) أى الماء هاشم وبهضا أعلى من
 بعض اه معنى واحترزه عن الاستواء الا حتى فى قول الشارح ولواستوت أرضون الخ (قوله مرءا أو
 أكثر لان الماء لم يجاوز الخ) قال فى العبار وفى الخادم من الجرجى ما وقع من قدم بالسقى فاحتسبت
 أرضه سقية أخرى فان كان قبل وصوله الى من بعد من والا فلا حتى شرغ انتهى اه سم (قوله عالم
 يتفرج حبه) وفتاف حيث لا تضر ولا حبه ويجرى ذلك فى بناء بيت حتى ذلك حيث لا تضر به ومنها ان
 قضية طلاقه لا تضر فى جواز ذلك فى الموات بين أن يعطه لنفسه خاصة ولعموم الناس وقضية ذلك انه
 يجوز بناء القنطرة ومنع الامن من المار وعلمه كين عى فى الرضبة قوه فطر تلعبو الناس اه
 وقال فى الرضى من العمران اذالم تضر والعصمما الى الوجين الجواز الخ استراخ الخ والجنح والسباط فى السكة
 السادة اه قاله نالى (قوله يختلف ما منبعه جوات الخ) بقى ما مله منبعه (قوله وليس يصح بالاسنة
 للاحق) وكذا قى بالظهور بالنسبة الى لان حث قصدا اضره بلا عرض صح (قوله وفى ثلاثة) عطف
 على قيه وكذا قوله الاثنى عى ش (قوله من: أو أكثر لان الماء لم يجاوز أرضه فهو: أى به الخ)
 قال فى العبار ومن قدم بالسقى فاحتسبت أرضه سقية أخرى فان كان قبل وصوله الى من بعد من والا فلا

أخر باب أحدث ما يضر
 بالماء عى ما به ما موهل
 أخرى منقصة الارض مدة
 قطع الماء لو سقيت بذلك الماء
 قال وجرى على ذلك جمع
 ما خرون عى تقسيمه اه
 وليس يصح بالنسبة للاحق
 لقوله لم يصح من سوقه
 الى أرضه ذلك لا يعين
 عليه اه وما هان ذلك جامع
 أنه لم يستول فبها على
 الارض بوجها وانما نحن
 فرغ حساسة فبها فذلك
 لانه كالجزء منها وفى ثلاثة
 لاسم ثلاثه ساقى من ماء
 مباح أعلى وأدنى وأسفل
 فار ذوالا الى ان يسقى من
 الارض بوجها صاحبه بان
 لى الاسفل منقصة للاحق
 يتقدم ذلك فيستدله على
 ان له شربا من الارض اه
 وفيه نظر لان الشربى كين
 ثم ور ههما نعمان تلك
 الدعوى نظير ما ر فى السكة
 غير النافذة على ان التقادم
 هنا لا يلى على ذلك لما باقى
 عن الرضبة انه غابله اذا
 لم يكن لها شرب من محل
 آخر فمنع أرضا علما
 فومنى فسقى لا خر شرب
 من ما مباح كذلك فاراد
 ان يصح لى لثلاثه شربا
 مستقلا ليشرب ما مباح بول
 لمن هو أسفل منه وأراد هذا
 منه باقى ليس له منع الا
 ضرر على ما يبنى فيه تأخير

لحق أرضه بل لم يما يكون وصول الماء اليه اذ شرب ما مباح أسر عنه اذ شرب ما مباحا (فان أراد قوم سقى اوصمهم)
 بفتح الراء لا افسن ما مباح (فذا حتى الاعلى) مرءا أو أكثر لان الماء عالم

يجاوز

بجوار الخ) عبارة عن معنى قبل وصوله للاسفل اه وهي موافقة لعبارة العباد بالمواءنة (قوله أي الاقرب
 للنهر) أي لآله وراسه (قوله ان أجواء مع الخ) الوجه من زيد وأحوال الادي فالأدلى فتأمله اه سم
 أقول هذه موهوم بالاول من قول الشاعر أدلو كلنا اسفل الخ (قوله بله) من من أراد احياه أقرب بيننا الخ
 ظاهره وانما يتبين وهو ظاهر الملة التي ذكرها ثم ينبغي أيضاً تأمله من من أراد احياه بعد أيضاً ادنى في
 عامه اخذ اه قوله لا يقول مع الخ اه سم (قوله احياه أقرب الخ) يوسق منه اه نهاية
 (قوله بله مقدم عليه) في الاحياء والاشقاق (قوله ما مر آتفا) أي في تفسيره في القوي وقال الكندي
 وهو قوله فيستدل الخ اه (قوله ليقوى الاستدلال الخ) من قبل ليكون لهم عدوا لا لا يروا في قوته
 الخ بالقاء بدل اللازم لكان واضحاً (قوله كسبى) أي يقوله على أن التقدم الخ (قوله ثم ولينا الخ)
 عطفي على قوله هو المقدم (قوله ولا يتردد بالثبات الخ) علم من ذلك أن مرادهم بالادنى المهي قبل الثاني
 وهكذا الاقرب إلى النهر وصبر وإن كان يراد على الغالب من أن من احياه أولاً يقرب من جوار المسام
 أمكن لما في من سوره السقي وخفة انون ويزو بر وقى القرام من الماشية به بمعنى (قوله ولهم من
 من أراد احياه موان الخ) ظاهره وان كان أسد من من النهر وقباس ذلك أن لا يقدر بالرب في قوله
 السابق بل له منع الخ إذا أراد السقي من عوض اه سم عبارة عن قولهم ولو أراد شخص أحياه أرض موان
 وسقيها من هذا النهر فان شق على السابق من من الاحياء لاهم اسحقوا أرضهم عرافة أو الماعن أعظم
 مرافقها أو لا تمنع وقصة ذلك أن لا يقدح في كونهم أقرب إلى رأس النهر وهو كذلك كغيره ظاهر كما
 الروض مثلاً فلا ينبغي الخ اه وفي سم بعد ذكر مثل ذلك عن شرح الروض ما وصفوا الخ لم يفرغ
 أرض لهم لشر من من غير قصد مال كغير سابقه إلى من من جانب آخر لا اسحقه في قيو بسده فهل له ذلك
 كظن من من الانوار إلى الشارع لم يتروا له انتهى أقولو يفهم أن قال ان لم من ذلك تفسيره على
 السابقين بالاحياء السقي من الجانب الآخر أو كونه أقرب إلى ذلك النهر منهم استوعب الاثلا
 أيضاً ما تروى وتأمل اه وأقرب عرش (قوله كابتى) قيل قول المصنف ولهم القصة نهاية (قوله

خ) يفرغ اه وفي الخادم صور الجار جاني في الثاني المسئلة كما اذا احتاج إلى الماء قبل وصوله إلى الثاني
 وهو يفهم أنه مع وصل الماء واستاء له لا يمكن منه الا بعد فراغ الخ في (قوله هذا كمان أجواء مع الخ)
 وجعل الحال الوجه من زيد وأحوال الادي فالأدلى فتأمله وفي شرح الروض بعد شرح مسئلة المن
 ومن هنا يقدم الاقرب إلى النهر أن أحياه أقرباً لا يبعد السابق ولا يبعد القول بالاقرب أعذ كره الاقرب اه
 (قوله بله) منع من أراد احياه أقرب من النهر (ظاهره وان لم يبق بله وهو ظاهر الملة التي ذكرها
 لكن ينافية قول الروض كانه الا لا في الاثلا فتأمله ثم ينبغي أيضاً تأمله من من أراد احياه أيضاً
 ادنى في عامه اخذ اه قوله لا يقول مع الخ اه سم (قوله احياه أقرب الخ) يوسق منه اه نهاية
 احياه أرض أقرب إلى الرأس النهر فان شق على السابق منع ولا فلا اه قال التقيد بالاقرب بقى زباده
 وبه صرح القاضى أبو الطيب وغيره بعبارة الاصلى وحكى عبارة الخالية من هذا التقيد وبعدها بقوله
 ونضربها أن الحكيم لا يتقدم بالاقرب يتوانه بتقدمه لا تدنى ذلك من النهر وهو ظاهر ويقتل خلافه فلا
 يصح ذلك في دعوى بالاشقاقه السقي قبلهم أو معهم اه وفي الخادم فرغ أرض لهم لشر من من ترقص
 مال كغير سابقه إلى من من جانب آخر لا اسحقه في قيو بسده فهل له ذلك كظن من من الانوار إلى الشارع
 لم يتروا له اه قاله يفهم أن قال ان لم من ذلك نصيب في السابقين بالاحياء السقي من الجانب الآخر
 من الخ نسا لا أو كونه أقرب إلى ذلك النهر منهم استوعب الاثلا أيضاً ما تروى وتأمل (قوله ولهم من
 من أراد احياه موان) ظاهره وان كان أسد من من النهر وقباس ذلك أن لا يقدر بالاقرب في قوله السابق
 بله مع الخ ان أراد السقي من عوض (قوله الماصع من قضائه صلى الله عليه وسلم بذلك) اعلم أنه قد يشك
 على اعتبار الكعبين حديث تخاصم إلى يعرف شراج الحر وقوته عليه الصلاة والسلام من يجرى تبلغ

يجوز وأرضه فهو أقرب
 به ما دامت له به حاجة
 (فالأدلى) أي الأقرب للنهر
 فالأقرب وان هلك نزوع
 الأسفل قبل انتهاء التوبة
 إليه اما إذا تسع فسق كل
 من شاهد هذا كتمان أحدا
 معاً أو جعل الحال ما لو كان
 الأسفل أسقى أحياه فهو
 المقسم بل له منع من أراد
 احياه أقرب يستأني النهر كما
 صرح به جمع وقضاء كلام
 الروض لا يستدل بقره
 بعد على ما تقدم عليه ولا
 ينافية ما مر آتفا ما هنا
 يتصرف بغيره في الاستدلال
 به بخلاف ما قاله فان
 القابل لرجوع عن من
 المالك أرض من وارثه فلم يوجد
 ما استدله من أصله وأيضاً
 فالأرض هنا لشراب لهم من
 محل آخر بخلاف ما مر
 كما ينبغي ثم ولينا الاحياء
 وهكذا ولا عبرة بتدنى
 بالقرين من النهر ولو استوف
 أرضون في القرب للنهر
 وجعل المهي أو لا تفرغ
 للتقدم ولهم منع من أراد
 احياه موان وقصة من من
 شق عليهم كباقي وجس
 كل واحد الماصع يبلغ
 الكعبين لما صرح من
 قضائه صلى الله عليه وسلم
 بذلك

ويصح الأذرى ان المراضب الكعب الاسفل (٢٢٠) وقاله غير احتجابا آية الموضوع ودين الادل على دخول النيات في تلك الخرج

وجحدت لاهناثا، ورجما هو عليه الجهور واقتضوا بان الوجهان يرجع قدر البق في لعد والحاجة لامتثالهما زينا ومكانا فاصترفت في قهل كل عمل بما هو المتعارف عندهم وانسحبوا على عادة الخراج وقيل الخفل ان أفردت كل بخصوصه لاعدتهما ووالا اتصت عادة تلك الارض انتهى ولا خلاف لهذا التفصيل لان كلان قسميه لم يتخرج عن اهاد في مثله فتمله كلامهم فان كان في الارض الواحدة (الارتفاع) من طرف (والانخفاض) من طرف (أفرد كل طرف في مثله) زيد الماع في المفضل في الكعبين ولو سقيهما عيسى أحدهما حتى ينفهما من يدهما إلى الآخر (وما أشبهت هذا المله) للباح (فإن الله على كل الصعيص) بل حكى بان المنذر فمال الاجاع ولا يبرش بك باعاده الماتفاقا كخذه في اناه سرقه لغير مركة و حوضه مسدودا كذا دخوله في كيران دولابه كما أفتي به ابن الصلاح وخرج بذلك دخوله في ملكه بغو سبل دان حفره راسي دس فانه لا يملكه بخوله لكنه يكون أحق به ل جريا في موضع على أنه

ويصح الأذرى الخ) عبارة انهاء والمراد عا ذكر كعبه الأذرى جانب الكعب الخ (قوله خرج) وهو الاتباع والاجاع له كدى (قوله وافترضوا الخ) قرأه نهي أشار (قوله بان الوجه أنه رجع الخ) مع داه عس (قوله لاختلافها) أي الخا وكذا صيرفا تتعرفت ولو في الضم الاول كافي التمه لكان أول قوله وحاجه الخ) راجع لة لخاص وأه الأذرى فقد أقره اه وشده (قوله من قسميه) أي الخفل (قوله الواحدة) أي قود للمات على الأصح في المفتي الاقوله بل هو بالي للمتن (قوله على الكعبين) أي على ظهر المتن والاقاراج كما تقدم أن المرجع العرف يتعارف في ذلك المثل (قوله ولو سقيا) أي الطرفان اه سم (قوله فبقي أحدهما الخ) والظاهر كانه السكى أنه لا يتعين البداء بالاسفل بل لو عكس جازتها به ومعنى قول المتن (المات على الصعيص) ظاهره ولو كان الا حظه غير يزلان المساحة تغلب في نحو الماه فلم يشترط في تلكه التميز اه عس (قوله ولا يبرش بك باعاده الخ) والوجه عدم حرمته بمسبه وافتقر بينه وبين دى المال في نفسه بظاهر ما يقوم في قال عس قوله هو عدم حرمته بمسبه في بطلان السبل فانه يحرم الفاقه بعده أخذ كاشه له قوله الأذرى المثل والفرق بينهما أن اول السبل اليه بعد تضيقه ادهم تنس أشده كوقت خلاف للمعقوله هو ظاهر وهو ان ذلك بعدة باعتضافا لاهناثه يتمكن من أشد منه أي وقت أراد وان لم يكن خصوصه ارده اه وقرى باقي بقوله ما قبل من أن الماه لا يملك بهما اه (قوله في كيران دولابه) في غير بدا الخ جدي فواراه ولو غصب كوزا و ع فبما عا ساهل كده سرجي ج اه عس (قوله وخرج بذلك دخوله في ملكه) أي من غير سرقه وقما قبله ارده دى وقد خالفه قول الشارح كانه ايه وان سخر الخ الآن يقال ان الحفر لا يملكه السوق (قوله بخصوص) صادق بالظر النازل في ملكه اه سدر (قوله وا) حفره الخ) عبوة المفتي ومن فرمها لينحل في الماه من الوادى اياه باقى الى اجسته لكن ما لك التمر الحرق به ولغيره الشر بسوق الدواب والاستقاء مسدودا ولو بلجر بان العرف ذلك اه (قوله فانه لا يملك دخوله الخ) فلو أخذ غير ملك مران كاد دخوله في ملكه بغير اناه حراما اه معنى (قوله اذا سرحه بالقتل الخ) هل مثله ما ذا كانت أو ضمنه ترة عن أرض الوادى بغير اناه بحيث أن ما دخل منها استقر في الاخير سها فاهما سبتا تضر كالخوض المسدود أو لاهل تامل اه سدر وتقدم نقان الرشدي أن الداعل بنفسه لا يملك ذلك (قوله نفسه) في قول المتن والقاضي النباه الاقوله وقضة الماهل الى المتن (قوله لاهنه) أي لا كماره اه معنى (قوله الذي يتجسس لوزعه) اما فعل من حاجته قبل ارتدعه فليس له منع لشر ب أو ما شقوه منع غير من سقى الزرع اه معنى (قوله فان ارتدع الخ)

الكعبين فقال له الاتصاري أن كلنا بن عبد الله بن رسول الله فكلون وجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم قال اسقيا زير ثم اجلس حتى تبلغ الجذر وقال في الشفا في سقوف المصطفى أنه صلى الله عليه وسلم ندب الزير ردى الله عنه أولا الى الاتصال على بعض حقه على طريق الوسطا والمصلح ثم لم يرض بذلك الاخر استبوني النبي صلى الله عليه وسلم الزير ثم قمته ثم لا يابصر ح بذلك يؤيد من كاذم الحديث وحديث وهذا كاه صريح في أن الحق زيد على الكعبين وأنه ما يبلغ الجسد أي إلى الموطول الشجر وهذا يؤيد ما نقله الشافعي من أنه يملكه من الجهور والتقدير بالكعبين عن الماوردي من التقدير بالحاجة في العادى حزم به التوى وامتده السكى والأذرى وغيرهما حزم به في الأرض ولعل حاجته تازير كانت الى ما يبلغ الجسد ويمكن أن يجعل من الجهور بان التقدير بالكعبين باعتبار القالب فصور الى يادة تحسب الحاجة (قوله ويصح الأذرى أن للاراء الخ) وانما تازر كشى في الخادم فقال انه الظاهر قال حنيفة في جرم القام القديم المعتدل وأولى القالب بلان من الناس من يوتنه كدهم منهم من ينفض اه (قوله ولو سقيا) أي الطرفان (قوله وكذا دخوله في كيران دولابه الخ) في غير بدا الخ جدي في الاقوله لو غصب كوزا و جمع فيه ماه بسبله كمد كره في باب الغصب اه (قوله وبقى حله الخ) كذا يشرح مر

ملكه وينبغي عليه على ما إذا سرحه بالقتل على غيره (والمات على غيره) وفتاوى الفقه لشره شره جوابه هذا لملك (أولى بها) الذي يتجسس لوزعه (حتى يعمل) لسبه البطان أو على ملكه أو على غيره

قال الأثرى مالم يرسل

لحاجة بنينا لعود ولم تطل
غيبته وأما فاجعها
لاز تقاط المارة ولا قصد
تسولها لئلا تفر كاندسهم
فيترك الباس فيها وان لم
يتلفظ بفتحها وليس له
سدها ونحضرها لفسه
تتعلق حتى الناس بها
والفقير في المرات فلتك
أو المحقر ذيل النابغة
بلا حشر (في هذا علان)
حاضر هو ملكها (أماها)
في الاسم) لأنه فاعلها
والمجاز لكثير دار الاعتناج
بها. لئلا يرد أن عقد الإجارة
قد علمه من تبعها كالبن
وقضية المعلن مع البيع
والتعيل جواز الان
يقال هو ملكه من قبله
التبعية فقرر على انتفاعه
هو به أنه صاحب فلا يدعي
ذلك إليه وهذا هو الواجب
ومن ثم اقتبست في مستأجر
حرام أو ادب مع ما من
بغيرها بعملا ذكر ولان
البيع قد يؤدي لتعطلها
بغير ذلك في حرجا (وسواء
ملكه أم لا لا يزنس بذلك
فضل عن حاشته) ولولوزعه
(زرع) وشعر لغيره. أما
على المافسكار المملوكات
وأما على مقابله فلاه أولى
به استبعته (ويجب بئذ)
الفاضل عن حاشته الناجزة
كأنسده بالمورد في قال
الأثرى يحمله أن كانا
يهتلف منه بفتحها

واعتد منها كالحاجة كما اقتضاه كلام الروابي اه معنى (قوله) قال الأثرى مالم يرسل الخ وهو حسن
اه معنى (قد وكلهدهم الخ) والآخر بأن الحكم كذلك لو كان الخ فغيره كمن وفده نفسه تزيلا لها
منزلة ما حشر. ملكك لا تصدقك كون وقد علمت الناس اه عش (قوله) وليس له سدها الخ ولا تمل
ما يفسدها كما هو مذهب عداه اه عش (قوله) لتعلق حق الباس بها) أي كأنسدهم من قول المفسف
الآتي ويجب لئلا يخالج (قوله) بل النابغة) صابر الباية ذيل النابغة زاد الأو وهي أحسن ثم قال
ويجوز الخلاف في كل ما ينبس في ملكك من نعمها وبلغ اه زاد حتى وقدر ونحوها اه قول المتن (ملكك)
عك الخ) ولو وقع لك ذلك وشاعلا بها فاشترى الموقوف عليه ما عاشره. نعم به على أنه قد منع غيره
منه حيث احتج له كالمالك ولو كانت البرومة تركته بين اثنين لوقف أو ملكا فتمسكها ما عاشره في حسب
الحصص ان لم يشعل جعها اه عش (قوله) وقضية المعلن) أي قوله وأما الخ (قوله) والتعيل
أي في قوله لا تعد الإجارة الخ اه من سن الشرح (قوله) الآن يقال هو ملكك خضضا الخ أو يقال إنما
ملكك ما توافقه قبل الاتفاق لا لأنه ليس بوريه اه سم (قوله) فقرر على انتفاعه الخ) فثبت أنه تمتع
انتفاع غيره به ولو باذنه أو أجاز له لا تخول بمتنع لا تخول له اه سم أي كونهما معا قد أقر
ولكن أن تمت تلك القضية بان الكلام اه هو في القل بعوض وقفا فرع عليه قوله فلا يدعي الخ فيقول المتن
(وسواء ملكه) أي على الأصح (أملا) أي على مقابله اه معنى (قوله) ولولوزعه) لا نوع له هذه
الغنية هنا كإيجاز على من أملا أهله لا يفرقه بذلك ما عاشره من فضل عن حاشته في لجنة في بيان الحاجة
وأنه قلها بهذه الغاية بالنسبة لقول المصنف الآتي ويجب لئلا يفسد كان الأولى لتسهره في هذا اه
رشد في وقد يجب بأنه أقدم دفعه فهم انتصاف الحاجة ذي الروح (قوله) ويجب بئذ الفاضل الخ)
ولا يجب بئذ فاضل الكل لأنه لا يستغنى في الحال ويقول في العادون من وجهه بطول بطلان الما ولا يجب
على من وجب عليه بذلك عاوة الاستقاء وشروط في بيع الملة قد تدر بئذ لا يري المشاشية
والزرع الفرق بينه وبين جواز الشرب من ماء السقاء بعوض أن الانتفاع في شرب الأدي هو من منق
شرب الملة في حال زرعته ومعنى (قوله) من حاشته) الخ قوله آتي وفي المتن (قوله) قال الأثرى الخ) بل
عوض (قوله) النابغة) فأفضل من هذا لان واحتاج اليه في الخ) لو وجب له لأنه يستقلب اه معنى
(قوله) ويجوز اه) أي أقيد بالحق (قوله) بلا عوض) متعلق ببئذ لو كذا قوله قبل الخ اه سم على عجزنا
لم يجعل قوله قبل أشد قدافي بدل بلا عوض أي إنما يجب عليه بذلك بلا عوض حيث لم يأنه في نحوائه
لانناصوره هناك لا اضطرار لا يجب عليه بذله ولو عوض اه رشدي (قوله) في نحوائه) يشغل فيه مجتمع
الماء كالكبر اه عبيد رقول المتن (الماشية) كونه نوعا من البذل فهو طهره في غيره وينبغي أن يجب أيضا لكن
هل يقدم عليه شرب ماشيته وزرعه سم على عجز أقول نعم ينبغي أن يقدم الماشية بقوله ما صرحوا به

(قوله) لتعلق حق الناس بها) قال شيخنا الرليي جاش شرح التمسك لكن قضية هذه اه علة تمنع من حد
المرأ التي تحضرها في ملكه وهو بعيداه وإنما كانت بينهما ذلك لتعلق حق الناس بها أيضا كما علم من قوله
الآتي وسواء الخ (قوله) هو تشبه المعلن) أي في قوله وأما الخ (قوله) والتعيل) أي قوله لأن عقد الإجارة الخ
ش (قوله) إبان يقال هو ملكك من عبقنا الخ) أو بقل إنما عليك ما توافقه في الاتفاق لا لأنه ليس بوريه
معه على انتفاعه بعينه) فثبت ما تمتع انتفاع غيره به ولو باذنه (قوله) فقرر على انتفع به هو
بعينه) قد يفتي هذا له أجاز لا تخول بمتنع بالماء ذلك الآخر (قوله) في المتن وسواء ملكه أم لا يزنس بذلك
ما فضل عن حاجته الخ) صابر تار أرض من حشر بئر أو موان لتعلق أي أوقفه ملكه أو أنشعره في عين كاهم
بهما الأصل ملكها ولا يملكها اه الذل اه عك لكن يجب بئذ الفاضل من غير به لشرب غيره ومن ماشيته
ووزع عمل غيره الخ) سكو وان البذل فهو طهره في غيره وينبغي أن يجب أيضا لكن هل يقدم عليه شرب
ماشية وزرعه (قوله) في المتن ويجب لئلا يفسد) قال في شرح الإرشاد وقضية ما تقرر وقد علم حاجته وزرعه على

يطرا

استنبطه كل محقق وعنده اولى التصورات او انما لم يؤخذ في تقدير حصته فان جعل قدر الحصص قسم على قدر الاراضي لان الظاهر ان الشركة تعصب الملك وقيل بقسم بينهم سواء اطل بالقرن في ترجمه (٢٣٣) هذا ان تتقوا على ملك كل منهم والاربع بالقرن يستوفوا المصلحة

في ذلك كبره فان قلت ينال ما رجه المصنف ما ذكره كالزافي في مسكين خببر وقيل كوتبا على نجوم متفاوتة بحسب قسمتها فاضرا اما الادوي الخ يس انه بينهما والنفس انه تفاوتت على قدر النجوم صدق الخبيس بمسالكه قلنا بنا فيه لا مكان الفرق اذ المار هنا على اليدوي متساوية وفي مسئلة على الارض المستوية متفاوتة ففعل في كل من الجبلين بما يناسبه فتأمل وفي الروضة واصلا كل أرض امكن مقبها من هذا النهر اذ رأينا لها مقبها ولم نجد لها شرا من موضع آخر حكمتا عند التنازع ان لها شرا بمنتهى وقبها كالمها ان ما عدا لخواه الماء منه عند وجوده الى أرض ملوكة دال على ان السد فيه لصالح الارض التي يمكن مقبها منها سواء اقيم الجبل في الارض او عكسه وسواء ارتفع والمنخفض وليس لاحدهم ان يسبق بجائه أرضه اخرى لاشرب لهما منه سواء اقبلها أم لا لانه يجعل لهم شرا لم يكن كافي الروضة وقبها اقل الوارد

الغنى (قوله) وعند تساوي النفع كان ما خذ صاحب الثلث بقوله لا تترقبين و (قوله) او عكسه كان ما خذ أحد الشريكين بقوله واسعه ولا تترقبين ضيقين (قوله) قسم على قدر الاراضي على الاصح في زيادة الروضة اه معنى (قوله) ما رجه المصنف وهو التهمة على قدر الاراضي وان لم ينسب اليه بهما رشدي وعش (قوله) في مسئلة على الارض الخ) أي بغير ان العادة كثيرا او موطرا بالانقصار لا خذ المصلحة قدر الحاجة ولا كذلك الاموال اه سم (قوله) من هذا النهر (أي النهر المشترك) بقرنة المقام (قوله) ولم تجد لها شرا من موضع آخر) مقبوه ما اذا كان لها شرا من محل آخر لا يحكم بان لها شرا من هذا النهر وقد يتوقف فيه ما نه المانع ان يكون لها شرا من موضعين ويجوز ان لها شرا من غير ما يمنع أن لها شرا به انضاع عش و سم ويؤيد ذلك قوله في الشرح لا تتقوا فهم كلامهم الخ (قوله) في أي ما عدا الخ (قوله) وجوده أي الماء (قوله) إلى أرض الخ) كل منهما متعلق بأجزاء الماء (قوله) في أي في ما عدا الخ (قوله) منها أي ما عدا الخ والآن تنسب لخواه أي الساقية كأنه لا يترك في الضمائر السارة لزوايا القفا (قوله) وليس لاحدهم الخ) لعل محله اذا ضيق على البقية لا خذ من قوته وفيها الخ اه سم صوابا لتسديد عمر قوته وليس لاحدهم أن يسبق بجائه الخاطا قد ينشأ ما بين من قوله ولوراد نصيب أحدهم من الماء الخ حيث صرح بان له التصرف في الزائد كيف شله وهو السبق به أرضه وقد يقال لها في الماء المباح فانه ليس له فيه نصيب مقدري حتى يحتمل مساوئه لرى الارض وزبانه طموحه يسبق أرضه بقدر الحاجة فلا يردون قد استحقوا أرضه لا استحقاق لها في هذا النهر المباح لا دى الى اثبات استحقاقه بل يكن على الاثر او الشركة كعند الضيق وما بين في خبر موطا له منه نصيبه قد ورد في دلى رى أرضه فتصير فيه كيف شاء له ملكه المتأمل ثم اثنى في نوى السهمودى فغسل كلام الروضة وعنده وقل عن الحامد انه قال في الحقيقة فلا توجبها الجواز ومن قال بالجواز والى بعض الاصحاب وجهه الكافي انتهى والحاصل ان كلام الروضتين كل منهما على ما ذكرناه فلا اشكال فيه وان كان مقرضا في النهر الموطا فالتصريح بالجواز والله اعلم اه اقول من صنع المصنف صريح في أن مثل ما هنا وما بين كما هي المالك بالاشتراك وانما هنا مستثنى مما بين حيث زاد عقب قول الشارح السابق لان الظاهر ان الشركة تعصب الملك ما صنع كل واحد بنصيبه ما شاء لكن لا يسوق لارض لاشرب لهما منه لانه لا يجعل لها شرا بل يمكن اه (قوله) احياء موات وسقيه يؤخذ منه انه اذا لم يرد السقي منه فلا يمنع من احياءه اه سديد و سم (قوله) واذا منع من احياءه الخ) كونه حقه ففهم ان المنع في عبارة الروضة عائد الى

مع عدم الضيق ليتصرف في حصته ما شاء (قوله) قلنا بنا فيه لا مكان الفرق اذ المار الخ) لا يخفى مع التامل الصادق في قرعة كآثارنا باليه يمكن أن يفرق بين العادة كثيرا او موطرا بالانقصار في أخذ الماء على قدر الحاجة ولا كذلك الاموال فليتأمل (قوله) اذ المار هنا على الناحية الخ) لعلنا قلنا في قوله هذا الاختصاص اذ السائل يعود بقوله كان المار هنا على اليدوي فليتأمل (قوله) لا تتقوا في الارض مع وجود الدفنها ومع تحقق التفاوت فليتأمل الخ) لا يخلو وحى المكاتب هنا والاراضي في مسئلة فليتأمل (قوله) ولم تجد لها شرا من موضع آخر) لا يحكم بان لها شرا بالنسبة لخواه الامران لها شرا من موضعين وأي مانع من ذلك فليعر (قوله) وليس لاحدهم ان يسبق بجائه أرضه اخرى الخ) لعل محله اذا ضيق على البقية لا خذ من قوته وفيها أي ما الخ (قوله) واذا منع من احياءه في السقي بالادوي) فيه تصريح بان مراد الروضة المنع من احياءه في نسبه وقد يقال هل لاراد احياءه لكن يمنع من السقي من هذا النهر الآن يقال شرط احياءه في الروضة ترتيب الماء وقد منع من هذا الماء فليتأمل ثم اثنى ما قدمت من قول شرح الروض وانه يتشدد بدارد السقي ذلك من

(٣٠) - (شرواني وابن قاسم) - سادس (احياء موات وقسم من هذا النهر أي المباح فان ضيق على السابقين منع لانهم استحقوا اراضيهم بقرعة فلو الماس من اعظم مراتبها والافلامع انتهى واذا منع من احياءه في السقي بالادوي ولوراد نصيب أحدهم من الماء على رى أرضه لم يلزمه بله لشركة بل له ان يصرف فيه كيف شاءه قال بعضهم بل يحرم اعادته لو ادعى لانه ارضا عن فعل انتهى وفي كون ذلك انضاعة

تظهر ظاهره وأقرب بعضهم في أرض لو واحد عليها ولا ترسخها لغير السبل أحدهما فاعاد ما كمل وحده فمنه الأخرى من شربها
 المتعاد بأنه يصير على عادته كان كان (٢٣٤) تغرد ذلك وقت الأمر حتى مضطرا (ولهم) أي الشركة (التي منها) أي ما هو متساكن

الحياء فقط وليس بعين بل بمحتمل عوده إلى فقط ولهما معا كما هو واضح اه سيدعر (قوله) نظر
 ظاهر) لعل وجهنا قد قسمته من النهاية والغنى من عدم ومنه الماء المائل إلى النهر (قوله) عليها أي
 الأرض (قوله) أحدهما أي يجري أحدهما على حقله الخفاف وكان الأولى نائبة الآخر (قوله) أي
 الشركة) إلى قوله لأن ساقه النهر في النهاية تقول المثل (مهاياة) منصوب ما على الحال من المبتدأ وهو
 القسمين على جهة الحذف اليه به وغلبة على أنه لم يفعل فعله بل بمحتمل عوده إلى فقط ولهما معا كما هو واضح اه سيدعر
 ويقسم مهاياة ويجوز كون القسمية فاعلة في الطرف بناء على قول من جوز على الجوار بلا امتداد وهم
 الكوثرين وعليه فينصب مهاياة على الحال من الفاعل معنى ونهاية أقول ويجوز كونها ملان
 فاعل الطرف المستر الرابع إلى المتبادل هو كونه محلا وقان احسن (قوله) قال الزركشي وتعين
 (المهايات) يؤخذ من أن المهايات متعينة في قسمية البراءة تركلة المتعددة ومنها وهذا ان لم يكن
 إلا لا بد من قسم الله تعالى في كيفية قسمتها البراءة نظر ينقل فهو للبع وقان اعلم اه سيدعر
 (قوله) بعد أرض بعضهم الخ) أي لأن الأقرب يحصله زيادة اه سم (قوله) ونحو النسيبة
 عطف على قوة المهاياة (قوله) إذا كانت القنلة الخ) يتأمل لأن المهايات كانتون بالقراض ومعه
 لا نظر لتفاوت كانت قد تم في قوله ولا نظر الخ اه سيدعر عبارة عرش قوله فتمتنع المهايات اه ذاقد
 عاينها في قوله ولا نظر لزيادة الماء ونقصه سم القراض الآن يقال المراد بالامتناع هنا عدم الإخبار
 على ذلك فلا منافاة لكن رد على ذلك أن المهايات لا إخبار فيها فالأولى أن يقال هو ذلك زيادة أو من
 اعتداد كتركه هو له ونحو موهايتا عاهدت زيادة تارة والنقص أخرى من غير اعتداد وقت يخصومه
 لزيادة أو نقصان اه وحله أن ما مر في زيادة الحملة وما هنا في زيادة الحقيقة ما هو بالعادة ومقتضاه
 امتناع ما يأتى به فيقول مع القراض من الجانبين ولعل وجهه الجهل بتقدير الزيادة عدم أنضاب طوقه مالا
 يخفى فالأولى على قوله الزركشي على الإخبار في إذا تنزلت أوضاع الماء كما مر في الشرح فيسجد كلام
 المصنف بذلك (قوله) في قوله (القسيم) بكسر السين عبارة النهاية وليس لاحدهم توسيع فم لنهر ولا تضيقه
 ولا تقدير رأس السابقة التي يجري فيها الماء ولا تضيقه ولا تضيقه فم لنهر ولا تضيقه فم لنهر ولا تضيقه
 الاملاك المشتركة اه وأما النسيب ولا بناء قطرة ورجح عليه اه (قوله) وحسنه) أي حين اختلافات
 أرضهم بالانخفاض والارتفاع (قوله) الأصلية) صفة للنهر والتأنيث هنا في قوله فان عرهابا وتأويل
 العين (قوله) ومن ثم) أي من أجل اشتراط عدم الضرر (قوله) امتنع عليه) أي الأعلى (قوله) في العليا
 معلق بأجزاء الماء (خاتمة) في الملقى والنهاية لا يصح بسم ماء البر والقنلة تنفر دأعنه حاله تزيد
 شأفتي أو يتخاطب المبيع بغيره فيعتبر التسليم فان باعه بشرط أو أخذ الآن مع ولو باع صاعا من ماء أو كد
 صاعا من ماء أو كد أو من جارة فلا يلزم ربط العقد بقدر مضبوط لعدم وقوعه باع ماء القنلة مع قناره
 والماء يارم بسم السبع في الجمع لهما وإن أفهم كلامه الرضا بطلان في الماء فقط فلا يتفرق بق الصفة
 فان اشترى البر وماءه الظاهر أو جزأهما شرا فاعلوهما مع وما يبيع في الشراية فم لنهر ولا تضيقه
 بينهما كما تظاهر بخلاف ما لو اشترىها أو جزأها الشائع دون الماء أو أطلق فلا يصح للثابتين المان ولو
 سقى رعيه بمقصور من الماء بعله والقلعة لانه لا القنلة فان غرم البديل وتخلل من صاحب الماء
 كانت القنلة أجنبية له فم لنهر ولا تضيقه فم لنهر ولا تضيقه فم لنهر ولا تضيقه فم لنهر ولا تضيقه
 النهر الخ ومفهوم عدم المنع إذا لم يرد على منته (قوله) بعد أرض بعضهم من القسم) أي لأن الأقرب يحصل
 له زيادة (قوله) ونحو) عطف على المهايات اه

لا ضرر ومن ثم امتنع عليه ان يحد في أرضه فغير أو نحوه ان أضر بالسقلى لحيه الماء أو أخذ منه فوق ما كان يعتاد منها
 قبل احداث ما ذكره وأقرب القرائن بأن صاحب السقلى اجراء الماء المستحق لآخره في العليا وان أضر بقطعه أو زرعها ولا غرم عليه التقصير
 صاحبها بالزرع أو أضره في المجرى المستحق للأسفل

دون نحو الوصية المتأخرتها (٢٣٦) ووقف عروضي الله عنه أرضاً صاحباً بتغيير بامر مولى الله تعالى. ثم علم شرط فيه ما شرط وما

منه الله لا يباع أصله ولا يورث ولا يؤهبون من ولها ما يكن منها بالمعروف أو يعطى مديناً غير موقوف غير وأما المستثنى وهو أن الوقف في الإسلام وقيل بل وقف رسول الله صلى الله عليه وسلم أموال الخيرية التي أوصى به إلى السنة الثالثة رياء عن جابر بن أحمد بن أنسب النبي صلى الله عليه وسلم له مقدرة حتى وقف وأشار الشافعي رضي الله عنه إلى أن هذا الوقف المعروف حقيقة شرعيه تفرق ما لم يأت به من أبي يوسف أنه لا يباع أصله أربع من قول أبي حنيفة رضي الله عنه يبيع الوقف ويقلو سمعه فقال به وإنما فيه الردية على أبي حنيفة فكان كان يقول يبيع أي الاستبدال به وإن شرط الواقف عدمه وإلا كانه موقوف وموقوف عليه وصيغة واقف بدأ به لأنه الأصل فقال (شرط الواقف جهة بذرة) خرج الصبي والمجنون وأهلية التبرع) في الحقة كلهم المتبادر وهذا شخص مما قبله لكن جمع بينهما أيضاً فلا يصح من محصور عليه وصيغة شخص وصيته ولو وقف داره لا تقام جرمه بجمونه ومكره فلو اراد عليه درهم لأنه في حقه الأكره ليس صحيح العبارة ولا أهل التبرع ولا العير ما إذا بقوله أو فعله لأجل الأكره لم ينعى مكره فمفسر ولقد يصح

تمنع بعض وكافز ولو لم يجد

وان اعتقده غرقى يؤمن

لم يروا بخيرا اذا رأى ومن

الأي (د) شرط (الوقوف)

كونه عنما عنه يملوكة

ملك يقبل النقل يحصل

منها مع بقاها فائدة أو

منفعة تصح لاجلها كاشير

ذلك كلامه لا يترك

بعض غير زائد كذا فلا

يصح وقف المنفعة وان

ملكها مؤبدا بالوصية

والترحم في الذمة واحد

عبدية وما ملك كسك

ثم يصح وقف الامام الذي

للسيرة بقاها المال وان

أعتقه مظهر كبايات نحو

أراض بيت المال على جهة

ومعنى على المنقول المحدث

لكن بشرط أن يظهره في

ذلك مصلحة لأن تصرفه

منوط بها كقول التيم ومن

ثم لو رأى غلب ذلك أهم جاز

وأمره وكما تبين وحصل

وحده وذى فعلا يستأجر

لها كالة الترم وطعام ثم

يصح وقف غسل الغراب

وان تغير ما رتبه لا يغتر

في القسرة فلا يتغترق

العاوض (دوام الانتفاع)

الذكور (ب) المقصود منه

ولو بالقوة بان يبقى مسد

تقصد بالاس تخير غالباً وعليه

يجعل ما فائدة كلام القاضى

أى الطلابة لا يكتفى بها

نحو ثلاثة أيام فدخل وقف

عين الوصى بجمعة مئة

والمأجور وان طالت

مدتها ونحوها جش أصغر

والغرام لنصاع حلياً فانه يصح وان لم يكن منفعة حلاً كالغصوب ولو

أه سم أى إعادة الخافض (قوله من بعض الخ) أى مريض مرض الموت يعتبر وقسمين الثالث أه
معنى (قوله وكافز الخ) وقصد على أولاده الأمن سلم منهم قال السبكي رغبنا في الجها كيف فاشت
الوقف وألفت الشرط ومال هو بلطان الوقف قسم على منهج أقول ولعل وجه ما مال به مراده قد جعلهم
على البقاء على الكفر وبتدعيمهم فتم بالغاء الشرط لفظاً مشعر بقصد الله سبحانه عرشه وياقنى شرح
اتباع شرطه اعتماداً بالمال أيضاً (قوله ولو لم يجد) أو مصحفو يتصور ملكه بان كسبه أو ورثه من
أبيه ومثل المصنف الكتاب العلمية أه عرش (قوله فائدة) كاللبن والتمر ونحوهما ومنفعة كالسكنى واللبس
ونحوهما أه معنى (قوله تصح لاجلها) أى المنفعة أه عرش عبارة الغنى ويحصل منها فائدة أو منفعة يستأجر
لها غالباً أه (قوله ذلك) أى لك ذكر من الشرط (قوله ذكر الخ) متعلق بيشير (قوله فلا يصح وقف
المنفعة الخ) ومن ذلك الخلو فلا يصح وقفها أه عرش (قوله والترحم الخ) بغير زعناً (قوله واحد عليه)
بغير زعنية (قوله يصح وقف الامام الخ) بحيث يصح وقفها بغير زعنية أو ما لم يمتد له أى بما يقع الآن
كثيراً من الوقف المرصدة على أماكن أو أوطان فتخصصت بغير وتعمل على غير ما كانت موقوفه عليه
أولادها بالول ولا يجوز التصرف فيه لغير من عين عليه من جهة الواقف الأول فله تبعه فانه يقع كثيراً غرق
بين ما هو بين عدمه معتق في حيدست المال بان الوقف عليه هناك وجه المستحق فسه كاسر حبه قوله
بشرط ظهور المصلحة فوقفه كإصا لالحق لنتفعية ولا كذلك العتق نفسه فانه تقوى لئلا مال أه عرش مبلورة
شخصاً يصح وقف الامام من المال ولو على أولاده فلا فاعال السوطى ومن تبعه موجب اتباع شرطه
أه (قوله وان أعظم الخ) غاية لقوله رفقاً أه سم (قوله نحو أراضى الخ) بقول وقف الامام وهذا يختلف
ما تقدم في الشرح بعد قول المصنف ولوأرد قوم سقى أرضهم من ضبطه بغير الزعناً فلا فاعال ذلك بسيطاً لما
وقم التعبير به هناك في التمايز فلا ينافى غاية ما لا فاف سجداً فانه لا فاف السار جهنا فلا فاف السار جهنا
حاشية الشيخ أه رشيدى (قوله وأما الخ) عطف على المتعفن قوله فلا يصح وقف المنفعة ش أه سم
(قوله ولا أعظم الخ) بغير زعناً كقولهم وأمرهم وما كتبوا على وحده بغير زعناً ملك يقبل النقل (قوله
وذى منفعته الخ) بغير زعناً تصح لاجلها (قوله ولو طعام) بغير زعناً بقاها فائدة أو منفعة أه عرش
أكان أولى إذا ظهر منه عطف الطعام على آلة الطهو وانما جملها بقوله يحصل منها الخ يجعله قدساً واحداً
وليس كذلك (قوله وحل وحده) أمال وقف سلاص فيه بعلامه كاسر حبه بضمناً في عرض أه
معنى ونهاية (قوله ثم يصح وقف الخ) أى أرض جنائته على من يكون في يده بعد الوقف حال جنائته
نفساً لتقصير حتى أوقف أه عرش (قوله ودوام الانتفاع) عطف على قوله كونه عتناً (قوله المذكور) أى
بقوله فائدة أو منفعة تصح لاجلها (قوله ولو بالقوة) غاية لدوام الانتفاع (قوله بان يبقى الخ) تصوره (قوله
وعليه يجعل الخ) أى على ملاصقة سلاص بان تبقى تلك المدة أه نهاية أى بان كانت منفعة ذملاً تقابل باحة
رشيدى (قوله فيها) أى على جهة الوقف (قوله نحو ثلاثة أيام) أى أمكان انتفاع نحو ثلاثة أيام (قوله فدخل
وقف عين الوصى بجمعة الخ) أى بقوله ولو بالقوة الذى هو غاية لدوام الانتفاع أه رشيدى (قوله مئة) أى
ولو غير معينة كدسحة الوصى أه عرش عبارة قال رشيدى يخالف الوصى بجمعة ما إذا وسطاً فانه لا يصح
وقفه إلا لمنفعة أه لأنها مسوقة للوصى أه (قوله والمأجور) أى المستأجر عطف على الوصى الخ (قوله
ونحو الجش الخ) (قوله والغرام) عطف على عين الوصى الخ قال الغنى وهذه أى بلورة أرض ثم وقفها عليه
لن ريداً بقاها منفعته الشئ الوقف لنفسه مئة بعد وقفه أه (قوله مئتما) أى الوصى يتأجر (قوله
ونحو الجش الخ) كدسحة وزمن ربحى روف أه معنى (قوله فانه يصح) أى وقف ذكر (قوله ولو

أى التبرع وهو عطف على التبرع ش (قوله ملك يقبل النقل) خرج أم الولد (قوله وان أعظم الخ) غاية
لقوله رفقاً (قوله نحو أراضى الخ) معمول لوقف من قوله ثم يصح وقف قوله وأم ولما الخ عطف على المنفعة
من قوله فلا يصح وقف المنفعة ش (قوله وعليه يجعل الخ) كلام القاضى (أى الطبيب الخ) فحصل على
والغرام لنصاع حلياً فانه يصح وان لم يكن منفعة حلاً كالغصوب ولو

من عاجز عن انقاذ كذا وقف المدبر والمعلق (٢٣٨) عتقه بصفته ما لو ان عتقا بالوت وجود الموقوف بل الوقف لكن فيه ما دوام

من عاجز الخ لعل الانسحاب على عاجز الخ لان كون الوقف عاجزا عن الانتفاع لا يبره انما كان الوقف عليه قادر على الانتفاع وانما يحل التوقف اذا كان للموقوف علمه عاجزا عن الانتفاع لا يثبت تقبل بغيره محضه حجتا فلا يرجع اه سيدي (قوله كذا وقف المدبر والمعلق الخ) أي دخلا بقوله بان يبق مدخل الخ التي هو تفسيره دوام الانتفاع في كلام المصنف اه رشدي (قوله وبطل الخ) عطف على عتقا (قوله ومن ثم) أي من أجل كفاية الدوام النسبي في العتقة (قوله وان استحقا) أي انساوا الفراس (قوله بعد الاجارة) أي بعد اذ انقضت اجارته (قوله كياتي) أي انقضى المثل (قوله وفارخ الخ) أي ما ذكر من جهة وقفهما عتقهما بموت السيد وجود الموقوف بطلان ذلك (قوله معلقا) أي وان وحلت الصفة وموت السيد بعد البيع اه عش (قوله عليه) أي الرقيق المدبر والمعلق عتقه بصفة (قوله حقا الخ) وهما الوقف والعق وتجانسهما من جهة ان كلا حق لله تعالى اه عش (قوله وبه فارخ) أي سبق للمنفق (قوله وتخرج من الايقاد الخ) أي بقوله الموقوف من أي عرقا (قوله ولا يثبت تعاقبا الخ) أي يقول المصنف الانتفاع به اه رشدي (قوله كذا لقرينين) مثله وقف الحاكم على شرط الوقف أن يكون مملوكا الواقف وغيره مما ذكرنا من حيث هو وما يقع من استئذان الحاكم في الفراغ من شيء من المملوكة ليكون لبعض من يقرأ القرآن مثلا في وقته من ليس من وقفها بل يقرأ عن هي بغيره موقوفه ما هو اصر الامر فيها الى ان يرى الامام يصنع تعينه لمن شاء محض أي في نفسه موقوفه فترفعه انرا في النقض مصلحة اه عش (قوله وكذا الوصية) أي بالنقد (ذلك) أي القرين به أو لا يجره الخ (قوله ولا يثبت الخ) عطف على ما لا يقصد وكان الاوذي كره قبل قول المصنف ودوام الانتفاع واخرجه بقوله يحصل منها فائدة اوضح (قوله اي وقته) أي لا يصح وقفه على حذف الفعل والمضاف عبارة الخ لا علم ودوامه وحيث رفعه ما فلا يصح وقفه على ما لا يفي بمقتضى ما يطلق الرميان على نيت طبيب الخ فيدخل الورود له (قوله على ما يفعل الخ) أي على الوجه الذي يفعل الخ (قوله انتشاره) أي لا يبره الانتفاع (قوله كان هذا) أي عدم الصحة هذا القول المتن معارف الخ قول المتن (عقار) من أرض أردوا اه مفتي (قوله اجاعا) الخ قوله ورشي النهاية وكذا في الغنى الا قوله ثم الى المتن وقوله ويحوي قول المتن (ومنفق) (حيوانا) كان وغيره ثم اذا شرف الحيوان على الموت ذبح ان لم تأكل ولا يذبح أن ياتي في لحمه ذكروه في البهائم والفراس في الأرض المستأجرة أو المأجرة اذا قلنا من أنه يكون أو لا للموقوف عليه حيثما شئت شراء حيوان أو جزئ من الحيوان المذبح على ما يأتي اه عش (قوله ان لا يصح الخ) عبارة لنهاية ما أجعل المنقول مسجدا كقرش وياي فوضع وقف لانه لم ينقل عن السلف مثله وكتب الاصحاح ما كتبت عن نفسه من يجوز اذ وضع وان فهم من اطلاقهم الجواز فالأحوط المنع كجرح عليه بعض شرح الحاوي وما نسب للشيخ رحمه الله من اذائه بالجواز فلم يثبت عنه اه قال الرشدي قوله من فوضع وقفا أي ما لم يثبت بغيره اما اذا ثبت كذلك فلا توقف في محققته مسجدا كما اقتضى به الشارح اه وقال عش قوله من فالأحوط المنع أي ضمن القول بجهة الوقفية وطريق الصنع في ما قاله الشيخ ان ثبت في مكان بغيره ثم وقف ولا قول بجهة الجواز ولا من رها لان الوقفية اذا ثبتت لا قول من ما نقل عن الشيخ أبي جعفر من مؤ الصور فلا فرش انسان ساطعا أو نحو ذلك وسمي ثم وقف مسجدا اهل يصح وقفه على ما لم يثبت في مسجدا ما عدا ما به صحت انتهى وعلى هذا قوله من في الشرح ما أجعل المنقول الخ محله حيث لم يثبت ولا يثبت بقوله عن الشيخ فلا يثبت على مكان جملة اه ما لم يثبت أو ان مراده لم يثبت بغيره ولو لم يثبت فيكون قوله في المتن بجهة وقفه مسجدا لا يثبت مستندا فيه لغرض الشيخ اه قوله ولا قول بجهة الوقفية الخ يثبت عن سمن السيو على ما قيل قاله وتقدم في الاعتكاف ما يتعلق بذلك (قوله وصفتها) لعل من ربه ان يجعل موقوفته لجهة من لم تره اه رشدي (قوله ولا يسرى للباقي) أي ولو كان الوقف مورا خلافا لعتق اه عش (قوله وان وقف مسجدا) لا تقصد لاجارته في تلك المدفوعة من (قوله ولا يسرى للباقي وان وقف مسجدا) في شرح من ولا قول

في هذه من أصله لتعزق منته اذا اوجعنا لا تعزق بل تستنى هذه الضرورة (٢٢٩) وجوب ركني الماهية بعد اذ لا تعزق

كما شرح به ابن الصلاح وقال يحرم على الجنب المكف فبوجوب قسمته لتبينها طر يقا ولا فرق بين أن تكون الموقوف مسجد أو لا الأقل أو لا أكثر نهاية ومعنى قال ع ش قوله ويحرم على الجنب الخ وقر د م أنه يطلب القسمة لإنه لا يصح الاعتكاف في قبول الاقتداء مع التباعد أكثر من ثلثا فتدفع سم على ج و ا بما ذكره في طلب القسمة اه عبارة الجبري ونص القسمة في تركها تلك الحرفة المسجل سلطان اه (قوله في هذه الخ) أي وقف المشاع مسجد دا (قوله بل تستنى الخ) عبارة المعنى وقتسني هذه الصورة من منع قسمه الوقت من الطلق للضرورة اه (قوله للضرورة) ظاهره جوازها وان سعا د م اه سم وقطوب عبادة السدجر لهل هذا اذ لم تكن القسمة تارة ازا ا ما اذا كانت افرازا فلا اشكال فيها لأن قسمه الوقت من الطلق جائز تحت مطلقا ولو غير مسجد اه (قوله جزم وجوب قسمته) أي فوروا ظاهره وان لم يكن افرازا وهو مشكل سم على ج أقول وقد يجب باله مستثنى للضرورة كإقامة في أثناء كلام آخر وهذا الماهر ان اكتسبت القسمة فكان تعزق كان جهل بمقدار الموقوف بقي على شيوحه ولا يبيد الوقت والقرآن يقال يتعق منه الشر بل يستغنى عن بيان حرمه للسعد كالصلاة فيجب الجلوس الجبر في دفعه في المسجد كطهارة ولا يجب فيه وهو جوب ولا يعلم زوجته ويجب أن يقتصر في شغلها على ما يفيق أن لم يفسد اه ع ش قول المتن لا بد من (قوله وب) أي مثالا في القسم سواء في ذلك شخصه ومقتضيه كان يكون في ذم مقتضيه عبدا أو نبيا وغيره فلا يصح وقفه اه معنى (قوله لهم) أي القول للمتن فلا يصح في النهاية (قوله يجوز الزام الخ) عبارة المعنى ثم يصح وقفها بالترام بشرط قسمه لا تفرق كونه على وقف عبدا أو نبيا ثلاثه بعينه بعد ذلك اه (قوله وصر في المعلق صحة وقفه) وأنه يعق وجود الصفة بطل الوقت سم على ج فاذا أدى الترم عتق وبطل الوقت اه ع ش قول المتن (وكتب علم) أقول بل التعليم ما تغير الماهية والقبيل التعليم فلا يصح وقفه جزم اه معنى (قوله أو فائدة) يتأمل فيها أنه لا يسبق بالاجرة لفائدة نداء ولا فاسح أو فعل ذلك في القلم بجمنا اه عبارة المنهج وينمو فراس ومضامير يحق اه والبناف في المساجد تبايعت فاسد من صدق عليه اه وضع يحق وقد مر شرح د م أن ما قبض بالشراء الفاسد بني فيه أو غرس لم يملك بجمنا لأن البيع ولو فاسدا يتعين إلا في الانتفاع به كالمأوى على ما قاله البغوي لكن قد أم أن المتمدن خلافه فلا هنا كن محرر به على ما قاله البغوي لأن الاجارة لفائدة تتعين إلاذن اه (قوله مثلا) كان كنت موصي به بمنعها معني وشرح المنهج (قوله أو لا استعمال الخ) الأولى اسقاط أو لا لأن يقال لها التتويج في التعبير وفي منع باعتبار استعمال الخ وهي ظاهرة قول المتن (فلا يصح جوازه) سواء كان الوقف قبل انقضاء المدة أم بعده كما صرح به ابن الصلاح أو بعد جوع للتسليم وبكفي دوا ما إلى القلم بعد مدة الاجارة أو رجوع المستعير اه معنى (قوله على ما قاله) أي قوله الوجه اختيارا الخ (قوله والاقبل هو مع أرضه الخ) الوجهان حمل هذا إذا لم يكن الانتفاع بمقولة أو لا يبي موقوفان أمكن أن يشرى به عقرا أو جز و وجب كإقامة الأسنوي ويقدم على الانتفاع بمقولة لأنه أقر لفرض الواقف فالحاصل أنه يجب لم يكن نقله لأرض أخرى فان بقي متغيبا استمر وقفه أم أمكن أن يشرى به عقرا أو جز و فقول وان لم يبق متغيبه صر بما كالموقوف

بين أن يكون الموقوف مسجدا هو الأقل أو لا أكثر خلافا لركني الخ اه وفيه يحرم على الجنب المكف فيه اه وترد د م أنه يطلب التصالحا به ولا يصح الاعتكاف في قبول الاقتداء مع التباعد أكثر من ثلثا فتدفع سم (قوله إذا اوجعنا الخ) اعتمد د م (قوله بل تستنى هذه الضرورة) ظاهره جوازها وان كانت بعلة الضرورة د م (قوله بعد) كذا د م (قوله ثم رأيت بعضهم جزم وجوب قسمته) ظاهره وان لم تكن افرازا وهو مشكل (قوله وصر في المعلق صحة وقفه) وأنه يعق بالصفتي بطل الوقت (قوله والاقبل هو مع أرضه الخ) الوجه أن يحمل هذا إذا لم يكن الانتفاع به جوعا ولا يبي موقوفان أمكن أن

أو المعبره لانه بعد وقف بعلة أي على ما يلقى الأرض اللازمة للمالك باختياره فله صرف في نقله لأرض أخرى أمكن والاقبل هو مع أرضه للموقوف عليه بطل الوقت

عليه شرح حر مر سم **(قوله والذي يقبل الخ)** عبارة المشتري وجهان قال الاسنوي والصحيح غيرهما هو
 شراؤه أو جزؤه من عقار وقال السبكي الوجهان بعدان وينبغي أن يقال الوقف ماله وان كان لا يتفق
 به انتهى وكلام الاسنوي هو الظاهر ان كل الفراس المقلوع لا يصلح الا لأجزاء وصارت آلة البناء لا تصلح
 له والافلاكلام السبكي وأرض التصر الحاصل بقطع الموقوف يسال به مسلكه فيشترى به شيء أو وقفه على
 تلك الجهة اه وصار النهاية وجهان أحدهما أولهما قول الجلال الاسنوي ان الصحيح غيرهما وشراء
 عقار الخ يجوز على إمكان الشراء المذكور وكلام الشنن الأول أي أحدهما أولهما يجوز على عبده اه
(قوله من قاموقفه) بقائه الوقف على مختار السبكي وأصح ما على مختار الاسنوي فيحمل تأمل الآن بوجه
 يقع حكمه في الجهة فينتقل بيعه على المشتري بتمسكه الوقف وما عين الوقف المبعة فصرها كما للمشتري
 اه سديد **(قوله فان صار غير مستغنى به الخ)** يحمل تأمل فتماله هو ما سأل به يظهر ما به مع مخالفتين مع لصنيع
 النهاية والمختار وغيرهما من كتب الأحكام اه سديد **(قوله فلا يصح وقف ما في الخ)** اعتمد الاسنوي
 والتمسك وكذا النهاية عبارة فلا يصح وقف ما في العدم دوامه ويقا به وهذا مستحق الإزالة كما في
 ذلك الأمر وحالته تعالى لا يقال غاية أمره ان يكون مقلوعا وهو يصح وقفه لا تقول وقد في أرض مضمومة
 بملحقه فيه كونه غراسا فاعلم اختلاف المقام فغير ملاحظ في ذلك وانما هو وقفه يقول اه قال ع
 قوله حر وهذا مستحق الإزالة ومنع ما لو بنى حر من النهر بناء موقفا بعد اقامته باطل لانه مستحق الإزالة
 اه **(قوله على أنه)** أي استحقاق القناع **(قوله وقيل ما ذكر الخ)** أي من قوله يصح وقف ما في أي
 لأنه الخ **(قوله وجوب الخ)** يطف على حر ما في الخ **(قوله ويصح شرط الواقف صرف أجرة الأرض)** أي
 الأجرة التي تجب بعد الوقف أما التي وجبت قبل الوقف فلا يصح شرط فصرها لانه دين عليه وشرط وفاء
 دين الوقف من وقفه باطل سم على ج اه عش ونوله أي الأجرة أي تجب الخ أي كما في باقي الشرح
 آتيا **(قوله المستأجر)** أي أوالله عارة **(قوله اذا رمى المجرم)** أي أو المجرم مبالا **(قوله على الأوجه)**

واذرى يتجه منهما الأول وان
 كان الوجها اختاروا السبكي
 والاسنوي من بقاوقف
 زاد الاسنوي انه يشترى به
 عقار أو جزؤه كقنائه
 ويضم إليه وشفق ذلك فان
 صار غير مستغنى به ملكه
 الموقوف عليه وتخرج بقو
 المستأجر المضمون فلا يصح
 وقف ما فيها أي لانه ليس
 بوجه حتى كان في حكم غير
 المستغنى به هذا غاية ما يوج
 به ذلك ومع ذلك فقه تار
 واضع لتوجه الوقف على
 عين الموضوع والشرط
 السابقة موجودة فيها
 واستحقاق القناع حالا أمر
 خارج على انه موجود في
 المستأجر فسادا والمستأجر
 وقوله وان كان مصرحاً بال
 أجرة يؤيد صحة وقف هذا
 كما هو واضح وقيل ما ذكر
 في المضمون بعلان وقف
 بيوت من بناء على الأصح
 من حرم البناء فيها وجوب
 قطع ما بال الذي يظهر انه
 لا يان فيها ما ذكر في المضمون
 من النظر لوضع الفرق
 بينهما باسكان بقاع دار
 القصر وبغيرها أو بأجلوة
 بخلاف تلك فانه لا يتصور
 تفاوتها فكانت منافاتها
 المقصود الوقف من المدام
 أشد فتماله ويصح شرط
 الواقف صرف أجرة الأرض
 للمستأجر لهما من بهما
 على الأوجه

بشترى به عقاراً أو جزءاً وجب كفاؤه الاسنوي ويقدم على الانتفاع به مقلوعاً لانه أقرب لرض الواقف
 فالأصل أنه حيث لم يمكن نقله لأرض أخرى فان بقي متعلقاً به استمر وقفه وان أمكن ان يشترى به عقاراً
 أو جزءاً فعل وان لم يبق متعلقاً به صار له كالوقوف عليه شرح حر **(قوله والذي يتجه منهما الأول وان)**
 كان الوجها اختاروا السبكي والاسنوي الخ اعتمد الاسنوي حيث أمكن وما قبله محله عند عدم
 إمكان ذلك حر **(فرع)** وقف فتاوى السيوطي ما صرح به المسجل المعلق على بناء الغيبة وعلى الأرض
 المحتركة إذا زالت عينه بل زول حكمه من أهل الجواب ثم زول حكمه إذا لاقى لوقفية المسجد بالأرض
 وانما قال الاصحاب ان التهم المسجد تعذر ان عادتهم بصرهم كما كانت الأرض من جهة وقف المسجد دليل
 تعليلها ذلك بان الصلاة تكون في عرصته على ان في حقوق المسجد على الأرض المحتركة نظر الان بعض
 أئمتنا أفتى بان الموقوف في أرض مستأجرة اذا كان يعمل بالي بالجرة وفيها بولم يصرح وقفه ابتداء
 لانه لم يلق إلا لا يتبعه وهو معلوم أن المسجد لا يصح وقفه فيه أو في سائر أجزائه الأرض وعلى تقدير أن يكون الواقف
 استأجره ما أدى أجرة ثم بعد انتهاء تلك المدة يلزم الواقف الأجرة فلا يبق الاقر ببيع الأرض من وعلى
 تقدير صحة الوقف لاشك في زوال حكمه والاعين بين مالك الأرض مكانه ماشاء اه أقول ولينظر لو
 أعاد بناء ذلك المكان لا تفتى ذلك المحل بوجه صحيح أو في غير ذلك المثل بعد حكم المسجد في البناء بدون
 تجديد وقفه تلك الأ لأن ثبت له حكم المسجد بشرط الثبوت فيه فنظر **(قوله فلا يصح وقف ما فيها)**
 الخ بعدم الجهة أفتى شيخنا الشهاب الرمي **(قوله ومع ذلك فقه تار واضع الخ)** وبما يتولى النظر أنه
 يصح وقف المقلوع من البناء الفراس حيث كان يتقبله ولو من بعض الوجوه ككله مظهره فشق
 القلع لا ينقص عن القلع على الفعل اللهم الآن بغيره بانه قبل القلع انما قصد منه ما يقصد من مستحق البقاء
 وليس مستحق البقاء ولا كذلك بعد القلع فلي تأمل **(قوله ويصح شرط الواقف صرف أجرة الأرض الخ)**

الوقت على معدوم كعلي مسجد سينى او صلى والله ولاداه اولي فترأه اولاده ولا يقربهم او على ان يعلم المسكين ربه على رأس قبره وتبرأه من علم واتى ابن الصلاح بان له وقف على من يقرأ على قبره بعد موته فانتدب يعرفه قبره بل انتهى وكان الفرقان القرامه على القبر مقصود شرعا فصحت بشرط معرفته ولا كذلك الاطعام عليه على انه ياتي تفصيل في مسئلة القرامه على القبر فاعلم فان كان له ولد او قسم قبره مع وصرف القامات وجوده في الاولى او فترأه الثانية لصحته على المهدوم تبعا كوقفته على ولي ثم على ولده ولدى ولادته وله كعلي مسجد كذا وكل مسجد سينى من تلك الجهة ويذكر في نحو الحري بما يعلم منه ان الشرط بقاؤه فلا بد من ان يملكه المصنف عليه لا مكان تملكه متصلا فان جمعوا (على) أحد هذين ولا على عبارة القامات اذ لم يبينه متصلا دارى على من اراد سكاهن المسكين ولا على مستولا (جنين) لان الوقت تسلط في الحال بخلاف الوسيلا يدخل ايضا في الوقف على اولاده بل يوقف فان فصل جابوا بسم الموجودين ولا كرهدهم دخل تبعا كليا في زيادة

(قوله في الحال اي حال الوقت) قوله اولي ان يعلم الخ) لا يخفى اخرج عن الامن فلا حاجة الى اشرافه ما ذكرنا تملكه كالمعلمه سم عبارة النهاية او على القرامه على رأس قبره او قربا به على اه قال عرش قوله مر او تبرأه من علم وجه عدم الصحة انه منقطع الاول اه (قوله المسكين) ثالثا على بطم (وقوله ربه) بالنصب مع قوله الثاني (قوله او تبرأه) اي هوى (قوله وان لم) راجع للمستلزم (قوله وكان الفرق) اي بين الاطعام والقرامه (قوله فصحت) اي القرامه اي الوقت عليها (قوله بشرط معرفته) اي القبر (قوله ولا كذلك الاطعام الخ) اي فلم يصح الوقف عليه مطلقا (قوله عليه) اي رأس القبر (قوله على انه ياتي تفصيل في مسئلة القرامه) اي بعد قول المصنف ولو كان الوقف منقطع الاول الخ عبارة ثم ولو كان الوقف منقطع الاول كوقفته على من يقرأ على قبره او قبره ابي وابو وحى بخلاف وقفته الآن او بعد موته على من يقرأ على قبره يعلمون فانه وصية فان خرج من الثالث اوجب يعرف قبره مع والا فلا اه (قوله من تلك الجهة) اي في ثلثا الخ (قوله بقاؤه) اي الموقوف عليه المدين (قوله الصحة على) اي على نحو الحري عرش اه سم (قوله لا مكان تملكه) عليه لا اجماع اه وشدى (قوله اذ لم يبينه) اي المسجد اه عرش (قوله بخلاف دارى على من اراد سكاهن) اي انه يصح ويمن من يسكن فيها من اراد السكنى حيث تنازعوا والنظر على الواقف اه عرش (قوله ولا بد من بيت) قد بطل اذا كان الميت محاييا وليا طر دالعرف بالوقف عليه بقاؤه فالصرف في مصالح ضرر بمحذور زواره فبطل ان صح الوقف لان اراد العرف قبره جنة فلا اراد الوقف عليه تلك الجهة لا تملكه انتم وهو فليذكر ما ذكره في النذور اذا طر دالعرف يصرف فاصالحه ويحوقر انه وروته اه سيعرف وسأذكره الغنى قبل قولنا المصنف ولا يصح الا بالثمنه فاما ما ذكره بل يصح به قول المتن (ولا بد من جنين) كذلك نسخ لصفقو يشعين ان يكون على هذه السابقة قوله على معدوم من المتن اه سيعرف قول قضيتان معدوم اضمامن المتن لكن الذى في المحلى والنهاية والنفى فلا يصح على جنين اه بل ولو قل على معدوم لا وجوده في المحلى والنفى أصلا فالظاهر كانه لا يخلو على نسخ لصفقو على رسم المتن الا ان يثبت هذا الرسم في أصل الشرع جرحه تعالى (قوله لان الوقت) اي قول المتن فان أطلق في الغنى الاول بل يوقف (قوله في الوقف على اولاده) اي بخلافه على نحو قوله كآقال في له اب كآال ورض وشرحه وكذا يدخل في القرية والنسل والعقب الخ الحادث فتوقف حصته انتهى والتفتيش بالحدف الظاهر انه ليس لخراج الموجود حال الوقف سم على جوقوله فتوقف حصته بخالف قول الشارح مر الا ان فان انفصل استحق من غلته ما بعد تفصله الا ان يبال اراد بتوقف حصته عدم حوائه اذا انفصل اه عرش اقول ولا يخالفنا اذا انفصل لان في الوقف على الاولاد كماله ابواب والرض وشرحه في الوقف على الزرية والنسل والعقب وفي الفرق بينهما فالحري عرش (قوله بل يوقف) عرش مع الوقف ودال الخ وهذا بخلاف كلامه الا ان في انفا الا ان يكون اراد وقف الحكم بالنسول وعدم تملكه كان الاولى حذفه على الغنى (قوله كآال ياتي بزيادة)

او على قفراه ولاداه فقير فهم) في شرح مر او على القرامه على رأس قبره او قربا به على اه (قوله اولي ان يعلم الخ) كيف يصح هذا المدين حتى يحتاج الى اشرافه باسكان تملكه بدل له جعله في حيز التعرير الذى في المتن (قوله الصحة عليه) اي على نحو الحري عرش (قوله في المتن على جنين) قال في شرح الرض لا يصح وقف الخ لادان مع عقده من ان وقف الخ لادان مع عقده تبعا لاه اه (قوله ولا يدخل ايضا في الوقف) اي على الاولاد كذا في شرح مر بخلافه على نحو قوله كآال في القالب كآال ورض وشرحه وكذا اي يدخل في الزرية والنسل والعقب الخ الحادث فتوقف حصته اه والتفتيش بالحدف الظاهر انه ليس لخراج الماز جود حال الوقف (قوله كآال ياتي بزيادة) مر لونه في الفصل الا ان لا يدخل الخ عند الوقف اي على الاولاد لانه لا يسمى ولدا وانما يستحق من غلته ما بعد انفصله كالحال الحادث عاقبه بعد الوقف فانه انما يستحق من غلته ما بعد انفصله بخلافه نال عرقه اه فقوله ولا يدخل الخ عند الوقف اي لا يدخل

الشرعي فيه نظر وتذكر وافق فليذكر في الوصية تفصيلا ولا يبعد بحيث يظن ارجاعه الى عرش عبارة
شرح التلخيص ثم يصح الوقف على علمه عام ان قصد مالكه ان لا ينفصل عنه وقت حياته وفي الجعري عن القلاوي
قوله لا ينفصل عنه فقصته انه له وان مات - الدابة - وعملها ما يجزىه يكون منتزعا لا تنزوعه لا ينعين
صرفه عنها اه (قوله نورضا) الاولى لانراد (قوله فيه) أي غير فقلاده ان تولي من عدم العدة
(قوله ويؤيده) أي التزاع (قوله ويحجب) أي عن المأبدا لا كور (قوله أما المباشرة) أي المأبور
المباشرة اه ع (قوله على نزاهة) أي على دعوى الجزم (قوله ودون سلم) أي الملتزم في النفس الاثارة
كما تشرح (قوله على معنى) وسأف السكلام في الوقف على اهل الفداء او المأبور ودون ذلك معنى وعش
(قوله وكذلك وقف عليه) أي على الذي شاع اه سم (قوله ما والوقوف عليه الخ) عبارة الغني ينيان
بصرفه الى غيره اه (قوله منتزع الوسط) أي ان ذكر بعد الذي صرفه إلى غيره فلا يربح رسم
الوقف مادام لم يتم بعد موت المعلن عيب الوقف بعدوه (قوله ولا تنزع) أي لا صرف ان به - فمن
الانسان عيبا واقتضيه واللا تفرجحه اه ع وش قوله يصر في ان بعد ما لا يرتب هذا على كونه
منتزعا لا نحو كما يعلم مما بين فكان المناسيب - فلهذا الانتصار على قوة أي يصر فلا يربح رسمه (قوله كما
تشرح) وهو ظاهر اه نارية انما يحتمل من ان كقطع الوسط ألا آخره اذا سلم أول ترك المخاربة
والتزاجزة في هل هو داس متفق على اوله - فنظر وفي ما بين من اه ع وقف على اوله الام ينسحق منهم
ففسق بعضهم على عدم الامن الاحتفاظ احتفاظهنا ع (قوله واضح) وهو انه بالجزع عن الكتابة بين
اه وقف على ذلك السيد في ان السيد يتحقق ما كسبه في مدة كتابته ولا كذلك الذي فانه لم يثبت عمر ابيه
الان بقاءه عا مالا ماله ع وش وسدع قول المصنف (المراد) أي لا يصح الوقف عليه - وكذلك يصح
الوقف على ما له - وتوفى لمن ادعى ان السيد يصر في احتفاظه لا يتناول ذلك انما هو في قبيل العراقي
كاه ع والاعلان بخلاف ما يقوله كاليعصم والوقف فانه محكوم بطلان من المراد من اياه ون عا في الاسلام
ع (قوله وبين الزاني الحسن) أي حدث مع الوقف عليه دونها اه ع (قوله الا يمكن الخ) تعليل
لكونه مذكورة في الاعداد و (قوله بان في الوقت) متعلق بيقرب ش اه سم (قوله كبح الخ) وهو
الاجماع على ان يدان لمادام فيها فاذا رجع صرفه بعد شرح مر أي واخطب اقول فلوربم الهيا
فما حكمه اه سم قال ع ش بعد فرفقه بزوجيهما في دوا نوبين حراية التي شزوج عاصمه ومعنى هذا
فاظهار انه اى كامن انما هو سواست ان ادعى ان دار الاسلام لا يرجع الى ان لا يتصور الوقف في ما شاول
اه المدا الاولى اه (قوله المخاربة) أي قطع الطريق و (قوله وج) أي السكو (انما الخ) هذا هو المند
فيصم الوقف عليه اه ع ش قول المتن (في الاصح) مر المصنف فيك التنبية الخلاف بقوله وقت
على زيد الخري في أوله ان كاشير اليه كلام الكتاب اما اذا وقف على الحر بين أو امردين فلا يصح فطما يات
ومعنى (قوله لتعذر) التي قوله اه ش في المتن والى قوله و يفرق في النهاية الاثارة شربا إلى ثم (قوله
الذي نظر الخ) نفق الاختلاف و (قوله الذي انتزعه الخ) نفق التماثل و (قوله لا يقرى الخ) خسر
للاختلاف (قوله أو اتفق عليه) أي ولو بالصلاد فبما وقفه مسجدا اه ع (قوله ومنه) أي من
وقف عليه اه (قوله ويحجب بان هذه الجهة الخ) كذا شرح مر (قوله وكذلك ان وقف عليه) أي على
الذي ش (قوله كما تشرح) وهو ظاهر شرح مر (قوله لا فرق بين سوين لما كتبتا انون
أي حدث بينين بطلان - قوله ان لا يمكن الخ) تعليل لكونه مذكورة في الاعداد - قوله بان في الوقف الخ
معا في يفرق ش (قوله كبح الخ) وهو الاجماع - قوله بان ما دام فيها فاذا رجع صرفه

(ذي) معين متقدرا واستعد
ياحوي الصدق عليه أمن
ظهر في تعينه ضمه صفة
كالوقف على خادم كنيسة
التبديلا كالوقف على نحو
صهرها وكذا ان وقف
عليه مالا عليه كفن مسلم
ونحو معفى ولو اربى
صلح الموقوف عليه كمنع
الوصا والا لاسر كعنه
شارح وعليه الفارق بينه
وبين المكاتبه الفارق واضح
(لا مردود في) لان الوقف
صدقة قبله ولا بقاء لهما
وبقرق بينهما وبقرق
الزاني المحسن وان كان
يعال يتفلسفهما بان
الوقف عليه هما متساويان
الادام لتمام معادتهما
من كل وجه بخلافه ومن
ثم رد الوقف في معادتهما
هل يطعن بالذي كان وجه
الغري أو بالذي كان وجه
بالله مري وقال غيرهما
للفهوم من كذا مهم: رد
السبكي فحين نعم قوله
بالجواب وروح انه كرا في
المحسن (ونشيط الاحم)
لا يجوز تحليل الانسان ملكه
أو منافع ملكه لنفسه فلا
حصول له من تحليل
الحاصل واختلاف الجاهة
الاحصاء فمقتضى ما غير ما
الذي نقله المعلق الى

استأذنه جميع الجاهليين في دفع ذلك التعذر ومنعنا بشر طبعوا ضاعدينه موقوفة وأتقنا عليه لاسر طبعو
شره أرمنا على أقدام طلعهم براو كوز في كلب أوقد ونفعا في كسور القمار كذا قاله شارح وليس بهمهم وكذا ترجم من قول عثمان رضي
أبيته في وقعه لشر ومما يدل على ذلك أيضا كذا قاله السليمان وليس بهمهم فقد حاولوا منعنا من ذلك على عدل الشرط بل على عدل الاخبار

بان الوقتين يتفق وقتها العام كالصلاة مع حدود وقتها الشرعيين هو وقتها ثم رأيت بعضهم جزم بان شرط نحو ذلك بطل الوقت ثم شرطه
ان يضيئ ضئعه صحيح أخذ من قول الراودي وغيره مع شرط ان يضيئ ضئعه أي (٢٤٥) لانه لا يجمع له من ذلك الا ان يوافقها

بصرف بل هو المقصود من
الوقت ويرفق بين
شرطه الصلاة ووقتها
معصدا بان الصلاة فيها
انتفاع ظاهر بالبنع فساد
عليه بشرطه لا يفرق
دنيوي ولا كذلك في نحو
الحج والاضحية فاقى أبو
زرعونة وقت بنائه أو
بستانا وشرط ان يبدآن
رابعه بعمرته وما فضل
ثم اولاده بانه صحيح ما فضل
عن العمد وبقضا مادام
حيا لولا الاحتياج اليه
فيها ثم ما فضل حاله
بصرف اولاده وانما لم يطل
فيما جعله لنفسه لانه لا
يعرف من ثم لم يكن كالوقت
على زيد ونفسه حتى يصح في
نصفه وبطل في نصفه ولا
كنقطع الوسط حتى يصرف
الماضي في حياته لا قرب
الناس بالسلا هنا ليس
طبعة ثانية بل من جملة الاولى
وان تقدم بعضها عليه
والرؤم المجهول وهو
ماله الى المعلوم لانه لم يشرك
بينهما بل قدم المعلوم وهو
نحو العبد فخص في مواضع
المجهول المتعذر الصرف
اليه لحظنا لانه اقل حوته
لما مر هذا حاصل كلامه
المسوط في ذلك وفيما فيه
للتعاسل ولو وقف على
الشرع لادامه صلو قريبا

الوقت على نفسه اه عش (قوله بطل الوقت) وهو ظاهر لانه بشرطه لا يمنع قهر من الانتفاع به في
الوقت الذي يريد فاشبه الوقت على نفسه اه عش (قوله مع شرط ان يضيئ ضئعه) فان اردتم جزمه فانه
في الحج ومصر الى الفقرة اعان عاد الى الاسلام بعد الوقت الى الحج ولو وقع في الجهاد معصدا
اردنا لوقف على حاله لان الجهاد يصح من المرتبة خلاف الحج اه معني (قوله ويرفق بينه) أي شرطه نحو
الحج والاضحية وبشرطه الصلاة فيجوز قطعها لظاهره بطلان الوقت بهذا الشرط به صرح شرح الوجبة
سم على حج ومثل ذلك في الجمال ان ما وقع السؤل العن من ان شخص وقف خيلا على مسجد بشرط ان تكون
ثمرتها والجر يدوالفدا غلبت ونحوها المسجد اه عش (قوله بستانا) الواو بمعنى أو (قوله ان
يبدأ) ينهاته مفعول (قوله اليه) أي الفاضل (فيها) أي العمارة (قوله لانه) اجماعه لنفسه (قوله
لم يكن) أي الوقت المذكور (قوله لانه) أي الوقت (قوله من جملة الاولى) وهي العمارة والوقت
(قوله بعضها) أي بعض الاول وهو العمارة (قوله لو لم يؤثرتم المجهول الخ) يؤثرتن لانه لو لم يشرك
بينهما لوقف المجهول بشرطه لا وقف الجاه بثلث شرطه في المعزوجة لكنه لا يفرق بينه وبين المأواه فان تقدم
المجهول والتشريك بينه وبين المأواه يؤدي الى نزاع لا تنتهي له فلتأمل اه سبدر (قوله به) يخفى الم
(قوله وهو نحو العمارة) الاولى ذكره بعد قوله السابق الى المعلوم وحذف لفظه نحو (قوله بانه) أي اليه
(قوله لماس) أي بقوله لجواز الاحتياج الخ (قوله وفيما مضى الخ) ولعل وجهه ان الوقت المذكور ربما
الى الوقت لنفسه ثم لا يذوقه فيعطى في كل تغير اجمع (قوله ولو وقف) القوله ولو أقرق المفسر الا قوله كما
في الكافي الى وصعقته وقل له ان يكون وجوهه وهما اني وان. فسحق كذا في المتن في النهاية الاولى
لغيره وقل وهما اني وان فسحقك أنت عليه (قوله جازة الاحتضانه) أي كاحدهم اه عش
(قوله قدرا حواتنا) الخ فان كان أكثر منها لم يصح توقف اه معني قال عش أمات شرط النظر
لغيره وجعل لنا طرا أكثر من امره اقل فيجتمع كفاي بعد قول المصنف فان فوض اليه هذه الاور اه
(قوله واعتمد ابن الرقعات الخ) وهو الاول وجهه انه ومعني (قوله وكان) أي ابن الرقعة (بنواؤه) أي

بعد شرح مر أقول فالوجه البهائي فالحكمه (قوله ثم شرطه ان يضيئ ضئعا) كذا شرح مر
(قوله ويرفق بين شرط الصلاة الخ) يعني أن يكون المراد ان هذا الشرط باطل في نفسه غير مؤثر في
صفة الوقت أخذنا مما نقلناه عند قول المتن الا في قولنا وقتها حسنة فباطل عن شرح الرضوي ان
ما يضاهي الضمركه جعلته معصدا سنة يصح ما ذكره كونه شرط فاصدا اه الا ان يخص الشرط
الفاصل في ذلك بغير ما يقابل الوقت على النفس ثم رأيت عبار شرح الوجبة قد قضى هذا (قوله ويرف
بين شرط الصلاة وغيره وقتها معصدا) ظاهره بطلان الوقت بهذا الشرط وهو صريح قوله في شرح
الوجبة ما نصه أي كالا يصح الوقت اذا شرط ان يضيئ من رديم الوقت ونحوه انه أو ناكل كما يطالع من
شمار أو ان يتفق به وان كان يتفق به عند اطلاق الوقت كان شرطه بن بقره جاوقة مقبر أو ان يصلي فجا
وقته معصدا ان بن بقيق من ثم وقتها وأما قول عثمان الخ وهذا اوردناه في المأواه الذي اعتمد على
العياض بقوله لكن لا الانتفاع بوقت العلم مقبر ومجسود ويرد على شرطه أم لا اه (قوله ولو وقف على
القرعة اه ثم صارت قرعة الاحتضانه) في العياض ولو وقف على ولده ثم ورثته فقلت ولده وهو بن ورثته فلا
شيء اه وعبار مقبر يدوم ووقف على ولده ثم ورثته ثم الفقرة اعان فقلت ولده وهو أسدو ورثته قال
المأواه والو بان في مصرف الموت كون صحت للقرعة وبصرف الباقي لبقية الوترتوه فقي الغزالي
ثم قال ان في مصرف حصصه للقرعة انظر الى التماس انه لا في الوترتوه كالجو وقته على هذين ثم القرعة ان

جازة الاحتضانه وكذا لو كان فقره اسال الوقت كفي الكافي وادعاه السكر وغيره يصح شرطه النظر لنفسه ولو يقال ان كان قدرا حواتنا
فأقل ومن حصل صفة الوقت على ان يضيئ أو لا يدوم كوصف شخصه فيصنع كماله جزم متاخر وبنواؤه بان الرقعة وعلى به في
نحو نفسه فوقف على الاحتضانه بنى الرقعة كان يشاؤه

وخالف فيه الاسنوي وغيره تبعه الفراء والخوازيجي فاعلموا ان المحصر من الصفته هو الاسم لغيره قال السبكي وهو اقرب لمعنى قصد الوجه
وان روي عنه قوله ثم يقتضى (٢٤٦) الفقر استلامه تصرف في الاجرة ويستاجر من لستاجر وهو الاحوط لبغز الديلمين

تخصر الذين على المستاجر
وهذان حالتان لا تتفاهه
بما وقع له لا وقع على نفسه
كله واضع وان يستحق
فيمن يرادوا ان يترن وقف
على نفسه ثم على جهات
مفصلة بانها كإجراء حكم
به وبزومه أوخذ باقراره
ويجوز وقف الوقف في
حق غيره على ما فوق به
البرهان الراعي في نفسه
التابع الفراءى فقال يقبل
اقراره عليه على من يتلقى
منه كإقراره بهذا وقف على
وإثباته في الفصل ما يتعلق
بذلك (تتبعه) فاقى ان
الصلاح بان حكم الحنفى
بصفة الوقف على النفس لا
يمنع الشافعى باطمان به
وسائر التعريفات فثبت
لان حكم الحاكم لا يمنع مانى
نفس الامور وانما يمنع منه
في الظاهر سياسة شرعية
ولحق بهذا ما في معناه
انهم وتبعه على ذلك جمع
ورده آخر بان مفسر
على الضعف ان حكم الحاكم
في محل اختلاف المجهدين
لا ينفذ اذ لا يجرى به
تعليه والاصح كقول الروى
في مواضع نفوذ باطنوا
معنى الاتوب الى الله
من كل حرم ونحوه - ما
وقد مرح لاصحابه بان
حكم الحاكم في المسائل

ياخذ كلفه اه عمن (قوله) وخالف فيه الخ) عبارة النهاية والخنى وان خالف الخ (قوله) به عن قصد
الجهة) تماثل لما قبل قوله ولا يجرى به ظاهر اه رشدى (قوله) وان يؤخره) كقوله لا يؤخره سيقى الخ
صطفى قوله ان يقتضى الخ (قوله) ثم تصرف الخ) ولو انشغفت الاجرة به دون الوقف عادت المنفع
لواقف كاتقدم في الاجرة في شرح ولا يظهر انه لا يرجع على سببه باوجه بعد التوقف اه عمن (قوله)
أو يستأجره) عطف على تصرف (قوله) وهو الاحوط) اى الاستيفاء من المستاجر (قوله) وهاتان اى
صورتا الاجرة (قوله) ون يستحق الخ) عبارة الخنى ونها ان رغبنا على حكم يرى محتمل على العمل
الآن فانه لا ينقض حكمه اه (قوله) ومن اى الوقف على النفس كالحنفى اه عمن (قوله) بان كما
الخ) متعلق بان (قوله) حكمه) اى محتمل الوقف (قوله) ويجوز وقف الوقف الخ) عبارة النهاية وينقض الوقف
الخ (قوله) في حق غيره) اى فى حق من يتلقى الخ (قوله) وخالفه الساج الفزارى الخ) وهو الواجب
اه نهاية (قوله) لا يجوز من يتلقى الخ) فلا يطرأ في حقه ولا حق من يتلقى منه اه عمن (قوله) الرشدى
انظر هل المراد من يتلقى منه بجهة الوقف خاصة حتى يخرج نحو الزوجة فلا يرسى عليها أو المراهق اه
أقول الشافعى هو الظاهر بدليل ما بعده (قوله) ان حكم الحاكم الخ) بيان الضعف من (قوله) في نفسه اى
بقوله لان حكم الحاكم لا يمنع الخ (قوله) ولا معنى له) اى لثبوتها باطن (قوله) ونحوهما) كالمصنف الضعيف
(قوله) بان حكم الحاكم الخ) اى لو حكم به ضرورة وعلى ذلك كما يجب صدر حكم صحيح مبنى على دعوى
وجواب اما قول الحاكم الحنفى مثلاً حكمت بجهة الوقف وجوب جيع من غير سبق ذلك يمكن كجوابه
انتم يجدد وهو لا يمنع الخلاف فنكاح لا حكم يجوز للشافعى به وهو المصنف فيه اه عمن (قوله) مسلم
الى معنى الخنى والى قوله ولى أوائل الخ الى المتروكة ومروا النهاية الاقوله اما الى قولنا ان
على وجهه (معصية) انظر هل المعصية قد لوفى أو لا وقوفه جله اوجه فيهم فله نظر والافتران
العرية عقيد الوقف مطلقا لانه المبشر فتعتبره دهم في ملاقى الوقف على الكنايس فهل يحمل
على ما تراه المارح يصح أو على ما تقدم في قوله نظر والافتران كفى حاشية النص ورشيد الشافعى
تخصصا لطلان اه عمن (قوله) ما استقر به والامن اعتبارا المعصية من حيث الشرع واما استقراره فائفاً يؤيد به ما تقدم
الذى على عبارة كنية للتعدى لا قرب باعتبار المعصية من حيث الشرع واما استقراره فائفاً يؤيد به ما تقدم
أن الوقف على عبارة المسجد مطلقاً من غير بيانه لا يصح (قوله) نحو الكنايس) صريحاً ذكر أن هذا
اذا صدر من مسلم يكون معصية فقط ولا يجرى به وهو ظاهر لان غاية انه فعل امر لا يصح ولا يرضى قطع
الاسلام لكن قد لا يدرس من شعنا الشورى أن عبارة كنية من المسلم كقولنا ذلك تعظيم لغير
الاسلام وفيه ما لا يخفى لا تاسلم أن ذلك في تعظيم غير الاسلام عن انكاره ونف وبسببه فغير تعظيم
معناه تحقيقا لاسلام لا يضرب لواز كون التعظيم لغيره فهو تعظيم مظهر لاشيى اه عمن (قوله)
الاقرب ما تقتضى عن الشورى من الكفر في ظاهر الشرع لأن يقتل نفسه بغضه وفرضه مظهر لاسلامه
أعلم (قوله) الى التعديل الخ) اى وان كانت قد تعطل البتة اه معنى (قوله) (المعبد) اى ولو مع زول
المادة اه عمن (قوله) وان حكمه منته) اى من التزم بمبادئه فى وسواه فانه لا يملك الكنايس وترجمها
وان لم يتم عملها بشرق قدس اى انفسه فمحل الوقف على التزم به اه (قوله) وكما نحو التوراة)
عطف على عبارة الخ زاد الخنى والسلاح لقطاع الطريق اه (قوله) أو قتاديلها) أو حصرها أو استخدامها
أحدهما ما يجب لافى اه وهذا قد يشكل لى لى وقف على الفقراء ثم ما يقتضى استحقيق وقى
ما لو وقف على نفسه أو ولد فلان وهو اقربهم حيث يستحق فيضاً الى الفرق فليشأ لى (قوله) ذكر الشارح فى

اختلافه في منع الخلاف بصير الامرين فاعلم (فان وقف) مسلم أو نحرى على جهة معصية كعمارة نحو الكنايس) الى
للتعدى أو تركها بان حكمه من كسبها السبكي وتبعه الاذرى وغيره من الاجام وقع في كلام ابن الرضا أو قتاديلها أو كذا نحو التوراة (فباطل)
لانه اعانة على معصية نعم لا يطل ما فعله ذى الان ترافعه البنا

وان قضى بها حكمهم أمحقو كنيسة لنزول الملائكة ولكن قوم منهم دون غيرهم على الارجح فبعض الوقفة لهذا على نحو هذا والآخر اجماعا
واعلم من اوى اليهم انهم لا يتقدموا على ما لا يتقدمون باط لا كنيسة كائنا في الوصية من (٢٤٧) ثم جرى هنا جرح ما ياتي من (فرع ١)

اه معنى (قوله وان قضى به الخ) أي فبطله اذا ترفعوا النزلون قضى بها حكمهم لا ما وقع وقبل البطل على
كتابهم القعدة فلان بطله بل بقر محدث بقرها ثم ما معنى قال عرش قوله م رد بل بقره الخ أي وان لم
تعل شروطه عندهم يجوز ان لا يكون المعبر بقره شرهتة معتبر في شرهتهم حين كانت حقا اه (قوله
لنزول الملائكة) أي ولذين اه عرش (قوله في صحتهم) أي ما في المرض فلا يصح الا بياضة الا ان
لان التبرع في مرض الوالد على بعض الوارثة وقيل على رضا الباقي اه (قوله وقد تكرم بغير واحد
الخ) عبارة النهاية والارجح الصحتان نقل عن بعضهم القول بطلانه اه (قوله بل الوجه الصحة) أي
مع عدم الاثر ايضا اه عرش (قوله بحاله) كسر اللام والياء دلالة على المقصود (قوله واغريهما) أي
كانت (قوله لانه) أي القصد لازم الخ) أي وما بينا (قوله بصله) أي القصصين قول المثل (أو جعته) أي
أي يظهر قصدا لقرته بها بشر ينتقل به بعد وجه لا يظهر فيها القرية والا فالوقف كله قرية اه معنى
وباقي في الشرح مثله (قوله والارادهم هنا قرارة الخ) عبارة القسوس (تنبيه) يظهر كلام الرافعي في قسم
المرد فان قلت فقير الزا كان الوقت واحد لمنع من أحدهما منع من الآخر وعلى ذلك جازع وزال العرف على
المساكين وقال في الوصية اصح انه لا يعلم من وقف الفقراء فقير له ارجح غنى ولا في بقية اوجه
اه (قوله لا دلالة) فبطله ان من لم يقم موقعا من كفايته لا يخذله ليس فقيرا في الزكاة والظاهر
أنه بمراد بل الظاهر ان مرادهم بالفقراء ما يشمل المسكين في مال يقع موقعا من كفايته لكنه
لا يكتفي بغير اه عرش ومرا نفاص المعنى ما واقع قول المثل (والعلماء والقرام والمجاهدين) ويحصل في
الوقف على الفقهاء من حصل في علم الفقه ما يندى به الى الباقي وان قل لا ابتدئ من شور ونحوه والوسط
بينهما درجات والورع والوسط الثلث وان اتفق بالمشور كاتفه المفسر في الغزالي وفي الوقف على
المشقة من اشتغل بالفقه مبتدئ ومنتهى موقوف الوقف على الصوفية ذلك الزاهدون المستغنون بالعبادة
في غالب الاوقات المبرضون عن الدنيا انزلت احدى دون النصاب ولا في ذلك له بقره ولو خاط اوسع
أحسانا في غير ما نزلت أو درس أو وطأ أو كان فادخل الكسب أو لم يلبس الخرفة شيخ فلا يقدح شي من ذلك
في كونه موقعا بخلاف الفقرة الظاهر في كفي في قسم ما من التزويجهم أو الخاطف في الوقف على سبيل البر
أو الخير أو الثواب أو الفداء أو الوقف فان لم يجدوا فاهل الزكاة فقير العالمين أو الموقوف على سبيل الله
الغزاة الذين هم اهل الزكاة فان جمع بين سبيل القوسيل البر وسبيل الثواب كان ثلث الفقرة وثلاث اقارب
الوقف وثلاث اصناف كان غير العامل والمؤلفة اه معنى (قوله صحتهم) يوم الشرع) أي ويصرف
لهم ولو اغنياه عرش (قوله فيقتضيه) أي في الوقف على الصفة (قوله وخرج بغيره) عبارة النهاية فلولم
يمكن ذلك أي المصير كل وقف على جميع الناس صحت ذلك أيضا كأداء الوارثة رحمة الله تعالى به المسكين

شرح قول المتن ولو وقف على شخصين ثم الفقراء فبات أحدهما الى آخره التبريد ثم قال وقاسه ما من
فبين وقف على القرى او نحو فقير أو حدث فقير له يدخل الى آخرها طلبة فربا حبه (قوله أمحقو كنيسة
لنزول الملائكة) كذا شرح مدر (قوله واعلم من اوى اليهم انهم) لهذا مما تقدم في شرح ما كان
تلكه تشيلا لا يصح من قوله أولى أن يعلم المساكين بقره على رأس تبر أو فقير أو يبيحان علم فليست
(قوله بل الوجه الصحة) كذا شرح مدر (فرع) هو في ذوى السوطي ما من مصلحة المدارس المستقلة لان
بالدار المصرية وبغيرها ولا يعلم لوقاقتهم على انهم مسجونون في الوقف ولا يتقدم جاحد على تعطل
حكم المسجد أو لا يوجب المدارس المشهورة ولا تنالها ما علم في ما علم نص الوقف انما مسجد كالمشجونة
في الاوانين خاصته من الصن ومنه ما لم تنالها ليست بمسجد كالمسجد في البيروني فان فرض ما يعلم فيه
فيه ذلك ولو الاستفاضة لم يحكم بانها مسجد لان الاصل خلافه اه (قوله لكن نازعها المسكين) اعتيد

يقول الكبير فيهم يفترون
أو الوهم في صحتهم على
ذكر أو أقدام قدس
ذلك حرمان الماسم وقد
تكرس بغير واحد لافاته
بطلان الوقف عند زوجه
نظر ظاهر بل الوجه الصحة
أما لا فلا نسل من قصد
الحرمان مصحة كيف
وقد اتفقنا كاتر
العلماء على تقصيص
بعض الأول وبطله كله أو
بعضه بغيره ووقفه أو غيرهما
لا يصح في الوقف ولا يردنا
صريح في قصد الحرمان
لا يصح من هذا المقصيص
من غير عذر ووقفه مبرور
بطله كاتر وأما ما
في تسليم حرمة هي مصحة
خاصة من ذات الوقف
كشره صب بقصد صره
خرا فكيف يقتضي إبطاله
(أو على) (موقوفه) يمكن
حصره لا فقره والمراد
بهم هنا فقره الزكاة نعم
المسكين كقائمه ولا يله
(والعلماء) وهم
حيث أطلقوا هنا أصحاب
علم الشرع كالوصية
(والمسجد والمدارس)
والكنية والقطار وتجهيز
الموقوفين من من لا تركه
له ولا متفق بل من اتفاقه
(صم) لعدم أدلة الوقف
ولا نسل كونه على جاد
لان النفع على المسكين

ولا انقطاع العلم دون القراءة الدوام في كل شيء بحسبه ونحوه يمكن حصره الوقف على جميع الناس فيلحق كاتره المارد والروايات
لكن نازعها المسكين (أو على) (جهلا يظهر فيها القرية)

بينه ان المراد بجهة القربة
ما ظهر فيه تصدها ولا
فالوقف كغيره (١) كالغنية
صح في الاصح كيجوز
بل يسن الصدقة عليهم
فالرعى انتم المصلحة من
المصلحة فقط انما ان
الوقف عليه كالوصية
ثم استعينا بالظاهر على نحو
الذين والفساد لانه اعانة
على مصلحة لكن نازعوها
نقلوا معنى وصرف الطور
ما يصلح منه ان يشترط فيها
أيضا ان تكون مما قصد
الوقف عليها فاقبل تجل
المنع غير صحيح لسن الصدقة
على الأغنياء فكيف لا يظهر
فيهم فسد القربة انتهى
وهو جواز التصرف واضح
بين لا يظهر لا يوجد قتامة
ولو حصرهم كأغنياء آثاره
صح جزا بمقتضى الرقة
وغيره والغنى هناك يحرم
عليه ما ذكرناه لا يرى
ويحتل الأخرى اعتبار
العرف في شكك في باقي
أوائل الوصية حكم الوقف
على الشيخ الفلاني أو
ضريحه (والاصح) الوقف
من الناطق لا على لا يحسن
الكافة الا باقتضائ
فيه خلاف المعاطاة وفارق
نحو البيع بانها هدئية
جاهلها فكيف تنزل النص
عليها ولا ذلك الوقف فلو
يبنى على حيث لا يمتنع
أو وقف أو ذبيقة فامة
المصلاوات أو الذين فيه لم
يخرج بذلك من ملكه

خلافا ما وردى والروايات اه قال عرش قوله مد على جميع الناس وعلى لصحة تنبني الصرف لثلاثة
لكن لا يتخذ اذا فضل الريع من كفايتهم لا سيما اجتماع غيرهم سم على غير ظاهره وان كان
المدفون ذمهم أغنياء اه (قوله بينه) أي قوله أو جهلا يظهر فيها الخ (قوله أن المراد بجهة القربة)
أي السابقة لها (قوله) نحو الذين والفساد حل صورة المسئلة أنه ص بالتمين والفساد اه سم
أقول ظاهر كلامهم تم عبارة الجعري ويصح على ما وردا في أو فساق أو فساد أو قطع طريق على الاعتماد
وفيه ما لا يخفى لانه اعانة على مصانته على حالي والظاهر أن حل المسئلة لم يكن الوصف القاطن بهم باعتبار
الوقف بان أرادوا منهم بخلاف ما إذا قل وقت هذا على من يفسق أو يفسد الطريق فلا يصح اه (قوله)
استعينا أي الشبان (قوله) لكن نازعوها تنقلا الخ اعتمد من النزاع اه سم عبارة النهاية وهو أي
ما استعينا من البطلان مردود تنقلا ومعنى اه وصوله الخ وهذا أي صحة الوقف على أهل الذمة والفساد
هو الاعتماد ومن صرح بصحة الوقف على اليهود والنصارى والمساوري والصيرى وهو المذكور في الشامل
والجبر اه (قوله يشترط فيها) أي الجهة أي في الوقف عليها (قوله) اذا فرق واضح الخ قد يقال
ليس هذا حق الجواب لان ما تعرض له ليس هو ما بل ادعى التلوه في الأغنياء التي نقده استصفا فكان حق
المرابح انما هو ادعاء منع الظهور اه ورشدي وقوله ادعاء منع الظهور ولم يقتنع ادعاء الظهور (قوله)
من يحرم عليه الخ كاه أي عماله لا لا قدره على الكسب المسمى الفقير لكن في سم على جملة اه قوله
والغنى الخ شامل للمكتسب السابق الحاقه بالقراءة في الاخذ من الوقف عليهم فعل هذا الشمول يلزم أن يأخذ
المكتسب المذكو ومع الأغنياء ومع الفقراء وهو بعد انتهى اه عرش أو لوصرح بالشمول المسمى
بمازونه (تنبيه) لم يتعرضوا لضابط الغنى الذي يستحق به الوقف على الأغنياء قال الأثرى الاشبه
الرجوع فيه إلى العرف قال غيره انه من يحرم عليه الصدقة ما لا ملك له وألقوه وسمه أو كفايته بصفة تصديه
وهو أول ولو وقف على أغنياء ادعى شخص أنه غني لم يقبل الا بصفة خلاف ما لو وقف على الفقراء وادعى
شخص أنه فقير لم يعرفه مال فقبل بالينة اه (قوله الخ يرى) وفي النهاية بدل الزيل (قوله) باقي
الخ) جواز الغنى ولا يصح الوقف على تزويق المسئلة أو تشبهه كالأرض وضلوعه على عبارة القوي وقال الانصاري
وينبغي استثناء فقروا بنيان العلماء والصالحين كفقير في الوصية قال صاحب الشارح وينبغي حله على
عمارتها بسنة القباب والقناطر عليها على وجه مخصوص لانها ما تشبهها في غنى عنه انتهى وهذا ظاهر
ويصح الوقف على المؤن التي تقع في البلدان من جهة السلطان ووقف بقرة أو نحوها على باط إذا قل يشرب
لبنها من بقره أو لباع نساها أو بصرف ثمنه في معاملة فان أطلق قال الفقهاء لم يصح وان كان علم أنه يريد ذلك
لان اعتبار العطف لا الأخرى والظاهر أن ما قاله الفقهاء باع على طريقه أنه اذا وقف شاعلي معصدا كذا
لا يصح حتى بين جهتم صرفه وطرقه الظاهر وتخالقنا مني في الاعتماد كقال شيخنا العلامة أيضا انتهى
(قوله الوقف من الشاطئ) إلى قول المتن وقوله تصدق في النهاية الآية في الريع وقوله وفيه نظرا في
وغيره مدافوقه واعترض إلى ما أخرص وقوله بل قال المتن إلى اللان (قوله) الناطق الخ) سياتي محترزه
قبيل قول المتن وصرح بجواز (قوله ولا ياتي فيه) أي الوقف (قوله) وفارق نحو البيع) أي حيث جرى فيه
الخلاف له عرش (قوله) فامكن تنزيل النص عليها أي لما طاعة أي بان يحمل قوله انما البيع عن تراض
على البيع المعروف لهم ولو بالمعاطاة اه عرش (قوله) ولا ذلك الوقف) أي لعدم وجوده فيها (قوله)
شيخنا الشهاب الرمي المصترح هو وينبغي علم أن يكفي الصرف لثلاثة لكن لا يتخذ ان يفضل
الريع من كفايتهم لا سيما اجتماع غيرهم وظاهره وان كان المدفوع لهم أغنياء (قوله) الخ نحو الذين
والفساد اه حل صورة المسئلة انه ص بالتمين أو الفساق (قوله) لكن نازعوها تنقلا ومعنى اعتمد
من النزاع (قوله) والغنى هناك يحرم له الخ كاه شامل للمكتسب السابق الحاقه بالقراءة في الاخذ من
الوقف عليهم فعل هذا الشمول يلزم أن يأخذ المكتسب المذكو ومع الأغنياء ومع الفقراء وهو بعد (قوله)

قبل خلاف ما لو أذنت في الاعتكاف فبغاه يصير بذلك مسعد انتهى ووجه جمع ما فيه بان الاعتكاف يستلزم المسجد بخلاف غير الصلاة ثم
بناء المسجد في الموات تكفي فيماتة لا تلهي ليس فيه إخراج الأرض المقصورة بالذات من ملكه أي لا حقيقة ولا تقدير بل حتى يحتاج إلى لفظ قوي
مخرج عنه ثم ولو لم يكن من إلا أنه باستقرارها في محلها من البناء لا قبله الآن يقول (٢٤٩) هي المسعد ذكر الماوردي ومخالفة

الفرق فيمنع وتعرض
العمود والبلقيش ما ذكره
آخره بان الذي ينبغي توقف
ملكه لا أنه على قبول
الكلام في الآية التي يحصل
بها الإجماع وهو يستند
لأنظره لعدم وجود
المسجد به الأبعد أو وجد
من البناء ما يحصل به الإجماع
وإذا اقتضوا النظر حيث
اقتضت الضرورة فإن ما
يصير مسعدا ينبغي أن
ملك تلك الآية بمجرده
فيقاله صحيح لا اعتبار عليه
وغيرهما زوال الملك عن
الآلة باستقرارها بقول
الرواية لو عمر مسجد آخر
ولم يقرب الآلة كانت عارية
يرجع فبما هي شاء انتهى
وقد يجاب بجعل هذا على
ما ذكره من بقصد المسجد
والأول على ما ذكره بقصد
ذلك وسأني في محض النظر
ما يؤيد ذلك ثم أتت في
كلام البغوي ما ذكره كلام
الرواية هذا وهو قول
فتلوه في قول القيم المسجد
أضرب السبب من أرضي
المسجد فضر به وبني به
المسجد صاله ثم المسجد
وليس له نقضه كالمسدة
التي أصلها القبض وفي

قبل خلاف ما لو أذنت الخ) المسعد أن مجرد الأذن في الاعتكاف فيه ليس إنشاء أو قصد مسعد بل متضمن للاعتكاف
بذلك فلا يصير مسعدا بمجرد ذلك هو اسم عبارة للمعنى والظاهر كإفاله خشنا أنه لو أذنت في الاعتكاف
فبمجرد ذلك مسعد لأن الاعتكاف لا يصح إلا في المسجد بخلاف الصلاة اه زائد في النهاية وبنينا أن
صير وزنه مسعدا بذلك انما هو لتضمن كلامه الإقرار لا لكون ذلك صفة أو تشاؤا لوقوعه حتى لو لم يوجد منه صفة
لذلك لم يكن وفقا لما اه (قوله في الاعتكاف فيه) أي أو في صلاة الغيبة اه ع (قوله لم) أي قوله الآن
يقول في الغيبة (قوله تكفي فيه) أي في كون ذلك البناء مسعدا (قوله لأنه ليس الخ) عبارة للمعنى ووجه
السبب بان الموات يدخل في ملائمة أحد مسعد أو غير مسعد لفتنا لأخر ما كان في ملكه اه (قوله
أي لا حقيقة الخ) أي لأن ملكه الحقيقي ولا التقدير (قوله حتى يحتاج الخ) تقريره على المعنى لا الذي
(قوله وزوال الخ) صلت على قوله تكفي فيدخل (قوله فيه) أي زوال الماوردي نعم بناء المسجد في الموات الخ
(قوله وأعرض القبول والبلقيش الخ) استبعدا لنهاية (قوله ما ذكره) أي الماوردي آخره أي قوله الآن
أن يقول هي المسعد اه روى (قوله وقصد ملكه الخ) خبران (قوله وهو) أي المسجد (حينئذ) أي قبل
حصول الإجماع (قوله بمجرد قوله) أي قول من يملكه اه الآية للمسعد (قوله فبغاه) أي الماوردي
(قوله وغيرهما) بالغرض صلت على القبول والبلقيش (قوله زوال) بالنصب مفعول اعتراض ش اه سم
(قوله وقد جعل يعمل هذا الخ) معناه اه ع (قوله والاول) أي كلام الماوردي (قوله ذلك) أي
الملك (قوله وهو) أي كلام البغوي (قوله والحق الأسوي) أي قوله والبلقيش في المعنى (قوله للمسعد)
أي الجلب في الموات (قوله في ذلك) أي أنه يصير وقتا بنفس البناء في الموات والنية اه ع (قوله نحو
المدارس) (قوله في خادى السوطي) ستة المدارس المبنية الآن بالدار المصرية وغيرها هل تعطى
حكم المسجد أم لا الجواب المدارس منها ما نصلها في الواقع أمه مسجد كالشجرية ومنها ما لم يصبها لم يصبها
مسجد كالكلية فان فرض ما نصله ذلك ولو بالاستقامة لم يحكم بانها مسعد لان الأصل خلافه سم على
مع وأهم أن ما لم يعلم فينبغي ألا استقامته ولا غيرها محكم بمسعد بنا كتفاه يظهر الحال اه ع أي
بكونها هل هي المسجد (قوله على طرقة متعقبة) وهي عدم اشتراط اللفظ في الوقف مطلقا كفاية الفعل
والنية فقط (قوله والبلقيش) صلت على الأسوي (قوله قال الشيخ أبو محمد الخ) أنه النهاية (قوله ليس
الخ) شامل لعدم المواتان بشرى أو ما وبني فيها نحو الوياط (قوله فيصير كذلك الخ) ولو لم يقصد الأخذ
بجعله حال الأخذ له يصح ذلك ويغير في المثل الذي بني فيه أو لا يضمن التمين فيه نظر ولا يبعد الصحة
قوسه في النظر لجعل الوقف أمكن ولو بقي من المراه التي أخذها الماذكر شي بعد البناء فيبقى حفظه
لصرفه على ما يرضاه من المصالح اه ع وبقينا لما أخطئ من الناس ما أشترى به بيتا فمكتسبا
بدون قصد لبنان لم يضمنه ما يقدر على وجه مخصوصه متلا فله يصح ذلك ويغير في المثل الذي بشر به
فيه أو لا يضمن تعيينه حال الأخذ وقصد قول المحدث ولا يبعد الصحة فهنا لا الدار فله راجع (قوله بمجرد بنائه)
أي ببناء الزاوية أو الوياط (قوله وكذا الشارع) أي في الموات (قوله بمجرد الاستطراق) أي مع التبيين لفظ
قبل خلاف ما لو أذنت في الاعتكاف فيدخل الخ) المسعد أن مجرد الأذن في الاعتكاف فيه ليس إنشاء أو قصد مسعد
بل متضمن للاعتكاف بذلك لا يصير مسعدا في نفس الأمر بمجرد ذلك اه (قوله وفيه نظر لان الكلام الخ)
النظر والنظير به يدلان على عدم ضرورة الآية لمسعدا بخلاف كلام البغوي الآتي (قوله وغيرهما)

(٢٢) - (شر وادى وابن قاسم) - (ملس) استرداد قبل أن يبين به انتهى وأحق الأسوي أخذ من كلام الرافعي المسجد
في ذلك نحو المدارس والربط والبلقيش أخذ منه أيضا البرفه واللسيل والبقعة التي لم يمسح بها الشجر أو مجرد كذا وأخذ من الناس ما
ليني به زاوية أو بطلان مسعد كذا بمجرد ذلك ما تعرض بعضهم إليه الشجر بأنه فزع على طرقة متعقبة قاله ولو كذا الشارع يصير وقتا
بمجرد الاستطراق بخلاف ملكه الذي يرد بوجهه شرا لا بد من اللفظ انتهى وقباس ما في المسجد أو بان الله لا يفي مصيرها أو استأرا

من يتوقف شرطه على وقوعه في الأخرى فصح ما شره وأما الكاتب فصيح بكتبت مع النسبة (وصرح بعد ما شئت من لفظ الوقت نحو (وقت كذا) على كذا (أرضي) أو أملا كذا (موتوفة) أو وقت (عليه التسديد والتعيس) أي ما شئت من بينهما كلاك حسب عليه (صرح على الصريح) فهما لا يشترطهما (٢٥٠) شرعا وعرفاه بل قال المتولي ما نقل عن الصحابة وقصلا بهما ومرفى الاقرار كمشهدوا على أني وقت كذا (ولو قال

(قوله من يتوقف شرطه) عن هذه النسخة اسم يظهر انهم لم يستطروا (قوله مع استطرافه) كان وجه اعتبارها دون الله ثلاثة بالفضل في المصداق ثم صرحه العجي كالنسخة كتي به مع النسبة ولا كذلك هنا فلا فرض ان هاتسما على ذلك قطع شجر وقسو بقا فرض فلا بد الا كفاه مع المتواتر لم يحصل استطراف بالفضل فليتا على سيدع (قوله اما الاخرى) الى الآن في المعنى (قوله ما شره) أي المفهوم بكتابه معناه معنى (قوله فيصيح بكتابه) أي دلوا أحسن النطاق (قوله ما شئت من لفظ الوقت) الأولى أن يقول الوقت وما شئت منه (قوله على كذا) وان لم يقه لم يصح له معنى (قوله ما شئت من لفظ الوقت) الأولى وما شئت الخ أو العطف (قوله جيس عليه) أي مجبوسه وهو بقع الحامض فحين اذا وقف وصحبه الوقت في المختار الجس وزن القفل ما وقف له عش عبارة الرشد ليعل بهم الحاء والباء جمع الجس حتى يناسب التفسير قوله أم (قوله كذا) شهدوا الخ) أي من أنه يشهد الوقت إذا ذكر المصروف (قوله واستشكل الخ) أي استشكل السبك (قوله في هذه) أي صدقتموه فوقع حزمه ولا يصح اعتراضي موقوفة أم معنى (قوله مع صراحة أرضي موقوفة بلا خلاف) أي مع ذكره صراحة بلا خلاف حتى يلاق الجواب بان فيها خلافا ليشاعلي ما فيه ولا يكتفى بسم الله لا خلاف فيهما ثم يدعي فيه خلافه (قوله وجيب بان) عبارة المعنى قال ابن النقيب الخلاف محكي من خارج لأن في صراحة لفظ الوقت فيها كمنه ضغني فلا يناسب ان يعبر بالاصح وقال غيره ان موقوفين لطيفي القسم يكون القصد كتابه لفظ مؤبده كماله الشافعي والجمهور فسبى القلم إلى كاشم موقوفة أم (قوله وجيب الخ) أي على تسليم عدم الخلاف في أرضي موقوفة (قوله مقفورة) أي عتدو (قوله نامة) أي فضله (قوله واسيله الخ) كقوله الآتي وألورث العطف على محرمه (قوله أو صدقة تحس) بالاشتغال عطف على صدقة (قوله أو جيس محرم) عطف على جيس كما نعلمه عش وكن الأولى عكس العطف لشد (قوله محرم) بقع الزاوية جيس (قوله الواو هنا) الى قول المتن وان الوقف على معين في المعنى الا قوله ولا كناية وقوله وان الى المتن وقوله فان قبل النقل وقوله والاصول الى المتن (قوله بغيره) وهو ما ضمه الى تصديقه كذا (قوله لا شاعله بغير الطلاق الخ) والقياس حينئذ أنه اذا لم يدع الطلاق منع عنهم ثم لم يحد به بقرائه فيفسر وأنه لا يقبل تفسيره بغير الثلاثة المذكورة (أرشدني) (قوله بالفسخ الخ) المراد به ما يشل الانتفاع (قوله في الوقف) أي قوله ووقفته لا اعتكاف في النهاية الا قوله وقوله الى المتن (قوله على ما تدره) أي قوله ولا كناية (قوله فلا اعتراض) ويمكن أيضا توجيه كلامه بان قوله ليس بصريح مجازي معنى لا يحصل له الوقف وقوله وان نواه فهو من قبل الكتابة أم سم قول المتن (بنوى الخ) انظر ما ذالم بنو أم سم والظاهر أنه بصريح مجازي لانه قوله أعلم (قوله اذ هو صريح الخ) معتمد أم عش (قوله فان قبل الخ) هلاله كجمعه والرفع اليه كجوه شان صدقة لا تلوع وسأني في باب الهبة فمعهما اشتراط الإيجاب والقبول في الصدقة بل يكفي الرفع والاخذ وعيلا لا ارشاد أو تصدقت عنهم ولا فني عهبة انتهى أم سم (قوله ونقل الزركشي الخ) عبارة ما عني

تصدقت بكتابه صدقة محرمه أو مؤبده (أو موقوفة) واستشكل الخلاف في هذه مع صراحة أرضي موقوفة بلا خلاف أو جيب بان فيه خلافا فاضا يجب بان موقوفة في الأولى وقت مقفورة وفي الثانية وقت تامة فقصفت صراحتها أو صدقة أو صدقة أو صدقة جيس أو جيس محرم أو صدقة تامة أو بدله قال ابن شعيان أن الأول وقت أو تابع ولا يقرب (الواو هنا) يعني أو اذا دلوا وجه الاستكفاء باحدهما كما يصح في الصرح وجزئه ان شعيان وابن زوجه أن شعيان بنى بنوته بمرمة لأخلائه في بعدها أبدا صرحا لا تخلفه غير الطلاق كالجس بغير الفسخ بخور رضاء (وقوله تصدقت فقط ليس بصريح في الوقف ولا كناية فلا يحصل له وقف (وان نواه) لتردده بين صدقة الغرض والنقل والوقف وقوله وان نواه دليل على ما

قد رنه اذ لم يعهد تأخير النقل الصريح فلا اعتراض عليه (الآن نضغه الى جهة عامة) كصدقت من على الفقهاء والاصني (و بنوى الوقف) فيصير كناية كجمله ظاهر كلام الرضا كالجزع وغيره وهو بان الزركشي ويحصل به الوقف لظهور اللفظ كذا في هذا خلافا في الله افعال معنوية ولا جماعته فانه لا يكون كناية وان نواه اذ هو صريح في التملك بلا عوض فان قبل وقبضه ملكه والا فلا نقل الزركشي عن

جمع له من نوى به الوقت كان وقتا فبما بين يديه تعالى (والاصح ان قوله حوته أو بانه ليس بصرح) لانه لا يستعمل مستقلا بل موكدا كما قيل له كان وقتا لا حتى وآتى بالاولى لانه ان احدهما غير كتابه (و) الاصح وان نازع (٢٥١) فيه الاسوي وقدره (ان قوله جعلت البقرة

مستحدا) من غير ان يصرح
بقتلها (تصريحه مستحدا)
وان لم يأت بلفظ ماستحدا
المستحدا لايكون الا وقتا
فان نوى به الوقت أو رادته
صار مستحدا قطعاً ووقته
لا يستحق كفاف صريح في
المستحدا كما هو ظاهر
والصلاة صريح في مطلق
الوقت وقوله الصلاة كتابه
في السجدة فان نواه صار
مستحدا او لا صار وقتا في
الصلاة وان لم يكن مستحدا
كالردية (و) الاصح (ان
الوقت على معنى واحد او
جاءه) بشرط فيه قبوله
ان ناهي والاقبول له
عقب الإيجاب أو بلا غير
كالهبة ورجع في الرضوخ
السرية انه لا يشترط نظرا
الى الله بالقرين بأشبهت
بالحق وقد وثقه في شره
الوسط عن النص وانتصر
في جمع بانه الذي عليه
الاكثر وقد استدل به قال
المؤلف على اختلاف قلنا
انه ملك لموقوف عليه أما
اذ قلنا انه تعالى فهو
كالاعتاق واعترض بان
الاعتاق لا يرد مال لا يملكه
الشرع انفسا ورويان
التشبه به في حكم يقتضي
لحوقه فيه وغيره وعلى الاول
لا يشترط قبول من يعد
الوطن الاول وان كان

والاصح هذا كله كإكمال الزكوة بالنسبة الى الظاهر أما في الزمان فمصر وقتا ينوي به الله تعالى كما صرح
به جمع منهم ابن الصباغ وسليم المتولي وغيرهم اه (قوله كان وقتا) مقتضى اه عرش قال سم انظر هل
يشكل بقراءة ما كان مر محافيا به الخ اه وعكس ان يجاب باستثناة وقتا توسعهم في الوقت لشبهه
بالاعتاق قول المتن (حوته أو بانه) ويجري اختلاف اضافيا وقال حوته أو بانه اه معنى (قوله كتابه)
أي أنفاي المتن (قوله صريح) أي وان لم يقل الله اه معنى (قوله بلفظ ماستحدا) أي من الصراح (قوله
لا يستحق كفاف) أي أولئك المستحدا اه يصح عن القلوبي (قوله والاصح) عطف على لا يستحق كفاف
(قوله وقوله الصلاة كتابه) الاختصار الاوضح وكتابة قول المتن (وان الوقت على معنى الخ) اعتمد النهاية
والمنع خلافا للعنعنع وظاهر ما أتى في الشرح (قوله واحد أو جاءه) في قوله وبحت بعضهم في النهاية
الاقول به قال في وعلى الاول وقوله على ما رجحنا لا يقول ولا يقول المتن (يشترط فيه الخ) ولا يشترط
القبض على الذبح وشذائي في ذكر قولين في اشتراط القبض اه معنى (قوله فقبول أو بلاه) فالحق
يشترط عليه بطل الوقت سواء كان الولي الواقف أو غيره ومن لا ولي له خاص قوله القاضي فيقبله عند بلاغ
الحر أو يقبض على الصبي من يقبله فلا وقت على جمع فقبل بعضهم دون بعض بطل فيما يخص من لم يقبل
عملان بقرق الصفة اه عرش (قوله عقب الإيجاب) أي ان كان ضاروا (قوله أو بلاه الخ) أي
عقبه ان كان غائبا وان لم يبلغه طهر الا بعد طول الزمن لكن لو مات الواقف فالظاهر عدم صحة قبوله بعدموته
لاحقهم الوقت بالمعقود دون الوصية وفي سعي من مذهب مال مر الى بطلان الوقت في موقوفات البطن الاول
قبل القول أو وضع الوقت قبله وقال ان في المتقوله ما يساعده فقرر انتهى وهو مستفاد من قول الشارح
مر الى فان رد البطن الاول بطل الوقت اه عرش (قوله كالهبة) يخرج في الرضوخ على عبارة النهاية
والمنع كالهبة والوصية وهذا الذي عه الامام أو نابع عن رافعي في الشرحين الامام واخرين
ويصح في المهر وقله في زيادة الرضوخ تمت صراعه وهو المختار ويرجع في الرضوخ في السرقة الخ اه
(قوله واعترض الخ) أي ما نه المتولي (قوله بان الاعتاق لا يرتد بالرد الخ) أي بخلاف الوقت (قوله ورد)
أي لا يمتزج (قوله وعلى الاول) أي الاصح من اشتراط القبول (قوله لا يشترط قبول الخ) بل الشرط
عدمهم نهاية ومعنى قال عرش قوله مر بل الشرط عدمهم أي من بعد البطن الاول فلا رد بطل
فيما يخصه وان قيل بل بعد رد يكون قطع الوسط اه (قوله وان كان الاصح الخ) عبارة للمنفى قضية كلام
المصنف ترجع اشتراط القبول في البطن الثاني والثالث لانهم يتلقون الوقف من الواقف قال السبكي والذي
يقصده من كلام الشافعي والاصح انه لا يشترط قبولهم وان شرط قبول البطن الاول بأنه يرتد بدهم كما
يرتد الاول على الصحيح فيما اه (قوله الاصح) أي من أنهم يتلقون من الواقف (قوله ولا يقول وردة
الخ) عطف على لا يشترط قبول الخ اه سم (قوله ولا يقول وردة الخ) الظاهر ان هذا هو ما يعطى الوقت
بعد الموت كما عليه السابق فليراجع اه رشيدى عبارة ما قلنا في قوله وقف عليهم الخ أي في مرض حوته اه
وبعبارة مصطفي الخ في هامش الفصل قوله ما ينبغي به الثالث أي اذا وقف في مرض ماله اذا وقف في
الصحة لا يشترط ان يفي به الثالث حصره في الملقى في الصحة لا في المرض اه (قوله هنا) أي في الوقت على وردة
اه (قوله كان وقتا فبما بين يديه) انظر هل يشكل بقاعدة ما كان مر محافيا به الخ (قوله في المتن)
وان الوقت على معنى الخ) اعتمد مر (قوله لا يشترط قبول من بعد البطن الاول) بل الشرط عدم الرد
شرح مر (قوله ولا يقول وردة الخ) عطف على لا يشترط قبول الخ عرش (قوله ولا يلزم من جهتهم) بمر
اللفظ الخ) كان وجه استثناء ذلك من اشتراط القبول من المعين ان لا تسلف غرضا لما في دوام دفعه ورثته

الاصح انهم يتلقون من الواقف على ما وجهه جمع من مؤرخون اكن الذي استحسنه ان اذا قلنا الاصح اشترط قبولهم ولا يقول وردة من وقف
عليهم ورثهم ما ينبغي به الثالث على قدر انصافهم فيصع ويلزم من جهتهم بغيره فاللفظ فها علمهم لان التصدق من الوقف دوام الاجزاء واقصافهم
على الوارث بعد اذ لا ضرر عليه فيولاه على ما نرى في الثالث من الوارث بالكتابة فيوقف عليه أوله وبحت بعضهم ان لا أثر بانه بوقته على أولاده

بعد ان تصابهم لشرطه ان يعدهم الاولاد في كوردون اولاد الثالث وفيه نظر لانه اما وقف او وصي وكل منهما باؤوفه شر خطا ولا حفره وج
هذا الا ان يجب اليه المزمع في أصل الوقف (٢٥٢) رعاية قدر انصابتهم من ذلك فيمن بعدهم ولو وقف جميع ملاك كذلك لم يميز وه

تفقد في ثلث التركتها
عليهم كاتفر وخرج بالعين
الجهة لاعتوجه القصر
كالسعد فلا قبول في خبرنا
ولم ينب الامام عن المسلمين
فسمه خلافه في نحو القود
لان هذا لا يده من مباشر
ولا بشرط قبولنا مخر
المسجد وقف عليه خلافا
ما وجهه (طورد) الوقف
عليه العين البطر الاول او
من بعده جميعهم وبعضهم
الوقف (بطل حقه) منه
(شرطنا القبول أم لا)
كالوصية نعم ولا وقفل
وارثه لا شرطنا غير مرج
الثالث لزوم بطل حقه
برده كالمهر وان ترجع
لقبوله لا يغني لا يذهب
كالنق وخرج بقوله أصل
الوقف فان كان الراد بطن

جائز (قوله بشرطه) متعلق بآخر وكلمه ضم معنى اعتبار اه سم (قوله وكل منهما باؤوفه) محتمل تأمل
بالنسبة الوصية لان الوصية بموت الموصي منتقلة اليه في الموصي به حينئذ انما هو
المنع ان تصابهم اه سدهم (قوله الا ان يجب الخ) يتأمل فان النظر اؤوفه يادى النظر اه سدهم
(قوله في ذلك الخ) أي فصار الشرط المذكور لقوله (قوله ولو وقف جميع) الى قوله وان تصرف في التباية
(قوله كذلك) رأى على اولاده بعد انصابتهم (قوله كالحق العامه) أي كالفقراء (قوله لان هذا) أي
نحو القود (قوله ولا بشرطه) الى قوله ان حكم في المنفى الا قوله وان تصرف الى وخرج (قوله ولا بشرطه) قبولنا مخر
المسجد الخ) وينبغي ان يشبهه الرباط والمدرس والمقبر فلهما بها المسجد كون الحق لله تعالى اه عش
(قوله بخلاف ما وجهه) فانه لا بد من قبولنا مخر وقضه كالمهر وبطل وقوله جعلته المسجد كانه تلك
لا بشرطه بشرط قبولنا مخر وقضه اه معنى (قوله البطن الاول الخ) باقر بطل من الموقوف عليه و (قوله
الوقف) مقول ودقوله المن (شرطنا القبول الخ) أي من العين اه معنى (قوله كالمهر) أي آتفا (قوله فان
كان الراد الخ) هذا الصنيع يدل على انه اذا لم يوجد من البطن الاول قبول ولا رد لم يبطل اصل الوقف بل حقه
ينحى اذ اياه البطن الثاني وقيل: حقيقه كذا مر لكن قضية اشتراط قبول المتصل بطلان الوقف بائنه
اه سم وقوله لكن قضية الخ تقدم عن عش عن سم على من منع عن مر ما وافقها (قوله بطل) أي أصل
الوقف ش اه سم (قوله عليها) أي على اشتراط القبول وعده اه سم (قوله فكمنقطع الوسط) صريح
في انه لا يبطل أصل الوقف أي براد البطن الثاني حتى اذا لم يراد البطن الثالث ومن بعده ثبت الوقف في حقه اه
سم (قوله بردهم) أي من بعد البطن الاول (قوله ولا ترد الخ) أي مطلقا من البطن الاول أو من بعدهم
(قوله ولا استحق الخ) خلافا لمعنى وشرح الرض عبارة جاد قول الراد باني يعوده انو جمع قبل حكم
الحاكم به لغیر مردود كايضا لا يرى اه (قوله لكن نازع فيه الا لدرى) قضية اطلاق التباية بعدم قبول
الرجوع بعد اتمام النزاع كالنفي وشرح الرض (قوله على الفقراء) الى قوله ولا ترد الخ (قوله
نعم ان أشبه القصر بر) عبارة للمنفى (تنبيه) هذا كرمه فيما مضى القصر رأيا ما يضا فيه كالمسجد

فوسع في الزام الوقف عليهم فهو التباية ذلك الغرض (قوله بشرطه) متعلق بآخر وكلمه ضم معنى اعتبار
(قوله العين البطن الاول أو من بعده الخ) عبارة الرض فصل وقفل على معينين لاجهة عامة ومسجد
وبعضه واشترط قبول متصل من البطن الاول فقط وأما الثاني أي وما بعده فلا بشرطه لا لعدم درهم فان ردوا
فمنقطع الوسط وان ردوا الاول بطل اه وقوله بطل أي الوقف قطعاً كالمهر مضموم معهم قوله وان ردوا الاول بطل
انه لو رد ولم يقبل لم يبطل الوقف لكن . قضى اشتراط قبوله واتصافه بطلان الوقف اذا انقضى قبوله المتصل
والانقضاء على الاشتراط في الوقف كالمهر مرجع الصنيع وقوله في المتن: بطل حقه قال العراقي في التكت أي من
الوقف كما يحتملوه وقال المسارودي من الغلة نفع الاول ان كان البطن الاول صار منقطع الاول فيبطل كله على
الصنيع والظاهر ان المقصود بطلان الوسط اه (قوله وخرج بحقه أصل الوقف فان كان الراد الخ) هذا الصنيع يدل على
انه اذا لم يوجد من البطن الاول قبول ولا رد لم يبطل أصل الوقف بل حقه حتى اذ اياه البطن الثاني وقبل استحق
وكذا مر . ولكن قضية اشتراط قبوله المتصل بطلان الوقف بائنه (قوله بطل) أي أصل الوقف ش
وقوله عليها العمل المراد على اشتراط القبول وعدهم (قوله فكمنقطع الوسط) صريح في انه لا يبطل أصل
الوقف حتى اذا لم يراد البطن الثالث ومن بعده ثبت الوقف في حقه (قوله فلا رد الخ) عبارة نفي
شرح الرض فلا رجوع بعد اذ لم يبعده وقول الراد باني يعوده انو جمع قبل حكم الحاكم به لغیر مردود
كايضا لا يرى اه (قوله نعم ان أشبه القصر بر الخ) عبارة شرح الرض رأيا ما يضا فيه أي القصر بر كقوله
جاءته مسجداً فيصم مؤبداً كقوله مشرطاً فاسد اه الامام وتبعه غيره اه وقضية ذلك استثناء

الاربعة عشر عن ذكركم شرطه وهي التابيد والتجزؤ بيان الحرف والالزام فيتم (قوله وقف هذا) على الفقراء والمقبرة
(سنة) مثلاً (قابل) وقفل هذا الصنيعان وضع على التابيد من ان أشبه القصر بر كملته مسجداً سنة

صحيح بدأ كانه الامام وتبعه غيره ولا تلتفت الصريح على احتمال بقائه له كانه الزكشي لا تدري لان القصصه الثانيه
حققة التالت والتالت الاستحقاق كمل زيد يستحق الفقراء ولا لأن يلد له ولا لتالت الصنف في سق طع الآخر المذكور في قوله
(ولو قال وقت على اولادى وعلى زيدم نسله) ونحوهما بما لديهم (ولم يرد) على (for) ذلك (فالظاهر صحة الوقت) لان مقتضوه

القسرة والموافاذين
مصرقة ما بعد ابداله
على صيل النحر (فاذا
انقرض المذكور) ومنه
المولم تعرف ارباب الوقت
(فالظاهر انه يبقى وقتا) لان
وضع الوقت الدولم كالعق
(و) الاظهر (ان مصرقه
أقرب الناس) ورجلا لارنا
يقدم وجوبا بان يستعلى
انهم ويؤخذ منه حصة
ما بقي به أو زرعها المراء
بما في كتب الدواقم ثم
الأقرب الى الوقت أو المتوفى
قرب الدرجة والرحملا
قرب الارث والعصبة فلا
توجع ههنا مستويين
في الترتيب من حيث الرحم
والرحم من قال لا يرجع
صم على حال لهما مستويان
والعصبة الفقراء دون
الانضمامهم: لا يفضل نحو
الذكر على... (رحم) الى
الواقف) بنسب أو بوكيله
عن نفسه (يوم انقراض
المذكور) لان الصدقة على
الاقارب فبصل القرابت
فاذا اقتدر الدواوقف تعين
أثرهم اليه لان الاقارب
مما حث الشارع عليهم
جنس الوقت لقوله صلى
الله عليه وسلم لا يطلعتا
أراد أن يقف بهما أرى
أن تعطف على الآخر بين وبه

والغير والباط كقوله جعلته مصدرا من قوله يصح مؤبدا كجود كرفيه شرط فاسد اقاله الامام وتبعه غيره
أي وهو لا يقبل بشرط الفساد اه وفيه بعد ذكر مثلها عن شرح الرض ما نصه يصدق في استثنائه
ما مضى القبر و أيضا مما سبق في قوله ولو وقف بشرط الخيل على إلى الصبح اه (قوله ان أشبه القبر
أي بان تظهر في القبر اه بصريح عن الحلبي (قوله صبح الخ) وقا قال لا في المني وثلا لقائه (قوله
ولا أثر) إلى قوله أي ببلد الموقوف في النهاية الأتوه أو بوكيله عن نفسه قوله على المتول خلافا للناج
(قوله ولا تلتفت الصريح الخ) فلو وقف على الفقراء أنفسهم أو نحوهما ما بعده الدنياه ص
اه نهاية (قوله كانه الزكشي الخ) فلو شك على ذلك ما قال في البيع والشكس عدم الصفة فهما
الآن يقال الوقت يكون المقصود منه القربة المصطرة والمبايعة المقطعون مدوله اه عش (قوله
ولا تلتفت الخ) عطف على التالت (قوله ونحوهما) إلى قوله ويؤخذ في المني (قوله ومنه المولم يعرف
الخ) ظاهره ولو في الابتداء اه سم (قوله الدولم) عبارة المني على الدولم اه قولان (وان مصرقه
أي عند انقراض من ذكر اه مغي (قوله ويؤخذ منه) أي من التقديم المذكور (قوله ومن ثم) أي من
أجل أنه لا ترجع بالارث والعصبة (قال) أي بوزعة (قوله بل هما مستويان) قضيتنا الا لا يستحق
والاخ لا يستويان اه عش (قوله والمعتبر الفقراء دون الانضمامهم) اعتماد المني أيضا قال
عش قال الزكشي ولو وقف على الاقارب انحصر بالفتية منهم خلاف الوقت على الجيران سم على منج
والاقرب على الجيران على ما في الوصية المشاهير اه (قوله نحو الدكر الخ) عبارة النهاية
الذكر على غيره فيما يظهر اه باسقاط لفظة القبر وقال السيد عرقه نحو الدكر كذا الجنتين فلا يقدم
على ذي الحجة عند استواء الدرجة اه وقد يقال فعدم هذا من قول الشارع فلا ترجع ههنا الخ الاول
اسقاطها (قوله أو بوكيله) بينه أن المراد من الوقت لا من تعاطى الوقت كوكيل اه رشيدى
(قوله عن نفسه) سيد ذكر محمدا بقوله لا إلا ما الامام الخ (قوله لان الصدقة) إلى قوله أي ببلد الموقوف
في المني الأتوه أو كالأول صرفه الامام وقوله وجهه جميع متأخرون (قوله في جنس الوقت) بهم فنون
وفي بعض النسخ في جنس الخ صحا قبا هو مفعول الخ في جنس الوقت اه (قوله أرى أن يجعله الخ)
جعلها آثار به وبني عمه اه مغي (قوله وبه) أي بالحث المذكور (قوله عدم تعينهم) من باب التعل
(قوله في نحو الزكاة) من المصارف الواجبة اه مغي (قوله لينة) أي التي كنوسا أو المصارف الواجبة اه مغي
(قوله أو قال الخ) عطف على فقدت الخ (قوله وسكت عن باقيها) ظاهره وان وجد أقاربه الفقراء اه سم
(قوله صرفه الامام الخ) يعتمد اه عش (قوله كانه عليه) عبارة النهاية وشرح الرض كانه عليه
البر يعطى في الاول اه أي في صورة وقت الاقارب (قوله وقال آخر) ون اعتمد ابن القفال الخ عبارة المني
وقيل صرف الخ (قوله أي ببلد الموقوف الخ) وصرح في الاول بعدم انحصار بقائه ما دار الوقت بخلاف
الزكاة اه نهاية قال رشيدى قوله وصرح في الانوار الخ أي بنه على القول الثاني اه أي على مقابل الاظهر
(قوله ومن جملة) أي بلد الموقوف (قوله على مقابل الاظهر) أي المار ببول المتوأن مصرقه أقرب
الناس الخ (قوله القائل) أي القابل (قوله ومن ثم) أي من اجل أن المراء فقراء ومساكين ببلد الموقوف

ما مضى القبر و أيضا مما سبق في قوله ولو وقف بشرط الخيل على إلى الصبح (قوله ومنه المولم تعرف
أرباب الوقت) ظاهره ولو في الابتداء (قوله وسكت عن باقيها) ظاهره وان وجد أقاربه الفقراء (قوله كانه
نص عليه) واعتمد مر (قوله أي ببلد الموقوف الخ) وصرح في الانوار بعدم انحصار بقائه ببلد
فا قد عدم تعيينه في نحو الزكاة على ان لهذه مصرقا عينه الشارع بخلاف الوقت ولو فقدت آثاره أو كالأول كلهم أغناها على المتول خلافا للناج
الاستي أو قال يصرف من غلته لافان كذا وسكت عن باقيها صرقة الامام في مصالح المسلمين كانه عليهم وجهه جميع مقدمون وقال آخرون
واعتمد ابن القفال يصرف الفقراء والمساكين أي ببلد الموقوفه فاختار من جملة على مقابل الاظهر القائل: صرقة الامام ومن ثم قال الزكشي

وهو مقبولة ولا يجوز أي لا يعمل ولا يصح (تعليقه) فيما لا يضيئ الخبر و (كقوله ٢٥٥) اذا لم ينزف فقد رقت كذا لانه

تقد رقتى نقل المالك الى

الله تعالى أو لم يمتد

عليه السلام واليه

ثم تعليقه بالوث كاذب

فدري وقضى كذا أو

فقد وقضاه فاعلموا

ان قد وقضاه لاف اذا

من وقضاه والفرق ان

الاول انشاء تعليق والثاني

تعليق انشاء وهو باطل لانه

وعن محض ذكره السبكي

واذا قلنا بالوث كان

كالوصية ومن لم يورثه

على البيع كمن جوعا

و يفرق بينه وبين الميراث

ان الحق المتعلق به وهو

العتق أقوى من ميراث الجوع

عنه لان الجوع ليس بعتق

العرض عليه ونقل الركني

عن القاضي أنه لم يجز

وعلى إطلاقه لم يورث

عليه بالوث كذا كالة

انتهى عليه فهو كالوصية

أضافا لما ظهر أماما

بضاهي القدر كذا لانه

رمضان فقد رقت هذا

مصدق الله به مع كذا ما من

الرفعة لانه حيثما كان

(ولو وثق) شيئا بشرط

الخير له أو لغيره في

الرجوع فيه أو في بيعه متى

شاء أو في قبضه متى منته

بوصف أو زيادة أو نقص أو

نحو ذلك (باطل) الوقت

(على الصحيح) لم يورثه

بشد العتق بالشرط الفاسد

كقائه أو قال واعتصمه

في النهاية اه وفي الرشد ما يفهمه فلعلم نسخ النهاية هنا خاتمة قول المتن (ولا يجوز تعليقه) ومن ذلك ما بقي كتب الاوقاف من ما سجدت فمن البتة يكون وقتا فانه لا يصح وهو باطل على ما لا ينافي ولو كان هو الرافض لكان ساقيا بعد قول المصنف بل يشترى من عبد الله الخ أن ما يبيع منه ماله أو من ربح الوقتي الحدان أو الوقوف يصير وقتا بالبناء فيها الوقت اه ع (قوله فيما لا يضيئ الخ) سيد كرمه (قوله) ثم الى المتن في المعنى الا قوله اذا قلنا الى ايراد اطلاق قوله و يفرق الى ونقل وقوله وعليه فهو ان اطلاقا يضيئ (قوله الى الله تعالى) أي على الرجو (قوله أو لم يورثه) أي على الرجوع (قوله كذا ما من الخ) يضم الناعم ارفق النهاية والمعنى كوقت داري بعدد على الفقراء اه (قوله اذا قلنا الخ) أي في المثالين (قوله) اذا قلنا الظاهر اذا قلنا اه سم وهو محل تأمل بل الظاهر ما عبر به الشارح اه سيد عر أقول وما استظهره سم قد عبر به شرح البهجة ثم ذكر الفرق الذي في شرح (قوله والثاني تعليق انشاء) فسه نظر بل يفهم معناه أيضا عند الاطلاق انتهى سم والظاهر أن بعض الحاشييين على ما سبق له من أن الظاهر اذا قلنا وقد سبق أن الظاهر ما عبر به الشارح والحاصل اه اذا قلنا الوقت يورث نفسه مع لانه وصية سواء قال اذا قلنا فداري وقتا أو قد وقضاه فاختلاف ما اذا قلنا يورث غيره فلا يصح لانه تعليق وليس وصية حتى يتفرق فيها التعليق لان ما لا يقبل التعليق من التعليل كالهبة اذا قلنا بالوث مع لانه وصية كاتقاه في الخلع من المتولي والرافي وأشار الى توجيهه بما ذكره في تأمل ثم فرق الشارح المتولي عن السبكي قبل المناقشة ادعاء ما لم يصح سبها ان اقامتها بدق قد وقضاه يحتمل الوعد لانه يمنع جهة على انشاء التعليق الا ترى انه اذا قلنا اذا ما قلنا بدق قلنا حتى يحتمل انشاء التعليق وان احتمل الوعد ايضا ثم قوله تعليق انشاء لا يصح لانه مسقط كان المراه به حتى يتنازل المراهبة لتعليق وعدا بقاء وانشاء اه سيد عر أقول والذي يفهمه التاملي كلام الشارح ان المراه على كون الجزء بمعنى المعنى فيصع والاحتياط فلا يصح به ينسحب ما ورد على سم والسبكي (قوله ذكره) أي الفرق الذي ذكره (قوله كذا ما من الخ) قال الشارح مر في شرحه لجملة والحاصل اه يصح ويورث حكمه حكم الميراث في اعتبار من الثالث وفي جواز الرجوع عنه وفي عدم صرفه للورث وحكم الاوقاف في تأييده وعدمه مع هبة وارثه اه وسيد عر (قوله دون نحو العرض الخ) الاول حذف لفظة نحو (قوله ونقل الركني الخ) عبارة المعنى ولو تغير الوقت وطلق الخ جاز كانه لار كذا من القاضي حسن اه (قوله وعليه فهو كالوصية) اقرب الى المعنى فيصرف الرجوع قبل موته وقضية قوله وعليه الخ انه يكون لعمالة وهو محل تأمل بل الخلاص قوله انه كالوصية محل تأمل قليلا بل ويجوز اه سيد عر أقول قد مر ان نفعان ع من ما يصح بذلك القضية عن الرشدي عن شرح البهجة ما يشهدا (قوله اما ما يضيئ الخ) اي بان تظهر فيه القرية اه حاشي خال ع (قوله وقم السؤل في العرض محال) قال وقت داري كوقت يورثه يورثه يصح الوقت أو يطل نفسه نظر والجواب عنه ان الظاهر ان علم شرط وقت داري قبل قوله ذلك مع الوقت الاطلاق اه (قوله فانه يصح) بتأمل فيما لو كان تعليق من رمضان اه سيد عر عبارة الحاشي قوله اذا قلنا من رمضان الخ هل يصح مع ما من الآن اولاد من وجود الصفة اخذ من التشبيه قرر شيئا الى يادي الثاني اه (قوله أو لغيره) أي في المتن في المعنى الا قوله لم يورثه كالبسع والهبة (قوله يوسف) تفسيره الشافعية الى الحاشية (قوله أو زيادة أو نقص) أي في الموقوف عليه (قوله لم يورثه كالبسع الخ) أي في مطلق عدم قوله للشرط والا فقدران البسع لا يطل بشرط اختيار اه رشدي وقد يقال لاحاجة الى ما قلناه من قول الشارح متى شاء من الاول في إسقاطه مع كالبسع لان ذلك فهو جواز شرط لنقل الى ثلاثة ايام (قوله ان خلافه) اي ان يطلان العتق بالشرط الفاسد اه معني (قوله لانه) أي العتق (قوله عذ لاف الأثر الخ) أي لغيره كالتدين كالتعبد بالثب للمال في مزارع وامر اعصر واستسوا على بسم الله (قوله

أي في منته (قوله وهو مقبولة) اعتمده مر (قوله والثاني تعليق انشاء وهو باطل) فيه نظر بل يفهم معناه

أيضا عند الاطلاق (قوله فيما يظهر) اعتمده مر

السبكي بل قال ان خلافه غير معروف لانه يني على العراية لتشوف الشارع اليه (والاصح ان) أي الوقتي للسبكي بخلاف الار لا تشرن وطهم

في وفاءهم لا يعمل بشئ منها كإفائه أحلامه المتأخرين لأنهم أرقه ليت المال فتمنع عقوبتهم حتى يدفعهم على ما أمر أول العارية وباق
 أوائل العتق وحذف في حق بيت المال وتأولوا وان لم يباشروا ولا فلولوا يباشرون فتمنع له قال الدميري وأول الأمر للعتق الذين أملك الصالح
 ثم إنه المنصور ثم فطن ثم الظاهر سبعم (إذا وقف شرط أن لا يؤجر) مطلقاً أو الكذا كسنة أو أشهر أو أن لا يؤجر من نحو مقصود كذا شرط
 أن لا يؤقف عليه يمكن وتكون العدة لوقفه كالمثل له وسقط أدلة في الفتاوى (ابن) في غير هذه الأضر و (شرط) كاستمر
 شروطه التي لم تخالف الشرع وذلك لانفس من وجوه المصلحة وأما مخالف الشرع كشرط العزوبة في سكان المدرسة أو مثلاً فلا يصح كإتق
 به البليغي وعليه مخالف الكتاب والسنة (٢٥٠) والاجماع أي من الحنف على الترتيب وذهب الغزيرة ويؤخذ من قوله لا يصح المستتر

لعدم صحة الوقف عدم صحة
 أيضا فيما لو وقف كافر على
 أولاده الأمن يسلم منهم وما
 قول السبي يصح ويغزو
 الشرط فيبعد وإن أمكن
 قوجه بان الشرط كالاتثناء
 وتوهم فرق بينهما خيال
 لا يعمل عليه ويبحث
 الأذرى أن الموقوف عليه
 لو تعذر انتفاعه بدين الأجرة
 كسوق أبطل شرط امتناعها
 الوقف ورواها يمكن
 يتفق عام من وجه آخر
 يعبر بها على الظاهر في
 المطالب أن للموقوف عليه
 الأجرة إذ امتنع من الأجرة
 ما لم يمنعها الوقف منها أيضا
 وإذا امتنع الموقوف عليه
 الأجرة ولم يكن مكلها
 كسبهم فمعناها يؤاخذ
 السكنى ويرفع لآبائهم
 ونفقة الحيوان على من هو
 في بيته ويبحث في الرضا
 وجوبها لما لا بد من بانيه
 مقصود الواقف واستعده
 السكنى بانه لا يلزم المستحق
 السكنى وغرض الواقف
 ثما باحتيوا جاب الأذرى بان إن الرضا مردا يجب ما بال يجب أصل المهاد ثم يقتصر ذوالنوبة بين
 السكنى وعدمها قال لكن الذي أطلقه الأصحاب أن لاهل الوقف المهاد وأنه لا يصح المتمتع به ولو فسل الله به المهاد لم بعد انتهى ونخرج
 بقية المهاد من المهر ولو لم يوجده من آخر الوقف فشرط أن لا يؤخر لآبائهم أكثر من سنة وأما الطالب لا يشترط أكثر من سنة ولو جده من
 السنة الثلاثة فمطلوبه فمستند كآله أن عبد السلام لا يظهر أنه لا يريد تعطيل وقضه ولو انتهت الدار والشرط أن لا يؤخر جلاله أو أن
 لا يدخل عقده بعد أو أن لا يؤخر ما ما بين من مدة لا يرى شئ وأشرقت على الالتزام بان تعطل الانتفاع به من الوجه الذي قد علمه الواقف
 كالمسكن ولم يمكن عمارتها لا يؤخرها أو أن لا يؤخر ما ما بين من مدة لا يرى شئ وأشرقت على الالتزام بان تعطل الانتفاع به من الوجه الذي قد علمه الواقف
 بما لا يتسارع به في جارة كل من على حديثها كالمشهد وقد قال السكنى أن تقوم المنافع مدة مستقبله يجب أن لا يتعطل بذلك ويستظهر

الحج
 مطلقا إلى قول المتن شرط في النسخة والقوله وكذلك المتن وإلى قول الشارح إماما مخالف الشرع في النهاية إلا
 قوله وتكون العدة أرقا للمتن (قوله مقصود) أي ذي جبه وشرك (قوله يسكن) أي بنفسه له نهاية (قوله)
 فلا يصح كإتق به البليغي الخ) الوجه الصفة مرداه سم (قوله عدم صحة) أي الوقف (قوله وأما قول السبي
 الخ) القلب على مخالفة السكنى من النفع الشرط فمطلوب أميل وصك في مسئلة شرط العزوبة أريد من
 (قوله وأما قول السبي الخ) هذا دليل على أن المراد عدم صحة الوقف في مسئلة شرط العزوبة فلا يرجع اه
 سم (قوله ويلغو الشرط) أي شرط أن لا يسلم (قوله فيبعد) مرفق أول الباب عن عرض من على
 المنهج أن مرد مال إلى بطلان الوقف (قوله بان الشرط) أي شرط أن لا يسلم بعد (كالاتثناء) أي استثناء
 من كان مسئلة وقت الوقف (قوله وتوهم فرق) مستدأ غير من هذا (قوله بينهما) أي بين الشرط والاستثناء
 (قوله أبطل شرط امتناعها) أي الأجرة (قوله الوقف) مقصود أبطل شئ اه سم (قوله بها) أي السوق
 (قوله فيها) أي في الجوار الموقوف للسكنى (قوله لكن الذي أطلقه الأصحاب الخ) يمكن حل كلام الأصحاب على
 ما دللهم تعين دفع المأجر في كل عام إن الرضا على ما إذا تعطله أو يؤخره بغير وجه لا يحتمل أن كسب من مسئلة
 قسم التبرر السابق على إيجاب المرات اه سيعبر (قوله وخرج بغيره الأضر و (الخ) يؤخذ من قوله لو
 وجد من أخذ جوارا مثل ويستأجر على ما وافق شرط الواقف من بطله من ياد على أجرة المثل وابطال ما يتخالف
 شرط الواقف عدم الجواز فليست به وأنه لو وجد من أخذ جوارا مثل ووافق شرط الواقف في المدة
 ومن أخذ جوارا مثل وبخالف شرط الواقف عدم الجواز أضرار عانة لشرط الواقف فمهما اه عرض (قوله)
 ما لو لم يوجده من مستأجر الخ) عبارة النهاية ما لو لم يوجد الامن لا يرغب في الأعلى وجهنا في ذلك فصولان
 الظاهر أنه لا يريد تعطيل وقضه (قوله أو أن الطالب الخ) عطف على لو وجد الجوار يتقدر رفض أي أو شرط أن
 الطالب الخ والتمسك أقوله أن يقول وما لم يوجده من مستأجر الأولى وقد شرط أن لا يقبل الطالب أكثر من سنة
 (قوله أو أن الطالب) أي العلم مثلا لا يشترط أي في نحو المدرسة (قوله كآله أن عبد السلام الخ) قد سبق ذكره
 قبيل فصل المحدث (قوله أو أن لا يؤخر جوارا الخ) أو هنا ظير والتتبع في التعبير والأهوى يعني ما قبله (قوله)
 ولو لم يمتد إلى المتن في النهاية الأجرة وأن لا يدخل إلى الدار يمكن عمارتها وقوله باجرتها مثلها إلى بقدر ما بين
 (قوله وأشرقت الخ) الظاهر أنه معطوف على أنه تمت وعليه فخل الوابض أي اه سيعبر أي كآله بها
 النهاية وبعض نسخ الشرع (قوله فخرج جوارا الخ) جواب لو (قوله مراعى فيها) أي أجرة المثل (قوله)
 المداطولة) أنصب على تزعم خافض متعلق بالأجرة أي المدة (قوله لاجل ذلك) أي التخييل (قوله مدة)

لأن الأجرة بقدر ما بقي بالعمل فقط مرأها قبل مصلحة الوقت لا مصلحة المستحق وفي ذلك سبغ يستمع بالاستغنى عن مرأه عنه في مطلق
 الاستعاضة بأجرة الأوفاء ويجب أن تعدل العقوبة منع أكثر من ستمائة ولو أن شرط (rov) منع الاستعاضة كذا أتى به ابن الصلاح
 وخالفه تلميذ ابن تيمونة وأما

(الح) أي أئدة الخ متعلق بالماضي (قوله بقدر ما بقي الخ) متعلق بقوله فتشرب الخ (قوله مرأه مصلحة الخ)
 الأولى مراعاة لمصلحة الخ (قوله كذا أتى به ابن الصلاح) اعتدلت على عبارة التي ينبغي كمال استغنائه أتى
 به ابن الصلاح لأن الضرر ودية تقدر بقدر ما أه (قوله خورز واذك) معتد أه عش (قوله وان كان
 ظاهر) لبقاء التوبة أه نهاية (قوله تاجر) أي شرح بشرط قوله (قوله وزاد) أي قوله وقيل
 في النهاية (قوله وزاد انقضى الخ) (قوله زاد وان الخ) (قوله فلهما) الأولى فلهما للمسلمين (قوله)
 فلا يصح الخ) في فتاوى السيوطي الوقوف على معين هل يجوز لفريقهم دخوله والمصلحة فيه أو الاعتكاف
 بأذن الموقوف عليهم نقل الاسنوي في الألفاظ أن كلام الثعالبي في تناوبه يوم المنع ثم قال الاسنوي من عنده
 وانقضى جواز أو قول الذي يترجح الفصل فإن كان موقوفاً على أشخاص معينة كز يدعرو و بكرملا
 أو ذر بنه أو ذر بن فلان حال الفحول بأنهم وإن كان على أشخاص معينة كالتقاضي والخلفاء والصوفية
 يجوز لفريقهم هذا الجنس النحول ولو أذن لهم الوقوف عليهم فإن صرح الواقف بمنع دخول غيرهم لم يطرده
 خلاف البيت وأما انقضاء النحول بالاذن في القسم الأولى المسجد والمدرسة والباط كان لهم الانتفاع
 على نحو ما شرطه الواقف لمعينين لأنهم تبع لهم وهم مقدون بمأثر طه الواقف أه وتقدم في إحصاء الموات
 في شرح ولو سبق دليل إلى موضع الخ ناصبوا لغير أهل المدرسة ما اعتد به من نحو قولهم بما شرطهم
 ينقص المأمن حاجته أهلها على الوجه انتهى وكل هذا فاصلاً إذا بشرط الانحصار بخلاف ما تقدم عن
 السيوطي أو هذا فاصلاً عند ذلك فلا ينبغي ما تقدم في إحصاء الموات أه عش (قوله من من شغل) أي
 ماذا شغل على الوقوف عليهم فلا ينبغي ما تقدم في إحصاء الموات أه عش (قوله من من شغل) أي
 المنصوص بطلان أه عش (قوله فبقية ما فعل) الأولى فماذا فعل فيه (قوله انتفاعاً سائر المسلمين)
 أي على معنى أن لكل شخصاً فهو كالساجد إلى لم يصفها واقفها بأحد فكل من من على يحمل منفعة
 لحقه أه عش (قوله وقيل المقبرة الخ) حوى الخلفي والنهاية على كلام القسطل (قوله أطلق بعضهم
 الخ) ظاهر القسطل اعتماد أه أي الأطلاق عبارة قال المعري عن السبكي قال ابن الرضا فثبت بطلان
 خزانة كتب وقفها أو تكون في مكان معين في مدرسة للصحية عصر لأن ذلك مستحق لغير تلك المنفعة
 قال السبكي ونظيره أحداث شرب في مسجد يمكن فيه فانه لا يجوز وكذا الأحداث كزى محضو بدوياً

مفعولاً بإطلاق (قوله وقول الأذري وغيره الخ) كذا شرح م (قوله في المنزلة) الخ شرط في وقف المسجد
 اختصاصه بطائفة الخ في فتاوى السيوطي المسجد الموقوف على معين هل يجوز لفريقهم دخوله والمصلحة فيه
 والاعتكاف بأذن الموقوف عليهم نقل الاسنوي في الألفاظ أن كلام الثعالبي في تناوبه يوم المنع ثم قال الاسنوي
 من عنده وانقضى جواز أو قول الذي يترجح الفصل فإن كان موقوفاً على أشخاص معينة كز يدعرو و بكرملا
 أو ذر بنه أو ذر بن فلان حال الفحول بأنهم وإن كان على أشخاص معينة كالتقاضي والخلفاء والصوفية
 يجوز لفريقهم هذا الجنس النحول ولو أذن لهم الوقوف عليهم فإن صرح الواقف بمنع دخول غيرهم لم يطرده
 بغير خلاف البيت وأما انقضاء النحول بالاذن في القسم الأولى المسجد والمدرسة والباط كان لهم الانتفاع
 على نحو ما شرطه الواقف لمعينين لأنهم تبع لهم وهم مقدون بمأثر طه الواقف أه وتقدم في إحصاء
 الموات في شرح قوله ولو سبق دليل إلى موضع من ماطمبيل أو تقية إلى مدرسة لناصر أو لغير أهل المدرسة
 ما اعتد به من نحو قولهم لم يشر بطهر من ماطمبيل ينقص المأمن حاجته أهلها على الوجه أه وكان
 هذا فاصلاً بشرط الانحصار بخلاف ما تقدم عن السيوطي أو هذا فاصلاً عند ذلك في غير ذلك لغير
 وعبارة العباد وإن شرط في وقف المسجد اختصاص طائفة كالتقاضي والصحة فيه صرح وكرو واختص بها
 فلا يجوز لفريقهم الصلابة كالحصن المدرسة والباط بطائفة أه (قوله) ويظهر جواز انتفاع الخ اعتد

(٣٣ -) (شروا وان فاسم - سادس) صلاتهم في ذلك المسجد كسرى في مسجد آخر وقيل المقبرة كالسجدة في غيرها
 خلافه (فرع) أطلق بعضهم أنه لا يجوز وضع منبر مسجد لغيره أقتر أن أو لم يثبت الوقف وعليه

مثلاً (فان) أحدهما فالأصح

المقصود ان تصيب صرف
الى الآخر (لا شرط في
الانتقال لفقهاء ائمتنا جميعا
ولم يوجد واذا امتنع
صرف اليهم بنصف تعين
لن ذكره قبلهم وبحث
بعضهم فيمن شرط ان
يصرف من ريع وقفه
لثلاثة عشرين فلو امتنعنا
ثم من بعدهم الا لا نعم
فان احدهم ثم الثاني
صرف فيهما مصرفه تخلط
الوسطا فاذا مات الثالث
صرف معلوم كل واحد قال
ويحل انتقال نصيب الميت
لن سبي معه الا لا تكر
فالميت اذا لم يصل الوقت
معلوم كل انتهى وهو بعد
اذا كمالهم والمعرك يشهد
لعدم الفرق فلو جاز انتقال
بعض كل من مات اليه
النبي من الثلاثة لانه
يجعل الاولاد شيئا لا يعد
مقتدا للثلاثين في الماوراء

والرأى ما في حينه وقص على
والله ثم رتبته ثم الفقراء
فكانوا ينفذونها وأحد رتبته
أنه لا شيء له بل حصة للفقراء
والباقى لبقية الورثة وبه
أفتى الغزالي ويكون بينهم
بالسوية أنشر لها أو
أطلق وأعرض صرف
حصة للفقراء بانقسام
المتى صرفها لبقية أيضاً
كلهما فقل وليس قياس

المتن ذلك كما هو واضح وقيل
المقصود ثم الجهة لا هنا قلت لأ

ان التكلم يدخل في عموم

كلامه على خلاف خبري

الاصول لا يلائمها القرينة

وخرج شخصين بلور تبعهما

كسلي زيد عمر ودم بكرهم

الفقراء فنام عمر وزيد

سرف ليعصكر كما عتده

الز كشي لان الصرف اليهم

مشر وط انقراضه ولا نظر

لكونه ربه بعد عمر وعمره

بجونه اولاً يسبق شابلو

قال الوقت في اولادها

انقروا اولادهم فحسلي

الفقراء كان مسقط الوسط

كشي الوضه كسمله لان لم

يشتر لاولاد الاولاد شيا

ولما شرط انقراضهم

لاستحقاق غيرهم وادعاء

ان هذا شرط على دخولهم

منع وعرضه غير حق ربه

منعته وهي لا يعمل بها

هنا فادفع اليه ادمان

الافتقار لا يتصدق وانما

هذا من الكتاب بان النظر

الى مقادير الواقفين معهم

كقوله الفاعل (فروع) *

جهل مقاديرهم عالم وظائمه

او مستقيماً تابع ظاهره

عاده من تقسيم وان لم

يعرف اهل عاده سوى بينهم

الا ان شرط العادة الغالبة

بغاوت بينهم فحسب في

التفاوت بينهم بالنسبة اليها

ولا يقدم ارباب الشواثر

منهم على غيرهم هذا ان لم

يكن الموقوف في يد غيره

الناظر الى الاستقلال باليد

بينه في قدره غير كما

يصرح به قراه ونوازعو

في شرطه ولا حدهم بصدق

بينه فان لم يعرف عصر تصرفه

لاقر بالواقف

بالقياس الذي اخلوا الشارح وبيق التفرع في توزيع احوالهما على الآخر وأما منع القياس على مسئلة
 التي فليس في حله فانه ان كتبتم اهل اه سيدعرا قول زوجان قيس الشارح ظاهر بل ما علمنا
 جزميت ما رواه المدا في قياسه على وصف عام شامل للواقف (قوله ان التكلم الخ) بخبر وانما الخط (قوله
 لا يلائم الخ) أي ذلك الخلاف (هنا) أي في مسئلة الماوردى والى (القرينة) أي وانما الخلاف عند
 عدم القرينة بقوله لا يلائم الخ (قوله لا يلائم الخ) أي الذي كور بن على طريق
 التمثيل فيهما أشخاص معينة (قوله لا يلائم الخ) الاتساع بعدد رتب (قوله لا يلائم الخ) كمال وقب على
 والدم في قوله لا يلائم الخ الفقرات والى قوله لا يلائم الخ الفقرات والى قوله لا يلائم الخ الفقرات والى قوله لا يلائم الخ الفقرات
 اذا مات واحد من ذرية الواقف وقبها ترتيب قبل استحقاقه لوقف غيره من ذرية الواقف ولا يلائم الخ
 أي ممن هو في حرجه عند استحقاقه فانه يفتى أي عند دخول وقت استحقاقه بموت الاعمام وصبر ورويه
 هو واولاد الاعمام في درجة واحدة عش ورشدي (قوله لا يلائم الخ) وكذا عتده النهاية والفتي
 (قوله لان الصرف اليهم) أي الفقراء (قوله لا يلائم الخ) أي بكر (قوله لا يلائم الخ) الغيرة وادعاء الخ في
 النهاية والفتي الاول كافي الرضا وسألهما (قوله لا يلائم الخ) عبارة انهم (قوله لا يلائم الخ) عبارة انهم
 انقروا اولادهم اه (قوله لا يلائم الخ) في عطف على الضمير ارفع للتمثيل لا فضل ولا تأكيد (قوله
 ان هذا) أي شرط انقراضهم (قوله لا يلائم الخ) أي اولادهم ولا في الوقت كما اختاره ابن عسرون
 والاذري نهاية ومعنى (قوله لا يلائم الخ) أي النحول (قوله لا يلائم الخ) أي الوسط (قوله لا يلائم الخ)
 هذا) أي الانقطاع الذي في كتب الاوقاف (قوله لا يلائم الخ) أي كون النظر المذكور مستتباً (قوله
 جهلت الخ) أي وجهلت الخ (قوله لا يلائم الخ) عطف على وثاقتهم ويحتمل على مقادير الخ وان لم
 بسايله الخط وعلى هذا فتقوله فان لم تعرف لهم عداً فاعلم انهم يعرفون على جهل المقادير وقوله لا يلائم الخ يعرف
 مصر فاعلم انهم يعرفون على جهل المسقين (قوله لا يلائم الخ) أي في العادة الغالبة (قوله لا يلائم الخ) باب الشعائر
 كالدرس والموثوقين والاعنة (قوله لا يلائم الخ) عبارة انهم يعرفون على جهل المقادير وقوله لا يلائم الخ
 بين ارباب الوقف والمقادير بان لم يعلم كل سوى الوقف بينهم أو داخل قسمت القه بينهم بالسوية لعدم
 الاولوية وان تنازعوا في شرطه ولا يلائم الخ بصدق بينه لا اختلاف ادعاء بالذات كان الواقف حياً
 على قوله بلا عين أو متافروا فانه لم يكن فناظر من جهتها فالواقف لا المنصوبين جهتها كما هو وجد
 الواوئوا لناظر فاناظر كمال الاذري ولو وقف على قبيلة كالمطالين أجزاً ثلاثين منهم فان قالوا وقف على
 اولاد على وجهه وعقيل اشترط ثلاثين كل منهم ويدخل في الوقف على الفقراء انقر بما وقفه اهل البلد

عاده على من فحين وقف وكذا الضمير في قوله لا يلائم الخ (قوله لا يلائم الخ) باب الشعائر منهم على
 غيرهم في فتاوى السيو على مسئلة اذا انقرض الوقف من توفية جميع المسقين فهل يقدم منه الشعائر والشيخ
 اولاً الجواب ينظر في هذا الوقف فان كان أصله من بيت المال كدروس الديار المصيرية وتوخر انقراضه وفي ذلك
 صفة لا حقيقة من بيت المال فان كان في ارباب الاوقاف من هو بصفة الاستحقاق من بيت المال ومن ليس
 كذلك قدم الاولون على غيرهم كالحكام وطبقات العلوة والرسول القسلي اقمه عليه وسلم وان كانوا كلهم بصفة
 الاستحقاق من بيت المال الا حرج فالأحوج والافتقار لان استروا كلهم في الحرج فاعلم ان الاستحقاق لا
 يقدم المدرس والاولام الموثقين الامام ثم القم وان كان الوقف ليس مأخذه من بيت المال تابع في شرط
 الواقف فان لم يشترط تقدم أحد لم يقدم أحد بل قسم بين جميع اهل الوقف بالسوية والشعائر وغيرهم اه
 وما ذكره فيما ذكرنا الوقف من بيت المال مما حمله عدم الاعتداد بوقف اهل بيت المال بسطاً بعد ذلك
 ما واقع موثلاً بصلاح الدين بن ابي الوفا والقلاوي نقل عن ذكر قبيل ما يخالفه في مثل عن وقفه من صلاح
 الدين بن ابي بسط نقل ومعنى ما حمله الاعتدال به ولو لم يعلم جواز الترضيه وقوله في قسم الثاني

في شرطه ولا حدهم بصدق

بينه فان لم يعرف عصر تصرفه

لاقر بالواقف

تقدير ما مر ومن أثر إله لاحق في هذا الوقت ظهر شرط الوقت بخلاف الضوابط كإفالة التاج السبكي أنه لا يؤخذ بأثره وقد غنق شرط الوقت على العلماء فضلاء عن العوام وسبق ذلك ولا بد في قلوبهم فقال لأعرب تأخر أرخا الضبط شرط الوقت بل يجب تباع شرطه نصا كان أو ظاهرا ثم الإقرار بان كان لا إجمالا مع الشرط أصلا وجبا لغاؤه لثبوت الشريعة ومن شرط الإقرار أن لا يكذب الشريعة وأن كان له احتمال ما لا أخذنا به بل ثبت حكمه في حق غيره بل يحمل الأمر في أي النعم على شرط الوقت انتهى وأفتى فيه بأنه يقبل الإقرار في حق نفسه مدة حياته قال بعضهم ويؤخذ منه ما أفتى به البدون شبهة أن ذلك حيث لم يعلم المشرط الوقت الصريح في اختصاصه بالوقت والأخذ بأثره لتخصيصه بالوقت وتكذيبه بالبينات الشاهدة بالاختصاص مسمى ذلك لا ثبت للمعركة لأن يكون الوقت لشرطه بعد انتقاله عن الموقوفين دعوا وجهه لشرط الوقت ورجوعه عن الإقرار للبطلان لحكمه بما يحكم به المعركة لما من منحه وجوبه عند الوقت صرح بمحاله محكم حاكم برده فكيف براد محالا (٢٦٠) طوقف أرضا على قراء جعل غلثها لهم فزادتها كانت عليه في زمن الوقت استحقوا

أه (قوله نظير ما مر) أي في منقطع الأثر (قوله واخذناه الخ) جواب بان كان الخ في القاموس يقال أخذت بضم الألف ولا تقل ولأخذ أه وقال شريح واخذ بالواو لئلا يفتن وتقرى به في القرآن أه (قوله ويؤخذ منه) أي إفالة التاج السبكي (قوله أن ذلك) بيان لما دللنا على ما من منعه الموانخذة بالإقرار (قوله في اختصاصه) أي الموقوف (قوله بالوقت) البه داخله على المقصور (قوله لتضمنه) أي الإقرار (قوله وتكذيب الخ) عطف على دالخ (قوله ومسمى ذلك الخ) أي الموانخذة (قوله وتقبل الخ) عطف على لا يثبت الخ (قوله ورجوعه الخ) عطف على دعواه (قوله لما مر الخ) تقدم في جهة الرجوع بخلاف فعله المزمع هل يجري هنا أو يفرض بين الأدمر محالوا لاحتمالا أه سم ولعل الفرق أقرب (قوله ولو وقف أرضا الخ) يظهر أنه مقصور بما ادعى من كل شيء مقدر في محتاج إلى قباسه على مسئلة الماوردي أو أيضا لو كانت وقفا عليهم من غير تقدير ولكن استحقاق قسم لما زاد في الرجوع وأضحا لا غير أه سدور (قوله فزاد) أي الفقه (عما كانت) أي الأرض (قوله بل الذي يقبض الخ) هذا المظهر لو كان قال وقت نصفها على زيد وثلاثها على عمرو بخلاف ما قال وقتها عليهم ما على أن زيد النصف ولعمري والثالث كما هو ظاهر العبارة أه سم (قوله وفيه نظر) أي في مقالة الماوردي ومقالة البلقيني (قوله فيه) أي السدس (قوله ونقل الماء) عطف على غير الخ (قوله والعرف هو الأقرب إلى النقل) (قوله) أي لاستصحاب المتأول (قوله كل من الأرباب) وهو العرف والشرط والأقرب إلى مقتضى الوقفين (قوله المسيمين) صيغة تلحق نعت للزمان وقباس علم التصريف اسقاط البه إلى الأولى (قوله وفيه مرام) أي أول الفرق وفي باب الأسماء قبل فصل المعدن الخ (قوله عليه) أي ما تقر الخ (قوله أنه أن عرف الخ) بيان للعامل (قوله فلا أكثر) الأنسب فيها الأكثر (قوله وهو الخ) أي ماد عليه الفرقان (قوله شرطه) أي تقدم أر باب الشعائر (قوله لتسمه) أي اسم أو باب شعائر (قوله سم) أي أر باب الشعائر قوله على نفع الوقت أي الوقت (قوله ويجرد قراءه الخ) الواو سائلة (قوله كذلك) أي عائدا موضعها على نفع الوقت والمسلمين (قوله وان كثر) أي الماء (قوله وان ما وقف الخ) عطف على حرمه الخ (قوله ولا عرفه) أي الموتوف للظن (قوله في المسجد) حال من فأن لا يشترط تقديم إحدى أو جعل حاله كما هو ظاهر (قوله لما مر الخ) تقدم في جهة الرجوع بخلاف فعله المزمع هل يجري هنا أو يفرض بين الأدمر محالوا لاحتمالا (قوله بل الذي يقبض الخ) هذا المظهر لو كان

الزائد بنفسه فأنه لم يثبت أه أفتى به بعضهم وأيد به قول الماوردي لو وقف دارا على زيد وعمره على أن زيد منها نصف ولعمري والثالث أقسمها على خمسة أه ورجع السدس في الغالب بينهما بالرد فيكون ثلث ثلثه أحصاه ولعمري شملها ونأزع البلقيني في السدس بان الذي يقبضه الله ورجع عليهم بالسوية بينهما وفيه نظر بل الذي يقبضه بطلان الوقت فيه لأنه بالنسبة منقطع الأول (تأنيده) حيث أجعل الوقت شرطه تابع فيه العرف للشرط فيؤخذ منه أنه بمنزلة شرطه ثم ما كان أقرب إلى مقاصد الوقفين كما يدل عليه كلامهم ومن ثم امتنع في المسابقات المبيلة على الطرق غير الشرع ونقل المأمومة ولو لشرع وظاهر

كلام بعضهم اعتبار العرف للشرط لأن شي نفعل به أي علا بالاستصحاب المتأول بان الظاهر وجوده في زمن الصوم الوقت وانما يشترط العمل به حيث اتفق كل من الأولين وقد استفتيت عن قراءة الأجزاء المسيمين بالصوفية هل يتخلل في أر باب الشعائر اذا شرط تقديمها حيث يحصل تأخر وهذا قولهما مرام الزاد عليه أنه ان عرفه بطريق زمن الوقت وقدر على عمله على المظارفان اختلف فلا أكثر ولا أقل ما دل عليه الفرقان وهو أنه ليس المراد بالشعائر ههنا في الآية من علامات الدرس لئلا يلزم عليه القاء شرطه اذا تقسمهم بذلك يتخلل جميع أر باب الوظائف لشمول علامات الدرس لها والى صرح به شرطه ثم وظائف تسمى أر باب شعائر ووظائف لا تسميها اثنين المراد سم ههنا ثم قد أرى أعمالهم موضعها على نفع الوقت أو المسلمون ويجرد قراءه في غلبت كذلك بخلاف نحو ثوبس وطلبوا ثوبا وشدوا جبيرا ونحو بعضهم من التفت بعض هذا الوالو جمعا ثوبا ونحو بعضهم حرمه نحو صان وغسل وسحق في ماء مطهرة المختص وان كثر وانما الوقت للظن به فمرضاه وجعل مراد الوقت ولا عرفه بصرفه لعمري في المسجد

وان نقله الماوردي عن أكثر الأصحاب وبغرض ثبوت قبل محله في أوامر هذا العطف أما الواردة في التفسيرين كل واحد منهما الصدقات لانقرعوا بما كبر
فلا خلاف انها ليست بالترتيب انتهى (٢٦٣) وانحط الى كل آية جمع (وكذا هي النسوية و (لوزاد) على ما ذكر (ما تناسلوا)

في النهاية الاقوية قبل وكذا في الغنى الاقوية وبغرض الواحداً الخ (قوله وان نقله) أي كون الواو للترتيب
 (قوله قبله) أي الخلف (قوله وان يجرد العطف الخ) يتأمل المراد بجرد العطف والتشتريك الذي
 هو طرح عن مجرد العطف من نص الخاتمة على أن الواو للتشتريك وانما مع أنها تشتريك على أولاد
 وأولاد أولاد أي سم وقد عدا المراد بجرد العطف مطاق الجمع الصادق على الجميع والترتيب هو بالتشتريك
 العينة (قوله ليس للترتيب) أي بل هي للتسوية وما تعلقته من عرش (قوله لا يجمع) عبارة
 مائة عن عدا الشخص والفرد في جملة الجواهر ونظرنا أن إضافة كل معنى من تلك بما جهل (قوله
 هي للتسوية) أي أقوية وقتها الخ والتأنيب يتأول بالصحة تقول أنت (ماتنا سوا) أي أولاد الأولاد
 وكأنه قال لهم وعلى أعقابهم ماتنا سوا اه معنى (قوله أوداداً يعنيان بدين) أودسلا بعد نسل نهاية
 ومعنى (قوله ان بدين الخ) القوله للمصر في الغنى الاقوية والاستمرار وعدم الانقطاع وقوله ولقد اهل عتل
 (قوله لان بعد تأتي يعني الخ) عبارة قله انما في الخاتمة التشتريك باللام بل بالتعم وهذا ما يحكي
 الرخصة تبعا لغوي وهو العدم ومثله مات سوا يعنيان بدين أي بالجمع بينهما خلافاً للسكون وقيل الزيد
 فيه يعنيان بدين للترتيب (قوله والاستمرار) عطف على معنى مع ش اه سم (قوله فهو) أي
 قوله يعنيان بدين (قوله وان تحضر بان الجواهر الخ) عبارة فاعني وصف الجواهر إلى أن قوله يعنيان بدين
 من للترتيب كقوله الاعلى فالاعلى اه قال السبعين في قولهم اهل الاقرب أن عن الخلف حال الاطلاق أما إذا
 قال الوافق أردت للترتيب والاستمرار فيقع في الأول بالترتيب وفي الثاني بالتسوية فليتأمل اه وهذا
 وجوبه بان في شرح ولا يدخل أولاداً ولا في الوقف الخ ما يؤيده ما يسند ظاهرنا (قوله أي أنها) أي
 صفة يعنيان بدين (قوله بنه) أي قوله يعنيان بدين (قوله اولاد الخ) أي مائة الاسنوي من أن
 بعد أسرح من ثم والما في الترتيب اه معنى (قوله والوا) أي وان لم يقيد بشتر أو بالجمع المعنى لان كل
 كلام انما الخ وقوله ان المقر في علم الكلام ان القديم انما هو الكلام بالنسبة الى الغنى (قوله وعلى الاول)
 أي كقولهم يعنيان بدين فتعمم بالتسوية في قوله هذا في النهاية (قوله انما طعن في) أي بعد
 طاعة عن حذف المضاف اليه ونحوه وانما طعننا في حذف العمل في الخ فحذف على المضاف (قوله
 بقية واحدة) أي اولاد الثانية ولو كانت بمعنى مع وقع لمقتان كالواو قال طاعة معها طاعة اه معنى
 (قوله ليس معنى الترتيب) بل انما المقصود اختصار البطون حتى لا يصير الوقف منقطع الخ
 اه معنى (قوله وهذا) أي بعدم مراعاة البديع في الترتيب (فارت) أي البديع (قوله لانه) أي الاعلى
 فالاعلى قولنا المن (قوله ولو قال على أولاد أي ثم أولاد أولاد الخ) ولويه ثم البطن الثاني والواو فيما بعده
 (قوله) يدل بحسبه في الواو جرد العطف أمالودة: التشتريك الخ) يتأمل المراد بجرد العطف والتشتريك
 الذي هو طرح عن مجرد العطف من نص الخاتمة على أن الواو للتشتريك وانما مع أنها تشتريك على
 على أولاد وأولاد أولاد (قوله ولا استمرار) عطف على معنى من (قوله ما هو صريح في التسوية)
 قد منع الصراحة وقد ردنا منه بالواو كان صريحاً في التسوية لكان قد منع قوله الاعلى فالاعلى أولاد
 فالاول تنافي ولا يجب الظاهر وقد يعجب بانه صريح في التسوية والصريح قبل الصرف فان وجد
 بعده صريح في الترتيب صرح في التسوية بكافي الاعلى فالاعلى والا كافي يعنيان بدين في الاطلاق قلت
 لم صرف الاول بالثاني دون العكس قلت لان قاعدة الكلام ثم ثورا تحرف في قوله دون العكس فليتأمل
 (قوله ان المتروك قال على أولاد أي ثم أولاد أولاد أي ثم اولادهم الخ) قال في الروض وشرح مضافه بش
 لفظ الثاني والواو فيما بعد من البطون كان قال وقت في أولاد أي ثم اولاد اولاد وأولاد أولاد
 فالترتيب دونهم علام فيه والواو فيهم وان عكس بان سبه بالواو في البطن الثاني وبشر فيه ابعد

الانقطاع وأما من فليس قبلها ما يغيد نسوية فجعل بماءه التبارك من بعد هذا فارتفع على فاعلى لانه مصرح في من
الترتيب (ولو قال) وقتئذ على أولادى ثم أولاد أولادى ثم أولادهم ماتنا ما لا راء قال وقتئذ على أولادى وأولاد أولادى فاعلى

أو الاقرب فالأقرب بأو

(الاول بالاول)

بالجسر كما

لترتيب (بالدلالة ثم عليه على

الاصح وما ورد مما يخالف

ذلك من قول كقولته تعالى

ثم جعل منها زوجا الذهو

تعطف على انشاءها المقتر

مقتضى قوله ثم سواء اذ

هو عطف على الجملة الاولى

لا الثانية وقوله ثم اهتدى

افعله دام على الهداية

والجواب بان ثم فيها ترتيب

الاخبار لا ترتيب الحكم

فيه فظهر وتسمى بحسبها في

الثاني وتسمى به فيما يذ كره

في الاولى لان ما تناسلوا

يقضى التسميم بالصفة

المتقدمة وهي ان لا يصرف

لبطن وهذا أحد من يعان

أقر بمنسوط ظهر كلامه

كأمر رضوا صلحا ما تناسلوا

فقد في الاولى فقط وجه

لكن الذي صرح به جع

أنه قديما الثانية أيضا فان

حذف من احدها مقتضى

الترتيب بين البطنين

الذكرين فقط ويكون

به دهم ما منقطع الآخر

حتم لم يذكر صرا آخر

وبحث السبكي انه لو وقف

على ولده ثم ولد له أمية ثم ولد

ولده بنته فخلت ولده ولده

لاخيه ثم حدث لاخيه ولده

استحق (فرع) واختلف

البطن الاول والثاني مثلا

في انه لو وقف ترتيب أو

تسمى بك أو في القادر

من البطن كان فالوقت على أولادى ثم أولاد أولادى وأولاد أولادى فالترتيب لهم دونهم علمنا
 قسوه بالواو فمهم وان عكس لمن ساء بالواو البطن الثاني ويتم فيما بعده كان فالوقت على أولادى وأولاد
 أولادى ثم أولاد أولادى وأولادى انعكس الحكم أى كان الترتيب لهم دونهم اه مفتى وفى سم بعد ذلك
 عن الر وضح سم حما صا له ان اولاد اولاد اولاد اولاد لا دمتاخر الاستحقاق عن الاولاد في المسئلة
 الاولى كما يدل عليه كلام الر وضه اه (قوله بالاقرب) الى قوله ويخل فيهم في التناي لا قوله وما ورد ان
 وتصير بمحوقه وجه (قوله بالجارح) ويجوز نصبه على الحال لكنه قليل لكون الاول من فصول
 هذا سبب ضبط المصنفه بالجر اه عس (قوله بدلا من) اوهى اختيار فعل اى وقت على الاول فالاول اه
 مفتى (قوله بخالف ذلك) اى دلالة ثم على الترتيب (قوله ثم سواها) كذا في عدة نسخ معصية ولعله سبق
 قلم فلا يه ثم سواها (قوله والجواب) اى عن الاشكال بالاقوال الثلاثة المذكورة (قوله وتصير به) اى
 الواقع عطف على دلالة ثم الخ (قوله به) اى بالترتيب (قوله في الثانية) اى في مسئلة الواو وصوره والثلث
 (قوله بدلا من) الى قوله وبهذا سبب في المفتى الاول وجه (قوله وعس له الخ) هذا تصريح باعتبار
 الترتيب فبين بعد البطن الثالث المذكور وانما اه سم (قوله وعلى) اى بالترتيب (فيما يذ كره)
 اى فبين بعد البطن الثالث من البطن للماخلة في قوله ما تناسلوا من غير ذكرها صراحة و (قوله
 الاولى) اى في مسئلة ثم و (قوله لان ما تناسلوا) اى ان هذا القول (قوله بالصفة) متعلق بالتعميم و (قوله
 وهي) اى الصفة ثم اه سم (قوله وظهر كلامه) عيونا والفتى والاسنى لوجه نصبه من ما تناسلوا
 بالواو مع انه لا حاجة اليه في هذا ان ذكره فيها وفي البقية لم يكن الوقف والترتيب نصين بالمعنيين الاولين
 والاختصاص كما صرح به القاضى وغيره ويكون بعدهما منقطع الآخر اه (قوله وجماع) عبارة عن الثانية
 ولا وجه كالمصرح به جميع الخ (قوله فان) يسكون النون (حذفه) اى قبل ما تناسلوا (قوله بين البطنين الخ)
 المذكور في الاولى ثلاث بطون لهم الا ان يرد به غير التثنية في قوله من احدها ماصور في الثانية فليتامل
 اه سم ويحتمل بل هو الاقرب ان الشارح سم به بهذا التصريح من شرح الر وض والمتبع ومنهما اقتصراف
 المسائلين على ذكر البطنين فقط (قوله ثم حدث لاخيه وما استحق) وانما ظاهر استحقاقه بالاستحقاق دون ولد
 ولديتهما لفرق بينهما بين ما ساق فيما لو وقف على اولادهم يكن الواقع عند الوقف الاول والاولد ثم حدثه
 ولحيته يشاكره أنه ثم لم يكن الواقع عند الوقف الاول والاولد حلنا للفظ على ما شبهه كجسائى لظهور زيادة
 الواقع فيه فصار في ترتيب الوالد او ما هنا فاعلمنا عطفنا وهو البنت كره في هذا من الاخ على أنه عطف هنا بين
 المتقدم للترتيب بخلافه فاندفع بحث الشيخ عس التسمية انما ياتي اه رشيدى وقوله حيث

كان فالوقت على أولادى وأولاد أولادى ثم أولاد اولادى وأولادى انعكس الحكم أى كان الترتيب لهم دونهم
 اه وبالك ان قلن منه ان اولاد اولاد اولادى المسئلة الاولى يستحقون مع الاولاد بخلاف اولاد اولاد اولاد
 الاسر اس كذلك بل جسم ما بعده متاخر الاستحقاق عن الاولاد لانها طغاف كلها معطوفة
 على الاول وقد عطف أولاد اولاد اولادى على الاولاد او الاختصاص للمشاركة وذلك لتوسط ثم وان لم يكن
 العطف على مدخولها يدل على ما قلناه تعبير الر وض بقوله (فرع) قال على أولادى ثم أولاد اولادى وأولاد
 اولاد اولادى فقتضاه الترتيب بين البطن الاول ومن دونهم والجميع بين دونهم اه فتوجه ومن دونهم
 شامل البطن الثاني وما بعده لم يكن قوله العيان فالترتيب بين البطن الاول والثاني فقط يقتضى خلاف ذلك
 الا ان يكون المراد فقط أنه لترتيب بين الثاني والثالث (قوله وعلى) به فيما يذ كره في الاولى الخ) نصريح
 باعتبار الترتيب فبين بعد البطن الثلاثة المذكورة ايضا (قوله بالصفة) متعلق بالتعميم وقوله وهي اى
 الصفة ش (قوله فان حذف من احدها الخ) جزم بذلك في شرح الر وض (قوله بين البطنين) المذكور
 في الاولى ثلاث بطون لهم الا ان يرد به غير التثنية في قوله من احدها ماصور في الثانية فليتامل (قوله
 استحق) هل المراد انه يستحق وهو البنت الى حدوث ولد الاخ فيقطع استحقاقه والمراد انه يستحق

بشاركه أى عند النهاية المتخيلة للشارح (قوله حافظوا الخ) أى إن لم يكن فى بعضهم لما بات من
أن القول قوله فلامنى لطيف فيه ثم باذره الشارح يؤخذ من وجوب إعادة وهى ان جماعة ادعوا أن
أباهم موقوف وقصدهم ذل أولاد الظهور فقط وأظلم ذلك منتهى بعدة أقام غيرهم بينه بانه وقفه على
أولاد الظهور والباطون معا لم تسمع ندوا حد من البينين الوقت لتأويله هو أنهم لم يحلفوا ثم إن كان فى
أبيهم أو غيرهم قسم بينهم بالسوية أو فى بعضهم فالقول قوله وكذا الناظر إن كان فى يدو ينفى أن
تصدق ذى السجدة إذا لم تكن يدمستة إلى السنة التى أقامها منه أيضا يعلم جوا ما وقع السؤال عن من
إن إنسانا كان متصرفا فى محلات مدة طيلة ثم وقفها وأقام عليها بأمر اقتصر الناظر فيها بقسمته
الواقف بعد موته أيضا ثم ان جماعة ادعوا أن ذلك موقوف على مسجد كذا وهو أنهم إن أقاموا بذلك بينة
شريعتهم يثبت أنه وقف على المسجد قبل وضع هذا الوقف الثانى يده عليه فمما أو لا فالقول قول الناظر
بمقتضى وضع يده وقصره فى الوقف القريب على بالواقف وصرفه اه عش (قوله وكذا الناظر) أى ولو
أمر اه عش (قوله إن كان فى يده) أى إن لم يكن من الموقوف عليهم كجوه مقتضى ضيقه ولا فلا فائدة
اه سدع وكتب عش عليه أيضا ما قصه المتأخر من هذه العلية أن القول قوله بينه وهو مشكل فان
التقص لا يثبت لغرضه ما بينه وهما يثبت بينهما محال للوقف وإن كان منهم فالأقر بأنه يصدق لا
بين اه ومن العنى قبل الفصل ما هو كالصريح فيها المستقر به (قوله على مضاف ثم الفقراء) أى كان
وقف ما يصر فسر به بعد مقتضى كذا القراء ونحوهم وما انفصل عنهم الفقراء فإذا اتفق أن المصارف كانت
أصغار إلى مزارع كان ما انفصل عن العمارة النصف فاقبل دفع المصارف ولا يقال أن المصارف قبل
العمارة كانت لا تسمع فحق الانصاف فليس لها إلا النصف ما فضل اه رشيدى (قوله فسر) أى بما
حصل من غلته ولم يدفع فمدة العمارة ما يبنى بالمصارف التى عنها اه عش (قوله تلك المصارف)
لعل الأوامر عسى من البانية عبارة النهاية لى تحمله تلك المصارف اه وهى ظاهرة (قوله ولا يدخل
الأوقاف الخ) لوعتقوا ينفى الاستحقاق من حين العتق وفارق عدم دخول الأوقاف هنا مما عمن أن لو أطلق
الوقف على عبد كان على سبيله باله أخص الأوقاف كان التخصيص قرين على ارادتها ما كان لهم لا على كون
ولا يحمل هنا غيرهم والأصل حل التصرف على الصحة وإذا لم يخصهم وذكر الأولاد فوجدنا قرينة الصارفة
إلى السادات والوقف غلبت فأنقص من علك بى ما لو لم يكن له أولاد الأوقاف اه سم وبظهور أن الوقت
حسب بذابل لأنه منقطع الأول وباتى عن عش عند قول الشارح ولا يدخل الخ ما يؤيده (قوله
أوبنائى أولئك الجمع والاطلوعا كالجعل ما يأتى آ نفعن العنى والاسنى والنهاية (قوله لكن يظهر الخ)

معه وسأى تظهر ذلك (قوله ولا يدخل الأوقاف الخ) خلاصا لو كان الوقف على ساداتهم كالجعل فمما فقال
وقف على أولادى الأوقاف أو ذكرهم باسمائهم فان الظاهر أنه يصح ويكون وقف على ساداتهم أخذنا ما
تقدم أنه لو أطلق الوقف على عبد كان وقف على سيدوه بحال الفرق بأنه إذا خاض الأوقاف كان التخصيص
قرين على ارادتها ما كان لهم لا على كون ولا يحمل هنا غيرهم والأصل حل التصرف على الصحة وإذا لم يخص
وذكر الأولاد فوجدنا قرينة الصارفة إلى السادات والوقف غلبت فأنقص من علك بى ما لو لم يكن له أولاد الأوقاف
قوله (قوله ولا يدخل الأوقاف) لوعتقوا ينفى الاستحقاق من حين العتق (قوله لكن يظهر أنه وقف نصيبه
الخ) اعتمدنا شذنا الشهاب الرملى أنه لا يوقف على أهله أو وقف عند تحقق أصل الاستحقاق وأصل الاستحقاق
هنا كونه في موضع من ممتلكاته المذكور فى شرع الر وض عن الأسوى الجزم بأنه وقف نصيبه إلى
البيان ونقله عن تصريح ابن المسلم وعليه فالزم أن يكون حال الوقف الأول من شى فقام وقف نصيبه أن وقف
أمر الوقف إلى البيان وقف تبيين فان بان من نوع الموقوف عليه تبيينا صحتا الوقف والأقلا وأما اعتمده فمما
الرملى فيه فنظر لأنه إن وقف الوقف أشكل بعدم وقف نصيبه لأن يفرقوا أن بطله أشكل بأن بطل الوقف
نعم احتمال محتمل بعدم تحقق البطل عما لا وجهه فليست كامل (قوله لكن يظهر أنه وقف الخ) قد يؤيد

ولا بينة حلفوا ثم إن كان فى
أبيهم أو غيرهم قسم
بينهم بالسوية أو فى
بعضهم فالقول قوله وكذا
الناظر إن كان فى يده وألقى
الباقى ينفى من وقف على
مصارف ثم الفقراء
واحياج الوقف لعمارة
فهمرو بقت فضله بأنها
تصرف لما قصدت تلك
المصارف لأن الوقف
قدسها على الفقراء ولا
يدخل الأوقاف من الأولاد
فى الوقف على الأولاد لأنهم
لا يمكنون ويدخل قسم
المتخيلة خلافا لما قاله
أوبنائى المحسن يظهر أنه
وقف

[illegible]

نصيبه المتبقية لأوضح
فإن قلت قياس ما يأتي
قبل خلو الكفر في عين
كاتب أمة منهم أربع
لأنه لم يسلط لأعمال
الكافرين من الزوجات
إلا لأوقاف على ما نقلت
يفرض أن التبيين ثم تعذر
بوجه فكل في الوقت يستند
فذلك بخلافه فإن التبين
يمكن فوجب الوقت السب
والكفار ولو حرسين كما
هو ظاهر المزمع في نصي
وقت ضوئها على إسلامه ولا
أولاد لأبى المذكور
والأب (الوقت على
الولاد) والنوع موجود
(في الأصح) لأنه لا يسمى
ولدا حقيقة ولذا اضطر
إلى ما هو عليه في ولده

وكانوا أولاداً وأولاد الأولاد في أولاد الأولاد (٢٦٦) وكانهم أنعم الله بهم على عجزه أيضاً لأن شرب طمارة المستنعم له ولم تعلم هذا من قبل

(الخ) أى وصحة النتي من علامات الجواز اه سم **(قوله وكذا أولادها)** أى لا تدخل أولاد وأولاد الأولاد في قولهم أولاد الأولاد **(قوله وكأنهم الخ)** عبارة لغوية تارة قيل كان ينبغي ترجع هذا أى بمقابل الاصح الناقيل بالدخول على قاعدة التام في حمل الفظة على حقيقة ويجوز أى بسبب بان شرطه على قاطبة ارادة التسمية والكلام بهتاند الاولاد اه **(قوله أيضا)** أى الحقيقية **(قوله لانه)** أى الحال **(قوله اه)** أى العماز **(قوله ومن ثم لو قلنا)** أى كان لم يكن له ولد وأولادك ونفسك ينتعلى دخولهم كقولهم رفضا بالولد أولادى أو ضلان وفلان مثلا وهما من أولاد الأولاد بقى ماقال وقتفت على آباء وأمهات هل تدخل الأجداد فى الأول والحديث الثانى أهله نظر والاقرب الأول و يفار عن الأولاد لما يكن له الأولاد وله ونسبت لا بدخل فيها ولما لو كان الأولاد يتعدون بخلاف آباء وأمهات فإنه لا يكون للناسن الآب وأم والتعبير بصيغة الجمع دليل على دخول الأجداد والحديث فيكون لفظ الآباء والأمهات مستعملا في حقيقة ويجوز اه عش **(قوله انهم خولهم الخ)** عبارة النهاية فالأجداد خولهم كقوله ابن خيران اه وعبارة بالنسب وعده أى بخلاف عند الإطلاق فلأورد اجمعهم دخل أولاد الأولاد قطعاً وأقال وقتفت على أولادى لمسى لم يندوا قطعاً اه **(قوله لاجرة ارادته)** أى لا توقف الحمل على ارادته سم و عش **(قوله مرجع)** أى لعدم الدخول **(قوله عند ارادتهم)** أى بان دللت قتر ينتعلى ارادتهم اه سم **(قوله فعمله قطعاً الخ)** بقى ما لو كان له أولاد وأولاد الأولاد لا تدخل في الجمع لشمول الجواز الذى دللت القر ينتعلى ارادته للجميع أو يخص أولاد الأولاد لا نه أقرب إلى الحقيقة منه نظر سم على عش أقول والاقرب حله على الجميع اه عش **(قوله انهم سند له وبالح)** أو قال وقتفت على أولادى ثم أولاد أولادى وانقرت أولادهم صرف ولولد أولادهم فلو حدث به بعد ذلك ولأدصرف لهم ولا بشاركهم أولاد الأولاد لانها بشم يقتضى أنه لا يصرف لأولاد الأولاد لا مع فقد الأولاد اه عش **(قوله أى وحده الخ)** قد قيل بان الوقت فيجب حثت منقطع الاول **(قوله المهم)** الأولى الافراد **(قوله وقد وجدت)** فيه أن الاسم وطول مدة متعلق بالحال **(قوله ويبحث بعضهم أهملنا شتر كان)** اعتمدته النهاية والمغنى **(قوله والواجب الخ)** وقفاً لنهاية والمغنى **(قوله وقد ينتطبع تحت الخ)** قضيت أنه لو قال له أولادى للموجودين دخل ولما ولد وهو حاضر اه رشدى **(قوله لأن يستلحقه)** فيستحق حيث من الرغ الحاصل قبل استلحاقه ويبره حتى يرجع ما يخص من مدة النفي كالاستلحاق للشجر وحالته اه نهاية **(قوله وقد يبره الخ)** فى أنها بغير النفي الاقوله أو هو هاشمى الى لانهم لا يشيرون **(قوله وبعدهم)** أى غير الانسيرة اه نهاية أى غير الوقت على أولاد الأولاد وقد أضاف ما دلل شر أيضاً بقوله السابق أنفاً وكذا أولاد الخ **(قوله الرجل)** مبد كبحرته **(قوله أو هو الخ)** عطف على حاله وقتفت من الرجل و **(قوله الهاشمية)** عطف على قول المرتضى من ينسب الخ إلى أن يقول الرجل بعد ما ذكر مطلقا على من ينسب الخ أو هو الخ الهاشمية **(قوله مثلاً)** الأولى ما خرج من الهاشمية أى وعلى العالوية **(قوله أولاد بناته الخ)** أى والحال أن أولاد بنات الهاشمية ليسوا هاشمية **(قوله فلا يدخلون الخ)** أى أولاد البنات فى الوقت على واحد من هذا را بقعة (حيث أن) أى من أن يقول الرجل على من ينسب الخ **(قوله لانهم)** أى أولاد بنات **(قوله ولو سلمنا لاجرة ارادته)** أى لا توقف الحمل على ارادته **(قوله عند ارادتهم)** أى بان دلست قتر ينتعلى ارادتهم **(قوله فعمله قطعاً)** بقى ما لو كان له أولاد وأولاد الأولاد لا تدخل في الجمع لشمول الجواز الذى دللت القر ينتعلى ارادته للجميع أو يخص أولاد الأولاد لا نه أقرب إلى الحقيقة منه فقه نظر **(قوله ويبحث بعضهم الخ)** هذا البحث هو الظاهر فى شرح الروض واعتمده مر **(قوله والواجب الخ)** اعتمده مر **(قوله لأن يستلحقه)** قال فى شرح الروض والظاهر أنه يستحق من الربع الحاصل قبل استلحاقه ويبره حتى يرجع ما يخص من مدة النفي **(قوله الرجل)** باني بحرته **(قوله**

عَلَّمَ أَتَمَّ خُصْمَهُمْ وَلَوْلَا
 أَنَّهُ لَاعَرَهُ بِلَادَتُهُ نَهَضَ عِجْرُ
 وَهُوَ قَرِيبُ سَبْعَةِ أَلْفِ رَاغَةٍ
 فِي الْأَوَاقِفِ الْبَاقِيَةِ حَتَّى
 وَبَهُ فَارَقَ مَا بَقِيَ فِي الْوَقْفِ
 عَلَى الْمَوَالِي ثُمَّ أَتَى بَابَ
 بَيْرَانَ فَقَطَعَ بِخُصْمِهِمْ عِنْدَ
 أَرَادَتِهِمْ أَتَانَاذًا لَمْ يَكُنْ حَالُ
 الْوَقْفِ عَلَى الْوَالِدِ الْإِبْرَاهِيمِ
 فَيُعْطَى عَلَيْهِ قَطَاعًا مِمَّا
 هُوَ مِنَ الْأَنْفَاعِ ثُمَّ انْحَدَثَ
 وَلَهُ دَفْعٌ عَلَيْهِ أَيْ وَجَدَهُ
 عَلَى الْأَوْجَعِ لِأَنَّهُ انْصَرَفَ
 الْيَسْمُ إِنَّمَا كَانَ لَتَعْمُرَ
 الْحَقِيقَةُ وَقَدْ جُنِبَتْ عَنْ
 بَعْضِهِمْ أَتَمَّ هَانِثُ كَانَ
 بَعْدَ وَجْهِ الْأَزْرَى أَنَّهُ
 قَالَهُ عَلَى أَوْلَادِي وَلَيْسَ لَهُ
 الْإِبْرَاهِيمُ وَلَوْلَا أَنَّهُ يَخْضَلُ
 لَقَرَّبَتْهُ الْجَمْعُ وَفِيهِ تَقَارُ
 وَالْأَوْجَعُ مَا صَرَحَ بِهِ أَطْلَقَتْ
 أَنَّهُ تَخْضَلُ بِهِ الْوَقْفُ رُبَّةُ
 الْجَمْعِ يَحْتَمِلُ أَتَمَّ هَانِثُ
 مِنْ عَيْنِهِ مِنَ الْإِبْرَاهِيمِ
 يَخْضَلُ فِي الْوَالِدِ الْمُنْفِي بَعْدَ
 الْإِبْرَاهِيمِ يَسْتَفِيدُ (وَيَخْضَلُ
 أَوْلَادُ الْبَنَاتِ) قَرِيبُ
 وَبَعْضُهُمْ (فِي الْوَقْفِ) عَلَى
 الْفَرْزَةِ وَالنَّسْلِ وَالْعَقْبِ
 وَأَوْلَادُ الْوَالِدِ لَصَدَقَ كُلُّ
 مِنْ هَذِهِ الْبَعْضِ يَسْمُ (الْأَوْجَعُ
 أَيْ يَقُولُ) الرَّجُلُ (عَلَى مَنْ
 يَسْمُ عَلَى نَفْسِهِ) (أَوْ هُوَ
 هَانِثُ مَثَلًا الْهَانِثَةُ
 وَأَوْلَادُ نَاهِيَسُوا كَذَلِكَ
 فَلَا يَدْخُلُونَ جَيْشَهُمْ وَلَا يَحْمِلُونَ
 حَيْثُ لَا يَنْسَبُ وَنَالِ الْعَيْلِ
 إِنَّمَا يَسْمُ مَوْلَاهُ عَلَى اللَّهِ
 عَلَيْهِ وَسُورَةُ الْحَسَنِ رَضِيَ اللَّهُ

ذلك لا يمنع دخول أولاد البنات لان الانساب فيها البيان الواقع لا الاحد اذ هو محمول على الانساب القوي لا الشري وبه يعلم ان هذا الانساب قولهم في النكاح لا مشاركتين الام والابن في النسب ولا يدخل الحمل عند الوفا لانه لا يسمى ولدا وانما يستحق من غلته ما بعد انفصاله للحمل الخاص علوقه بعد الوقت فانه انما يستحق من غلته ما بعد انفصاله خلافا لما زاع فيه من بوز ولا يشمل بانه مختلفا في غير غلته لانه اسم لغيره وذكرا في الآلات في الوصية كالاملا بعد مجيئها (فائدة) ويقع في كتب الاوقاف (٢١٧) ومن مات انتقل نصيبه الى من في حرمه من أهل الوقت المستحقين وناظره ان المستحقين تاسيس لا تار كيد فيجعل على وضعه المعروف في اسم الغالب من الاوصاف حقيقة بالاستحقاق من الوقت حال موت من يتقبل النصيبه ولا يصح جعله على الجواز ايضا بان اراد الاستحقاق ولو في المستقبل لان قوله من أهل الوقت كاف في افاذه هذا فليس من عليه الغاء قوله المستحقين وانه لم يرد التاكيد والتاسيس حرمه من موجب العمل به ويقع فيها ايضا لفظ الاستحقاق والاعتصاف وقيل اختلف المتقدمون والمتأخرون في انه هل يحمل على مايم النصيب المقتدر بحاز القرينة وهو ما عليه جماعة كبيرون وكاد السكبر أن ينقل اجماع الآفة: الاربعة عليه او يختص بالحقيقه الاصل والقرائن في ذلك مضعفه وهو المنقول وعليه كثير من أفاضوا يؤيد الاول قولنا السكبر الاثر في قواعد التقويم والفتان فا الحرجة لا تستثلا يصير بغيره يستحق موتها عليه لشمول لفظ الوفا فيه

الرجل (قوله ذلك) أي على من ينسب الخ (قوله لبيان الواقع) بمعنى أن كلام من أولادها ينسب اليها بالحق القوي وليس لها فرع بالنسب اليها بل بالحق الهي اه (قوله أي حتى يحضر بذلك عنه) (قوله اذ هو) أي الانساب الى المرءه هكذا الاشارة بقوله أن هذا الخ (قوله وبه علم) أي بذلك الحمل (قوله ولا يدخل الحمل الخ) أي في الوقت على اولاد الاولاد كدليل علمته اه وكذا في الوقت على الاولاد ما في الوقت على القرينة والنسل والعقب فدخل كأمه به في الرض فالحق في شرحه لصدق الاسم عليه وقت نصيبه انتهى ولولم يكن له عند الوفا لاجل كان كانت نسبه الاربع حوامل حيث فقيس ما تقدم من الحمل على ولاد الاولاد لم يكن له ولدا الخ هنا على الحمل اسم هـ على قول روي في حل الواسط الخ الحمل اذا لم يكن الاجل نظر لا يخفى لاسم من أن الوقت على الحمل غير صحيح وقد انحصر الاستحقاق فيهما فليس تابا لغيره فاقضاه مقتضى الاول اه عـ (قوله وانما يستحق من غلته الخ) لا يخفى ان استحقاقه من ذلك فرع دخوله بقوله ولا يدخل الخ أي قبل انفصاله اه سـ (قوله وبوز ولا يشمل بانه) ظاهره ولولم يكن له جمل الوقت لا ينفك لكن قياس ما تقدم فيما لو لم يكن حال الوقت على الولد الاول والهن الحمل عليه محل ينزح حيث دخل بانه فلم يراجع (قوله فائدة) خلاصته الفائدة ان قوله ويقع في فتاوى الرمي اه سدعير (قوله يقع الى قوله) ويقع في النهاية (قوله تاسيس) أي مـ بما لم يقبله قوله من أهل الوقت اه عـ (قوله سالموت من الخ) متعلق بالاوصاف (قوله لان قوله من أهل الوقت كلف الخ) انهم انه لو لم يذكر المستحقين بان اقتصر على ما قبله انتقل نصيب البنات في قدرته وان كان مجموع ما بين قوله اه عـ ويلم تصور ما بين انما يقول الشارح اقتبست من قوفه في محمد الخ (قوله فليزم عليه) أي ذلك الحمل (قوله وانه لم يرد الخ) عطف تفسيره في الغاء الخ (قوله والتاسيس خبر الخ) مبتدأ وخبر (قوله به) أي التاسيس (قوله ويقع الخ) عطف على قوله يقع الخ (قوله فيها) أي في كتب الاوقاف (قوله او يختص الخ) نسبه لقوله يحمل على مايم الخ (قوله في ذلك) أي الحمل (قوله وهو الخ) أي الاختصاص بالحقيق (قوله وبوز الاول) أي الحمل على مايم الخ (قوله قال) أي السكبر (قوله وعلى هذا اقتبست) أي على الاول لكن قوله وبينت في الفتاوى الخ يشعر بان هذه الصورة ليست من على الخلاف فتأمل اه سـ (قوله ثم يتبعه وعشقه) الصبران عائدا على محمد (قوله منهما) أي من البنين وكذا صبر أحدهما وصبره رتبهما (قوله بان الخ) متعلق باقتبست (قوله لها) أي البنت البقية (قوله يؤيده) أي ذلك الاثناء (قوله ذلك الخلاف) أي المار بقوله هل يحمل على مايم الخ او يختص الخ (قوله ما يصدر من الواقف الخ) انظر مع قوله

ولا يدخل الحمل) أي في الوقت على أولاد الاولاد كدليل علمته اه وكذا في الوقت على الاولاد ما في الوقت على القرينة والنسل والعقب فدخل كأمه به في الرض فالحق في شرحه لصدق الاسم عليه وقت نصيبه اه ولولم يكن له عند الوفا لاجل كان كانت نسبه الاربع حوامل حيث فقيس ما تقدم من الحمل على ولاد الاولاد لم يكن له ولدا الخ هنا على الحمل اسم هـ على قول روي في حل الواسط الخ الحمل اذا لم يكن الاجل نظر لا يخفى لاسم من أن استحقاقه من ذلك فرع دخوله بقوله ولا يدخل الخ أي قبل انفصاله اه عـ (قوله فيجعل على وضعه الخ) اتفق بذلك خضا الشهاب الرمي شرحه (قوله ما يصدر من الواقف ما يدل الخ) انظر مع قوله السابق بحاز القرينة قوله والقرائن في ذلك قالوذا كان موتها عليه كان له نصيب بالقوة بل بالفعل اذا لم يوفوف على انقراض غير ما غناه اولاد اخره في الرض فالحق عليهم وعلى هذا اقتبست في موقوفه على محمد ثم يتبعه عتقته فلان على أن من قوتبت منها تكون حصتها الاخر في قوتبت احداهما في حدة الاوقاف بعد الوقت ثم يخرج عن الاخرى فلان لها الثلثين والعتيق الثلث وبؤده ان الواقف لم يجعل العتق في مـ رتبتهما خشي انه ما غفر احداهما فخاصة ما غفر في ذلك بقوله على التي اخروا بين ان احداهما في انقراض العتق لم تنص به بل تأخذ مضموه بنت في الفتاوى ان على ذلك الخلاف ما يصدر من الواقف ما يدل على ان المراد النصيب ولو بالقوة

السابق بجزء القربة وقوله والقرآن في ذلك ضعيف وسدعير أول ويمكن الجمع بأن سابق هذا إطلاق
 النصيب للقرينة بنسبة كابدل عليه قول الشارح إلا في نظر القصد الواقع في ما هنا غير انضمام لفظ اليه
 يدل على المراد المذكور **(قوله كنهنا)** أي في موقف في محله في المال على ذلك هنا ما ذكره قوله
 ويؤيد أن الواقع **(قوله أن الرابع الثاني)** أي الاختصاص بالحق **(قوله وهو)** أي الثاني (رجع
 إليه شخشا) أي عليه قسمته في الوقت بعد جعل البنت الموجود في العلق نصيبا لكن قد قدم أن استحقاق
 البنت للثمن ليس بمجرد قوله فإذا مات أحداهما فنصيبها الآخر بل لأنه وجد من الواقع ما يدل على أن
 المراد النصيب ولو بالقوة كنهنا **اه** ع **(قوله بعد افتائه بالاول)** أي الخلل على النصيب المقدر الذي
 أشير إليه بقوله وعلى هذا اقتبس الخ **اه** ع **قول المتن** (ولو وقف على موالها) ولو وقف على موالها
 وليس له الأول ولقد فهل يصح الوقف جلا على الجنس فيه نظر **اه** سم **أقول** قضيتي قول الشارح
 أن يتأخر بنسبة الجمع تحتل الخ العصة وعلى الجمع على من بعد من عصبته الموجود على أن قول الشارح
 إلا في قول لم وجد إلا أحدهما الخ كالمرجع في العصة مطلقا **(قوله أم ولده)** أي قول المتن والصفة في النهاية
(قوله على الأوجه) وقال المعنى قول المتن (وله عتق ومعق) قضيتي قوله الشارح أنه لو وجد أحدهما
 وعصبته الآخر قسم بينهما في مالو وجد كل مع عصبته أو أحدهما مع عصبته وأوجدت طبقتين
 العصبان فهل يستحق الجمع مطلقا أو بترتيب الأثر وقد بينا في الثاني **اه** سم **(قوله تبرع الخ)** فعمم
 في الحق بفتح التاء **(قوله أو وجوبا)** كان نوعه عتقا أو تبرعا بشرط العتق **اه** ع عبارة سم كمن
 كفارة **اه** **(قوله باعتبار الرأس)** أي على الجهتين مناصفة **اه** سم أي خلافا للمعنى عبرانه نصيبين
 على الصنفين على عدل الرأس على الزوج **اه** **(قوله حال الوقف)** أي أسكنهما زواجه (ولا حال الموت) أي
 لأن عصبتهما بعده وهو بعد الموت لولده ولأنهما لعصبته **اه** ع **(قوله لاجله)** لأنه لا يحمل لهما
 ولأحدهما **(قوله أيضا)** أي كالقول بالطلاق المبني على إجمال المشترك الضعيف **(قوله لانه)** أي
 المشترك **(قوله لقرينة)** أي معجمة **(قوله وكذا)** أي يجعل على معصيته **(عند عصبتهما)** أي القرينة
 مطلقا **(قوله قبل عموا قبل احتياطا)** فيستحقان في جميع الجوامع فلا يرجع **اه** رشدي ويمكن دفع
 المخالفة بعمل العموم على الفتوى **(قوله ولو لم يوجد)** أي قوله ورد في المعنى **(قوله شارح الخ)** ضعف **اه**
ع **(قوله نصار المعنى)** الآخر غير مراد قضيتي ذلك أنه لو انقرض الموجود حين الوقف المحمول عليه
 الوقف لا يصرف لآخر الحادث ويكون الوقف منقطع الآخر **اه** لم يذكره صراحة **اه** سم **(قوله على**
كل) أي من أفراد **(قوله من المتواطئ)** أي من الطلاق المتواطئ وهو الذي اتحد معناه في أفراد **(قوله**
فيصدق) أي اسم الآخر (على من طرأ) فيستحق الوقف الآن شيئا لا واقف بالوجود حال الوقف **اه**
ضعيفة **(قوله في المتن لو وقف على موالها)** لو وقف على موالها وليس له الأول واحد فهل يصح الوقف
 جلا على الجنس فيه نظر **(قوله على الأوجه)** اعتمدته **اه** **(قوله في المتن وله عتق ومعق)** قضيتي قوله
 الشارح أنه لو وجد أحدهما وعصبته الآخر قسم بينهما في مالو وجد كل مع عصبته أو أحدهما مع عصبته
 أو وجدت طبقتين العصبان فهل يستحق الجمع مطلقا أو بترتيب الأثر وقد بينا في الثاني **اه** سم **(قوله أو**
وجوبا) كمن كفارة **(قوله باعتبار الرأس)** أي على الجهتين مناصفة **(قوله لانه لم يدخل مند الخ)** قد
 يقال ينبغي دخولهما بعد الموت مطلقا وإذا كان من نوع أو حوصص الوقف على متفق ما يأتي عن ابن
 القبري أن في ردة ويا قبل علمه لأن الوقف على نوع لا يصح في مالو وجد منه بل يستحق الحادث منه أيضا
 كلو وقف على أخوته أو أولاده فإن الحادث بعد الوقف يستحق أيضا **(قوله واعتزله أو زرع الخ)** كذا
 شرح **اه** **(قوله نصار المعنى)** الآخر غير مراد قضيتي ذلك أنه لو انقرض الموجود حال الوقف المحمول
 عليه مالا يصرف لآخر الحادث بل يكون الوقف منقطع الآخر **اه** لم يذكره صراحة **اه** سم **(قوله**

أحد معنيه وهو الاحتفاظ بالوجود فصار للمعنى الآخر غير مراد أو ما لا أخوة فليست قولنا هذا إطلاقا على كل
 من المتواطئ فيصالح على من طرأ

معنى

ورديان الخلاف المولى علمه ما على جملة التواطؤ أو ضاؤلوا لا شيء واحد لا اشتراك قبله لا خلافه على و يدين اتحاد فلا الولاء بالنسبة للسيد من حيث كونه منعما وبالنسبة للعقيد من حيث كونه منعما على هذه من اعتباران بلا شمول ولو وقع على مولى من أسل دخل أولادهم وان سفلوا لمولى الميرد فاقس به الاسنوى مالى وقع على مولى من أسل ورديان نعمة (٢٦٩) . ولا يلتحق تشمل فرع العقيد فمولى مولى

تختلف نعمة لا اعتبار فانها
تخص بالمقتب اختلاف
فروع و رد بان قوله على
الانقطاع بسن الولاء
كاستعانة النسب صريح
شمول الولاء لعصبة السيد
بل المصرح به فى كلامهم
سأى أن الولاء يثبت لهم
فى حياته (والصفة) وليس
الميرد هنا مبدل لها
التوى بل ما يقيد قيد
غيره (للمتعة على جلى) أو
مفردان ومطلوبه الميرد
ان الميرد الجلس ما ينعما
(معطوفة) لم يقتل فيها
كلام طويل (تعتبر فى
الكل كوقفت على محتاج
أولادى وأحفادى) وهم
أولاد الأولاد (واستوفى
وكذا التنازع عليها) أى
عنها (و) كذا الاستثناء
انقطاع فى الكل (و) أو
كقوله فى أولادى
وأحفادى وأخواتي المحتاجين

معنى (قوله ورد) أى الاعتراض (قوله لا اشتراك فيه) أى لفظا (قوله ورد) أى الرد (قوله من أسل)
أى بان أعقبهم (قوله لا مولى الميرد) أى لا يدخل فى مقتضى (قوله وقاس به الاسنوى الخ) معتداه
عش (قوله مالى وقع على مولى الخ) أى قد دخل أولادهم له سم (قوله ورد) أى القياس (قوله ورد)
أى الرد (قوله ان الولاء الخ) خبر بل المصرح به (قوله وليس المراد) أى قوله فتأمل فى النهاية (قوله وتنازلوا
بها) أى الميردات كمالى فى المتن قول المتن (معطوفة) أى يعرف شركه منهج وقد أفاده السارح بقوله
الا ترى خلاف بل ولكن اه (قوله لم يخل بينها) أى المتعاطفات (كلام طويل) سيد كمرته رد قول
المتن (محتاج) هو الصفة المتقدمة وقوله به. المتاحين هو الصفة المتأخرة اه سم (قوله وهم أولاد الأولاد)
أى ذكور أو إناث اه عش قول المتن (محتاجين) قال فى شرح الروض أى المقتضى والخارجة عنه متجاوز
اختزال كذا كذا فى مقتضى العقل انتهى والذى يقسم ان المراد جوارا عند الذكورة لا ماله كونه هاهنا أو مملوكا
حتى يصرف له شئ والمطلب أيضا هو اه سم على حج وقسمان الغنى بكسب لا بخدوش قيس ماعرف
الوقوف على الفقر لا الاختد فلعل المراد هنا بالمحتاج من لا يملك المال وقد روى الكسب اه
عش قول المتن (أولا أن يفسق الخ) والذى يظهر أن المراد بالفسق هنا تركب كبيرة أو أمر روى صغيرة
أو صغارا ولم تغلب طاعة معاصيه أو بالعدالة انتفاعا فلا وان رد شهادة نغم مرد أو تغفل أو نحوهما
اه نهاية قال عش فلو باي الفاسق هل يستحق من حين التوبة أو لا فيه نظر الذى يظهر الاحتجاج
أخذنا مما سبق فى مالى وقع على بنته لا ماله ثم تزوجت ثم تزوجت اه (قوله كالصفة الخ) غيبيل
للمتعاطفات اه سم (قوله على بنى) بفتح الباء وشذابه (قوله الا ان يفسق الخ) مثال الاستثناء
المتأخر (قوله أى أو ان احتاجوا) مثال الصفة المتأخرة (قوله ما تقدم الصفة) الأولى ما الصفة
المتقدمة و (قوله والصيغة) الأولى التفرع كفى النهاية (قوله مع الأولى) أى من أجل خبر والصيغة
(قوله) وقد يعبر عن استبعاد الخ) فبقول قاس استبعاد الاسنوى الذى أشار اليه بان نظيره فى المتوسطة
بالنسبة لما بعد ما كيف يصلح الجواب لان يثبت عن الاسنوى عدم استبعادها فيه ماذ كرجوا
الزائما لصدقها اه سيد عمر وكذا فى قسم الاقواله الا ان يثبت الخ (قوله فانها تدمع الخ) كذا فى المتن
(قوله خارج الخ) خبر ادعاء الخ (قوله لا يفسق الخ) وهو اشتراك المتعاطفات فى جميع الخ اه عش
(قوله نغم رده) أى ابن العمدة (قوله ظاهر) خبر رده (قوله ويرى الخ) كلام مستأنف معناه

ورديان الخ كذا شرح مر وقسمه رادود كمرود وردانه لو طرأ أحد من جنس الموجود شاركه فى تامل
(قوله مالى وقع على مولى الخ) أى قد دخل أولادهم (قوله ورد بان قوله الخ) كذا شرح مر (قوله الخ)
المتن يحتاج) هو الصفة المتقدمة قال فى شرح الروض (الحاجة منه) بعبارة أخذنا كذا كذا فى
العقل قال الزكوى وينفذ من راجعها لوقفت ان مكنت اه وبه ان المراد جوارا أو أخذنا كذا كذا لولا
مانع كونه هاهنا أو مملوكا حتى يصرف له شئ والمطلب أيضا هو اه سم (قوله كالصفة الخ) غيبيل
للمتعاطفات اه سم (قوله على بنى) بفتح الباء وشذابه (قوله الا ان يفسق الخ) مثال الاستثناء
المتأخر (قوله أى أو ان احتاجوا) مثال الصفة المتأخرة (قوله ما تقدم الصفة) الأولى ما الصفة
المتقدمة و (قوله والصيغة) الأولى التفرع كفى النهاية (قوله مع الأولى) أى من أجل خبر والصيغة
(قوله) وقد يعبر عن استبعاد الخ) فبقول قاس استبعاد الاسنوى الذى أشار اليه بان نظيره فى المتوسطة
بالنسبة لما بعد ما كيف يصلح الجواب لان يثبت عن الاسنوى عدم استبعادها فيه ماذ كرجوا
الزائما لصدقها اه سيد عمر وكذا فى قسم الاقواله الا ان يثبت الخ (قوله فانها تدمع الخ) كذا فى المتن
(قوله خارج الخ) خبر ادعاء الخ (قوله لا يفسق الخ) وهو اشتراك المتعاطفات فى جميع الخ اه عش
(قوله نغم رده) أى ابن العمدة (قوله ظاهر) خبر رده (قوله ويرى الخ) كلام مستأنف معناه

ان يفسق منهم احدى أو ان احتاجوا وأما قسم الصفة على الجلس فاستبعد الاسنوى رجوعها للكل لان كل جملة مستقلة بالصيغة الصفة تمع
الاولى خاصة وتوجب عن استبعادها ما احتشد كالصفة المتوسطة فانها ترجع للكل على المنقول المتعلق بها متقدمة بالنسبة لما بعدها متأخرة
بالنسبة لما قبلها أو ادعاء بان العبادان ما مثل به الامام خارج عن صورته المستقلة له ووقف متعدد والى الكلام فى وقف واحد ممنوع من ذلك لفظ
الرجوع للكل موجود فيه أيضا فتم رد قول الاسنوى ان ما لا يفسق فى الاستثناء يتألف من كراهية الطلاق ظاهر و يفرق بين ما ذكر فى

المتوسطة وما أختارها كلامهما في عبدي حوان شاعا لهما امرأتى طالق الله اذ لم ينو حوده الاخير لا يفرد الهما ان العصبه بينهما حقيقة فلا نزاع لهما الا
منزل قوى ومع الاختلاف لا يفرقهما (٢٧٠) الاصل عدم الاستحقاق فيكون فيه أدنى دل فقام له وخرج بنسبته أولا بالاولى وبأشراطها انهما

بعده ما لو كان العلف ثم
أو الفاء فخصص المتعلق
بالاخير أى فيما اذا مات
كقوله جع متسلمون
ونفساه عن الامام وأقره
واعتضه جع متأخرون
بان للمذهب بان الفاعل
كالواو يجمع ان كلامهم
وضعا بخلافه بل ولكن
و بعدم تغل كلام طويل
ما لو تغل كوقت على
أولادى على انهم من
منهم وأبعد فخصيه بين
اولاده لذكر مثل خط
الاثنين والافصيه من في
وجهه فاذا انقضت صرف
الى الشوق المختار بين اولا
ان يـ ق واحد منهم
فخصص بالاخير ويبحث
شارح ان الجبل الغير
المتعاطفة ليست كالمتعاطفة
وكلامهما في الطلاق يدل
على انه لا فرق (فروع) *
ذكر الرافى ان لفظ الاخوة
لا يدخل فيه الاخوات وتزوج
نفسه أى بان يقاس الاولاد
الفصول وبزود موضوع الفرق
بان هذا اللفظ لا يلائم له
بتفسيره بانها تشمل
النوعين ما بخلاف الاخوة
فان له مقابلا كذلك وهو
الاخوات فـ لم يشملهن
ودخول الانثى في فان كان
له اخوة فلامه السدس
قياسى لا لفظى ولو وقف
على زوجته وأمامها لم
يتزوج بصلحها بترسها لم يعد نعم من أحد من كلامهم في الطلاق والاعيان بخلافه نظيره في بناته

الاولى

الاصل

وتلك بعدم التزوج والتعزيم متفذلك ولأنه غرضنا لا يحتاج بشئ فأن لا يخلفه أحد على حبلته وهذا يندفع اذنه الشرف المناوي ومن تبعه بعد استحقاته نظر الى ان غرضه هذا الشرط لاحتياجه وقد وجد بمنزله ما وافق الاول قول الاستوى أخضام كلام الرافعي الطحاوي انه لو وقف على ولده مادام فقير لم يستغنى ثم افتقر لا يستحق لانقطاع الدعوى تنكس فيه نظر وشرق بان المداوم على الوضع القوي القاضي لانقطاع الدعوى متوقفا لا بانه وحده بل لا بد من النظر لما قصد الواقفين كسهم ومقصود الواقف هنا بط الاستحقاق بالفقير لا غير من غير ان يخلفه شئ ينضم به فارق ما ذكر في الان تزوج فاذا وجد الفقير ولو بعد الفسخ (٢٧١) استحق فقيرنا نظره ولو وقف أو وصى للضيف

الارامل فتزوجت واحدة منهن ثم طلقته عادا استحقاقها فلو اكرهنا كذلك لأجب بانه في البنات أثبت استحقاقا لثباته الارامل وبالطلاق صارت أرملةا وهنا جعلها مستحقه لأن تزوجها بالطلاق لا يخرج عن كونها تزوجت ومقتضى هذا كلام ابن المرقى وأصله أن من لم تزوج أسلا أرملة وليس مراد بل الذي نص عليه الشافعي رضي الله تعالى عنه أنه الخ فالزوجة ولو اوصيت من الرخصة أنه الأصغر على هذا فلا سؤال اهـ (قوله وتلك) أي الى زوجة أو أم أو ابنة أو أخت أو غيرها (قوله ذلك) أي التزوج (قوله) ولأنه غرضنا في كل من الوقفين (قوله ان لا يحتاج بشئ) أي لا يحتاج الى شيء بخلاف تسيب القف (قوله وهذا) أي انما بعد الثاني (قوله بعد واستحقاقها) أي الى زوجة أو أم أو ابنة (قوله ووافق الاول قول الاستوى) اعتمد مر اهـ سم عبارة النهاية وانما الاستوى من كلام الرافعي الخ وهو كذلك اهـ قال عس قوله مر وهو كذلك أي خلافا لغيره في قوله لا يملك له ما عاقل مر به في شبه الارملة اهـ (قوله بان المداوم) أي في مسألة التزوج أو أم أو ابنة (قوله هنا) أي في مسألة الولد (قوله لا) أي له وحده (قوله وضع القوي) (قوله بل لا بد من النظر لما قصد الواقفين) هذا غير مسلم لان الحكم عليه معلول بالانفاذ لا لا ما قصد عدمه اطلاقا عليه بل ما تم بقرينه ذلك فالقول عليها اهـ نهاية (قوله كسهم) أي في التسمية المازيل الفصل (قوله من غير ان يخلفه الخ) عبارة قاله بانه وان تخلفه شئ ينضم به وهي ظاهرة (قوله) وبه أي بطل الاستحقاق هنا بالفسخ فقط (قوله ولو وقف أو وصى) الى قوله قاله التنازع في النهاية (قوله) صرف الورثة أي سواء جاء للمسلمين قبل عليه أو وافق تزوجه عنده لم يرد مروه على الحمل وانما جعل يامن فيه على نفسه اهـ عس (قوله مطلقا) ظاهر هو امر عرضه لما عمن السفر كرض أو خوف أو اهـ عس (قوله الان شرطه) يعني ان يكون له اذا كان ذلك هو العرف كما يفهم قوله على ما يقتضيه عرفه اهـ سيد (قوله الظاهر) ويجب على الناظر رعاية الأصل في فرض الوقف فلا يكون كالبعض فراقه والبعض اغنياءه قوله تعالى الحاصلة مما قدمه الفقهاء عس (قوله كسهم) أي الشرط المذكور أي في تحققه (قوله) تصدق أي الناظر (قوله) اهـ أي السنة الاثنية (قوله على من بشر الخ) أي وقف على من الخ (قوله والابطال) أي الوقف (قوله الا في دينار الخ) أي لا ينطبق فيه (قوله ان علق) أي الوقف (قوله وعندها) أي المساواة اهـ سم (قوله متعذرة) خبر مرفوع الخ (قوله وأما الوقف الخ) مقابل قوله ان علق باموت (قوله محتمة) خبر مرفوع الخ (قوله ويجب) خبر مقدم لقوله زوجه انما الخ (قوله الخ) أي الشك (قوله وانما يخفى) أي قول ابن الصلاح (فما) أي في فعل (قوله وأبني الغزالي) الى قوله قال في النهاية (قوله بانه يخفى بالعدا الخ) والعرف مرفوع في بعض النواحي كبالد الجهم التي فيها الامام

الوقف وهو ما وافق لجزءه من نقل الوصية الى نظره ما الوقف (قوله ووافق الاول قول الاستوى الخ) اعتمد مر (قوله بل لا بد من النظر لما قصد الواقفين) هذا غير مسلم لان الحكم عليه معلول بالانفاذ لا لا ما قصد عدمه اطلاقا عليه بل ما تم بقرينه ذلك فالقول عليها اهـ نهاية (قوله كسهم) أي في التسمية المازيل الفصل (قوله من غير ان يخلفه الخ) عبارة قاله بانه وان تخلفه شئ ينضم به وهي ظاهرة (قوله) وبه أي بطل الاستحقاق هنا بالفسخ فقط (قوله ولو وقف أو وصى) الى قوله قاله التنازع في النهاية (قوله) صرف الورثة أي سواء جاء للمسلمين قبل عليه أو وافق تزوجه عنده لم يرد مروه على الحمل وانما جعل يامن فيه على نفسه اهـ عس (قوله مطلقا) ظاهر هو امر عرضه لما عمن السفر كرض أو خوف أو اهـ عس (قوله الان شرطه) يعني ان يكون له اذا كان ذلك هو العرف كما يفهم قوله على ما يقتضيه عرفه اهـ سيد (قوله الظاهر) ويجب على الناظر رعاية الأصل في فرض الوقف فلا يكون كالبعض فراقه والبعض اغنياءه قوله تعالى الحاصلة مما قدمه الفقهاء عس (قوله كسهم) أي الشرط المذكور أي في تحققه (قوله) تصدق أي الناظر (قوله) اهـ أي السنة الاثنية (قوله على من بشر الخ) أي وقف على من الخ (قوله والابطال) أي الوقف (قوله الا في دينار الخ) أي لا ينطبق فيه (قوله ان علق) أي الوقف (قوله وعندها) أي المساواة اهـ سم (قوله متعذرة) خبر مرفوع الخ (قوله وأما الوقف الخ) مقابل قوله ان علق باموت (قوله محتمة) خبر مرفوع الخ (قوله ويجب) خبر مقدم لقوله زوجه انما الخ (قوله الخ) أي الشك (قوله وانما يخفى) أي قول ابن الصلاح (فما) أي في فعل (قوله وأبني الغزالي) الى قوله قال في النهاية (قوله بانه يخفى بالعدا الخ) والعرف مرفوع في بعض النواحي كبالد الجهم التي فيها الامام

قال ابن عبد السلام ولا

يستحق ذو وطئعة كقراءة
أحلم إلى بعض الأيام وقال
المنصف أن أحلم واستتاب
لعمرك مرض أو حزن في
استيقاظه والآن يستحق إقامة
الاستئابة فأفهم بقاعا ثم
استغفاره لغيره من الأخلال
وهو ما استعده السبكي
كأن الصلاح في كل وظيفة
تقبل الإثابة كالتدريس
بغلاف التعليم قبل طاهر
كلام الأكرج جواز استئابة
الأدب لكن صرح

بعضهم بأنه لا بد من النقل
والكلام في غير أيام العطلة
والعبرة فيما ينص الواف
والأقبر فوفقه من الماطرة
الذي عرفوا الأفعادة بحل
الوقوف عليهم وأتق
بعضهم بأن الملم في سلة
يعلى من غلة غيرها وألم
يصل من الأولى شي فوفقه
فألم ظاهر وألم بحول على
ماذا سلم ذلك من شرط
الواقف أو قرائن له
الظاهر فيه

﴿فصل في أحكام الوقف المعنوية﴾ (الظاهر أن المال في وقفه ما يوقف) على معين (أو جهة) يتقـل الله تعالى (أي) قد سـرخا
الانتمال إليه تعالى وإلى جميع الموجودات لـه في جميع الحالات بطريق الحقيقة وغيره أن سـرخا مالكا فأغـهـو بطريق التوسع (يـشـل عن اختصاص الأتـمين

كالعق وانما ثبت بشاهد وعين دون شبهة حقوق الله تعالى لان المقصود زعمه وهو (٢٧٣) حتى ادى وظاهر اطلاقهم بثبوت الشاهد

والعين واختلافهم في الثابت بالاستفاضة هل تثبت بها شروطه ولا يثبت شرطه اضافي الاول وقد يفرق بانه اقوى من الاستفاضة وان كان في كل خلاف فلا يكون الواقف وفي قول بطله لانه انما ازال ملكه عن فوائده (ولا المعروف عليه) وقبل بطله كالصدقة والخلاف فيما يقصد به ذلك وجهه بخلاف ما هو غير من ان كان السبع والمقبر وكذا الربط والمدارس ولوشغل السبع بما يتوجب الاحرة له واقفانه ابن وزن بانها اصل السليبي ضيف كما (ومنافعه) كالموقوف عليه) لان ذلك صدوره (يستوفى بنفسه وبغيره باعارة واجارة) ان كانه النظر والام ينطاع نحو الايجار لان الناظر اولا ثبت وذلك كاستعماله وخله ان لم بشرط ما يضاف ذلك ومنه وقفه على ان يسكنها معلم الصيكان أو الوقوف عليهم او على ان يعطى اجرتها فمتنع غير سكه في الاول وما نقل عن المصنف انه لماولى دار الحديث وبها قلعة الشيخ استنابها بغيره اختياره أو لعله لم يثبت عندنا ان الوقف نص على سكتي الشيخ ولغيره ثم لم يعمرها الوقوف عليه ما وجب بها

الا ترى عن غيرهم من الخلق اه سم اى لا يردنه تعالى كن متصرفا فيه قبل وقته اضافة لانحصار في كلام المصنف المراجعة الاضافي (قوله) وانما ثبت الخ اى الوقف هذا الظاهر ان كان الموقوف عليه معينا اما ان كان جهة عامة أو نحو سعد في الثبوت بما ذكر نظر لان الجهة لا يثبت اى خلفتها والناظر في خلفه اثباتا حتى لغيره اه عش (قوله) دون شبهة حقوق الله تعالى فانما ثبت بالاشهاد من اه معنى (قوله) لان المقصود اى بالثبوت اه معنى (قوله) وظاهر اطلاقهم) يستد اخص به ثبوت شرطه وقوله (قوله) بونه) معقول اطلاقهم وقوله واختلافهم) عطف على اطلاقهم (قوله) في الثابت اى فى الوقف الثابت (قوله) في الاول اى يشاهدو عين في بعضى السام (قوله) بانه اى الاول (قوله) وفي قول اى في قوله ولو شغل في المعنى وفي قول المتروك تلك الاحرة في النهاية الاقرو ومرالى وانما تمتنع (قوله) نحو راض) تركيب معنى (قوله) وكذا الربط والمدارس اى مالكا في نفسه تعالى تماما (قوله) وجبت الاحرة اى المصحف ونصرف على مصالحه اه عش (قوله) كما مر اى فى كل النصب وفي شرحه وانما اذ شرطى وقت المصحف لاختصاصه بطاقتنا (قوله) لان ذلك اى عقلت الموقوف عليه منافع الموقوف وقوله (قوله) مقصوده اى الوقف اى منه قول المتن (ينقصه وبغيره) محله حدث كان الوقف للاستغلال كما ياتي امالو وقوله ينقصه الموقوف عليه استوفاه بنفسه أو نائبه وليس له اعارة ولا باعارة سم على اه عش (قوله) ان كان له قوله ولو وقف أرضا في المعنى الاقرو وما لا يرد في النظر (قوله) ان كان له النظر اى اؤذنه الناظر في ذلك اه معنى (قوله) فعول الاجارة وفي سم بعد ذكر عبارة الحل وعبارة الرض وشرح معان صفة ذلك توقف الاعارة اضافة الى الناظر اه (قوله) لا يثبت اى ولو الموقوف عليه كما مر فان المعنى (قوله) لان ذلك اى استغفاه الموقوف عليه من المنافع بنفسه الخ (قوله) محله اى يحل تصرف الموقوف عليه في المنافع كسائر الاملاك (قوله) ومنه اى من شرط المتخالف (قوله) او اوقف عليهم) عطف على معلم عطف عام على خاص (قوله) فيتمتع الخ) عبارة المعنى ليس ان استكنه بغيره باعارة ولا بغيره اوقف بغيره باعارة فما هو كذلك وان حرر عاذه الناس بالسماحة باعارة بيت المدرس ونحوه وقد نقل ان المصنف سألوا الخ اه (قوله) غير سكتاه اى فلا تعذر سكتى من شرائه كان دحضه وقد اثاره ومن بلد الوقف او كان الوقوف عليه امرأة ولم يرض زوجها ساكنها الى الحل الشرط لها ان يفي أن يكون كقطع الوسط فيصير بالقرب رحم الواقف مادام العذوم جودا ولا يجوز له اجارته لبعده الاجرة غرض الواقف من السكنى اه عش (قوله) في الاولى اى في الوقوفة للسكنى (قوله) ولو شئت اى اجمار الموقوف على السكنى وقوله ولم يعمرها الخ اى تبرعا اه عش (قوله) وبغير استغلالها) عطف على غير سكتها اه سم (قوله) وبغير استغلالها الخ) قديقال فلا اوجرت ودفعت الاحرة للموقوف عليه واستأجرها من المستأجر لملكه يثبت ان ائلاما مع منه فليصر لم يثبت في قوله كذا الوقوف عليه غير الناظر ان يجوز لناظر اجارته لانه انما يسكن حيث يشاء حيث ملكه كالمعتق بعد الاجارة لان حيث الوقف من امر ح الوقف منع سكتها ولوس ان يشاء كورة متنع وزعما يكون الواقف غرض في ذلك لكون الموقوف عليه يضر بالوقف سكتها لغيره أو غيرها اه سبدر (قوله) في الثانية اى في الموقوف على اعطاء اجرتها (قوله) كرمصص الحمام) سياتي قيل

الا ترى عن غيرهم من الخلق (قوله) في الثابت اى فى الوقف الثابت (قوله) واختلافهم الخ) كذا شرح مر (قوله) ان كان له النظر الخ) عبارة الشرح الحل في دفع قول المتروك واجاز من ناظره انتهى ودمر لوض بوقله باعارة واقفه شارع به وقوله من ناظره انتهى وقضية ذلك توقف الاعارة اضافة الى الناظر (قوله) وبغير) عطف على غير من غير سكتها سم (قوله) كرمصص الحمام) سياتي قيل قول المصنف ولو جفت الشجرة اذ لا ضمان على الوقوف عليه بماه عمال حجر الرضى اوقوف حتى يرق وقد يفرق بينه وبين رصص الحمام بامكان اعادة شجره فثبت ان الوقوف لا يلبط بالمرور وفي ان الوقوف بالاستعمال كرفة

(٢٥ - شروا وبان فاسم - سادس) يعمرها الضرورة لا تفرضه لئلا يفسد الوقف ما يعمر به سوى الاجرة المحلة وبغير استغلالها في الثاني ترى المطلب يلزم الموقوف عليه ما ينقصه الانتفاع من عين الوقوف كرمصص الحمام

ولو وقف ارشاه غير مفرسة
على معين لم يحزه غير اه
ان نص الوقف عليه أو
شرطه لجميع الانتفاعات
كل وجه المبكر وكذا البناء
ولا يبي ما كان مفسر وما
وعكسه والضابط ان كلما
غير الوقف بالكلية نص
اسمه الذي كان له مال
الوقف امتنع والا فلا تمن ان
تعدز المشر وط جاز بداله
كما في ميسر ط آخر الفصل
وأنتى اوزر عتق ولو
وقف أراد انظر هدم
واجبته واخرجه واشر له
في هواء الشاوع بامتناع
ذلك ان كانت الوجهة
محصية أو غير هيا أو غير
يعدار الوقف والاجاز بشرط
ان لا تصرف عليه من ربيع
الوقف الا ما يصرف في عاذنه
على ما كان عليه وما زاد
له صرف فصل اشترط طلم
المنفعة في الاجارة من ان
الزعة والسبى ماله تعلق
بذلك فراجعوا انما تمتنع
الزيادة مطلقا لانها لا تغير
معالم الوقف (و) تلك الاجرة
لانها يذل المنافع المملوكة
له وتضمنه يعطى جميع
المصلحة ولو لم يستعمل
بقاؤه الجلولر ما فية آخر
الاجارة (و) تلك (قوائمه)
أى الموقوف (كثرة) لمن
تم لزمه وكلها كغير بقية
في بابها ومنها غن وورن
توت اعتد قطعها وأشرط
ولم يؤد قطع ماوت أصله

قول المصنف ولو جفت الشجرة تاخر أه لا ضمان على الموقوف عليه باستعمال حجر الرعى الموقوف حتى يرق
وقد يرقى بينه وبين رصاص النجم باسكان عاقد مثل فاشه لا رصاص به عهده بخلاف مثل فاشه لا حجر برقتيه
وينبئ أن وقتا البلاط المقروض في الوقف بالاحتمال كرتة على بالاستعمال وأن فوات عن البلاط
بالكتابة كقوان رصاص النجم سم وسيدع (قوله فشرى من أحره بدل فاشه) قال الميرى وعليه
على الناس له مخي زاد النهاية قال الزكشي وفي كونه علكها في هذه الحلة نظر اه قال عرش قوله
مر وفي كونه أى الوقف عليه علكها أى الاخر اذا غلغلتا ثابا في لهامو روفوه نظر الاخر الملك اه
(قوله لم يحزه غير اه) أى يستتفع بها فيما تملكه غير مفرسة اه عرش (قوله الا ان نص الخ) ظاهره
عدم جواز الفرس وان اطرد العرف في زمن الوقف يعلم الانتفاع لهما الا بالفرس وعليه ولو تبيل الجواز
حينئذ لم يعدل فذيقه كلامه في التسمية السابق قبل الفصل الاول ويجرى هذا في البناء ثم رأيت في الشرح
والنهاية في آخر الفصل ما يؤيد (قوله وكذا البناء) أى فلو وقف أرضنا لينة من البناء لا يجوز بناؤها
ما لم ينص عليه ولم بشرطه جميع الانتفاعات وعليه ولو وقف شخص دارا كانت مشهلا على أما كن وخراب
بعضها قبل الوقفية فينبى جواز بنائها كل من يملكها حيث لم يضر بالعمال لان الظاهر رضا الوقف بمثل
هذا اه عرش وفيه هذا ما يسل اقدمت انفا (قوله في علو) بثلاث العين وسكون الادم (قوله أو غيرها)
أى غير محصية (قوله وال) أى بان كانت غير محصية ولم يضر بعدار الوقف (قوله بشرط ان لا تصرف الخ)
لهه مقيد بما ذالم وبذلك الاجرة بادة بتقديرها فليراجم (قوله مطلقا) أى سواء كانت الزيادة من ربيع
الوقف أو قبل التناظر وقول عرش أى ضربت ام لا نسما لا يخفى (قوله لانها) أى هذه الحصة اه عرش
(قوله وقضيه أنه يعطى الخ) اعتمده النهاية خلافا للشارح والاسنى والامسى (قوله بقاؤه) أى الموقوف
عليه بقول المتن (قوائمه) أى الحاصلة بعد الوقف عند الاطلاق أو شرط أنها الموقوف عليه اه مفسى
(قوله ومن ثم) أى قوله نظير ما مر في النهاية (قوله غن) بالتور من عبارة ما غنى وأغصان خلاف ونحوهما
باعتد قطعها لانها كالمر تغلفه لا يعتد قطعها من شرط قطع الاغصان التى لا يعتد قطعها من غارها
كانت قالة الادم اه وفي شرح الروض لا يخفى أن المملوك من فوائد المدارس ونحوها انما هو الانتفاع
للا منفعة اه أى فلا يجوز ايلزها ولا علزها (قوله اعتد قطعها) قديون تخمن ذلك أنه لو وقف شجرة
الاثر واعتد قطعها على الجذور التى تنبت ثانيا أو شرط ذلك كان الموقوف عليه القطع كذلك لكن هذا في
غيره لو جرد في مال الوقف كان وقف حذو والا لى أما لو جرد في مال الوقف فشرهه الوقف أخذوا بما ذكر في
الثرة غير المؤثرة اه سم (قوله ولم يؤد قطعها الخ) ظاهره رجوعه الى أو شرط أيضا على عرو هو
ظاهر لان العمل بالشرط انما يصح حيث لم يمنع منه مانع اه عرش (قوله ان تارت ففى الوقف) أى
صرح بان دخل الماؤر في الوقف هل يصح تبع الشجرة وعليه بشرط فيه ان يتعد عقد الوقف بتأخر

والاشتمال الوقت على الاوجه نظير ما مر في البيع ان الموزنة للبائع وغيره المشرى و يلحق بالتأخير هنالك الحق به ثم يظهر ظاهره ان الشك
ذكر نحو ذلك فقال فيمن وقف كراهه حصره وما كان الحصر لم يرتب له اولى من الموقوف عليهم ويؤيد القياس ايضا جميع الاذرى
انه لو وقف شجرة او جدارا لم يدخل مقرها وبه صرح الفقهاء في الاذرى قال اعني (٢٧٥) الاذرى ورايت من يتحقق نحوه اى كاهو وجه

وقت الترتيبه نظر وقال مر يصح ويشترط ما ذكر سم على نظير ما جاع اه عش (قوله ولا اشتمالها
الوقت) ولا يرد ذلك على عدم محققه المعلوم ونحوه لان ذلك فيما اذا كان استقلا لا بطريق التبعية اه
سم (قوله على الاوجه) وقوله على (قوله على الاوجه) لم يبين حكمها حيث انه لا ينبغي ان يكون
الموقوف عليه لانه لا يستحق اخذ عين الوقت فلماذا يفعل به لو يحمل مر انما يتابع ويشترى بينهما شجرة
او شقصا وقت كالاصل وكذا يقال في نظير ذلك في البيع اذا اشتمل الوقت بشترى به حياجه او شقصا
وفي اللبن كذلك يشترى به شاة او شقصا او اما الموصوف فيمكن الانتفاع به مع بقائه فلا يرد انتفاع به
ويستقيم بعينه ثم يحمل جواز غرضه ونصحه والانتفاع به منسوخا قائل اه سم على ج اه عش ووردى
عبارة الجبري عن القلوبي والافاسي وقف يتابع ويشترى بقدر غرضه من جنس اصلها فان تعذر فغيره فان
تعذر عادت ما كان الموقوف عليه فان تعذر فلا قرب الناس الى الواقف ثم للفقهاء اخذ بما ساقى وكذا يقال
في الموصوف ونحوه اه (قوله ويؤيد القياس) اى المار بقوله نظير ما مر في البيع (قوله وبه) اى عدم
الاحتمال (قوله في الاولى) اى وقتها لشجرة (قوله ان ما هنا) اى الوقت (قوله حيث) اى حين ان كان
الاصل ما ذكر (قوله في اصل هذا الحكم) اى في ان ما هنا كالبيع في تفصيل الترتيب والوجود (قوله حيث) اى
اى حين ان ياتي هناك نظير ما في الاور وغيره الخ (قوله وهذا) اى عصر الاذرى اذ لا يجوز (قوله هنا) اى في الوقت
(قوله ان الولد) اى قوله زاد في النهاية الا انه مثلا والى قوله كذا في الحق الا انه مثلا زاد في الروضة انه
(قوله مثلا) اى الا لا يخرج او لا يخرج (قوله لا يستحق من غلة زمن حله) اى هذا في الوقت على الاولاد بخلافه
على القرية والنسل والعقب فان الجمل يدخل ووقف نصيبه كقصد من الروض وشرحه اه سم (قوله
واطلعه) اى عين نبيد التناير (قوله في الترتيبه التي اطلعنا الخ) اى في وقت الترتيب (قوله لهما الخ)
بيان القولين وساقى ترتيبه الاول (قوله هنا) اى في مسئلة الجمل (قوله قال غيره) اى في تفسير الاول
الذكر وقوله اى من الخ مقول غير المقتضى (قوله قطع به) اى باعتبار وجود الترتيب لا بغيرها (قوله
انتهى) اى قول الغير (قوله لا الحكم) اى فانه فيما واحد كجاء بقوله وقد سبق للبشنى الخ (قوله بين
هذا) اى الوقت الشامل للمشتريين حيث نظروا فيه لمجرد الوجود (وما مر في البيع) اى حيث نظروا
فيه للتناير (قوله ثم) اى في البيع (قوله لا اشتمل به) اى لم يرتب له الصفة فمضى الترتيب فتمت النصيبا
ولم يبرز فيه الرفع لامن البيع (قوله وهو) اى ما تشبهه الصفة شرعا (قوله وما لا) عطف على ما تشبهه (قوله
وهو) اى ما لا تشتمله الصفة اصلا (قوله هنا) اى في الوقت (قوله وصفه) وهو يتعلق استحقاق الوقت
اى الانتفاع به حقيقة اخذ بما ياتي او وصفه بالبيع في مسئلة الجمل والاراض وعنده في مسئلة البطين

ما ذكر فلما جاع (قوله ولا اشتمالها الوقت) ولا يرد ذلك على عدم محققه المعلوم ونحوه لان ذلك فيما
اذا كان استقلا لا بطريق التبعية (قوله ولا اشتمالها الوقت) لم يبين حكمها حيث انه لا ينبغي ان يكون
الموقوف عليه لانه لا يستحق اخذ عين الوقت فلماذا يفعل به لو يحمل انما يتابع ويشترى بينهما شجرة
او شقصا وقت كالاصل وكذا يقال في نظير ذلك في البيع اذا اشتمل الوقت بشترى به حياجه او شقصا
وفي اللبن كذلك يشترى به شاة او شقصا او اما الموصوف فيمكن الانتفاع به مع بقائه فلا يرد انتفاع به
ويستقيم بعينه ثم يحمل جواز غرضه ونصحه والانتفاع به منسوخا قائل اه (قوله على الاوجه) اعلمته مر
(قوله لا يستحق من غلة زمن حله) اى الخ هذا في الوقت على الاولاد بخلافه على القرية والنسل والعقب فان

وقال الجباري في الترتيبه التي اطلعت ولم ترق وتروا هل لها حكم انزوت كون البطن الاول لا تكون لك في وهذا القول لا يجوز بان هنا
انتهى قال البشنى والصواب ما اطلعت والقول رافى والبعوى في الجمل قال غيره اى من ان المعتبر في الترتيب وجوده لا بغيره ومن قطع به القاضي في
تعليلنا انتهى وقرنا على البشنى بين مسئلة الجمل ومسئله البطين لكن من حيث الخلاف الحكم كما هو الظاهر من كلامه ويرى بن هذا
وما مر في البيع بان المالك ثم صفة نظير لما تشتمله قال غيره ما ذكر وما هو الموزر والمالك هنا وصف فقط نظير لما ياتون الوصف

وهو أو لوجود نحو الثمر فهذا الموضوع هو الحاله على الحق الوقف بالبيع بالنسيئة لا بالنسيئة المستحقين مع بعضهم فانه قد سبق - وقد سبق البلغة في اعتبارها للنظر في وجود الثمر في صورته داخل والبطن الأول مثلا السبكي وغيره في وجبت قبل تمام انفصال الخلل تأتت أو لا يستحق منها شئ إلا من روزه هاسق روزه بخلاف ماذا من روزه سديد روزه وان لم تنزهه لا يستحقه كالأو بعضا كذالو (٢٧٦) وجبت ولو طاعها مات المستحق فتنقل لورثته لأن بعد وفاته لم يبق السبكي الكلام في

تقرر بهذا ونقل ما مر منه
عن القاضي أي في تعليقه
كلمة ما الذي في تناوبه
فه وان الميت بعد خروج
الثمره على كنهان كانت من
غيره الخلل او منه وتأوت
والا فوجهان أي وبهما
انها كذلك قال اعني السبكي
وهذا الفرع ينبغي الاعتناء
به فان البلى يعمه والغزاع
فيه قد يكون بين البطن
الثاني وورثة البطن الأول
من لاني وقف الثمر تبين
الحادث والوجود في وقف
التشريك والذي اقتضاه
نظري موافقة الجمهور في
ان التفسير وجود الثمر لا
تأثيرها ثم أشار القزويني
ما هنا والبيع بما اوقف
ما فرقته وهو ان التأبير
وان اعتد به الشرع إلا ان
القرية تصير كمن أخرى
أي فلا ينقله نحو البيع
الابتنس عليها وفيه شيع
الثمره تأخر في فنيها ولها
البيع قال فليس هذا ما
نحن فيه في شئ أي لما قرره
ان المدارعنا في مجردة عن
الاستحقاق قال هذا كمن
موقوف لا على عمل ولا شرط
للاوقف في الأكل على
المدارس أو على نحو الأولاد

(قوله وهو) أي ما ترون ذلك الوصف **(قوله وهذا)** أي الفرق المذكور **(قوله على الحق الوقف بالبيع بالنسيئة)** أي الموقوف عليه بالبيع بالنسيئة لا بالنسيئة المستحقين مع بعضهم فانه قد سبق - وقد سبق البلغة في اعتبارها للنظر في وجود الثمر في صورته داخل والبطن الأول مثلا السبكي وغيره في وجبت قبل تمام انفصال الخلل تأتت أو لا يستحق منها شئ إلا من روزه هاسق روزه بخلاف ماذا من روزه سديد روزه وان لم تنزهه لا يستحقه كالأو بعضا كذالو (٢٧٦) وجبت ولو طاعها مات المستحق فتنقل لورثته لأن بعد وفاته لم يبق السبكي الكلام في

(قوله وهو) أي ما ترون ذلك الوصف **(قوله وهذا)** أي الفرق المذكور **(قوله على الحق الوقف بالبيع بالنسيئة)** أي الموقوف عليه بالبيع بالنسيئة لا بالنسيئة المستحقين مع بعضهم فانه قد سبق - وقد سبق البلغة في اعتبارها للنظر في وجود الثمر في صورته داخل والبطن الأول مثلا السبكي وغيره في وجبت قبل تمام انفصال الخلل تأتت أو لا يستحق منها شئ إلا من روزه هاسق روزه بخلاف ماذا من روزه سديد روزه وان لم تنزهه لا يستحقه كالأو بعضا كذالو (٢٧٦) وجبت ولو طاعها مات المستحق فتنقل لورثته لأن بعد وفاته لم يبق السبكي الكلام في

(قوله وهو) أي ما ترون ذلك الوصف **(قوله وهذا)** أي الفرق المذكور **(قوله على الحق الوقف بالبيع بالنسيئة)** أي الموقوف عليه بالبيع بالنسيئة لا بالنسيئة المستحقين مع بعضهم فانه قد سبق - وقد سبق البلغة في اعتبارها للنظر في وجود الثمر في صورته داخل والبطن الأول مثلا السبكي وغيره في وجبت قبل تمام انفصال الخلل تأتت أو لا يستحق منها شئ إلا من روزه هاسق روزه بخلاف ماذا من روزه سديد روزه وان لم تنزهه لا يستحقه كالأو بعضا كذالو (٢٧٦) وجبت ولو طاعها مات المستحق فتنقل لورثته لأن بعد وفاته لم يبق السبكي الكلام في

وشرط الواقف تقسطن على المدفوع تقسطن الفلح كالتبرع على المدفوع على منه ووقف من تقسطن ما تقسطن ما تقسطن ما تقسطن
وان لم توجد الفلحة لا بعد موته انتهى والذي يقنه ان غير الموجود هنا لا يتبع الموجود لانه لا يعتبر افراده بخلافه فيما مر فان اختلط ما يتميز
تأني كاه وناهم هناما آخر الأصول والشمار من تصديق ذي البدول مات المستحق وقد جعلت لوقوفه فخلله أو وقد رعت الأرض
فالبيع لشيء البذر فان كان البذر له أي المستحق فهو لورثته وان بعد حرقه فبأن في الأرض

اولعامه وجوزانه قال الغزي فان مات قبل ان يسئبل اتبعنا الحاصل من الغلة توزع (٢٧٧) على المدد قال غيره ما بعد ان يسئبل قاله سائر

غير الوارث ما هو وقسطه الاجرة عنه اه عش (قوله اولعامه) وقوله الثاني وان اجوع عطفي على عبارة
عش قوله فان كان البذرة الخ أي يكون كان لغزها وزرع وعليه الاجرة فان كان الناصر قد شهدا وقدمها
للموقوف عليه لاستحقاقها ما هو جميع على تركه بقسط ما بقي من المدة اه (قوله وجوزانه) أي كون
البذور: العامل المسمى بالخيار وقد تقدم في المساقعة بعض طرق تقويم (قوله قال الغزي الخ) جواب ان كان
البذرة لعامه الخ (قوله فان مات) أي المسمى (قوله بعد الاستعداد الخ) كان مراده أنه لا يسئبل في تمام
الحصة بدون توزيع على المدد فليس وقد يهمل من كلامه أنه قبل الاستعداد وقبل ان يسئبل فليس اه
سم عبارة السدعمر سكت عن حاله قبل الاستعداد وقاس ما تقدم في النمرة أنه كذلك فليس اه أي
بعد الاستعداد (قوله أولان آخره) أي لشخص آخر المسمى ذلك الشخص الأرض فالحصة بزيادة على غير من
هي له والمفعول الثاني لا يرجع حذفه (قوله ان زرع) أي لان زرع ذلك الشخص الأرض فغيره بالنسبة
للارض والتذكير بتأويل الموقوف (قوله بطعام الخ) متعلق بآخر وظاهر أن الطعام مثال لا قيد (قوله
كانتصاتها) يؤخذ منه أنه يجوز قطعها حيث اعتد أو شرط ما لوقف وشبهه فما يظهر لو اضرطت باسها
وحيث قلعت ففيه ملك له وقوف عليه كالنصب حيث سطر قطعه اه مبدع وقوله ففي ملك للموقوف
عليه أي ان لم يكن الانتفاع به مع غيره فلهما نصيب فيهما كما هو باني (قوله وشعر) أي
قوله وفارق في النهاية وكذا في الغني الا قوله وبض وقوله من ما كوله وغيره (قوله الحاد الخ) سذكر
بمترزه (قوله من نكاح اوزنا) سذكر بمترزه (قوله وفارق) أي ولما لوفوة (قوله اقوى الخ) نظيره
سمر ثم ايد النظر باعتبار الشهاب الرمي حد الموقوف عليه دون الموصى به بالنفقة (قوله وج الخ) عطف
على ما قبله (قوله فيما) أي الملك والخر وج (قوله اما اذا كان) أي قول المتن والثاني في الغني والى قول
المتن والذهبي في النهاية الا قوله والحق الى ولدا لا يتوقف لكونه لتمام وقوله فلا الى وسائر (قوله فهو
وقف) وعليه فلا استناد حال الوقف لشمول بطلان الوقف فبما أصلى ما لوقف بها لانها اه عش
(قوله والحق به) أي بالجلل المقارن لوقف (قوله نحو الموصوف الخ) قدم عند قول الشارح والاشاعره
الخ ما يقع بهذا (قوله اولاد الخ) عبارة الغني تنبيه على ملكه لوالد الامتدادا كن من نكاح اوزنا
فان كان من وطء شبهته فهو على الواطئ فيمتد وتكون ملكا للموقوف عليه من جملنا الواسل له والا
فيسرى بهما بعدد ووقف كقالاته وظهر أنه لا فرق بين ان يكون الولد ذكر أو انثى وهو كذلك اه وقوله
ان جعلنا الولد الخ أي بان حدث بعد الوقف وقوله والا الخ أي بان قارن الوقف كما يشده كلامه بعد (قوله
وصله) أي الخلاف (قوله فولد وقف) أي من غير انشاء وقف اه عش (قوله هذا) أي قول المصنف
وكذا الولد في الاصح (قوله هذا) أي قوله كما رجح في الغني (قوله ما لوقفه على ركب انسان الخ) لاحتاج
الركوبها في سفر على يجوز له اخذها والسفر بها وان فو على الوقف فوائدها كالمراد لا فيمنظروا وظهر
اطلاقهم استحقة الركوب الاول حيث لم يقده ببلد الوقف اه عش (قوله فولداه) عبارة الغني
وشرح الرض والنهاية فوائدها اه زاد الاولان والحيوان الموقوف للازما يستعمل في غير الاتراء نعم
لوجز عن الاتراء جاز استعمال الوقف في غيره بخلاف الاخرى اه (قوله لوقف) ومؤثر عليه ما يضاف له

(قوله بعد الاستعداد الخ) كان مراده أنه يسئبل في تمام الحصة بدون توزيع على المدد فليس وقد يهمل
من كلامه أنه قبل الاستعداد وقبل ان يسئبل فليس اه عطف على لعامه ش (قوله ان
التعلق هنا اقوى الخ) قدم فرضه يقال في التعلق هنا اقوى بدليل انه يستقل بالاجرة ولا عار من قطعها
بغلاف الموقوف عليه بما يستقل اذا كان له النظر وبدليل أن النفقة تورث بتفريق الوقف عليه اذا
اعتد شخصنا الشهاب الرمي حد الموقوف به دون الموصى به بالنفقة وفارق بان تعلق الموصى به اقوى واضح
عليه بما ذكره فليتم (قوله نحو الموصوف الخ) انظر ما يقع هذه الامور (قوله فوائدها الوقف الخ)

ومجه في غير المحسب في بسبيل انه ما فولد وقف كالمسألة هذا ان اطلق او شرط ذلك للموقوف عليه فالوقوف على ركب انسان فوائدها
لوقف كلي بجماله توزع في (ولو ماتت البهيمة) الموقوفة (الخص بجلده) لانه اول من غيره هذا ان لم يندفع

يجعل منها المستحق الا ان كونه كاتم باقية على ملكه اه عش (قوله والاول) اي وان ائذ يبع ولو ينسه
 كما ينسب شيئا عادلا بمعنى وتمامه (قوله ولو اشرف الخ) عبارة الغني وان قطع عيون البهيم للموقوف على الكوة
 جاز في بيعه للضرر ورواه شغل الحاكم بطبعها ما رواه مصلته او يبيع يشتري بتمه دابة من حسنها وقوف
 وجهان الاول بان المقتري الثاني صاحب الاثوار وهو كالمشتري الاول بالترجيح فان لم يقطع عونها
 لم يضر دفعها وان خرجت عن الانتفاع كالبيع زاعقا العبد الموقوف وقضية كلام الرضا في النهاية لا يجوز
 بهما حيث هو كذلك كما مر به الحاملي والرجائي وان قال الماوردي بالجواز اه وكذا في النهاية الا
 انه عكس في كتابه الترجيع فقال قال الشيخ الاول والاولى بالترجيح اه ورواه الرضا في مباحثه التي
 كلام الشيخ ان الاول بالترجيح اعم له والثاني كافي شرحه للروض وحزمه في شرح البهية اه وفي سم
 بعد ان ذكر عن شرح الروض مثل ما مر عن الغني مائة وفي شرح مروجيهم بنسبها الى كاتم الحاملي
 والرجائي وكاتم الماوردي يجعل كل منهما على ما اذا اقتضت المصلحة فان تعذر جميع ذلك صرف للموقوف
 عليه فيما يظهر انتهى (فرع) ولو رأى المصلحة في بيعه حقة فباعها تم بين ان المصلحة بخلافه فاقه عدم
 ضمان النقص بالترجيح ببيع العدم يشتري بتمه مثله او يشتري منه اه وقوله ويجمع بينهما الخ
 اعتمد عش وقوله حقة فباعها العمل صوابه مذو حقة فباعها (قوله فان تعذر) اي اشره الشقص (صرف)
 اي الشئ (قوله انظر ما ياتي) اي في قيمة العبد الموقوف (قوله من غير الموقوف عليه) كانه احتراز عن الموقوف
 عليه فلا يجب لو شتمه اذ لو وجب عليه وجب له والاشارة الى نفسه شيئا ليراجع سم في ج اه
 عش عبارة الغني واذولها الموقوف عليه لا يلزمه المهر ولا يقبولها الحادث تنكح او باعقاده حران
 المهر ولو لم يوفقه فالحادث له قول المتن (شبهة) أما اذا كان في بيعها عتقوه ميرزة فلا يهر لها اه
 معنى قول المتن (ان محضه) هذا القديمين لاجل حصول الغاية من مسئلة النكاح ومسئلة وطه
 الشبهة يقول من قال لا مفهوم له ليس في محله اه سدد وقوله يقول من قال الخ أقول من مر عه الغني
 وان قول الشارع كالتبایة وكذا لم ينص على كالميرج فيه وما قوله هذا القديمين الخ فانما ثبت
 له فائدة لا مفهومه فلا يمت به رد عليهم (قوله وزوجها) اي قوله على ما راجع الى الغني الا قوله خرج الى
 يهرم وقوله على ما احتج الى يهرم الموقوف عليه (قوله باذن الموقوف عليه) ولا يلزمه الاذن في تزويجها
 وان طلبت من لسان الحق اه معنى (قوله لا من الخ) اي لا تزوجه القاضي للموقوف عليه ولا للواقف
 اه شرح من هج عبارته الغني ولا يجعل له أي الموقوف عليه نكاحها ولا للواقف ايضا اه (قوله لو وقت
 عليه زوجته) ومثله عكسه له عش (قوله انفسخ نكاحه) ان قبل الوقف على القول باشرافه القبول
 اه معنى اذ شرح الروض وأقره سم وعش والافلاحة عليه وعليه وبيع ذلك النكاح الحكم بطلان
 النفسخ ويحتمل خلافا ذكره الاسنوي اه وقوله وعليه وبيع ذلك العمل المراد على القول بقدم اشتراط
 عبارة الروض وقوله دابة للركوب فتواضعها للواقف انتهى (قوله ولو اشرفنا كوة على الموت ذبحت
 واشترى بها من نفسه الخ) عبارة الروض وان قطع عيون الموقوفة ذبحت وقول الواقف بطبعها ما رواه
 مصلته انتهى وبين في شرحه ان الترجيع من زبانه وان الاول بالترجيح ما ذكره الشارع ثم قال فان لم
 يقطع عونها لم يضر دفعها وان خرجت عن الانتفاع كالبيع زاعقا العبد الموقوف وقضية كلامه كالمهر
 انه لا يجوز بيعها حيث هو بالحاملي والرجائي لكن يزعم الماوردي وغيره بالجواز وللعهد الاول
 انتهى وفي شرح مروجيهم بنسبها الى كاتم الحاملي والرجائي وكاتم الماوردي يجعل كل منهما على ما اذا اقتضت المصلحة فان تعذر جميع ذلك صرف
 للموقوف عليه فيما يظهر انتهى (فرع) ولو رأى المصلحة في بيعه حقة فباعها تم بين ان المصلحة بخلافه فاقه عدم
 ضمان النقص بالترجيح ببيع العدم يشتري بتمه مثله او يشتري منه اه وقوله ويجمع بينهما الخ
 اعتمد عش وقوله حقة فباعها العمل صوابه مذو حقة فباعها (قوله فان تعذر) اي اشره الشقص (صرف)
 اي الشئ (قوله انظر ما ياتي) اي في قيمة العبد الموقوف (قوله من غير الموقوف عليه) كانه احتراز عن الموقوف
 عليه فلا يجب لو شتمه اذ لو وجب عليه وجب له والاشارة الى نفسه شيئا ليراجع سم في ج اه
 عش عبارة الغني واذولها الموقوف عليه لا يلزمه المهر ولا يقبولها الحادث تنكح او باعقاده حران
 المهر ولو لم يوفقه فالحادث له قول المتن (شبهة) أما اذا كان في بيعها عتقوه ميرزة فلا يهر لها اه
 معنى قول المتن (ان محضه) هذا القديمين لاجل حصول الغاية من مسئلة النكاح ومسئلة وطه
 الشبهة يقول من قال لا مفهوم له ليس في محله اه سدد وقوله يقول من قال الخ أقول من مر عه الغني
 وان قول الشارع كالتبایة وكذا لم ينص على كالميرج فيه وما قوله هذا القديمين الخ فانما ثبت
 له فائدة لا مفهومه فلا يمت به رد عليهم (قوله وزوجها) اي قوله على ما راجع الى الغني الا قوله خرج الى
 يهرم وقوله على ما احتج الى يهرم الموقوف عليه (قوله باذن الموقوف عليه) ولا يلزمه الاذن في تزويجها
 وان طلبت من لسان الحق اه معنى (قوله لا من الخ) اي لا تزوجه القاضي للموقوف عليه ولا للواقف
 اه شرح من هج عبارته الغني ولا يجعل له أي الموقوف عليه نكاحها ولا للواقف ايضا اه (قوله لو وقت
 عليه زوجته) ومثله عكسه له عش (قوله انفسخ نكاحه) ان قبل الوقف على القول باشرافه القبول
 اه معنى اذ شرح الروض وأقره سم وعش والافلاحة عليه وعليه وبيع ذلك النكاح الحكم بطلان
 النفسخ ويحتمل خلافا ذكره الاسنوي اه وقوله وعليه وبيع ذلك العمل المراد على القول بقدم اشتراط

فهو كرش طرفها (تنبيه)

يحمز وطؤها على الوقت
ويحذف على ما حكى عن
الاصحاب وتخرجهما
كثرتها على قول مالك
المتقى لعدم حذائه
ما حكى قول اشرف البصر
الى شذذه لكنه القياس
وعلى الموقوف عليه ويحد
به على ما حداه فلا كوطره
الموصى به بالمتنوعا عرضا
يصريح الاصحاب بخلافه
لقبحه وبها الموقوف لما
رجعه في الوصفي وماه
الموصى به بالمتنوعا
الفرق بينهما (والذهب
الله) أي الموقوف عليه (لا
لتمثيل الموقوف اذا تالف)
من واقفه أو اجنبي وكذا
موقوف عليه تعدى كان
استعمل في غير ما وقفه
أو تلف تحت ضمانته لما
اذالم يتعد بالتلف ما وقف
عليه فلا يضمن كمال وقع
منه من غير تقصير وجه
كوزم سبل على حوض
فانكسر (بل ينشئ) من
جهة الحاكم وقال الاذرى
بل الناظر الخاص وروى ان
حوى عليه صاحب الانوار
بان الوقت لله تعالى
والحقص بالعلم على جهانه
تعالى العلة هو الحاكم
دون غيره (بما به الله)
سنا وبها وبغيرهما
الكون وقفاً كما (مراعاة
لفرض الوقت) بقية
البلون ثم يشرع ابتداء
من انشاء وقت من جهة

القبول للورود الى الوقت بعد قبوله (قوله فهو كرش طرفها) أي يشعل به ما يقع في بدل العبادات اتلف
اه عش (قوله ويحد به) اعتمد مر هنا في الموقوف عليه لا في له سم وكذا اعتمد الفتى عبارة
ويؤيده أي الموقوف عليه ما حدث لا شبهة كالواقف ولا أثر له في المنفعة وهذا هو الموقوف على ما
المرى في ربه وهو موقوف في باب الوصية ان شاء الله تعالى ان الموصى به متنفذة اذ لو لم يكن له لا حد عليه اه
(قوله على ما حكى الخ) عبارة النهاية كحكم الخ ومن خرج وجوبه على قول الخ نقضه اه (قوله
له) أي المالك (قوله اشار الخ) خبر وتخرجهما الخ (قوله الى شذذه) أي التخرج (قوله لكنه) أي ذلك
التخرج (قوله وعلى الموقوف عليه) عطفي قوله على الوقت (قوله على ما حكى الخ) عبارة النهاية كما
وبها منه وهو الموقوف اه (قوله بخلافه) أي عدم حد الموقوف عليه (قوله لا شبهة) أي شبهة ملك المنفعة
(قوله وبالله الخ) أي بخلاف ما رجعهما (قوله اشار الخ) أي من عدم حد الموصى به بالمتنوع (قوله
دسباني) أي الوصية اه نهاية (قوله الفرق بينهما) وهو ان ملك الموصى له اتم من ملك الموقوف
عليه دليل ان له الاجرة والاعارة من غير اذن مالك الرقبة وتوزن عنه المنافع بخلاف الموقوف عليه
لا يضمن اذن الناظر ولا تورث عنه المنافع روى انتهى شيئا بالي اى ع. (قوله أي الموقوف
عليه) القوله اذ الناظر في الفتى الا قوله جرى عليه صاحب الانوار وقوله والمختص الى المتن والى قوله
فأولنه شذره استقص في النهاية الاما ذكر (قوله وكذا موقوف عليه تعدى الخ) قضيه هذا الصنيع
ان الواقف الاجنبي ضامن مطلقا ظاهر انه لا ضمان عليه ما اذا تلفه بشيء بعد كان استعملا فيما
وقفه بل يرد مثلا فلا يسقط لفظ كذا الرجوع القدر لجميع فليتأمل اه ورشد أي كلفه الفتى إقامة
أه مقامه (قوله تالف) عطفي على أثان (قوله ضامنه) أي لرقبه اه معنى (قوله يكره وقع من الخ)
عبارة الفتى ومن ذلك كافي زيادة الرضا ومثلا كبران المسبلة على احوال الماء وكذا الكتب الموقوفة على
طلبة العلم لا فلا ضمان على من تلف يد يده من مال لا تعدا عن تعدى من ومن تعدى استعمله في
غير موقوفه اه (قوله كوزم سبل على حوض) أي مثلا (قوله من جهات الخ) معناه اه ع. (قوله
ملكته تعالى) أي على الرجاء قول المتن (بها) القيمة (قوله لفرض الوقت) من استمرار الثواب اه معنى
(قوله ببقية البلون) عطفي على غرض عبارة الفتى وتعلق شيئا الخ (قوله لا يضمن انشاء وقت الخ) اما
اشد براه الناظر من ماله اومن ربح الوقف ويعمر منهما ومن احدهما جهة الوقف فالنشر وقفه هو
الناظر كافي به الراجح والله تعالى الفرق بينهما وبين الموقوف واضح وما ذكر في شرح المنهج انما هو
في بدل الموقوف وهو الموقوف فيه لا ما ذكر صاحب الانوار ولما لم يضمن ماله اومن ربح الوقف في الجدران
الموقوفة فانه يصير وقفا للبناء لجهة الوقف والفرق بينهما وبين بدل الرقيق الموقوف ان الرقيق قد تلف بالكتابة
والارض الموقوفة باقية والارطوب والجر المبنى بما كالوصف التابع لها شرح مر اه سم وقوله مر والفرق
بينما الخ في الفتى منه ويأتى في الشرح في آخر الفصل الا في ما وقفه قال ع. (قوله مر او يعمر منه) ما
الخ أي مستغلا كبنائه حيث المسجد لا يضمن انما يضمنه في الجدران بما ذكر يصير وقفا بنفس البناء وقوله
مر فالفتى لو وقف الخ اي ولا يصير وقفا بنفس الشراء والمعارفان ع. من ماله وينشئ ذلك فهو باطل على
ملكه ويصدق في عدم الانتفاء واشترائهم ربحه فهو ملك المسجد مثلا يبيعه اذا اقتضت المصلحة ويقبى بالي
قبيل على القول باشتراط القول والافلاحة الموعودة لوروده كذا في التبع الحكم بطلان الفسخ ويجعل
خلافه ذكره الاسنوي انتهى (قوله فهو كرش طرفها) اعتمد مر وسباني حكم الارش في الشرح
قربا (قوله ويحد به) اعتمد مر هنا في الموقوف عليه لا في غيره (قوله من جهات الخ) اعتمد
مر قال في شرحه اما انشاء الناظر من ماله اومن ربح الوقف او يعمر منه ما يضمن احدهما جهة الوقف
فالفتى لو وقفه الناظر كافي به شيئا الشهاب الرضى والفرق بينهما وبين بدل الموقوف واضح وما ذكر
في شرح المنهج انما هو في بدل الموقوف وهو الموقوف فيه لا ما ذكر صاحب الانوار ولما لم يضمن ماله اومن

مشترى به الحاكم والناتر
فحينئذ أعدل الفاظ الوقف
وقال القاضي يقول أنته
معه وانظر غيره في موقوف
هذه ميرورة القمزة هنا في
ذمة الجاني كما شره به يصح
وهنا دون وقفه وإعصم
أخصه إذا اشترى بهين
القيمة أو في القيمة ولو كان
القيمة هنا ملك الفقراء
والمشترى نائب عنهم فوقع
الشراء لهم بالعين أوقع
النزاع وأما القيمة فليست
ملك أحد فاصح لإنشاء
وقف ما يشترى حاجتي
ينقل إلى الله تعالى وأهم
قوله عبداً لا يجوز أن
يشترى أمة بغير تعيين
كعكسه بل لا يجوز شراء
صغير بغير كبير وعكسه
لاختلاف الغرض وبأفضل
من القيمة بغير تعيين
كالأشرف بخلاف نظيره
الآتي في الوصية لتعذر
الرقبة المصروفة منها فإن
لم يكن شراء شخص بالفاضل
صرف للموقوف عليه فيها
يظهر من لفظه بغير
جميع ما وجبت الحفاية
بالوفاة وجبت قهره واسترقاقه
الحاكم كما قاله وانظر
فيه (فان تعذر) شراء عبد
بها (بعض عبد) يشترى
بها لانه أمة ربها قصود
وأما الاختلاف في نظيره من
الوصية لأن الشخص من
حبه هو يقبل الوقف لا
الأخصه فان تعذر شراء
شخص صرف للموقوف
عليه نظيره ما

دخل في جهته شيء من مال الوقف وأراد العمل به هل له ذلك أو يسقط عن قسمه ولا بد من إذن الحاكم حتى
لنوع ذلك من غير أنه كان شره به فيه نظر والأقرب الثاني ونحوه ما لم يقسم الوقف البصر أمشي فان خاف
ذلك ساراه صرف بشرط الأمانة فان لم يشهد لم ير أن يقسمه الشهود تأخر وقوله من في الجدران الموقوفة الخ
خروج به ما يشته من النفاق الأرض الموقوفة فلا يصير وقفاً بنفس البناء كونه كلامه المتقدم وإن انقضى
التوقف لا يصير ميرورة كذلك أه كلامه عرش قال الرشيد وقد نفع هذا القضاء ما لا يلزم من استباح
الأرض لهذا الشيء اليسير استباحها لأمر خطير إذا اليسير عهدت بالتبعة كتبوا فأنزل أه أقول وقول
عرش فان لم يشهد لم ير أي في ظاهر الشرع دون باطنه أخذ من نظائره (قوله الحاكم والناتر) أي
على ما تقدم أنفا أه سم أي من الخلاف فخرج الأول (قوله وقال القاضي الخ) عبارة النهاية وقول
القاضي المحلل نظر أه (قوله ميرورة القيمة) أي قيمته لاهون (قوله وعدم الخ) عطف على ميرورة الخ
وكان الأول أن يقول ميرورته وبديل الأخصه الخ (قوله إذا اشترى) أي بديل الأخصه (قوله ودوى) أي
البديل وهو راجع للمعطوف فقط (قوله بان القيمة هنا ملك الفقراء) أي لأن الأخصه هنا أه سم (قوله
وأما القيمة هنا فليس ملك أحد) أي لأن الوقف لا يملك أه سم (قوله وأهم قوله عبداً لا يصير الخ) ولم
يكن إن يشترى بغيره العبد الأمانة والعكس أو بقيمة الكبير الأصغر أو بالعكس ففصل الجواز سم على
يقول ما لو أمكن شراء شخص ورثه أصغر هل يقدم الأول أو الثاني فيه نظر والأقرب الأول لأنه ينفع به
حلاً ولو قيل بأن الثاني يمكن ببداله أنه أقرب إلى الغرض الوقف من وقعه كماله أه عرش وبأنه من
سما نقلاً عن الثاني (قوله وما نسل من القيمة يشترى الخ) قد فصل بينهما ما يحصل عبداً آخر كلاً
ولعل الاختصار على الشخص باعتبار الغالب أه سم (قوله بخلاف نظيره الخ) عبارة شرح
للمنجز ولا بد من مال أو مسمى أن يشترى بشئ ثلاثاً فليجوز بدله فحينئذ فصل ما لا يمكن شراء موقوفه فان
الأصغر صرفه وارثاً لتعذر الرقبة المصروفة بها بخلاف ما إذا سم أي وهو بعبس من غرض الوقف (قوله أو شتره
وان أمكن أن يشترى به أمة أو شخصها أه سم أي وهو بعبس من غرض الوقف (قوله أو شتره
الحاكم الخ) لا يربى جوازاً أو المصروفة بالانراء مصروفه يشترى به بدله وبشئ وقفه نظيره ما تقدم في
بذل الله عليه أه عرش أقول بل هو داخل فيما تقدم (قوله وأما باختلاف الخ) عبارة النهاية كتبتهم من
الأخصه على الرابع إلا أن في بابها وجه الخلاف فيها أن الشخص من حيث هو الخ (قوله صرف
للموقوف عليه) خلافاً للمعنى عبارة فان تعذر الشخص فقه ثلاثة أوجه أحدها ما سبق البديل إلى أن يمكن
من شرائه من ثمنها يكون ملكاً للموقوف عليه ثالثاً ما يكون لأقرب الناس إلى الوقف وهذا أقربها أه

ربح الوقف في الجدران الموقوفة فانه يصير وقفاً بالبناء لجهته الوقف والرقق بينهما وبين بديل الرقيق الموقوف
إن الرق في ذمتها بالسكاة والأرض الموقوفة باقية على الطوبى والحر المينى بما لا يوجب التنازع لهما انتهى
(قوله الحاكم والناتر) أي على ما تقدم (قوله بان القيمة هنا ملك الفقراء) أي لأن الأخصه هنا أه
(قوله وأما القيمة هنا فليس ملك أحد) أي لا لا وقفها ملك (قوله وأهم قوله عبداً لا يصير الخ) يشترى
أمة بغيره عبداً الخ) لو لم يكن إن يشترى بغيره العبد الأمانة والعكس أو بقيمة الكبير الأصغر أو بالعكس
ففصل الجواز (قوله وأما فصل من القيمة يشترى به شخص) قد فصل بينهما ما يحصل عبداً آخر كلاً ولعل
الاختصار على الشخص باعتبار الغالب (قوله فان لم يكن شراء شخص الخ) عبارة لعباب فان تعذر الشخص
فصل البديل ملك للموقوف عليه أم لا لأقرب الوقف أم يبقى بحاله يتعاضده وجوه ولعل المراد به وقوله وجود
الشخص انتهى وقال الشارح في شرح الإرشاد في الوجه الأخير ولعله الأقرب انتهى وعلم قد يشكل على
ما استظهره في مسألة أشرف المالك على الوقف السابقة لأن يسوي بينهما وقد يقال ينبغي أن يحل البقاء
الندرج وجوده ففصل فان كان من شأنه عاده فهو للموقوف عليه (قوله صرف للموقوف عليه) ظاهره وان
أمكن أن يشترى به أمة أو شخصها (قوله لانه أقرب بقصوده) كتبتهم من الأخصه على الرابع إلا أن في بابها

وفي سم عن شرح الارشاد للشرح مثله وعن العباب ترجيح الوجه الاول (قوله ولو جنى الموقوف جناية) ولو لمات الموقوف الخالف لم يسقط الفسخ نهية أي عن السيد ولا عن بيت المال ع (قوله فهو في بيت المال) عبارة الغني ولو جنى الموقوف جناية أو جنى صاحبها اقتصر منه وفاته الموقوف كالوفاة أو وجب جناية بماله أو بغيره وفي على مال ذاهب الوفاق باقل الامرين من قيمة والأرض وإن مات العبد بعد الجناية ولا يتعلق بالمال بوقته لا يفسد بعموله ان تكررت الجناية منه حكم أم الوالداء في صلته تكرار السيد ع ومشاركة الجاني عليه الثاني ومن جده لا يزال في الشبهة لم تقبل بأش الجنايات وإن مات الموقوف جنى العبد أغدى من كسبه في أحد وجهين يظهر ترجيح الوجه الأول من بيت المال كالمعبر ولا يفدى من تركه الوفاق لانهم انتقلت إلى الوارث اه وفي التوبة نحوه الا أنهم سارحت الوجه الآخر فافا للشارح قال ع (قوله ج) ولو جنى الموقوف جناية أو جنى ماله أو جنى بيت المال غرض فيه الذاتة من ذواتهم من جهة الوفاق عليه أو فخر على ما يشاءه قولنا الشارح مر فان مات الوفاق اه وعبارة سم قوله فهو في بيت المال قال في الرض لا في تركه الوفاق انتهى وأقوى يكون في بيت المال شخص الشهاب المرسل ويصل كونها في بيت المال بعمدته الوفاق بان مات جنى فان كان حيا فداه باقل الامرين كافي لروض اه (قوله ولعله) أي قول القاضي ولو اشترى مائة من غله الوفاق فهو ملكه أيضا لأن يكون الوفاق اشترى ان يبدأ من غله لا يشرط ان يكون غله يعاونه فيكون وقفا كالأصل قال القموني ولعله ممنه قد ريم على ان نفقة العبد لا يخصص كسبه اذا لم يشرطها الوفاق فيقول وفيه نظر فقول القاضي لا أن يكون الخ لا بشرائه ليس عبارة نعم ان شرط الوفاق ابداله اذ راقبته ماله وقوله لا يكون وقفا بل لا بد من انشاء وقعة ومن ثم أفق الفزاني بان الحاكم اذا اشترى للمعسر من غله وقعه فقار كان مطلقا الا اذا رأى وقعه عليه انتهى ومراده بالطلاق ملك للمعسر (ولو جنى الشجر) الموقوفة أو قلعه نحو ربح أو زنت الدابة (لم ينقطع الوفاق على الذهب) وان امتنع وقفها استءاقه الوفاق (لم ينفذ من حاجتها) بانارة وغيره فان نفذ الانتفاع به الا أنه لا يملكه انتفاع

باحق رخصه وصارت له ملكا للموقوف عليه في جميع ما من الرفعة والقول في حوى علمه ان المقر في روضه
 لكتنها لاتباع واؤه بل يتبع فيها كالم الموقوف له الاضحية لكن اقتصر المصنف على ما ذكره كالحاوى
 الصغير بقضى أنها لا تتبع ملكا كالحواء اعتمد الشيخ رحمه الله قول انه الواقف للذليل وكلام الجمهور ولا
 يلزم عليه اى الاول تنقيس القول بعدم طلاق التبع كونه ملكا لا ينعقد او عدم ملكا أنه ينتفع به
 بزم استعماله عنه لا يملكه او متى فعل طلاق الوقت انه مادام به لا يفعل به ما فعل بسائر الاملاك من
 يسير وكما امره قال عن قوله من لكتنها لاتباع اياه في مسمى ويرد ونحو ملكا للموقوف عليه
 والحاصل من هذه المسئلة انه يجب تقدير الانتفاع من اهل الجاهات وقت فعلها صارت ملكا للموقوف عليه
 يعني انه ينتفع بها كانتفاع المالك بغير البيع والهبة وان يتبعوا في الانتفاع بها من الجهة التي قصدت بالوقت
 لا يتبعهم الموقوف عليه لنفسه بل يتبعهم من الجهة المذكورة وان يكن على الوجه الاكمل اهـ (قوله)
 اورد عليه الموقوف عليه المالك قال في شرح الروض لكتنها لاتباع واؤه بل يتبع فيها كالم الموقوف
 الاضحية انتهى مره ام سم (قوله وكذا الدابة الخ) هلاجل بهوا الشراء بينهما من جنسها شخص كما
 اذا نصت المشرقة على الهلاك وفعل بينهما ذلك لا يتقدم وينفي وجوب ذلك اذا يكن اهـ سم (قوله اذا
 يصير بها الجمعا) قد بدلى على جواز بيعها وقياس المنع في الشئ المنقول عن شرح الروض المنع هنا اهـ
 سم (قوله واذا اقتسب ثم زوقت) اى اصلها وهذا الفرع ليس مما نحن فيه لكتنها بهما نسبة اهـ سيد
 عمر (قوله واؤرتفت) الى قوله او طالع جعفر وقد في النهاية وكذا في المبنى الاقوله بل يجهد على قال السبكي
 (قوله ويصرف فيها الخ) عبارة التي وهذا ما جرى عليه الشئان وهو المتعبد على هذا صرف فيها الخ اهـ
 ا قوله ودفعها فتملكه اهـ عش (قوله بخورشاه) بول من غلة الوقت حين بيعها فبقها الناظر اهـ عش
 (قوله بخورشاه) اى كالمه اى معنى (قوله فاما اتباع خرا) اى ويصرف على مصالح المصدق ولا يتبعين
 صرفه في اشراسهم بدله اهـ عش (قوله نحو الواح) اى كالم باب اهـ منسى (قوله وقد تقوم) الى قوله

جنسها أو شصتها بغير جواز ذلك لا يقال الغرض نفوذ الانتفاع فلا يصح بيعه إلا بمقتضى ما يستلزمه
قيصر، بها وكذا يقال في مسألة العارية (قوله انقطع) لم يذكر في شرح الرضوي في هذا الشق الانتفاع بل
اقتصر على قوله سارت ملكا ولو توفى عليه ملكها لا يتابع لا توفى لكن قوله بعد بشر بهذا الشق
والذي قبله ما فيه لكن اقتصر الجواب كالمسألة والحاصل الصغير على قوله وان حبست الشجرة لم ينقطع الوقف
ونفسه انه لا يصح ملكا على رده والاعتماد الواقع في الدليل وكلام الجمهور على انه قد هوام ملكا مع القول بانه
لا يملك بشكل انتهى يقتضي ان المراد في هذا الشق انه لا يملك الوقف وعليه يمكن ان يجب بغير اشتكائه
بان المراد العود بغير جواز الانتفاع ولو استلزم عنه كالحاق كان المراد بعدم بطلان الوقف انه لا يضل
به مادام بقيا ما فعل بالاملاك نحو قولنا لم يخرت مر ذكر ذلك في الجواب (قوله اي) وملكها
الوقف عليه حبست) قال في شرح الرضوي لا يملكها لا يتابع لا توفى بل ينتفع به بها كالمالك او يملكه
انتهى مر (قوله وكذا العارية امانة) هاجوا بها والشرع ينهاهم من جنسها مخصص كاذ اذ ثبت المشرفة
على الهلاك وفعل بغيرها ذلك كاتقدم وينبغي وجوب ذلك اذا امكن (قوله اذ يصح بيعها الصالح) قد بطل
على جواز بيعها ولو سرق الثمن في الشجر المتروك عن شرح الرضوي المنع هنا (قوله واي فثبت في غير توقف للفرقة
الح) يتأمل فيمن كان الوقف ان كان لنفس الثمرة كقولهم ظاهر هذه العبارة فيرد على ان الثمر من المعلوم
وقد تقدم انه لا يصح وقفه لا بشرط الموقوف امكن الانتفاع به به بقا صعب عنوان كان الوقف لاصلا لا تصرف
الثمر للفرقة فان الثمرة لم تكن كقوله لا حجة الى يمانه جواز بيعها للحاجة واستلزامه ان منع بيع الوقف كما
هو مرجع السان فلنأمل (قوله واستثنيت من بيع الوقف الح) كذلك آخر المسألة مر (قوله ولو بان
اشترها الناس ولو وقفها) هذا مع قوله السابق في مسألة العيين جهتها كما يعلم الفرق بين شراء بدل

واحداً

آخرة والنهضة مقام التراب ويختلط به أي فيقوم مقام النبي الذي يختلط به الطين

وأجرهم كلام السبكي **(قوله في دارهم)** متعلق بفرق بعضهم بين الموقوف على المسجد والى على غيره موافق
والدار جماعته تعالى بان الراسخ به هو سواء وقفت على المسجد أم على غيره قال السبكي وغيره إن منع بيعها
هو الحق ولا يجوز أن يؤذى الموقوفان بالاعتقال وعين جمل القول بالجواز على البناء خاصة كما
أشار إليه ابن التمرى وهذا الجمل - سهل من نصفيه - اه قال عرش قوله من خاصة أي دون الأرض فلا يجوز
بيعها اه **(قوله في داره)** أي القبول بجوار بيعها (أي أيضاً) أي كرجواز بيع حصر المسجد الخ **(قوله رواه)**
الخ أي وفي أنه الخ **(قوله اه)** أن بعضهم أشار الخ يدل له النهاية كالموجز به المقتضى عبارة عنه جدار
الدار الموقوفه المنهدم إذا تعذر بناؤه كالتلف فبأن في بعضه اه أي في حصر المسجد فأبطل وجوبه على
(قوله بعمل الجواز الخ) لا يرد له القول بالجواز في النقض عند احتمال ضيقها إلا أن حفظه - نذكر كاد أن
يتغير فبناؤه منه بقدر ما يعمر باقياً - مؤمن قل أخذ من المسائل التي ينبغي نحو المسجد اه سيد عمر قوله الممن
(ولو أنهدم مسجد الخ) أي أو تعطل غرباب البلد مثلاً اه معنى **(قوله لا يمكن)** أي قوله أي حيث ذق
النهاية **(قوله ولا ينقض)** أي قوله قال يجمع في المقتضى **(قوله أو يعمر به الخ)** أي إن لم يشرع عوده على
ما يقتضيه قوله إلا أن أخذنا على مرفق في نفسه فتأمل اه سم **(قوله أو يعمر به مسجد الخ)** أي
وبصرف الثاني يجمع ما كان يصرف للأول من النفع - له الموقوفه - فليصونه للأول على كل البصر المسجد تنقل
أقنانه لمصلحة آخر أو بفعل بغيره كما ذكره مثل المسجد بأشياء من المدارس والربا وأضرحة الأولياء نعمنا
أقنانه فينتقل إلى منتهى أي غيره بالضرورة وبصرفه على مصالحه بعد تنقله ما كان يصرف على فعله
الأول اه عرش **(قوله والاقرب الخ)** أي المسجد الأقرب اه عرش **(قوله لا نحو بئر الخ)** عبارة عن النسخ
ولا ينبغي به بئر كالأبواب ينقض بخرقته مسجد بل بئر أخرى مائة لفرض الواقعة ما يمكن ولو وقع على
قطر أو نحوها في الواو ويو تعطلت القطر فوجب الخ إلى قطرة أخرى بل قطرها على محل الحاجة فلو وقع النسخ
وهو الطرف إلا أن المقام بل لا بد من سداد القطر أو أصل فيه لأن يحفظها الناظر لا سيما إذا عودته فتر اه
(قوله لا نحو بئر دواب الخ) أي وإن كان الموقوفين اه عرش **(قوله ويبحث الأذرى الخ)** معنى اه عرش
(قوله تعين مسجد) أي تعميره **(قوله وإن بعد)** أي لو لم يبق إلا آخر اه عرش **(قوله يربيع وقطع الخ)**
عبارة عن النهاية أي ما يقع المسجد المنهدم فقال الواقف - الله أنه أن وقع عودته حفظه وهو ما قاله الأمام والألفان
أمكن صرفه على مسجد آخر صرفاً ليسو به في الأقوار والافتقار إلا أن يصر في الأقرب الناس
إلى الوقت فإن لم يكونوا صرف إلى التقراء أو المساكين وبما حال المسلمين اه قال سم بعد ذكر كلام
الشهاب الرمي المذكور وأعلم أن الوقف على المسجد إذا لم يذكر له مصرف آخر بعد المسجد منقطع إلا أن
يكنى إلى أرض وقد تقرر في منقطع العلم آخر أنه يصرف إلى أقرب الناس إلى الواقف فقولهم هاته إذا لم يتوقع
عوده مصرف إلى مسجد آخر وأقرب المساجد يكون مستثنى من ذلك فلي تأمل اه وقال عرش قوله من
أوصالح المسلمين أي على الخلاف السابق والراجحة تقديم الأصل اه **(قوله المسجد آخر)** أي قريب
منه انتهى شرح التمسح ويقى ما لو كان ثم مسجد متعدد أو سواه فمن الجيع هل يوزع على الجميع
الوقف بقسمته ووقفه - بينا السرا من غلة الوقف وقسمها - تسمى منها أو أن الأول الخ حكمه دون
الناظر بخلاف الثاني فيغلبه الناظر من **(قوله وأجر بالخلاف في دارهم)** متعلق بثلث الموقوفه على
المسجد والموقوفه على غيره وأبقى شيئاً للشهاب الرمي وجماعته الراسخ به معاً سواء وقفت على
المسجد أم على غيره يمكن جمل الجواز على البناء خاصة كما أشار إليه القول الرض وجدار داره المنهدم وهذا
الجمل أسهل من نصفيه شرح من **(قوله ويؤيد ما لا مال الخ)** كذا شرح من **(قوله أو يعمر به مسجد)**
آخر أي أن لم يتوقع عوده على ما يقتضيه قوله إلا أن أخذنا على مرفق في نفسه فتأمل اه **(قوله والذي يرضه)**
ترجمنا الخ الذي اجتمع تحتها الرمي أنه أن وقع عودته حفظه والاصرف للأمر الأقرب بالمسجد ولا
فلا فرق بين الواقف والأقرب أو المساكين أو مصالح المسلمين وجل الخسلافهم على ذلك انتهى وأعلم أن

أما إذا لم يهدف الفضل من غلة الموقف فعل مصالحه فيشترى له ما يعاير الوقت عليه بخلاف الموقف فعلى عمارته بحسب اختياره لإجلها أي أن توقعه عن قرب كما أشار إليه السيوري يظهر سلطان توقع قبل عرض ما يحشى منه عليه بالإبداء من حيث الإجلال أنه بعرضه لأضاعاً وظناً من أخذ أي وحيدتين يعني أن يشترى به (٢٨٤) عقاراً لأن أحد وجهي عمله لعمارة والآخر وجهه يستند عليه ينبغي تعين مصرف غلة

[illegible]

في المسجد الخالي للاعتقاد له انه لاهب السرف والقتب ما لصاري وفي ارضة يحوم اراج الخالي وجمع يجعل هذا على
ماذا اسر من وقتا المسجد اود كبر الاقل على ماذا تب عنهم صبح تبعه وعنف نظرا لانه ما بل الذي يقبه الجع يجعل الاقل على
ماذا تفرع لوهي ورا خراج أحد رما فيس النور والناقل على ماذا بل متوقع ذلك في الانوار ليس الامام اذا الهندسة مقبر قولم بقم باثر
احاطتها راحة أي به لا صرف غائبا الصالحا وجعل على الوقوفة

فالمالكة لما لكها ان عرفه الا في مال من اى ان من معرفته بفعل في الامام بانصفق كذا الفهرول ولا يجوز زلفه الموقوف على البناء مثلا فهو الموقوف لانه موقوف كان هو المملوك مملوك والمستأجر مستأجر فلمستأجر من الزجر من البناء في اى ان امره كالموقوف (تبيين) يقع كثير الوقف على الحرم مع عدم بيان مصرفه فيوزع على (٢٧٥) اختلافهم في الوقف على المسجد غير بيان مصرفه فالوقف على المسجد وغيره يصح وهو الموقوف عليه فهو كالوقف على عبارة المسجد وما يقع فيه كذا في تصرف لعمارة المسجد في الزود في الاصل فلا يرد في الصرف الى أهل الحرم من دون عملة المسجد اياه دال على هذا كقول الواقف الا فلا يرد في الصرف الى أهلها فقط حيث علمه الواقف اه سدر أقول وكذا يعمل بالعرف المردد الا ان لم يعلم المتأخر في الوقف فلا بالاستيعاب المتأخر كالم (قوله فهو) اى الوقف على المسجد غير بيان مصرف (قوله فيصرف) اى الوقف على الحرم (قوله لعمارة المسجد) الاولى تشبه المسجد (قوله وتواضعها) اى تواضع عمارة المسجد كترشوس راجع (قوله فيهما) اى المسجد (قوله باصل كلامه) اى في زوة (قوله فيجمعها) اى الحرم من مكنى الكثر متوازيين متنازعة (قوله والواجب) اى الواسية (قوله الشاملة) اه الخ قد يقال مقتضى ذلك تعين صرف البعض لأهلها والبعض لعمارة المسجد ما فقه الا في فقهنا كيف وافق ذلك لان باب ما للحقيقة الشاملة صادقة على كل من الاخرين ومقتضىه وضع التغيير اه سم (قوله في الفقر) اه في غيرهم على ما مر من المقتضى ومن ان الوقف على أهل البلد يدخل فيه اعتبارهم خلافا للشرع الروض

﴿فصل في بيان النظر على الوقف﴾ (قوله في بيان النظر) الى قوله وعلى في النهاية (قوله بشرطه) اى النظر (قوله ووظيفة الناظر) اى وما يشهد ذلك كعدم انتفاع الاجرة زيادة الاجرة اه عس (قوله بان ركنه) اى الغير (قوله فلا ينافي الخ) التبادر انه تقرير على قوله بان ركنه الخ وان الاستقلال بقوله ذلك اى التقسيم الماروا توجه عدم المنفعة انما قد تم تنازعا في الوقف اطلاق عن الاستقلال بالانتفاع وما هنا في القيد احدهما لكن لم يظهر وجه الشرع فلو كان ادعى عدم المنفعة من غير تقريره ثم وجهه عما قلنا ظهر الكلام والله اعلم (قوله وما يقيد به) اى من قوله ان كان ناظر الخ اه عس (قوله خلقة) اه من تخصيصها (قوله كل محتمل) الثاني اوجه بل متعين اطلاق بين المسائل لانه في مسألة الاجرة لا يفتقر جميع ممنوعة للباية وهو؛ وما تعلقه وانما يستحق من ذلك قدر ثقله فتعين اعتبار المصلحة بخلاف ما قلنا فيمنه يستحق جميع المنفعة وانما يفتقر من ركب خطأ أو مئة فقط أو منهما ثم ليس له تحميله فوق الطاقة فكذلك اه سدر قول المتن (أوضحه) ولحاذا كان أو أكثر اه معنى ويأتي في الشرع ما يفيد (قوله وكذا بشرط الخ) صادق على كل كان النظر للقاضي فتعين عليه استابة المشروط له وفيه شئ ما بين من التصغير عليه مع انه انما يستبعد النظر بالولاية العامة فلتأمل اه سيد عمر (قوله عن كل الخ) متعلق ببيانته (قوله في الخ) متعلق بشرط الخ فزيد ثم اولاده نائبين الناظر في حياته ﴿فصل في بيان النظر على الوقف الخ﴾ (قوله فلا ينافي الخ) كذا شرع مر

قول المتن بانظر وتواضعها وما يقيد به وهل يعتبر كونه مشله خلقة نظير ما رعى الاجرة أو يقر بان اقتضاه يحصل من ثقله الموقوف عليه من غير نظر خلقة فلا يفتقر كل محتمل ثم ان شرط الوقف الناظر لنفسه (أو غيره) وكذا بشرط نيابة الناظر اى عن كل من ولده بدوا ولاده قوله التفرع) كذا يحظر ولعل الاولى التفرع اه من هاش

(تابع) سائر شره و موز و ي ابرودان عمر و منى الله عنوى امر صفة ثم جعله لحقة ما عاش ثم الأولى الى اى من اهلها و قبول من شرط
 له النظر قبول الوكيل على الوجه (٢٨٦) لا الموقوف عليه الا ان بشرط له شئ من مال الوقف على ما بحث وقول السبكي انه اشبه بالاباحة

قول المتن (تابع) بشرطه سواء فرضه في حياته أم وصيه له لانه المتبرع بالصدقة يتقيد بشرطه كما
 يتبع في صلواتها وغيره ولو جعل لولاية وقته فلان فان مات فخلان جاز اه (قوله) سائر
 شرطه أى قوله لا لا موقوف عليه فى الغنى والى قوله وان شرط نظره فى النهاية قال ع ش وسماهى من
 سائر الشرط ولو ما شرط أن لا يؤجر ما كنتم كذا وان كان ما شرطه دون آخر متشبه تلك الاماكن الموقوفة
 في زعمه الناظر بما شرطه الموقوف ولو كان المستأجر مباحث لم يكن فى شرط الواقف منعها فلو أجرة ما كثر
 بما شرطه الواقف فالأجرة قاصرة ويصح على المستأجر ما شرطه الواقف ان كان دون آخر كما مثل وأجر المثل ان
 كان ما شرطه زائدا على المثل ان آخر المثل هو الا لا مستحب فسدت الاجارة وما أخذ من المستأجر زائدا على
 ما وجب له ملاك لا يأخذ اه (قوله) صدقة أى وقته له ع ش (قوله) كقول الوكيل أى خلا
 بشرط قبوله لفظا معنى وشرح الر وض (قوله) انه أى جعل النظر لتخص (قوله) فلا يرد أى حق النظر
 (قوله) بعد خبر وقول السبكي (قوله) سقط أى ضمن النظر وانتقل بعده اه ع ش (قوله) وان
 شرط نظره الخ) خلافا للمعنى وانتهى بعبارة الآن بشرط نظره مال الوقف فلا ينزل ينزل نفسه على
 الراجح خلافا لزمع خلافا ثم يقيم الحاكم متكاهل غير مده ارضه فلا أراد العدم لم يتجمل الى توليد جديدة
 اه قال ع ش قوله مر فلا ينزل الخ ومن عزل نفسه أو سقط حقه من النظر لغيره بغير اذنه فلا يسقط
 حقه ويستتبع القاضى من يداشر عنه فى الوظيفة ثم هذا من قوله ر السابق كقيد بشرطه بفسد ان
 الواقف لا شرط من الوطاف شيئا لاحد حال الوقف اربع ومنه بشرط الامامة والخطابة لتخص
 واذا يمتع ان الشرطه ذلك فرغ عنها مالا آخر و بالشراف و غه فيهما دى ثم ما ان الفارغ من اولاد
 فنتقبل ما فى ذلك الاولاد فى ذوى الشاخر مر ما صرح بانتقال الحق لاولاد اه (قوله) والا
 بشرط الخ) عبارة القناه أى وان لم بشرطه لاحد حال الوقف ما فى ع ش قوله مر وان لم بشرطه
 لاحد أى ان لم بشرطه لاحد ما علم علم شرطه وجعل الحال اه (قوله) أى فاهى الى المتن فى المعنى
 والى التيسير فى النهاية (قوله) لاحد ذلك أى كسمة الغلة (قوله) ولو واقفا أى ولو كان المتوقف عليه مخصصا اه ع ش الوار
 اه سم (قوله) وموقوف عليه ولو مخصصا الخ) أى ولو كان المتوقف عليه مخصصا اه ع ش الوار
 بجنى أو (قوله) وزعم الماوردى) مبتدأ (قوله) ضعيف) خبره (قوله) سلاشرط) أى حال الوقف (قوله)
 والحوارزى) عطف على الماوردى (قوله) زاد) أى الخوارزى (قوله) السبكي) الى قوله ولست دلى المعنى
 (قوله) اقتناء طويل الخ) ووقع هذا الاقتناء بعد تولد القضاة الاربعة اه معنى (قوله) شرط) أى النار (قوله)
 (قوله) وقبول من شرطه النظر الخ) فى الر وض وايقوله أى الشرطه له النظر حكم قبول الوكيل انتهى
 (قوله) وقبول من شرطه النظر قبول الوكيل على الاوجه لاجل الموقوف عليه الخ) وظاهر من لم بشرط
 له النظر بل وقسمه الواقف حيث كان له النظر وانما حكمه كقوله قبول الوكيل أيضا واعلم
 من شرطه له النظر ثلاثه هم اكل الوقف عليه كما أشار بقوله لا لا موقوف عليه الخ (قوله) بعد بل وقوله
 ثم سقط حقه من سقطا كذا شرح مر (قوله) ان شرط نظره حال الوقف فلا بد الخ) فى شرح مر
 الآن بشرط نظره حال الوقف فلا ينزل ينزل نفسه على الراجح خلافا لزمع خلافا ثم يقيم الحاكم متكاهل
 غير مده ارضه فلا أراد العدم لم يتجمل الى توليد جديدة انتهى وشرح الشارح لان زاد فقط هذا أى
 ان من شرطه له النظر حال الوقف لم ينزل نفسه لم ينصب له الحاكم أنه ينزل ينزل نفسه لكن قال السبكي
 الذى أراد انه لا ينزل لكن لا يجب عليه النظر بل لا امتناع و رفع الامر للقاضى لغيره فمعه موله
 ذواتها كما غيره كما ليس لانزله بل لا امتناعا ذواتها عدا النظر اه (قوله) ولو واقفا) أى ولو كان
 الغير واقفا (قوله) ضعيف) كذا مر

تلازم بالرد بعد بل وقوله
 ثم سقط حقه من سقطا
 وان شرط نظره حال الوقف
 فلا يجوز بالتأويل من
 الحاكم كما اقتضا كلام
 الرضة خلافا لما يترجمه
 ويؤيده كلامهم فى الوصى
 ومن ثم ينبغي ان يبي عنه
 ما فى الوصى من انه لو خيف
 من انزاله ضرر يلقى
 اثرى على ما يترجم له نفسه
 ولم ينفذ ويؤيد كونه
 كالوصى ما صرح به انه
 باقى حتى جعل النظر
 لائنين فقط بل الايصاء
 لائنينه وجوبه بالاجتماع
 نازد و قد علم آخرى من ان
 أحدهما قد يكون شرطا
 فقط لا يستحق التشرع
 شيئا مباشر للنظر كما هو
 ظاهر لانه لا يحى فائرا
 ومنصوب الحاكم و نائب
 الناظر كالوكيل جزئا
 (والا) بشرط لاحد (فالنظر
 للقاضى) أى قاضى بلد
 الموقوف بالنسبة لحقه
 ولحوالطه وقاضى بلد
 الموقوف عليه بالنسبة
 عدا ذلك فغير ما فى مال
 اليتيم (على المذهب) لانه
 صاحب النظر العلم فكان
 أولى من غيره ولو واقفا
 وموقوفه لا يمول مخصصا
 معينا وجزء الماوردى
 بشيونه الواقف لا شرط فى
 مسجد المحلة والخوارزى

فى سائر المساجد زادن فر شتمه ضعيف (تيسر) للسبكي اقتناء طويل ان القاضى يخصص حق من
 السلطان نظره وقشره لهما كما من غير قيد

أوسكت من نظره أو آل نظره الحاكم واستدل به بما تفضل الأذرع فيمضي بيمينه في وقت جل سناز يوم وستين وسبعمائة لسان الشافعي هو المجهود حينئذ القضية الثلاثا أحدهم من حيث الملة الظاهر وأما بعد فحينئذ (٢٨٧) أطاق جعل القاضي الذي يباشر إليه عرف أهل ذلك المثل

أوسكت الخ) عطف على شرط (قوله ان محله) أي اختصاص القاضي السابق بالنظر فيما ذكر (قوله واستدل الخ) عبارة الغني قال لأن القاضي السابق هو المجهود عرفا عند الاختلاف في قبل القاضي من غير تعيين فهو الشافعي وإن أراد غير مقدمه واستدل في ذلك في الدار المصرية له (قوله إنما أحدهم) أي القضاء الثلاثة (قوله من حيث) أي حين دخول السنة المذكورة أي بعد (قوله جعل القاضي) أي من غير تعيين (قوله ومخالفة السبكي في ذلك) أي التفصيل للمرجح لدى الاختصاص بالقاضي السابق مطلقا ولو بعد التراجع للذكور (قوله جل) أي القاضي (قوله أو بالحاكم) عطف على القاضي (قوله تناول) أي الحاكم (قوله ولا عيب بالعرف) أي الغير المألوف بغيره ما بعد (قوله فليس) أي من القاضي أو السلطان (قوله إلا ان مصر الوقت الخ) ظاهر منغ أشبهه وان كان النظر به بأن لم بشرط لا حد فلتأمل اه سم وظاهر أن من التصريح بشرط النظر ولا دعت لتمام القاضي (قوله وفيه نظر) أي في قول التاج ولعل وجه النظر ان المتبادر من إطلاق الناظر الناظر الخاص (قوله من غير صافرة) أي ولو بالجرة اه ع (قوله وصرفها) أي صرفه في محال المصلحة (قوله فرع شرط الوقت الخ) في القول وضوحه فان شرط أي الواقعة أي الناظر عشر أشهر أو ثلثه جازم ان عزه بطل استحقاقه وإن لم يتعرض لكونه أجرة استحقاقه ولا بطل استحقاقه بغيره لأنه وقت عليه فهو كحد الموقوف فطعمه بحد وصورة عزه أن بشرط نفسه النظر وقوله غيره منه عشر أشهر قول به انتهى وقت بقوله وإن لم يتعرض إليه لأنه لا يعمل للشرط على أنه أجرة إلا إذا تعرض للشرط فلا يزال بشرط ذلك فلا يكون أجرة ويستحق مطلقا وظاهر أن هذا إذا عين الناظر فان شرط شيئين يكون ناظر أم هو أجرة ناظر أسقط استحقاقه بغيره وعلى هذا أعني أنه لا يعمل للشرط على أنه أجرة إلا إذا تعرض لذلك فان صورته مستثناة الفرع المذكور بما إذا كان الشرط أجرة أو لجماعة الشارح خلافا للقبول المذكور وإن صورت بما إذا لم يكن أجرة قالوا جمل القبيل المذكور فليراجع اه سم أقول المتبادر من قول صاحب القبيل للمعلوم النظر حيث لم يقل للمعلوم الناظر الأول ومن قول الشارح وإنما يجمع الثاني (قوله شرط الوقت) أي لو شرط الخ (قوله ناظر وقته) بضاف بنظره كإليس له أخذ حتى من سهم عامل إلخ كاتال ابنه التاج ونحوه في فاضله قدركا يتصوره في نظر ويحتمل بعضهم أنه لو خشي من القاضي أكل الوقت لجوره بجلان هو بسببه صرفه في مصادره أي أن عرفها والاقضية لفقهه عارف بها الوصله وصرفها (فرع) شرط الوقت لناظر وقته فلا بد من قبل النظر الإجمعيه بان استحقاقه للمعلوم النظر من حين إلخ بكتابة وإثما يتحقق للمعلوم الزائد على

أوسكت الخ) عطف على شرط (قوله ان محله) أي اختصاص القاضي السابق بالنظر فيما ذكر (قوله واستدل الخ) عبارة الغني قال لأن القاضي السابق هو المجهود عرفا عند الاختلاف في قبل القاضي من غير تعيين فهو الشافعي وإن أراد غير مقدمه واستدل في ذلك في الدار المصرية له (قوله إنما أحدهم) أي القضاء الثلاثة (قوله من حيث) أي حين دخول السنة المذكورة أي بعد (قوله جعل القاضي) أي من غير تعيين (قوله ومخالفة السبكي في ذلك) أي التفصيل للمرجح لدى الاختصاص بالقاضي السابق مطلقا ولو بعد التراجع للذكور (قوله جل) أي القاضي (قوله أو بالحاكم) عطف على القاضي (قوله تناول) أي الحاكم (قوله ولا عيب بالعرف) أي الغير المألوف بغيره ما بعد (قوله فليس) أي من القاضي أو السلطان (قوله إلا ان مصر الوقت الخ) ظاهر منغ أشبهه وان كان النظر به بأن لم بشرط لا حد فلتأمل اه سم وظاهر أن من التصريح بشرط النظر ولا دعت لتمام القاضي (قوله وفيه نظر) أي في قول التاج ولعل وجه النظر ان المتبادر من إطلاق الناظر الناظر الخاص (قوله من غير صافرة) أي ولو بالجرة اه ع (قوله وصرفها) أي صرفه في محال المصلحة (قوله فرع شرط الوقت الخ) في القول وضوحه فان شرط أي الواقعة أي الناظر عشر أشهر أو ثلثه جازم ان عزه بطل استحقاقه وإن لم يتعرض لكونه أجرة استحقاقه ولا بطل استحقاقه بغيره لأنه وقت عليه فهو كحد الموقوف فطعمه بحد وصورة عزه أن بشرط نفسه النظر وقوله غيره منه عشر أشهر قول به انتهى وقت بقوله وإن لم يتعرض إليه لأنه لا يعمل للشرط على أنه أجرة إلا إذا تعرض للشرط فلا يزال بشرط ذلك فلا يكون أجرة ويستحق مطلقا وظاهر أن هذا إذا عين الناظر فان شرط شيئين يكون ناظر أم هو أجرة ناظر أسقط استحقاقه بغيره وعلى هذا أعني أنه لا يعمل للشرط على أنه أجرة إلا إذا تعرض لذلك فان صورته مستثناة الفرع المذكور بما إذا كان الشرط أجرة أو لجماعة الشارح خلافا للقبول المذكور وإن صورت بما إذا لم يكن أجرة قالوا جمل القبيل المذكور فليراجع اه سم أقول المتبادر من قول صاحب القبيل للمعلوم النظر حيث لم يقل للمعلوم الناظر الأول ومن قول الشارح وإنما يجمع الثاني (قوله شرط الوقت) أي لو شرط الخ (قوله ناظر وقته) بضاف بنظره كإليس له أخذ حتى من سهم عامل إلخ كاتال ابنه التاج ونحوه في فاضله قدركا يتصوره في نظر ويحتمل بعضهم أنه لو خشي من القاضي أكل الوقت لجوره بجلان هو بسببه صرفه في مصادره أي أن عرفها والاقضية لفقهه عارف بها الوصله وصرفها (فرع) شرط الوقت لناظر وقته فلا بد من قبل النظر الإجمعيه بان استحقاقه للمعلوم النظر من حين إلخ بكتابة وإثما يتحقق للمعلوم الزائد على

أجرة المثل لأنه لا يتعد كونه في مقابلة عمل بخلاف للمعلوم المساوي لاجرة مثل نظر هذا الوقت والنقص عن الاستحقاق في مقابلة عمله ولم يوجد منه فلا بد لاستحقاقه (وشرط الناظر)

لواقف وغيره (العدالة) الباطنة مطلقا كل جمعة لا ذري خلافا لا كشفه السبكي بالتأخر في منصوب الواقف فيعزل بالقسق أي الحق
يختلف نحو كذب أمكن أن له فيه عدرا كما (٢٨٨) هو ظاهر وإذا انعزل بالقسق فالنظر للحاكم كإثباته وقياس ما يأتي في الوصية والنكاح
فيحتمل شرط ذبي النظر في

سيدر (قوله الواقف) إلى قوله أي أن كان في النهاية قول المتن (العدالة) أي ولو امر أو (قوله مطلقا) أي
سواء بول أو بالحق أو بالحكم اه عش وفي الجبري عن الشوري ولو أعني وعن القلوبي ولو أعني وخش
اه (قوله بالباطنة مطلقا) اعتمده مر اه سم (قوله لا كشفه السبكي الخ) اعتمده المعنى (قوله بالقسق الخ)
قضية أنه لا بشرط فيه السلام معن خاتم المروءة اه عش (قوله بخلاف نحو كذب أمكن الخ) قد يقال
الكذب صغيرة فلا يفسق به وإن لم يكن أن له فيه عدرا اه سم (قوله للحاكم) أي العادل (قوله كإثباته) أي
آتي في الشرح (قوله وقياس ما يأتي في الوصية والنكاح) محتمل الخ لكن وباشترط العدالة الحقيقية
والعرف بين هذين وجه تزويج الذي هو بوضوح شرح مر اه سم قال عش قوله مر لكن وردا على معتد وقوله
واضح وهو أن في النكاح فيكون على طبعه على الحرص على تحصين ما يندفعه العاونه بخلاف الوقت
اه (قوله وهي) أي الكفاية يتبدأ (قوله أو الأهم منها) من الكفاية عطف عليه وقول المتن (الاعتداء
الخ) خبره عبارة المعنى تنبيه على ذكر الكفاية كفاية عن قوله والاعتداء على التصرف وبذلك حذف من الروضة
كاملها حينئذ تعطف الاعتداء على الكفاية من عطف التفسير أو يقال أو فربما لا يكون المهمل
الكفاية ولو كان على الشرع على مواضع ثابتة أهلية في مكان ثبتت في باقي الأماكن من حيث الأمانة ولا تثبت
من حيث السبكي الأمانة أهلية في سائر الأوقاف فإن الاعتداء هو كإثباته الذي يظهر إذا كان
الاعتداء في ما ثبت أهلية أوقافه بغير مصادره أو أعماله فان كان أقل فلا اه معني وقوله ولو كان الخ في
الجهة مثله (قوله المقوض) في قوله ويؤخذ في نهاية النهاية (قوله لأنه لا يلائم الخ) تعليل للقياس
قوله ويؤخذ زوال الأهمية عبارة الغني فان اشتمل أحدهما عجز الحاكم الوقت فمن كان الشرط
في النظر أو في موضوعه كإثباته الشيق أن الحاكم يتولا ما يستلزم ولا يمين أو ادان فان النظر لا يتقبل
بعد شرطه أقل النظر لسان بعده الآن بنص على الواقف كإثباته السبكي وغيره اه (قوله يكون
النظر كإثباته) عجز مر اه سم وكذا اعتمده القسق كما مر اه (قوله عند السبكي) عبارة النهاية
ووجه السبكي لأن وجه اختلافه في الرفعة لم يجعل الخ اه (قوله لا يعقد المقدم) وذلك قال على
أن النظر فيل يدمر وذلك اه عش (قوله بهذا) أي بقوله فلا سبب للنظر الخ (قوله ولا يعود الخ)
عبارة الغني فإن إذا اختلفت أركان النظره كان مشروطا في الوقت فيمنع من صلبه بغيره كإثباته
قناويه اه (قوله أذ ليس لأحد عجزه) ومر عن النهاية والمعنى أنه ليس له عزل نفسه (قوله ويؤخذ منه)
أي من التعليل (قوله أن شرطه ذلك) أي شرط الواقف والنظر (قوله ولا من الرفعة أن بشرطه)
فإن كان يتولى من قبل الحاكم اه سيدمر (قوله لكن ظاهر كلامهما) أي السبكي وابن الرفعة اه
سيدمر (قوله أنه مقرر) أي خلاف (قوله فلا جماله السبكي) تقدم عن النهاية والمعنى اعتماده
(قوله عند الإطلاق) أو في بعض جميع الأمور اه معني وبأن في الشرح مثله (قوله على الاحتياط) لأنه
ينظر في مصالح الغير فاشبه على التيم اه معني قول المتن (والإطلاق) أي فله ذلك سواء كان المستأجر من الوقوف
عليهم أو أجنبيا حيث رأى المصلحة في ذلك وإن طلبه الوقوف لم يعمد بشرط الواقف السكنى بنفسه أما
إذا شرط ذلك فليس له إيجاب بل يستوفي الوقوف على المنفعة بنفسه أو نائبه اه عش (قوله الآن
يكون) أي الناظر قول المتن (والعمارة) في الرض وشرحه أي المعنى فتقتد الواقف بموتيه تجهيز نوع عمارته
من حيث شرطه الواقف من ماله أو من مال الوقف والآخر منافع أي الوقوف كسب العبد دخله العقار

لباطنة مطلقا) اعتمده مر (قوله بخلاف نحو كذب أمكن الخ) فذهب إلى الكذب غير فلا يفسق به وإن لم يكن
أن له فيه عدرا (قوله وقياس ما يأتي في الوصية والنكاح) محتمل طذي النظر لا الخ لكن وباشترط العدالة
الحقيقية والعرف بين هذين وجه تزويج الذي هو بوضوح شرح مر اه (قوله يكون النظر للحاكم عند السبكي)

قال الذوق في كلام الماوردى ما شهد بأن الرفعة (وولفت عنه) عند الإطلاق حقا الأصول والغلتان على الاحتياط فاذا
(والإيجاز) باجرت للثقل الغير مجعور إلا أن يكون هو المسمى كما مر بما في مبسوط طي إلى كماله ترجمه

فإذا تعلقت منافعه فالنفع تؤولن التحيز لا العمار فمن بيت المال كن اعتق من لا كسبه أما العمار فلا
 نص على أحد حيث كلاً ما لا يطلق بخلاف الحيوان لم يأنه وهو موقوف انتهى اه سم على وجه ظاهر
 أن تشمل العمار أجرة الأرض التي بها بناء أو غراس موقوف ولم تف منافعها لأجرة اه عس (قوله)
 وكذا الاقراض) في القول المتين فان فرض في النهاية الاقوله قال الغزالي في المترو قوله قال السبكي في ونقل
 وقوله ما وافقنا ويحتمل ما ذكر (قوله عند الحاجة) عبارته في شرح الارشادوه الاقراض في عبارته
 بأن الامام أو نائبه والاتفاق عليها ما له يرجع وللإمام أن يقرض من بيت المال لانه يخرج الحاجة
 ما إذا تعلقت منافع العقار فلا تحب العمار حيث كلاً اه سم: (قوله ان شرطه الخ) أي شرط النظر
 للناظر الواقع في الوقف (قوله وأذن في نفسه القاضي) أي فلا يقترض من غير إذن من القاضي ولا
 شرط من الواقف لم يجز ولا يرجع عما مره لتعديده اه عس (قوله سواء مال نفسه) مقتضاه أنه
 يتولى الطرفين حيث يثبت أن ينكسر مثله ما لو شرط له الواقف وأذن له القاضي في الاتفاق من ماله
 والرجوع وهل ما ذكر في ضرورة الاقراض لانه افتراض في المعنى أو ينعين في صورة القرض الحقيقي
 بالاجاب والقبول كاهو المتبادر محل تأمل اه صديقر وقوله حيث كلاً من افتراض من ماله نفسه وقوله
 ما ذكر أي الاتفاق من ماله وقوله لانه أي الاتفاق من ماله وقوله محل تأمل القلب الأول أميل (قوله وإذا
 أذن له الخ) لعسل الراد بالاذن ما يشمل ما لم يشرط الواقف فاقترض أو اتفق عند الحاجة من ماله
 (قوله أنها) أي المذكوران من الخطأ وما عطف عليه (قوله عينه الواقف) أي لشم الفله (قوله)
 ذلك) أي ما في المتن والشرح (قوله أنه) متعلق بتمسك المتن بمعنى الاستدلال (قوله ليس له) أي
 للناظر من جهة الواقف (قوله ثمرد) أي أو بالسبكي ما كلاً البعض (قوله بان ذلك) أي كون وظيفة الناظر
 ما ذكره واصنف وحصره بأنه (في وقوله وظائفه) أي لا مطلقاً (قوله أن ذلك) أي الترتيب والعلز
 (قوله وفي ولاية من هو أصلي الخ) الاصول وفي ولا يغير هو الخ أي تولية من مع وجود من هو أصلي عنه
 للملبس مدس (قوله ونقل الاذرى عن أبي بصير الخ) ينبغي أن يكون محل الخلاف والترديد حيث لم نص
 الواقف على تفويض ذلك إلى أحد مالم يكن ثم عرفه على زمنه كاهو ظاهر والا فلا تسع شرط أو
 العرف المذكور في خلافه وأنه أعلم اه صديقر وعبارة الرشدي قوله ونقل الاذرى عن أبي بصير وقال
 الخ أي والكلام في النظر الخاص لمن نصبه الحاكم حيث النظره وعبارة الاذرى في محل فائدة قد يؤخذ
 من قوله أي الملتجأ أن شرط الواقف النظر أنه ليس للقاضي أن يولي في المدرسة وغيرها الا عند فقد
 الناظر الخاص من جهة الواقف لانه لا نظره معه كحل عليه كلامهم ولم أر نصاً يخالفه اه ثم قال في محل
 بعده هذا (فرع) تعلق بعض فقهاء العصر بكلام الشيخين هنا في أنه ليس للناظر التولية في الوظائف في
 المدرسة وغيرهما وأنه للعصر وصاروا يقولون بان التولية هي الحاكم وحده وليس للناظر
 الخاص وهذا غير سديد واتسبب من هذا بعض الشراح وأطال القول فيه وهو الذي نفتقده وأن الحاكم
 لا نظره معه ولا تصرف إلى أحد ما ذكره الشارح مع زيادة فقد علمت أن الكلام في الناظر الخاص
 وكيف يجمع تصرف الحاكم مع من هو نائبه سمع أن النظر في الحقيقة اقتضاه له وانما يجوز ذاك الآية
 اعتمد مر (قوله في المتن والعمار) في الرفض وشرحه فصل نفقة الموقوف بولاية تجهيزه وعبارته من
 حيث شرطت أو شرطها الواقف من ماله أو من مال الوقف والا فمن منافعه أي بالموقوف ككسبه للمدرسة
 العقار فإذا تعلقت منافعه والنفع تؤولن التحيز لا العمار من بيت المال كن اعتق من لا كسبه أما العمار
 فلا نص على أحد حيث كلاً ما لا يطلق بخلاف الحيوان لم يأنه وهو موقوف اه (قوله عند الحاجة)
 عبارته في شرح الارشادوه الاقراض في عبارته بأن الامام أو نائبه والاتفاق عليها ما له يرجع
 وللإمام أن يقرض من بيت المال الخ اه وخرج بالحاجة إذا تعلقت منافع العقار فلا تحب العمار حيث كلاً
 (قوله كافي في وضاح الخ) اعتمد مر (قوله فالأجرة عليه الخ) كذا شرح مر (قوله ونقل الاذرى الخ)

أن الحاكم لا تقاربه معبولا تصرف قبل تقرر معه نظر الحاطة وعناية ثم حل اقتناعا من عبد السلام بأن المدرس هو الذي ينزل الطلبة ويقدر ما يكتبهم على أنه لا يعرف من هذا المردود إلا في مورد (٢٩٠) كونه مدرسا لا يوجب توليته ولا عزلا ولا تقديرا مع ما انتهى إلى واعتراض بأن المحجبا قلة

فيلزمه ما في ظاهره وبها سقط ما في حواشي الشهابين فأمس مع ما أوردناه من شغنا في حاشيته اه
عبارة شغنا عرش قوله أن الحاكم لا تقاربه مع المالح انظر لو كان الحاكم هو الذي ولده النظر ثم على ع
أقول لا تقاربه معبولا ولكن هو الذي ولده اه (قوله معه) أي سمع الناظر (قوله ثم حل) أي لا ادعى (قوله)
واعترض (قوله) أي المالح المذكور (قوله ورد) أي الاعتراض (بأن الناظر المالح) اعتمده مر اه سم وكذا
اعتمد المالح كما في (قوله) بأن الناظر قائم مقام الواقف فإنه قد أتم مقام نفسه اه معنى (قوله وهو الذي
المالح) أي الناظر (قوله فكيف يقال المالح) وهذا هو المعتمد كما هو به الزكشي وغيره اه معنى (قوله)
بندقيه (قوله) أي المدرس (عليه) أي الناظر (وهو) أي المدرس (فرعه) أي الناظر (قوله وستل المالح) عبارة
أنها يتوالت الأقرب أن المالح ادب الميعدين بعد الطلبة المدرس المالح (قوله عن الميعدي التدريس) م يخلص المالح
أي حيث كان ثم بعد المدرس مقرر من جهة الواقف أو القاضي أو الناظر اه عرش (قوله عن الواجب)
أي من العمل الواجب عليه في مقابلة معاملة (قوله أو لا يتقوما ما أشكل) أي مما عارضه الشيخ وأولادنا
ترك المدرس التدريس أو امتنع الطلبة من حضور المدرس بعد المدرس استحق الميعدي ما شرط من له المعامل
لتعذر الإعادة عليه اه عرش (قوله عند مجلس) أي عاقده (قوله وواقفه) أي ما قاله البعض في تفسير
الميعد (قوله) أي سماع المدرس (أي سماعه) (قوله من تنهيم المالح) بيان لقدرا لا زائد (قوله وعمل المالح)
عطف عليه ويحتمل على قوله قول الساج (قوله ويحل ما ذكر) أي في الترتيب والشرح من الوظائف (قوله)
كاسر) أي عطف قول المصنف ووظيفته (قوله ما إذا فوض به جميع ذلك) وقباس ما مر في الوكيل
وقلى المي أنه إن قدر على المباشر فلا يقبضه لاجل ورتق مضاهيره والأجازه التوقيض فيما عجز عنه وألم
تلق به مباشر فلا يترفع في الخوض بين المسلم والذي حيث لم يقبل يحصل له ولا يبقى لغيره لئلا الوقف ل
استأنفه فيما يبشر بالعمل فقط كالبناء عتقوه اه عرش (قوله اتباعا إلى قوله نعم في النهاية وإلى قوله ولأنه
الاحوط في المضي (قوله المالح يكن) أي الناظر فقله الواقف بالنصب على الخسبة (قوله نعم رفع الامر
إلى الحاكم المالح) فذلك حال الحكم لو فقد الحاكم بذلك المالح أو تعذر رفع المال الخسبة منه من المفسدة
على الوقف فعمله الاستقلال بإعادة كالأصل تأمل وعلى الأول فيحصل أن يكون هو محل كلام ابن الصباغ
مالم يمتنع نفسه من التعيم وأنه أصل اه سديد ويريد الأول ما مر في الشرح قبل الفرع ولكن
الاحوط أن يحكيه على ذلك ما ذكر (قوله فلا حرجه) قال شغنا الذي بعدهما ذكر وليس
له أي الناظر أخذ من ماله الوقف ففعل ضمن ولم يبرأ إلا بإقباضه لها ثم وهذا هو المعتمد على أنه
وقضه قوله لها كم أنه لا يبرأ صرف به في عبارة ما على المستحقين وهو ظاهر اه عرش وموضع ماضه
ويجوز مالم يخفف من الرفع إلى الحاكم ثم امتنعت فان شاف ذلك جاز له الصرف بشرط الأشهاد فان لم يشهد لم يبرأ
لأنه قد اشهدوا ظاهر اه وقوله غراما مضي أي أوترع الوقف بغيره وهو قوله لم يبرأ أي في ظاهر الشرح فقط
(قوله لم يقره) أي بان كان من جهة المستحقين في الوقف اه عرش (قوله الاقوال المالح) عبارة المضي
لغيره أجرة فهو كذا تدرج إلى حفظ ماله المعلق فرفع الامر إلى القاضي لئلا يشبه أجرة اه (قوله كولي
التييم) قال الشيخ الظاهر أنه يستحق أن يقرره اسوقا للول وان كان أكثر من الة فتواغا اعتبر الفقة
ثم هو مالم يقره عسره كان على وليه لم لا يخلط الناظر اه نهاية قال عرش قوله مر الظاهر المالح
معتمد قوله أنه أي الناظر وقوله ثم أي في الولي اه (قوله ما يشتره الناظر) إلى قوله أي ينبغي ذلك المالح

الفرع لا سيما في ظاهره لا يميز بين فقب ووقوف وديان للنظر قائم مقام الواقف وهو الذي يولي المدرس فكيف يقال بتقديره عليه وهو فرع عن كونه لا يميز لأثره لأنه يمكن أن يسأل من يعرفه ما يتهم وفي قواعد الفرع يجب تفرق المعلوم بالطلبة في محل المدرس لأنه المألوف وديان ذلك لم يوافق في منابوا الأذن في مجلسين الشرعية تزيه مواضع العلم والذكرين الأمور والديونية كالبيع واستيفاء الحق ومثل بعضهم عن الميعدي التدريس م يخلص عن الواجب فقال الذي يقبضه كلام المالح وخبرنا شعر به اللفظ أنه الذي بعد الطلبة المدرس الذي تروا على المدرس ليستوضوا أو يتقوما ما أشكل لأنه صدق مجلس التدريس مستقل وواقفه قول الساج لسبب أن الميعد لا ينفرد بالحق سماع المدرس من تنهيم الطالبين فنهيمهم على ما يتقبضه لفظ الإعادة ويحل ما ذكر أن أطلق نظره كما مر ومثله بالأولى ما إذا فوض إليه جميع ذلك (فان) فوض إليه بعض هذه الأمور لم يمتنع (فان) فوض إليه فظاهر ما شرط من له من الإجراء وان زاد على أسوة ماله يكن الواقف كما مر فان لم يشرط له شيء فلا حرج له قمنا

فمنها رفع الامر إلى الحاكم بقره الأقدم نقت وأختمه كولي التيم ولأنه الاحوط الوقف واقفي ابن الصباغ بأن الاستقلال بذلك من ذمها م (فرع) فيما يشتره الناظر من ماله أو من ماله الوقف لا يصح وقضه الا ان وقضه الناظر بخلافه بدل الموقف

المتشبه بوقته والحاكم بكلمه والفرقان الوقت ثم فانما اكدية معناه ائاما من من ماله اؤن ربح الوقت في نحو الجدل الوقت فيتميز وقتا
 بالبناء علىه فالوقت اى ينبت على المصنف البناء ومصر في بناء السعد عوان ماله تعالى بذلك شرط لبعض الموقوف عليهم النظر في حصة مقلط
 الثاني من تعيين اجزائها اكثر من سبعة على ما في به الاصحى وابن عجلان لهم حقان نظرا ودرهما آخر الجبار من انفسها عوانه فلا ضرر
 عليهم في تداول وقف ارض لا يصرف من غلبها على شهر كذا افضل شي عندنا قضاء الشهر (٢٩١) اشترى به عتق اؤر بعضه وقضى على الوجه

فان قل الغافل جهمه
 شهو رمته ردة و اشترى به
 عتق اؤر بعضه وقضى
 (ولو اوقف عزل من واه)
 ثانيا عنه بان شرط النظر
 لنفسه (ونصف غيره)
 كالموكل و اؤن المصنف ماله
 بشرط النظر لسان وجعل
 ان يستدين شاه فاستد
 لا تخرى لم يكن له عزله ولا
 مشاركه ولا يعود النظر
 اليه بعمومه ونظرا فلا
 اؤن قضاء الشام وعلاوه
 بان التقوى بعبادة الخليل
 وخالفه سم السبك فقال بل
 كالتوكيد و اؤن السبك
 بان الوقف والناظر من
 جهة عزل المدرس ونحوه
 اذ امكن مشروطا في
 الوقف ولو لم يصر معلنة
 وبسط ذلك لمكانه اعترضه
 جمع كل زكشي وغيره
 بما الى رتبته انه لا يجوز
 لامام اسقاط بعض
 الاجزاء الممتثلين في الدوا
 بغير سبب النظر الخاص
 اؤلى واوجب لفرق بان
 هو لا يبرطوا انفسهم
 له اذ لا يرضون فرض ومن
 ربط نفسه بفرض لا يجوز
 لخرجه منه لاسبب خلاف
 الوقف فانه خارج عن

قد مدنا في فصل احكام الوقف المعنى من انما يعني المصنف ماله عز ياد عن عيش والرشيدى واجب (قوله
 المتشبه الخ) استئناف باني ولو اذوا الاستئناف كان اؤلى (قوله لبعض الموقوف الخ) اى او لكل منهم
 (قوله عند انقضاء الشهر) و (قوله من شهو ر) اى سلاقول المان (ولو اوقف) عبارة عن الوقف والوقف
 الناظر عزل الخ اما غير الناظر فلا يصح منه قول عزل بل هي لها كم (تنبيه) وقد يقضى كلامه انه
 اهزل بلا سبب وبه صرح السبكى فتاوى به وعبارة سم عبارة التهج ولو اوقف ناظر عزل الخ
 وقول المتن عزل من واه اؤلى به - من سبب كاهو ظاهر فالشرح الروض فاقبل انه انما يعزله بسبب ولا
 فليس له عزله وان عزله لم يعزل بعد انتهى انتهت (قوله ثانيا عنه) الى قوله واذ قلنا ينقطع المتشبه الا
 قوله لكن رده الى اعتد الباقى وما ان يعزل الى قول المتن الا ان بشرط في النهاية (قوله كالوكل) عبارة
 المعنى وشرح الروض كما يعزل الموكل وكيفية ونصب غيره اه (قوله و اؤن المصنف ماله الخ) عبارة عن المتشبه
 ولو قال اوقف جعلت النظر فلان انه لا يقوض النظر الى من اذ يقوض النظر الى شخص فعمل عزل
 نظر المقوض اؤر يكون المقوض ليس بموكل عن المقوض فانه ذلك انه لو مان المقوض هل يبق النظر
 للمقوض اليه او مان المقوض اليه هل يعود المقوض اؤر لا يدل الاول على فتاوى المصنف اذ شرط الوقف
 النظر لسان وجعل له ان يستدل من شله وكذلك مستبعد - ندفاستدلى انفسه في الاستدلال
 المستداليه اؤر لا وهل يعود النظر الى المستدعي منه اؤر لا و استدل المستدلى الى ثالث فهل الاول عزله اؤر لا
 اؤر لا ليس المستدلى عزل المستداليه ولا مشاركتا يعود النظر اليه بعمومه وليس له ولا لثاني عزل الثالث
 الذى استدلى اليه الثاني اه (قوله ان يستدين شاه) اى بان يجعل النظر لى يختاره اه عيش (قوله
 يمكنه) اى (المستدلى عزله) اى المستداليه (قوله بان التقوى) اى من الانسان المشروطه في النظر الى
 الاخر اه رشيدى (قوله بان الوقف) اى الناظر اه معنى (قوله من جهة) اى لا من جهة الحاكم
 (قوله عزل المدرس الخ) خبر ان (قوله والتدريس) اى الفرض المذكور (قوله كذلك) عبارة عن النهاية حكمه
 كذلك اه اى لا يجوز اؤر اجبها بلا سبب (قوله ان الربط الخ) بيان لما ذكر (قوله اؤن الربط)
 اى بالجهاد (كالتبسيه) اى بالتدريس (قوله ولا) اى بولم تسلم ما ذكر (فتشنا ما بينهما) اى بين الربط
 بالجهاد والربط بالتدريس ونحوه اى والثاني اقوى من الاول (قوله ومن ثم) اى من اجل ان الربط بنحو
 التدريس اقوى من الربط بالجهاد (قوله ان عزله) اى نحو المدرس (قوله بل يشترط في نظره) اى
 فينظر حيث لا يشهد له فبما فعله نفسه اه عيش (قوله تهودا) التهور الوقوف على الشيء بقوله قبل انتهى
 يختار اه عيش (قوله وهو) اى خوف الفتنة (قوله معقودى الناظر الخ) قضيتان غير الامام من اؤر باب
 الولايات فنفذ عزله لارباب لو اوقفنا انفسه فممنه الفتنة لكن في كتاب القضاء المصرى بغير خلاصه
 فليراجع وصياتى في كلام الشارح اه عيش (قوله ونفوذ العزل في الامام العام الخ) مقول قال (قوله الاذان
 قضيتان المدرس ليس عليه تفهم (قوله في المان والوقف عزل من واه ونصف غيره) عبارة التهج
 ولو اوقف ناظر عزل من واه ونصف غيره اه (قوله في المتن عزل من واه) اؤلى به بغير سبب كاهو ظاهر
 (قوله كالوكل) فالشرح الروض فاقبل انه انما يعزله بسبب ولا لاسبب له عزله وان عزله لم يعزل

فروض الكفايات والكره بان التدريس فرض ايضا كذا قرأه القراء في غير ربط انفسهم كما كذلك بناءه في تساميه كذا كرنا لربط به
 كالتبسيه ولا افتشائنا ما بينهما ومن ثم اعتد الباقى ان عزله من غير مسمى ولا يتقبل يتدعى في نظر موقوف في الجاهم بنحو من ينفذ عزل
 الامام القاضي فهو اى بان هذا تخليه الفتنة وهو معقود في الناظر الخاص وقال في شرح التهاج في الكلام على عزل القاضي بلا سبب نفوذ
 العزل في الامام العام اؤر لا يملكه الخاصة كالأذان والامامة والتدريس والطلب والنظر ونحوه لا يعزل اؤر اجبا بالعزل من غير سبب

كأقنى به كثير من المتأخرين منهم ابن زريق (٢٩٢) فقال من قولك سر يسلم بجزعه مجله ولا بدونه ولا ينزل بذلك انتهى وإذا قلنا لا ينفع

عزله لا بسبب فعل بل بانه أفتى بجمع متأخرون بانه لا يلزمه لكن قدس بعضهم بما زادوا في قوله ودينه ونزلوا على ما ليس بالسبي بانه لا لحاله في حديثه ينبغي وجوب بانه لا يستند مطلقا اعتدلا من قولهم لا تقبل دعواه الصرف للمحققين بل القول قولهم ولهم المطالبة بالحساب وقال أبو زرعة عاقل التقييد وله حاصل اذ عدلت لم يستطعية فيجوز أن تقتل وأن تظلم باليسر بقادح قلنا بخلاف من تمكن علما وينازر بانحصار ما يشترط في الناظر من تميز ما يصدق وما لا يصدق ومن ورع وتوقى عولان بينه وبين منابهة الهوى (فرع) طلب المستحقين من الناظر كطلب وقف لا يكتبوا منه سقطت فحقا لا تصحقاتهم لزمه تحكيهم كأقنى به بعضهم أخذوا من افتاء جصاص بانه يجب على صاحب كتب الحديث ما كتب فيها سماع غيره له أن يغيرها بأهلها يكتب سماعه منها ولو تفسرت للمعلمة وجب ما شرطه الواقف عما كان يتعامل به حال الوقف والسمع أو نقص سهل تحصيله أولا فان فقدت عبرت قيمته لم يحل المطالبة ان لم يكن له مثل

الح) بلسن الوطائف الخاصة بعبارة النهاية والمغنى كالذات الخ بالكاف (قوله كأقنى به كثير من المتأخرين الخ) وهذا هو المعتمد نهاية ومغنى (قوله بجزعه مجله ولا بدونه) أى لا يبالى منه كالمعتمد مراد على ابن زريق أن لا يقدح بذكره لانه يرى جواز عزله بالى منه اهـ وشديد (قوله اذا ذوق) بانه المعقول (قوله بانه الخ) أى التقييد بما ذكر (قوله بانه لا لحاله) أى أنه لا يفتى بغيره عندنا شرط العلة والكفاية بعبارة الرشيدى قوله بانه لا لحاله أى عبارة أى التاج السبكى في التوزيع لاحصاء لهذا التقيد انه لم يكن كذلك لم يكن ناظرا وان أوله على ما يفتى في ما يحتاج اليه الناظر فلا يصح الى آخر ما ذكره ولكن ان توقف قوله فانه ان لم يكن كذلك لم يكن ناظرا فاقامهم في شتر طواف الناظر العلم اهـ أقول شرط الكفاية متمم لا شترط علم يحتاج اليه المانصرف (قوله ثم بحث أنه الخ) معتمد (قوله انه ينبغي وجوب بانه لا يستند مطلقا) أى يوق بعله وألا اهـ ع (قوله أخذوا من قولهم لا يقبل الخ) عبارة للمغنى ولوادى متولى الوقف صرف الربيع المستحق فان كانوا معينين فالقول قولهم ولهم المطالبة بالحساب وان كانوا غير معينين فهل للامام مطالبة بالحساب أولا أو جواز الجهنين الأولو يصدق في قدر ما أنفقه عند الاحتمال فان أنفقه ما لم يحلفه والمراذك قال الأفرغى اتفاق فيما يرجع الى العادى فوقفه منه الصرف الى الفقراء وتوهم من الجهات العامة خلاف اتفاق على الموقوف علم المعلمين فلا يصدق فيه لانه لم يفتى اهـ (قوله وقال أبو زرعة الخ) ضعيف اهـ ع (قوله التقييد) أى بالوقوف بعلومه (قوله وله الخ) أى التقييد (قوله أخذت له) أى وكفايته عليه بشره شتمه عليه وما بعده (قوله طلب المستحقين) أى لو طلب الخ (قوله كأقنى به بعضهم) عبارة لنهاية كأقنى به الالفرح والله تعالى (قوله كتب الحديث) وجب كتب التيسير بقيد وكذا الحديث لكتبها أظهر (قوله سماع غيره معهما) تأسيب فاعل كتب التيسير لان الأصل الخ والغير الاخير لكتب الحديث (قوله ان يغيره) فاعل يوجب ويضمنه بالنسب للغير ومعلوم أنه انما يجب ذلك عند طلبه عند عدم تفرقه منها واطاعته (قوله وجب ما شرطه الواقف الخ) ظاهر وهو رضى المستحق بغيره مما يصا به قيمة أو بدونه وقموقه في الرجوع (قوله قبل حورت) عبارة لنهاية قال والفرح والله تعالى قد قبل منها حورت اهـ (قوله التعامل بالآن) وقموقه اذ كان نصف ففقدت وتساوى الآن أو بعبارة أنصاف فضة ونصف اهـ ع (قوله وتضمنها أى قيمة كل درهم من الدراهم الفلوس وقوله اذ كان أى في زمن الشارح وقوله نصف فضايلة الكردى البروانى شتى الى يقال لها فى مصر أنصاف الفضة اهـ وقوله وتساوى الآن أى في زمن ع (قوله المن) (الان بشرط نظره الخ) عبارة لرض وشرحه لامن شرط نظره أو ثمره يسه أو فوضه الى الوقف فليس له عزله ولو اختلفت خلافا من جعله ذلك بعد تمام الوقف فانه عزله كما يغرى مسئلة النظر لكن يبقى تقييده بقوى رضى التسديد بما اذا كانت جعفة ثم ما ذكر أى الى رضى القويض تسع في البغوى ويبحث الزاقي في جواز عزله وبه معتمد التوى لعدم صحتها بشرط انتهت ويستفاد منه أنه ليس الواقف عزله بشرط النظر ولو بسبب قول الشارح بالنسبة اليه من غير سبب غير محتاج اليه كما تأمل وما ذكره من جواز عزل المقرض اليه بنفى توقف عزله من الواقف على أن يكون النظره فليتأمل اهـ وقوله لكن ينبغي تقييده بالاعتماد للمغنى والشارح والنهاية وقوله في القويض أى في مدة الوقف وقوله وببحث الزاقي الخ اعتمد الشارح والنهاية كتابا خلافا للمغنى بعبارة وليس له عزل من شرط تدريسه أو فوضه الى المال الوقف ولو اختلفت خلافا من جعله ذلك بعد تمام الوقف فانه له عزله كما قلناه الشرحان عن تناوى البغوى وأقره لكن بنفى كالأصله تقييده بقوى رضى

التدريس

محشود والإوجبه له ويقع في كثير من كتب الأوقاف ان اللان من الدراهم الترة كذا قيل حورت فوجد كل درهم منها يساوى ستة عشر درهم من الدراهم الفلوس المتعالي بها الآن تانتهى (الآن ينبغي نظره)

أوتدريسملا (حال الوقت) بان قول وقت هناءه شرط ان فلا لا طرها (٢٩٣) أوتدريسملا (حال الوقت) بان قول وقت هناءه شرط ان فلا لا طرها

كثيره عزله من غير سبب
يصل بظلمه لا نه لا نظره
بعد شرط ظفيره ومن ثم
عزل الشرط ولو لم يفسم
ينصب هذه الاصل كما
مراموا قال وقتنوه وقت
ذلك السبب فليس كالشرط
ولو شرطه لا زرع من اهل
الوقت استحق الا رشدهم
وان يجب بامثال كونه
وقت قريب لانه م ذلك
من اهل وقت وتود السبب
اذا شهدت بدينه با رشده
زيد ثم اخرى با رشده عمرو
وقصر الزمن بينهما بحيث
لا يمكن صدقهما باهما
يتعارضان سواء ا كانت
شهادة الثانية قبل الحكم
بالاول او بعده لان الحكم
عندنا لا يعقوب قال او حقيقه
لا اثره بعد الحكم ثم هل
يسقط او يشترك زيد
وعمر وباللاني آفني ابن
الصلاح اما اذا طال الزمن
بينهما بحيث يمكن صدقهما
قال السبب فتعني المذهب
انه يحكم بالثاني بان صرح
بان هذا امر متعدد
واعترضه شقاعتين ان
مقتضاه ذلك وانما مقتضاه
ما صرح به المارود وغيره
انما يحكم بالثاني اذا تغير
حال الارشاد الاول اي بان
شهدت به البتة ولو استوى
اثنان في أصل الارشاد وزاد
احدهما في غير صلاح
الدين او المال فهو الارشاد

التدريسي بما اذا كانت جنة اه (قوله او غير سبب) الى قوله اي بان شهدت في النهاية الا قوله وان يجب الى
وتدري قوله سواء في محل (قوله او غير سبب) اعلم ان هذا لا يناسب ما سلبه المتن فيما سب من قصره على
ما اذا زل بانما عتق في النظر على انه مفهومه انه اذا شرط تدري سبب في الوقوف و بعد فسمحت كان
ذلك بان كان النظر ان يكون له عزله ولو سلب كلوه قضيتا ملاطحة ومخالفة لما سبب آتيا فلا تامل اه
وشدني وقد يجب بان في المهره تفصلا فلا يجب (قوله وان تأخر عزله) اي في اللوم (قوله وعزله) اي
اي او فسق اه معنى (قوله كاسر) اي في شرح وشرط الناظر الخ ومرة ان نفوذ عزله نفسه فيمختلف
واجبه (قوله اما قوله) اي في قول في حال الوقت (قوله فليس كالشرط) اي انه عزله حيث شرط النظر لنفسه
كان قال وقت هذا على كتاب بشرط ان النظر في وقت الوقت انصرف فيه فلان اه ع (قوله ولو شرط
لا رشدا) عبارة لانه لا يلو جعل النظر لعدلين من اولاده وليس فهم سوى عدل نصبه لالحكم آي حواي
وجو بان وجهه لا زرع من اولاده فالرشدا ثابت كل منهم انه ارشدا مشتركا في النظر بالاستقلال ان
وجدت الالهة فيهم لان الارشاد قد سقطت بتعارض البيتان فهو باق أصل الارشاد وان وجدت في بعض
منهم اي وان كانت امرأ الشخص بالنظر على بالينة فلو حدث منهم ارشدا من قبله في النظر لغيره حال الارشاد
حين الاحتقان فصار مفعولا وانتقل النظر الى من هو ارشدهم وبذلك في الارشاد من اولاده الارشاد
اولاد البنين لصدقه اه وفي الثاني مثله الا قوله فلو حدث في الوضو وشرط جعله في الثاني
الاقوله ولو جعل في وان جعله قال ع (قوله فالرشدا من غير صحة الشرط المذكور والعمل به
ومنه علم زمانه) سم على من غير مقتضى افتاء الباقي من اهل الشرط النظر لنفسه فلا ولاه بعد علم
ثبت النظر لا ولا لا فاس من تطبيق ولا يهمل ولا يهمل الا في الضرورى كالقضاء اه (قوله ما بها)
عبارة النهاية فانها بعد البناء (قوله بتعارضان) الاولى هنا وفي قوله الاتي يسقطان الثاني رشده (قوله
لا ينع) اي التعارض ش له سم (قوله وباللاني اي الاشرار) آفني ابن الصلاح و بافقه ساس
آتيا في النهاية وانفسى وشرح الرض كانه عليه سم (قوله انما يحكم الخ) ما لا ينع من امراد
السبب اه سم عبارة السدع لان نقول انتقال الارشاد الى الثاني يتصور بقرينة فهمه بقوله الاول
على حاله وبما يقتضيه حاله مع ثقل الاول وبعبارة السبب واقية القسمين فباوجه اعتراضها بما عا
المارود وغيره فلا تامل اه اول قد يوجه الاعتراض بان القسم الاول ليس عزله لما قدمت عن النهاية
من اهل حديث منهم ارشدهم من ينقل اليه (قوله الاول) نعمت الارشاد (قوله في أصله) اي أصل الرشده
والاشارة لبيان (قوله فهل يكون) اي ذلك الواحد قوله الناظر خبر يكون (قوله عند وجود المشاركة)

عزله ولو لمصلحة كل وقت على اولاده الفراع لا يجوز تبديلهم بالاعتبار لانه لا نظره بعد شرطه النظر
في الاول لغيره مضاف من جعله ذلك بعد تمام الوقت فان له عزله كما في سبب النظر لكن ينبغي
تقسيمه في تقوى نفس التدريسي بما اذا كانت جنة ثم لا كره في التقوى تبع فيما يغوى وبحسب الرافعي
في محاور عزله ومضمون النوى لعدم صحة الشرط اه ويستفاد منه انه ليس اوافق عزله من شرطه
النظر ولو سبب فتقول الشارح بالنسبة اليه من غير سبب يحتاج اليه فلا تامل وما ذكره من جواز عزله
المقوض اليه ينبغي وقف عزله من الواقع على ان يكون النظر لغيره فلا تامل (قوله وتود السبب) فما اذا شهدت
بنته او رشده زيد ثم اخرى با رشده عمرو الخ في الرض وان جعل النظر لارشد من اولاده فلا تامل
كل انه لا ارشدا مشترك بان الاستقلال وجدنا الالهة فيهم لان الارشاد قد سقطت بتعارض البيتين
فهو باق أصل الرشده اه قال في شرحه فلو قامت البيتان لغيره من غير التعديل وحكمه
الشتر بلوا ماعده الاستقلال فكل الى اوصى الى اثنين مطلقا اه (قوله لا ينع) اي لا ينع التعارض من (قوله
وباللاني آفني ابن الصلاح) كلام الرض الماروفه (قوله انما يحكم الخ) ما لا ينع من امراد السبب

وان زادوا حفي الدين واحدا في المال فلا وجه استواءهما في شر كان واقر دواحد بالرشد بان لم يشارك في أصله غيرهم ولو كان الناظر
لان انظره انما فعل التفضيل انما ينع مفهومه عند وجود المشاركة

اولا عيلا بينهم أقفل تردد فهما السبي ثم قال وعمل الناس على الأول (وإذا آخر الناظر) الوقف على معنى الوجه تاسعا بصحة فزادنا الآخر في المدة او ظهر طالب بال يادته قال الامام وقد كثرت الاتفاق برجز ما لم ينسخ العقد في الاصح (لا يجرى بالقطب في وقت فاشبهه او تقاض القيمة الاحقر بعد عيى او ما قبل المصور (١٩٤) ومراعاة لو كان هو المستحق او اذنه يجرى بغيره بدون اجرة المثل وعلم فينبى انفساها

بانتقاله الفدر بمن لم ياذن في ذلك واقتناعا من الصالح فيها اذا آخر باجر متعاطاة فشهد اثنتان انها آخر المثل حالة العقد ثم تغيرت الاحوال والوراثت آخر المثل بانه يبين بطلانها من خطرها لما لان تقويم المنافع المستقبلة انما يصح حيثما جرت حالة العقد بخلاف ما لو طرأ عليها احوال تختلف فيها قيمة المنفعة فانه يان المقسوم لها اولاً والمطابق تقويم المقوم قال الاذرى مشكل جداله يودى الى سديد بان يميز الاخرى اذ طرأ وتفسير الذى ذكره كبير والذى يقع في النفس انما ننظر الى احوال الناس التى تنهى اليها الرغبات متصلة العقد في جميع المدة اعمود عليها مع قطع النظر عما هسه بعدد انتهى وهو واضح موافق لكلامهم ولودفع الناظر المسحق ما احواله الوقف مدة فالت المستحق انشاءه ارجع من اسحق بعدله على تركه بحصة ما بين من المدة وهل الناظر طريق لانه لا يتعين عليه الدفع الا بعد مضي مدة يستحق بها المعلوم اولاً ولاه لا تقصير مثلاً فيما لا جرة

الى فى اصل الوصف ولا مشاؤ كنهنا فلام مفهوم (قوله اولاً) عدل قوله هل يكون الخ (قوله وعلى الناس على الاول) ويؤيد معاصر من انها يتوافق المعنى والوضع مع شرحه (قوله الوقف) الى قوله تنتهى في النهاية (قوله على معنى الخ) متعلق بالوقف (قوله وقد كثرت) أى الطالب بال يادته ش ا سم عبارة النهاية وحصل الخلاف كما قاله الامام اذا كثرت الطالب والا الخ اه قال عى قوله مر اذا كثرت الطالب أى كثرة يغلب على الظن انه اذا لم يخذوا حكمهم سم أخذ الآخر اه وعبارة السيد الصرى قوله وقد كثرت أى الطالب لان كثرة تشعر بان التصرف الاول جوى على خلاف الفسطة بخلافه اذا قل لانه قد يكون زبانه حيث شذوات كثرت خصوصاً حيث فيه اه (قوله ومراخ) أى فى باب الاجارة اه رشدى (قوله لو كان هو) أى المؤجر (قوله واذا فله) أى اذنى المسحق للمؤجر (قوله وعلم فينبى الخ) تقديمه فى الاجارة فقله عن ان الوقفة نعم قوله من الخ من زبانه هنا وكذا قوله أو أفنده وقوله لا يتقاه أى انظر الى الوقف صادق بانتقالها من وال الاهلية أو بالوت للاجنسى أو المسحق وحيث شذو كان الناظر الاول اجنباً او حريدياً أو مؤثراً لى اذنى المسحق ثم اقل النظر الى اجنبى آخر مع بقا المسحق الا ان فنبى عدم الانفساخ وان اقتضى الصنيع خلافاً وهذا يبنى ان يلحق بانتقال الظلوة انتقال الاحتفاظ من الاذنى الى غير مع بقا الناظر المؤجر ياذن المسحق وانته امل اه سددع (قوله من ياذنه) أى اما اذ فله في ذلك فلا تنسخ الاجارة بانتقال الحق له رضاه اولاً باسقاط حقه بالاذن على ما افهمه التقييد بقوله من ياذنه وقد يتوقف فيه بان اذنه قبل انتقال الحق له لغو وذلك يقتضى انفساخ الاجارة بانتقال الحق عن المؤجر اه عى اقول ما قاله بسبب على ارجاع ضمير بانتقالها الى العين الموقوفة وما علم ارجاعها الى الظلوة كما مر من السددع وتفسير من قول الشارح عن المسحق حال الاجارة فلا افعالهم والوقف (قوله واقتناعا من الصالح) الى قوله ولودفع في الغنى (قوله واذن الخ) عبارة تالفي وطرائق أسباب فوسخ يادته أو مؤثراً لى اه (قوله بانه يبين بطلانها) ضعيف اه عى (قوله ونظرهما) أى الشاهد من (قوله حيث استمر الخ) عبارة تالفي اذا استمر الحال الموجود متصلاً لا تقوم التى هي حالة العقد اه (قوله تقوم بما تقوم) عبارة النهاية تقوى بما لى الصواب اه (قوله قال الاذرى الخ) خبر اقتلته ان الصلاح عبارة النهاية ويعلم مما سبقت آخر النبوى والبيان ان كلامه أى ان الصلاح مفر وض فيه اذا كانت العين باقية متعاطاة بحيث يقطع كذب تلك البيعة الاولى فان لم يكن كذلك لم بعدد البيعة الثانية واستمر الحكم الاولى وبما قرره انه يدفع كلام الاذرى ان اقتله مشكل جدا لانه يودى الخ اه (قوله والذى يقع في النفس الخ) مقتضى اه عى (قوله في جميع المدة الخ) أى الى النسبة على جميع الخ والجار متعلق بقوله تنتهى الخ (قوله مع قطع النظر الخ) أى ومع مراعاة كون الاخر معجولة أو مع قطع على الشهور مثلاً اه عى (قوله ولودفع الناظر للمسحق) أى أو قبض المسحق الناظر (قوله رجوع من اسحق الخ) أى اذا لم يكن وارثاً له (قوله اولاً) اعتمده مر اه سم (قوله بالعقد الخ) راجع الى المؤجر أى (قوله فى الانشاء) هذا اذا يظهر فى الاجرة فكان الاول ان يذنيه او قبضه او قبض الاول

ملكها المدفوع اليه بمجرد العقد فلا يسخ لناظر ما سكا كها عنه ولا من ضمن التصرف فيها ولا نظر لما يتوقف ليرجع بعد كاصحوا به في تناظر ذلك كالجزء من تلك الاجرة والمرأة تلك الصدقات بالعقد وان احتل سقوط بعض الاجرة وكل المهر بالنسخ في الانشاء وكالوجوه به بغيره فخر حاشاه فاحصاً مدة تلك الاجرة وبأخذها وان احتل موافقة ثلثة المدفوع كلامه مرجون والذى يقضيان المدة ان قصرت بحيث يغلب على الظن حياة الموقوف عليه على انها تمامها فاضاف لناظر

من مقامه عنده أو عن غيره
عليها يكن طرية أو لا
كان ولو حاكمكم بصفة
أجرة وقتان لأجرة أحده
المثل فان ثبت بالنواقرتها
دونها تبين بطلان الحكم
والأجرة والأصل كيان
بسطاً غير الدعوى وأقضى
أوزر عتق استبرقاً وما
بشرط وحكم ماكم شافى
يو جده وبعدم انقضاءها
بوت أحدهما ولو بادة
واحباً أثناء المدان هذا
افته لأحكام لان الحكم
بالثقل وقوعه لا يعنى
له كسب الموت أو إرادة
قد وجدان وقد لا ينفذ
له الحكم بذهب تنهى وما
عاليه بمنى عوفه تحقيق
بسلطته أو آخر الوقت من
الفتاوى وفى كمال المستوعب
فى بيع الماء والحكم
بالوجوب المستطرد أن لا
يستم من الفتاوى فراجع
فإنه موم ﴿كتاب الهمية﴾
من هبمرار وها من يد
الى أخرى أو أراضية فلا ن
فاعلهما ينقطع للأحسان
والاصل فى جوازها بل
نجاهاً أو أوضاعاً لا كنية
قبل الإجماع الكلى والسنة
ووردتها ادوا أى
بالتشديد من الحبس وقفل

يرجع الى المهر (قوله من مقامه) أى الآخرة (قوله عليها) متعلق بخلاف (قوله لم يكن) أى الناصر
(قوله ولا كان) شامل لما دافع بعد الاستجارة طرية وكون الناصر طرية بقا مستثلاً نظر فراجع
(قوله ولو حكم) الفخوة وفيه تحقيق فى النهاية (قوله فان ثبت بالنواقر) مفهومة أنه لو ثبت ذلك يستلزم
حكم بالبطال وهو ظاهر أه عش (قوله تبين بطلان الحكم) أى فبر الناصر ما يقص من المسأحة
كان بأدب أو لا يقبضه من ماله ان كان صرف فى غير مصالح الوقت ومن الما لوقت ان كان صرف فى مصالحه ولو
بأجرة مدة طرية بحيث تعبت لتوفيق ما يقص من المسأحة الأولى والكلام كما يستلزم ينسقى بعبده
بالأجرة والصرف والاعلاؤم أنه لا يجوز له الأجرة ثانياً ولا يصح من أن يقر أه عش (قوله وبعدم انقضاءها
الح) من عطف المرافعة (قوله وزادة الخ) الوادى يعنى أو (قوله بان هذا اقتضا الحكم الخ) بل الوجه أنه حكم
عش على من دفع اليها الحكم بخلافه وقد دل كلام الأصحاب فى مواضع على الاعتداد بالحكم بالوجوب وتداوله
الآنوارون نأوت مر أه سم (قوله قد وجدان) الأولى التراد (قوله فان الخ) خبر مقدم للحكم
(قوله وما على) أى من قوله لان الحكم الخ (قوله ممنوع) معناه أه عش (قوله وقد سأل الخ) أى فى
الحكم بالوجوب (قوله المستوعب الخ) بدلاً وعطف بيان من كمال الخ (قوله المطر الخ) نعت لقوله كمال
﴿ناقة﴾ لو نبئت شجرة بعترة فغيرها لم يباح للناس تبعاً للمعنى وصرفها فى مصالح المعيرة الأولى من صرفها
للمسا لأجرة بعترة غرست للمسجد فسه فليس بمصلحة بل عوض بل صرف للأمام عوضها فى مصالح المسجد
وأنما جرت الشجرة عن ملك غارسها هذا لا لفظاً لقرينة الظاهر وتخرج خبرها للمعنى من مسجلة
فيجوز كمالها بأدعوى وكذلك جازت من حيث خبر العادة وتعلق الخبر من المسجد وان رأى الامام
بل ان جعل البتعة مسجداً أو غيرها فلا ملام قلها وان أدخلها الوقت فى الوقت أه عفى

﴿كتاب الهمية﴾

(قوله من هب) الفخوة ولولا ما استلزم بدهم كذا فى النهاية الآخرة وقد بسطت ذلك فى السفسف
وقوله وه نظر الى المتن وقوله وهى بالمتنى الثانى وقوله فلو قال وهى لك هذا الى منه أو يناقوه الآن يفرق
(قوله من هب) أى ما عتق من هب بفتح الهامزة الباعية بمعنى مرفوع هذا لا ينظر بظاهر اذا ما عتق من
المال الوادى والمأخوذ من المنافع (قوله المار وها) أى الهمية بمعنى الموهوب بفتح السين فاستخدام (قوله
أو استيقظ) عطف على مر (قوله اسبقاً للاحسان) عبارة عن نهاية تنقذ الخ (قوله الكتاب) كقول
تعالى فان طعن لى من عشيئتم فاستأفكوه من غير ما وقوله تعالى وأق للمال على حوالا ليه أه شرح
منهجر اذا التفتى وقوله تعالى واذا حيت الأية قبل المرافعة الهمية أه (قوله والسنة) تكبر للصبيان
لا تحترق بجلوة لآلهم ولو فرس شاة أى ظلفها شرح مننهج ومضى قال البيهقى قوله لا تحترق به ضرب يختار
أى لانه صغر من هبة لآلهم أه عش فانما يعول بخذوف وصار سلطاناً فى منتهى اسكل منهما أى المعطية
ولامهى الما وقوله فرس بكسر الفاء والسين وسكون الراء كفى الصاح والفاء وس وقفع السين كفى
المشكلة عش وقوله أى ظلفها أى المشوى المشتمل على بعض لحم لاني قد مره أخذه فلا ينفع به
أه كلام البيهقى (قوله أى بالتشديد من الحبس) أى يكون مجزوماً وبأب الأمر (قوله وقد دل

اعتمد مر (قوله ولو حكم) حاكم بصفة الجواز أو القسوان لأجرة أو أجرة المسأل الخ) أجرة وقتها بآخرة
البتة انما أجرة المثل وحكم ماكم بتم شهدت بينة بأنها دون أجرة المثل فان كانت العين باقية بحالها بحيث
يقطع كدب الأولى على البينة الثانية وتبين غلط الأولى ونقض الحكم وان تغيرت العين فان الحكم صحيح لا يجوز
نقضه ولا التفتان الى البينة الثانية هذا المص ما أتى به خبثاً الشهاب الرملى مر (قوله بان هذا اقتضا الحكم
الح) بل الوجه أنه حكم عنى على من دفع اليها الحكم بخلافه وقد دل كلام الأصحاب فى مواضع على التراد
بالحكم بالوجوب وتداوله الآنوارون نأوت مر

﴿كتاب الهمية﴾

بالتحقيق من المباحات ثم تمها فان الهدية ذهب الضامن وفي رواية فان الهدية ذهب من الصدز وهو شئ المهملة من ما فسم غر حقد وغنقا تم بفتح غين من ذلك آراء باب الوالات (٢٩٦) والعمل فانه يحرم عليهم ولله الهدية بنفسه الا في القضاء وقد يستل ذلك

في ألف حافل وبحصر
الاهداء من يظن فيه صرفها
في مصيبة (التجلى) لعين
أودس بنفسه الا في أو
منفعة على ما يأتي (لا)
عوض هبة بالمعنى الاعم
الشامل للهدية والصدقة
وقسمهم لوسن ثم قدم الحد
على خلاف الغالب ثم هذا
هو الذي يصرف اليه لفظ
الهدية عند الاطلاق وسأني
أوضح الامعان ما يعر بتامه
انه لا ينافي هذا الخارج
بالتجلى العارية والضافة
فانها بالهدية والمالك انما
يحصل بالزور والوقت
فانه تجلستة لا عين كذا
قبل والوجه انه لا تجلستة فيه
وانما هو بمنزلة الاباحة
غرضاً بالتسكير صريحه
حيث قال لاحاجة للاحتراز
عن الوقف فان المنافع لم
عليك الكوة وفيه لسه
بتعليك الوقت قبل بتسليمه
من جهته تعالى ولا يخرج
الهدية من الاضحية لغنى
فان غنى عليه كذا وانما المتع
عليه نحو البيع لا مضر
هو كونه من الاضحية
المتبرع فيسلك ولا
عوض نحو البيع كالمهبة
بشأنه وسأني في دفع الحد
في الحصة لتخرج الوصية
فان التجليك بها التام
بالتقريب وهو بعد المثلون
واضطره شارح عملا يصح

بالتحقيق (الح) أى يكون أمراً ثابتاً لا كيد هكذا ظهر وظاهره على الثاني بفتح الباء كاهو القياس
وما في حاشيته اشيع ع من أنه يسمها لم أعرف سببه اه رشيدى أقول بجاو تبيخ ع من فالبعض مومة
اه ولعله يحرم من فاليامخذونة (قوله بالضامن) جمع ضامن وهو الخسدة اه ع من (قوله وهو) أى
الوحر (قوله قبول الهدية) بقى الصدقة وانما فيها أيضاً اه سم (قوله يحرم الاهداء) (الح) بل
الهدية بجميع أنواعها مسمى وسم وع من رشيدى (قوله في مصيبة) هل العبرة بذلك باعتقاد المانع
أو باعتقاد الاخذ فيه نظر والاخرى الاول فلو هو به أو اهداها لمخفى بصرفه في نبيذ كان من ذلك اه ع من
قول المتن (التجلى الح) وكان الاولى في تعريف الهدية كلفى الحماوى الصغير أى والمنهج الهبة تجلستة لكان
الهدية المحدث عنها اه مسمى (قوله على ما يأتي) أى من الخلاف في أن ما هبته من مائة دينار أو أمانة
والراجح انما الثاني اه ع من (قوله وفيه هبة) وهو الهبة المتقربة الى العاجب وقبول اه ع من (قوله ومن ثم
الح) يتأمل سم على حج ولعل وجه التأمل أنه ليس في التقديم ما يشر بالمعنى الاعم اللهم الا أن يقال مخالفة
الاسلوب فتشعر بان ما هنا على خلاف المتعارف في مثله وهو يؤدى الى البحث عما يقتضيه من معانها لظاهر
أنه لا ارادة للمعنى الاعم اه ع من (قوله قدم الحد) أى على الحدود (قوله على خلاف الغالب) أى من محل
الحدود على الحد فان الغالب العكس بان يقول الهبة تجلستة بلا عوض وليس المراد أنه قدم حد الهبة على
أحكامها كما سبق الى فهم الرشيدى فقال قوله على خلاف الغالب أى من عدم ذكره للحد بالكية وليس
المراد على خلاف الغالب من تقدمه فيكون الغالب ذكره لكن مؤخره انما هو خلاف الواقع وان أوجه
كلامه شرح ع من في الحاشية اه (قوله) أى قسمها ش (قوله) لا ينافي أى مسائل
(هذا) أى قوله نعم هذا (الح) (قوله فانها) أى الضافة اه رشيدى (قوله بالزوراد) والراجح بالوضع في النعم
اه ع من (قوله فانه تجلستة لا عين) فاعلم انهم تجلستة لغير يدونه الا عين اه مسمى (قوله كذا
قبل) واقفاً على وقد التفتى في المتن بقوله لعين خلافاً للشارح وانما هنا بحث جلاء شمل اللذين والنفقة
أضاً (قوله لا تجلستة فيه) يعنى من جهة الخلق فلا ينافي ما بين ع السبكي (قوله من الاضحية) أى الى الهدى
أو العقيقة اه مسمى (قوله وانما المتع) ينبئ انه لو مات قبل اكائه انتقل لورثه وأطلق تصرفه اه
سم (قوله للمتعم عليه) الاولى متعم عليه (قوله نحو البيع) كالمهبة بنواب اه نهاية (قوله بلا عوض
الح) عطف على التملك (قوله وز بقى الحد الح) ويرى على ز يادته من القدين المعنى (قوله واعترضه)
أعجز يادته قدق الحياة (قوله بالايصح) لعل صورة الاعتراض ان التملك في الوصية يحصل بالايجاب
ويتأثر الملك الى القبول بعد الموت ووجه عدم صحته استحالة تحقق أحد المتضامين بلون الآخر (قوله
وطوعاً) عطف على في الحياة ش اه سم (قوله وفيه نظر الح) والنظر قوى جداً سم على حج وقد يجاب
عن النظر بان المستحقين في الزكوة كالمالك قبل ادائها كالمالك فاعطاهم فترجع المالى فتمت له تجلستة بسداد وكذا
بشأن الزكوة والكفارة وعمايل على أن المستحقين ملكوا كانه يمولان أو ليعجزوا كالمالك بيع قدس
ان كانوا له لو نقص النصاب بسببه لا يصح على المالك كانه يمول بعد العام الاول ومنه على ذلك أعوام اه
(قوله فانه يحرم عليهم قبول الهدية) (الح) بقى الصدقة وانما فيها أيضاً (قوله يحرم الاهداء) وكذا
غيره كالمهبة كاهو ظاهر (قوله ومن ثم) يتأمل (قوله نعم هذا) أى قسمها ش (قوله) لا ينافي أى مسائل
أخرى كالمعنى في النعم على الخلاف في ذلك (قوله فانه تجلستة لا عين) فاعلم انهم تجلستة لغير يدونه الا عين اه مسمى (قوله كذا
قبل) واقفاً على وقد التفتى في المتن بقوله لعين خلافاً للشارح وانما هنا بحث جلاء شمل اللذين والنفقة
أضاً (قوله لا تجلستة فيه) يعنى من جهة الخلق فلا ينافي ما بين ع السبكي (قوله من الاضحية) أى الى الهدى
أو العقيقة اه مسمى (قوله وانما المتع) ينبئ انه لو مات قبل اكائه انتقل لورثه وأطلق تصرفه اه
سم (قوله للمتعم عليه) الاولى متعم عليه (قوله نحو البيع) كالمهبة بنواب اه نهاية (قوله بلا عوض
الح) عطف على التملك (قوله وز بقى الحد الح) ويرى على ز يادته من القدين المعنى (قوله واعترضه)
أعجز يادته قدق الحياة (قوله بالايصح) لعل صورة الاعتراض ان التملك في الوصية يحصل بالايجاب
ويتأثر الملك الى القبول بعد الموت ووجه عدم صحته استحالة تحقق أحد المتضامين بلون الآخر (قوله
وطوعاً) عطف على في الحياة ش اه سم (قوله وفيه نظر الح) والنظر قوى جداً سم على حج وقد يجاب
عن النظر بان المستحقين في الزكوة كالمالك قبل ادائها كالمالك فاعطاهم فترجع المالى فتمت له تجلستة بسداد وكذا
بشأن الزكوة والكفارة وعمايل على أن المستحقين ملكوا كانه يمولان أو ليعجزوا كالمالك بيع قدس
ان كانوا له لو نقص النصاب بسببه لا يصح على المالك كانه يمول بعد العام الاول ومنه على ذلك أعوام اه

وطوعاً بالشرح كقول كذا والنظر والكفارة وريان هذه لا تجلستة فيها بل هو كقوله الدين وفيه نظر لان كونها
كوفاته لا ينعين فيها انما كذا (فان مالك) أى أعطى شيئاً بلا عوض (معتباً) وان لم يقصد الثواب أو ضحياً

عش (قول المتن الثواب الآخرة) هل ذكر الآخرة قد سبق يخرج به ما قصد أن الله تعالى يجاز به في الدنيا
 نحو مستعاز الرزق أو من يخرج القالب بكل نامل والقالب في الثالث أميل اه سدع أو قول يودقو بدلا
 بول المنة - في الأولى يخرج بذلك ما لو ملك غنمين غير قصد ثواب الآخرة زاد سم ومعلوم أنه يخرج عن
 قال آخرين كما يعلم من تفسيرهما ولا يظهر دخوله في غير الثلاثة فيشكل الحال الآن يقال هي هبة باطلة لعدم
 الصفة اه أي أن خلاص الصفة هو حصصان اشتمل عليهما عش (قوله أيضا) أي كانه هبة بالغير الأعم
 اه سم (قوله وهي أفضل الثلاثة) يقتضي أن الكلام في الإتيان بالآخرين فمعنى تفضيلها على تلك
 محتاج أو مع قصد الثواب بما يجب وقبول أو قباض أو إذن في القبض اه سم عبارة عش قوله وهي أفضل
 الثلاثة وتوطأه وإن كانت لغني بقصد ثواب الآخرة الآن يقال التفضيل للمصلحة لا يقتضي التفضيل لكل
 فرد من أفرادها على غير هذا عبارة السيد عمر قوله وهي أفضل الخ ينبغي ثم الهد يتلوه ودلا في الحضي
 عليا لاسيما بالنسبة لما سافر اه (قوله إذا اجتمع النقل والقصد) أي والنتيجة - ولا احتياج اه عش عبارة
 المغني وقد يجمع النوع الثلاثة في قول لا يملك غنما كواب الآخرة لا عرض ونقته البنا كرابا بما يجب وقبول
 اه (قوله المملك) يقع الإجماع قولنا (كراما) ينبغي أن الدفع بلا نقل لكن بقصد لا كرام هدية سم على
 حج وعده فهدية العتار يمكن توهبها من غير دفعه الآخرة فلا دخل لها في نقل اه عش (قوله لأنه) أي
 الأكرام وقوله إلى ذلك أي مكان الموهوبية اه عش (قوله بل احترز به عما ينقل للرشاء الخ) ليسبي
 أن يلتزم كون ذلك من الهدية بغاية الأمر أنه هدية بتورثه ويدل عليه خبر هذا العمل في خاتمة قسمها
 هذا وبالاول الحقيقه قد يدخل على ما قاله السبكي ما إذا لم يكن مع قصدتي مطلقا فان الظاهر أن من الهدية
 فليتنا اه سم عبارة السيد عمر قوله أو خوف الهجوم الخ قد يوجب في كون ذلك لا يسمى هدية وكذا ما ينقل
 لدفعها بتوقع من المظلمة إلى التوابع الخ قد يوجب في كون ذلك لا يسمى هدية وكذا ما ينقل
 من أطراف الهدية عدم حصول الملك حقيقة لأن الكلام في سطاق الهدية في الحقيقة والترتب عليها الملك
 الحقيقي اه (قوله أيضا) أي كانه هبة بالغير الأعم اه سم (قوله فلا دخل لها الخ) عبارة المغني ولا
 يبعد اسم الهدية على العتار فإن دفعه مرحوا في باب النذر أن الشخص لو قال لله على أن أهدي هذا البيت
 مثلا صح وباعتل فبها جيب بأنهم توسعوا فيه بتقصيه بالاهداء إلى فقره ما الحرم وتعميمه في المتقول وغيره

بل مرحوا بالتيك في الكفاية (قوله أيضا) أي كانه هبة بالغير الأعم في مال لا غنما بل لا قصد ثواب
 الآخرة خارج الصدقة ومعلوم أنه يخرج عن الآخرين كما يعلم من تفسيرهما ولا يظهر دخوله في غير
 الثلاثة فيشكل الحال الآن يقال هي هبة باطلة لعدم الصفة ثم رأيت في شرح الروض يلزمهم أي السبكي
 والزركشي وتفسيرهما أنه لو ملك غنمين غير قصد ثواب الآخرة لا يكون صدقة وهو ظاهر اه (قوله
 وهي أفضل الثلاثة) يقتضي أن الكلام فيها لا يشمل الآخرين فمعنى تفضيلها على تلك محتاج
 أو مع قصد الثواب بما يجب وقبول أو قباض أو إذن في القبض (قوله في المتن فإن نقله إلى مكان الموهوب
 له) عبارة الروض ما يحصل غالبا في تفسيره شرحه الجمل بالبعث ثم قال وأدخل قوله غالبا في عدمه بل
 الخ) ليسبي أن يلتزم كون ذلك من الهدية بغاية الأمر أنه هدية بتورثه ويدل عليه خبر هذا العمل في خاتمة
 قسمها هذا وبالاول الحقيقه قد يدخل على ما قاله السبكي ما إذا لم يكن مع قصدتي مطلقا فان الظاهر أن من الهدية
 فليتنا اه سم عبارة السيد عمر قوله أو خوف الهجوم الخ قد يوجب في كون ذلك لا يسمى هدية وكذا ما ينقل
 لدفعها بتوقع من المظلمة إلى التوابع الخ قد يوجب في كون ذلك لا يسمى هدية وكذا ما ينقل
 من أطراف الهدية عدم حصول الملك حقيقة لأن الكلام في سطاق الهدية في الحقيقة والترتب عليها الملك
 الحقيقي اه (قوله أيضا) أي كانه هبة بالغير الأعم اه سم (قوله فلا دخل لها الخ) عبارة المغني ولا
 يبعد اسم الهدية على العتار فإن دفعه مرحوا في باب النذر أن الشخص لو قال لله على أن أهدي هذا البيت
 مثلا صح وباعتل فبها جيب بأنهم توسعوا فيه بتقصيه بالاهداء إلى فقره ما الحرم وتعميمه في المتقول وغيره

(الثواب الآخرة) أي لاجله
 (فصدقة) أيضا وهي أفضل
 الثلاثة (فإن قيل الأولى
 قول آله وإن لآله لعله
 إن الهدية قسم من الصدقة
 نعم لهما ما إذا اجتمع
 النقل والقصد كان صدقة
 وهدية صحیح انتهى والذي
 رأيت في نسخة الواو - لا
 اعتراض (نقته) أي المملك
 بلا عرض (إلى مكان
 الموهوب به) كراما ليس
 بقصد واتخاذ كرامته يلزم
 غالبا من النقل إلى ذلك
 كذا قاله السبكي وهو مردود
 بل احترز به عما ينقل للرشاء
 أو خوف الهجوم مثلا
 (فهديه) أيضا فلا دخل
 لها فيما لا ينقل ولا يباعه
 صحت

اه (قوله فلا ينقل) أي كالعقار اه عرش (قوله اهدائه) أي ما لا ينقل ش اه سم (قوله فالشرط هنا يعني
 الركن) عبارة النهاية فيشمل الركن كما هنا هو هي أولى (قوله يعني الركن) أي الذي هو الصفة وهي ركنها
 الأول (قوله وركن الثاني) هو بالرفع مبتدأ وشبهه بالعقار والجملة صلت على وهي ركنها الأول الذي
 قدرناه اه عرش أقول والأولى عطفها على قول المصنف بشرط الهبة يجب الخ لأنه على حل الشارح يعني
 وركنها الأول يجب الخ (قوله وهي هنا) بالمعنى الثاني هذه جملة ممتصة في البتة والخبر في المتن وما بعده
 صنع من أن قول المتن يجب الخ خبر وهي الخ ليس عبر ادلائه مع استلزامه بقوله المبتدأ في المتن بالشرح بخلاف
 الواقع ولما يقتضيه ما قبله من أن لا يجب القبول بعض أو كان الهبة لا يجعلها ولعل أنها بقا نأما سقطها
 لذلك لا يجب صيرته للمتن وأما عرشها بالمعنى الثاني وهو المراد عند الإطلاق فاركتم ثلاثة عاقد وصيغة
 وهو هو يرد أخذ المصنف في بيان بعض ذلك فقال بشرط الهبة لتحقيق عاقدان كالبيع وهذا هو الركن
 الأول ولها مشروط الخ ويجب قبول الغنم الناطق مع أو التوصل للعقار ليس وهذا هو الركن الثاني الخ
 اه وهي ظاهرة (قوله بالمعنى الثاني) أي المذكور بقوله السابق ثم هذا هو الذي الخ اه سم قول المتن (يجب
 وقبول لفظا) قال في التكملة هذا في المعن أما الهبة لجهة العلم فإن الغنم في حرم في الوحي بالهبة وتوقف
 فيما لا يفي ثم قال هو زان يقول لجهة العلم بمنزلة المسجد فيوزن عليها بالهبة كما يجوز الوقف عليها
 وحسنه قبلها القاضي اه وضفة لخالق الهبة لجهة العلم بالوقف عليها في الهبة أن لا يشرط القبول
 اه اه سم والمعنى أو يقبل الهبة الصغير ونحوه من ليس أهلا لقبول الولي فان لم يقبل انزل الوصي
 ومثله القبول أو الماتر كهما لا يخلف الابن لجد لكال منقتهما يقبلها لنفسه وكذا الزوجة
 لاسده وان وضعت اه (قوله كونهن ومعتن) بالتحقيق وهذا قوله تعلق اه عرش (قوله وممكنك)
 زاد المعنى لاثني اه (قوله هذا) لا يناسب كونه معمولا لعظمتك أي أو كرمك بل المناسب بهما اه
 سم قول المتن (لفظا) راجع لكل من يجب وقبول وقول الشرع وإشارته معطوف على لفظا اه كور
 و (قوله لا يشرط) معطوف على قوله انتقدت ش اه سم (قوله لا يشرط الخ) يؤخذ منه ما استعاض الهبة لجهة
 وهو ظاهر لأنه لا يمكن نكح ولا تخليق الولي لعدم تحققه اه عرش (قوله من ثم) أي من أجل أنها كالبيع
 (قوله انتقدت بالكتابة) هنا يشعر بأنها تقدم كما صرح وعليه فقد شكل الفرق بين ما علمت وكسوتك
 بل بين نحو ذلك هذا وكسوتك هذا وبك عظمتك أو كرمك فلنامل وقد يقال أن تلك الصبر اشترت فيما
 بينهم في الهبة فكانت مرسعة بخلاف ما تنص الصفتين اه عرش أقول الأشكال قوی جدا (قوله كل الخ)
 ومن الكتابة بالكتابة اه معني قال عرش ومنها ما اشتهر من قولهم في الاعطاء بلا عوض جافك نكحة
 حيث نواها اه (قوله أو كسوتك هذا) ظاهره ولو في غير الثياب ويكون معنى تعلقك اه عرش (قوله جميع
 ما مر الخ) فباعتبار في الملك أهله التبرع في التملك أهلية الملك اه شرح الروض زاد المعنى فلا تصح الهبة
 لهبة ولا لزوج نفسه فان طلق الهبة فهي لسيده اه (قوله فيهما) أي في الركنين الثاني والثالث في البيع
 (قوله ومنه) أي ما مر (موافقة لغير الخ) ومنه الركن الثاني لا يصح هبة ولا الهبة عليه بالمعنى الخاص
 (قوله اهدائه) أي ما لا ينقل ش (قوله وهي) أي الهبة هنا بالمعنى الثاني أي المذكور بقوله السابق ثم هذا
 هو الذي ينصرف اللفظ الهبة عند الإطلاق (قوله هذا) لا يناسب كونه معمولا لعظمتك بل المناسب بهما
 (قوله في المتن) يجب وقبول لفظا قال في التكملة هذا في غير الضمني إلى أن قال وفي المعن أما الهبة لجهة
 العلم فإن الغنم في حرم في الوحي في باب القبط الصغر وتوقف فيما لا يفي لكونه غير معين يعني وتعين المذهب
 شرط كالشرطي ثم قال هو زان يقول لجهة العلم بمنزلة المسجد فيوزن عليها بالهبة كما يجوز الوقف
 عليها وحسنه قبلها القاضي اه وضفة لخالق الهبة بالوقف في الهبة إذا كانت لجهة علمائه لا بشرط
 القبول ويستثنى أيضا المرأة إذا وهبت لبيتها من شرط فلا يشرط قبولها على الصحيح في الر وضيق بابه اه
 كلام التكملة (قوله في المتن لفظا) راجع لكل من يجب قبول وقول الشرع وإشارته معطوف على لفظا

اهدائه لأن الهدى اصطلاحاً
 غير الهدية خلافاً لمن ذهب
 ترادفهما يؤيد باختلاف
 أحكامهما وبه يندفع
 ما لشارح هنا (وشرط
 الهبة) الذي لا بد منه في
 تحقق وجودها في الخارج
 فالشرط هنا يعني الركن
 وركن الثاني العاقدان
 والثالث الموهوب وهي هنا
 بالمعنى الثاني (العباب)
 كونهن ومعتن وممكنك
 وكسوتك وأكرمك
 وعظمتك هذا وكذا أعطتك
 وركن غير العلم كما نقل عن
 النص (وتقول) كقبول
 وأمر بتوضيحه (لفظا)
 في حق الناطق وإشارته في
 حق الأنوس لأنها تخليق في
 الحياة كالبيع ومن ثم
 انتقدت بالكتابة مع النية
 كالك أو كسوتك هذا
 وبالعبارة على قول اختر
 واشترط هنا في الركنان
 الثلاثة جميع ما مر فيهما
 ومنه موافقة القبول

لا يعجب خبنا قالن زعم عدم اشتراطها فان قالوه هبتن هذا ووهبتن كافتقر الاول أو أحد الاثنين نقصم بعلمنا ان شرطه ان الهبة مفعلة بالبيع أي من حيث انهما قد مال منه فاعلمت أحكامها وان تغلف بعضها به كنهها اذا لم يقع ثمن الايجاب لم يشتمل على الكل المقابل للثمن الذي ذكره كمال قبول البعض ببعض الثمن بقوله لا غير ما أوجب من كل وجوا غامض بنظرنا (٢٩٩) لهذا بل هو وايضا معاني البطلان نظرا

سأهو أقوى من ذلك وهو
الخاص المذكور ان لا يطول
بهما سري بطلانه الى القيمة
كأن لا يجرع فوجب التعميم
طردا للباب فأناله ونسبه
ايضا اشتراط القور به في
الصيغة قوله لا بشر الفصل
الاجنسي واختلاف في
وهبتن وسقطا على قبضه
فقبل ان ساطن على قبضه
فصل مضر لان في
القبض انما يدخل ونسبه
بعد تمام الصيغة كان
اجنسيا وقيل لا بشر
لتنقله بالعقد الذي يقبض
الثاني ثم رأيت الاندري
رجحه ثم نظر في الاكتفاء
بالأذن قبل وجود القبول
وناس ما مر في مخرج الزهن
بالهين الاكتفاء الان
يفرق وتلا شرط صيغة
كلو كانت ضمنية كاعتق
مسلدا على فاعتقوا ان لم
يقبل مجانا وكأول من ولده
الصغير بجلى بخلاف زوجته
لانه قادر على ملكه بتولي
الطرفين قاله الفقهاء وأقره
جمع لكن اعترض بان
كلامهما مخالفا لفسحت
اشتراطيه في الأصل وتولي
الطرفين بايجاب وقبول
وهبته وتولي غير ما يتقاربا

بمخالفة صدقة واحدة فيصع لمطابق الناس على ذلك وهو الواجب الذي لا يفتي بخلافه كذا بهما شوه
قريب ويصرح بشرط الزينة في الواجب والتمس بقوله الجلي فطريق الاعمال اذا اراد ذلك التوكيد انتهى
اه عش (قوله لا يجرع عدم اشتراط طهارة الخ) وقفا للمعنى عبارة يقول يصح قبول بعض الوهب أو يقول
أحد الشخصين نصف ما وهب له - ملحوجان أو وجههما كإتال يفتي بفعال بعض اليامين الصفة تختلف
البيع فانه لا يصح لانه معارضة بخلاف الهبة فاغتر فيها لم يغتفره وان قال بعض المتأخرين ان هذا الفرق
ليس بقادح اه (قوله لم يصح) هذا أحد وجهين فانهما الصفة فيهما ما اعتمد مر اه سم ولعل في
غير النهاية والافتقار النهاية امر في كمال الشرح عبارة الجعري عن التلوي فلو واجبه بشئ فقبل
أحده ما أوجبنا قبل بعض لم يصح كاله شخصان والتمسنا في الخطب فانه نقله عن واليهما المذكور اه
وهي صحيحة في المواقعة ولكن ما مر عن المغني سم هو الاقرب (قوله وان تغلف بعضها الخ) أي مقضى
بعضها على حذف المضاف بشر ينال العمل لا في (قوله فاه) أي عقدا الهبة (قوله له) أي الخلف
المذكور (قوله ان لا يطول) أي الخاص المذكور (بهذا) أي الخلف المذكور (سري بطلانه) أي
بطلان الخاص (قوله ومنه) أي ماسر (قوله اشتراط القور به الخ) أي التواصل المتأخرين الايجاب
والقبول اه معنى (قوله والذي يقبض الثاني) اعتمد مر اه سم (قوله في الاكتفاء بالاذن) أي من
الواهب كان يقول وهبتن هذا وأذنت لك في قبضه يقول المتقبل اه عش (قوله وناس ما مر الخ)
معتمد اه عش (قوله الان يفرق) أسقطه النهاية وتوصل على ما قبله (قوله وقد لا يشترط) الى قوله
انتهى في الحق الاقوال فتوافق العبادي وأقره أنه (قوله صيغة) أي التصريح به والافق معة تقدر
كأنه الجلي في الحق البيع اه عش (قوله يختلف) وجهه فانه على ذلك الخ) يؤخذ منه أن الشخص
اذا قدم شيئا الى نحو عهده أو بشر وجهه لا يصح مداه له بل لا يضمن ايجاب قبوله من الخادم ونحوه وان اهل
لقبول أو وليه ان لم يتأهل لقبضه فانه يقع كسره اثم ان دفع ذلك بل ذكر لا حياجه أو لوقد لو اب
الاشارة كل مسددة فلا يحتاج الى ايجاب ولا قبول ولا يعلم ذلك الامتنع قد بدل القرائن القاهرة على شئ
فيعمل به اه عش (قوله قاله الفقهاء الخ) عبارة النهاية وما قاله الفقهاء وأقره جميع من أنه لو ز من الخ
مردود بان كلامهما اه (قوله لكن اعترض الخ) عبارة المغني وروى هذا قول الشيخين وفيه بهما فان
وهب الصغير ونحوه ولو غير الاب والجد قبله الحاكم وان كان أب أو جد اتولى الطرفين فلا يضمن الايجاب
والقبول اه (قوله بايجاب وقبول) أي لا فرق بين اب وجده والواهب غيرهما في أن الطرفين لا يكونان ملكا
اه عش (قوله وهبتن في غيره) أي الأصل عطف على ه تلاصل و: قوله أن يقبل الخ) عطف على تولي الخ
(قوله ونقول الخ) كقوله لا في قول الخ) عطف على اعترض الخ (قوله لم يكن اقرار) أي ولا ملكا لا لان
أخذنا مما يفتي قوله والفرق الخ اه عش (قوله فانه اقرار) لاحتمال أن يكون الاجنبي أو ولده الرشيد
وكاف شراهما وان بشر غير الغير الرشدين مال نفسه أموال المحض وعليه اه عش (قوله ونقول الخ)
عطف على لو فرس الخ (قوله لم يملكه) أي الابن وينبغي أن يكون كآية كافي البيه اه عش (قوله
انتهى) أي كلام العبادي (قوله قاله) أي قول الفقهاء (قوله السبيل الخ) عطف على الاندري (قوله

المذكور وقوله واشترط معطوف على قوله انعتقد ش (قوله لم يصح) هذا أحد وجهين فانهما الصفة
فيهما واعتمده مر (قوله والذي يقبض الثاني) اعتمد مر (قوله حيث اشترط في هب الأصل الخ) اعتمد

عن العبادي وأقره ما نه لو فرس اشجار أو قال عند الفرس أغرسها بالابن ملام يكن اقرارا بخلاف ما قاله لعين في بده اشترتها لابني أو لفلان
الاجنبي فانه اقرار ولو قال جئت هذا الأبي لم يملكه الا ان قبل وقبض انتهى والفرق بان الخلى صادق بالحي دون الفرس لا يبعد لان مسروبه
فلان يبيع بلفظ كالتأليف قد سأل ان كون هذه الصبر وروى فقهاء المال هو يحل النزاع لفرق ثم رأيت الاندري قاله لا يفتي على قواعد
المذهب والسبيل والاندري وغيرهما ضيقا قول الخوازي في غيره من الباس الاب الصغير حليا بملكه بانوا رأيت آخر من أنواع الفقهاء

صريح في (الخ) قد تمنع الصراحة تجعل كلامه في البتة على الرشيد وهو غير قادر على تحملك باختلاف
الصغير على ما مره عش وشدني (قوله فبين يده) أي سواه كان الباصر جلا وأمرأه اه عش (قوله
وبخازها) بفتح الجيم وكسر هاء الغنلة مصباح اه عش (قوله فهو ملك لها) أي مؤاندة بقضائه
اه سم وعش (قوله والافوعار به) وكذلك يكون عار به فبنا يظهر اذا قال جهزت بنتي بهذا الذئب
هكذا صيغة انفرادك مر اه سم والفرق ان الاضافة الى من ملك تقتضي الملك فكان ما ذكر في
مسئلة القاضي اقرارا بالملك بخلاف ما هنا اه عش (قوله ويصدق بينه) أي اذا نزع في أنه ملكها
جهة وأصبرها اه عش (قوله ولعل المولى) عطف على كذا كانت ضمنية (قوله ولا يقول) عطف على
مسئمتين قوله وقد لا يشترط صيغة اه سم (قوله وتكلم) التي قوله ولو قال في الغنى (قوله على المعتد)
اعتمد الغنى ان الدرهم يكون هبة لا قرضا (قوله أي لا يجلب) التي قوله المتن ولو قال في الغنى الاقوله لان كونه
محتال في المتن والى قول المتن ولو قال أو قبلت في التها فتا ذلك القول وقوله وحده خروج والى خرج (قوله
لان كونه محتال الخ) فتنه أنه لو اتفق الامران بان أعطى غنيا ولم يقصد التوايل لا يحصل التملك اه سم
(قول المتن والقبض من ذلك) هل يكفي الوضع بين يديه كالمبيع ثم يأخذ في بيعه بالزجر جوف العباب
التمريح بكه البائع بالوضع بين يديه لا الصبي وان أخذها في مال أو تلفه للصبي والحال ما ذكر فهل ضمنها
ويشفي عدم الضمان لانه سلطه عليها باه واثمها ووضعها بين يديه سم على ج اه عش أقول لسياتي في
شس ولا غلته وهو بالقبض اعتمادا للشارح والنهاية والغنى عدم كما في الوضع بين يديه بلا غنى في
الهيئة بالمتى الا هم ثم الفرق بينها وبين البيع وعن سم وعش هناك ماوافق لها من ترجيح كفاية
الوضع المذكور (قوله لان ذلك الخ) بعبارة الغنى كجاء عليه الناس في الاعصار وقد اهدى المالك الى الرسول
الله صلى الله عليه وسلم الكسوة والادوية والجوارى وفي الصصين كان الناس يقرن بهن باه يوم عاشرة
رضي الله تعالى عنها وعن ابيها لم ينقل ايحابه وقوله والثاني بشرط ان كان قبضه على ما جرى عليه الناس
على الاباحة وتورد فيهم في المبعوث تصرف المالك والفرج لا لباح الاباحة اه (قوله والتهب اهابية
المالك) (فرع) هل سئل شيئا من عن شخص بالغ تصدق على ولد يدين بصدقة فهل عليه الوالد يورثها على يده
كألو احتجبوا واشتد ام لا يملكها لان القبض غير صحيح فالباح به لا يملك الصبي ما تصدق به عليه بالقبض
وله سم على ج فهل يحرم الذم للصبي كيجرم تعاطي العقد الفاسد منه ام لا لانما العقد الفاسد نفسه نظر
والا قرب عدم الحرمة جعل ذلك من البالغ على الاباحة كتقديم الطعام للضيف في ذات عليه فله بيع
الرجوع عدم ابا قهاه ذابح الجواز حيث لم يقر بنية على عدم رضائولي بالذم سيما كان ذلك يعود
على راحة النفس والذلة فيصير حيثئذ اه عش (قوله فلا تصح هبة متولى) أي من مال المولى اه سم

الاشراط المذكور مر (قوله فهو ملك لها) أي مؤاندة بقضائه (قوله والافوعار به) كذلك يكون عار به
فيما يظهر اذا قال جهزت بنتي بهذا الذئب هكذا صيغة انفرادك مر (قوله وتكلم المولى) عطف على كذا
كانت ضمنية وقوله ولا يقول عطف على مسئمتين قوله السابق وقد لا يشترط صيغة (قوله لان كونه
محتال الخ) فتنه أنه لو اتفق الامران بان أعطى غنيا ولم يقصد التوايل لا يحصل التملك (قوله في المتن
والقبض من ذلك) هل يشرط الوضع بين يديه كالمبيع ثم يأخذ في بيعه بالزجر جوف العباب
التمريح بكه البائع بالوضع بين يديه لا الصبي وان أخذها في مال أو تلفه للصبي والحال ما ذكر فهل ضمنها
ويشفي عدم الضمان لانه سلطه عليها باه واثمها ووضعها بين يديه سم على ج اه عش أقول لسياتي في
شس ولا غلته وهو بالقبض اعتمادا للشارح والنهاية والغنى عدم كما في الوضع بين يديه بلا غنى في
الهيئة بالمتى الا هم ثم الفرق بينها وبين البيع وعن سم وعش هناك ماوافق لها من ترجيح كفاية
الوضع المذكور (قوله لان ذلك الخ) بعبارة الغنى كجاء عليه الناس في الاعصار وقد اهدى المالك الى الرسول
الله صلى الله عليه وسلم الكسوة والادوية والجوارى وفي الصصين كان الناس يقرن بهن باه يوم عاشرة
رضي الله تعالى عنها وعن ابيها لم ينقل ايحابه وقوله والثاني بشرط ان كان قبضه على ما جرى عليه الناس
على الاباحة وتورد فيهم في المبعوث تصرف المالك والفرج لا لباح الاباحة اه (قوله والتهب اهابية
المالك) (فرع) هل سئل شيئا من عن شخص بالغ تصدق على ولد يدين بصدقة فهل عليه الوالد يورثها على يده
كألو احتجبوا واشتد ام لا يملكها لان القبض غير صحيح فالباح به لا يملك الصبي ما تصدق به عليه بالقبض
وله سم على ج فهل يحرم الذم للصبي كيجرم تعاطي العقد الفاسد منه ام لا لانما العقد الفاسد نفسه نظر
والا قرب عدم الحرمة جعل ذلك من البالغ على الاباحة كتقديم الطعام للضيف في ذات عليه فله بيع
الرجوع عدم ابا قهاه ذابح الجواز حيث لم يقر بنية على عدم رضائولي بالذم سيما كان ذلك يعود
على راحة النفس والذلة فيصير حيثئذ اه عش (قوله فلا تصح هبة متولى) أي من مال المولى اه سم

نفسه لا يجوز بيعه بتمتع
ولا يملك يصدق بين يديه
فم على كذا ان ادعتوه هذا
صريح في فرد ما سبق عنه
وأفتى القاضي فبين يده
بنته وجهها الى خار الزوج
بأنه ان قال هذا جهاز بنتي
فهو ملك لها والافوعار به
ويصدق بين يديه وتكلم المولى
لا يحد عدم القبض فيها
والقول كعبه النوبة من
الضرة ولو قال اشتري
بدرهمك تعبر القاضية
كان الدرهم قرضا لاهية
صلى المعتد بكسر ولا
بشرط ان أي الاجاب
والقول (في) الصدقتين
يكفي الاعطاء والاختلاف
كونه محتال أو فصد المولى
بصرف الاعطاء فتمليك
حيثئذ لا في (الهبة) ولو
له بما كوله (على الصبح
بل يكفي البعث من هذا)
ويكون كالايجاب والقبض
من ذلك) ويكون كالقبول
لان ذلك هو عادة السلف
بل الصاحب مع النبي صلى
الله عليه وسلم ذلك كانوا
يصرفون فيه تصرف
المال لا فصد ما هوهم انه
كان اباحة وشرط الواهب
أهلية التبرع والتهب
أهلية الملك فلا تصح هبة
ولي ولا مكاتب بغير اذن

سبعة ولا تضع الهبة ماؤها مع شرط مفسد كالأن لا يله عن ملكه ولا مؤقتة ولا معلقة إلا في مسائل العمرى والربى كالحال (ولو قال) عام عني.
هذا للفاظ أو جعلها ما كانت قضاء لطلبها لكن استثنى كما لا يخفى قال وفي الروضة (٢٠١) في الكاظمة عن الروزي أن ربيعة السلام

(قوله) ولا تضع الهبة (الح) ولا تضع الهبة لطلبها الرقيق نفسه فان أطلق الهبة فهي لسيده اه معني عبارة
عش سئل شيخنا الشهاب الرمي عن رقيق تصدق عليه شخص بشوب او درهم مثلا بشرط ان اتعاقبها ما دون
سبعة هل يصح ذلك التصديق فان قلت نعم فهل يجب مراعاة ذلك الشرط حتى يمنع على سيده ان يتصدق به ويجب
صره على الرقيق وان قلتم لا يصح فهل لا يلزم الا باحتياج الرقيق الى الشوب او درهم يتصدق به فلهما
فاجاب بانه ان قصد المصدق نفس الرقيق بطل ولم يكن باسطة والسيد أو أطلق مضموعا ويجب مراعاة ذلك
الشرط انتهى اه سم على حج أقول لما ذكر من التصديق بشرط المذكور مشكل على ما في حج من
أن لو أطلق درهم بشرط أن يشتري به ما علمه يصح اه عش وقوله ولم يكن باسطة وقوله فان قيس
ما عر عنه انما يتصدق على الصبي أن يكون هنالك قبل الا باحتياج الرقيق اليها الرقيق قد يصرفها
سيده اليه **(قوله) كالأن لا يله** (الح) وكثر طأن يشتريه كذا كصر به حج بخلاف ما لو دفعه لشرى
به ذلك من غير تصريح بالشرط فانه صح ويحب لمصراه ما قصد المصدق قال شيخنا يادى ومثل ذلك ما لو
قال خذوه واشتر به كذا فان ذلك الرقيق ينتقل فصدق ذلك حقيقة أو أطلق ويجب شرأوه ولم ينقل مرفعى
ذلك ان نقل لورثته لم يكن ان قصد التسليم المعتاد مرفعه كفش اه عش وقوله كاصح به حج أى فيما
باتى قبل قول المصنف والاب الرجوع في هبة ولله **(قوله) أو جعلها** (الح) الأولى التذكير **(قوله) باللفظ** أى
التدبير **(قوله) أو بآداة لفظ** بدلى الله أراد اضافة بعد الموت اه عش **(قوله) لا يدين** معرفة معنى
اللفظ أى فلا يكون ظاهر صوابه التصغير ارفا اه عش **(قوله) أو هذا الحيوان** الخ قوله وكلمه انما
ياخذ وفى المعنى قول المان (فأذات) بفتح الهمزة اه معني **(قوله) طول** أى الواهب **(قوله) وتكون** لورثته
عبارة للمعنى فأذات كانت لورثته فان لم يكونا فليتب السال ولا تعود الواهب بحال اه **(قوله) ولا تختص**
بعقبه) أى بل تشمل جميع الورثة كالأعمام والأخوة اه عش **(قوله) أو جعلها** (الح) بالجر والرفع والأول
واضح والثاني يدل على أى أو أمانة لتوكيد الشرط انتهى شرح الاعلام لمشيخ الاسلام اه عش **(قوله)**
هو هبة) الانسبا ما قبله هى بالتأنيص وكذا يقال في قوله لا أنى **(قوله) أو جعلها** (الح) أى التى تشتمل
قوله أو عرك اه رشدى **(قوله) انما العمرى** أى التى يقتضى لفظها أن يكون هبة اه عش **(قوله) لا اله** (الح)
متعلق بقوله انما ياخذوا **(قوله) أو جعلها** (الح) الخ قوله ووجه خروج المعنى الا قوله ان كنته وقوله وان

بصدقة كتوب او درهم وشرط المصدق ان يتعاقبها ما دون سبعة هل يصح التصديق فان قلتم نعم فهل يجب
مراعاة هذا الشرط حتى يمنع على سيده اخذها منه ويحب صر فها على الرقيق وان قلتم لا يصح فهل لا يلزم
الاباحتجى بجو ولعبدان ليس التوب ويتصدق بالدرهم ويمنع ذلك على السيد فاجاب بانه ان قصد
المصدق نفع الرقيق بطل ولم تكن باسطة والسيد أو أطلق مضموعا ويجب مراعاة ذلك الشرط كالأولى
لداية بشى وقصد مرفعه فاعطاه ولا يؤخر فيها شرط اتعاقبها ما دون سبعة لأن كفايته على سيده فهو المقصود
بالصدقة اه وسئل أى شخص بالغ تصدق على ولد به يصدق وقعت الصدقة في يده من المصدق
فهل يلزمه التصديق عليه وقوعها في يده كالأول احتطأ بالعيش أو نحو ذلك أم لا علمها لان القبض غير صحيح
وقد علق فى تنازل الولد ما لم يأخذ أحد ملكه وهل تنازل الولد لسيده يكون ظاهره معراضه عن استخلاصه حتى
يكون له الرجوع فيما أعطاه الصبي والحال ان الصدقة قد تطلوع أم لا فاجاب بانه لا على الصبي ما قصد
به عليه الا قبضه ولو بالفرق فهو بين ملكه لغيره واضح اه **(قوله) والذى** بضمه أخذ (الح) كذا شره
(قوله) لا اله فانه بحسب ما يتبادر ولا يعرض حديث أى داود الا فى **(قوله) والحق به** السبيل (الح) كذا

وكانت اسم انما ياتى - ذوا يقول جازى الله عنه الله العمرى التى أجاز رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يقول هى لك ولقبيلك قال قال هى لك
ما شئت فانما ترجع الى صاحبها لانه فانه بحسب ما يتبادر (ولو قال) أعمرتك عنه أو جعلتها لك عرك والحق به السبيل وهىكله هذره لى اذا
مت عادت الى أو لا وتبقى ان كنت مت (فكأن) هو هبة (فى الاصح) لانه لشرط الفاسدون ظن أن وما لا طلاق الانخبار الصحيحة

ومن ثم عدلوا به عن قياس سائر الشروط الفاسدة لأدلى من موضوع يصح فيه العقد ومجرد الشرط الفاسد للنفاذ باعتضاده لا هذا وجهه
تزوج هذان نظائر، بتوجيهات كلهما مدخولة كإلحاقهما بما خرج بعمر كعمرى أو عمر ز يدق بطلانه ما ثبت حقيقة أقدمت هذا أو
الاجتناب إلا (ولو لا أن رقتك) هـ من (٣٠٢) الرقب بلان كل واحد رقبته موصلة لمصلحة (أو جعلنا الرقبى) وأقتصر على ذلك أوصم

ط من رومه (قوله عدلوا به) أي مذهب الشرط (قوله لا هذا) أي العمري والرقي وعلى هذا فكل ما قبله
يصح العقد ولو بشرط محقق فمصلحة لا يكون الشرط منافي للعقد اهـ ع (قوله ونخرج) إلى قوله
وذلك نظير لما في (قوله بعمر ك) أي المذكور معنى في بعض المصنف المتقدمه وصراحى بعضها
لجعلها كالعمر (قوله هـ من الرقب) إلى قول المتن وهما قد نفي في النهاية الآخرة وبحسب السبيل إلى المتن
وقوله وفي ذلك بسطاً ذكرته في شرح الإرشاد وقوله بنه على أنه ملك وقوله والأفهر وقوله وفاروقى وكذا
(قوله رقب) بأنه دخل انتهى فختار اهـ ع (قوله وأقتصر الخ) نعم إن عقد هـ أى الرقبى بلفظ الهبة
كوهبتها كالعمر كاجتناب التصريح المذكور اهـ معنى (قوله ما بعد أى الخ) أى أى وما بعدها كإظهار اهـ
سم (قوله لورثة) أى المنيب (قوله وبحسب السبيل الخ) اقترافه العسنى (قوله للتزبه) أى أو لا رشاد اهـ سم
عبارة السدع والارشاد والنصحتى لا يقع الآتى بمضى في النكاح فله توهم العمود لاوعد ولا انهم ماني
حدثان من مذهب من شرعوا بحسن الوجه بل حيث صدر من عارف ما هو مما استقر عليه حكمهما شرعاً
وانهم من جهة إذا دللنا على حكمهما المنيب كما هو أول الباب ونفى بحسب ما تقر به إلى الله تعالى امتثالاً لأمر
الندى كان منافيًا عما قام له سق التأمل حتى يظهر لك التفاوت بينهما بين قول المشرع إن النكاح لا يثبت
والله أعلم بحقيقة ذلك اهـ (قوله لم يثبت) إلى قوله وقد يقال في معنى الآخرة فلا تلزم إلى الوفاى القيمة وقوله
والمرضى والى والى (قوله أولان الخ) أى أو نظير المعنى الهين كونه نكاحاً واعتقاده اهـ سم (قوله ما لم يثبت)
أى هبة النافع (قوله ينال الخ) مع قوله الآتى ينال الخ فو ادنا خلاف اهـ سم (قوله أمارة) وهو
الراجح اهـ ع (قوله ورجع جمع الخ) وهو الظاهر معنى وأقر به أو لا يرجع الله تعالى نهاية (قوله وعلى)
أى على كونه نكاحاً (قوله وهو بالاستيفاء الخ) يؤخذ منه أنه لا يؤخر ولا يسرع على حج أقول ويؤخذ
منه أيضاً أن النكاح لا يرجع عن شاة لم يقبض المنهبة المتعقبة قبض العين حتى يجوز التصرف فيها بالأمانة
وغيرها اهـ ع (قوله وما إلى النكاح) أى الموصوفى القيمة (مع الخ) عطف على جملة النافع ومع الخ (قوله)
لا هبة (قوله يثبت الدين) (قوله وان عينه) أى ما إلى القيمة (قوله يجوز بينهما) أى يبيع الأول والمؤبد
والثانى إلى ما بينهما (قوله لا هبة بينهما) وقد تقدم هذا في شرح الوفاء من ذلك (قوله لا هبة لولو المرءن)
فيه نظرى الأولى وهى ما إذا اعتقها المصير بالنسبة للمعمرين وكذا غيره ما ذكره فيستعمل اهـ سم عبارة ع
في عدم صحة هبة المرحومة من المصير للمعمرين نظراً لأن العتق انما يمنع من المصير لما يسم من التفرغ
المرتب بغيره فانه وقوله لهبة تتضمن إرضاءها اهـ وأشار الرشدى إلى الجواب بما نصقه ولومن المرءن
أى لما فيه من إبطال الحق العتق وانما عايز البيع وان تضمن ذلك تعينه طريقاً لخلق الحق الذى تعاق رقبتهما

شرح حر (قوله ما بعد أى) أى أى وما بعدها كإظهار (قوله ان انتهى للتزبه) أى أنه لا رشاد
(قوله أولان) أى ما شكاه في غير حقيق) أى أو نظير المعنى الهين كونه نكاحاً واعتقاده (قوله ينال الخ) أى
ما هو متناقه أمارة) هـ مع قوله السابق عار بمن فو ادنا خلاف (قوله ورجع جمع الخ) وأقر به
نسخنا الشهابى زمل (قوله وهو بالاستيفاء قبض العين الخ) يؤخذ منه أنه لا يؤخر ولا يسرع فأناله
(قوله وما إلى النكاح) أى ما يثبت الدين (قوله لا هبة بينهما) وسأنا هبة الدين (قوله لا هبة لولو المرءن) كذا شرح حر (قوله)
لا هبة) هـ هذا يجزى في غير الوارث وان اختلفت وصيتهما (قوله لا هبة لولو المرءن) فيه نظرى الأولى
وهى ما إذا اعتقها المصير بالنسبة للمعمرين وكذا غيره ما ذكره فيستعمل

البه ما بعد أى التصريح به
لغيره (أى انتم تقيس)
عادت إلى وان ثبت
استقرت كذا في المذهب طرد
القولين الجديدين القديم
فهو إلى الجديد الأصح
وبلغوا الشرط الفاسد
فثبت شرط قبولها والقبض
وذلك نظير إلى ما هو والنساق
لا يعمرو ولا يرقوا فنى
أرب شيئا أو أعمره فهو
لورثته أى لا يرقوا ولا
تصير والمعاين أن يعود
الكم فأنه يسهل الميراث
وبحث السبيل غيرهما
لهذا انتهى وان مما
لا حد بأثر وفيه نظير
يؤخذ من أحاديث الهبة
لأن الأصل فيها جميع جواز
فعله ان انتهى للتزبه
(وما جاز بيعها لم يثبت)
ليشاكل ما قبله أولان ثابت
فأعله غير حقيق (هـ)
بالأولى لأنها أوسع من النافع
يصح بيعها بالأمانة وفى
هبة وجوهان أحدهما
أنها ليست بتكليف ينال
ان ما هو متناقه عار به
وقد سبب كلهما ككافة
الأسنى رجبى وبه جزم
المار ودى وغيره ورجمه
الزركشى فأنهم ما تخلل
سبب إلى ان ما هو متناقه

أمانة ورجع جمع منها من الرقة والسبيل والبقى وعليه فلا يلزم إلا القبض وهو الاستيفاء لا قبض العين وفارقت
الأمانة بالاحتياج فبها التزاد والرجوع في المنفعة وفى ذلك بسط ذكرته في شرح الإرشاد وما إلى النكاح يصح بيعها هبة فهو هبة كآف
دره فى خضى باطل وان عتق المحلى وقبضه بالقبض يصح بيعها لونه بمن المشل لا هبة به بل يكون وصية والولى والمكاتب يجوز بيعهما
لا هبة ما لونه هبة إذا اعتقها المصير أو شرطه يجوز بيعها بشرط ولا هبة لولو المرءن

وقد يقال استثناء ذلك كله غير صحيح لان المانع من الهبة أمر متعلق بالقبول وطرفا للقبول عليه (والا يجوز بيعه كمجهول ونحوه)
لغيره فلو قيل انتم ائتماعه (رضاء) أو ايق (قبول) فهو ذهبنه يجعلهم ان كلامهما متعلقا بالقبول لا بد من قبوله وان كان المجهول وقت ما يبا
لعمل على ان الذي يشبان المراد بان يتحقق الحق حذرا من التساهل فيه ولا قوله صلى الله (٢٠٣) عليه السلام لعباس رضي الله عنه في المال

الذي يسهل من العير بن يثابه
على انما كنهه خذ منه
الحديث لان الظاهر ان
ما ذكر في المجهول انما هو
في الهبة بالمعنى الانحص
بغير خلاف حديثه وصحته
فيحتمل فيما يظهر واعتلاه
العباس الظاهر ان صدقة

لاستئصاله فلو لم يكن
جمله المستحقين ولا يعطى
ان يعاقب بينهم (اللام) في
مال وقت بين جميع المثل
بمستحقه فيجوز الصلح بينهم
فيه على تساوي تفاوت
الضرورة قال الامام لا بد
ان يصري بينهم فواجب
ولبعضهم اشراج نفسه من
البين لكن ان ذهب اليهم
حصه على ما قاله الامام ايضا
بغلاضه اعراض الغامض
لان لم تكن ولا على احتمال
بغلاف هذا في مجبور
الصلح بشرط ان لا ينقص
عما لديه كما يعلم مما يأتي فيقول
خيار الشك والافاضة
اختلط متاعه بمتاع غيره
فوجب احدهما نصيبه
اصحبه فيصير مع جهل
قدره وصفتة لغيره وتولا
فيقول ان لغيره ان شغل
بما اتخذ او تعلل او ما كل
من ماله الا كلفه فقط لانه

١٥ (قوله وقد يقال الخ) لا يظهر فمافي الفحة سم وعش (قوله لان المانع الخ) هذا لا يسوغ
الجزء بغيره الصفة فانه الامراه يسوع قول الاستثناء له سم (قوله امر متعلق) انظر ما وجهه في الاولى
اه وشدى عبادة عش انظر ما هو فيمال وهب شيافي التمتع فقلنا بطلانه اه (قوله يتحقق الخ)
بصفة الامراه والمصدر والمضارع وعلى كل وجهين (قوله ان ما ذكر الخ) أي في المثلن (قوله انما هو الخ)
خير انما ذكر الخ والوجه لغير ان الظاهر الخ (قوله بالمعنى الانحص) وهو الهبة المتعلقه على ايجاب وقبول
اه عش (قوله بخلاف حديثه الخ) أي المجهول (قوله فيحتمل الخ) الاولى لثالث (قوله الظاهر ان الخ)
المجهول واسطه الخ (قوله ولا) أي ان لم يكن صدقة اه وشدى والظاهر ان المراد ان لم يكن
المال المذكور مالا على الله عليه وسلم بل يثبت المال (قوله فهو كونه الخ) لحله انما اذا قلنا ما يأتي
له من الامور الملصقة على الله عليه وسلم فذلكم العباس مسدقون قلنا الله سقيت المال العباس من جملة
المستحقين له ولا دام ان يغفل بينهم في اعطاه بحسب ماواه عش وشدى (قوله في مال الانسب
لما يأتي اسقاط في فهو او قوله قاله العبادي في المعنى الا قوله ولبعضهم ان اختلاف اعراض وقوله ولو لم يكن الا
فيما اذا اختلط (قوله وقد قال الخ) كمال اشاف ولان احدهما لغنى اه معنى (قوله أي لانه في الخ) أي
فلا يحتاج الى الهبة لانه الخ (قوله ولا على احتمال) أي لا على يقين ولا على احتمال (قوله ولو لم يكن مجبور
الصلح) أي فيما هو متوقف بغيره من غير العمل بمحضته له وشدى (قوله بشرط ان لا ينقص
عما لديه) حاصل هذا الشرط ان المجبور راؤه يكون يمدى من ذلك الموقوف وراؤه لان كان يسدده
منه فشرط الصلح ان لا ينقص عنه لان البديل المثل لا يجوز ولو لم يكن علة المجبور وان لم يكن في يده
منه غير الصلح بل بشرط لا يتلف ذلك الموقوف فلا توقف فملا في مال المجبور وان لم يكن في يده
(قوله اذا اختلط الخ) عبارة التي اذا اختلطت جام رحين فوجب الخ ومن ذلك ما لو اختلطت حصته بجملة
غيره او ما تعبها بغيره او غيره بغير نصيره اه (قوله في الاكل فقط) يعني انما كل قدر كفا يسوان
بما في العادة تحت على المال الصلح والامتنع اكل ما زاد على ما يعتاده غايته اه عش (قوله لانه
باحتمال الخ) لتعلل لاصل حل الاكل لا امتناع غيره اه وشدى قال عش كان الاول ذكره المسئلة
بغير صورة الاستثناء كان يقول لو قال اشغل حل الخ لان يقال هو بالنظر لما كان مجبورا اه (قوله
لا يزيد) أي الا بغير ينقول (قوله على عقود) أي لا كل دليل ماقبله وما يأتي من الانوار وهل نظير العقود
المرحون فيما لو قال لخذ من عرختي ما شئت سم على ج اقول الظاهر الفرق لكثرة ما عمله العرجون
وحديثه فيقتصر على ما ينظر على الفلن مستحسنا لكنه اه عش (قوله واستشكل) أي ما قاله العبادي
من انه لا يزيد على عقود اه عش (قوله رد) أي ذلك الاستشكل (قوله وناظره) أي افتتاح القول
(قوله وما قاله القفال) أي من انه لا يزيد على عقود (قوله عندها) أي الاباحة (قوله لم يحصل الاباحة)

(قوله وقد يقال الخ) في اطلاقه ما ذكره ولا يظهر فمافي الفحة (قوله لان المانع الخ) هذا لا يسوغ
الصفتان الامراه سو غرول الاستثناء (قوله لان الظاهر الخ) كذا شرع مد (قوله فيجوز الصلح بينهم
الخ) كذا شرع مد (قوله فلا اكل فقط) ما قدره (قوله لانه) فكيف يعلم من المشتات على الكلام
فهو الهبة (قوله لا يزيد على عقود) أي الا بغير ينقول (قوله لا يزيد على عقود) أي لا كل دليل ماقبله وما
يأتي من الانوار وهل نظير العقود في قول لخذ من عرختي ما شئت العرجون (قوله لم يعلم المبيع الجيع

بغيره
الاحتياط للمعنى حتى
ما شاء ما قاله العبادي
الاباحة على الوجود

يختلف الاستئصال اعطاه قاله العبادي قال في خذ من عرختي ما شئت لا يزيد على عقود لانه اقل ما يقع عليه الاسم واستشكل وروايه
الاحتياط للمعنى حتى الغير اوجب ذلك التقدير وأقوى القفال في بحثه ان لخذ من عرختي ما شئت باه باحتواظها وان له اه
ما شاء ما قاله العبادي أحوط وفي الانوار وقال اعطى العبادي في دارى او ما في كرمي من العنب فله اكل دون بيع ماله واطاعه لغيره وقتنصر
الاباحة على الوجود أي عند ما في الدار والكرم وقال اعطى الجيع ما في دارى اكل واستعمالا لم يجمع الجيع فيحصل الاباحة اه

وبعض ما ذكر في فتاوى النجاشي قوله (٣٠٤) وتقتصر الخ موافق لكلام الفقهاء لا العبادي وما ذكره خو لا ينافي ما فهم من محتمل الأباة

بالمجهول لأن هذا مجهول من كل وجه بخلاف ذلك وجزم بعضهم بأن الأباة لا ترد بآراء ولا (جنى) الحنطة ونحوهما) من المحسرات فإنه ينتج معها لاهيتها اتفاقا كافي للدقات فيثبت الرافعي أنه لا تصح هبتها من غير أن يسبق إليه الإيماء فلا يجوز أن يصدق الإنسان بالحق كما في غير وفارق نحو الكلب بأن هنالك كاذبا غير المقول مال مملوك كأمير أو لاهية على أنه نص في الإيماء بعبه وكذا جلد شخص على تناقض فيه في الرخصة جمع بينه بعمل الصلح على معنى نقل ألب كأمير حوله في الكلب وعندهما على الملك الحقيقي وكذا يقال في دهن نفس والاجلاد الصعبة ولها لا يصح تعويبه بخلاف التصديق وهو فرع من الهبة والحق التصبر لا يصح تعويبه وتصح هبته أي بمعنى نقل اليد أيضا حتى يصير الثاني أحق بملك ما طعم الفريضة بداء الحرب في الغنائم هبة تبين حقه على أن الراد بها نقل اليد لغيره بانه مباح لهم لا يملكه ولا الثمر ونحوه قبل بدو صلاحه تصح هبته من غير شرط قطع والاهبة أرض مع بذر أو زرع لا يفسد بالبيع فتصح في الأرض لانتفاء

أي فيمنع عليه أخذ شيء مما لم يملكه المبيع اه عش (قوله في فتاوى الخ) خبره بعض الخ (قوله موافق لكلام الفقهاء الخ) قد يقال لا موافقا لعدم اختلاف المستلئين لأن مستلهم ماصو وبين التمسكة المصرة يكون المباح هو البعض دون الكل بخلاف مستلهم أو يضاف لكلام كل واحد منهما ماصا لا أراة اقتصار الأباة على الموجود بل هو قياس ما ذكره الأنوار اه سم عبارة عش قد يقال ما هنا اختلاف كلام العبادي أيضا لأن من في مسألة العبادي بمن من الأباة يجب فعلها بالاحتياط بخلاف مستلهم فان ما العبر بها فلهن من مبيع العموم قصد على الجميع اه وعبرة السدعير يظهر أن ما قاله الفقهاء واعتقده الخلافة والخلق الأنوار هو لا يقتل سلبا إذا تقرر الشرائع على مطابقة السيرة لظاهره بخلاف ما إذا دللت القرينة على أن صدور ذلك على سبيل العمل الظاهري فلا يقتل حث على ما قاله العبادي وأصله اه (قوله وما ذكره) أي سلب الأنوار (أي) من قوله ولو قال بخت الخ (قوله بمجهول من كل وجه) في كونه كذلك وكون ما لم يمس كذا نظر اه سم (قوله وجزم بعضهم الخ) وهو الواجب هو اه سم قول المتن (ونحوهما) بالجر عطفا على الحنطة اه عش هذا على ما في النهاية من علم تنبيه الضمير وأما على ما في الشرح والغنى من تشبيهه فيصير مطلقا حتى يفتى الخ (قوله من المحقرات) إلى قوله وان سبقته في المفتى (قوله لاهيتها) أي المحقرات وكذا ضمير هبتها الاستيعاقية فيجوز أن الضمير عائدا حتى الخ ونحوهما وإلى نحوهما نظر الماصدق عليه العنوس الخ أو هو ما في المفتى بضمير المتن وجهه ظاهر (قوله وفارق) أي المحقر أو نحو جنى الحنطة (نحو الكلب) أي من التفاسات حيث سار هبة الأول دون الثاني (قوله على صحتها) أي الكلب (قوله وكذا) أي التي في المفتى في الآفوه والاجلاد واللاحق (قوله وكذا) أي مثل الكلب (قوله جلد شخص) بالتوصيف (قوله جمع بينه) أي بين ما في الرخصة من الكلامين المتناقضين (قوله وعندهما) أي وجل عدم الهبة (قوله جلد الأخصم الخ) عبارة المغنى والنهاية صوف الشاة الجموعة أو تحصيلها اه (قوله بخلاف التصديق الخ) هذا يقتضي أن الكلام في الهبة ما لم يملكه أو يملكه ويقتل اه سم (قوله مباح لهم) أي للغانين ماداموا في دار الحرب اه معنى (قوله ونحو) كالأرض لا يفسد ببدو صلاحه اه عش (قوله من غير شرط قطع) أي يحصل القبض فيه لا يفتل وتو يكلف المذهب قطع مالا حيث طلبه الواهب وإن يكن مستقبله ولا يجب الواهب إلى إبقائه بالأخر اه عش (قوله لا يفسد بالبيع) كالمقص في سنبله لكنه يستعمل بالزرع قبل بدو صلاحه فإنه إذا وحب مع الأرض حياز وإن لم يشرط قطعه على ما أفهمه مع قوله والآخر ونحو الخ عش و سم (قوله فتصح في الأرض) أي دون البذر والزرع اه عش عبارة المغنى فان الهبة تصح في الأرض وتغرق الصفقة هنا على الأرجح والجهل في البذر لا يفسد في الأرض فلا يزرع اه (قوله فيما) أي الأرض والبذر أو الزرع من اه سم (قوله المستقر) أي قول المتن باطله في النهاية (قوله المستقر) المراد به ما يصح الاعتراض

الخ) أنظر مع قوله السابق وهي تصح بمجهول ثم رأيت ما في تو في مفاهيه (قوله موافق لكلام الفقهاء الخ) قد يقال لا موافقا لعدم اختلاف المستلئين لأن مستلهم ماصو وبين التمسكة المصرة يكون المباح هو البعض دون الكل بخلاف مستلهم أو يضاف لكلام كل واحد منهما ماصا لا أراة اقتصار الأباة على الموجود بل هو قياس ما ذكره الأنوار (قوله لا يفسد بمجهول من كل وجه) في كونه كذلك وكون ما لم يمس كذا نظر اه سم (قوله وجزم بعضهم بأن الأباة لا ترد بآراء ولا (جنى) لاهيتها) ظاهر أن هذه الهبة مملكتهم عدم قول المملوك (قوله بخلاف التصديق الخ) هذا يقتضي أن الكلام في الهبة ما لم يملكه أو يملكه ويقتل اه سم (قوله ونحو) يدخل فيه الزرع في الأرض فحقه زرع أرض منزه وعشع زرعها وأجلدها دون الآخر ولو قبل الصلاح بلا شرط قطع اه قال في شرحه كعدم شرط القطع من زبانه وهو أن صاعا يصح في هبة الزرع وحده اه وقوله إن صاعا شارة إلى منع قوله أنما يصح الخ كان لا يبيع الأرض وحدها لا يفسد زرعها هذا الشرط وبيع الزرع قبل الصلاح مع الأرض لا يحتاج فيه لميلها

(أرواه) فلا يحتاج إلى قول نظر المعنى (د) هبته (لغيره) أي الدين (بالطه في (٢٠٥) الاصح) بناء على ما قدم من بطلان نسم الدين لغيره

من هو عليه لمقابلته
الاصح ثمة مع هبته
بالاولى وكافه في الرضا فاما
سرى هبته بطلان هبته
مع ما قدمناه به مع هبته
انك لا تعرفه مع هبته
هذا من ذلك بالاولى كما
تقرر وعلى الصفة قبل لا تترجم
الالبعض وقيل لا تتوقف
عليه فعليه قبل تترجم بنفس
العقد وقيل لا يبعد العقد
من الاذن في القبض يكون
كالقبض في الاذن كما
والذي يقتضيه الاول أخذ من
اشترطهم القبض الحقيقي
هنا خلافاً كما لا يبعد منه
بأن الواهب وعلى مقابله
الواهب الواجب الرجوع به
تزيله من ماله الدين وقيل
ترجع موقوف عليه حصته
من الاخر لا ترجم حصته
قبل قبضه ما غير ما ذكره
أو يجبهه فان قبض هو أو
وكيله منها قبل الرجوع
وعرف حصته من ورثته
أو وكيله وأذن في قبضه
وقبضه مع الاقرار لا يصح
اذا جلي الوقت انه اذا
قبضه يعطى المبرع عليه
لانه لو قبل المالك على
انه في مجهره وانما يصح
ترجع أحد الورثة حصته
لان مجهره في أعيان وآثارها
وعرف حصته منها ولا
يملك في غير الهبة الضمنية
(موهوب) بالعلم الاعم
الشامل لجميع ما موهوب ومن

عنه ليعرض نحو نجوم الكتابه كذا وجد بخط بعض الفضلاء أقول والظاهر أن التقيد بالمستقر لما ذكره
من الخلاف في هبة الدين لغيره من هو عليه بخلاف غير المستقر فانه لا يصح هبته لغيره من هو عليه فطاعوا للافتقار
الكتابية يصح الاراء منها فنبقى تحتها بالكتاب اه عش قول المتن (أرواه) قضته أن هبة الدين صريح في
الارواه وهو كذلك وان قال في المختار انه كما جرت ترك الدين للمدين كتاباً او امضى ذنبه قال عش
قوله نعم ترك الدين الخ كان يقول تركه كذا أولاً أخذ من ذلك ما يكون ما طلب منك كتاباً او امضى ذنبه ما طلب
عليه اه عبارة القليوبي في قوله أرواه أي صريح بلفظ الهبة والتصدق وكذا في لفظ الترك اه (قوله فلا
يحتاج الخ) كذا في المعنى قول المتن (بالطه في الاصح) اعتمدت في هذا الشهاب الرمي أي والنهاية والفتي وان
قلنا هبة بعه اه سم (قوله فتصع هبته الخ) اعتمد الطلوي اه سم وكذا اعتمدنا التمسح خلافاً للنهاية
وامتنى كالمتر (قوله لا تتوقف) أي الهبة أي أن وما (قوله الاول) أي توصف الارزوم على القبض (قوله وعلى
مقابله) ينبغي وعليه أيضاً اذا قبضه ما ذكر الواهب كفي ما وثبات الاعيان اه سم (قوله ولو ترع الخ) أي قول
المتن ويسر في النهاية الاول هبته شيا إلى وأذنته وقوله وكذا نحو لا كل الوان كان في يد المتب وهو
نعم يكفي إلى وليس للما تم (قوله ولو ترع الخ) (ترع) عكس المسكن أي مثلاً الدين الذي عليه أو على
غيره من الزكاة لا يصح لذلك فيما عليه ابدل وهو لا يجوز وفيما على غيره عليك وهو لا يجوز أيضاً فمضى
ونهاية أي فطر بقاء أن يدفعه اليه ثم يسترد هبته بدله عش (قوله موقوف عليه الخ) ظاهر وهو
معنا متحصراً بعد الاجراء وتعيين الاخر وقيل عدم الهبة تحت ذوقه وقد تقدم أن الموقوف عليه المدين
بذلك الاخر والمناقص وقد تكون معلومة وحديثاً فالوجه أنها ان كانت في يد الناطر وعلم هو قدر حصته منها
صم التمرع بها وان كانت في حصة المستأجر ولم يقبضها الناطر فهي مأكولة للموقوف عليه فتكون من قبيل
الدين فان ترع حصته المعلومة منها على المستأجر وكان ذلك ابراءاً وغيره لم يصح على الخلاف الا في
فصل قول الشارح لم يصح على غير ذلك ثم بحث في ذلك مع هذا الموافق للشارح فيما قاله فوافق عليه
فلتأمل سم على ج اه عش (قوله لم يصح) ومنه ما لا يدركه من غير ما تترع لغيره بما يفصل من
أجرتها اه عش (قوله لا قبل قبضه الخ) قضته أنها لو عتقت قبل قبضه ما قبل التبرع بها اه عش
وفيها نظر ظاهر (قوله فان قبض هو الخ) أي الموقوف عليه للتبرع وكذا تفسيره الا في آتاه (قوله
ورأ هو أو وكيله) يعني عنما قبله (قوله وأذنته) أي لا تتبرع عليه (قوله في غير الهبة) أي
قول المتن فلو كانت في المعنى الاول هبت ويحت بعضهم إلى والهبة الفاسدة وقوله خلافاً في وان كان في يد المتب وقوله
الواهب على ماله المتب بطلان وقوله نعم يكفي إلى والهبة ذات (قوله في غير الهبة) الهبة الضمنية سدد كمر ترع
(قوله بالعلم الاعم الخ) عبارة للمعنى بالهبة الصغرى الضمنية وذلك التواب الشاهد للهبة والمدة اه
(قوله ونقل ابن عبد البر الخ) عبارة للمعنى خلافاً لحكام ابن عبد البر اه (قوله ابن عبد البر) هو مالك

أبو الوليد الصغير ونقل ابن عبد البر إجماع الفقهاء انه يكفي هنا
الشهادة له في بدقه هبته (القبض) كقبض المبيع

١٥ عش (قوله فيسار بتقصه) فلا بد من اشكان السرايه ان كان غائباً والى اباد الحادئ من الموهوب قبل
 قبضه الواهب لبقائه على ملكه و يقبض المشاع بقبض الجسم منقولاً كان أو غير فان كان منقولاً و وضع من
 القبض شر بكة وكه الوهوبه في قبض نصيبه مع فان لم يكن الوهوبه قبض له الجسم ولو بئانه
 ويكون في يده لهما و يصح بيع الواهب الموهوب قبل القبض وان ظن زوم الهبوط حصول الملك بالعد
 و يبطل الهبوط في ووضعه شرحه (قوله لا يكتفي هنا الاتلاف) أي لان كان الاتلاف بالاكل والعق
 وأذن فيه الواهب فيكون قبضاً اه شخنا الزاى اه عش وسبقه الشارح بقوله كالاتفاق وكذا
 نحو الاكل اه (قوله ولا الوضع بين يديه الخ) تقدم في هاشم قوله في الهدية والقبض من ذلك عن التجريد
 وغير مع نقله عن البغوى انه يكتفي الوضع بين يديه اذا علمه فلم يشترط الاذن بل الاعلام وهو محبوبه يقال
 الاعلام وهو مقام الاذن سم على ١٥ عش وقوله وقد يقال الخ أي فلا يخالف (قوله وبحث بعضهم
 الخ) عبارة عن النهاية والوجه اعتبار ذلك أي القبض في الهدية بخلاف ما بحث بعضهم فيها اه (قوله الاكتفاء
 بالخ) أي كما على الناس (قوله فتنظر) وامل الخلاف انما هو بالنسبة لحكم الدين لا فقط فلو صرف
 الهدية اليه في الهدية المذكورة فلا طالب بها في الاخرة فلا راجع (قوله الغير الصحيح) تعليل للمن
 اه رشدي مبارقا فتنظر عقلت من فلا عاك بالعتلار وى الحاكم في صحيحه انه صلى الله عليه وسلم اهدى
 الى الخاصى ثلاثين أوقية مسكاً ثم قال لأم سلمة انى لارى الخاصى قدما ولا أدري الهدية التى اهدى اليه
 الاسترداد وان رأتى فى لى فكان كذلك اه (قوله بين نسائه) أي صلى الله عليه وسلم لكن الذى
 مر ان كان المتخفى عن الحاكم يقتضى في الهبة بتقصه بام صلة فليصر اه سيدع (قوله وقال به) أي
 بانظر الى القبض في الهبة بالمعنى العام (قوله كبرون من الصباية الخ) أي هو باجتماع سكوت وانما الحاج
 لهذا بعد الخبر الصحيح لان فائز ان يقول ان الهدية تلك باحدثين القبض والوضع بين اليدين مثلاً
 يوجدوا حدهما فتنظر فتنظر فعلى لله عليه وسلم في الهدية لانهما اه رشدي (قوله بانقض الواهب)
 أي أو وكه (قوله فيه) أي القبض والخبر معلق بالذات الخ (قوله فيه) أي القبض أو الاذن فيه
 (قوله كالاتلاف) تخيل لما يتصور (قوله وكذا الخ) عطفت على الاعتقاد ش اه سم ولا يخفى ما في هذا
 العطف و لو قال راجع الى الاعتقاد لكان أولى عبارة المتخفى فان أذن له في الاكل أو العق عنه أي المذهب فاكاه
 أو أعتقه كان قبضاً اه (قوله على ما قاله شارح) لعل الاستسك تقدمه على قوله خلافاً للقاضى قال سم
 حرم به أي بما قاله الشارح الر وضحت قال فرع ليس الاتلاف أي من المذهب قبضاً الا ان أذن له في
 الاكل أو العق أي عنه قال في شرحه فيكون قبضه بقدر أهله ملك قبيل الازداد والعق انتهى اه وكذا
 حرم به المتخفى والى زادى يكره وقوله قبل الازداد الخ قال عش قياس ما هو المعتمد في الضافة من الملك
 بالوضع في العلم أن بقدر اتقاه اليه من قبيل الوضع في العلم والتلفظ بالصيغة اه أي صيغة العق (قوله
 وان كان في يده المذهب) غائباً في الملتن اه رشدي (قوله من غير اذن) أي لا اقتباض اه معنى (قوله
 قبل القبض) أي قبل علمه ولو معه اه عش (قوله قبل القبض) راجع الى قوله ورجع وما عطف عليه
 (قوله ولو وضع الخ) ولو اقتبضه وقال بقتضيه الابداع والغاية وانكر المذهب صدق الواهب صكماً في
 الاستصاه اه نهاية زاد المتخفى ولو اختلف في الاذن في القبض صدق الواهب اه (قوله صدق الواهب
 الخ) عبارة انها تصدق المذهب لان الاصل عدم الرجوع خلافاً لما استظهره الاخرى من تصديق الواهب
 قول الشارح لم يصح على غير ذلك ثم بحثت بذلك مع مر الموافق للشارح فيما قاله وافق عليه فليتأمل
 (قوله ولا الوضع بين يديه بلائذ) تقدم في هاشم قوله في الهدية والقبض من ذلك عن التجريد مع
 نقله عن البغوى انه يكتفي الوضع بين يديه اذا علمه فلم يشترط الاذن بل الاعلام وهو مقبوض وقد يقال الاعلام
 يتم مقام الاذن (قوله كالاتلاف) تخيل لما يتصور وقوله وكذا الخ عطفت على الاعتقاد ش (قوله على
 ما قاله شارح) حرم به في الر وضحت قال فرع ليس الاتلاف أي من المذهب قبضاً الا ان أذن له في الاكل أو

فيسار بتقصه نعم لا يكتفي
 هنا الاتلاف ولا الوضع بين
 يديه بلائذ لان قبضه غير
 مستحق كالوديعة فاختار ط
 تحققت بمختلف البيع
 وبحث بعضهم الاكتفاء به
 في الهدية فيه نظر وان
 توسع فيها لعدم الصيغة
 للغير الصحيح انه صلى الله
 عليه وسلم اهدى الى الخاصى
 ثلاثين أوقية مسكاً فان
 قبض أن فضل اليه قبضه
 صلى الله عليه وسلم بين
 نسائه ويقاس بالهدية
 الباقى وقالبه كثير من
 الصباية رضى الله عنهم ولا
 يعرف لهم يخالف والجهة
 الفاسدة المعبوضة بالصحة
 في عدم العلم بالملك
 وانما بعد القبض ان كان
 بانقض الواهب أو (فان
 الواهب) أو وكبه فيه أو
 فيما يتصوره كالاتلاف وكذا
 نحو الاكل خلافاً للقاضى
 على ما قاله شارح لكن حرم
 غير واحد بما قاله القاضى
 وان كان في يده المذهب فلو
 قبضه من غير اذن ضمنه
 ولو أذن ورجع عن الاذن
 أو عن أو انبى وأجر عليه
 أو مان أحدهما قبل القبض
 بطل الاذن ولو قبضه فقال
 الواهب رجعت عن الاذن
 قبضه وقال المذهب بعد
 صدق الواهب على ما
 استظهره الاخرى من تردد
 له في ذلك

وه احتمال بتعديتي المنهبلان الأصل عدم الرجوع قبله وهو مقر غير ما رأيت ان هذا هو المنقول كما ذكره في شرح الاشراقي بأمر من مع
فروع أخرى بعين استقصاها هنا وكفى الاقرار بالقبض كان قبل له وهبت كذا من فلازم استقصاها منم والاقرار بالقبض فمجرد الهدية
لا يستلزم القبض نعم كفى عنه قول الواهب ملكها المنهبل ملكا لا زما كما ذكره وانما الاقرار (٣٠٧) قال بعضهم وليس لها كسر الالام
عن مثلنا لا يتنبه والهدية

ذات الوهاب يبيع فاذا قبض
الشراب استقل بالقبض (قالوا)
مان أحدهما أي الواهب
والمنهبل بالمعنى الاصم الشامل
للهدية والصدقة على الواهب
(بين الهدية والقبض قام
واو تمقاسه في القبض
والا قبض لانه خليفته
(وقيل تنقص الصدقة)
بأوت يجوز له كالتسرة
وفرق الاول بينهما ان الاول للزوم
خلاف نحو التسرة
ويؤخذ منه تنعيف ماني
تقر به الجرجاني ان الهدية
تتفصح بالقبض قبل وصولها
قولا واحدا لعدم القول
اه ووجه ضعفه ان المداد
ليس على القبول بل على
الايالة الزوم وهو جازي
الهدية والصدقة أيضا ولا
تبطل الهبة بقبول الواهب
واغماه في كفاي اقامه بعد
الخاتمة لا قباض بل قباضها
وكذا المنهبل نعم لو بيه
القبض قبل القاءه و بين
لواهب أي الأصل وان علا
(العدل في عطية الاولاد)
أي فروعه وان مغاوط
الاحقاد مع وجود الاولاد
على الاوجه فافا الغير واحد
وخلان فان خصص الاولاد
سواء كانت تلك العطية

اه (قوله لان الأصل عدم الرجوع الخ) ظاهر وان اتفقا على وقت الرجوع واختلغا في وقت القبض ولو
قبل يعمي تفصيل الرجعة فلم يعد فيقال ان اتفقا على وقت القبض واختلغا في وقت الرجوع صدق المنهبل
وفي عكسه صدق الواهب وفيما اذا لم يتفقا على شيء يصدق السابق بالنعوى وان ادعى ما صدق المنهبل اه
عش (قوله وهو مقر يبالغ) أي الاحتمال (قوله والاقرار والشهادة الخ) عيول للمعنى والوضع مع شرحه
وايس الاقرار بالهبة ولو لمع الملك اقرار بالقبض وهو يوجب لوجاز أن يعتقدها ومها العقد والاقرار بمعمل على
القبض الا ان قال وهبته وخرجه من ماله وكان في يد المنهبل والاقرار له وهبت وأثبتته اقرار بالهبة
والقبض اه (قوله نعم كفى الخ) وينبغي أن يفتى في قول الشاهد أنه شهد أنه ملكه ملكا لا زما فغنى
ذلك من قوله وهب ما وقضه اه عش (قوله سأل الشاهد عنه) أي القبض وينبغي أن يحكم في العالم بأنها
لا تملك الا بالقبض اه عش (قوله استقل) أي المنهبل (قوله أي الواهب) التي قوله لا تبايض وليكن المعنى
الاقرار ويؤخذ اني هو جار (قوله في القبض الخ) أي وارث الواهب في الاقباض والاذن في القبض
وراث المنهبل في القبض اه معنى (قوله للمدية والصدقة) كان صورة الصدقة ان يقول لا
تخذها صدقة فقبول قبل اخذ اه سم (قوله بأنها) أي الهبة (قوله ويؤخذ منه) أي من ذلك الفرق
(قوله وهو جار) أي الايالة الى الزوم (قوله أيضا) أي كالهبة بالقبض الخاص (قوله لا تبايض وله
الخ) ولولى الجرجاني فيه قبل الاقامة نهاية وينبغي (قوله أي الأصل) الى الفرق على النهاية الاقرار وقضته الى
بلى في رسم قوله وانما فضل الديوسن (قوله وان سفلوا) أي ذكورا وكافرا أو أمانا اه عش
(قوله خصص الاولاد) عبارة النهاية خصصه الاولاد اه (قوله أم تبرعا آخر) كالأباحة اه سم عبارة
السدعر يشمل ما كان بطريق الحماقة في ضمن عقد وهو ظاهر اه (قوله كرا الخ) وهو المعتمد اه معنى
(قوله في ذلك) أي من العدل (قوله ظاهره الخ) لعل الاولى الواو بدل الفاء (قوله وان تمسك الخ) صلف
على حله أمره بأشهاد الخ فكان الاولى حذف ما في النهاية (قوله المطلوب) أي شيئا (قوله أعلى) أي

العتق عنه قال في شرحه فيكون قبضوا بقضائه ملك قبل الازداد والعتق (قوله وه احتمال بتسديق
المنهبل) اه مد (قوله الشامل بالهدية والصدقة) كانه ورة الصدقة أن يقول لا تؤخذ هذا
صدقة فيموت قبل أن تحسده (قوله في المتن قام وروى مقامه) علم منوم قوله وقيل يتفصح العقد الخ أن
الصحيح عدم انقضاء كل من الهبة والهدى بالصدقة بالموت فان قلت لا فائدة لعدم انقضاء ما تقدم من
بطلان الاذن في القبض بالموت فلا بد من إذن الوارث فان أذن كان ابتداء تملكه سنوا لا ملكا شأ أفك
بله فائدة فانه اذا مات الواهب بعد عدة الهبة فاذا ورثته في القبض ملك المنهبل بالقبض ولو حكم بانقضاء
القبض بملكه وتوقف الملك على إيجاب الوارث وقبول المنهبل ثم القبض باذن الوارث ولو أرسل الهدية ثم مات
قبل تسليم الهبة الى المأخذ الوارث فبحصل الملك تسليمها ولو اتفق الاستعمال فكيف مجرد الاذن في
التسليم لانه ليس اهداء بل كان يحتاج الى إرسال من الوارث ولو وضع بين يديه درهم على وجه التسديد به
عليه فان قبض قبضه فاذا ورثته في قبضه ملكه بالقبض ولو قلنا بانقضاء التصديق في ملك الجرجاني
الوارث في قبضه فيما ظاهر بل كان بالأباحة أو تسلمت كامل (قوله ويؤخذ منه) تنعيف ماني غير والجرجاني
أي ولا نناقى تضعيفه ما تقدم في قبضة التجاني اذ ليس فيها انقضاء بل جوع الهدى وهو هو عليه
الصلاة والسلام ولا تشكل فيه (قوله وان سفلوا الخ) كذا ترسم مد (قوله أم تبرعا) كالأباحة (قوله

هبة أم هدية أم صدقة أم وقفا أم تبرعا آخر فان لم يعد لتبرع ذكره عند أكثر العلماء وقال جمع يحرم والاصل في ذلك خبر البخاري فقروا
الله واعدلوا بين اولادكم خبرا أم أحد أمه صلى الله عليه وسلم قال ان أولادك يشهد على عطية لبعض أولاده لا تشهد على جور لبيتك صليتم من
الحق أن تعدل بينهم وفي رواية سلم أشهد على هذا غيري ثم قال أسرك أني وفوال في المروا قال بل قال فلا ذن ظاهره بأشهاد غير مصرح
في الجواز وان تمسبه جورا باعتبار ما في من عدم العدل المطلوب فان فضل البعض أعطى الآخر بما حصل به العدل

والراجع ندب الامر به في رواية تم الوجه (٣٠٨) انه لو علم من الحرور المنة اوطن حقوق غيره لعشر مودة قديته لم يسن الرجوع ولم

يكره التفصيل كقولنا ارحم
فاستأثلا بصر في مصيبة
أوعافا أوزاداً أو أوالا ارحم
أو المتبرع بقوه فضل كإفعله
الصديق مع عاشق ترضى
الله عنه ما والواجب ان
تخصص بعضهم بالرجوع
في هبة كقولنا الهبة في مائة
وأفهم قوله كغيره عطية الله
لا يطلب منه التسوية في
غيرها كالزهد في الكلام
وتبره لكن وقع في بعض
نسخ النعمي في اختلافات
التسوية بينهم ما يوجب
في القيل أي للمعبرين وله
وجهاً كثيراً ما يتبع على
التفاوت في ذلك ما روي
الأصطبل ومن ثم ينبغي أن
يأتي هنا أيضاً استثناء الغير
لعدو ويسن! ولله أشيا
العدل في عطية أمهات
فضل كره خلافاً لبعضهم
ثم في الرضا عن غيره
فإن فضل الأولي أن يفضل
الأم وأثره لما في الحديث
ان لهائلي البر وقديته عدم
الكرهية إلا بقال في بعض
جويزات المسكوة انه أولى
من بعض بل في شرح مسلم عن
الحماسي الإجماع في تفضله
في البرعي الأبوان أفضل
عليها في الأرض لما يأتان
مخلفه العصبية والعاصب
أقوى من غيره وما هنا
مخلفه الرحم وهي نفسه
أقوى لئلا أسوج وجهها
فإن ما روي يقدم عليها

في الغفلة لان مخلفها الشرف يكبر ويسن على الواجب العدل بين نحو الأخوة أيضاً لكن هاهنا
طلبها في الأولاد وروى البيهقي خبر حتى كبير الأخوة على صغيرهم كقوله والي على والده في رواية الأكر من الأخوة غير الأبوان فيحصل

شروع

العدل بين من ذكر (بان يسوي بين الذكر والانثى) الرواية ظاهرة في ذلك في الخبر السابق ولم يصرح بمقتضى قبل الصبح ارساله وسوا
بين أولاد في العطية ولو كانتمغضلة لأحد الفضل المتساوي في نسخة البنانة (وقيل كقصة الأثر) وقرن الأول بان لم يخط هذا الصورة
وهي مختلفة مع عدم تمهقه وملاحظ ذلك الرخم وهما فاسد واسم التهمة قبل هذا ولا يصرح في إعطاء أولاد الأولاد مع الأولاد تصور
النسبة بان يفرض الأساقون في درجة أعلى نظير ما يأتي في ميراث الأرحام على (٣٠٩) قوله (فرع) أو أعطى أخوهم لم يشترى

بشره بعلمهم وهذا إن شاء الله تعالى من ثل الكبير في غير العادة من أخوته بكماله وتصرف في أمورهم
والاقتضاء للصغيرين الأخوة تصرف في غير من كبارهم فينتفي به مراعاتهم والعدل بينهم اه عش
وقوله المراد الله نفسه تامل (قوله وفي نسخة الخ) أي رواية اه عش (قوله ولخط هذا) أي الميراث
(وقوله مع عدم تمهقه) أي لأن الوارث حتى بما فرض الله تعالى اه عشي (قوله ولخط هذا) أي
عطية الأصل (وقوله التهمة) أي لا تهاجم أي المعطى (قوله وعلى هذا ما مر الخ) بتأمل المراد به
سيدعز أو يجعل الواو بمعنى مع ينص ان المراد به دفع ما يراه من التناهي في هذا القيل الظاهر في حب
أولاد الأولاد عن العطية بالأولاد من ما مر الصريح في عدم المحجب (قوله فرع أعطى الخ) بتأمل مناسبه
لهذا العمل اه سيدعز أو بالناسد ذكر في محمشر وط الهبة قبل العمري والرتي (قوله ولو مات)
أي المعطى (قوله أو بشرط الخ) عطى على كسرى الخ (قوله في المناقضة) أي لتحليل (قوله)
بمختلف غيره) أي كاشترى به ما يعقل قول المتن (ولابد الرجوع الخ) على الترتيب من دون حكم كما به
وعبد الوهبة المالك كالأولاد الهبة لعبد الوهبة والبعث لا يفرق بين عبد المالك لانه كالخاسر نعم ان
انقضت الكتابة تبيها أن الملك لو وهبه ما كتب نفسه كالخاسر مفتي ونهاية (قوله عينا) أي القول المتن
في منع في النهاية وأحرز به من جهة المتن فإنه لا رجوع فيه عز اه سيدعز عبارة الرشيد قوله عينا
مفعول لهبة تخرج به الدن كجاني اه (قوله بالحق الأعم) أي قوله وانقص في المنى الأقوة بل إلى وان
(قوله بل بوجه هذا) أي التعبير بما شمل الهدية والصدقة أي لفظة عطية (قوله وتناقضا) أي الشذوذ
بعضي كلاهما (قوله وان كان الخ) غايقة في المتن (قوله الفداء دينا) انما يص عليه لئلا يتوهم امتناع
الرجوع مع اختلاف الدين العادونيتهما اه عش (قوله لا تنقض التهمة الخ) وهذا ممكن فيجب
إعراضها (قوله فليندرجه) أي بالرجوع اه سم (قوله فان أصر) أي على العقوق والمعبية (قوله)
وكرهته في العاق الخ) ينبغي أن يقال ينبغي أن تقع والالعوق ويجب ان قطع والالعوق أو غلب
على الظن لا يطرئ في إزالة المعصية يحرم ان قطع زيادة العقوق أو غلبت على الظن لانه تسبب في زيادة
المعصية والله أعلم وفيما يأتي عن الأذرى تأيد لبعض ذلك اه سيدعز (قوله والبلقي الخ) عبارة النهاية
وتعني الرجوع كما بعته بالبقية في حد قطع الخ (قوله كثر كذا وتندر) لا يقال كيف يأخذ نحو كذا مع أنه
ان كان فقيرا فنفقتوا معجلى أي به فهو غني والله وان كان غنيا فليس له أخذ كذا كائن أسهل لا يفتقر
الأولي فتقول لما يجب عليه من نفقة لا يفتقر كذا وجنونه مستور لأنه في أخصر صيغة أنه ما زاد على
نفقة نفسه اه عش أقول وأيضاً يجوز أن يصح كون أبوه أياً فاشترى أقل يلزم من وجوب الزكاة في ماله

يتأمل فان الاحوجية لا تدل على ذلك الأقوة (قوله في المتن ولا بالرجوع في حصة ولله) قال في
الروض وعبد غير المالك اه أي في حصة عبد ولله لان الهبة لعبد الوهبة والوهبة قال في شرحه بخلاف
عبد المالك لانه كالخاسر نعم ان انقضت الكتابة تقيد بالاحوة ان الملك لو ادى بالانصاع على ما تقدم
في الوقف انه اذا وقع على المالك ثم عزز تبن أو وقف على السيد فان الوقف على العبد وقع على السيد
(قوله عينا) وسيأتي الدين (قوله فليندرجه) أي بالرجوع ش (قوله فان أصر الخ) قضته الكراهة
الحاجة أو مضطرو بكرهه الرجوع إلى العذر كان الواضحة أو بصرفه في معصية فليندرجه فان أصر لم يكره كالأولاد لا ينسوي بده في
العاصي وكرهته في العاق ان زاد عقوبته بده ان أزاله وأباحتم ان يقدشوا والأذرى عدم كراهته ان اجتاز الآية لنفقة أو دن بل بده ان
كان الولد غنيا عنه ووجوبه في العاصي ان تعين طريقاً فله ان يكتفي بالمعصية البقية امتناعه في صدقة ولو اجبة ككثرة
وكثرة

وكذا في علم أخف. تطوع لانه انما يرجع لستقل وهو فيه ممتنع وبما ذكره أئمة كبر من سببقون ما عزموا على ما من
أقبح جواز الرجوع في النذر بكلام الروضة (٣١٠) وغيره او قول بعضهم بانه ان وجبت سبقة نذر صحت غير محتاج اليه ان النذر جرت

أطلق انما اراد به ذلك ولا
تظار لكونه متعلكا بمقتضيات
الشرع وأوجبوا فيه على
العموم من غير تخصص
وقياس الواجب على التبرع
بمتنع ولا رجوع في سبقة
شواب خلافاً لآلوا بآوان
أنابه عليها كماله القاضي
ولا فيقالو وبه دينا عليه
الذي يمكن عوده بمقتضى قوله
ولا فيقالو وبه انفر عما كاتب
اذرك لان سبب مملكه
ويجوز الرجوع في بعض
المووب ولا يسقط بالاسقاط
وله الرجوع فيما أثر به
لفرضه كما في المصنف
وسبقه اليه جمع متفقون
واعتمد جمع متأخرون
قال الحلال المبيح من أبيه
وفرض ذلك فيما اذا فرسه
بالبهية وهو فرض لا بد منه
اه قال المصنف لو وبه
وأثبت وما نادى الوارث
كونه في المرض والتهب
كونه في الصحة صدق اه
ولو أقام اثنين فعدت سنة
الوارث لأن معناه بالذم
(وكذا اسرار الأصول) من
المجهين وان علوا الرجوع
كاتب فيما ذكر (على
المشهور) كافي متتهم
ونقتسم وسقط القود
صنهم وخرجهم الفرد
والخواري كافي وأتهم
كلامه اختصاص الرجوع

قبل الامرار (قوله وكذا في علم أخف تطوع) شامل للاهلا عا لوله التي وهو قسمة التعليل المذكور
ولهذا عبرت عن البكر في كنه قوله وكذا ضيافة الله تعالى كحجم أخف دفعه وهو قبيح اه
قوله ولا فيقالو وبه دينا عليه) خرج ما لو وبه دينا عليه غير موافقاً لبعثه البهية فينبغي جواز الرجوع
قوله وفرض ذلك فيما اذا فرسه البهية) قضيت أنه لا يكتفي ترك التفسير مطلقاً في نظر (قوله فلا يجوز
لايه) أي أي الواهب ش (قوله في المستر شرط وجوه الخ) قال في الاوار الرابع من شرط
الرجوع ان يكون الرجوع معترفاً قال في الامرار من الشرع فقد جرت به الرجوع اه ثم قال ولو
صنع أو خلط بمال نفسه لم يكن رجوعاً اذا جرح ولم يسترد فهو أمانة ولو تقابل البهية وتقاضى لم يمتنع
لا رجوع لم تنضم اه وقد سبق عدم دخول التقابل والنفاذ في في الهبة بانها ما تجانب اسباب المعاضات
لانه يقصد بهما الاستدراك والتهب احسان فلا يقي به ذلك (قوله في المني فبمتنع بيعه) نعم لو كان في
زمن نيبار لم ينقل الملك عنه انما الرجوع شرح هـ (قوله لكن بحث الاذوي وازان كان البيع من
أبيه الواهب) قال في شرح الروض وقسمة كلامه لم تمنع الرجوع بالبيع وان كان البيع من أبيه
الواهب وهو ظاهر اه قال الشارح في شرح الاشرا وقد يستشكل عاراً نفعان الزكسي فيما لو رهنه

اه
الواهب فلا يجوز لانه لو ادعى الرجوع به فله الموهوب في سلطنة المتهب أي اسبلة
ليشمل ما باقى في التضمير لاختلاف غير متعلق بمقتضى لازم بيع وان طرأ عليه جرحه (فتنتج الرجوع) (بيعه) كاه وكذا بعضه بالنسبة لما
باعتوان كان اختيار ما باقى لو ادعى اقتضاها لطلبهم لكن بحث الاذوي وازان كان البيع من أبيه الواهب

وجمع الاقبيال يخرج عن ملكه فلو كانت الشركة بالتصو جع في نفسه فقط ولا تنقص التسمية (ورقته) مع القولان شرطه فيما اضطره لانه لم يوجد بعد نقض الى خو وبه عن ملكه بوه بفرقينه وبين البيع في زمن الجواب وتضمن اذما تعلق أرض جناية بوقته مالم يؤده الزاجع وانما لم يجب اداؤه فتمت ارض النقصين الممن حتى يرجع فيه لان اداها لم يطل تعاق المزمين فهو خرجت مسققة بتقصير وادله الارش لا يطل تعلق الجني عليه بان لم يسفقا والغرق ان الرهن عند وفخته لا يشيل وقد اختلف ارض الجناية فانه يقبله ويجبر القاضي على التيب لانه لا يملك بام ينطأ الحجر والعين باق فيو بتقصير صغير مالم ينقل لان ملكه انفسل سبب ملك الصغير واخوبه الاخرى دى جلد المتسمة وتضمن بنز مالم ينبت بصيرورة يبين مالم يصرفنا كاتضاها كلام البقوى لكن العقدا لا يلام رجوع وان ثبت أو تفرخ وانما رجع المالك قبل ثبت وتفرخ عند الغائب لان استهلاك المصوب لا يمتد حقه بالكلية بخلاف استهلاك الموهوب هنا

اه (قوله وخياره) قد بينت في خبرهما اه سم (قوله ولو وجهه) الى قول المتن ويحصل الرجوع في النهاية (قوله فالتسمة) أي الوصل المتبع شريكاً تسمة الوهاب (قوله من ملكه) أي الوهاب (قوله جع في نفسه) أي نصف النصف ش اه سم أي ان النصف الذي لا يلبس التسمية كان له نصفه فلهما متعاقلم يخرج عن ملكه وشيدى (قوله ان شرطنا الخ) أي بان كان على معنى اه عش (قوله لانه قبله) أي قبل القبول اه عش (قوله وبيعنا البيع في زمن الجاني) الثابت المعتبر وحده اه نهاية ما طلاق الشارح هنا مبني على اعتباره المراء فخلصا فالنهاية والمضى كما قدمنا هناك (قوله ويمنع) الحقوه ويقتصر في المضى (قوله مالم يؤده الزاجع) ينبى أو التيب سم على جوارح ملكك عنه الشارح مدر لعدم مقام الحق متعلقا بوقته اه عش (قوله وانما لم يجب اداؤه في زمان الخ) عبارة ارض مع شرحه والمضى يمكن والاعين فدا الجاني اير جع في ملام فدا المرون بان يذلق بمصلحة جع فيه لم يفسد من ابطال تصرفه المتبصر اه ان يقيد بكل الدين لان له ان يقضي دين الاجنبي لكن بشرط رضا المزمين اه (قوله الناقصة) لعله ليس يشد عش وسم يؤده اه ماط المضى وشرح ارض اياه كأمرا انفا (قوله ولو خرجت مسققة) أي القيمة اه رشيدى (قوله ووضعه) أي اداها القيمة (قوله فانه قبله الخ) عبارة المضى لان له بعد فخر أن يقع موقوفات لم يملكه اه والار جع اليه اه (قوله دى جلد المتسمة) أي بان وهيمحو انما غن قد جلد اه رشيدى (قوله وصيرورنا الخ) عطفت على تعاق الخ (قوله لكن المقتدا الخ) وقالا للنهاية والمضى (قوله وبأحرام الوهاب) الحقوه قال شارح في المضى الاقوله والمزمين غير الوهاب كالموظف (قوله مالم ينقل) فلو تعلق والموهوب باق على ملك الوهاب جع اه معنى (قوله وردة الوهاب) ويضمنه فانه لا يصح جوعه مال جنونه ولا رجوعه لونه بل اذا كان كان الرجوع ذكره القاضي أو الطلب اه معنى (قوله مالم يسل) فلو عاد الى الاسلام والموهوب باق على ملك الوهاب جع اه معنى (قوله ولا يعلق) بصار للمضى ومثلها في سم عن الاثوار ولا يصح الرجوع الامتز باقوا قال اذليه وأس الشعر فتدور جعهم سم لان القسوخ لا تقبل التعليق كالمعقود اه زاد للنهاية ولو جع شافى بموجب البهيم ثم رجع الاصل فهو العين باق في يدا الوافر في الامر لحق في حكم بطلان الرجوع عزا عما أن موجبها روج العين من ملك الوهاب ويخولها في ملك الوهاب واه مالم رجع غدا تسمتة وحيت به حكم الشافى غير داسخلة فيه كان حكمه أي الحق باعلا كآف في به الوالحا فتملحكم به الشافى اذ

أي من الاصل فانه الرجوع لان المانع منى في صورة الاجنبي وهو ابطال جقه هنا متصف ولذا اخصوا به من المزمين دون غيره ويجب بان البيع يجب لانتقال الملك اليه وزوال ملك فرعته فتعذر عوده التسمين سجة القرع لعدم امكانه وتم ملك القرع باق وانما تعلق به حتى يزول رجوعه اه (قوله وخياره) قد

وشعل خبرهما (قوله جع في نفسه) أي نصف النصف ش (قوله مالم يؤده الزاجع) ينبى أو التيب (قوله وانما لم يجب اداؤه في زمان الخ) عبارة ارض وشرحه يمكن والدين فدا الجاني اير جع فيه لامن فدا المرون بان يذلق بمصلحة جع فيه لم يفسد من ابطال تصرفه المتبصر اه ان يقيد بكل الدين لان له ان يقضي دين الاجنبي لكن بشرط رضا المزمين اه (قوله لانه قبله الخ) هذا يقتضى عدم تقيد القيمة بالنقصنة (قوله لكن المقتدا الخ) اعتمد مدره (قرع) ولو تفرخ بدين التعلم فهل يرجع في خسارته متقوم أو لانه صار في حكم التالف في نظر (قرع) آخر قال في الاثوار قال الجاهل في الجمع والافتق ولو كان في ما قبله لم يرجع اه والمتبادر انه ليس المراد بالاداءه في زمانها والا فلهذا لا يتصور رجوعه حتى يحتج الى ثمة بل انه اشقى وكان وجه عدم الرجوع حثيثا انه صار في معنى التالف (قوله وبأحرام الوهاب والموهوب بصد الخ) واستثناء المبر من الرجوع مالم يوجه

والمرتبين غير الواهب كما هو ظاهر. والهاو اذ كانت الهبة من الابن لا بناءً ولا حجة لانه لان الملك غير مستفاد من الجد أو الاب قال شارح ولو مرض الابن ورجع الاب شمان الابن هل يصح رجوعه والا فلا صلح محجوب واعليه أن يستقلا اه والذي يظهر صح رجوعه لان المحرط عليه انها في الترتيب نحو هاترايت الاذرى (٢١٢) وغيره صرحوا بما ذكره وفرق بعضهم بين هجر الفليس بأنه أقوى منه

١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

لفرعه وأقبضه جرح فبقي رجو العيايوه من الذي يفتنه معا مد الرجو عز والملك ثم وصوره أمثلا
ان الرجو اعطال للهمة لان المقاتل بالانطال ووجه حقيقه والرجو في ان اياته المنضلة (ولو اخرج رجو من اياته المنضلة) لانها تابعة
ومنا تعلق مصنوعة ونحو الارض وان انتهم القتل لا في عند الله هو عصف شدة

وان كان له الرجوع علا وملكه طلع حدث ولم يتاخر على ما في الحاشي لكن رد بان (٢١٣) كلامهما في التمسك نقلان الشيخ أبي ساعد

(قوله وان كان الخ) عبارة ما في النهاية ويرجع في الامم ولو قبل الوضع في أحد وجهين من جهة القاضي وهو المتمد اه (قوله لا) أي على أصح الوجهين والثاني عليه الصبر الى الوضع اه سم (قوله وملكه) أي الجمل الحاد في يد الملتزم (طلع حدث الخ) أي فلا يتبع الاصل - في الرجوع (قوله لكن رد بان كلامهما الخ) والاول اوجهان سأل الجمل معنى ونهاية (قوله مطلقا) أي قبل القبض أو بعده اه عش ولعل المناسب سواء كان نقص عين أو مسنعة (قوله وبيع الخ) بينا المفعول (غراس الخ) نائب فاعله ويجوز كونه بينا المفعول وفاعله ضمير المسمى وحذف ضمير المفعول عن الفعلين المعلومين عليه لظهور عبارة النسخ ولو رجع الاصل في الارض التي يربها بالوالم وقد غرس الوالم أو بنى ضمير الاصل بعد رجوعه في الفرس أو البناء بين قلمه بارش نفسه وتلكه بقيت موقوفة باجرة كالعارية اه (قوله او يطلع الخ) أي ولو لم يرد ذلك الوالم اه عش (قوله وزوجه) أي يبيع زوج المتهب (قوله ولو لم يرد الخ) أي الفرع اه عش قول المتن (ويعمل الرجوع برجع الخ) ولو لم يرد له أو فاضه في الصفة شهدت بينه وبين زوجته أن رجوعه في الوالم لم يرد كذا رجوعه في نفسه فلهما تسمى مهادنة ولم تنزع العين منه لاحتسابها التام المستمر من الرجوع فيه اه معنى وروى مع شرحه اذ التهاية فلو ثبت انفراد الوالدان الاصل بينهما شرع هذه ثبت الرجوع اه (قوله أو أبطلتها) الى قول المتن ولا رجوع في النهاية وكذا في المتي الا قوله الذي لم يعمل منه قوله بعد القبض وقوله أما هيته الى وعطه (قوله لان هذه تفيد الخ) كان الاولى تقديمه على قوله بكتابة كافي النهاية والماضي (قوله بعد القبض) سذكر كمنعرجه قال الرشدي قوله بعد القبض أي قبض هذه الهبة وكان الاولى أن يقول مع القبض اه (قوله التمسك لم يعمل منه) وجه هذا التقيد أنها اذا حلت منه صلواته مستولدة لا يكون له يحصل الرجوع فتنتقل الى ملكه بسبب الاستبدال فلا يتأخر في خلاف حيث في حصول الرجوع أو بعد مقلاتل سم على الخ اه رشدي (قوله بها) أي الجمل المذكور في المتن (قوله وعطه) أي على الوالم الفرع (قوله بعد القبض) أي في هذه الامة (قوله ولو لم يرد الخ) ينبغي ملاحظة ما سبق في باب النكاح من سبق الاثر العكسي لخشقة والعكس اذا أحيلها سم على عه عش (قوله مهر المثل) أي مهر مثل الامة يتوارى بزمه بأشوارش بكرة وان كانت بكرة اه عش (قوله وهو حرام) ومع ذلك لا حدثت به اختلاف اه عش قال المسمى وتصر به الامة على الوالم لتمام موطنه أو لانه وتحرم موطنه الوالم التي وطئها على جامعها كإسائه ان شانه انه تعالى في موطن النكاح ولو تفاخس الخ في النهاية مثله قال عه قوله من حيث لا رجوع أي كان كانت الاجنبي وقوله لم تنفصم وقد وجه بان التفاخس والتعايل انما يناسبان المأوضات لانه بقصد جم الاستدراك والهبة احسان فلا يترك بها ذلك سم على عه اه (قوله الغير السابق) ولتوضيحه في هذا كان أفضل البر بالوالدين بالاحسان لهما وقيل ما يسهلها ما ليس ينهي عن وقوعها كبيرة وهو انما هو ما ليس بينه وبينها لم يكن ما آذاهما به واجبا وتسن صله القرابة وتصل الى الوفاء لخواجها في باره والكتابة الرجوع (قوله وان كان له الرجوع حالا) أي على أصح الوجهين والثاني عليه الصبر الى الوضع (قوله ومن طلع حدث ولم يتاخر) انما نظيره اذ ارد البيع يعيب (قوله لكن رد بان كلامهما الخ) والوجه الاول شرح مدر (قوله في المتن) يحصل الرجوع برجع الخ) ولو وجهه أو قبضه في الصفة شهدت بينه وبين زوجته أن رجوعه في الوالم لم يرد كذا رجوعه في نفسه فلهما تسمى مهادنة ولم تنزع العين منه لاحتسابها التام المستمر من الرجوع فيه اه معنى وروى مع شرحه اذ التهاية فلو ثبت انفراد الوالدان الاصل بينهما شرع هذه ثبت الرجوع اه (قوله أو أبطلتها) الى قول المتن ولا رجوع في النهاية وكذا في المتي الا قوله الذي لم يعمل منه قوله بعد القبض وقوله أما هيته الى وعطه (قوله لان هذه تفيد الخ) كان الاولى تقديمه على قوله بكتابة كافي النهاية والماضي (قوله بعد القبض) سذكر كمنعرجه قال الرشدي قوله بعد القبض أي قبض هذه الهبة وكان الاولى أن يقول مع القبض اه (قوله التمسك لم يعمل منه) وجه هذا التقيد أنها اذا حلت منه صلواته مستولدة لا يكون له يحصل الرجوع فتنتقل الى ملكه بسبب الاستبدال فلا يتأخر في خلاف حيث في حصول الرجوع أو بعد مقلاتل سم على الخ اه رشدي (قوله بها) أي الجمل المذكور في المتن (قوله وعطه) أي على الوالم الفرع (قوله بعد القبض) أي في هذه الامة (قوله ولو لم يرد الخ) ينبغي ملاحظة ما سبق في باب النكاح من سبق الاثر العكسي لخشقة والعكس اذا أحيلها سم على عه عش (قوله مهر المثل) أي مهر مثل الامة يتوارى بزمه بأشوارش بكرة وان كانت بكرة اه عش (قوله وهو حرام) ومع ذلك لا حدثت به اختلاف اه عش قال المسمى وتصر به الامة على الوالم لتمام موطنه أو لانه وتحرم موطنه الوالم التي وطئها على جامعها كإسائه ان شانه انه تعالى في موطن النكاح ولو تفاخس الخ في النهاية مثله قال عه قوله من حيث لا رجوع أي كان كانت الاجنبي وقوله لم تنفصم وقد وجه بان التفاخس والتعايل انما يناسبان المأوضات لانه بقصد جم الاستدراك والهبة احسان فلا يترك بها ذلك سم على عه اه (قوله الغير السابق) ولتوضيحه في هذا كان أفضل البر بالوالدين بالاحسان لهما وقيل ما يسهلها ما ليس ينهي عن وقوعها كبيرة وهو انما هو ما ليس بينه وبينها لم يكن ما آذاهما به واجبا وتسن صله القرابة وتصل الى الوفاء لخواجها في باره والكتابة

في هبة مطلقا أو متسدية بنى الثواب أي العوض المحبر السابق (ومضى مطلقا) بكسر الهمزة وان كان المتبادر فتحها

والمراسلة بالسلام ونحو ذلك وبتا كذا استحباب الوفاء بالعهد كما تكرر اعادة خلافه ويكره شرعا ما وجبه من
 المهورية قال في الاحياء لو طلب من غيره هبة شئ في معلن الناس فوجبه من استيعابه منهم ولو كان غاليا
 ما أعطاه حرم كالمصداق وكذا كل من وجبه شئ لا تقاؤه شره أو معانيه اهـ نهاية زاد المعنى قال الغزالي
 وإذا كان في مال أحد أو به شهوة دعاه فلا كل منه فلا يطلع به في الامتناع فإن عجز فلما كل ويقتل بتصغير
 القصة وتقطيل المصنف قال وكذا إذا ألبسوا بامس فبها وكان لا يرد مطلقا ولا باليسه بين يديه ويزنه
 إذا غاب ويجهل أن لا يصلي فيه إلا بغيره قال البيهقي في شعب من يحار من يأسر كان النبي صلى الله عليه وسلم
 لا يأكل من هدية حتى يأمر صاحبها أن يأكل منها الثلاثة التي أهديت إليه يعني المسمومة بخير وهذا أصل ما
 يفعله الملوك في ذلك ويلقونهم من في معانهم اهـ وقوله حر ما لم يكن الخ عبارة العيصي عن الرخاف
 ما لم يكن مأذاه به معطو بالشرع كترك عبادة أو فعل حرم أو مكر وهذا تركه الأصل وأذاه الفرع سببه
 وليس من المقر بخلاف الأصل في طلاق وجعته أو بيع ماله أو ماله المصنف عليه وهو غير محتاج بل
 يجوز على الأصل ذلك إذا طلبه وامتنع قدرته اهـ وقوله حر واجبال عيش دخل فيه ما لم يمنع من
 بيع أمواله وعقاراته وطلاق نسائه ونحو ذلك مما يشي عليه وقد أمر به والفلاح أن ذلك ليس مرادا
 وقوله والمراسلة أي من غير كذب كان يقول الشخص علم على فلان وقوله وبتا كذا استحباب الوفاء بالعهد ونقل
 شيخنا الشوري عن جازان الوعد بعدم الوفاء كبر وقوله حرم أي لو لا عليك وقوله أو معانيه أي التكلم
 فيه بسوء عند من يتخاف اهـ (قوله على تأويل بعد) يحتل أن مراده أن مطلقا صفة مصدر مخوف أي
 حتم مطلقا ولا تكرر بتأويل الهبة بالعقد والتلك اهـ سم وجعله الغني صفة متعول مخوف عبارة
 شاملة لقاصد قدسية أو بوسع عدمه اهـ (قوله في المرتبة العنوية) كلالا لفرعيته والاستدلال بسلامة
 (تنبيه) * الحق المأورد في ذلك سبعة أنواع هبة الأهل والأولاد هبة الأهل هبة الصدقات هبة
 القصد التام هبة الغني للفقير لان المقصود دفعه والهبة العمل أو ان هادان القصد القربة والتبرك وهبة
 المكمل لغيره لعدم جهة الاضي منه والهبة للأصدقاء والاخوان لان القصد تآكل المودة والهيئتن أعاه
 يتجاهه وأما لان المقصود مكافأته وزاد المأورد هدية وهبة تلتعظم بالخير وهو داخل في عموم كلام المأورد
 اهـ معنى (قوله وان نواه) يظهر انه اذا اطلع للمتب على نية التواب وقصد ما به يجب عليه باطن التواب وأورد
 والحال أنه لا ترضى بالنية ولا لغيره غير بحث الأخرى لا ترضى التواب وقصد ما به يجب عليه باطن التواب وقصد
 الآخر في كلام الأخرى وألا وجه ما تسمى قياس ذلك الوجه أيضا لأن في التواب وعلمت نية أو صدقة
 المتب فيها انتهى اهـ سدع قول المتن (لا على منه) كهيئة القام لاستاذ اهـ معنى (قوله في ذلك)
 أي في المرتبة العنوية في مكان الأولى التأنيت (قوله لا بالقصد) إلى قوله واختار الأخرى في الغني وإلى
 المتن في النهاية (قوله واختار الخ) عبارة النهاية وان اختار الخ (قوله هو أورد) ظاهره أو باطنا وهذا
 فارق ما يستأنه أيضا اهـ سدع (قوله هو أورد) إلى قول المتن في الأصغر في الغني الأول اهـ وأعلى
 البحث إلى المتن (قوله لان الأصل عدم البذل) أي عدم ذكره اهـ معنى (قوله على أن يقضى له حصة
 الخ) أي بان شرطه عند البذل أو دلته شرطه في ذلك فلا بد له من البذل فيجب ما سئل انفسى في خلاصه
 فلم يبق له ذلك وجب عليه رد البذل بمصلحتها لان مقصود لم يحصل ثم لم أعطه ليشفعه فقتل غفاهته
 تفصيلنا لشعنا والعكس اذا أحلها (قوله الترتيب على تأويل بعد) يحتل أن مراده أن مطلقا بالغني
 مفعلة مصدر مخوف لكن المصدر الهبوي مؤنث فيختار لتأويله بالعقد والتلك حتى يصح وصفه بالمذكر
 أي قوله مطلقا وقد يقال قياس مصدر وهب الوب كالمعنى من قول الألفه
 * فعل قياس مصدر المهدى * من ذي ثلاثه الواحد القولين جواز استعمال المصدر القاسمي وان كان
 الوارد غير مودنه فليست أم (قوله والأوجه هو أو الراد لا محالة) قياس ذلك إلى جواب أيضا لأن في التواب
 وعلمت نية أو صدقة المتب فيها (قوله وهو بحث ظاهر) اعتمد حر (قوله لم يرد الخ) فان فصل

انتوقع على تأويل بعد
 بان لم يقبض التواب ولا علمه
 (فلان تواب) أي عوض (ان
 وهب له) في المرتبة
 العنوية اهـ لا يقتضيه
 افضا ولا عادة وكذا لأواب
 له وان نواه وهب (لا على
 منه) في ذلك (في الأظهر)
 كقول أعارده الحاقه الاصلان
 بالنافع ولان العاد ليس
 له القوة شرط في المعاوضة
 وكذا لأواب له نواه ولان
 وهب نظيره على المذهب
 لان القصد حينئذ أهله
 وناكد الصدقة والتهدية
 كالهبة نيا ذكر وكذا
 الصدقة واختار الأخرى
 من جهة الدليل ان العادة
 متى قبض بالتواب وجب
 هو أو رد الهدية وبحثان
 محل التردد اذ لم تظهر حالة
 الهدية رتبة خالية أو
 لفعلية دالة على طلب
 التواب والأوجه هو رد
 الراد لا محالة وهو بحث ظاهر
 ولو قال ويترك بدل فقال
 بل لا بد من صدق المتب كما
 مر أو لفرض لان الأصل
 عدم البذل ولو أهدى له
 سأل على أن يقضى له حصة

في بعض المبرودين من الاخوية (فان وجه الثواب) على الله ما اولى الصالح المذكور تلغ الهبة اولهم اراة المتبردها فهو مية (الوهاب) ولو ما اياها فقلودها ومية (في الاصح) فلا تميز في ثواب بين من الاموال الخفية في المتبردها في ثوبه الى ان يرضى ولو ما ضاعاف فيه. فالحمد للصالح ان امر اباوه فبني على الله عليمس راقعة ما علموا بالله ارضيت قال لارادة ان قال الله في التامر جمع (فان) قلنا خبنا انيتو (في رتبة) هو والغير (في الرجوع) في رتبة تميز من رتبة (٢١٥) هبة فهو اسق بها ما رتب في صحتها ما

[illegible]

بما أن الطرفين قبل أن يتم الاستعمال الأمثل شيئين وقتذاك وبما أن اختلاف قيمتهما قد يتغير بمرور الوقت في العامل اختلافهما في أن أحدهما يمكن استعماله لكل منهما بأعمال مختلفة بخلاف استعماله في نوع واحد وأما ما كان اعتقده (فلا يمكن أن تكون الهدية في حالة ما قبله كالهدية في نوع واحد استعماله لأنه انتفاع على الغير بغرضه (الأي) كل الهدية تمنان اقتضت العادة، علما بما يكون غايته يستند إلى رد الوعاء لا لغيره، فالأدنى وهذا ما كمال ما أغبره فيحصله (٢١٦) فلهذا باختلاف عادة النواحي فيجب العمل في كل ناحية بتغير فهم في كل قوم عرفهم

بإختلاف مقامهم (فرع)
الهدايا الصالحة عند الخائفين
ملك لا يبرأ ولا يجمع إلا لأن
فيه يلزم الابتداء ولو لم يكن
حيث لا يخلو كقولهم ظاهر
ومنه أن يقصد القرب
اللاب وهو نحو غرض فلا
يجوزة القبول كإعشاه
شارح وهو متصو ومحصل
الخلاص أطلق المهدى
فلم يقصد واحد منهما والاول
نوى ان قصده اتفاقا
ويجوز ذلك فيما يعطاه
خادم الصديقة فهو فقط
عند الأخلاق وأولهم
عند قصده هو ولهم
صديقه ما يكون له
الصف فيما يظهر أخذوا
بما يأتي في الويل يند
الكاتب والفقير اعلمنا
وقضية ذلك انما اعتدق
بعض التواحي من وضع
طائفة بين يدي صاحب
الفرع ليضع الناس فيها
دراهم ثم تقسم على الخائفين
والخائفين ونحوه ويجوز فيه
ذلك التفضل فان قصد
ذلك وحده أوسع نظرنا
المعاونين على عمل بالقصد
وان أطلق كان
صاحب الفرع سيعطين

الادبانية الخائف القعدة ، فانهم انما يؤخذ من مآثرهم وفيما عند في بعض النواحي ان يحمل ما هم من الاختلاف في القنوط العناد في الافراج اذا كان صاحب الفرح يعتقد ان نفسه ما اذا اعتقد انه لن يفرح انما عليه انما يقصده فقط فظهر الجزم بالاجوع المعطى على صاحب الفرح وان كان الاصل انما هو الاجل لان كونه لاجلهم من غير دخول (٢١٧) في ملكه لا يقتضي رجوعه عليه بل يحتفظ له

الاجتزؤ (قوله لا قباضه) أى قباض المعلى الاستخذاء والمعلى (قوله الخائف) أى القبض
 (قوله لا قبضه) أى الاستخذاء (قوله اذا كان الخ) حيران (قوله يعتاد) يساء الفعل (قوله هو يعطيه
 انما الخ) عطفت تفسير لقوله انما لتعريف الخائف (قوله هو اهدى الى قوله ولو قال خذنى النهاية مباركة الى قوله
 ناطق شخص آخر من يدنا لم تأخذ المشيئة بل يكون شدة اوده بالقال القفالى فتدبر به بنظر ان كان
 اهدى الى العبادة فهو بمجاله يعرب بشئ لنفس جميع فاعله كانه شوقون كان من خذ. تيمان لا قبض ذلك
 بحال كان بهما (قوله ومن ثم قالوا الخ) هذا قول يع الى الله اعنى قوله لان القرين يتناول الاجل الملل اعنى
 قوله او تدل الخ لعدم الامتعة لا يدع (قوله ولو شئى) أى الشئ المذموم (قوله انه لم يوف) أى
 البرهم (قوله ارحه) أى الغسال (قوله كذا) حال من فاعل شئى (قوله بالقرينة) ناسبة على كفى
 (قوله من اتنا الخ) بيان ما بانى (قوله لخطو بتناغ أى لخطو بها
 * كلى القطة *

(قوله وهو الاخص) أى ما بين قطع اه عش (قوله وهى لغة) الى المتنى فى النهاية لقانونه ومنسلكه
بقصد المبانى فيقولونه وزعم الى قال (قوله ومنه) أى المال (قوله واختصاص) عطف على مال (قوله
تعمم) تبنى الاختصاص و(قوله ضاع) تبنى كل من المال والاختصاص قال المنشى وروى على أى
التعميم بقوله لا يقطع تقاضه ليس بضائعهم ولا كذا الخ وقد فى الاسلام صرح لقطع مولى ما لا يتعدا الخ
غير المحترمة يصح التقاطها ولا مال الاختصاص اه (قوله بنحو غلظة) عبارة المنشى يسقط أو غلظة
وتعومها اه (قوله ولا تنسج الخ) الا فى استقامه هذا القيد لما بين من جواز التقاط الممنوع المحظوف
داخل فى أفراد القطة اه عش (قوله فان لم يدعه) بان يقفه أو سكت اه عش (قوله أول مالك
الخ) عبارة المنشى والاسيوى بعض نسخ النهاية قال مالك الأرض ان ادعاه أو الاكل من ماله فهو هكذا
حتى ينتهى الى المحيى فان لم يدعه فحينئذ يكون لقطة وقد عرى قولهم غير مالك فان هذا القطع انه وجد
ولا يبعد اعتبار العرف فى ذلك (فرع) ما تقرر من الرجوع فى النقط لا فرق فيه بين ما يستهلك كالطعمة
وغيره وما دار الرجوع على عادة أمثال الدائمه له ذال مدفوع اليه فثبت خبر بالرجوع راجع والا فلا مر
(قوله) فيظهر الجزم بالارة لا رجوع على صاحب القروح) لا يصح بالرجوع على نحو الخائن او بعد ولا يبعد
عدم الرجوع عليه (قوله رجع على من أقضه) صريح فى وجوب عاذا كان المدفوع مما يستهلك كالطعمة
وهو الصواب ولا تغتاب الى الخالف فى ذلك مر

[illegible]

جاء كزوج بنته خلاف امسا كلز وجمعتي ترمه او قمتي بعالو يرفق بها هاني مقبال البض اختمو طبع عال هر هاب فله
ضم فسكون اوفخ وهو الانصع وقال لقما ضم الام واقفا مع اوليهمي لغنا من خذ بعقلك وشرا عال ومنكر كل شده السابق
او انحصاص بحت مضاع بخو غفلة عمل غير اولك لم تحرز ولا عرف الواحد مستحق ولا منتهى شوقه فلو جملنا لاسكه فان يبعدها
مالك فله تيم واحد دارو بياست ماسلم وقد فعلها انبر ام غنيمة او به فاقبتموا القاء نحو ربح او هارب

لا يعرفه بشيء جرمه أو داره وادع ما من علمه واثبتوا تعرفه كلاهما بالجملة لا لقطعة خلافا لما وقع في المجموع في الأولى أمره اللام لم يحفظه
أومنه ان رأى به أو يفرضه ليست المال إلى ظهوره كما كان توصيه أو لا صفة لم يصفه بمت المال وحسب لا كما كان ما أو فصل من هو
يسد فيه ذلك كما يفرضه قاله المأز ودي ولو وجدوا لولا الجرح لم يصفه كان لقطعة لا لا يوجد خلق في البحر إلا داخل صدقوا طاهره
لا فرق بين المتقرب وغيره كما قال (٢١٨) الروا في غير المتقرب أنه لو وجد ولو وجد قطعت في معدنه كالبحر وقرب به وسكة

في حمل ملك فاستلمه اه (قوله لا يعرفه) أي الهالوب (قوله وادع) عطفت على ما أتاه (قوله
في الأولى) أي ما أتاه نحو ربح الخ (قوله فعل من هو يهيد فيه ذلك) أي ما بعد القرض ليست المال
اه ع (قوله قال الروا في الخ) معتمد اه ع (قوله أنه لو وجد) قد وجد به باحتمال أن يكون بعض
حوادث البحر أو كل صدقته أو كذا أو تمهاته بطريق التقى أو الترتيب اه ع (قوله كالبحر) لعل
الكفا استقصائية (قوله وقرب به الخ) أو لا يوجب أو اه ع (قوله الرشد في الظاهر وجوع الضمير
بعده فأمال اه ويحمل البحر (قوله وسكة) عطفت على البحر اه ع ويحمل على المعدن
وعلى كل ما لو أوجب أو (قوله أنفذت منه) أي من البحر (قوله عليه كما لكها) خبر ما عرض الخ
(قوله تعدد أنفذته) وكذا لم تعدد ما أنفذته اه ع (قوله بشرطه) وهو تعدد صورته
الحققة ثم ان في بقدره فذلك والاضاع عليه ما في كغير ذلك من بقية الدين اه ع (قوله وان زاد
فقد زاد عليه بطريق (قوله وأجروا) إلى قوله ونصه الغزالي في الخ (قوله أنفذها) أي أنفذ
اه سم (قوله الشاملة لغير) عبارة للمنفى إلا أمره بالمر اه (قوله بل قال جرم الخ) عبارة للمنفى وبكره
ترك كماله المتولى وغيره اه (قوله واختاره السبكي) وكذا اختاره النهاية والمثني (قوله ونصه الغزالي
الخ) معتمد (قوله إذا لم يكن عليه ثوب) أي عاقته (قوله ولا يضمن) أي القطة اه ع (قوله
ويحمل الخ) الأولى أن يشتمل على قوله ولا يضمن الخ (قوله ويحمل الزكوى الخ) اعتمدته النهاية (قوله
بأنه يمكن الخ) أي أو كان ونشئ ضياعها إذا تركها اه ع (قوله وجب كتنظيم الخ) أقول يؤيد
الوجوب بقول التمسك إذا وجد الرشد لقطعة في غير الحرم في موضع ما من عليها فالأولى أن ياخذها وإذا
كان في موضع لا يضمن عليها لم يضمن ياخذها انتهى وشي قوله لا يضمن عليها إذا كان ثم غيره وما إذا لم يكن وهو
ظاهر مريض عدم الأمن عليها اه سم أقول ويمكن حل الرادائي في الشرح بقدر ضياعها فقله عن
الجمع وأمر على فرض إطلاق البحث فلا مخالفة (قوله وادع بشرط الخ) أي ما بعد القرض ليست المال بالفرق بعذر
المالك هنا بكونه غائبا بخلافه ثم فانه حاضر يمكنه حفظه حتى لو التزم أجر العمل والحر فلا يلزم غيره التلاف
حتى بما قاله أبو يوسف في الجملعة لو مات فوفيق سفر وخلف ضياع أمعته وجب نقلها بما كان اه
وأمره سم قول المتن (لفي رواية) أي ويكون مكره وهو ما من خلاف من خومه اه ع (قوله
وقضى ضياع المتن الإباحة (قوله بامانة نفسه) إلى قول المتن وينزع الولى في النهاية الاقوله ولو يجرى ترك

وزعم ابن الجبر ليس معدنه
موسع قد نكس الشافعي
رضي الله تعالى عنه على أنه
ينبئ بالبحر قال جمع وما
عرض عنه من حذف
أرض الضمير نبت عليك
مالكها ومن القطة ان
تبدل ناله بغيرها فباخذها
فلا يحل استعمالها لا بعد
نعم فيها بشرطه وأصح
اعراض المالك ضياعها
على ان صاحبها تعدد أخذ
نفسه جازة بينهما ففسر
بشرطه وأجروا على جواز
أنفذها في الجملعة لا بد
فنهايات بعضها من ان الأمان
الشاملة لغير والا حسن
تجملها وعملها بالثلاث
كلا فليكن بالعرض وغيره
لا حياء المسوات لان كلا
تخليك من الشارع يصح
تقصيب القرض لان تلكها
اقتراض من الشارع أو كان
لاقطا واقتضا وقطوعا
من كلامه وفي اللفظ معنى
الامانة اذا يضمنها والولاية
على حفظها كالولي في حال
نقصه والاحتساب
بتلكها بشرطه وهو الغالب
فيها (يستحب الانتقام

بذلك (قوله خلافا لما وقع في المجموع على الأولى الخ) كذا ترسم (قوله وأجروا على جواز أخذها) أي
القطعة (قوله والابان لم يكن ثم غيره وجب) أقول يؤيد بالوجوب قول التنبه اذا وجد الرشد
لقطعة في غير الحرم في موضع ما من عليها فالأولى أن ياخذها وإذا كان في موضع لا يضمن عليها لم يضمن ياخذها انتهى وشي قوله لا يضمن عليها إذا كان ثم غيره وما إذا لم يكن وهو ظاهر مريض عدم الأمن عليها (قوله ورد
بأن شرط الوجوب الخ) أي ما بعد القرض ليست المال هنا بكونه غائبا بخلافه ثم فانه حاضر يمكنه حفظه حتى لو التزم أجر العمل والحر فلا يلزم غيره التلاف حتى بما قاله أبو يوسف في الجملعة لو مات فوفيق سفر وخلف ضياع أمعته وجب نقلها بما كان اه
وأمره سم قول المتن (لفي رواية) أي ويكون مكره وهو ما من خلاف من خومه اه ع (قوله
وقضى ضياع المتن الإباحة (قوله بامانة نفسه) إلى قول المتن وينزع الولى في النهاية الاقوله ولو يجرى ترك

صلا

خسمة الضاع أو طر والحيانة وقول ابن الرقعتان التعبير بخفا على نفسه يفارق هذا الانحطاف أو يرمي إلى التوفيق له السبكي ياله لافرق
بينهما أي من حسان الماد كما هو ظاهر على أن يكون أو يظن على غير ما قيل في قوله (٢١٩) ولا احتما لا لكن في رياض الصالحين (ابن عسكرو)

صلا قال المتن وقوله واستمر الى اوانا وقوله قال جمع لم ير فمعناه وقوله وبعد اخره صلا قال (قوله) خشية
الصباغ (الخ) تعلى لمعنى (قوله) يفارق هذا أى التعبير بفردا واثباته نفسه (قوله) الف (توقع) أى
لظهور الخاتمة (قوله) ما يوافقنا (الخ) تنازع فيه النحاة و (قوله) ساسها فاعل يوافق (قوله) ما اذا
علمن نفسه (قوله) أى غلب على ظنه أى عطف (قوله) ولو يفرق صلا (الخ) ظاهره ان لو تاب لا يكرهه
وان لم يخش الله الاستبراء فهو مظهر لظاهر ما يحمله على الخاتمة سال الاخذ اه ع (قوله) ان عمل الخلاف
أى المذكر يقول الشارح وقيل عرما (قوله) ولو لعلل أى ولو لمقتضاه على بنه عزم اكته
هذا المستور ويفرق بين هذا والنكاح بان النكاح يشتر غالبا بين الناس فاكفى فيه بالسور والفرص
من الأشهادها الامتناع من الخلية فيها وبعد الوارث لها فخر كتب المستور اه ع (قوله) ووارثه
عطف على الضمير المستوفى عطف قول المتن (قوله) لا يجب الا شاهد (الخ) سر ما كان ثلثا أو حقة اه معنى
(قوله) ولا يستوجب الخ قوله واستمر الى الفنى (قوله) فاه أى الأشهاد (قوله) ما يوافقنا (الخ) ويكره استيعابها
كأذكره القولون عن الامام وجزءه صاحب الاثار عفى به نهاية وأسنى قال ع ع (قوله) ويكره الخ أى ولا
يضن اه (قوله) ولو خشى منه أى من الاستيعاب ش اه سم والا صوب من الاستيعاب على ع
والنفسى عبارة تنبيه على احتياج الأشهاد اذ قال من السلطان ظملا يعنى أنها ذاتها يوجبها هذا هو الا
فيمتنع الأشهاد والتعريف كجزءه من المصنف في كتبه التنبيه اه (قوله) يجب أى الأشهاد ش اه
سم (قوله) غير صحيح بالأمره (الخ) أجاب لها به والتمنى بان الناس على الوجهة أوجب حله على الندب
أقول ولو يفرق اه سم (قوله) قال الزركشى (قوله) المتن فى دار الاسلام فى الفنى (قوله) فان المراد
المراد وقد يقال المراد لا ينعى الفنى (قوله) هل تنبأ (الخ) أى قد تنبأ (قوله) والتقاط المسمى والجنون
حيث كان لهما معنى كاجتماعهم فى المقصود فى المتن وهو ظاهر اه نهاية عبارة الفنى وشرح والوضع شرط
الامامى صلا الفنى أى الغير قال الاذرى ومثله الجنون اه (قوله) وهذا أى التعليل (قوله)
والتقاط المسمى عبارة الفنى أى المراد فردا فقل على ع الامام وتكون فى أن علمه من هذا ان سلم فكسبه
كالمسلم اه (قوله) والذى (الخ) خرج به الحرف اذا وجد هذا فى دار الاسلام فلهما عزمه بخلاف أى من
أشدها منه كان عر يفها وتلكها كالمظهر كالمعلم اه معنى وفى عن من تنبيه الكبرى منه قال

حكم الفاسق (قوله ولا تستوب فيهما) عبارة عن الرض والخبر استعجابا لقيل شره بل يكره
كانتله التمولي عن الإمام وخبره صاحب الآثار (قوله ولو خشي منه) أي من الاستعجاب من (قوله
أمن) أي من إذا خالفنا هذا القام (قوله وتيل حب) أي الاشهاد من (قوله من غير معرض
له) أي يجب العمل الآخر على التبديل التيسر على الوضعية أقول قد يفرق (قوله والتقاط الصبي
والجنون) بحيث كان له ما هو غير كالتحبة نفسه وهو ظاهر (قوله وعلوق الرض شرط
الإمام في صحة التقاط الصبي التبرير قال الأذري ومنه الجنون له (قوله والتقاط المرد) كذا في الرض
(قوله في المنزل والذئ) كذا في الرض وسكت الشارع عن الحر في وقال الأذري في كذا في الحر
وفي الشارع وأنها غلق المصنفان الكافي وجوزوا التقاطه للقائد خاصة الصبي وجماعه في
العدالة في ديمقال الأذري وفي المعاديل والمعارف أنه لا كفاية له أي أنه لا يفتلها إذا كان في دار الإسلام
أو ما دناها من الحرفان كان فيه مسلم فلتقطه والافق وأوغضه أنه لو وجد أو رعبا خاصا أو خسر لاهل
المنطق خلافه قاله البغوي اه وفي شرح المتقنين لشدة إمام المعارف الكبير وكلفه في بدوا
الإسلام عليكم، ومن أخذها، نفع قها، كبرها ولفها للعدا كبري اه والترا مذاكر في المربع

[illegible]

لان الغلب
لنقاط المرشد

عش والظاهر عدم صحة التقاط نحو الذي المحقق لان محتمه تستدعي جواز تلك وهو ممنوع عنه قال
ويؤيد ما يأتي في التقاط الامة التي تحل من الامتناع اه (قوله على الواجبه) اعتمد مر اه سم
(قوله ذلك) أي لان المذهب بها معنى الاكتساب الخ ش اه سم (قوله تفصيل مر) أي في أول
الباب قال الرازي الذي من النسبة للمسلم أنه اذا وجد به دار حرب ليس فيها مسلم وتدخلها غير امان
فختمه أو امان فخلقه فاطور بالنسبة للذي يتخوه واجب ما يتسم اليه في الغنيمه اه (قوله فيما يأتي)
يشتم قوله وأنه لا يعتد بغيره أي وحده اه سم (قوله الا العدل في دينه) أي فلا تنزع عنه اه عش
(قوله لان مال) الى قول المتن والظاهر بطلان الخ في المعنى الا قوله وكان الفرق الى بخلاف السفيه وقوله
والولي الى المتن (قوله القاضي) أي فان لم يفعل ذلك أم وقد اس امر في قوله ولا يضمن وان أم بالترك عدم
الضمان وقاس ما يأتي من ضمان ولي الصبي حيث لم يتزوج عنه ولو ساء كما الضمان وقد يفرق بين الفاسق
والصبي ولعل هذا في الفرق أقرب اه عش قول المتن (لا يعتد بغيره) أي وحده اه سم عبارة
عش أي مستقلا بدليل قوله بل يضمن الخ اه (قوله وقال جمع الخ) اعتمده المعنى (قوله كالكاكفر) هذا
مجرد كذا كقولنا السابق ومثله فيما يأتي الكافر (قوله عليها) عبارة النهاية فالمعنى تلك اه زاد
المعنى واذا لم يملكها تركت بدلا لامين اه (قوله وأشهد عليه) أي وجوبا اه عش (قوله وموته) أي
التعريف فغني وعش (قوله عليه) أي الملقط ولو غير فاسق اه عش (قوله حيث لم يكن الخ) اهل
الولي حيث أنه ذكر أن فاسق بيت المال فليس له وجود وله ثم هذا القيد خاص بأجرة الضموم ولذا غير
الشارح الا سوابق قوله وكذا الخ بخلاف مودة التعريف فاهم على الواجد الفاسق ابتداء كغير الفاسق
وينبغي أن ان توقف الأشهاد على مودة ان يكون كونه المضموم وأما علم اه سددم وقوله ثم هذا القيد
الولي وبني في عش مثله وفي المعنى ما وافقه (قوله وبعد التعريف تلك) مكر ومع قوله فاذا
تم التعريف يملكها (قوله ولو ضعف الامين الخ) عبارة المعنى وكان الملقط أمين لكنه ضعيف لا يقدر
على القيام بهم تنزع الخ (قوله بل يعضده الخ) أي وجوبا (قوله بامين الخ) قياس ما مر في آخرة
الرجب أن الآخرة على الملقط ان يكن في بيت المال شيء اه عش أقول وتؤيد يفرق (قوله وجوبا)
الى الفصل في النهاية (قوله والسفيه) عبارة النهاية والمجموع وعليه بالسفيه اه (قوله لمقتضاه) أي

ما ذكره الشارح كالر وضفه (قوله على الواجبه) اعتمده مر (قوله ذلك) أي لان الغالب فيها معنى
الاكتساب الخ ش (قوله ففصل تفصيل مر) أي أول الباب وضمينه ان النقطه التي منها وقد فصل
بلا امان غنيمه متخذه فوفيه نظر (قوله فيما يأتي) يشتم قوله وأنه لا يعتد بغيره بقدر جمع اليه أيضا ما نقله
عن الاقرع فيلصق (قوله في المتن وأنه لا يعتد بغيره) أي وحده (قوله فاذا تم التعريف يملكها) هذا
يشكل في المرتد بل ينبغي توقف تلكه على عوده الى الاسلام فليراجع (قوله ولو ضعف عليه) وكذا آخرة
المضموم اليه مسيح لم يكن في بيت المال شيء كذا شرح مر وفي الرض وتنزع القطن من أي التي
والفاسق والمراد بالعدل قال في شرحه قال في الأوزار وأجرة العدل في بيت المال اه (قوله ولو ضعف عليه)
الخ هل شرطه كون الالتقاط للملك والاعمال فيما يأتي في الذي وهل يصح التقاطه أولا لا ليس من
أهل وقد جعل الزكشي محل الصحة في الفاسق والكافر والصبي اذا التقطوا ذلك قال وثناطة في الحفظ
قال الظاهر امتناعها عليهم ولخصاصها باسم الامين لكن في الباب ما يدل على صحة التقاطهم للمعصية حيث قال
الشافعي أن من الأركان الاذية وهو اكتساب الاوى فخص من ذى في دار قايوم فاسق ومر تنزع منهم الى
عدلو يضمن اليهم مشرف عدل في التعريف وأخرها من بيت المال الا ان أرادوا التملك فهي عليهم واذا تم
التعريف فان تملكوها أخذوا من العدل وأشهد عليهم القاضي ولا يقتضيه اه وانظر قوله فهي
عليهم مع قول الشارح حيث لم يكن الخ وعلى ما نقله الزكشي من عدم صحة التقاطهم المعصية فن أخذها منهم
فيها الملقط كما هو ظاهر (قوله وبعد التعريف تلك) ما هذامع فاذا تم الخ (قوله والتعريف) فيه

على الواجبه في ذلك ونخرج
بها دار الحرب ففصل تفصيل
مر (ثم الظاهر) بناء على
صحة التقاط الفاسق ومثله
فيما يأتي الكافر قال الاذري
الا العدل في دينه انه
ينزع الملقط (من الفاسق)
وان لم يضمن ذهابه (ووضع
عند عدل) لان مال لوله
يقترق به فاولى غيره مال لولي
الوضع والنزع القاضي كما
هو معلوم (والظاهر) انه
لا يعتد بغيره) كالكاكفر
(بل يضمن اليه) عدل
واقبضه تدبر مر قال
جمع بل يعرفه مع ذلك
للا ليطر في التعريف فاذا
تم التعريف يملكها قال
المالوردي وأشهد عليه
الحاكم بغيره اذا جاءه
صاحبها ومعه عدل وكذا
أجرة المضموم اليه حيث لم
يكن في بيت المال شيء
بعد التعريف الملقط ولو
ضعف الامين ضمانا تنزع
منه بل يعضده الحاكم
بامين يقوى به على الحفظ
والتعريف (ويؤيد وجوبا)
(الولي لملقة الصبي) والجنون
والسفيه لم يوجب المالك
وذلك بدنه ما نسبته
وبسبب ذلك

ولا أخذها القاضي لا السيد

بعد التملك كانت السيد كثيرها مما فيه اه سم **(قوله لا السيد)** لان التقاط المكاتب لا يقع لسيد
ولا ينصرف اليه وان كان التقاطا كسبا لان له بالحرف ليس السيد ولا غيره أخذها من بل يحفظها
الحاكم الخ معنى شرح الروض **(قوله فكالتن)** فلا يصح التقاط بغير إذن سيده اه معنى قول المتن
(ومن بعضه) ظاهر كلامهم انه في يوم فنيده كالتن يحتاج الى اذنه وفيه في نفسه كالحرف فان لم تكن
مهاباة بغيره عدم الاحتياج الى اذنه تقليدا لغيره به نهاية ومعنى قال عرش والحاصل انه يصح التقاط لبعض
بغير اذن سيده ان لم تكن مهاباة وكذا ان كانت في نوبة نفسه وقبضته انه لا ضمن على السيد باقراها اي في
الصورتين فيده سم على سج اه **(قوله فبما ذكر)** أي الملك والصرف **(قوله بحسب الحرف)** يتو القوية
كخصه من التقاطها متى ومنهج **(قوله بحسب الخ)** المتبادر تعلقه بكل من القطن فيه وعليه فيعرف
السيد نصف من التقاط نصف اه عرش **(قوله وجدنا القطعة)** أي أخذت فيوافق تغيير شرح الروض
وغيره بان الاعتبار بوقت الالتقاط **(قوله نه)** أي التعريف **(قوله ولو تنزل الخ)** عبارة شرح الروض
فلو تنزلنا فقال لا يوجد حلف في لوى وقال البعض بل في لوى صدق البعض كخص على الشافعي لا ينافي
فيه اه وصورة الجبري ولو تنزلنا في النوبة حين صلته ردق لا ينافي فيه سم فان كانت يسدهما ولا
يبدأ حلف كل وقت بينهما يروى اه **(قوله فيده)** له في نوبته اه عرش أتو له وهو الظاهر
للمتعين الموافق لتغيير شرح الروض وسبب الخلاف **(قوله من هي يده)** شامل السيد وقد يقال لا عبرة
بيده لعدم كونه ماسبوقا بالمبعض ضرورة انه الملتصقا ويحجب بان يجرد سبق يد البعض بالتقاطها لا أثر له
ولا يرجح بان لا احتمال كون الالتقاط في نوبة السيد فتكون اليد فلذا عر ضان عن سبق يد البعض ونظرا
للبداهة حال النزاع فليأصل اه سم **(قوله فان لم تكن الخ)** أي أكانت يسدهما يخرأ فانه
البرأوى قول المتن (وكذا ما في النادر الخ) وكذا كذا الفطر على الاصع معنى ونهاية **(قوله وظاهر كلام**
شرح الخ) اعتمدته المعنى **(قوله ووجود سببها الخ)** هل الرادب بغير المرض والاحتياج اليها
فان الأرض له أموال يحتاج في بعضها الى الدوام دون بعض الناقص سم على منهج اه يعبري **(قوله**
والذي يقبض الخ) لاشك ان الاحتياج انما يكون بمد بقا السبب فوقه من أوقات وجود السبب فلا
ولا أخذها القاضي أي فلا يأخذها الملك فيحتاج الى عرف من عدم أخذها الى هذا ومن ملو وجب
لمكاتب فرفعهم بغيره فان المكاتب ينتقل السيد يجوز للاصل الرجوع حيث ذهب لا ينتقل الملك هناك هذا الجوز
الآن يفرق بين الالتقاط الصعي لا يثبت معه التقاط لغير الملتصقا وان انقطع حكمه من وأيضاً في مسئلة
الهبة لا انتقال هناك بل يثبت بالجوز وقوع الملك السيد ابتداء وهذا لا يشين أن الالتقاط للسيد بل على هذا
أو بعينه جواز الرجوع الاصل اذا لم يثبت الملك ابتداء ٢ كل من استفاد من غير الاصل فلا يجوز الرجوع
(قوله في المتن ومن بعضه) الاملاهم كالمصر بصفة التقاطه بدون اذن مالك بعض مطلقا وان كان بينهما
مهاباة وكان في نوبة سيده لا سبب جميع تعليلها به كالحرف ويحتمل أن يستثنى من ذلك ما لو كان بينهما مهاباة
ورقم الالتقاط في نوبة السيد بشرط اذنه لانه في نوبة كالتن في المتخصص فهو هذا الوجه والحاصل
حيث ذهبه التقاط بغير اذن سيده ان لم يكن مهاباة وكذا ان كانت في نوبة نفسه **(قوله كالحرف)** والوجه ما نه
لا بشرط اذن السيد اذا لم تكن مهاباة تقليدا لغيره به وقبضته لانه لا ضمن على السيد باقراها يده در
(قوله في المتن فان كان مهاباة الخ) قال في شرح الروض بخلافه كانه الفطر أي لا ينقلها المهاباة الخ اه
واعتمد دخول المهاباة كالمفطر در **(قوله التي وجدنا لقة علة)** عبارة شرح الروض وغيره الالتقاط **(قوله**
من هي يده) شامل السيد وقد يقال لا عبرة بيده لعدم كونه ماسبوقا بالمبعض ضرورة انه الملتصقا
ويحجب بان يجرد سبق يد البعض بالتقاطها لا أثر له ولا يرجح بان لا احتمال كون الالتقاط في نوبة السيد
فتكون اليد فلذا عر ضان عن سبق يد البعض ونظرا لبداهة الفعل حال النزاع فليأصل **(قوله كانت بينهما**
الخ) كذا شرح در **(قوله وفيه نظر والذي يقبض الخ)** كذا شرح در

٢ قوله كان مستفاداً من غير هذه العبارة اه من هاشم

للمؤمن وان وجب سبها في نوبة
الآخر (الاراض الحثاية)
منه او عليه الواقعة في نوبة
أحدهما (واقعة أعلم) فلا
يدخل لتعلقه بالقبض وهي
مشتركة واعتراض حل
المتن على الثانية لان مجوثة
لم يعمده نوبان كالمادة اذا
صلح لها بانها غير مجوثة
ان ذكر وان لم يوجد في
كلام غيره

*(فصل) في بيان لفظ
الحيوان وغيره وتعرف
الحيوان المملوك ويعرف
ذلك بكونه موسوماً أو
مقرطاً لا (المتن من
صفار السباع) كذب
وغيره وفور في بيان
هذه كبراهوا واجب
بجعلها على صغيرها أخذ
من كلام ابن الرعيص
بان الله عز وجل من الاسور
النسبة فهذا وان كبرت في
نفسها هي صغيرة بالنسبة
للاسد ونحوه (قوة كبر
وفرس) وحمار وبغل (أو
بعدد كارتسوطي) وطيران
كحمام ان وجد في غارة ولو
أمنه وهي المهلكة قبل
سيت بذلك على القلب
فتاوى وقال ان القطاع على
هي من فاز ذلك ونجا فهو
ضد فهي معتلة من الهلاك
(فللقاضي) أن تأنيبه (القطاع
للعقلاء) لان ولاه على
أموال الغائبين ولا يلزمه
وان شئني ضياعه كافتقاره
كلامه بل قال السبكي اذا
لم يرض ضياعه لا ينبغي أن يتعرض له والأدري يجب الجزم

منافاة بنمو بين قول الشارح المذكور لانه لم يقل أولاً وقبل وجود السبب وان كان المتبادر من الوجود
و زمان الخلق اه سدعراً أقول يؤيد سماعاً نفاض سم (قوله فيعتبر وقت الاحتياج) واجمع
للمؤمن كلفه ظاهر وأما الكسبة للعبودية وقت وجوده اه ع (قوله لا بد من) أي أرض الحثاية
في الماهية اعتباراً للفتى فلا يختص أرضها بصاحب النوبة بل يكون للأرض بين البعض والسيد جزماً اه
(قوله واعتراض حل المتن) يجب بغير هذا الاعتراض بانه لا منافاة لان البحث باعتبار عدم التعرض لها
بخصوصها واحتمال عدم ارادتها من العبارة فليتم اه سم (قوله على الثانية) أي ما يشمل الثانية
وهي قوله أو عليه الخ (قوله لم يعمده) وهو الركني معنى وشرح المنهج (قوله بان أنها غير مجوثة الخ)
في الجزم بالبنوية مالا يخفى لاحتمال أنه لم يرد اه سم

*(فصل) في بيان لفظ الحيوان وغيره (قوله في بيان لفظاً) الى الفرع في النهاية لا قوله ورجح الزركشي
الى الذي يقبض وقوله ويرقى الى ولا يجوز وقوله خلافان وهم فيه (قوله وترى نعماً) أي ما يتبع
ذلك كدفعهما للقاضي اه ع (قوله موسوماً الخ) الظاهر انما يحتاج العلامة في نحو الطير دون
المسألة لانها لا تكون الاملاوكة سم على حج وقوله في نحو الطير أي كالوحش اه ع (قوله أو
مقرطاً) كقطع أي في ذنبه قرط وهو هذا الحلقطة لعلها يعلق في شعبة الاذن خاصة التي هي مرمية اه
ع (قوله كذب الخ) ان جعل تشبهاً للسباع لاصغار السباع عقداً النزاع المشار اليه من أصله ووضعه
مأساً في الحاشية المتعلقة بالحوار والبق اه سدعراً (قوله فيه) أي التمثيل بهذه الثلاثة (قوله
ورد) أي كمن النزاع والجواب عبارة النهاية ومما نوزع به من كون الخ واجب عنه بجملة الخ امر مدود
اه قول المتن (كبير الخ) ظاهر ولو كان معقولاً لم يجوز ذلك عقلاً اذ لم يأت به دليله والشعر والمه
فيمنظر الاقر بالحوار ولا ضمان عليه بل لا يبعد الجواب ان غلب على نفسه أنه لا يمكن من ورود الماهية
والشعر الا بالذات اه ع (قوله وحمار وبقر) أي من غلبت بها وتوفى قال السيد عرف ذكر الحمار
والبق في باب متبع قوله اشعر بان مرادهم صفار النمر ونحوه لانه لفظاً لا يسلم له ما قوة متعنتان بهما من كبار
النمر والفتلان الضعيف الكبير وهو أضعف منهما بكثير ينصرف في الحمار وبكاهة وقدره ولا يخفى عنه
بقوته واقبل اه ع عبارة الجبري وانما علم يعتبر والامتناع من كبار هالات الكبار أقل فعقول على التفسير
الاغلب على هذا أشار الشارح في التعليل بقوله لانه مصون بالامتناع من أكثر السباع اه تامل (قوله وهي
المهلكة أي شأنها ذلك فلا ينافي قوله ولو أمنة (قوله سميت) أي المهلكة بذلك) أي بلفظ المفازة (قوله
على القلب) أي قلب اسم أحد الضدين ونقته الى الآخر (قوله فتاوى) أي الفوز (قوله بل هي) أي المفازة
(قوله من فاز الخ) الأول من أسماء الأنداد يقال فاز اذا انتحاه ذلك عبارة الرشيدى كان الأول من فاز ذلك
اذ استعمل فيه كنهاً فهو ضد اه (قوله من الهلاك) كل الأول من الفوز يعني الهلاك اه رشيدى
(قوله ولا يلزم الخ) يمكن أن يجي عنها من طرف شرح قوله أولاً بالبنو وقيل يجب اهمم أي من قول الشارح
وقال جمع الخ عبارة ع (قوله ما من من الجواب على المتن) ان علم بضياعه لم يأخذها وجوبه على
القاضي علم ذلك ومع ذلك لو تركها لاحتما على كثر اه (قوله والأدري الخ) عبارة الفتى قال الأدري

(قوله فيعتبر وقت الاحتياج للمؤمن) ظاهره وانما الفعل كالحجر والتفسيب لنوبة لا تؤخر واجمع
(قوله واعتراض حل المتن الخ) يجب بغير هذا الاعتراض بانه لا منافاة لان البحث باعتبار عدم التعرض لها
بخصوصها واحتمال عدم ارادتها من العبارة فليتم اه سم (قوله بان أنها غير مجوثة الخ) في الجزم بالبنوية نقلاً
يخفى لاحتمال أنه لم يرد اه

*(فصل) في بيان لفظ الحيوان الخ (قوله ويعرف ذلك بكونه موسوماً الخ) الظاهر انه اى احتياج للعالم في
نحو الطير دون الماشية لانها لا تكون الاملاوكة كقوله ولا يلزمه الخ يمكن أن يجي عنها من طرف شرح قوله
أول الباب وقيل يجب (قوله والأدري يجب الخ) لعل ما قاله الأدري متعين

وحدثنا القاسم أن التابع يستقر علمه ما بين فتحه لمؤذنه لانه الذي فوته به لا يمكن تستقر علمهم فبينما هم والتابع طريق وروح الزركشي من زوده في موقوف صومى بنفسه أما الذي يعلم مستغفمه لانه لا يمكن ان يعطى في الاول جواز تلك المنفعة بعد التعريف لانها مملوكة الموقوف عليه فهي من حيز الاموال المملوكة كغنى الثاني جواز تلكها كغنى كغنى الثاني جواز تلكها كان الزكاة الواوثة والمنفعة للموصى به (وان وجد الحيزان المذكور) (ثريه) (٢٢٦) مثلاً وأقر به منها أى عرفاً بحيث لا يعطى ماله كغنى الثاني جواز تلكها (فلا يصح جواز التقاطه)

في غير الحرم والاعتقاد
انطية (الملك) لتدرك
أيدى الخونة عليه هذا دون
الغزاة لندرة طرقها
ولا اعتبار ارسالها فيها بلا
راع فلا تكون ضالة بخلاف
العمران وقد يمنع تلك
كالبغير للمعاد وكما تدفعها
للقاضي معرضاً عنهم عاد
لا عرضاً لسقط حقها (وما
لا يمن منها) أي من سفار
السباع (كثاة) ويحلى
وفصيل وكسيرة بل ويحلى
بجواز التقاطه) لاعتقاد
و (التسليم في القرية
والغزاة) زمن الامن والنهب
ولو تغير القاضي كانت مقتضى
اطلاق الخبر وصونه من
الضباع (ويغير أخذ)
أى المالك للملك (من
مقتضى) بين ثلاثاً ومور
(فان شاء عرفه) وينفق
عليه (وتلك) بعد التعريف
كسيرة (أو باع) باذن
الحاكم ان وجد بشرطه
الآتي (وحققه) كالاكل
بل أولى (وعرفها) أى
القطعة بعد بيعها للاثمن
ولما أتت الضمير من احتضار
من اجسام ودمه على الثمن
وذكره في آياته لانه لا يمكن

أى وان كان هو ففسير افلا تعينه فقر من يجعله أنه قد قال لا يجوز له الانحياز من كان فقير الاتحاد
الغايض والمقبض اه عش أقول وقوله على أنه الحق قد بينه قول الشارح كانهما وعدم ثبوت الواجب
الح (قوله والاكتين) عطف على التابع اه سم (قوله فبينما هم) خلافاً لشل العلم اه سم عبارة
النهاية بدل العلم اه (قوله والتابع طريق) فبنيته طلاقاً وان تعذر معرفة التاكسب وهو ظاهر
لان مال التابع كماله من خصصه مال غيره فبنيته اه ثم غصبه من عذر ان تراعى ما طريق بقى الضمان وان لم
يعرف الا تخذه اه عش (قوله في موقوفه) أى من المتقولات ما غيرها افلا لعدم انطباع تعريف
القطعة لعلها الخفى من الاموال المحرزة وقد تقدم أن امره لا يمكن بئ المال اه عش (قوله لم يعلم مستغفماً)
أى لو كان علم أن الاول موقوف والثاني موصى بنفسه أبداً اه سم (قوله الزكاة الواوثة) مبتدأ وخبر
(قوله والاخذ) عطف على الحرم اه سم أى غير الانحياز (قوله ولا اعتبار الح) عطف على قوله
لندرة مال (قوله كالبغير الح) وكالبغير يتألى لاحتلاله فانه لا يمكنها بئ على أنه لا يجوز ان تراعى اه معنى
(قوله التخذ) أى تقلد الهدى اه سيعر (قوله وكما تدفعها) أى التسلط مطلقاً اه سيعر أى حيواناً
أولاً فانما تدفعها وغيرها (قوله من الامن الح) ظاهره وان اعتدرا سله فيها بالاراعه وجود السباع
وفيه وقته قول المتن (ويغير) فبني لا يمنع أخذه بماله من قطعه اه معنى (قوله وينفق عليه) أى فى مدة
التعريف (قوله وان وجد) أى وان لم يجد باعاً مستقلاً اه على ولم يتعرض للاشهاد ووجه بانه مؤتمن
وأن المقلبى القطعة من حيث الكسب ولكن ينبغي استنباه اه عش (قوله بشرطه الآتى) أى
شرح فان شاء باعها عفاً أى وان شاء باعها مستقلاً لم يجد كما يواذنه ان وجد وفي الاصح اه (قوله
كالاكل) لتعيل لجواز البيع قول المتن (وعرفها) أى يمكن بيعه للتعريف اه معنى (قوله احتضار) على الطبيعة
(قوله أو غلته) أى المأكول (قوله ويرى الح) استشكله سم (قوله كالبغير ح) أى بعدم الاحتياج
(قوله يوم غلته) معمول لفتن وقوله لا يملكه عطف على غلته اه سم عبارة والمغنى والفتن لاعتبار فتنة
يوم الاخذ ان اخذ لاكل وقته من التملك ان اخذ للتعريف كالحاكمين بعض الشرع وأقر اه (قوله
في هذه النسخة) أى التمسلاً اه عش (قوله عند الامام) لانه لا فائدة به ويصح في الشرح السغير قال
الاذعى لكن الذي يفهمه إطلاقاً لجهور أنه يجب ان يواول امراد الامام انما لا تعرف بالبحر اعلاماً مطلقاً

(قوله وحدثنا القاسم الح) كذا شرح حر (قوله والاكتين) عطف على التابع اه (قوله فتبينة
العلم) خلافاً لمثل العلم (قوله أيدى لم يعلم مستغفماً) أى لو كان علم ان الاول موقوف والثاني موصى
بنفسه أبداً (قوله والذي يقبضه الح) كذا شرح حر (قوله والاخذ) عطف على الحرم اه سم (قوله
ويرى بين احتياجها الح) عندي ان هذا الذي فرق به لا يصلح فرق وذلك لان مصلحة المال المقصدة
على مصلحة المتقاضي وكل من الامور الثلاثة قد يكون في مصلحة المال وقد يكون في خلافه فكما احتيج في
الاول ان ينظر الحاكماً لى ان فيه مصلحة فهو عليه ان يرى المصلحة في خلافه فليعنى في البقية ان
نظره فذلك وتحقق مصلحة تلحق في بعضها للمصلحة لا ينافى ذلك بل هو كدلالة انطباع ينظره ملاخفاً فيه
حالا لتعريف المصلحة ما في حفظ لغيره لا أولى فليتم لا يسوغ الا عرض عن النظر في ان ذلك البعض
مصلحة للمالك فيسوغ أو لا فيتم فانه في غاية الحسن والذقة (قوله يوم) معمول للفتنة وقوله لا يملكه

فيه (م غلته) أى الثمن (أو) تملكه سلام (أو) انه ان شاء اجاعا ويرى بين احتياجها لان الحاكماً في البيع لاهنا انتهى
كالبغير ح به كالبغس بان البيع في رعاية مصلحة المال وهي متوطئة بنظر الحاكماً و التملك المصلحة فيه الناجمة لامتلاكه فقط فلم يتوقف على
نظره كم ولا يجوز له آكه قبل تملكه فغير ما بين يمينه يسرع فساد (وغيره) فتبينة يوم غلته كاله كالبغير ح به انوال الباب خلافه فان وهم
فبئلك (ان ظهر مالكه) لا يجب تعريفه في هذه النسخة على الظاهر عند الامام

أى وان كان هو ففسير افلا تعينه فقر من يجعله أنه قد قال لا يجوز له الانحياز من كان فقير الاتحاد
الغايض والمقبض اه عش أقول وقوله على أنه الحق قد بينه قول الشارح كانهما وعدم ثبوت الواجب
الح (قوله والاكتين) عطف على التابع اه سم (قوله فبينما هم) خلافاً لشل العلم اه سم عبارة
النهاية بدل العلم اه (قوله والتابع طريق) فبنيته طلاقاً وان تعذر معرفة التاكسب وهو ظاهر
لان مال التابع كماله من خصصه مال غيره فبنيته اه ثم غصبه من عذر ان تراعى ما طريق بقى الضمان وان لم
يعرف الا تخذه اه عش (قوله في موقوفه) أى من المتقولات ما غيرها افلا لعدم انطباع تعريف
القطعة لعلها الخفى من الاموال المحرزة وقد تقدم أن امره لا يمكن بئ المال اه عش (قوله لم يعلم مستغفماً)
أى لو كان علم أن الاول موقوف والثاني موصى بنفسه أبداً اه سم (قوله الزكاة الواوثة) مبتدأ وخبر
(قوله والاخذ) عطف على الحرم اه سم أى غير الانحياز (قوله ولا اعتبار الح) عطف على قوله
لندرة مال (قوله كالبغير الح) وكالبغير يتألى لاحتلاله فانه لا يمكنها بئ على أنه لا يجوز ان تراعى اه معنى
(قوله التخذ) أى تقلد الهدى اه سيعر (قوله وكما تدفعها) أى التسلط مطلقاً اه سيعر أى حيواناً
أولاً فانما تدفعها وغيرها (قوله من الامن الح) ظاهره وان اعتدرا سله فيها بالاراعه وجود السباع
وفيه وقته قول المتن (ويغير) فبني لا يمنع أخذه بماله من قطعه اه معنى (قوله وينفق عليه) أى فى مدة
التعريف (قوله وان وجد) أى وان لم يجد باعاً مستقلاً اه على ولم يتعرض للاشهاد ووجه بانه مؤتمن
وأن المقلبى القطعة من حيث الكسب ولكن ينبغي استنباه اه عش (قوله بشرطه الآتى) أى
شرح فان شاء باعها عفاً أى وان شاء باعها مستقلاً لم يجد كما يواذنه ان وجد وفي الاصح اه (قوله
كالاكل) لتعيل لجواز البيع قول المتن (وعرفها) أى يمكن بيعه للتعريف اه معنى (قوله احتضار) على الطبيعة
(قوله أو غلته) أى المأكول (قوله ويرى الح) استشكله سم (قوله كالبغير ح) أى بعدم الاحتياج
(قوله يوم غلته) معمول لفتن وقوله لا يملكه عطف على غلته اه سم عبارة والمغنى والفتن لاعتبار فتنة
يوم الاخذ ان اخذ لاكل وقته من التملك ان اخذ للتعريف كالحاكمين بعض الشرع وأقر اه (قوله
في هذه النسخة) أى التمسلاً اه عش (قوله عند الامام) لانه لا فائدة به ويصح في الشرح السغير قال
الاذعى لكن الذي يفهمه إطلاقاً لجهور أنه يجب ان يواول امراد الامام انما لا تعرف بالبحر اعلاماً مطلقاً

فيه (م غلته) أى الثمن (أو) تملكه سلام (أو) انه ان شاء اجاعا ويرى بين احتياجها لان الحاكماً في البيع لاهنا انتهى
كالبغير ح به كالبغس بان البيع في رعاية مصلحة المال وهي متوطئة بنظر الحاكماً و التملك المصلحة فيه الناجمة لامتلاكه فقط فلم يتوقف على
نظره كم ولا يجوز له آكه قبل تملكه فغير ما بين يمينه يسرع فساد (وغيره) فتبينة يوم غلته كاله كالبغير ح به انوال الباب خلافه فان وهم
فبئلك (ان ظهر مالكه) لا يجب تعريفه في هذه النسخة على الظاهر عند الامام

﴿فرع﴾ أعيانهم مثلاً فكم قفلم (٢٢٨) به غير محي عاد لحاله ملكه عنداً حملوا البشو وجع بمأصره عنداً لما كوعندنا

شحنال يادى جواز تخلفك في هذا الحاله الاستقبه انضوا وجهه بان العله في جواز كل ما كوال في الصراء
 علم يتسرم بشره ثم غايلا وهذا هو جود في غير الماكول اه عش وهذا هو يمكن كلام الغنى وشرح
 المنهج كالمصرح في الامتناع كياتي (قوله فرع) الى قول المتن وقيل في النهاية الاقوله اولها الامن من اخرج
 (قوله لا علكه) أى ثم اذا استعمله لمتناجره ثم ان ظهر ملكه فظاهر والاقتباس من اول الباب فيما
 اوله الفرج يوافى جرم الخ انه يكون من الاموال الضائعة اه عش (قوله اولها فقط الخ) قضية
 صنعته انه يصدق فيها بينه (قوله اوكان غير ما كوال) عبارة للمتن وشرح المنهج ولو كان الحيوان غير
 ما كوال كالحش فغما لمصلتان الاولان ولا يجوز تخلفك في الحال بل بعد ترمه فبما (قوله ورد الاجماع
 على خلافه) أى فيكون النافع المالكه ان رجحت مع ترمه والافقطه كالمع بما تقدم في الاول وقاعدة العتير
 اه عش أقول بولم الاقرب اخذ ما مره آتفاً من الاموال الضائعة (قوله ملكه الخ) لعل بعله
 على القول به عند ما سالك منه واه امه صنه وحيث ذاق القول به قري بمماقاه اذ جرد البش في سلة العير
 السابعة ثم رأيت كلام شارح الرسالة للعلوم منه انه لا فرق به بعل ما في قول الخصف ورد بالاجماع على
 خلافه اه سيد عر قول المتن (الاوليان) بضم الهمزه وجننا تحتها وهما الاسنان والبرص اه معنى
 (قوله وقضية) أى كمن التعليلين (قوله ولو تله) ظاهره ولو بعد التحك فليراجع (قوله فيما مره)
 أى في الماخوذ من الفلز قول المتن (ويجوز ان يلتقط عبد الخ) بل قد يجب الانقطاع ان تسمى طريقاً
 لحفظه وصاحه معنى (قوله أى في الاخير) ﴿فرع﴾ هل يلتقط البعض الذي لا يبر ولا يبعد الجواز
 على ج اه عش (قوله لا الامن) أى لا يجوز التقاط العير الذى لا يبر ولا يبعد الجواز (قوله
 يستدل) أى في زمن الامن (قوله انم) الى المتن في المتن الاقوله ونظر في غيره (قوله ام تهل له التحك) بل
 ليعق وان لم تهل له كعموسه وخرم جازله التقاطها مطلقاً نهياً ومعنى وشرح المنهج أى التملك والحفظ
 وفي سبعة كرم مثلاً ذلك عن الاصح ما نصه فلوا احلت أى الجوسه بعد التملك فينبغي بقاؤه لكن يمنع الوطه
 وقد يتنافى الوطه عن المالك لما عرض كافي فيما لحاله كاقدمه في باب النصب اه وفي عش عن حواشي
 الرض ما واقع (قوله مطلقاً) أى في زمن الامن والخوف عير اولاً (قوله وينفق من كسبه الخ) اهلاذكروا
 ذاك في الحيوان انضوا بان يؤخرو وينفق علم من آخره سم على ج أقول يمكن أنهم اغتار كوالان الغالبى
 الحيوان الذى يلتقطه عدم نأى بجواره فلونرض مكان بجواره كان المصد اه عش (قوله فكسار) أى الى
 الحيوان (قوله اذ امر فرقه) أى أو أخبر بانه رقيق لانه يقبل في حق نفسه اذا كان بالغاً اه عش (قوله
 أو نحو يه) كذا في شرح الروض والنظر في الصورة مع ان يبعه لا يمنع بيع الملتقط لانه يبيع على ماله
 مطلقاً سواء كان البائع أو المشتري اه رشدى (قوله صدق بينه) ثم لو كذب نفسه أو بقاؤه الرق لا يأخذ
 المتن فله قبل ولا وجهان اه سم على منهج أقول الاقرب بعدم القول بقتل طاعه مولشوف الشارع
 للحق ولا الرجوع عاً آخر به من الحقوق الاذمة لا يقبل اه عش (قوله بطل التصرف) هو واضح
 في ما هو ادى عتقه أو وقفه اما اذا دى بيه فقد يقال به مع تصرف الملتقط فيسوزم بيه حيثه لمشر به من
 هذا الخبر به التملك فله تملك (قوله وقضية الخ) كذا شرح مر (قوله في المتن ويجوز ان يلتقط
 في الاخير) النظر به يملوك التقاط الرقيق لخصم وقد يجمع في اخذها لظنهم وبختلطان بالاعتبار فهو لقطه
 من حيث كونه لا يفرق فيه احكام القطع به هذا الاعتبار ولقطه من حيث كونه نفساً انسانية ثمة
 فغير فيه احكام القطع بهذا الاعتبار فله (فرع) هل يلتقط البعض الذى لا يبر ولا يبعد الجواز
 (قوله نعم يمنع الخ) كذا شرح مر (قوله ام تهل له تحك) كعموسه وخرم جازله التقاطها مطلقاً نهياً
 فينبغي بقاؤه لكن يمنع الوطه وقد يتنافى الوطه عن المالك لما عرض كافي فيما لحاله كاقدمه في باب
 النصب (قوله وينفق من كسبه) اهلاذكروا ذاك في الحيوان انضوا بان يؤخرو وينفق علم من آخره
 (قوله وسور الفارق الخ) كذا شرح مر

المالك (و) بان يقتضيه الحيوان من الجهاد كالنقد وغيره حتى الانتصاف

كاسر (فان كان يسر فساد كهرسة) وروبا لا يترفع بين تحصيل فقط (فان (٢٢٩) شاه باه) اذن الحاكم ان يوجد معلوم غف

منه عليه كفو ظاهر والا
استقل به في ظاهر (وغيره)
بعد بيعه لا يترفع (لأنه كنه
وان شاء غلظه) لا يغضلا
التيقنوا وفيما كفو
ظاهر مما ياتي (في الحال
وأكله) لأنه معرض للهلاك
ويجب فعل الاخط منهما
نظير ما ياتي بمنع لمسكه
لتمذه (وقيل ان وحده في
عمران وجب البيع) ليسره
وامتنع الاكل نظير ما ياتي
وفرق الاول ان هذا يفسد
قبل وجوه مشتركة وأذا كل
لزمه ان يعرف لما كول
ان وجده يعمر ان لا يصير
نظير ما ياتي من عهده الاخرى
بان الذي يفهمه الملاق
الجمهور وجوبه مطلقا قال
ولعل مراد الامام القائل
بالاول وجهه في التشرع
الصغير انه لا يعرف بالصره
بدليل قوله لا فائدة فيه
تخلاف العمران (وان
امكن بقاؤه يعالج كرتب
يتحقق) وجب شرعا
الاضط للمالك لكن بعد
مراجعة القاضى فيسهل
بحد الاخرى فلا يستقل به
(فان كانت القطعة يسهل
بيع) جميعه باذن الحاكم
ان وجدته يبيع في السابق
راوى: كانت القطعة (في
تجده) ان يحوى الاضرار
(وغيره) لو اوجد (وغيره
بجده) والا يترفع به أحد
(بعضه) المساوى لزمته

المالك وقت البيع وان كانت فوق ثمنه اه عش (قوله كاسر) أى في شرح ويجزم التقاطع للمالك
(قوله استقل به الخ) قضية أنه لا يجب الانه لا دور وجهه بان مؤمن وأن الغلب للقطعة من حيث
الكسب ولكن ينبغي استقباله اه عش قول المتن (وغيره) أى القضا الذى ليس يجب وان (قوله
لا يترفع) عطف على ضمير النص في عهده في قول المتن (وان شاء غلظه الخ) ولا يجب انرا القيمة لغيره ومقت
ماله لم لا يضمن انرا وانما عند غلظه ان ذلك العين لا يصره فانه القاضى نهاية ومعنى وفي بعد كرمته
عن شرح الروض وانما هو هذا التملك غير السابق لان ذلك لنفس العين لا يبرر التصر فيه وهذا الجدل
بسبب التصر فيه لكن ينبغي نأمل فائدة هذا التملك وانرا الزائد على عدمه وقد يجعل من ان ذلك عدم
المطالبة بما في الاثر فاذ لم يظهر المالك كيا ياتي لان يقال ينبغي عدم المطالبة بعدم تلك القيمة أيضا
اكتفاء به ذلك الاصل فلا يرجع اه (قوله وفيما كفو) أى في الحيوان (قوله مما ياتي) أى في اول الفصل
الا في قول المتن (وأكله) سواء أ وجدته من قبل أم عر ان سعى وشرح التمسح (قوله وأكله) أى في ما
عن الماوروى أنه اذا تمكلا يبيعان كابل ان شاء أو كيون شامخض واذا نفع نفسه اه عش أقول
قد نفيه قول الشارح هنا وروبا لا يترفع الا ان راحه لا يترفع جدا (قوله وعمل الاخط منهما) والاقرب كما
قوله الاخرى أى في المسئلة الامة أنه لا يستقل بعمل الاخط في ظن بل راجع الحاكم نهاية أى علم غف
منه والاستقل بعمل الاخط سدره راد عش حيث عرفه والارابع من يعرف الاخط وعلى بغيره راد
اختلاف عليه بغيره ان قدم أعلمه فان استوى اعنه أخذ يقول من يقول ان هذا اخط لكذا لان معه زيادة
على عرفتوه اه الاخط اه (قوله نظير ما ياتي) أى في مسئلة التقييف (قوله لا يصير) اعتمد النهاية دون
المغنى كيا ياتي (قوله وانرا عهده الاخرى الخ) منازعة الاخرى ليس منسوبة به بل بغيره في قوله في المسئلة
السايق وقد تقدم ما يمشي انقل كلامه عن المغنى واعتماد ما لا قضاء له من وجوب التصر فيه مطلقا
اه سدر (قوله نظير ما ياتي) أى في الحيوان الملتزم من الصر (قوله قال) لعل مراد الامام الخ هذا هو
الظاهر اه معنى عبارة الصغرى قوله وعمل الاخط لعل مراد الامام الخ ترجى هذا الجرح تبين لان فرض الخلاف
انما هو في المنازعة ولا يقول أحد بعدم الوجوب مطلقا اذ ليس لنا سلطة تنويه لا يجب تعريضا نأمل اه
أقول ويصرح بالوجوب مطلقا ما ياتي في شرح ولم يجب الاكثر وان الجنين قوله الشارح والنهاية والمغنى
أرادوا أخذها لملك أو الانتعاض فيلزم ما ياتي في شرح (قوله وجب) الى قوله والعمران في النهاية
والقول للملزمون ان أخذ في المغنى الاثارة لا غير كاسر (قوله بعد مراجعة القاضى) ينبغي تفسيده بغيره انساب
ثم رأيت قوله الا فانه وجدنا الخ اه سدر قول المتن (ولا يترفع) لظاهره ليس له الاثارة
على التقييف ليرجع بشرطه ليراجع سم على قول الامام من الاتفاق المذكور لحصول القسود به
الا ان يقال لزامه الغيرة لا يكون الاعذار ضرورية مستفيضة حيث يمكن بيع جزء منه اه عش (قوله
نحو المدرسة الخ) لا ينبغي أن من ذلك كما كان مطلقا لجماع الناس كالحمام والقنطرة والركب (فرع)
وقع السؤال في القوس عما وجد من الامتعة والمصاغ في عهده الخاء والغراب ونحوهما ما حكمه والمواجر
الظاهرة ان لمقتضى تغيره وليس به سواء كمن المالك التخل ونحوه وبغيره ويحتمل أنه كذا في قوله في عهده
(قوله أى في ضمير عليه الخ) كذا شرح مر (قوله وان شاء غلظه الخ) قال في شرح الروض
مع عدم قيمته ثم قال في الروض ولا يجب انرا قيمته قال في حقه لا يضمن انرا وانما عند غلظه ان ذلك
العين لا يصره فانه القاضى اه وهذا التملك غير السابق لان ذلك لنفس العين لا يبرر التصر فيه وهذا
الجدل بسبب التصر فيه لكن ينبغي نأمل فائدة هذا التملك وانرا الزائد على عدمه وقد يجعل من ان ذلك عدم
المطالبة بما في الاثر فاذ لم يظهر المالك كيا ياتي لان يقال ينبغي عدم المطالبة بعدم تلك القيمة أيضا
اكتفاء به ذلك الاصل فلا يرجع اه (قوله في التمر ولا يبيع بعضه) لظاهره انه ليس له الاتفاق على التقييف

كما ومن أخذ لفظة العطف (ابا) وهو (٢٣٠) أهل اللانقطاع (فهي) كذاها ونسبها (امانة) لانه يحفظها. قال كما لو دعي ومن

ثم ضمنها اذا قصر كان ترك
نعم يغار بمعل ما ياتي ويحده
كلية الاذرى وساقى عن
النكت وغيرهما يصرح
به حيث لم يكن له عذر معتبر
في تركه أي بحسبة أخذ ظالم
لهما وكذا الجبل بوجوده
ان عذر به على الوجه فان
دفعه الى القاضي لزمه
القبول حفظا له على
صاحب الامة ينقلها الى امانة
أقوى وأغلب يلزمه قبول
الوديعة بحسب لا ضرورة
لا مكان ردها الى الحاكم
انه التزم لحفظه وكذا لو
أخذ التملك ثم ترك ردها
له يلزمه القبول وظاهر انه
لا يجوز دفعه القاض غير
أمين وانه لا يلزمه القبول
وان الدافع به بينهما (ولم
يوجب الاكثرون التعريف)
في غير لفظة الظلم (والخلة
هذه) أي كونه أخذها
لحفظ لان الشرع انما
أوجب له لئلا يهلك التملك
بعده وقال الاقلون يجب أي
حيث لم يخف أخذ ظالم لها
كما يعلم مما ياتي في الثلاثين
الحق بالصحة واختاره
وقوه في الرد وتوجه صفحي
شرح مسهل واعتاده
الاذرى لان صاحبها قد
لا يمكنه اشتاهاه نحو سفر
أو مرض ويكن الملقط
الغرض عن الوجوب
بالدفع القاضي الامين
فيضمن ترك التعريف أي

الزم من تركه من أمه ولا يرتفع ضمانه به ولو بداه بدال ولا يلزم مسؤولية لغيره في حاله على القولين خلافا لما
نه الغزالي ان المؤمنة تبايع بالوجوب

وقوله

وغلاف القارورة والجلد الذي يغلف به رأسها (وكما هو) بكسر أوله وبالدأى خطها الشدة منه لآخره صلى الله عليه وسلم معرفة من وثق
بهماتف يرمها للثقلات بغيرها ولا يعرف (٢٣٢) صدق واصفها وليس تفسيدها بالكاتب كما يحوف النسيان أن ماعدت خطها كغيب

معرفة ذلك على الوجه
ليخرج منه ما لك هذا
تظهر (ثم) بعد معرفتك ذلك
(يعرفها) يضم أوله وجوبا
أو بدعي على ما ينفسد أو
ثابته من غير أن يسلمها
العاقلة التي لم يشتر
بالهون والخلاعة وغيره
عبدل أن وثق بقوله ولو
تصوروا عليه بسفوفهم
قوله ثم انه لا يجب المبادرة
للتعريف وهو ما يحمله
لكن خالف في ما قلنا
أو الطبيب فقال يجب فورا
وأخذ الغزالي قيل قضية
الاول جواز التعريف بعد
عشر سنين وهو في غاية
البعد والظاهر أن مراده
بذلك عدم الغور به للصحة
بالانقطاع أو توسط
الأدنى فقال لا يجوز
ثاني مراده من طلب
فيه عادة ويختلف بقلتها
وكثرتها وواقعة البقني
فقال يجوز التأخير مالم
يقاب على ظنه فوافقه
المالك به ولم يترضوا له
انتهى وقد تعرض له في
النهاية فانه حكى فيها وجهها
أن التعريف يقع وان
نسب القطعة وان ذلك
التأخير يفسد بها ما يذكر
في التعريف وقت وجدها
وجوبا وان قال نساها
فقد أساءه فالجواب انه
من أخر حتى ظن نساها

الاشراك الحقيقى فأنزل اه (قوله وغلاف الخ) كقوله والجلد الخ عطف على الوعاء (قوله بكسر أوله)
الى قوله لكن خالف في المعنى الاقوله للتاختار بغيرها والى قوله النقط للعطف في النهاية الاقوله أو بدعي
ما مر وقوله وان ذلك التأخير يفسد بها ما نكت المصنف (قوله أى خطها المشدود) عبارة للمعنى وهو
ما مر به من خطها أو غيره اه (قوله للتاختار) كأنه عليه لآخره صلى الله عليه وسلم ولهذا عطف
على ما مر وقوله وأعرف الخ فالظاهر انه معطوف على قوله لآخره فأنزل اه وشدي وصنع المعنى صرح
فيما انظره (قوله وبسن تفسيده الخ) عبارة للمعنى وبسبب كتب الاوصاف قال الماوردى وانه
التعطيل وقت كذا اه (قوله كسر) أى في أوائل السبب (قوله يخرج الخ) عبارة التي يقتضيه ما مر
لما لكها ونظر اه (قوله منه) أى من غم القطعة (قوله زوج الخ) عبارة للمعنى وهذا واجب أن قصد
التعلق بقطعة أو فعل سابق اه أى من الخلاف بين الأكثرين والآخرين (قوله من غير أن يسلمها) أى
وان كانا من اللقطات كالوديع وهو لا يجوز تسليم الوديع لنفسه الا عند الضرورة كما هو ظاهر اه
عش (قوله العاقلة) أى التأنيب أو محتمل أنه راجع لنفس اللقطات ايضا (قوله ولو يجوز الخ) غايته
التمسح ويحتمل انه راجع للثاب أيضا عبارة النهاية فيكون المعروف عاقلا اه (قوله والخلاعة) عطف
تفسيره في الغلو المحزون أن لا يبالى الإنسان بما صنع اه عش (قوله ولو غير عدل) انظر مع قول
المصنف في اول السبب وأنه لا يعتبر بغيره أى الفاسق بل يضم العريب اه سم وكذا أن تقول ما تقدم
فيه إذا كان الفاسق المرف هو اللقطه فعدم الوثوق بغيره فلا احتمال تقديره ليرسل به الى الخ في
القطعة وما هنا في تأنيب اللقطه وثوقه ولا غرض له فيهم فيه اه سدر (قوله وهو ما يحمله الخ) عبارة
المعنى وهو كذلك على الأصح في أصل الروضة اه (قوله قضية الاول) وهو ما يحمله الشرح من عدم
وجوب المبادرة (قوله ان مراده) أى الاول عبارة النهاية والاولا وجهها توسط الادنى قال الخ عش قوله
مر والوجه ما توسط الادنى الخ معتمد اه (قوله وواقعة البقني فقال الخ) وهذا ظاهر اه معنى
(قوله ولم يترضوا له) أى لم يترضوا له (قوله وقد تعرض في النهاية الخ) عليه فقوله البقني
لم يترضوا له أى صرحا اه عش (قوله فانه حكى فيها وجهها الخ) ما مر في استيفاد ذكر من حكاه
النهاية بهذا الوجه حتى يقيد به كلام الشرحين اه سم وقد يقال ان طرقها تذكر ذلك الوجه له المشعر
بضعه وقت مقابله (قوله وان ذلك التأخير الخ) و (قوله وان من الخ) عطفان على أن التعريف الخ (قوله
فالجواب الخ) أى سأل ما في هذا المقام (قوله وذكر وقت وجدها الخ) أنظر لو كان التأخير مع ذكر
وقت وجدها يقطع عنه بعدم معرفة المالك فتدبره مستغفاه الاذنى والبقني وجعل كلام النهاية
على غير ذلك اه سم (قوله وان ما مر الخ) عطف على أنه في الخ (قوله وعن الادنى الخ) عطف على عن
الشرحين (قوله وفي نكت المصنف) الى قوله ويكره في المعنى (قوله بدو مائة الخ) لعله ما دلل برحى معرفة
مالكها أما إذا حصل اليأس من معرفتها كالحق في أن يكون حكمها حكم المال الضائع لانها ليست بمنه

ثم عرف وذكر وقت وجدها ليس بالاول وان ما مر من الشرحين مع ذلك وعن الادنى والبقني قوى وذكر
لانقل وفي نكت المصنف كالجواب أنه لو غاب على ظنه أشد ظاهرا لم يفسد الخ ثم حكاه بدو مائة الخ

لأنه في النصف كقسطه كله وهو المتعتمد لو أناب أحدهما الآخر اعتمد به يفصلهما فيه يظهر ويظهر أيضا أنه لو عرف أحدهما ساندون
 الآخر جازة تلك نصفها لو طلب القصة فهو يجب التعريف ستن على واحد بان يعرفه ساندون لا يقطع بناء على أن التعريف يجب ساندون واجب
 ثم يريد التحمل فيلزم من حيث ساندون آخرى ولا يشترط استيعاب السنة كلها بل يكون (على العادة) زمنا ومجلا وقدوا (يعرف أولا كل يوم)
 مرتين (طريق النهار) أسبوعا (ثم بكل (٢٣٤) يوم مرة) طرفة إلى أن يتم أسبوع آخر ثم كل أسبوع مرة (أمرتين) أي إلى أن يتم سبعة

أسابيع أخذها بمقابلة (ثم) على فاعل عرفها (الخط) أي كل منهما أو (قوله) كقطة (الخط) أي كل لا قطعها على حذف المضاف (قوله) وهو المقصود مراعاة النهاية وتوليف في خلافه (قوله) وطلب القصة) عطف على الثاني أي هو واجب في طلب القصة (قوله) وقد يجب (الخط) أي، فإن يتم في المعنى وإلى قول المتن وأن أخذ التحمل في النهاية بالقوله أو ذكر وقت الوجدان إلى ولومات وقوله ولو ذكر الجنس إلى المتن وقوله ووافقه كلام المان وضاع إلى المان (قوله) استيعاب السنة (الخط) أي بالتعريف في كل يوم منها قول المتن (طريق النهار) أي لا اسلا ولا وقت المقابلة اه معني عبارة الجعري عن العزري المراد بالمر فوق اجتماع الناس سواء كان في أوله أو وسطه اه (قوله) أسبوع آخر) أو أسبوعان اه شرحه بنهج (قوله) أمرتين) كما في المعر ومعني وسيدعمر (قوله) أي إلى أن يتم سبعة أسابيع) التعبير يتم ظاهر في أنه يحسب من السبعة الأسبوعان الأولان اه وشيدي أقول قول الشارح أخذنا (الخط) كالصريح في عدم حسابهما من السبعة (قوله) بحيث لا ينسج (الخط) الظاهر أن الحشية هنا حسنة قليل لا حسنة تقصد اه وشيدي أقول عبارة المعنى وهي ثم في كل شهر مرة يتقرر مياك الجعري بحيث الخ ظاهر في كونها تقيد وفي الجعري عن شرح الارشاد للشارح زيادة على ذلك ما نصحه حتى لو فرض أن المراد في الأسابيع التي بعد التعريف كل يوم لا تدفع النسيان وجب من ثمان كل أسبوع مرة كل أسبوع اه وهو كالصريح في كونها تقيد (قوله) بقيد (الخط) أي في قوله وحمل هذا المانع بعض الخ (قوله) وكلا حلفا) فانه لا بد لعدم الحنف حيث ضمن تركه كحكمة سنة كاملة ولا يبرأ تركه كسنة متفرقة اه (قوله) وحمل هذا) أي أمضاه المصنف من الكفاية (قوله) أودكر وقت الوجدان (الخط) قد يقال خصه بالدرك وجوبه ذكر الوقت مع الاستئناف أضاقناه اه سم أقول وكلام النهاية والمعنى كالصريح في وجوب ذكر الوقت مع التأخير المذكور مطلقا (قوله) أخذنا (الخط) أي عن النهاية في شرح قول المتن ثم يعرفها اه سم (قوله) وادركه كحكمة (الخط) كذا في المعنى (قوله) ورد) أي أودرعة (قوله) يحصل (الخط) متعلق ورد اه وشيدي (قوله) (الخط) أي قوله واذكر الجنس في المتن الآتية وحمل وجدانها (قوله) كحسها) فقول لمن ضاع له ذائره اه معني (وحمل وجدانها) عبارة شرح الروض زمان بدل محل أي بان يقول من ضاع له لفظة محل كذا اه عرش (قوله) (الخط) أي ذكر بعض أوصافها (قوله) وجدانها) عبارة للمعنى إلى الظاهر بالمالك اه (قوله) ولا يستوعب (الخط) ويغفل عن أول الدارين أنه يجوز استيفاء في الأشهاد بحصر الشهود وعدم جمعهم معني ذائره (قوله) ضمن) حل به بعد ذلك أن يعرفه تلك مطلقا وإذا أتمك ما تقدم فيه الذات في الانتهاء وعلى هذا انقلاصها اه سم عبارة الجعري وحمل هو ضان بدعي لو تلفت بآفة بعد الاستيعاب نصف سنة انتهى (قوله) وتعد يد المرتين (الخط) كذا شرح مر (قوله) الظاهر أن هذا التقيد (الخط) اعتمد مر (قوله) والواجب الاستئناف أودكر وقت الوجدان) قد يقال خصه بالدرك وجوبه ذكر الوقت مع الاستئناف أضاقناه (قوله) أخذنا (الخط) أي في قول المتن ثم يعرفها من كلام النهاية ش (قوله) كحكمة (الخط) كذا في المعنى (الخط) في شرح الروض عقب ما تقدم من السبكي قال الأثرى وهذا ظاهر وقد قالوا في الوارث على تعريف مورث انتهى (قوله) أي يحرم عليه بذلك) ويقارن جواز استيعابها في الأشهاد بحضرة الشهود وعدم جمعهم شرح مر (قوله) فان فعل ضمن (الخط) هل له به بذلك أن يعرف ويتكلم

أسابيع أخذها بمقابلة (ثم) في (كل شهر) مرة بحيث لا ينسج أن الأخير تكرار الأول وزيد في الزمنية الأول لأن أغلب المالك فيها أكثر وتعد يد المرتين وما بعدهما بمجاز كروجه من قول شارح مرادهم اه في ثلاثين شهر يعرف كل يوم مرتين وفي مثلها كل يوم مرة وفي مثلها كل أسبوع مرة وفي مثلها كل شهر مرة (تتبعه) الظاهر أن هذا التقيد يذهب للندب لا للوجوب كما يفهم ما يأتي اه كفي متفرقة على أي وجه كان التفرق بقيد (الخط) ولا تكفي سنة متفرقة كل يفرق اثني عشر شهرا من اثني عشر سنة (في الأصح) لأن المقهور من السن في الأخير التوالى وكل حلف لا يكتم زيادة سنة (قلت الأصح) تكفي وإنه أعلم) إطلاق الحسرة وكلاهما موصومة ويفرق بين هذا والمثل بان التصديق الاستماع والوجود لا يتم إلا بالتوالى ويجعل هذا المانع في الأخير التخصيص بحيث ينسج

التعريف الأول والواجب الاستئناف أودكر وقت الوجدان تأخير أصل التعريف فلا فرق بينه وبين ضمن هذا ولما لم يلقأ أثناء التعريف بين وادركه كحكمة الزركشي وأمر رغو ودقوله حصة البقعي الأقرب الاستئناف كالإني على حوله مودته في أن كحصول المقصود هنا لا ينقطع حصول المورد بشرط المانع منوهة عن قساستنا في الراي الأول لا بداعلمه (ويذكر) (بدا) بعض أوصافها في التعريف كحسها وبصافها وكما هو وحمل وجعلنا لأنه أقرب إلى جدلها ولا يستوعبها أي يحرم عليها ذلك لئلا يعتمد عليها كلاب فان فعل ضمن كحسها في الروضه قد رفقه

العين يلزمه دفع الصفات واذا ذكر الجنس لم تجز الزيادة على ما اعتمد (٣٣٥) الاذرى (ولا يلزمه معرفة التعريف ان أخذ

لحفظاً) أو لحفظاً ولا تملك
أو اختصاصاً لا لمصلحة
المالك (بل رتبها القاضى
من بيت المال) فترضاها
قال ابن الفرس عزى
بان قضية كلامه انه تبرع
واعتمده الاذرى (أو
يقترض من المالك) أو يامر
غيره (على المالك) أو يامر
المقتضيه ليرجع على
المالك أو يبيع جزءاً منها
ان رأى نظير ما عرف حرب
الجمال فبعدد ويلزمه فعل
الاحط للمالك من هذه
الاربعة فان عرف من غير
واحد لم يذكر تبرع
وظاهر لمن وأصله حران
ذلك أوجبنا التعريف وأولا
صرح به جمع واعتمده
محققو المتأخرين ووافقوه
كلام الرضا وأصلها وهو
ان تملك المالك التعريف
فهو تبرع ان عرف وان
قلنا يجب قلبر عليه مؤنه
بل يرفع الامران القاضى
وذكر ما فى المتن وهو مرج
فيما ذكر وبه صرح
الاذرى فقال لا يلزمه معرفة
التعريف فى ماله على
القوانين بخلاف ما تملكه
الغزالي انما يؤبى
لوجوب (وان أخذ) وشيد
(التملك) أو الاختصاص
استدله أو فى الاتناء ولو بعد
لفظه لفظ (لزمه) مؤنة
التعريف وان لزمه لا بعد
لان الحفظ فى ماله ماله

حين ورتبته أى كالأول على الوديعة (قوله من يلزمه المالك) أى قاض يلزم الاطلاق يدفع القسط للنقص
بصفه من غير اقامة على أنها اه بصريح (قوله لم تجز الزيادة) كذا شرح مر اه سم (قوله) أو لا
لحفظ ولا تملك المالك) أى أو لا وحدهما ونسبه أخذاً لمصلحة بل يعرف جنسها (قوله لا لمصلحة المالك) فيه
نظر بالنسبة لقوله أو لا لحفظ المالك فانها فيها التملك بعد مضي مدة التعريف على ما يفيد قوله قبل وله
تلكها بشرط تنافى فالتنقص مقتضى قوله فى أول الفصل الآتى بعد فصله تلكها أنه لا يعتد بغيره قبل
ذلك لوعده بغيره ما بين التملك والحفظ اه ع (قوله قرضاً) أى قوله فيعتدى المقتضى (قوله بان قضية
كلامهم المالك) معتمد سم من مر اه ع (قوله واعتمده الاذرى) ويدل عليه قول المصنف أو يعترض
الجناب اه وسم زاد المقتضى وهذا الذى يدل عليه كلام الاصحاب اه قول المتن (على المالك) أى فلم يظهر
المالك كانت من الاموال الشائعة فيصعبها وتكيل بيت المال ولا قسطاً أو غيره الرجوع على بيت المال بما أخذ
منه اه ع (قوله أو يامر المالك) أى بصرف المقتضى ماله اه معنى (قوله أو يبيع المالك) أى القاضى
اه معنى (قوله فيعتدى المالك) أى القاضى اه رشدى (قوله من هذه الاربعة) قد يقال من الاربعة أو لهما على
قضية كلامهما أو لصلته منحصرة فيه فلا يتأتى الاجتهاد اه سم (قوله فان عرف المالك) عبارة التبرع فان أضاف
أى التملك على وجهه فمأذ كرت تبرع وسواء فى ذلك أوجبنا التعريف ماله على ما اعتمده السبكي والعراقى
ونقله من جمع لكن الذى فى الرضا وقصداً لهما ان أوجبنا فعله مؤنة والا فلا اه وقوله على ما اعتمده السبكي
الخالق السدحى عبارة الشارح فى الاصل المرجوع عنه ضم شرطها وأبداً لهما بما اه وكتب سم على
الاصل المرجوع عنه ماله قوله لكن الذى فى الرضا وقصداً لهما ان أوجبنا فعله مؤنة والا فلا اه رشدى (قوله وان عرف المالك) كذا شرح مر ثم سرد عبارة الرضا فى
عبارة الرضا الموافقة كل منهما ما عدل اليه الشارح ثم قال فانظر مع ذلك قول الشارح الذى فى الرضا
وأى المالك اه وقد بين بذلك ان سم يطالع على وجوع الشارح عن العبارة الاصلية فى ما هنا (قوله لم تجز
أى ان أضاف من ماله والا فحينئذ يدل ان يقع من بيت المالك اه ع (قوله حران ذلك) أى ما ذكر فى
المتن والشرح من الوجوه الاربعة اه رشدى (قوله وذكر) أى المصنف فى الرضا (وهو صريح) أى كلام
الرضا (فإنه ذكر) أى من حران ذلك أوجبنا التعريف أولاً (قوله وبه صرح المالك) أى بالحران
الذكر (قوله رشيد) أى قوله ورشيد فى كافي النهاية (قوله رشيد) عبارة التبرع بشيئ مما يحبو عليه
اه وعبارة المقتضى مطلق التصرف اه (قوله أو الاختصاص) عبارة المقتضى والتملك قصد الاختصاص
وقصد الانتفاع بالخاصة اه (قوله ولو بعد لفظ المالك) الاولى اسقاط أداة الغاية (قوله معرفة التعريف) الى
قوله وبقوله بعد المقتضى (قوله وقيل المالك) خبر الاول (قوله ليشمل المالك) متعلق به بعد اعتبار متعلق ليوافق
به عبارة التبرع وتجوهاً الى المقتضى وصريح الرضا وقوله وقيل المالك خبر الاول ليشمل المالك اه (قوله أما) بر
الرشيد المالك) عبارة المقتضى والتبرع بالخاصة المحصور عليه بسفاه أو صواباً وأوجبنا المالك (قوله بل يرفعها المالك) فلو

مطلقاً واذا أفعل ما تقدم فيما اذا لم يكن فى الاتناء على هذا فى الاطلاق اه (قوله لم تجز الزيادة المالك) كذا
شرح مر (قوله بان قضية كلامهم المالك) اعتمده مر ويدل عليه قوله أو يعترض المالك فتأمل ثم رأيت
فى شرح مر ذلك (قوله من هذه الاربعة) قد يقال من الاربعة أو لهما على قضية كلامهما والمصلحة
منحصرة فيه فلا يتأتى الاجتهاد (قوله كلام الرضا وأصلها المالك) كذا شرح مر وعبارة الرضا فى
دون قصد التملك فنية التعريف عليه تلك أم لا ومن قصد الحفظ فهى على بيت المال أو المالك انتهى
ولم يزد فى شرحه على شرح ذلك وعبارة الرضا فى قوله فحين أخذها الحفظ مانعه وان قلنا يجب أى التعريف فليس
على مؤنه بل يرفع الامران القاضى ليشمل المالك أو يقتصر على المالك أو يامر المقتضى به
ليرجع كفى حرب بالمال انتهى فانظر مع ذلك قول الشارح كلام الرضا وأصلها المالك (قوله وفى الاتناء)
انظر مؤنة التعريف الماضى اذا كانت قرضاً على المالك هل يستمر قرضاً على ماله كل المصلحة وان تغيب

التعريف (وقيل ان لم يترك فعل المالك) بعد الفرائد قبل الاولى فى سبكه هذا ليوافق ما فى الرضا وقيل ان نظراً ان تلك فعله ليشمل
نظروا ويدانها لا يغير فلا يتغير ولا يسوئته من ماله وان رأى التملك له لاذل بل يرفعها المالك

ليسبح جزأ منها التوبة وان نازع فيه الاذري (والاصح ان الحقير) قبل هود ينزل وقيل درهم وقيل زنه وقيل دون نصف السرة وقال الاصم
 ضد هود انه لا يتقدر بل ما نطق ان صاحبه لا يكثر افعه عليه لا يطول طلبه غالباً (لا يعرف سنة) لان فاقده لا يتساقط عليه سنته اطلاق جمع
 في ترجيح المقابل بأنه الذي عليه الاكثرون (٣٣٦) والوافق لقولهم ان الاختصاص يعرفه سنة ثم يتخص به ورد بان الكلام كالمجرى

ظاهر في اختصاصه بغيره
 المنفصلة بكثر ما سلف فاقده
 عليه سنة غالباً (بل) الاصح
 انه لا يلزم ان يعرفه الا
 (وما نطق ان فاقده يعرف
 عنه) بعده غالباً ويختلف
 باختلافه فداق الغض لا
 والذهب نحو سئل ان يام
 وبقي بعده المال عليه
 السبايق اندفع ما قبل الاولى
 ان يقول لا يعرف عنه او
 الى من يظن ان فاقده يعرف
 عنه فحصل ذلك الزن غابة
 لتترك التعريف لا لغيره
 للغير بف هذا كانه ان يقول
 والاكتسب بدينه عتيقه
 واجده ولو في حرمه كالمجرى
 ظاهر وقد سمع عمر رضي
 الله عنه من يشد في الطواف
 زينة فقال ان من الورع
 ما يحته الله واولى صلى الله
 عليه وسلم غرقه الطريق
 فقال لولا اخشى ان تكون
 صدقة لا تخدعني اقبل هو
 مشكل لان الامام يترس
 أخذ المال الضائع لحلفه
 وليس في محله لان ذلك
 يقتضي اعراض مالكها
 عنها ونزع وجهها من ملكه
 فهي الا من يحسن حكمها
 ان يرد ملكها مشير به
 الى ذلك ويجوز اخذ نحو
 سنابل الحصاد من السبي
 اعتدلا لعارض عنها
 وقول الزركشي ينبغي تخصيصه بما ذكره كلفه اذ يعنى محله كالمعبر عن عرض بان الظاهر اغتفر ذلك كما
 جرى عليه السلف والظفر بحث غيره تشبهه بالنسب فيه حتى ان لا يعرف نفسه اعترضه البلقيني بان ذلك انما يظهر في بقية الكسرة مما قد
 يفقد وسبقه البلدي على خلاف السنابل والحقير ان اخذناه لمولك يساعبه عائد ومضى الى كونه ياتي بقيل الاصلية منه تعلق بذلك فراجعه

مقصودة

مقصودة

مقصود بل إر باهم عرضت عنهما بقصد هاتينهم بالاختصاص ذلك أنه لا يجب على الولي جمعها للمولى عليه وإن أمكن وكان له أن يقرضه نظر سم على ج قول وقد يقال إن كان له أن يقرضه سهل جمعها بحيث لا يستوجب من جمعهما كان الباقي بعد الاختصاص واجباً لا فلا اه عش

هـ (فصل في تلخيصها)

و ما يشعها (أما عرف)

القتل بقصد تلخيصها

(سنة) أو دونها في الحقيق

جاءه تلخيصها في صور

مرف كان أخذها لخاصة

أو أعرض عنه أو كانت أمة

على به وقول الزكري بن

انه يعرفها ثم تباع بثلث

فما تقابلها به ما يسارع

فساده مرد بوضع الفرق

بان هذا ما نصرتني وهي

مانها ذاتي به على البضع

لما صرف القرض وهو ممتاز

يجز بإحتياط وإذا أراد

لم تلخصها حتى يختاره

بلفظ من طلق صريح فيه

(كتملكت) أو كطاب مع

النية فيما ظهر كالجوهر

سائر الأبواب كما سنده أو

إشارة أخرى وبهذا

الرفعة لا بد في الاختصاص

ككسب أو خرجه من

لفظ يدل على نقل الاختصاص

الذي كان لغيره لنفسه

(وقيل تكفي النية أي

تحديد قصد التملك إذ

لأموال وتولوا بإيجاب (وقيل

تملك بمعنى السنة) بعد

التعريف بكتابة بقصد

التملك السابق (فان

هـ (فصل في تلخيصها) هـ وغرمها (قوله في تلخيصها) إلى قول المتن فان دفع في النهاية الاقوله قبل وقوله كإلوا باع العدل إلى المتن (قوله المقتضى) إلى قول المتن وقيل تكفي في المعنى (قوله بقصد تلخيصها) قضية التخصيص ذكره إذا أخذ لا بقصد حفظه ولا بغيره فقبل قصد التملك لا يستدبر فيه اه عش قول المتن (سنة) أي في الخطير (قوله جازة تملكها) ولو هاتينها وبقية اه ثم أتت أي لا يقال به تتبع على الهاشمي لا احتمال لهم من صدقة فرض وعلى الفقير لأنه لا يقدر على بدله عند ظهور ما لكها كذا ظهر ورشدي عباراتنا في لا فرق عندنا في جواز تلك القطعة بين الهاشمي وغيره ولا بين الفقير وغيره وقال أبو حنيفة لا يجوز تملكها لمن لا تملك الصدقة وقال مالك لا يجوز تملكها الفقير خسرته غشها عند طلبها اه (قوله كان أخذها لخاصة) تقدم ذلك في قول المتن وانما أخذ بقصد جوازها (قوله أعرض عنه) تقدم ذلك قبل قول المتن وما لا يمنع منها كذا (قوله أو كانت أمة) تقدم ذلك في شرح ويجوز أن يلتصق عبد الأقالق سم ان استثناء الامتلاك كونه متشكلا لان الكلام في القطعة بقصد التملك والامتلاك كونه متبعا للتملك كما صرح به فيما تقدم اه (قوله ان به فيها) أي الامتلاك في محل (قوله ثم تباع) الانسب بدعها (قوله ودان) خبر قول الزكري الخ (قوله بان هذا) أي ما يسارع فساد (قوله وهي) أي الامتلاك كونه (قوله وهو) أي البيع (قوله وإذا أراد) أي التملك به والتعريف وكذا ضمير يختاره وقول المتن (حتى يختاره الخ) والظاهر كقولنا شئنا أن نولد القطعة كالقطعتان كانتا ملكتا عند التقاطع وانفصل منها قبل تملكها والا ملكه تبعا لموعول بمحل قول من قال أنه يملك بعد التعريف تبعا لأمه أي تملكها اه معنى قال عش بعد ذكر قول ذلك من سم عش شرح الر وض وقصد بقوله وانفصل منها قبل تملكها أنها لو حلت به بعد الانقطاع وانفصل قبل التملك أنه لا يملكه تبعا لموعول فينبغي ان المراد أنه لا يملكه تبعا لأمه بل يتوقف على تملكه بخصوصه وينبغي أن شأن ما حلت به بعد الانقطاع ولم ينفصل قبل التملك أنه ينشأ في التملك كائنه في البيع اه وقوله وقصد بقوله وانفصل قبل وقوله وينبغي أيضا الخ محل تملك (قوله صريح الخ) نعم لفظنا قول المتن (كتملكت) هل يشترط في هذه التمسع فتعلم في الوجه أنه لم يصرفه نظر فراجع ولا به بعد الاشتراط وهي تغليز القرض بل قالوا ان ملكها مالك قرض فليظهر هل يملك القرض المجهول حر اه سم على ج ع قول وقد يستفاد الاشتراط من قول الشارح السابق أما عند تلخيصها قالوا وجوب معرفة ذلك ليعلم ما رد ملكها أو ظهر وقوله هل يملك القرض المجهول لظاهر أنه لا يملك لتعذر معرفته مع الجهل اه عش (قوله أو إشارة أخرى) الأولى من آخر (قوله من لفظ يدل الخ) كان يقول نقاش الاختصاص به إلى اه عش قول المتن (وقيل تكفي النية) أي بعد التعريف اه معنى (قوله بعد التعريف

هـ (فصل في تلخيصها) هـ وغرمها أو ما يشعها (قوله في تلخيصها) لا يتحقق صراحة السابق أن في هذا الاستثناء من التملك بعد الانقطاع للتملك فيشكل استثناء الامتلاك كونه متبعا للتملك كما صرح به فيما تقدم (قوله أعرض عنه) قال في شرح الر وض ولو دفعها لهما كم قولك نزعها وتلخصها ثم استفاد أي لم يمسح الحاكم إقالت منها لم يرد فو بتملكها من من ذلك لأنه لا سقط حقه انتهى (قوله وهي باتمها ذاتي الخ) قد يقال كون مانعها كذلك أغنا بقصد امتناع تملكها انفسها الاستماع تلك غشها و يشارق القرض بأنه لا يتأني تقدم الاعتراض على البيع للمعذور ولا تأخره إذ ليس له بيعه وجود المالك (قوله في المزيل بملكها حتى يختاره بلفظ) هل يشترط في هذه التملك معرفة فتحا أو وجهه لم يصح فيه تغل فراجع ولا بعد الاشتراط وهي تغليز القرض بل قالوا ان ملكها مالك قرض فليظهر هل يملك القرض المجهول مرد (خرج) قال في شرح الر وض والظاهر أن التقاطع كالقطعتان كانتا ملكتا به عند التقاطع

يعني من أول التعريف (قوله فلم يظهر) الفاعل هنا وفي قول المتن فظهر ليست على باهم (قوله لم يظهر البهيم الخ) لو قلنا ما سرع فسادها في الحال أو كدتم عرقه لم يملك التجهيل تسقط المطالبة أيضا في الاستحواذ لافلاظ نظر وبقيته الثاني سم على حج وقال شخصنا الزاوي بعد مثل ما ذكره الشارح وينبغي أن يكون محله أذا ظهر على ردها أو ردها لظاهرها مالم يملكها وقضية كلام الشارح أنه لا فرق وقد ورد به أنه حيث أتى بملوحيه عليه من التعريف وتلك صارت من جملة أكتابه وعدم تبين ردها في الحال كمالها بل ملكه وان أمم به على ما قاله شخصنا فينبغي أن يلقى بهما أو لم يقسم - فردا ولا يعلمه اه عش (قوله وهي باقية بصلها) لو كان في الملكة منها ثم عدا لغيره أنه كالجزء بل هو اه سم وعش قول المتن (واقترع على ردها) ويحصل الملتصق ردها مالم يملكها إذا علم ولم يتعلق بها حق لازم قبل طلبه معنى ونهاية وفي سم بعد ذكر مثل ذلك من شرح الروض ما نصوه هذا بل على انتقاض الملك بمجرد ظهور المالك اه (قوله أو بدلها) هل يشترط اجبيل وقبول القياس الاشتراط أن كان الملك ينتقض بمجرد ظهور المالك اه سم وجهه مظهر خلافه لما في عش (قوله عليه) أي الملتصق لأنه قد مضى العين لغرض نفسه أما إذا حصل الرذيل فملكها كقوله في الرذيل مالم يملكها كقوله الماوردي معنى ونهاية (قوله التمسك) وإن حدث بعد التمسك تبعه الأصل بل لو حدث قبله ثم انفصل ردها كظهر من الرذيل البهيم فلا ينتقض حاله لم يمسك قبل تلكها ثم وانفردا والبيع الامم - فمضى وأسنى قال عش هل يجب تعريض هذا الرذيل بعد انفصاله مع الامم أولا لأنه لم ينتقض وعلى الأول فهل يكفي ما بقي من قرضه الامم في نفسه نظر سم على حج أقول نعم يكفي ما بقي من قرضه الامم لأنه تابع وبقي ماله انفصل بعد تمام التعريف وقيل التمسك فهل يسقط التعريف فيه نظر والظاهر سقوطه كتفاه بما سبق من تعريفه بالامم اه (قوله لا المنفعة الخ) وتقدم في الرذيل البهيم أن الجلب الحادث بعد الشراء كل انفصل فيكون الحادث بعد التمسك الملتصقا اه معنى وفي سم بعد كرمته من شرح الروض ما نصوه هذا لا يخالف قولنا عنه في امره وإن حدث بعد التمسك تبعه الأصل اه لا ينفى في غير الجلب فهو مخصوص به - اه (قوله ارجع) أي المالك (قوله ولم يتعلق) هل حق لازم الخ) بأن لم يتعلق به حق أو أساسا أو تعلق بهما حق جائز كالعارية أو حق لازم لا ينعيم بهما كالاجرة أو الحق الذي ينسحب بهما كالرهن وانظر هل ردها إذا كانت مؤجزة مساوية للتمتعة مدة الاجرة أو لا فيه فامل وقاس ما تقدم في القرض الأول والوفوع الاجرة من الاقراض حاله كملكه المملوك فالاخوة (قوله سليمة) أي أو مبيع مع الارش اه معنى (قوله حال) الخ قوله على ما جزم به في المعنى الا قوله قبل (قوله حسام) أي بان ماتت (قوله أو شرعا) كان أعقدها الملتصقا اه عش قول المتن (وغير مثلها الخ) ولو قال الملتصقا المالك بعد التالف كتبت بمسكها

وانفصل منها قبل تلكها والامم كالتبع الامم عليه يحصل قول من قال إنه ملك بعد التعريف لانه أي وتلكها انتهى (قوله لم يظهر البهيم الخ) لو قلنا ما سرع فسادها في الحال أو كدتم عرقه لم يملك القيمة هل تسقط المطالبة أيضا في الاستحواذ ولا فيه نظر وبقيته الثاني (قوله وهي باقية بصلها) لو كان زال ملكه منها ثم عدا لغيره أنه كالجزء بل هو اه سم وعش قول المتن (واقترع على ردها) ويحصل الملتصق ردها مالم يملكها إذا علم ولم يتعلق بها حق لازم قبل طلبه معنى ونهاية وفي سم بعد ذكر مثل ذلك من شرح الروض ما نصوه هذا بل على انتقاض الملك بمجرد ظهور المالك (قوله أو بدلها) هل يشترط اجبيل وقبول القياس الاشتراط أن كان الملك ينتقض بمجرد ظهور المالك (قوله التمسك) قال في شرح الروض وإن حدث بعد التمسك تبعه الأصل بل لو حدث قبله ثم انفصل ردها كظهر من الرذيل البهيم فلا ينتقض حاله لم يمسك قبل تلكها ثم وانفردا والبيع الامم - فمضى (تنبيه) هل يجب تعريض هذا الرذيل بعد انفصاله مع الامم أولا لأنه لم ينتقض وعلى الأول فهل يكفي ما بقي من قرضه الامم في نفسه نظر (قوله لا المنفعة ان حدث بعد التمسك) قال في شرح الروض وتقدم في الرذيل البهيم أن الجلب الحادث بعد الشراء كل انفصل فيكون الحادث بعد التمسك الملتصقا اه معنى وفي سم بعد كرمته من شرح الروض ما نصوه هذا لا يخالف قولنا عنه في امره وإن حدث بعد التمسك تبعه الأصل انتهى (قوله لم يظهر البهيم الخ) كذا

تلكها فلم يظهر المالك لم يظهر البهيم في الاستحواذ لا يملكها من كتبه ككل شيء مسلم او (نظير المالك) ردها باقية بصلها (واقترع على ردها) ويحصل الملتصق ردها مالم يملكها إذا علم ولم يتعلق بها حق لازم قبل طلبه معنى ونهاية وفي سم بعد ذكر مثل ذلك من شرح الروض ما نصوه هذا بل على انتقاض الملك بمجرد ظهور المالك اه سم وجهه مظهر خلافه لما في عش (قوله عليه) أي الملتصق لأنه قد مضى العين لغرض نفسه أما إذا حصل الرذيل فملكها كقوله في الرذيل مالم يملكها كقوله الماوردي معنى ونهاية (قوله التمسك) وإن حدث بعد التمسك تبعه الأصل بل لو حدث قبله ثم انفصل ردها كظهر من الرذيل البهيم فلا ينتقض حاله لم يمسك قبل تلكها ثم وانفردا والبيع الامم - فمضى وأسنى قال عش هل يجب تعريض هذا الرذيل بعد انفصاله مع الامم أولا لأنه لم ينتقض وعلى الأول فهل يكفي ما بقي من قرضه الامم في نفسه نظر سم على حج أقول نعم يكفي ما بقي من قرضه الامم لأنه تابع وبقي ماله انفصل بعد تمام التعريف وقيل التمسك فهل يسقط التعريف فيه نظر والظاهر سقوطه كتفاه بما سبق من تعريفه بالامم اه (قوله لا المنفعة الخ) وتقدم في الرذيل البهيم أن الجلب الحادث بعد الشراء كل انفصل فيكون الحادث بعد التمسك الملتصقا اه معنى وفي سم بعد كرمته من شرح الروض ما نصوه هذا لا يخالف قولنا عنه في امره وإن حدث بعد التمسك تبعه الأصل اه لا ينفى في غير الجلب فهو مخصوص به - اه (قوله ارجع) أي المالك (قوله ولم يتعلق) هل حق لازم الخ) بأن لم يتعلق به حق أو أساسا أو تعلق بهما حق جائز كالعارية أو حق لازم لا ينعيم بهما كالاجرة أو الحق الذي ينسحب بهما كالرهن وانظر هل ردها إذا كانت مؤجزة مساوية للتمتعة مدة الاجرة أو لا فيه فامل وقاس ما تقدم في القرض الأول والوفوع الاجرة من الاقراض حاله كملكه المملوك فالاخوة (قوله سليمة) أي أو مبيع مع الارش اه معنى (قوله حال) الخ قوله على ما جزم به في المعنى الا قوله قبل (قوله حسام) أي بان ماتت (قوله أو شرعا) كان أعقدها الملتصقا اه عش قول المتن (وغير مثلها الخ) ولو قال الملتصقا المالك بعد التالف كتبت بمسكها

قال وذلك لان ذلك ثابت ومنه انك واجبت انه غير وى وهذا اظهر على ما كان من ان الدائبة له المصلحة فلا بد له ان لا ينضمها كالكس
 وتعتبر قيمتها (نوم التملك) اى وتعلم انه وقت خشيها فى ضمانه (وان قصت عيب) أو قصه طرأ بعد التملك (فله) بل يلزمه ما طلبه
 والمتطاع رده لمع انهما (انضماع الارش فى الاصح) القاعدة ان ما ضمن كماله عند التلف يعرض بعضه عند النقص قبل ان يخرج عن ضمانه الا
 الجعل فانه لا يجبر ارش كمل ولو وجد هاسم من غير الجعل الذى لم يخص (٢٣٩) بالمشتري فله الفسخ ولو لم يعطى الجعز به ان
 الحصرى ورواقتنقول

لا نعلمنا بالاصح له على كماله الامتناع التملك لم يضمنه واكد الوفا لم أقصد شيئا فان كنه المالك فى ذلك
 صدق الملتصق بيمينه لان الاصل روافقه ما التملك قبل التملك من غير شرط فلا ضمان فيه على الملتصق
 كالودع اه معنى (قوله وذات) لاجل حاله (قوله اما التمسك) قسم المملوك اه عرض
 (قوله بل يلزمه) اى المالك قول المثل (مع الارش) هو ما يخص من قيمته لكن هل العبرة بقيمتها وقت
 الالتقاء أو وقت التملك أو وقت طر والبيع ولو بعد التملك فيمنظر والقرى بالانحياز لانه لو ظهر مالها
 قبيل طر والبيع وجب ردها كذلك اه عرض أقول بل الاقرب الثانى قسما لتلف البعض على تلف
 الكل وانما حديث بعد التملك فقد حدث في ملكه (قوله قبل ولم يخرج الخ) عبارة النهاية الاما استثنى
 وهو المثل اه عبارة المثلنى ولم يخرج من هذه الامثلة الشاة الخ لانه اخبرني بالتلف وان نقصتم
 يجب ارشها اه (قوله الان الجعل) اى من الزكاة (قوله لم يخص بالمشتري) اى بان كان بائع او لهما
 و(قوله فله) اى المالك اه عرض عبارة سم قوله فله الفسخ اى فله ملك كايصر به قول شرح
 الروض وقيل ليس له الفسخ لان خيار العقد انما يقسمه العاقدون غير ما انتهى فانظر مع دلالته قول
 الشارح اى فكان ان العدل الجعز الخ لم اجد قوله فله الفسخ اى البائع الذى هو الملتصق اه وبجمله المثلنى
 لو جاء المالك وتدينه بعت القطة بشرط الخيل أو كان خيار المجلس باقيا لكان له الفسخ وأخذها ان لم يكن
 الجعز بالمشتري فقط كجزء به ابن المقرى لاختصاصه بالرجوع لعين ماله مع ضمانه اما اذا كان اختيار
 للمشتري فقط فالرجوع له كالبائع اه وهى سلة عن الاشكال (قوله ووافقه) اى ما جزم به ابن
 المقرى وكذا ضمير قوله الا فهو به بتأييد الخ لا يخفى ان كل من دعوى الوافقة ودعوى التأيد لهما نظير
 على الرجوع ضمير قوله الفسخ اى البائع وقد تقدم ما فيه (قوله على ما جزم الخ) عبارة النهاية كاجزم الخ
 (قوله الان يرفد الخ) عبارة النهاية والفرق بينهما بان الجعز مرفد والوجه ان الملتصق لا يصح على
 الفسخ لكن قضية كلام الرافى ترجع انفسا من لم يفسخ اه (قوله به بتأييد اقتضاء الخ) يتأمل
 هذا الصنيع وانظر القولة السابقة اه سم اى الملتصق على قول الشارح فله الفسخ قول المثل (رجل)
 اى مثلا نهاية ومعنى (قوله ما يعلم) اى قوله نيم لو قال فى المثلنى الا قوله فان خشي المثلنى (قوله ما يعلم
 انهما) فان علم انهما وجب عليه دفعهما اليه عليه العهدة لان الزم تسليمها بالوصف كما اه معنى
 والمراد بالمسلم هنا اخذها بما فيها من الثمن (قوله ولا يكتى اخبارها الخ) لانه اذا اخذها بما فيها من الثمن
 يظن صدق البينة (قوله فان خشي منه) اى القاضى (قوله ولعل هذا اقرب) اعتمد مر اه سم
 عبارة النهاية وهو الوجه اه (قوله كين تسليمها الخ) مثال الجملة اه رشدى (قوله ان لم يعتقد
 وجوب الدفع الخ) اى والا فلا يلزم ذلك اه نهاية اى وان اعتقد لدى تسليمه انه يلزمه تسليمها
 شرح مر (قوله فله الفسخ) اى فله ملك كايصر به قول شرح الروض وقيل ليس له الفسخ لان خيار
 العقد انما يقسمه العاقدون غير ما انتهى فانظر مع دلالته قول الشارح اى فكان ان العدل الجعز الخ لم اجد قوله
 بتوله فله الفسخ اى البائع الذى هو الملتصق (قوله على ما جزم به ابن المقرى الخ) واعتمد مر (قوله به
 يتأييد اقتضاء الخ) يتأمل هذا الصنيع وانظر القولة السابقة (قوله ولعل هذا اقرب) اعتمد مر

من سماع القاضى له اوقضاته على الملتصق بالدفع فان خشي منه ان يترامها لشدة جوارحها واحتيل على الملتصق واستحل ثمنها
 يحكم من يسمعها ويضئ على الملتصق وامل هذا اقرب (وان وصفها) وصفا لتمام جميع صفاتها (ونظن) الملتصق (صدقتما بالدفع) اليه
 قطعا فلا يظن بل يرس هذا ان اتحد الوصف والابان ادعاها كل لنفسه ووصفها لم تسلم لاحدا لاجتماع كينتهما من المعاون ولا يصح
 المنعوب لانه مدعى احتياج البينة ومتمم باحتيال مما علم وصفها من تعويلها كما اما اذا لم يظن صدق فلا يجوز الدفع نعم قوله بالوصف
 يلزم تسليمها الى حلف قال شارح ان لم يعتقد وجوب الدفع بالوصف

أنه لا يفرق بينه وبين النكاح ولم يكن هناك عقد يرد هذه الآية كغيرها ولا لأن الرد كالقار وأما إذا لم يثبت على الكاهن بغيره فهو الوصف كل محتمل وإن لم يعلم أنهما كمل خلفه إلا بعد ما وثقت فشهدت البينة بوصفها بشت وزعم عليها بكل البرعن النص وظاهر أن محله أن ثبت بقراره أو غيره أنه شاهدته البينة من الوصف هو وصفاً فإن دفع القطة لاسنان بالوصف فأقام آخر بينة أي بحجة بانها ملكة فال الشيخ أبو حامد وغيره يوافقون لا يعلم أنها التفتت من وجهه بغير اعتدال بالحياط الملتقط لكونه لم يقصر (حولت إليه) لأن الحجة توجه اليه بخلاف الوصف (فان) (٢٤٠) تلقفت عنده أي الوصف المدفوع إليه بالانضمام كما يرى وجوب الدفع إليه بالوصف

فما بالبلاد كذلك فلا تظهر قائد الشخص وذات علم يدفع إياهم الاستغناء بغير شيء في الموضع فمما هو كال
هذا هو المراد بينه والأجرام ما تافهنا انما هو أشد من الناس يكثر تكرار وجودهم المرفوعا على ما كان عليه في وقتها على أيديهم
فقط على ما كان عليه في القتال فغير على اليد عليهم عدم استخرج لهم الحل بوجهة ما يحجب الانتصار لأن ذلك من
شخصات الحرم ووجهة الفرق وتصره في غير محلهم في أن تقطع على أيديهم في جمع حرمهم لا يذلل فيه كل فرقة منهم وبأكثر حرم المدينة
واختار القليل اسما وعلما وسميت بهذا (قوله) فغير على اليد عليهم عدم استخرج لهم الحل بوجهة ما يحجب الانتصار لأن ذلك من

(قوله فيلزمه الاقامة الخ) قال ابن القري وتنبجي بهذا التقدير في كل ما انقطع لعطف اه مخير زاد سم
 أي وان لم يكن يحرم مكة وتقدم أن ما انقطع لعطفه لثبوته للقاضي في زمة القول اه (قوله عند أمين)
 أي ضمير الحاكم فلو بان عدم أمانيه فحتمل تضمن المنقطع لتقصيره بعدم التصريح به ويحتمل خلافه
 قياسا على ما لو أشبه بمستورين وبما قاما بين ولعله الأقرب اه عش (قوله قبل قوله الخ) ظاهره ولو بعد
 اعترافه بأنه لفظة وتعرفه به على حج اه عش (قوله قال القري الخ) معتمد اه عش (قوله لا يقبل
 قوله الخ) (فرع) لو أخذنا لفظة ثمان فترك أحد هما حقه من الانتقاط لا حرم بسقطه وان أقام
 كل منهما مائة باله المنقطع ولم يسبق تاريخ أحدهما لتعارضا وتساقطه ولو سقطت من ملتصقاها انقطعها
 آخر فالاول أولى هاهنا لمسقطه ولو أمر واحد آخر بالانتقاط لفطر أحدهما فخذها فهي لاخذ الا ان قصد
 به الآخر وحده أو مع نفسه فيكون لا حرم أي في الاول وأولها أي في الثاني وهذا أيضا لتعارضه في
 الواكاه من عدم صحته في الانتقاط لان ذلك في عموم الانتقاط وهذا في خصوص لقطه فوجب سدو يشمل
 المستثنى منه ما إذا لم يقصد نفسه ولا غيره وإن أحدهما طر وحده على الأرض فدفعه بجره و تركها حتى
 ضاع ثم رجع فنهانها بغير موافق راد الا في لام فصل في يد موقفي عدم ضمانه وان تحولت من مكانها
 بالدفع وهو ظاهر وعلى قياس لا يضمن المصحح الجرح الذي درجه اه قال عش قوله حر لم يسقط
 أي فان أراد انقص ارفع الامر الى الحاكم كالو لم يتعدوا المنقطع وقوله حر وتساقطت أي فبقى قيد
 المنقطع فلا ودعي عليه كل أنه يعلم أنه حقه فان حصل لكل تركه في يده وان نكل فإن حلف أحدهما سالت
 له او لغيره جعلت في أيهما وكذا في تنسار ولا يفتلح أحدهما فكل منهما حاصله في المنقطع الخ وقوله حر
 فدفعه بجره اه أي ولم تنفصل عن الأرض اه

«كتاب القسط»

(قوله فعل بمعنى مفعول) أي قوله وظهر تخصيصهم في النهاية القوة ببناء على الاصح الى المتن وقوله كان
 قاله في المتن وقوله لم يقبل على المتن (قوله منبذ) أي باضار له وينبذ يسمى مقلوبا أيضا
 باعتبار أنه لفظ اه نهاية والذوق في دعيا اه أي الجهل بمن ينسب اليه (قوله وهو) أي قوله لا تسليمة
 حكمي الغني القوة كالمعروفه المنصوص عليه في المختصر وقوله فلا يثنى الى قال الماوردي (قوله وهو)
 أي القسط ش اه سم (قوله ينبذ) وينبذ في الغالب ما لا يكون من فاحش تنوفا من العار واللعن من موته
 اه معنى (قوله بنحو شارع) جوارق المتن في شارع او سجدا ونحو ذلك لا كافله معلوم اه (قوله فهو)
 أي القسط (قوله من بجرا الاول) أي بحسب اللغة ثم صار حقيقة شرعية نهاية وسم (قوله ذكر الطفل
 للعلاب الخ) هذا صريح في ان المميز لا يسمى مقلوبا بشرع بقوله المستحب يجوز انتقاط المميز اه وهو
 أحسن قولين في اللغة في المباح للطفل والبالصغير فالبعضهم يبق هذا الاسم حتى يميز ثم يقال صبي وحرور
 وناقص ومرافق وبالغ في التذويب يقال له مقل الى ان يحتمل اه عش (قوله يلتقطان) أي وان لم يصح كما
 يأتي في المميز اه سم (قوله فكأنما لم يمسح الناس الخ) أيضا حاشا لمسقط الحرج عن الناس فحاشا لهم فبأنه
 من العذاب اه معنى (قوله ولا ركه) أي القسط الشرعي معنى وشرع منهج عبارة الرشدي أي القسط
 المقهور من القسط اواركان الباب اه وقال الجعفي دفع هذا في بقيد الشرعي ما يلزمه على كل من كون

فيلزمه الاقامة له أو دفعها
 للقاضي أي الأمين فان أراد
 سقرا ولا فاضي أمين ثم اتجه
 جواز تركه كما عند أمين
 (فرع) «القط ما لا يدي
 انه ملكه قبل قوله كفى
 الكفاية قال القري ويحمله
 عند عدم التنازع بخلاف
 ما لو انقطع صغيرا ثم ادعى انه
 ملكه لا يقبل قوله فيه
 «كتاب القسط»

فعل بمعنى مفعول ويقال
 له منبذ ودعي وهو شرعا
 مفضل ينبذ بنحو شارع
 لا يعرف له مدع فهو من بجرا
 الاول ذكر الطفل الغالب
 اذا لمع ان المميز بالبالغ
 الجنون يلتقطان لا حاشا لهم
 الى التعهد والاصل فيه قوله
 تعالون من أحياءكم فكأنما
 أحسب الناس جميعا وقوله
 تعالوا فاعلموا الخبر وأركانه
 لتبطلوا لفظا ولفظا

«كتاب القسط»

(قوله وهو) أي القسط ش (قوله فهو) أي القسط من بجرا الاول قد يقال هذا بحسب القصة ما في عرف
 أهل الشرع فهو حقيقة كلفي تناسره (قوله يلتقطان) أي وان لم يجب كما يأتي في المميز

وستعلم من كلامه (التقاط المتبوء) (٣٤٢) أي المظهر والتعبير به للغالب أيضا كجمله (فرض كفاية) صيانة للنفس المحترمة

والشئ وكذلك نفسه وحاصل الفرق أن الذي جعل ركاهو القطة الغوى يعني مطلق الانخد والاول القطة الشرعي وهو لنخذ الصبي والمجنون الذي لا كافل له معلوم اه (قوله) وستعلم من كلامه اي يعلم الناشئ من قوله التقاط الخ والناسخ من قوله وانما ثبت ولاية الالتقاط الخ ولما الاول من قوله المتبوء (قوله للغالب) اخمله ما اذا كان ماشيا وليس معاه احد اه بجري (قوله) كاعلم له علم من قوله اذا لامع الخ سم ورشد يدي قول آتت (فرض كفاية) ولعل في فسخه لو ايه فوجب عليهم الالتقاط ولا تثبت ولاية لهم اي فعلى الحاكم انترافس منهم ولعل في سكوتهم عن هذا العلم من كلامهم اه عرش (قوله) جمع اي متعدد اه نهاية (قوله) والام اي بان علم واحد فقط (قوله) ما عرفت القطة اي من الاحتياط في قول المتن (ويجب الاشهاد) اي ارجلين ولو مستورين لانه يعسر عليهما قلة العدلين فظاهر او اطمنا اه عرش (قوله) مشهور والعلة اي ناهية بان تثبت بالركنين واشترت حلا لفظ على فرد اه الكامل فغيره كسور والعلة من باب أولى اه عرش (قوله) وجوبه اي الاشهاد (قوله) على مامعه اي كتاباه (قوله) المتصوص عليه اي الوجوب و (قوله) بطريق التبع اي القطة وقياس مامع في القطع من امتناع الاشهاد اذا خاف علم من ظالماته هذا كذلك اه عرش وسبق عن السيد موافقة (قوله) فلا يتأني مامع الخ اي من انه لا يجب الاشارة اه سم (قوله) القطة (قوله) وقد يقال لا منافاة وان لم تعتبر التبعة لان الغلب فيها معنى الكسب وفي الالتقاط الاول لا يتولى القطة مامعه اه عرش (قوله) تثبت ولا ينافى الحضانة فيجوز الاتخاذ القطة ومامعه منه والمنع من عمن ياتي الحاكم اه وضع شرحه ويأتي في الشرع ما وافقه (قوله) الا ان تاتي الخ (قوله) فنبه على الاول لا يتسبى الى التوبة ان تولد الاشهاد كبر توبة ذك كلام السبكي الا ان اه عرش (قوله) جديا من حيث الخ صريح في ان لا يترتب مدعا لا يستبرأ وهو قياس ما يعتمد الشارح وما صاحب المغنى والنهاية في مسائل في النكاح اذا تاب وسبق من ابن القاري اشتراطها فعليه ان يتال هنا نظيره او يرقى على ما مل في القطة اذا عرض فيها قصد الحضانة في الاثبات في المال في ثبته فاما كرهنا فراجع اه سددع وتقدم عن عرش في القطة ترجيح عدم اشتراط الاستبراء (قوله) على الضعف الخ اي من حيث اطلاعوا الاضمان في الفرائض انه حكى في تفسيره فعل المولى لم يمتعه اه رشدي (قوله) بان تسليم الحاكم فمما الخ اي وان لم يكن مجلسه ليدفع لوجهه ان ما فعله الحاكم بشهر امره فستعاقبه العلم بالالتقاط وهو بمنزلة الشهادة اه عرش (قوله) يجوز (قوله) وقضه كلامه في المغنى الا قوله بل لو خشى الى وجوب وقوله بناء على الاصح الى المتن وقوله لكن الى المتن (قوله) يجوز التقاط المميز هذا اللفظ من المتن في النهاية وكذا في أصل الشارح ثم أصح وكتب المبدأ الاسود وليس في المغنى معدودا من المتن فاعلم النسخ مختلفة اه سيدعمر أقول وعلى كل هذا مكر ومع قول الشارح السابق اذا لامع أن المميز والبالغ والمجنون يلتقطان (قوله) بل لو خشى ضاعلم بعد الخ) عبارة شرح الهيدون لفظ غير بالغ ولو لم يكن أن ينفذ فرض اه وهي كالصريح في وجوب الالتقاط للمميز مطلقا وكذا أصبح المنهج وشرحه فليراجع سم وعرش (قوله) ويجوز الخ اي بان اخذوا واحدة ووصله الله وليس المراد انه اذا اخذ عجز بدلا لا يجب عليه أخذ ابتداء اه عرش (قوله) وقضه كان مراد ما اذا كان القاضي تعاضل كفاية ما فعله والا فاقضيه الكفاية العامة الشاملة لكل من لا كافلة في ولايته فلو وجب رد المطلقا لنافذ ذلك قولهم ولا تقتصر ولاية الالتقاط الى اذن الحاكم وغير ذلك من فروع الباب كما هو واضح ان تتبعها فاعلم ثم ينبغي أن يحل أي الرد للقاضي حيث لا يخشى عليه منه اه سيدعمر قول المتن (وانما تثبت ولاية الالتقاط الخ) ولا تقتصر الى اذن الحاكم لكن بسبب دفعه اليه نعم لو وجده فاعطاه غيره لم (قوله) كاعلم كل من اذا لامع الخ (قوله) فلا يتأني مامع اي أي لا يجب الاشهاد (قوله) وانما يتأني هذا على الضعيف الخ) كذا شرح مدر (قوله) فالوجه تعليقه بان تسليم الحاكم في معنى الاشهاد الخ) يستعملان محل الاكتفاء بتسليم الحاكم اذا كان في مجلسه لعدان أو واحد معه كما هو الغالب حتى لو لم يكن عنده أحد (قوله) ولو فقير الان عليه نفقة لا يشغله (مسلم) ان حكم باسلام القطة بالدار

والا فلا تكافؤ العنصر في دينه التقاطع ويبحث ابن الرقعة جواز التقاطع اليهودي النصراني وعكسه كالنصارى والافرنجى والافرنجى والافرنجى
انه لا يشرع انتفاعه من ملقطه الاذن من غير تكسمن التقاطع وفيه نظر لان المتنح (٢١٢) الانتقال الاختياري على انه قد يعبر بين

الدينين كيان قبل نكاح
الشرك (عدل) ظهر
في مثل المسود وصرح
بانه يمكن ترك التقاضي
به من راقبته متشكلا
تأذى فاذا رتب به صار
كعلم العدة (رشيد) ولو
اتى كل واحد من سائر الاولاد
على الغير وقضية كلامه
وجود العدة على عدم الرشد
ولا تنافى خلافاً لما نقله
اشترطهم في قبول الشهادة
السلامة من الغير لان العدة
السلامة من الفسق وان لم
تقبل بها الشهادة وانما فيه
قد لا يثبت ويبحث الاذرى
اعتبار البصر وعدم تقو
رؤس اذا كان الملقط يتعاذه
بنفسه كيان لحاضته ولو
التقاضي (الفايد) أى من ولو مكاتباً
ومعضا ولو في نية كبره
الاذرى وغيره (بغير اذن
سيده) انتزع القبط منه
لانه ولاية وتبرع وليس من
أهلها (فان حله) أى

بحر حتى يدفعه الى الحاكم قاله الاذرى اه معنى (قوله والا) أى وان كان يحكموا بكفره بالدار اه
معنى (قوله ويبحث ابن الرقعة الخ) اعتمده المفتي والنهاية عبارة الاول ومقتضى كلامهم جواز التقاطع
اليهودي النصراني وعكسه وهو كذلك كالأروان قال ابن الرقعة لم يستغفروا اه عبارة الثاني والوجه
كاعتناء ابن الرقعة بجواز الختلاف الاذرى اه (قوله وعكسه) أى فيه - دالوا على ان اختلافه من آية
فذلك والا بان لم يخبره لعله به او غيره فهو على دين الاقط فخر عليه لا تأثر كلام ابن الرقعة والنصراني على
ملته وهذا المالم يعلم لعله يطلب منه تحكيمها كان كن لم يملك في الأصل دين ثم لما طلب منه التسليم لعله وقد
سبق له قبل تسليمه الاقط أمر اه ع (قوله وصرح باهليه) أى قوله وقدم عدل على مسود
(قوله ترك التقاضي به الخ) أى وجوا و (قوله من راقبته) ظاهره الاكتفاء واحد وهو ثمة بيت
المال و (قوله من علم الرشد) أى وهو كذلك كيان في قوله والسيف فلا يفسق أى بان يبيع المال
بغير لحاش مع الجبل يقتضوا الفاسق فلا يصح علمان بلغ مصلحته بنموه ثم فسق اه ع (قوله
ولا ينافيه) أى وجود العدة مع عدم الرشد (قوله لمن نقله) أى النافاة (قوله ويبحث الاذرى الخ)
عبارة النهاية والوجه كاعتناء الاذرى الخ (قوله وعدم نحو رص) كالج فام ونحوه بما يفرض عادة
اه ع (قوله ولو مكاتب الخ) ومدار ومعلقا عنه، يستغفروا اه معنى قول المتن (انتزع) والانتزع
هو الحكم بغير من شرح الرضوى قول المتن (فاقره عنده) بضمه استثناء المكاتب لان مجرد اقراره لا يزيد
على مطلق أمره بالاتفاق الذي لا يكون السيد ملقطاً كياناً آتفاوا البعض في نية نفسه ان مجرد اقراره
لا يزيد على مطلق اذنه فعلان التقاطع مستند وعدم وقوعه للسيد كياناً أيضاً فاعلم اللهم الان
يدى زائد مجرد الاقرار على ما ذكر وهو في غاية البعد لا يكتفى ثم يبحث في ذلك مع هر فوافق سم على ج
اه ع (قوله وظهر شرح المتن استثناء المكاتب وظاهر الرضوى شرحه استثناءه والبعض في نية
نفسه فلهما مع (قوله وسط قوله ذلك) أى قول السيد لقتضيه أى كفاية هذا القول (قوله وهو
غائب عنه) أى وحال ان السيد غائب عن القن وقت التقاطع (قوله عداة القن الخ) خبره وسط الخ
(قوله والبعد بالية الخ) اذ به كيد ولا بد ان يكون أهلاً لترك في يده اه معنى (قوله خلاف المكاتب) الا ترى
وأما المكاتب فلا يكون الخ (قوله ولو أذن) الى قوله وجوباً في القن الا قوله ما نقل الى المتن وقوله ولو كان
القطا (قوله ولو أذن البعض) بمحرف قول المتن بغير اذن سيده اه ع (قوله البعض الخ) عبارة النهاية
والمعنى ولو أذن لبعض ولا مهاباة وأكثرت التقاطع في نية السيد كالقن أو في نية البعض فباطل في الوجه

لم يكف تسليمه وان كان شاهد الآن كونه لقطاً لا يثبت شاهد واحد هر (قوله ولو أذن البعض) فسلعه
لم يهد وجوب التقاطع) كذا شرح هر وعبارة شرح المجهول لقط غير المملوك في غير اذن سيده
وهي كالسيرة في وجوب التقاطع المميز لقطاً كذا مذهب المتبحر وشرح غير الجمع (قوله ويبحث ابن الرقعة
الخ) اعتمده هر (قوله لان المتنح الاختياري) قضيه انه يمنع الملقط في دينه يحصل هنا انتقال
اضطرارى فيلزم (قوله ويبحث الاذرى الخ) كذا شرح هر (قوله يجوز عدم الرشد) اعتمده هر (قوله
فيما نقله فاقره عنده) بضمه استثناء المكاتب لا يكون الملقط السيد لان مجرد اقراره لا يزيد على مطلق أمره
بالاتفاق الذي لا يكون السيد مجرد مملقطاً كياناً في قوله خلاف المكاتب الخ والبعض في نية نفسه اذ
مجرد اقراره فباطل لا يزيد على مطلق اذنه فلهما مع بطلان التقاطع مستند وعدم وقوعه للسيد كياناً في قوله ولو
أذن البعض الخ فاعلم اللهم الان يدعى زائد مجرد الاقرار على ما ذكر وهو في غاية البعد لا يكتفى ثم بحث
في ذلك مع هر فوافق (قوله خلاف المكاتب الخ) كذا شرح هر (قوله في المتن ولو لقط صبي الخ)

لا يكون تابعاً عنه عند أمره بمطلق الاتقاء لاستقلاله ولا لقطاً لانه غير متفرق عنه ولا يكون السيد لقطاً لان قوله لا يولد أذن البعض
ولما ياباة وشمها ياباة وهو في نية السيد كالقن أو في نية البعض فباطل على الوجه ما نقل به حتى كفي ظاهره فيكون تابعاً ولو لقط
صبي أو ينجون

كافر القبطا (أو كافر من قبلنا) أي انزعوا الحاكم ممنوجب بالاستفتاء أهل بيته وظهر

الوجهين اه قولنا المتن (أولاً) قال في الوضوء وكذا من يفتنر أهله اه سم على حج والمراد
 أنه لم يكن لظاهر العدة والافتراق منع من تكرار المنسود ومع التناظر وكل الحاكم من رابطة حقيقة
 اه عش (قوله ولو كافراً) أي ولو كان كافر بالدين وأما قوله ولو كان من الناس والخصم وعليه
 اه سيدعبر أقول الأولى تأخير هذا الغاية عن قوله لفظاً أي يقول ولو لمسلم (قوله لفظاً) ولو كافراً اه
 وشيذ يقول المتن (مسلم) أي حجة فلا تكون به مسلماً الحاكم بالدار فانه ولو وصف الكفر ترك فشكله
 يحكم بإسلامه وببعض قوله أماً المحكوم بكفره الخ اه عش (قوله أي انتزعه الحاكم) ظاهره أن غير
 الحاكم لا ينتزع لكن ينبغي أنه إذا انتزع كان لغرض الانتزاع هو اه سم (قوله أهل) أي لا لقطا
 (قوله من واحد) متعلق بأخذه (قوله من ذكر) أي من القن والسي وما عطف عليه هو اه عشرين
 (قوله وعليه) أي الظاهر للذكور (قوله من هذا) أي أخذ الأهل من واحد ممن ذكر وكذا قوله هنا
 (قوله فبها) أي في اليد أي في السوف فبها (قوله يعارض) أي لا من الحاكم ولا من غيره اه عش
 (قوله أماً المحكوم بكفره بالدار الخ) عبارة الغنى يخرج بالمسلم المحكوم بكفره الخ (قوله بالدار) أي بان
 وجهه وليس بمسلم اه عش (قوله ففقرى بدالكافر) وكذا بدالمسلم كاستغنى اه مغنى
 (قوله وهما أهل) أي فلو كان أحدهما غير أهل فهو كالمسلم يستقل الأهل به فإني سم من أن الأهل
 نصف الوالد يتويعن الحاكم من يتولى النصف الآخر لا يفتنر ما يفوقه وإن الحق لا يثبت لأكثر من واحد
 بالمسلمين أي من أهل التمسار أو عرق ولو كانا حقاً يثبت لأكثر من واحد بشرط بينهما اه عش قول المتن
 (من ومنهما) فضته أهلية جله عتيدت بهما على مقتضى قوله إن جله عتيدت بهما قد يؤول
 إلى ضرر المطلق بشواكهما في شأنه اه عش أقول وسبب في شرح فأن كان تأثر عايناص به (قوله
 في الجراة كالخند) الأولى انه كالخند في الجردون وضع اليد (قوله لفظه) إلى قول المتن وتفتنه في النهاية
 الاقوله و يقدم بمقيم إلى المتن وقوله وإن كانت أقل فسأفاد إلى الوادية وقوله ولو حمله إلى بل لشمه قول المتن
 (يقدّم فحقه في فقر) قال في شرح الإرشاد وإن كان الأول مستور والعدل الثاني معلوم هاهنا الوجه
 اه قبل والأوجه اختلافه اه سم وسبب تأنيده به (قوله يعني الزكاة) ظاهره ولو كان غناه بكسب
 وأعله بغير مراد وأن المراد هنا غنى المال فليعلم ما روى في التفتيش الفقراء يدخل فيهم الغنى بكسبه ويغنى به
 قول الشارح وقد توسعنا في فهمه لو كان أحدهما مسكواً بالآخر لا كسبه قدّم وذلك لكسب اه عش
 (قوله ولا غيره) إلى قوله كذا تأثر في المعنى الاقوله على ما عتد (قوله ولا غيره) أي تأثر في شرح
 الإرشاد للشارح وبذلك نضمنه أي التعليل بكون سخط المطلق عند الغنى اه عتد اه لو علم مع الغنى شامعاً طرأ

والقطعة ثلثان معاً أحدهما واحد من المذكورين والآخر كامل فهل ينقل به الكامل والحاجة لا تتراجع
الحاكم لأن الزمحه كالمعلم فساد القطعة وأما حيث به القاطع النصف النصف الآخر ينزعه الحاكم
ويجمعه فحينئذ وأبغريه كل القطع غير الكامل الجسملان النصفين بمجموع الجميع إذا استقل فيه نظر
فلنأمل ومال من الثاني (قوله في المتن أوافق) قال في الوضو وكذا من لم يتخبراً أي ماله وظاهره
الأمانة لو سافر أن ينزع عن أن أراد السفر وأوجب في الحضر من الثلاثين أي فأن وقته في كعدله أي
فلا ينزع عنها انتهى (قوله أي ينزع الحاكم) ظاهره أن الحاكم إذا لا ينزع عمن ينزع أي أنه إذا اعتذر
كانت فيه من الزيادة (قوله أي ينزع الحاكم) يحصل أن التفتيد بما جازى في المرد إذا ارتفع
التهمه التي لو تيسر لغزاً من على وجه القطع وكان هذا التفتيد منقطاً فلهذا القائل الأول
(قوله في المتن يقدم في حق فقير) قال في شرح الإرشادون كان الأول مستورا للعدل والثاني معالوماً
على الوجه انتهى قبله والأوجه خلافه (قوله وظاهره من طبع في الزمان) بخلافه ما في قوله فلم
المسلمون بكنياته والفرق اختلاف المردوك (قوله لأنه أرق في غالبه) وقد يقال ملحق الغني أرق في
(قوله ولا عبرة بشواحي في الحق الخ) كذا شرح من وجوب شرح الإرشاد للشارح ولا يقدم الاغني

قدم

عنه وبقول غالباً اندفع ما لا ذرعى وغيره ولا عبرة بتفاوتهم فى الغنى الا ان غير

قدم الفقير الذي ليس كذلك طبعاً لان الحلقا حثت عند الفقير أكثر له وظاهر كلامهم خلاف هذا سمع على ج
 اءه عن عبارة النها يتوالف وظاهر أنه يقدم الفنى على الفقير وان كان الاول بخلافه قال عن قوله مردوان
 كان الاول بخلاف ظاهر مردوان أفرفق البذل اه (قوله أحدهما) أى الفنين (قوله ويقدم مقيم الخ) بخلاف تلقى
 لو ازدحم على اخذ لفظ بكذا أفرفق يطاعن الى بادية أخرى يعا خر مقيم بالمقيم أولى لانه أرفق به وأحوط
 لنسب له على طاعن بظلمه الى بلد آخر بل يستوي بان بناء على أنه يجوز للمنفرد بقوله الى بلد كسايه في اختيار
 المصنف تقديم فروى مقيم بالبرية على بلدى طاعن ونقله عن ابن كج لكن منقول الاصحاح أنهم باستويان
 كانقله هو تبعاً لرافى اه قول المتن (وعدل على مستور) صادق مع فقر العدل وغنى المستور وهو المختلان
 مصطلحا للعدالة وانما أرفق من مصطلح الفنى اه لا يكون عدلا في الساطن وبسيرة لعدم اليقظة الى الماتعة سم
 على ج اه عن عبارة الجعبري قوله وعدل بالظن ولو فقير على مستور ولو غني بالبادى ومنه على سم عن
 مردوان اه اعتمد في مرة أخرى تقديم الفنى المستور على الفقير العدل بالظن وهو الظاهر في شرح البهجة
 عن اه وقدم عن شرح الاشباح واقفاً ما تعليل سم خلافه بما رآه نقضه عن ابن المستور قد
 يكون عدلا عندنا لا دورا للعدل بالظن بل للفنى ويقدم عدل بالظن كونه مضر كعدنا كم على مستور
 أى عدل ظاهرا بان لم يعلم فسقوا يعرف تركه عندنا كم أما العدل بالظن فلا يعلم الا الله اه (قوله
 ولا يقدم مسلم على كافرا) والامر أهمل وجعل (قوله الفنى) (قوله قال الاذرى الخ) عبارة النها
 الامرضة في رضيع كجعله الاذرى والاعلى فقد قدم على المتروجة كجعله ركنى اه قال عن ظاهر
 مردوان كان ازواج من عاده ان لا ياتي بسبب وجهه الا احكاما وكانت منه منتهى اول اناق وجهه لا يعدد
 حصن من الليل لانه عا صاف وقت حجب احتياج الطفل الى من يقوم به وظاهره أيضا لو باذن الزوج
 اه (قوله ويحتمل تقديم الخ) عبارة النها يتوالف أى الفنى من تقدم امسج حيث ثبت له الما لاية
 بالشروط المار اه (قوله ينافيه ما مر من الخ) فيه ان هذا مطلق وذلك المشيد عن تعاضد نفس المطلق
 لاننا في المقيد لجوازه على ما اذا اتفق عند ذلك فان المناقاة لا يوجب تقديمه بقوله أى الاذرى
 كفى شرح الروض ان قبل اهلهم لا لا لتقاطعي هذا الاقروهم للمناقاة سم وسيد غير (قوله في الصفات) الى
 قول المتن وان الفنى يثبت الفنى الاقنوه وان اعتراضه قوله وان كانت أقل الوالدية (قوله ولعدم مسيله
 طبع الخ) أى خلاف تغيير الصى المميز بين اوبه لنعو يلهم على الميل الناشئ عن الولادة اه معنى (قوله
 واجتماعهما مشق الخ) عبارة النها ولا يما بينهما الا ضرار بالقطب ولا يترك في يدهما التعذرا وتعرض
 الاجتماع على الحضانة اه زاد شرح الروض ولا يفرج عنهما الما من ابطال الحقة هما اه (قوله وليس
 للشارع) أى من نوحته للقرعة ترك حقه) أى لا تخوا معنى أى قد آخيه وهل يسقط حقه به أم لا
 فيه نظر والظاهر الثاني فيلزمه القاضي لانه بالتقاطع عين عليه تربيت اه عن (قوله كل منفرد) أى كانه
 ليس للمنفرد بقوله الا غيره اه معنى (قوله بخلافه قبل القرعة) عبارة الفنى ولو ترك حقه قبل القرعة انفراد
 على الفنى خلافاً لما هو مسمى كلام الحاوى الا ان كان أحدهما مختلا ولا يخرجوا اذا قدم كلهم الفنى على
 الفقير لان حظ الطفل عنده أكثر ويؤخذ منه انه لو لم ينع الفنى لم ينع فقر طامد الفقير الذى ليس ذلك
 طبعاً لان الحلقا حثت عند الفقير أكثر انتهى وظاهر كلامهم خلاف هذا الأخير (قوله والاستوى) لراجع
 شرح البهجة (قوله في المتن) وعدل على مستور) صادق مع فقر العدل وغنى المستور وهو المختلان
 مصطلحا للعدالة وانما أرفق من مصطلح الفنى سم المستور لا يكون عدلا في الباطن وبسيرة لعدم اليقظة
 الماتعة (قوله ولا يقدم مسلم على كافرا) هلا كان المسلم بالنسبة لكافر كالعدل بالنسبة للمستور
 لم يدمر به عدالة المسلم كزدمر به العدل بالظن (قوله قال الاذرى الخ) اعتمد مرد (قوله ينافيه ما مر
 عنه الخ) في ان هذا مطلق وذلك مقيد عن تعاضد نفس المطلق لاننا في المقيد لجوازه على ما اتفق عنه
 ذلك التقيد فان المناقاة لا يوجب تقديمه بقوله كفى شرح الروض عنه ان قبل اهلهم لا لا لتقاطع فعلى

أحدهما فهو مختار وحسن
 خلق على ما بحث ويقدم
 مقيم على طاعن أى لم ينع
 من نقله اليه والاستوى
 كذا قالو وناق ع فيه الاذرى
 وغيره (وعلى) ولو فقيرا
 بالظن (على مستور) احتياطا
 للقطب ولا يقدم مسلم على
 كافرا في حكمه بكفره ولا
 امر أهمل وجعل وان كانت
 أصغر من على القرية قال
 الاذرى بحثا الامر من على
 وضيع وبهتة تقديم بصير
 على أى ويما على مجزوم
 أو أوصى ينافيه ما مر عنه
 انه لاحق لهما بقوله فعلى
 ان لهما نقا بضم القاء فان
 استويا في الصفات المعتبرة
 وتساوا (أقرع) بينهما اذ
 لا مرجع لعدم مسيله لهما
 طبعاً غير المميز بينهما
 واجتماعهما مشق كلها باة
 بينهما وليس القارعة ترك
 حقه كلنر بخلاف قبل
 القرعة واذا وجد

بلدى لقطعا بلدى) أقر به (فليس له نقله) ولولغيرنقله كجملته أو أقر إيمان اعترضا (إلى البادية) خشونة عيشته أو فوارى حب الدين والدنيا ومن ثم لوقربت البادية من البلد الآخر به بحيث يحصل ذلك منها أى بلا كبير مشقة فعبا يظهر لم غنى ولو وجد به يسلمه بنقله لغيره وأن كانت أقل صادا وقيل برأى بقية المبالغة (٢٤٦) والبادية خلاف الحاضرة وهي العمارات فقلت غيرة أو أكثر قبل أو عظمت فدين أو

كانت ذات زرع ونخب
 فر يفسر (والأصح أنه نقله)
 من بلد جديف (إلى بلد
 آخر) ولولنقله لعدم الحذور
 السابق لكن بشرط فواصل
 الاختيار وأمن الطريق
 والامتنع ولولدون مسادة
 القصر (و) الأصح (أن)
 الغريب إذا التقط ببلدان
 بنقله إلى البادية بالشربطين
 المذكورين فعبا يظهر بها
 مر وجب منع زرع من يده
 للآسافر به يفتنون ثم
 بحث الأذى عنه ولو استزم
 الأطمع وتوقى من سبهم أقر
 يسده وهذمغا فوالى
 قبله خلافا لزم زعم اتحادهما
 لإفادة هذه الغريب
 بإسدهما فقط وصفت
 الأولى بالوكان معقبها ما
 أو بادهما أو أخرى
 عنهما نعم قول الأول
 غريبا أو فذلك مع الاحتصار
 (وأن وجدته) بلدى (بادية)
 آمنة فله نقله إلى بلد وإلى
 قرية لأنه أقر به أمنا غير
 آمنة فغيب نقله إلى العامن
 ولومقصده وأن بعد (وأن)
 وجده بدوى) وهو ساكن
 البدو (يلد في كاخبرى)
 فان أقام به فذل للأطمع بنقله
 لا دون من يحمل وجوده ولو
 مجته من بلد اختفت خلافتها
 فعبا يظهر بل مثله أو أعلى
 بالشربطين السابقين (أو) بوجه بدوى (ببادية أقر يسده) لكن يلزم من نقله من غير أمنا لها وقيل أن كانوا يتنقلون
 لضعف) يضم فسكون إلى طلب السالى أو غير (إلى) يسده لأنه تضييعا للتعب والأصح أنه نقل إلى طرف البادية كجمال البلد الواسعة
 والفائز من أهلها فيكون إجمالا ظهور نسبة فعبا أقر به بسن الدلتوع لم عباتر وإنه نقله من بلد أقر به أو بادية مثله ولا على منه لا بدوة

هذا الأثر له المناقاة (قوله ولولغيرنقله) قال في شرح الروض كجاء وز باره (قوله وجب منع) أى
 كان أراد النقل إلى العامن من النقل إليه (قوله وصديق الأولى الخ) هذا لا يمنع أن تلك تفتى عن هذا بل
 يدل عليه يمد فدين عن خصوص هذه (قوله وأقر بعامنها) لا ينافي قوله وإذا وجد بلدى لصده بها
 أو وجد بغير بلده ولها قال يسلمه بل نقله (قوله لأن أطراف البادية) فظنرا البحث السابق في غيرها
 بقوله ولومعته من بلد الخ (قوله ولعم لم عباتر الخ) كذا شرحه

أى
 لضعف) يضم فسكون إلى طلب السالى أو غير (إلى) يسده لأنه تضييعا للتعب والأصح أنه نقل إلى طرف البادية كجمال البلد الواسعة
 والفائز من أهلها فيكون إجمالا ظهور نسبة فعبا أقر به بسن الدلتوع لم عباتر وإنه نقله من بلد أقر به أو بادية مثله ولا على منه لا بدوة

وأن شرجوا نقل معلقة آمن الطريق والمقصود واسل الأخبار واختبار لامة (٢٤٧) الاطلا (ونقطة في ماله) كتبه (العام

كوقف على المظلة)

وموصى به ليهل يقال كيف

مع الوقت عليهم علم

تحقق وجودهم لا تقول

الجهل لا بشرط فها تحقق

لوجود بل بكون إمكانه كما

دل عليه كلامهم في الوقت

ثم رأيت الزكشي صرح

بذلك وأضاف لما في العلم

بالمعقول أنه حقيقة البهية

العلمية وليس ملكه ولا

يصرف من رتبة الفقره

لأن وصف الفقر لم يتحقق

فيه قاله السبكي رحمه

الأدري كتنافه بانه

الحال لا فقير (أو) الخاص

وهو الخاص به ككتاب

ملفوف فلهية فليوسه

التي بأمله أولى (ومررته

تقتضيه) ومضى بها رواية

علمنا يسيد أو مشددة

بفصوصه (وما في جيبين

دواهم وغيرهما وهدد)

الذي هو فيه (ودانير

متروقه فوقف تحت) اجاعا

لأنه بدا واختصاصا فنية

المست التفسير في ذلك

واعترض بان الأوجه انه

يقدم الخاص (أو) (أو) (أو)

وجهه) وحده (فدار)

لا تقسم لغيره أو حاشوا

يستأن أو ضمة كذلك

وكذا قرره كذا قرره

الموردى وغيره ولكن

استبعد ذلك في الروضة

بمنها ليست كذلك

(فهي) وما فيها (الند)

فان وجدها غير متبذرا

فان وجدها غير متبذرا

أي البادية (قوله والمقصود) لم يتقدمه ذكر في كلامه اه وشيدي وقتهم عن عرض الجوابات

الشرح أراد فيها من الطريق ما يستعمل في التصديق (ونقش) أي القاطع ويؤقت حثاته

اه معنى (قوله وموصى به) إلى القول والند وناقير في الغنى الأقوله كدل عليه إلى وإضافة إلى القول

ولايصرفه إلى البنية والقوله ويستأن في النهاية (قوله وليس ملكه) ولكن المراد أنه يصرف إليه

منه وان يكن ملكه بعموم كونه لقطا أو موصى به وقد يكون للملكه خصوصه كوقف عليه نفسه

أو الهبة أو الوصية وينقل به القاضي من ذلك ما يحتاج إلى القول اه معنى (قوله وفيه الأذرى الخ)

وهو أوجه اه نهاية قال عرض قوله مر وهو أوجه وطول في القول اه معنى (قوله وفيه الأذرى الخ)

بما صرف له عليه اه (قوله فليوسه الخ) عبارة لغوية فليوسه كالمصر في الحر وأسطحه من

الروضة وتفهمه كما ذكر طريق الأولى اه (قوله عنانها يده الخ) أو راكبه لنهاية معنى (قوله

مشدود) أي عنانها اه عرض (قوله وقضية تلتن القنير في ذلك) وهو كذلك وإن قال في التوضيح لم

أحد من قلة فلا بعض المتأخر من الألفه تقديم الخاص فلا ينفي من العلم الاعتدال الخاص اه معنى

واعتمد النهاية اعتراض فقال والوجه كما أقامه بعض المتأخرين تقديم الثاني على الأول فان جلت أرفى

كلامه على التوزيع لم يرد ذلك اه (قوله لا تقسم لغيره) أي لا يعرف له مستحق اه معنى (قوله أو

يستأن) عبارة لنهاية ولا يصحك يستأن وجد في أو جماله وجهين كل جمع بعض المتأخرين بخلاف

الباد لأن سكنها تصرف والحصول في البستان ليس تصرفا ولا سكن وقضية التعليل أنه لو كان يسكن عادة

فهو كالغار وهو كذلك ولا يصحك وجد في أو جماله وجهين كل جمع بعض المتأخرين بخلاف

من كلام الامام أن المراد به ما لا رعتا لم يجر عادة يسكنها والمراد كائنه عليه الزكشي يكون ماذ كره

صلاحته للتصرف فيه ودفع المنازع له لأنه طريق الحكم بصحته ابتداء فلا يسوغ الحكم به بمر ذلك

أن يقول ثبت عندى أنه ملك اه وكذا في الغنى الأقوله وهو كذلك وقوله وأخذ إلى والمراد في الأذى

الأقوله وهو كذلك وقوله والمراد قال عرض قوله فلا يسوغ الخ وفائدة ذلك أنه لو ادعى أحديهما سلم

للمدعى اه (قوله كذلك) أي لا يعلم لأحد منها مستحق (قوله ثم بحث) أي المصنف في الروضة

(قوله ليد) الحق له ثمان بن في النهاية الأقوله أوله م بحسب الروضة وقوله مطلقا وقوله ويؤنه ما بين

الوجه على الأولى وقوله ويؤنه ما بين ثمان بن في النهاية الأقوله أوله م بحسب الروضة وقوله مطلقا وقوله ويؤنه ما بين

(قوله وفيه لهما) كالمالك على دابة فلو ركبها أحدهما وقادها الآخر فلا يملك فقط لتمام الاستيلاء ولو

(قوله وفيه لهما) كالمالك على دابة فلو ركبها أحدهما وقادها الآخر فلا يملك فقط لتمام الاستيلاء ولو

(قوله وفيه لهما) كالمالك على دابة فلو ركبها أحدهما وقادها الآخر فلا يملك فقط لتمام الاستيلاء ولو

(قوله وفيه لهما) كالمالك على دابة فلو ركبها أحدهما وقادها الآخر فلا يملك فقط لتمام الاستيلاء ولو

(قوله وفيه لهما) كالمالك على دابة فلو ركبها أحدهما وقادها الآخر فلا يملك فقط لتمام الاستيلاء ولو

(قوله وفيه لهما) كالمالك على دابة فلو ركبها أحدهما وقادها الآخر فلا يملك فقط لتمام الاستيلاء ولو

(قوله وفيه لهما) كالمالك على دابة فلو ركبها أحدهما وقادها الآخر فلا يملك فقط لتمام الاستيلاء ولو

(قوله وفيه لهما) كالمالك على دابة فلو ركبها أحدهما وقادها الآخر فلا يملك فقط لتمام الاستيلاء ولو

(قوله وفيه لهما) كالمالك على دابة فلو ركبها أحدهما وقادها الآخر فلا يملك فقط لتمام الاستيلاء ولو

(قوله وفيه لهما) كالمالك على دابة فلو ركبها أحدهما وقادها الآخر فلا يملك فقط لتمام الاستيلاء ولو

(قوله وفيه لهما) كالمالك على دابة فلو ركبها أحدهما وقادها الآخر فلا يملك فقط لتمام الاستيلاء ولو

(قوله وفيه لهما) كالمالك على دابة فلو ركبها أحدهما وقادها الآخر فلا يملك فقط لتمام الاستيلاء ولو

(قوله وفيه لهما) كالمالك على دابة فلو ركبها أحدهما وقادها الآخر فلا يملك فقط لتمام الاستيلاء ولو

(قوله وفيه لهما) كالمالك على دابة فلو ركبها أحدهما وقادها الآخر فلا يملك فقط لتمام الاستيلاء ولو

(قوله وفيه لهما) كالمالك على دابة فلو ركبها أحدهما وقادها الآخر فلا يملك فقط لتمام الاستيلاء ولو

(قوله وفيه لهما) كالمالك على دابة فلو ركبها أحدهما وقادها الآخر فلا يملك فقط لتمام الاستيلاء ولو

(قوله وفيه لهما) كالمالك على دابة فلو ركبها أحدهما وقادها الآخر فلا يملك فقط لتمام الاستيلاء ولو

(قوله وفيه لهما) كالمالك على دابة فلو ركبها أحدهما وقادها الآخر فلا يملك فقط لتمام الاستيلاء ولو

(قوله وفيه لهما) كالمالك على دابة فلو ركبها أحدهما وقادها الآخر فلا يملك فقط لتمام الاستيلاء ولو

(قوله وفيه لهما) كالمالك على دابة فلو ركبها أحدهما وقادها الآخر فلا يملك فقط لتمام الاستيلاء ولو

بالأخس برط بس نحوونه
قضى به له لاسبان انغضت
الوقفة اليه (وكذا لاسب)
وذباب (وأستعوضوه
يقرب به في شيب ملكه ان لم
تكن تحب به (في الاصح)
كلو بصلت صه موافق
البائع حيث حكه له بائعة
موضوعة بقرب موافان
له رعاية أمام ملكه فهو له
قطعا (فان لم يعرف له مال)
يقرب له لألام (بغير طهر
نقص عليه) ولو لم يكن موافان
لأن فيه مضرة للمسلمين
إذا بلغ بالخز به (من بيت
المال) من سهم المصالح
بما نأخأ أجعل عليه العائبة
فان لم يكن (في بيت المال
شئ) أذ كان شأموها ومنه
أوسع منزله ظلمه ان اقترض
عليه مالها كم ان رآوا
(قام المألون) أي أسيرهم
وبظهروهم بسطهم من ياني
نفسه فقال وسبقنا لغير
قوته الكسب (بكفارة)
وجوب (قرضا) بالفاق
أي صلى جهته كالزهره
الحامض المضطر بالعرض
(وفي قول بقعة) فلا يجوز
بها الجوز بوزن ذهبا في
أوائل الشراهم ينفقون
المتاع من غير جوع
وعلى المال يعرف ذلك
تحقق جلد فوجت
مواستوهذه ان تصفق

كان على المابة المحكوم بكونه شيء - فله أيضا ثمانية ومئتي (قوله له لا يسمى الخ) عبارة النهاية
والاقرىب لانه الخ قال عى قوله مر والقرىب لا يسمى المحكوم بكونه الخ قول المتن (مال مدفون
تحت) وسلكه المالان كان من غير الجاهلية مركز والاقلظة اه معنى (قوله جعل الخ) قوله انرا
في المتن الاقربه كلوه بعدت (قوله لم يحكم الخ) اما لو جحد يمكن كانه له فهو له تبعه المكان
مرحله الاقرب ويغير فيها يؤمى (قوله لو ان كان موزع الخ) اى سمور زفتكسوت فيها تختمه دفنا
وانه له كرى (قوله متسببه) اى بالقطعا عبارة التمسج مع شرحه لامل مدفون ولو تحت اوك كان فيه
اومع القطر فتمتكتوب فيها انه له (قوله لم يحسب الاذرى الخ) معتد اه عى (قوله قضيه
به) اى او الفرض انه لىس جعل يعلم ان ملك لغير القطعا مال كان كذلك صدق صاحب المكان لان بده
على البيت على ما فيه الاقرب انه يقسم بين القطيع وصاحب البيت لان لكل منهما حيا له اه عى قول
المتن (شر به) لم تشرعوا الغنايب القرب لى السبكي والتمال عليه فاعرف اه معنى (قوله انما لم تكن)
الاولى التذكري كافي بعض النسخ (قوله انما لم تكن) تعديده اى بخسولة سم املو كان تحت به
بخر اوله فان ما به يكون له رشدى (قوله كلوه بعدت) لاضفى ما فى هذا القياس (قوله وفارق البالغ
يؤخذ من هذا ان لو ان هذا المكلف غير فالقول للمكلف وتقدم بيته لان الله - له سم اه
يعبرى (قوله مطلقا) اى غير منسبه اولا (قوله هو محكوم بكونه) هو ظاهرى غير دارا الحرب املاهى فان
اخذ به قصد الاستحالة عليه فظاهرة تعصبه نفعه او املو يقصد ان فعل ينطق عليه من بيت المال اولا
في نظر والاقرب الاول لان اخذ به كانه قى امانه اه عى (قوله بجنا) عبارة شرح الروض بلا
رجوع كما مر به فى الروضة - ولعل محله ما يظهر انه كان حين الاتفاق غنيا بعمال اوقرب بموسر
فليراجع اه سم وسبقى عنه ترجيح الاطلاق (قوله ما عاوه الخ) كذا سفر يعظم ضرره ولولا
اه معنى (قوله اقتصر علىه) اى على القطع فمضى وعى (قوله ان راء الخ) عبارة فى النسخ
والروض فان تعذر الاقتراض علم الخ (قوله من باقى الخ) وهو من زاد دخله على خجته اه عى قول
المتن (فراضة نفعه) منصوبان بترع الحافض اى بالقرض والنقعة اى التميمى اى من جهة القرض
والنقعة اه معنى (قوله على حصة) اى القطع اه عى (قوله ويرق بين كونها قراض الخ) هذا
الفرق صريح على انه لا رجوع عليه لىست المالىوان بان له اومتنق اه سم وهو صريح وقول الشارح قبل
من سهم المصالح بجنا اه عى (قوله وانما لهم) اى الاتفاق اه عى (قوله وان شق الخ) اى فان
تعذر استيعابهم لتكثيرهم فقطعه على من راء منهم باجتهاد فان استوى وافى اجتهاده تغير معنى وروضع
شرحه (قوله ان بان قبال الخ) عبارة فى المتن فان ظهر له سبيل رجوعا له او ظهر له اذا كان حلالا او اكسبه
فالرجوع عليه اوقرب سبيل رجوعا عليه فان لم يظهر له مال ولا قريب ولا كسب لولا الفرق سيد الرجوع على
والاقرىب لاشرح مر (قوله له لا يسمى فيها عرفا) كذا شرح مر ولو تأمل (قوله لم يحسب الاذرى
الخ) كذا شرح مر (قوله ان لم يكن تحت به) اى بخسولة (قوله بجنا) عبارة شرح الروض - لا
رجوع كما مر به فى الروضة انتهى ولعل محله ما يظهر انه كان حين الاتفاق غنيا بعمال اوقرب بموسر
فليراجع (قوله ما يظهر ضبطهم الخ) كذا شرح مر (قوله وعلى الاول يرق الخ) هذا الفرق يصح
به ما ذكره فى شرح الروض جوابا عن استكمال الرجوع على بيت المال لفرجه - مؤا - له و يؤيده ما مر
(قوله يؤيد صامرا نقاع السبكي) وما عناه يؤيد السبكي وقد تفرق (قوله ويرق بين كونها قراضا
الخ) وهذا الفرق صريح على انه لا رجوع لىست المالىوان بان له مال اومتنق (قوله ان بان قبال الخ) عبارة

فاحتج المال الغير ويؤيده امر آ نفعان ال . بكن اذ امتنعوا كلهم فاتهم الامام ويعرفون بين كرمها ناطقوني
بيت المال بجنايا من وضع بيت المال الاتفاق على المحتاجين والى اقامتهم فيسوق موكددون مال الماسير واذا لم يمتهم وعفا امام علي عاصم
باله ان شاق فعل من وراء الامام منهم ان اخوه واقفي مغفور عنهم ان بان شرا حو اعلى سده

بيت المال من سهم الفقراء أو الغلوم من بحسب ما رآه الامام وان حصل في بيت المال شيء قبل بلوغه يساره
 قضى بمنوان حصل له المالم بيت المال معافى ماله اه وفيه عن الروضة مثله الاما ذكر في القريب
(قوله) أو حواؤه مال ولومن كسبه أو قرب قال سم ينعى أن عمل هذا اذا كان ذلك المال ولومن كسبه
 لحاصل في نفس الامر حتى لا يقع عليه من ذلك القريب بحيث يلزمه نفقته حيث أدى أو وجهل أن الحال
 كذلك كما يؤخذ عما يأتى من شرح الروض أما لو حصل ذلك المال والكسب والقريب أو كونه بحيث يلزمه
 الاتفاق بعد الاتفاق عليه فلا رجوع مطلقا لأنه حين الاتفاق من محال على المسلم الذي يلزم القيام بكفايتهم
 كفى غير القسط المحتاج فانه لا رجوع للمسلم اذا انفقوا عليه ثم قال بعد أن سر ذلك من شرح الروض فقد
 أعاد هذا كما ترى تصويرا ذكره من الرجوع عما إذا علم أنه شيء مما ذكر أي حين الاتفاق أو جهل الحال
 وأنه لو علم أنه لا شيء لم يماز كر فلا رجوع فليتأمل ذلك فانه ظاهر وقد أوردته على مر فوافق عليه بعد
 توقف اه **(قوله)** أو حدث في بيت المال قبل بلوغه الخ قال في شرح الروض في التفسير قبل بلوغه
 نظر له سم **(قوله)** والواجب عبادتها يتوعد أن لم يبلغ القسط فان بلغ في سهم الفقراء الخ قال في الرضى
 قوله وهذا لا ينعى كون ما ينفعه عليه اليسير قرض مثلا فالى ما سأل الشيخ ع اه **(قوله)** والافن الخ
 ولعل المراد أخذ ما من عن الغنى والروضة وان لم يكن كونه قنوا ولا حواؤه مال ولومن كسبه أو قرب لم يحدث
 في بيت المال قبل بلوغه يساره فلا رجوع على بيت المال من سهم الخ ثم رآى في العبري عن سلطان
 مثله الاقوله ولم يحدث في بيت المال ما قبل بلوغه يساره **(قوله)** من سهم الفقراء أو لا الخ أي
 بحسب ما يقتضيه من كونه فقرا الخ لأنه باخذ من جميعها اه ع **(قوله)** وضعف الى الفصل في
 النهاية **(قوله)** ورد في قوله والقضاء تزعم في الغنى **(قوله)** وجهما تها الخ قال في شرح البهجة قلت
 الروضة ثم ان بان بعد الرجوع على سيده وان ظهر له مال أو كسبه فالرجوع عليه فان لم يكن له شيء قضى
 من سهم المسكين أو الغلوم وان حصل في بيت المال ما قبل بلوغه يساره قضى بمنوان حصل في بيت
 المال وسئل القسط ما دفعه واحدة قضى من مال القسط كما لو كان له مال في بيت المال الماتيم وقضت
 لزوم القضاء مع حدوث المال أو بيت المال مع انه عند الاتفاق محتاج الآن يقال فيصق احتياجه
(قوله) أو حواؤه مال ولومن كسبه أو قرب ينعى أن عمل هذا اذا كان ذلك المال ولومن كسبه معاصلا في
 نفس الامر حتى لا يقع عليه من ذلك القريب بحيث يلزمه نفقته يتدأى أو جهل أن الحال كذلك
 كما يؤخذ عما يأتى من شرح الروض أما لو حصل ذلك المال والكسب والقريب أو كونه بحيث يلزمه الاتفاق
 بعد الاتفاق عليه فلا رجوع مطلقا لأنه حين الاتفاق من محال على المسلم الذي يلزم القيام بكفايتهم
 كفى غير القسط المحتاج فانه لا رجوع للمسلم اذا انفقوا عليه ثم بعد ذلك جواب الاشكال المذكور في شرح الروض
 فانه ما قال الروض فان لم يظهر له شيء من ذلك أي من السداد والقريب بيت المال ولم يكتبه فعلى بيت المال أي
 الرجوع قال في شرحه واستشكل بأنه اذا لم يظهر له مال ولا كسبه تبيهاه النفقة تكرر فضا للرجوع
 به على بيت المال ويجب بان كلامهم محله اذا لم يعلم أنه لا شيء من ذلك فان علمناه فظاهر أنه لا رجوع كما لو
 انفق رجل وحكم الحاكم على الاغنياء بالاتفاق عليه لا رجوع عليه اذا ليس كاصحبه في الانزوا انتهى
 فقد أعاد هذا الجواب كما ترى تصويرا ذكره من الرجوع عما إذا علم أنه شيء مما ذكر أي حين الاتفاق
 بدليل ما نحن فيه من مثله الانزوا أو جهل الحال وأنه لو علم أنه لا شيء لم يماز كر فلا رجوع فليتأمل ذلك فانه
 ظاهر وقد أوردته على مر فوافق عليه بعد توقفه ولا يخفى ان في الجواب ما ذكره كوراشه رايه لا يكتفى في
 الرجوع على المستلزم الجهل بحاله بخلاف بيت المال لأنه واجب الرجوع عليهم على بيت المال عند الجهل
 بالحال أقامه **(قوله)** ولومن كسبه أو قرب انظر اذا اجمع كسبه وقربه **(قوله)** أو حدث في بيت المال
 مال قبل بلوغه الخ قال في شرح الروض لكن في تفسيره هنا قبل بلوغه نظر **(قوله)** وجهما تها صارت
 دينيا لا اقراض قال في شرح البهجة قلت انما يقترضها على القسط لا على القريب واستقرها على القريب

أحواله مال ولومن كسبه
 أو قرب أو حدث في بيت
 المال قبل بلوغه يساره
 فعلى ما قبل سهم الفقراء
 أو المساكين أو الغلوم
 وضعف في الروضة ما ذكر
 في التفسير بان نفقته
 تسقط بعض الزمان وردائه
 المنقول بل المعلق غيره
 وجهما تها صارت دينيا
 بالاقراض (والا لم يقط
 الاستقلال بحفظ ماله في
 الاصح) لانه يستقل بحفظ
 المال فانه أولى

وبحث الأثرى تقسده بعدل يجوز ادعاء (٣٥٠) مال اليتيم عندهم مع استقلاله بصفته لا يتخاصم من ادعاء والقاضي ترعه منه وتسليمه

انما اقتراضها على القبط لا على القريب واستقرارها على القريب اقتراضها انما هو اذا اقتربت على عسبولا
يشكل بالرفق لان فيه كيد سده انتهى اه سم وقد يجاب بان وجوب الثقة على القريب ينشأ من
تولية الاقتراض عليه (قوله وببحث الأثرى الخ) عبارة تلغضي وتعلم كمال الأثرى الخ (قوله تقسده
بعدل الخ) فبقية لا لا حجة لهذا القول لان المتعلق لا يكون الا بعد لان العدالة شرط من شروطه كما تقدم
(قوله يجوز ادعاء الخ) أي بان كان أمنا آمننا اه ع (قوله لا يتخاصم الخ) الاول بان يتن الحاكم
نهاية بمعنى (قوله لان لا يتقال) الى الفصل في المغني (قوله أي ان أمكنت من حاجته) أي بان سهل
استدلاله بلا مشقة ولا بعد مال دون نقل اه ع (قوله ولا) أي بان لم يجد في مساقفة يرضى يرضى مادون
مساقفة العلوي على المعتمد ع اه ع (قوله واشهد الخ) أي جوب يا قول ابن الرقة كل مرة نفسه
خرج والوجه عدم تكليف ذلك كل مرة اه نهاية اذ المغني قال لم يشهدهم الامكان ضمن اه قال ع
قوله والوجه عدم تكليفه الخ أي وبصدق في قدر الاتفاق ان كان لا تقبله ويؤمن ضمن هذا جواب سادته
وقع السؤال منها وهي أن جلا أذن للوزير وجب في الاتفاق على يشق وهو في كل يوم خمسة انصاف من
الفضة العدد مدة ثغيبه ثم ان الشهود شهدوا به أفتق ما ذكروا في الثقة وهو نفسه أنصاف جميع المدة
ولم يترضا الكونهم شاهدوا الاتفاق في شكل يوم وهو ان الحق ثبت بشهادتهم وان لم ينصوا على أنهم
رأوا ذلك في كل يوم ويجوز لهم الاقدام على ذلك لروية أصل التفقسه والتعويل على القرآن الظاهرة في
أداء الثقة اه ع
(فصل في الحكم بسلام القبط) (قوله في الحكم) الحقوله وبالحال بينهما في النهاية الا قوله وان لم
عليك هو اقوله كان حيث اليوم بعد الخ قوله وبأن ذلك عزم يادني لان قوله خلافا لما قد يتوهم من
المن (قوله بالتبعية) لدارا وغيرها يوم توفي قول المتن (دار الاسلام) بان سكنها المسلمون اه ع
(قوله ولو في زمن ذم) معناه اه ع (قوله كقرطبة) مدينة بنو الناصر اه ع (قوله ان يحسد) أي قوله
ومنه لما عالج الخ (قوله منها) أي مما عالج الخ وان الثاني لراغب عنه ما (قوله والاقرى دار الخ) ويرتفع على
كونه دار اسلام أو كقرطبة مع اشتراط مسلم فيها في الحالين انه يكفي في دار الاسلام وجود مسلم ولو بجناز
مختلفة دار الكفر كما علم محققو المصنف والشرح اه سم قول المتن (وهي أهل ذمة) ليس بقيد بل هو ما
كانوا يسكنون في دارهم الكفرانها أسنى ومعنى (قوله أو عهد) الى قوله وببحث الأثرى في المغني الا قوله
حتى الاول الى المتن (قوله على وجهه) أي الصلح (قوله وان لم يملكوها) الاستحسان لملكها كلفى المغني
(قوله حتى الاول) ولا يبعد أن اشتراط ذلك فيها اشتراط ما كان فيها كفار فقط أمالوا يكن فيها أحد
فثبت في الحكم بسلامه لانها دار اسلام ولا معارض سم على ج اه ع (قوله والاخر بان دار الاسلام)
أي كالأثرى اه ع (قوله من المتن) عبارة تلغضي وقضية كلامه أن العطف على دار الاسلام ليس
دار اسلام وليس مراد اذ قد صرح في أصل الروضة أن الجميع دار اسلام اه قول المتن (مسلم) ولو امرأة
أخذ من قول الأثرى الا في ولا سيما الخ اه سم (قوله يمكن كونه) أي القبط قول المتن (حكم)

باعتراضها انما هو اذا اقتربت على عسبولا بشكل بالرفق لان فيه كيد سده انتهى (قوله وببحث الأثرى تقسده
بعدل الخ) فان قلت لا لا حجة لهذا القول لان المتعلق لا يكون الا بعد لان العدالة من شروطه كما تقدم (قوله
لا يتخاصم من ادعاء) الاول لا من الحاكم شرح مر
(فصل) في الحكم بسلام القبط الخ (قوله والاقرى دار الكفر) اعتمده مر ويرتفع على كونها
دار اسلام ولو أدار كقرطبة مع اشتراط مسلم فيها في الحالين انه يكفي في دار الاسلام وجود مسلم ولو بجناز
الكفر كما علم محققو المصنف والشرح (قوله حتى الاول الخ) كذا شرح مر ولا يبعد أن اشتراط
ذلك فيها اشتراط ما كان فيها كفار فقط أمالوا يكن فيها أحد فثبت في الحكم بسلامه لانها دار اسلام ولا
معارض (قوله في المتعسر) ولو امرأة أخذ من قول الأثرى الا في ولا سيما الخ (قوله في المتن) سم

لا من غيره سائر الاتفاق
عليه ما هو في الاتفاق
أو يسلمه للمعتق ولو اديوم
(ولا يدين عليه من الاذن
القاضي قطعا) أي على
الامع ومقابلان ولاية
التصرف في المال لا تمت
اللاصل أو وصى أو ما حكم
أو أمينه فان أفتق بغير
أذنه ضمن أي بان أمكنت
مرارجهت والا فتق أو شهد
ولا ضمن حديث
(فصل) في الحكم بسلام
القبط وغيره وكفرهما
بالتبعية (اذا وجد لقط
بدار الاسلام) ومنها ما علم
انه مسكن المسلم ولو في
ومن قد تم فطلب عليه
الكفار كقصر طبرستان
لاستقلالنا القديم لكن نقل
الرافق عن بعض المتأخرين
ان قوله ان لم يمتروا بها ولا
فهي دار كفر وأجلبض
السبي بانه يصح ان يقال
انها صارت دار كفر ضرورة
لا حاكم بالذمة موز يادة
في الامان (و ان كان فيها
أهل ذمة) أو عهد (أو
بدار كفرها) أي المسلمون
(وأقرها ياد كفرها)
أي على وجهه وان لم
عليكوها (أو) وجد دار
أقرها يادهم (يعملكمها)
يجوز به وفيها أي الفارق
المسائل الثلاث حتى الاولى
كما قاله الفارق وان نظر فيه
غيره والاخر بان دار الاسلام
كما قاله خلافا لما قد يتوهم
من المتن وانظر السبي في الثانية (مسلم) يمكن كونه مسلم ولو بجناز (حكم)

باسلام القطع ان تقبيل الاسلام نفرا محدثه في الاسلام بمأولو لا يعل عليه قال انما ودي وحيث لا ذي ثم فسلم باطنا واما ظاهره افشها
اما اذا لم يكن ثم مسلم يمكن كونه منسفا فهو كافر واكتفى هنا المجتزأ تقبيل الحرم متدارا بخلافه في قوله (وان وجد بل كافر فكاثر ان لم يستكنها
مسلم) ولا عبرة بجسديتها فيها (وان لم يستكنها) يمكن كونه منسفا (كاسير) منشتر (وتاجر) (٢٥١) فسلم في الاصح تقبيل الاسلام فان تقبله
ذلك المسلم قبل ان يفسد دون

باسلام القطع) ينبغي وان نقه الاسلام ذلك المسلم كاسير به شرح الروض اه ثم أي وقول الشارح الا في خان
تقاع ذلك المسلم الخ (قوله لا ذي ثم) أي كافر كسابق في شرح ومن حكم باسلامه بالاربع على لا يفسد له
في دار الاسلام كالحرم اه معنى (قوله فسلم باطنا) فقبيله أنه لو بلغ وصف كفارا كان منسفا اه سم أقول
وساقى النصر به في شرح ومن حكم باسلامه بالار (قوله اما اذا لم يكن ثم مسلم الخ) عبارة فاعني اموال كان
جميع من فيها ككفار افهوا كافرا اه أي بخلاف ما اذا لم يكن فيها احد فقد تقدم من سم أنه ينبغي الحكم
حينئذ باسلامه (قول المتن بدار كفا) وهو دلو الحرب اه معنى (قوله يمكن كونه منسفا) ولو لم يتعدا
حيث أمكن ولو في زمن قليل حيث أمكن كونه جلا واحدا لم يتصور صلح قولهم ان الحبل لا يصبط اه سم
(قوله منشتر) أما أسير محبوس في عظمو وقال الامام في قبيله أنه لا أثره كالأثر المعتز اه وهو ظاهر
كأنه بعض المتأخرين اذا لم يكن في المحبوسين امرأة انتهية ونفى (قوله ما قطع حكم الأسير) وهو أربعة
أما غير روي الشرح والخرج اه عش (قوله وان ذلك الخ) عطف على الواقع (قوله انتهى) أي
مأه الاذري (قوله ففسق يمكن كونه الخ) معتمد اه عش (قوله اما كافر ييا) أي ما لو أمكن في
البعض فقط ولم يتبين ولا يبعد أن يكون كالواشبه بطفل مسلم بطفل كافر سم على عر ويعتدل وهو
الأقرب أن يحكم باسلامه ومن وقع فيه الشك وان كثر رعاية الحق الاسلام كالحكم بالاسلام وفي النسب فمما
كان مسلم يمكن كونه منه ففقهه وأكثر الوطعن أمه وجلا كان أو امرأة حتى لو وجدت المسلمة التي في البلد
بكر أي أو كانت لا يمكن الوصول إليها عاده كسكون المسئلة ينتسب اليهم فحقها على ما هو مقتضى اطلاعه سم
اه عش وقوله حتى لو وجدت الخ قد ينفيه سائر عن النهاية والخفي في الاسير المحبوس بل لا يصدق عليه
الامكان القريب عاده (قوله بما ذكره الاذري) أي وألا قوله بل ينبغي لاكتفاه بليش الخ (قوله لا
الاجتناب) أي الذي لا يتأصل عملا لا يمكن عاده كما تباريح لا ينافي ما مر اه سيدع (قوله حيث
لا ذي ثم) أي أو لا مأم كافر ينتسب اليه عند ما ياتي نفا (قوله كاسير) أي شرح حكم باسلام المسلم القطع
(قوله والظاهر أنه مثال) أي قبيله الامام في قبيله أنه لا أثره كالأثر المعتز انتهى وهو ظاهر كقوله بعض المتأخرين اذا لم
يظهر ان كانت به دار أو لا يحد عليها وان كانت به دار لو لا سطر فسلم فلا روى له الميعن ان اذا
بمسلم كافر كائن به الوارح سم الله تعالى لانه مطلق النسب ضمنه فلا ينزح من تبعه اه (قوله
باسلام القطع) ينبغي وان نقه المسلم اذا نقي اس قطعنا في اتفاننا وهو ذلك ما ياتي في قوله فان نقه ذلك
المسلم الخ فلنأمل ثورا يتفه في شرح الروض صرح بذلك (قوله قال الما ودي الخ) كذا ترجمه مر (قوله
حيث لا ذي ثم) انظر الى المعاد وغيره مما ياتي سابقا في شرح قول المتن ومعنى حكم باسلامه بالار (قوله فسلم
باطنا) فقبيله أنه لو بلغ وصف الكفر كان منسفا (قوله يمكن كونه منسفا) ولو لم يتعدا حيث أمكن ولو
في زمن قليل حيث أمكن كونه جلا واحدا لم يتصور صلح قولهم ان الحبل لا يصبط اه (قوله منشتر) أما أسير
محبوس في عظمو وقال الامام في قبيله أنه لا أثره كالأثر المعتز انتهى وهو ظاهر كقوله بعض المتأخرين اذا لم
يكن في المحبوسين امرأة انتهى سم مر (قوله أو لا مكان كونه منسفا الخ) هذا هو الواقع لقول الشارح السابق
يمكن الخ (قوله من كفتهم في دارنا الخ) اعتمد مر (قوله وهذا الوجه بما ذكره الاذري) يقي
ما لو أمكن اما كافي البعض فقط ولم يتبين ولا يبعد ان يكون كالواشبه بطفل مسلم بطفل كافر (قوله باطنا
أضا كاسير) قد نفاه قوله الا في كافرا أملى وقول المتن الا في توته في الكفر وقوله عقبه وارفع
ما ظننا الخ (قوله فكافر أملى) كذا في الأصل ووضو ظاهره وان لم يكن بالدار كافر يمكن كونه منه

لا ذي ثم مسل باطنا أيضا كاسير فاذ بلغ وأقصم بالكفر كان مرتدا وحيث ثم ذي مسل ظاهره افشها فاذ بلغ وأقصم بالكفر فكاثر رأسلي
لضعف الدار والتسديد في هذا فصار هو واقع في كلام شارح الظاهر انه مالموعن جد على التحسين بأنه لو وجد به به فسلم وصغيره
بما اذا كانت بدار أو لا يحد عليها ومن حكم باسلامه بالار (قوله الخ ذي)

أوعرب (بينة بسبب ملقه) لانه كالمسلم في النسب (وتبعث في الكفر) ولو تقع ما ملكتنا من اسلامه لان الملوك حكم بالبدو البينة أقوى من مجرد بدو نصارى عرافهم من مملكتهم وطع شبهة تأخر ليعول عليهم البينة وشملت البينة نصارى السوء ونحو غيرها الخاق القاطع وقد حكى المأري فيها وجهين والذي يضا عتبلوا الحاخفاته (٢٥٢) حكمه كالبينة بل أقوى في النسوة لانه ثبت بين السب تبعه في الكفر والا فلا وان

اتصم الكافر (على الدعوى) بأنه ابنه ولا يحلحه (فالمذهب انه لا يتبع في الكفر) وان لمقه نسبه لان الحكم باسلامه لا يغير بمجرد دعوى كافر مع امكان تلك الشبهة النادر فقول ذلك ان لم يسدود منصفو صالة والم يصر عن حكم الاسلام قطعا ويحال بينهما وجوب او كذا فان قلنا يتبعه في الكفر كغير مسلم (نتيجه) مقتضى حكمهم باسلام القبط نازة وكفره آخرى ان لقاض وقع اليه امر لبط الحكم بكفره فيها نصوا على كفره فهو ظاهر وأما ما قيل لا يجوز لقاض أن يحكم بكفر أحد فان فعل كفر لان الحكم بالكفر رضاه انتهى فهو غلط فبغ اذ ينه عليه أن لا يحكم برده أحد ولا بكفر لقط وهو فاسد فاقصد منه ما قيل بل ان الحكم بالكفر ليس معناه الا الحكم بانزاه القرينة طلبه فلا رضاه قطعا ولا يرضه أن لا يحكم بجور نالوا رضاه ثم اذا أسلم يميز أن يحكم بعلم حجة اسلامه اذا أصبح اليه لا بكفره الا بالنسبة لا بالحكم الجزوي وكذا يقال في

أخرى) عبارة النهاية والمغني أو معاهد أو مؤمن بكلمة الزركشي اه (قوله وارفع) في قوله ومحل ذلك في المغني الا قوله وتصور عاقل على المتن (قوله وشملت الخ) عبارة المغني هذا ان شهد عدلان وان شهد أربع نسوة في الحكم تبعيت في الكفر وجهان حكمهما المأري وكذلك لو اختلفا لعمدتين يؤخذ من بعدهما التبعة اه (قوله فهما) أي في الخلاف وشهادة النسوة (قوله والمغني يرضه) أي في القائف (قوله وفي النسوة) عطف على قوله في الخلاف المتصدر عقب قوله يرضه (قوله وفي النسوة الخ) معناه اه عرش (قوله ان ثبت بين النسب) أي بان شهدن ولادته وجعل في عرش ووشدي (قوله تلك الشهادة) أي عاقله من مسلمة وطع شبهة (قوله ومحل ذلك) أي اختلاف المشاورة بقول المصنف فالذهب (قوله عن حكم الاسلام) أي الذي حكم به بسبب الملوك وتقوى الصلاة أو الصوم اه عرش (قوله ويحال بينهما الخ) عبارة النهاية وسواها قلنا يبعثه في الكفر أم لا يحال بينهما كبحال ابن أبي بزم وصف الاسلام ببنه قال في الكتابات وقصدنا طالعهم وجوب الحسوة بينهما قلنا لا يقدم تبعيت في الكفر لكن في المذهب أنه يستحب تسليم مسلم فاذا بلغ وصف الكفر فان قلنا لا يتبعه ولكنه يرد له بسلم والا في تقرر ما سبق من اختلاف اه قال عرش قوله لكن في المذهب الخ هذا هو المذهب وقوله ما سبق من الخلاف أي لارجحه لا لقرار اه (قوله وأما قيل الخ) هذا الذي قيل أن في شئنا الشهاب الرلي بما وافقه اه سم (قوله ليس معناه الا الحكم الخ) قد يقال بل لو كان أي الحكم به نفسه أي نفس الكفر لم يقتض الرضا لان الحكم اظهار حصول الحكم به ويجوز ذلك ليس فيما رضاه اه سم (قوله الا بالنسبة لا بالحكم الجزوي) قد يقال المات من اطلاق الحكم فانه انما يقصده انزاه الجزوي اه سم قول المتن (آخرين) أي غير تبعيت لقرار اه مغني قول المتن (لا يرضون) الاولى التائيت (قوله وانما ذكر) في قول المتن الثانية في النهاية لا في قول الشارح وقد مثلت الى وكالمسي (قوله قبل التفارخ) سواء كان اسلام القن قبل الظفر بها الخ (قوله يعمونه) أي لاحت (قوله ولزم وجودي) في قول المتن حكم باسلام في المغني (قوله ح) أي كافر (قوله نسبة تقتضي الخ) لم يظهر ولم يعلم من كلامه ضابط هذا النسبة ولعله ما نفي في الوصية فقال ان المراد بالاصل هنا ما نسب الشخص اليمن جهلا بأباه والامهات بعد قبيلة كما يقال بنو فلان فن فوق الحد الذي حصلت الشهرة به والنسبة لا يعتبر اه يعمري قول المتن (فهو مسلم) أي يجرى عليه أحكام المسلمين ومنها أنه لو بلغ ولم يعلم باسلام أحد أصوره ثم ما غسل وكفن وصل عليه ودفن

وليراجع لكن مقتضى قوله السابق كان حدث لا في مسلم باطنا بفضاله ولو بلغ وصف الكفر كان كافرا أصليا (فرع) ولما التبعين الزنا لم يكفر كما أتى به شئنا الشهاب الرلي رحمه الله أنه مطلق النسب عنه فلا يلازم من تبعه شرح حر (قوله والذي يضا عتبلوا الحاخفة) اعتمد حر (قوله وأما ما قيل لا يجوز لقاض أن يحكم بكفر أحد الخ) هذا الذي قيل أن في شئنا الشهاب الرلي بما وافقه فانه أتى في صريحين أولاهما أن الذين أسلم أو مات أو هم أسلم بالله لا يجوز لقاض الحكم بكفره لان الرضا بالكفر كفر ولا يصح الحكم به فليخالف الحكم باسلامه انتهى (قوله ليس معناه الا الحكم الخ) نالوا رضاه بتعليس الخ قد يقال بل لو كان به تقسم مقتضى الرضا لان الحكم اظهار حصول الحكم به ويجوز ذلك ليس في رضاه (قوله لا بكفره الا بالنسبة لا بالحكم الجزوي) قد يقال المات من اطلاق الحكم فانه انما يقصده انزاه الجزوي (قوله وان حدث الولد يعمونه) ويصف انه مسلم وقت العلق

اعمال الكفار لانهم في الدنيا فلا يطلق الحكم بكفرهم (ويحكم باسلام الصبي بحيث ين لا يرضى في القضا) وانما ذكر في بابها سطر (اد) احداهما الولد فاد كان أحد ابويه مسلما وقت العلق وان حدث لا في غير ولد أو ثور فاقبل الظفر به أو بعده كما قاله مسلم في السير وان حدث الولد يرضه وتعلي الاوج من ردد في طوع وجود حتى أتى به من بشره نسبته اليه معتبة تقتضي التوارث ولو قالهم فلا رد آدم أو البشر لم يالله على نينا وعليه مسلم (فهو مسلم) اجماعا

وان قد بعد التاخي (فان بلغ وصف كفرة) أي أعرب به عن نفسه كما به (فرد) (٢٠٣) لانه مسلم ظاهر او باطن (ولو علق دين

كافر ثم أسلم أحدهما)

وان علق كذا كقول بلوغه

ولو بعد تدين (حكم بالاسلام)

اجماعا في اسلام الاب وتغير

الاسلام بعلو ولا يعلو عنه

ولو لم يكن استلامه فادعاه

قبل اسلامه فظاهر

اطلاقهم قبول قوله فيه

لزم امكانه قبوله هناكلا

بحكمه لا زعمه بحث في

... قبوله لان ثبت

شرعنا ما نحن فيه فظهر

ظاهر الهمم الآن يقال

الاحتياط للاسلام يلحق

قوله المانع لاحتمال

تبدله فيه والاصل بقاء

الصرح وقد سئل عن

يهودي أسلم ثم وجدته

مروجا فادعى صباها

واعتل البوغ في زوجها

فاثبت بأنه يصدق أما

في دعوى الاستلام فلما

تقرر ان الاحتياط لا كلام

انقضت مخالفة اعدائهم

فصدق مدعى البوغ

بالاحتلام وأما في دعوى

النسب اريد في الاول

لا يمكن الاطلاع عليها

فكذلك مدعى أحدهما

السنة وقد صرحوا بأنه لو

باع أو أوتل أو قتل إحدى

صباك من خلاف مالو

زوج لان النكاح يتناول

ويجري بين الناس فكون

الولي صبا يصح جدا فلم

يلحق اليه وان أمكن

والجنسون المحكوم بكفره

في مقام السلب وكان من أهل الجنة وان عوقب على ترك الصلوات ونحوه لا يخاطب بها بتدبير كفرة

فكيف هو الا تسلم فليقبله اه عش وقوله ولم يعلم بالاسلام أحد أسوة له ليس بشد ولولا ذلك

لم يصف الكفر لكان حسنا وقوله وان عوقب فنه أن الكلام هنا في الصبي (قوله وان ارتد) أي الاحد

اه عش قول المتن (فان بلغ) أي الصغير المسلم بالتمتع لا حد أو به اه معنى قول المتن (قوله ولو

عاقب) أي حصل أو وجد ويجوز ترانته للتعاقب أي علق به بين كافر بن اه عش قول المتن

(ثم أسلم أحدهما) هذا هوهم قهره على الابن وليس مراد بالابن في معنى الابن الاجداد والجدات وان لم

يكونوا وارثين وكان الاقرب حيا اه معنى عبوة المنهج أحد أسوة اه أي الصبي الذي علق بينهما

(قوله وان علا) فيمنع من فرض الكلام في علق بين كافر بن فالمراد ان علا أحد أصول أحدهما

اه عش وقوله أصول أحدهما الاولى أسوة أي التي علق بينهما (قوله ولو بدعيه) أي في بدعيه

اه معنى (قوله فادعاه) أي أودعى من أسلم أحد أسوة الله سبحانه قبل اسلامه ذلك لا بدعيه

في الاسلام اه عش (قوله قبول قوله فيه) أي في الاحتلام اه سم (قوله فظهر ظاهر الخ الهم

الخ) كذا في النهاية قال عش قوله فظهر الخ هذا السؤال يقتضي اعتماد القضاء عليه وهو قوله في

ثم ذكره أفتى في سنده عما وافق بحث أبرز عمة فهو يدل على اعتماد الثاني وهو كالم أبرز عمة اه

وأي من سم مثله (قوله المانع) أي الاسلام (قوله فاقبضت الخ) هذا الاقننه موافق لبحث أي

زعمنا المذكور وخالف للتعرفه فقامت عند ذلك البحث قوله في السؤال فادعى صباها يعني أن يكون

دعوى صباها حين اسلامه وان كانت الابنة باغة كالأول لم تجس ثم وقع النزاع يوم الجمعة أي أنها كانت

يوم الخميس صبيها ودعت البلوغ حينئذ فصدق هو وان لم أتأخر يوم الجمعة بالانقضاء فخرج على ذلك ما وقع

السؤال عنه وهو ما لو غاب ذوا لم في غيبته ثم حضر بعد بلوغه ووقع النزاع من غير بينة في ذلك ما وقع

بالفائدة اسلامه أولا اه سم أي فصدق والده (قوله أضاف دعوى الاحتلام) أي أضافه في الاحتلام

في صورته ودعى الفرع الاحتلام (قوله وقد صرحوا بأنه الخ) تأمل في الاستدلال في هذا على مدعاه

اه سم وقد يقال ان شرط الاستدلال قوله لان النكاح صباط فثبت ان الاسلام الاول (قوله صدق)

المعتمد خلافه في البع كاتقدم التنبيه على ما في باب اختلاف المتبايعين فراجع اه سم (قوله ويجري)

أي يشهر (قوله يلحق أحد أو به الخ) ان بلغ نكحنا وكذا ان بلغنا فخرج في الامم بدخل في قول

المصنف بين كافر بن الصلوات والمراد ان على ترجيصه أن لا يرد مرد كاسه أي في كتاب الزدة ما على

ترجيح الزايف من أنه مسلم فلا بدخل في ذلك اه معنى وقوله وكذا ان بلغ الخ قضيت أنه لو بلغ علقا جري

وحكم بالاسلامه نفع ذلك في اسقاط ما سبق على الجنون بعد البلوغ عن الكفر وغيره اه عش (قوله هذا

اسلم) أي أحد أو به اه سم (قوله كالصبي) أي في الحكم بالاسلام اه عش (قوله يلحق الحكم

الخ) فاشبه من أسلم بنفسه ثم ارتد اه معنى (قوله لان تبعه بالخ) عبوة الخلق لانه كان محكوما بكفره

(قوله قبول قوله فيه) أي في الاحتلام ش (قوله وبحث في زوجة الخ) كذا في (قوله فاقبضت)

هذا الاقننه موافق لبحث أي زعمنا كورخلافه فظهر فيه كاهو ظفره فذا فذلك البحث وقوله

في السؤال صباها يعني أن تكون دعوى صباها حين اسلامه وان كانت الابنة باغة كالأول لم تجس ثم

وقع النزاع يوم الجمعة فادعى أنها كانت يوم الخميس صبيها ودعت البلوغ حينئذ فصدق هو وان لم أتأخر يوم

الجمعة بالانقضاء فخرج على ذلك ما وقع السؤال عنه وهو لو غاب ذوا لم في غيبته ثم حضر بعد بلوغه

ووقع النزاع من غير بينة في ذوا له كتاب بالفائدة اسلامه أولا (قوله وقد صرحوا بأنه الخ) تأمل في

الاستدلال في هذا على مدعاه (قوله صدق) المعتمد خلافه في البع كاتقدم التنبيه على ما في باب اختلاف

المتبايعين فراجع اه (قوله اذا أسلم) أي أحد أو به ش (قوله هو) أي التجهر بكلمة ش (قوله

وبني عليه انه يلزم التلفظ بالاسلام بعد البلوغ بخلافه في الاول من ثم لو مات قبل التلفظ جهز كسمل بل قال الامام وصوبه في الرضه هو كذلك على الثاني ايضا لان هذه الامور مبدئية على الظاهر وظاهر ما لاسلام انتهى وكلمهم لم ينظر والوجوب بالتلفظ عليه في الثاني لان تركه يوجب الاثم لا الكفر كما هو ظاهر وقول (٢٥٤) الاحياء كالخبي المسلم باسلام أحد أو به لا يفتي عن سلامه شيأ ما لم يسلم بنفسها ما

غير يسلم سبق قلم على ما قاله الأذرى أو مفرع على وجوب التلفظ ولو تلفظ ثم ارتد فترد فعلا ولا ينقض ما جرى عليه من أحكام الاسلام قبل ردته على الاصح الجمله (الثاني) اذا سى يسلم) ولو سلمت جنونا وأن كان معه كافر كامل (طلا) أو مجنون أو المراد الجنس ليس له ذكر كل وأناء المحدث والمتعدد (تبع السابى في الاسلام) ظاهره وابطنا (ان لم يكن معه أحد أو به) اجماعا خلافا لمن شذ ولا نه صارت ولا نه كالأو بن وقضى حاله كماله باسلامه باطنه لو بلغ ووصف الكفر كان مردا وهو محتج خلالا فهوهم كلام شارح انه كافر أصلى ثم رأيتهم صرحوا بما ذكرته أما إذا كان معه أحدهما وان علما بها يظهر ثم رأيت الأذرى أشار اليه بان كان في جيش واحد وغنموا وحذوا فن يفتد المالك وقد ساء ما أو تقدم الأصل في الظاهر خلافا لمن أطلق من تعليق القاضى انه اذا سبق سى أحدهما سى الآخر تبع السابى فلا يحكم باسلامه لان تبعتهما أقوى من

وأز ذلك الحكم بالتبعية فإذا استقل انقطعت خفت بنفسها (قوله) وبني عليه) أى القول بكونه كافرا أصلا (أنه يلزمه) أى الصغر المسلم بتبعية أصله (قوله) بخلافه في الاول) يعنى إذا كان غلاما - غير المسلم بتبعية أصله إذا وصف الكفر بعد بلوغه هو كافر أصلى فإذا بالغ ولم يتلفظ بشئ من الكفر والاسلام لم يملكه بكلمة الاسلام لانزال الحكم باسلامه بعد استقلاله بالبلوغ وإذا قلنا هو مرد غلاما فلا يلزم ينطق بشئ من ذلك لا لمطالبه بل لأنه لم يعرض بعد بلوغه ما ينافى اسلامه الذى حكمه اه ع (قوله) بخلافه في الاول) انظر مع كوننا حكمنا برده لان الصورة أنه وصف الكفر الآن يقال بان هذا البناء على مبنى القولين لا على نفس القولين اه رشيدى (ومن ثم لو مات) أى بعد البلوغ (قبل التلفظ) أى بشئ من الكفر والاسلام (قوله) أى الصغر المذكور (كذلك) أى مجهز كسمل ولو مات قبل التلفظ (قوله) لان تركه أى التلفظ اه ع (قوله) أو مفرع على وجوب (الخ) هذا لظاهر مع قوله وكلمهم لم ينظر والخ اه سم عبارة السبعر قوله أو مفرع الخ يتأمل مع قوله السابق لان تركه وجب الاثم لا الكفر اه وقد يجب بان ساقى مبنى على أن وجوب التلفظ من الوجوب القروى والعلمى وما ههنا مبنى على أنه من الوجوب الاصولى الاعتقادى (قوله) ولو تلفظ ثم ارتد (الخ) عبارة قاضى (تبيين) محمل الخلاف المذكور اذا لم يصد منه به - دال بالبلوغ وصف الاسلام فان وصفه ثم وصف الكفر فترد على القول الاول لا تنقض الأحكام الجارية عليه قبل الحكم برده من ارتد وغيره من الأحكام حتى لا ردنا نحن من تركه كغيره المسلم ولا يأخذ من تركه تركه ريبا لكافر ما حرمنا منه من أحكام الاعتقاد من الكفار ثم يقع مجزأ ثلاثة حكم مسلمات ظاهره او ابطنا بخلاف ما إذا قلنا انه كافر أصلى لو أعرب بالاسلام اه وقوله وعلى القول الاول (الخ) في الرض مع رحمتك (قوله) ولو سلم (الخ) قوله ولو استغنى النهاية الاقوله وقضى به غير واحد وما أتبعه عليه (قوله) وان كان معه كافر (الخ) أى شاركة فيه فسيه (قوله) والمراد (الخ) أى الطفل وانما يحتاج الى هذا التأويل بناء على أن العقل خاص بالذكر الواحد وهو المشهور رافقه اه ع (قوله) المناسب لقول الشارح ذكر كل الخ ان قال أى المسلم والطفل (قوله) المتد (الخ) الاولى محذورة ومتعدا (قوله) أما إذا كان (الخ) الى المتن فى الخفى الاقوله وان عللى فلا يحكم باسلامه (قوله) خلافا لمن أطلق الخ) عبارة النهاية وان أطلق القاضى فى تعليقه انه اذا (الخ) (قوله) فلا يحكم باسلامه) جواب أما عبارة المنسى فانه لا يشتم السابى جزاء اه (قوله) لان تبعتهما الاولى هنا وفي قوله الاستحسان ما لا يفراد با رجاء الضمير الى الاحد (قوله) لان التبعية (الخ) لتعليل الغاية (قوله) لا أو به فى الاصح) فلو كان سايه ميوذا وانصر انما صار هو كذلك وان كان أو ميودين أو وثنيين مثلا من هنا تصور عدم الاتفاق بين الاول والاوين أو بعضهم فى التمسك والتصور وهذا ينفع فى صورة ذكر وهاتى الفراض يستشكل تصورهما سم وعش (قوله) لان كونه (الخ) أى الذى (قوله) ولا يذيه) أى الطفل (حينئذ) أى اذا ساء ذى (قوله) اسلام أو به) أى بعد سبيهما المتأخرين سبيهم (قوله) اه

أو مفرع (الخ) هذا لظاهر مع قولهم وكلمهم لم ينظر والخ قائله (قوله) وقد ساء ما أو تقدم الأصل (الخ) كذا شرع مر وعبارة شرع الوجهة تخرج قائله ما لو كان معه فى السى أحداهم وسى مهذا أو بعده وكان فى عسكر واحد وان اختلفا سبيهما فليس يحسم انتهى والظاهر ان نائب فاعل قوله وسى هو له والهادى معوه بعد الا - دقتا له (قوله) بل بكونه ذى دين ساءه) فلو كان سايه ميوذا وانصر انما صار هو كذلك وان كان أو ميودين أو وثنيين مثلا من هنا تصور عدم الاتفاق بين الاول والاوين أو بعضهم فى التمسك والتصور وهذا ينفع فى صورة ذكر وهاتى الفراض يستشكل تصورهما (قوله) اه

تبعية للسابى وان ما بعد لان التبعية ثابتة ابتداء السى (طوسا ذى) قال الامام قاطن بيلادناو البغوى ودخل به ما دارنا والورى وسبافى حيث ناولك انما هو قيد لاختلاف قولهم (لم يحكم باسلامه) بل بكونه على دى سايه لا أو به (فى الاصح) لان كونه من أهل دارنا لم ينفذ كذا مبتلا - لام قسيه وأولى ولا يفتى بدينه كذا اسلام أو به

هل ما قاله الخليلي وهو ان مصدقنا لم يرد عليه من تبعه الا اصول والظاهر انه ليس كذلك ومن ثم قال السبكي قدس الله تعالى عليه ما قاله من انهم اهل البيت
 او خرجوا الى البيت والاصل في ذلك ما نقله من اعدائهم من انهم اهل البيت والاصل في ذلك ما نقله من اعدائهم من انهم اهل البيت والاصل في ذلك ما نقله من اعدائهم من انهم اهل البيت

مرقته فان قلنا عليك
 فذلك او غنمتموه
 الاصم فهو مسلم لان بعض
 المسلمين وبغيت السبكي
 ومن تبعه فهو اهل البيت
 الذي اوتوه من غير
 حربا وما كنتم اهل
 لان علي بن ابي طالب
 وذلك لان الاسلام في السابق
 المسلم وفي غزواته الغزوي
 ايدوا وجهه في كافر اشترى
 صغيرا ثم اقامه اهل بيته
 والذي يقفه بمسما له
 يتبعه بل وكذا في قبيلة ولا
 يقف بالسبي غير لا يجمع
 كونه اتوى في القهر انما
 يؤمر ان يسلو ولا يقفه
 غيره في الاثنته ثم ايت
 الشيعين مرصا بقلعه
 ان التبعية انما تثبت في
 ابتداء السبي وهو زور
 ذكره والمستامن كاذبي
 ولا يرضع بالنسبة لاحكام
 الدنيا (اسلام سي) غير
 استلزامه للصحيح كغير
 المميز يحكم عدم التكليف
 ولان نظمة بالشهادتين اما
 خبر خوزه غير مقبول او
 اشاعفه كقوله نعم تسن
 الحولية ينمو بين اوبه
 لتلافتهم لولم تجبر بقرته
 الامام من اجاع الاحباب
 وانصر جمع لصداقنا
 وقضى به غير واحد و يدل
 له محض السلام على رضي الله
 عنه قبل ما يوقعه ودا جد

ما قاله الخليلي (الح) عبارة النهاية والوجه انه لو سي اواه ثم اسلموا مسلما باسلامه مخرقا للعلمي ومن
 تبعه يقاس به ما لو اسلموا بانفسهم ما في دار الحرب ونحوه لا ينالوا احلا اه قال عس قوله مر ثم اسلموا
 اواحداهم اه (قوله والظاهر ليس الخ) اعتمد مر اه سم (قوله وقاسه) اي ما قاله الخليلي (قوله
 فكذلك) اي ليحكم باسلامه اه ع (قوله او غنمتموه) وهو الاصم اه نهاية قال عس قوله او غنمتموه
 وهو الاصم عبارة شيخنا في اذي قول باب الاستبراء بعد حكاية بقرته هو طه السراوي عن الجويني والفتال
 والعهدة جواز الوطء لاحتمال ان يكون السابق بمن لا يلزمه التخصيص كذا في نحو ولا تالخرم بالشكر على
 اه عبارة الرشدي ساقله مر في فقه التي هو الغنم مختلف هذا التصريح وهو انه عليه كذا هو محتمل ان
 حجرنا اه (قوله لان بعض المسلمين) قد يقال لكن لم يقع منهم سي لان ينزل وقوع ذلك لهم بسيمة
 منهم اه سم (قوله والذي يقفه الخ) (فرع) سي جمع بعضهم مسلمون جماعة المسلمين يتصالحون باسلام
 الجميع لان كل من السابقين سي جزا من السابقين اي يشارك في سي كل منهم اه سم عبارة النهاية والفتي
 طوبى له مسلم وفي حكم باسلامه تغليا لحكم الاسلام كذا كراه القاضى وغيره لو سبي الذي مضى او اجنونا
 وباعه مسلم اباعه المسلم السابق مع احد اوبه في جيش واحد ولو دون اوبه من مسلم لم يسم المشتري
 لقرون وقت التبعية لانها تثبت ابتداء اه (قوله لان اه) اي لمن ذكر من الذي والحري (قوله فبما قبله)
 اي في اسلام السابق الذي اخرج به (قوله غيره) اي كاشرا او اسلام السابق بعقبه (قوله انه) اي السبي
 (قوله بالنسبة لاحكام الدنيا) الى قوله ولو اشبه في باقي الاقوله ونقلا الامام الى ان تصر وفوه وقضى به غير
 واحد وقوله انما قال في كاطل المشرى (قوله كغير المخرج) عبارة المغني لانه غير مكلف فاشبهه بغير المميز
 واليهون وهما الاصم اسلامهما اتفاقا كساقى اه (قوله تسن الحولية ينمو بين اوبه) على الصحيح في
 الشرح والى وضهنا فتاها فاعاها واليه ليوخذ منهما فان اياها فلا حيلة اه معنى (قوله والبني وغيره
 الخ) قال السبكي وهو الصحيح لان الاحكام انما انطبقت بمقتضى عام الخلف وقد كانت منوطا قبل ذلك
 بسن التبراه معنى (قوله وفارق نحو ملاته) اي حيث يحتمل المميز (قوله بانه لا يتنقل به) اي بالاسلام
 والظاهر انه ليس كذلك اعتمد مر (قوله وخرج بسما الخ) كذا شرح مر (قوله او غنمتموه) الاصم
 (الح) هذا يقتضى ان اسما في جيشنا ليس غنمتموا لان كونه مسلما اضر لان بعض المسلمين وفي الر وض
 وان سي الذي السبي وباعه او باعه السابق المسلم دون اوبه من مسلم لم يبعه اي المشتري لقرون الوقت اي
 وقت التبعية لانها انما تثبت ابتداء انتهى وهذا يدل على ان السبي مطلقا لك السبي وليس غنمتموه واقفه
 فيه السابق وان لم يقدس المالك ويحتمل ان يفرق بين الذي قبله مسبو ولا يكون غنمتموه كغيره مرج
 الفرق بين مبيعهم وتسو المسلم فاعاها لاجل جمعه بل هو غنمة كما سبق الى الفهم من كلامهم في غير هذا المثل
 وزو قل يبعه في المسئلة المذكورة ان المراد ببيع ما يخصه به بملكه بشرطه فظهر المسئلة بانما
 كلامهم في باقي قسم الغنمة والسير وقد وردت على مر لم تكن سي الذي يملكه ومسر وقفت فيه كما
 اأمامه جمعة من كان لا اسلامه في غنمته فاعاها لاجل جمعه بل هو غنمة كما سبق الى الفهم من كلامهم في غير هذا المثل
 الباع على انه لم يبعه في الاسلام لا ياتي ما تقدم انه يبيع السابقين على حاله في هذا على فتنشر ط التبعية
 كان كان معه احد اوبه فليتام (قوله لان بعض المسلمين) قد يقال لكن لم يقع منهم سي لان ينزل
 وقوع المالك لهم بسيمة مرة منهم (قوله والذي يقفه الخ) لا يتبعه بل وكذا في قبيلة اه اعتمد ذلك
 مر (فرع) (قوله ولو سباعهم) وفي حكم باسلامه تغليا لحكم الاسلام كذا كراه القاضى وغيره مر (فرع)
 سي جمع بعضهم مسلمون جماعة المسلمين يتصالحون باسلام الجميع لان كل مسلم من السابقين سي جزا
 من السابقين اي يشارك في سي كل منهم (قوله وخرج وغيره مقبول) قد يقال فلو اصابه من فعل نفسه (قوله

مع كونه قبل ما يوقعه وغيره بان الاحكام اذ كان كاتمنوطا التبراه الى عام الخلف وفارق نحو ملاته بانه لا يتنقل به اما بالنسبة
 لاحكام الاتمة

فصموا ويكون من الفاترين اتفاقا ولا (٣٥٦) تلازم بين الاحكامين كما ينبغي لم تبلغه المعصية ولا طفل المشركين ولو اشتهى طفل مسلم

اه عرش (قوله فيصم) ولا تمنع من الصلاة والصوم وغيرهما من العبادات كما قاله الزركشي استنادا كلام الشافعي اه معنى (قوله اتفاقا) أي فلا يجري فيه الخلاف الواقع في أطفال المشركين وإن كان هو منهم وينبغي أن يكون من الفاترين اتفاقا أيضا من اعتقاد الاسلام أول ما يولد عموما قبل التمكن من النطق بالشهادتين سم على وجه عرش (قوله بين الاحكامين) فيه ان الجمع لا ينبغي أن يشرط ان يكون مفردا اه ورشدي (قوله ولو اشتهى الخ) هذه المسئلة ذكرها الغني والنهاية في آخر الفصل الا فمعصية (قوله قاله المصنف) اعتمد ما للنهاية والغني

(فصل في بيان حرمة القتل ورفقه) (قوله اجماعا) الى قوله واذ احكم في النهاية (قوله وبحث البقضي تنقيد الخ) وهو ظاهر الغني اه معنى (قوله واعترض بآية الخ) عبارة النهاية بتورده الشيخ بان دار الحرب الخ قال عرش قوله مر ورده الشيخ الخ معتمدا كمن هو على طاعة في شرح منحه اه (قوله ويجرد القتل لا يقتضيه) ان ثبت انه يعتبر في الامر قصد المقتل فاذا كرر مسلم واكتفى فيه بالاستيلاء فكذلك مجرد القتل لا يقتضيه بطل نامل اه مدع (قوله واذ احكم الخ) عبارة النهاية والغني ولو جنى القتل المحكوم باسلامه منطوقه عذوقها في بيت المال اذ ليس له عاقلة خاصة ولا عذر وهو بالغ عاقل اقتضى من اذالة هذه مخالفة في ماله كضمانه لغيره وان لم يكن له مال ففي ضمانه قتل خطا وشبهه بدمية كاملة فبطلان ظاهر اخرى في وضع في بيت المال واوش طرفه وان قتل عددا قتل بالمال السباعي الى الامكان لا يحد في مصلحة المسلمين او يقتضى لاعداء البلوغ وقبل الانصاح بالاسلام أي فلا يحد فيه الا عدم العلم بتحقيق المكافاة بل يجب دية في وقوعه في بيت المال ايضا كحصول المصنف في تصحيحه وهو صواب في المعاجز يقتضى لنفسه الطرف ان افصح بالاسلام بعد بلوغه فيجس طاعته قبل البلوغ الى بلوغه وفاقة أي وان طاعت الله انتظارا للبلوغ والافاضة باخذ الولي ولو كان كاذب الوصي الارض لمجنون فتعذر لا في ولا في غنى واقف فلا فاق المجنون وازداد رد الارض يقتضى منع اه بل قد زيات من عرش (قوله وصف الاسلام) فليس النص الا في جحد القاذخان زاندها أول ما يقتل انحر اه سم (قوله لم يقتل به الخ) وفي سم بعد كرم او افقه من شرح الروض انفسه فارقت عدم وجوب القصاص وجوب الدية بان حقن الدم محتاطا بالمال (قوله قوله) وصوبه الاسنوي وجزبه في الروض اه سم ومرأ نفا عن النهاية والغني اعتمدا قوله المثل (الان يقم الخ) وتعرض لسبب الثالث اه معنى (قوله فيعمل بها) الى قول المتن والمذهب في النهاية الا قوله لكن ان كان سال الاثر الاول رشدا على ماس (قوله وعن ابن عبد السلام الخ) عبارة النهاية وان لم يكن رشدا كما هو ظاهر كلامهم وان عن ابن عبد السلام اه (قوله ما يقتضى اعتبار رشده) اعتمد الغني والسيد ومال اليه سم عبارة الاول تنبيه على ما عن اعتبار الرشدي المقر هنا وينبغي كمال الزركشي

ويكون من الفاترين اتفاقا أي فلا يجري فيه حثا خلاف الواقع في أطفال المشركين وان كان هو منهم وينبغي أن يكون من الفاترين اتفاقا أيضا من اعتقاد الاسلام أول ما يولد عموما قبل التمكن من النطق بالشهادتين

(فصل في بيان حرمة القتل ورفقه) (قوله واذ احكم في بيت المال) في جحد القاذخان ان يراد هنا أول ما يقتل الخ (قوله لم يقتل به الخ) قال في شرح الروض وهو موافق لما في المحصومين بالانصاف يقتل المحكوم باسلامه بتبعية غير المرافقة كقول اولي كاتله صاحب البيان وغيره انتهى وقالون عدم وجوب القصاص وجوب الدية بان حقن الدم محتاطا بالمال (قوله وصوبه الاسنوي) وجزبه في الروض قال مر في شرحه محصم المصنف في تصحيحه يقتضى لنفسه في الطرف ان افصح بالاسلام بعد بلوغه فيجس طاعته قبل البلوغ الى بلوغه وفاقة باخذ الولي ولو كان كاذب الوصي الارض لمجنون فتعذر لا في ولا في غنى واقف فلا فاق المجنون وازداد رد الارض يقتضى منع اه بل قد زيات من عرش (قوله وصف الاسلام) فليس النص الا في جحد القاذخان زاندها أول ما يقتل انحر اه سم (قوله لم يقتل به الخ) وفي سم بعد كرم او افقه من شرح الروض انفسه فارقت عدم وجوب القصاص وجوب الدية بان حقن الدم محتاطا بالمال (قوله قوله) وصوبه الاسنوي وجزبه في الروض اه سم ومرأ نفا عن النهاية والغني اعتمدا قوله المثل (الان يقم الخ) وتعرض لسبب الثالث اه معنى (قوله فيعمل بها) الى قول المتن والمذهب في النهاية الا قوله لكن ان كان سال الاثر الاول رشدا على ماس (قوله وعن ابن عبد السلام الخ) عبارة النهاية وان لم يكن رشدا كما هو ظاهر كلامهم وان عن ابن عبد السلام اه (قوله ما يقتضى اعتبار رشده) اعتمد الغني والسيد ومال اليه سم عبارة الاول تنبيه على ما عن اعتبار الرشدي المقر هنا وينبغي كمال الزركشي

ويكون من الفاترين اتفاقا أي فلا يجري فيه حثا خلاف الواقع في أطفال المشركين وان كان هو منهم وينبغي أن يكون من الفاترين اتفاقا أيضا من اعتقاد الاسلام أول ما يولد عموما قبل التمكن من النطق بالشهادتين

بطل كافر وقتل امرءا ولا يجبران على الاسلام بعد البلوغ قاله المصنف وخالفه النجاشي الفراري فقال يجب ما لا يلهو ما يوقف نسبا الى البلوغ

(فصل في بيان حرمة القتل ورفقه واستحقاقه وتوابعه) انك اذ لم يقر القتل ورفقه فهو اجماعا وبحث البقضي يقتضيه بفردا حرب لا مسلم فيها لا ذى لان دار الحرب تقتضى استرقاق التسليع والصيدان واعترض بانها لا تقتضى استرقاقها ولا يلاسي ويجرد القتل لا يقتضيه واذ احكم به بالحرية والاسلام فله حر مسلم أو شبيه قتله بالام او افقا على الدية لا يجازاها بالبيت المال وهو لا يجوز ان تصرف

ببطل كافر وقتل امرءا ولا يجبران على الاسلام بعد البلوغ قاله المصنف وخالفه النجاشي الفراري فقال يجب ما لا يلهو ما يوقف نسبا الى البلوغ

ببطل كافر وقتل امرءا ولا يجبران على الاسلام بعد البلوغ قاله المصنف وخالفه النجاشي الفراري فقال يجب ما لا يلهو ما يوقف نسبا الى البلوغ

ببطل كافر وقتل امرءا ولا يجبران على الاسلام بعد البلوغ قاله المصنف وخالفه النجاشي الفراري فقال يجب ما لا يلهو ما يوقف نسبا الى البلوغ

وظاهر كلامهم خلافه لشخص (فصدقه) ولو يسكو بمن تكذيبه لان فيه تصديقه (قبل ان لم يسبق اقراره) أي القسطو يصح عوده على كل منعم من المنزلة اذ لو اقر انسان بجر شقاق القبط له به لم يقبل وان صدقه كما هو واضح (بره) كسائر الاقار و بطلانها اذا كذبته وان صدقه بعد اقر

سبق اقراره بالخبريه وهو مكلف لانه بالتم احكام الارواح المتعلقة بحقوق الله والعباد فلم يقدروا على اسقاطها وانما قبل اقرارها بالبره بعد انكارها لان الأصل عدم انقضاء العبد منع تقويض الشرع أمر انقضائها لها والاقرار بالرق غنا الفاصل الحزبه الواقف الاقرار السابق ولا يرد على المني ما لو اقر به زني فكيفه فاق به لعمره فصدقه فلا يقبل وان لم يسبق منعا قار بجزية لان اقراره الاول تضمن نفى الملك لتفسيره وقد بطل ملكه بمرده فاصل حوال الأصل والحرية فيمنع اسقاطها لباسا ولو انكره فلا يرد عليه وحلفم اقر به فان كانت مسيئة انكاره لست برئيسك قبل اولست وبقى فلا تضمنه الاقرار بأنه حوال الأصل ولو اقر بالزني ثم عثر به الاصل لم يسمع لكن ان كان حال الاقرار الاول ورشد على ماس (والسذهب انه لا بشرط) في حصة الاقرار بلوق (ان لا يسبق منه تصرف يقتضي نفوذه حويه كبيع ونكاح بل يقبل اقراره في أصل الرق والحكام) لما فيه الضرر

اعتباه وكثير من الاقار ولا يقبل اعتراف الجوارى بالرق كما حكى عن ابن عبد السلام لان الغالب عليهم السفيه وعدم المعرفة قال الاذرى وهذه الملة موجودة في غالب العبيد لاسيما من قريب صدها بلوغ اه وعبوة السيد عرقه وظاهر كلامهم خلافه قد يقال لما حكى عن هذا كنفه بذكر في نظائره اذا الغالب انما عتبه بالشرط وانما يكون في الباب المعقود صالة لبيان ذلك ان الحكم كباب الاقرار هنا عثر اذ لم يثنى عليه قوله اعتبارا ورشد قد يدعي انه اقراره بالشرط لانه ان غنى أن الاقرار بالرق ليس من الاقرار بالمبال وان ترتب عليه المال اه وهو اشار الى ما تبين عليه واما قوله اللهم الا ان فلا يثنى ما قسم البعد بل المكارة اذ لا معنى لقوله انما عتبه او نحوه الا انما يولاه وهو نص في المال اه اقول وقول سم ليس من الاقرار بل لعل صوابه اسقاط ليس (قوله) ان فيه تصديقه اه فينظر اه ورشدي (قوله) ويصح عوده على كل حال اه على البطل اه ورشدي (قوله) بغيره أي القبط و (قوله) أي بالرق (قوله) كسائر الاقار بر) أي قوله ولو انكر رفق المني (قوله) وانما قبل الخ) عبارة عن المني فان قيل لو انكرت المرأة الاقرار جنة اقرت بها فانها تقبل فهل كان هذا كذلك اوجب بان دعواها الرجعة مستندة الى أصل وهو عدم انقضاء العدة الخ (قوله) ولا اقرار بالرق الخ) عطفي على الأصل (قوله) ولا رد على المني) أي منعه (قوله) ما لو اقر به) أي اقر القبط بالرق اه عرش (قوله) وان لم يسبق منه) أي من كل من القبط وعرو (قوله) لغره) أي غرضه بدو كذا صير ملكه مرده (قوله) لاسر) أي من تولاه لانه بالتم احكام الاقرار اه عرش (قوله) فادعى عليه به عبوة النهاية بعد الدعوى عليه به اوهي الظاهر (قوله) لعين) عرش به ما لو اقر عرش بالرق من غير اضاف لاحد كان قال افرقني اولهم قال افرقني رجل ووجه ما به ليس فيما يسلط الحق لعين اه عرش (قوله) لكن ان كان حال الاقرار الاول رشدا والمعتقد عدم اشتراط الرشده اه عرش (قوله) عطفي على ماس) أي انما من ابن عبد السلام (قوله) في حصة الاقرار) أي تولي المني وكذا ان ادعاء المني والفقه في قوله ولو انما في النهاية قول المني بل قبل اقراره الخ) * (فرع) اقرت بسل بالرق يبقى أن لا يشيع الحل واجبه سم على منجه اه عرش (قوله) عليه عطفي على قوله فيما به اه ورشدي (قوله) نعم الخ) هذا الاستدراك صوري (قوله) اقرت ثم عثر وجت الخ) وان كان المقر بالرق ذكر انفسن نكاحه اذا ضرر على الزوج وجره المسمى ان دخل بمواضعه لم يدخل بها لان سقوط ذلك بضرها وحسنه بؤده مما في بده اومن كسبه في الحال والاستقبال وان لم يوجد في خدمته ان يعق ولو سعى على غيره عداهم اقر بالرق اقتضى منه ما كان عليه عني او رقبه وان جنى خطأ أو شبهه عدقنى الارش مما به فلم يكن معصي تعلق الارش برقبته وان اقر بالرق بعد ما قطعت بده فلا عدا اقتضى من الرقيق دون الحر لان قوله مقبول فيما بضره او بعد ما قطعت خطأ أو حب الاقل من نصفي القبيصة والله ان يقول قوله في الزنا تدبير بالجاني نهاية ومعنى وروض مع شرحه (قوله) وازوج الواو طالية اه عرش (قوله) من لاخله الامه) عبارة عن تافى والاسنى سواء كان الزوج من محل له الامه أم لا كلطر اذ لو وجد الطول بعد نكاح الامه اه وعبارة سم والرشدي قوله من لاخله الامه بالاولى اذا كان من محل له (قوله) بنفس نكاحه) لكن لزوج

المال (قوله) وظاهر كلامهم خلافه اعتمد مر (قوله) ولو يسكو به الخ) كذا شرح مر (قوله) ويصح عوده الخ) كذا شرح مر (قوله) عليه عطفي على من توله فيما به (قوله) من لاخله الامه) والاولى اذا كان من محل له (قوله) بنفس نكاحه) قال في شرح الرضا بل يسمع وصير كاسه توفي الغيبض لان انقضاء بضر الزوج في مقامه سواء اكل من محل له نكاح الامه أم لا كلطر اذ لو وجد الطول بعد نكاح الامه ثم قال في روض وشرحه من الرزج الخيارات فيمنع الخ) كاح ان شرطه الحرية في موقوفات الشرط ثم قال او لا حدون بعد أي اولادها لا حدون بعد الاقرار او فلا نه وطمها على ما فيها انتهى وهذا

مر (المستقبله) فيما به كاقبل اقرار المرأة بالنكاح وان تضمن ثبوت حق لها وعليه كسائر الاقار برنم لو اقرت ثم عثر به بالرق فالزوج من فصل له الامه بنفس نكاحه وتسلمه تسليم الحر او

الخياري في فسخ النكاح ان شرط الحرية فيه لغوات الشرط فان فسخ بعد النكاح لم ينافي مع ما قبله لان
 من المعنى ومعه التل لان الزائد منها يضر الزوج وان ازيل من المعنى يضر الموان كان قد سلم اليها حراً فلو
 باعها قبل النكاح سقط المعنى لان المخرجه يضر فساد النكاح معني ونهاية وفي سم بعد ذكر ذلك مع
 زائد عن الرض وشرحها تصويها كما يدل على عدم الانفاس مع علمه بها وكان وجه عدم انفاسه
 مع ذلك محسوساً ولا يظهر الا بتوقع الاحتمال ثم ان من شرط باعها انه بانها في عقد العقد عدم الانفاس
 مستكمل فليصر اه اقول ويندفع الاشكال بقولهم المار كما شرط اذا وجد الطول الخ في غير في النكاح
 ما لا يتغير في الابتداء (قوله وبسافر الخ) أي وبها (قوله بالاخت) أي من سببها (قوله وتعتد عن
 الخ) عبارة المغني والروض مع شرحها اذا طلقت تعتد بثلاثة آراء لان عدة الطلاق حق الزوج وله الرجعة
 فيها في الطلاق الرجعي اه (قوله وعدة الامهات) أي بشهر من وخسة أيام سواء أقرت قبل موت الزوج
 أم بعده في العقد لعدم تضرده بنقصان العدة لان عدة الوفاة حق لله تعالى ولهذا وجبت قبل النكاح فيقبيل
 قولها في نفسها اه شرح الرض عبارة عرش قال سم بعد كلامه بل بالباطن بان الحرية
 وبستر غن على المات اه وبعض الهوامش اذا وطئها كذلك فتعتد بها بغير أشهر وعشر
 واعتدتها تحتها لا يادی وهو قريب اه (قوله ولها) الحاصل من الزوج (قبل اقرارها) لظنه
 حرته لا ينافي مع قوله لان قولها غير مقبول في الزامه (وبعد رقيق) لانه وطئها علانها فمغني وشرح الرض
 (قوله وذلك) يعني عدم الانفاس المتقدم في قوله لم ينفسخ نكاحه كما يعلم من شرح الرض اه رشيدى
 عبارة كالمغني لم ينفسخ النكاح بل يستمر ويصير كالمستوفى للمقبوض لان انفاسه يضر بالزوج فيمضى
 اه (قوله ولهذا) أي لان النكاح كالمقبوض الخ (قوله مطلقاً) أي مستقبلاً وماضياً اه عرش عبارة
 الرشيدى أي ولو بالنسبة لما يضر بالغير اه قول المتن (قضى منه) فلا يضي من كسبه لان الدين
 كما يدل على عدم الانفاس مع علمه بها الا ترى ان قوله كما شرط اذا وجد الطول الخ اذلول يمكن علانها لم يوافق
 على الرق مع ذلك والى قوله لغوات الشرط اذلول يمكن كذلك ما ثبت الشرط عنه فلا وجه لميلوه والى
 قوله لانه وطئها علانها وكان وجه عدم انفاسه مع ذلك محسوساً ولا يظهر الا بتوقع الاحتمال ثم ان
 صرح باعتبارها بها في عقد العقد عدم الانفاس مستكمل فليصر (قوله وتعتد عن النكاح) لان
 يقال العدة من المستبيلات الآن يقال انها من آثار النكاح الماضي وعدة الوفاة وان كانت كذلك الان
 الحق فيها لله تعالى (قوله وعدة الامهات) قال في شرح الرض سواء أقرت قبل موت الزوج أم بعده في
 العدة لعدم تضرده بنقصان العدة لان عدة الوفاة حق لله تعالى ولهذا وجبت قبيل النكاح فيقبيل قولها في
 نفسها انتهى (قوله وعدة الامهات) أي وان كان اقرارها بعد موت الزوج وهذا لانها رض بآتي في
 العدد عن الزوج كشيء له ولو وطئ زوجته الامة فظنهم حرة واستمر نكاحه للموت اعتدت عدة الحرائر وذلك لان
 المؤثر هناك الوطع مع النكاح واستمراره للموت وذلك غير لازم هنا لجواز ان لا يظن الحرية بل يظن عدمها بل
 قد يعلو فرضه في غير شأن لا يظن انها بعد ذلك ويجوز ذلك لان كفى عند از ركنه بل لا يسمع موع
 استمرارها الى الموت من الوطع قبله وبذلك يفسد ما قومه بعض الطائفتين المعارضة بينهما بل كلاهما م
 كالمرج في شمول المستبيلات اذا علمت بها بعد الاقرار بل في انحصارها بعد الاقرار في علمه بها لانهم قالوا اذا
 أقرت بالرق لم ينفسخ النكاح لكن الزوج الخيل في فسخها بشرط الحرة بنفسه لغوات الشرط فلاولاه
 موافق على الرق لم يكن له الخيل الذي أطلقوه ولم يفسد ما قومه بين أن موافق على الرق أو لا وسأعلموا لغوات
 الشرط اذا لغوات في اعتقاد على تعدد عدم الوافقة لانهم علموا كون أولاده من بعد الاقرار أهله بله
 وطئها علانها فانه انتهى فليست بان فرض الله نكاح حرته وطئها مع هذا النكاح واستمر الى الموت لتحتمل
 ان تعتد كالحرة كلفا تلك وان يفرق بان لظنه عارضا اقرارها بالرق ويثبت الرق شرعاً في الحلة وفيه نظر لو جرد
 المعارضة ثم أيضاً (قوله في المتن قضى منه) قال في شرح الرض فلا يضي من كسبه لان الدين لا تتعلق

وسافر بها بلاذن وتعتد
 عدتها في الوطئ وعدة
 الامهات وولها قبيل
 اقرارها حر بعد رقيق
 وذلك لان النكاح كالمقبوض
 المستوفى ولهذا لا ينفسخ
 نكاح أمه بغيره وهو يسار
 (لا) في الاحكام الماضية
 المضرة بغيره فلا يقبل اقراره
 بالنسبة اليها (في الاظهر)
 كما يقبل الاقرار على الغير
 بدون مثلاً وقبل البينة
 مطلقاً وعلى الاظهر (فلا)
 لزمه دين فاقرب وفيه
 ما لخصي منه ثم فصل
 شيء فله مخرجه

والاتباع عاين بدمتة

(ولو أدى رقمين لموسى
به بلائنه قبل قبيل) قطعا
لان الأصل والظاهر والخبر
فلا تنزل الا بصحة القطع
النسب لما من الاخطا
والصحة (وكذا ان ادعاه
القطعا بلائنه قبل
في الاظهر) لما ذكر به
فارقا من عليه المقابل
من دعواه بالالتقاط ولا
منزعه اذ ليس في دعواه
تغير صفة العمل بمحو كنهه
له اوله ثم يستمر بده
عند المزي وبك انزاعه
منها عند المارود في خبر وجه
يدعوى رقة عن الامانة
وربما اسقرت بعد واديه
الانزاع بقول العبادي لو
ادى الوصى دينه الى الميت
أخرجت الوصية عن يده
شلا يائنه الا ان يعرف
ونظر الزكشي في تعجيل
المارودى باله لم يفتقن
كذبه حتى يخرج عن الامانة
و رد بانها من صغيره
كثير الامين لان يده صارت
مغلظة لا ضرر بالقطب انم
قبيل العبادي لم يلوأ شهد
أنه حوالا من يدينه (ولو
رأينا صغيرا بمرا أو غير
مميز) وأجوبوا في يدين
يسقرت أى يستخفمه
مدعواؤه (ولم يعرف
استداه الى التقاط حكم
له بالرق اذا ادعاه على اليد
والتصرف بلا معارض نعم
ان كنهه المير احتاج الى
عين انه ملكه (فان بلغ)
الصبي الذى اسقرت صغيرا

لاتعلق بكسب العبد بعد اطره عليه فيما أذن له فيه بخلاف المهر شرح الرضا اه سم على ج وهذا
مستغنى عن قول الشارح حر الا فتوان في عليه شئ يتبع به بعد عقده اه عى (قوله ااتباع
الح) الاولى ان يقال يتبع به او عاين لان قوله والاصناف للمساواة ايضا ثم رأيت المحشى قال قوله ولا ااتباع
يتأمل هذا الجاء مع الشرط لاشرائه بالا اه وكاته اشارة الى ما ذكر اه سيدعوى وقوله الاولى ان يقال
اتباع به او عاين لم يظهر لي وجه صحة هذا القول فضلا عن اوله وبعبارة المغنى والنهاية قال بن من الدين
شئ ااتباع به بعد عقده اه وهى ظاهرة (قوله لما قسم من الاحتياط الح) عبارة المغنى قال قوله بمصلحة
لهى ونبت حقه اه (قوله وكذا ان ادعاه باللقط بلائنه) أى واستداه الى الالتقاط له معنى (قوله
لما ذكر) أى من قوله لان الأصل الح (قوله به) أى هذا التعجيل عبارة عن النهاية والثاني يقبل وبمحكمه
بالرق كالمو التقط ما لا ادعاه ولا منازعه وفرق الاول بان المال بالوطء وليس في دعواه تغيير صفة العمل والقطر
ظهور في دعواه تغيير صفة عمله (قوله يدينه) أى الالتقاط الذى أدى رقة (قوله عند المزي الح) عبارة
النهاية كما قاله المزي وهو الاوجه وان على المارودى على وجوب انزاعه من قبله وحاله (قوله واديه)
أى كلام المارودى (قوله أخرجت الوصية) أى التركة (قوله ويرد) أى التنقيط في التعجيل وهذه
مناقشة تعقل مع الزكشي لا تقتضى اعتمدا كلام المارودى اه رشدى (قوله الح) أى الالتقاط
(قوله لو أشهد الح) أى بعد دعوى الرق اه عى قول المتن (ولو رأينا صغيرا الح) أى أموالا بنا باها
في يدين يستقرت لم يلزم على حكم عليه بالرق في صفة فادى الحى يقتضيت دعوا ما لم تقم بدينه وقوله ومنه ما وجد
من بيع الرقاء بالباغ بمصر ناقم هم ولودعوا ثم أحراز بطريق الاصله قبل منهم وان تكرر بيع من هم
في ايديهم مرارا وليس من دعواهم الاسلام ببلادهم ولا ثبوته بانها بغيرهم لجواز كونهم ولودعوا من امام
لحكم بينهم ببلادهم اه عى (قوله أى يستخفمه) الى قول المتن عرض على الغائب في النهاية
الا قوله ان كنهه المير وقوله أو افاق الميرون وقوله أو جنون وقوله أو حدة أخرى وقوله أو غيرها (قوله أى
يستخفمه مدعواؤه) هذا تغيير يائنه قول المصنف يستقره وان كان قول المصنف المذكور غير دقيق فغرضه
كالمع من قول الشارح الا فى سواء أدى رقة حدث الح فتأمل فعله يندفع ما أشار اليه المصنف سم
من اثبات المناقضة بين هاتين العبارتين اه رشدى (قوله مدعواؤه) الى قول المتن من أقام يستحق
المغنى والى موضع شرحه الا قوله ان كنهه المير وقوله وكذا الى بان الدقول المتن (الى التقاط) أى ولا غيره
اه معنى (قوله اذا ادعاه) عبارة النهاية بعد حذف ذي البدل الدعوى على الحى عبارة المغنى والاصنى يدعوا على
الصغير ويحلف وجوب باعلى الاصم المنصوص وقيل ندبا اه قال الرشدى قوله مر بعد حذف ذي البدل الح هذا
منه صرح في حل الحكمى المتن على حكم الحاكم وقد يقال ان من يحلف التعاليل الا تيقظا من من لم يذكره
الشهاب بن حجر كقوله ثم ان قضيتهم قول المصنف الا فى فان بلغ وقالوا الح انما اذا لم يحكم الحاكم برفق
صغر مان يقبل قوله بعد بلوغه فى الحى بغير راجع اه رشدى أقول قوله الام فى نقاسوا مدعى رقة حدث
أو بعد البلوغ الح صرح فى أنه لا يقبل قوله بعد بلوغه فى الحى يتطلقا حكم الحاكم برفق صفره أم لا (قوله
نعم ان كنهه المير الح) صرح فى أنه لا يقبل قوله بعد بلوغه أخرجه اذا لم يكذبوا اذا لم يجره اه سم أقول قضية
اطلاق المغنى وشرح الرضا وجوب العيين ونقط لى الثاني بقوله لظفر شق الحى بغير علم خو وجب ذلك فهو

بكسب العبد بعد اطره الحى فيما أذن له فيه بخلاف المهر انتهى (قوله ااتباع الح) يتأمل هذا الجزء مع
شرطه المشار اليه بالا (قوله بلائنه قبل قبيل) يفيد قبول يائنه (قوله ثم يستمر يدينه عند المزي) وهو
الاجمى شرح حر (قوله مدعواؤه) كذا شرح حر (قوله لم يعرف) استداه الى التقاط خرج ما اذا
عرف ذلك كالمع من قوله السابق وكذا ان ادعاه باللقط فى الاظهر (قوله المتن محكمه بالرق) بعد حذف
ذو البدل الدعوى على اليد والتصرف بلا معارض شرح حر (قوله نعم ان كنهه المير الح) أخرجه ما اذا

سواء ادعى رقتهم ثم ذابوا بعد البلوغ أو أضافوا الجنون (وقال نافع) قبل قوله في الأصح (الابينة) بالحرية لأنه محكم وقته في صفرة أو جنونه قبل زوال الأصح منه لم يخلطه بغيره فارق ما لو رأينا صفرة في بعض يدي نكاحها فبلغت وأنكرت فإن على الذي يستغنى كذا الوادي عليه محسنة وهي صغيرة فإن البطلان لا يخلو في الحلة ويجوز أن ولدوه مملوك ولا كذلك في النكاح فاحتاج إلى سنة (ومن أقام بينه) أو حدة أخرى (برقه) بعد الاستباحة البطلان لم يضره الباطن كونه قد قبل (٣٦٠) أشرافه على الزوال (عليها) ولو تخار عن غير ملتقط (وإن شرط أن تعرض البينة أو

تعدوها في القبط السبب الملك) من نحو أول وشراء ثلثا يستند ظاهر الد وقضته أن بينة غير الملتقط لا تحتاج لذلك ويكفي قولها ولو أريد نسوة ثلاث شهدتهن بالولادة ثبتت الملك كالنسبة في الشهادة بالولادة أنه ولد أمه وأن لم تعرض للملك خلافا لما في صحيح التبيين الغالب أن ولد أمه مسلّمكم وفي قول يكفي مطلق (الملك) كسائر الأموال وفرد الأول بأن القبط محكوم بعينه بظاهر المراد فلا يرد ذلك الظاهر إلا عن تحقيق وفي الكفاية أن طرقه لا يجوز حرمان اختلاف في الملتقط وغيره والذين يثبتون ذلك لكن سببه يخصه بالملتقط وفرد غير هذا وتعليقهم الذي قضته ماضيا ظاهر أن فيه (ولو استلحق القضا) يعني الصغير ولو غير لقط (و

أيضا قضت ماضيا نفعان النهاية (قوله سواء ادعى وقطع) عبارة للمنفى ولا فرق في خبره بين الخلاف بين أن يدعى في الصغير ملكه يستغنى به ويكفي وبين أن يعجز عن الاستغناء إلى البلوغ ثم يدعى ملكه ويكفي للمستغنى كصاحبه الرافعي في الدعوى اهـ (قوله إيمان على الذي الخ) تعلل للمطالبة (قوله ويجوز أن ولد الخ) أي في يد رقتهم مستهلك بالاصل اهـ وشدي عبارة للمنفى وشرح الروض ويجوز أن ولد المملوك مملوك والنكاح طار على حال فاحتاج إلى البينة اهـ قول المتن (ومن أقام الخ) من ما تعلق وغيره اهـ معنى (قوله غير ملتقط) قضته أولية الملتقط ويؤخذ في وجه من قول المصنف السابق ولو ادعى وقطع حيث قطع في غير الملتقط وأخرى الخلاف فيه اهـ (قوله في القبط) صرح في شرح الروض أي والمنفى بأشراط بيان سبب الملك في الشهادة والحق في غير الملتقط أيضا ومن وعش (قوله من نحو شرا أو أرب) انظر من أن يسلم ذلك مع أنه قطعه ورشدي (قوله ويكفي قولها الخ) دمج إلى المتن (قوله لا نكحها الخ) الخ تعليل الغاية وقوله في الشهادة متعلق بقوله اهـ (قوله بالولادة) متعلق بالشهادة (قوله أنه ولد أمه) متعلق بقوله اهـ (قوله سم قولها أنه ولد أمه الخ) أي أن أمه ولدته وأن لم يقل في ذلك اهـ معنى (قوله لكن سببه الخ) هذا هو العمد اهـ وعش مرأفا اعتماد للمنفى وشرح الروض الأول أي طرقة بقية الجهور قول المتن (حوسلم) ورشدي أو سببه ما يعومنى (قوله ذكر الخ) قول المتن واثنان في المنفى الإقرار أجماعا لا ولا يلحق وقوله وسأق في الشهادة أمانيه (قوله شرطه) قوله دون الرق الابينة عليه قوله وحديث لا يثبت عنه إلا بالعان (قوله ولو غير ملتقط) هذه الغاية علمت من قوله ولو غير لقط اهـ ورشدي هؤلاء أن تقولوا له فائدة التمسك على العموم بالنسبة لقط (قوله أمانيه) أي من قول الله - فذوان استلحقته ماضيا (قوله وقال الزركشي الخ) هو العمد اهـ عش عبارة للمنفى بل يثبت كإلزام الزركشي الخ (قوله إن سهل ذلك) أي إذا كان الملتقط من مجهول ذلك اهـ معنى (قوله لما الكافر الخ) عبارة للمنفى والنهاية قوله مسلم لا يفهمه فأن الكلام في لقط محكوم بإسلامه وقدمه اهـ يصح للكافر استلحاقه في قوله لا يفهمه أيضا كاشير بقوله وإن استلحقه عبد الخ وإخفاؤه المصنف من الحر لا لبقوله في قول بشرط اهـ (قوله كاشير) أي في أوائل الفصل الذي قبل هذا الفصل قول المتن (وإن استلحقه عبد الخ) ولو استلحقه عبد غيره وهو بالغ عاقل فصدقه لقطه ولا عبرة بما فيه من قطع الأرض لمهره بالولادة وإن استلحقه وهو صغير أو مجنون لم يقطع إلا بنية كاشير في الأقرام في روض مع شرحه (قوله لأنه كافر في النسب) لا يمكن حمله منه بنكاح أو طه شبهة منقضية ونهاية (قوله لكن يقر بيدا الملتقط) ولا يسلم إلى العبد لغيره من نفسه أنه

من كذبته وما إذا لم يعجز (قوله سواء ادعى وقطع الخ) كذا شرح حر وانظر مع مدعاه اهـ (قوله وفارق ما لو رأينا الخ) كذا شرح حر (قوله غير ملتقط) قضته أولية الملتقط ويؤخذ في وجه من قوله السابق ولو ادعى وقطع حيث قطع في غير الملتقط وأخرى الخلاف فيه (قوله في القبط) صرح في شرح الروض بأشراط بيان سبب الملك في الشهادة والحق في غير الملتقط أيضا (قوله وقضته الخ) كذا شرح حر (قوله أنه ولد أمه الخ) هذا لمقول قولها ش (قوله في المتن حوسلم) ورشدي أو سببه ما يعومنى (قوله ذكر الخ) قال في شرح الروض أمانيه في موضع استلحاقه على الأصح عند القاضي أي الفرج العزاز وثبت النسب بقوله لأن النسب يحتاج إلى أمانيه (قوله لكن يقر بيدا الملتقط) فلا يرضع عند العبد المستحق من أن هو ولدك من زوجك أو أمك أو أشبهه لانه قد يظن أن الانتقاط يفسد النسب وقال الزركشي ينبغي وجوبه بان لا جهل ذلك احتياطاً للنسب وسأق في الشهادة أمانيه عه أمه الكافر فيستلحق من حكمه كغيره وقد آمن حكمه بإسلامه لكن لا يتبعه في الكفر كما مر (وصار أولى بغيره) من غيره لثبوت أوليته فأولى ليست على بابها كفلان أسقى فماله ثم إن كان كافر أو القبط مسلماً بالولادة لم يسلم إليه (وإن استلحقه عبد) بشرطه (لقطة) في النسب دون الرق الابينة عليه لانه كافر في النسب لكن يقر بيدا الملتقط وينقضي طغيه من بيت المال

عائده لامرجه وان لم يسبق أحدهما كذلك كان استقطابه لافته ادعاء آخر (عرض على القائف) الا ان قيل العتق (فليقل من الحلقه به) لما بان قول لا يقبل منه بعد الحلقه (٣٦٢) لو احدهما حلقه باخر لان الاحتياط لا ينقض الاجتهاد ومن ثم يتعارض فاقشان كان الحكم السابق وتقدم البينه عليه

وان تآخر كما يقدم هو
على مجرد الانساب لانه
بجزء الحكم فكان أقوى
(فان لم يكن قائف بالدار
أو بدون مسافة القصر منه
وقيل بالذي لا يقبل عسافه
العدوى (أو) وجد ولكن
(تخصيرا أو نفاضا) أو
ألحقهما) وقفا لاسرائيل
بلوغه (أو أمر بالانساب)
فهر اعله بحسن ان امتنع
وقد ظهر ميل والوانف
الامر على الواجبه (بعد
بلوغه الى من يعمل طبعه له
منهما) لما صرح عن عمر
رضي الله عنه انه أمر
بذلك والايور وانه انساب
بالتسليم بل لا يمين ميل
جبل كميل القريب لقرينه
وشرط فيه المار رديان
بصرف الهمما وزاهما
قبل البلوغ وان تستقيم
طبيعته وتضع كآؤه
وأقره ابن الرضف توابه
الركضى يقولهم ان الميل
بالاجتهاد أي وهو يستدعي
تلك المقدمات ولو انساب
لغيرهما وسدقه ثبت نسبه
ولم يتغير الميزان في قايته
الحلقه لان رجوعه يعمل
به كما لا هنا فقوله ملزم
والصبي ليس من أهمل
الانظار ثم ثبت له مدة
رجوع الاخر عليه بما
أنفق ان كان باذن الحاكم ثم لا يشاهد على نية الرجوع ثم يثبت كاي علم مما مر آخر الاجل ولو اذاهما امران

من
أنفق ان كان باذن الحاكم ثم لا يشاهد على نية الرجوع ثم يثبت كاي علم مما مر آخر الاجل ولو اذاهما امران

من ادعى ذكوره وقامه أنه لو بان خشي لم تسمع دعوى واحد منهما وقوله ولو استرضع ابنه ما حقه قوته كلامه
 تشعير يجوز استرضاع اليهود وغيرهم من الكفار المسلمين ولا مانع من ملان استرضاعه استعمال اليهودية
 واستخدام الكفار بشرع منوع ولا تنظر إلى أنهم يخاصف منها على الطفل لا تأتلف هذه الحاله إذا وجدت في المسئلة
 امتنع تسليم الرضيع لها وظاهره أيضا أنه كان بينهما أم يمت وليه اه **(قوله)** لا مكان القطع بالولادة
 أي بالبنية بالولادة اه **عش** **(قوله)** كان اتحد نار يخهما مفهومه عدم التساقط إذا اختلف نار يخهما
 ويخالفه ما في شرح المنهج والى وض من أنه لو أكل أم ثنتين يتنعمو وخشين يتلوا يخين مختلفين فلا ترجع
 اه إلا أن بصورهما بان تشهد احدهما بأنه ولي على فراشه من حشيتي الأخرى بأنه ولي على فراش الآخر
 من سنة اه سم أقول و بهذا التصور يراد باليحيى مما تصفه قوله مؤرخين يتلوا يخين الحاله المستثنى
 من كون الحكم السابقة نار يخا كقوله النوى وقاله لطيبان القاعدة المذكورة خاصة بالأموال اه
 وقوله فلا ترجع هذا بخلاف المال فإنه يعمل فيه بقدمه التارجع **عش** اه **(قوله)** واليد هنا غير مرتجة
 أي ولا عائدة ولا ينافي ذلك قوله السابق فإن سبق استحقاق أحدهما إلى قوته فهي عائدة لامرجهت
 هذا على ما إذا لم يسبق استحقاق ذي اليد لتمامه سم على ج اه **عش**
(كليلة الجلالة)

(قوله) بتثلث الجليم إلى قوله ثم في المغيث وإلى قوله واستعفى النهاية الاقوله أو رد ذلك كذا وقوله ولا تفته
(قوله) بتثلث الجليم لم يبينوا الأصغر ولعله الكسر لاقتصر الجوهري عليه اه **عش** **(قوله)** اللدغ
 بالفتح (الخ) متعلق بالرقية **(قوله)** في الصبي (الخ) نعت قوله أعلاميت (الخ) **(قوله)** أي الأعلاميت **(قوله)**
 جوارها) أي الجلالة **(قوله)** من دواء ورقية) أي بشرط أن يكون في ذلك كفة كقوله ظاهر ثم يثنى
 يقال إن جعل الشفاء غاية لذلك كذا دوى إلى الشفاء أو لترقيق إلى الشفاء فإن فعل وحسد الشفاء استحق
 الجمل وإن فعل ولم يحصل الشفاء لم يستحق شيال عدم وجود المال عليه وهو المداواة الرقية إلى الشفاء وإن لم
 يجعل الشفاء غاية لذلك كذا ترقي على الفاتحة سبعاً متلاً استحق بشرع استعماله لم يقيد الشفاء وقال
 لترقيقه ولم يرد وأرداه من عمله كذا فهو يتقيد بالاستحقاق بالشفاء فمظهر وقد يؤخذ من قوله في مسئلة
 المداواة لا تفتي في الفرع قيل ولو اشترك اثنين والأفرا تامل فبذلك الجملة هل وجوب أحد المثل فليهر
 سم على ج اه **عش** وهذا كما يفيد أول كلامه إذ لم يعين العمل كقراءة الفاتحة سبعاً كذا دوى
 بالدواء الفلاني سبعة أيام والألفاظ ظاهرة به يستحق المسمى وإن لم يحصل الشفاء **(قوله)** وعشت هنا) عبارة
 المغنى وذكرها تباعاً المعمور بعد باب القسط اه **(قوله)** تسليم الجمل) أي تسليم المباحل الجمل له ولو
 حذف لفظ تسليم هنا وفيما يأتي كلفى النهاية لكان أولى **(قوله)** فلو شرط تهيلة) ولو قال من ذهب في ذلك
 درهم قبله بطل لأنه الغزالي في كتاب البور اه نهاية قال **عش** قوله مر قبله أي قبل الرد وقوله مر
 كان اتحاد نار يخهما مفهومه عدم التساقط إذا اختلف نار يخهما وفيما في الفهم وافي عن

شرح الرض إلا أن بصورهما بان تشهد احدهما بأنه ولي على فراشه من حشيتي الأخرى بأنه ولي على فراش الآخر
 من سنة اه **(قوله)** واليد هنا غير مرتجة) أي ولا عائدة ولا ينافي ذلك قوله السابق فإن سبق استحقاق
 أحدهما إلى قوته فهي عائدة لامرجهت هذا على ما إذا لم يسبق استحقاق ذي اليد لتمامه **(قوله)**
 واليد هنا غير مرتجة (الخ) في شرح الرض ويفاوتوا استحقاقه وكل منهما يستحق لا يقدم باليد كالمس
 ولا يقدم نار يخ بان أقامها أحدهما به بهم مستند والآخر بأنه منزه شره بان اليد تقدم التارجع فلا
 على الحنفية دون النسب اه
(كليلة الجلالة)

(قوله) من دواء ورقية) أي بشرط أن يكون في ذلك كفة كقوله ظاهر ثم يثنى أن يقال إن جعل الشفاء
 غاية لذلك كذا دوى إلى الشفاء أو لترقيق إلى الشفاء فإن فعل وحسد الشفاء استحق الجمل وإن فعل ذلم

بطل أي العقد بشرط تعييل الجعل اه (قوله فان سلمه) أي الجعل قبل الفراغ سواء كان قبل الشروع في العمل أو بعده اه عش (قوله ولم يجز تصرفه فيه) قال بعض المشايخ أي من حيث كونه جعلاً أما من حيث رضا المالك الذي ادفع الذي تضمنه التسليم فيجوز والتصرف فيه أقول هو مسلم في التصرف فيه بالاتفاق بغير نحو أه أو ليس أه أما التصرف فيه بنقل المالك كيصوبه بتهنئة فلا يجوز وأما المالك الذي يتوقف عليه ذلك ولو أتلفه بنحو أه كما قالوا به أنه يضمنه لأنه لم يسلمه بمقابل على أنه عوض وهل له رهنه أولاً فنظر سم على حج قوله أو ليس قد تم من منع بيعه منه رهنه اه عش (قوله ويفرق بينه) أي عقد الجعالة (قوله بأنه) أي العامل (ثم أي في الاجرة ملكه) أي العوض (بالتقديس) أي العقد وهو لا يملكه الخ قد يقال (قوله وشرا) يختلف على لغة فكل من غير ما لاحظ قوله كالجعل والجعالة عبارة المتيقن والنهاية وهي لفظنا سم لم يجعل الخ وكذا الجعل والجعالة وشرا التزم عوض معلوم الخ وهي أحسن (قوله لعين) متعلق بالاذن ش اه سم (قوله بمقابل) أي معلوم متعلق بعمل قول المتن (كقوله من رد الخ) قال سم بعد أن ذكر أولاً عن الخادم عن الرافعي جواز الجعالة في الزوجه الحرة والامتن النظر فيه وأنه متعلق بعدم بيعها بحسالة الزوج عليها

فان سلمه بلا شرط لم يجز تصرفه على الوجه ويفرق بينه وبين الاجارة بأنه ثم ملكه بالعقد وهذا ملكه الابن العمل وشرا الاذن في عمل معين أو مجهول لعين أو مجهول بمقابل (كقوله أي مطلق التصرف المختار من ودائق) أو أبو زيد كاصبر به (فه) كذا

يحصل الشفاعة مستحق شيأ لعدم جود الجعالة عليه وهو المداواة قال الشافعية ان يجعل الشفاعة غايه لذلك كقوله على الفاء تسعاً فلا مستحق بقرائه بالانه لا يتبدل الشفاعة ولو قال لثقي لم يزد أو زاد من عليه كذا فهل يتقيد الاستحقاق بالشفاعة فنظر وقد نؤخذ من قوله في مسئلة المداواة الا في الفرع قبل ولو اشترك اثنان والافواه المثل فساد الجعالة هنا وجوب أسرة المثل فحصر (قوله فان سلمه بلا شرط لم يجز تصرفه فيه) قال بعض المشايخ أي من حيث كونه جعلاً أما من حيث رضا المالك الذي ادفع الذي تضمنه التسليم فيجوز التصرف فيه أقول هو مسلم في التصرف فيه بالاتفاق بغير نحو أه أو ليس أه أما التصرف فيه بنقل المالك كيصوبه بتهنئة فلا يجوز وأما المالك الذي يتوقف عليه ذلك ولو أتلفه بنحو أه فله يضمنه بحسبانه يضمنه لأنه لم يسلمه بمقابل على أنه عوض وهل له رهنه أولاً فتسليم المالك ما بين الجعيل يضمن الرضا بذلك ويكون مضموناً كاتقدم أولاً في جعالة فاسد لعدم ملكه واستحقاق قبضه فيه نظر (قوله لم يجز تصرفه فيه) اهتمد مر (قوله لعين الخ) متعلق بالاذن ش (قوله في المتن كقوله من ودائق الخ) قال في الخادم هل يجزى الجعالة في رد الزوجه فنه مسئلة مهمته يصير حواهباً وقد يتوقف فيها من جهة ان لا يراد به تحت اليد لكن في كلام الرافعي في باب الضمان ما يؤخذ منه الجواز حيث قال تصح الكفالة بدين المرأته بشرط وجبته لان الحضور ومستحق عليها كما تصح الكفالة بدين عبد أبي المالك اه فلو كانت أمة فعمل السد لشخص جعل على ردها وجعل الزوجه جعلاً أو خوف سبق بينهما استحققة فان ردها لمع استحق كل واحد نصف ما شرط له اه وما ذكر في الحرة فيه نظر للفرق بين ما هناء من لان الكفالة تتوقف على انشاء الكفيل فاذا تكفل بها بعد اذتم ولو حبس عليها الحضور وأذا طلبه بخلاف ما نحن فيه فانه لا اذن بسلطه وهي لا تدخل تحت اليد فلا تصح الجعالة على ردها من ان وكما ذكر في فردها أي ولم يجعل أو اذن الخ حكم في فردها باق وهذا غير الجعالة نعم قد يقال في الاولى شائبة جعالة وأما ما ذكر في الاخرة في جهة جعالة الزوجه على ردها فنظر لانها لو ان دخلت تحت اليد نفسها الانها من حيث انها زوجة لا تدخل تحت اليد كما يصح ردها ولا علاقة للزوج بها الا من حيث الزوجه فبعضه فالتصميم جعالة الخ وجعلها كالحرة قلنا كما يصح ردها لا تخادم لا تنصص صورها فيما ذكره المصنف بل لو قال شخص ان رددت عليك فله عيقل كذا يقول نعم صح كما أشار اليه الرافعي في مسئلة الصلح اه أقول وينبغي ان تعادها اي شاقه أو رد عبدك أو أوا مائة بدينك بكذا فيقول افضل مثلاً (فرع) في شرح مر لو قال من رد عبدك فله فوهم قبله بطل قاله الغزالي في خليل الدور اه (فرع) آخر قال أحد الشريكين في عيدين رد عبدك فله رد بشرط فله الشر يك الاخر استحق عليه جميع الدين كما في شرح مر قال في التفر ولاه رد عبدك لان إضافة العبد اليه للتعريف والجعالة على ملكه اه أقول وينبغي ان يكون في ضمان الزوجه الشر يك نصف الشر يك ما قبل في

أى الزوجة الامة كالخرة وقال في الخادم لا يتخصص صورها فمما ذكره المصنف بل لو قال شخص ان وددت عليك عبدك على كذا فيقول نعم صح كما انما البسه الرافى في مسئلة الصلح اه اتول وبنقي انقضاءها ايضا بقوله او ادعيتك او انما ادعيتك بكذا فيقول اقبل مثلا اه وقال عمن مائه وفي كلام سم بعد كلام طويل جواز الجعالة على رد الزوجة من عند اهلها تنقلا عن الرافى ثم توقفه واقول الاقر بما قاله الرافى وهو قدس ما اقر به المصنف فحين حبس ظلمها الخ اه (قوله اورد) الى قوله واستند في الغنى الا قوله ولا ينبت (قوله الاوجه الخ) كما اقتضاه اطلاق المصنف بل صرح به الخوارزمى اه سم (قوله وكقول من الخ) عطف على كقوله في المتن (قوله من حبس ظلمها) مفهوما انه اذا حبس بحق لا يستحق ما جعل له ولا يجوز له ذلك وينبى أن يقال فيه تفصيل وهو أن الحبوس ان جعل العامل على أن يشكم ميم من يطلعه على وجهه كان تكلم معه على أن ينظره المائن الى يسع غلاته مثلا له ذلك واستحق ما جعل له والا فلا ووقع السؤال في الدرس عما يقع بمصرنا من أن الزايتين واللعانين ونحوهم كل اربعة يجهلون بل منع عنهم الحسب وأوعوا في كل شهر كذا هل ذلك من الجعالة أم لا والجواب عنه ان الجعالة انما سدت فيستحق أجرا للمثل لما علة نظير ما يأتي في اختلاف على الخ اه ع (قوله لمن يشتر الخ) بجعله أو غيره نهاية ومعنى قال ع (قوله) فحينئذ أه اذا تكلف في خلاصه استحق الجعل وإن لم ينق اطلاق الحبوس بكذا مستمكن في كلام سم فيقال لو جاعله على الزا أو المداواة أنه ان جعل الشفعة غايه لرقبوا المداواة يستحق الا اذا حصل المشاع والاشحق الجعل لمطلقا انتهى في قياسه هنا أنه ان جعل ثرو وجسم من الحبس غايته لتكلم الواسطة لم يستحق الا اذا أثر جسمه اه (قوله على المتمد) صبارا لنهاية أفتى المصنف بانهم باعالة مبلغة وأخذوا منه لخلل ونفذه عن جماعة اه (قوله بشرط أن يكون في ذلك كلفة) لعل قصة ألى سعد صل فيها تعاب كذا لها لموضع الرضى أو أنه قرأ ألفا فغضب مع مراتها فلا يقال ان قراءة ألفا فتحلا لآب فيها وينبى أن المراد بالتعاب التعبد بالنسبة لخلل الفاعل اه ع (قوله واستخدمين قوله الخ) بما وجبه استفادته أو ما ذونه اه سم (قوله قد تدر على الردي نفسه) لعل المراد عند الدون لم يكن قادر اعند اللداء لكن بنا في ذلك ما يأتي به يجوز لتعبد المعلن التكليل وقضية سم ما قاله في المعنى الجواز سواء كان قادرا أو عاجزا الآن تكون المقابلة بالنظر الجموع فليتمل اه سم عبارة ع (قوله) مر أم اذا كان جميعا فيكنى علمبا لئلا الخ أى دون قدرته على العمل لكن فيه أنه حيث أقفه بانت خذره الآن يقال المراد بالقدرة كونه قادر اعصب العادة غايه لا ينال وجود العمل مع العجز على خلاف الغالب أو يقال لا بشرط قدرته أصلا ويصطفى انه لمن يعمل فيستحق باذنه الجعل ويصرح به في قوله الغالب أو يقال العامل معينا ثم وكل غير دول يفعل هو شيئا لجعل لاحد وان كان عالما فله شخص ثم وكل استحق الأول اه وهه صر يحق موافقة لقيننا في كورة (قوله ان كان غير معين) قال الماوردى هنا قال سم به ما أتى فله دينار في جابه استحق من رجل أو امرأ أو وصى أو عبد عاقل أو مجنون سم الله أو غيره لمعتولهم في عوم من جابه اه نهاية زادا لنفسه وهذا هو المتمد اه قال ع (قوله) مر أم اذا كان جميعا معتمد اه (قوله وهذا لا ينافى الخ) كأنه جسد ذلك أن العدة عند الإطلاق انما يشاؤل القادر وإذا تناوله سار له أن يوك اه سم (قوله وأنه لا يشترط الى قوله من اضطر ابل المتأخرين في الغنى والى قوله وتدر لهم في النهاية الا قوله ولا يقاس الى وتضيقا لحد (قوله لا يشترط فيه) أى العامل (يقسمه) أى العين والجسم

الرد بعد دفن ان مال كذا قد تمتع شرع الرض تنقلا عن الماوردى والاسلم (قوله والاوجه) أى كاتقضاء اطلاق المصنف بل صرح به الخوارزمى (قوله واستخدمين قوله الخ) ما وجبه استفادته أو ما ذونه (قوله قد تدر على الردي نفسه) لعل المراد عند الدون لم يكن قادر اعند اللداء لكن قد ينافى ذلك ما يأتي به يجوز لتعبد المعلن التكليل وقضية سم ما قاله في المعنى الجواز سواء كان قادرا أو عاجزا الآن تكون المقابلة بالنظر الجموع فليتمل (قوله وهذا لا ينافى الخ) كأنه جسد ذلك ان العدة عند الإطلاق

أورده ولك كذا والاوجه انه لا يشترط ان يقول على ولا يشترط ان جعل العامل لانه قد لا يعرف انما في العمل وكقول من حبس ظلمها لمن يشتر على خلاصه وان تعبد عليه على ما عتمد ان خلصت في ذلك بشرط ان يكون في ذلك كلفة تقابل باجر تصرفا أو كانها على جعل وصيغتها قد كما علمت شر وطها من كلامه هه في المعاني واستخدمين قوله من رد ان الشرط في العمل قد تدر على الرد بنفسه ان كان غير معين وبفسه أو ما ذونه ان كان معينا وهذا لا ينافى في التوكيل فتأمله وأنه لا يشترط فيه قسمه تكليف ولا يشترط لاجزائه ولا ذن سيد اوردى

فوق عيسى وحنون رسفه
وقن على العبد من اضطراب
لا متان من في ذلك ولا تقاس
ما هنا بالآثار لانه يغفر
هنا لا يغفر ثم قضاه لحد
صحتها فان حفظت على
من متعدد عليه فك كذا هو
مقبول حين قد رمال
وزن الحفظ والا فلان
القاهر ان المالك يريد
الحفظ على العول وهذا
لا غاية له فلم يفسده
بالنسبة للمسي فحبه
أبو المثل لم يفسده
(و) علم من مثله الذي دل
به على حله كما ترواه
(بشرط) فيها لتحقق
(صيغة) من الناطق التي
لم يرد الكتابة (بشرط) على
العمل أي الاذن فيه كما
بأسله (بعض) معلوم
مقصود (لم يرد) لانها
معاوضة أم الاخر من فكتفي
اشارة المفهمة لذلك وأما
الناطق اذا كتب ذلك
وقد افاته بعض من فلا عمل
بلاذن أو بلاذن من غير
ذكر عوض أو بعد الاذن
لكنه لم يعلم به سواء اذن
وقال العوض وغيرهما
(أو اذن) لشخص فعمل
غيره فلا شيء لان لم يلزم
له عوض فوقع عمله تبرعا
وان صرف رد السؤال
بعض ثم رد في القول له
كره لان به كسبه كذا
قالا وقيله السبكي ما اذا
أذنه وايداه الاذرى يقول
القاضي فان رده بنفسه أو

(قوله) فيص من مسي وحنون (الخ) فيه تصريح بصحة العقد الجعلة معهما اه سم أي فيستحقان المسمى
يكملوا ظاهر السبق وهو الذي ساقى عن السبكي والبقيني اه رشدي (قوله) رد المال أي الذي يحفظه
سواء على مجرد رد أو به أو غيرها اه عش (قوله) لان الظاهر (الخ) أي وان العمل غير معلوم من كل
وجه (قوله) عليه أي المثل (قوله) لتحقق عبارة ما في وأر كنتم بالربعة صيغة الخ وقد بدأ بالاول بمعاذته
بالشرط كبحره في غير هذا المثل فقالو بشرط الخ قول المتن (صيغة) قال في شرح الرر وض أي ولفظي فلو
عمل أحد بلا صفة فلا شيء له وان كان مع وفاء رد السؤال لعدم الالتزام فوقع عمله تبرعا ونحل العبد في
ضمانه كما جزم به الماوردي وقال الامام في وجهان في الاذن من الغاصب بقصد الرد إلى المالك والاصح فيه
الضمان انتهى سم على حج وقوله معروف رد السؤال الخ من رد الوالي وشيوخ العرب مثله فلا جرة
لهم فينحل الرد في ضمانهم حيث لم ياذن له كفي الرد ولا يمنع من ذلك التزامهم من الحاكم غفر تلك
الحقة وحفظ ما فيها فلم يندل في رتبة على رد المال برما أخذ اه عش أي والا فلا ضمان كإباني (قوله)
من الناطق الذي (الخ) قيد بما ذكرناه حل الصيغة على اللفظ وحل الاشارة وكما تأخير مقدم الصيغة
والظاهر ان ماله في غير متعين لا مكان حل الصيغة على ما يشمل ذلك اه عش عبارة السيد عن قديقال
مرادهم بالصيغة ما يدل على المقصود لفظا أو كتابا أو إشارة من نفس أو لهذا امر حوافي بعض الابواب بان
الكتابة كناية وأن الاشارة تكون مرسما وكناية اه (قوله) معلوم أي قوله كذا قاله في المسمى الا قوله وأما
الناطق إلى المتن (قوله) لان أي الاذن في العمل بعض معلوم أي أعتقد الجعلة وكذا الاشارة والتخير
في قوله ذلك فهو الخ قول المتن (فلا يعمل بلاذن الخ) من ذلك ما يوجب به العادة فيرى مصر ناه ان جماعة
اعتادوا واسما لجز من ثم اوجاعا اعتادوا واسما لجز فان اتفقت معاقدتهم على شيء أم حل الجز
او مع بعضهم باذن الباقي لهم في العقد استحق الخ لرسو مشروط لهم ان كانت الجعلة متحققة والا فاقوا بالمثل
واما ان يشرطوا لغير اذن من احد اعتمادا على ما سبق من دفع ارباب الزرع للعازس سهماه معلوم
يستحقوا ضا اه عش اقول لنسأ من قول المصنف الا يقول قال الجني الخ ان قوله م اهل الجز
الخ ليس بقيد كما يشبه اليه قوله بلاذن من أحد (قوله) من غير تد كعرض أي أو بد كعرض غير
مقصود كالم اه معنى (قوله) لم يلزم الخ عبارة ما في أي لو اذن من ذكر أو كمال العمل فله ان يه على
تبرعا وأما العبد فلم يعمل اه (قوله) وان عرفت رد السؤال الخ ونحل العبد مثله ضمانه كما جزم به
الماوردي أو متى تقدم باني من عش تقيد بما ذكرناه لم يلزم في رد السؤال الخ ونحل العبد مثله ضمانه كما جزم به
ثم الخ عبارة ما في نعم ان كان الغير رقيق المأذون له ورد بعد علم سيده بالانترام استحق المأذون له الجعل لان
يدوقه كده اه عبارة سم قوله ودفن القول له الخ أي بعد علم القول له كافي شرح الرر وض وفيه نواظر
أن مكانته وبعضه فونته كالجنسي انتهى اه (قوله) كذا قاله (جزي) علمه المني والاسني كما أعقا (قوله)
وايداه الاذرى الخ عبارة النهاية قال الاذرى وقول القاضي فان رده بنفسه أو بعد ما استحق فيهم عدم
الاستحقاق اذا استقل العبد بالرد اه قال عش قوله عدم الاستحقاق هذا هو العبد بخلافه لا ين حج أي
انما يتناول القادر واذا تناوله بلزله ان نوكل (قوله) فيص من مسي وحنون (الخ) فيه تصريح بصحة عقد
الجعلة معهما (قوله) في المتن وبشرط صيغة) قال في شرح الرر وض فلو عمل أحد بلا صفة فلا شيء له وان
كان مع وفاء رد السؤال لعدم الالتزام فوقع عمله تبرعا ونحل العبد في ضمانه كما جزم به الماوردي وقال
الامام في وجهان في الاذن من الغاصب بقصد الرد إلى المالك والاصح فيه الضمان اه ولقاتل أن يقول
كان ينبغي عدم الضمان كالأخذ من لا يضمن كالخريف بجماعه انه ليس بضمه من قوله ولا يلزم الخ يندل
على جواز الرد فلما راجع ما قدمه في أول بابنا الغصب مما يتعلق بذلك فقد يؤيد الجواز ما في جواب اشكال
ابن الرقة (قوله) ثم رد في القول له) أي بعد علم القول له بكل شرح الرر وض وفيه نظر وظاهر مكانته

بعده استحق وتتر بلهم فعل

فمنزلة فعله يؤيد بالاول

وقوله المذكور لا يتألفه

لانه لما تزل ففعله كفعله

صح ان يقال بعد

وان لم ياذن له ولو قال من

عبدى من سامى بذى قره

من عله ولم يسمعه لم يستحق

ولن يسمع النساء العلم

التوكيد كعقوب تلك المباح

وكذا انما لم يكن ان لم

يستهزم أو يذنه أو يجره

وذلك القائل لا لا وان

طرا له محصور من نظير

ماضى الى كليل فعمل ان من

جوعلى على الزاوة لا

يستحب فيها الان عذر

وعلى المفضل على الجاعة

(ولو قال اجنى) مطلق

التمتع مختار (من رعد)

زيد فله كذا استغفار

العلم (على الاجنى) لانه

التمتع وان لم يذنه بل على

المتنزل وان تارة من السبي

نظر الى ان المتأخر منه ذلك

واستشكل ابن الرضا

استحقاق الزاوة لا يجوز

له وضع يد عليه بغير اذن

مالك بل ضمتوا اجيب

بقره في اذنت المالك

لن شاعى الرود التزم الاجنى

المجلس وقد نص به بالذات

فنه العامل المالك او عرقه

وطن رضاه على ان وضع اليد

بنايه لرد يرضى به لذلك

غالبا وكفى بذلك مجوزا

وظاهر ان المرامن الاجنى

غير الوكيل ولو قال

ذلك من موكله او محصوره

والجعل قدر اجرة المثل

والاجنى والمغنى (قوله وتتر بلهم) مبتدأ خبر قوله يؤيد بالاول (قوله وقوله) أى القاضى ومن تبعه
(المذكور) وهو قاضى رده بنفسه أو بغيره الخ (قوله لا يتألفه) أى الاول وهو قول الشيخين (قوله ولو
قال من رد) الى قوله فعله المغنى والى قول المتن وان قال فى النهاية الاقوله وان قال عني السبي وقوله غالبا
ومستله الوكيل (قوله وعليه القائل) أى الجاعة أخذها بما ذكره انما اسم (قوله على الزاوة) كان
المراد به مجرذ الوقوف عند القبر الشريف فهاهم قول المتن (ولو قال اجنى) ليس من عادته الاستزاه
والجلاءه كالجلاءه الزركشى اه معنى قول المتن (من رعد بعد) بالخ (ولو قال من رعد) كذا فعله هو
كالمالك من رعد بعد يضى اذا رد أو جعدا لاجل أو جعدا موقفا لا استحق يضى ثم مر اه سم على ج
وقد يشمل ذلك قول الشارح فى التمر يضلعتين أو يجهول اه عس (قوله لانه التزمه) الى المتن فى المغنى الاقوله
وان تارة عني السبي وقوله وقد يصور الى على ان وقوله غالبا ومسته الوكيل (قوله استحقاق الرد) أى
بعض يقول الاجنى (قوله بما اذنت العامل المالك) فى كون هذا مجرذ يضى الضمان فنظر لاجنى اه
رشدى أقول الكلام فى حرمة نفي اليد فقط لا ينعى نفي الضمان وتظهر اه لا تزم بينهما (قوله يرضى به
المالك) وطالبه فينبى ان لا ضمان عليه لان ضمانه رده مستلزما لانه فى الرد يؤيد ما لو انزع
المقصود من يد غير ضامنة كالحري ليرد على المالك فانه لا ضمان فيه اذا تلف لكن فى كلام سم ماله
ومع ذلك أى الرضا بالرد يضمنه كالمظهر اذ ليس من جملة الامانات الى آخره اذ كرمه كراهه مظهر حدث
لم يذنه يضى رضا المالك بالرد الى الاضمان اه عس (قوله وكفى بذلك مجوزا الخ) أى ومع ذلك
يضمنه كالمظهر اذ ليس ذلك من جملة الامانات يؤيد الضمان بل يصريح به ما قدمته على قول المتن صفة
عن الماوردى والامام واذا قلنا بالضمان فظاهر أنه يقتضى فهم التلف لا باقى القسم بل هو وضع يد وعدم
تعديه فليس غالبا اه سم وتقدم ان نفعان عس أنه ظاهر حيث لم يذنه يضى رضا المالك بالرد والا
فلا ضمان اه (قوله والجعل قدر اجرة المثل الخ) فلوزا على اجرة المثل فهل تقسدا لجاعة أو تصع ويحب
الجعل قال فى قوله نظرو القياس عند الاطلاق انصرف الى الجاعة الى الصغير فاذا زاد المسمى على اجرة
المثل فسد الجاعة ووجب اجرة المثل مر اه سم على ج وقوله ووجب اجرة المثل أى مال المولى عليه
وقد يقال قياس مالى وكفى باختلافها اجنيا بقدر اذ ليس من ان عليها مستوعب لانه ان يكون
هنا كذلك اه عس (قوله قدر اجرة المثل) قد يتوقف فيه على اذ لا يمكن تحصيله الا باكثر بان كان لا يشترط
على رده غير واحد مثلا وطالب أكثر من اجرة المثل ولا يضى ان بذل أكثر من اجرة المثل اسهل من ضياع الضافة

وبعضه فى قوله كالاخنى اه (قوله وتتر بلهم فعله) الخ (قوله يضى التزىل المذكور) انه لا يشترط
علم القن بالنذاه (قوله وكذا الخاص الخ) كذا شرح مر (قوله وعليه القائل) أى على الجاعة أخذها
مما ذكره انما (قوله فله ان من جوعلى على الزاوة الخ) وقوله الا تزل قول المتن ولو اشتركت اثنان
الخ أو على جوعلى ووزاوة انصر على جوعلى على الجاعة على الزاوة قل نظر الى اذ بالزاوة فانه غير السلام والنعاه
بدل انهم أبطالوا الاستحلال بارتد محصوره والسلام والنعاه كناية الشارح مؤلفان يرون ذلك المراد به
مجرذ الوقوف عند القبر الشريف (قوله فى المتن من رعد بعد) كذا الخ (ولو قال من رعد) كذا
فهل هو كقول من رعد بعد يضى اذا رد أو جعدا لاجل أو جعدا موقفا لا استحق يضى ثم مر اه (قوله
بل يضمنه) يؤيد الضمان ما قدمته على قول المتن ويشرط صفة يتبع علم اذن المالك (قوله ولو
بذلك مجوزا) أى ومع ذلك يضمنه كالمظهر اذ ليس ذلك من جملة الامانات يؤيد الضمان بل يصريح به
ما قدمته على قول المتن ويشرط صفة من الماوردى والرواى والامام واذا قلنا بالضمان فظاهر أنه يقتضى
فهم التلف لا باقى القبر بل هو وضع يد وعدم تعديه فليس غالبا بخلاف البيع بعافا سدا حيث يضمن
باقى القبر بعدى المشتري لوضع يد على فسد المالك بطريق تعدى به بالبيع القامد مجتمع فوضع اليد
ذلك من موكله أو محصوره (قوله والجعل قدر اجرة المثل الخ) فلوزا على اجرة المثل فهل تقسدا لجاعة أو
والجعل قدر اجرة المثل

(وان قال الاجنبي قال يزيد

من ردد عدي فله كذا وكان

كذا فلم يستحق الراد عليه

أي الاجنبي شيئا لعدم

الترامه (ولاعلى زيد ان

كذبه لئلا ولا تقبل شهادة

الاجنبي على زيد بذلك لانه

منهم في تركه يقول اما اذا

صدقه فليزعم الجعل وقيد

الرافعي بما اذا كان الاجنبي

من قبيل خبره ولا يفتك

رده في جرمه بل انه انتهى

ويقتضيه ان يصل قوله والا

الحق اذا لم يصدقه العامل

والا استحق على المالك

الصدق لان المصدور عدم

عمل العامل وتصديقه يصير

عالمواظفرا لا غمسه لان

عمله عدمه لا يلزم الانعص

قوته بما افقته له المالك ولا

يشترط قبول العامل لفظا

لمالكه عليه لفظا الجاعل

(وان منه) بل يكفي العمل

كله كليل ومن ثم لو ردهم

على لم يستحق الاباذن جديد

(تنبيه) في الروضة

وأصلها هذا لم يعين العامل

لا يتصور قبول العقد

ومظهره ينافي المتن وقد

يجاب بان معنى عدم تصو

ذلك بعد النظر لمخاطبات

العادية ومعنى تصوه الذي

أفهمه المتن انه من حيث

دلالة اللفظ على كل سامع

سامع مطابقة لمعومصار

كل اسم كانه مخاطب فتصور

قوله ولا تشترط المطاعة

فلو قال ان رددت ابي فقلت

دينار فقال رددت نصف دينار

راسا اه رشدي اقول الما لوب فيما يصور وهو امر تائل لا

وكتب له السيد عز ايضا ما تصدق في مسئلة الوفي وكذا في كليل ان يعين موكله كاشخصوصا والافاضا

انه لا يرعيلون انقص عن آخر تائل اه (قوله وان قال الاجنبي الخ ولو قال احد الشرى بكن في بعضه من

ردد عدي فله دينار فرد الشرى ذلك لا تستحق عليه جميع الدينار كما في شرح مر اه سر قال عرض ومثله

مالو رد عدي الشرى بكن ومنه يعلم جواب مسئلة وقوع السؤال عنها وهي ان شخصين وبين آخر شرى بكن فيهما

فصرقت البهاجم واوصيت فمسي احد الشرى بكن في تصحلهما وردها وغيره من ذلك ذراهم بل لم يشر بكنه

منها شيئا وهو ان الغلام لا يرجو عه على شرى بكنه بشيئا من ماله ومنه لا يترامه ما لو قاله كلتي غير متماصرت

كان عليهما لا يتقرر الجعل في معناه الجعل يتوقف بعدما لو قال عردا على ان ترجع بماصرة ثم حيث قالوا يرجع

بما صرته اه عرض (قوله ان كذبه) الى قوله انتهى في المتن والى قول المتن وبشرط في النهاية الا قوله لان

المصدور الى المتن وقوله وان الاخبار الى المتن وقوله اذلا كفا الى اوين هو يدعيه (قوله بذلك) أي بانه

قاله (قوله ردد عدي الرافعي الخ) سري المتن على اصل قوله والا لا يمكن قول الشارح ويقع ان يحصل

قوله الخ أوجه (قوله لفظا الجاعل) أي وأشارته وأكثبه (قوله ومن ثم لو رده الخ) أقاد هذا ان الجاعل

تردد الراد لا ينافي ما في مسئلة الامام اذ لا بد من ان يكون متخلفا عن الجاعل ماذ رده فبما في بعض الجاهل

كلامه أولا وآخره وقر مر ان الله عمد انهم لا ترد بالرد اخذ من مسئلة الامام الا تنفسا له ماله الفرق

حدثت بين ردها القى لا ترد به بين فسخ العمل الذي يرتفع به وماذا يستعيريه أحد ههنا ان لا يخرق ليد

مقتضا وقد يقال ردد العقد والفسخ بعد ذلك وينظر فيما بان القى ضد العقد أقوى في دفعه من المتأخر وقد

يقال قوله لا قبلها وأوردتها ليس صريحا في الفسخ فلا يرتفع به وهو بعد جدي في رددها فليستأمل اه

سم أي المتمدن ردا لها بالرد (قوله ومظهره ينافي المتن) اذ دل قوله وان عه على تصو وقبوله من الجاهل

وتمكن ان يجاب عن المتن بوجهين أحدهما ان عدم الاشتراط صدق بعدم الامكان والثاني ان واوردوا عنه

للعامل فليستأمل سم على جه عرض (قوله صر كل الخ) شعرات (قوله ولا تشترط المطاعة) أي مطابقة القبول

للايجاب اه عرض (قوله استحق الدينار) كذا في النهاية وكعب عرض علمنا صفة فليستأمل ان سم الخ لو قال

رده نلاشي لا يستحق عوضا وسأني الشارح ما رده في قوله أو دعوى انه الخ لم يستحق الكل اه وفي الرشدي

مثله (قوله قاله الامام) وذكر القموني نحوه ويؤخذ من قول الامام والقموني أنها لا ترد بالرد ودعوى أنه ان

رد الجاهل من أصله أترو بعضه فلا أترو لها وقال في الاوار ولورده أي الا بق مثلا الصبي أو والده نفسه

استحق أجرة مثل المسمى ورد الجاهل كذا في الجاهل بالنداء وقال السبكي الذي يظهر وجوب المسمى في هذه

تصو ويجب الجعل في مال الوالي فيه نظر والقياس عند اطلاق انصرف الجاعل الى المصغر وفاد المسمى

على آخر المثل فسد وجب آخر المثل مر (قوله ومن ثم لو ردهم على لم يستحق الاباذن جديد) أقاد هذا

ان الجاعل تردد الراد لا ينافي ما في مسئلة الامام ان لا بد من ان يكون متخلفا عن الجاعل ماذ رده فبما في بعض الجاهل

فيما بان في بعض الجاهل كلامه أولا وآخره وقر مر ان الله عمد انهم لا ترد بالرد اخذ من مسئلة الامام الا تنية

فسأله الفرق حدثت بين ردها الذي لا ترد به بين فسخ العمل الذي يرتفع به وماذا يستعيريه أحد ههنا

الاستخلاف بعد مقتضاه قد يقال ردد العقد والفسخ بعد ذلك وينظر فيما بان القى ضد العقد أقوى في دفعه

من المتأخر وقد يقال قوله لا قبلها وأوردتها ليس صريحا في الفسخ فلا يرتفع به وهو بعد جدي في رددها

فليستأمل (قوله ومظهره ينافي المتن) اذ دل قوله وان عه على تصو وقبوله من الجاهل

وتمكن ان يجاب عن المتن بوجهين أحدهما ان عدم الاشتراط صدق بعدم الامكان والثاني ان واوردوا عنه

(قوله قاله الامام الخ) وذكر القموني نحوه ويؤخذ من كلام الامام والقموني أنها لا ترد بالرد ودعوى

انه ان ردد الجاهل من أصله أترو بعضه فلا أترو له وقال في الاوار ولورده المسمى أو والده

المسمى ورد الجاهل كذا في الجاهل بالنداء وقال السبكي الذي يظهر وجوب المسمى في هذه المسائل كلها ويجوز

دينار فقال رددت نصف دينار استحق الدينار لان القبول لا أترو له في الجاعل قاله الامام

السائل كلها وحزم ذلك البلقني في الصغير ولم يقده بشئ اه نهاية قال عش قوله مر انها لا تريد بالرد
هذا بخلاف ما سأل في قوله مر ومن ثم ورد ثم على لم يستحق الخ الا لأن يجعل ما تقدم على ما لو رد القبول من
أشله كقولنا لا رد البعد وما هنا على ما لو قبل ورود العوض وحده أقوله أورد بلاشئ ثم رأيت سم استشكل
ذلك وأجاب بقوله وقد يقال لا رد البعد المتعارف قوله هو استحق أجزاء المثل معتد بقوله مر ورد الجنون
كر دال جاهل والمراد بالجنون الذي ليس له نوع غير فلا ينشأ ما من استحقاق الجنون إذا دلل المراد بما
تقدم من له نوع غير وعبرة سم أقول يقضي بالجنون أنه ان عين اشترط أن يكون له نوع غير بحيث يعقل
الاذن والا كان رده كرفض العالم بالاذن وان لم يكن اشترط ان يرد به عدان عقل الاذن بغير وجه بالاذن
أفرد به دون ذلك كدمن لم يعلم الاذن فلا شئ له فليتمل ثم ان عرض الجنون بعد علمه بالاذن فقد يقضيه عدم
اشترط التمييز بالرد فليتمل له وقوله كدال جاهل بالنداء أي فلا يستحق اه أقول بوقول سم ثم
ان عرض الخ في موقعة ظاهرة فيها جاع (قوله واضترض) في قوله بان الاخيرة في المعنى الاقوله كالجملة
التي يجب (قوله بان العلقان) الخ حيث كل على هذا الجواب قولهم كالجملة التي استواء الجملة
والطلاق فيما ذكر وهذا وجه الاعتراض فيما ظهر من الجواب المذكور دل على أن اللزم هنا
نصف البزار فهو هذا الصلح في الامام وظاهر أن الاعتراض بهذا اليدنه - المرفق بين الخلع والجملة سم
على حج أقول ويمكن الجواب بان المراد من التشبيه المشاركة في غير استحقاق العوض اه عش أقول
وبوجه اسقاط المعنى لفظة كالجملة كالم (قوله كالم) في قوله ولو قال من دلت في المعنى الاقوله كدمن
وضع كذا (قوله وذكروا هنا الخ) على أن تشبه أول الباب ليس تصافي ذلك لاحتقال العوضية كن موضع
كذا من طريق كذا اه سم (قوله وقد جمع الخ) عبارة النهاية وهو مقيد كما قد جمع مع الخ وعبرة القلي
وهو مخصوص كما قال ابن الرزعة بجملة القاضي حسن عا الخ (قوله وطوبه الخ) ترك المرض وهو مراد بالمثل
وهذا الارتقاء على السبل عطف تفسير كالم مما تقدم في الاية ٨١ - - - - - دعر أقول الأولى ان ورد
السبل معنى المرض (قوله ورم) أو أوائل الباب (قوله من كلفه) أو أوته كرد أو أوائل ووج
أو خباطة أو تعاقب علم أو خوف أو اختبار في غير مرض صدق فيها نهاية عبارة المعنى والروض ولو جعل لن أخيره
بكذا جعلنا فاصبر لم يستحق شأنا لانه لا يحتاج فيمالي على أن تصدق في اختبار وكان المستعبر غرض في
الغبر به كالمسرحه الرافعي في آخر الجمل استحق الجمل اه (قوله فلو دمن الخ) عبارة المعنى والنهاية وعلى
هذا لم يسم النداء من المطلوب في يده فرد في الرد كذا كالا - بقى استحق الجمل والاذن - فحق - - - - - الا نلا

به البلقني في الصغير ولم يقده بشئ شرح مر (أقول) يتحقق الجنون انه ان عين اشترط أن يكون له نوع
غير بحيث يعقل الاذن والا كان رده كرفض العالم بالاذن وان لم يكن اشترط ان يرد به عدان عقل الاذن
بغير وجه بالاذن أفرد به دون ذلك كدمن لم يعلم الاذن فلا شئ له فليتمل ثم ان عرض الجنون بعد علمه
بالاذن فقد يقضيه عدم اشترط التمييز بالرد فليتمل له (قوله وقد يجب بان العلقان الخ) بشكل على هذا
الجواب قولهم كالجملة التي استواء الجملة والطلاق فيما ذكر وهذا وجه الاعتراض فيما ظهر
فالجواب دل على أن اللزم هنا نصف الدين وهو مخالف لقول الامام وظاهر ان
الاعتراض بهذا اليدنه المرفق بين الخلع والجملة (قوله وذكروا هنا الخ) عبارة النهاية وهو مقيد كما قد جمع مع الخ وعبرة القلي
السبل ليس تصافي ذلك لاحتقال العوضية كن موضع كذا من طريق كذا (قوله وقد جمع الخ) ع
مر (قوله فلو قال من دلت على ماله طي كذا فله من هو - يده فلا شئ له الخ) قال في الروض وان جعل لن
له عليه فلا استحق لان كان في يده أول أخيره أي بشئ فاختاره فلا الاذن تب وصدق وكان المستعبر
غرض اه ويفرق بين اعتبار الصدق في تخير ما لو علم اعتباره في حق الطلاق بان ذلك تعليق على صفة
وهي الاعتبار الشامل للكذب في حق الطلاق وجود - - - - - ما هو ما هنا معاوضة ولا يصلح الاختيار للعوضية الا
اذا تعلق به غرض - - - - - وعبر ولا يصدق ذلك بدون الصدق على أن هذه المسئلة متعلقة عن القفال وكلام الخادم

واعترض بقوله في طلقني
بأن فقال علة طلق بها
كالجملة وقوله في انفسل
قوى وأرضيك فقال لا
أو بدشأ به بحسب شئ وقد
يجاب بان العلقان لا يوقف
على لفظ الزوج ادرا الامر
عليه وبان الاخيرة ليست
تغير نفسا لثلاث ما فيها
رد العمل من أسئلة فامر
غلافه يدبره (وهو تصح)
الجملة (على عمل جهول)
كلمه من تشبه أول الباب
وذكره هنا ضرورة
التقسيم وقد جمع ذلك
بما عسر ضربه لا كيناه
حاشا فيذكر بحله وطوبه
وسمكوار فخصوا بما بين به
وخباطة قوبه فيصنفه
كالإبرة (وكذا معلوم)

كرد من موضع كذا في
الاصح (الامم) اذا جازت مع
المعلم في العلم أولى مرانه
لابد العمل من كانه فلو
ودمن هو يسد ولا كفاة
فسمه كدمن فلا شئ له ولو
قال من دلت على ماله طي
كذا فله من هو يده فلا
شئ له الا كفاة

وعليه شارح وجوه عليه هو مبن على ما شرط في العمل انه يشترط كونه غير واجب عليه و"وضع" كما مر من ان معنى وضع وضع عليه بخير
غيب ثم سمع قولنا لانه مثلاً من رضى في ذلك كذا فردد في سيق شأوان كانه قد كففتعين الرفع عليه فيو الخير جبه عن العصبه وعلى هذا
يعمل من شرط في العمل عدم تقبض عليه (٣٧٠) وقد جمع ايضاً بان ما تعين الغرض كغرض كتابه المحصر في واحده الاخره ومنه

فبغضه قبله لا يقابل بعوض اه (قوله والله) اه عدم الاستحقاق (قوله كما) اه في شرح من رد آبي
له كذا (قوله ان من صلى الخ) عبرة النهاية وكذا اى من قوه من دلى على ما الخ لو قال من روى الى خله
كذا قد مر من هو في يدو يجب عليه رد وقضته اتمه لو كان لئال والراذع غير مكافأه حتى ويحب بان الخطاب
شفاق قوله لا يخلو لثقله فلا يستحق شيأ اه قال عن قوله مر ويحب عليه رد اى كالغالب السارق
يخلف ما لو رد من هو في يده اتمه كان طهرت المراجعة الى الدار واذا دخلت دابة داره فانه يستحق بالرد لان
هو جيبا لا يخلو الخ لا رد اه قوله كالتصالح اى والمستعبر على الخنى (قوله ومن الخ) عطف
اي من فيمن هو يده من اه سم (قوله ان الغالب اتمه لم يضمنه الخ) لا خن ان هذا الكلام مر في
اي يضمنه رايب الخ شقبة لا يضمن الا في الغالب وان شانه فلا يقول الشارح وقوله الا في الخ اه
شدي وهذا مجر من حيث في التعيير فلا ينفى امره اى لا بد في العمل من عفة (قوله لصحة العقد) الخ قول
المراد في النهاية (قوله عدم تافيته) كالترضى ويؤخذ من التشبيه بالترضى انه لا يصح تعلقه وهو
ما مر وان لم أر من تعرض له اه معنى (قوله فيطيل) عبارة شرح النهج فيفسد اه قول المراد عند آخر
المائل وقضته تشبههم لاجلها بالترضى انه يستحقه فليراجع قوله الا في الشهر لعله مقيد اذا قصد به
مطلق التامير (قوله لا يجده فيه) اى الوقت اذا تفرغ من عمله (قوله لا اى قوه وان لم يعرف عمله في
الغنى الا قوه يصح غالبها عندنا (قوله اوردوه) اى المعين ش اه سم (قوله اوردوه او وصفه الخ) اى بما
يشد المعين نهاية ومعنى (قوله ولا جالح) عبرة النهاية والخنى ولا به تتحقرونها جالح ولا جالح الخ (قوله ان
علت ولو بالوصف) كان الاول ناخر من قوه ففى المراد (قوله ولو بالوصف) ثم (قوله واوجب عنه البقية
الخ) قضية واحدة اضافت اليه التوب الذى يبنى ان علم ولو بالوصف سم على حج اه ع ش اقول وهذه صريح
قول الشارح المراد اوردوه (قوله فلا أجر المائل) (قائدة) الاعتبار فى آخر المائل بالزمان الذى حصل
فيه كمال العمل لا بالزمان الذى حصل فيه التسليم كالقول فى المسابقة اه معنى (قوله وقباضه) اى صفته نهاية
الخ (قوله فلا نصف الخ) اى المردود (قوله ان علم) اى ولو بوصفه حتى رسم (قوله وهو) اى العدة (قوله
قياس الرافعي) ان فلا نه (قوله يقتضى تأجيل ملكه) اى هو مبطل اه ع ش (قوله اؤنه) توب
الخ عطف على دلى قبله (قوله اؤنه الخ) اى عظمه خرا اؤنه واؤنه او اؤنه او اؤنه (قوله اؤنه
قوله اؤنه الخ) عطف على جله ولا اؤنه (قوله ويرجع الخ) عبارة النهاية والخنى ويؤنه
من شرط العلم بالجلع ما لو جعل الامر على يد على قاعة الكرك رجلا بكمه منها فانه يجوز رجوعه
قد يقتضى ان اعتبار الصدق هنا معنى دلى قوه باعتباره المطلق خلافا لغيره فراجع (قوله لم يستحق
شيأ) وكذا يقال فمن دلى على مالى (قوله لم يستحق شيأ) اى بان كل من اراد الكفة وان كان الرادع هو
صلى وان لم يتعلق بخطاب لتعلقه بوليه مر (قوله ومن الخ) عطف على من في من هو يده ش (قوله
اوردوه) المعين ش (قوله فلا يبايه ان علمت ولو بالوصف) ثم قوله واوجب عنه البقية الخ قضته
الاحدة انشئت في التوب الذى يبنى ان علم ولو بالوصف (قوله وقباضه الخ) هو ما كتبه مخدنا الشهاب
الربيع عظمه ما من شرح الروض (قوله ان علم) قد قابل قبايه اوردوه (قوله يفترجه) (قوله يفترجه)
واعنده مر (قوله يقتضى تأجيل ملكه) قد قابل تأجيل التبعه ودان كلاس الاحرف في الزمة والتميز
في الزمة علة العقد بشرطه يصح تأجيله فلا قال بل هذا يقتضى تأجيل المعين وهو لا يؤجل فالتاميل

نحوه ترجمه: غرض از آن است تا اقرار و غیره و حاکم از اقرار و حاکم را اقرار به علی است و اقرار به نصف الموضع و بعد اقسام اقرار به علی
 الکفایه بان الاخره المستتک بالعقد و اقرار من الزم بعد اقسام اقرار به علی است و اقرار به نصف الموضع و بعد اقسام اقرار به علی
 العقد و الاصل یعنی مثلاً اوله (نوب او اراضه) اوله خمر مثلاً (فقد العقد) لجهه اقرار او عدمه بایه (والراد) الجمله بان القاضی
 لایستفاد فیها نظر اخذ اقرار فی القراض (آخر جمله) کلا جمله و القاضی و فی غیر المصنوع کلام لایستفاد فیها نظر اقرار فی شیء و مرصعاً لجم

يقع تزوجهم ثم إن الأولاد وغيرهم جاءوا فصاروا على استئجار الرضيع بعد الفطام أي بعد الفطام على الفرض
الكفاية بأن لا يستأجر ذلك المصدق ولو أجاز من الرضيع بعد الفطام يقتضى تأجيل ما ذكره ههنا قال مالك بن أنس ما عمل فلاحاً لمعة استأجر
العقد ولا يخل بشيء من ذلك وأنه (قرب أو أراضه) أوفده حر مثلاً (فقد العقد) لجاءه العوض أو عدم ماله (والولد) الجاهل بأن الفطام
لا يثنى فيه فصاروا أخذوا ما في القراض (أحرمتهم) كالإحلال الفاعلة وفي غير المصنوع كالملك لا شيء لأنه لم يطعم في شيء ومنع ما لم يطعم

وحزونة أخذ من تقدمهم بذلك لرد (٣٧٢) من نصف الطريق المعين وألحق الزكشي بذلك غيبة الطالب عن البرهان بأما لو قد قال

الواقفين حضراً أسهوا
فله كذا فيسقط قسمه
ما حضر لتفاضل الأيام ومن
فيه كلام في الوقف فراجع
«فرع» يجوز الجملة
على الرتبة باعتبار كمال
وتجرى من بعض ومداته
ولو دابة ثم عين ذلك
حدا كالشاه وجد
استحق الحمى وإلا فاجز
المال ولو جاعله على رد صيد
فرب بعضهم استحق قسمه
باعتبار العدد أي التقدير
المذكورين لأنهم تقدمهم
لاتفاقوت حدتتدعائوا
على حج ومزودة فعل
بعضها استحق بقسمه
بتوزيع المسمى على أحو
مثل ذلك (ولو اشترك
اثنان) مثلاً معينين أولاً
وقد عهدهما التداء (فرد
اشتركا في الجمل) أو ثلاثة
فكذلك بحسب الرؤس
وان تفاوت عملهم ألا ينطبق
حتى يوزع عليه فارق
قوله به بقدر المال على ملاك
التموه وفارق ذلك أيضاً
من تدخل دأري فاعله
ردهما عندل مع استحق
كل واحد منهما كالأندخل
وليس كل ثم رده وإثما
إزالته مجموعهم ولو قالان
ردت عابدي فلكل كذا
فسرده لهما استحق
النصف لأنه لم يستقر
سواء كافاهم بحسب السبكي
أنه لاشي به ضعيف (ولو اتفق

قال أي دخل وددعي فله درهم فردا ثلثان قسم الدرهم بينهما ولو كان عبيد بينهما ثلاثا فابق لجعلان فرد
دينار الزمهما بنسبة ملكهما أه نهاية قال عس قوه مر ولكل من الأخرين الخ بمعنى أنه قال
لكل من الثلاثة بانفرادهم صدى وقال لا درهم ولف نور مثلاً ولا سخر ولدينار وقال لثلاث
كذلك ليس المراد أنه جعل الجميع للثلاثة أو يودينار من أه (قوله بذلك) أي باستواء الطريق
سهولة أو حزونة (قوله وألحق الزكشي بذلك) أي بما لو كره شيئين مستقلين كروا خ (قوله فيسقط
قسم ما حضر الخ) زاده انسى قال أي الزكشي فتعلق بذلك فانه ما غلط قال أي مري ولذلك كان الشئ
تق الدين القسيمي إذا بطل يوماً غيره معهود البطالة في دوسه لا ياخذ ذلك اليوم مع أول ما قال وسألت شيخنا
عن ذلك مرتين فقال إن كان الطالب يسبقنا تقطاعاً مستغلاً بالعلم استحق والا فلا قال يعني شئ ولو حضر
ولم يكن بعد الاستغلام يستحق لأن المقصود دفعه بالعلم لا بغيره وهو كان يجب إلى أنه من باب الارصاد
انتهى أه (قوله لتفاضل الأيام) عبارة في حق الأيام مسئلة العبد فاقم الأشياء متفاضلة أه (قوله
ثم إن عين ذلك حد الخ) وفي سم بعد كلام طويل لما صنف ثم وجد من المسئلة متقوية في الجواهر وأنه
يصح الجملة على الشاه وان لم يكن مقدوراً لأن أسبابه مقدور وفوق في الجواهر بين المحالة والاجرة
ويمانها الصداقة أن نفس رد الأبق قد لا يكون مقدوراً مع جهة المحالة عليه أه (قوله والأخيرة المشل)
تدخل تحت الأصول وان احدهما كان لا عين حد أو الثانية أن عين حد أو لا وجود وجوب أو الثاني
الثانية ممنوع أو لا وجود المحلق عليه فالوجه فيها عدم وجوب شئ كالجاءه على رد بقدر فرد أه
لا يستحق شيأوان عمل فليعمل كلام على الصورة الأولى فليقبل سم وسدعمر (قوله ولو جاعله على
رد صدى الخ) يعني عنه قوله المار من ثم لو كره شيئين مستقلين الخ (قوله أي لا يقدرين المذكورين)
أي بقوله وقد عارض الخ (قوله أولاً وقد عهدهما التداء) أي قوله وقضيت في المنفى الأقوة وبحسب السبكي
إلى المتزوجة بخلاف ما مر إلى ولا شئ لهما دون قوله قال غيره إلى وال زكشي وإلى قوله والذي ينفق النهاية
الأقوة وبحسب السبكي إلى المن (قوله أو ثلاثة فكذلك) يعني عنه قوله المار مثلاً (قوله ألا ينطبق)

ثم إن عين ذلك حد كالشاه وجد استحق المسمى قد صر بذلك بما قال داوودى فأن شئت فقل كذا
ويعترض بأن الشاه غير فصل ولا مقدوره فلا تصح المحالة عليه فغاية ما يرضى في هذا أنه جعله قاسد فوجب
أخره المثل ولكن إن قال لا تبين فهو بذلك تسليم الفساد على يمكن تصور نحو أن داوودى إلى الشاه
ذلك كذا ويخفى جند صفة الجاهلة إذا الجاهلة ليست على الشاه بل على المادوا وانما جعل الشاه مبيناً لمدار
وغيره فلا يخفى صدور ولو سلم أنه على الشاه فذلك أمر متفق ويقتضى الضمى لا يقتضى التفريق ثم وجد
من المسئلة متقوية في الجواهر وأنه يصح الجملة على الشاه وإن لم يكن مقدوراً لأن أسبابه مقدوره وفوق في
الجواهر بين المحالة عليه والأجرو يمانها الصداقة أن نفس رد الأبق قد لا يكون مقدوراً مع جهة المحالة
عليه وقوله والأخيرة المشل يدخل تحت الأصول وان احدهما كان لا عين حد أو الثانية أن عين حد أو لا
وجود وجوب أو لا شئ في الثانية ممنوع أو لا وجود المحلق عليه فالوجه فيها عدم وجوب شئ كالجاءه على رد بقدر فرد أه
بجاهه على رد بقدر فرد أه لا يستحق شيأوان عمل فليعمل كلام على الصورة الأولى فليقبل (قوله فرد
بعضهم استحق قسمه) يعني هنا ما تقدم من تبين شارح (قوله ولو قالان اردت عابدي فلكل كذا الخ)
ولو قالان اردت عابدي فلكل كذا فرداً أحدهما أحدهما استحق إلى ربع وكلهما استحق النصف فشرح
من في شرح الرضا قال السبكي ولو قال أي رجل رددعي فله درهم فردا ثلثان قسم الدرهم بينهما
على الأقرب عندى أه وإن قال لكل أول من رددعي فله دينار فردا ثلثان اقتسموا وان قال لكل من
ثلاثة رددوا دينار فرد فلكل ثلثه كذا في الرضا وقوله وإن قال أول من رددعي الخ لعله في حكمه
بأن قال من رددعي أولاً فله درهم حتى لو رده اثنان أو سماءو يقبضه اثنان ولا يخفى أن ذلك كخلاف بقول

جملتين) كذا وردته فلك دينار (نشارة غيره في العمل أن قصد اعانته) مجاباً وبوضوحه (فله) أي ذلك المعين
(كل الجمل) لأن قصد المثلثة الردين التزمه بأي وجه يمكن

في غالبها اه معني **(قوله)** في قصر لفظه المخرج عبارة اخرى في قصر العمل على الخطاب له **(قوله)** من كلامه هنا في المساقفة عبارة اخرى من استحقاق العمل له تعلم الجعل اذ تصدقوا بالمشاور
اعانتهم من استحقاق العمل في المساقفة نصيبا اذ تخرج من المالك او اجني في العمل اه **(قوله)** جواز
الاستنباط المخرج أي ولو بدون عذر فيما يظهر اه نهاية وسياق ما به **(قوله)** وسائر الوظائف القابلة المخرج
وقع السؤال في القوس عايق كذا يرمان أن صاحب الخطبة يستنبط خطيبا يخطب فيه ثم إن النائب
يستنبط آخر هل يجوز ذلك ويستحق واجبه له صاحب الوظيفة أم لا والجواب عنه الظاهر أنه ان حصل
له عذر منع عن ذلك وعلمه المستنبط أو دلل القدر ينقل على رضاء صاحب الوظيفة بذلك جاز له ان يستنبط مثله
و يستحق ما جاز له وان لم يحصل ذلك لم يملكه في ذلك على الرضا بغيره ولا يجوز ولا شيء على صاحب الوظيفة
لعدم مباشرته في العمل استنباط آخر مثله من مال نفسه موقوف السؤال فيه أيضا من مسجد لهم وهو تعطت
شعاره هل يستحق أو باب الشعار المعلوم أم لا والجواب عنه الظاهر أن من تمكن للبشر مع الانعام
كتر عزمه فانه يمكنه ذلك ولو صار كواستحقاق المعلوم ان يشار من لا تمكنه البشارة كجواب السجد
وقرأنا استحق كذا كرو على عدم البشارة وهذا كله حيث لا يمكن اعادته ولا وجب على الناظر القطع عن
المستحقين واعادته ان أمكن والانتقال لقرى الساجد اليه اه عيش **(قوله)** مثله أو غير امته أي فحا
يتعلق بثلثة في الوظيفة حتى لو كانت قرى لغيره فملا وكان المستنبط على الاشتراط في النائب كونه اهبال بكفي
كونه يحسن قراءة الجوز كقراءة المستنبط عبارة سم قوله أو غير امته أي باعتبار المقصود من الوظيفة
انتهت اه عيش **(قوله)** ويستحق المستنبط كل المعلوم أي لو انما استنباط التزمه صاحب الوظيفة وعليه
قوله بأثر شخص الوظيفة قليلا فانه من صاحبها يستحق المباشر لها عوضا لعدم التزامه وكذا صاحب
الوظيفة حيث لم يشارك في الاذامته الناظر أو غيره من المباشر يستحق لعذره في ترك المباشر فومن
هذا يؤخذ جواز ايجاد متوقف السؤال عنها وهي أن جلابين وبنين ولد أخيهما مباشر كمنعه من ان الرجل
صار مباشر الامانة غير استنباطه من ولد أخيه وهو ان لا شيء له لعدم مباشرته ولا شيء للغير زيادة على
ما يقابل منعها القدر هو فسد لان العمل حصل بالاستنباط كمنعه من اولا لا يحصل مباشر ولا يستنبط
لا شيء لان الواضاح لم يحصل المعلوم في مقابلة البشارة فمما يخص ولا يخفى صرفة لناظر المالح للصدق فتنبيهه
فانه يقع كثيرا وقع من بعض أهل العبراء فانه يختلف ذلك فاحذره اه عيش **(قوله)** وضعف أي السبي
(قوله) المستنبط أو **(قوله)** والنائب يدل من قوله واحد منهما يدل من مجمل **(قوله)** ورد عليه
أي على السبكو **(قوله)** ذلك أي أخذ المذسكور **(قوله)** لا كل أو باب المخرج عبارة اخرى في المساقفة لا رباب
المجاهات والجهالات في تولي المناصب الدينية واستنباطه من لا يصلح أو يصلح بنزول سبب من المعلوم بان ذلك
المستنبط مال الوقف على غير الاصحاب اه **(قوله)** واستنباطه من المخرج عطف على كل عطفت سبب على سببه
(قوله) بنزول سبب متعلق بالاستنباط أي ينزل في الترتيب بدني لانه في الاصل يعني القليل كالسبب
(قوله) ورد المخرج أي الاذرى (بانه) أي السبب سبب ذلك الباب بان شرط كونه مثله المجهز اذا كان مراد الاذرى
باب باب الجهالات والنياب ومآلات كان مرادهم أو باب الوظائف يعني أنهم يأخذون الوظائف التي ليسوا
أحلا لها ويستنبطون كمعصوم بعبارة فديان الكلام كانه عند جهة التقرير في الوظيفة وذلك لا يكون الا
أن هو أهل لها فائمه اه رشدي **(قوله)** والذرى كشي المخرج عطف على الاذرى **(قوله)** بشرط المحذور
ظاهر شرح نهر **(قوله)** أو غير امته أي باعتبار المقصود من الوظيفة

لم يقصر لفظه على الخطاب
وحد متعلق بغيره فمما
افتن لمن قرءه جامع
قدره لان المالك لم يذن
فصله ولا شيء للمعاون
الان التزمه الخطاب جاز
واخذ السبب من كلامه هنا
وفي المساقفة والاستنباط
في الامانة والذرى وسائر
الوظائف القابلة للنيابة
وان لم يذن للوظائف اذا
استنبط من جدي في شرط
الوظائف مثله أو غير امته
ويستحق المستنبط كل
المعلوم وضعفا فاما ضعف
وابن عبد السلام لله لا
يستحق واحد منهما
المستنبط لعدم مباشرته
والنائب الذي لم يذنه
الناظر لعدم ولا ينفرد
عليه الاذرى ذلك واطال
ثم قال وما ذكر فيه فمما
لا كل أو باب الجهالات
الوقف دائما السبب
للمناصب الدينية واستنباطه
من لا يصلح أو يصلح بنزول
سبب قاله به وهكذا جرى
فلا حول ولا قوة الا بالله
انتهى ورواه سبب ذلك
الرب بان شرط كونه مثله
أو غير امته والذرى بان
الرب ليس من باب جهالة
ولا يذنه الا يمكن وقوع
العمل سببا للمناصب
أو الجاهل وانما هو باسطة
بشرط المحذور ولم يوجد

التو في فصل العام والناث أن يتعلق بالحكم بكل واحد بشرط الاثبات وعدم التعلق بواحد آخر مثل
من دخل هذا الحسن وأولاده درهم فكل واحد حقه أولا متفردا استحق الدرهم ولو حقه جماعة معاً
يستحقوا شيئاً ولو دخلوا متعاقبين لم يستحقوا الا الواحد السابق اه **(قوله)** فزدينا ما المخرج أي على ما سار **(قوله)**
جواز الاستنباط في الامانة المخرج استنبطه حر **(قوله)** وسائر الوظائف القابلة المخرج أي ولو بدون عذر فيما
ظاهر شرح نهر **(قوله)** أو غير امته أي باعتبار المقصود من الوظيفة

أى بدأه الوظيفه **(قوله أخذ)** أى السبى **(قوله وقضيه)** أى كلام الزكشى **(قوله وقضيه كلام**
الأذرى خلافه) وهو الوجه بالعرف والمطرط بالاحتجاج حيث شرح مر وقوله مر وهو الوجه الخ
وليتأمل ما مر من تقدم قريب من قوله مر أى يولدون عنده فليظهر له سم أى أن ما نقله عن
الأذرى حاصله من مقتضى قائله الاستحقاق وأما الرشد أى إلى الجواب عن نظر سم بمناصه قوله مر حيث
أشبه العز وكون التائب مثل المستتب وخبرنا من هذا أن ما استظهره فبما فى قوله مر أى
ول يولدون عنده لأنه إذا صمم عدم العز فله أى فاستبجعه مر صحيح فتمثل له أى أقول لا يخفى بعد
هذا الجمع ويمكن أن يجاب أيضا بأن ما ذكره النهاية وأما خبره واستظهره لم يراد السبى فقط وما ذكره آخر
هنا بيان للمعنى الرابع عند مره فالشرح وحلها للمعنى صوابه والذى ينبغي أن يقال فى ذلك أن هذه الوظائف
أن كانت من بيت المال ولكن من يدرسه مستحقا فهو يستحق معالها سواء أحضر أم لا استأنب أم لا وأما
النائبان حمل معالها فى بيتا مستحقا ولا فلا وأن تمكن من بيت المال أو كانت مستحقا يمكن مستحقا
فبما قاله المصنف هو الظاهر له **(قوله حيث)** أى حين أن وجد الاقتدان المذكوران **(قوله وعلمه)**
أى على هذا الاستثناء المحقق **(قوله صار الخ)** أى المستتب **(قوله يؤخذ)** أى قول المتن فصح فى
النهاية وكذا فى المعنى الآخر أن شاركون أول العمل **(قوله أن المتفقه لا يجوز الاستثناء الخ)** أعيد
مر جواز الاستثناء للمتفقه لأن المتفقه إذا جاءه البعثة تعلم الفقهاء وذلك حاصل مع الاستثناء وجوز
أن يؤخذ من ذلك أن يجوز الاستثناء لأن المتفقه لا يتكلم بمكاتيب لا يشام فتمثل سم على جبروت حاشية شعبنا
الزادى يمثل ما اعتقده مر ولكن الأقرب بما قاله يجوز قول سم لا يتم أى بشرط أن يكون يشبهه له
عش **(قوله قال غيره)** على ما فى قوله بالبين شبهة **(قوله فى غير التراك)** أى ما كان مصر من الجراكسة
المولوك ليست المال **(قوله فيها)** الأولى التذكير **(قوله يعمل الخ)** متعلق بقصد **(قوله أولئك)**
(الخ) عطف على المائل **(قوله أولئك)** عطف على قصد **(قوله وهو)** أى القسط **(قوله أن قصد)**
أى المشكوك **(الخ)** سم **(قوله وثلاثة أو بأعماله)** وذلك لأن ما يخص العمل فى مقابلة عمله النفس
والنصف لا يحرف مقابلة عمل المعاون وقد خرج منه العمل نصفه وهو الربع وإذا هم إلى ربع النصف

(قوله وقضيه أنه لا شئ للمستتب ولولعذر شرح مر) **(قوله وقضيه)** أى كلام الأذرى خلافه وهو الوجه
شرح مر وليتأمل ما تقدم قريبا من قوله أى يولدون عنده فليظهر له **(قوله أن المتفقه لا يجوز**
الاستثناء الخ) أعيد مر جواز الاستثناء للمتفقه لأن المتفقه إذا جاءه البعثة تعلم الفقهاء وذلك حاصل مع
الاستثناء وجوز أنه يؤخذ من ذلك أن يجوز الاستثناء لأن المتفقه لا يتكلم بمكاتيب لا يشام فتمثل سم على جبروت حاشية شعبنا
الزادى يمثل ما اعتقده مر ولكن الأقرب بما قاله يجوز قول سم لا يتم أى بشرط أن يكون يشبهه له
عش **(قوله قال غيره)** على ما فى قوله بالبين شبهة **(قوله فى غير التراك)** أى ما كان مصر من الجراكسة
المولوك ليست المال **(قوله فيها)** الأولى التذكير **(قوله يعمل الخ)** متعلق بقصد **(قوله أولئك)**
(الخ) عطف على المائل **(قوله أولئك)** عطف على قصد **(قوله وهو)** أى القسط **(قوله أن قصد)**
أى المشكوك **(الخ)** سم **(قوله وثلاثة أو بأعماله)** وذلك لأن ما يخص العمل فى مقابلة عمله النفس
والنصف لا يحرف مقابلة عمل المعاون وقد خرج منه العمل نصفه وهو الربع وإذا هم إلى ربع النصف

فلا يصح أخذه المذكور
وقضيه أنه لا شئ للمستتب
ولولعذر ولولعذر هو خبر مر
وقضيه كلام الأذرى خلافه
والذى يقضيه استثناء النيابة
لا أنه لا يؤخذ من علمه ولا
بالعرف والمطرط بالاحتجاج
الأنافى حيث وعلمه فبما
على ذكر الزكشى بأنه لم
أجاب القيد بل المذكور
سويحه وأن لم يصرحنا
الاجازة ولا وجهه ولا يطراد
العرف به إنما استحقا اطلاع
عليها الواقفون والمزلة منزلة
شروطهم وحيث لم يصرح
حاضر فاستحق بالمعالم وزم
ما لزم نائبه ويؤخذ من
قول السبى القائل النيابة
أن المتفقه لا يجوز الاستثناء
حتى عند السبى إلا يمكن
أحدا أن يقتضيه وبه

جزم الغزى قال غيره وهو
واضح والكلام كله فى غير
وقف الاثر لما صرح فيها
(وان قصد) المشكوك
(العمل المائل) يعنى
المترجع يعمل أو دونه أو
نفسه أو العمل مع أولئك
منهم أولم يقصد شيئا
(فلا ولا غشطه) أن شاركه
من أول العمل وهو نصف
الجعل أن قصد نفسه أو
المترجع أو ههما أو أطلق
وثلاثة أو بأعماله فبما
والعامل أو العامل والمترجع
وثلاثة أن قصد الجميع

الذى استحقها العامل كان مجموع ذلك ما ذكره والربيع الرابع يبقى الملتزم ومثل ذلك يقال فى الثلثين فان
العامل يستحق فى مقابلة عمله النصف وما تبرع به المأذون له ثلث النصف الذى فضل وذلك يضم الى النصف
الذى استحق بمجموعهما الثلثان اه عى قول المتن (ولا يشترط الملتزم) الخ ولو قال الواحد بان رددته
فالمأذون ولا تخوان رددته ورضي لغرضه الاول نصف المأذون والا فخرصت اى من مثل عمله ولو قال ان
رددت عدى قلت كذا فامرة قد رددته ثم استحقى اثنائه العمل استحق كل الجبل كما أتت به الواو ترجمه انه
تعالى لا يأتى به فى العمل المذكور ولا يؤثر طريان حرته بكلاهما اجنبى في مؤخره لا يفتى الا فى
فى الواقع عند تقديمه ثم نقل الى فقيها آخر فطعن عندهم ورد يعمل لهاسر وركلاصلو يفتى لا يحصل له
فتوح بالله الشافى ولا يشركه فيه الاول انتهى شرح مر اه سم قال عى قوله استحق كل الجبل اى
السيد ظاهره وان قصد العبد نفسه بعد الحربة وقياس ما لو قصد المأذون نفسه محتمل فان كان العامل انما
يستحق القسط سقوط ما قبله على العبد من وقت اعتاقه وقوله فطعن الخ اى فقر أعنده شيئا وان نقل ثم
طلمس سورة الخ اه وقال الرشيدى قوله كذا أعانه الخ فعبه التشبه ان العبد لو قصد المالك مستبذ ان السيد
المعتق لا يستحق شيئا باجماع اه (قوله اى فى حال ما ذكر الخ) نعم ان التزمه العامل بشئ لزمه اه
مضى قول المتن (ولكلهما منهما الخ) وينقسم العقد باعتبار لزوم وموجوزة الى ثلاثة أقسام أحدها لازم
من الطرفين قطعا كالبيع والاحوال والبيع والمطلوع والحوالة والمساواة والهدية والقرع وعبد القرض والخالم
لازم من أحدهما قطعا ومن الآخر على الاصح وهو النكاح فانه لازم من جهة المرأة قطعا ومن جهة الزوج
على الاصح وقد ردت على الطلاق ليس فسخا تانها لازم من أحد الطرفين بائرنين الا فخرصتها كالتأدية
وكذا الرهن وبعبارة الاصح للقرع وعبد القرض والضمين والكفالة ثالثها بائرنين الطرفين كالشركة
والوكالة والارابة والوديعة والجرعة قبل فراغ العمل وانما قال ذلك لشمها الخ تانها (قوله اى
العقد (قوله فهو) اى فسخ العمل (قوله لا يأتى الا فى العبد) يختلف غيره فلا يتصور فسخه ما بعد
شرعه فى العمل تانها يتوقف زاد سم مانس معنى فسخ غير العبد من بعد انشر وعقد اذا العتد لم يتبعه اى
وحسده فكيف يفصحر اسال الخ برفعها بالنسبة فسخا فمعتمل اه (قوله اى) عبارة التانها
والغنى ما بعده اه قول المتن (فان فسخ) بناء على قوله لى تانها ومضى (قوله لى المالك أو الملتزم) كان
الاولى الاقتصاد على التزم (قوله القابل للعقد) لعل المراد القابل ولو معنى لما تقدم انه لا يشترط القول
اه سم (قوله اى العامل) اى وان كان كسيرا كائنا اه عى (قوله وقد علم العامل الخ) مفهومه قوله
اما اذا لم يعلم الخ فاسى ما فى قول المتن (أو فسخ العمل) شمل كلامهم الصى اه تانها قال عى ولعل
المراد بالفسخ منه ترك العمل بعد الشرع والافهم الصى لغو اه وقوله ولعل المراد الخ ساقى عن سم
عن الروض من شرح ما قد يخالفه قول المتن (فلا شئ) ولو فسخ العامل والملتزم معاهل اى من ذكره
ويتبقى عدم الاستحقاق لاجتماع المنة والمانع اه معنى (قوله وان وقع) اى قوله اما ذاتى التانها
والغنى الاقوله كان شرط الى الله (قوله وان وقع العمل مسلما) كذا فى شرح الروض ثم قال هو والروض

(ولا يشترط الملتزم محال)
اى فى حال ما ذكره كبره
(ولكلهما منهما) اى الجاهل
والعامل (الفسخ قبل علم
العبد) لانه عقد بائرنين
جهة الجاهل لتعلق
الاستحقاق فيها بشرط
كالمصير والعمل لان العمل
فيها مجهول كالقرض
والرأب يفسخ العامل رده
لما سأل عنه لا يشترط قبوله ثم
هو قبل العمل لا يأتى الا فى
العبد وشرح بقبول تمامه
بعده فلا ترفع من حيث
لان الجبل قد لم يستقر
(فان فسخ) من المالك أو
الملتزم أو العامل العبد
القابل للعقد وقيل العامل
الذى لم يفسخ بفسخ الجاهل
أو أعلن الجاهل بالفسخ
اى أشاعه للعالم اذ
معين (قبل الشرع) فى
العصل (أو فسخ العامل
بعد الشرع) قد فلا شئ
له وان وقع العمل مسلما
كان شرطه لاجتماع
بناء على ما فى بعض محضرة
لانه فى الاول لم يعمل شيئا
وفى الثاني ثبت بفسخته
فرض التانها بائرنين
ثم لو كان فسخه قبل الجبل
رباذا الجاهل فى العما

قال الاسنوي أو نقص من الجعل انتهى (٣٧٦) وفيه شاعلا من حيث الحكم بينهما فاشق أحدهما لأن الجعل هو الذي الجاء

وان خاط نصف التوبخا حرق أو تركه أو بني بعض الحائط فأنهم أدركه أو لم يعلم الصبي ببلاده فلا
شيء له وحله فبعد الأخيرة إذا لم يقع العمل مسلوا الألفه أجراما على بقسط من المسمى بقرب نية قوله الخ
أه فبعضهم يستحق القسط مع الترك إذا وقع العمل مسلوا بذلك يعلم الفرق بين فسخ العمل في
الإنشاء وتركه أو نية في الأول لا يستحق القسط وان وقع العمل مسلوا في الثاني يستحقان وقع العمل مسلوا
أه سم وأما ما يتعلق به في بحث تلف محل العمل (قوله قال الاسنوي الخ) عبارة شرح الروض قال
الاسنوي بزيادة قسمة ذلك إذا نقص من الجعل أه وفيه نظر وان كان الحكم محصلا ان النقص فسخ كما يأتي
وهو فسخ من المالك لامن العامل أه (قوله فانه يستحق المشرط) خالفه الغني والنهاية فقالوا لو عمل
العامل بعد فسخ المالك شيئا على أه فلا شيء له أو جاعله فكذا ذلك على الأصح وان شرح المارودي
والر والي بأن له المسمى إذا كان له عمله واستحسنه البقسي أه قال عرش قوله مر فكذا على
الأصح أي خلافا لشرح أه وقال ثم بعد ذكره عن الروض مع شرحه مثل ما مر عن النهاية والغني أنفا
ما منه فالشرح وافق المارودي والر والي أه (قوله ولو باعنا المردود مثلا) كذا قاله الشيخ في شرح
منهوهما الأقرب خلافه فلا يستحق العامل حيا عتق المالك المردود شيئا ورجه من قبضته فلم يقع
العمل مسلوا أه انتهى بقوله قاله الشيخ الخ أي ويوم ذلك في شرحه المذهب ففسخ المردود في شرح الروض
قال عرش قوله مر فلا يستحق العامل الخ أي ويوم ذلك في شرحه المذهب ففسخ المردود في شرح الروض
جانب المالك وقوله مر حيث عتق المالك بنق أو أم لا الاضيق في قوله المذهب ففسخ المردود في شرح الروض
مضى) كذا في النهاية والغني (قوله فلم يقرب) بينه المفعول (قوله ورجه بيده) وهو جزء المثل نهاية
ومضى (قوله ولو حصل الخ) عبارة النهاية والغني ولا فرق بين أن يكون مصادره من العامل لا يحصل به مصادره
أصلا كذا لا يقي البعض الطريق أو يحصل به بعضه كقولنا هل عتق ابن الخ أه (قوله ثم عتق الخ) أي
فعله بعضه ثم عتق الخ (قوله واستشكل) إلى قوله ثم عتق الخ (قوله إذا كان أحدهما مال الخ) أي أوجز
أوضح عليه نهاية ومضى وروض مع شرحه (قوله وأما راء العامل الخ) هذا إذا كان العامل مضافا لمقتصر
اليمين فيظهر أنه يستحق الجميع بعمه وحمل موثقه كالأمر وثمانان وهذا ظاهر ولم أر من ذكره أه معنى
(قوله ثم أيت شارحا الخ) يمكن حمل هذا على ما ذكره هو الشارح فلا نظر أه سم (قوله فرق بان الخ)

نصف التوبخا حرق أو بني بعض الحائط فأنهم أدركه أو لم يعلم الصبي ببلاده فلا شيء له وحله فبعد
الأخيرة إذا لم يقع العمل مسلوا الألفه أجراما على بقسط من المسمى بقرب نية قوله الخ أه فبعضهم
باستحقاق القسط مع الترك إذا وقع العمل مسلوا بذلك يعلم الفرق بين فسخ العمل في الإنشاء وتركه
وأنه في الأول لا يستحق القسط وان وقع العمل مسلوا في الثاني يستحقان وقع العمل مسلوا
نقص من الجعل أه قاله الاسنوي قال في شرح الروض وفيه نظر وان كان الحكم محصلا ان النقص فسخ
كما يأتي وهو فسخ من المالك لامن العامل أه (قوله فانه يستحق المشرط) قال في الروض وان عمل بعد
الفسخ ولو جاعله فلا شيء له لكن شرح المارودي والر والي بأن له المسمى إذا كان له عمله واستحسنه البقسي أه
معين ألم يعلم المالك بالغرض واستحسنه البقسي والشرح يحكم الجاهل من زيادة النصف أه فالشرح
وافق المارودي والر والي لكن لا يخفى أن ذلك في فسخ المالك قبل الشرع وحصل بقولانه في فسخه
بعده بالنسبة لا بعد الفسخ فيمنظر (قوله ولو باعنا المردود مثلا) كذا في شرح المنهج والأقرب خلافه
فلا يستحق العامل حيا عتق المردود شيئا ورجه من قبضته فلم يقع العمل مسلوا أه شرح مر (قوله
للمضى) كذا شرح مر (قوله واستحق القسط من المسمى أي أن يدالخ) في شرح الروض وان مات
العامل فمردودا يستحق القسط أضافه المارودي أه (قوله يفرق بان الفسخ أقوى الخ) فرق
أيضا بان الجاهل أعظم حكم المسمى في مسئلتهما بفسخه بخلافه في ثالث شرح مر (قوله ثم أيت شارحا حرق

قال الاسنوي أو نقص من الجعل انتهى (٣٧٦) وفيه شاعلا من حيث الحكم بينهما فاشق أحدهما لأن الجعل هو الذي الجاء
الى ذلك اما إذا لم يعلم العامل
المعنى ولم يعلم المالك
بالرجوع فيها إذا كان غير
معين فانه يستحق المشرط
إذا نقص من المسمى فوجوا كذا
بالأه لان له لا يمكن مع
الاجرام غيره (وان فسخ
المالك) يعني المقترب ولو
باستحق المردود مثلا (بعد
الشرع) في العمل لم
يستحق العامل شيئا من
المسمى لانه انما يستحق
المسمى بالفرغ من العمل
فكذا بعضه مستحق لعله
أجرة المثل للمضى (في
الأصح) لا بد من عمل
العامل فلم يثبت عليه فسخ
غيره ورجع بيده كطيرة
ففسخت بسبب ولو حصل عا
مضى من العمل بعض
انقصود كل عتق ابن
القرآن فك كذا ثم أه

الاجين تمام التعليم ومنه
ما لم منع المالك له من ان
يثم العامل العمل فيعتزله
أجرة مثل ما عاله في حاله ان
منه فسخ أو كالفسخ وقد
تقرر ان فسخ المثل بموجب
أجرة المثل للمضى وهذا
يفسخ رد قول الأنوري أه
يستحق القسط من الجعل
واستشكل وجوب أجرة
المثل القضي التي يقرولهم
إذا مات أحدهما انته
العمل انفسخ واستحق
القسط من المسمى أي ان

رد العامل ثوابا للمالك أو وارث العمل المالك والأقرب في بين الفسخ والانفساخ ويترك بان الفسخ أقوى فكذا عدم أروضي
للعقد مع آثاره فخرج لبله وهو أجرة المثل بخلاف الانفساخ فانه لا يمكن كذلك صلو العقد كالم فرفع به فوجب القسط ثم أيت شارحا

بان العامل في الانقضاء تم العمل بعده ولم يعمل الا ثم غلب في النقص وفيه نظر (ص ٢٧٧) اذ لا يراه في الفرق بين خصوص الحبوب

من المسمى لانه ومن آخره
المثل آخر كما هو واضح
للمعامل ثم رأيت خفضا
أجاب بما يجابه هذا
الشارح وقد علمت ما فيه
(ولهالك) يعني الماتزم (ان
يزيد وينقص في العمل
وفي الجعل) وان يغيب
جسه (قبل الفراغ) سواء
ما قبل الشروع وما بعده
==
الفن في زمن اختيار
وقائده) اذ وقع التغيير
(بعد الشروع) في العمل
مطلقا وقبله وعلى جهلا
بذلك ثم أتم الجعل (وجوب
آخره) لئلا يلزم عليه وعلى
قولهم لو عمل بعد النقص
لا شيء له حيث كان النقص
بلا بد وذلك لان النداء
الانterior فمع الاول والنقص
من الماتزم أثناء العمل
يقضى الرجوع القوة
لئلا يتم بحثان في الرفقته
يستحق للمثل جاهلا قبل
النداء الثاني ما يقابل من
الجعل الاول لان النقص
الاول بان لم ينقص وفيه
نظرو قول المثل فليجأ بآخرة
المثل في الاصغر وبذلك لا تقدر
ان النداء الأخير يفسخ
لاذ لو ان النقص يوجب
آخره لئلا فاندفع قوله ان
العقد الاول بان لم ينقص
واطبق بذلك ففسخ التغيير
قبل العمل المذكور فان
عمل في هذه عالما بذلك فله
المسمى الثاني «تتبعه»

ارتضى المسمى هذا الفرق (قوله بان العامل) اي او وارثه (قوله تم العمل بعده الخ) اي فكان العقد باق بحاله
بحاله لحصول المقصود به بلا منعه من هذا انقص الفرق ويندفع النظر فليتمل سم على ج ه و رشيدى
قول المتن (ولهالك ان يزيد وينقص في الجعل) فلو قال من رد عيصدي فله عشرة ثم قال من رد عيصدي فله عشرة
بالعكس فلا يعتبر بالاختيار بينهما يمتنع (قوله وان يغيب) اي في قوله نعم بحث في انها يتوالت (قوله وان يغيب
يخس) كان يقول من رد عيصدي فله عشرة ثم يقول فله درهم اه معنى (قوله اذ وقع التغيير) اي بالزيادة او
النقص او بغير الجعل وكان الاول بان يقول اي التغيير اذ وقع (قوله مطلقا) اي أتم العمل عالما بالتغيير
او جهلا به (قوله وعلى الخ) اي شرع في العمل وسد كرمه وبقوله فان عمل في هذه الخ قول المتن (وجوب
آخره لئلا) ويستثنى من الاول ما لو عمل المسمى الثاني فخطأ فله منه قسط ما قبله بعد عمله في انظر اه شرح
منهج وسيأتي من النهاية ما يوافقه قال الحلبي قوله فقط اي وجهل المسمى الاول وفيه ان هذا غير عامل شرعا
لعدم علمه بالجعل (قوله يلزم عليه) يفيد وجوب الاخرة لجميع العمل اذ وقع التغيير بعد الشروع وعلى
عالم او سابق في قوله فان قلت اه سم (قوله وعلى قولهم الخ) عبارة المسمى ووجه المثل فكذا كر جميع
العمل لا المسمى خاصة ولا بغيره من انه لو عمل الخ لان ذلك غير اذا فسخ بلا بد يتغير هذا اه (قوله
وذلك) اي وجوب آخره لئلا يلزم الجعل فذكر (قوله وقول المتن الخ) اي المتقدم (قوله رد)
فدعيان بان كلامه فيما قبل النداء الثاني والعقد قبل النداء الثاني باق بلا شك اه سم (قوله فاندفع
قوله ان العقد الاول باق) مراده كماله يظهر باق في النداء الثاني اه سم (قوله والحق بذلك) اي الفسخ
في أثناء العمل بالتغيير (قوله المذكور) بالرفع نعت نفسه اي المذكور بقوله المراد قبله وعلى جهلا
الخ (قوله فان عمل الخ) عبارة المسمى فان سم العامل ذلك اي التغيير قبل الشروع في العمل اعتبر النداء
الانterior والعمل لا ذكر فيه اه (قوله وهذه) اي صرورة التغيير قبل الشروع في العمل (قوله عالما
بذلك) اي التغيير (قوله ما اقتضاه) اي قوله فان قلت في النهاية (قوله ما اقتضاه المتن) من ان هذا
الاقتضاء اه سم عبارة النهاية ويحتمل اي كلام المتن فيما قبل الشروع بان يعمل العامل بالتغيير فان لم يعلم
فصاذا كان معينا ولم يعلم به الماتزم فماذا كان غير معين قال الفزاري في وسطه يندفع ان يقال يستحق
آخره لئلا وهو الراجح كاقضاء الخ (قوله من انه الخ) جواب لو فكان الصواب فله الخ (قوله هو) اي
الخ) يمكن جعل هذا على ما ذكره هو فلا نظر (قوله تم العمل بعده الخ) اي فكان العقد باق بحاله لحصول
المقصود به بلا منعه من هذا انقص الفرق ويندفع النظر فليتمل (قوله يلزم عليه) يفيد وجوب
الاخرة لجميع العمل اذ وقع التغيير بعد الشروع وعلى عالم او سابق في قوله فان قلت الخ (قوله انهم بحثان
الرفقته) اذ قيل ما بحث هو فليس مائة ثم في قوله اما اذا لم يعلم العامل المعين الخ من استحقاق الشروع
بل قد يقال قياسا استحقاق الجعل الاول لما بعد النداء الثاني انضحت كل الجمل شامل وقبانه
أشياء ما ياتي في التسليم ان المادور يدور وبان الآن يفرض بين الفسخ لا في بدل الفسخ الى بدل كل هذه
المذكور وان هذا فله وري الاول عند الجهل لزم اهدا وفضل العامل ثم يلتفت الى طول الشر وطول
الثاني فانه لا يلزم من مراعاة اهدا والنداء مبدلا آخر فلذا وى حتى وجبت آخره لئلا اه (قوله وقول
المتن) اي المتقدم وقوله مرده المتيقن بان كلامه قبل النداء الثاني باق بلا شك الا ان اقتضاه ان
يكون حالة العلم كذلك الآن يفرض بينهما على انه ان يدل الجعل بالنداء الثاني فالعمل قبله لا يفسر والاعم
الجعل به اذ العلم بوجود الشيء قبل وجوده حال (قوله فاندفع قوله ان العقد الاول باق) مراده كماله
ظاهر باق في النداء الثاني (قوله قبل العمل المذكور) اي في قوله المراد قبله وعلى جهلا بذلك ثم أتم
العمل من (قوله ما اقتضاه المتن) من ان هذا الاقتضاء (قوله هو ملك) معنى الوسط الخ وهو الراجح

وقال الماوردي والرواني يستحق الجعل (٣٧٨) الاول واقر جمع متاخرين والذي بعده الاول فان قلت علم في فقرانه لولم الثاني

ما انتصاه المثلث (قوله وقال الماوردي الخ) فعل الاول لولم من سمع النداء الاول خاصة ومعهم الثاني
استحق الاول نصف احوال المثلث والثاني نصف المسمى الثاني وعلى قول الماوردي الاول نصف الجعل الاول
والثاني نصف الثاني اه نهاية (قوله والذي بعده الاول) وقالا معن في النهاية (قوله بالثاني) أي
النداء الثاني (قوله استحق) أي مسمى الثاني (قوله أوفى الاثنان) أي سواء وقع التعديل بعد الشروع
أو قبله (قوله وكان القياس الخ) هذا القياس هو الذي جرى عليه شرح الرض أي وبالنهاية اه سم
(قوله منه) أي مسمى الثاني (قوله بعده) أي العلم بالنداء الثاني (قوله باله) أي العمل (لم يلتزم
شيئاً) أي من أحكام النداء من قول المثلث (ولو لم لا يبق الخ) أي به يقتل المالك له أما إذا قتله المالك
فيستحق العامل القسطا كولو تسع المالك اه معنى (قوله أو تلف المردود الخ) * (فرع) * ورد الأبق
لا يحل المالك وعليه كفي كتلفه من العار بتغيرها حر اه سم على * اه عش (قوله أو تلف
المردود) الى الخاتمة في النهاية لا قوله والمالك حاضر (قوله أو تلف المالك قبل تسلمه) أي ولو لم يسلم لورثه
أنهما مما تقدم في قوله أي مردود العامل لورث المالك اه سم وفي أكثر النسخ أو بباب المالك كافي النهاية
كذلك (قوله قبل تسلمه) راجع لكل من الموت والتلف (قوله أو غيب كذلك) أو ترك أي المردود
العامل ورجع بنفسه نهاي بمعنى (قوله فاحترق) أي وهو قبيح أي الحط اه عش (قوله ولم
يوجد) الأولى التثنية لأن أو العاطفة للتثنية (قوله ولو لم يبق الخ) أي العمل (قوله سله الحاكم) واستحق
أجل اه نهاي بتقدير فعله الحاكم من مال التزم ان كان الأبق في ذمته عش (قوله بسد ذلك) أي
التسليم لهما كالم أو الأشهاد عند فقده (قوله ويجري ذلك) أي عدم لزوم شيء من العامل عند موت الأبق
(قوله ويحتمل) أي عدم لزوم فيما ذكر في المتن والشرح (قوله ويحتمل) الى قوله بخلاف رد الأبق في
المتى (قوله حيث لم يقع العمل مسلماً) أي بان لم يكن يحضر تأليف المالك من كونه يحضر مع حضوره في بعض
العمل أو أمر به اه عش (قوله كل ما من الخ) وكان تلف التوب الذي خاط بعضه أو الجدار الذي بين بعضه
بعد تسلمه الى المالك استحق أو ضماعل أي يقسم من المسمى اه نهاية (قوله هو) سيد كبحر حرقه
(قوله) أقرر أن العمل الخ وفي الشامل أنه لو خاط نصف التوب مع حرقه وهو في المالك استحق نصف
المشروط انتهى اه نهاية قال عش قوله وهو في المالك أي بان سله به بعضا ط نصفه أو خاطب في مال
وان لم يكن يحضر فحسب آخر ما تزل اه (قوله إذا هرب من الاثنان) أي قبل تسليمه لهما قبل تقدمه في

انتصاه كلامه مشرح حر (قوله وقال الماوردي الخ) فعل الاول لولم من سمع النداء الاول خاصة ومن سمع
الثاني استحق الاول نصف آخر المثلث والثاني نصف المسمى وعلى قول الماوردي الاول نصف الجعل الاول
والثاني نصف الثاني شرح حر (قوله أوفى الاثنان) يستحق من الثاني شيئا هذا علم من قوله السابق وجوب
آخر المثلث لم عليه بعد قوله بعد الشرع وفي العمل ملحقا (قوله وكان القياس الخ) هذا القياس هو ما في
شرح الرض فانه لما قال الرض وان زاد أو نقص اعتبر النداء الأخير فلو لم يسمعه أو كان به هذا الشروع
وجباة المثل اه قال في شرحه في النسخ المتأخرات مرة المثل فبالحق في الأولى لم يسمعه العمل وفي
الثانية لمعه قبل النداء الثاني أماله بعده فحسب من مسماه اه (قوله في المتن ولو لم لا يبق الخ)
* (فرع) * ورد الأبق لا يحل المالك وعليه كفي كتلفه من العار بتغيرها حر * (فرع) * آخر في
شرح الرض ولو أفتق بعده قبل رد قال ابن الرقعة يظهر ان يقال لا أثر للعامل إذا رد بعد العتق وان لم
يعلم حصول الرجوع ضمنا أي فلا أثر لعمله بعد العتق تنزيلا عن تسلمه فحسب اه (قوله أو تلف
المال قبل تسلمه) أي ولو لم يسلم لورثه أنهما مما تقدم في قوله أي مردود العامل لورث المالك (قوله كافي
من مسمى حر) خرج الرقيق الى خان وفور تعليمه لئلا يكون إذا كان يحضر المالك أو في ملكه ثم
رأيت الشارح صرح بذلك (قوله بخلاف رد الأبق إذا هرب من الاثنان) ان كان المراد ولو بعد تسليمه

قبل الشروع واستحقه أوفى
الاثنان لم يستحق من الثاني
شأنه وكان القياس له يستحق
بمنه فسطح له يعقل
ينفرد به قبل الشروع لم
يلتزم من سله فادوا الاضطر
الثاني وبعده التزم حكم
الاول فوجب له مسماه ان
سمل من النسخ والا فاجرة
المثل ولا أثر للثاني لانه وقع
به النسخ لا غير (ولو لم
الأبق) أو تلف المردود
في بعض الطريق أو مات
المالك قبل تسلمه (أو هرب)
كذلك أو غيب كذلك أو
خاط نصف التوب فاحترق
أو بغير بعض الحائط فاحتم
ولو لا تغير بطن المالك أو
لم يعلم المكي لبلاده فلا
شيء للعامل لتعلق الاستحقاق
بإراد الحصول ولم يوجد
بذلك استحق أكبر لم يمان
لنه قسط ما على الانتفاع
المحصر عنه بثواب ما على
ولو لم يجد المالك ولا وكله
سله لهما كافي فقد أشهد
واستحق أي وان مات أو
هرب به هذا لا يجري
ذلك في تلف ما لم يحال
الاعمال ويحتمل في غير الأخيرة
أعني عدم تسلم المكي كما
استفيد من المتن وفيه
حيث لم يقع العمل مسلماً
للمالك فان وقع مسلماً
ونظير أثره على العمل كان
ما تسمى حر أنه التعليم
استحق أجرة ما مضى من

المسمى ما تقرر ان العمل وقع مسلماً بالتعليم ثم ظهور أثر العمل على العمل بخلاف رد الأبق إذا هرب من الاثنان قول
وكذا الأجله ومن

قول المتن فردد من أقرب الخ من أنه لو رأى المالك نصف الطريق فدفعه استحق النصف اه سم أي
 وتقول الشارح كذلك عقب قول المفسر وأوجب (قوله ومن ثم) أي من أجل أنه يعتبر في وجوب القسط
 وقوع العمل مسلماً للمالك وظهور رأيي في المسألة (قوله بخلاف ما إذا ماتت الدابة الخ) أو أنك رت
 السبقية سلامه فالحمول كما أفتى بذلك الإمام رحمه الله تعالى اه نهاية قال ع ش قوله مر مع سلامة
 الحمول أي سواء كان المالك حاضراً أو غائباً بجهته اه لاطلاقه في جميع التقسيم يكون للمالك حاضراً اه
 (قوله والمالك حاضر) اشترط حضوره ليقع العمل مسلماً لكن قياس قوله بعدد أمّا الخ أنه يكفي
 هنا تسليم الجمل للمالك إذا لم يكن حاضر افكوك الشرط حضور المالك أو تسليم الجمل له بعد موت الدابة
 وظاهر ذلك استحقاق القسط حيث جاز وان تلف الجمل بعد ذلك وهو مشكل لا شتراطهم في استحقاق القسط
 وقوع العمل مسلماً وظهور رأيي على الجمل ثم ما لو من اشتراط ظهوره لا أثر على الجمل مع تصرهم بأن الجمل
 عملاً يظهر أثره ويوصى بالروض المسئلة بالتلف يقتضي انه يحل الاستحقاق حتى لو لم يتلف لا يستحق إلا أن تم
 العمل وقامه عدم الاستحقاق في مسألتنا إذا لم يتلف الجمل ووجهه عدم وجود الشرط وهو عدم العمل مع
 امكانه لكن كلام شرح الرأى مصرح بعدم توقف استحقاق القسط في مسألتنا على تلف الجمل فإنه المالك
 الروض وان شرط نصف الثوب فاحترق أو تركه أو بئى بعض الخاطا فأنهم أو تركه أو لم يعلم لصلى لبيدته
 فلا شيء له قال في شرحه ومجمل فيه بعد الاختيار فإذا لم يقع العمل مسلماً والأدلة أجرت ما على بقسطه من المسمى الخ
 فقوله ومجمل الخ بعد قوله أو تركه كسر ص في وجوب القسط مع عدم التلف مع التمسك فلنأمله اه سم يخفف
 (قوله تسليم السبد) وهل مثل تسليم العلم بعد العبد بنفسه على ما رتب به العادة في كل يوم إلى سربه أو لا بد
 من تسليم القصة بنفسه أو تأتمنه نظراً والمظاهر الأولو (قوله أو في ملكه) كان يعطيه في بيت السيد اه
 ع ش (قوله لأنه استحق) إلى الخاف في المعنى الا قوله أوجب قول المتن (إذا أنكر شرط الجمل) بأن
 اختلافه فيقال العامل شرط على جمل أو لا للمالك اه معنى عبارة النهاية كان قالها شرط الجمل أو
 للمالك فهو مشكل الآن ووجه بان العمل لم يظهر أثره على الجمل ولا يفتى في ما يبدو الظاهر ان هذا صغير مادم
 رأيت ما قدمت على قول المتن فردد من أقرب معناه لو رأى المالك نصف الطريق فدفعه استحق النصف
 (قوله بخلاف ما إذا ماتت الدابة ونهيت والمالك حاضر) اشترط حضوره ليقع العمل مسلماً لكن
 قياس قوله بعده أمّا القن فيشرط تسليمه للسبد أو وقوع التعليم بحضرته أو في ملكه اه يكفي هنا تسليم
 الجمل للمالك إذا لم يكن حاضر افكوك الشرط حضور المالك أو تسليمه للجمل بعد موت الدابة وظاهر ذلك
 استحقاق القسط حيث جاز وان تلف الجمل بعد ذلك وهو مشكل لا شتراطهم في استحقاق القسط وقوع العمل
 مسلماً وظهور رأيي على الجمل كما قال في الروض وشرحه ان تلف ثوب استوجب خلعها ثم وقد شرط الاجير نصفه
 مثلاً استحق النصف من المسمى هذا ان كان العمل في ملك المستاجر بحضرته لأنه حيث جاز يقع العمل مسلماً
 والا فلا يستحق شيئاً كما جرد ذلك في فصل استوجب في ضرورة ثوب لان تلف ثوب جله الاجير نصف الطريق فلا
 يستحق شيئاً من الاجرة والفرق ان الخياطه تظهر على الثوب وقوع العمل مسلماً بظهور رأيي والجمل لا يظهر
 أثره على الجرحه تعلم مما تقرر انه يشترط في وجوب القسط وقوع العمل مسلماً وظهور رأيي على الجمل اه
 فان هذا الكلام مصرح بأنه لا يفي استحقاق القسط من ظهور أثر العمل على الجمل وبأن الجمل لا يظهر أثره
 وبأنه لا يجب القسط في مسئلة الجرحه وان كان المالك معاهلاً كونهما غايتا منه وجوب وقوع العمل
 مسلماً وإذا لا يكفي بل لا يعم من ظهور أثر العمل ولم يظهر صريح قوله والجمل لا يظهر أثره بل قوله ان
 الخياطه تظهر على الثوب وقوع العمل مسلماً يقتضي عدم وقوع العمل مسلماً في مسئلة الجرحه لاقتضاء ان
 العمل لا يقع مسلماً إلا ان كان مما يظهر أثره ولا يخفى في أن الجمل لا يظهر أثره فكيف يجب القسط بل حل
 الجرح من أثر الجمل بل لا يتفرق بين أن يكون الحمول جرحاً وأن يكون غير جرحه وقوعه جرحاً في مسئلة
 الجمل بخلاف ما قاله في مسئلة الجرحه من عدمه وجوبه من أمّا لو من اشتراط ظهوره لا أثر على الجمل من

ثم لو نهى الجمل أو فرق أثناء
 الطريق لم يجب القسط لان
 الجمل لم يقع مسلماً للمالك
 ولا ظهر أثره على الجمل
 بخلاف ما إذا ماتت الدابة
 أو نهيت والمالك حاضر
 أمّا القن فيشرط تسليمه
 للسبد أو وقوع التعليم
 بحضرته أو في ملكه وإذا
 رده فليس له حصة بقسط
 الجمل لأنه انما يستحق
 بالتسليم ولا حبس قبل
 الاستحقاق وعلم بمبالاى
 انه لا يحبس به أيضاً انتهى
 عليه بالأذن (ويصدق)
 بينه الجاهل سواء (المالك)
 وقضيه (إذا أنكر شرط
 الجمل)

شرطه بعد آخره قول المتن (أو سعي في رد) كذا قالهم تردده وانما رد غيرك أو رجوع بنفسه اهتبابه
 (قوله والرد الراجح) صلي على قوله الجاعل (قوله أو في قدر العمل) كان قال شرطه ما تعلی رد بعد
 فقال له العامل بل على ردها فقط اهتبابه (قوله بعد الفراغ وكذا الخ) عبارة النهاية اذ وقع الاختلاف
 بعد فراغ العمل والتسليم وقبل الفراغ فيما لا يوجب للعامل بسطة اهتبابه قال ع. ش. أي بان كان الفسخ من
 المالك أو بعد تلف الجاعل على العمل فيه وقع العمل مسلما اهتبابه وقوله بان كان الخ أي وبان وقع التغيير
 في الاتساق مع العمل للنداء الثاني فقط وقوله الفسخ أي ما في حكمه كاعتقالاتي أو قبله (قوله أي ان
 كان الخ) عبارة النهاية وبدا عامل على المأخوذ الذي رد به ما أتتولى رفعه عنه من خلافه بشرط كان خلافه بمضيعة
 منه ونفقة على المالك فان اتفق عليه مدة الرد فترع الا ان أذنه الحاكم فيه أو أشهد عند فقده ليرجع
 ولو كان وجلا وبدا به ونحوها فرض أحدهما ونقض عليه ويحجز عن السير وجب على الآخر المقام معه
 الا ان خاف على نفسه أو نحوها فلا يلزم ذلك وإذا أقام معه فلا أجر له فان ما وجب عليه أخذها وإصالة الى
 وثمان كان نفقة لا ضمان علمان لم يأخذ وان لم يكن نفقة يجب عليه الاخذ وان جاز له ولا ضمان في الخاين
 أو لو تركه كالحاكم يحبس الآخر إذا وجبه انتظار السيد فان أبطأ به بعد ما علمه كونه حفظا فلا جرم
 سيد فليس له غير الثمن وان سرق الآخر قطع كغيره ولو علم بغيره علمان من غير استخبار ولا جفلة دفع اليه
 ماله لمن ظن وجوبه عليه لم يعمل العامل وعليه أن يعله أولا لأنه لا يجب عليه البذل ثم المقول بهنقول أراد المبالغ
 أن يهيم بمولود علم أنه لا يجب عليه البذل ودفعه اليه هدية محله وكذا في المتى الا قوله ولو عمل لغيره الخ
 قال الرشدي قوله من كان خلافه بمضيعة قال المصنف لا حاجتنا الى التقيد بالمضيعة فيبقي خلافه من انتبه
 الاخرى مراد الرافعي أنه لو أراد الاضرار به قاله أو دفع الامر الى الحاكم ولا يترك ذلك منه لا مرد
 أنه يتركه بملكاته انتهى اهتبابه وقال ع. ش. قوله مر وان جاز له يتامل فيما كان تركه يؤدي الى مضايقة
 وقض ما مضى القطة أنه يجب عليه الاحتياط في ضياعه وان كان فاسقا لكن لا تثبت عليه بل يتركه
 الحاكم منه اهتبابه وقوله مر والحاكم يحبس الخ أي وجوبه بالمال من المصالح العامة وإذا احتجج بالنفقة اتفق
 علمين بين المال بما اقتضاه على القسط فان لم يكن القسط فليس شيء أي أو كان دونهما هو أجهل وأصلها فقلت عليه
 اقتضى على المالك فان تعذر الاقتراض فنفقته على ما سار المسلمون قرضا اهتبابه مادة (قوله بشرطه)
 أي شرط كفاية يتناول رجوع من فقد القاضي والشاهد (قوله ولو أكره) الى السكاب في النهاية (قوله ولو
 أكره مستحق الخ) وفي معنى الاكره فاستحق أيضا ما هو لم يوزل عن وظيفة بغير حق وفيه ما مضى به
 اذا بقدر له ثم ان تمكن من مباشرتها فبقي توقف استحقاقه بالعلوم عليها ثم على ج. و يؤخذ منه
 جوابا لمداه وقدم السؤال عنها أي أن طائفة من شيوخ العرب شرط لهم طين مرص على غير محل معين
 وفيهم كفاية ذلك وقوله بيدهم تقر في ذلك من له ولا يتلقى ركاياها أو قصر نواف الطين المرص مدد ثم

تصر بهم بانما حل بما لا يظهر أثره ونحو الروض المستحق بالتلف يقتضي انه محل الاستحقاق حتى لو لم
 يتلف باستحقاقه الا ان تم العمل وقاس عدم الاستحقاق في مستلثنا اذا لم يتلف الخ. ووجهه عدم وجوب
 الشرط وهو علم العمل مع امكانه لكن في الروض وشرحه فهو لغيره التنازع ترتيب الكتاب ان لم
 يمكن البناء سقطت الاجرة وان أمكن استحقاق القسط وقسمت ذلك عدم توقف استحقاق القسط في مستلثنا
 على تأجيل الحل بل شرح الروض صرح بذلك هاتفاً بالدار وض وشرحه وانما نصف النوب فاختار
 أو تركه أو بين بعض الحائط فانهم أدركه أو لم يعلم المصلي ببلاده فلا شيء له قال في شرحه ومحل فيه اعدا
 الانحصر اذا تم قطع العمل مسلموا الا انه أوجز ما عالج بقسمته من المصلي الخ فتقرره الخ بعد قوله أو تركه
 صرح في وجوب القسط مع عدم التلف ومع البرك فلتأمل (قوله ولو علم بمبالاة الخ) وقد يعرف بان
 التفتة الا اذا استقرت مطلقا (قوله ولو أكره مستحق الخ) وفي معنى الاكره فاستحقاق أيضا المصلي ما هو
 عزل عن وظيفة بغير حق وفيه ما مضى به اهتبابه اذا بقدر له ثم ان تمكن من مباشرتها فبقي توقف استحقاق

أو سعيه أي العامل في
 رده لان الأصل عدم
 الشرط والرد والراد فانه
 بلغه النداء أو سعيه فان
 اندلجا أي الجاعل بالعلل
 به للاستحقاق في نفق
 قدر الجبل أو حمله أو
 في قدر العمل بعد الفراغ
 وكذا بعد الشرع وان
 فأنه فسط المصلي (تحالف)
 تغير ما مضى البيوع والعلل
 آخر التلخيص (حاشية) تردد
 الرافعي في وثيقة المردود في
 الروضة عن ابن كنهان
 اتفق عليه الراد فهو يرجع
 متدنا أي ان كان بغير إذن
 معتبر مع عدم يتناول رجوع
 بشرطه تغير ما مضى به
 الجبال وبذلك يعلم ان وقته
 على المالك حيث لا متبرع
 ولو أكره مستحق على عدم
 مباشرة وليفشحه استحق
 المصلي كما قسم به التاج
 القساري واستقرض
 الزركشي بانه لا يشر
 ما شرط عليه فكيف يستحق
 حيث لا يجب منه بان هذا
 مستثنى شرعا وعرفان
 تناول الشرطه لغيره
 وتظهر ذلك فيما يظهر
 مدرس يحضر موضع القوس

انما تخرج البلد اخرج المشقة عنهم فلما ودفعها عنهم وهو أنهم يستقون ذلك وان كان بعضهم منهم في الكفاية في القيام بذلك لان كل منهم لان المذكور حديث مع تقرروهم لا يجوز اخراج ذلك عنهم اه عيش وقوله ان عكس من مباشرتها اولو ثمانية اعداها في الفقيه العنز (قوله احسن الطلبة) أي من ارباب الوظائف وغيرهم لان فرض الوقت اجماعا على وهو ما صل بحضور غيرهم ايضا فله شغنا العلامة شوي وولي شرط الوقت ان يشترط اعدسة كتاب بعينه ولا يحدا للموس من فيه اهله لتسليم ذلك الكتاب والانتفاع بمقر غير علم اهله انذا تشرط الوقت سقط اعتبار وفصل ما يمكن لان الوقت لا يقصد تعطيل وقته اه عيش (قوله وانما علمه الانتصاب الخ) هذا قد يقتضي ان استحقاق المعلم مشروط بالحضور والتباعد في المدرس بخلاف الامام والفرق ان حضور الامام بدون المقدس يحصل به احصاء البقية بالاداءتها ولا كذلك المدرس فان حضوره بدون تعلم لا فائدة فيه فحضوره بعددتها عيش (قوله واقتضى ايضا) أي امور زعة اه عيش (قوله يانه لا يسقط حق الخ) أي وان طالت الامام العذر قائما لكن ينبغي ان يحل حين استنباب ويجز عن الاستانة اموالها على العذر وقد روي الاستانة فلم يفعل فينبغي سقوطه لتقصير اه عيش (قوله واقتضى بعضهم) هو شغنا الشهاب الرمي اه سم (قوله) يحصل التزول عن الوظائف ومن ذلك الجواز لتقرر فيها خبر الزمان في ذلك وهو مستحق له بان لا يكون له ما يقوم بكفاية من غير جهة بيت المال التزول عنه وصيرها الى تقر ومن امة راجحة وكولا الى نظرم له ولاية التقرر وقوله كالباشا خبر من رأى المصطفى تقر ومن المرقوغة او غيرهما اما المناصب الدوائية كالكاتب الذين يقررون من جهة الباشا فهاهنا الظاهر أنهم انما يصرفون فيها بالنيابة عن صاحب الوظيفة في شغنا ما يتعلق به من المصالح فهو مختار بين ابقائهم وعزلهم لولا بلا جنة فليس لهم بدخلة على شيء ينزلون عنه بل من جاز ان انفسهم انزلوا واذا اسقطوا احقهم من شيء نصبرهم فليس لهم العود الا بتولية جديدة من له الولاية ولا يجوز لهم اخذ عوض على تزلولهم لعدم استحقاقهم الشيء يقولون عنه بل حكمهم حكم عامل الوظيفة في عزل نفسه من القراض انزلوا فافهمه عنه نفيس اه عيش (قوله من اقسام الجاهل) ولو قال اقترض لعمالة والفقيرة أي في مقابلته الاقتراض فهو جاهل ذكره الماودى والرواني انه نهاية أي ويقع الخلف في المقترض لثقل تعلمه يديده وفيه تفصيل في الو كلفه فراحه عيش (قوله لانه) أي التامل و (قوله بالحقار بينه وبين غيره) ظاهره وان شرط الرجوع على الفارغ اذا لم يقر في الوظيفة قال سم في القسم والتشور ويحسب شرط ذلك وكتب الشارح مر بها من نعمته ما تولى ولا منزول له في هذه الحالة الرجوع ان شرط له او أطلق ودلت قرينة على ذلك في تحصيلها ولا يخبر رجوعه ووافقه حصلت به بينهما والا فلا اه عيش والله تعالى اعلم بالصواب وقد تم الرابع في جميع ما من حاشية النسخة على يدو لفها فتم رجوعه بعد الجدين الحسين والاعسان في الشر وافي غفر الله تعالى ذنوبه وسفر غيره في خمس جادى الاولى سنخس وتسعين بعد الف ومائتين وارساه تعاقب الاعلة على الاتمام بعد محمد سيد الامام وهو حسي ودم الوكيل وصلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم آمين

(كتاب الفرائض)

(قوله أي مسائل قسمها واربع الخ) حاصله ان المراد بالكتاب المسائل لانه موضوع اه طائفا للمؤمن العلم مشتقة على مسائل والمراد بالفرائض المورث مطلقا وان كان المقصود موضوعا لعملة يدركها بتأليف على غيرها كما اشار الى رحمه الله تعالى وقوله قسمها شاور على المصنف المقدس اه سيد عري (قوله بعض)

انما علم عليها (قوله واقتضى بعضهم) هو شغنا الشهاب الرمي (قوله لانه بانحياز بينه وبين غيره) مر والله تعالى اعلم ولقد خبرنا بالدين وفضل الصلاة واشرف التسليم على سيدنا محمد وآله النبيين والمرسلين وعلى آله وصحبه اجمعين

(كتاب الفرائض)

ولا يحضر احسن الطلبة أو يعلم انه لو حضر لا يحضر من بسط قد يقال الجزم بالاستحقاق هل ان المكره تحككه الاستانة فيحصل غرض الواقع بخلاف المعلوم فيقال كترتم ان امكنه اصلا لم اظهرهم وطمع بغيرهم على الحضور فانما ظهر وجوبه بطلانه من باب الامر بالمر وفهم رأيت ابرز عدة كراما ذكرته وجهه أصلا مقبلا عليه وهو ان الامام أو المدرس لو حضر ولم يحضر أحد استحق ان يقسم المال والتعلم ليس في وسعها وانما علمه الانتصاب لذلك واقتضى أيضا من شرط الوقت فاعلمه عن وتلقينه ان غير فجاب لعدم تكويف طريق بانه لا سعة حقيقة بغيرته قال والله سمى عدد كثيرة وأقضى بعضهم يحمل التزول عن الوظائف بالمال أي لانه من اقسام الجاهل فيستحق التزول بسقط حسبان لم يقر والناظر المنزولة لانه بانحياز بينه وبين غيره والله اعلم

(كتاب الفرائض)

أي مسائل قسمها للموارث

بمعنى فريضة بمعنى مفرضة

من الفرض يعني التقدير في هذا (٣٨٢) نصيب مقدار الوارث غلبت على غيره الفضله بانقد بر الشارع لها ولكن تمها ورواها

التقدير عبارة عنها التنازل عن الفرض لغة التقدير ووجهي التقدير والتين والارزاق والاحلال والعطاء اه قال
 الرشدي ظاهر السابق ان هذه حقي التقدير مجاز في غيره وانه مشترك بين هذه المعاني واما عمله في التقدير
 اكثر وصورة والمق حوائش شرح الرض بعد ان أو دلتها المعاني بشواهدها فيجوز ان يكون الفرض
 حقيقة في هذه المعاني أوفي القدر المشترك وهو التوزيع فيكون مقول عليها بالاشتراك العقلي أو بالتواطؤ
 وان يكون حقيقة في التقدير مجازا في غيره بتصريح كثير من أهل الفقهاء اه اه (قوله في الخ) لعل
 الأول وهو بالوار (قوله هنا) أي في طلب الفرائض (قوله نصيب مقدار) أي شرعها بان يوفق في شرح المنهج
 نخرج بعد راي لا يزيد بالارزاق لان نصيب الارزاق لا يذهب بالتخصيص بشرعها بان يذهب بالصيغة وبقوله
 الوارث أي الخاص ببع العشر مثلا في الزكاة بن الجبال ويعبري (قوله غلبت) أي في الترجمة اه سعيد
 عمر (قوله على تعلم الخ) أي علم الفرائض (قوله وعلموه) أي علم الفرائض ورؤى وعلموها أي الفرائض
 اه معنى (قوله وان تعلمه بالموت) احقق من المعنى والنهاية بعد التوزيع اه الأول بلغة نقل وقال السيد
 عمر قال لا شك انه في هذا التقدير ليس المراد به حقيقة النصف الا تساوي بين العليين بل المراد ان العلم
 قسمان قسم يتعلق بالحياة وقسم بالموت فيخرج من الاول فانما علم اه (قوله أي اقرب رجل الخ) اراد
 بالاقرب ما يستعمل الأقوى اه عش (قوله وفائدة ذكره الخ) عبارة الغني فان قيل ما فائدة ذكره بعد
 رجل احببناه لثنا كذلك ثلثتهم انه مقابل الصبي بل المراد به مقابل الاتي فان قيل اول اقتصر على ذكر كرتي
 فائدة ذكره كرجل معاً معجباً به لثنا ثلثتهم انه علم مخصوص اه (قوله بيان ان الرجل الخ) عبارة
 النهاية بيان ان المراد بالرجل هنا ما قبل المرأة فيمثل الصبي لما قبل الصبي المختص بالبالغ اه وهي أولى
 (قوله بلغة بلغة بازاله المراد) أي وان هذا الذي هو المراد هنا اول اقتصر على ذكر كرتي يستفاد ان الرجل يطلق
 هذا المعنى اه سم (قوله وهو الخ) أي علم الفرائض يعني قسمه الترتيب فان هو الذي يحتاج الى هذه
 التلائمات واما الفرائض التي في الترجمة فمقتضى مسائل قسمتها الوارث فانما يحتاج الى شقين فقط المسائل
 التي استوفت ما لا يثبت كالمعلم بان الترجمة كذا اه يعبري (قوله علم الفتوى) بان يعلم نصيب كل وارث
 من الترتيب كالتوزيع بان يعلم الارزاق من الميث بالنسب وكيفية تقاسمه الميث وعلم الحساب بان يعلم من أي
 حساب يخرج المسئلة وحقيقة تمطلق الحساب انه علم كيفية التصرف في عدل استخرج مجهول من معلوم
 نهاية ومعنى (قوله وجوباً) الى التنبيه في المعنى الا قوله من حتى الى تكبر والى قوله وفي شرح الارشاد في
 النهاية (قوله وجوباً) أي عند من الترتيب كالتوزيع اه يعبري وسواء في الشرح ما يتعلق به (قوله
 وهي) أي الترتيب من حيث هي سم على حج أي وان لم يتأت منه التجهيز ولا قضاء الدون كدالة ذف اه
 عش (قوله واختصاص) كالسرحين والخر المحترمة والكلاب المعلقة وكذا القابلة لتمام في الاصح اه
 ابن الجبال (قوله واختصاص) انظر لو كان ما يورث في مقابلة فرع البعده أي الاختصاص وقع هل يكاف
 الوارث ذلك وفي مقابلة دونه أو لاقربه ونظر والاقرب الأول لما من وراءه فمقابلت وافيها مقابل ان الغلس
 اذا كان يمدوناً فمقابلت العدة باخذ العوض في مقابلة التزول عنها فذلك اه عش (قوله تكسر
 تخلف) فان لم تخلف فهي من جهة الاختصاص وقد مر اه عش (قوله ويدخل الخ) أي سواء وجبت ابتداء
 كدالة الخطأ أو العقوبة أو من وارتعن القصاص اه عش (قوله بلغة الخ) أي تقدير اه سم
 (قوله وكذا ما وقع الخ) ظاهر كلام النهاية كالشواهد وانما هو وضع لان الصديق من زوائد التركة
 وان كانت آله في تحصيله سبعة وان الجبال (قوله على ما له الخ) عبارة المعنى كاف الخ (قوله وفيه نظر
 الخ) عبارة عنها وما ينظر به من انتباهها الخ زود بان سبب الخ (قوله الا ان سبب الخ) وقد عي بان الشخص لو
 غصب شبكة ونصبها وقع فيه كدالة الغاصب لا لتمامها فذلك اه أو لمعنى وسيد (قوله في سؤاله)
 (قوله يطلق بازاله المراد) أي وان هذا المعنى هو المراد هنا ولا يقتصر على ذكر لم يستفاد ان الرجل
 يطلق هذا المعنى (قوله وهي ما يخلفه) أي من حيث هي (قوله بلغة الخ) أي تقدير اه (قوله

على تعلمه وتعلمه من خبر
 ضعيف وتعلمه من الفرائض
 وعلموه فانه صنف العلم أي
 مستفاه أو لتعلمه بالموت
 المقابل للصحة وهو ينسب
 وهو أول علم يترفع من أي
 أي موت أهله وصح تعلموا
 الفرائض وعلموه فاني امرؤ
 مشهور وان العلم ببعض
 وتظهر الفتن حتى يختلف
 انان في الفرض بضعف
 بعد ان من يقضي به موضع
 أيضا لا تقوى الفرائض
 ما لها غاي في سلاله أي
 اقرب رجل ذكر وفائدة
 ذكره بيان ان الرجل يطلق
 بازاله المراد في غير بازاله
 الصبي فخص البالغ وقيل
 غير ذلك محققه تكاف
 ظاهر وهو متوقف على علم
 الفتوى والنسب والحساب
 (يبدأ) وجوباً من تركه
 الميث) وهي ما يخلفه من
 حتى تكيل واحد قف أو
 اختصاص أو ما تكسر
 تخلف بعد مده ودية
 أخذته من قائله لخنوها
 في ملككم وكذا ما وقع شبكة
 نصيبها في حياته من ماله
 الز وكشي ونظره في تقالها
 بعد الموت الورثة ما واقع
 بينهم من زوائد تركته
 ملكهم الا ان يجاب بان
 سبب الملك نصيبه لشبكة
 لاهي واذا استند الملك لغيره
 يكون تركه (تبيه) أفي
 بعضهم حين عاش بعده و
 محبسة لشيء به بين يده
 ما يمكنه من تركه في نفسه

اي ما يمكنه من تركه في نفسه

اي المستغنى (قوله لا بعد تحقق الموت) أي بانخبار نعيم معصوم اه عس (قوله لا تبين الخ) بلاتون من قبلين في ذم وجهه لا بدعي بلاتين بقاء ملكه ولا عود ملك أوتقون عن عوض عن المضاف اليه (قوله وفي شرح الارشاد الخ) قال في مبحث التشديد وبه بقوله في حياته على ان الفرق بين الموت لا تشطير فيها لانه مقروجه كالموت وكالموت مسخ أحدهما غير ان مسخ الزوج حيوانا فكذلك المهر الاعداء ناعلي الوجة الخ انتهى اه سم عبارة الانتهاء في المبحث المذكور ويطبق بالموت مسخ أحدهما جلا بخلاف مسخ حيوانا وان كان الزوج وكان قبل الدخول فانما تنجز القوة كافي للتدري بولا سقط شي من المهر الا لا يتصور عوده للزوج لانتهاء أهلية تملكه ولا للزوج ثلثه حتى يفيق للزوج وجعلوا مسخ حيوانا حصلت الفرقه من جهة باو عا دكل المهر للزوج كافي للتدري بيه بخلاف (قول المتن بموتة تجهيزه) ولو كان انتهاء أعشى حربي ولا مرد عس وان كان الميت خافدا المايحيز بموتة تجهيزه فعل من عليه تنقذ في حال الحيا من قرب أو سدا فان تعذر فعلى بيت المال فان لم يدر فعلى المسلمين فرض كفالة اه ابن الجلال (قوله حديث لزوج الخ) صابر للفتي ويستثنى من إطلاق المصنف المراد بالزوج وجعلوا منها فقهيمها على زوج في طاعة منقذتها أي ولو ضيقه وكذا وجه البتة الحامل اه زاد ابن الجلال وكذا أمانة سلمته لبلوغها وأوروجه في عود شرح بالحق يجب فقتهما بالنسبة والى غيره وبالفق المفسر فون تجهيزها فمالها اه (قوله ثم تجهيز بموته) قال في شرح الارشاد وتجهيزه من موتة الميت قبله أو معه كما هو ظاهر انتهى وفيه أمران الاول انه احترز من بموتة الميت بعده فلا يجب تجهيزه من تركته لا لتأله اليه بل الواو قبل موت ذلك الموت الثاني ان قوله بموت شامل لرقبة حتى في مسئلة المنة لكن قد يشكك فيه بان سبيل الوجوب المثلث الممتنع عند موتة لغاوتها وتالسيد الذي يقتضي انقطاع المال الآن يقال ان يتأخر وقت الوجوب عن موت السبد كان بمنزلة ما لا تقدم عليه اه سم أقول صريح البصير عن الحلبي عدم الوجوب في مسئلة المنة وهو ظاهر المعنى أيضا صابر به ويدل أيضا بوجه تجهيزه على الميت متضمنة ما في حياته اه (قوله بما) الاولى هنا وفي قوله ساهما اقرا الصغير (قوله وان خالف الخ) عبارة غيره ولا عبرة بما كان عليه في حياته من اسرافه وتقتيره اه (قوله وفي اجتماع عوين الخ) وفي النهاية رسم واسر الجلال لما له انه لو اجتمع جمع من بموته وما وافق دفع واحد تقدم من بموته وغيره وان سدد وكان مقضوا ثم لا زوجة الماول الخ لمها ثم غيره ثم الاب ثم الام ثم الاقرب فالأقرب وهو على أبي علي ابن وان كان أفضل منه يخففه وان على أمه لفصله المذكورة ورجل على صبي وهو على خنثى وهو على أنثى وأقرع عن الزوجة وبين المال بسقطا فلا زية أي من حيث الزوجة والمثل تقدم الام اكبر من نحو الاخرين والا فضل بقوفها واستو بانه اما اقرع توافقه من السابق حيث آمن فساد غيره ولو بعدو كل من مضى ولا هذا كدنا امكنا لقيام بالجميع ولا فلك في الفطرة

ينتقل الملك الواو (قوله لا بعد انتقال الواو شرطه الموت الذي لا نهاية الاجل بخلاف ما عارض كافي قوله تعالى فقال لهم الله موتوا ثم أحياهم وقوله فاما انه للمائة عام ثم بعثه) قوله وفي شرح الارشاد الصغير الخ قال في مبحث التشديد وبه بقوله أعشى بموتة في حياته على ان الفرق بين الموت لا تشطير فيها لا يقرر لجمعه كالموت وكالموت مسخ أحدهما غير ان مسخ الزوج حيوانا فكذلك المهر الاعداء ناعلي الوجة اه (قوله بموتة تجهيزه) قال في شرح الارشاد وتجهيزه من موتة الميت قبله أو معه كما هو ظاهر اه وفيه أمران (الاول) انه احترز من بموتة الميت بعده فلا يجب تجهيزه من تركته لا لتأله اليه بل الواو قبل موت ذلك الموت الثاني ان قوله بموت شامل لرقبة حتى في مسئلة المنة لكن قد يشكك فيه بان سبيل الوجوب المثلث الممتنع عند موتة لغاوتها وتالسيد الذي يقتضي انقطاع المال الآن يقال ان يتأخر وقت الوجوب من موت السبد كان بمنزلة ما لا تقدم عليه لان الاصل في مقتضى وجوبه ما هو عليه ولو قبل موتة منه (قوله وفي اجتماع عوين الخ) كلامه في شرح الارشاد عبارة في شرح الارشاد ما نصه ولو اجتمع فلنبا

الابعد تحقق الموت وعند تحققه ينتقل الملك الواو انت اجابا فاذلوا جرد الاجزاء كانت هذه حيلة جديدة مبتدأه لا تبين هو ملكه ويظهره ان نساهلوا في ان ان تعدد البولي كذا بل يبقى نكاحهن لما تقرر والحاصل ان الزوال والاصح والصحة في حق عود منه كونه في مستحب زواله حتى ثبت ما يدل على العود لم يثبت فيسقط فوجب البقاء مع الاصل وفي شرح الارشاد الصغير في الدار حكم المصوغ حيوانا أو جردا بالنسبة لمخلقه فراجع بموتة تجهيزه من نحو كافر وحنوط وماء وأجره فقتل أو قتل وخسر حيث لا زوج أو أولاد وموتة عليه لنشوز تجهيزه بما يليق به حاضر فالآن يسرا وعسرا وان خالف حالهما في الحياة وفي اجتماع عوينه كلامه في شرح الارشاد (ثم) بعد موتة التجهيزه يقتضى

فتقدم الزوجة قالوا الصغير قال لا بد فلام قال كبرهم الاخوان من هنام ان الكلام اتخاها فمن
تجبر وتنه له اذا انحصرت بهما فيه بان يكن ثم غنى الا هو أو الزم منه من يرى وجوبه وتنه ما له اه
(قوله التزديده) أى المتعلقة بتمت أعمال المتعلقة بين القرعة فستأمنها به معنى (قوله مقدمه) قوله ان
أخذ في النهاية الاقوله الذى شبه أبو نور (قوله كثر كقولنا توج الخ) أما بعض هذا الثلاث مع
بعض فهل يخفى تقدمه أو لا فيمنظر والاقرب الاول والكلام بالنسبة لآل كافر ورض فيما لو تلقا المال
حتى تكون فى الغمة أمالو كان باذنا كانت متعلقة بعلق شركة اه عش (قوله أو قبلها) لا ما عليه
(قوله وما الحق بالخ) أى من علق علق بالموت وتبرع بتجزى مرض الموت وما الحق به معنى ونهاية (قوله
وعكسا الخ) أى تقديم الوصية فى الآيه على الدين ذكر الذى انفر بدتقدمه اعلم أى كآب عليه الصنف
(قوله ما لورثة الخ) خبر عكس قوله لتواتر الخ متعلق بالحق (قوله بعد الدين) أى كآب عليه الصنف
بمعنى ونهاية (قوله ان أخذ) ولجميع المتقبله (قوله فلا تقتضى الخ) الاولى ترك التفرع عبارة
الخاتمة تنبيه قول المتضمن ثلث الباقي قد فهم انه لو استقر الدين التركة نفذ الوصية لم يحكم باعتقادها
حتى لو تبرع بقضاه الدين أو أقر المسحق منه لا تنفذ الوصية حتى ولو لم يراد بل يحكم باعتقادها وتنفذ
حينئذ كذا كفى باب الوصية اه (قوله أحد) تنازع فيه أبو تيرع قال سيدعير والاول ابراع خبر
أبو ايمنه اعلم أى المسحق المعلوم المقام وبناء المجهول الى الميت (قوله بان نفوذها) أى فالوصية
موقوفه ان تبرع متبرع بقضاه الدين أو أقر المسحق منه تبين انفسادها ولا دلل اه عش (قوله صورة
ينساوى الخ) هما انه لو ادعى واحد انه على لبيت ألف دينار وآخر انه أوصى له بثلث ماله والقرعة ألف
وصدقهما الوارثه اقسمت التركة بينهما أو باعانا صدق مدي الوصية أولا قدمت قال فى شرح الارشاد
لكن الاصح على الصواب كإنى الرضة تقدم الدين على الوصية سواء صدقهما بما علم لا بكل ثبات بالنسبة اه سم
وكذا فى النهاية الاقوله قال فى شرح الارشاد قال الرشيدى قوله قسمت القرعة الخ أى بان يضم الموصى به الى
الدين وتقسيم القرعة على وفق نسبته كمنهما الى مجموع الموصى به والدين اه عبارة عش قوله قسمت
القرعة بينهما أو باعانى لا قالو دعى مخرج الثلث بسطوهو واحد نصفه الموصى به وهو ربع وحصله
ان اقر الوارث بالدين يصح كوصية أخرى فكان الميت أوصى لرجل بجميع ماله ولا سخر بثلثه وطريق
قسم ذلك ان يزداد على الكسر بسطوهو واحد ثم يضم المال بينهما بحسب ذلك كما تقدم اه (قوله

دونه) مقدمه بان الله
قضى كثر كقولنا توج
على دين الا دى (ثم) بعد
الدين وان كان انما ثبت
باقرار الوارث بعد بيوت
الوصية أو قبلها كما علم بما
نقله عن السيد لاني ومن
شبهه (تقدمه) وما
الحق بهما سابقا لنفسه
متنازع عن الدين وعكسه
فى الآيه الذى شبهه أبو
نور وبحث الورثة على المبادرة
باخراجها لتواترهم عه
غالباً (من) لا يشاء
فتدمل الوصية بالثالث أيضاً
(ثالث الباقي) بعد الدين ان
أخذ كالمو الغالب فوق
بعد شئ فلا يقتضى عدم
نفوذها اذا استقرت فلأبوا
أو تبرع احد وفاته بان
نفوذها ونقل الشئ ان فى
الامر عن الاستمر
سورة ينساوى فيها الدين
والوصية وصورة تقدم فيها
الوصية وينت ما فى ذلك فى
خليفة شرح العباب بما
يتعين الوقوف عليه قال
بعضهم

مع موهبه ولم يضالمال الا باحد هما ظاهر تقدمه أو اجمع جع من موهبه فان ما لو اذ فقه قال فى الرضة
والجواهر وغيرهما انه يبدأ بمن خشي تغيره ثم يبايه لانه أكثروا ثم أملا ن لها وحاشا الاقرب بالاقرب
وبقدم الا كبر من آمن أخو من مشلا ويرع بين زوجتين اذ امرية اه وظهر ان ازوجة تقدم على
جميع الاقارب وأن المملوك بعد المال بالعلقة بينهما كما يعلم من كلامهم فى النقضات وقاس كلامهم فيما لو
دخل ثلثان أكثر فى قرعة يقدم هاتى نحو لآخر من المستور بين سنا الا فضل خوققه أو زوج وعوانه لا يقدم
فرع على أصله من خمسة مقادير من غير خمسة يقدم أبى ابن وان كان أفضل من وان على أمه لفضيلة
الذكورة ورجل على صبي وهو على خنثى وهو على امرأة وان استو أو فرع عنهم ثم رأيت الأذرى وغيره
قالوا عقب كلام الرضة السابق وفى تقدم الا كبر مطلقا نظر اذا كان الأصغر أبقى وأعلم وأورع وهو يزيد
ما ذكره الى أن قال اما اذا ترتبوا يقدم السابق حيث لم يرض على غيره فسادوا كل من عضوا لاه اذا أمكنه
التسام بالجميع والافادى بغيره الله يعبر عنها نظير ما فى الفطرة فتقدم الزوجة والوالد الصغير فالاب فالام
فالكبير ثم رأيت الزركشى يجهل ان قال وذكروهم الاخوان من له اذا انحصرت بهما فيه أو الزم منه من
يرى وجوبه وتنه اه وفى هامشه كلام لنا على بعضه (قوله صورة ينساوى فيها الدين والوصية الخ)
هما انه لو ادعى واحد انه على الميت ألف دينار وآخر انه أوصى له بثلث ماله والقرعة ألف وصدقهما
الوارثه اقسمت التركة بينهما أو باعانا صدق مدي الوصية أولا قدمت قال فى شرح الارشاد لكن الاصح

وجوب الترتيب فيما ذكر انما هو عندنا من الاجتهاد فوضع الوصي مثلاً ما تعلق بالدين واثراً له في الوارث مع العلم بانه لا يصح له ان يوصي
 ويوجه بأنه حيث نزلت بقاوت الدفع مانع ونظيره من عليه جعلاً سلام وغيره فانهم صرحوا بوجوب الترتيب فيما قالوا والمراد به ان لا يقدم
 على جعلا سلام غيره لان لا يقاتل غيره هو امر آخر فالرهن حكم ما لو غلب المائت (٢٨٥) بقسم الباقي) عنها (بين الوارث) على ما ياتي

ووجوب الترتيب المانع قضية ذلك انه لو عكس دفع الوارث أولاً لسلام وصح لم يحل وقد منع المصنف ذلك
 وبما حل حيث لم يظن عند البدء بالموثر القوت على التقديم والتفويض بان وصول كل الحق فمستلزم
 وحيد فليس هذا نظيره مستلزم المانع اهـ سم أقول لما ذكره بخلافه لكن يبقى النظر فيما قد دفع
 للوارث قبل المائت أي بشرطه المار فله يجوز الوارثة التصرف وينفذ تصرفه محل ما لم ينتهي سـ د ع ر
 وأقول لا مانع من ذلك إلا فائدة لصحة الدفع وجه قبل المائت الاحل وهو ان التصرف فان تصرف ثم تبين
 خلافاً غير المانع اهـ ابن الجلال (قوله فلو دفع الوصي المانع) أي إذا ما كانت التركة أربعاً معاً فذكر
 (قوله عنها) أي التركة (قوله على ما ياتي) أي من بين الانصباب (قوله يعني انهم) تفسير للمتن
 (قوله حيث) أي بعد ذلك (قوله لا يمنع الارث المانع) أي وانما يمنع التصرف (قوله كاسر) أي
 في أو ثلث الرهن اهـ سم وقال ع ر أي في قوله فالواقع من منزلة وانما ذكره كذا اهـ (قوله انه) أي
 الوصي له بقوله أي الوصي بعد الموت (قوله المصلحة) أي الوصي المصلحة (قوله ملكها) أي الوصي
 يعني الوصي به (قوله فبقي) أي الوصي وقوله حيث ذكره أي من أوجب القبول به الموت (قوله في عين
 الاول) متعلق بغيره العائد للارث وقد ضرب ما به غير مرة (قوله وثالث الثاني) لعل الصواب وقد الثاني
 كأي بعض النسخ العصمة (قوله لا قبله) أي قبل القبول (قوله فيه) أي فيما قبله لـ القبول (قوله
 محل ثامن) إلى قوله أو آثره في النهاية الا قوله هو كما يدعى في ذاتها متعلق (قوله اذ لم تعلق المانع) خير قوله
 محل ثامن المانع (قوله بغير جعلا المانع) سـ د ع ر حتى زهـ متعلق بالمئن والله أعلم (قوله وان كانت من غير
 الجنس) أي كسفة في خمسة من الابل اهـ ع ر (قوله المانع) أي في باب الزكاة (أي ان تعلقها)
 أي الزكاة (قوله من غيرها) أي غير عينها متعلق بها الزكاة (قوله مات عنها) أي الشقة (قوله لم يقدم)
 أي المستحق وقوله الاربع المانع على نوع الخافض أي ربع المانع (قوله فتوزع) أي من مؤن التمهيز
 وكان الاول الثلث كبير اربعاً على الحق (قوله كان) التامسبوا (قوله فاقبله) أي كان كذا (قوله كان)
 انه (المانع) بيان لظاهره (قوله كاسر) أي قوله الواجب فيها المانع (قوله فبقي) أي في المتن (قوله وامامه
 به المال) أي بانكر ما قبله بغير الام والارث فلو وقعت بعده قدمت مؤن التمهيز لتعلقها بالمانع
 قدم المانع عليه محل ذلك اذ اوقعت الجناية قبل الموت فلو وقعت بعده قدمت مؤن التمهيز لتعلقها بالمانع
 بالموت فقدم سبق تعلقها الجناية فقدم عليها وكذا لو قارنت الموت كما يقتضي قول المصنف وبصورة الثانية
 أي الجناية بان يبيح العبد بقاءه فوجب المانع بموت المانع العلامة سم وله وجه وجه اهـ ابن الجلال
 (قوله والارث متعلق المانع) أي في تقديم الجناية جمع بين المصلتين اهـ سـ د ع ر (قوله او بتمت مال) كذا
 بل انما هو على الرخصة فقدم المانع على الوصي وسواء قصدت معاً أم لا كما لو شئت بالبينة اهـ (قوله فلو دفع
 الوصي المانع) قضية ذلك انه لو عكس دفع الوارث أولاً لسلام وصح لم يحل وقد منع المصنف ذلك وبما حل
 حيث لم يظن عند البدء بالموثر القوت على التقديم والتفويض بان وصول كل الحق فمستلزم
 وحيد فليس هذا نظيره مستلزم المانع اهـ سم أقول لما ذكره بخلافه لكن يبقى النظر فيما قد دفع
 للوارث قبل المائت أي بشرطه المار فله يجوز الوارثة التصرف وينفذ تصرفه محل ما لم ينتهي سـ د ع ر
 وأقول لا مانع من ذلك إلا فائدة لصحة الدفع وجه قبل المائت الاحل وهو ان التصرف فان تصرف ثم تبين
 خلافاً غير المانع اهـ ابن الجلال (قوله فلو دفع الوصي المانع) أي إذا ما كانت التركة أربعاً معاً فذكر
 (قوله عنها) أي التركة (قوله على ما ياتي) أي من بين الانصباب (قوله يعني انهم) تفسير للمتن
 (قوله حيث) أي بعد ذلك (قوله لا يمنع الارث المانع) أي وانما يمنع التصرف (قوله كاسر) أي
 في أو ثلث الرهن اهـ سم وقال ع ر أي في قوله فالواقع من منزلة وانما ذكره كذا اهـ (قوله انه) أي
 الوصي له بقوله أي الوصي بعد الموت (قوله المصلحة) أي الوصي المصلحة (قوله ملكها) أي الوصي
 يعني الوصي به (قوله فبقي) أي الوصي وقوله حيث ذكره أي من أوجب القبول به الموت (قوله في عين
 الاول) متعلق بغيره العائد للارث وقد ضرب ما به غير مرة (قوله وثالث الثاني) لعل الصواب وقد الثاني
 كأي بعض النسخ العصمة (قوله لا قبله) أي قبل القبول (قوله فيه) أي فيما قبله لـ القبول (قوله
 محل ثامن) إلى قوله أو آثره في النهاية الا قوله هو كما يدعى في ذاتها متعلق (قوله اذ لم تعلق المانع) خير قوله
 محل ثامن المانع (قوله بغير جعلا المانع) سـ د ع ر حتى زهـ متعلق بالمئن والله أعلم (قوله وان كانت من غير
 الجنس) أي كسفة في خمسة من الابل اهـ ع ر (قوله المانع) أي في باب الزكاة (أي ان تعلقها)
 أي الزكاة (قوله من غيرها) أي غير عينها متعلق بها الزكاة (قوله مات عنها) أي الشقة (قوله لم يقدم)
 أي المستحق وقوله الاربع المانع على نوع الخافض أي ربع المانع (قوله فتوزع) أي من مؤن التمهيز
 وكان الاول الثلث كبير اربعاً على الحق (قوله كان) التامسبوا (قوله فاقبله) أي كان كذا (قوله كان)
 انه (المانع) بيان لظاهره (قوله كاسر) أي قوله الواجب فيها المانع (قوله فبقي) أي في المتن (قوله وامامه
 به المال) أي بانكر ما قبله بغير الام والارث فلو وقعت بعده قدمت مؤن التمهيز لتعلقها بالمانع
 قدم المانع عليه محل ذلك اذ اوقعت الجناية قبل الموت فلو وقعت بعده قدمت مؤن التمهيز لتعلقها بالمانع
 بالموت فقدم سبق تعلقها الجناية فقدم عليها وكذا لو قارنت الموت كما يقتضي قول المصنف وبصورة الثانية
 أي الجناية بان يبيح العبد بقاءه فوجب المانع بموت المانع العلامة سم وله وجه وجه اهـ ابن الجلال
 (قوله والارث متعلق المانع) أي في تقديم الجناية جمع بين المصلتين اهـ سـ د ع ر (قوله او بتمت مال) كذا

٤٩ - (شراؤا من قاسم - سادس) مرسلة فتوزعوا ثلث الركن الكلام في كونه متعلقه بعين موقوفه
 (الجاني) هو كما يبعد أمثلة التركة المتعلق بها حق فاقبله اما على ظاهره أنه مثال الحق كاسر فموقوف ببيع واماراد به المال الكافي فإذا تعلق
 أرض الجناية بوقفه على الموقوفه قد قدم المانع عليه باقل الامرين من الارش فوجب الجاني حتى في الرهن لا تحصى لتعلقها بالرقبة فلو قدم
 غيرها فلا يؤثر الرهن متعلق بالذمة أيضاً ما اذا تعلق برقبته أو قد أوقفته مال فلا يمنع تصرف الوارث فيه (والرهن) هو هنا ما يلو ان خر على

الراهن بعده أو أثره بغرامة في مرض موته أن قبضه دون وارثه على الوجه قد قدم جمعه على مؤن التجهيز وألحق بعضهم بالرهون
بجدة الاسلام اذا مات وقد استقرت في خمسة (٢٨٦) لما فيها من الترتيب فلا يصح تصرفه في رثته حتى ينهض يفرغ الحاج

صنعت جميع أعمال الحج الا
لضرورة ولا كان خفيف تلف
شيئ منها ان لم يبادر اليه
او وقوله لا تعلق الى آخره
يحتاج للسند بل يظهر الحج
عن مؤن التجهيز الذي مر
ورده وأي فرق بينهما بين
تصرفه كالتفريط لو كان فهم
أن المراد بالتعلق بالعين
وجوب المبادرة فورا الى
اخراجها وليس كذلك كما
هو معلوم من مثله
الذ كورة وباقي تعليل
تعلق الغرامة به بالمر
ما هو ضرر دمه فالاغتناء
منقطع لان البايع لها
خبرتها الحاكما الوارث كما
هو ظاهر وبسببه يظهر
جواز التصرف بغير ذرائع
من القتل الثاني وان بقيت
واجبات أخرى لان الم
يقوم مقامه لانه يصدق
حينئذ أن يقال ان الغرامة
المستعينة من الحج وحيث
ورثت فتمت بمنزلة التصرف
لان المنع انما كان للخدمة
واعنها (والمبيع) ينبغي
الخدمة (اذا مات المشتري
مسلما) فتمت ويمكن هذا
مانع من الفسخ فيكون البايع
منه يفوز به بغير علم قبل
موته أم لا ولوكون الفسخ
انما وقع العبد من حبه
لم يخرج به عن كونه تركه
فان وجد مانع كالتعلق

انقرض مالا غير اذن سيده وانفق وقوله فلا يمنع الخ اي فلا يقدم المني على والمرضى على غيرهما والوارث
التصرف في وقتها بالمبيع وغيره ان الجاهل او الغافل عاى اي يبي القرض في خدمة الورثة الى ان يمتنع
ووسر ويمكن مسخ القصاص الاقتصار بمنع شاعو ورجع المشتري به ان الاقتصار على البايع بما
دفعه ان جعل يتعلق القصاص بوقت واستمر جهله الى الاقتصار فان علم حين الشراء او بعده ولم يفسخ
فلا رجوع ويلزم تجهيزه سم على بالغي اه (قوله يفسده) اي الراهن (قوله او أثره) اي الراهن
بازن (قوله ان قبضه الخ) اي ان قبضه الراهن للمرضى لان قبضه وارث الراهن يعلم موت مورثه فلا
يقدّم اه سدد (قوله حقه) اي الرهن (قوله الذي مر) اي في قوله مؤنة تجهيزه ثم قضى دينه كما علم
من شرح ذلك اه سم (قوله بينهما) اي بحسب الاسلام (قوله اي انما حقه) اي الحق من العبد (قوله من
مساكنهم) يضم الم والماء جمع مثله (قوله المذ كورة) اي في المتن (قوله وتسليمه) اي ما قاله البعض (قوله
فالاغتناء) اي في قوله الاضرورة اه سم (قوله حينئذ) اي حين الضرورة (قوله ويظهر الخ) اي
وتسليمه يظهر الخ وينبغي انه اذا باع العسر ودلا يتصرف في شيء من ثمنه لا بعد فراغه عن الحج اه سم
عبارة السدد وقوله ويظهر الخ يصف على الاستثناء الخ فيكون ايضا مفرعا على تسليم ما مر ويحمل بان
على الاعتماد لكنه مباح في العيشي دينه وجوب الترتيب الخ فخر اجبه اه (قوله لان الم الم) قد
يقال الم قد يكون مالا زاملا لماله المستوفى فغوا ان الترتيب (قوله ولا يصدق الخ) قد يقال فتمت وان
ورث من الحج لم تراع الواجب الاذم لجهته سم على ج اه ابن الجاهل (قوله ينبغي في الخدمة) اي في قوله وقد
ينبت في النهاية (قول المتن اذا مات المشتري مسلما) وفي معنى قوله مسلا ان ثبت البايع حق الفسخ فيسقط مال
المشتري ويضمن ماله البايع ثم مات المشتري حينئذ يفرق بين الفسخ قبل بيع البايع سوى المبيع فانه يقدم به
انها يتوكل الجاهل (قوله يفسده) اي كذا وكذا بعضا اذا قبض البايع ثمنه الذي قدم على ما يقضى به مقابل
فيكون من الفسخ ويفوز به اه ابن الجاهل (قوله ولوكون الفسخ الخ) جواب عن امشكال السببي
لاستثناء المبيع وتصلبه ما في النهاية والامداد (قوله من حبه) اي الفسخ وكذا سببه به (قوله حق
لازم) اي كفاية (قوله وكذا خسر فسخه الخ) يفسد انه فوري اه سم اي كما صرح به الاسداد النهاية
(قوله وان تعلق) اي حق الغرامة اه سم (قوله لانه لم يخرج الخ) يتأسل مع كونه في صورة الراهن
والمبيع كذلك سم ورشدي ولك أن تعجب بظهور الفرق بين التعلق العام كجاهل التعلق الخاص كما في
الرهن والمبيع (قوله فالتى يظهر الخ) أقول هذا الاستثناء داخل في قوله السابق بل على سائر الحقون الخ

تأخروا في كل ذلك نظر فليراجع ثم ايت بالمعنى قال وصورة الثانية أي الخائى أن يعنى العبد حبه وجوب
ماله موت السد الخ وهي تشهر بان الجناية بعد الموت كسب قبله وجهه وجبه (قوله دون
وارثه) اي بان مات الراهن قبل قبض الرهن واقتضوا فيه بعد وانه المرئى فلا يقدم حقهنا (قوله
فلا يصح الخ) هذا التفرع لا يتوقف على التعلق بالعين لما تقدم من تقدم الرهن على تصرف الوارث وغيره
الآن ويضمن التصرف ولو في مؤنة التجهيز يظهر التفرع وظاهر الكلام من التصرف قبل الفراغ
وان كان الحايض عنه قبض أخره فليست له (قوله الذي مر) اي في قوله مؤنة تجهيزه ثم قضى دينه كما علم
من شرح ذلك (قوله فالاغتناء) اي في قوله الاضرورة (قوله لان الم يضمن مقامها) قد يقال الم
قد يكون مالا زاملا لماله المستوفى فغوا ان الترتيب كونه وقوله ولا يصدق الخ قد يقال فتمت وان ورث من الحج
لم تراع الواجب الاذم لجهته (قوله وكذا خسر فسخه بلا عذر) يفسد انه فوري (قوله وان تعلق) اي حق
الغرامة (قوله لانه لم يخرج الخ) يتأسل مع كونه في صورة الراهن والمبيع كذلك

الذي
لازم هو وكذا خسر فسخه بلا عذر التجهيز لانه التعلق بالعين حينئذ انما (قدم) ذلك الحق في تلك الصورة (على مؤنة
تجهيزه) انما لا الهام كما تقدم فلنا الحقوق على حق الحياء (واقفه أعلم) وخرج بقوله بغير حجر تعلق التفرع به بالمر فيقدم التجهيز ان
تعلق بعين ماله قبل موته لانه لم يخرج عن كونه مرسلان التجهيز لانه كونه الجاهل في عيبه كونه فالتى يظهر تقديم الزكاة كالمعيار لتعلق

الذي ظاهره النقل عن الأصحاب فلا وجه له أنه ابن الجبل (قوله حقين) أي حق التام الحق الذي
 اه رشي (قوله لا تنصرف الخ) أي كما أشار إليه الكافي وأولها الخامس لها التعلق بالعين اه معنى
 (قوله في شرح الارشاد) قال فيمنها سكنى المتقدمة عن الوفاة فتقدم به أي يجرى على من تزني النجس منها
 ما وجب له كالتبعية على سده من الانتا من نكاح الكاكة اذ اقتضاها السيد وان قبل الايمان المال أو بعضه
 باق فالسالك مقدم على غيره ومنها النرض فاذ كانا من القرض عما اقتضيه فقط فاقترض مقدمه ومنها
 عامل القراض اذا أنلف صاحب المال مال القراض بعد ارجوعه الى حصة الاقدار حصة العامل وماله ولم
 يترك غيره فالعامل مقدم ومنها مالي وطلسمي بالمبيع بعد ارجوعه الى البائع وما قبل اقتضاها الثمن وأولى وارثه
 بعد موته فيقدم المشتري بالمبيع حيث لم يوجد غيره منها مالي أو صدقها عيناً ثم للمقه قبل النحول وما يتبع
 العين أو بعضها فقط فيقدم الزوج بالنصف ومنها مالي أو النصاب قيمة المصوب بالعبادة ثم قروا به فانه
 يجب عليه رد دور رجوع ما أعطاه فان كان الفاتحة على وجه المصوب ويقدم به ومنها الشفيع فانه مقدم
 بالشفيع قص اذا دفع ثمنه لغيره لم يحصل منه تخيير بغيره ومنها نفقة الامه الزوجة اذا قبضها السيد ولم
 يؤدها نفقتها فتعدهم بها ومنها كسب العبد اذا قبضه السيد فان نفقته زوجته تتعلق به فيقدم به ومنها
 النزل في تعيين فيقدم أخرجه عنها ثمانية من قبلها القطعة اذا ظهر مال الكاهن له الذي موجود فيه تقدم بها
 وان كان للمنتقل مال سواها ومنها اذا ثبت للمشتري الارشاد وجد الثمن بعينه تقدم الارشاد منه ومنها اذا
 تحالفا ومات المشتري قبل فسخ العقد فالبايع فخصوا الرجوع في المبيع فيقدم به ومنها اذا فسخ المسلم بعد
 موت المسلم الى السبيور أو مال الباقي تقدمه ومنها لو لمات أحد الزوجين كذا النكاح التي وجبوا له السبب
 قبل ردها تقدم مال الكاهن على من التخيير ونظره تقدم به على بايع النكاح والقرض وتقدم على
 الارشاد على الرد بالعيب ومثل ذي الارشاد الفاسخ في صورته النكاح في السلم وتقدم المالك بالابتاع على
 من يتصور اجتماعه معمو يقدم لمن كان كذا القطر والاكفارة والنزوح والصدوق الخ على دين
 الا الذي انتهى ملخصاً اه ابن الجبل (قول المتروك أسباب الارث الخ) اعلم ان الارث يتوقف على ثلاثة
 أمور وجود أسبابه وشروطه وانتفاعاً بما هو قسراً المصنف في بيان الامر الاول فقال وأسباب الارث
 الخ وأما شرطه فاعرف أيضاً أولها تحقيق الموت المورث وأولها علمه بالموت بعد تركه انفس ميتاً في حياة أمه
 أو بعد موتها بجنابة عليها موجبة للفرقة بقدر ان الجنين عرض له الموت لتورث عنه الفرة أو حكمه فيفقود
 حكم القاضى بجنونه استحباباً وانما يتحقق حياة الوارث بعد موت مورثه ولو لم يظفروا لثامه فذلك لانه لم يمت
 بقراءة أو كذا أو ولد أو رابعاً معروفة بالجنسية المتقدمة للارث تفصيلاً وهذا يختص بالقاضى فلا يقبل
 شهادة الارث المطلقة بل لابد من بيان الجنابة التي اقتضت الارث منه والفرقة التي اجتمع فيها وأما ما عدا الارث
 فستأتي في كلامه اه معنى بتصرف وقد يقال ان الشرط الرابع يعني عن الثالث ولعل لهذا ذكر بعضهم
 بدل الثالث شرط تحقيق وجود الوارث عند موت المورث ولو لم يظفروا لثامه فذلك لانه لم يمت
 حديثاً عن الورثة بعد موت المورث اه (قوله يجمع عليها) عبارة انها به ثلاثة تجميع عليها وأما الرابع
 فتعدنا عندنا المالك بخلافاً للحنابلة اه (قول المتن قرابة) أي خاصية شرح المنهج أي المجمع على
 ارثهم من الذكور والاناث شرح فذوالارحام يعبري (قوله ياتي تفصيلاً) أي قوله ابن زياد في النهاية
 (قوله الا لا يتم) أي أنما (قول المتن كذا) وان كان في مرض الموت خلافاً للامام مالك رحمه الله تعالى فان
 العقد منه باطل في مرض الموت والارث فله الششور في شرح الوحيست وقاله أيضاً ولو تزوجت في
 مرض الموت وجلا من مرضها اه ابن الجبل (قوله ولو قبل النحول) أي ولو وقع الموت قبل النحول اه
 سيدع عبارة ابن الجبل وان لم يحصل وطعاً ولا خلو اه (قوله تخرج من ثلثة) وكذا لو لم تخرج وأجازت
 الوارثه نفقتها اه عس (قوله فترقب) أي احتتها (قوله هي منهم) يعني ان الوصية لوارثه تنوف
 على اجازته اه يعبري (قوله هي متوقفة) أي الحربة (قوله به يعلم) أي بتوجيهه للورث (قوله

كل في العين وتزويذ كذا
 بان فيهما حقين فكانت أولى
 والمستثنات لا تنصرف فيها
 ذكر وقد بينت أكثرها
 مع فوائد نفيسة في شرح
 الارشاد وأسباب الارث
 أو بجمع عليها (قرابة)
 ياتي تفصيلاً ثم لو اشترى
 بعضه في مرض موته عتق
 عليه ولا يرث لاداء تورثه
 الى علمه كما يعلم من الدور
 الحكمي الا تحق الى جهة
 (ونكاح) صحيح ولو قبل
 النحول لم يوافق أمه
 تخرج من ثلثة في مرض
 مسنونه وتزوج بها ورثته
 ليدوا ذل ورثت لكان
 عتقها وصورتها فتوقف
 على اجازته ولو نفقوا منهم
 واجازتها تنوقف على سبق
 حرمها وهي متوقفة على
 سبق اجازتها فاذي لزمها
 لعدم ارثها به يعلم

ان الكلام في غير المستولاة لان عقدها ولو في مرض الموت لا يتوقف على الجزاء اذ دلان الاجزاء انما تعتبر بعد الموت وهي بعد تعقيد من رأس المال وولاه وخصص دون سابقه (٣٨٨) بطرف (غير المتق) ومن يدل به (العنف ولا عكس) اجزاء الاماشية ابن زياد والخبر

فيه يجوز على اخطاه مصححا لارنا على ان البخاري ضعيف وقد يتوارى بان يعتقد حري فيسئول على سببه ثم يعتقد أوسرى أو ذى فبرق فيشتره و يعتقد أو يشترى أيا معتقه ثم يهتبه فله على معتقوله الاضرار ولا يرد له ثلث من حيث كونه عتقا (والاربع الاسلام) أى جهته ومن ثم يرد له من بدل المال على ما اقتضاه كذا هم واطلاقا لو اذ وبذلك فارق الزكناك اعتمد غير واحد استماع نقله كسوى وعب يجوز للامام نقلها (تصرف التركة) أو بعضها ذلك ان المبتسبا (ليت المال ارضا) المسلم بسبب العصور بلام يعقلون عنه كاظرويه (اذا لم يكن له ولورث بالاسباب الثلاثة) المتقدمة وقيل مصلحة كمال الضائع فعلى الاول لا يصرف من شئ لقن ولا كثر ولا قاتل نعم يجوز ان له وصية ولو اعتق أو ولد أو أسلم بعد موته بوجه بان فيه ثابتة ورثاثة مصلحة فغلبت الاولى في تلك

ان الكلام في غير المستولاة اى اى ما هي فتر حيث اعتقه او تزوج به لان عقدها لا يتوقف على الجزاء بل ولولم يعقدها في مرضه لاعتقت بموت من رأس المال اه عس (قوله وحى به) اى المستولاة بالموت (قول المتن وولاه) في شرح الفصول للشيخ الاسلام لا يعتق الكافر كافر اذ افاق العتق بدار الحرب فاسترق ثم اعتقه السيد الثاني قال ابن ابي عمير ولاه لثاني انتهى سم وان الجبال (قوله الاماشية الخ) اى القول الذى شبهه اه عس عبارة ان الجبال وشذان ز داخل في حقه ف اه (قوله والخبر فيه) اى العكس (قوله على الله) اى على الله عليه وسلم اعطاه اى العتق من تركنا اعتق (قوله فبرق) اى معتقما الحرب والذى بان الحق الذى يدار الحرب فاسترق (قوله فله على معتق الخ) تفريع على قوله او يشترى الخ (قوله ولا يرد الخ) اى كل من هذه الصور على قوله ولا عكس (قوله من حيث) اى من حيث كونه معتقا اه عس (قوله أى جهته) اى قوله ويوجب النهاية والعتق لكونه الى المتن (قوله أى جهته) قال شيخ الاسلام وفى جملة ابن الهيثم جهته الاسلام سيما تنبيه على ان الوارث هو المسلمون كجهته مقتضى عبارة الشيخين وغيرهما وهو الحقيقي وما قيل ان التحقيق لله اى الوارث جهته الاسلام لا المسلمون لاعتق الوصية ثلثه له لهم ليس بشئ انتهى اه سم وابن الجبال قولور وج القول بان الوارث جهته الاسلام لا المسلمون المقتضى وهو ظاهر قول الشرح والنهاية كشرح المتبع أى جهته وقوله لمومن ثم الخ كالصريح فيه اذ المقتضى من أجل أن الوارث جهته الاسلام خلا القول بان الجبال أى من أجل ان الوارث المسلمون يدار الحرب لا يعقلون عليه بل قولهما الا ترى فى شرح بل المال الخ لان الارث لجهة الاسلام صريح فيه وفى الاجمعي انما يفسر الاسلام بالجهة مثلا يلزم علماء مشايخ جميع المسلمين بالارث لو كان الاسلام هو السلب لوجوده فمهم وللارث يلزم عليه أخذ المسلم له مع ان الامام هو الذى باخذوه بضعه في بيت المال اه وبذلك يندفع قول السيد عس (قوله أى جهته) قد يقال فيه انما يحتاج اشراج العبادات عن ظاهرها وليس بضرورى اه (قوله على نفسه) اعطاه النهاية والمقتضى (قوله على ما اقتضاه) عبارة بالنهاية كما يقتضاه الخ (قوله مسلم) سيد رحمت زقول المصنف لبيت المال قال ابن الجبال اذا كان منظما كما يعلم من كلامه فيما بعدهم قال بعد كالم طويل فاذا علمت ذلك علمنا جاع الار بمقتضى علم نور يثبت بيت المال اليوم اه (قوله لانهم يعقلون عنه) أى من جهة كونهم جهته الاسلام فخرج الحديث من بيت المال فان لم يكن فيمنع فعل القاتل والافلاش على أحد من المسان اه عس (قوله لقن) أى من نفسه ورق فيشمل البعض والمكاتب كالصريح بهما النهاية والمقتضى (قوله نعم يجوز الخ) عبارة المقتضى والنهاية ولو اوصى رجل بشئ من التركة أعطيه ويار على منها أيضا فصمم بين الارث والوصية بخلاف الوارث العن لانه على من الوصية شيئا بالارث اه (قوله بان فيه) اى فى ذلك المال (قوله فى تلك) اى فى القن والكافر والقاتل وقوله في هذه أى فى من وصية الخ اه سيد عس (قوله وكان هذا) اى قوله نعم يجوز الخ عبارة المقتضى ولما كانت الاسباب الثلاثة متقدمة لم يرد كلامها بالذكر ولما كان الاربع عاملا فتردها (قوله فيقال) بينا المفعول عنها أى الماخوذ وسببها (قوله ولارثه) اى اوله وارث غير مستغرق وقوله فان المالك أى اياه اه نهاية (قوله يصرف لبيت المال الخ) اى ولو غير منتظم لجور الامام مثلا وانتظامها هو شرط فى الارث لا فى القى اه شيخنا على الرحبية (قوله نيا) كذا فى النهاية ومقتضى

(قوله فى القن وولاه) فى شرح الفصول للشيخ الاسلام لو اعتق الكافر كافر افاق العتق بدار الحرب فاسترق ثم اعتقه السيد الثاني فقبل ولاه للسيد الاول لاستقراره اوله وقيل لثاني لان عقده اقرب بانى الموت هو الرابع واطل في ذلك وما يتعلق به بما هم عليه طالع (قوله أى جهته) قال شيخ الاسلام فى شرح الفصول ما تضمنه فى جهته الاسلام سيما تنبيه على ان الوارث هم المسلمون كجهته مقتضى عبارة الشيخين

مغايرة فيقال عنها اما الذى الذى لا وارث له ومن له امان فقتله واسترق ثم بان له مال عند فان اسلمها يصرف لبيت المال (قوله فله) (والجميع على انهم من الرجال)

أي الكور (عشر) بطريق الاختصار وخمس عشر بالسب (الابن وابنه وان سفل (٣٨٩) والابو أبو وان علا ولاخ (مطلقا) وابنه

الامن (الام والم)
وأبنو جدر (اللام وكنا
بنوا وز (وج والمعلق) ومن
يدلجه في حكمه (ومن
النساء سبع) بالاختصار
وبالسب (عشر) البنت
وبنت الابن (وان سفل)
عدي عن قول أصله سفلت
وان وافق الاكثر في يعود
الضمير على المضاف لا على
ان بنت بنت الابن وارتة
(والامو الجدر) من الجهتين
بشرط ادلائها بوارث
(والاغت) لابو بن أو لاب
أولام (والزوجة) الانصع
زوج (الكنهم) آروا
المرجوح لا احتياج للتمييز
هنا (والعق) ومن بدل
بها في حكمها (ولو اجتمع
كل الرجال) ويلزمه تكون
البنت أنثى (ورث الاب
والابن والزوجة فقط) لان
من في مجموع بغير
الزوج انجاء وبع
أصلها من أنثى (عشر) أو
اجتمع (كل النساء) ويلزم
تكون البنت ذكرا
(ذ) الوارث هو (البنت
وبنت الابن والام والاخت
لا يورثون والزوجة لان
غيرهم مجموع بغير
الزوجة وبع أصلها من
أو بعثو عشر بن (أو)
اجتمع كل من (الذين يمكن
اجتماعهم من الصنفين
ذ) الوارث هو (الابوان
والابن والبنت) لم يمتل
الانسان مطلقا كالتبني

(قوله أي الذكور) في قوله وافهم في النهاية وكذا في المقتضى الاقوله لم يقل ابان ابان المقتضى (قوله أي
الذكور) ولو عبر به كان أولى لكن المراد الجنس فيشمل غير البالغين من الذكور اه معنى (قول المقتضى
وان سفل) أي بعض الذكور يخرج عن البنت وكل من في نسبتها إلى البنت أنثى وسفل بفتح الفاء وضما
لجسطة المان وزاد عليه في العباب الكسر تاركاً الضم فصار كل كلاها اه وقوله مطلقا أي شقيقا
أولاب أو لام وقول المقتضى وابنه أي ابان الاخ وان نزل بعض الذكور وقول المقتضى الان لام أي شقيقا أولاب
وقول المقتضى اللام لام فسوف نطاول بعض من وقوله وحده أي وان علا وقول المقتضى وكذا ابنة ابان بن الم
لا يورثون أولاب اه ابن الجبال (قوله ومن يدليه الخ) أي بالمعلق فلا يدخل في الحصر في العشرة ذلك اه
في نهاية عبارة المقتضى والمراد أي المعلق من صدره من الاعتناق أو ورثه فلا يدخل في الحصر في العشرة عصبة
المعلق ويعتق المعلق اه (قوله ومن يدليه الخ) عبارة المقتضى وهي من صدره المعلق أو ورثت
به كما مر اه (قوله ومن يدليه الخ) تتبع فيه من سبق من الشراح كالمقتضى الحلبي وهو صحيح كما لكن فيه
شي من حيث ان الكلام فيمن ورث من النساء فاعتقل الله -م أن يكون مرادهم عدا كرمعة المقتضى ومع
ذلك فلا حاجة للشهر لالمعتقد اه سدر قول المقتضى كل الرجال أي حفظ وكذا قوله والنساء سبع يجوز
فيه الجرح بتقدير كل الزرع ولا تقصد اه معنى (قوله لان من في مجموع الخ) فابن الابن بالابن والجدر
بالابن وكل من السابق بكل منهما أو بالابن لقوته على الابن عصبية فاسنادا لغيره البه أولى اه ابن الجبال
(قوله وبع أصلها من أنثى الخ) وفي بعض النسخ المصنوعة من أصلها أنثى المختارة المقتضى وتصح
مستلهم من أنثى عشر لان فهار بها وسدس الزوج الربع والابن السدس ولا ين الباقى اه (قوله من
عشر) لالابن السدس اثنتان ولزوج الربع ثلاثة ولا ين الباقى سبعة اه ابن الجبال صواب الحلبي
لان فهار بعاد أو بعثو فرض فرض الزوج وسدس من ستين وهو فرض الابن والحاصل من ضرب نصف
أحد هاهنا كامل الاخر ذلك لا يتناول زوج وهي الربع واثنتان لالابن وهما السدس والابن الباقى وهو سبعة
الابن اه (قوله لا ين غيره من مجموع الخ) فالجدة والأم والاخت لالام والبنت وهو أولى لقربها إلى ابنت
الابن أمهما والاخت لالابن البنت لالام صواب من تصحيح الغير حكمها حكم الشقيق اه
ابن الجبال (قوله وبع أصلها من أنثى الخ) وفي بعض النسخ المصنوعة من أصلها أربعة الخ (قوله
من أو بعثو عشر بن) لالام السدس أو بعثو عشر بن ثلاثة والابن النصف اثنا عشر ولبنت الابن
السدس تسعة اثنان من أو بعثو الواحد الباقى لالشقيقة اه ابن الجبال صواب الحلبي لان فهار سدس من ستة
وهو فرض كل من بنت الابن والأم وثمان ثمانية وهو فرض الزوجة والحاصل من ضرب نصف أحد هاهنا
كامل الاخر ذلك لالبنت النصف اثنا عشر ولبنت الابن السدس وهو أو بعثو لالام السدس أو بعثو عشر بن
البن ثلاثون لالاخت الواحد الباقى اه (قوله وأجمع كل الخ) الموصول من سبع العمود فلا حاجة لتقدير
كل اه سدر (قوله لا يهنا) أي أن المراد بالابن ابن الابن وابن الابن اه عشي عبارة ابن قاسم
والسدس وابن الجبال أي ان المراد ابنة الابن حقيقة اه (قوله دون ذلك الخ) ويؤيدان الاب
حقيقة لا يتعد اختلاف الابن اه سم (قوله لشهرته) أي لفظ الابن في الابن الأم فلا توهم ارادة
الابن الجدر اه سدر (قوله لغيرهم عداهم) الأولى لغيرهم عداهم من عدا أحد الزوجة اه سب
عبر (قوله ثم) أي المسئلة (قوله والمث ذكر) جازية (قوله من أربعة عشر بن) لكل من
الابن أو لاس أو بعثو عشر بن ثلاثة والابن ثلاثة عشر منكسر على الابن والبنت وتبنيها مقصود
وغيرهما هو التحقيق وما قيل من أن التحقيق انه جهة الاسلام لالمسلمين لعهدة الوصية بثلاثه لهم -م ليس
بشي ويستعرف الجواب عن دليله اه (قوله بالمقتضى الان لام) أي الابن من الام فليس ابنة وانما وقوله
والام الا لام أي بان يكون أم أي سبها لا في عموم الميت وهكذا (قوله في مقتضى الخ) لا يمتل
وقوله كل النساء أي فقط (قوله لشهرته) أي يؤيد بعاد الاب حقيقة لا يتعد اختلاف الابن (قوله

لا يهنا هذا من ذلك لشهرته فاذفع بالزوجهين: (واحد الزوجين) لغيرهم عداهم ثم هي والمث ذكر من أو بعثو عشر بن وبعض من

اثنين وسبعين أو هو اثني من اثني عشر (٢٩٠) وتضع من ستون ثلاثين وأفهم قوله يمكن استعماله اجتماع الزوج والزوجة على ميت

الثلاثة عدد وشهما في الاربعين والعشرين تقصص من اثنين وسبعين ثم تقرب أر بعثة لكل من الأب والأم في الثلاثة ففصل لكل منهما ثلثا عشر وثلاثة ثلث وزوجة في الثلاثة تسعة والثلاثة عشر الباقية للابن والبنات في الثلاثة تسعة وثلاثين للابن منها ستون وعشرون والبنات ثلثا عشر اه ابن الجبال ياذن تصرف (قوله) أو هو) أي الميت وهو عصف على قوله والميت ذكر (قوله من اثني عشر) شكل من الأب والأم السدس اثنان والزوج اربع ثلاثة والخمسة الباقية للابن والبنات ثمانين عددهما تقريبا الثلاثة عددهما في الاثني عشر تقصص من ستون ثلاثين ثم يقرب لابن اثنان لكل من الأب والأم في الثلاثة تسعة وثلاثة ثلث وزوجة فيها تسعة والخمسة الباقية للابن والبنات فيها تسعة عشر للابن عشر والبنات تسعة اه ابن الجبال (قوله وهو له أولادها) أولادها (قوله) انما يقيد به لتفديدها القطع فتصلح دفعه لينة المرأة اه وشدي (قوله اذ هو) أي ذوالاليتين (قوله واشكاله) لاجل حاله (قوله ثقبه) أي لانه واحدة من الاثنتين اه ابن الجبال (قوله ولا يعمل واحد الخ) أي لعدم امكان ما شهد به (قوله فعن النضر الخ) جواب لاول الخ (قوله وعطيه الخ) أي النص (قوله اجتماع الكل) أي كل الرجال وكل النساء اه ابن الجبال (قوله فيقسم) أي الثمن بينهما أي الزوجين (قوله وأولادها ينزلون في ثمن) أي لانهم يدعون لكونه من جهة الباقي بعد الفروض بمقتضى بينة أهم اه سم (قوله فيقسم) أي الثمن بينهما أي الزوجين وأولادها وبسة (قوله فيعطى) أي الزوج وقوله وهي الخ أي وتعطى الزوجة تنصف الثمن (قوله) ويقسم الباقي بين الاولاد الخ) يحل تأمل بالنسبة إلى نصف الثمن المخرج من الزوج فان المتبادر انصاص أولادها لانه انما كان بينهم بينة لهم ومقتضى بينة الزوج أن يكون له الاولاد فكلنا البيتين متفقان على عدم استحقات أولاده فليتمل سديع اه ابن الجبال (قوله الباقي الخ) أي الذي بعد السدسين والربع أي كما يقسم نصف الثمن بينهم كذلك اه سم أقول والاسباب الاخرى التي يوجب بها السدسين والثمن ونصفه (قوله وقال الاستاذ الخ) اعنده النهاية وابن الجبال أيضا (قوله بينة الرجل أولى) أي فيعمل بها وجوباً على هذا فيجتمع الزوجان اه عني (قوله لان الولادة عصف الخ) بمقتضى هذا التعليق لانه اذا لم يكن هناك أولاد انما ياذن الرجل ان الملقوق زوجته والمرأة اه وزوجها فكشف الخ لان لا تقدم بينة الرجل قال المسلمان قاسم وينفي - تنذران يجري فيما يجري في غيره مما إذا أظم المتنازعان بينتين فلا يمين مرجح المرجح اه وهو واضح اه ابن الجبال (قوله يطر في الشاهد الخ) وهذا واضح بالنسبة الى الاولاد لا بالنسبة الى الزوجة اللهم الا على سبيل التبعة فتعديت الشيء فحينما لا يشبهه أصالة كالنسب والارث بشهاده كالتسبة تبعاً للشاهد من بالولادة اه سديع (قوله وهو وجيه) أي ما قاله الاستاذ وهو المعتمد اه سم (قوله أي الورثة) أي في قول المتن غير الزوجة في النهاية (قوله

واحد نعم أو كما هو رجل بيته على ميت ملفوف في كفن انه امرأته وهو لأولادها منها وأقامت امرأة بنتها زوجها وهو له أولادها منه فكشف عنه فأذوه خسنى له الا ثلث اذ هو الذي يمكن اتصافه واشكاله وامامه بنية فهو مشكل أبداً لا يصح نكاحه ولا يعمل واحدة من البيتين فعن النص يقسم المال بينهما وعليه يمكن اجتماع الكل وجبت ثمنين لا يختلف نصيبه كاللبن حكمه واضع وهو ان لهما السدسين ومن يختلف كالزوجين حكمهما من الزوجية تنازع الزوج في ثمن فيقسم بينهما وأولادها ينزلونه في ثمن فيقسم بينهما فيعطى الثمن وهي نصف الثمن ويقسم الباقي بين الاولاد من الجانبين لذكر مثل حظ الانثيين ووقع لشرح هنا ما عدا القصد فاجتنبوا ان أكن تايوه وقال الاستاذ أبو طاهر بينة الرجل أولى لان الولادة عصف من طريق المشاهدة والأخبار الأب أمركم على المشاهدة أقوى وهو وجيه مدركا ثم رأيت البيهقي قال انه الرابع وان الاول مقسرع على ضعيف هو استعمال البيهقي عند التعارض

ينازعونه في ثمن أي لانهم يدعون لكونه من جهة الباقي بعد الفروض بمقتضى بينة أهم (قوله) ويقسم الباقي أي بعد السدسين والربع أي كما يقسم نصف الثمن بينهم كذلك قال شيخ الاسلام في شرح الفصول الصغيرة فاصلها ثلثا عشر باعتبار السدسين من زوج الزوجة أو أر بعثة عشر وثان باعتبارهما مع زوج الزوج ومن الزوجة تنظر الى الاصل وان لم تأخذ الا ربعاً من وعطيهما بقدر فضعما يعمل ان قال أهلها ثمانين وأربعون نظر الى أن الزوجة تأخذ نصف الثمن ويخرجها فخرج السدس بالنظر فيكون أصلاً زائد على الاصل المعروف (قوله بينة الرجل أولى) قال شيخ الاسلام في شرح الفصول فعليه أصل المشقة اثنان عشر ولا يخفى تفصيلها اه (قوله لان الولادة عصف من طريق المشاهدة الخ) هذا التعليق يختلف اذا لم يكن هناك أولاد انما ياذن الرجل ان الملقوق زوجته والمرأة اه وزوجها وينفي حدثان يجري مفا في غيره مما إذا أظم المتنازعان بينتين فلا يمين مرجح المرجح المقرر في آخر ما تقرر وهناك (قوله وهو وجيه) هو المعتمد وعلى الجمل في الكلام تصریح بمسألة الشهادة على الملقوق (قوله

استئناف على انهم قالوا ان هذا النص غير بطلان (ولو فسد) أي الورثة كاهم فاصل المذهب انه لا ورثة ذوالالرحام استئناف لا أي يباينهم لاصح انهم لم يقطعوهم استفتي في ثمن ثلثه بمنعونه لا في غير رأسه الى التمساع فقال اللهم رجل ثلثه بمنعونه لا ورثة

غيرهما ثم قال أي السائل قالها تأذالأمرا ثم لهما وبه بعضنا لحد بل من أجل أنه صلى الله عليه وسلم ركب إلى قباه يستقير الله في العمة
والخاله فأنزل الله لأسرهما أهما (ولا) استئناف لفساد العطف بإيجاسه التناقض (رد على أهل الغرض) أي إذا وجد بعضهم ولم يستغرق
كثرت أو أخت فلا رد على ما بالبق للابطل فرضهما المقدر (بل المال) وهو السكلي في الأول والباقي في الثاني (ليست المال) وأن لم يتنظم بان
جاءت عليه أو لم يكن أهلا لأن الأرض لجهة الاسلام ولا ظلم من المسلمين فلم يطل حقهم بحجور (٢٩١) الامام ومعنى الأصل المعروف

الناصب المستقر من المذهب
استئناف الخ أي أو معطوف على جملة ولو فقدوا الخ سم وردش أي باعتبار المعنى والتقدير فكيف المعنى وأصل
المذهب أضافه إلى المذهب بقوله فقدوا كلهم بان وجد بعضهم ولم يستغرق التركة أنه لا مرد ما قيل على أهل الغرض
(قوله لفساد العطف) أي على قوله لا يورث الخ (قوله بإيجاسه التناقض) أي لأن الكلام مفروض فيما
لو فقدوا كلهم وعلى العطف بصير التقدير أنهم فقدوا كلهم وأنه مع ذلك وجد من رد عليه اه عش (قوله
بإيجاسه التناقض) وقد يقال جرد الإيجام لا يصلح عليه الفساد اه سم أقول قد يفتح ما ذكره بان المراد
بالإيجام الإيقاع في الوهم أي الخن اه سید عرأي لا تقضي القنوتون (قوله وهو السكلي) الخ قوله وما
أوهنته المعنى (قوله في الأول) أي في فقدان السكلي وقوله في الثاني أي في وجود البعض الغير المستقر (قوله
المستقر من المذهب) أي فيما بين الأصحاب اه عش (قوله ومن ثم) أي من أجل طر زما يقتضي ذلك
هذا (قوله بتقديمهم) لأنه كان موجودا قبل الأربعة مائة اه معني (قوله وبه) أي بقوله لا رد وضمنه
إن سرقا الخ (قوله تخصيصه) أي المصنف الرد (قوله وقد يجب الخ) لا يخفى ما فيه من الخفاء اه سید عر
(قوله ما نه الخ) أي المصنف (قوله أكثرهم) أي المتأخرين (قوله عليه) أي الرد (قوله ومن هذا) أي الجواب
(قوله) أو بعض شرط الإمامة في الأكتة بعد بعض الشر وطع مقرر العدالة وإصالح الحقوق فظلم من
حبس المأخوذ لاسيما إذا كان الموقوف موصيا سید عر أقول وما أحق هذا الكلام بالاعتقاد اه ابن الجلال
(قوله فهم أي في بيت المال) أو نعت الخوا اه سم (قوله فاذا تعذر) أي بيت المال لعدم انتظامه فنعين أي
أهل الغرض (قوله لأن المرء كغير شافي البغ العبد شتم الخ) لا يخفى ما فيه من المحاذرة لأن يحصل للأمام
جميع من البيانة (قوله ولا ضرر هنا) أي في اليراث اه معني (قوله بدون الأرض) فيه تردد فقد ورد
وابرثن لا وأولوله أحق عنه وأرثته أي في المأخوذ سم نبه عليه سید عر اه ابن الجلال (قوله وما أوهنت
صبرته من الخ) كذا في النهاية لكن لا يظهر وجه هذا الإيجام لأن يكون لا في قوله لا تصرف في التعمارة
المعنى وكلامه قد فهم أي أنه إذا قلنا بعدم الرد أنه يصرف لبيت المال وإن لم يتنظم وليس مرادا قطعاً بل إن كان في
يد أمين فظن أن كل في البلد قاض ما ذنوبه في التصرف دفع الحيوان لم يكن قاض بشرط صرف الأمين بنفسه
إلى المصالح اه وهي نظارة (قوله صرف لقاضي البلد الخ) أقول هذا البدل لا يتصل بكون قصور نظارة
بما ذكره فاقول صرف لقاضي الأهمل الشاملة ولا يتصلها فان لم تتصلها ولا يتنظم به بين صرفه وصرفه
بنفسه ما كان كافواً وإن لم يكن أميناً للدار على وصول الحق لأهله وأعماله اشترونا الإمامة فيمنه بدفعه
لأجل حل الدفع إذا خالفنا لا نؤمن بالأجل جهة التصرف ثم رأيت في أصل الروضتان غير الأمين بدفعه للأمين
ولعل وجهه ما لا بأس على نفسه من الحجة عليه فيمنه البغ الخ وهذا الإتيان جهة التصرف حيث وقع
الوقوع ودفعه للأمين عارف فان لم يكن القاضي أهلاً لتغيير بين الأخيرين فان لم يكن هو أميناً وكان ولكنه غير

استئناف لفساد العطف لاسيما إذا استئناف لفساد العطف على جملة ولو فقدوا الخ (قوله بإيجاسه التناقض)
قد يقال جرد الإيجام لا يصلح عليه الفساد (قوله في ذلك بالرد الخ) قال شيخ الاسلام في شرح القصول
وأطلق الأصحاب القول بالرد وبارز ذوي الأرحام يقتضي أنه لا رد بين المسلم والكافر وهو ظاهر اه
(قوله فهم أي في بيت المال) انصرف صرف التركة كلها إذا انتظم وكذا إن لم يتنظم في أصل المذهب وقد
يجاب بان أولئك الخ لا يردون لا بد من تناسب التعصير بالتصاغر (قوله بدون الأرض) هل فيها شك مع ما روي اعقل

به واه قد تمت وتوفر مؤنة التفرقة قبله ودفعه خطره من أنه بالتلف بعد التمكن ولم يملكه بالدفع إليه ولا عرض هنا أو يضافه فصولاً كذا قد
يختصرون بالانفصال فبما البون ولا كذلك جهته فالحال فكانت أقرب للبيع وأيضاً لا شرع على ولاية الإمام كذا قد دون الأرض
وما أوهنته بغيرهم أنه عند فقد ذوي الأرحام وغيرهم لا تصرف على رأي المتأخرين غير المتنظم غير مراد بل على من هو بعده صرفه لا حتى
البلد لاهل بصرفه في المصالح إن شئت ولا يتنظم في شملها فتغيير بين صرفه وقوله فيه بنفسه كان أميناً عافاً كل وقد

عارف تعين الاول والاخير سيعبر اه ابن الجبال يعني تخير بين صرفه للقاضي الاهل الغير الشامل ولا يسهل
 للمصالح وصرفه فلا يمن عارف ولو فقد القاضي الاهل تعين الاخير **(قوله الاهل)** أي الجامع لشرط القضاء
(قوله كالمقتد الاهل) أي كاليجوز قوله الصرف بنفسه لو فقد الخ فليس الزاد تشبيهه بالتخيير المذكور بل
 ما تقتضيه جواز الصرف بنفسه عند فقد شرط ولاية القاضي **(قوله تخير الخ)** أي بشرط سلامة العاقبة كما
 يأتي من شئنا **(قوله فان لم يكن الخ)** أي من يده المال **(قوله الامن عارف)** شامل للقاضي الاهل الغير
 الشامل ولا يسهل للمصالح **(قوله صرفه فيها)** ولا يجب على المباشرة كل صرف على أهل بيته أي الملت فقط
 بل ان رأى المصلحة في صرفه في محله بعدة من محله وجب نقله اليها وفي سم على منعه هنا يذني أن
 يجوز للمباشرة ان يأخذ لنفسه موعدها ما يحتاجه اه وينبغي أن يأخذ ما يكفيه بقية العمر الغالب بحيث لم يكن
 ثمنه هو أوسع منه لان هذا القدر يدفعه الامام العادل اه عس وسكت شخصناو سم عن قسدا الحشية
 فليراجع **(قوله بل الظاهر وجوبه)** أي بشرط سلامة العاقبة اه شئنا **(قوله على ما فيه)** أي لأن
 الزوجين ليسا ذين لاهل الفرز بل منهم شدي وسم **(قوله اجاءا)** أي إلى المتن في النهاية والغنى **(قوله)**
 ومن ثم قرئ الخ أي في مقتضى حصة بالزوجين اه عس **(قوله به مسمومة أو متخولة)** وقول الغنى هذا اذا لم
 يكون ثمن ذوى الارحام صريحاً في أن هذه الرمة ملق القربة وفي سم عن شيخ الاسلام فان قلت كان
 ومن حقه أن يستثنى من ذلك ما إذا كان ذوى الارحام قاته ودعاهما قلت ممنوعان من الاختصاص بذكرى
 الفرز والاضحية فعلة الردة القربة المستحقة للفرز لا مطلق القربة انتهى وفي ابن الجبال بعدد كمر ما تقدم
 عن شيخ الاسلام فان قلت ينبغي أن يكون الخلف لفظ الاية اذ لم يكن غيرهما يأخذان المال جميعاً سواهما
 انه بالذو والرحم قلت ظهر فائدة في ما إذا كان غيرهما من ذوى الارحام كما إذا خلف المبت يتخلف أحدهما
 زوجته وأبواي خال أحدهما وزوجته فعل الاول استقل الزوج اواز وبعه بالباقي ولم يشاور كمن ذكر مع لاهل
 الرمة فعل على ذوى الارحام مع أن الذهب بالشاركة فتمنع عدم الاستثناء اه **(قوله على ضعف فيه)** أي لاهل
 مصدر مقر وبال اهسم **(قوله بنسبة فرزهم)** أي بنسبة سهام كل واحد منهم إلى مجموع سهامهم **(قوله)**
 طابا لعدل اه لكون الرتبة الفرز اه سيعبر **(قوله فليبت وسدحها الكل الخ)** الا لأن
 يقول فليبت مع الام الخ ثم يقول ضعف قوله الى أو يعتوان لم يجتمع أكثر من ذلك فان كان من رده عليه شخصاً
 واحد كسبته فله كل التركة فرزها وادوا ان كان جماعة من صنف كسبته فقسيم بينهم بالسوية **(قوله)**
 فاجعلها اه الى اربعة **(قوله واقسمها)** أي الى اربعة بينهما أي البنات والام **(قوله و يصح ان تقول يبي الخ)**
 عبارة المنسوخ وشرح المنع في بنت أو يبي بعد اخراج فرضها سهمان من ستة لادام بعهم نصف سهم
 والبنات ثلاثة اربعة اضعاف المسألة من اثني عشر ان اعتبر خرج النصف أو من اربعة عشر ان اعتبر
 عنوازه **(قوله بين ضدين)** انظر ذلك مع كون الزوجين من أقراد أهل الفرز فكيف يضادهم انظر
 ما لا يمنع من ان تجعل إضافة أهل الجنس فيكون معاملته معاملة الفرز بل الام الجنس فوصف بالنكره وقد
 صرح غير واحد بانقسام الاضافة تقسيم الام لأن خطاباً بالانتم جعل الاضافة للجنس يقتضي انه يكتفي
 الردة على بعضهم مع وجود غيرهم منهم **(قوله ومن ثم قرئ وجنا الخ)** عبارة تشرح الفصول لتبني الاسلام
 فان قلت كان من حقه أن يستثنى من ذلك ما إذا كان ذوى الارحام قاته ودعاهما قلت ممنوعان من الردة
 شخص ذوى الفرز والنسبة وانما على الراعي تقديم الردة على ذوى الارحام بان القربة المستحقة
 لاحتفاء الفرز أقوى فعل ان الردة القربة المستحقة للفرز لا مطلق القربة انتهى وان كان معها فرض آخر
 فالزوجان لادعاهما مطلقاً وانما بالرحم انما يكون عند عدم الردة فاقسم اه وبعبارة تشرح النواص
 وتقدم انه لا ردة على الزوجين بالاجتماع لان الردة لا يستحق بالرحم والرحم الزوجين من حيث الزوجية
 وان كان لاحد الزوجين رحم كسبته أو بنته فلا يفرض لهما باقرى وحيثما يأخذان الباقي بالرحم
 لانهم من ذوى الارحام وليس لهما فرض بالنسب اه **(قوله على ضعف فيه)** أي لانه مقر وبه بال **(قوله)**

الاهل فان لم يكن أمنا
 فوه فلا يمن عارف وبعبارة
 ابن عبد السلام اذ جاء المولى
 في مال المصالح ونفسه به
 أحد من يعرفها صرفه فيها
 وهو ما جو وعلى ذلك بل
 الظاهر وجوبه (غيره)
 بالجر صفة لاهل على ما قبل
 ووجهه بتعريفه بالاضافة
 ان وقت بين ضدين على
 ما فيه والنصب على الاستثناء
 وهو أولى أو متعين
 (الزوجين) اجاءا لانه
 لادعاهما ومن ثم قرئ
 زوجة تدعى بمسمومة أو متخولة
 بالرحم لا بالزوجية (ما)
 معمول الردة على ضعف فيه
 (فضل من فرضهم بالنسبة)
 أي بنسبة فرزهم ومنهم ان
 اجتمع أكثر من صنف
 وعددها سهم أصل المسألة
 طابا لعدل فليبت وسدحها
 الكا ومع الام ثلاثة اربعة
 وربع لادام لان أصلهم من
 ستة وسدحها منها اربعة
 فاجعلها أصل المسألة
 واقسمها بينهما أو باقرى
 ويصح ان تقول يبي
 سهمان لادام وربعها

مخرج الرابع وهو الموافق القاعدة وتوجب بالاختصار على التقديرين أن أربعة ألبنت ثلاثة وألام واحدا
قال الحلي قوله بعد إخراج فرضهما الخ وهما النصف للبنت وألام النصف ثلاثة وألام السدس واحد
الباقى اثنتان يشعبران بينهما أربعة ألبنت ثلاثا وألام واحد ونصف وألام واحد ونصف ألكسرت
على مخرج النصف تضربا اثنتان في أصل المسئلة وهي ستة متتابعاتني عشر وهذا معنى قوله قطع المسئلة من اثني
عشر الخ ألبنت النصف ست وألام السدس الثلاثا لخالص ألبنت ثلاثا وألام واحدة ألبنت الثانية التي هي الستة وألام
وبعدها وهي اثنتان فتعطي ألبنت من الأربعة ثلاثا وألام واحد فيكمل ألبنت تسعة وألام ثلاثة وهذه
الأعداد متوافقة بالثلاث فيؤخذ من كل ثلثها مع فيؤخذ من ألبنت ثلاثة وهي ثلث التسعة ومن الألام
واحد وهو ثلث الثلاثا فتخرج ذلك أو معنونه وهو الموافق القاعدة وفيه أن الباقي بعد إخراج الفروض
يقسم على ذوى الفروض بنسبة قسرها وهو الباقي هنا وهو اثنتان لأربع لهما اقتدا بأكسرت على مخرج
الرابع فتضربا بعق الستة اه (قوله يضرب في الستة الخ) كذا في أصله وهو بحسب الظاهر مشكل
لأن حاصل ضرب النصف في الستة لا يقتضيه تقاضا له سبعة وقد علم بحسب من المعنى وشرح المتبع أن كلام
الشارح مبني على اعتبار مخرج النصف على حذف المضاف (قوله أن الردش والعلول الخ) لأنه زاد في قدر
السهام ونقص في عددها والعلول نقص في قدرها وزاد في عددها نهاية بمعنى (قوله أنما) على الأصح
عند المصنف وقيل يصلحون بجملة أفعول بالجلد ومعنى وسيدع (قوله عصبه) أي بالصوبة فهو
منصوب بسترع على إخراج اه عس (قوله عصبه) كذا في النهاية هنا قال السدس وقيل على الشارح
عند تضفير العصبية التي في الميزان ما يناقض هذا وصلة المعنى والأسى والفرض وقضية كلامهم أن أرب ذوى
الأرقام كلهم من يكون به في أنه إمام الفرض أو بالصوبة وهو ظاهر وقول القاضى قور يشهد قوريت
بالعصبية لأنه رأى في القريب ويغفل لذكور ويجوز للفرقة الجامع تفرع على مذهب أهل القرابة
اه وكذا بصيرة النهاية أنها أسقطت قول القاضى إذا علم ذلك على أن في كلام النهاية تناقضا أيضا كتابه
عليه مولانا السدس أي والرشيدي أيضا اه ابن الجبال (قوله ولو غشا) وقيل يخص الفقراء منهم
اه معنى (قوله الحديث الصحيح الخ) ويحتاج مع ذلك للعواب بما تقدم أنه صلى الله تعالى عليه
وسلم استغنى فبين تركه عنه وذلك لا غير فقال لا يعرف لهم إلا أن يدعى نحوه بالقياص على الخلال اه سم
أقول أما القياص فلا يمنه وأما ذوى النسخ فستغنى عنه لجواز أن يحمل أحداه على ما إذا انتظم بيت
المال والألا تخرج على ما إذا لم ينتظم وهذا الحسن من تكلف دعوى النسخ لأنه يحتاج لأثبات ما هو التار يخ ويجوز
الخروج غير كاف فبإلزام نسخ الأول بالثاني ليس أولى من عكسها والله أعلم سيدع اه ابن الجبال أول ذلك
الجل أشد تكلفا من دعوى النسخ إذ لابد أن لا يستغنى عنه كذا في قوله تعالى وقيل بالفضل (قوله وفي أرهم)
الى التسمية في النهاية يقول كذا في المعنى الأقوية فيصير الى فتي بنت (قوله وفي أرهم) خبر مقدم لقوله مذهب أهل
القرابة (قوله ومذهب أهل التزويل) وهو الأصح معنى وإنما يتوهم من المنهج قد أشار الشارح عليه
بالترجيح عليه دون مذهب أهل القرابة (قوله بأن ينزل الخ) والتزويل أشبه بالنسبة لألربن لا للمحب
فالومان من زوجة بنت لا تحسبها الى التي بها يتوهمنى قال الرشيدي قوله لا للمحب يعنى حب أصحاب
الفروض الأصلية دليل على أنه لا ينافي مع ما تقدم قوله ورأى الخ لم يوجب الخ اه (قوله ففعل وما ألبنت الخ)
كذا في أصله وجه الله تعالى والأولى التسمية كتبت الألام والأولى فيها أيضا كلها ما أو جهاه سيدع
(قوله) وبنت الألام والم كلها) يعنى أن كل واحدة منهم مفردة كلها فتوزع التركة اه رشدي
(قوله والعملة) معلقا قسم أي سواء كانت لابن أو لأب أو لأم اه سيدع (قوله المال بينهما الخ) عبارة

ضرب في الستة تقسم
من اثني عشر وتوجب
بالاختصار الى أربعة
تعدد ذوفرض قسم بينهم
بالسوية فعمل أن الردش
القول الثاني (فان لم يكونوا)
أي ذوى الفروض (مصرف)
الى ذوى الأرقام) أو
عصوة فيأخذ كل من
الفرض مولا وأنى رضا
الحديث الصحيح الخ
وارث من الأربن وقدم
الرد لأن القرابة المفسدة
لا تخاف الفرض أقوى
وفى أرهم إذا اجتمعوا
مذهب أهل القرابة وهو
تقديم الأقرب بالبيت
ومذهب أهل التزويل بأن
ينزل كل منزلة من يلبه
فصعل ولذا ثبت والأنت
كلها ما ونبت الألام والم
كلها ما ونبت الألام والم
كلها ما ونبت الألام والم

ذوفرض أي كبريات (قوله في المتفرقات لم يكونوا صرف الى ذوى الأرقام) يحتاج مع ذلك للعواب بما تقدم
أنه مع أنه صلى الله تعالى عليه وسلم استغنى فبين تركه عنه وذلك لا غير فقال لا يعرف لهم إلا أن يدعى نحوه
بالقياص على الخلق (قوله والعملة كالأب) أي مطلقا

أو باعوا إذا نزل كل كذا كذا قدم الأسبق للوارث لا للميت فإن استووا وقد وكل الميت نفسه من يملكون به ثم يجعلون نصب كل من أدلى به على حساب ما تركه من ماله كان هو الميت الأولاد (٢٩٤) ولما لم والاختوال والاختال منها قالوا به و إنما يجب خيم كل شئ بهم في

الغنى فعلى الأول أي مذهب أهل التزويل يجعلان عشرة بنت بنت ابن فقروا أن المال بالعرض والردار باعاً
بنسبتا وتربعا وعلى الثاني أي مذهب أهل القرابة المال للبنت البنت لقرى على الميت اه (قوله اربا باعاً)
أي لأن بنت البنت تتزول لمزلة البنت وبنت بنت الابن تنزل لمزلة بنت الابن وهو لو مات شخص عن هذين
كان المال بينهما كذلك فرضوا اه عش (قوله على حسب ارثه منه) عبارة الغنى على حسب
ميراثهم منه لو كان هو الميت فإن كانوا يرثون بالعصبة بقسموا نصيبه لذكر مثل حظ الانثيين أو بالعرض
اقسموا نصيبه على حسب فرضهم اه زاد ابن الجلال ومن انفردوا بولادته فربما ينصبها اه (قوله الأولاد الخ)
عبارة ابن الجلال ويستثنى من ذلك مستلثان أحدهما الأولاد والام فانهم ينزلون لمزلة ولهم الام ويقسمون
نصيبه على عدد رؤسهم يستوي فيه الذكر والانثى كالأولاد والام وروى نصيبه على حسب ميراثهم من ولد
الأولاد كان هو الميت كذلك كمثل حظ الانثيين على القياس الثالث ما أجمع أمشوا من الأولاد والام
منها ولو لمزلة الأم فيرثون نصيبها لكن ينقسمونه لذكر مثل حظ الانثيين ولو وروى نصيبها على حسب
ميراثهم منها لو كانت هي الميتة تقسموه على عدد رؤسهم بالسوية اه (قوله وفي حق الغنى والخصه)
والنهاية تبعاً لشرح الروض في موضع أن الاختوال من الام والاختال منها يرثون نصيبها بالسوية ويوهب بخلاف
المعتقولي في الروضة واثم كتب القرائن من أنهم يتقسمون نصيبها لذكر مثل حظ الانثيين ووقع في
شرح الروض عند اجتماع الاختوال والاختال والام والعمات من الاختوال والاختال الثالث يقسمونه
لذكر مثل حظ الانثيين وهو موافق للمعتقولي في الروضة شرح الفصول اه انتهى شرح الروض وغيرهما
من سائر كتب القرائن فخل من لا يدعوه اه يعذف وفي سم ما وافقه (قوله منها) أي الام (قوله)
فبالسوية أي بين ذكركم وانثاهم ولو لمزلة الوارث من أولادها لقسم المال بينهم لذكر مثل حظ
الانثيين اه عش (قوله اربا) أي بنت الشقيق وقوله أباها أي بنت الاخ من الاب اه عش (قوله)
وحرمت عليه) أي ما في الروضة وغيرها اه قوله أباها أي بنت الاخ من الاب اه عش (قوله)
كالمعمات الخ وهو واضح وإن أمكن أن وجه كلام الصمدي بأنه ويرى على القول بأن العمة تنزل لمزلة
الام لا مذهب ابن الجلال (قوله شرعاً) إلى الفصل في النهاية الاقوله وبنايتهم ذكر في بنات
الاخوة (قوله شرعاً الخ) عبارة الغنى لغة كل قريب شرعاً من سوى الخ (قول المتن من الاقارب) بيان
أن الخ (قول المتن وكل جد وجدة ساقطين) ضابط الجد الساقط كل جديد يبنى بضابط الجد الساقط كل
جدة تدعى ذكر بين انثيين وعطف الجد الساقط على أي الام من عطف الجد على الخاص اه ابن الجلال
(قوله وإن علبا) الانسب علبا لان علا وادى ثم رأيت في شرح الهجر في الحجج ان الداء لغة اه عش
(قوله هو الخ) الاول زيادة الوصية والغنى وهذا من ضابط واحد ومن جعلهما صنفين عدوياً الارام
أحد عشر اه (قوله نطقاً) أي لا بون أو لاب أو لام (قوله غير الاختوال الخ) نعمت كذا (قوله)
ذكرت في بنات الاخوة أي وقسمهم بالأولاد من وبنو الاخوة كلام (قوله لان الام الخ) فيه تأمل
عبارة الغنى وابن الجلال أي العشر فاصفا الساقطين من الجد والجدة الذين يبقون في ذلك الساقط من يبنى به اه
وهي ظاهرة

ثلاث بنات اخوة متفرقين
لميت الاخ للام السدس
ولبنت الشقيق الباقي
وتصحب بها الأخرى كالنصيب
أوها أباها اه (قوله) وهو في
لا يدمر في علة لا وبنت
أخ شقيق ان الثانية تقدم
عند الجميع المقربين
والمتزولين وهو غلط منسوخ
الغنى في الروضة وغيرها
وجوب طلبة اه فانها
العصبة ولو لمزلة لمزلة
الاب وهو مقدم على الاخ
وحديثه في المال كالمعنة
على الاصم (وهو) شرعاً
كل قريب ولو ساقط
الفرسين (من سوى
المذكور من الاقارب)
من كل من ليس له فرض
ولا عصبة (وهو عشرة
أصناف) وبلغ في الألف
يصبرون أحد عشر (أو)
الام ومكمل جد وجدة
ساقطين) كابي أبي الام
وأم أبي الام وان عليهما ولهما
صنف (أو أولاد البنات)
ذكورا وإناواتهم وأولاد
بنات الابن (وبنات الاخوة)
مطلقاً دون ذكر وغير
الاخوة كلام (أو أولاد
الاخوات) مطلقاً (أو غير
الاخوة للام) وبناتهم
ذكرت في بنات الاخوة
(والام للام) أي أخوالها
لأب (وبنات الاعمام
والعمات) الرافع (والاخوة والاختال) وعطف على عشرة قوله (و) الفرع (و) المدون بهم أي المد كورين حماداً
الأولاد لا يثبت له وهي ذات فرض

(فصل)

﴿فصل في بيان القروض﴾
 التي في القرآن الكريم

وفيهما ﴿القروض﴾ أي
 الانقسام المقدرة فلا تزداد
 عليها ولا ينقص عنها إلا الرد
 أو عول (في كتاب الله تعالى)
 القرض (سنة) وأحصر
 ما يعبر به عنها الربع والثالث
 ونصف كل وضعه ثلث
 ما يبق في المائتين بدل ليل
 آخر وليس المراد أن كل من
 له شيء منها يأنصفه بنفس
 القرآن لأن فيه من أخذ
 بالاجماع والقياس كإتيان
 (النصف) بنحو لانه نهاية
 الكسور المقررة في الكثرة
 وبعضه بدأ بالثلثين اقتداء
 بالقرآن أي وأولاه نهاية
 ما مضى (فرض خمسة
 زوج) بالجر ويوزع الربع
 وكذا النصف ولا تقسمه
 لفظ المئتين بدو له تسهلا
 لتعلم لأن كل مقل الكلام
 فيه يكون أوسع في الفهم
 وهو على الزدج أقل منه
 على غيرهما والقرآن
 أعم من الأولاد لأنهم
 عند الأولاد من ثم ابتدأوا
 في تعليم القرآن بما هو على
 خلاف السنن في قراءته (ثم
 تخطف وجهه وبدا لولاه
 ابن) ذكرنا أو أنشأ وازنه
 لاية وابن الابن وإن سفل
 طبقه أجباه (أو بنت أو
 بنت ابن أو بنت لابن
 أولاد مفترقات) عن باقي
 الأولاد بن من الاجماع
 على الثانية وعلى خروج
 الاختلام من الآية

﴿فصل في بيان القروض﴾ (قوله في بيان القروض) إلى التبيين في النهاية والآخرة ونظام الخ (قوله
 وفيها) وهم كل من سهم مقدور على أن يزول لا ينقص إلا بالعرض عول فينقص أو يدفع بدله معنى (قوله
 للورثة) متعلق بالمقدرة قول المتن ستة خبر القرض (قوله ولما سبق الخ) مبتدأ خبره قوله من يد الخ
 (قوله فيما ياتي) عبارة عن معنى في الغاوي كز وج وأون وز وجنوا ونون في مسائل الجديت معذو
 فرض كالم وجد وخمس ثلثوه اه (قوله من يد) أي على الستة تاذ كوزة (قوله ليل آخر) عبارة
 ابن الجبال بأجساد العاصي بقرض الله تعالى عنهم اه (قوله وليس المراد الخ) لا أي قوله المقدرة في كتاب
 الله تعالى لأنه لم يقل المقدرة فليس لكل من ورث منها بل المراد في الجملة اه سم (قوله منها) أي الستة قول
 المتن النصف أي أحدها النصف وفيه ثلاث إقامات ثلث ثلث وفيه والرابع نصف كل طرف اه ابن الجبال
 (قوله وبعضهم) هو أبو النجاشي اه ابن الجبال (قوله أي يولاه) أي عاذ كرمين الثلثين اه عس
 ويجوز أن يكون الأفراد ثباتا بل القرض (قوله فيما ياتى بوضف) أي من الكسور يعني أن الكسور
 إذا وضفت انتهت بالضمة في الثلثين لأن النصف لا يضاف اه كرمي عبارة سم قوله ما مضى
 أي ما عبر به عن القرائض اه (قوله بالجر) أي على البدلية من تحس قولة ويجوز الرفع أي على الله
 خير بئنا بحسوف وقوله وكذا النصف أي بمعنى المقدرة (قوله ولا تقسمه الخ) بهما شئنا هذا وجد معضوبا
 عليه خطه مدر اه ولعل وجهه أنه يمكن تحريك أي النصف على لغة بعة اه عس (قوله لفظ المتن) يعني
 لصورة الخطية والاختصار لفظ مشترك بين الرفع والنصف فلا يحسن تفسيره بكون أضع اه سيد
 عر (قوله) أي الزوج (قوله لأن كل مقل الخ) الأولى كافي المتن لأن الابتداء بما قبل فيه الكلام
 أسهل وأقرب إلى الفهم اه (قوله وهو) أي الكلام (قوله والقرآن الخ) عطفت على ضمير بدو الخ
 (قوله ومن الخ) راجع لقوله وبدو له تسهلا الخ (قوله ابتدأوا الخ) أي حركت العادة بينهم بذلك اه
 عس (قوله ذكر الخ) مفردا وجماعا يعني منه أو من غيره ولومين زنا ابن الجبال (قوله وازنه) أي بالقرابة
 الخاصة خرج بالوارث وقام به مانع من عور ككفر وبالقرابة الخاصة والوارث بعمومها كوله البنت
 معنى وابن الجبال (قوله وابن الابن الخ) عبارة عن الجبال ولها ابن سم ولها المسحقة وأجبال الله ملحق
 به في الأثر ولا تجوز النصف باجتماعه عور أو ككفر وبالقرابة الخاصة والوارث بعمومها كوله البنت
 أي كالعلة الشافعية وغيرهم ابن الجبال (قول المتن أو بنت ابن) أي عند قلة البنت اه ابن الجبال وأدنا
 وفي قوله أو أخت سم في أو أو (قول المتن مفترقات) خرج بهما والواجتماع مع أخوة من أو أخواتهن أو أجمع
 بعضهم مع بعض كإتيان وليس المراد الاشراف على طاقاته لو كان مع كل من الأربعة زوج فلها النصف
 أيضا ثم يترجم معنى (قوله عن ياتي) أي في شرحه ياتي ابنها كإتيان عبارة عن ابن الجبال أي عن بعضهما أو
 سواهما من الألف من أخت الجمع مع بنتهم بنت الابن (قوله) الذي عك اجتماع من أعجاب
 النصف الزوج والأخت شقيقة أو ألاب اه (قوله لا يات بن من الخ) يعني لا يات بن بغيره
 الثالث لا يات مع الاجماع فيها كإتيان ابن الابن في خمسة زوج اه وشدي عبارة عن معنى المتن
 وفرض بنتا أو بنتا بن وان سفل لقوله معنى البنت وان كانت واحدة فلها النصف بنت الابن كانت
 بما سفل في الابن اه وهو الحسن الموافقة لظاهر الشارح (قوله على الثانية) أي بنت الابن اه عس
 النصول كغيره بخلاف فقالوا لفظ الشرح الصغير ما يصح يستثنى من الحلاق النصف مستثنى من أحدهما
 إذا اجتمع أخوال ونساء من الأم ثم زول من أمهات أو بنون نصيبها كمن يقتسمه بينهم للذكر مثل حظ
 الأنثيين ولو وروا نصيبها على حسب ما هو سهمها لو كانت هي للميتة لا تقسم على عدد وهم يستوي فيه
 ذكرهم وأتامهم لأنهم أخوة من أمهم اه هذه تفصيل كلامه الذي سم استكمال هذا كرهنا له
 ﴿فصل﴾ (قوله وليس المراد الخ) ولا ينافي قوله المقدرة في كتاب الله لأنه لم يقل المقدرة فليس لكل من ورث
 منها بل المراد في الجملة (قوله ما مضى) أي ما عبر به في القرائض

(والربع فرض) اثنين (زوج وز) وسنولها ولدا بن) ذكر أو أنثى

وأما وإن نزل الآية مع الإجماع في ذلك إلا أن فان فقد الولد أو كان غير وارث لم يقتل أو وورث بعموم القرابة فخرج البنت فلا النصف (وزوجه) فاكتر إلى أربع بل وإن ذنق في حق زوجي (ليس لزوجهما واحد منهما) كذا كراهة (والأش) الواحدة له (فرضها) أي الزوجين كما ذكر (مع أصلهما) كما ذكر (٢٩٦) الآية أيضا وجعل في الثانية ضعف المال في الثاني إلا أن فسد كونه وهي تقضي

[illegible]

بعد من هذا الجنس جئنا قبل ظهوره بخلاف ابن عباس رضي الله عنهما وسبقنا ان فرضنا في احدى الفراء بن ثلث الباقي اي
(فرض اثنتي عشرة ذئبا لأم) القرية تعالى وله أربع أم وأخت لأم تأتي من أم أجدانها وهي في قرعة ثمانية ذئب اذا مضى سندها بكبير الواسط
وجوب العمل بخلاف الفراء مسل (وقدر فرض) الثلث (للجدع الأشوة) فخياري وبه يكون الثلث الثلاثة وان كان الثلث ليس في القرآن
(والله يدعي فرض خمسة أم واحد) لمدل ياتي (للمهمل) وأولها بن زبابة لا يتولد كلاب فيها (وأما ليهلوا أو ولها بن)

ورث (أو اثنين من أخوة أو أخت) وإن لم يرنا جملها الشخص دون الوصف كأنه يملأ ما كان لا مع عتق ولا مع جدوله كأن لم يتغن
وأكدر أو من يات وجسلان ونحوه في سائر الأحكام كأنه لا عن ابن القطن وأثر وهو ظهر أن تعدد غير الرأس
ليس بشرط بل على استقلال كل بحيلة كان ما دون الآخر كما ذكرك (تنبيه) سلمت عن مصلحتهم ظهر أحدهما في ظهور الآخر ولم يمكن
انفصالهما فخر ما يلحق ثم أراد أحدهما تقديم السبق طواف القدوم والآخر نحره إلى ما بعد طوافه أو أن كن في الحلب وهل إذا فعل
أحدهما هل من الزكاة والواجبات عاقبة الآخر؟ ثم إذا خلا حذرك يلزم الأول واقتضى الماشي والركوب معالي الفراغ أيضا والأول هل
يلزم كالأن يفعل مع الآخر وأخيه من نحو صلواته أو جرح عليه فاعلم ما لو جرح صاحب واحد والآخر التمام لأوجب بقوله الذي يظهر
من قواعدنا أنه لا يجب على أحدهما موافقة الآخر في فعل شيء إذا لم يمتصه أو يشاركه كالآخر فيلان تكليف الإنسان بفعل لأجل غيره
من غير أنه لا يقتصر ولا يسبغ فيه من الأظفار ولا نظير لفق الوقف لصلواتهما معا (٢٩٧) لا يمكن لأن الفرض تخالف وجهها فافان

[illegible]

بينه وبين الميت) اجماعا كالبيان كل من (٣٩٨) أدلى بالميت واسطة تحتها الأول والألام وحيز ذكر من أدلى بانثي فانه لاوث أملا

(قوله الأول والألام) أي فاتهم بمحبتهم له من الثلث إلى السدس اه عمن وحق المقام أن يقول فانها لا تحميم (قوله وحيز ذكر كرام) عبارة المعنى لم يقدر المصنف للتوسط بالذكر كذا كره أن يضاعف الألف من بينه وبين الميت أي لاوث أصلا فلا يسمى بجباوتنا غير متوسطا لا تناول جباوتنا بيايه وهو اقرب من الصور اه (قوله فانه الخ) أي من أدلى بانثي وقوله بجباوتنا محجوبا (قوله وأقرب منه) قال القاضي المعنى سم أن أدلى بأثر يدقرا تجميع المعنى أقوى وأزاد بدقرا فاقبضه فظهر انفسا فتمت الميت واحدة اه أقول يتعين حله على الأول والعطف تفسيره وجواب النهاية أي والمغنى لقوته به بدقرا وهي اغرب لثباته لصحة الاحتياط القاسد في عبارة الشرح والله أعلم سيدع اه ابن الجبال (قوله وبجسبه أيضا الخ) عبارة المعنى فان قيل رد على المحصر انه بجسبه أيضا الخ ولا يصح ان يجاب عنه بما روي من أنه سذكره أو انفصل الخ انه في هذه الصورة لم يجبه أصحابه بغير وض مستقرة الخ أجيب بان كلامه من محجب بغير ذلك من البتة أو ثبت لاين والاختصاص لا يصح الا بغيرها بل مع غيرها اه (قوله وان كان بجباوت الخ) رد على ما له ليس منه كما عرفت هو به بعد بقوله لأن الأثمة وثقه لكنه لا يخرج الخ وعليه ان الحاشية ان كان هو الشبهة فقط فليست أقرب بمنه بل مساقتهما إلى الميت واحدة وان كان البتة وحدها أو المجموع فليست البتة وان كانت أقرب بمجاورة الخ من الاب لانها صاحبة فرض غير مستقرة فوالجواب س الالتهاب الفرض المستقر قتل ذاته فسلم من ذلك ان الخ من الاب بجسبه الشبهة اذا كانت عصبية فمع الغير كما صرحوا به ولا رد ذلك على المتن لأنه ليس في كلامهما بقيد الحصر اه ابن الجبال (قوله وأقرب منه) قال المعنى سم فيه تأمل اه علوه به علم اشعر المتن بهذا القيد اه سيدع (قوله ورد على تغيير الخ) كان وجه الارادة بتبادر من العبارة ان الحصر عليه فحين ذكر سم ورشدي وقدر من ان الجمال ادع الارادة لانه ليس في كلام المصنف بما يفيد الحصر (قوله ولا يشبه الخ) أي خلا لاني ادى شموله أي كلامي مدع فرض الشارع بهذا الرطل اه رشدي (قوله في مطلق من بجسبه) الاول من بجسبه على الإطلاق وقوله عند الإطلاق الأولى على الإطلاق سم ورشدي (قوله المتن) وهو لما ذكر ان كان أو أثني اه معنى (قوله كرام) أي لآية في شرح وفرض اثنين فأكثرت الامور كبر الفعل بتأويل القول (قوله لانه أقوى الخ) عبارة المعنى سم المتن أبانه بجسبه أه فهو أقوى وجد لانه في درجة أي بجسبه كايه وما بين وابنه لانهما محبان أباه فهو أولى اه وصاروا ابن الجبال مع المنز أب وجودا ن علان جهته مقدمة فبكون من القاعدة الثانية من لا باب يكون حاجبا لا يسهل الخ هو الاخ لانه أدلى به فيكون حاجبا بالاولى فيكون من القاعدة الأولى أيضا وعلى في التحفة كون الجدي بجسبه بانه أقوى منه فقد علت بآمر ما فيه والله ليس هناك اشتراك بين الابن والخ والجدي جهته لا قريب حتى نعلل بانه أقوى اه بحذف قوله بآمر يعني به ما قدمي أولا الفصل من بيننا ما ينبغي عليه باب التحميم فاعيد من متعلقاته لم اجمع فانه نفس (قوله لانه أقرب منه) عبارة ابن الجبال ان جهته مقدمة فبكون من القاعدة الثانية وقم في التحفة أي والنهاية لتعليل بانه أقرب منه وقد علت لما ننظر الى القربى لا بعد الاختلاف في الجهة والافتانظر الى الجهة اه (قوله وذكر سة الخ) أي الشبهة هنا بالعدد دون غيره (قوله عن هذا) أي بولاب الاول وما يليه أي بولاب الثاني ولو قال في قوله ولاوي فيسده معطوف الخ كان أخصروا ولي (قوله الأول) أي من قوله وابن الخ لاوين (قوله لاهي ما يليه) أي لاهي لاوين من قوله وابن الخ لاوين من قوله الثاني اكان أخصروا وضع (قوله لانه أقرب) عبارة النهاية والمغنى لانه أقوى ويصلوا بان الجبال لانه أقوى منه فبكون من القاعدة الثانية وقم في التحفة

فلا يسمى بجبا كالمع من حله السابق (والخ لاوين من بجسبه الاب والابن وابن الابن) وان سفل اجماعا (رد الخ) (الاب بجسبه هؤلاء) لانهم بجبا الشبهة فهو أولى (واخ لاوين) لانه أقوى وأقرب منه وبجسبه أيضا أثبت لاوين منها بنشأوا بنت ابن وهو وان كان بجبا بالاستقرار لا كذلك يخرج عن كونه بجبا بقرب منه فسر بما رد على تغييره المذكور ولا يشبه قوله الا فكل ذلك سبب بجسبه أصحابه فرض مستقرة لان الأثمة هنالك تأخالا تصد انما الجبالين الرفعة بان الكلام في مطلق من بجسبه هو كل من البنت أو بنت الابن والشبهة قتل بجسبه عند الإطلاق (و) الخ (لا بجسبه) أي وجود رواد ولها بان وان سفل ولو أثني للغير الصحيح انصلي انه عليه وسلم فسر الكلافة في الآية التي فيها الرواد الأم كالم بانه من لم يخلط هذا ولأداليا (وابن الخ) لاوين من بجسبه متأب وجد وان عدلانه أقوى منه وقيل يقاسم أم الجبال استواء فوحشهما كالخ مع الجد ورد بان هذا ليس من الناس كبايات فلا يقاس عليه (وابن وابنه وأخ لاوين ولاين) لانه أقرب

منه ذكر سة هنال فرغ اتمام التكرار حصن هذا وما به وليشدان قوله (والاب) هذا معطوف التعليل على لاوين الأول لاعلى ما يليه (بجسبه هؤلاء) الستة (وابن الخ لاوين) لانه أقرب منه (والخ لاوين من بجسبه هؤلاء) الستة (وابن الخ لاين)

[illegible]

فقر ثمن جهه كوه ابن بنت منبلا من جهه كوه ابن ابن انبا ابراهيم بن تاج (والام) الجماعا واما اكثر منبلا في الامومعالي هم الالوت
(و) الجندة القرين كل جهته حصص العدي منها) حواء اولادها كلم ابوا مأم أم أبوام أم ألام لا كام أبوام أي أبوقصر
احدا الجده على الدلتا معزى المثال الانحياز الاقترن بضم اللام لانه لاف الوجهه اصل الاحرف

غير مافي المتن هنا) ولهذا أدخل في اتحاد الجبهة التي كلام المتن بدل من مافي قوله تحجب البعدى منها (قوله) أم لا كلم أب الخ) وقد عني دلالة مناهي ذلك له سم (قوله يناسب) أي الاصطلاح لا نحو ما يأتي الخ أي قوله والتر في من جهة الأم الخ فان ذلك قد اشتمل على عدغير المديجة أخرى وحكم في الصورة الثانية من موهي قوله والقر في من جهة أم أب الخ فان القر في لا تسقط البعدى فلو اعتبرنا اصطلاح المتن هنا كان ذلك من اتحاد الجبهة فقدر على قوله هنا والقر في من كل جهة تحجب البعدى الخ فلما نظرنا ذلك إلى الاصطلاح الآخر لم يدخل في قوله هنا والقر في من كل جهة الخ فلم يرد عليه وهذا مني قوله فلا رد عليه وفيه نظر لانه اعتبر الادلاء في الاتحاد لم يصح احتساب قوله أم لا الخ في كلامه هنا ولا كان مافي واردا عليه هنا وأما اعتباره في البعض دون البعض فلا دليل عليه في كلامه فغلل الاقرب حل كلامه هنا على اعتباره وأما تعدد الجبهة فذهبنا تفصيل اه سم يحذف (قوله لم تحجب) أي فيكون السدس بينهما متصفين اه معنى (قوله كفى الجبهة العليا) في التمثيل به نظر يظهر بالتأمل وقوله فهي مساوية الخ إلى المساواة نظر مبنى على النظر السابق اه سدس ورعل وجه النظر الاول ان ثبت العليا المذكورة في الصورة السابقة مستقر وضوحها فليست بوارتقوجه النظر الثاني ان الواو اسطة بين العليا واليت تشتك وبين بينهما على فرض حاشاها واليت واحدة فلا مساواة واصاروا للمغنى وصورة الخ ينسب مثالين تنان خصصتوه وقولخصصنا ولعمرة ذنت بنت فنكح امر حصة بنت بنت خالته عرفة بنت واليت فلا تسقط عرفة التي هي أم أم الوالد أمهنا ينسب لانه أم أب الوالد اه وهي ظاهرة (قوله) في الصورة السابقة) أي في قوله وقد ترشوا بن ابناها وابن ينسب الخ اه عس (قوله أم أم أب) لعل هذا في الشق الثاني من الصورة السابقة وهو ما لو لم تكن بينهما ترك ولعمرة وجابنت خالته الخ أما الشق الاول منها فيقال فيه أم أم أبي اه سم (قوله كاللصل) عبارة عن النهاية والمغنى هي الاصل اه (قوله لم يشتركان) الاول ان التائبين واصل التذكير بناو إلى الواو ينسب مثلا (قوله وما فرق هذا) أي القرب من جهة أم أب ولعل التذكير بناو إلى الواو ينسب مثلا (قوله بة وتفرأنا) أي الام (قوله بة تفرأنا) أي قرباها (قوله بحيث) أي الام (قوله بخلافه) أي الأب (قوله لا تسقط الخ) بل تشتركان في السدس فالف شرح

القصر اه هو اصطلاح اخو غير ما هنا (قوله غير مافي المتن هنا) ولهذا أدخل في اتحاد الجبهة التي كلام المتن فيها بدل من مافي قوله تحجب البعدى منها قوله أم لا كلم أب الخ وقد عني دلالة مناهي ذلك (قوله يناسبه ما يأتي) أي وهو قوله والقر في من جهة أمهات الأب كلم أم أب تسقط البعدى من جهة أم أب الخ فان ذلك قد اشتمل على عدغير المديجة أخرى وحكم في الصورة الثانية من موهي قوله والقر في من جهة أمهات أم أبي اه لا تسقط البعدى جهة أمهات الخ فان القر في لا تسقط البعدى فلو اعتبرنا اصطلاح المتن هنا كان ذلك من اتحاد الجبهة فقدر على قوله هنا والقر في من كل جهة تحجب البعدى منها ولم ينظرنا في ذلك إلى الاصطلاح الآخر لم يدخل في قوله هنا والقر في من كل جهة تحجب البعدى فلا رد عليه وهذا مني قوله فلا رد عليه واعلم انه تحصل من المقام ان غير المديجة تارة تكون القر في سلطنة البعدى فيها وتارة لا وان المنصف على قمر مارتبه الشرح لم يعد غير المديجة من اتحاد الجبهة على الاطلاق بل في بعض الصور بدليل كلامه هنا وفيما سابقا لكن عدغير المديجة من اتحاد الجبهة في البعض دون البعض ليس له كبير معنى بل لعل الاقصد جعلها جهة أخرى مطلقا يكون كلامه هنا في اتحاد الجبهة وكلامه الا حتى يوقضه فيسمع اختلافه في اه لو عدت غير المديجة من اتحاد الجبهة مطلقا ردم ما يأتي على ما هنا لانه حيث يكون مقصد الماياتي أو خصصه لانه لا تأتي بين الماياتي والميدولابين الخاص والعلم فالتأمل (قوله فلا رد عليه) أي على قوله هنا والقر في من كل جهة الخ وفيه نظر لانه ان اعتبر الادلاء في الاتحاد لم يصح احتساب قوله أم لا الخ في كلامه هنا ولا كان مافي واردا عليه هنا وأما اعتباره في البعض دون البعض فلا دليل عليه في كلامه فغلل الاقرب حل كلامه هنا على اعتباره وأما تعدد الجبهة فذهبنا تفصيل (قوله أم أم أب) لعل هذا في الشق الثاني من الصورة السابقة وهو ما لو لم تكن بينهما ترك ولعمرة وجابنت خالته الخ أما الشق الاول منها فيقال فيه أم أم أبي اه سم (قوله لم يشتركان) بل تشتركان في السدس فالف شرح

غير مافي المتن هنا يناسبه ما يأتي في شرح في الاظهر فلا رد عليه نعم ان كانت البعدى من جهة أخرى لم تحجب كافي الجبهة العليا في الصورة السابقة فان بينها التي هي أم أم الليت لا تسقط لانهما على العليا أم أم أبي فهي مساوية لها من جهة الابن وشمسها لان جهةها وايس لاجابة ترشع بنت الواو لانهن (والقر في من جهة الأم) كلم أم (تحجب البعدى من جهة الأب كلم أم أب) لان لمهاتو تن قمر بامديجة وكون الام كاللصل تحقق نسبة الليت لها ولا كذلك الأب والجدران كغيرها (والقر في من جهة الأب) كلم أم أب (لأحجب البعدى من جهة الأم) كلم أم الأم (في الاظهر) بل يشتركان في السدس لان الاب لا يحجبها فالجبهة المديجة أولى وفارق هذا القر في من جهة الأم لقوم قرا بناتها بغيرها ومن بحيث جميع الجدران من المديجة بخلافه والقر في من جهة أمهات الأب كلم أم أب تسقط بصدى جهة أمهات كلم أم أبي الأب وأم أبي أبي الأب والقر في من جهة أمهات كلم أبي لا تسقط بصدى جهة أمهات كلم أم أم الأب على الاظهر اشذاب وان لاه المدينة عن زيد لانهم لم يكونوا أهل بلدة اخر غير موهي من غيرهم (والاختص من الجبهة)

(فصل) في اربط الاوهو والادابان اجتماعا وانفردا (الابن) المنفرد (يستقر المال) بالعصبة (وكذا البنون) اجاءا (وليت) المنفردة
عن بعضها (التصويبتين) كذا (ضاعة الثلاثين) تأخره (كهناتهما) وقطعتاه (ولو اجتماع) بنون بنات فاما لهم لذكر
مثل هذا الايتين (قلا) في الاجتماع وفصل الذكر لاستحصاه نحو النصرة وتحميل العقل والجهد وملاحقة الامامة والقضاء وغير ذلك
وجعل له مثلا هالكة ناجية من نفسه واجلته وحبوهي له الاولي بل قد تستغني بالزواج من ينظر الى الامن شتم الاحتياج ولانه قد
لا يغنيها غالباً الا لم يكن له مال (٤٠٢) فاطل تعالى حرمان الحاحلة لها (واذا لادان) وان سفلوا (اذا انفردا) كولا لاد الصل) فيها

ذَكَرَ اجَاعًا لَتَزِيْلَهُمْ
مِنْهَا (فَاجْعَلِ الْوَحْيَ الصَّغْفَانَ)
أَيُّ أَوْلَادِ الصَّالِبِ وَأَوْلَادِ
الْإِنِّ (فَإِنْ كَانَ مِنْ وَلَدِ
الطَّبْعِ ذَكَرٌ وَحْدَهُ أَوْ مَعَ
أُنْثَى (حَبِّبْ أَوْلَادَ الْإِنِّ)
اجْعَلْ (وَالَا) يَكُنْ مِنْهُمْ
ذَكَرٌ (فَإِنْ كَانَ لِحَبْلِ بَنَاتِ
فَاجْعَلِ الصَّغْفَرَ وَالْبَاقِيَ لَوَلَدِ
الْإِنِّ الذَّكَرُ وَالْأُنْثَى كَوْرُ
وَالْأُنْثَى) الذَّكَرُ مَثَلُ حِفْظِ
الْإِنِّ كَوْرُ لَوَلَدِ الصَّالِبِ
(فَإِنْ يَكُنْ مِنْهُمْ) الْآخِرُ
أَنَابَتُ خَلْقِ الْوَلَدِ الْإِنِّ
تَكُونُ الْإِنِّ اجْعَلْ وَاجْعَلْ
مُسْلِمٌ أَهْلُ الْإِنِّ عَلَيْهِ سُلْمٌ
قَضَى بِهِ الْوَحْيُ (وَأَنْ كَانَ
لِلصَّالِبِ بَنَاتٌ فَصَاعِدًا
أَخَذْنَا) أَوْ خُذْنَا (الْإِنِّ
لِلْمُسْلِمِ (وَالْبَاقِيَ لَوَلَدِ الْإِنِّ
الذَّكَرُ وَالْأُنْثَى كَوْرُ
لَوَلَدِ الْإِنِّ كَوْرُ
(وَالْأُنْثَى) الْإِنِّ الْخَلْقُ
اجْعَلْ (أَلَا الْإِنِّ يَكُونُ أَهْلُ
مِنْ) أَوْ سَابِغِينَ كُلَّهُمْ
بِالْأَوَّلِ وَتَدْبِئُ بِخَلْقِهِ
يَعْمَلُ قَوْلَهُ لَوَلَدِ الْإِنِّ
الصَّادِقُ بِخَلْقِهِ وَابْنِ عَمِّ
بِهِ مِنْهُ فَفَعَلَهُ

فكل في درجة نازلة مع أعلى منهم كمأ ذكر (وأنما يعصب الذكر النازل من في درجة) كالمشهور بنسبهم حيث علم استغرق الثلثان
 أم لا ونحوه عن غير درجة من هي أسفل منها في سقطها (ويعصب من) هي (فوقه لم يكن (٤٠٣) لها من الثلثين) كسنتين و بنت

بالقريب المبارك (قوله فكل في درجة نازلة الخ) كالأولاد بن ابن الابن مع أولاد ابن الابن (قوله
 فيأخذ) أي الذكر النازل من أولاد الابن وقوله من عليها أي التي في درجة تسبهم (قوله استغرق) يشناه
 المعمول وقوله الثلثان ثابتهما عبارة ما في فصبها مطلقا سواء أقل لها من الثلثين شيء أم لا (قوله
 فلهما السدس الخ) عبارة ما في لم يعصبهما لأن لها فرضا استغنت به عن تعصيمها لا يقال بأخذ السدس
 ويعصبها في الباقي لأن الجمع بين فرض وتعصيم يجهت واحد قسما بخصائص الأب والجد (قوله أيضا) أي
 كسبنا الابن (قوله بينهما) أي بنات ابن الابن وابن ابن الابن لذكر مثل حظ الأنثيين (قوله فالأول) أي قال

الفرع من ليس في الفرع من الخ اه معنى
 * (فصل في كيفية تبارك الأصول) * (قوله وقدم الفروع) أي في الفصل السابق (قوله لانهم أقوى) أي
 بدل عن الابن قد فرض للابن مع السدس وأعطى هو الباقي ولأنه يعصبه أخيه بخلاف الأب اه
 (قوله فقط) أي قوله قلب في النهاية والغنى (قوله وعائل) أي إلى خمسة عشر (قوله أوهما) خافوا كلامه
 ما نه خلافا لما جمع اه نهاية (قول النوازلة الخ) أي قوله الباقي وهو الثلث أو السدس اه معنى
 (قوله افراد الصغير) أي صغير فرضهما (قوله وانما) أي افراد الصغير مطلقا وانما عصبه بكلمة
 الوجه لما تقدم من سم عن ابن هشام أن التوريسية أي كنهنا كلوا في رعاية المطابقة وعليه لا يجب
 الافراد هنا لا يجوز أن لم يقتض ما ذكر (قوله لاقتضاه) أي لا اقتضاه على أن أولئك الحلو فقط
 (قوله انه) أي الأب (قوله عند اجتماعهما) أي اجتماع البنات مع الابن (قوله يأخذ الباقي
 الخ) أي ليس كذلك فلاجل ذلك لاقتضاء الفاسد عدلين الاقرار الواجب اه كردى (قوله بعد
 فرض احدهما) أي فرض البنات مع الابن في هذا الصنيع قصور في المعنى لأن الذي يأخذ من العصبية
 ليس بالباقي بعد ما كره فقط بل هو بعد السدس فرضا فليأخذ اه سم (قوله الاوان الخ) أي قوله وان

الخ (قوله ينال الخ) أي علم بمقتضى المذكور مني في الخ (قوله في حله) أي حل الصغير وتفسيره
 (قوله لم يبق في هذا من عطف باو) أي لم يبق في قاعدة هذين الارتباطين أي ارتباط البنات مع الابن
 وارتباط بنات الابن مع الأب عطف باو وانما هو في قاعدة ارتباط بنات الابن مع البنات به ينسب مع السدس هنا
 (قوله عطف باو) بل ولا يغبرها (قوله في الخ) أي هذا المبني عليه أهني كون الصغير للاب والبنات
 الخ ينبغي على أن الأب والبنات بنات الابن تدخل في عبارة المصنف يجعل أولئك الحلو فقط في الحل بخلاف
 ما ذالم تدخل فيها أي يجعل أولئك الحلو والجمع معا (قوله ويصح شمول صابرة الخ) عبارة ابن الجبال

ويصح جوع صغير فرضهما البنات بنات الابن وحيث لا يصح افراد الصغير وانما يجب بعد العطف باوان
 مجمل مع محتمل المعنى وهنا استغنى لاقتضاءه عند اجتماعهما الخ اه (قوله فيصع ما قاله) أي يشمله (قوله
 ويرد عليه) على المصنف مطلقا مع جمع الصغير إلى الأب والبنات أو بنات الابن أو إلى البنات بنات الابن
 قال ابن الجبال جوابه أي الايراد المذكور انما المراد بقوله المان اذا كان بنتا مختلفا فلا راد اه أقول
 وقد يجب أيضا مجمل البنات بنات الابن في كلام المصنف على الجنس الصادق بالوحدة والمتعددة (قوله

المراد بانوته في أسفل وفي المساوي اذا كان ابن عم (قوله من هي أسفل منه) يدخل فيها بنته (قوله لان
 هذا لا شيء لها) فيما شاعرا بانها قد يكون لها في ذلك السدس مع ان قضية كونها في حد جنتها ما أخذ
 بالتعصيم مطلقا ليراجع
 * (فصل) * (قوله أو بعد فرض البنات بنات الابن) في هذا الصنيع قصور في المعنى لأن الذي يأخذ
 بالعمى ينال الباقي بعد ما كره فقط بل هو بعد السدس فرضا فليأخذ وقوله على أي تجعل
 أولئك الحلو فقط (قوله لاقتضاه) في نظر فليأخذ (قوله لم يبق في هذا من) ان كان المشار إليه الأب

احداهما انتهى وهو صحيح الا قوله وان إلى أخوة بنات ابن الصغير كاتفر وفي حله للأب والبنات أو بنات الابن لم يبق في هذا من
 قول الحق في قوله أو بعد فرض البنات بنات الابن ليس هذا في النسخ التي بأيدينا اه

ابن وابن ابن بن بنات
 ما إذا كان لها منهن ما
 كسبت وبنات ابن ابن
 ابن فلها السدس ونسخت
 به وله الثلث الباقي ولو كان
 في هذا المثال بنات ابن
 أيضا قسم الثلث بينهما
 لأن هذا لا شيء لها في السدس
 الذي هو كسبت له الثلثين
 فصبها باو وليس لنامن
 يعصبها مع بنته وبناته
 وبنات وأعمام وأعمام
 أبوه جده الأسفل من
 أولاد الابن
 (فصل في كيفية تبارك
 الأصول وقدم الفروع
 انهم أقوى) أي
 (فرض فقط هو السدس
 غير عائل اذا كان مع ابن
 ابن ابن وابن ابن وابن
 وأعمام اذا كان مع
 بنات وأم وزوج (و بن
 تنصب) فقط (اذالم
 يكن) مع (وهو لا يلزم)
 سواء انفرد أو كان مع
 فرض آخر زوجة أو أم
 أو جدة (و) بنات (جما اذا
 كان) مع (بنات أو بنت
 ابن أوهما أو بنات أو بنتا
 بن) (السدس فرضا والباقي
 بفرضهما) أي فرض
 الأب وفرض بنت أو
 وفرض بنت الابن قبل
 لا يصح افراد الصغير وان
 يجب بعد العطف باو
 لاقتضاءه عند اجتماعهما
 يأخذ الباقي بفرض

صنف: يابولي المماثل في عبارته ويصح تسمية عبارته بالثبوت لأن فيه صفة مائة وهو يدل على قرينة التثنية وبنى القرآن ما مضى من
فرضهما أيضا (بالصيغة) الفعل السابق الثاني والسادس في الحالين السابقين في الفرض وقد ذكر تيمنا ووجه قوله (ولها
في مستقار زوج وأرجو رجوعا فيون ثلثا في بعذار زوج) أسلمهم اثنين للزوج واحد بين واحد على ثلاثة لاصح ولا وفاق ضرب اثنين
في ثلاثة زوج ثلاثة ولابد اثنتان والام (٤٠٤) واحد ثلثا سابق (أواز زوج) أسلمهم أو إعلان فهدل يعاوانث ما بين ومنها اصح

في جسم ما تقدم حقوق جميعه فيها كما هو قيل لا يخاف هذه الا بالاعتصام ومن فرائد الخلاف ما هو اوسع من شئ مما
يبيح بعد الغرض أو قبل فرض بعضه ومن ثم ما يخل اطلاقهم فيها فاذا اوصى في مدينته ما يبق بعد الغرض ومات عن بنت وجد ففعل الاول هي
في مدينته الثالث وعلى الثاني ثلث النصف ولا رد عليه جرح وجوبه عن اعم ومعتق وزوجه متعة بين الغرض والتعصيب لا يجهت بين
والكلام في جميعها متواتر احد (الان الاب يسقط الاخوة والاختوات) للميت كالمصر (والجد يتابعهم ان كانوا ابوين أو اب) كإبائتي تفصيله
(والاب يسقط أم نفسه لا أمهانيه ولا سقطها) أم أم الأب (الجد)

لأنه لا يلبس به (والأب في زوج أو زوجة أو بن وبنات الأم من الثلث إلى ثلث الباقي ولا يدخله الجسد) بل تأخذ الثلث كلها لأنه لا يساو مع أفلا يلزم تفضيلها على بل وعلى صهره فإن جسد المتي يتبعه أخو المتي وإن أخيه أو أخته أو أخته من فوقه كالجسد في ذلك آخرون إلا أن الأب يرتفع بالحد واحدة والجد يرتفع بالثلاثة من فوقه والأب يسقط إلى آخره وأما الجد من فوقه كالجد في ذلك وكل جسد يتبعه أم نفسه ولا يتبعه من هو فوقه فكل ما عدا الجد يرتفع جزءا معجدة (٤٥٥) وارثه فيرفع الجسد ثلث ومع جسد الجد أربع

الجب (قوله لا يلبس به) عبارة عن أن لا يلبس به جسد الشخص لا يسقط زوجته نفسه فالأب والجسدان فإن كلامه اسقط أم نفسه اه (قوله لا يساو بها) أي في العرجة (قوله فلا يلزم تفضيلها على) أقول بل يلزم تفضيلها على في مسئلة الزوج فلا تفرق في تفضيلها على لكان أنسب اه سدد وسم عبارة النهاية والمغني فلا يلزم تفضيلها عليها اه قال الرشد أي لا يلزمنا تفضيلها عليها قال في رد المحتار الوجوب للأب والجد والمنطق (قوله ولا يدخله صهر ما) يمكن دفعه أيضا بأن ترتيب عصبات الولد يسبق له ذكر فليس داخل في المستثنى منه اه سدد (قوله أو المتي) يتبعها (قوله جلة خالصة) (قوله) سدد كذا (الح) أي في فصل الولد (قوله أو الأب) عطف على قوله إن جسد المتي لا يلبس به لأنه لا يلبس به الجسد عطف على قوله لا يلبس به كذا المتي من جسد المتي على معنى عالمين مختلفين يعرف واحد من غير تقدم الجسد ولا يجوز ما لا يجوز (قوله لا يلبس به) وهي التي من جهة الأم وقوله من فوقه أي فوق الجسد من آياته (قوله كالجسد) خبر أو بالجد (قوله في ذلك) أي أنه يرتفع مع جدان (قوله فكل ما عدا الجد) درج ما (قوله في المتي) هنا يسقط وانضاح تام حتى رسم هذا جدولا (قوله جسدان) أي أم الأب وأم الأم (قوله ثلاث) أي أم الأب وأم الأم وأب الجد (قوله أربع) أي والاربع أم أبي الجد (قوله لما) تقيم عبارة المتي كما مرود كرتونة لثقة وكذا الجدات اه وهي أحسن (قول المتن وكذا الجدات) سواء استوفى بنى الإلادة أم ذاتها كما هي محبة اه معنى وقد مر في الجسد أن الجدات المحبتين (قوله في هذا الباب) أي باب الفرائض (قوله وفي فصل) عبارة عن المتي وفي مراسيل أبي داود اه (قوله وعليه) (الح) أي على ما في المراسل (قوله اتفاقا) لو ذكره مصنف ورثه من كذا المتي يظهر وجوه ممكنة من الأربع كذا أرى (قوله لما قبل الح) طرف لقوله قسم (قوله وقد أرى) أي أو يكره أي بالسند الأربعة أم الأم اه عش (قوله أعطيت) وقوله لا تقسمت بفتح التاء (قوله لم يرها) أي لانه ولجنت فوقه ورثها أي لانه ولها بن سم (قول المتن وأمهاتهن) انظر ما قد تدنه (قوله أي أمهن) أو يقال أي من رثته من بن لسه أقرب إلى عبادة الضابط اه سم (قوله على ذلك) أي على ما ذكر في الضابط اه عش

«(فصل في إرث الحواشي)» (قوله في إرث الحواشي) أي وما يشبهه كعشر في العصب اه عش (قوله في نسخ) إلى الفصل في النهاية الآخرة وقيل إلى المتن وقوله ليرث إلى المتن (قوله عن الآخرة والأنوار) وانظر ما قد تدنه في حق الاشتقاء مع أصلهم لا يختلف بالانفراد والاجتماع المذكورين اه وشدي (قوله كل المال) أي إذا لم يكن معه ومعهم وذخري وقوله أو الباقي أي إذا وجد ذلك (قوله لا ذكر) بل لمن المجتمعون أي أو يأخذ المجتمعون من المذكور والآثار المذكور منهم مثل حظ الاثنين (قوله هنا) أي في (قوله فلا يلزم تفضيلها على) انظر في الأولى هلا قال فلا يخفى في تفضيلها على (قوله لم يرها) أي لانه ابن بنت وقوله ورثها أي لانه ابن ابن (قوله أي أمهن) أو يقال إن من رثته من بن لسه الأقرب إلى عبادة الضابط (قوله كل أم أبي الأم) في شرح الفصول عام أي أم أب «(فصل)» (قوله هنا) أي في التشبيه لانه صار مخصوصا بما تقدم

جدة أدلت بمحض ثلث) كأم أم أم (أو) بمحض (ذكر) كأم أم أبي (أو) بمحض (الثالث الذي كور) كأم أم أبي (فرض من أدلت بد كز بين اثنين) كأم أبي الأم (فلا) يرتفع حتى ينال الميراث الإجماع على ذلك «(فصل)» في إرث الحواشي (الآخرة والأنوار لا يرثها) وفي نسخة ان (انظر رد) من الآخرة والأنوار لا يرثها (ورثوا) كالأولاد الصلب (فأخذوا) كالأولاد الباقين (والثلاثان) فكثر ثلثهما المجتمعون المذكورين مثل حظ الاثنين وقدمان الأم لا يجب بخلاف الشقيق فلا يرثه جدان (وكذا) كأم أو أب أو نقرودا عن الاشتقاء فيأخذون المال كالأب كالأب (الأم) استثناه مما تضمنته كلامه

ان الانسان لا يب كالاشقاء
 (في المشتركة) بفع الزله
 المشددة وقد تكسر (وهي
 زوج (أم) وأوجه (ولها
 (أم) فاكتر (وأخ) فاكتر
 (الابوين) سوام أو كانوا
 ذكورا أم ذكورا وانانا
 (فيشارك الاخ) الشقيق
 فاكسر (ولدى الام في
 الثلث) باعوز الام فيأخذ
 كواحد منهم الذكر والانثى
 في ذلك سواء لانما كهم في
 القرابة التي ورثوا بها وهي
 بنوة الام وتقبل بسقط الشقيق
 لانه عصبية ولم يبق له شيء
 (ولو كان بدل الاخ) الابوين
 (أخ (لاب) وحده أوسع
 أخته أو أختيه (خطا) هو
 وهن اجماعا فقد قرابة
 الام وسعى الاخ المشوم أو
 أنت أو أختان لا بغرض
 لها النصف ولهما الثلثان
 وعالم بكل كانت شقة
 أو شقة قتان (ولو اجمع
 الصنفان) أي الاشقاء
 والاشوة (لاب) فكم اجتماع
 أولاد الصلابة ولادانه
 فان كان الشقيق ذكرا
 جههم اجماعا أو أنثى فلها
 النصف أو أكثر فلها
 الثلثان ثم ان كان ولدا لالاب
 ذكر أو أوسع أنت أخذوا
 الباقي الذكور مثل حظ
 الانثيين أو أنثى أو أكثر
 فلها أولهم ماع شقيقة
 السدس ثم كلها الثلثين
 ومع شقيقتين لأنثى لهما

التشبه لانه مخصوص بماتسعه (قوله ان الاشوة الخ) بيان الموصلة (قوله بفع الزاه) أي المشرک
 فيها الشقيق وولد الام على الحذف والاشوة قوله وقد تكسر يعني فاعلة التشر بل جازا (قول المتن وهي
 زوج الخ) وتسمى هذه أيضا الجارية والجرية والجملة لانها وقعت في من سدا نافع رضي الله تعالى عنه
 غرم الاشقاء فقالوا هب ان ابانا كان حارا السنسان أم واحدة فشرک بينهم وروى كان خمرالقي في
 الم وما ينبغي لانه سئل عنها على التبر وأصل المسئلة متعوض عن ثمانية عشر اذالم يكن مع الاخ من سواوه
 فان كان ثمة ما أخذت حصته من اثني عشر ولا تقاضى بينه وبينها ما به وبقي (قوله أو جده) يعني فاكتر اه
 سم عبارة شرح المنهج والجدد كالمحك اه أي لا يحال أي لا تسمى مشر كتحبيرى (قوله أم ذكورا
 وانانا) الاول فقط أو صرحهم أنثى تأمل (قوله وانانا) أي بخلافه لولو كانوا كلهم انانا اه سم (قوله
 فيأخذ) أي كل واحد من أولاد الابوين الذكور والذكور والام (قوله الذكر والانثى) أي
 من أولاد الابوين وقوله في ذلك أي في الاخذ كواحد من أولاد الام (قوله لا شرا كهم الخ) تعليل
 لكل من قوله فيأخذ الخ وقوله الذكر الخ (قول المتن ولو كان بدل الاخ الخ) ولو كان بدل خنثى
 فيقتد بز كونه هي المشرکة متعوض عن ثمانية عشر كما مر به بقدر أو تته تقول الى تسعة ويتيمدا داخل
 فصحان من ثمانية عشر والاضري فقه ذكور زه في حق الزوج والام أو توتسوي في حق وولدى الام
 الامران فاذا قسمت تفضل أو بمشوقه بينه وبين الزوج والام فان أنثى أخذها أو ذكر أخذ الزوج
 ثلاثة والام واحد لها بمشوقه وشر حال وض والمنهج (قوله أومع أخته أو أختيه) عبارة لانها بينهما أخ أو
 أختها وقوله أو أختها الاولى فاكتر (قوله وهن) للناسب وهما (قوله المشوم) أمه مشوم فكل مشورة
 الهمة الى الشين ثم حذف الهمة فز فقبل النقل مغلوبا بدم مغلوبا ع (قوله أو أخت الخ)
 صلف على أن لا بد وقوله أو أخت الخ الاولى فاكتر (قوله وانان) أي الى تسعة أو عشرة (قوله فان كان
 لشقيق الخ) لا ينبغي ما فهم من القصور عبارة المتني فان كان من أولاد الابوين ذكر ولو مع أنثى حبا ولاد
 الاب أو أنثى فلها النصف والباقي لأولاد الاب الذكور فقط أو الذكور والامات الذكور مثل حظ الانثيين
 فان لم يكن من ولدا لالاب أنثى أو انان فلها ولهن السدس ثم كلها الثلثين وال (ولدى الابوين) انثيين
 (قوله بفع الزاه) أي المشرک فيها وقوله وقد تكسر أي على نسبة التشر بلها جازا (قوله أو جده) يعني
 فاكتر (قوله وانانا) أي بخلافه لولو كانوا كلهم انانا (قوله ولدى الام) هلا زاد الشارح هنا أيضا قوله فاكتر
 ويحبابه الله على فهمه مما قبله وقد يقال فلها الله أيضا في قوله فيشارك الاخ الآن يقال نية بالتحريم
 على مثله فيما بعده لثلاثين فاقدم (قوله في المتن ولو كان بدل الاخ الخ) قال في شرح الروض ولو كان
 بدل الصبي في المشتركة خنثى لا يورث فيقتد ذكور زه في المشتركة متعوض عن ثمانية عشر ان كان ولدا لالام
 انثيين وبقدر أو تته تقول الى تسعة ويتيمدا داخل فصحان من ثمانية عشر فيعامل بالاضري في حق
 غيره والاضري فقه ذكور زه في حق الزوج والام أو توتسوي في حق وولدى الام الامران فاذا قسمت
 فضل أربعة موقوفة بينه وبين الزوج والام فان أنثى أخذها أو ذكر أخذ الزوج ثلاثة والام واحد اه
 واعلم ان طريق العمل أن تقول بين المستثنى الثمانية عشر والتسعة داخل فكتبي بأكبرهما فهي
 الجماعة وتوالم اراد ان الجماعة مثل الاكبر لان جماعة المستثنى غيرهما وانما كانت جماعة لانها معاهما
 والحل حين قسمته على الثمانية عشر جزءهم مسئلتا وهي واحد على التسعة جزءهم مسئلتا اثنتان
 فله شيء من احداهما ما ذمه فصره باقي جزءهم ما به يعامل من يختلف لانه بالاضري ووقف الباقي فزوج
 من مسئلة التسعة ثلاثين اثنين يستوفون مسئلة الثمانية عشر تسعة في واحد تسعة فيعطى التسعة الاقل
 معاملة بالاضري والام من مسئلة التسعة واحد في اثنين باثنين من مسئلة التسعة واحد عشر ثلاثين واحد ثلاثة
 قطعي الاثنين الاقل معاملة بالاضري ولكل من ولدى الام من مسئلة التسعة واحد في اثنين باثنين من مسئلة
 الثمانية عشر اثنتان في واحد باثنين فلهما لا يختلف فكل اثنتان بكل حال واثنى من مسئلة التسعة ثلاثة
 في اثنين يستوفون مسئلة الثمانية عشر اثنتان في واحد باثنين فيعطى اثنان لانهم بالاضري ووقف الباقي

الان كان معهما أخ عصمما ويسمى الاخ المبروك لان أخ كمال (الآن نلت الان عصمين من في دجيتن أو أسفل) كاسم والانت
لا عصمما إلا أخوها) بخلاف ابن أبي سهل السكالي كونهما والفرق ان الاخ لا يصيب (٤٠٧) أخنصعة وأولى الان يصيب عنته

فاكثر فلهما أولهن الثلثان والباقي أولها الذي كور فقط وألذ كور ولأول ولأول للخص منهن
الاختين لاوين فاكثر (قوله ذكرا) أي بولوس أي (قوله فلهما) الأولى فلهن وأولها أولهن (قوله ذكرا)
كان ينبغي أن يزيد عقبه فلهن ما بعده فله الباقي (قوله أولهما) فسمما فلهما (قوله لاني)
لهما) الظاهر لها أولهما وكذا يقال في السفلين اه سجع أقول بل الظاهر في الأول لها أولهن
وفي الثاني معهما ومعهن وفي الثالث عصمما وأولهن (قوله الان كان معهما أخ الخ) هذا مع فله
في قوله السابق أومع اننا مستدرك لا يأتي مع فرض ولها الاب المستثنى هذا منه أي أو كثر أي فقط دليل
مقابلته بمقابلته فلتأمل سم اه رشدي عبارة السجع قوله الان كان الخ استثناء منقطع لان الفرض
انفرادهما ولا حاجة الى ان لا اجتماع سبقت الان يقال ذكره فلهما بعده والله أعلم اه (قوله لا
ابن أخ) عطف على قوله أخ من قوله الان كان معهما أخ اه رشدي (قوله كاسم) أي فصل اول الاولاد
(قوله بخلاف ابن أبي صالح الخ) عبارة المعنى لان ابن الاخ ولا ابن الم فلو تخلف شخص اختين لاوين بنواختلاب
وابن لاب فلاختين الثلثان والباقي لان الاخ ولا يصيب الاخت اه وبه عز ان المراد بالسكر في كلام
الشارح كل الباقي بعد فرض الشققتين فاكثر (قوله بل السكالي كونهما) أي بخلاف ما اذا كانت أي
الاخت مع البنت أو بنت الابن أو البنات أو بنت الابن فالباقى لها أي الاخت حدة أي ابن الاخ كسائي اه
سم (قوله والفرق ان ابن الاخ الخ) وأيضاً لان يسمى ابنا حقيقة وإجازاً وابن الاخ لا يسمى أما
وسكت للسجع على اجتماع أخ لاوين بن ولابولام وحكمهم ان الاخ لا لام السدس والباقي الشقيق ولأول
الاخ لا لابان كان الجميع أما ان كان للثقة النصف فولي الاب السدس تسكاه الثلثين ولقي الاب السدس
اه معنى (قوله كاسم) أي فصل الفروض (قوله الار وابتالخ) عبارة النهاية الاما نقل عن ابن عباس شاذ
اه (قوله وهذا) أي استواء ذكرهم وانهم من قوله هذا في المتن الفخر (قوله محمول) أي اولاد الام من
بقية الورثة (قوله والبيعة) أي من ثلثة (قوله مع من يولونه) أي الام وكذا قوله وانهم يحجبون من
يولونه أي الام وقوله ان ذكرهم يولونه أي الام اه سم (قوله ومع بنت الابن) الأولى الانصراف
بنت الابن (قوله المتن الاخوات لاب) وكذا الاخ لا يكتفى الفروض وانهم اه سم عبارة المعنى الاخوة والاخوان
لأن كاستطعم الاخ الشقيق (تنبه) * وقال بدل الاخوات لايب اولاد الاب لكان أولى ليشمل ما قدره
اه (قوله ان انفراد الخ) عبارة النهاية والمعنى المال عند الانفراد وبنه ما فضل من الفروض وعند

وهو أو بعثان بان أي أخذها أو ذكر أعلى الزوج منها ثلاثاً والام واحداً (قوله الان كان معهما أخ)
هذا مع دخوله في قوله السابق أومع اننا مستدرك لا يأتي مع فرض الاب المستثنى هذا منه أو تأتي
أو كثر أي فقط دليل مقابلته بمقابلته فلتأمل (قوله بخلاف ابن أبي صالح الخ) شمل لان أخها لها أو مختصر
فخر (قوله بل السكالي كونهما) أي بخلاف ما اذا كانت مع البنت أو بنت الابن أو البنات أو بنت الابن فالباقى
لهادونه كسائي (قوله مع من يولونه) أي وهي الام وكذا قوله وانهم يحجبون من يولونه أي وهي
الام (قوله المتن الاخوات لاوين بن ولابولام) عبارة الفصل وشرحه شيخ الاسلام والاخت من لاوين
أوين الابن لا كونها عاصبة مع غيرها تصعب من محبة أخوها لانها في حدة فحجبها الاخوة والامام
وبنهم والشقيقة تصعب الابن لا كونها عاصبة مع غيرها تصعب من محبة أخوها لانها في حدة فحجبها الاخوة والامام
فالاخت لا يصيب البنت أو بنت الابن أو البنات أو بنات الابن تصعب ان أخها وسائر أخها فلهما اذا كانت
مع اختين شققتين فقدم ابن الاخ عليها كاتقدم في أخها السابق دونها (قوله في المتن الاخوات لاب) وكذا
الاخ لا لاب كاتالي في الفروض فالاخت لا لاوين بن مع البنت أي أو بنت الابن أو معهما تصعب الاخ لا لابان تصعب
وعبارته التبع فقط اخت لاوين بن بنت ولها أخ في شرحه تعبير بولها الاب أعين من تعبيرة الاخوات

ابن الشقيق ابن الاخ لا لاب (لكن بخلاف نفهم) أي آياهم (في انهم لا يردن الام) من الثلث (الى السدس) وفاز قوله الواجبانه يسمى ولما
يجوز امشهوراً

بل حقيقة وان الاخ لا يسمى أبنا كذلك (٤٠٨) ولا يرون مع الجد اجاءع لانه كاخ والاخ يسقط عنهم (ولا يصبون اخوانهم) لانهم

من ذوى الارحام لا تراعى قريتهم مع ضعف القوة (و يسقطون في المشتركة) أى اولاد الاخوة الاشقاء كما هي به أصله وعلم بما حرر ان اولاد الاب يسقطون فيها قولي ابناء الاشقاء المتجبرون بهم وذلك لان ما تخذ التشر بلقرابة الام وابن ولد الاب لا يرون في ان اولاد الاشقاء لا يصحبون الاخوة لاب بخلاف الاشقاء وان الاخ لاب يصحب ابن الشقيق وابنه لا يصحبه وان بنى الاخوة لا يرون مع الاخوات اذا كن مصبات مع البنات بخلاف آبائهم وهذه الثلاثة تعلقن من كلامه كما يظهر بانى نامل (والم لا يرون اولاد) سواء عملت وهم أسومع جده وهكذا (الاخ من الجنتين اجتماعا وانفرادا) فخذ الواحد كما منهم المسألة وما يابى ويسقط الم الشقيق الم قلب وهو يسقط بنى الشقيق ومهما يعلم انه ابن بنى الاخوة من الجنتين يصحبون الاعمام (وكذا تبين بنى السم) لا يرون اولاد فيجب بنو الم الشقيق (بنى الم لاب وسائر) أى باقى (عصبة النسب) كبنى بنى الاخوة و بنى بنى الم وهكذا فصل ابن منهم كبايه وليس بعد بنى الاعمام عصبته بنو الاخوات العصبه لسوا

بجناهم يسقط ابن الشقيق ابن الاخ لاب اه (قوله بل حقيقة) عبارة التها بقل قيل حقيقة اه (قوله وفاروا) أى اولاد الاخ (قوله كذلك) أى ان الاشقاء لا يجاز اشهر (قوله لانه) أى الجد كاخ بدليل تقاسمهم بالاجتماع اه معنى (قوله أى اولاد الاخوة الخ) تفسير اضمر يسقطون (قوله الاشقاء) أى يتخلف اولاد الاخوة لاب لان الاخوة لابو بينهم سان فى السقوط فى المشتركة فلا يتصور الخالفة وكان المصنف ترك التثنية لظهوره بما سبق سم ومعنى (قوله كما هي به) أى باعتبار هذا الخالفة واولاد الاخوة الاشقاء (قوله اصله) أى الحرر (قوله وعلم بما حرر) أى قوله وذلك الخ لا يظهر له فائدة اذ لو أراد به الاجتماع ترك التشديد بالعبارة لانه لو أراد به تعليل المتن فع عدم مساعده العبارة بنى عصبه قوه وذلك لان الخ لو لم يزل ذلك اسقطه للمغنى (قوله ان اولاد الاب الخ) فبيان هذا عن مامر لا علم منه (قوله وذلك الخ) تعليل للمتن (قوله وابن ولد الام الخ) والاولى كالمغنى وهى معقودة فى ابن الاخ (قوله وفى ابن الخ) عطف على قول المصنف فى أنهم الخ عبارة المعنى تبينه قد اقتصر المصنف على الرافى على استثناء هذه الصور الاربع وزاد فى المرونة ثلاث صور أخرى ذكر ممل ما فى الشارح أى قوله بخلاف آبائهم (قوله وان بنى الاخوة) أى مطلقا لا بنى اولاد وكذا قوله مع الاخوات (قوله مع البنات) أى أو بنت الابن أو ابنته وان بنت الابن كما مر (قوله بخلاف آبائهم) لوهي ان المراد ان آباهم يرون مع الاخوات اذا كن عصبته مع البنات وليس كذلك لان الشقيق اذا وجد مع الشقيقة التى مع البنات عصبته لا تكون مصبة مع البنات والذى لا يابى اذا وجد معهما عصبتهما أوسع التى لا يابى لجمع مع البنات عصبتهما بل المراد انهم يرون مع الاخوات لجمع مع البنات بان يصوبون ويأخذون معهن لذكر ممل خط الانثيين سم وروى بدنى ولو قدمه الشارح وذكره عقب المتن كما فعل المغنى سلم من ذلك الابهام (قوله وهذه الثلاثة تعلقن من كلامه الخ) أما الاولين فعملت من فصل الجب وأما الثلاثة فعملت من قوله آ تفصيصه كالاخوة أى كل من تعلقن تكونن الشقيقة كصبيها والذى لا يابى كصبيها قد ذكر وتدر اه سيعبر (قول المتن من الجنتين) أى لا يرون اولاد (قول المتن اجتماعا وانفرادا) منصوبان بزع الخافض أى فى الاجتماع وانفرادا وعلى التفسير أى من جهة الاجتماع وانفرادا اه معنى (قوله وما يابى) أى بعد الغرض (قوله وهو) أى الم لاب وقوله بنى الشقيق أى بنى الم الشقيق (قوله وصر) أى فى فصل الجب (قوله ما يعلم منه) وهو قول المصنف عموما لا يرون بنى عصبته لا يابى الخ لا يرون مع لاب عصبته لا يرون بنى اه فادخل فى قوله الاول بنى اخ لا يرون بنى الثانية بنى اخ لاب (قوله وبنو الاخوات الخ) عبارة للمغنى فان قيل روى على المصنف بنو الاخوات التى هن عصبته مع البنات مع ان بنهن لسوا ملتهن وهن من عصبته النسب الجب بان الكلام فى العصبه بنفسه اه (قوله بل نامل الخ) هذا ان جعل سائر معطوف على بنى الم كاهو الظاهر ان عطف على الم تعين دفعه بما سبق من ان الكلام فى العصبه بنفسه موافق اعلم اه سيعبر (قوله ان اولادهم) أى الاخوات العصبه (قوله تحريما بقوله عصبه النسب) اذ ليسوا من عصبته النسب انتهى (قوله أى اولاد الاخوة الاشقاء) بخلاف اولاد الاخوة لاب لان آباهم يسقطون فى المشتركة فبهم كما يابى فى السقوط فلا يتصور الحكم بمقتضى لا يابىهم فى ذلك لو كان المصنف ترك التشديد لظهوره وما سبق (قوله بخلاف آبائهم) كذا قال وقد يسبق الى التفهم منه ان المراد ان آباهم يرون مع الاخوات اذا كن عصبته مع البنات ولا يبنين ان يكون مراد لان الشقيق اذا وجد مع الشقيقة التى مع البنات عصبتهما فلا تكون عصبته مع البنات والذى لا يابى اه اذا وجد معهما عصبتهما أو وجد مع التى لا يابى الموجد مع البنات عصبتهما بل المراد انهم يرون مع الاخوات الموجدات مع البنات بان يصوبون ويأخذون معهن لذكر ممل خط الانثيين (قوله وهذه الثلاثة تعلقن من كلامه) الاولى والثانية من هذه الثلاثة عملت من فصل الجب والثالثة تعلقت بالنسبة لبنى الاخوة لا يرون بنى عصبته قوه هنا كل منهم كبايه مع قوه فسقطت تحت لا يرون بنى والنسبة لبنى الاخوة لا يرون (قوله الخ جواب قوله عصبه النسب) أى اذ ليسوا من عصبه النسب بل هم من ذوى

بالمه ولا يرد على لان الكلام فى العصبه بنفسه بل نامل ان اولادهم تحريما بقوله عصبه النسب يتدفع الى المراد من أصله بل

(والعصب) بنفسه وبغيره
ومع غيره وهو يشمل الولد
والمتعدد والذكر والانثى
(من ليس له سهم مقدر)
حالة تقسيم من جهة
التعصيب (من المجمع على
توزيعهم) خرج مقدر فلو
الفرض وجا بسهم ذؤ
الارحام بنه على ان من
ورثهم لا يسهم بصبة
وفيتلاف بل على مذهب
أهل النزول ينقسمون
الى ذؤى فرض وصبات
وتنصل في الحد بمراعاة
قولنا في تقسيمه الى اخوة
البنين والبنات والاخت مع
البنات والارحام الجذويين
الم الذين هو اخ لأؤ زوج
فان أنفسهم للفرض
ليس في حالة التعصيب ولا
ينافي ما سطره من قبول
الحد لثلاثة نفر به
ما يخص بالعصب بنفسه
أؤ بناته وبغيره وقوله
فغير (المال) الخلف
كما اذا لم يكن معذور فرض
لهم فولا حظون في
التوزيع بعض ما سبق على
ان الآخرين وث كل منهما
على حدة كل المال اذا لم
ينظم أمر بيت المال وذلك
لغير السابق فما بقيت
الفرض فلا ولي حل
ذكر (أو ما فضل بعد
الفرض) أو الفرض
وهذا من الأنواع الثلاثة

له من ذؤى الارحام اه سم (قوله وهو الخ) جملة اعتراض تدفع لما روي ان التعريف
يكون له اهنة والعصبية جمع عصب (قوله يشمل الخ) قاله المهرزي في بعض المصنفين أنكر ان الصلاح
اخلافة على الواحد لانه جمع عصب ومعناه لغة قراءة الرجل لا يوسر عامالة المصنف اه معنى (قوله
والذؤ كراخ) قولنا العطف هنا لكان أنسب اذ هو تفصيل لسابقة فلا تنافر اه صدر (قوله من جهة
التعصيب) يعني عصبه فتأمل اه صدر (قوله وما بعده) أي في التناهي سم (قوله وذؤ الارحام الخ)
زاد المعنى عقب المتن قوله وغيرهم من ذؤى الارحام ثم قالوا دخل في كلام ذؤى الارحام اذا اصبغ في
قوله يسهم مذهب أهل النزول بل كما قالهم يزولون كلامهم منزلة من يدعيه وهم ينقسمون الى ذؤى فرض
وصبات اه (قوله وفيما الخ) أي في تقسيمهم بصبة (قوله ينقسمون الخ) قالوا جملة تعالى عند قول
المصنف سابقا صر في ذؤى الارحام ما قلناه وأما صوبه اه فتأمل ما بينهما من التناقض اه صدر
(قوله ودخل في الحد بمراعاة الخ) أي دخل بقوله حالة تعصيب وان كان له سهم مقدر في حالة أخرى وقوله من جهة التعصيب
كل منهما اه ليس له سهم مقدر حالة تعصيب وان كان له سهم مقدر في حالة أخرى وقوله من جهة التعصيب
الاب والجدوا بن الم الذؤ كراخ وان كان كلامهم يصدق عليها اه ليس له نصيب مقدر حالة التعصيب من جهة
التعصيب وان كان له نصيب مقدر فيها من جهة الفرض اه سم (قوله ليس في حالة التعصيب) أي من
جهة التعصيب اه سم عبارة السد عن الظاهر وإذا لم يكن من جهة التعصيب فان كل من الثلاثة لا خيرة
له سهم مقدر في حالة التعصيب لكن لأن جهة فلو اقتصر على ما ذكره كان أولى لأننا عمدا ذكره ولا عكس
كما سأل فافقت كراه الله أعلم اه (قوله الثلاثة) أي العصبية بنفسه والعصبية بغيره والعصبية مع غيره
(قوله أو بنفسه وبغيره) يريد بها أن الان مع أخيه برثان جمع المال فصدق أن العصبية بنفسه وبغيره
مع أخذ جميع المال بأؤ اه يحري عبارة السد عن هذا قسم واحد مكمين عصبية بنفسه وصبة
بغيره كالبن والبنات والاخت فتدفع المال كله أو الباقي لمجموع الاثنين تبيينان العصبية بغيرها أي
لا ينقسم ولا يغير ولا مع غيره فتأمل اه (قوله للمث فبرث المال) أي وبما الحق به اه معنى (قوله اذا لم
يكن معذور فرض) وان لم يتلق في صور ذؤى الارحام بيت المال اه معنى وشتر المنهج (قوله لا ثم سم
قد لا حظون الخ) لتعمل لقوله ولا ينافي الخ (قوله على ان الآخرين) أي العصبية بغيره فقط أو مع غيره
اه صدر (قوله الآخرين) بكسر الخاء عبارة النهاية الآخرين اه قال عرض هما قوله وابن
الم الذي هو أخ لام وقوله أو زوج اه (قوله وث كل منهما الخ) فيناه ليس بالتعصيب الذي الكلام
فيه اه سم عبارة السيد عرقوله على حديث الخ لا يخفى انه مستند ليس بصحة مطلقا فتأمل اه (قوله
وذلك لغير السابق الخ) لتعمل للمتن اه رشدي أقول وعلى هذا كان حقه أن يذكر بعد العطف (قوله
الأنواع الثلاثة) أي العصبية بنفسه أو بنفسه وبغيره أو بالعصبية بغيره والعصبية مع غيره عبارة المعنى (تنبيه)
قوله فبرث للمال صادق بالعصب بنفسه وهو ما تقدم بنفسه وبغيره أو بالعصبية بغيره من البنات والاخت
غير ولما لا مع أحبهن وقوله أو ما فضل الخ صادق بذلك بالعصب بغيره ومن الاختوان مع البنات بنات
البن فليس لهن حال يستغرق للمال اه

الارحام (قوله وما بعده) أي في المتن (قوله ودخل في الحد بمراعاة الخ) أي دخل بقوله حالة تعصيب
البنات والاخت في صورتين المذكورتين فيصديق على كل منهما في حالين (قوله ينقسمون في حالة أخرى
وبقوله من جهة التعصيب الاب والجدوا بن الم الذؤ كراخ) أي وبما الحق به اه معنى (قوله اذا لم
يكن معذور فرض) وان لم يتلق في صور ذؤى الارحام بيت المال اه معنى وشتر المنهج (قوله لا ثم سم
قد لا حظون الخ) لتعمل لقوله ولا ينافي الخ (قوله على ان الآخرين) أي العصبية بغيره فقط أو مع غيره
اه صدر (قوله الآخرين) بكسر الخاء عبارة النهاية الآخرين اه قال عرض هما قوله وابن
الم الذي هو أخ لام وقوله أو زوج اه (قوله وث كل منهما الخ) فيناه ليس بالتعصيب الذي الكلام
فيه اه سم عبارة السيد عرقوله على حديث الخ لا يخفى انه مستند ليس بصحة مطلقا فتأمل اه (قوله
وذلك لغير السابق الخ) لتعمل للمتن اه رشدي أقول وعلى هذا كان حقه أن يذكر بعد العطف (قوله
الأنواع الثلاثة) أي العصبية بنفسه أو بنفسه وبغيره أو بالعصبية بغيره والعصبية مع غيره عبارة المعنى (تنبيه)
قوله فبرث للمال صادق بالعصب بنفسه وهو ما تقدم بنفسه وبغيره أو بالعصبية بغيره من البنات والاخت
غير ولما لا مع أحبهن وقوله أو ما فضل الخ صادق بذلك بالعصب بغيره ومن الاختوان مع البنات بنات
البن فليس لهن حال يستغرق للمال اه

***(فصل في الارث بالولاء)* (قوله في الارث) الى الفصل في النهاية الاقوله اوابنه وتوفاه اوابن عمه (قوله) نخرج الخ أي بقوله استمر الخ (قوله لوق) أي العتيق اه عرش (قوله وعقبته) الادلى كقبي النهاية أعقبتم الانصاف (قوله مسلم) لم يظهر وجهه التقديسه اه سدد رولعل وجهه كونه بحسب النص والاخذ بنحو الذي (قوله فانه الذي يرثه) أي المسلم اه عرش (قول المتن في له) أي وما خلق به اه معني (قوله مطلقا) أو بصفتها الارث) لواقصر على الثاني لكان أخضر أخضر صادق بالاول اه سدد عباره فانها مطلقا شرعا أو حقا اه قاله عرش قوله شرعا أي بان يلم به مانع اه (قوله فالمال) أي كله أو الفاضل (قول المتن فلعبته) وقع السؤال عن امرأة أعقبته عبدا ثم مات وترك بنتا ثم مات الابن وترك ابن عمه ثم مات العتيق فهل يرث ابن عمه وله المعتقد وقد اختلف المتقون في ذلك وصوب السيوطي في فتاوه بعدم لونه أو طال جد في الاحتياج لذلك نقلا عن اه سم ويان عن ابن الجبال ما وافقه (قول المتن لا يثبته) قال الزيلعي الحق في شرح الكفر ولومان العتيق ولم يترك الاثمة العتيق فلا شيء لها في ظاهر رواية أصحابنا ووضع ماله في بيت المال وبعض مشايخنا كانوا يقولون يدفع المال اليها لا بطريق الارث بسبل لانها أقرب بالنسب الى الميت فكانت أولى من بيت المال الأخرى فانها لم كانت ذكرا كانت تتصدق وليس في زماننا بيت المال ولو دفع الى السامع أو القاضي لا يصرفه الى المستحق فظاهر اني هذا المفضل عن فرض أحد الزوجين ودفعه لانه أقرب بالنسب السمو لا موضع في بيت المال والان والنت من الموضع يصرف اليهما اذ لم يكن هناك أقرب منهما ذكرا هذه المسائل في النهاية اه سدد عرش ابن الجبال (قول المتن لا يثبته وأخته) أي ولو مع أخو عرشها لعصين لها بما به ومعني (قوله لم يرث الابن) الخ عبارة العتيق ورث الخ كورثون الاناث كبنى الاخوين الموت أخوهم فماذا لم يرث بنت الاخ وبنت المم فبنت العتيق أولى بان لا يرث لانها أبعد منهما اه (قوله مخرج الخ) عبارة العتيق كالمخرج اه وعبارة سم ولعل مراده أي البلقيني بالصراحة الظهور ولانه أي كلام المصنف غير يب من الصراحة فهو كالمصنف لا الصراحة حقيقة بمعنى النصوصية لظهور احتمال المتن لتفسير الشارح اه يحذف (قوله لم مات) أي العتيق النصارى اه عرش (قوله ولتعتقه أو لا داخ) وكذلك لو أعتقه مسلم ثم ارتد أو ولد العتيق مسلمون ثم مات العتيق ورثه أو ولد العتيق لثبوت الولاء لهم في حياة أبيهم الذي ظلم به المانع اه عرش وقوله ثم مات العتيق أي المسلم (قوله فيقدم عند الخ) الى الفصل في المنفى الاقوله اوابنه وقوله اوابن عمه (قوله ابن) أي للعتيق وكذا قوله فابعد (قوله يقد) هذا تفسير للمعني بحسب ظاهره ويقطع النظر عن الاستدراك الذي بعده عبارة ابن الجبال ثم الجد والاخ ثم الشقيق ثم الاب ثم ابن الشقيق ثم الاخ من الاب ثم العم الشقيق ثم الاب ثم ابن العم الشقيق ثم الابن استثنى من ذلك مسألة ثلثيها بقوله لكن الخ**

***(فصل في الارث بالولاء)* (قوله في الارث) الى الفصل في النهاية الاقوله اوابنه وتوفاه اوابن عمه (قوله) نخرج الخ أي بقوله استمر الخ (قوله لوق) أي العتيق اه عرش (قوله وعقبته) الادلى كقبي النهاية أعقبتم الانصاف (قوله مسلم) لم يظهر وجهه التقديسه اه سدد رولعل وجهه كونه بحسب النص والاخذ بنحو الذي (قوله فانه الذي يرثه) أي المسلم اه عرش (قول المتن في له) أي وما خلق به اه معني (قوله مطلقا) أو بصفتها الارث) لواقصر على الثاني لكان أخضر أخضر صادق بالاول اه سدد عباره فانها مطلقا شرعا أو حقا اه قاله عرش قوله شرعا أي بان يلم به مانع اه (قوله فالمال) أي كله أو الفاضل (قول المتن فلعبته) وقع السؤال عن امرأة أعقبته عبدا ثم مات وترك بنتا ثم مات الابن وترك ابن عمه ثم مات العتيق فهل يرث ابن عمه وله المعتقد وقد اختلف المتقون في ذلك وصوب السيوطي في فتاوه بعدم لونه أو طال جد في الاحتياج لذلك نقلا عن اه سم ويان عن ابن الجبال ما وافقه (قول المتن لا يثبته) قال الزيلعي الحق في شرح الكفر ولومان العتيق ولم يترك الاثمة العتيق فلا شيء لها في ظاهر رواية أصحابنا ووضع ماله في بيت المال وبعض مشايخنا كانوا يقولون يدفع المال اليها لا بطريق الارث بسبل لانها أقرب بالنسب الى الميت فكانت أولى من بيت المال الأخرى فانها لم كانت ذكرا كانت تتصدق وليس في زماننا بيت المال ولو دفع الى السامع أو القاضي لا يصرفه الى المستحق فظاهر اني هذا المفضل عن فرض أحد الزوجين ودفعه لانه أقرب بالنسب السمو لا موضع في بيت المال والان والنت من الموضع يصرف اليهما اذ لم يكن هناك أقرب منهما ذكرا هذه المسائل في النهاية اه سدد عرش ابن الجبال (قول المتن لا يثبته وأخته) أي ولو مع أخو عرشها لعصين لها بما به ومعني (قوله لم يرث الابن) الخ عبارة العتيق ورث الخ كورثون الاناث كبنى الاخوين الموت أخوهم فماذا لم يرث بنت الاخ وبنت المم فبنت العتيق أولى بان لا يرث لانها أبعد منهما اه (قوله مخرج الخ) عبارة العتيق كالمخرج اه وعبارة سم ولعل مراده أي البلقيني بالصراحة الظهور ولانه أي كلام المصنف غير يب من الصراحة فهو كالمصنف لا الصراحة حقيقة بمعنى النصوصية لظهور احتمال المتن لتفسير الشارح اه يحذف (قوله لم مات) أي العتيق النصارى اه عرش (قوله ولتعتقه أو لا داخ) وكذلك لو أعتقه مسلم ثم ارتد أو ولد العتيق مسلمون ثم مات العتيق ورثه أو ولد العتيق لثبوت الولاء لهم في حياة أبيهم الذي ظلم به المانع اه عرش وقوله ثم مات العتيق أي المسلم (قوله فيقدم عند الخ) الى الفصل في المنفى الاقوله اوابنه وقوله اوابن عمه (قوله ابن) أي للعتيق وكذا قوله فابعد (قوله يقد) هذا تفسير للمعني بحسب ظاهره ويقطع النظر عن الاستدراك الذي بعده عبارة ابن الجبال ثم الجد والاخ ثم الشقيق ثم الاب ثم ابن الشقيق ثم الاخ من الاب ثم العم الشقيق ثم الاب ثم ابن العم الشقيق ثم الابن استثنى من ذلك مسألة ثلثيها بقوله لكن الخ**

***(فصل في الارث بالولاء)* (قوله في الارث) الى الفصل في النهاية الاقوله اوابنه وتوفاه اوابن عمه (قوله) نخرج الخ أي بقوله استمر الخ (قوله لوق) أي العتيق اه عرش (قوله وعقبته) الادلى كقبي النهاية أعقبتم الانصاف (قوله مسلم) لم يظهر وجهه التقديسه اه سدد رولعل وجهه كونه بحسب النص والاخذ بنحو الذي (قوله فانه الذي يرثه) أي المسلم اه عرش (قول المتن في له) أي وما خلق به اه معني (قوله مطلقا) أو بصفتها الارث) لواقصر على الثاني لكان أخضر أخضر صادق بالاول اه سدد عباره فانها مطلقا شرعا أو حقا اه قاله عرش قوله شرعا أي بان يلم به مانع اه (قوله فالمال) أي كله أو الفاضل (قول المتن فلعبته) وقع السؤال عن امرأة أعقبته عبدا ثم مات وترك بنتا ثم مات الابن وترك ابن عمه ثم مات العتيق فهل يرث ابن عمه وله المعتقد وقد اختلف المتقون في ذلك وصوب السيوطي في فتاوه بعدم لونه أو طال جد في الاحتياج لذلك نقلا عن اه سم ويان عن ابن الجبال ما وافقه (قول المتن لا يثبته) قال الزيلعي الحق في شرح الكفر ولومان العتيق ولم يترك الاثمة العتيق فلا شيء لها في ظاهر رواية أصحابنا ووضع ماله في بيت المال وبعض مشايخنا كانوا يقولون يدفع المال اليها لا بطريق الارث بسبل لانها أقرب بالنسب الى الميت فكانت أولى من بيت المال الأخرى فانها لم كانت ذكرا كانت تتصدق وليس في زماننا بيت المال ولو دفع الى السامع أو القاضي لا يصرفه الى المستحق فظاهر اني هذا المفضل عن فرض أحد الزوجين ودفعه لانه أقرب بالنسب السمو لا موضع في بيت المال والان والنت من الموضع يصرف اليهما اذ لم يكن هناك أقرب منهما ذكرا هذه المسائل في النهاية اه سدد عرش ابن الجبال (قول المتن لا يثبته وأخته) أي ولو مع أخو عرشها لعصين لها بما به ومعني (قوله لم يرث الابن) الخ عبارة العتيق ورث الخ كورثون الاناث كبنى الاخوين الموت أخوهم فماذا لم يرث بنت الاخ وبنت المم فبنت العتيق أولى بان لا يرث لانها أبعد منهما اه (قوله مخرج الخ) عبارة العتيق كالمخرج اه وعبارة سم ولعل مراده أي البلقيني بالصراحة الظهور ولانه أي كلام المصنف غير يب من الصراحة فهو كالمصنف لا الصراحة حقيقة بمعنى النصوصية لظهور احتمال المتن لتفسير الشارح اه يحذف (قوله لم مات) أي العتيق النصارى اه عرش (قوله ولتعتقه أو لا داخ) وكذلك لو أعتقه مسلم ثم ارتد أو ولد العتيق مسلمون ثم مات العتيق ورثه أو ولد العتيق لثبوت الولاء لهم في حياة أبيهم الذي ظلم به المانع اه عرش وقوله ثم مات العتيق أي المسلم (قوله فيقدم عند الخ) الى الفصل في المنفى الاقوله اوابنه وقوله اوابن عمه (قوله ابن) أي للعتيق وكذا قوله فابعد (قوله يقد) هذا تفسير للمعني بحسب ظاهره ويقطع النظر عن الاستدراك الذي بعده عبارة ابن الجبال ثم الجد والاخ ثم الشقيق ثم الاب ثم ابن الشقيق ثم الاخ من الاب ثم العم الشقيق ثم الاب ثم ابن العم الشقيق ثم الابن استثنى من ذلك مسألة ثلثيها بقوله لكن الخ**

فبقية الخواشي كالمز (لكن الاظهر ان المتعلق لا يكون اولاد (وابن أخيه) كذلك (يشهد على جده) هنا وفي النسب الحديث: ولد
 الاخ ويسقط ابن الاخ اما في الاول فلا تنسب الاخ بغيره تنسب الابن لادلا ثلما ينسبوه في مقدمته على الابن وكان قياس ذلك انه في النسب
 كذلك لكن صدقنا الاجماع وأما في الثاني فنقول: البنية كما يقدم ابن الابن وان سفل على الاب (١١١) ويجري ذلك في المقعق أو ابنه وأد
 جده فقدمه ٤٦ أو ابنه ٤٥
 وفي كل جماع مع جمده
 وقد أدلى ذلك المبدأ بدون
 ذلك الجدل وضم في الروضة
 لتيسر لنا كان للمعق
 ابنه اعم أحدهما أحلام
 فانه يقدم وفي النسب
 يستبان في باقي بعد
 فرض اخوة الام له لما
 أخذ فرضه لم تلحق به
 وهذا الفرض لها فصحت
 لترجيح (فان لم يكن له
 عصبة فليعلق المعق ثم
 عصبة من النسب) كذلك
 أي كالترتيب السابق
 عصبة المعق فان قدموا
 فليعلق معق المعق ثم
 لعصبة وهكذا ثبت المال
 (ولا أثر امرأة ولا أمه
 معقها) فضع التاميمه
 خلافه فان عرض المأواه
 أو ابنها ملكته فضع
 فهو أو فغيره فضع عليه
 لا تفرجه من كونه معقها
 شرعاً لان قبولها الفوضي
 بمنزلة توليها وهو في مد
 أنشأ (أو تنسب له بنسب)
 كان ابنه وان سفل (أو
 ولده) كعصبة عتيق عات
 وهكذا لان النسب مع
 الاصل أهمة على مروء
 فلو اشترت امرأة أو
 وفق عليها ثم هو عات

اه (قوله فبقية الخواشي الخ) وهم أي الخواشي ما عدا الاصول والفرع وأما الاصول والفرع فمقسم
 عودا بالنسب فالخواشي الاخوة والاعلام اه يصح عن العز زويه بغيره كانه كان الاول اسقاط لفظ
 بقية (قوله كذلك) أي لا يكون اولاد (قوله المتي يقدمان على جده) أي فلاتي هم موجود أحدهما
 اه ع (قوله اما في الاول) أي يقدم الاخ على الجد هنا وكان الاول اسقاط في (قوله لادلا ثلما بالبنة)
 أي والجديد على البالوة (قوله قياس ذلك) أي التعليب المذكور وكان الاول ينز كرهنا عتيقوه
 الاتي على الاب (قوله لانه) أي الجد وقوله كذلك أي يسقط الاخ (قوله لكن صدقنا الاجماع) أي
 لسام الصارضي انه لعل عنهم ان الاخ لا يسقط الجد ولا قياس في الولاء ضرر إلى القياس اه معنى
 (قوله وأما في الثانية) كان الاستدلال كبر هذا وثانيه عليه المأواه (قوله كما يقدم ابن الابن وان سفل على
 الاب) أي بان رده من الثلث إلى السبع (قوله ويجري ذلك) أي الاظهر المذكور (قوله وأثبت)
 أي هم المعق (قوله وأبو جده) أي المعق (قوله باب بدون ذلك الجسد) عبارة الصحيح وكترنضنا
 الكبرى بان ذلك الجسد اه سم (قوله وضم في الروضة الخ) عبارة بان الجلبوي يستثنى مع ما ذكر من
 الجلبوا لا أبو ابنه بانعام الخ (قوله لئلا يترك) عبارة النهاية المذكور قال ع (قوله وأثبت) أي أخ المعق وابن أخيه اه
 (قوله فانه يقدم) أي على أخيه الذي ليس فيه اخوة الام (قوله لانه) أي الاخ لا موقوه فرضها أي اخوة
 الام (قوله المتي فان لم يكن له عصبة فليعلق المعق الخ) هذا يشهد على ان الجلبوي كتب كثيرة مما منه
 ولا أثر لعصبة المعق بحال اذا لم يكونوا عصبة للمعق فلو مات ابن المعق بعد ما من أبيه أو جده أو ابنه ٤٦
 مثلث ما من عتيقها أو عتيق عتيقها فغيره لا تفرج عصبته كما يشهد بان لم يكونوا فليسلمن لالعصبة
 ايها عند الساقين وما أولى خفيته والجلبوي وأصح الروايتين عن أحد الأئمة ان يكون عصبته عصبته لها
 فترتمن حيث كونها عصبته لان حيث كونها عصبته لان اه (قوله بضع الثلث) أي يخطو هو من
 أعقته اه معنى (قوله ومنه) أي من معقها خفيته لقوله (قوله المتي البس) أي إلى
 معقها (قوله كان ابنه الخ) عبارة الخفي وابن الجلبوي شرح الروض والبصير المتهم كلبس (قوله ثم
 هو عات) أي ثم اشترى أو هو العتيق مبدا (قوله فصار من ابن) أي من بنته المعق ما موعر من ابنه (قوله
 ثم عتيقه) أي عتيق الاب وقوله فصار أي البنت والابن (قوله معقته معق) فهي عصبته المعق من
 الولاء (قوله والاولى) أي عصبته المعق من النسب فقدمت أي على عصبته من الولاء يؤخذ من ذلك ان
 ذكر الابن مثالا ولا يفرده من عصبته النسب كالأخ والعلم يقدم عليها اه ع (قوله حيث قدموها) أي
 البنت وجعل البرا لها
 (فصل في حكم الجدم الاخوة) (قوله في حكم الجدم) الخ قوله وأما عتيق النهاية لقوله ووجهي وقيل
 وقوله الذي ينسب وقوله وأما والى المتي (قوله المتي وأخوات) الواو يجمعين وأما التي منع الخلق (قوله
 فقيه) أي في الاجماع أي حكمه (قوله أن يعق) أي يخل من غير ربه (قوله جرائم جهنم) أي
 بل هو عيب لا حسنة الان يقال فوفق أعظم على الموت يدل على توقف عصبته عليه وفيه نظر (قوله وفي كل جم
 الخ) عبارة الصحيح وكل جمع جد أدلى ذلك المبدأ بان ذلك الجسد (قوله وقد أدلى ذلك المبدأ الخ) عبارة
 كترنضنا الكبرى بان ذلك الجسد (قوله في المتي الامهات) أي فلاتي عتيق أبيها البقية العتيق لها مشلا
 (قوله كان ابنه) عبارة شرح الروض كانه

(فصل)

واعتق فان الاب عتيق من ابنه من شلام عتيقه عتيقها فإثره لان دون لانه عصبته معق من النسب بغيره وهي معقته معق والاولى مد
 * قبل أخطائي هذه أو بعامة قاض غيرا لنتفقه حيث قدموها (فصل) وفي أحكام الجدم الاخوة اذا (الجمع جد) وان (لا راد)
 وأخوات لا يكون اولاد) فبغير خلاف يشر بين العاصي وتوضن الله عليهم ومن ثم عدوا الكلام فيسقط على قائله روع (١٢) انه
 عتيقها جرد على قسم الجدم جرد على كل المأواه وقال على من مروءان يعقهم جرائم جهنم

بحر وجهه في قبض بن الجدواستوفوا ثلثين مسعودا في عاشرهم من عضك ولا تسألوني عن الجداحاء والله لا بأس والحاصل أنهم اجتمعوا على أنهم لا يستقرون ثم قال كثير من الصحابة أكثر التابعين أنه يحجبهم كالأب وذهب إليه أرواحه وخشاعه من أصحابنا وقالوا لا يمتثلون لثلاثة كثيرين من الصحابة له يقاتلهم على تفصيل في محامله انتهى اجتماع معهم (فإن لم يكن معهم ففرض أنه الأكثر من ثلث المال وقضايتهم كالخ) لأنه اجتمع فيهم تناقض وتغيب (٤١٢) ووجه خصوص الثالث أنه مع الأم بأخذ مثلها والاخوة لا يتقصرون عن السدس فوجب أن

لا يتقصرون عن سدس المقاتمة
 له مستوفى معهم في الادلاء
 بالاب (فإن أخذت الثلث
 فالباقى لهم) لئلا كرمثل
 حظ الاثنين ثم إن كانوا
 مثلثة لكونهم أخوين أو
 أشقاء أو أخين أو أربع أخوات
 استوفوا ما قبل يحكم على
 ما توفى به الثلث فرضا
 وصحبان لها مائة وثقة ابن
 الرقة عن ظاهر نص الأم
 وجهه أنه مهما أمكن
 الاختصاص بالفرض كان أولى
 لغوته وتقدم صلح موقوف
 بل هو تغيب وهو ظاهر
 كلام الرافعي وحسن الله
 وأعمده الزركشي قال
 وقد تضمن كلام ابن الرقة
 خلاصا بعضهم أن يجوز
 أصحابنا عليه انتهى لكن
 قول المتن السابق وقد يفرض
 لعدم مع الأخوة صريح في
 الأول وقول السكوني رحمه الله
 لو أخذ بالفرض لأخذت
 الأخوات الأربعة فأكثر في
 الصورة الثالثة الثلاثين
 بالفرض لعدم تغيبه لهن
 وفرض لهن إذا كن ثلث
 فرض يجب تبين قلب
 أخيه بالفرض نظر الماتية
 من جهة الولادة كلام
 المنصوص عليه فيها لا يقتضي قطع النظر عما فيه من جهة التغيب إلا أخوات نظير ما يأتي في الآكدرية وبني
 أصلها وقهرها (قوله بحر وجه) أي خلاصه (قوله لاجاه) أي لا ملكه وقوله ولا بأس أي لا ضحكة
 كذا نقل عن السيوقي (قوله عاشرهم الخ) أي من مسائل الخ اه ع (قوله على أنهم الخ) أي
 الاخوة والاخوات (قول المتن فإن لم يكن) أي لم يوجد (قوله لانه) أي قول المتن فالباقى في المعنى الأول ثم
 قبل إلى أودون مثله (قوله لانه اجتمع فيهم تناقض) فيه نظرم من وجود الأول أن يحصل اجتماع
 الجهتين فماد كان هناك فرع أثني وارث وليس موجودا كما هو فرض المسئلة والثاني أن من اجتمع فيه
 الجهتان يرث بهما كسباني لا بأكثرهما والثالث أن فرضه الذي يرث به أخاهو السدس اذ هو الذي
 يجامع التغيب ويوجب الثاني بأن يحمل الارث بالجهتين إذا كان كل منهما سببا مستقلا كالأروحية
 وبنيوالم وارثا بالجد بالفرض والتغيب بهما واحدة هي الآوة اه بحر (قوله أنه مع الأم) أي
 وليس معها غيرهما (قوله عن مسبعة) أي ضعيف السدس اه ع (قوله والمقاتمة) عطف على
 الثلث (قوله استوفوا) أي الثلث والمقاتمة اه ع (قوله ثم قبل الخ) أي في المسئلة الاستوفى (قوله وقيل
 بل الخ) مال المال في المعنى وكذا النهاية عبارة لكن ظاهر كلام الرافعي أنه تغيب الخ (قوله قال) أي السبكي
 (قوله وقد يفرض) أي الثلث اه سم (قوله صريح في الأول) الصراحة ظاهرة فليست اه سم وقال
 السديع رفته صريح في الأول محصل تأمل لانه لا عزم في عبارة ولا قرينة على إرادة هذه خصوص ما قبل
 يحتمل جعلها عليها وعلى ما إذا كان الثلث خبرا له فإن أخذته حيثما بالفرض بالاتفاق وطعمه ما قبل لعل
 الثاني أقر بوجاهته أعلم اه (قوله وقيل السبكي) أي مع الثاني (قوله الصورة الثالثة) أي ثمانية إذا
 كانوا فوق مثله (قوله لعدم تغيبه) لأنه يفرض (قوله وفرض الخ) أي ليس كذلك كما يأتي في المتن
 أنفا (قوله المنصوص عليه) أي أخذت بالفرض فيها أي الصورة الثالثة اه سم (قوله نظير ما يأتي في
 الآكدرية) يعني الذي ليس هذا على خط ما في الآكدرية (قوله وبني عليها) أي قول الفرض والتغيب
 (قوله غير بعد الفرض) أي فان قلنا بالاول حسبا الجزء مما زاد على نصيب الجد وان قلنا بالثاني لم يكن ثم
 فرض فيؤخذ الجزء من أصل التركة اه ع (قوله أودون مثله) وقوله أوفوق مثله كل منهما معلوف
 على قوله مثله من قوله ثم إن كانوا مثله (قوله لكونهم الخ) الأولي بأن يكون معه أثنت أو أربع الخ (قوله
 الامثلة المذكورة) أي المثلثين والدون (قول المتن فله الأكثر) أي وأن رضى بالانقص وقوله وثلث الباقي أي
 بعد الفرض وقوله والمقاتمة أي الاخوة والاخوات في الباقي اه ابن الجمل (قوله الاخوان) أي ليست
 لا يتقصرون أي الجدة أي السدس (قوله وثلث الباقي) وقوله لا يتقصرون أي والمقاتمة كل منهما عطف على
 السدس (قوله أخذت المال) أي فاذن خرج قدر الفرض مستحقا أخذت الباقي وكن الفرض تلف
 من المال اه معنى (قوله ودون الفرض معهم) أي المتصور أنهم معهم (قوله بنت) أي فأكثر
 وكذا يقال في بنت ابن وجدته ووجه (قوله فالسدس الخ) عبارة الغنى وشرح الرض وضابطا معرفة
 (قوله لكن قول المتن السابق) قول المتن المذكور لا يتحقق بغير هذه الصور وتوجه ما قد عوى الصراحة
 الآية لا تسكال فيها وقوله وقد يفرض أي الثلث (قوله صريح في الأول) الصراحة ظاهرة فليست اه سم
 (قوله نظير ما يأتي في الآكدرية) فيه شيء الذي ليس على خط ما في الآكدرية فتمتله

الأكدرية
 المنصوص عليه فيها لا يقتضي قطع النظر عما فيه من جهة التغيب إلا أخوات نظير ما يأتي في الآكدرية وبني
 عليها مال أو شيء يحجز به الفرض أودون مثله لكونهم أختا أو أخا أو أخين أو ثلاث أخوات أو أخواتا لمقاتمة متغيرة أو فوق مثله
 وذلك فيما عدا الأمثلة المذكورة فالثلث خبره (زان كان) معهم (فوفرض فله) بعد الفرض (الأكثر من سدس) جميع (التر كونه ثلث
 الباقي والمقاتمة) وجه السدس من الاولاد لا يتقصرون عنه فالأخوة الأولى وثلث الباقي أنه لو فقدوا الفرض أخذت المال والمقاتمة متما من
 تفرقه من الأم والأخوات الفرض معهم بنت بنت ابن أم جعفر وجعفر ورج فالسدس خبره

في زوجتين وجدوا أخ وثلاث الباقي في جد واحد وصحة أخوة والمقام في جد واحد وفي أخ (وقد لا يبقى شيء) بعد أصحاب الفروض (كثبتين وأموز زوج يفرض له سدس ويزاد في العول) أذهي من اثني عشر وعالت لثلاث عشرة (١١٣) فيزاد إلى خمسة عشر (وقد لا يبقى دون

سدس كثبتين وزوج

مفروض له وبعال) أذهي

من اثني عشر بفضل واحد

يزاد على عسرة فو تعسار

بثلاثة عشر (وقد لا يبقى

سدس كثبتين وأمو) أصلها

سنة بفضل واحد (فيغوز

بالحسد ونسقط الأخوة)

والأخوات (في هذه الأحوال)

لأنهم صنفوا بقية بعد

الفروض شيء ولو كان

مع الجدة أخوة وأخوات

لا يرون ولا ب (حكم الجدة

ما سبق) من غير الأمرين

حيث لا صاحب فرض

وغير أن لا تنضم ذي فرض

كلهم يكن معسرا للاحد

الصنفين المذكورين الفصل

ومن ثم عطف ما يؤولونها

بالو (ويعد أولاد الوين

عليه أولاد الابن القسمة)

أي يتخلفون معهم فيها إذا

كانت خصمولا (فإذا أخذ

حسنتان في أولاد

الابن ذكر واحد أو

أكثر مع اثني أو أكثر أو كان

الشقيق ذكر واحد أو اثني

معها بنت أو بنتان وأخ

لاب (فالباقى في الأولى

بأنفسها لهم) للذكر

مثل حظ الأنثيين وفي الثانية

له وفي الثالثة لها أي تعصبا

لأمرائها مع عسرة مع

الغير (وسقط أولاد الاب)

كل في جد وشقيق وأخ لاب

الأكثر من الثلاثة أنه ان كان الفرض نصفاً فأدونه فالقسمة أعطي أن كان الأخوة دون مثله وإن زادوا
صلى مثله فثلث الباقي أعطي وإن كانوا مثليه استوى بأود تيسرى الثلاثة وإن كان الفرض ثلثين فالقسمة
أعطي أن كان معاً أخت والأخوة السدس وإن كان الفرض بين النصف والثلثين كصنفين فالقسمة أعطي
مع أخت وأخ أو أختين فإن زادوا فالقسمة السدس اه (قوله في زوجتين وأخ) مسألتهن من أربعة
وعشر من لأن فيها غنا وثلثين لزوجته الثلثان ستعشر والعبد السدس أو يعقوب
واحد والأخ اه ع (قوله في جد وجدة) مسألتهن من ستة للعبد السدس واحد يعقوب خمسة على ستة
وثلثا لغير العبد من القاسمة والسدس فضرر ثلاثين ستة ثمانية عشر للعبد سدسها ثلاثة وللعبد ثلث
الباقى وهو خمسة عشر على سكر أخ اثنتان اه ع (قوله بعد أصحاب الفروض) الأولى بعد الفرض
(قوله المثل كثبتين وأمو زوج) أي مع جد وأخوه اه م (قوله أذهي) أي المسئلة (قوله من اثني
عشر) البنتين الثلاث ثمانين فزوج الأربع ثلاثة يعقوب السدس اه م (قوله وعالت) أي المسئلة
واحد قبل اعتبار الجدة قوله في زيادة أي وإذا في حوايلها بالسدس المفروض للعبد اه ابن الجمل (قوله
المن وقد بقي دون سدس) فاعل يسبق خبره فاعل في السابق ومتعلق دون مثله فلا يتوهم أنها
متصرفون فو تعسار فاعلا لا ضرر وتعد ذلك اه سدس (قوله المثل كثبتين وزوج) أي مع جد وأخوة
اه م (قوله المثل يفرض له) أي السدس للعبد (قوله بفضل) أي بعد فرض البنتين ثمانية عشر وفرض
الزوج ثلاثون قوله واحد أي هو أقبل من السدس (قوله المثل كثبتين وأمو) أي مع جد وأخوة اه م (قوله
(قوله بفضل) بعد فرض البنتين أو بعد فرض الأم وأحد (قوله المثل في هذه الأحوال) أي الثلاثة (قوله
من خبر الأمرين) أي القاسمة فو تعسار جميع المال فو تعسار وخبر الثلاثة أي القاسمة فو تعسار ثلث الباقي وسدس
الجميع (قوله مع ذي فرض) أي وفرض بعد أكثر من السدس اه ابن الجمل (قوله ومن ثم) أي
بأن الجمل اه (قوله هذا) أي اجتماعها بغير اختلاف فاعل اه م (قوله عطف) أي قوله للاحد في قوله
لا يرون (قوله المثل بعد) أي بحسب أولاد الابن بالرفع فاعل بعد له أي الجدة وأولاد الابن بالنصب
تخطه معقول بعد اه م (قوله فيها) أي القسمة فو تعسار اه أي للعبد (قوله المثل خمسة) وهي الأكثر
تسابق معنى (قوله مع) أي الذكر (قوله أذكر) عطف على كن من قولنا المسنف فكان
(قوله الشقيق) عبارة النهاية البعض اه وهي أحسن (قوله وأخ لاب) عطف على قوله بنت وانظر
ما تقدم التصريح بذلك من أن الكلام في اجتماع الصنفين (قوله بأنفسها) أي الاربعة (قوله أنها
معها) أي الاجتماع البنات أو بنت الابن (قوله وعبد) أي الشقيق والأخ لاب الجدة هذا مثال لثلاثة
من الصور الثلاث المتقدمين القاسمة للشقيق إلى الثلث اه ع (قوله مع أحدهما) وهو قد
الابن الصادق والأخ والأخت فو تعسار كابن جابر الأم صادق والأخ والأخت اه ع (قوله كابن جابر) الخ
أي قبل أساطله (قوله انه) أي الجدة فو تعسار كهي أي الأم (قوله مع) أي الجدة كذا خبر به (قوله
وكأنهم) أي الأخوة (قوله والابن بحسبهم) أي الحال (قوله وفارق) أي قول المثل لا في الأكثرية
في المثلين الأخوة وعدم زيادة الواحد إلى المثلين (قوله ما تقرر) أي من أن الشقيق لم يجب ولا ياب
بحسبه اه سم (قوله) أي الأخ لام (قوله أخ) أي الشقيق وقوله مع أخ أي الأم (قوله ولا
(قوله أولاد) أي أولادنا أو يعمل أو لا يعمل ما فوق الواحد (قوله إذا كانت خيراً) فيما شارة إلى أنه إذا
كان خيرها هو الخير لا يختلف الحال بعدهم أو يعلم عدمه فاعل (قوله مع) أي الجدة فو تعسار اه أي الجدة
(قوله ما تقرر) أي من أن الشقيق لم يجب ولا ياب بحسبه

للعبد الثلث والباقي الشقيق وبحسبهم من أحدهما غير وارث كابن جابر الأم من الثلث بجامع أنه ولادة كهي وكابن جابر معهما معاً
عصمته وكأنهم وروى إلى السدس والابن بحسبهم وأخذاً من قبل الأم وفارقاً ما تقرر اجتماع أخ لام مع جد وشقيق فإن الجدهما الحجاب
فتمع لانه لا يتوهم بحسبه بان الأخوة شعبة وأحد فخار أن ينبأ عن أخ ولا

وايضاً وله الابدال مدود
غير من روم ابدال قدياخذ
كلما في كان لعدم وجه
والاح لا من روم بالابدال
فلا وجه له (والا يكن
مهم ذكر بل مضمون المانا
فتأخذ الواحد في النصف)
اي النصف تارة تكسب
وسبعة واثني لاب من خمسة
وتصنع من عشرة للجدل مرة
والشقيقة النصف خمسة
انهم في النصف واحد لاثني
من الاب ودونه النصف كسب
ووجه وام وشقيقة واثني
لاب للشقيقة هذا الفاضل
وهو دون النصف لانه
ربيع وعشر (و) تأخذ
(الثلاثين فاصدا الى
الثلاثين) أي اثنى عشر تارة
كسب وشقيقة واثني لاب من
سنة واثني لاثني ودونهما
نحو كسب وشقيقة واثني واثني
لاب من خمسة للشقيقة
والاثني دون الثلثين
وعشر ياد الواحد الى
النصف والثلثين الى الثلثين
بل على ان ذلك تعصيب
والا يزيد اقل ونظائر ان
هذا تعصيب بالنظر وان لم
يأخذ منها لانه لا ماض
هو اختلاف جهة تأخذ في
والاخوة (لا يفضل عن
الثلثين شي) لان الجدل لا يأخذ
أقل من الثلث (وقد يفضل
عن النصف) شي (فيكون
لا وادالاب) كما في سجد
وشقيقة واثني لاب (والجدل
مع اخوان) كما في فرض
لهم معه) ولتعامل المسئلة بينهم واما هو فقد فرض له

كذلك الجدوة والاحوة) فانهم اجتمعوا في اختلاف فلا يجوز ان يستحق الجد نصيب الاخذ (قوله
المعروف) أي على الجد (قوله كيان) أي في شرح الى النصف وفي قوله اصف وقد يفضل الخ (قوله
ولا يكن فهم ذكر) أي ولا أني معاهبت أو بنتا بن أخذ اسمها تغايد عر وهم ورشدي أي
في شرح فاذا أخذ حصتها الخ (قوله أي النصف الخ) أي تأخذ النصف تارة الخ (قوله من خمسة) أي
أصلها من خمسة عدد الرؤس لان الشقيقة تعدل الا من الاب على الجد فيكون مع مسئل ونصف فالمسألة
أصلها في أخذ اثنين من الخمسة وتأخذ الشقيقة نصفها ونصف لها جميع فامر بشرح النصف اثنين فيها
تبلغ عشرة اه ابن الجبال عبارة عن عشرة من خمسة ونصف من عشرة لان فيها نصفها وعشرها ثنائ
فبشر بان عدد رؤسهم وهو خمسة بعشرة لاثني النصف اثنان بالمقاسمة وثلاثة تبلغ جميع النصف والجد
أربعة بالمقاسمة لاثني والاخذ يفضل واحد بعد حصتها الاخذ اه (قوله ودونه الخ) عطف على قوله
النصف فيه جعل دون متصرفه مقولاً بالاضرورة وهو خلاف المقرر في النحو (قوله كسب واثني واثني
وشقيقة الخ) فالمقاسمة للاخوة في الباقي بعد فرض الز وجعل الام أصل الجد والر خمسة فبشر بها في أصلها
اثني عشر تصنع من اثنين والر وجعل بها خمسة عشر ولا من سبعا عشرة والباقي وهو خمسة وثلاثون للعديتها
بالمقاسمة أو بعشر يبقى واحد وعشر ون تأخذها الشقيقة في دون النصف اذ هو ربع وعشر واثني
الاخذ لاب ابن الجبال وعشر وقوله اثنى عشر أي لان فيها ربع الز وجعلت سدس الام (قوله أي الثلثين) أي
تأخذ من الثلثين (قوله من ستة) هذا ان اعتبر عدد الرؤس وان اعتبر خرج الثالث فاسئلة من ثلاث خرج
الثلث الفتي يأخذ الجد (قوله واثني لاثني) اذ بعد الشقيقة ثلث الاخذ من الاب على الجد فستوى له المقاسمة
وثلث جميع المال فاذا أخذ من الثلث الباقي ثلث الشقيقة اه ابن الجبال (قوله من خمسة) أي عدد
الرؤس (قوله وعشر واحد الخ) مبتدأ خبره قوله يدل الخ (قوله اثنى عشر) أي ما ياتى في الشقيقة واحدة
أرأى كثر (قوله تعصب بالنظر) وهو الجد (قوله وان لم يأخذ) أي الغير وقوله ما أي الشقيقة (قوله
لان الجبال) عبارة عن ابن الجبال لان الجد في الأصل لم يكن معهم صاحب فرض لا يأخذ أقل من الثلث وفيها اذا
كان معهم صاحب فرض لا يبقى بعد أخذ صاحب الفرض نصيب الجد الا سطر الاقل من الثلثين كما تقدم فلا
شي الا نحو من الاب مع الشقيقتين اه (قوله كاسر) أي أنفا (قوله يمين) عبارة الفتي يسبهم اه (قوله
واما هو) أي الجد وكذا المبر في قوله وقوله لانه وقوله فرجع (قوله كاسر) أي في قول النصف بفرض
(قوله وان لا يكن فهم ذكر) هلاك لا أخذ اسم سابق ولا أني معاهبت أو بنتا بن ولعله لفهم ذلك مما سبق
سكت عنه (قوله أي النصف تارة فوونه أخرى) لاجل ذلك عبر النصف بقوله الى النصف ولم يعبر بقوله
فتأخذ الواحد النصف وكذا يقال في قوله الا في اثنى عشر (قوله وللشقيقة النصف) في شرح الفصول
لشيخ الاسلام وقوله للشقيقة النصف أي يجعل لها ابتداء من غير استعصامها قال ابن الجبال انه الصواب كما
نقله عنه الرافعي وغيره لان ادخالها في الحساب كما كان لاجل التنصص على الجد فاذا أخذ فرضه فلا معنى
للقسم ونوع بعض الفرضين انه يجعل الباقي بينها وبين ولد الابن دون عليها قدر فرضها انتهى وفي شرح
الروض ونقطة كلامه ان الاخذ تأخذ ذلك بالفرض وهو ما هو بين الابن ولو كان مع الجد وجعلوا
وشقيقة واثني لاثني الشقيقة الفاضل وهو ربع وعشر ولا تأخذ بهذا على انما تأخذ في هذه
الصوره بالتعصيب والا لا بدوا على توريده قولهم لا يفرض الاخذ من الجد الا في الكدره ولكن معارض
مان ما أخذ من نصيب الجد لو كان بالتعصيب لكانت اما عاصبه بنفسها وهي باطل قطعاً وبغيرها فكذلك
والا لكان لها نصيبها مع غيرها فكذلك ايضاً لم يرد في بيان أقسام العصب وقد يختار الثاني وقد
هذا البر يخالف غيره انتهى (قوله واثني لاب) المقامه تخالفه في السجد (قوله لانه ربع وعشر) أي لان أصل
المسئلة اثنان عشر لان فيها ربع الز وجعلت سدس الام وتضع من اثنين والفاضل منها بعد الربع والسدس
خمس وثلاثون للجد منها أربع عشر يفضل أحد عشر من الاخذ وهو ربع الستين وعشر اه (قوله في المتن

لهم معه) ولتعامل المسئلة بينهم واما هو فقد فرض له لانه صاحب فرض فرجع اليه عند الضرورة

(الاقبال كدريه) قيل نسبة كدريه الى ساهه عليه السلام فخطا والذى القاه على ابنه سفيان وزوج السدة اولاد كدريه
اليتوقل لان زيدا كدريه على الاخت باعها ثم انصف استرجاعه ببعض ما قبل لانها كدريه (١٥) عليه السلام لا يفرض الاخوان

مع الحد ولا يعل وقد فرض
فيها واولا قبل لتكدر
اقوال الصابة فيها (وهي
زوجهم وجدوا تحت
لاوين اولاد فلز وج
نصف والام ثلث والجد
سدس ولا تحت نصف)
اذ لا سقط لها ولا معصب
لان الجد لو معصب ناقص حقه
(تقول) المسئلة بنصفها
من ستاتي تسعة ثم تقدم
الجد والا تحت نصيبها)
وهما ارباعا اثلاثه
الثلاث لا ينقسم عليها
تقصر بثلاثة في تسعة
فلز وج تسعة والام ستة
والجد ثمانية ولا تحت اربعة
وقسم الثلاث بينهما كل جز
تفصيلها عليه كما في سائر
سوا الجد والاخوة تقرض
لها الاربع وقسم بينهما
بالنصيب وعادة الجاهل
قال القاضي وجعل القرض
لها اذ لم يكن معها تحت
اخرى لا تساوها والا
أخذت السدس ولم تزد
وهما يعل بها كثيرا
انتهى ولو جسد ذلك بان
تعد الا تحتين بحسب الامم عن
الثلاثين سدس فحين
لشقيقة لعلها اشتعاعا عليه
وقوله لا تساوها ليس
يقيد الا في أخذها السدس
وحدها ان لو كان معها شقيقة
مثلا تحت الام وأخذنا
السدس

له سدس وزاد في العول اه معنى (قول المتن الا في الاكدرية) بين في شرح كشف الغوامض انه يفرض
لها في مسائل اخرى تحتها صور كثيرة وجعل ذلك لولا دألي حصرهم هذا فرأى به اه سم وأبى ابن
الجالل بان يحمل الحصر المذكور دليل كلامهم في غير مسائل المعادة والمفنى بان القرض هناك أي في
المسائل الاخرى المسماة بالمعادة باعتبار وجود الاصل لا بالجد (قوله هنا) أي عن تلك المسئلة (قوله اوز وج
المتنازع) بقدر مبتدأ مطع على قوله القاه الخ (قوله وقيل لانها كدريه الخ) وعلى هذا كان ينبغي
تسميتها كدريه لا كدريه اه معنى (قوله فيها) أي الاكدرية (قوله ولو معصبها) أي ابتداء والا فهو بعصبها
انتهى كذا في (قوله ناقص حقه) وهو السدس معنى عبارة الجعري لأنه لو معصبها ابتداء لكان القاض لها سها
واحدا فيكون له ثلثا ولها ثلثه اه (قوله بنصفها) أي الا تحت وهو ثلاثة اه معنى (قوله وهما) أي
نصيب الجد ونصيب الا تحت (قوله لا ينقسم) أي مجموع نصيبهما الاربع وقوله عليها أي الا تحت والجد
العدد باعتبار سهمه اثنين صدارة النهائية والتي ولها الثلث فان كسرت أي الاربع على خرج الثلث ضرب
ثلاث في تسعة تبلغ سبعة وعشرين فلز وج تسعة الخ اه (قوله وقسم الثلاث) لهما ارباعا الثلثين الاربع
التي ثلثا السئلة لكن رد عليه أن القسم الاربعي من ارباع التسعة لا التي من ارباع الستة وستة ثلثيها
ولها لعل هذا عدل النهاية والمفنى الى التعبير بالثلث ولها ثلث التسعة تقرض الا تحت وانما اقتصر
عليه وان كان الواحد فرض الجسد منها منقسما أيضا فنظر الى أن أصل القصد دفع فضلها الى الجد يتقص
سهمها والله اعلم (قوله وقسم بينهما) أي وقع التقسيم بينهما (قوله اذ لم يكن معها الخ) أي اذ لم يكن
مع الشقيقة تحت لاب وقوله والأخذت أي بالشقيقة (قوله لم تزد) أي لا تعزل المسئلة (قوله تحتين
الشقيقة) أي قوتها وأخذت السدس قضية الاقتصار على السدس انه تعصب اه سم (قوله أشتها) أي
التق لا بعلم أي الجسد (قوله اذ لم يكن معها الخ) عبارة النهائية والتي والوضوح شرط ولو كان بدل
الا تحت أح سقط أو أشتان فلام السدس ولها السدس الباقي ولا عول اه

«(فصل في موانع الارث)» (قوله في موانع الارث) الخ قوله ونحوها كما في المفنى والى قول المتن لكن
المشهور في النهاية قال ابن الجلال وهو أي اوانع جمع مانع وهو في اللغة الحائل وفي العرف ما يلزم من
وجوده العلم ولا يلزم من علمه وجوده ولا عدمه قال الرافعي ويعنون بالمانع ما يجمع السبب من نسب وغيره
ويجاء مع الشرط فيخرج الالف فانه يقطع النسب الذي هو السبب ويخرج استبعاد ما يوجب الموت فخرج
ونحوه لعدم الشرط ويخرج الشلف بوجود القرب وعدمه كالفقود والجل ادم الشرط أيضا وهو
تحقق وجود المولى بغير الموت انتهى اه (قوله ولما معها) أي من قوتها ولو تخلف جلازل الخ قوله
الجعري أي لكن مقتضى ما مر نفاخ ابن الجلال من قوله ولو مات متوارثان الخ نعم أيضا (قوله بنسب
وغيره) بغير ما في ولا فرق بين الوالد والنسب لعل المنصوص في الامم واستمر وغيرهما أو أجمع عليه
أعجل الشافعي رضي الله تعالى عنه ومنهم وجهاه بان الجلازل في الكافر ابتداء أو أجمع أو معتدا
كأروا نه الم أو الحق أو التوافق في بدو لان المتنازع في المنصوص حتى في الوالد في الامم والمقصود خلافا
للقاضي حسين في الوالد حيث قال ينتقل الارث الى بيت المال اه (قوله المتفق عليه) أي بين البخاري
وسلم اه عش (قوله على الثاني) أي علم ارب الكافر من المسلم (قوله وفارقال الخ) أي علم ارب
الاقبال كدريه) بين في شرح كشف الغوامض انه يفرض لها في مسائل اخرى تحتها صور كثيرة ويجعل
ذلك واردا على حصرهم هذا فرأى به (قوله تحتين الشقيقة ثم قوتها وأخذت السدس) قضية الاقتصار على
السدس أنه تعصب (قوله اذ لم يكن معها شقيقة مثلهما الخ) بغير تال وض أو أشتان فلز وج والنصف والام
السدس والجد السدس والباقي لهما أي الا تحتين ولا عول اه

«(فصل)»

«(فصل)» في موانع الارث وما معها (لا يتوارث مسلم وكافر) بنسب وغيره للجد بن المتفق عليه لا يرب المسلم الكافر ولا الكافر المسلم
والاجماع على الثاني وفارق جواز نكاح المسلم الكافرة

بان مبني ما هنا على الواو الاقلام واللام بينهما وجوازا النكاح في نوع الاستخدام وخبر الحاكم ومحمد لا يثبت المسلم النصراني الا ان يكون عبدا او امة من قبله ان ما عده السيد كافي بالحاجة لا الارث لا حتى من العتق لانه مما عده على انه اعل وعارضه المسلمان في التقابل الصادق بانتهاء أحد الطرفين لا يستلزم (٤١٦) في كل منهما النصرانية في أصله وريايته عول في ذلك على شهرته الحكم فكل يبال بذلك الا اقليم على ان التقابل ياتي كثيرا

لا مصل الفعل كما قابت
الاص وبانه هو ماله لومات
كافر من زوجه متعلم ثم
أسلم ثم ولدت لم يرضها
لانه مسلم تبعا لها وليس في
عجله لان العرة بالاتفاق
الدين ساقط الموت وهو يحكم
بكفره حيثن والاسلام
هنا انحطاط بعده وانما ورث
مسح كونه محمدا لانه بان
يصير ورثه للصبيان أنها
كانت موجودة فيه القوة
ومن ثم قيل لنا جاد تلك
وهو النطفة واعتراضه بان
الجد مالم يبعث حيوان ولا
كان حسونا أي لا يخرج
من حيوان والام يسم
الاعتراض بربان هذا تفسير
للمصداق في بعض الاواب
لا مطلقا فلا يرد (ولا يورث)
وتدقيق وهو من لا يستدين
بدن ولا (منه) مال الموت
بمال وان أسلم لانه لا مناصرة
فيه وبين أحداهما
وبعثان الرفعة لو انما
أسلم خلق لا يبرأ قاله
السبكي (ولا يورث) بمال
بل ماله فيه ليست المبال سواء
ما كتبه في الاسلام
والزاد في جهة وأمره
وسأ في الجراح أن ورثه
لولا الادة مستوفى قدره

المسلم من الكافر جواز الخ وهذا رد ناقيل الجمهور والناقل يارث المسلم من الكافر قياسا على النكاح (قوله)
بان مبني ما هنا أي بناء التوارث (قوله على انه) أي الخبر وقوله اعل أي فلا يتبعه ما عدا (قوله المهر)
بفي أصله أي المهر وعبارته لا يورث باسم الكافر وبالعكس (قوله ورثه الخ) هذا انما يقيد لودعي
المعترض عدم صحة تغيير المصنف وأما الذي أوضحه تغيير الأصل منه كاهو المستفاد من المغني فلا فعل لهذا
تغيير الجواب العالي (قوله كما قابت المص) تأمل ما في هذا التمثيل المهم الان يحمل على التظهير أي كان
الفاصلة تأتي لأصل الفعل وان كان الأصل فيها الاشتراك سيدعمر ابن الجبال في عرش مثله (قوله)
وبانه وهو الخ) عطف على بان في التقابل الخ والخبر راجع الى المنتهى هذا الاعتراض وجوابه بحريان
في كلام الحر أيضا (قوله وليس الخ) أي الاعتراض الثاني (قوله حيثن) أي وقت موت أبيه (قوله وانما)
ورث أي المهر وقوله انها كانت الخ أي الحيوانية ما عدا (قوله ومن ثم) أي من أجل انه ورثه فكان حلالا
(قوله قيل لنا جاد الخ) ولو قيل لنا جاد يورث كان أقرب لظهور ان الجادة قد نكح كالمسجد سم اه
سيدعمر ابن الجبال (قوله وهو النطفة) أي وان لم تستدخله الا بعد موته لتبين انما وافته عند موته
اه سم (قوله واعتراضه) أي نقيل (قوله أي ولا يخرج الخ) الانسب أي ولا يصير حيوانا اه سيدعمر
(قوله ولا يخرج من حيوان) أي وهذا يخرج من حيوان فلا يكون حلالا اه سم (قوله والا) أي وان لم
يزد قوله ولا يخرج الخ (قوله لم يتم الاعتراض) قد رد بداهة المعترض بان هذا حيوان بالقوة فيتم الاعتراض
بدون الزيادة كذا قاله المحقق وهو وجه صحيح وقوله الشارح ولا يخرج الخ شامل للفتن ففتح الخ الى التقيد
اه سيدعمر (قوله وبالخ) خبر قوله واعتراضه (قوله وتدين) أي قول المتن لكن المشهور في المغني الاقوله
ونقل المصنف الى قوله وتصور الخ (قوله وهو من لا يستدين الخ) ويعرينه بن يظهر الاسلام ويحكي
الكفر وهما متقابلان اه النهاية أي الامداد وهو محل تأمل اه سيدعمر لعل وجهه مان بينهما
عموما وتصوفا وجهان التقارب (قوله ولا يورث الخ) وكذا نص في ثمرة قوله اه معنى (قوله)
وان أسلم) أي عدم موته اه معنى (قوله ويبحثان الرفعة) انما ذم أسلم شارفا الخ وفي شرح الترتيب
ولا يورثه وان أسلم قبل نسخة التر كتم خلافا للامام أحد اه ثم يأتى بخلافه في منتهى الايراد ان
فروع الحائلة في قول القضاة بحثان الرفعة الخ وقول الامداد لا يورثه ويخبره كبردى تنصرون
أسلم بعد الموت اجاب اه فهم انظر لما علمت ان الامام أحد قائل بذلك وحيثن فبحثان الرفعة موافق لما
قاله الامام أحد اه ابن الجبال (قوله والردة) أي وما كتبه في الردة (قوله وسباني الخ) عبارة ابن
الجبال والافرق بين المبال والمقتض وانما مستوفاه لو انه لولا الادة لانه لا يستوفى انما كان نفسه السبكي عن
الاصحاب اه عبارة عرش قوله يستوفى قدره أي تستغفلا انما كان فهم قوله لولا الادة اه (قوله)
يستوفى الخ) أي بعد موته بالسراية وقوله قدره أي المطلوب في الاسلام مع الكفاية اه معنى وسم
(قوله ونقل المصنف) مبتدأ خبره قوله هو (قوله وتصور الخ) مبتدأ خبره قوله تظاهر (قوله فانه)

(قوله لنا جاد تلك) قديما لو قيل لنا جاد يورث كان أقرب لظهور ان الجادة قد نكح ذلك كلتي المساجد
فانما تلك (قوله وهو النطفة) أي وان لم تستدخله الا بعد موته لتبين انما وافته عند موته كان
حيثن نطفة (قوله ولا يخرج من حيوان) أي وهذا يخرج من حيوان فلا يكون حلالا وقد يرد
المعترض أن هذا حيوان بالتقويم لما في فتم الاعتراض بدون هذه الزيادة (قوله وسباني الخ) (قوله)

(و يورث الكافر الكافر وان انتقلت سلبتهما) لان جسمه ملل الكفر في السلطان كالماله واحدة قال تعالى فاذا زعموا الحق أي
الاضلال ونقل الاصنف في شرح مسلم عن الاصحاب ان الخرين بين في بلد من متحول بين لا يورثان فهو ورثه ورث اليهودي من النصراني
وعكس سمع ان المنقول من ماله لا يقر ظاهري في الواو والنكاح وكذا النسب فمن أحداه في يهودي والآخر نصراني فانه يتبع بينهما بعد
البلوغ وكذا اولاده فبعضهم اختيار اليهودية وبعضهم اختيار النصرانية السكن المشهور انه لا يورث بن حري وذي أو معاهدا ومستأمن

بيلادنا انتفاء الموالاة بينهم وبتوارث ذنوبهم معا ودمستان وأحد هؤلاء بيلادهم وحوي (٤١٧) (ولا من فمرون) وان نزل اجاعا

ولانه لو وورث ملكه السبد
وهو اخي من الميت وانما
لم يقرروا بانه ثم تلقى سبد
له بالملك كما قال في بقول
فنه نحو وسبباً وبعينه
لان هذه عقود اعتبارية
تصمم للسبد فبقاها القنة
ايضا له ولا كذلك الارث
وأفهم التران الحريوت
وان استقرت فمناقه
بالوصية وساق ما فيه
(والجديد أن من بعض
حريوت) جميع ملكه
بعضاً طرأ له نام الملك
عليه كالمز واقفهم هذا
ما به ان الرقيق لا وورث
الا في صورة وهي كافر له امان
جنى عليه ثم نقض الامان
فسي واسقر ومان بالسراية
فناقض بقوله لا وورث من يمان
بانهم انما أخذوا نظرا
لغيره السابقة لا استقرروا
جنابها فيل الرقيق
الحققة لا استثناء لا بالنظر
لكن تسمية الموان حاروا
وهو فن (ولا) وورث (قاتل)
باي وجه كان وان وجب
عليه كالفاضي يحكم به من
مقتوله شا كان حراً
يداه وقوعه لم يورث لا خيال
فيه بقوى بعضها بضوان
لم تحصل من ضعفهم قال
ابن جسد البري بعضها
ليس القاتل من مقتوله شيء
انهم جميع بالاتفاق واجمعوا
عليه في العمد تليل وتطابت
عليه المال السابقة لانه

أمن أحد أيوره الخ كذا ضمير أولاده (قوله بيلادنا) خلافاً لانه كما كان ظاهر المعنى حيث أسقطه
(قوله بيلادنا) كقبحه الصبري قال في شرح الروض وقضيتاه لو عقد الامام اليه الماطعة فاطنة بدار
الحرب بانهم يتوارثون مع أهل الحرب قال الأذري ويجوز تنزيل الاطلاق على القالب خلافاً لانه سم
زاد ابن الجبال خوفاً العلامة الرمي في النهاية حيث قال وقضية طلاقة كغيره لانه لا فرق بين كون الذي
بداراً ولا وورثه كذا في الروض وموافقاً لقصد الصبري مخرجاً بطلانهم اه (قوله بيلادهم) أي
الكفار (قوله وحوي) عطفي ذي (قول المتن ولا وورث من فيون) مدبراً ومكاناً وبعضاً وأما
ولدهما ومغني (قوله وهو) أي السبد (قوله) أي للموروث (قوله) وصية أو بعينه (أي لقن
متعلق بالوصية والبيعة (قوله وانهم هذا) أي قول المصنف والجديد الخ قوله ان الرقيق الخ لا وورث بيان
لما في الاصل (قوله أي في صورة الخ) من كلام الشارح (قوله فقصروا عليه الخ) أي دية الجرح
لا دية النفس واطلاق الية عليهما من باب التوسع في زي وعناي اه بغيري عبارة الفتي فخر الارش
من قسمة لورثته اه (قوله ويجاب الخ) أي عن ارادته الصورة على مفهوم المتن ومنطوقه أسقطه
(قوله انما أخذوا) أي ألو رتاً لدية (قوله خاتمتها) أي الية والاضافة من إضافة السبب إلى
السبب عبارة النهاية لاستقرارها بما قبل الرق اه (قوله بالنظر لكونهم) أي الورثة (قوله ولا وورث
قاتل الخ) وليس من ذلك ما لو قتله بالمال أو بعينه فغيره من حيث يظهر اه عش (قول المتن ولا وورث
قاتل) فخرج سببه دواء فان كان عارفاً ورثه أو غير عارفاً لم يرثه مخرجاً من حيث اسم على التمسح وفي
شرح غير والكفاية لشيوخ الاسلام اطلاق عدم الرق من الموان وهو الذي تنقض قاعدة السبلان
الضمان غير ملحوظ هنا أما التفصيل فاما بالنسبة لحكم التعيين على انه في النهاية قبيل بعض الخائنات
على ضمان الطبيب والمطبلون متى غير على التفصيل من الطبيب الحائض فلا ضمان وبين غيره فيضن
اه أتول وكذلك أطلق ابن الجبال كون سقي الدوا معاً عابره ومنها إذا سقي الوارث من ربه الدوا
أو بطرحه على سبيل المعاينة إذا قضى إلى الموت اه وكذلك أطلقه بعضنا بغيره ومثل ذلك سببه دواء
أقصى الحوتة كذا في شرح الترتيب اه (قوله باي وجه كان) عبارة النهاية وان لم يكن كان قتله بحق
لنه وقد أودع ما لا سواه كان بسبب أم بشرط أم بشرط فان كان مكرهاً أو كاشفاً أو كاشفاً
لنا قاتل مستعمل في حق حقه ومجازه (قوله وان وجب) أي القتل عبارة الشنشوري ولو كان بغير قصد
كانت ومجنون ولعل ولو قصد به مصلحة كضرب الابلان للتأديب وبما الجرح للمعالجة اه وقوله
من مقتوله ملة برث اه سم (قوله كان حراً بغيره الخ) قضيتاه لانه لا وورث سواء كان متعدياً بحضرها
أم لا وسبباً في كماله معناه التنبه لاشتراط التعدي (قوله لا يجاب في الخ) تعال للمتن (قوله لانه
محرم بالاتفاق) مقول قال (قوله) أو جوعاً عليه (أي على عدم ارب القاتل (قوله وتطابت عليه) أي
عدم الارث في العمد العدوان (قوله ولا وورثه الخ) عطفي قوله لا يجاب الخ عبارة شرح التمسح ولتسمية
استعمال قتله في بعض الصور وسد الباب في الباقي اه (قوله مطلقاً) أي قتله عداً أو بؤنه كذا في النام
والضمان والعلل (قوله أي باعتبار السبب) أي حسب الموت وهو القتل (قوله وورث من القاتل الخ) وفي

(٥٣ - (شرواني وابن قاسم - سادس) لو وورث لا يستحيل الورث فقتله في ذي الخراب العالم فاقضت المصلحة
منعوا من مطالعته فظاهر المصلحة لا يستحيل أي باعتبار السبب فلا ينافي كونه ماله كالموذهب أهل السنن وورث الحق بقتله

و رواي خبر موضوعه على الانجحة لان قتله لا ينسب اليها و لان مصادره عن الامتناع من حق يقتضيه بخلاف حكم الحاكم و قيل ان لم يضمن ورتب لانه قتل بحق و ردها المعنى اذا لم ينضبط انبط الحكم بوصف اعم منه مشتمل عليه منضبط غالباً كالشك في السرقة و ضد الاستحجال هنا هو بدفع ما قيل كذا اذا شاف ان يكون ظاهراً بالحق في هذه المسئلة قال المصنف رحمه الله وضمن بضم أوله ليدخل فيه القاتل سلطان العاقلة تضمنت و ردها المعنى على ضعف ان اللحية تلبسهم ابتداء و ردت القاتل قاتله كان يجرحه ثم عوت هو قبله و من المواتع الدور الحكمي كخبر آخر الاقرار و كون ما يت (٤١٨) نيباً قال صلى الله عليه وسلم نحن معاشر الانبياء لا نورب و يحتاج لذلك عند موت عيسى

صلى الله عليه وسلم على نبينا وعلينا و صلى سائر الانبياء
 ﴿تبيينات﴾ مهاتوق في كلام الشيخين وغيرهما
 تقتضيه ذكر في الحاضر بالعدوان فن قتل مورثه
 يستر حفرها عليه كونه و كذا و وضع الجرح و نصب الميراث و بناء على ما وقع عليه و قد ذكر ذلك و من صرح بذلك المارودي و سبقه البيان سريع فانه لما نقل عن أبي حنيفة و صاحبه و رحمه الله تعالى انه لو أخرج كتيبة أو ميمنة أو باو ناله أو ظهر بها أو صب ما في الظهر بن أو أوقف دابة فيه أو المشاة لافان بذلك مورثه و قال وهذا كمن خرج على قياس قول الامام الشافعي على معنيين أحدهما ان كل شيء فعله من ذلك محله فعله لم يقع او فهو محال ليس فعله أو كان متعدي به أو كان عليه سقطه كالساق و القائد لم يره و لما نقل الاذري هذا قال عقبه و ظاهر كلام الاصحاب ان الذهبان كل مهلك مضمون عليه أو على

معين نهاية و ابن الجمال (قوله و رواي خبر موضوع) أي أو يصحح أو يحسن بالاذن اه عش (قوله) لان مصادره (الخ) عبارة عن النهاية اذ قد لا يعمل به اه (قوله حق يقتضيه) أي يقتضيه المعين بمصادر المعين (قوله المواتع الدور) كان وقع قصاصاً واحداً اه مغني عباد بن الجبال بقصاص أو بديه أو بكفارة اه لانه قتل بحق و يحمل الجرح على غير ذلك المعنى اه مغني (قوله و ردها) قد يقال كون القتل بحق أو غير حق أمر منضبط لا تفاوت فيه اه سم (قوله المعنى) أي المعنى المتعنى للحكم وهو الذي يسميه الأصوليون على الحكم هنا من الارث و المعنى كون القتل عدواناً اه كردي (قوله كاشقة في السراخ) استشكله سم (قوله زوبه) أي بالرد (قوله ان يكون ظاهراً) أي أخذاً بظاهر الحديث اه عش (قوله بضم أوله) أي دفع ثأله بلا شد و اسناده الى ضمه القاتل (قوله ليدخل فيه) أي في القاتل الغير الوارث اه كردي (قوله تضمنه) أي القتل خطأ (قوله و ردها) أي في غير وجه الضم و الفسخ اه عش و يجب سم عن ذلك اريان المصنف أراد الضمان المستقر كما هو المتبادر فلا ربه اه (قوله تلبسهم) أي العاقلة (قوله كان يجرحه) أي مورثه (قوله عوت هو) أي الجارح قبله أي موت الجرح و ج عباد قال في ثم عوت الجرح و من ثلث الجرح اه (قوله عند موت عيسى) أي أو الحاضر على القول بنبوته و انه حي وهو الزاحج فيما اه عش (قوله لما ذكر في الحاضر) وهو قوله كان حفر بها بداره الخ في غلغل القاتل اه كردي (قوله بالعدوان) متعلق بالتقيد (قوله فموت به بئر الخ) يعني من مات مورثه و وقع في بئر الخ (قوله أو ظهر) أي جاء (قوله على معنيين) أي أمرين أو شيئين الجارح متعلق بقوله فخرج (قوله أحدهما) و سكوته ثانياً المعين عليه لعدم تعلق فرضه به (قوله) أذ كان معدياً به لعل أو هنا بمعنى الواو (قوله و لما نقل الاذري هذا) أي قول ابن سريج (قوله كل هلاك مضمون عليه) أي على فاعله المعلوم من السابق و يحمل جوع الضمير على الهلاك بمعنى المهلك على طريق الاستخدام (قوله تقبصا) أي اتفقا أو التنبه (قوله انه الصواب) أي التفصيل (قوله ولم ينظر) أي الاذري و الزكشي (قوله مشهور بالذهب الخ) و مقول القول (قوله انه لافرق) أي بين العدوان و غيره في منع الارث (قوله لقول المطلب الخ) متعلق بقوله لم ينظر و له لعدم النظر (قوله و تبعه الخ) أي التمولي (قوله انتهي) أي قول المطلب (قوله ما ذكر) أي عقب قول المصنف و لا ريب من قوله بأي وجه كان فقره انه لافرق الخ بياناً باعتباره معناه (قوله كن حفر بها) يحملان يكون مقتضى و لعل هذا البقي يحملان ان يتلا السبب بجزئيات الشرط أو يؤول كانه محالاً بما أراد أو قوله من مقوله له ثم (قوله و ردها المعنى اذا لم ينضبط الخ) بما نقله و قد يقال كون القتل بحق أو غير حق أمر منضبط لا تفاوت فيه و قوله كاشقة في السفرة ان كان مثلاً الوصف الاعم المنضبط فقه نظر اذ لا تضابطاً للمقتضى المناط وصف الضرر و اضافته الى المعنى التعليل ينضبط حتى عدلنا عنه الى هذا ان كان السفر فهو ممنوع على السفر انضبط من المشقة أو غير فعله و ان كان مثلاً المعنى الذي لم ينضبط العدول عنه فهو اسخ اذ ليس لها انضباط غالباً هو ظاهر فلا حاجة لبيان عدم انضباطها فليأمل (قوله و ردها)

عاقلة بما ذكر في البيان منع الارث فقال أيضاً عقب ما من من التفصيل بين الحفر العدوان و غيره أنه الصريح أو الصواب و بما ذكر في الثاني فقال انه الصواب لم ينظر و القول ببعض الاصحاب مشهور بالذهب انه لافرق لقول المطلب و تعني الجواهر لا خلاف أن من حفر بها أو وضع حجر اذ ان به قهره بولاً لا يفرط من صاحب المالك نه و من كذا اذ وقع عليه ما طعن لانه لا ينسب اليه القتل اسماً ولا سكاكاً انتهى و منهم من ذكر انه لافرق بين المباشر و السبب و الشرط هو ما صرحوا به حتى الشك في فاعله ما دار ان اقتصر على الاولين مثلاً لا شبهة بالسبب ببعض صور الشرط كالخفر قتلاً أو الملب كن حفر بها و عدا و انساها و تخذلها و تشر و فصورها و حفر و نحو من

كل ما ذكره في البياض من التفصيل بين العداوان وغيره ان قولهم لا فرق بين المقتول وغيره محله في المباشرة والسبب دون الشرط و يفرق
 بان المباشرة تخصه القتل والسبب دخل فمصلحة يقتضي الحال فلهما بين المقتول وغيره بخلاف الشرط فانه لا يخصه ولا يورثه لانها حاصل
 التالف عنده لا به فبعد اضافة القتل المباح الى اشتراط التعدي فهو منها ما وقع في بحر الزوال وباني أسكت فقلته آخره فالمسلك للقاتل
 لانه الضامن ومضى عليه النوع في غيره ولكن جزم بعض متأخري الفرضين بخلافه فقال لا يورث المسلك لاجل اذ غيره ووجه الاول بان
 المسلك شرط لا سبب كما صرح به وقد تقرر في الشرط انه لا يدين تعدي فاعله لضعفه موضع نزاع لا ينعفه اشتراط أن لا يقع فيه فكل المسلك
 مع الحازم لم ينظر اليونانط الامر بالمباشرة وحده لا لاجل ان فعل ذلك في جنب فعه ومنها لا ورث شيئا فالتزكي لا يورث الا الحصان سواء شهد به
 قبل الزمان او بعده ما اقتضاه اطلاقهم قال الزكشي وهو المنقول في الغرم عند الرجوع ثم استشكل ما هنا بانهم بعد الرجوع وجوه لهم وشهود
 الزمان هم شهود الزمان لا الاحسان وهذا يدل على انه لا تأثير لشهادتهم في القتل فينتهي ما هنا (٤١٩) ان لها تأثيرا وقد يفرق بان المنطق

مختلف اذ هو بمنزلة وجوده
 في الوقت ولو لم يسمع فيه وان
 جزا او وجد ولم يسمع
 به حسبما قبلنا لا كذلك
 ثم انهم توسعوا هناك
 يتصور ان يثبته في الضمان
 واثريه ان القتل بعد
 الرجوع انما يضاف لشهود
 الزمان لا غير فقله ومنها
 صرحوا في الزمان في مسائل
 ان المنة بالولادة السبب
 فيه ومنها لو طغ في ذلك
 قولهم لو اقبلها الزمان
 فانت بالولادة ضمن فبها
 لان وطها هو السبب في
 هلاكها بخلاف ما لو زنى
 باسنة غنم ان يستولى
 عليها فانت باسنة لان
 الشرع لم يقطع نسبتها لولد
 غنم فقطع نسبتها لولد
 اليه وقيل لا يضمن الزمان
 لاحتمال ان الموت ليس
 من وطه بل لعرض آخر

بالسبب ما يقابل المباشرة فثبت الشرط والقرينة التمثيل بما ذكره سديد (قوله من كان الخ) بيان
 للجنس وقوة من التفصيل بيان لما تقرر (قوله العداوان الخ) متعلق بالمسلك (قوله ووجه الاول) أي
 ما في البحر من ارب المسلك (قوله لضعفه) أي الشرط (قوله وقضية الخ) لا يخفى ما فيه (قوله ان لا يقطع
 الخ) أي الشرط يعني ان لا يقطع فعل غير كالمعدم (قوله بلكي المسلك الخ) مثال للجنس بالمعنى (قوله
 لم ينظر اليه) أي للمسلك وكان لا سبب ولم ينظر الخ واد الاستئناف (قوله بالمباشرة) أي الحازم (قوله
 وهو المنقول) أي التعيم المذكور (قوله ثم استشكل) أي الزكشي (قوله بانهم لو رجعوا الخ) أي
 شهود التزكي لا يورثوا الاحسان (قوله لا الاحسان) أي ولا التركية (قوله لشهادتهم) أي نوى شهود
 التزكي يوشهون الاحسان (قوله ان لها) أي لشهادتهم ما توفيه تأثيرا أي في القتل (قوله اذ هو هنا) أي
 في منع الارث (قوله وانما الخ) أي القتل (قوله ولو لم يضمن) أي القاتل به أي القتل (قوله ثم) أي في
 الضمان (قوله وانما في القتل الخ) لا يخفى ما قدس الزكشي قال وانما أثريه أي الضمان رجوع
 شهود الزمان لا يورث القتل انما يضاف بعد الرجوع لشهود الزمان لا لتضع المقام (قوله فقله) لعل وجهه
 الاشارة الى المصادرة في تعيل عدم شهود الزمان لا في الرجوع بعد الرجوع (قوله ان المنة الخ) أي بان
 المنة (قوله في ذلك) أي بما صرح بذلك (قوله باسنة) أي بالولادة الناشئة عنه (قوله وقيل الخ)
 من جملة مقولهم (قوله ولا يضمن) أي الزكشي وجهه أي المنة بالولادة الناشئة عن وطها لانه استئناف
 أوه طغى في قوله وقيل الخ (قوله بماذا لم يعلم الخ) أي لم ينظر الخ اذ خلق الولد لم يقرش خلق (قوله كون
 السبب) وهو اول وطهنا (قوله أعرضوا عن النظر لقائله) أي قائل ذلك الاحتمال يعني لم يعبوا القاتل
 وقالوا وقيل الخ ولو اعتبر وابقوه لقائله قال فلان كقول الشائع اه كرى (قوله فقله) أي الولد (قوله
 ضم) أي اوله (قوله فهو) أي اخلق القاتل على الواثق (قوله فلم يدخل) أي الولد وقوله ووجه الاول
 الخ أي لقضاء القاتل ومعناه وهذا ما يفتى في التسمية والاختلاف لا يتصور الا في المعنى الا ان واد المعنى
 المحكمة (قوله باسنة) أي الارث (قوله الاول) أي التعليل بعدم التسمية (قوله لم يشرطوا) أي في
 منع الارث وقوله تسمية أي تسمية في ذلك في القتل أي حتى يلزم عدم التسمية لارث (قوله ان الولد)
 الارثي والواثق بصيغة الفاعل وقوله كذلك أي دخل في القتل بالسببية (قوله قطع نسبتها لولد الزاني) أي ولو لم

ولا يضمن وجهه ولا خلاف في قولهم لا يضمن مقتضى علمها وطه وانما عين عبدالسلام في طلاقهم المذكور في الزمان بانه تعين تقديمه بما
 اذا لم يعلم أن الولد نسبه والاقبني ان يضمن لان افضاء الولد الى الاطلاق والفران لا يختلفان كون السبب محلا لا جرم اذ هو هنا كما تقرر
 صريح في أن الزمان لا يورث من وجهه ما في قولهم انت بالولادة لعل ان الولد الذي هو فله سبب في الولد واسطلاحا لاد الناس عنه
 الولادة الناشئة عنها لولا نظر لاحتمال طر وتصلت آخرنا لعل أنهم أعرضوا عن النظر لقائله حيث صرحوا بضمنهم وقيل لا يضمن
 الزمان لاحتمال ان الموت الى آخره أي بان تعين بعض المتأخرين انه قال ينبغي أن ورطه بان أحد لا يقصد القتل بالوطه فلا يسعى فاعله
 قاتلوا بانها لم تحتاط لوطه الذي هو فله بل بالولادة الناشئة عن حمل الناشئة عنه فهو مجاز بعد في المرة الثالثة ثم دخل في اللفظ ولا في المعنى
 وأن تجيب بان كالاتعليه لا ينبغي معاصيه اما الاول فلا يضمن بشرطه اسميت قاتلا بل أن يكون دخل في القتل بمباشرة أو سبب أو شرط ولا
 شك ان لوطه كذا بل كلامهم الذي في الزمان مصر به الله يسمى قاتلا وان لوطه يضمن القاتل بل لا يضمن غير نظر لاحتمال طر ولوطه بان
 الشاوع قطع نسبتها لولد الزاني فليضمن الزاني بها

وأما الثاني فلأنهم يحرمون بابه لا فرق في منع دخل في القسطنطيني والمثلث الشرقي والبيد كل من كمنكر الشاهد باجتماع المورث الزاني فتمنع به وهذا الدخول من منع الارث فبطل جميع ما وجبه بمقتضى اقامة كره بعد كره ما تقدم عنهم في الزهر انه اعني بمقتضاه مخالف للمقولود وبجنا الغتة ما ذكره ولكن صرح الزركشي بان الزوج وبطل ما في المذهب وحديثه في حره على قواعد مذهبنا الذي ينصحه به رحمه الله تعالى قال لانساقنا الوطعن باب التمتع وهي من شأنها ان لا يقصد به اقل ولا ينسب اليها او انما القوي الزهر ليكون الزهر حرام على نفسه في المهروبة (٤٠) فانضى الاحتياط طلق المهر من الزهر من الوطعن من وسمة التلقو تنالها واسطة تنسب

لا تخذه! غير أن شارحنا حكى فيها وجهين، وقال أصحابه: السدس انتهى، وكان له أخذ الناس قول الصنفين، والله شاف في جود علي
أخوه في فصل آدم، الثالث السدس لأنه التيقن وجهان: أحدهما أن وجهه الثاني أهـ ولم يتعرضوا لوقف السدس إلا نحو ولابنه نكاحاً كرهه وعدم
تحقيق خبئة الوارث عند موت المورثين ثم قال (ولو مات متورثان يفرق الوارثان) أوتوهما حكم كبريق (الفرع به) معاً وجعل السدس موقفاً
ومنهان يعلم سبق ولا يلزم عن السابق إلا بالرجوع إليه والأوقف فيما يظهر أخذنا من نظائرنا تاني (ولو ماتوا) لأجاء الصحابة عليه السلام ثم
يصلح الوارثين من قبل في نوم أجل وصغير والخمر إلا بعين علواً لا يرويه (ومال كل) منهما (بالباقى وورثته) (الفرع) ورثنا أحدهما كان تحسب
أولاً من الآخر في الخطوط على السابق ثم نسي وقف السابق أو المعلق ونفس التوارث باعتبار الوجهين ولا تغلب خلا وعلمه إمام امتناعه

على قوله اتمام الخ شرعي في ترتيب الف (قوله ولا ان أحدهما الخ) أي فلا يشمل في الأرض هاتين التوارث
التي عبر به وفيه نظر إذ صدق مع انتفاء أحدهما الصلة في التوارث لا يقال هذا لاوافق قوله وما لعل
لباق قوله لا توافق قوله وما لعل كل لباقي ورتبنا لا توافق ولا ينافي بل يصدق مع قتله اه سم (قوله وكثير من نقل المراتع الخ) عبارة
المعنى وشرح المنهج قال ابن الهائم في شرح كتابه المراتع الحقيقية أو بعبارة القتل والرق واختلاف الدين
والفرد الحكمي وما زاد على ما تضمنت من اعتبارها وقال في غيره إنه استلزامها كونه كورة والرق واختلاف
العهد وان ملازمها بما حاز وانتفاء الأرض مما تم بل لا تنفعا الشرط في جهل التاريخ أو السبب كما
في انتفاء النسب وهذا الوجه اه عبارة ابن الجبال فائدة تقدم في أول الكلام على المراتع على المراتع من أراهم
بالماتع ما يلحق السبب من نسب وغيره وجميع الشرط يخرج بذلك العنان فان انتفاء الأرض لا تنفعا
سببه وهو النسب واشتهر تاريخ الماتع لعدم الأرض فيه لفساد الشرط وهو تحقيق بانسداد الأورث عن
موت الماتع قال في المحققين المراتع الشك في النسب لا تنافي الخ أقول فيه بحث فان انتفاء الأرض
فيما لا لا يكون ما نه لأنه الوصف الوجودي الخ وليس هو وصفا قائما بالذات بل عدم الأرض حال الشك في
استحقاق من ترك أحد المتنازعين على التمييز فهو نظير الماتع وانما هو في غير ذلك وعلمنا السابق لكن
لأنه من السابق مع رده بأنه فانما هو في الأرض البليان اه بحذف (قوله انتفاء الأرض) أي في ذلك
الكثير (قوله ما لا تنفعا الشرط) كما في جهل التاريخ أو السبب أي كما في انتفاء النسب بخلافه ان أي
والانتفاء موصوف لا وجودي (قوله لن ترك ماله) أي وقف ماله ولم يقسم ان كان له مال وأر بدلالة
اه معنى (قوله لن تغلب على الثمن) أو أراهم من قبلة الثمن نفس الثمن كما قاله بعض المحققين وانما عبروا
بهذه العبارة للتنبه على ان الغلبة أي مال محتاج لمحتوز في ما هيته لثمن اه معنى أقول بهذا كلام ينبغي ان
يكتب على العاين فاني طالما كنت استشكل هذه العبارة وخلاصة ما استشكلت ان ابن الشك
واليقين مراتب متغايرة لكن من راجع وجدناه وأما نحن فنقسمها إلى ما عرفناه لأسباب في التحصيل
أما من جهة ما يسمى نظاما يسمى غلبة مل مع الأذعان بما مل من ان ثم مراتب متغايرة في القوة أخذت
في التفرق بها إلى ان ينتهي إلى ثمة اليقين فتأمله ان كنت من أهل سدير اه ابن الجبال (قوله فالإرباط
الخ) راجع إلى الثاني فقط ولا موقع للترجيع (قوله محذوف) فيه إنا ان أراهم إرباط المستداهون لم
يهمل رايه موجود في خبره وكذا فهمه ان من الغاية لأن خبره بخبره غير بعض إرباطه إنا أهوا من لم
وان أراهم إرباط الموصوف وهو مدته بعض أيضا لان إرباطه موجود في صفته وهي تغلب الخ لأن خبره فوقها
راجع للعدة اه سم (قوله ومعنى تغلب الثمن الخ) أي على النسخة الأولى وبين معنى الغلبة على الثانية
ولا معنى على علمها يمكن جعل على على معنى في والمعنى يكون الغالب في الثمن أنه لا يفسد فوقها ومخصصه أن
يكون المظنون أنه لا يفسد فوقها اه سم أقول هذا المخصص انما يناسب ما من المفسر دون قوله الشرح
فلا يكتفي الخ (قوله ولا تتقدر) أي في قوله وتقول بعضهم في المعنى القوة بهذا الحكم بخبره وهو قوله بان يستمر حيا

الخ المصنف أراد الضمان المستقر وهو المتبادر فلا رد (قوله ولا ان أحدهما قدرت) أي فلا يشمل
في الأرض هاتين التوارث التي عبر به وفيه نظر إذ صدق مع انتفاء أحدهما الصلة في التوارث
لا يقال لكن هذا لاوافق قوله وما لعل كل لباقي ورتبنا لا توافق ولا ينافي بل يصدق مع قتله اه سم (قوله وفي
النسخ اسقاط على الخ) فيه أمران الأول ان قوله قال إرباط محذوف مما يلحقه لانه ان أراهم إرباط المتبادر وهو
من لم يعم لا نراهم موجود في خبره وهو قوله ماله وفيما يتعلق به من الغاية لأن خبره بخبره غير بعض إرباطه إنا أهوا من لم
بعض راجع إليه أيضا وان أراهم إرباط الموصوف وهو مدته بعض أيضا لان إرباطه موجود في صفته وهي
تغلب الخ من خبره فوقها راجع للعدة والثاني انه كما احتاج إلى بيان المعنى على هذه النسخة فهو محتاج إلى
بيانه على الأولى فانه ما معنى الغلبة على الثمن والمعنى على هذا فكل ينبغي بيانه أيضا وهو أحوح إلى
البيان ويمكن جعل على على معنى في والمعنى يكون الغالب في الثمن أنه لا يفسد فوقها ومخصصه ان يكون المظنون

نفس الامر ولا أن أحدهما
قد برت من الآخر دون
عكسه كالعامة وابن
أخيهما وكثير من تلك المراتع
فستجوز لعدم صدق حد
الماتع عليه وهو الوصف
الوجودي الظاهر المنقطع
العصر فيبقى الحكم
فانتفاء الأرض لا تنفعا
الشرط أو السبب (ون
أراهم وقد انقطع خبره ترك
ماله حتى تقوم بينة بخبره
أو حتى مدة) من ولادته
(تغلب على الثمن) وفي
بعض النسخ اسقاط على
وتغلب ما يضم الفوقية
وتشديد اللام أو بفتح
التفخيم ونقصه اللام
فالإرباط محذوف أي بسببها
ومعنى تغلب الثمن تقويتها
بمحتصير في بيان العلم
فلا يكتفي عمل الثمن (انه
لا يفسد فوقها) ولا يتقدر

الى فراغ الحكم وقوله اوضحه (قوله بشئ) وقيل تقدر سبعين سنة وقيل ثمانين وقيل سبعين وقيل بمائة
 وقيل بمائتين عشر من اه مخير شرح البهيمت قول المتن فيجهد القاضي (الح) يخرج به الحكم وليس له ذلك لانه
 بشرط صحة حكمه وشاخصين والمتقد لا يتصور ومنه لما ارضاه عش (قوله ومنه) أي ما لم يزل مع اليقين
 (قوله الى العلم) أي علم القاضي أي اذا كان يجتهد (قوله فهو) أي الحكم المستدل بالعلم (قوله المتن) من
 يعلى ماله (الح) أي وتقدر وجهه وتزوج بهما فقل بعد ما ارضاه عش (قوله المتن وقت الحكم) قال
 غير ما أقيام السنة وعيادته من المخرج حين قيام السنة أو الحكم انتهت وهي مصرحة في أنه لا يحتاج مع السنة
 الحكم فيكون قوله فيجهد القاضي ويحكم الى تمام بعض المدة لكن لا بد في السنة من نحو قول القاضي لها
 لانها مجردة لا يقول عليها سم ورثه ذي اذن الجبال وعيادته لا مدام قد قضيت أنه عند قبيلها يحتاج للحكم
 بالموثوق لكي الثبوت المجرود فقبضه صلاؤه أصله خلافه وكلام الشفيع وغيرهما وافق الاول وعبارته
 الحواويل لا يحتاج بعد ثبوتها أي بالسنة الى الحكم به على الاوجه انتهت اه أقول وكبارت شرح المخرج
 عبارة المتن بل قول الشارح كالمناهية فهو مزيل لمرارة السنن وقوله فان قبضه السنة المخرج وقوله ويعلم ما تقرره
 لا يكتفي (الح) كل منها بقصد فاعدا (قوله الى فراغ الحكم (الح) قد يقال كان قياس ذلك أن يقول المصنف
 من ثم قبض الحكم اه سم ويعلم جوابه بما يأتي من شرح البهيمت (قوله قبضه (الح) أي الحكم وقوله
 (قوله وكلامه) البسيط (الح) هو قوله برئ من كل ما قبض الحكم (قوله لم يزل) أي أوله السبكي بما حصله
 حل كلام البسيط على من اسفر سم (الح) في فراغ الحكم حتى لو مات مع الحكم لا يرث بقول الاصحاب الموجودين
 وقت الحكم أي وقتنا في فراغه منه فلا خلاف في ما بيننا اه شرح البهيمت (قوله وهذا) أي قول المصنف وقت
 الحكم أي وقوله بغيره وقتنا الحكم أو يعلم السنة (قوله ان أطلق) بينه المفعول أي الحكم عبارة ما لم يسن
 أطلق الحكم كان أسنده اليه ما قبله لكونه المستفاد على ما يفتعل الظن انه لا يعش فوجهه وحكمه بوجه من
 تلك المدة السابقة فينبغي ان يعلى من كل ما وراثته ذلك الوقت وان كان سابعه على الحكم ومثل الحكم في ذلك
 السنة بل أولى اه (قوله وأقيدوه) أي القاضي (قوله اعتبر ذلك الزمن (الح) أي وتضاف سائر الاحكام
 الى ذلك الزمن وعليه فلا كنش وجاهة منقضية العدة باعتبار ذلك الوقت وتزوج من سالا اه عش (قوله ومن
 كل (الح) صلف على ذلك الزمن (قوله بعد عرفه اليه) أي وطلب الفصل منه (قوله ليس يحكم) اعتمد مر
 أي المتن اه سم (قوله ما تقرر) يعني قوله ثم بعد الحكم بوجه يعلى المخرج عبارة المتن أفهم كلامه أنه
 لا يدين اعتبار حكم الحاكم فلا يكتفي (الح) (قوله وحدها) الاولى التذكير (قوله بل لا بد من الحكم) أي
 حتى لو تعدد الزعم الى القاضي أو امتنع من الحكم لا بد منهم ولم يدفعه الى الرد لا غيرهما يحلها التزوج قبل
 الحكم اه عش (قوله معها) أي مع المدة أي مضيتها (قوله قبل الحكم) أي واقفاً بالسنة متفقين شرح
 المخرج (قوله ويجوز ان (الح) يعني قوله كلاً أو بضعاً من قوله أي ما خصصه قال سم قد يقال ما قرره
 كلاماً لا يناسب قول المصنف ولما في الحاضر من (الح) وفي المتن ما وافقه (قوله اندفع ما توهم (الح)
 وعلى هذا قوله الا فيقول (الح) أي ان كان معة غير مودة وهو المتن بما إذا كان معة غير فقط ولا ينافيه
 قوله برئ لانه في نفسه الحلف والايصال والاصل برئ من معة وقوله على هذا ما إذا لم يكن معه على التماسية
 أنه لا يعش فوجهها (قوله وقتنا الحكم) قال غير ما أقيام السنة وعيادته المخرج وجهه في شرحه أي
 حين قيام السنة أو الحكم انتهت وهو صريح في أنه لا يحتاج مع السنة الى حكم فيكون قوله فيجهد القاضي
 ويحكم خاصاً ببعض المدة لكن لا بد في السنة من نحو قول القاضي لانها مجردة لا يقول عليها (قوله الى فراغ
 الحكم فن ما قال (الح) قد يقال كان قياس ذلك أن يقول المصنف من ثم قبض الحكم (قوله ليس يحكم الا
 اذا كان (الح) اعتمد مر (قوله ويجوز ان (الح) قد يقال ما قرره به كلاماً لا ينافيه ما سبقه وقوله وعلمنا
 في الحاضر من (الح) (قوله اندفع ما توهم) وعلى هذا قوله الا فيقولنا في الحاضر من بالأسوأ أي ان كان
 من معة وقد يصح والتم بما إذا كان معة غير فقط ولا ينافيه قوله برئ لانه في نفسه الحلف والايصال والاصل يرث

بشيء على الصحيح (فيصير)
 القاضي ويحكم بوجهه) لان
 الاصل بقاء الحياة فلا يرث
 الا يقيناً وما لم يزل مع اليقين
 ومنها الحكم لانه ان استند
 الى المدة فواضع أولى العلم
 وان لم يخص مدة فهو منزل
 منزلة البينة المنزلة منزلة
 البين (ف) بعد الحكم
 بوجهه (يعلى ماله من رثه
 وقتنا الحكم) بان يستمر
 حال الفراغ الحكم فن
 ما قبله أو معة من رثه وكلام
 البسيط الموهوم خلاف ذلك
 مؤول بهذا ان أطلق فان
 قدس السنة وأقيدوه في
 حكمه برئ من ما سبق في ذلك
 الزمن ومن كل ما وراثته
 ولا تضمن تسمية الحاكم
 الحكم بوجهه الا ان وقعت
 بعد عرفه المدة الاصح أن
 تصرف الحاكم ليس يحكم
 الا اذا كان في قضاء وقت
 البسيط معة فصلها وقيل
 مما تقرره أنه لا يكتفي مضي
 المدة وحدها بل لا بد من
 الحكم وقوله بعضهم لا يحتاج
 معها اليه لقولهم في فن
 انقطع شعبه بعد هذه المدة
 لا يعبى قطر ولا يجهز من
 الكفاءة اتفاقاً ما يذكرها
 هنا الحكم انتهى فيه نظر
 بل لا بد من ما هنا أمر على
 يترتب على مصالح ومفاسد
 عامة فاحاطة أكثر (ولو)
 مات من رثته المقتدر كلاً
 أو بعضاً قبل الحكم بوجهه
 (وقتنا حصته) أي خاصه
 من كل المال ان انفرد

وبعضاً كان معة غير معة يبين أنه كان عند الموت جاً أو ميتاً وما تقرره به كلاماً اندفع ما توهم أنه

لا التام بين ورثة الظاهر في ارث الكل وحسنه الظاهر في ارث البعض ولو مات من أدوين أحدهما فمقدود وجب وقف نصفه على الحكم بحسبه
ثم إذا ظهر بحسبه في عدة الوقت بعد ذلك مال الميت الأول إلى الحاضر وليس لورثته الفقد منه شيء إذا ارث الثلث لاحتساب مال من قبل حورثة
ذكره الغزالي رحمه الله وغيره وهو ظاهر (وعلماني) حق (الحاضر من الأسوأ) فمن يسقطه المفقود لا يعطى شيئا من تنصصها له وأمواله
يعطى اليقين في ذر وجب مقدود في يمينين وعمل يعطيان أو بعين سبعة ووقف الباقي في أخ (١٢٣) لا بد مقدود وشقيق وجدي بشرط
في حق المحدثين في حق

اه سم (قوله لا التام) أي لو قال من ورثه من حصل التام اه معنى (قوله لم تظهر حياها) (الح)
ينبغي أخذ ما مرز بأدق وقام السنة وحكم الحاكم بحسبه (قوله من يسقطه) إلى المتوفى الغنى (قوله)
يعطيان (الأولى) التانيث عبارة الغنى أن كل مال وجب حيا فلا تخين أو بعين سبعة وسقطه عالم أو سبنا فلها
سهمان من ثلاث والباقي للمفقود في حقهم بحسبه اه (قوله من سبعة) هي المسئلة بعولها واحد (قوله)
في حق الحد) أي فخذ الثلث وتوفه في حق الآخر أي فخذ النصف (قوله ووقف السدس) أي فان تبين
موتة بعد أوجه فلا تخ (قوله يعطى الزوج) أي ويعطى البنت ثلث الباقي ووقف الباقي فان كان
حيا فالمفقود أخذه وأمواله أخذته البنت فخرها ورثه اه سم (قوله وتلف الوفوف) يعني إذا وقف
لغائب شيء ثم تلف مخرج الغائب يجب حصه على الكل اه كردد (قوله استرداد) أي جمعه
ومن فوائد المشاركتي وأند التركة اه عش (قوله معلقة) أي ذكر أو أنثى وأختي منفرد أو
متعدد البن الجاهل ومضى (قوله وان لم يكن) أي الحل منه أي ألبت (قوله عز وجل) هذا الواقع
الارث مطلقا فالصواب ما لمسا أو أب كلف الغنى أو أدله بان كافي النهاية (قوله كسمل حلية) أي الحل
أي لا يه أو لا يه أن الحلان كل ذلك كافي الصورتين ورثوا فلا (قوله فانه ان كان) أي الحل (قوله)
ورث السدس) أي تكمله الثلثين وأصلت أي لسبعة (قوله تانيث) أي قولها نصف من الخ
(قول الحد فان انفصل) أي عول بعد موت أمه فبنا ينظر اه عش (قوله بيتنا) وقع السؤال عن نقص
تر وجب بامرا أو قد خيل من أم مات إذا تفت حينا بعد خمسة أشهر من العقد وسكت حيا فهو ومات فوول برث
أولا ولا يخرب أن الظاهر عدم الارث لانه كان ولدا كاملا فهو من غير الزوج المذكور لأن أقل مدة الحمل
سنة أشهر وان لم يكن كاملا شبهة غير مستقرة وهي مشترطة للارث فخطفه فانه مهم لا تستر بمن ذكر
خلافه اه عش (قوله وتعرف) أي الحقة المستقرة اه عش (قوله يتخوض بدو سبطها) قد
يتوقف أن مجرد ذلك علام مستقرة مع قولهم في الجنان أن الجنان سبطها المستقرة هي التي يكون معها الص
ولطف وحركة اختيار أو مجرد قبض اليد بسطها لا يستلزم أنه عن اختيار اه عش صلو الغنى وإن
الجال وتعلم الجنان المستقرة بأشهره صارت أو بعطاسه والتأويب أو التام الذي ويجوز ذلك اه (قول)
الذين يعلم وجوده) أي ولو بمادة كائني اه سم (قول المتن عند الموت) أي موت مورثه اه معنى
(قوله بان وجوده) إلى قوله ولا ينال في الغنى الاقوة أو اعترف إلى المتن وقوله كان شاكلا المتن (قوله أو)
اعترف بالورثة) أي أو انفصل لغزو ستة أشهر ودون غزو أربع سنين وكن فراسا لكان اعترف الخ اه
عش وعبارة السيد عري أو بان ولته لسنة أشهر فأكثروهي فرائس لأن الحق لهم اه (قوله لا يورث
نسه) أي تبين ثبوت نسبه لمستحل الموت فحقق سبب الارث في سيد عري وإن الجاهل (قوله وفيها إذا
جز الخ) عطف على في الصلاة الخ (قوله إذا خزلان ورثته) أي وفي حجة مستقرة كآله الأخرى اه
معنى (قوله وبجاسة مقترنة) عطف على قوله بكموكان ينبغي أن يرد قوله بفصله قوله إلا أن كان
شاكلا الخ (قوله كل شاكلا الخ) كان الأولى بان انفصل حيا حية مستقرة أو شاكلا الخ (قوله بان انفصل)
منه ولا هذا على ما إذا لم يكن معطى المقايسة (قوله يعطى الزوج) أي ويعطى البنت ثلث الباقي ووقف

مالاتس لم له الخ لا لاحتسابه له لعراض آخر (وقت يعلم) أو نظر إذا لحق الولد بالفراس ظهر أو أقامه المشرع مقام العلم فالعلم في كلامهم
المراد به الحقيقي أو المزمع لثبوت النسب (وعدت عندنا) بان انفصل لأقل من كثر من مدة الحمل ولم تكن فراسا لاحدا أو ولدت ستة أشهر وان كانت
فراسا أو اعترف بالورثه ودها أمكن عند الموت (ورث) لثبوت نسب عري بكمو يورث قبل تمام انصافه فانه كلت هذا في سائر الاحكام الا
في الصلاة عليه إذا استعمل ثمن قبل تمام انصافه وفيما إذا خزلان ورثته قبل تمام انصافه فانه يقتل به وبجاسة مستقرة ما لو انفصل وحياته
ليست كذلك كان شاكلا أو لا استقرارا هو في حكم البنت (والا) بان انفصل ميتا

ولو بجناية أو حيا أو يعلم وجوده عند الموت (فلا) يرث لأن الأول كان يعلم والثاني متفقد من البيت. يتأني هذا المتفق على توفيقه تعالى ولا يشر عليها مالم أنه روي عنه جدلان هذا باعتبار الظاهر وذلك باعتبار التبيين غرأ بالأماد كبرامض كذلك وان المشر وم المشر من اتما هو الحكم بالارث لا الارث تقسمو بعضهم بأجاب بواهم خلاف ذلك فلا يؤول عليهم ان من روي عن الرجل لا يعطي الا ليقين (مناه) أنت تقول (انتم يكن وارث (٤٢٤) سوى الرجل أو كان من قد يحببه) الرجل (وقيل المال) الى انصافه (وان كان من لا يحب) الرجل

الى التبيين النهائية **(قوله ولو يجناه)** أى على أمه **(قوله أو جأ)** أى حياض مستقرة **(قوله لان الاول)**
 هو قوله بان انفصل ميتا وقوله والثاني هو قوله أو جأ ولو يعلم الخ اه عش **(قوله ولا ينافي هذا)** أى قول
 المصنف فان انفصل الخ اه عش **(قوله بشرطها)** وهو الانفصال لما وقت يعلم الخ **(قوله ماض)** أى قول
 قيل قول الانفصال ولو مرئ **(قوله ماضه ورثا)** عه قديما لما مضى وهو بهذا افتكاشك لانه
 كان جأ عند الاول فان انفصل جأ بعد ان يملك من حين الموت والافلا س ورشدي وأشارا للمغنى
 الذى فى النفاذ صيغ من ان الجأ ورث ولادته ولكن شرط استقرا ملكه لارث ولادته كما قال فان
 انفصل **(قوله لان هذا)** أى ما هنا وقوله وذلك أى ماض **(قوله باعتبار التبين)** لوقال باعتبار انفس
 الامر لكان أقعدا للتبين قريب من الظهور وأعنيه سدر اه ابن الجال **(قوله وان المشرط)** أى
 ولان الخ اه عش **(قوله بالشرطين)** أى انفصاله حيوانا لم يعلم وجوده عند الموت سم وكردى
 ورشدي وقال عش هما كونه جأ مستقرة بقينا اه **(قوله وإعالم الخ)** دخول فى المتن **(قول المتن)**
 بانه أى بيان العمل بالاحوط فى حقوق غيره اه سم ولان نقول لنظر المنع الشارح أى
 عدم العمل بالايقين **(قول المتن ان يمكن)** أى فى نفسه الخ وقوله من أى جأ وقوله عاتلات غنة
 قوة أى الغنى والسدسان اه معنى **(قوله لاحتمال)** الى التبيين للمغنى **(قوله انه)** أى الخ وقوله
 فتكون أى المسئلة **(قوله من أربع)** كذا فى أصله رحمه الله تعالى ترك التام اه س مدعرج وبجاءه
 النهائية والمغنى وابن الجال أى بعينه التام **(قوله فان كان)** الى الخ **(قوله بتبين)** أى فاكتر اه سم
(قوله فلهما) أى فالباقى لهما **(قوله والاكمل)** أى بان كل من يتأخذ حذو يفضل عن الفرض واحد
 بانخذ الاب أى متعبدا أو كان بانافى أخذ الباقي تحصيله اه سم عبارة والمغنى أؤذ كرافا كثر وأؤذ كرا
 وأثنى فاكتر كثر فى الوجه فاعلم ونسب عول والابوين الس- سم كذا فى الباقي الاولاد اه **(قوله على)**
 روى العين الخ فىمنع الخ أى على الذى فيه فقولنا لا نفصله سم على ابن الخ لان روى على الخرف
 الذى تبنى عليه لا يعلل على ثل اه سدرع وبجاءه المغنى وكأن لو طلبه الجدلته الذى يحكم الخ
 قطاوى يمزج على نفس ماضى والمأبى بالراجح فسل حذو من هذه المسئلة فقال أو تجال صاخر
 المرأ تسعا ومضى فى طلبه بمعنى ان هذه المرأ كانت تستحق الثمن فصارت تستحق التسع اه أى بالعول
(قوله وان كلالا) عطف على مقدر والاصل من ان امرأة أو ثنتى بطن واحد أو به بن ولد وان كلالا الخ
(قوله يحصل الخ) أى بنحو القرض **(قوله ولو جسد متزوج)** أى بالعمل **(قوله ولا متزوج)** أى
 بالانفاق **(قوله بشرط)** أى القاضى وكذا استعمل الزم وقوله لهم أى للمعبورين من الاولاد ولو أنزرو
 لكان أولى وكذا على ضمير عليهم **(قوله فان لم يكن)** أى للمعبورين من الاولاد **(قوله ما ذكر)** أى

ولفظ والذى يظهر فيه ان الولي الهوى اذ وقع الامر الى القاضي ليعمل فقار ما فيه من مفسد على المساقاة
 اذا تقرر ان نصيب من ماله هو خدمه عوفى فقط عاذا لم يجمع مريض ولا يستعمل ولا يمتنع عن خيسته بقرض لهم من بيت المال او غيره فان
 ائتم الغنماء بالاتفاق عليهم فرضا فان تعذر القاضي ولو بقيت خوف مساقاة العدوى او خشيته من عمل المال اقتضى والى له الاتفاق من
 والرجوع ان شهدته انفق له رجوعه بان يكن بولي لم يزل عليه المالك اذا تم من فعله ما ذكره من ائتمام امره او احواله والذى يظهر اخذها

في كانعوض المصوب بان الحاكم لا يعترض هذا الخارج كذا الفطر بل يؤخر الوضوء ثم يخرج المصطفى وفارقت النكسة بانها لا ضرورة ولا كذلك ان كان يعبري ذلك على سائر صور الوقوف كلامهم (وقيل ان كراجل اربعة بالاستقراره ٤٢٥) وباتصره كثير من (فيعطون

البقيين) في وقته مرات

اربعه ويقسم الباقي في

ابن وزوجته ولها الثلث

ولهن الباقي وعكس من

ذمهن من التصرف فيه

ولا يطالب بضامن وان

احتمل لتفاسل الوقوف وود

ما اخذ له قسم بين السك

كاسره (تنبيه) يمكن في

الوقت بقوله انما لمثل وان

ذكرت سلامة خفي بل

ظاهر كلام الشخين انه متى

احتمل لرب الوطع وقوف

وان لم ينع (والخشي

المشك) وهو من آلتا

الرجل والمرأة وقد يكون

ككسبة الطائر وما دام

مشكلا استحال كونه ايا

أوجدا أو أماً أو زوجاً و

زوجته ومن غنط الطعام

اشبهه بغيره المقصود علم

آخر (ان يختلف ارثه)

بذ كونه أو أوتنم كوايد

أم ومعتق فذلك واضح انه

يفعه نصيه (والا) بان

اختلف ارثه بالذ كورة

وضدها (فيصير الباقي

في فتوح غير وقوف)

(الباق) المشكوك فيه متى

ينين حاله ولو قوله وان

انهم فان ورب بنتد برلم

بذفعه شيء وقسم ارثه

على ذلك التقدير وان ورت

عليها لكن اختلف ارثه

أعلى الاقل وقفا الباقي

الاقتراض من الزام الانجيل بالانفاق (قوله لا يخرج كذا الفطر) أي عن المحجور (قول المتن فيعطون) أي الاولاد اه معني (قوله فيوقف) الى قوله ولا يطالب في المصطفى والى التنبيه في النهاية (قوله له خمس الباقي الخ) عبارة عن الجبال والمغني لا يصرف الا من شيء على الاول وعلى الثاني له خمس الباقي على تقدير انهم ار بعد كور وعلى هذا هل يمكن ان يكون صرف المصطفى منهم من التصرف فيها وجهاً انهم ما تم والا فلا تامة للصر اه (قوله وعكس الخ) مستأنف اه عش (قوله وان استحل الخ) أي لانه ملكه ظاهر او الاصل السلام فلا وجه لما لبته بضامن في ملكه اه عش (قوله ليعلم بين السك) فيه اشارات الى تبين بطلان القصة بتأويل من فوائد بطلانها أنه لا يجوز باز والتدبل تقسيم بين الورثتها خاصة اه عش (قوله كاسره) أي قبل قول المصنف ولو غلط (قوله بل ظاهر كلام الشخين الخ) عبارة الروض ولو لم يذمه أي المرأة انما لمثل وان احتمل لرب الوطع في الوقت وقد قال في شرحه وكلام الأصل يقتضي ترجيح الوقت اه اه سم (قوله وهو) أي الخفي من له الى قوله وزعم اه في المغني والى الفصل في النهاية الاقوله وقد يكون ككسبة الطائر (قوله من له آلتا الرجل والمرأة) فان أمي هذا من ذكره أو بالسنحتون فرجه فهو ذكر ولو كسره وان ساض أوجسبل أو أمي أو بالسن فرج النساء فهو أنثى وان بالسن ذكره وفر جمعاً ولكن سبق البول من أحدهما فالحكمه وان بالسن على السواء والى الجبال فهو امرأة أو مال الى النساء فهو رجل وان مال البهائم على السواء ولم عل الواحدة منهما فهو مشكول ولا أثر للبيعة ولا لهودئى ولا تغشوا أطلع اه ان الجبال والذلفى ولا يكتفى اخباره قبل الوضوء وعنه ولا بعددها مع وجود شيء من العلامات السابقة لا يكتفى بتسوية معلومة الوجود وقيل المثل غير معلوم فانه ربما يكتفى في اخباره اه (قوله وقد يكون ككسبة الطائر) أي ألتشبة آلتا الرجل ولا ير جراح المرأة وهذا مشكول حتى يبلغ ويحبض أو يجبل فكذلك أي ألا يحبض ولا يجبل ويصغر عن نفسه أي بعدد نفسه انه جمل الى الجبال فكذلك امرأ أو الى النساء فكذلك جلا أو البهائم على السواء ولا على الى ثغر من بينهما فكذلك مشكلا اه ان الجبال عبارة للمغني ولا يتصرف ذلك أي انما هي في المسبل بل يعرف أيضاً للحض والى المصنف صفة أحد التوحيين اه (قوله وهو) أي الشخين من غنط الخ أي لمخوفه سم (قوله انما لمثل الخ) سمى الخفي بذلك لاشترائه الشخين فيه اه معني (قول المتن كوايد) أي خان له السدس سواء كان ذكر أو أنثى وقوله ومعني أي فان له جميع المال عند الانفراد ذكر أو أنثى اه ابن الجبال (قوله ولو بقوله الخ) قال في الروضة قالوا لاي الخفي أنار جل أو امرأه صدقته بمنه لان قال أنار جل وهو مخفي عليه فقال الجاني بل امرأه فلا يصدق اه سم زاد ابن الجبال وقيل يصدق كافي الا ولو يفرق الاول بان الأصل رامتة الجاني فلا يرتفع بقوله بخلافه اه وقدر ما له لا يكتفى اخباره قبل الوضوء وعنه (قوله وان انهم) أي لانه لا يعلم لانتسه اه ابن الجبال (قوله فان يورث) أي الخفي (قوله بتدبر) أي كوايد الخ أو الجبل (قوله عليهما) أي التقدير من (قوله أمه ذلك) أي قول المصنف والى الفعل الباقي في حق حقه حتى غيره (قوله النصف) أي ووقف الباقي ثم ان بان ذكر أن أخذ الباقي وان بان أنثى أخذ الاخذ اه سم (قوله بين الخفي والم) أي خان بان ذكر أن أخذ أو أنثى أخذ الم (قوله ووقف الباقي) وهو سهم واحد من اثني عشر (قوله بينه وبين الأب) الفرض واحد بأخذ الأب أي انصافه ساء وكان انما أخذ الباقي تعصياً (قوله بل لظاهر كلام الشخين) عبارة الروض ولو لم يذمه أي المرأة انما لمثل وان احتمل لرب الوطع في الوقت وقد قال في شرحه وكلام الأصل يقتضي ترجيح الوقت اه (قوله ولو بقوله وانهم) قال في الروضة قالوا لاي الخفي أنار جل أو امرأه صدقته بمنه لانه لا يصدق عليه أي لان قال أنار جل وهو مخفي عليه فقال الجاني بل امرأه فلا يصدق (قوله لو لم يانصف)

(٥٤ - (شرواى وابن سالم) - سالم) * أمه ذلك التي في أصله وان حتى وأخ تصرف للولد النصف والنصف وبنوعه يعطى الخفي والبنات الثلثين السوية ووقف الثلث بين الخفي والم والنصف ووزج وأب وأب والرب والاب السدس والنصف والنصف ووقف الباقي بينه وبين الأب والولد الباقي الخفي مدة الوقوف والى تغيير الأولين

أو اختلفوا في ذلك لم يبق إلا الصلح ويجوز من الكحل في حق أنفسهم على تفاوت وثساو وإسقاط بعضهم ولا بد من لقنا مع أو تهاجموا فافترسح
الجلل لاضر ورقة لا يصلح تحريك (٤٢٦) محجور على أقل من حقه بشرط إرضائه (ومن اجتمع فيه جعنا فافترسح عيب كزجر هو معق

أي بان ذكر أخذ أو أتى أخذه الأب (قوله أو اختلفوا فيهم) أي من الأول والخلفي أه سم
لم يبق إلا الصلح أي لا يتصور بيان الحال أه سم (قوله ويجوز) أي الصلح سم وعش (قوله وإسقاط
الخ) عطفا على الصلح المستعفى يجوز أو أولى من عطفا على الصلح عبارة المقنع بعد ذكر جواز الصلح من
الكحل دون الولي نصه ولو أخرجه عنهم نفسهم البنين وهدى لهم على جهل بالحال جاز أيضا كما قلناه أه
(قوله ولا بد من لفظ صلح أو تهاجم) ظاهره منسحب الشارح رجوعه لكل من مسئلي الصلح والإسقاط ولو قيل
برجوعه للأولى فقط وذهب فنقول لفظ الهمزة الثانية كما يشهد منه المعنى لم يبعد فلما جرح (قوله نحو ولي
الخ) أسقط الصور النهاية والمغنى وإن الحال (قوله من أقل من حقه الخ) أنظر إذا اختلف قدر الوارث لم يلائم
قدر وارث الخلفي بقدر والذكور والذكور والأقارب الجواز إذا اقتضته المصلحة كان احتياج إلى
من يحار بشره بولي له والله أعلم (قول المتن جهنا فافترسح الخ) المراد إباحته السبب كما أشار إليه المعنى وشرح
المنه (قول المتن وتعييب) أي بنفسه محجور ومعنى (قوله لا اختلاف فيهم الخ) عبارة المغنى لأنه وارث بسبب
مختلفين فاشبهوا كانت القرابتان في شخص أه سم (قوله ثم ماتت العلى) ولو ماتت الصغرى أو أختها الكبرى
أمها أو أختها لكانت بالأمومة قطعاً ولا يجري الوجه المذكور لأننا فرضنا في تلك فرض وصوبة
أه سم عن الشهاب البرلسي (قوله فقط) أي لا يهاج ولا يخو ولا يخالع (قوله وزعم أه الخ) أي لا يبطال
القصاص على الاختلاف بين (قوله من انتفاء التورث الخ) أي في القيس عليه وهو الاختلاف بين وقوله
انتفاء وجهي فرض وتعييب أي في القيس وهو ينتهي باختلاف (قوله ولا رد) أي على ما أفاده قول
المصنفات الخ من امتناع التورث وجهي فرض وتعييب وجهي على قول الشارح لأن الفرض الخ
(قوله ما عرفت في الزوج) أي من الله وورث وجهي فرض وتعييب أه سم (قوله لأن كلامنا الخ) شامل أه
سم عبارة السيد رحمه الله برده على ما ساق في ابن عم أو أخ لأفان أو نهماج ما منها أه سم (قوله من جهة
القرابة) أي اختلاف ما عرفت الفرض في مناه من جهة النكاح والتعصيب من جهة الولاء في الأول ومن
جهة بنوة الم في الثاني (قوله لأن يفرق الخ) قال شيخنا الشهاب البرلسي قد يفرق بان هاتين القرابتين
يختلفان في الإسلام اختلافاً لا يفرق بينهما في النكاح والتعصيب من جهة الولاء في الأول ومن
شرط الأولين هما كما صرح به ثم رأيت المغنى أشار إلى نحو ذلك أه سم (قوله مع) أي مع ابن الم
التي هو أخ لأم وكذا صرح به وقوله عليه أي على ابن الم فقط وقوله بقضية أي التميز (قوله قضية ذلك) أي
الفرق المذكور وقال عس أي قوله لا اتحاد لا سخر أه سم (قوله أنه لو الخ) أي بقضية أي بأنه لو لم يكن

أول ابن عم وورث (بهما)
لاختلافهما في أخذ النصف
بأن وجبت الباقي بالولاء
أو بنوة الم وخرج جعنا
فروض وتعييب إرث الأب
بالفرض والتعصيب فانه
بجهة واحدة هي الأمومة
(قلت فلو وجد في نكاح
المجنون أو الشبهة بنشئ
أخت لابن ابن وطى بنته
فأولها بنتا ثم ماتت العلى
عنه فبني أختها من أبها
ورثت بالبنوة)
فقط لا يهاج إرثان وورث
بكل منهما بالفرض عند
الافتراق فبأنهما عند
الاجتماع لا اختلاف بين
الأثر النصف بالبنوة الأب
والأب وس بالبنوة الأم وزعم
أنه لا يلزم من انتفاء التورث
وجهي فرض انتفاء وجهي
فرض وتعييب مخو
لأن الفرض أقوى من
التعصيب فإذا لم يورث فولي
التعصيب ولا رد ما عرفت
الزوج لأن كلامنا هنا في
وجهي فرض وتعييب من
جهة القرابة (وقيل) ورث
(بهما) النصف بالبنوة
والباقي بالأخوة فهو قيس
ما عرفت في ابن عم أمهما
أخ لأم حيث يأنس بالأخوة
الأم بنوة الم لأن يفرق
بان وجود ابن الم فقط مع
أوجه تميزاً عليه فوجب

أي ثم بان ذكر النصف الباقي وأن أتى أخذه الأخ (قوله أو اختلفوا فيهم) من الأول والخلفي (قوله)
لم يبق إلا الصلح أي لا يتصور بيان الحال وجوز أي الصلح (قوله على أقل من حقه) أنظر إذا
اختلف قدرارته لاختلاف قدرارث الخلفي بقدر المذكور والأقارب (قوله إرث الأب) كان معنى
تزوج من الأب وإن اجتمع فيه الفرض والتعصيب بنتاً أو بنتاً ابن لكن يجوز واحدة لا يجهتين فقد
خرج من الأخ وجهي (قوله وجهي فرض وتعييب) أي فهل ورثت النصف فرضاً بالبنوة والباقي
تعصباً بالاختلاف لأن الأخوان مع البنات تعصبان (قوله ولا يهاج) ما كسبه تورده وقوله في الزوج
أي حيث وورث وجهي فرض وتعييب وجهي لأن كلامنا في تمام (قوله وهو قيس الخ) قال شيخنا
الشهاب البرلسي أقول قد يفرق بان هاتين القرابتين يختلفان في الإسلام اختلافاً لا يفرق بينهما في النكاح والتعصيب من جهة الولاء في الأول ومن
قال فرغ عولمات الصغرى أو أختها الكبرى أمها أو أختها لكانت بالأمومة قطعاً ولا يجري الوجه المذكور
لأننا فرضنا في تلك فرض وصوبة أه سم (قوله قضية ذلك الخ) أي بقضية أي بأنه لو لم يكن

العمل بقضية أمها لا موجب لتمييز الاختلاف قلت قضية ذلك أنه لو كان مع هذه البنت التي هي أخت لأب أخت أمي
خبرنا أن أخذت الأولى النصف بالبنوة وقسم الباقي بينهما بالأخوة وكلامهم باي ذلك يقتضي أن الباقي لا يأنس فقط قلنا ليس بقضية
ذلك لأن العصب

في الاولى انما هي جهة التبيين الى فهو قد اخذت بها اختلاف بنو العلم في الاصح فانه نصيبها ليس من جهة ما هو الى اخذها
وقوله السابق في اول الاملا اخذ فرضها لم يتصل بقوله به نوب ذلك فتأمل (والله اعلم) وهذا السطر على اطلاق أصله ان من في جهة متافرض
وتعصيب رتبها ما قول جمع من الشراح لا يحتاج لهذه الزيادة لعلهم قوله الا في من اجتمع (٤٢٧) في جهة متافرض من اختلف حكاية

والابن هو اخ لا م يانص بجهتي الفرض والتعصيب اسم (قوله في الاولى) وهي مسئلة المتن (قوله
من جهة البنية) أي ان التعصيب بسبب الاجتماع مع البنية ههنا (قوله لما اخذ) أي ان من لم يلقى
هو اخ لا م وقوله فرضها أي الاصول (قوله وهذا) أي قول المصنف قلت خلو وجد الخ (قوله استدراك
على أصله الخ) وهذا الاستدراك مستدرك ان ليس مع الاخت في هذه الصورة ينتهي تكون الاخت مع
البنية عصبة وانما الاخت بنفسها هي البنية فكيف تعصب بنفسها وايضا الكلام في العاصب بنفسه
(تنبيه) لو ذكر المصنف عبارة اخرى ولم يخف لهذا بل اذلاله قال واذا اجتمع قرأتان لا يعصمان في
الاحكام فصدل برن هما وذلك يشمل الفرضين والفرض والتعصبان كل منهما يخص بالثاني واستخرج
بقوله قصدين وطعنا لثمة من جهة اجتماعهما اه معني وساق في الشارح قبل قول المصنف ولو اشترك الخ
الاختراع من المصنف (قوله وقول جمع الخ) مبدأ وخبر قوله غير سديد (قوله حكاية وجه) وهي قوله وتيل
بهما (قوله ولا يلزم من رعاية الخ) انظر هل ينافي هذا ما ذكر في شرح وروث بالبنو من قوله وزعم الخ
ممنوع لان الفرض الخ (قوله من رعاية الفرض الاقوى) أي من الفرضين للجمعين في فوارض ولا قل من
رعاية قري الفرضين لكان اوضح (قوله لم) أي فيما ياتي (قوله والله) أي الفرض الاقوى أي من التعصيب
وهو عطف على خصوص الخ (قوله في عبارة أصله الخ) قد ذكرناها انفاصا في المتن (قوله على اسراء) أي بوجه
نكاح أو شبهة (قوله فابناء) أي الاحد قوله لانعام الاخرى اولها لا نحو وكان الاوضح ان يقول لانعام
لان الاخر (قوله لما اساء) أي في الولا (قوله المتن) أي بالاقى (قوله لما اجت الخ) أي لم يورثهم لما اجبا
اصطلاحا بقوله قوله الا في خان اعجب هنا الخ اه سديد عبارة من قوله كايون في جهة هذا التنظيران
أخوه الا م بحيث هنا أخوة الابيع ان الاخ لا يلا بحسب الاخ الا م وكان في جهة هذا التنظيران اخوة الا م
لم يورث بهما فخصم للترجيع اه (قوله ابطال اعتبار قرابة الا م) قد يقال ان رواية ابطال اعتبارها مطلقا
فهو اول المسئلة أو باعتبار من الارث فافهنا لا يمنع الترجيع بهما م قد يفرق بين اطلب بمسئلة واجب
لا أدى جوتي شخص واحد والاخرى فان الاولى اقوى اه من (قوله مقتضى الارث بم الخ) قد يقال
ما وجد مقتضى الارث به لكن له ما في اقوى مما لم وجد مقتضى الارث به فلا كل اولي الترجيع اه م
(قوله وجدنا مع) وهو البنو قوله لما اساء أي في شرح وروث بالبنو من قوله لا م ما قرأتان الخ اه ع
(قوله بحسب حوران) الى الفصل في المتن الا قوله لم الى قال الشيخان (قوله المتن الاول) أي بحسب احدهما

ابن عم هو اخ لا م يانص بجهتي الفرض والتعصيب (قوله من جهة البنية) أي ان التعصيب بسبب
الاجتماع مع البنية واستشكل بعضهم كون البنية تعصب نفسها ومنع الاجتماع بسبب ذلك بد (قوله
في قبولة أصله) هل عبارة التمايز كذلك (قوله كايون) فثبت هذا التنظيران اخوة الا م بحيث هنا
بأخوة الابيع ان الاخ لا يلا بحسب الاخ الا م وكان في جهة هذا التنظيران اخوة الا م لم يورث بهما
فخصم للترجيع فليقتل (قوله ابطال اعتبار قرابة الا م) قد يقال ان رواية ابطال اعتبارها مطلقا
أول المسئلة أو باعتبار من الارث فافهنا لا يمنع الترجيع بهما م قد يفرق بين اطلب بمسئلة واجب لا أدى
جوتي شخص واحد والاخرى فان الاولى اقوى لكن قضيتي وقال الظاهر تنظير الشارح ان اخوة الا م في الاخ
لا يورث بحسب اخوة الا م في مع ان الاخ لا م لا تعصب بالا يورث في مكان في الكلام بحسب و انتهى (قوله
مقتضى الارث بها) قد يقال ما وجد مقتضى الارث به لكن له ما في اقوى مما لم وجد مقتضى الارث به فلا

بالسو به لا سقوط اخوة الا م بالبنية (وقيل يخص به الاخ) لان اخوة الا م لم لا بحسب فخصم للترجيع كايون مع الا يورث ويوضح
الفرق فانما اعجب هنا ابطال اعتبار قرابة الا م فكيف يرجع ما احتدولا وما مر في الولا لانهم لم يورث مقتضى الارث بها وهاهنا وجدنا لها
عنوشان ما بينهما (ون اجتمع في جهة متافرض ورتبها ما قولها تعصب) (قوله حوران أو تعصب) (قوله حوران أو تعصب) (قوله حوران أو تعصب)

عجا من الأخرى (فالاول كنهى أخن لام بان لم يحوسى أو مسل يشبه أمه قلدننا) فالأخوة لأم ساقطة بالية : فصوره تحب النقصان
 أن ينكح بحوسى شبه قلدننا عوت عنها فلها الثلثان ولا مرة بالزوجة لأن البنت تحب الزوج من الرية (والثاني كنهى
 أخت لاب بان لم يلبثت فلدننا) فثبت (٤٢٨) بالأموه لا تنحب حراما أصلا ولا تخت تحب (والثالث كام أمهى أخت) لاب (بان

بطا هذه البنت الثانية
 قتلوا بالاولى أم أمه)
 أى الولد وأخته) لايه
 فثبت بالجدوة لأنها أقل
 حجباً إذ لا يحجبها إلا الأم
 والاخت يحجبها جماعة ثم
 ان حجت النسوة يوثق
 بالبيعة كجوازها عن
 الأم وأما فأوى جهنى
 العليا وهى الجدوة
 محجوبة بالأب فثبت بالأخوة
 فلازم الثلث بالأم مستولا
 تنقصه أخوة نفسها مع
 الأخرى عن الثلث إلى
 السدس وللعلى نصف
 بالأخوة ويلزم بها فيقال
 قد ثبت الجسدة أم الأم مع
 الأم ويكون العدة نصف
 ولزم الثلث قال الشين
 ولا يرون هنا زوجية
 قطعا بل لأنها وفيه نظر
 بناء على الأصح من جهة
 أن كنههم
 (فصل فى أصول المسائل
 وما يوصل بها وتوابع ذلك
 ان كانت الورثة تنصبان
 بالنسب وتانى فهما الاقسام
 الثلاثة التى تنسب أو بالنسب
 ويختص بالثالث قسم
 المال يعنى التركة من مال
 وغيره بينهم بالسوية ان
 تمخصوا ذكرها) كنهين
 أولخوة (أو أانا) كنهات
 نسوة اعتقن قنبا سوية

الأخرى (قوله فالأخوة لأم الخ) أى فثبت هذه النسب من أمها بالبنت لا بالاخت لأن أخوة الأب ساقطة
 بالبنت ولا تكون هذه الصورة إلا وليست رجل اه معنى (قوله فصوره تحب النقصان الخ) عطف على مقدار
 أى ما ذكره صورة تحب الحرمان وصورة الخ (قوله ان ينكح) أى يزوج (قوله عنها) أى عن البنتين
 القتين احداهما زوجة (قول المتن والثاني) وهو أن لا تنحب احدهما أصلا (قول المتن بان لم) أى من
 ذكر اه معنى (قوله فثبت) أى والى لم يلبث منها بالأمومة أى لا بالاخت لا بالاب (قول المتن والثالث) وهو ان تكون
 احدهما أقل عجا (قوله فثبت بالجدوة) أى دون الاختنة (قوله كالومات) أى الولد المذكور (قوله
 قال الشين الخ) لكهنما حكيما عن النبوى فى طلب النكاح ان منهم بنى التوارث على الخلاف فى صحة
 أن كنههم كذا فى المتن وصبروا أنها يتوقل الشين فلا توث هنا بالزوجة قطعا بعارفه أى القطع ما سكبها
 عن النبوى الخ اه سيدجر (قوله ولا يرون) عبارة أنها يتوارث اه وعبارة المتن ولا يرون اه وكل منهما
 ظهر ولعل ما فى الشرح محرف عن الثانية (قوله هنا) أى فى سائل وطه الجوسى (قوله وفيه نظر) أى
 فى القطع اه ع

فصل فى أصول المسائل (قوله فى أصول الخ) الى قول المتن والذى يعول فى النهاية (قوله فى أصول
 المسائل) أى فيما تتأصل منها مسئلة ويصير أصلا برأيه اه يعبرى (قوله وتوابع ذلك) كنهين
 أحد العددين بماتلا أو موافقا أو بما ينال آخر اه ع (قوله فى) أى فى العصبية بالنسب (قوله
 الاقسام الثلاثة الخ) أى قسم الكور وقسم الأناث واجتماعهما واستشكاه سم باله كنه
 باقى فى هذا القسم انه مر كمن العصبية بالنسب والعصبية بالغير وأجل عنه الرشيدى وابن الجبال بان
 مراده تأنيده ببعض النظر الى الكور وقطعه عن الأناث لأن كل وجه بل بالنسب إلى العدن النفس
 وكذا استشكل سم (قوله ويختص بالثالث) بان الثالث ليس عصبية بالغير بل مر كمنه من العصبية
 بالنسب وأبا جاعنا يشا بنظر الجواب السابق (قوله أو بالغير) قول العصبية الغير لا لا لا تصور
 فيه شئ من الأحكام المذكورة فى هذه الاقسام الثلاثة سم وابن الجبال (قوله وغيره من الاختصاصات
 اه معنى (قوله بالسوية) فلهه ليطابق قول المتن بالسوية سم فان تفاوت الملك تفاوت الأثر محسب معق
 (قوله ولا يرون فى غيرهن) زاد المتن وقد تصوروا أيضا بالنسب مسائل الرد اه (قوله فيها) أى
 المعتقدات وقولاه فمن كان أنسب (قوله بما لجدوى له) وهو ان كل واحد منهما من لواثر قد تم فصل
 المال وانما تأخذ قدر حصته من الولاء اه رشيدى وجهه الجدوى ان حدوا من حين اجتماعهن
 كافى فى التصور (قوله عطف على ان الاول) فيه تسم ومراد ان هذا الجلة الشريعة عطف على الجلة
 الشرعية الاولى لا الثانية ثم لا يتعين ذلك بل يجوز العطف على جملة قسم المال بالتقدير وان كانت الورثة
 عصبية قدر ذلك كرائينين ان اجتمع الصنفان بل هذا أقرب مما قلناه صواعق سالت من الاجهال الذى

كان أولى بالترجيح (قوله فى المتن عجا) مصداق المجهول أى محبوبة (قوله وان ينكح بحوسى) أى يزوج
 (قوله كالومات) أى الولد
 (فصل) (قوله الاقسام الثلاثة) كنه باقى الثالث مع انه مر كمنه من العصبية بالنسب والعصبية بالغير بل
 مر كمن العصبية بالنسب والعصبية بالغير وهو كنه العصبية الغير لا لا لا تصور فيه شئ من الأحكام المذكورة
 فى هذه الاقسام الثلاثة كنهين (قوله بالسوية) فلهه ليطابق قول المتن بالسوية (قوله عطف على ان
 الاول) اقول لا يتعين ذلك بل يجوز العطف على جملة قسم المال بالتقدير وان كانت الورثة عصبية قدر ذلك

ولا يتصور فى غيرهن على ان النسب نازع على أنه جدر فيها اجتماع عصبات ما قرأت لكن بما لجدوى له (وان عطف أورد
 على ان الاول لا الثانية لفساد المعنى لكن به فهم ان هذا القسم ليس فيه ان الو و تنعصبان ولم يبال به لوضوح المراد (اجتمع الصنفان) من
 النسب (فقد ركز ذكر اثنين) عدل البين فقد لادنى نصف ميسلا فتا فهم على عدم ذكر الكسر (وعبدالرحمن المقسوم عليهم) يقال له

أورد على ما قاله ولا رد على هذا انتفاء الرضا ان وجب لانه بقدر أي قدر كل ذكركم منهم سم اه رشدي
 وإن الجمل عبارة السيد عن قول المتن ان كانت الورثة نصيبان حصة شرعية وأى وقوله ان تحضوا شرطية
 ثابتة في جوابهم بالادلة ما قبلها عليه وقوله وإن اجتمع الخ من الشرطية وجوابهم لمعطوف على ان تحضوا
 مع جوابهم بوجوع الشرطيتين جواباً للأدوية المعنى ان كل الورثة نصيبان تحضوا كروا أو أمانا
 قسم المال بينهم بالسوية وإن اجتمع فمهم الصفقات قدر كل ذكركاشين وهذا الجمل عبارة عليه فلا وجه
 لنسبة الفساد اليه وأه أعلم اه (قوله لفساد المعنى) أي لا حيث يفسد ان قوله قسم المال بالسوية
 مسلط عليه أيضاً اه رشدي (قوله المتن اجتمع الصفقات) أي الذكور والإناث كاشين وبتبين
 (قوله عبد المالح) قضيتان ما عدل عنه تغيير الأصل والأصل في التعبير وكل منهما متعلق بامل اه سد
 عن عبارة المعنى ولا يقال بقدر لأنني نصف نصيبه للثلاثين بغير الكسر لأنهم انصهوا على عدم النطق به اه
 (قوله على عدم ذكر الكسر) أي في تصحيح المسائل فيما ظهر والأولى في بيان نكتة ذلك التعبير فيما ظهر
 لهذا الحقير ملاحظة نظم القرآن الشريف المصون عن التبدل والتعريف اه سيد عن أي لقوله تعالى
 لا ذكر من صفات الاثنين (قوله قبل الا حسن الخ) أقول وجهه أن المقصود بيان أصل المسئلة وحق
 ما رآه ان يجعل مبتدأ ويحكم عليه بتفسيره ومن ثم كان الحدود مبتدأ والخبر ما جعل قوله أصل المسئلة
 مبتدأ هو المناسب للمقصود والمطابق لقاعدة البيان مع استغنائه عن التقدير اه سم (قوله اعراب أصل الخ)
 مبتدأ بأن وقوله مبتدأ الخ خبره والجمله خبر الا حسن ولو قال جعل أصل مبتدأ مؤخر الا كان حسناً (قوله)
 ويجيب بان المراد الخ) كذا في النهاية أي ضارح في المعنى بعبارة شبهة بان الأصل مبتدأ مؤخر اه سيد عن
 (قوله وكذا في الولاء الخ) أي يقال أسلفا عدد رؤس المتعدين اه ع (قوله أي الورثة) هو التبادر لانه
 الحديث عن القسم وقوله وإن دل أسلفا الخ حتى ينظر بل قد يقال ان مقابلة قوله ان كانت الورثة لا ينفع قوله
 وإن كان فهم الخ ظاهر في الأمر للورثة يقولون ذلك لتنازع ذلك لتسليم الفساد لجواز حمل في على صاحبة أي
 وإن كان مع العصبان ذوق فرض الخ اه سم (قوله بالثنية) أي قول المتن والذي يقول في المعنى (قوله أي أدوى
 فرضين) واضح بوجه خبر عن ضمير الجمع إذا المراد بالجمع ما فوق الواحد اه ع وقد يقال حيث هو داخل
 في ما قبله ولا ساجدة لذكره (قوله لاقتصار الخ) على أنه يمكن إدراج ما زاد في عبارة المصنف فأنهم إذا كانوا

ذكر اثنين ان اجتمع الصفقات أي الذكور والإناث بل هذا أقرب ما قاله خصوصاً مع - لانه من الإجماع
 الذي أورد على ما قاله ولا رد على هذا انتفاء الرضا ان وجب لانه مقدراً أي قدر كل ذكركم منهم على أن مالا كره
 لا يصح له ظاهره وأدلت واحدة من أن في المواضع الثلاث معطوف أو لا معطوف عليه بل ذلك العطف من
 عطف الجمل (فان قلت) لا ينبغي إيراد مثل ذلك علم لانه تسمي في التعبير قلت قد أورد مثل ذلك على الشارح
 الحقوقي باب الخنا فبحث قال في قول المصنف وكذا لا وجه معطوف على أصل التركة مع انه تسمي في التعبير
 ومراده ان معطوف على جمل أصل التركة أو أراد العطف بحسب المعنى فتأمل (قوله قبل الا حسن الخ) أقول
 وجهه ان المقصود بيان أصل المسئلة وحق ما رآه ان يجعل مبتدأ ويحكم عليه بتفسيره ومن ثم كان
 الحدود ومبتدأ والخبر ما جعل قوله أصل المسئلة مبتدأ هو المناسب للمقصود والمطابق لقاعدة البيان مع
 استغنائه عن التقدير في ملاحظة الجواب حيث دلل ذكر هذا القول نظر لا ينبغي على ما مر (قوله أي
 الورثة) هو التبادر لانه الحديث عن القسم فاحذر ملازمه الشارح وقوله وإن دل السابق في دلالة السابق
 نظر بل قد يقال - مقابلة قوله ان كانت الورثة نصيبان بقوله وإن كان فهم ظاهر في أن الخبر الورثة
 لأن التبادر من هذا الصنيع وهذه المقابلة أنه أراد تقسيم الورثة القسمين إلى أنهم عصبان فإن فهم ذوى
 فرض فليحذر ملازمه الشارح على أن لا تزلنا على ذلك لنسلم ملازمه عن الفساد لجواز حمل في على صاحبة أي
 وإن كان مع العصبان ذوق فرض أو ذوق فرضين الخ قلنا تأمل (قوله لاقتصار الخ) على أنه يمكن إدراج ما زاد
 في عبارة المصنف فأنهم إذا كانوا كلهم ذوى فرض صدق أن فهم فافرض وإذا كانوا ذوى فرضين صدق أن

(أصل المسئلة) قبل الا حسن
 اعراب أصل مبتدأ مؤخر
 ويجيب بان المراد الخ الحكم
 على هذا العدد بأنه يقال له
 ذلك كما قدره في ابن
 ونشئ من ثلاثة وكذا
 في الولاء ان لم يتساووا في
 الملك والا فاصل المسئلة من
 يخرج القادر كالفرس
 وإن كان فهم أي الورثة
 لا لعصبان وإن دل السابق
 عليه لفساد المعنى (فو)
 فرض أردوا بالثنية
 فرضين أو كانوا كلهم
 ذوى فرض أو ذوى فرضين
 فلا تقتصر

على الصورة الأولى التمثيل (مثلاً: ابن فارس) (أصلها: من شجر ذاك الكسر) ففي بنو عبيد من اثنين وفي أم وأخ لام وأخ لابي من ستون ورج وشعبة: أم وأخ لابي من اثنين ونسبي التي تاذليس لانتصاف ثوان الملبس المنصفه قرضوا اهما وأختين لغير أم وأخوين لابي من ثلاثة والخارج أقل عديدهم (٤٣٠) منه الكسر (فخرج النصف اثنتان والثالث) والثالثين (ثلاثة والرابع) ربع أربعة والسدس

ستوا التي ثمانية) وكلها
 مشتقة من اسم العدد لفظا
 ومعنى الا لصف فانه من
 المناصفة لتناصف القسمين
 واستواهما ولور بذلك
 قيل في ضرب اوله كثلث
 وما بعد (وان كان) أي
 وجد (فرضان مختلفا الفرج
 فان داخل ضربهما
 فاصل المسئلة ا كبرهما
 كسدم وثلاث في أم وأخ
 لام ومعهم هي من ستة (وان
 قواقا) باحد الاجزاء (ضرب
 وفق ا كبرهما في الآخر
 والحاصل أصل المسئلة
 كسدم وستون) في أم
 وزوجته (وان) فاصل أربعة
 وعشرون) حاسلة من
 ضرب نصف ا كبرهما في
 كامل الآخر وهو أربعة
 في ستة وثلاث في ثمانية
 (وان ثمانية ضرب في كل
 منهما) في كل والحاصل
 الاصل كثلث وربع في أم
 وزوجته وشقيق (الاصل
 اثنا عشر) حاسلة من ضرب
 ثلاثة في أربعة أو عكسه
 (فالاصول) أي الخارج
 (سبعة) فرعت في ما قبله
 لعله من ذكره الخارج
 الخمسة وزيادة الاصلين
 الاخرين (اثنا وثلاثة

وأربعة وثمئة وعغانة وثلاثون وأربعون وعشرون) لأن القروض المقررة لا تخرج حكاما عن هذه وأما الخزانة
الاجتهاد ملين آخر في مسائل الجدوا الا نحو حيث كان ثلث الباقي بعد القرض وخبر الله ثمانية عشر كذا ومائة وخمسة عشر لتقيام لان
أقل عدده سدس صحيح وثلث ما بقي هو الثمانية عشر وستة وثلاثون كذا وجنوا ومجدو سبعة عشر لتقيام لان أقل عدده ربع وسدس
مجان وثلث ما بقي هو الستون والثلاثون واستوى بالمتولى والامام هذا واختره في الرضا

لأنه أنحصر وإن تلمس ما يقع فرض ضم لغويه فلتسكن الغرض ضمن مخرجيهما كأي زوج أو من هي من ستاتها فإلا وضعت ثلث الباقي للنصف
لكنا تسعين اثنين ونصف من ستة وثلاثون في الاتفاق بأن جعلوا ما من اثنين واعتزوا الأمان عن القدماء بأنهم إنما جعلوا ذلك مصلحاً لرفع
الخلافة في ثلث الباقي والأصول أنما هي موضوعاً لجميع علمه (والذي يعولها) أي من (٤٣١) هذه الأصول ثلاثون من العول بأية

في السهام ونقص في الأنصبة
وقد أجمع العلماء رضي الله
عنهم عليه لم يجعلهم عمر
مستثلاً من القسم في زوج
وأخمين فأشاروا عليه لعاس
به أخذنا مما هو معلوم فيمن
مات ترك ستة وعليه رجل
ثلاثة ولا خير أر بعثان
المال يجعل سبعة أجزاء
وواقوه ثم خلف فسيان
عباس رضي الله عنهما
وكله بمن يرى أن شرط
انعدام الإجماع الذي عزم
مخالفته انقراض العصر
وسكوته ليس لظنه أن يحرم
لا يقبل الحق ولا يظهر بل
لكونه لم يقره به سبب
الخالفه كذا قبل ولازم منه
أن لا إجماع إلا أن يقال إن
عدم ظهور رضى به حشيت
صريح كالعلم بالنسبة لا انعقاد
الإجماع وإن جازة خروجه بعد
بالنظر لعدم انقراض العصر
بل بالنظر لهذا يجوز له
خروجه ووافق الجميع
أولاً وتظهر ما هو على كرم
التمسك به في بيع أو الولد
حسب واقعهم على منعه
رأى جواز فقال له مبدية
السلماني رأيت في الحاجة
أحب النعمان رأيت في هذا
وحشيت لا إشكال أصلاً
(الستة في سبعة كزوج
وأخمين) لغیرهم تقول

لجعلها ثلث الباقي فإذا أخذنا السدس من الستة لأم وقسمنا الباقي على مخرج الثلث لا ينقسم وبيان
لتفسير مخرج الثلث في الستة يصير المخرج الجامع لهما ثمانية عشر وفي مسئلة أموز وجعوسه ثمانية
فغيرهم وحل السدس اثنتان من اثني عشر وأربع وثلاثون ثلث الباقي أخذاً بعد وليس له
أي الباقي ثلث صحيح فضرر مخرج الثلث في اثني عشر يحصل ستون لأنون وانقاضاً بوضوح مخرج
المضاف الباقي في المخرج المضاف لجملة كالأجمع ثلث أربع الباقي فمخرج الكسر المضاف لجملة ثلاثة
فإذا أخذنا ثلثه كان الباقي اثنين واثني عشر مخرج الربع المضاف الباقي بالضعف ضارب نصفه اثنين في مخرج
الكسر المضاف إلى الجملة يحصل مستقضى مخرج الثلث وربع الباقي أه ابن الجبال (قوله لأنه أنحصر)
أي من جعلها نصيباً لكثرة العمل أه سم (قوله وتصح من ستة) لأن الزوج واحد وأبى واحد
وليس له ثلث صحيح فضرر مخرج الثلث في اثنين وتصح من ستة أه مفسى (قوله ونوزع في الاتفاق الخ)
عباراً مفسى لكن قال في الطلب غير سام من النزاع فإن جماعتين القرصين ذكر وأن أصلهما من اثنين
أه أه (قوله جعلوها) أي مسئلة زوج أو من اثنين وعليه مفسى الشارح رحمه الله تعالى فباسم في
شرح قول المتن ولها يعني الأم في مسئلة زوج أو من اثنين فذكر أه سديد (قوله إنما جعلوا ذلك
تصحيحاً الخ) عبارة المغني بعد ما علم ما سبق أه وعبارة السديد عرفت أنه جعلوا ذلك الخ أي جعلوا
الأولى من ثمانية عشر والثانية من ستون لأن تصحيحاً مأميلاً فأصلها عندهم في الأولى مخرج فرض
الأم ستة وفي الثانية تساميل ضرب بوضوح مخرج فرضها في مخرج فرض الأم وجعلتها اثنا عشر إذا علمت ذلك
فالأولى بذلك لذلك أه (قوله في السهام) أي عددها وقوله في الأنصبة أي قدرها (قوله فأشاروا عليه
العاس به) أي العول وقيل إن الشمر على وقيل يدين بآب قال السبكي والتظاهر أنهم كلهم تكلموا في ذلك
لاستشارتهم رضي الله تعالى عنهم عليهم أه ابن الجبال (قوله ستة) أي من القرواهم (قوله إن المال الخ)
بيان ما هو معلوم الخ (قوله ثم خلف فيناجم) عبارة المغني وكان ابن عباس صغيراً فلما كتب أهل الخلافة
بعدموت عمر أه (قوله وكذا بمن يرى أن شرط الخ) أي وإن كان لا يجدنا محققين عدم اشتراط ذلك أه
ابن الجبال (قوله وسكوته ليس الخ) لعله ما كان من أشد الناس اتقاداً إلى الحق كما عرفه من أخلاقه
أه ابن الجبال (قوله بل لكونه الخ) والحاصل أن المسئلة لم تنهاده ولم يكن معه دليل ظاهر بحيث
يجب الصبر إليه فساغ عدم اظهار ما ظهر أه ابن الجبال (قوله ولازم منه) أي من ذلك القول أي
أن سكوتهم ليس الخ المبني على الرجوع من أنه يشترط في انعقاد الإجماع انقراض العصر (قوله شيء) أي
دليل ظاهر وقوله حشيت أي في حصة عمر رضي الله تعالى عنه وأمين انقضاء الإجماع (قوله مسيره) أي
ابن عباس (قوله بعد) أي بعد انعقاد (قوله لهذا) أي علم الانقراض (قوله وتظهر) أي تظهر
خروجه بعد الموافقة هنا (قوله رأى) وهو من البيع في الجماعة أي معهم وقوله من رأى الخ أي إلى الجواز
(قوله وحشيت) أي حين أن يقال إن عدم ظهور رضى الخ وقوله لا إشكال أي في تحقق الإجماع على العول
وفي خرق ابن عباس ذلك الإجماع (قول المتن المستعبر والقي الخ) وقوله السبعين مفسى يقول بخلافه
أي أن الستة تقول في أربع مرات على قول الأعداء في عشر وفي ثلاث عشرة مسئلة مستمثلة على نحو ما نحن
صورة أه ابن الجبال ثم ذكر تلك المسائل لوجه (قوله فتقول الخ) وهذا لا فرق بينه عاتق
الاسلام في زمن عمر رضي الله تعالى عنه أه ابن الجبال (قوله ونوزع الخ) عبارة المغني ومن صور العول

(قوله لأنه أنحصر) أي من جعلها نصيباً لكثرة العمل

على سدسها ونقص من كل سبع ما ينطبق به (والى ثمانية كهم) ادخل الكاف على الضمير لتعبد الباهع لظنهم (وأم) لها
السدس وكزوج وأخت لغير أم وأب وتسمى الباهة من البهل وهو اللعن لأن عمر لما قضى فيها بذلك قالها بن عباس بعدموتها ففعل لاخت
بأنه بعد النصف الثلث فقيل له ما خلفت الناس

وهو انه قد ذكره اشار الى هذا الفرق بنفسه الجزء الموحد للسؤال عن حكمته (كثلاثة وأربعة) بضرب أحدهما في الآخر ويحصل
الحاصل أصل المسئلة كسر (والتداخل من متوافقان) أي كل متداخلين متوافقان باجرهما في العدد الأقل كسلا تنقسم ستة بينهما توافق
بالثلاث (والعكس) بالمعنى القوي أي ليس كل متوافقين متداخلين لوجود التوافق (٤٣٣) ولا عاقل كاستيعاب ثمانية ثلاث شرط
التداخل أن لا يزيد الأقل
على نصف الأكبر والمراد
بالتوافق هنا مطلقا الصافي
بغير التباين لا التوافق
السابق لأنه قسم التداخل
كأعرف من حدهما
السابق فكيف يصدق
عليه الآخر أن الثلاثة
لا توافق الستة حقيقة لان
شرطان لا يفيهما الثلاث
والثلاثة حتى الستة (فرع)
في تصحيح المسائل وتوفقه
على معرفة تلك الاحوال
الاربعوطا أنه ينبغي ما جعل
الفرع توجهه لانه لا يدرج
تحت كل سابق فالترجة
بها أظهر منها فيما بعد
ولكون الفصلية سلامة
الحاصل لكل من الكسر
سوى تصحها اذا عرفت
أصلها أي أسئلة واقعت
السهام عليهم أي الو رنة
بلا كسر كزوج وثلاثة بنين
فذلك واضح حتى عن
العمل (وان انكسرت)
السهام (على صنف) منهم
فويلت) سهام المنكسرة
بعدد ثنائيا أي
السهام والو رة
عده في المسئلة بولعوان
عالت) فالجميع حقت عنه
كزوج وخو رة لهما
ثلاثة منكسرة ضرب
اثنان بعدهما أي أربعة

مباينهما (قوله وهو) أي جسمهما العدد أي الواحد ليس بعدد (قوله الى هذا الفرق) أي بين الواحد
وغيره وقوله بتغير الجزء أي جزء الكلام وقوله الموجب أي التغيير (قول المتن ثلاثة وأربعة) لاننا اذا
أسقطنا الثلاثة من الأربعة بقى واحد فاما صاعته على الثلاثة فتبينت اه معنى وكذا في عدد من اثنين
متباينين كسبهم متوحيها في ستون وسبعة اه ابن الجال (قوله كسر) أي في أوائل الفصل (قوله متوافقان
بأجرهما) أي مشتركان في جزء من الاجزاء اه يعبر عن الحلي (قوله توافق بالثلاث) أي اشتراك
في الانقسام الى ثلاثة أجزاء صحيحة وفي المعنى وشرح المنهج بالثلاث بدل بالاثلاث (قوله بالمعنى القوي)
أي أو ما بالمعنى المطلق فإنه في المنطق وهو تبديل أحد جزأي القضية بالاخر مع بقاء كسلا لاصل وصحته
فالعكس هنا بعض التوافقين متداخلان لالوحيته مطلقا عكس الوجودية (قوله ولا تداخل)
جمله حاله عبارة ابن الجال حيث لا تداخل اه (قوله هنا) أي في قوله والتداخل من متوافقان (قوله
مطلقا) عبارة عن الجال بغير التباين اه وهي أنصر (قوله بغير التباين) عبارة شرح التبعين التباين
والتداخل والتوافق اه (قوله السابق) أي ضمننا في قول المصنف وان اختلاف (قوله حقيقة) أي بالمعنى
السابق (قوله لا شرط) أي التوافق بالمعنى السابق (قوله ان لا يفيهما) أي العدد من المتوافقين (قوله
الاثالث) أي عدد ثالث (فرع على جميع المسائل) (قوله وتوفقه) أي التجميع متعلق بقوله وطأ (قوله
تلك الاحوال) أي الثالثة والتداخل والتوافق والتباين (قوله وطأ) أي المصنف من الذين لم يتعرفوه
له أي للتصحيح وقوله يبينها أي تلك الاحوال الاربعة (قوله وجعل الخ) استئناف (قوله ترجمته) أي
الاصح (قوله ولكن الصنف الخ) متعلق بقوله سمي الخ عبارة عن المعنى والمراد بتصحيحها كيف تعامل
في الحقيقة بين المستحقين من أقل عدد بحيث يسيل الحاصل لكل منهم من الكسر وإذا سمي بالتصحيح اه
(قوله به) أي تصحيح المسائل اه معنى (قوله لكل) أي من المستحقين وقوله من الكسر متعلق بقوله
سلام الخ (قوله كزوج وثلاثة بنين) هي من أربعة لكل منهم واحد (قول المتن على صنف) وهو ضرور
وقوعه في كل من الاصول التسعة اه ابن الجال (قول المتن بعده) أي ووس ذلك الصنف (قول المتن فان
تباينا الخ) وانما انحصرت النسبة هنا في المباني متووافقة لان الماثلة لا تنكسر فيها والدادخ لان كان
عدد الصنف داخل في نصيبه فكذلك لا تنكسر فيها وان كان العكس فهو داخل في الموافقة اذ هي أهم من
المدخل مطلقا كسر سم وابن الجال (قوله كزوج وخة الخ) أي من الهالبا عول كزوج وخة (قوله وكزوج
الخ) أي من الهالبا عول كزوج اه أصلها من ستة وتعمل في السبعة كزوج وثلاثة وقوله لهن أي الاخوان
وقوله لا تعم أي الاربعه لهن أي التوافق وقوله بضرب عدد من أي الخمسة وقوله في سبعة حتى المسئلة
بعلوها (قوله ومنها) أي من خمسة وثلاثين الحاصلة بالضرب اعلم ان الضرب عند أهل الحساب تضعف
أحد العددين بعدد الثاني استعمل الأسكاه اه معنى (قول المتن وان توافقا) من التوافق والتداخل كسر
اه سم (قوله كام الخ) أي من الهالبا عول أم وأربعة أعما هم هي من ثلاثة أقلام سهم وهم أي الاعا لم
(قوله في المتن وان انكسرت) عبارة الفضول وان لم يصح أي قسم نصيب الصنف عليه فاما أن يكون مباينا
لعدد ذلك الصنف أو موافقا قال شيخ الاسلام في شرحه وانما انحصرت النسبة هنا في المباني متووافقة لان
الماثلة لا تنكسر فيها لالوحيته فانه ان كان عدد الصنف داخل في نصيبه فلا تنكسر
أيضا والعكس فهو داخل في الموافقة اذ هي أهم من المدخل مطلقا كسر فاعتبر بالاعم لتعوا اعتبار الانص
اه (قوله في المتن وان توافقا) من التوافق والتداخل

(٥٥) (شرواني وابن قاسم - ملاح)
أربعة لا تضع بضرب عدد من في سبعونها تضع (وان توافقا) ضرب في بقية عدد (أي الصنف فيها) بولعوان كان (فالبلغ حقت عنه) كام
وأربعة أعما لهم سهمان توافقان عددهم بالنصف فيضرب اثنان في ثلاثة

١
 * فهرست الجزء السادس من حاشية العلامة الشيخ عبد جبار الشرواني والعلامة ابن قاسم العبادي على
 تحفة المحتاج بشرح المنهاج للعلامة شهاب الدين بن حجر الهيتمي المكي رحمه الله تعالى *

صفحة	
٢	كتاب النصب
١٦	فصل في بيان حكم النصب
٣١	فصل في اختلاف المالك والشافعي
٤١	فصل فيما يطرأ على المنصب من زيادة ووطء وانتقال الغير وتوابعها
٥٣	كتاب النفقة
٦٦	فصل في بيان بطلان النفقة
٨١	كتاب القراض
٨٩	فصل في بيان الصيغة
١٠٠	فصل في بيان أن القراض جائز من الطرفين والاستيفاء والاسترداد وحكم اختلافهما الخ
١٠٦	كتاب المساقاة
١١١	فصل في بيان الأركان الثلاثة للاختصاص ووطء المساقاة وهرب العامل
١٢١	كتاب الاجارة
١٤١	فصل في بشرط وطء النفقة
١٥٥	فصل في مواعيد البيع والاستسقاء لها
١٦٣	فصل فيما يلزم المكري أو المكري لعقار أو دابة
١٧١	فصل في بيان غاية المداة التي تقدر بها النفقة الخ
١٨٦	فصل فيما يقتضي انفساخ الاجارة والقبول في فسخها وعدمها الخ
٢٠١	كتاب الحياض والبرك
٢١٦	فصل في بيان حكم منفعة السارح وغيره من المنافع المشتركة
٢٣٥	كتاب الوقف
٢٦١	فصل في أحكام الوقف القلبي
٢٧٣	فصل في أحكام الوقف المعنوي
٢٨٥	فصل في بيان النظر على الوقف بشرط وطء ووظيفة الناظر
٢٩٥	كتاب الهبة
٣١٧	كتاب القطة
٣٣٤	فصل في بيان لفظ الحيوان وغيره وتوابعها
٣٣٧	فصل في غلظتها وغيره وما يتبعها
٣٤١	كتاب القضاة
٣٥٠	فصل في الحكم بالسلام القطع وغيره وكيفية ما يتبعه
٣٥٥	فصل في بيان حرمه القضاة وقضاة المساجد وقوايع ذلك
٣٦٣	كتاب الجعالة
٣٨١	كتاب الفرائض
٣٩٥	فصل في بيان الفروع في القرآن الكريم وفروعها

مجمعة

- ٤٠٢ فصل في بيان ثلث الاولاد واولاد الابن اجتماعا وانفرادا
- ٤٠٣ فصل في كيفية ثلث الاولاد
- ٤٠٥ فصل في ثلث الخواشي
- ٤١٠ فصل في ثلث بالولاء
- ٤١١ فصل في أحكام الجميع الانسوة
- ٤١٥ فصل في موانع الارث
- ٤٢٨ فصل في أصول المسائل وما يعول منها وتوزيع تلك

» (تمت) «

